

A0650

٢٩٤، ١٥٥
١٤

بسم الله الرحمن الرحيم

من

كتاب

بسم الله الرحمن الرحيم
مفتاح الكرامة في شرح قواعد العلامة

تصنيف العلامة الفاضل التحرير المتبحر الحق المدقق المتبع

المحقق الاوحد مولانا السيد محمد الجواد بن محمد بن

محمد الحسيني العاملي المجاور بالنجف الاشرف

القروي حيا وميتا قدس الله

سره الشريف

آمين



بسم الله الرحمن الرحيم

في حق امل كل صفحة ما ينمها من التذكار



بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله على سويغ النعماء وتردف الآلاء بفضل رسال لانيه
لارشاد الدهاء والمطول بنصب لوصيه التكميل لاوياء والمنم على عبده بالتكليف المؤدي
الى احسن اجزاء رافع درجات العلماء وفضل مدادهم على دماء الابد وجعل قديمهم
واطنه على اجنحة ملائكة السماء حمده على كشف البأس ودفع الضرر واشاء في حاتي
السدة والرخاء وحلى الله على سيد لانبيه محمد مصطفى وعترته الاصفيه صاف تملأ اقطار
الارض والسماء (اما بعد) فهذا كتب مواعد الاحكام في معرفة الحلال والحرم خلصت
فيه لب الفتاوى خاصة وينب فيه مواعد احكام خاصة اجابة لانهاس احب الناس لي
واعزم علي وهو الولد العزيز محمد الذي رحوم الله علي منول عمره بعدي ون يوسندي
في حمدي وان يرحم علي بعد مني كما كنت خلص له الدماء في خلوي زررقه منعه في
سعادة الدارين التكميل الراستين منه برني في جميع لاحول مطيع لي في لاوب ولاعمل
والله المستعان وعليه التكلان وقد ربان هذا الكتاب على عدة كتب لاول

• كِتَابُ الصَّوَارِفِ •

وميه ممدد الاول في المقدمات وفيه ممدول (الفصل الاول) في انواعها من

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿١﴾

[illegible]

قالوضوء يجب للواجب من الصلوة (متن)

يخرج عند بعضهم والتزام كون القسم أهم من المرف كافي (غاية المراد والمذكرك) جيد كما ان
الاشتراد أيضاً كذلك وهو حديث اجمالي وتفصيل النقال وتل جميع عبارات وما يرد عليها وما يرد
منها يستدعي رسالة على حدة ﴿قال قدس الله تعالى روحه﴾ (فوضوء، يجب للواجب من الصلوة)
بالاصل أو بالعارض واللام للعهد يعني ذات الركوع أو المراد بالواجب الواجب العملي فلا تدخل صلوة
الجنابة أو يقال ان اطلاق اسم الصلوة عليها مجاز كما صرح به جماعة كما في (المسالك) ووجوبه بالصلوة
معلوم بالضرورة من الدين ونص الكتاب المجيد والسنة الثمينة مدقاً الى لاجعات مستقيمة في عدة مواضع
ووجوبه بالصلوة لنفسه ثابت بالاجماع المعلوم كإثباته والفقهاء كإثباته (الذكرى) وجماع الفقهاء
في مبحث النفل (وروض الجنان) وظاهر (السرائر) في مبحث غسل وهو ظاهر (الآل) وظاهر (آيات
أحكام الجواد) حيث قال صدر الآية يدل على الوجوب بغيره وعجزها كذلك جمداً على (الآل)
من (اليان) حيث (قل) والأكثر على انحصار وجوب الطهارة في هذه الامور حيث يجب استحبابه
غسل الجنابة من البين وهو تحكم ظاهر وفروعاً على ذلك لا يقع قبل هذه الاسباب بغيره واجب بل يجب مع تقوى
على ان الوجوب موسم وان تضييقه تابع لتضييق هذه الفقيت (وقال) داخل بعضه من السراير في
في (شرح الارشاد) اختلاف بين الاصحاب في غير غسل الجنابة ووجوبه لاجماع من (قواعد) شهاب أيضاً
حيث (قال) السراير والقبلة والطهارة معدودة من الواجبات في الصلاة مع الاعتناء على جودها قبل
الوقت والاتفاق على ان غير الواجب لا يجزي عن الواجب والاشهاد بأولى محمد بن محمد بن الله تعالى
حراسه (قال) ان الشهد قال لاجماع في غير (الذكرى) وأعله اشار الى (ابن رستم) (قال) حكاية
في (الكفاية) عن جماعة وهو المعروف من مذهب الاصحاب كافي (الذكرى) (الذكرى) (الذكرى)
(والكفاية) والمناجيج وشرح (الآل) عشرة) بل قد ادعى لاجماع جماعة على عدمه وذهب بعضهم خصوصاً
وهو مؤيد لعدم وجوب الوضوء أيضاً لمكانة عموم البدنية كما في (الذكرى) الله تعالى في لاجماع طاهر
(المجمع) حيث (قال) صد قول المصنف في (الارشاد) فوضوء يجب للصلاة في الواجبين دليل
الاول الكتاب والسنة والاجماع ودليل الثاني لاجماع والاخبار وثمة صنع صاحب العمريه وقريب
منه طافي (المذهب البارع) حيث استدلل بالاجماع على الشهادة من حديث (الذكرى) (الذكرى) (الذكرى)
بالاجماع فيحصل من استمرار طريقة فقهاء الشيعة بل وغيرهم في كل عصر ومصر على عدم الالتزام
والالتزام برفع الحدث الاصغر عند غلن الوضوء وعدم أمرهم بالوضوء مما ينافي الاحتياط من المرضى
مع المكنت أو التيمم مع عدمها وكذا المشركون على الجهاد أو القتال ونحو ذلك مع ذكرهم الوضوء
وحسن الظن بالله سبحانه وتعالى والتقين ونحو ذلك من ذنب غلن الوضوء ولو كان الوضوء واجباً لنفسه
لكان ذكره أهم مضافاً الى خلو الاخبار عن الاشارة الى ذلك وفيه من مجرد الامر بالوضوء مما
لا يكاد يظن به الحذاق الماهرون فضلاً عن العوام لانه من المستبعد جداً ان يرد بأمر الشرع
بالوضوء التكليف عند غلن الوضوء بل سذكر بطلان الفهم (ثم) ان سيرة الفقهاء على خراط الطهارة
في سلك شرائط الصلاة دون الواجبات الاصلية بل العوام لا يعرفون لان الوضوء واجب بالصلوة
وانه من شرائطها هذا كما مضافاً الى الاجماع المستقيمة وعدم الشك على الخائف في المسئلة سوى

والطواف (متن)

[illegible]

ومس كتابة القرآن (متن)

(وصريح شرح الاثني عشرية) للمل بعض من عدا هرس في مسي وطهره بل لا حرج
من جماعة ايضا وفي (الذالك) هذا حكم جمعي حتى . . . بل دعوى لاحرج عن (دلائل
الاحكام) قد تحصل . . . لاحرج مقول في حقه غير مذهب . . . ذلك من مل قد يامر
بل الاجماع معلوم قطع (وبدل) عنه بعد ذلك لاح . . . كذا . . . بحججه وقوله . . . ان
الضواف دلت صلية مكان الشبهة ابيع لمي هو كميده بل لا حرج
والاجاز المتعترضة فقل في (مذكرات) من بل لا حرج بل لا حرج
في عتار الطهارة الاضطرارية كضرورة مستحقة وهي بل لا حرج
سره (ومن (١) كذا لم يرد بل لا حرج بل لا حرج
(وحكامه اربندي دلائل لاحكامه) على بل لا حرج بل لا حرج
(والنابع وغترة وكتبت تذكره لا بل لا حرج بل لا حرج
(والدروس ولذكرى ولامية انفسه بل لا حرج بل لا حرج
اطاهر (ويتم حكمه في (١) على بل لا حرج بل لا حرج
الاجماع في (خلاف) وطهر (الذين بل لا حرج بل لا حرج
القرآن فلا يحج طهره بل لا حرج بل لا حرج
في (المتن) انفسه كونه بل لا حرج بل لا حرج
الاحكام) وحج في (مسألة سرية بل لا حرج بل لا حرج
وهو المنقول عن احدى بل لا حرج بل لا حرج
(القصة والمهية بل لا حرج بل لا حرج
عن علي عليه السلام بل لا حرج بل لا حرج
ذكره للاصل (وبدل على الاول) صحيحه بل لا حرج بل لا حرج
عن أبي الحسن عنه بل لا حرج بل لا حرج
الكثرة لئلا بل لا حرج بل لا حرج
بن عبد الجبار التي بل لا حرج بل لا حرج
هذا كله مصفا بل لا حرج بل لا حرج
حاله لانه يدره خلاف لوقع وحل على بل لا حرج بل لا حرج
دون القرآن بل لا حرج بل لا حرج
حدا على غير وضوء بل لا حرج بل لا حرج
واحد منها ومن الاجماع بل لا حرج بل لا حرج

(١) اعلم ان المس قد يجب للإصلاح بل لا حرج بل لا حرج
غاصب أو كافر بل لا حرج بل لا حرج
(منه قدس سره)

(١) في مدح حجة

وليأتي نصف رجب ونصف شعبان ويوم البعث والغدير والمباجلة وعمرته ونيروز القرس
وغسل الاحرام (متن)

قبل الخروج الى المعلى وفي (الذكرى) انه يمتد بامتداد اليوم ويتخرج من تطيل الجمعة انه الى
الصلوة أو الى الزوال وهو ظاهر الاصحاب انتهى وفي (الروض) جعل اعتبار الصلوة أفضل ولا
يقضى لوفات نص عليه في (السرائر والنهاية والمتقى وغيرها) • ﴿ قوله ﴾ • (وليأتي
نصف رجب وشعبان) نص على ذلك جماهير الاصحاب وقيل في (الفنية) الاجماع على الثاني
﴿ قوله ﴾ • (ويوم البعث) قل عليه في (الفنية) الاجماع ونص عليه الشيخ والشيد وأبو
الباس في (المعجز) • ﴿ قوله ﴾ • (ويوم الغدير) نص عليه الجع الغدير وقيل عليه
الاجماع في (الفنية والروض وشرح الفاضل) وفي (المدارك) نسبة الى الاصحاب وفي (الذخيرة)
قل حكايته عن أبي علي ان وقت غسل البيدين من طلوع الفجر الى قبل صلاة العيد ﴿ قوله ﴾ •
﴿ يوم المباجلة ﴾ نص عليه جماعة وقيل عليه الاجماع في (الفنية) بخبر سماعه يدل على وجوبه وقيل
في مقابلته في (الروض) الاجماع على عدم وجهه وفي (الذخيرة) قل حكايته وقيل الشبهة انه
يوم الرابع والعشرين من ذي الحجة في (الذكرى والروض وتعليق الشرائع والذخيرة والكفاية)
وشرح الفاضل واحتار في (المعتبر) انه اليوم الخامس والعشرون • ﴿ قوله ﴾ • (ويوم
عمرته) أهل ذكره جماعة من المتقدمين كالشيخ وابن حمزة وأبي يعلى وذكره جماعة من المتأخرين
وقيل عليه الاجماع في (الضية والمدارك) وحكايته في (الذخيرة) • ﴿ قوله ﴾ • (ونيروز
القرس) نص عليه الشيخ وصاحب (الجامع) والشيد وأبو الباس فاختلوا فيه ففي (المهذب) ان
المشهور عند فقهاء المعجم انه عند نزول الشمس الجدي وبعضهم انه تاسع من اساط (١) وفي
(الذكرى) انه أول حلول الشمس الحمل وكذا في (الدلائل) وقيل عليه فيها الشبهة وفي (السرائر)
انه عاشر يار وهو يوم نزول الشمس أواخر الثور وفي رواية الحمل انه يوم ظهور القائم عجل الله تعالى
فرجه وجعاني فداء اللهم بالأمين آمين وذكر في (الزهد) انه يستحب يوم النصف من رجب وفي
(المنتهى والنهاية والموجز والحدود والذكرى والزهد والكفاية والمفاتيح) انه يستحب يوم التروية
(وقال في الذكرى) ان الاصحاب استحبه ليوم السحر وفي (الدلائل وشرح الفاضل) ان أبا علي
الكتاب قال يستحب النسل لكل مشهد أو مكان شريف أو يوم أو ليلة شريفة وعند ظهور الآثار
في السماء وعند كل فعل مقرب به الى الله تعالى ويلحق به (عن فلاح السائل) انه يستحب
يوم مولد النبي صلى الله عليه وآله وهو سابع عشر ربيع الاول باتفاق أصحابنا كما يظهر من (الروضة)
وغيرها وعن المفيد انه لم يزل الصالحون من آل محمد صلى الله عليه وآله يظفون ويبرفون قدره
وفي (فلاح السائل) انه يستحب في الليالي الباردة وطلبا (طباخل) للنشاط في صلاة الليل وقيل
ذلك عن علي (عليه السلام) وأنه كان يفعل ذلك • ﴿ قوله ﴾ • (وغسل
الاحرام) نص عليه جمهور الاصحاب وقيل عليه الاجماع في (الخلاص) وفي كتاب الحج و (الفنية)
ونفي عنه الخلاف في (التهذيب والمفاتيح) ونسبه الى المشهور في (التذكرة والمختف والدلائل والمدارك)

والطواف وزاوة النبي والأئمة عليهم السلام وتارك الكسوف محذراً مع استيعاب الاحتراق (متن)

(والنخبة) بل قلنا في الأكثر على الظاهر لانهم يسون غلاف إلى الغابي ومصرحي (السرر) (والمتن) والمختلف وغيرها) بعدم الفرق في ذلك بين احراء عمرة والحج وأوجه المعاني وقل في (المختلف) عن السيد المرتضى رحمه الله حكايته عن اكبر الاصحاب لانه سبانيه في (مخفف) القول بالاستحباب وانه قل انتبه على اكثر اصدائه واحب وروى لاح من عدة (ميه اشيج) حيث قال وليقتل وفي (الدلائل) قل احب أيضاً عن المرتضى في معنى رده من حجة قوله (والطواف) «نص في (الخلاف) على حذف رده» وقل عليه الاجماع وفي (حية) قيده بحال الرجوع من منى ثم قل لاجماع وأضرب في الاستحباب قوله قدس الله على روحه «(وزير) التي والأئمة صلوات الله عليهم أجمعين» «كافي (المسوط والنويرة والرفع والرفع) (والدروس والبيان والتمهي والارتداد والتحريم) وغيره (وقل) «صل للمهدي عليه السلام» (والاصحاب) «واقصر على الأئمة عليهم السلام» (السرر والتذكرة) «غيره وقل عليه الاجماع في (الاصحاب) وسب الفاضل المهيدي إلى (النافع) لا قصر على النبي صلى الله عليه وآله بل محدود في ثلاث ما قلناه (وفي الاقالع عن الصادق عليه السلام) العمل بزيارة حتى صلى الله عليه وآله وسلم «المؤمنين عليه السلام» وبسبب (لهدي والمراسم والمذهب) جميعاً لأئمة عليهم السلام كما كتب الله فيهم ويدل على صوابه «رواه في (التهذيب) عن العلامة بن سياه عن الصادق عليه السلام العمل بذلك تمام كل عام وهو يوم الموت والحياة وحرمة الحياة كغيرها من الأوقات في الأمان والحسين والرف عليهم السلام كثيرة وحالاتهم وطينتهم حادثة به في (مخالف) العمل بزيادة معنى والجراد عيسى السلام (وقل فيه) روى أيضاً في زيارة في الحس وفي محمديهما السلام «الحاصل ان المعنى ظاهر وبه تعرف للاخبار حرصاً على بيان الامر «قوله قدس الله روحه» «وتارك الكسوف» محذراً مع استيعاب الاحتراق (والاصحاب) «واقصر على الكسوف» (كالمسئلة) «الاصحاب» وتذكرة «تمت» (والارتداد) وغيره «نص في (التهذيب والمراسم والسرر) «المذهب وجمع المعنى» «كثير من كتب المتأخرين على صحة الحكم (في التبيين) وقد اعتبر المصنف فيدين «الهدى والاستيعاب كافي (السرر) (والوسيلة والتذكرة والتمهي والارتداد) وغيره وقصر في (مقتضى) «صاحب السيد» على التمسك وبسبب (المضيق والذكرى) قصر على الاستيعاب ولا يذكر في (الاصحاب) شيئاً مما عدا ذلك لقصد الكسوف والحق في (النهاية والروضة) الجاهل بالهدى وظهر المصنف (كالتحريم وجمع التمسك) كما يأتي في آخر الفصل ان الفصل لجرد الترك وظاهره في باقي كتبه التي عثرت عليه ان الحكم منوط بمقتضى «وه من مقتضاته كما هو الظاهر من (الوسيلة والصية والشرائع والاصحاب) وكثير من كتبهم قديماً ومتأخرين (وقل) عن الفاضل المهيدي (انه قل) وعلى ذلك فتوى الاصحاب وهو ظاهر (الصية) كما سيجي هذا ما يتعلق بالمسئلة وأما الحكم مهم فيه على تمام ثلاثة (الاول) الدرك كافي لمباراة (المسوط والمقتضى) وكما في (السرر والفنية والمراسم) في آخر الأغسل المتدوية (والشرائع والاصحاب والموحد والدروس) (والبيان والمقتضى كافي) وكثير كتب المتأخرين وبتركيب المصنف «التمهي» «نه بعد ان

والمولود والسبي الى رؤية المصلوب بعد ثلاثة أيام والثوبة عن فسق أو كفر (متن)

اختار الندب قوی في الوجوب (الثاني) الوجوب كما في صلوة (المبسوط والنهاية) وصلوة (المقتضب) وجل السيد ومسانله المعسرة والمراسم في ذكر أحكام الطهارة الكبرى (والخلاص) وموضع من جل الشيخ وهو ظاهر (الهدياء والمنع) بل صريحه (والكافي والاقتصاد والقود) (الثالث) التوقف كصاحب (الوسيلة) وغيره وقيل انهم يترسلون له ان أبي عقيل وقد قتل الاجماع على الندب باقيد ثلاثة أعني الاستيعاب والتعمد وإرادة القضاء في (الفتية) وتتل عليه الشهادة في (شرح الموجز) وهو ظاهر (السرائر) وفي (الفتية) نسب الى أكثر المتأخرين وقد قتل الاجماع على الوجوب الشيخ في (الخلاص) والقاضي في (شرح المجل) لكن عدول الشيخ عنه في طهارة (المبسوط) لكونه بعده يضعف اجماع (الخلاص) في الجملة الا ان قول انه عدل في صلوة (المبسوط) عن القول بالندب الى الوجوب ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (والمولود) نص عليه الجمل الغفير من الاصحاب وقتل عليه الاجماع في (الفتية) وقتل الشهادة في (شرح الموجز) (والفتية والكفاية) وقال في (التذكرة) انه الاشهر وفي (المنتبى) قال بالوجوب شاذ منا وفي (المتن) انه منوروك ونسب في عدة مواضع الى بعض فتبت فلم أجد أحداً قل به سوى صاحب (الوسيلة) فانه قل الواجب الذي يجب إيقاعه على المكلف في غيره شيئاً غسل المولود بعد الولادة وغسل الميت وقيل في (التذكرة) قال ابن بابويه روى ذلك والمصنف لم يقيد بمجن الولادة كما قيده بذلك في (الفتية) (الوسيلة والنهاية والمنتبى والدروس والبيان والذكرى والعمدة) وغيرها والظاهر من كلام الاصحاب انه غسل على حد غيره من الاغسال لكنه في (المساك) احتل ان هذا الفصل غسل خبث (قلت) ربما شعر بذلك تعليقه في (المنتهى والنهاية والروض) بخروجه من محل الغلب وعلى ذلك لا يتزم فيه شروط الفصل وقد علمت انه صرح الأكثر بمجن الولادة قوله يحمل كلام المطلق لكنه في (الدلائل) نقل عن التهيد الثاني عدم السقوط مع التراخي هذا ورأيت بعض الناس يقولون ربما أراد ابن حمزة ان الولد يجب في تطهيره الفصل ولا يظهر بدونه وقد قلنا عبارة فتأمل ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (والمولود والسبي الى رؤية المصلوب بعد ثلاثة أيام) من صلبه كما في (مجمع الفوائد والروض) ورأيت بعض الناس يقول في (حاشية البيان) من موته لامن صلبه وقال المحقق الثاني والشيد الثاني لا مستند له وقيد في (الوسيلة) (والشرايع والدروس والبيان ومجمع الفوائد) بالعمد وقال في (مجمع الفوائد والروض) والدلائل انه لا فرق بين مصلوب الحق والباطل ونسبة في (البحار) الى أكثر الاصحاب قال في (الروض) وربما قيل باستحباب الفصل برؤية مصلوب غير الشرع من أول يوم لمساواته الاول بعد الثلاثة في تحريم وضه على الغلبة وفي (مجمع الفوائد والروض) أيضاً لا فرق بين الصلب على الهيئة الشرعية وبدونها وترك جماعة ذكر الرؤية كما في (الدروس) وهي مرادة جزمياً لأن لفظ الخبر نص في الرؤية وفي (الفتية) اعتبر الاسلام في المصلوب وفي (الروض) أول وقت الرؤية وأما الحكم قد نص في جميع ما ذكرنا على الندب ما عدا (الوسيلة) فانه عده من المختف فيه ولم يحكم بشي وقد قتل عليه الاجماع في (الفتية) وهو ظاهر (البحار) حيث نسب الى الاصحاب اعتبار الثلاثة وقتل الشهادة عليه في (شرح الموجز) وخالف في ذلك أبو الصلاح والصدوق في ظاهره لكن في (شرح الموجز) نسب الى الصدوق على البت ﴿قوله قدس الله روحه﴾ (والثوبة عن فسق أو كفر) قتل الاجماع على الندب في (الفتية) ونسب في (المنتهى والتذكرة)

ولا تدخل وإن انضم إليها واجب (متن)

وفي (الدلائل) لمن مات جباً ونسب في (الذكرى) إلى الشيخ قولاً والشيخ احتمله في كتابي الاخبار
 قيل ولمودعة الجماع سد الجمع لمساوي عن الرضا عليه السلام في (القهية) انه بدون غسل يورث
 جنون الولد قيل وللحمامة استنادا إلى حسن زرارة ان الفضل بسد الفجر يجزي للجنابة والحمامة
 والموجود في (السرائر) عن كتاب حرير بلفظ الجمعة ظلمها صحت حمامة وتجديد الفضل احتمله الشيخ
 في (النهاية) وعن (الاشراف والجامع) انه يستحب لمن أراد مباهلة وقتل الشيخ الاجماع في (الغلاف) على
 استحبابه للموقفين (للموقفين خ) وعن المفيد في (الزبية) أنه يستحب لربي الجماع وهو ظاهر
 (المعنى) في باب الحج لانه قل فن قدر على الوضوء فليتوضأ والا أجزاء غسله ونص عليه في (الدلائل)
 واستحبه أيضاً للذبح والحلق ونقل في (الفنية) الاجماع على استحبابه لصلوة الشكر وصرح به في (الكافي)
 (والاشارة والمذهب) وروى انه يستحب لاختلا التربة الحسينية على مشرفها السلام حتى لا تمسح الشياطين
 ٣ فاذا أخذت كذلك مع الدعاء المأثور ووضعت في خرقه مخنومة كانت تنفاه من كل داء وأما ما من كل
 خوف وفي (المنهاج) سب إلى سبى علمائه انه يستحب لصبي اذا أدرك وفي (النهاية) انه يستحب لافاقة
 من الجنون ونسب في (الذكرى) إلى الفاضل وفي (اليان) إلى القيل واستحبه في (اليان) وظاهر (الذكرى)
 (والدلائل) لواحد المني في الثوب المشترك وعن ابن الجنيد انه يستحب لكل فضل يتقرب به إلى الله تعالى وفي
 (التهذيب والدلائل) انه يستحب لسل الميت سد التشميل لغير الفطمية ونقل في (الذكرى) عن المفيد في (الاشراف)
 انه يستحب لمن هرب على علماء غالب النحاسة وقتل الاجماع في (الفنية والمعتبر) انه يستحب لصلاة الاستسقاء
 وقد نص عليه كثير من الاصحاب وظاهر المحقق في (المعتبر) والشريد انه للاستسقاء لا للصلاة وفي
 (اليان والغلبه والدلائل) استحباب اعادة الفضل المشتل على قص اضطراري كالجيرة ونحوها
 (وقال في الدرر والبيان والدلائل وكتاب الاشراف والزهة والجامع) على ما نقل عنها انه يستحب
 قتل الوزغة وه صرح في (الفنية والموجز وشرحه) وقد رواه في (الفنية والهداية) والصنف في
 (البعائر) وندقن فيه في (المعتبر) وذكر الصدوق والشهيد في (الذكرى) انه يستحب لتفصيل الميت
 وتكفنه وقال المحقق الرواية به صحيحة السد ورد في (كشف الثام) بأنها لا تبين لذلك
 (وقال في التذكرة والنهاية والموجز) انه يستحب لدخول مشاهد الائمة عليهم السلام في قوله قدس الله
 تعالى روحه **﴿ ولا تدخل وإن انضم إليها واجب ﴾** ظاهره كما في (التحرير والارشاد والموجز)
 انه لا فرق بين ان يعرض عن الوجه في الجميع أو يتعرض له كأن ينوي الوجوب وحده أو التذنب
 وحده أو ينويها مع عدم التعرض في الجميع للاسباب أو تعرض للاسباب ونوى التذنب خاصة أو
 الوجوب خاصة أو نواهما أو تعرض للموجب مع بعض اسباب التذنب ونوى الوجوب أو التذنب أوهما
 أو نوى الوجوب واقتصر على سببه (ثم) الظاهر انه لا فرق في الواجب بين ان يكون واجباً للجنابة
 أو غيرها (ونحن) نذكر عبارات الاصحاب الواردة في الدخول في الواجب والتذنب وفي الواجب
 وحده وفي التذنب وحده (فتقول) قال الشيخ في (المبسوط) اذا اجتمعت اغسال مفروقات ومسنوات
 فاقطع غسلها واحداً أجزاء ان نوى به سببي للوجوب والتذنب معاً أو نوى الواجب خاصة وان نوى
 المسنون لم يجز عن شيء (وقال في الغلاف) اذا نوى بشه الجنابة والجمعة أجزاء عنها للاجماع

نوى غيره لا يجزئ على المختار وهل يجزئ عن غسل الجنابة فيه توقف (ثم قال) ولو نوى
غسلاً مطلقاً لم يجز عن الجنابة ولا الجمعة ولو خص الجنابة اخص بها (ثم) انه في (النهاية والمتن)
اعتبر التداخل في المنذوبات بشرط ان لا ينضم اليها واجب في النية مع الاطلاق في نية الاسباب
وعندها (وقال في المتن) في آخر الاغسال لو نوى الجنب غسل الجمعة الاقوى انه يصح له غسل
الجمعة (وقال) لو نوى الواجب والتدب لم يجز عنهما (وقال في التمرة) لو اجتمعت اغسال فان نوى
المجموع أجزأه ولو اجتمع معه واجب فان نواها معاً بطل التسليم أو نوى الجنابة ارتفع الحدث قطع أو
نوى الجمعة أجزأ عنها وبقيت الجنابة ومثل ذلك قال في (المختلّف) وقال في (الذكرى) ان المتبرمسي
التسل فاذا حصل أجزأ عن سائر المنذوبات نعم يعتبر نيّتها فهو حاض بعضها اخص به (ثم قال) أما
لو ضم اليها واجب فيشكل لتضاد النية (ثم قال) ان اعتقاد منع الترك يؤكد بالنية كما لو حل على
بالغ وصبي دون الست معاً ثم قل قولى الشيخ من ان نية الجميع من غسلي الجنابة والجمعة
تجزئ عنهما وكذا خصوص الجنابة وخصوص الجمعة لا يجزئ عن شيء منهما وذكر حلة الشيخ ثم
(قال) ونقض (١) بطل الاحرام للحايض (ثم قال) وعلى القول بان المنذوب لا يرفع الحدث يصح
من كل محدث لحصول الغاية (وفي البيان) حكم بالتداخل سيما مع انضمام الواجب وأطلق ولم يشترط
نية الاسباب (وفي قواعد) الشهد لو نوى الحائض والجمعة بطل الصل لتنافي الوجوبين ويحتل الاجزاء
لان نية الوجوب هي المعصية فتلقو نية التدب أو قول يقان فان غاية غسل الجنابة رفع الحدث
وعاية غسل الجمعة النظافة فيه فهو كضم التدب الى التبرد وقال المحقق الثاني في (مجمع الفوائد) ان المقصود
عدم الاكتفاء بانفس الواحد عن الاغسال المدونة ضم اليها واجب أولاً نويت أولاً وقال في
(المسالك) عين مافي (البيان) والمقدس الاردبيلي بعد ان قال لاشك في القول بالتداخل في الجملة واستند
الى قول (النهاية) قال كأن مراد المصنف بنى التداخل رفع الايجاب الكلي أو مذهبه السلب الكلي
لكن كونه قولاً لا حد غير معلوم قد ادعى الاجماع على اجزاء غسل الجنابة عن غيره من الواجبات
الا ان ينزل كلامه على خصوص المنذوبة كما هو الظاهر (ثم قال) الظاهر هو التداخل مطلقاً لان
الظاهر ان الغرض من الفصل التبدل وزالة ما عليه (ثم) انه احتمل ان يكون معنى التداخل ثواب
حصول صلين بفعل واحد وان ليس عند الاجتماع اسباب بل هناك شيء واحد (قلت) الاصل
بمعنى الظاهر أو الاستصحاب أو الزاجح عدم التداخل بل تعدد الاغسال بتعدد عملها الشرعية فلا
يخرج عن ذلك الا يبرهان وهذا التأويل الذي ذكره المقدس الاردبيلي (ره) لا بأس به وقد سبقه
اليه (شارح الارشاد) (وأما) قول استاذ الكل ان قولهم الاصل عدم التداخل كلام خال من التحصيل
فليس بشيء واختار في (المدارك والخيرة والكفاية والمنايع) التداخل في الواجبات قطع سواء عين
الاضعف أو الاقوى والمنذوبات قطع مع تعيين الاسباب أو الاكتفاء على القرينة والمزوج مع
نية الجميع وفي (كشف التاميم) الاولى الحكم بتداخل الواجب والتدب اذا كان الواجب غسل
جنباً للنفس والا فلا لتضاد الاحكام (وفي الروض) حكم باطلاق التداخل مع اعتبار نية الجميع
في أسباب التدب والاكتفاء بنية بعض أسباب الواجب عن البواقي وقرب الاكتفاء بنية الموجب
دون الادب (وفي الدلائل) قرب اعتبار التداخل مطلقاً أولاً ثم مال الى اعتبار نية الاسباب

(١) الناقض عليه ابن ادريس والمصنف في المختلّف (منه قدس سره)

هذا نشر الاقوال وبسطا وسيأتي تعلم الكلام في المسئلة مفصلا وان أدت جميعا مع قل الشهرة والاجماع (فقول) اذا اجتمعت موجبات فيها الجنابة فاذا نوى الجنابة مع عدم التعرض لنهرها (في السرائر) ان غسل الجنابة يجزى عن سائر الاعمال بالاجماع فيدخل ما نحن فيه تحت هذا الاجماع (وفي المجمع) لا رد يبي بل ادعى عليه الاجماع وقد علمت انه في (المنتهى) نسب أجزاء الفسل الواحد في الاعمال الواجبة مع غسل الجنابة الى اكثر أهل العلم فيشمل ما نحن فيه ان لم يكن طاهراً فيه وقل الشهرة عليه في (المدارك) والذخيرة والكفاية والبحار وفيها بل قيل انتمتق عليه (وما ذكرنا) يعلم حال ما اذا نوى الجميع فانه يدخل تحت هذه الاجامات والشهرة طريق أولى (فأصل) ولا كثرون نصوا عليه ولم يتقوا فيه خلافاً (وأما) اذا نوى رفع الحدث مع عدم تعرض لمخصوص بعضها فظاهر الاكثر انه كتابه صرح به في (التذكرة والماية والتمهي والتحرير والمعتبر والمدارك) (والذخيرة والكفاية) وغيرها (ومن هنا) يعلم ان مرادهم بالواجبة الواجبة لاصل لا بالتأخر وشبهه (وأما) اذا نوى غير الجنابة (في المعتبر والشرائع) انه يجزى وفي (الشرائع) ان القول بعدم الاجزاء ليس شيء ومال اليه بعض المتأخرين وفي (الجفرية والنزعة وارشاد الجفرية) اجزاءه عن غسل الجنابة وتوقف في (المنتهى والتحرير) وقطع في (النرية) بعدمه الاجزاء ولو نوى الاعتدال مطلقاً من دون وجه ميز فظاهر منه عدم الاكتفاء ولم يجد لهم في ذلك نصاً وإنما نص عليه الفاضل المقداد في نصد قوله الشيد حيث قال الذوي لفسل المطلق قرأاً مرفوعاً عن السبب في شرعية الفسل ملقنه شرعية غسل لا لسبب وهذا لا وجود له في الشرع وبعضهم ذكر ذلك مع احتواء الوجب والدب واذا اجتمعت موجبات سوى الجنابة فان نوى الجميع في (الشرائع) والمعتبر وظاهر التذكرة والتحرير) انه يجزى عن الجميع ون نوى أحدها دون الآخر فند بعض متأخري المتأخرين الاجزاء وهو ظاهر (المعتبر) ولعله محمول على ما اذا كان مرتبطاً كالالاتباط فالتوي كالحبض والتفاس مع ان الاحوط في ظاهرهم خلافه (نص) لو نوى المطلق من رفع الحدث فالذي يهيه من عبارات بعضهم الاجزاء واذا كانت الاعمال واجبات ومتنوعات قد مر ان في (السرائر) انه اذا كان الواجب غسل الجنابة كانت النية نيته والحكم لهوانه يجزى عن السنوة بالاجماع (نص) لو كان الواجب غير الجنابة والتدب غير الجمعة لم يدخل تحت الاجماع المذكور رأياً اذا نوى المنسوب دون الواجب قد علمت انه قد نص جماعة على عدم الاجزاء عنهما وظاهر الاشراف بعض المتأخرين الجواز هل يجزى عن نفسه كما اذا اقتسل للجمعة وهو جنب فيه الخلل المتقدم ولو نوى الواجب والتدب معاً في (الخللاف) دعوى الاجماع على اجزائه عنها وقال جماعة لا تنفي (١) مع اعتبار مطلق القرية كما ظنه الفاضل المقداد في

(١) وجه عدم التنافي في أنا قول نية الواجب والتدب ندى في الواجب كالمسئلة الواجبة اذا صلاحاً في المسجد جماعة والحاصل انه اذا نوى غسل الجنابة والجمعة يكون قد أتى بالواجب على أفضل أفراد فأنزل فيه فانه بعد أو قول معنى تداعل الواجب والتدب تأدي احدي الوظيفتين بفضل الاخرى كما تودى صلاة التوبة قضاء القرية لظهور تلقى الفرض بمجرد المأية على أي وجه اتفق فلا يراد أن ذلك تمتع لصاد وجعي الوجوب والتدب اذ الواقع هو الفسل الواجب خاصة لكن الوظيفة السنوة تأدت به لصديق الامتثال وفي هذا أيضاً نظر أشار اليه الأستاذ في (حاشية المدارك) وكذا لا يصح احتمال ان يكون النية شرطاً فتكون الجمعة قيديه لانا لا قول بشرطيتها والجمعة التيمية وان تأدت

ولا يشترط فيها الطهارة من الحديثين (متن)

قد القواعد وكذا لا تنافي (١) على اعتبارية الوجه ولو نوى أمراً بشرط عدم غيره صح في النوى كما يظهر من بعضهم وأما غيره فإن كان من الوازم الشرعية التي يستحيل انفكاكها صح أيضاً والا فلا وأما إذا كانت جميع الاغسال مندوبة فإن نوى الجميع أجزاء من الجميع كما هو صريح بعض وظاهر بعض وإن نوى البعض دون البعض فظاهر كثير منهم عدم أجزاء عما نواها ويوح من بعض متأخري المتأخرين أن التداخل حيث يوجد يكون من باب طريق العزيمة حيث بنوا على تحقق الامتثال بالواحد عرفاً فلو احتاط بالتعدد لم يكن الاحتياط في محله والظاهر من الأكثر أنه بطريق الرحمة كما يلوح من الاخبار ويشعر به لفظ الأجزاء هذا ولو جامعت الأسباب الموجبات الموت كما إذا مات الجنب والحائض والنفساء في (الذكورة) أنه يكفي غسل الميت وهو قول من يحفظ عنه العلم وكذا بينه قال في (المعتبر) هذا والشافي في أحد قوله أن غسل الجنابة إذا نواه قطع لا يجزئ عن غسل الجمعة وقال أبو حنيفة يجزئ عنها وقال أبو حنيفة أيضاً إذا نوى غسل الجمعة قد اجزأ عن الجنابة بناءً منه على أن النية غير واجبة وقال أيضاً إذا اغتسل غسلاً واحداً لا ينوي به أنه جنابة ولا جمعة يجزئ به وخالفه الشافي وقال مالك إذا اغتسل ونوى الجنابة والجمعة لا يجزئ حتى يفرّد كل واحد منهما وهو خلاف إجماع أصحابنا ووافقنا أبو حنيفة والشافي * قوله قدس الله تعالى روحه * (ولا يشترط فيها الطهارة من الحديثين) * خلافاً (للخلاف والمبسوط) وقد قدم قل عارتيهما وفي (الذكرى) عبارتان تشترن بميله إليه في الجملة أحدهما قوله يمكن أن يكون الوضوء مستتباً في تحقق غاياتها واستدل عليه بالأخبار الواردة على أن كل غسل قبله الوضوء والأخرى (قوله) والاقرب بناءً على أن المتدوب لا يرفع الحدث صحته من كل محدث لحصول الغاية إلا أنه وافق المشهور ثم قل وتسل على أجزاء غسل الأحرار قوى الأصحاب وفقاً (للسرائر والمعتبر والمنتهى) (والذكورة والنهاية والمختار) والتحرير والموجز وشرحه والذكرى) وقل الإجماع على أجزاء الأحرار من الحائض في (السرائر) وقد علمت أنه في (الذكرى) قل حكاية قوى الأصحاب على ذلك وهذا الحكم منقول عن ابن سبيد وقد قالوا أن استحباب إعادة النسل لأحد الأفعال إذا أحدث بعده قبلها ليس من اشتراط الطهارة في شيء فلا يرد قضاء عليهم (فرع) قال في (المنتهى والنهاية) ما كان للنسل يستحب أن يقع النسل عليه فلو أحدث استحباب أعدته وما كان للوقت كفاه وإن أحدث وفصل في (الموجز وشرحه) فقال أما الحدث المتخلل في أثناء النسل والحادث بعده فغير مناف للنسل الأزمنة وأما غسل الأمكنة فيعطّل المتخلل الحدث وتعبه وقال في غسل الأفعال أن الحدث الطاري ينافيها وإن كلف أصفر وقال في غسل كل الوزغة وروية المصلوب والتوبة أنه لا يقضيها الحدث وقال في تعدد في الموضوع إلا أن كلامنا في هذا الشيء الشخصي فنقول له هل هو واجب أو مندوب ومنه يعلم حال احتمال عدم الثاني من جهة الجهة التحليلية لأنك قد علمت أن التعبدية لم تجد نصاً فالتحليلية أولى فالجواب ما ذكره الاستاذ الشريف وأشار إليه في (القنيرة) من أن الموجود إنما هو النسل الواجب الذي حصل فيه غسل الجمعة وهو هنا واجب لروض سبب له وهو انعاده لنسل الجنابة كما لو نذر غسل الجمعة فامتلأ جمعة واجب (منه طالب ثراه) (١) لا نالنا فنجدهم فوراً في اميلطاب فعل من جهتين فيتصور الأجزاء من الجهتين وليس هذا من اجتماع حكمين من الجنس (منه قدس سره)

ويقدم ما للفضل وما لازمان فيه والتيمم يجب للصلاة والطواف الواجبين (متن)

(الذكرى) الاورب عادة غسل المثل تحلل لمحدث وقد ذكر في دخول مكة وفي اسوه في لآخره
ولو أحدث في لائسا، هلافة أولى (انتهى) . . . قوله قدس الله تعالى روحه . . .
(ويقدم ما للفضل) . . . كأي (الوجه والمنتهى والتحرير) . . . حتى في (مؤخر) اقل نورة ودية مصوب
واتوة وفي (الذكرى والين والدروس) . . . لآخرين وقال المحقق اني يرد سبه . . . من
ما يستحب للعمل من غسل النما يستحب مداعل وهو ترك الكسوف وجديد غسل المني في
دية المصوب وغسل التوة وغسل قل نوره وعذر تيج . . . بعد من رث . . . لاه في هذه
لغسل لاه العية نبي يقدمه . . . عينة العمل والمذكورة . . . غسل لاه . . . (م . . .)
است . . . ترك الكسوف مبي على . . . لارث لا تقصده . . . خلاف مشهور . . . من غسل لم ي
على . . . هل عنه من شئت بعد غسل وتولد ولادقة من حبس وهو
ولموت على خطاه . . . د لا يستدركه الله على (وهو في م . . .)
م . . . لاه حدته . . . غسل . . . (وع . . .) (في م . . .)
(وذكرى ومحر) . . . يسهله . . . لا يمكن انما كان في لاه في عرسه . . . لاه
اسديم . . . لا يجهل . . . ر . . . وسيله تحلل الا . . . غسل . . . سطر . . . له . . .
لاره فيه . . . صرح . . . لاه . . . في (م . . .) . . . في (م . . .) . . .
في (الذكرى والدروس) . . . هم (دوم لاه) هل تعص هذه لاه سطر . . . غسل
لحمة . . . د . . . تقدمه . . . لاه . . . (م . . .) . . . (م . . .) . . .
م . . . (الذكرى) . . . غسل اسديم قرب ول في لاه . . .
كبر . . . قل عن نفسه . . . غسل عرقه (قلت) . . . د . . . في كتب لائس . . .
(لين . . . ماهر المدروس) . . . على . . . همه للمحقق نبي . . . في المصنف . . . (في) . . . (في) . . .
(والذكرى) . . . كيمه هذه لاه لاه كيمه غسل لحمة . . . د . . . غسل لحمة . . . (ن . . .)
غسل الاوقت . . . تند . . . قتها . . . يما . . . يالي . . . عدد . . . سبي . . . وقد عده . . .
حدا . . . قوله قدس الله تعالى وحده . . . (التيمم يجب للصلاة والطواف الواجبين) . . .
(لارثاد والتحرير) . . . (الوجه) . . . ن . . . نبي . . . سبه . . . ايده . . . من سلم . . .
مه وطاهره . . . كطاهر (لوسيله) . . . لخصر كنه بعد ذلك . . . سطر . . . ذكره . . .
استحبه . . . كيف كان . . . في ذكر الطوف . . . كالم يذكر في (لحمة . . .
وكذا في (الشرع وسعي وانهاية) في صدر الكتب الثلاثة . . . ذكر في كتب الثلاثة في حب
التيمم . . . يدل على وجوه . . . هي (انتهى) . . . التيمم مشروع . . . كل . . .
حسن من سوجب التيمم الطوف وفيه مع قرعة المرموعه . . . ذلك . . .
الوضوء . . . والفصل . . . يأتي قل عارة أخرى . . . وفي (الشرع) . . .
(شرح الارشاد) . . . لغرض الاسلام ان المصنف لا يرى التيمم دلا من غسل الطوف . . .
الوضوء . . . ثم حكى لاجماع على دليله عن الوضوء . . . لا يجوز التيمم من الحدث لا كذا

للطواف ولا لمس وعن (المادي) بدليته من الوضوء له أي للطواف محقة بل الظاهر الاجماع ومن
 النسل قولان وعن (الجل والقعود والمصباح ومختصره) ان كلما استباح بالوضوء يستباح به على حد
 واحد وظاهر هذه العبارة ان التيمم ليس بدلا من النسل للطواف ولا لغيره ماعدا الصلوة فان بدليته
 له معلوم بالضرورة من المذهب بل من الدين وقريب من هذه العبارة عبارة (لاقتصاد) حيث قل
 وبسبب التيمم كل ما يستباح بالوضوء من صلوة الليل والنهار ما لم يحدث وفي (لذلائل) لم يقل المصنف
 ويجب لما تجب له الطهارة ان كان شيئا غيره لاستشكله في وجوب التيمم للصوم على الجنب والحائض
 والمسا والمستحضة بل قرب عدم الوجوب للصوم في منتهى انتهى وقال الشيخ في (المبسوط) اذا
 نيم حار ان يفعل جميع ما يحتاج في فعله الى طهارة مثل دخول المسجد وسجود التلاوة ومس المصحف
 و صلوة الجنازة وغير ذلك وهذه العبارة تدل على بدليته عن الوضوء والنسل للطواف وغيره حتى تيمم
 الحائض لراحة الوطى على اشتراط النسل فيه وضوء الجنب كما في (المعتبر) حيث قل يجوز لكل
 من وجب عليه الوضوء النسل باجماع علماء الاسلام وهو ظاهر تيمم (المرئع) وقد سلف قل عبرتها ومثل
 عبادة (المرئع) عبادة ابن سبغ عبارة (لارضاء) في اسمه وعبدة (المتنبي) اي وضع (حيث قل)
 التيمم من روع ككل ما شرط فيه الطهارة ثم احتما هو على الحائض اذا طهرت للوطى ولم يذكر
 الصوم وفي موضع اخر كذلك لا انه فاه عن الجنب والحائض والمستحضة للصوم على الاقرب وكما
 في تيمم (الذباية) أي نهاية المصنف (حيث قل) باح به ما باح به طهارة المائية (ثم قل) ويجوز
 التيمم لكل ما يطهر له من فريضة أو نافلة أو مس مصحف أو قراءة عرايم ودخول مساجد وغيرها الا
 انه استشكل في وضوء الجنب والحائض والمستحضة للصوم ثم حوزة لوطى الحائض وفي تيمم
 (التحرير) كلما يستباح الطهارة المائية يستباح بتيمم ومثله صنع في (الذكرى) حيث قل يستباح بالتيمم
 كلما يستباح الطهارة المائية من صلوة وطواف واجبين أو نذيين ودخول المساجد ولو كان الكعبة
 وقراءة عزيمة وشعر ذلك من واجب ومستحب فله التيمم في (المبسوط والطلافة) بدارة تشمل ذلك
 والدشان (انتهى) وغرضه في ذلك الرد على فخر النفقين كما في (كشف لا تباس) وفيه وفي
 (المجز) انه يسح كبده بل في (كشف لا تباس) ان ذلك هو المشهور بين الاصحاب ولم أجد
 فيه محظما غير فخر المحققين ثم قل عبارة (الذكرى) وقال غرضه الرد عليه وقال المصنف في بحث التيمم
 ويستباح به كل ما يستباح المائية وقال الفاضل في (كشف اللثام) ومثل عبارة المصنف هذه عبارة
 (الجامع ولاصباح والجل والمبسوط) قلت ومثلها عبارة (روض الجنان) وقال في (المدارك) وهذا التيمم
 صرح به في (المتنبي) من غير قل خلاف الا عن الاوزاعي وقل في موضع آخر من (الذكرى)
 يجب لما تجب له الطهارة تحقيقا للبدلية ثم استشكل في الصوم لعدم رفع الحدث به وعدم اشتراط
 الطهارة فيه ومن وجوب النسل المتدرج فينقل الى بدله ثم استدل بخبر أبي ذر وغيره ثم قال وكذا
 في تيمم الحائض وقل في (التذكرة) في موضع يجوز الجمع في تيمم واحد بين صلوة وطواف و صلاتين
 وطوافين عندنا وقل لا خلاف انه اذا تيمم للتغلب من الصلوة استباح مس المصحف وقراءة القرآن
 ان كان التيمم عن جناية قل ولو تيمم المحدث لمس المصحف والجنب قراءة القرآن استباح ما قصده
 وفي محل آخر من التيمم قل اذا نوى الفريضة استباح النافلة وكذا يستباح مس المصحف ووطى الحائض
 ولو نوى هذه الاشياء استباح الباقي عندنا والفريضة عندنا قد اشتمل كلامه هذا على اجابته على

وخرج الجنب من المسجدين (متن)

المتأخرين عدل عن التعبير بقولهم يتباح به ما يتباح بالمآنية الى قوله يجب لما يجب له المآنية وهو مشكل اذ المعلوم اباحه لما يتوقف على مطلق الطهارة دون ما يتوقف على نوع خاص منها كصوم الجنب للتوقف على الفصل والسند في ذلك ان عموم الادلة انما يشمل القسم الاول فالأظهر عدم وجوب التيمم له مع عدم الفصل اذ لا ملازمة بينهما فتأمل (قلت) كأنه يريد بذلك التبريد منه كما عرفت **محذوف قوله قدس الله روحه** • • • (وخرج الجنب في أحد المسجدين) وجوب التيمم في الجملة نص عليه الأكثر والمصنف في سائر كتبه بل لا نجد مخالفاً في ذلك الا صاحب (الوسيلة) فإنه قال ويستحب التيمم في أربعة مواضع لنفي استباحة الصلوة وذكر هذا منها وفي (المتن) انه مذهب علمائنا وفي (المجمع) كأن دليله الاجماع وفي (المدارك) هذا مذهب أكثر علمائنا وفي (لخيرة) نقل الشبهة وفي (المفتاح) نسب القائل بالاستحباب الى الشاذ وألحق به الحنف في (المتن) والتحرير والدروس والبيان ولذكرى والألفية) وغيرها وقد خلا عن ذلك كلام القدماء الا أنه علي فإنه أنه الجنب والحائض التيمم اذا اضطررا الى الدخول قله عنه في (لذكرى) ونقل عن المعتز (فيما يعول الاستحباب وقال انه اجتهاد في مقابلة النص واتصر له في (الروض والمدارك) بأن النص مقطوع فلا يدل على أكثر من الاستحباب وقد تقدمهما في ذلك الحق الثاني في (شرح الألفية) وجزء في (المجمع) بعدم اللاحق ولم يستح له في (الوسيلة) كما استحب لجنب (قلت) الرواية هي رواية أبي حمزة وهي مرسلة في (الكافي) كما ذكرها الا انها صحيحة في (التهذيب) والمراد بالحائض ما كانت في الحائض أنه بعد انقطاع الدم فحكمها حكم الجنب بدون احتلام نص عليه الاستاذ ملامحمد فر حرمه الله تعالى في (حاشية المدارك) وبه عليه الشهيد في (لذكرى) في ذيل كلام ابن الجنيذ مظهر (المتن) انتهى (دعوى لاجماع على اللاحق حيث قل والرواية وان كانت مقطوعة الا انها مناسبة للمذهب) (وقل) الحق الثاني والظاهر ان الفساد كالحائض دون المستحاضة (وقل في جامع المقاصد) مورد الظاهر المحتمل وألحق به كل جنب حصل في المسجد ومال الى عدم اللاحق لانه قيس ومثله قال في (المدارك) كما قل نبيخه في (المجمع) ووافقهم صاحب (لخيرة) وتأمل فيه صاحب (الدلائل) وبسط الكلام في المسئلة (نقول) اختلفت عبارات الاصحاب فمنهم من اعتبر الاحتلام كاشيخ في (المسوط) وبني المكورم وان حمزة وان كان استحبه وأبي عبد الله المحلي وابني سعيد في (الجامع) (والتذوق والمثير) والمصنف في غسل (التحرير والنهي) والكاشاني وغيرهم ومنهم من اعتبر صدور الحائض فيهما وأطلق في الاختيار والاضطرار كما في الكتاب في بحث الفصل (والنهاية فيه والنهي)

اعلم ان اعتراض مدارك لم نفهمه لانه ان أراد بمطلق الطهارة الطبيعية لا بشرط (فيه) انه لم يقل به أحد لان انصولة تتوقف على الوضوء مرة وعلى الفصل مرة وعليها أخرى على المشهور والمراد من قوله عليه السلام لا صلوة لا بظهور ليس توقفها عليه من دون قيد خصوصية (قوله) وما توقف على نوع خاص فيه ان النوع الخاص طهارة أيضاً تتوقف صحة الصوم عليه كما صرح به بل صرح بأنه طهارة حيث جعله نوعاً منها والخصوصية لا تخرجه عن كونه فرداً للطهارة على انه هو يوجب التيمم للخروج من المسجدين ويوجب الدخول للمسجد عموماً كما سيجي في بحث التيمم ان شاء الله تعالى (منه عفا الله عنه)

(والندكرة) في المقام صريحاً وهو ظهر الكتاب هنا (والتحريم والشرائع والأفعية) ومنهم من اعتبر خروج الجنب وأطلق في الاختيار والاضطرار صدرت العجوبة فيهما أو خارجهما كما في أول (النهاية) (والارشاد والأفعية) والمردوس وشرح (الأفعية) (المحقق الثاني) (وتطبيقه على الارشاد والمساكن والجعفرية) (وقد علمت) أن أبا علي أئتم الجنب والخاص التيمم إذا اضطر إلى الدخول وربما ظهر من (شرح الأفعية) أن الأصحاب على ذلك لأنه قل بعد ذلك وربما قصره بعض على المحتمل اقتصاراً على موضع النص الخاص وهو ضعيف انتهى وبأي تمام كلامه إنشاء الله تعالى وفي (حاشيته على الشرائع) قد عداه الأصحاب إلى مطلق الجنب والرواية في المحتمل وفي (الروض) استشاط عمود غير الغنم من (الفتح) وإن العلة هي العجوبة وقريب منه ما في (الذكرى) (والنصف والمحقق في (المشبه) (والاعتبار) بعد قلمه لا لاجتماع على المحتمل جلاء دليل المسئلة هو المرور وقد أجمعوا على أن تحريم المرور غير مخصوص بشيء كما قلناه في محله غير واحد وفي (حاشية المدرك) نسبة لخلق غير المحتمل إلى قنوى الأصحاب فلا يلحق موطن اجتماع كما هو ظاهر (حاشية الشرائع) وظهر (المعتبر) والتمسك وزعم لاح من غيرها واجتماع (الغنية) يحمل على قس الحكم وإن دبر بالتمسك فظهر أن غرضهم أن الجنب مستحرم عليه الاجتزاء لا متطراً وجب عليه التيمم مرة يبرون بعضهم من المحتمل لأنه مورد النص ومرة يبرون بالاعم كما صرح به الاستاذ وغيره والظاهر لزومه على من اضطر إلى الدخول فيها والابث في غيرهم كما قلنا عن شرح الفضل وأما الدخول عمداً أو نسباً فقدمناه ظاهر جملة وبه صرح المحقق الثاني في (شرح الأفعية) وقد اختلفوا فيما إذا قص زمان الفصل عن التيمم أو ساواه فلحق الثاني في حاشيته وموجب (المدرك) والدلائل) على منع الفصل على كل حال ونسبه إلى ائيل في (البيان) قال في (حاشية المدرك) حرمه الله تعالى) ويذهبون أنه عند عدم التمكن من التيمم والتمسك من الله يفرج بغير غسل وقل في (الندكرة) (الذكرى) (لا أنه تعرض في (الذكرى) (المساواة) فبعض ما إذا قص طريق أول (والمردوس وشرح الأفعية وروى الجفان) (والسنة) (والندكرة) وحاشية المدرك) يوزن الفصل حينئذ وهو ظاهر (النهاية) (المعتبر) حيث استند في (النهاية) إلى تعذر الفصل في أصل المسئلة وفي (المعتبر) إلى تعذر العجوبة المالية بل احتمال في (الذكرى) تقدم الفصل مع إمكانه من غير تقييد بمساواة وغيره إلى ما لا حرج من (لوسيلة) حيث قل للخروج منه لا لغسل وقل عن الفضل الهندسي أنه حسن وأطلق وجوب التيمم من غير تعرض لذكر الفصل في (الغنية والسرائر والشرائع والنافع والارشاد والتحريم وهذا الكتاب والأفعية والمفتاح) وأطلق هؤلاء يحمل على ما ذكره كاطلاق الظاهر قل (المحقق الثاني في شرح الأفعية) والشاهد الثاني وغيرها أن الظاهر مبني على الغالب من عدم إمكان الفصل في المسجدين بهذه الشروط بل لا يكاد يتفق في غيرها أيضاً إلا على احتمال لا يكاد يتصور في نظر العلم بعلمنا وذلك كاف في الإطلاق والانسكال في الفرد النادر على ما علم من الكتاب والسنة (ويعلم) أنه لا قائل بتقديم الفصل مطلقاً كما صرح به في (الروض) هذا كله ما لم يستلزم تلويث المسجد كما صرحوا به وقل في (الذكرى) ولو كان قريباً من الباب وجب التيمم وإن زاد زمانه على زمان المرور وقر به في (الدلائل) وتأمل فيه في (الندكرة) وقطع مولانا المقدس أدام الله حراسته في شرح (المفتاح) بأنطروج من غير تيمم وهو الموافق للاعتبار وترجيح الفصل مع المساواة وأطلق الأمر بالتيمم مبنى على الغالب وقال في (الذكرى) (الدلائل)

والمندوب ما عده (متن)

لا فرق بين الرجل والمرأة (وقال المحقق الثاني في شرح الافية) انما حض الحكم بالمسجدين لان الاجتياز في غيرهما غير مشروط بالطهارة فيادر الى الخروج واستتر بالشيد في (الذكرى) الاستحباب لقرب الى الطهارة وعدم زيادة الكون فيها على الكون له في المسجدين وضمنه (في المدارك) وتأمل فيه في (الدلائل) ونفى عنه الجودة في (الذخيرة) وقطع الاستاذ بالعدم لان قطع المساجد الباقية غير محذور فكيف يباح الحرام أخفى البث لاصالة المندوب قال نعم لو اتفق له ما شيا كان احتمالا (قالوا) ومحب عليه ان يتحرى أقرب الطرق الى الخروج وقبده في (شرح الافية والروض) (والذخيرة) بإمكان حصول الماء خارجاً مع التمكن منه ومع عدمه لأنجب المبادرة ل له ان لا يخرج قال في (شرح الافية والروض) وبذلك يجمع بين قولهم هنا بوجود الخروج والمبادرة اليه وبين ما قالوه من انه يسباح به ما يستباح بالطهارة المائية فان من جملة ما يتبعه المائية البث في المسجدين وغيرهما فيصح حينئذ البث والعسولة فيهما (قلت) كأنهما لم يتدا بخلاف لخر المحققين حيث قال بعدم دخول المقيم المساجد نسبة اليه الشيد الثاني قال انه مذهبه قطع (واستشكل في النهاية) في أصل وجوب التحري وجله أقرب في (المتهى) وقل في (مجمع الفوائد) انه على فرض عدم التمدد ينبغي ان لا يقال يتحرى أقرب الطرق وردده الاستاذ أدام الله حراسته بان مدرك وجوب التحري مادل على حرمة الاجتياز فلا بد من الاقتصار على مقدار الضرورة حتى لو تمكن من التيمم مجتازا لزمه وهذا لا يفي كون التيمم مباحاً اذا اباحت بتقدير بقدر الضرورة أعني الجزء الزماني الذي لا يمكن قناع المسجد باقل منه ولو زاد عليه كان متسكنا من الطهارة الاختيارية في الزائد اذ هو واجد للماء في حق البث غير واجد في حق القلع نعم وجدته بالتيمم حيث انه أباح له القلع انتهى فتأمل جيدا قل في (مجمع الفوائد) اذ كان التراب في موضع آخر بعيد عن الباب فالظاهر انه يتيمم به ويخرج لا إطلاق الص بالتيمم قال المحقق الثاني في (شرح الافية) وينوي في التيمم الخروج استباحته ولا ريب في حصولها به لكن هل يستباح به غيره من الغايات قبل لا لحكمهم بوجود الخروج عليه بغير فصل متحرراً أقرب الطرق فلو أباح غير الخروج لا يباح المكث ولو جوب على الخافض التي لا يتصور فيها الاباحة ثم اختار الاستباحة اذا صادف عدم الماء وتبعه على ذلك صاحب (الدلائل والمدارك والذخيرة) قال في (حاشية المدارك) هذا لا يستقيم لصاحب (المدارك) على ما ذهب اليه أولا لان الترابية متينة للخروج عنده فكيف يأتى التمكن من المائية حالة التيمم حتى يقول الاظهر انه مبيح اذا لم يكن التيمم متسكنا من استعمال الماء حالة التيمم انتهى ثم ان المحقق الثاني خالف نفسه في (مجمع الفوائد وتعليق الشرائع) فنع من الاستباحة وان عدم الماء ويمكن تأويله فتأمل وما وجدت من تعرض لهذا الفرع سوى من ذكر ولعل سكونهم عنه لمكان القاعدة المعروفة من عموم البدلية واحتمل في (النهاية) اشتراط تراب غير المسجد لو وجدته ولعل ذلك لما في بدن الجنب من الخبث فلا يمس تراب المسجد أو لانه يعلق منه بعض الشيء فيلزم اخراجه منه (فتأمل) وفي حاشيته على (البروس) انه يستوي تمام الجنب واباحه وسطح المسجد وأرضه وفي الاول تأمل • ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ •

(والمندوب ما عده) هذه العبارة وقعت للمحقق والشيد وقد اختلف الاصحاب في بدلية التيمم

تعين التيمم ومثله صنع في (المسالك) قال ويتخير مع اطلاق نذر الطهارة بين الوضوء والغسل فان تمذر
تعين التيمم وقال (في الروض) أما لو نذر الطهارة مطلقاً ففي تحييده بين الثلاثة أو حمله على المائة خاصة
أو الترابية أوجه مبنية على ما سلف من الكلام على ان مقولية الطهارة على الثلاثة هل هو بطريق
الاشتراك أو التواطؤ أو التشكيك أو الحقيقة والمجاز فلي الأولين يبر بكل واحد من الثلاثة لكن
يشترط في التيمم تمذر الآخرين وعلى الثالث يحتمل قويا ذلك ويحتمل انصرافه الى الفرد الاقوى
وهو المائة مخيراً بين فرديها لانه المتيقن والى الاضعف وهو التيمم لاصالة البرائة وهو أضعفها وعلى
الرايع ينصرف الى المائة خاصة قطعاً وعبرة (الروض) هذه هي عبارة المحقق الثاني في (شرح الانية)
بتفاوت يسير جداً وفي (المدارك والخبيرة والذلائل) سوق عبارة (الروض) بتفاوت يسير ونحن نقل
عبارة (المدارك) ثم نقل ما حققه المولى الاعظم المدقق الاستاذ أدام الله تأييده في حاشية (المدارك)
(ومنه يعلم) حال هذه العبارات (قال في المدارك) في شرح قول المحقق وقد نجب الطهارة بنذر وشبهه
ما نصه نذر الطهارة يتحقق بنذر الامر الكلي ونذر أحد جزئياتها فهذا مثلان الأول ان ينذر الطهارة
والواجب فعل ما يعصدق عليه اللفظ حقيقة فان قصد المعنى الشرعي بي على ثبوتها واحتج الى تعيينه
وان قصد المعنى العرفي بي على ما تقدم من الخلاف وفي حمله على المائة خاصة أو الترابية أو
تحييده بينهما أوجه مما شأنا ان مقولية الطهارة على الانواع الثلاثة هل هو بطريق الاشتراك أو التواطؤ
أو التشكيك أو الحقيقة والمجاز فلي الأولين يتخير وكذا على الثالث على الاظهر ويحتمل انصرافه
الى الفرد الاقوى لانه المتيقن والى الاضعف تمسكاً باصالة البرائة من الزائد وهما ضعيفان وعلى الرايع
يحمل على المائة خاصة اذ الاصل في الاطلاق الحقيقة (انتهى) قال الاستاذ في حاشية (المدارك)
النذر انما يتعلق بالمراد من اللفظ والتاخر أعرف بمراحده ولعل مراده أي مراد صاحب (المدارك) أن ينذر
بمعنى لفظ الطهارة على الاطلاق من غير قرينة والاصل فيه الحقيقة لكن على هذا لم يستقم قوله فان
قصد المعنى الشرعي «الحج» لان التاخر من المنشوعة ومدلول كلامه ليس الا المعنى العرفي واطلاقه
لا ينصرف إلا اليه وان بي على انه أي معنى حقيقي يراد من اللفظ يصح وان لم يأت بقرينة بناء على
ان الشرط مجرد لفظ ففيه بعد تسليم ذلك يمين مراده فلا وجه لما ذكره قوله والواجب مع انه
لا نزاع في ثبوت المعنى الشرعي وان اللفظ صار حقيقة ففيه لكن النزاع في كونه حقيقة عند الشارع وان
بي على انه يصح ان أراد معنى حقيقياً أي حقيقياً يكون وان كان لم يأت بقرينة على هذه الارادة
(ففيه) بعد تسليم صحته وتسامع عدم صحة ارادة المجازي انه لا تنحصر حقيقة فيما ذكره اذ ربما كان
اللفظ حقيقة في معنى باصطلاح مجاز فيه باصطلاح بل لاشك ان لفظ الطهارة كذلك وأيضاً لا يستقيم
قوله فلي الأولين يتخير اذ على تقدير الاشتراك لا يمتنع المنذور فيطلق النذر الا ان يريد ما يطلق
عليه اللفظ فهو حينئذ معنى مجازي ومع ذلك يرجع الى التواطؤ والتشكيك على ان التمين حينئذ يد
التاخر فلا وجه للبناء على محل النزاع وكذا قوله اذ الاصل الحقيقة وان أراد ان التاخر اذا أراد من
لفظ الطهارة ما يطلق عليه هذا اللفظ حقيقة في الماورات أي محاوره كانت يكون كذا وكذا لا انه يريد
منه معناه في صيغة نذره (ففيه) انه مع ما فيه من الحزازة الباطنة انه كيف جعل نذر الطهارة على الوجه
الكلي منحصراً في هذا الشكل الغريب حيث لم يرد من اللفظ صيغة معناه الحقيقي في اصلاحه بل
يريد أي حقيقة تكون في أي محاوره ثم عين خصوص محاوره الشرع والعرف من دون معرفته بثبوت

الفصل الثاني في اسبابها (متن)

المتقدمة على الطهارة والاستاذ آدم الله حراسته الحق بالاجابة نظيرها من الطهارة وما أخذ شرطاً في ذلك دلالة الى غير ذلك وقد الفصل في شرحه فلو نذر التجديد لكل فريضة وجب حتى التيمم ان يستحسب ان علقنا النذر بالمباح وفادته لزوم الكفارة بالمخالفة لا بطلان الصلوة (١) لاستباحها الطهارة الاولى وان أعاد الصلوة جماعة كفارة الطهارة سواء قلنا باستحباب المدة أو ان الفرض أحدها لا منه واحتمل التجديد على الثاني في (نهاية الاحكام) ثم انه قدس الله روحه أبود عن (النهاية) بحسب ما يلا في تكملة التيممات والصلوات فيما لو نذر تيممات صدد الصلوات وسيأتي قوله انشاء الله تعالى في أحكام التيمم لانه ذكره في (الذريعة) هناك وما توفيقي الا بالله وإسناله بمحمد وآله صلى الله عليه وآله وسلم ان يمني لانياء هذا الكتاب انه أرحم الراحمين

الفصل الثاني في اسبابها

سبب الطهارة (الشهيد في الذكري والبيان) السيد في (جمله) عبر بانه قض ونبه الشيخ في (الذريعة) انه) وجبة من القدماء وغيره المحقق في كتبه بالموجبات ونبه المصنف في (التذكرة والمتن) وجبة (قل في المدارك) الظاهر انها مترادفة والموافق اعطاي وهو ظاهر الفصل الهندسي حيث قل والمراد بالاسباب الاحداث والاحداث في العرف هي التناقض (مغل الشهيد في حواشي القواعد) والمحقق الثاني في (مجمع الفوائد مترجح الالفية) والشهيد الثاني في (الروض الروضة) وصاحب (الدلائل والذخيرة) ان السبب اسم مطلقاً من الموجب والتامض وبن الاخبرين عموم من وجه لان السبب يقال مع عدم انيجب الوضوء كما لو حصل الحدث قبل الوقت فهو اعم من الموجب ويطبق مع عدم تقدم الطهارة فهو اعم من الناقض ولان الموجب يصدق بدخول الوقت مع عدم (في طهارة) قال في تريح الالفية) ولا يرد ان الوجوب حاصل من قبل حيث لم يكن متعلقاً بمقتضى الوجوب على الحدث الطهاري فيزعم تحصيل الحاصل واجتماعه (تم اجاب) بأن خلال النزاع معرفة وكل واحد من السائق واللاحق انفراداً كان موجباً انتهى (وفيه نظر) واضح بان ناهل (٢) والناقض يصدق مع عدم دخول الوقت مع سبق الطهارة وبجتماع في سبق الطهارة مع دخول الوقت فبينها عموم من وجه (قل المحقق الثاني) وقد علم من حدودها ان اطلاق اسم الموجب والنقض على جميع الاحداث بطريق المجاز من باب اطلاق اسم الجزء على الكل وفي الموجب مجاز آخر فن الموجب حقيقة هو الله جل ذكره فاتصير بالاسباب عنها أدب (وقال) في موضع آخر ان حملها موجبات خبر من جعلها اسماً لآلتها دور عدمية فان النوم عبارة عن تعطيل الحواس الظاهرة وظاهر انه عديم والسبب عبارة عن أمر وجودي منضبط دل الدلائل على كونه مرقاً لحكم شرعي (وأنت خير) بأنه لو قلنا بأن الاسباب هي الاحداث كما ذكره الفصل في شرحه كما يأتي يندفع تقريره هذا قال في (المدارك) واعترض بعض مشايخنا الماصرين على الفارقين بأن الجنابة ناقضة وليست

- (١) قد يقال على الفاضل انه تبطل الصلوة لان المأمور به حينئذ هو الصلوة مع التيمم بمجدد وبدونه يعلق التيمم عليه والهي في اعادة اذا تعلق باحد الثلاثة بوجوب الفساد فامل (منه طاب ثراه)
- (٢) لأن الكلام في منع طهارة اللاحق مع الاجتماع لاعم الافراد (منه قدس سره)

يجب الوضوء بخروج البول والغائط والريح من المتناذر وغيره مع اعتياده (متن)

بسبب وكذا وجود الماء بالنظر إلى التيمم فلا يكون بين النقص والسبب عموم مطلق بل من وجهه
وأيضاً صاحب (الدلائل) قل ذلك (وتجيب) بأن المراد بالأسباب سبب مطلق فهاهنا تختلف جنبها
أو اتحاد قلجناية ناقصة للوضوء سبب لغسل ووجود الماء نقص تيمم سبب للوضوء وفي (كشف
الرموز) أن الموجب ثم من النقص وحاول بحسب الفرق بين النقص والتوجب فهو الظن بأنه
موجب غير نقص وبالجناية فهو ناقصة غير موجبة ذكر ذلك في (الدلائل) ورده بأن التيمم سببه
حدث كان موجباً غير نقص أو طهارة كان ناقصة غير موجب وهو مذهبنا على أن طهارة هي مرتبة
صحيحة هذا (ورب قيل) أن السبب ما يؤثر في لوجود وانعدامه وجوداً وانعداماً (فقل) لا يخص سببه
مطلقاً ويعبر عنه بما يعرض للمتعطل عقيب التكليف فمثل (وقل فانقل خبري) المراد الأسباب
الاحداث الموجبة لخطاب المكلف بالطهارة بخلاف ما ذهب إليه من أن طهارة هي مرتبة لا يحدث
قبل التكليف وهي توقف الطهارة السابقة عنها فلا تتم الطهارة في هي السبب المقتضى
المندوبة لأنها ليست بحادث ولا لافعل متحركة غير متحركة لا يحدث فلهذا لا يوجبها
والسببية (وما لافعل) المتقدمة كسعي إلى رواية المتعطل وقيل أن طهارة هي مرتبة لا يحدث
ليست مقصودة من الفعل ولا تعد من الاحداث عرفاً والمراد من الأسباب - هي الاحداث
والاحداث في المعروف هي الوقوف (تعلي) وقد قيل هذا على قولنا (وما) ما يعبر في الاحداث
كما قلناه منه (ومنه) أن الأسباب وجوبية فلا يرد خبر عن الوقوف الثاني (وما) مضمون أن
بالأسباب والموجبات من شأنه ذلك حتى يدعى حدثاً وهي الجنبان ونحوهما من شأنه
فقدس لله تعالى روحه **• • •** (يجب الوضوء بعد خروج البول والغائط والريح) • • • فقل على
نقص الثلاثة في الجملة لاجتماع في (معتبر والمتنعي والدلائل) ما ذكرناه من (الاحداث) • • • وقوله
رحمه الله **• • •** (من المتناذر وغيره مع اعتياده) • • • كما في (الشرائع والتحرير) وفي (مستقى)
(وجمع الموائد) إنما يثبت الاعتقاد في خبر المتناذر لأنه يسد الطبيعي من تسد بعض الخارج من
غيره بأول مرة ومثل ذلك الثاني (الدلائل) والمراد (وقرب منه) في (الروضة والجمهورية) حيث
قبل من الموضع المتناذر من غيره مع التداخُل وما في (النافع منه) في (المتناذر مع العمل لعدم وفي
(الارشاد والفتحة والكتفية) وغيرها البول والغائط والريح من الموضع المتناذر وهو ظاهر من (المراحم)
عند ذكر حكمه المأمرة ببول والغائط والريح فخرج من الغير على وجه متناذر في (الندوس)
(والدركي والبيان) اعتبار الاعتقاد إمالة أو عروضاً وانص في (السرر والندوة) في فرع ذكره على
عدم الفرق بين المتناذر وغيره في البول والغائط وفي (الفتحة والمداية للصدوق) وسيلة وإثنية والغنية
(وجعل المرتضى) على ما قل انقصر على ذكر ثلاثة من دون تعرض للاعتقاد ثم قل لاجتماع في
(الفتية) وقال في (الشرائع والمعتبر والمتنعي والتحرير) لا بد من اتفاق يخرج الناس في غير الموضع
المتناذر فقه قض الحدث الخارج منه وقل لاجتماع عليه في (المتنعي والتحرير والمداينة) قالوا جميعاً
بسد خلف ما عدا (الشرائع) وكذا لو انسد الطبيعي ونفتح غيره (وقل في المتن والتحرير)
وغيرها إذا انتفع مخرج آخر والمتناذر على حاله فن صار متناذراً فالأقرب مساواته في الحكم وقول في

والنوم المبطل للحاستين مطلقاً وكلما أزال العقل (متن)

(الذخيرة) انه المشهور بين المتأخرين وقال في (التحرير والتمحي) وان خرج نادراً قالوجه انه لا ينقض وقيل في (المبسوط والخلاف والجواهر) البول والغائط اذا خرجا من غير السيلين من موضع الله ط في البدن ينقض الوضوء اذا كان مما دون المدقوان كان مما فوق المدة لا ينقض الوضوء وبه قال الشافعي الا ان له فيما فوق المدة قولين وفي (التذكرة والمعتبر وشرح الموجز) ان الريح الخارج من قبل المرأة ينقض وأخاف اليه في (التذكرة) الأدر وفسر بأنه الذي به ريح الفتى وذهب ابن ادريس والمصنف في (التمحي) والشهيدان والمحقق الثاني وصاحب (المدارك والذخيرة) الى عدم النقض وفي (الدروس) ان بعضهم قل ينقض الريح الخارج من الذكر واعتبر في (المجمع والمدارك والذخيرة) الرجوع الى العرف في الاعتقاد وظلوا في هذه الثلاثة عن بعض تحديده بالتكرار مرتين فينقض في الالة وهو خيرة (المسالك والروض والدلائل) وفي (المادي) الاقرب النقض بالرابطة مع عدة تطول الفصل وقيل في (الذكرى والدلائل) ان الغلظي ان احتج مخرجها قضاها او احدها نقض فقط وحكم في (التذكرة) انقض مطلقاً خرج من المعتاد أو من غيره قل الاستاذ في (شرح المفاتيح) ادعى المتبرون للاعتقاد الاجماع على ان الجشا لا ينقض وما ندرى ما يقولون في الجشا المتن اذا اعتيد خروج الغائط من العم مع انسداد المخرج العلوي • ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ •

(النوم المبطل للحاستين) • وفي (المنفعة والمراسم) وبغيرهما النوم الغالب على العقل وصرح الاكثر بالنسبة الى السمع والبصر وفي (جمل السد والفنية) اعتبار الغلبة على التحصيل (ما يقتضيه التحصيل خل) والمحقق الثاني وجماعة قالوا الغلبة المستهلكة وفي (البيان والروضة) الغلبة على مطلق الاحساس وفي (مجمع الفوائد والروض والدلائل) وبغيرها ان السمع والبصر أقوى الحواس ونظر فيه في (المدارك) وفي شرح (الانفة والذكرى والروض والذخيرة) وبغيرها اعتبار الغلبة تحقياً أو تقديرآ والاجماع منقول على أصل المسألة في (الخلاف والفنية والسرائر والانتصار والتذكرة وشرح الموجز) (والذخيرة) ونسبه الى علاننا في (المعتبر والتمحي وفي الكفاية) الى الاصحاب ولم يذكره علي بن يويه في موضع البيان • ﴿ قوله ﴾ • ﴿ مطلقاً ﴾ • قائم كان أوة عدداً مجتمعا او منفرداً قصيراً كان النوم أو طويلاً مستنداً أو مضطجماً وعلى كل حال كما صرح به الاكثر وقيل على هذا النحو الاجماع في (الانتصار والضرريات والخلاف وشرح الموجز) وفي (التمحي) نسب الى علاننا وفي (المختلف) الى الشيخ والكاتب واكثر علاننا (ثم قل) ان كانت الرواية مذهباً لابي جعفر فالمسألة خلافة والا فلا وأسنده في (التذكرة) الى من عدا الصدوق فانه حكم بعدم لزوم الوضوء لمن نام قاعداً بدون اغتراج وروى عن أبي موسى وأبي مجاز وحيد الاعمري وعمر بن دينار ان النوم غير ناقض أصلاً (وقال) مالك والاوزاعي انه ان كثرت نقض والا فلا (وقال) أبوحنيفة وأصحابه لا وضوء من النوم الا على من نام مضطجماً أو متورفاً وكذا الشافعي • ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ • ﴿ وكلما أزال العقل ﴾ كذا في أكثر البارات وفي (المنفعة والنهاية) المرض الفاع من الذكر كالأغماء وفي (المبسوط) وبغيره صرح بانكر والاغماء والجنون وفي (الفنية) ما يقتضيه التحصيل من نوم أو مرض وفي (المراسم) النوم الغالب على العقل وما في حكمه وفي (السرائر) اذهب العقل ومنع التحصيل الى غير

والاستحاضة القليلة والمستحب للنواقض كالود المتطبخ ناقض اما غيره فلا ولا يجب
بنيرها كالذي والقي وغيرهما (متن)

ذلك وقتل عليه في (الذهب) اجماع المسلمين وفي (النية والمدارك والدلائل) اجماع طائفة
(الاصحاب خ ل) وفي (النهاية) سبه الى عفتنا وفي (شعر) لا نعرف فيه خلافاً بين أهل العلم
وفي (المصالح) ان من دين لامية ان مذهب النفل نقض مطفاً وفي (نحو) كثر لاصحاب نقض
الاجماع (١) على نقيضه وفي (الكفاية) سبه الى لاصحاب متمثل في دينه وفي (تذكرة) سبه
الخلاف الى الشافعي وفي (مفاتيح) كذا قوله • سبه قوله قدس الله روحه • ﴿ ولا استحاضة
القليلة ﴾ قتل الاجماع في (المعتبر) في قليلة في "الطهارة وكذا في (شرح لمحة) سبه في
عقيل وفي (جمع الفوائد) قتل اتفاق لاصحاب مد المدنين وهو ظاهر (نخبة وفي (هدى) سبه
اجماع المسلمين على ايوب عشر الطهارة وعد الاستحاضة وطهره • يلوح من كلامه في تفصيل • لم
كتفصيل لقمة ان مذهب التفصيل وقد سبني من اجماعه هذه سائر ذكره من قس
اشاء الله تعالى وسبه في (لتذكرة والنهاية) وشرح لمحة الى علمه • وسبه في (النهاية)
(والمختلف (٢) والدلائل والمدارك والخصية) لان في عصر سبته الى كبر لاصحاب سبه
(مدارك) وخلف التديمان فلم يوجب لحسن عليهما غللاً ولا صواباً • والاصحاب سبه في
(للمراسم) ذكر النواقض في موضعين فلم يذكره بل طهره • ثم استتم في سبته • سبه
ذلك فليس يوجب وضوء ذكر ذلك في موضعين لانه في بحث الاستحاضة ذكره • ثم نورد
اذا لم يشرح له على ما سبني • سبه قوله قدس الله روحه • ﴿ • لاصحاب لاصحاب
ناقض ما غيره فلا • في العبارة ضرب من التحور قل في (الخلاف) لمد خارج اذا كان خالياً
من نجاسة والحسد ولمس الا لده • ثلاثة لا يقض الوضوء ومثله قل في (المدارة والدلائل) قتل فيها
الاجماع على ذلك وهذا خص الحكمه التي وفي (التذكرة والنهاية) طهره • (شعر) • المدارك • على
الاجماع على الحكمين أي حكم المصاحب وغيره (وقال) الشافعي وبه حنفية • جم • يلوح من
السبيلين يقض ووقتاً مالم يريه • سبه قوله قدس الله روحه • ﴿ • لا يوجب وضوءه كالذي
والقي • قتل الاجماع فيها في (الخلاف والنية) وسبه في (لتذكرة والنهاية) سبه في علمه
وفي (المدارك) قتل الاجماع في التي • وحمل المذي معروف مذهب لاصحاب في (المختلف) لا نعرف
فيه مخالفاً الا ابن الجنيدي ثم بعد ذلك قال انه معروف (مطهر ح ل) من مذهب لانه طهره السلام
وفي (الخصية) عدم تقض الذي مشهور وخالف الكتاب ايد على حال ان الخارج عقيب الشهوة ناقض
وهو ظاهر (فتاوى خ ل) (الذهب) اذا كان خارجاً عن المعبود المتاد لكثيره • احتمله في الاستحاضة
استحاضاً وجميع قتها العامة أوجبوا منه الوضوء وقيل التوب • ﴿ قوله قدس الله روحه • ﴿
﴿ وغيرهما ﴾ قتل الاجماع في (الخلاف والنية) على عدم تقض الردي والحصى والدم غير الدم الثلاثة
ودم الفصد والرعاف ولس المرأة محرماً وغير محرّم ولس الفرج • القهنة • قتل لحم الجرود • ما سبه
(١) قتل في (كشف القاتم) عن بعض الكتب خبراً صريحاً في ان الانعصاء ناقض وفي هذه
الاجامات بلاغ (من طاب ثراه) (٢) في بحث الاستحاضة (من قدس سره)

فان انضم الوضوء فاشكال ونية الاستباحة أقوى اشكالا ويجب التيمم بجميع أسباب الوضوء والتسل وكل أسباب التسلسل أسباب الوضوء الا الجذابة فان غسلها كاف عنه وغسل الاموات كاف عن فرضه (متن)

حدث العناية مع غيره وأراد التيمم فان الخلاف جار فيه وفي (جامع المقاصد) في بحث التيمم انه اذا نوى الاستباحة بالتيمم من غير غسل العناية فالظاهر عدم الاجزاء لعدم النص وعدم تصريح الاصحاب فيه بخصوصه • ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ • (ونية الاستباحة أقوى اشكالا) قال بعضهم ان قوة الاشكال هنا لتكافؤ الاحتمالين أو قوة الاجزاء بخلاف المسئلة المتقدمة فالعدم فيها أقوى (وقال في مجمع الفوائد) المراد ان عدم الاجزاء بالنسبة اليه أقوى اشكالا فيكون الاجزاء أقوى كما يدل عليه سوق العبارة حيث انتقل مما لا يميز عنده جزءاً الى ما في اجزائه اشكال استوى طرفاه ومتناهى الانتقال الى ما يكون جانب الاجزاء فيه أقوى • ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ • (ويجب التيمم بجميع أسباب الوضوء والتسل) قال في (التذكرة والتحرير) ان نواقض الوضوء والتسل وافض التيمم وفي (الدلائل) خل الاجماع على ما في الكتاب وفي (المنتهى) وانما يجب التيمم من الاحداث الموجبة للعهارتن لا غير وهو مذهب علمائنا اجمع وتام الكلام سيأتي في محله ان شاء الله تعالى • ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • (الا العناية فان غسلها كاف عنه) في الامالي انه من دين الامامية وفي (التذكرة) ادعى عليه اجماع أهل البيت عليهم السلام وقتل عليه الاجماع في (الناصريات) والخلاف والغنية والسرائر والمنهى والنهاية) للعصف (والدلائل والمدارك) في بحث الحيف (والمعاصد الطيبة والخيرة) ونى عنه الخلاف في (التهذيب) وفي (المتبر) نسبة الى أصحابنا • قال في (المنتهى) الاستحب الوضوء عندنا خلافاً للشيخ وبصرح في (نهاية الاحكام والتحرير) وغيرهما (وفي مجمع الفوائد) أسنده (١) الى الاصحاب وذكر عبارة (المنتهى) وقتل عليه الشهرة في (المختلف) (والروض والكفاية والخيرة والرياض) وفي (الدلائل) لظاهر انه اتفقي وما ذكره الشيخ تأويلاً لرواية الحضرمي فغير صريح في انه مذهب له انتهى (قلت) يظهر التهذيب انه مذهب له وفي (شرح الفاضل الهندى) ان طاهر الشيخ في (المصباح ومختصره) وعمل يوم وليلة وجوب الوضوء معه ولعله لم يردده انتهى ويأتي ماله فع في المقام ودرى عن داود وأبي ثور والشافعي في أحد أقواله فان له ثلاثة أقوال كما في (الخلاف) وجوبه وهو المعروف من مذاهب العامة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (وغسل الاموات كاف عن فرضه) مناه انه لا يجب الوضوء في غسل الميت كما صرح به جماعة وهو ظاهر الاكثر ما عدا من سذكاه (وقال في الفتنة) بسذكاه مستحبات مانعه ثم يوضى الميت فينسل وجهه وذكر وضوء الصلوة ثم أخذ في ذكر الواجبات فما ظهر منه الوجوب لكن تليذه أياً يلى (قال في المراسم) وفي أصحابنا من يوضى الميت وما كان شيخنا رضي الله عنه يرى ذلك فاف في (الموجز) من ان ظاهر سلاسل ايجابه محل تأمل وفي (كشف الرموز) قال قل المفيد ينبغي ان يوضى انتهى وقتل عن القاضي مثل عبارة (الفتنة) وصرح في (التزعة) بوجوبه على ما قل وهو ظاهر (الاستبصار) ظهوراً كاد يلحق بالصريح فان نسب اليه من التدب في (المختبر)

وفي الناطق المتعدي كذلك (متن)

(والوسيلة والغنية والسرائر والموجز وشرحه واللمعة والدروس) لكنه قال في (الدروس) بأن الماء المزبل للمين الوارد بعد الزوال وهو خيرة المصنف فيما عدا (الكتاب) وعدا (التذكرة والتحرير كالمختلف) (والمتمنى) وظاهرها الاكتفاء بالنسبة الواحدة المزيلة للمين من دون تقدير بالثلاثين وهو المقول عن القاضي وقربه في (المدارك) ومال اليه في (الدلائل) واختاره أستاذ الكل في شرح (الدروس) (واجماع) المتبر لا يتأني لان الظاهر منه ارادة غير المخرج (وبعضهم) عبر بالثلاثين لكنهم على انحاء في (الفقه والهداية) تصب عليه من الماء مثلي ما عليه من البول يصيه مرتين والظاهر ان هذه العبارة ذات وجهين وفي (المراسم) ويشمل مخرج البول بمثلي ما عليه من الماء مع قلة الماء ولعلها موافقة لما في (الكتاب) وفي (الذكرى والجفرية) اشتراط الفصل بين الثلاثين لثبوت النسلين ولله اراد ذلك في (الدروس) وقواه في (المسالك) وقال في (المبسوط والتهاية والمنفعة والاصباح والشرائع والنافع) (والمعتبر ١) والتذكرة والتحرير) وغيرها كمبارة (الكتاب) أو قريباً منها بدون تفاوت أصلاً وقيل عليه الشبهة المحقق الثاني في (جمع الفوائد) والجفرية والفاضل الميضي في حاشيته وصاحب (المسالك) (والدلائل) وقال في (البيان) أقله مثله مع زوال المين والاختلاف هنا في مجرد العبارة (وقيل) المحقق الثاني ان ما في (البيان) ليس بمجيد اذ النزاع معنوي وتسام الكلام يأتي في مبحث ازالة النجاسات واختلفوا في ما أراد (٢) الصادق عليه السلام بقوله يجزئ من البول مثلاً ما على الحشفة من البلل فالمحقق والشهيدان (٣) والبيان وغيرهم على ان المراد بالثلاثين غسلان (وقيل) ان المراد غسلان لكل واحدة مثلاً وهذا ذكره شارح (الدروس) احتسالا ولله الظاهر من عبارة (الهداية والفقيه) وقد سلخت (وقال) المجلي والتي والمصنف في أكثر كتبه وكثير من تقدم ذكرهم ان المراد غسلة واحدة واعتبار الثلاثين لتحصيل الغلبة ونزل (٤) الشيخ المثل في رواية نشيط على مثل البول ورموه بالبعد ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ وفي الناطق المتعدي كذلك ﴾ •

اجماعاً كما في (الاتصار والغنية والذكرى والمعتبر والتذكرة والروض والمفاتيح) وفي (شرح الانبية) قال عندنا وقيل في (المعتبر والتذكرة والذكرى) (الاجماع) على ان المراد بالمتعدي المتعدي من المخرج وقد صرح به الجمل الغفير وفي (الارشاد والدروس والبيان) اخبار التعدي من دون قيد بالمخرج وفي (الروض) بعد ذكر التعدي وتفسيره بتمدي الحواشي قل الاجماع وفي (المدارك والدلائل) قربا الرجوع فيه الى العرف فقي تجاوز متاحتاً بحيث يخرج عن اسماء الاستنجاء لم يجز سوى الماء وفي

(١) قل المحقق في المتبر الاجماع على وجوب النسل من البول مرتين ولله يحصل على غير الاستنجاء لقوله فيه خلاف أبي الصلاح فأمل (منه قدس سره) (٧) استشكل في الخبر في الشرح قال يشترط جريان الطهر وظننه ولا يتصور في مثل البلل الذي على الحشفة وأجاب بعضهم بأن المراد مثل ما عليها من قطرة وهي تجري على البلل وتطلب عليه وأجاب الفاضل بأن المفهوم من الخبر وكلام الاصحاب مثلاً كل ما بقي على الحشفة من بلل أو قطرة أو قطرات قال فلا إشكال (منه قدس سره)

(٢) الشهيد في الذكرى (منه) (٤) لابد من تنزيل رواية نشيط وقد نقلنا الاستاذ على عدم الحاجة الى ذلك أو دفع وجوب الجمع بين الاحبار والماء أو قصان مركزاياه من الكتاب (منه قدس سره)

حتى يزول العين والالار ولا عبرة بالرائحة (متن)

(الجميع) ولا اجماع (التذكرة) على اعتبار نسي المخرج قلت البناء على التحول العادي (١) قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ (حتى يزول العين والالار) ﴾ كما في (المتقنة والمبسوط والوسيلة والسرائر) (والشرائع وشرح الموجز والدروس والبيان) ونسبه في (المذرك) الى المحقق وجمع من الاصحاب وفي (الذخيرة) الى الشيخ وجماعة (وقال في الرسم) حتى يصير المخرج واعترض عليه في (السرائر) (والمعتبر والمختار والذخيرة) بأنه يختلف باختلاف منه حرزة وبرودة وزوجة وخشونة واختلاف الازمة واختلاف الخارج وفي (شرح الفاضل) أنهم لم يحسنوا حيث ذكروه في ذلك فظهر ان مراده ب علامة زوال النجاسة عن الموضع هو زوال ما كان يوجد من زوادة واعتبر الماء في (النهاية والاصناف) (والناصح والمختار والدروس) وغيرها وقتل في (الاختلاف) الاجماع على ان النجاسة وفي (الجميع) بأن دليل النقاء الاجماع وصير في (المعتبر والتذكرة) مرة نقاء وأخرى يزوال العين والالار (وقال فخر الاسلام على ما قبل لا دليل على وجوب إزالة الالار (٢) بل يدل على عدمه الاستعداد للاجماع على انه لا ير له الا ان يقال بالقول هنا وفي المدارك المستفاد من اخبار زوادة النقاء ، وإنما لا أثر فلم يفتد به على اثر وفي (الذخيرة) لم ينطلق على هذا التفصيل يريد زوادة العين والالار في الماء واليمن صفا في لاحسن هذا واختلفوا في بيان الالار في (المسالك وحاشية الشرائع) للفاضل الميمني (وحاشية المذرك) للمولى الاستاذ أدناه الله حراسه انه اجزاء لطيفة عاتمة بالحل لا تزول الا بالماء وفي (مجمع الفوائد) انه ما يتخلف (يتخلل خلل) على الحل عند التشيف ومسح وفي (المسالك والروض والذخيرة) قيل انه اللون فسبوه الى القيل (ورد) بأنه لا تأمل في القيل عن اللون (وقال في الدلائل) جميعاً ان اللون المفعول ما يتبدل زواله بل مطلقاً تعالى (وقيل) انه الرائحة واحتاره المولى لا دليل ونزل إراته على الدلب (وقيل) هو الرسم الدال على الجاسة قل هذا القول في (الروض والذخيرة) ويظهر من (الروض) تنزيهه على اللون (وقيل) هو الرطوبة المتخلفة بعد قطع الجرم سه في (الدلائل) الى القيل (ورد) هو والمحقق الثاني ان الرطوبة من العين (وقيل) انه النجاسة الحكيمة الدقة بعد إزالة العين فيكون إشارة الى تعدد الفصل نسبة (الفاضل الهندي) الى بعض المفسرين فالأفعال سعة وستة أو خمسة وسباني في مباحث إزالة النجاسة ما له وقع تام في النقاء • • • قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ (ولا عبرة بالرائحة) ﴾ • صرح بذلك الفاضل اصحلي والمحقق والشيد والعبيدي والمصنف في (المنتهى والنهاية والتحرير) وغيرهم وفي (المدارك) انه مذهب الاصحاب لا علم فيه

(١) فروق قال المصنف والشيدان ان الاغلف اذا كان مرتباً غسل الظاهر ولا يجب ان يكشف وحاله حال الحثين واستشكل في ذلك في مجمع الفوائد والدلائل وقرئ (وقرئ) بواحد (بوجوب الفصل بقدار يمتدح قالوا ولو كان قابلاً للاستكشاف لزمه الكشف والفصل فأما في الذكري والدلائل لو عدت البنت وصول البول الى مدخل الذكر وجب غسل ما ظهر عند جلوس على القدمين والمحقق الثاني أوجب ذلك على التيب وقال في المنتهى والتحرير والدلائل كل ما يخرج مما عد المعنى والبول والدم لم يجب فيه استنجا (من قدس سره) (٢) الحكم بذلك بالاصل والاستصحاب حتى علم العزبل والاكتفاء بإزالة العين بالاحجار خرج بالدليل وعدم التمكن من إزالة الأثر جند (منه طاب ثراه)

وغير المتعدي يجزي ثلاثة أحجار وشبهها من خرف وخشب وجلد مزيلة للعين والماء أفضل (متن)

مخافاً وفي (المجمع والدلائل) خلا حكاية الاجماع عن الشهيد في عدم لزوم ازالة الرائحة (وقال الفاضل) الياسي عند قول المحقق ولا عبرة بالرائحة ما نصه لكن يستثنى من ذلك ما إذا كان محل الرائحة هو الماء لكونه قد تغير بالتجاسة (وقال الفاضل الكركي) لو شك في أن الرائحة بالماء أو غيره فالغسل بماءه وقيل هو وصاحب (المدارك والدلائل) عن الشهيد انه استشكل بأن وجود الرائحة يقتضي رفع أحد أوصاف الماء فينجس فأجاب مرة بالغسل عن الرائحة وأخرى بأن الرائحة ان كان محلها الماء نجس لانفعاله أما اليد والمخرج فلا حرج فيها (قال الكركي وصاحب (المدارك) وهذا أجود وقال في الدلائل ان وجود الرائحة في الماء من مجاورة اليد والمخرج غير مضره أيضاً نعم لو استندت الى إصابة التجاسة الماء لمقتضى نجاسته * - قوله قدس الله تعالى روحه - * (وفي غير المتعدي) يجزي ثلاثة أحجار (قيل الاجماع على ذلك في (الخلاف والفنية والمعتبر والنهاية والدلائل والمدارك) ونافه (الاتصاف) وفي (المتن) نسب الى أهل العلم الامن شككاً وفي (الذخيرة) الظاهر انه اجماعي ويأتي قتل الاقوال في عدد الاحجار انشاء الله تعالى * - قوله قدس الله تعالى روحه - * (وشبهها من خرق وخشب وجلد) صرح بذلك جمهور الاصحاب وقل الاجماع عليه في (الخلاف) (والفنية وفي المتن) انه قول أكثر أهل العلم وفي (الذخيرة) انه مذهب الشيخ وجمهور المتأخرين وقل عليه الشهرة شارح (الموجز) والفاضل صاحب المعالم (في اثني عشرية) واقتصر السيد والشيخ في (جملتها) على ذكر الاحجار فقط (وقال أبو يعلى في المراسم) لا يجزي في الاستنجاء الا ما اصله الارض وفي (البيان) (١) (والفنية) أن مراده بالارض الارض ونباتها وحكم فيها بندب ذلك خروجاً عن خلافه وعن أبي علي الكاتب انه قال فان لم يحضر الاحجار تمسح بالكرسف أو ما قام مقامه ولا اختار الاستطابة بالآجر والخرف الا اذا ألبسطيناً أو تراباً يابساً واليه ذهب صاحب المعالم في (اثني عشرية) والمخالف من الامة داود ووزفر كما في (الذكرة) * - قوله قدس الله تعالى روحه - * (مزيلة للعين) ولا يجب ازالة الاثر كما في (المبسوط) وغيره وهو ظاهر (السرائر) حيث قال أو ما يقوم مقام الاحجار في ازالة العين وقل في (المعتبر) الاجماع على ذلك وفي (المجلدين والنهاية والمختلف) اعتبار النقاء قال في (المدارك) (والذخيرة) ان المراد بالجميع واحد لتحصيل النقاء بازالة العين * - قوله قدس الله تعالى روحه - * (والماء أفضل) (٢) اجماعاً كما في (الفنية والمدارك) وفي (المتن) نسب الى أهل العلم وزعم عطاء ان أجزاء الماء محدث ونصه سعيد بن المسيب بالنساء وأنكر ابن أبي وقاص وابن الزبير الاستنجاء بالماء والحسن البصري كان لا يستنجي بماءه وحكى عن قوم من الزيدية (٣) انه لا يجوز الاستنجاء

(١) في الاخبار ما يدل على خلاف ما ذهب اليه المخالف فمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا مضى أحدكم فليتبسح بثلاثة أحجار أو ثلاثة أعواد وفي صحيح زرارة وحسن جميل ذكر الكرسف (منه قدس سره) (٢) ولا مانع من ذلك لانه لا بأس برجحان الفرد المعين منهما فيكون واجباً غيراً مندوباً عيناً فمحل الوجوب غير محل التدب (قائل منه طاب ثراه) (٣) كذا في نسخة من وللماء الزيدية بنير ميم (مصححه)

كما ان الجمع في التصدي افضل ويجزي ذو الجهات الثلاث (متن)

بالاحجار مع وجود الماء حتى قوله قدس الله تعالى روحه تعالى (كما ان الجمع في تصدي فضل)
 نقل الاجماع في (الخلاف) على ان الجمع بينهما فصل من دون ذكر تصدي وعدمه وكذا في
 (المختار والمدارك) وفي (المنتهى) انه ان قل اعلم ان قوله قدس الله روحه تعالى (ويجزي
 ذو الجهات الثلاث) نقل لاقول في المسئلة يستدعي على الاقول في زوجه يثبت لانه هذه
 على تلك في المسئلة وان كان المصنف يشير الى وجوب التثنية قوله ولو في بدوه . وجب لا يكمل
 (فنقول) ان مستثنان (الاولى) هل يجب التثنية لا (الثانية) هل لم يرد على ثبوت مسحات هذه و
 على كثرة المسحة والمساح اعني المحر (لاوى) هي (نهاية وخلاف) ان هذه . . . يثبت
 منه وفي (المسوط) استعمال الثلث عدة وفي (جل السند) نسوس في عدد الاحجار منه وى (حمل)
 الشيع (والفرقة) ذكر حسس المظهر مما عدا الماء من غير تعرض للعدد (هي نوسيله) . . . ر ب
 الحاشية واحدة تستعمل ثمة الثلثة سنة (ونقل في النية) الاجماع على ان يثبت سه وكذا (في خلاف)
 وفي (السرائر) . . . نصه والنسوس في عدد الاحجار في الاستجمار ثلاثة و . . . حمره . . . حدة . . . يصدر
 عليه بل يجب عليه ان يكمل العدد على الصحيح من الاقول (ثم قل) عن مفيد لا يفسد على حمر
 واحد ذى . . . موضع (قل) وهو اذهب الخاف وطهره . . . رده انفسا ما على . . . من ي
 ماثبت باسنة ويمكن زيادة ذلك من ذكر ذلك فيه مرة قد حكم هذه لانه لا يلزم ايضا
 (الاقتصاد) ونقل ذلك عن (المهذب والجمع ومصباح الشيع) وقد عرفت به سه في (اسرار) الى
 مفيد وكذا في (المنتهى) سه الى التبيين ولم يحد له في (الجمع) . . . واهله . . . في . . . و . . .
 اليه في (مدارك الجمع وتكملة) . . . و . . . لا . . . من (التدكية) المل اليه قد حكم . . .
 الثلث وعده لا . . . مما دوبا . . . حصل . . . في (اشراج الجمع)
 (وكعب اشيد الجمع والمحر وشرحه وجمع الفوائد وشرح لامية وارض . . .
 (ولائى عشرية وشرحه) ونقل في (المدلال) حكاية الاجماع عن (المهذب) . . .
 الخلاف فيه الى مالك وداود ومن قوله . . . رواد الاصحاب ونقل الشرح عليه في (مدرك شرح
 الاثنى عشرية) لشيخ نجيب الدين (والدخيرة والكافية) واستشكل في (النهاية) فلم يرجع . . .
 المسئلة الثانية وهي ما نحن فيه فاس فيها على انه . . . في (المسوط وجل السند والسرائر والمختار والروض)
 (والروضة والمدارك) عدم الاجراء . . . في (مدارك) على المشهور (١) من اعتبار التثنية هو اعني
 عدم الاجزاء ظهر (السرائر) وغيره وفي (التدكية) . . .
 (والانية وشرحا والموجز وشرحه والمفترية وجمع الموائد) وطهر غيرها . . .
 فيسح ثلاث مسحات ثلاث جهات وهو المقول عن المهذب والجمع وعن المفيد (٢) اليه مال
 الفاضل البهائي وفي (شرح الانية والروض) نقل عليه الشبهة ونقل حكايتها في الا . . .
 القمرية وقد

(١) قال الاستاذ في حاشية (المدارك) بناء على المشهور نعم ان لو قيل ان وجوب الاكمال لاجل
 الطهارة في الواقع ولو قيل بأنه لاجل حصول الظن بالطهارة شرها فلا يتم (سه عنى عنه) (٢) واهله
 في القمزة (سه)

والتوزيع على أجزاء المجل وان لم ينق بالثلاثة وجب الزائد ويستحب الوتر (متن)

علت ان جماعة جعلوا الحد الثناء وظاهر (المتن) ان النزاع في غير الحائط والتوب لانه قال فيه لانه لو تمسح بالحائط أو توب ثلاث مسحات أجزاء في (المدارك) ينبغي القطع بأجزاء الخثرة الطويلة من جياتها الثلث وتمسك في ذلك في (المدارك) بالصوم وحكم الاستاذ بعدم الاجزاء (ورد) مافي (المدارك) بأن الصوم يشمل الحجر واخرجه منه بوجب صرف الصوم الى الفرد وقال انه لا قائل بالفصل بين الحجر والخرق وقد علقت ان ظاهر المتن الفرق • ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ • ﴿ ويجزى التوزيع على أجزاء المجل ﴾ ثلاثاً ولا يجب امرار كل حجر على تمام المجل وقد جعله أحوط في (المبسوط) (واتذكرة وجمع الفوائد وحاشية الشرائع) وفي (المعتبر) ان عدم التوزيع أفضل وفي (النهاية) أحسن وفي (التحرير) ان قول بعضهم انه تليق فيكون بمنزلة مسحة من دون تكرار ضعيف وقريب منه مافي (المتن) وقد نص على أجزاء التوزيع من دون تعرض للاحتياط والافضلية والحسن اجلاء (١) الاصحاب وفي (الذخيرة) انه المعروف من مذهب الاصحاب وقل فيها عن بعض الاصحاب نغطة من عدم منع التوزيع قولاً للامامية ونزل كلام (المتن) حيث نسب المنع الى بعض الفقهاء على ارادة المخالف من العامة انتهى لكن الظاهر ثبوت ائتان من الامامية لان ظاهر (الشرائع) (٢) المنع من ذلك وفي (مجمع الفوائد) انه أحد القولين في المسئلة وكذا في الحاشية (الميسبة) وفي شرح (الافية) انه الاصح ونسب فيها الى الشهيد في جميع كنه • ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ • ﴿ وان لم ينق بالثلاثة وجب الزائد ﴾ اجاماً كما في (المعتبر) والتمتية والنهاية (والذكرى والدلائل والمدارك وشرح الموجز وشرح الفاضل) وفي (الذخيرة) الظاهر انه اجماعي • ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ ويستحب الوتر ﴾ يريد انه لو قى باربعة مثلاً استحب الخامس كما في (المبسوط) والمعتبر والتمتية والتحرير والموجز والذكرى والبيان والمدارك والذخيرة) وغيرها ونسب في (المدارك والذخيرة) الى جماعة من الاصحاب

﴿ فرع ﴾

عن ابن الجبلي في كيفية الاستنجاء انه جل حجرًا للصفحتين وحجرًا للمخرج وقال المصنف في (النهاية) الاولى ان يضع الحجر على مقدم الصفحة اليسرى في محل طاهر يقرب النجاسة فيمسح الى مؤخر اليسرى ويدبر الى الصفحة اليسرى فيمسحها به من مؤخرها الى مقدمها ويرجع الى الموضع الذي بدا منه ويضع الثاني على مقدم الصفحة اليسرى ويضع به مثل ذلك ويمسح الصفحتين ممًا ومثل ما قال في (التذكرة) لكنه زاد الوسط قال يمسح الصفحتين والوسط وفي (الذكرى) انه حسن وعمله في (النهاية) بانه لو وضع على النجاسة لابقى منها شيئاً ونشرها فبتين حينئذ الماء فاذا انتهى الى النجاسة ادار الحجر قليلاً قليلاً حتى يرفع كل جزء منه جزءاً من النجاسة ولو أمره من غير ادارة لتقل النجاسة فبتين الماء ولو أمره ولم يقل فالاقرب الاجزاء لان الاقتصار على الحجر رخصة وتكليف الادارة يضيق باب الرخصة ويحتمل عدمه لان الجزء الثاني من المجل يبقى مانعاً من الحجر والاستنجاء من النجس لا يجوز وقال في

(١) قائل نص (متن) (٢) حيث قال ويجب امرار كل حجر على موضع النجاسة (متن) قدس سره

ولو تقي بدونها وجب الاكمال ولا يجزئ المستعمل ولا التجسس ولا ما يزيل عن النجاسة (متن)

(التذكرة) أيضاً ولو أمره ولم ينقل فالأقرب الاجزاء • ﴿قوله﴾ • ﴿ولو تقي بدونها وجب الاكمال﴾ قد قدمه قل الاقوال في ذلك • ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه • ﴿ولا يجزئ المستعمل﴾ (١) وظاهره ان الحجر اذا كان مستعملاً لم يجز وان كان طاهر كما هو ظاهر (النهاية) (والوسيلة والمهذب والجامع والاصباح والشرائع والتافع) حيث أخذ في مسح عدم الاستعمال وفي بعضها كونها ابتكاراً وربما لاح ذلك من (السرائر) حيث قل وتكون الاحجار ابتكاراً غير مستعملة في ازالة النجاسة وفي (التذكرة والموجز ومجمع الفوائد وحشية الشرائع والروض والروضة) وندرك (الجمعة والدلائل) انه لا مانع من استعمال المستعمل وإنما المدار على عدم النجاسة فهو سني غير الحجر الثاني والثالث المستعملين بعد روال النجاسة - لا اول لم يكن رأس وفي (المعتبر) وبهاية المصنف ما يقرب من ذلك الا انه لم يصرح فيه بعدم البأس بالثاني والثالث مع الشقاء - لا اول وفي (المتن والحرير) لو أكرس (٢) الحس واستعمل الطاهر منه أو ازيلت النجاسة بصل أو غيره أو استعمل الطرف الطاهر أجراً واقتصر في (المسوط) وغيره على اشتراط الطهارة وفي (المراسم) اقتصر على ذكر الاحجار ولم يذكر الطهارة ولا استعمال وفي (العناية) كذلك الا انه اخذ بالطهارة في غير الاحجار قل أو ما يقوم مقامها من الجملة الطاهر وفي (الدلائل والمدارك) وشرح الفاضل) تدبر المستعمل في كلام من في الاحراء عن المستعمل في الحس والحس في عبادة من اردهه • على منس العين • ﴿قوله﴾ قدس الله روحه • ﴿ولا الحس﴾ صرح بذلك جمع من الاصحاب (٣) وقتل عليه الاجماع في (العناية) لانه اخذ بالطهارة فيما يقوم مقام الاحجار فهي كذلك (والمنهى) (والحرير) (٤) (والدلائل وشرح) الفاضل وفي (المدارك) ان الحكم يجمع عليه بين الاصحاب حكاه في (المنهى) انتهى هذا وقد يلوح من عبارة بعض المتأخرين ان المانع من استعمال الحس التلويث والطاهر من كلام الاصحاب اشتراط طهارة الحجر في نفسه لا اعتبار التلويث فلو مسح بحجر طاهر أولاً ثم مكث حتى جف محله ثم مسح بحجر جاف نجس لا يجزئ ويأتي تمام الكلام في آخر هذا البحث • ﴿قوله﴾ قدس الله روحه • ﴿ولا ما يراق عن النجاسة﴾ كذا قال في (الموجز) وبعضهم ذكر عدم الصلابة قطعاً كالشيخ وجماعة وزاد في (الحرير والروض) عدم الرطوبة وفي (الروضة) القلع واقتصر جماعة على اطلاق الاحجار وزاد جمع كثير عدم الرطوبة لان الرطوبة تنشر النجاسة قل في (النهاية) ويحتل الاجزاء في الرطب لان البلب ينحس بالاعمال كلها الذي يفضل به النجاسة لا بصابة النجاسة ومنه قال في (الذكرى) بل طاهره (كجمع البرهان) الميل الى الاجزاء واعترضه في (الروض) بما يأتي جوابه لانه قال وسيأتي جوابه يريد ان الماء ينحس بالاصابة وقل في (١) البحث في تسويغ المستعمل وعدمه انما هو لعدم المستعمل أو له في استجماره آخره في ذلك الاستجمار على القول بعدم لزوم العدد وكذا ما استعمل أحد جيبه لو تمسح به بالجانب الآخر في استجماره آخر أو في ذلك بناء على اجزاء البهائم أو عدم اعتبار العدد (منه طاب ثراه) (٢) كذا في نسختين والظاهر كسر (مصححه) (٣) جميع الاصطلاح (خ ل) (٤) له في التحرير وكذا انتهى عبارتان أحدهما قل فيها الاجماع وفي الاخرى لم يذكره فلا تنقل (مقدس سره)

ويحرم بالروث والعظم وذئ الحرمة كالمطوم وتربة الحسين عليه السلام ويجزي (متن)

(شرح الافية) ان كانت مضحلة غير متمدة الى المثل أجزأ الرطب ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾
﴿ ويحرم بالروث والعظم ﴾ اجماعاً كما في (الفنية والمعتبر والروض والدلائل والمفاتيح وشرح الفاضل)
ونسبه في (المنتهى) الى علمائنا ولم يتعرض لآين حمزة ولا سلاروفي (المبسوط والنهاية) ذكر العلم خاصة
وترك الروث واحتل الكراهة في (التذكرة) وخاف فيه مالك وأبو حنيفة ﴿ قوله ره ﴾ - (وذئ
الحرمة كالمطوم) اجماعاً كما في (الفنية) وفي (المنتهى) نسبه الى علمائنا وظاهر (الروض) قل
الاجماع فيه ونص عليه جماعة من الاصحاب - ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ - . (وتربة
الحسين صلى الله عليه وعلى آلبه وأبنائه الطاهرين) وكذلك اقتصر في (الروض) على ذكر التربة
الحسينية على مشرفها السلام وأضاف في (التذكرة والنهاية وشرح الفاضل) تربة سائر الأئمة عليهم
السلام وأطلق في (الموجز) لغة التربة وسكت (تم قل) وما كتب عليه علم كاتمته والحديث وفي
(التذكرة والنهاية) وما كتب عليه القرآن أو العلوم أو أسما الانبياء عليهم السلام أو الائمة صلوات
الله وسلامه عليهم وفي (التحرير) ولا المحترم كحجر زمزم وفي (الذكري) لا احترام في التقدين
والجواهر الفنية عندنا ويجوز الاستحباب بصفوة كما في (النهاية والذكري) ولا احترام لجزء البدن
وجزء الحيوان كما في (النهاية والموجز والدلائل) وقل فيه الشهرة في شرح (الموجز) ﴿ قوله قدس
الله تعالى روحه ﴾ - (ويجزي) أي يجزي لو استنحى بما يحرم مما عدا الذي يزلق عن النجاسة
وفقاً للشبهدين والعدين وأبي العباس والصميري وصاحب (المدارك والدلائل) واليه مال في (المفاتيح)
وقل عليه التربة في شرح (الموجز) وخلافاً (المبسوط والفنية والسرائر والشرائع والمعتبر وربما لاح
من ظاهر (نهاية الشيخ والتافع) وقل عليه الاجماع في (الفنية) والشهرة في ظاهر (النخبة) وفصل في
(شرح الافية) مقال أوراق المصحف وتربة الحسين عليه السلام المحترمة ونحوها لا تطهر بل يكفر
مستعملها مع علمه فلا يتصور حينئذ الطهارة وأما الجاهل فتم وإطلاق بعض الاصحاب عدم طهارة
المنحمر بها غير جيد كإطلاق بعضهم أجزائها والفاضل في شرحه احتمل عدم الاجزاء فيما توجه
اليه الذي كالعظم والروث دون غيره من المحترمات ونص الشهيد والمحقق الثاني وأبو العباس
والصميري (١) على عدم أجزاء الاحجار مع خروج الفائض بمنزجاً بغيره من النجاسات (٢) وهو ظاهر
الاكثر كما ان ظاهرهم عدم اعتبار اتصال المسحات وأما كون الاحجار ماسحة لا ممسوحة فقد قدم (٣)
الى ما يشير الى الخلاف فيه من اشترط الادارة ونحوها وظاهر كثير انه يطهر المثل كما نص عليه
في (المعتبر والزهدة والمنتهى والتذكرة والذكري) وغيرها وفي (المنتهى والمعتبر) قل الاجماع على
الغفر وفي الطهارة قل الخلاف عن الشافعي وأبي حنيفة ولم ينسبه الى أحد من اصحابنا ﴿ قوله ره ﴾ -

(١) في الذكري وشرح الافية والموجز وشرحه (منه) (٢) لوقيل بعدم الاعتناء بالاجزاء العموية
الملازمة للناط غالباً كان وجباً (منه قدس سره) (٣) كذا في نسختين والظاهر زيادة الى (مصححه)
() صرح بذلك في المنتهى والنهاية والتحرير والمختلف والدروس والبيان والذكري والروض والمسالك
والموجز وشرحه والجعفرية وجمع الفوائد وحاشية الشرائع (منه طالب ثراه)

ويجب على المتخلي ستر المورة ومحرم استقباله القبلة واستدبارها مطلقاً (متن)

﴿ يجب على المتخلي ستر المورة ﴾ المورة القبل والدير كما نص عليه جماهير الأصحاب وعليه إجماع أهل البيت عليهم السلام كما في السرائر وهو المشهور كما في (الذكرى وكشف الاستباس) (والروض والروضة والمسالك) ومذهب الأكثر كما في (التذكرة والخلف والمنتهى والمذهب البزرج) ونظام الكلام في لباس المصلي ولا فرق بين المتخلي وغيره في ذلك والمراد بتقبل ما يعم القضيبي والبيضتين كما نص عليه في (المدارك) وقال انه هو المجمع عليه وهو المشهور كما في (الذكرى وكشف الاستباس) (وجمع البرهان) والقاضي لها من السرة الى الركبة وهو خيرة (الوسيلة) والتي لي نصف الساق كما يأتي ان شاء الله تعالى • قوله قدس الله تعالى روحه • • (ويحرم استقبال القبلة واستدبارها مطلقاً) • في الصحاري والبيدان كما نص عليه جمهور الأصحاب لا من تذكره ونقل عليه الإجماع في (الخلاص والفتية) وفي (السرائر) انه الظاهر من المذهب وغيره بس شيء يستند عليه وتمت الشهرة عليه في سبعة مواضع (التذكرة والخلف والذكرى وشرح الموجز • الكعبة والخيرة) (والبحار) ونسبه في (المعتبر) الى الثلاثة واتباعهم وقال أبو يعلى في (التراسم) منعه ويحس غير مستقبل القبلة ولا استدبارها فإن كان في موضع قد بني على استقبالها أو استدبارها فليتحرف في قعوده هذا اذا كان في الصحاري والقفلات وقد بخص ذلك في الدور وتجيبة أفضل وقد نقل في (المنتهى) التحريم في الصحاري عن سائر وسكت عن البيدان وفي (الخلف) نقل عن سائر التحريم في الصحاري والكراهة في البيدان وكذا صاحب (الخيرة) والفاضل الحلي وفي (الروض والمدارك) نقل كراهة البيدان عنه وأنه لم يتعرض لغيره وفي (المدارك) ان حكمه بالكراهة في البيدان يستدعي له تحريم الصحاري أو كراهتها وقد نقلنا لك عبارته برمتها فتلاحظ (وقل في الفتحة) مناهه وإذا دخل الانسان داراً قد بني فيها مقعد الفاطم على استقبال القبلة واستدبارها لم يضره الجلبوس (ذلك حال) عليها وإنما يكره ذلك في الصحاري والمواضع التي يتسكن فيها من التحرف عن القبلة • هذا (١) عبارته برمتها وقد قلناه في (المنتهى) ان التحريم يختص بالصحاري وكذا في (التحرير والدروس) وسكتوا جميعاً عن البيدان وفي (المعتبر) نقل عنه تحريم الصحاري وكراهة البيدان ويظهر من (الخلف) النقل عنه ان الكراهة في الصحاري والقفلات والاباحة في غيرها (ومناصب كشف الرموز) نقل العبارة برمتها ولم ينسب اليه شيئاً وفي (الروض) ان ما في (الدروس) من حمل كلام المفيد على تحريم الصحاري • هو انتهى (وقال ابن الجنيدي على ما في (التذكرة وكشف الرموز) انه يستحب ترك الاستقبال والاستدبار وفي (المنتهى والخلف) انه قل يستحب للانسان اذا أراد الخوض في الصحراء أن يجتنب استقبال القبلة فخصه فيها بالخوض والاستقبال من غير تعرض للبيدان وعنه أخذ صاحب (المدارك والذليل) • كذا في (الروض والخيرة) غيرهما لم يتقلا الحكم بخصوص الخوض وفي (الخلف) انه موافق للمفيد هذا والقول بالكراهة مطلقاً نسبه في (جمع الفوائد) الى بعض الأصحاب ومول الى المولى الازديلي وتلميذه السيد المقدس والكاشاني وربما ظهر من الفاضل الخراساني الميل اليه وفي (المقصر) نسبه الى ابن الجنيدي واحتمل في (النهاية) التحريم في الاستقبال مطلقاً والاستدبار في خصوص المدينة ومخاضها لاستدعائه

(١) كذا في نسختين (مصححه)

وينحرف في المبني عليهما ويستحب ستر البدن وتنطية الرأس والتسمية وتقديم اليسرى دخولا واليمنى خروجاً والدعاء عندهما وعند الاستنجاء والفراغ منه (متن)

استقبال بيت المقدس (هذا) تحقيق الأقوال وضبطها والتوردي وأبو حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين حرّموا مطلقاً وعمرة وريضة وداود كرهوا مطلقاً ومالك والشافعي حرّموا في الصحاري دون البنيان كان عباس وابن عمر وابن المنذر وبعض حرم الاستقبال دون الاستدبار كأحمد في إحدى الروايتين هذا (وقال في المنتهى) لو كان في الصحراء وحدة أو نهر أو شيء يستره جرى عند الشافعية بجرى البنيان وهذا الفرع عندنا ساقط والأقوى على قول الموزين من أصحابنا الحاقه بالصحراء واختلفت عبارات الأصحاب في معنى الاستقبال والاستدبار فالأكثر أطلقوا ولهم أحالوا ذلك إلى العرف وفي (مجمع الفوائد) أن المراد بالبدن (قال) وتوهم بعضهم أن المدار على السورة وفي (المبسوط والسرائر والتحرير) تحريم الاستقبال والاستدبار بالبول والغائط وفي (الروض والمسالك) أن الاستقبال على نحو استقبال الصلوة وكذا الاستدبار وفي (الروضة وتطبيق الشرائع) للفاضل الميسي (وشرح الفاضل) أن المدار على المقادير وعكسها وفي (الموجز) الاستقبال والاستدبار بالفرج وفي (النية الشهيد) بالمورة كاهو الظاهر منها وتأولها بعض الشارحين بأن المراد بالاستقبال بالشيء الاستقبال معه كما في ذهبت بزيد (١) وهذا دفع في تأويل بعض الأخبار لكن رده الحق الثاني بأن المحققين من أهل الرية كسيبويه وابن همام وغيرهما أن معنى التمدية بالباء والمهزمة واحد (ثم قال) والحق أن عبارة الشهيد مجعلة واحتمل في (الدلائل والمدارك) (والذخيرة) الحلق حال الاستنجاء بحال التخلي وتردد في (الذكري) والاساذ الشريف أدام الله حراسته قطع بالعدم وقال أن رواية عمار وردت رداً على العامة لأن لهم في قعودهم للاستنجاء نحو آخر من زيادة التفريع وإدخال الأئمة هكذا سمعت منه أيده الله تعالى في حلقة درسه الشريف والظاهر من كلام الأصحاب أن اللازم الانحراف وقل في (الذخيرة) قولاً بوجود التشريق والتغريب عن بعض المدققين وجزم بخلافه كصاحب (المدارك) وغيره (٢) * ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه بتمه ﴾ * ﴿ ويستحب ستر البدن ﴾ * أما بالبدن أو التنطية أو بهما معاً كما في (المدارك) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه بتمه ﴾ * اتفاقاً كما في (المتبر والذكري) (والمدنيح) قال في (الدلائل) ونقل عن الشبخين استحباب التفتيح فوق العمامة وكذا في (المدارك) قلّه عنهما وأفتى به في (المفاتيح) * ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه بتمه ﴾ * ﴿ وتقديم اليسرى دخولا واليمنى خروجاً ﴾ * إجماعاً كما في (النية) وفي (المفاتيح) كما قلناه وسببه إلى المشهور في (المدارك) (والدلائل والذخيرة) وقال في (المتبر) لم أجد لهذا حجة (٣) غير أن ما ذكره الشيخ وجماعة من الأصحاب حسن وفي (الهاية وجمع الفوائد والذخيرة) أن المدار في الصحراء على موضع الجلوس ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه بتمه ﴾ (والفراغ منه) يمكن أن يكون المراد بذلك الدعاء عند

(١) كما هو مذهب المبرد وجماعة من النحويين (منه طالب تراه) (٢) قل في الدلائل ربما أريد في التشريق والتغريب في قوله عليه السلام شرقوا أو غربوا المواجهة لأجزاء الغرب الشتوية والصيفية وكذا المغرب فلا يخرج عنهما المواجهة قل وربما عمل عليه قوله عليه السلام ما بين المشرق والمغرب قبلة والاكثر على أن ذلك قبلة التحير (منه قدس سره) (٣) علوه بأنه عكس المسجد (منه)

والاستبراء في البول للرجل بأن يمسح من المقعدة الى اصل القضيب ثلاثاً ومنه الى رأسه ثلاثاً ويثره ثلاثاً (متن)

خروج الحديثين أو ما ورد في دعاء مسيح البعثن والمعه الظاهر من كلامه شديد حيث قل هذا من مسيح عليه
 وقال وذكر الله، وهو الحمد لله الخ - قوله قدس لله روحه - (والاستبراء في البول)
 هذا هو المشهور كما في (المثل والملائل والمذكرات والمذكورة وشرح له من شرح لندروس) لآلة
 حسين وسه في (السرائر) الى باقي الاصحاح بعد ما عفا عنه - من في (توسيله واعيه) على روحه -
 صريحه وقد عقد له - في (الاستبصار) قال بوجوب الاستبراء قبل لاداء من حاله -
 انه فيه المصنف والتبديل والمحقق الثاني وغيرهم وقال في (تذكرته) ذكرى - لندروس - -
 هيئة وقال في (الذخيرة) مسنده غير معلوم - لا قوله قدس لله روحه - في (الروح) -
 بالرجل صريح (التحرير و - ين) اظهر كتب الشيخ (هبة و - لندروس) - ككسب الحق و - لندروس -
 حيث صير الاستبراء محو يختص بالرجل وفي (روضة الباعدة) - لندروس - -
 وثمة جماعة للاشقي فتستبرئ عرواً وعلى من لم يمسح على بخرى يمينه - لندروس - -
 حتى لا يفرجه الله كما في حصة المذكور وحكمه هذه - لندروس - - لا يمسح و - لندروس -
 الله تعالى روحه - (أن يمسح من المقعدة الى اصل القضيب) - لندروس - -
 في في (الذكر) (١) هي طه في اسم (وقال في المتن) (١) - لندروس - -
 الاستبراء أن يمسح يده من المقعدة الى اصل القضيب ثم يمسح - لندروس - -
 (تنو) وهذه أخبار في مسيح لندروس - لندروس - - (شرح لندروس) -
 ان الثلاثة لأحيرة هي استبرأه عفا عنه من (- لندروس - -) - لندروس - -
 هي عصر الحنفية وقال في (المذكرى) يمكن مسح مقعدة من مقعدة - لندروس - -
 (والذخيرة) هذا ومن الاصحاح من - لندروس - - (شرح لندروس) -
 الاثنتين ثلاث مرات وثلاث مرات (من هذه وفي - لندروس - -) - لندروس - -
 الى اثنتين ثلاث مرات ثم يذكره ثلاث مرات ومثله عادة (العبارة) - لندروس - -
 (الوسيلة وهاية الشيخ و - لندروس - -) - لندروس - -
 قل فيه يمسح من المقعدة الى اصل القضيب يمسح المقعدة - لندروس - - في (المثل)
 عبارة (المبسوط) وغيره وكلام الشيخ - لندروس - - (المذكور) - لندروس - -
 القول بالتسعة وتأمل فيه (صاحب الذخيرة) قال في (هبة) يجب لاداءه - لندروس - -
 والمسح من مخرج البول الى رأسه ثلاث مرات يمسح يده في ذكره ثلاثاً - لندروس - -
 وقد نقل عنه القول بالتسعة حتى لا يصح كالمحقق الثاني في (مجمع العمدة) - لندروس - -
 وتأول كلام المصنف بإرادة المسح التوبة به جيد ومن الاصحاح من قل ثلاث كل - لندروس - -
 والمرضى وان الجنيد على ما نقل حيث تقصر الصدوق على مسح ما تحت الإصبعين - لندروس - -

(١) عثرنا على نسخة أخرى من التذكرة فانه بعد ان ذكر التسعة قال وعصر الحنفية
 (منه قدس سره)

فان وجد بلا بعده مشتبهاً لم يلتفت ولو لم يستبر أعاد الطهارة (متن)

والكاتب على قتر القضيبي من أصله ثلاثاً واستظهره في (المدارك) في مبحث النسل وكذا صاحب (النخبة) ويلوح التلخيص من (المهذب) حيث قال يجذب القضيبي من أصله الى رأس الحشفة دفعتين أو ثلاثاً ويعصرها يعني الحشفة واختلف النقل عن (المقنة) فبعض نسب اليها الاجتزاء بالاربع وبعض الاجتزاء بالثلاث والموجود في (المقنة) فاذا فرغ من حاجته وأراد الاستبراء جعل أصبه الوسطى تحت انثيه الى أصل القضيبي مرتين أو ثلاثاً ومسبحة تحت القضيبي وابهامه فوقه ويمرهما عليه باعتماد قوي من أصله الى رأس الحشفة مرة أو مرتين أو ثلاثاً انتهى وهذا التفصيل المذكور في (المقنة) أعني مسح ما بين المقعدة والقضيبي بالوسطى ومسح ذكره بوضع مسبحة تحت القضيبي وابهامه فوق ذكره في (المعتبر والروض وشرح الفاضل) وفي بعضها (١) اطلاق الاصبع (كالسراير) وغيرها وفي (الوسيلة) أطلق الاصبع فيما بين المقعدة وأصل القضيبي وعين في النثر الابهام والسبابة والا كثرون أطلقوا من غير تعيين في شيء (٢) (ولعلم) ان الاستبراء ليس معنى شرعياً قطعاً لعدم وروده في الاخبار نعم هو في كلام الاصحاب مستعمل في معنى عرفي جديد وكل يقول هذا مناه على اختلاف آرائهم وعليه ينزل كلامهم واجماهم وما رتبوا عليه من الاحكام كل على مذهبه والقي فيه أكثر الاصحاب ان المقصود من الاخبار اخراج الرطوبة عن المجرى ولا يتحقق ذلك الا باستيعاب المسح لجميع المجرى من عند المقعدة الى منتهى رأس القضيبي وهذا وان لم تضمنه خبر واحد لكنه مستفاد من المجموع بل قد يستفاد ذلك من بعض الاخبار بناء على اعتبار الفصل بين المسحات واعتبار النثر وحده كما في بعض لاجوه له لان ما بين المقعدة وأصل القضيبي يخرج بأدنى حركة كما يشهد به الوجدان ولذا ورد الامر بمخرطاً ما بين المقعدة والانثيين في غيره من الاخبار ثم ان الذهاب الى الاكتفاء بالنثر نادر قد أنطبق الترفيزان على رده مع ان كلامه يمكن ارجاعه الى المشهور بأن المراد بالاصل الاصل من عند المقعدة كما هو الظاهر ويؤيد ذلك على عدم اعتبار الاتصال في كلامه (واعلم) ان الذهاب الى الاكتفاء بالاستبراء ان أراد ان ذلك من أصل القضيبي الى منتهى الذكر فهو موافق للمشهور الا انه يكون غير معتبر للفصل الثاني وان أراد ان ذلك الى عند الرأس فيكون النثر في كلامه عبارة عن مسح القضيبي في كلام الاكثر كما في بعض الاخبار (فيه) انه مخالف للاعتبار بل يخالف لفرض الشارع فالتحريم المتضمن لذلك يراد منه انه ينتزه مد ذلك كما في الظاهر الآخر * قوله قدس الله تعالى روحه * * * (فان وجد بلا مشتبهاً لم يلتفت) اليه بخلاف بينهم كما في (السراير) ونقل الاتفاق عليه سيف (شرح الفاضل) * * * قوله قدس الله تعالى روحه * * * (ولو لم يستبر أعاد الطهارة) بخلاف * * * (فناً كما في (السراير والحدائق) في مبحث النسل لكن عباراتهم قد اختلفت (٣) ظاهراً في المقام ففي (المبسوط والسراير والسراير والمعتبر والمنتهى) أطلق ابلل وفي (التذكرة والهاية والموجز) (والذكرى والبيان والديوس) وغيره فرض المسئلة في ابلل المشتبه وظاهرهم ارادة ما اشبه أصله بين

(١) بعض عبارات بخطه (منه رحمه الله) (٢) في نوادر الزوندي عن الكاظم عليه السلام عن آتاه عن رسول الله صلى الله عليه وعليهم انه قال فليضع أصبه لوسطى في أصل الحجاب ثم يسلمها ثلاثاً (منه قدس الله روحه) (١) يمكن الجمع بين العبارات (منه قدس سره)

ولو وجده بعد الصلوة أعاد الطهارة خاصة وغسل الموضع ومسح بطنه عند الفراغ وكره استقبال الشمس والقمر بفرجه في الحديثين واستقبال الريح بلبول والبول في الصلابة (مت)

[illegible]

وقائماً ومطمخاً وفي الماء جارياً وراكداً والحدث في الشوارع والمشاريع ومواضع الأمن
وتحت المثمرة وفي الزبال وحجرة الحيوان والأفنية ومواضع التأذي (متن)

الحدثين في الاستقبال قطع كافي (الدروس والذكرى والبيان) وحينئذ فيراد بالاستقبال فيها الاستقبال
بألا (١) والاستدبار متوقفاً والحاصل الاستقبال بالحدث ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ •
﴿ وقائماً ﴾ مطلقاً سواء كان في الحمام أولاً خلافاً (لنهاية الأحكام) إذ فيها أن الكراهة تزول في الحمام
لان المدار على توقي البول انتهى فأملى وعن بعض الناس أن الكراهة مختصة بنير حال الاطلاق (٢) وفي
(الهداية) لا يجوز أن يبول قائماً ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ ومطمخاً ﴾ في (الهداية)
لا يجوز أن يطمح الرجل ببوله وقد أطلق (٣) جماعة كالصنف وفي (المقنعة) من السطح أو الشيء
وفي (الذكرى) من السطح ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ • ﴿ وفي الماء جارياً وراكداً ﴾ هذا
هو الأشهر كما في (التخيرية وشرح الفاضل) وقال وسوى الشيخان والسيدان ابن حمزة وزهرة
وأبو يعلى وغيرهم بينه وبين الفائط وفي (الذكرى) أن الحلق الفائط من باب الأولى وفي (نهاية الأحكام)
أن البول في الماء في الليل أشد كراهة وفي (الهداية والمقنعة) لا يجوز في الراكد ولا بأس في الجاري
ومثلها عادة علي بن بابويه لكن في (المقنعة) واجتنابه في الجاري أفضل واستثنى بعض الأصحاب
البلاد الكثيرة الماء ما أعد فيها الماء قضاء الحاجة ونحوه كالثام ويطبق ونحوها واستشكل
فيه صاحب (المدارك) والفاضل الهندى (٤) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ والحدث
في الشوارع والمشاريع ﴾ أتى بالحدث الشامل للبول والغائط في هذا وما بعده وفقاً (للبسوط
والجلج) والاتصاف (والاقتصاد) (ل) (الوسيلة والفنية والتافع والجامع) (والمذهب في الشرائع)
في غير الحجرة فإنه إنما كره فيها بل هو ظاهر الأكثر وفي (الهداية) ولا يجوز التخطو على شطوط
الأنهار والطرقات النافذة وقال في (المقنعة) أيضاً لا يجوز • ﴿ قوله ﴾ • ﴿ وتحت المثمرة ﴾ (٥) وفي
(الهداية والمقنعة) لا يجوز • ﴿ قوله ﴾ • ﴿ وفي الزبال ﴾ وفي (الفتية والهداية والمقنعة) لا يجوز
• ﴿ قوله ﴾ • ﴿ وحجرة الحيوان ﴾ في الشرح قطع به أكثر الأصحاب وفي (الهداية) لا يجوز البول
فيها • ﴿ قوله ﴾ • ﴿ والأفنية ﴾ في (الهداية) لا يجوز التخطو في أبواب الدور وفي (المقنعة) لا يجوز
التخطو في أفنية الدور (٦) واحتمل الفاضل الشارح اختصاص الكراهة بغير مالك الدار مثلاً والمأذون وفي
حقها مباح • ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ • ﴿ ومواضع التأذي ﴾ كما نص على ذلك الشيخ في (النهاية)
والسيد ابن حمزة في (الوسيلة) وأبو عبد الله في (السرائر) ولم أجد أحداً صرح به سواهم وليس في

(١) هذه إشارة دقيقة بخطة (رحم الله) (٢) قول الصادق عليه السلام في مرسل ابن أبي عمير
حين سألته سائل عن بول المظلي قائماً لا بأس (منه قدس سره) (٣) القول بالكراهة مطلقاً مشكل
لأنه لا يفتك البول في الميضأة غالباً عن التطبيع (منه قدس سره) (٤) وفي (المراسم) لم يفرق بين
الراكد والجاري في الغائط وأما البول فقد جله في الراكد أشد كراهة كما هو مشهور بينهم
(منه طاب ثراه) (٥) لا يصح صدق المثمرة إلا على المثمرة بالنمل لأن الوصف في مثل هذا إذا
عرض دام مدة فكان كالوصف اللازم وفرق بينه وبين الضارب لأن الضارب إذا عرض لم يدم لأمدة
ولا دائماً (منه قدس سره) (٦) بين البارتين فرق لا بتأويل (منه)

وباليسار وفيها خاتم عليه اسم الله تعالى والأيدي والأئمة عليهم السلام أو نفسه من حجر زمزم فإن كان حوله ﴿فزع﴾ (الأول) لو توضع قبل الاستنجاء صح وضوئه (متن)

ولا يجوز للرجل أن يستنجي يمينه إلا إذا كانت يساره علة ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (والبسار وفيها خاتم) • في (الفتية) لا يجوز أن يدخل الخلاء ومعه خاتم عليه اسم الله تعالى أو مصحف فإن دخل وهو عليه فليحوله وكذا في (الهداية) إلا أنه لم يذكر المصحف بل ذكره في قوله سافهاً ويكره للرجل أن يدخل الخلاء ومعه مصحف فيه القرآن أو درهم فيه اسم الله تعالى إلا أن يكون في صرة (قال في المتن) ولا تستنجي وعليك خاتم عليه اسم الله تعالى حتى تحوله وإذا كان عليه اسم محمد (١) فلا بأس بأن لا تنزله (وقال في الوسيلة) في تعداد الذنب ونزع الخطيئة من اليسار إذا كان عليه اسم معظّم وفي (المراسم والتهامة والمنعمية) أتى عبارة المصنف بأدنى تفاوت في اللفظ وقريب من ذلك (الذكرى) وفي (الروض) وكره بعضهم استحباب ذلك في الخلاء مطلقاً (٢) قوله قدس الله روحه • (أو نفسه من حجر زمزم) كما صرح بذلك في (التهامة) وفي (الوسيلة) أو نفسه حجر له حرمة ونسب ذلك إلى المشور في (الدلائل) ذكره في الجواب عن قطع رواية الحسن بن عماره وفي (التحرير) أن الرواية ضعيفة وفي بعض نسخ (الكافي) زمر بدل زمزم قال في (الذكرى) وسعده هذا كره (وأورد) على نسخة زمزم أن زمزم من المسح فلا يجوز إخراج الحصى منها واجب بالصحيح ويمنع دخولها في المسجد وأن إخراج الحصى من البذر مستحب لأنه تراب الترح لوقب في لاصده وبأن المسألة مبنية على فرض الوقوع • ﴿فزع﴾ (الأول) ﴿لو توضع قبل الاستنجاء صح وضوئه﴾ كأنه عليه الأكثر مطلقين غير فارقين بين البول والغائط في العادة والساهي وفي الدلائل أن الغث في غير محال الوضوء لا ينافي صحة الطهارة اتفاقاً وفي (نهاية الأحكام وكشف التلثم) فيما سيأتي نقل الإجماع أيضاً وهو المشهور كما في ظاهر المختلف (٣) ومذهب الشيخ وأكثر الأصحاب كما في (المتنهي والمدارك) ولم ينقل فيه في (الخلافاً) خلافاً لا تناولاً من العامة وإنما خالفوا في التيمم إذا تيمم ثم استنجى فإن أصحاب الشافعي قالوا لا يجوز وعن الحسن والشيخ في (مبسوطه) وابن حمزة أنه يستحب إعادة ذكر ذلك في (الوسيلة) في مباحث الوضوء وقال في (الفتية) من صلى وذكر بعد ما صلى أنه لم يغسل ذكره فليغسل ذكره ويغسل الوضوء والصلاة ويحوى في (المتن) إلا أنه لم يذكر الصلاة ﴿قوله قدس الله روحه﴾ (وبطلت صلواته) (٤) وأعاد في الوقت وخزجه وهذا هو المشهور كما في (المتن) والخيرة) عند الكلام على خبر عمار ومذهب أكثر علما كما في (المتن) وفي (الفتية) من نسي أن يستنجي من الغائط حتى يصلي لم يعد الصلاة وقد سافت عبلة (الفتية والفتن) في البول وعن أبي علي إذا ترك غسل البول ناسياً حتى صلى

(١) لعل ذلك لا يشترك الاسم وعدم التحين له صلى الله عليه وآله (منه) (٢) المصنف في المختلف وإن كان إنما نقل الشهرة على بطلان الصلاة إلا أنه أدرج في أواخر كلامه صحة الوضوء في ذلك فليحظ (منه قدس سره) (٣) هكذا في نسختين مقابلتين على نسخة الأصل ولكن هذه العبارة غير موجودة في نسخة القواعد التي عندنا والموجود فيها ولو صلى والحال هذه «الح» كما تراه في أصل الصفحة وكذا في كشف التلثم (مصححه)

(الثاني) لو خرج احد الحدين اختص مخرجه بالاستنجاء (الثالث) الاقرب جواز الاستنجاء في الخارج من غير المعتاد اذا صار معتاداً (الرابع) لو استجمر بالنجس بنير الفائط وجب الماء وبه تكفي الثلاثة غيره (متن)

الوقت على وقت النيم والصلاة لاستلزام إزالة النجاسة وقتاً فيلزم وقوع التيمم في السعة فلا بد حينئذ من تقديم إزالتها كما هو خيرة (النهاية والمبسوط والمعتبر) وهو الظاهر من (المقنة) وقتل ذلك عن ظاهر (المذهب والكافي والاصباح) هذا كله في غير أعضاء الطهارة وأما فائتي (حواشي الشهيد) قل الاجماع على وجوب طهارتها مع الامكان هذا وقد حاول الشهيد في (الذكرى) الجمع بين كلام الشيخ في (الخلاص) وكلامه في (المبسوط والنهاية) قال في (الذكرى) الذي في (النهاية والمبسوط) وجوب تقديم الاستنجاء على التيمم ولو بالتشيف بالطرق وغيرها وان كان مخج البول أو المني مع تعذر الماء قال ولم يذكر فيها شرطه في صحة التيمم بالموجود في (الخلاص) يجوز تقديم التيمم وعلمه أراد به اجزاؤه ولهذا احتج أن الأمرين واجبان فكذب وقصص الحق الامتثال وكل ظاهر يتضمن الأمر بالوضوء والاستنجاء يدل على ذلك قل في (الذكرى) فلي هذا ليس في كلامه اختلاف صريح مع ان المفيد ذكر ايضاً تقديم الاستنجاء والنافي ايضاً وما هو الا كذكر تقديم الاستنجاء على الوضوء مع انه لو قدم الوضوء لكان صحيحاً مع رآ به في الاظهر من المذهب انتهى فتأمل (قلت) وسيأتي ان شاء الله تمام الكلام في آخر بحث التيمم عند قول المصنف ولا يشترط طهارة جميع البدن من النجاسة كما سيأتي ان شاء الله تعالى قل جميع الاقوال في وجوب طهارة أعضاء التيمم قبيل ذلك عند قول المصنف ولو معك وجهه بالتتابع لم يجز الامع الصدر فلنرجع إلى تمام الكلام في المسألتين في لقائين ﴿ قوله رد ﴾
﴿ اختص مخرجه بالاستنجاء ﴾ لإجماع كما في (المعتبر والذكرى) وفي (المتن) من بال لا يجب عليه إلا غسل مخرج البول لا غير بإجماع علاننا (انتهى) ﴿ بشر قوله قدس الله روحه ﴾ ﴿ الاقرب جواز الاستنجاء من الخارج من غير المعتاد إذا صار معتاداً ﴾ ﴿ لعله يريد بجواز الاستنجاء جواز الاستجمار سواء اتى من الأصلي أو لم يند وهو الأقوى كما في (الايضاح وجمع الفوائد) مع احتمال عدم ضيق فيها وفي (نهاية الاحكام) حمله ايضاً وتردد في (المتن) والتحرير (مع التقييد باسداد المخرج المعتاد قال فيها لو اتى من رج المعتاد وانفتح غيره هل يجزي فيه الاستجمار أم لا فيه تردد ويحتمل أن يكون أراد بالاستنجاء ما يشمل أجزاء الاحجار وطهارة الماء وسائر الاحكام من الوظائف والسنن وهو الاقرب أيضاً في (جمع الفوائد) صريحاً وربما لاح ذلك من (الايضاح) ولم يتعرض له في (المتن) (والتحرير) ﴿ قوله ﴾ ﴿ لو استجمر بالنجس بنير الفائط وجب الماء ﴾ يريد انه لو استجمر بمجر تجسس بنير الفائط على المحل أو غيره وجب الماء كما صرح به في (المتن) والتحرير (والذكرى) وفي (نهاية الاحكام) احتمال عدم لان التجسس لا ينحس ولانه يسمى استنجاء فيلحقه حكمه ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وبه تكفي غيره ﴾ يريد انه لو استجمر بالنجس بالفائط تكفي الاحجار الثلاثة التي هي غير ذلك التجسس بالفائط ولا يحتاج الى الماء وفي (المتن) تردد فيه وفيما إذا سهل عليه قترشت النجاسة من الارض الى محل الاستجمار ولم يذكره في (التحرير) وفي (الذكرى) الاشبه تمين الماء لو استجمر بنجس مطلقاً والفرق بين الفائط وغيره ضيف وفي (جمع

﴿ المقصد الثاني في المياه ﴾ وفصوله خمسة (الاول) في المطلق والمراد به ما يستحق اصطلاح اسم الماء عليه من غير قيد ويمتنع سلبه عنه وهو المطهر من الحدث وانظرت خاصة مادام على اصل الخلقة (متن)

الفوائد ذكر الاحتياين فيه نحن فيه من دون ترجيح ولا يترضى نه في (لا يصرح) وقد تقدم له نفع في المقدم .

﴿ المقصد الثاني في المياه ﴾

حاصل قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ ﴾ (من غير قيد) لازمه فيخرج منه المورد ويدخل . . البحر ويخرج من غير قيد في (التذكرة والتحرير ولا تردد) وبغيره **حاصل** قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ ﴾ (من غير سلبه عنه) كما في (نهيه وتجزيه) فيخرج المذهب والبرق **حاصل** قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ ﴾ (وهو المطهر من الحدث وانظرت) مطهر منه بجميع أقسامه جماعاً مستفيضاً بل هو مذهب أهل العلم عند سعيد كما في (المختار) وبغيره ولا خلاف كما في (السرر) وبغيره . . بل عن سعيد بن المسيب . . عدد الله ابن عمرو بن العاص وابن عمر أنه لا يجوز التوضي بناءً بغير مع وجود غيره . . بل يتبعه إلى غير وابن عمرو . . حب منه على اختلاف القل عنهم **حاصل** قوله قدس الله روحه ﴿ ﴾ (خاصة) فلا يرفع الحدث . . لمصنف اجماعاً كما في (الغيبة والنسب) والتذكرة والمنتهى والتميز . . بل لا يكاد يختلف الا من سدد (ولذكري والروض) وبني عنه خلافاً في (المسألة) السرر (بوي) (الهدية لا . .) جمع المعصاة على ترك العمل بظاهر الدليل على خصوصه فادعي (علة) لماء كشف لانتس) لا جزم الا من ابن أبيه وفي (الحثية ليلية) كأن الحقيق لم يثبت خلاف بن بن أبي عقيل لا قراض القول بذلك عدمه انتهى ولعله يريد في سنته إلى الحسن حال لا يضطر . . لأنه لم يبعد من غيره النسبة إليه مطلقاً وهو المشهور كما في (المختصر) والتذكرة (فخرية) وخلف الصدوق في (الآل) (والمداية والغنية) فصور الوضوء وغسل الجبة ماء المورد وفي (خلافاً) أن قد آمن أصحاب الحديث أن (١) الوضوء ماء . . لورد حائز ولا يزال لمصنف انظرت اجماعاً كما في (التوضي) وهو مذهب كثير علماء كما في (خلافاً والغنية والتذكرة) وهو المشهور كما في (المختلف) وفي (المسألة) والسرر الصحيح من المذهب خلافاً للسيد والمفيد في المسائل الخلافية حيث حوزا . . رفع الخبث وقد نسب هذا خلافاً إلى المفيد في (المختار) والتذكرة (فخرية) واختلف القل عن السيد في (المختلف) الدلائل المصنف وفي (المختار وشرح التلويح وظاهر السرر) أنه يجوز سائر المذاهب وهو المحدث في (الناصريات) وفي (المختلف) أن لا موافق للسيد وفيه عمت بل في (السرر) نسبة إلى السيد وجماعتهم من أصحابنا (وقد احتج) بالسيد لا جزم وعقل المحقق عن السيد والمفيد أن ذلك إلى مذهب ومن الحسن أنه قال ان . . سقط في الماء . . ليس بحسن ولا محرم فتغير لونه أو طعمه أو رائحته حتى أضيف إليه مثل ماء . . لورد الإعران خلق وماء الحميم وماء الصفر فلا يجوز استعماله عند وجود غيره وجوز في حال الضرورة عدد غيره . . تعالى والمثول عنه والمحروف خصوص إزالة الخبث وفي (التذكرة) أنه طرد لحكم في المصنف ولا يستعمل

(١) كذا في نسختين وكانه سقط من العبارة لنظا قالوا أو نحوه (مصححه)

فان خرج عنها بمازجة طاهر فهو على حكمه وان تغير احد اوصافه ما لم يفتقر صدق اسم الماء عليه الى قيد فيصير مضافاً وان خرج عنها بمازجة النجاسة فاقسامه ثلاثة (الاول) الجاري (متن)

وواقفنا على عدم رفع الحديث به الشافعي ومالك وأحمد وأبو عبيد وجوز أبو حنيفة التوضي بنفي الطهر وقال الاوزاعي يجوز التوضي بالانذة كلها حلواً كان أو غير حل مسكراً كان أو غير مسكر الا انظر خاصة وجوز ابن أبي ليلى والاصم بالمياه المختصرة وقال أبو حنيفة وأحد في احدي الروايتين عنه انه يجوز ازالة النجاسة بالمضاف ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ فان خرج عنها بمازجة طاهر ﴾ فهو على حكمه اجمالاً كما في (الفنية والتذكرة والمتقى والمدارك) وواقفنا عليه اكثر العامة وخاف الشافعي ومالك واسحاق وأحمد قالوا لو خلط بالصابون والملح الجلي والزعفران فتغير لم يميز الوضوء به • ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ وان تغير أحد أوصافه ﴾ هذا داخل تحت اجماع (المتقى والتذكرة) وفي (الذكري) نسب الى المشهور وكان ذلك لان الشيخ في (الخلاف) لم يدع فيه الاجماع قال في (الذكري) ولم ينقل عن الصحابة الاحتراز عنه ولم يستدل عليه في (الخلاف) بالاجماع انتهى ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ما لم يفتقر صدق اسم الماء عليه الى قيد فيصير مضافاً ﴾ ولا اعتبار بالمساواة ولا التفضل فلو كان ماء الورد أكثر وبقي اطلاق اسم الماء جازت العبارة به كما في (المختلف والنهاية والذكري والدروس والمدارك والذخيرة) وظاهر اطلاق جماعة وهو المنقول عن الكركي في بعض فوائده قالوا المدار على الاسم ولو كان اختلاط المطلق في مسلوب الوصف وفي (المدارك) الاجماع من جمعة على اعتبار الاسم لو اختلط بتغير مسلوب الوصف انتهى قالنزع انما هو في مسلوب الرائحة (لوصف خ ل) (وقد نص في الكتب المذكورة على ان المدار في مسلوب الرائحة (الوصف خ ل) على الاسم أيضاً كثر المضاف أو قل كما عرفت قل في (المختلف) فطريق معرفة ذلك ان يقدر ماء الورد باقياً على أوصافه ثم نتبر بمازجته حينئذ فيحمل عليه منقطع الرائحة وفي (الذكري) بعد ان قل عنه ذلك قال حينئذ يستبر الوسط كما حكى عن المصنف في بعض كتبه وعن الكركي تربيته معللاً بان الوسط هو الاغلب وفي (المدارك) يحتمل اعتبار الاقل قل في (الذكري) اذا اعتبر الوسط في المخالفة فلا يستبر في العلم حدة الخل ولا في الرائحة ذكاه المسك قال (وينبغي) اعتبار صفات الماء في الصلابة والريشة والصفاء واضدادها وقال في (المختلف) قل في (المذهب) انه يصير مضافاً اذا ساوى ما خالطه من المضاف أو نقص عنه للاصل مع الاحتياط وان الشيخ في حلقه الدرس حكم ببقاء على الاطلاق مع التساوي للاصل فنظره القاضي في ذلك حتى سكت وفي (المبسوط) بعد اختيار البقاء على الاطلاق كما نقل القاضي احتياطاً بالاستعمال والتميم جيماً ونقل عن بعض العلماء انه حاول تطبيق كلام الشيخ على وفق العرف وحكم بانطباقه (وفيه تأمل) ظاهر (وقال) الاستاذ أدام الله تعالى حراسته ربما يقال بالاحتياط في صورة الشك لتعارض أصل بقاء المائة وأصل بقاء الحدث وعدم الفراغ وان قوي الاخير على تأمل وفي حاشية (المدارك) ان اعتبار الاسم لا يخلو من اشكال لان اطلاق الجاهل بالحال لا عبرة به والعالم به لم نجد له في العرف علامة اصحة للاطلاق نعم حال الاستهلاك لا شبهة فيه ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ (الاول) الجاري ﴾ قل في الجمع قلنا عن كتب الفقه الماء الجاري المتدافع بانحدار واستواء والظاهر من (القاموس) وغيره ان اطلاق الجاري موقوف على

وانما ينحس بتغير أحد أوصافه اشارة أعني اللون والطعم والرائحة التي هي مدار الطهورة وزوالها لا مطلق الصفات كالحرارة بالنجاسة (مقن)

السيلا دون اسم وهو متع في مثل لياه الكثرة طرية هي دوس شيخ ويحه كى قل
اجع لاصحاب في (مجمع لموند والمدرك) على طري لا عن مع من قد ر كدوقل في
(اروصة) الحري هولع من الارض مطلقا غير على لشهر وقوله على شهور يحتمل كى كى دلا
تقيد لاطلاق لمردمه سوء دعه لا وسوء قل كى كى ويحتمل كى كى قدأ لاه اق
ويحتمل ان يكون قيدا لغير الشروي (مجمع لموند والمدرك) الحري هـ هـ في (مست) هـ هـ
غير الشروي (المحيرة) الحري هو ا ب ع ش حى على وجه الارض دلا دعه هـ هـ
دحول الصير في الحري وه صرح ج (لدلال) هـ في (مجمع لموند) فى بحث ا صرح
العين خوجه عن حكم الشركا سيق واضطر من (نسخة هـ هـ) من ر (هـ) (مست) كى من
المصنف فيه سيقى حيث يقول شى كى كى هـ هـ اسر كى كى كى كى كى كى كى
الشرم لوقت وهو يسطى عند السيلا في الحري وه طم دك من كى كى كى كى كى كى
لمردمه قد طهر من لاند في (حنية لدك) سد كى كى كى كى كى كى كى كى كى
من أورد فده ا ب على هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ
هـ تكلمه في (لرض والمساك) شهور الحري ط ا ب ا ب ا ب ا ب ا ب ا ب ا ب ا ب
من كى
قدس لله تعالى (هـ
(متشع وانتر) وقد قل لاحد يصا في (شرح لدك) هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ
لمستدين من المحصر صريحا في (المحيرة) ا ب ع ش حى على وجه الارض دلا دعه هـ هـ
الهابي وحدر فضيل وحدر لدك كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى
عليهم السلام كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى
ذكر التعبير بكونه رأى (لدك كى) حصى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى
عاية المحسة للماء وه هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ
المحدث كالحرارة) ولزقه لمعه امدده وقد قل لاند الاح كى كى كى كى كى كى كى
كاه للاحلاف فيه في (مدرك) نسخة كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى
اللون والطعم والرائحة لا مطلق حدث كاه كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى
سقط قوله قدس لله بوجه كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى
قطع في (لرض والمدرك) المحيرة وشرح كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى

(١) لمرد تغير لون والرائحة حدث نقة بجملة هـ هـ لا طم كى كى كى كى كى كى كى كى
لا رائحة للماء ولمرد بول كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى
(منه قدس سره)

إذا كان كراً فصاعداً ولو تغير بعضه بها نجس دون ما قبله وما بعده وماه المطر حال قماره
كالجاري (متن)

للشيخ فيه خلاف ضعيف وفي (شرح الفاضل) قل الشهرة ونسب الخلاف الى (المبسوط) وفي
(شرح الاستاذ) قل الاتفاق ممن عدا الشيخ (وأورد) على ان الشيخ ان ذلك لا يظهر من الاخبار
ثم قال والشيخ قل الاجماع على التجسس انتهى ولم أجد هذا الاجماع للشيخ وهو أدرى
(والحاصل) ان القول بالتجسس مقول من ظاهر (المبسوط) ومن ظاهر (جل السيد) كما ذكر
الفاضل الهندي ولله فهم ذلك من قوله في (المبسوط) ولا نجس الماء بالاجسام الطاهرة وان
غيرته (وأما) الجمل فقد قال الاستاذ لم أر فيها ما يعطي ذلك ولم يحضرنى هذا الكتاب الآن ثم اني قد
عثرت عليه والبراءة القاطنة لذلك قوله كل ماء على أصل الطهارة الا ان تغاطفه وهو قليل نجاسة فينجس
أو يتغير وهو كبير أحد أوصافه من لون أو طعم أو رائحة (وأما الثاني) فقد قطع في (المتبر والمتن)
(والثدرة ونهاية الاحكام والروض والمدارك) بأنه لو تغير بمجاورة النجاسة لم ينجس أيضاً والاستاذ
قل الاجماع عليه في شرحه وان الاصحاب هموا مباشرة النجاسة لا مجاورتها وفي (الذخيرة) انه
لا خلاف فيه **قل قوله قدس الله روحه** (إذا كان كراً فصاعداً) (١) فان قصص عنه نجس
بالملاقاة هذا مختار المصنف (٢) في سائر كبره ماعداً ظاهر (الارشاد) وهو الظاهر من (جل السيد)
(والمسالك) واليه مال في (الروض والروضة) وهو مذهب المصنف وجماعة كما في الروضة) ومذهب
جماعة من المتأخرين كما في (الروض) مع منع الاجماع على بطلانه وخالف في ذلك باقي الاصحاب
وقل الاجماع على المساواة في ظاهر (الخلاف والفنية والمتبر والمتن) (٣) وفي (الذكري) نفي الخلاف
عن سلف ماعداً المصنف لانه قل عنه بلافصل القول باشتراط الكرية وفي (جمع القوائد) ان رأي المصنف
هذا مخالف لمذهب الاصحاب وانه تفرد به وقت الشهرة عليه في الحاشية (المسبة والروض والدلائل)
(والذخيرة) هذا والاقوى عدم اشتراط الدوام في التبع بمعنى الجري والغروج خلافاً لظاهر الشهيد
لان المدار على تحقق التبع والاتصال وان لم يكن جري كما في السيون وعن (المعالم) انه يفعل المترشح
آنفاً فانا وهو متجه ان كان الملاقاة حين عدم الترشيح • **قل قوله قدس الله تعالى روحه** •
(وماه المطر حال قماره كالجاري) البالغ كرا وان لم يلفه كما صرح به في (التذكرة ونهاية الاحكام)
وهو ظاهر المتن ان لم يكن صريحه وفي (التحرير والارشاد) اطلاق انه كالجاري كما هنا لكن قوله
هنا وفي (التحرير) فان لاقته نجاسة بعد اقطاع قماره فكالتوقف ظاهر في عدم اشتراط الكرية حال

(١) لو تم ما ذكره المصنف لجري في المطر والبئر والحمام بالاولى (منه قدس سره) (٢) يمكن ان يحتاج للمصنف
بمد دل بمومه على اشتراط الكرية لمكان حجة مفهوم الشرط وللدلالة الاستثناء لا يقال بينها وبين
ما دل على طهارة الماء عموم من وجه لظهور العموم المطلق بين المفاهيم المذكورة وبين عمومات
طهارة الماء الا ان يقال بتخصيص عمومات طهارة الماء بالماء المحقون القليل وبسده يكون حجة في
الباقى ويحصل العموم من وجه (فأمل) ولو قرر العموم من وجه بانتسبه الى ما دل على طهارة الجاري
كقوله عليه السلام لا بأس بالبول في الماء الجاري كان وجهاً لكن في الاستناد الى ذلك نظر
(منه قدس سره) (٣) في المتن بعد ان قل الاجماع مطلقاً قال والاقرب اشتراط الكرية (منه)

القطر كما هو صريح (الذكورة) فيكون نصف دونه غير محظوظ هو ربح (لذا لا) يست
اليه آخر حكم الجزية هذا التفصيل - في وكذا هو من المدة في كالمحاري في عدم هذه التغير
وهو يلحظ آخره وقد قل في (الجمع) - البعث كالمحاري ولا يشترط فيه الكربة بالاجماع انتهى
ثم به يلوح (ينظر ح ١) من (تهذيب المنسوخ) (١) وسيلة للجمع) شترط الحريين من لارب وسبب
ذلك الى الموح والمني (ووجود ح ١) فيه وكذا - البعث دلاؤنا من ربح وسه في (شرح الموح)
الى (مختار) وبس في سوي قل عن الشيخ مع ظهوره رتبة دونه (سوية لاحكام) صريحة
في عدم اعتبار حريين غير وطهرة ومختلة في عدم اعتبار حريين في ولا يشترط حريين
من غير ان يتحرر من سبه كذا ولو يقطع - فافهمه انه سبه كذا في لا يقطع
حريين بل يحرر - رده حريين من سبه يثبت دونه فظهر بانه لا يحرر
الاستدراك هو صريح (شبه ويحيى به) دونه حيا (بعضه - سبه - موح في ربح)
هو مذهب كذا لا يحرر وفي مذهب حقه - ربح (٢) حريين دونه من لارب سبه
وفي (الذخيرة) طه لا خلاف في - ربح - بل دونه مستحسنا - - - - -
(بعضه) - كما سبه في (الجمع) قيد حاكم ان - - - - - من سبه به في ربح - - - - -
بعضه - سبه - ربح - - - - - مع سبه حريين - - - - - كذا - - - - -
وسببه مع عدم لارب - - - - - على سبه لارب - - - - -
لا بد واستدراك من الله سبه به - - - - -
(وحي في ربح) - - - - - كذا - - - - -
تدونه - - - - - (١) - - - - -
في (من اس) من وصل - - - - -
عن سبه - - - - -
في - - - - -
ما فيه هكذا - - - - -
لا يحرر - - - - -
في (مختار) (٣) - - - - -
دني ولا يحرر - - - - -
(١) مدة احسب هذا - - - - -
(٢) يرد على الشيخ - - - - -
لارضي كالمية والتي ليس بها نقد - - - - -
انه لا بد من حصول مظهر مثير في لارب لان - - - - -
اسلامه اد حري حري المظروعة على - - - - -
ظاهر مدة المدة ان القطر عند غير الماني - - - - -
كل عاقل لا يعمل تقوية وليس غرضه ترتب - - - - -
(منه قدس سره)

فان لآفته نجاسة بعد انقطاع قاطره فكالواقف وما الحمام كالجارى ان كانت له مادة هي
كر فصاعدا والا فكالواقف (متن)

﴿ فان لآفته نجاسة بعد انقطاع قاطره فكالواقف ﴾ في (الذخيرة) الظاهر انه لاختلاف فيه وفي
(شرح الفاضل) قل الاتفاق عليه • ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ • ﴿ وما الحمام ﴾ قيده
في (نهاية الاحكام والمسالك والروض) وغيرها بما في حياضه الصغار ولعله مبني على المثال أو لانه
محل الثمرة غالباً والا قد قال الاستاذ انه لو كان في الحوض الكبير ما يتنصع عن الكر لحقه الحكم
بل قال الاستاذ الشريف أطال الله تعالى أيام افادته ان الماء المنبسط في أرض الحمام المتصل بالحوض
المتصل بالمادة حكمه حكم ما في الحياض من انه يشترط في عدم قبوله النجاسة بلوغ المجموع منه وما في
الحياض وبما في الخزانة كراً وفي الطهورية بلوغ المادة التي في الخزانة أو الحياض كراً بل احتمل أدام الله تعالى
حراسته طهارة الماء الذي في البئر اذا اتصل الماء النازل من المادة بالحوض واتصل ماء الحوض بالماء
المنبث على وجه الأرض واتصل ذلك بماء البئر في آن واحد وقوياً سماً أيدهما الله تعالى تنمية الحكم
الى حياض المسيلخ لاندراج فيه أو لسرية الحكم وتام الكلام بمجيء ان تاء الله تعالى • ﴿ قوله
قدس الله روحه ﴾ • ﴿ كالجارى ان كانت له مادة ﴾ متصلة • حين الجريان منها وقد اعتبرها من القدماء
الصدوق في (الهداية) وابن حمزة في (الوسيلة) والشيخان على ما في (المتبر) ولم أجد ذلك في (المقننة)
كما انه لم يذكر الحمام في (النية والسرائر وفي المراسم) الحق الحمام كالجارى ولم يذكر المادة الا ان
التأخرين ملقبون على وجوب اعتبارها وقد قل الاجماع على ذلك في (الدلائل) وشرح الفاضل
وظاهر الجمع في ذيل كلام له في شرح قوله ولا ينحس الجارى وفي (الفقه الرضوي) ماء الحمام سبيله
سبيل الجارى اذا كان له مادة • ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ • ﴿ وهي كرفصاعدا ﴾ اشتراط
الكرية في المادة هو المشهور ومذهب الأكثر كما في (مجمع الفوائد والمسالك والروض والدلائل)
(والذخيرة) وهو ظاهر (المجمع) لانه نسب الخلاف الى المحقق قط وفي (المدارك) انه مذهب أكثر
التأخرين وقد صرح المصنف بذلك في جميع كتبه وفي (المتبر) وظاهر اطلاق (الوسيلة والمراسم)
(والسرائر) وظاهر صاحب (الدلائل والذخيرة وحاشية المدارك) عدم اعتبار الكرية وفي فوائد
القواعد للشهيد الثاني (والروض والكفاية) اعتبار الكرية في مجموع المادة والحوض الصغير وقوله في
(الذخيرة) من بعض التأخرين وحكى عنه قل الاجماع عليه وهذا قد اختاره الاستاذ الشريف
أدام الله تعالى حراسته هاتل يشترط بلوغ المجموع كراً في عدم قبول النجاسة وكون المسادة كراً في
التطهير اذا تنجس ما في الحياض (وبالجملة) كرية المجموع عند شرط في عدم قبول النجاسة
وكرية المادة شرط في التطهير (قال) وعلى هذا يحصل كلام الاصحاب لانهم أطلقوا كرية المادة فيحمل
ذلك على التطهير ومن اكتفى ببلوغ المجموع كراً يحصل على الطهارة وعدم قبول النجاسة وتصح دعوى
الاجماع على ذلك (قال) وليس فيه الا ما يتخيل من عدم صدق الوحدة (وأجاب) تأوة بأننا لانسلم ظهور
الوحدة من أخبار الكر وتأوة بمنع عدم الوحدة عرفاً ولغة واقام على ذلك من البراهين ما يرد بالمنصف
على القطع (قال) فان قلت ضل هذا لافرق بين ماء الحمام وغيره كما في (الذكرى والمسالك والمدارك)
(ثم أجاب) عن ذلك بوجوب (الاول) انه لانسلم المساحة في ماء الحمام وترتب الحكم عليه اما لانه كثيراً

[illegible]

مستنداً في الحقيقة الا الى ذات النجاسة وانما جل التغير بالوصف علامة على التنجيس على ما هو الغالب من المنايرة لا على فرض نادر قليل الوقوع (وحينئذ) يكون هذا الفرض النادر حكمه تقدير الوصف في النجاسة (قال) ويمكن أن يكون مستدلاً بالرواية على تقدير دفع لونه ويكون الضمير راجعاً الى ما لا الى الماء ويكون المعنى لا ينجس الماء شيء الا ما يكون لونه أوريحاً أو طعمه ملاحة التغير انتهى وفيه تأمل (واحتج في الايضاح) بان الماء مقهور بالنجاسة لانه كلما لم يكن مقهوراً بها لم يتغير بها على تقدير المخالفة ويرجع بسبب التقيض الى قولنا كل ما تغير على تقدير المخالفة كان مقهوراً (ورده) في (جمع الفوائد) والمدارك (والنخبة والدلائل) بمنع كلية الاولى لان 'لنعم' يقول بالتغير حال المخالفة ومنع القهورية حال عدما وزاد في (الدلائل) ان ذلك ممنوع ان أراد القهورية الفعلية وان أراد الامكانية سلمناها ولا تؤثر وفي (جمع الفوائد) يمكن الاستناد الى قياسه على المزوج من المطلق والمضاف فكما يعتبر التقدير هناك يعتبر هنا بطريق أولى (ورده) في (النخبة) بان المدار في المطلق والمضاف على الاسم وفي (الدلائل) انه ضعيف بمنع القياس (أولاً) ومنع الاولوية (ثانياً) ومنع ثبوت الحكم في القياس عليه (ثالثاً) وقد ضبط الشهيد ظاهرة فقال كلما نجس بمجرد ملاقة النجاسة فهو ينحس بمجرد ملاقة النجس وكما لم ينحس الا بالتغير بالنجاسة لم ينحس بملاقة النجس بل بتغيره بالنجس انتهى هذا وقال في (المدارك) هذا كله اذا لم تستهلك النجاسة الماء والاثبت التنجيس قولاً واحداً وهل يعتبر شدة المخالفة على القول باعتبار التمدير أو ضمها أو الوسط في أوصاف الماء أقوال قال في (جمع الفوائد) وهل يعتبر فيه اوصاف الماء وسطاً نظرنا الى ندوة المخالفة انخلها (خل) كالندوة والملاحة والرقعة والغلظة والصفاء والكثرة احتمل ولا يبعد اعتبارها لان لها أثر بيا في قبول التغير وعدمه (وهذا) قواه في (شرح الموجز) وسه في (المدارك) الى بعض المحققين ولعله أراد المحقق الثاني لانه قل عبارة (بجمع الفوائد) حرقاً غرضاً ثم رده بقوله ويتوجه عليه ما سبق ونسبه في (الدلائل) اليه وقواه هو وفي (الذكرى) ينبغي فرض مخالفات أشد أخذاً بالاحتياط وفي (النخبة) نسب القول بالابوسط الى بعض المتأخرين وفي (شرح الفاضل) أقصر على قولين اعتبار الاشد والابوسط وفي (حاشية المدارك) قال وقيل باعتبار الاضعف تعليماً لجانب الطهارة (١) (قال في المدارك) في فرع ذكره لو خالفت النجاسة الجاري في الصفات لكن مع من ظهورها مانع كالماء وقع في الماء التغير بظاهر أحر دم مثلاً فينبغي القطع بنجاسته لتحقق التغير حقيقة غاية الامر انه مستور عن الحس انتهى وهذا الفرع به عليه في (اليان) قال والمعتبر في الخير المحسوس به لا التقدير الا ان يكون الماء مشتملاً على صفة تمنع من ظهور التغير فيكفي التمدير وظاهره انه لا فرق في الاوصاف بين ان تكون ذاتية كاللحم الكبريتية أو عرضية كالماء المضروب بأجر واستظهره في (النخبة) واعترضهم (٢) صاحب (الدلائل) بان المدار ان كان على التقدير جرى في المقامين وكذا ان بني على الحس المشترك يتحد وان بني على الحس المميز ارتفع فيها وفي حاشية (المدارك) يشكل الامر هنا لانه لم يظهر انه انتقل لونه الى الحمرة بسبب الدم لعدم حصول تفاوت أصلاً من جهة الدم

(١) قلت لا يبعد اعتبار الاضعف ترجيحاً لاصل الطهارة (منه رحمه الله) (٢) يمكن رد ما في الدلائل بنسبة التغير الى الدم لانه وعرفاً شركة واختصاصاً وأما مثل الكبريتية ففيها خفاء (منه قدس سره)

(الثاني) لو اتصل الوافق القليل بالجاري لم ينجس بالملاقاة ولو تفسر بعضه بها اختص
 التفسير بالتنجيس (الثالث) الجريات المارة على النجاسة الواقعة ظاهرة وإن قلت عن الكبر
 مع التواصل (الثاني) الوافق غير البذر إن كان كراً فصاعداً ما شأ على شكل هو الف
 وما تارطل (متن)

وما ذكره (١) غاية إذا تميز من الله ثم عرست حرمه لاحقة تبع عن ذلك - مه (٢) وهو شرط
 ذكره في قوله السابق ويتوجه عليه ما سطره على المحقق في ذلك المكان - مه (٣) وهذا
 حيثما هناك متحقق غاية لأمره مستور عن خلسه وهو وجهه في الواقع عن الله - مه (٤) وفي
 الصفات الطارية والكتابة من قبل الله لا يجوز من شكل شيء - مه (٥) قوله قدس في
 وجهه - مه (٦) لو اتصل ذلك قف القليل الجاري - مه (٧) لا بد من شيء على وجه
 إليه نصف سواء السطوح أو على شيء ذي وجه كونه دليلاً على شيء - مه (٨) وأنه
 به في تمام جميع الجاري بحسب الوافق منه - مه (٩) قوله في ذلك - مه (١٠) وفي
 وجهه - مه (١١) قوله وقت عن كونه - مه (١٢) في (١٣) وفي (١٤)
 الإجماع عليه في (الخلاص) (١٥) وفي (١٦) وفي (١٧) وفي (١٨) وفي (١٩)
 ولا يحس - مه (٢٠) قوله قدس في معنى وجهه - مه (٢١) وفي (٢٢) وفي (٢٣) وفي (٢٤)
 وفي (٢٥) وفي (٢٦) وفي (٢٧) وفي (٢٨) وفي (٢٩) وفي (٣٠) وفي (٣١) وفي (٣٢)
 إنك ترى شمساً وسحاباً (شعب) لا يحصره حد كونه - مه (٣٣) وفي (٣٤) وفي (٣٥)
 في ذلك - مه (٣٦) وفي (٣٧) وفي (٣٨) وفي (٣٩) وفي (٤٠) وفي (٤١) وفي (٤٢)
 عرقه وحسنه - مه (٤٣) وفي (٤٤) وفي (٤٥) وفي (٤٦) وفي (٤٧) وفي (٤٨) وفي (٤٩)
 انتهى - مه (٥٠) وفي (٥١) وفي (٥٢) وفي (٥٣) وفي (٥٤) وفي (٥٥) وفي (٥٦)
 قدس الله تعالى وجهه - مه (٥٧) وفي (٥٨) وفي (٥٩) وفي (٦٠) وفي (٦١) وفي (٦٢)
 (ولا يصح مجمع الله تعالى) وفي (٦٣) وفي (٦٤) وفي (٦٥) وفي (٦٦) وفي (٦٧) وفي (٦٨)
 (لمره) ولا (٦٩) وفي (٧٠) وفي (٧١) وفي (٧٢) وفي (٧٣) وفي (٧٤) وفي (٧٥)
 انتهى وفي (٧٦) وفي (٧٧) وفي (٧٨) وفي (٧٩) وفي (٨٠) وفي (٨١) وفي (٨٢)
 أيضاً في حكمه حكم المحدثين - مه (٨٣) وفي (٨٤) وفي (٨٥) وفي (٨٦) وفي (٨٧) وفي (٨٨)
 واستشكل في (الحرير) - مه (٨٩) وفي (٩٠) وفي (٩١) وفي (٩٢) وفي (٩٣) وفي (٩٤)
 ذلك اشبح في (الحل) ولم ينع في (المصاح) - مه (٩٥) وفي (٩٦) وفي (٩٧) وفي (٩٨)
 والسيد حمزة من زهرة وغيرهم الإجماع بقول غيره في (الضرية) لا بد من احتياط في (مناج) - مه (٩٩)
 الصدوق من دين الامية وفي (كشف الزهر) - مه (١٠٠) وفي (١٠١) وفي (١٠٢) وفي (١٠٣)

(١) يريد صاحب (المذاكر بلفظه) وجهه (٢) جوع الخاف يس على حصص هذا
 الحكم وإنما هو على أمر شامل (٣) منه طب ثراء (٤) لا ردب كمرتب مكمل معروف مصر
 أو أربعة وعشرون صاعاً (٥) منه طب ثراء

بالمراقي (متن)

الاصحاب وفي (المذهب البارز والمتعسر) الى عمل الاصحاب وفي (التفحيح) انه الاشهر (١) (المشهور) (خل) بين
 لاصحاب ويظهر من (المدارك) دعوى الاجماع ايضا ^{قوله} قدس الله تعالى روحه ^{بهم} - (بالمراقي)
 ذهب اليه الشيخان والتماضي وعماد الدين بن حمزة والمجلي (٢) والفاضلان والشهيدان وجمع من المتأخرين
 وهم المذهب ١ كثر لاصحاب وادعى عليه الشيخ الاجماع كما في (كشف الروض) ولم أجده صرح به
 وهم المذهب ٢ كما في (جمع الفوائد والروض والروض والمدارك والدلائل والذخيرة والكفاية) ونسبه
 الى الاكثر في (المفاتيح) واقصر في (المراسم) على ذكر الارطال وكذا الكتاب على ما في (المختلف)
 وذهب الصمد فان والمرضى الى انه مذهبي وجعله السيد حمزة بن زهرة أحوط وتقل عليه الاجماع في
 (الانتصار) (وقال) انه الذي دل عليه الآثار المروقة المروية وجعله الصدوق من دين الامامية الا
 انه في (الهداية) لم يذكر سوى الاشبار وقد يلوح من (الخلاص والتاخير والمعتبر والمنتهى والتذكرة والذكرى)
 الردود فليحط ذلك (وعن الكتاب) اني علي انه قتلان ألف ومائتا رطل أو نحو من مائة شبر كذا
 في (الذكرى) وقال في (الدلائل) ومستنده ذير معلوم كما اعترف به جميع الاصحاب (قال) ويمكن
 ان يكون سنده برواية الارطال حملا على المكية بادعاء انها بعد الاعتبار تقارب مائة شبر فسلم من
 كثرة الاختلاف انتهى وعده المصنف في (المختلف) غريبا بعدما بين القتلين والمائة شبر (وعن
 ابن طاووس) العمل بكل ما روي (قل في الذكرى) وكأنه يحتمل الزائد على النذب (قل في
 الدلائل) فلي هذا يرجع الى مذهب القمين وفي (الذكرى) عن (التمهيد) ما لا يتحرك
 حياء طريح حجر في وسطه وهو خلاف الاجماع (وقل) الشهيد ايضا عن الجعفي انه قال روي
 الزيادة عن الكرك (ثم قال) هو راجع الى اختلاف في معنى الكرك انتهى وكأنه يريد دفع الوهم في
 عد ذلك قولاً للجعفي مائراً للاقوال السابقة (هذا) ويأتي قل الاقوال في الاستبصار وقول
 أهل الخلاف في غاية الاختلاف قل من بن صالح بن حي انه ثلاثة آلاف رطل بالمراقي
 والشافعي وابنا عباس وعمر وسعيد بن جبير ومجاهد وأحمد واسحاق والقاسم بن سلام وأبو تور
 انه قتلان وحدها الشافعي بخمسة رطل وسبب أصحابه على انه تحققي بخلاف قصاص الرطل والطلين
 وبعض آخر على انه تقريبي لا يخل به ذلك النص (ثم اختلف) أصحاب الشافعي في حد استعمال
 الماء لو وقع به النجس المائع قبل حتى يبقى مقدارها وقبل حتى لا يبقى شيء وأبو حنيفة ان كان
 الماء يصل بفضه الى بعض تنجس والا فلا وفسره أبو يوسف والطحاوي بأنه اذا كان في موضع
 مجتمع بحيث اذا تحرك أحد جانبيه تحرك الجانب الآخر نجس والا فلا وتأخروا أصحابه على ان
 المدار على العلم أو الظن يلوغ النجاسة والتحريك وعدمه انتهى (قل) أقوال أهل الخلاف هذا
 (والرطل المراقي) مائة وثلاثون درهما كما في (كشف الرموز ونهاية الاحكام) وزكوة الفطرة من
 (التحرير والمنتهى) وغيرها وهو المشهور كما في (الروضة والمدارك وشرح الفاضل) وقال في زكوة

(١) الموجود في (التفحيح) بعد ذكر الرواية الدالة على انه ألف ومائتا رطل وعليها الاصحاب هكذا
 في نسختي وليس فيها ما ذكره الشارح قدس سره (محسن) (٢) قل ذلك عن المجلي رحمه الله
 جماعة كثيرون ولم أجده في السرائر ولمسه زاغ النظر (منه قدس سره)

لا ينجس بملاقاة النجاسة بل بتغيره بها في أحد أوصافه وإن قص عنه نجس بالملاقاة لها (متن)

المسكوت عنه اعلم (وقل) الشيخ البهائي والخراساني بأن قوله في عمقه أما حال من مثله أو نمت ثلاثة أشبار الذي هو بدل من مثله ولولا الحل على هذا المار قوله في عمقه كلاماً متهاكاً مقطوعاً (و بقي شيء) وهو انه كيف يتصور المرض مع موافقه لطول في كية الأشبار مع ان المتعارف ان المرض أقصر من الطول (قلت) للمرض تفسير آخر وهو ما اعتبر ثانياً أي بعد اعتبار أول الا انه يدخل في الكر ما ليس بكر على الظاهر كما اذا كان الماء مجتمعاً في كرة طولها ثلاثة أشبار ونصف وعرضها وبعثها كذلك (وقال) الاستاذ دام ظله في (حاشية المدارك) الظاهر من الرواية الشكل المدور بقرينة رواية الحسن بن صالح الواردة في الركي وهو مدور الكر اسم مكبال والظاهر في شكله الاستدارة وعلى هذا يصير مجموع مكسرها ثلاثة وثلاثين شبراً تقريباً وفيه تأمل ظاهر (وقد) ذكرنا فيما كتبناه على (الوافي) من افادت الاستاذ الشريف أبيه الله تعالى ان الرواية تحتمل وجوها من التركيب (ويمكن) ان يستدل للمشهور بالاصل (فيقال) الماء في ذاته قابل للانفعال والكرية مائة عنه والاصل عدم المنع الامع اليقين (أو يقال) قد علمنا ان الماء ينجس الى ان يبلغ الى مرتبة خاصة والاصل عدم بلوغها وأما من جانب أهل قم فتقريره ظاهر اذ الاصل الطهارة وانما علم افعال مدون سبعة وعشرين والباقي على الاصل (وبما) يحتاج به لاهل قم غير ما ذكرنا لهم في الاحتجاج ما رواه الصدوق في (الامالي) مرسل ان الكر ثلاثة أشبار طولاً في ثلاثة أشبار عرضاً في ثلاثة أشبار عمقاً (١) وقد خرجنا في المقام عما هو المقصود من هذا الكتاب لاسر اقتضاه الحال • ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه • ﴾ • ﴿ بل بتغيره بها ﴾ أي بملاقاة أي لا بمعاورتها وقد تقدم قل الاجامعات في ذلك • ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ في أحد أوصافه ﴾ أي الثلاثة دون البواقي وقد مر ان الاستاذ قل على ذلك الاجماع ونفى عنه الفاضل الخلاف وان الجسني والصدوقين والشييد في (الذكرى) لم يذكروا سوى الغلبة وقد مر أيضاً ان العامة قولاً وهو انه لم ينجس بإبقاء قدر النجاسة ان استهلك وأخر بوجوب التباعد عنها مع قيام عينها بقدر القتين • ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ وان قص عنه نجس بالملاقاة لها ﴾ أي للنجاسة بالمعنى الاعم فيعم المتنجس وهذا الحكم أعني نجاسة الماء القليل بالملاقاة ربما ظهر من (المحصال والمجالس) انه من دين الامامية (قال في المحصال) من دين الامامية الاقرار بأن الماء طاهر حتى يعلم انه قدر ولا يفسد الماء الا ما كانت له نفس سائلة (وفي المجالس) أيضاً من دين الامامية عدم نجاسة الماء اذا كان كراً (وقد قل) الاجماع في (الخلاف) على أصل المسئلة في أربعة مواضع آخر في سائر الكتب وفي ولوغه وفي ان ولوغ الكلبين كولوغ الكلب (وفيما) اذا كان معه انا آن واشتبها الى غير ذلك مما يمكن استنباط الاجماع منه وقوله في (الاتصار) في موضعين

(١) وقد ذكر الفاضل وجوها في قول الصادق عليه السلام والصلوة في رواية جابر في الماء الذي لا ينجسه شيء ذراعان عمقه في ذراع وشبر ستة منها ان يكون كل من جقي الطول والرض ذراعاً وشبراً ومنها ان يكون جميعاً كذلك ومنها ان يكون شبر مرفوعاً مطوقاً على ذراعين أي ذراعين عمقه في ذراع طوله وشبر عرضه وفيه نظر ظاهر وقد كتبنا ما أفاد الاستاذ في ياتها قليلاً ما كتبناه على (الوافي) (منه قدس سره)

في أصل المسئلة قل مما تسمع ، على لامية قوله . ثم اذا مع كراهة يحسن مع مجيء من
البحاثات ثم قل لا جرح . وقد ون لم يكن صريحاً لكنه مفروء معلوم من آخر كلامه حيث (قل)
واذا كان مذهب في حجه . سبعة تحسن اقبل وانكسر من ذلك . حول اشبه على كل حال
تقرب من قول ان حي لم يبق يقول ان انكره مع قوله لا بد من ذلك في قوله على لانه من ودي
الكتاب قل مع مررت ولامية ثم قل لا جرح في غير ذلك . سبعة تحسن في قوله ودي .
في (امية) في أصل المسئلة وفي غيرها كما يطرح في سبع (ودي في سبعة) في امة سبع ودي
الاخلاف في ثلاثة آخر قوله في غلته خمسة ودي . كتاب في لانه في مذهب .
ديرب انه مخصوص بنوع الكتاب ودي (خلاف) فقد ودي . كتاب في مذهب .
أحد لانه يستعمله . حالات ودي . سبعة تحسن في قوله .
ذلك وفي (الصريته) ودي على أصل لانه وفي امة سبع آخر شرح في جرح لا جرح ودي
(لانسند) صرح شيخنا لا جرح من ودي . سبعة تحسن في قوله (لانه) في مذهب .
لوحسن أحد لانه ذكره . يتفق على ودي . كتاب (ودي) ودي . لا جرح .
مدلول رسالة من في غيره في (كتب (ودي) ودي . لا جرح .
مدون ذكر المسئلة في سبني لاصحاب . لانه في مذهب . كتاب (ودي) ودي .
صحة . ودي لحسن في عقيل وفي (المنصر) جميع صحة لانه في مذهب .
(جميع الفوائد) هو المعروف من المذهب ودي (سبع) مذهب . ودي .
وذلك من ودي وفي (لانه ودي) ودي . لانه في مذهب .
في شرح قول المحقق ودي حسن . ودي لحسن . ودي .
اقبل وفي (ودي) ودي . ودي مشهوراً (قل) لانه . ودي .
والاكثر في (تذكرة ودي ودي ودي . ودي . ودي .
لانه لا يستحسن مدقق سبني ان في عقيل ودي . ودي .
المحامي والاسناد في حجة (لانسند) لانه ودي . ودي .
من ملاحظة ودي في مباحث الية ومبحث الخية . ودي .
ومباحث مباحث وتطهير لا ودي سبني من ودي . ودي .
ومبحث . ودي . ودي . ودي . ودي . ودي .
(وقد) ودي . ودي . ودي . ودي . ودي .
وتبعها على ذلك الشيخ لمتوني وليد عد لله التوسيري ودي (لانسند) ودي .
استداله لحسن من الادة مشتركة كما في مبحث وفي (شرح المصنف) (صفة لانسند)
واحداً ودي صحيح ودي في الحل من شرح المازيري ثم نزل دلالة من ودي .
أهل الخلاف قد وافق على ذلك جماعة منهم من شرط انكره قد تقدم ذكرهم

وان بقيت اوصافه سواء قلت النجاسة كروثوس الابرم الدم او كثرت وسواء كان ماء غدیر
او آية او حوض او غيرها (متن)

وذهب الحسن البصري و ابراهيم النخعي ومالك وداود وسعيد بن المسيب وأبو هريرة والاوزاعي
والثوري وابن أبي ليلى وعكرمة وجابر بن زيد وحذيفة الى الطهارة وتقل ذلك عن ابن عباس
بل نسب القول بالعبارة الى مشهور قدمائهم • ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ سواء قلت
النجاسة كروثوس الابرم الدم أو كثرت ﴾ به بذلك على خلاف الشيخ في (الاستبصار والمبسوط) قال
في (الاستبصار) ان ما لا يدركه الطرف من الدم مثل روثوس الابرم اذا وقع في الماء القليل لم ينجسه
وقد نسب في (غاية المراد) في آخر باب الطهارة الى كثير من الناس وفي (المبسوط) قل من الدم
وغیره. والى ما في (الاستبصار) جنح صاحب (المدارك) (١) فرجح جانب الطهارة ثم قال الا ان القول
بالنجاسة أحوط وهم خلاف المشهور كما صرح به هو في (المدارك) وغيره وفي (الذكرى) سد ان حكم
بالنجاسة (قال) مورد الرواية الاف ويكفي العموم في الدم لعدم الفارق ويمكن اخراج الماء الثلاثة
لغلبها (انقل نجاستها) • ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ وسواء كان ماء غدیر أو آية أو حوض
أو غيرها ﴾ سببه الى المشهور في (الذخيرة وشرح الفاضل) وفي (الدلائل) ما يظهر منه دعوى الاجماع
حيث قال وفي (المنهى) ان مخالفة من نسب اليها الخلاف غير معلومة انتهى وفي (التقيح) نسب
استثناء الآنية الى المفيد وسلازل والباقيون على خلافه وخالف المفيد في (المقنة) فنجس ما في
الحياض والاواني وان كثر وهو ظاهر (البرية) في الاواني لانه أولا قسم المياه ثلاثة أقسام (ماء) غدیران
ومصاع وقلبان (ومياه) أواني محصورة (ومياه) آبار ثم قال وأما مياه الآبار المحصورة فن وقع فيها شيء
من النجاسة أفسدها ولم يميز استعمالها ويظهر ذلك من المراسم قال ولا تحس الغدیران اذا بلغت
الكر وما لا يزول حكم بنجاسته فهو ما في الاواني والحياض فانه يجب اهراقه وان كثر وفي (المنهى)
قال الحق ان مرادهما أي المفيد وسلازل بالكثرة هنا الكثرة العرفية بالنسبة الى الاواني والحياض التي
يستسقى منها الدواب وهي غالباً تقصر عن الكر وأشار اليه في (الذكرة) أيضا وفي (المدارك) نم
ما قال في (المنهى) وفي (الوسيلة) جمل المياه ثلاثة أقسام (كانهاية) ثم قال ان ماء المصانع ان بلغ
كر لم ينجس والا نجس لكنه يطهر باكثر الماء الطاهر عليه (ثم قل) ان مياه الحياض والاواني ان
بلغ كرا تحكمه عدم النجاسة والا نجس لكنه لم يمكن تطهيره الا باخراجه من موضعه وغسل الموضع
لان غسل الحياض والاواني غير متعذر وغسل المصانع والغدیران والقلبان متعذر تخفف فيه وقريب
منه ما في (الفتية) هذا وقال المرتضى في شرح قول الناصر انه لا فرق في نجاسة القليل بين ورود الماء
على النجاسة ووردها عليه مانصه لا أعرف لأصحابنا هنا نصاً والشافعي فرق فاعتبر القلتين في ورود
النجاسة على الماء لا ورودها (٢) عليه وخالفه سائر الفقهاء والذي يقوى عندي عاجلا الى ان
يقع التأمل صحة قول الشافعي وقد قطع بالمصنف في آخر الفصل الثاني في أحكام ازالة النجاسة
تأسياني ان شاء الله تعالى وفي (المنهى ونهاية الاحكام وفي الدروس) يشترط ورود الماء

(١) لو تم ما رجعه صاحب المدارك بطل ما حقه أولا قليلا كلامه (منه قدس سره) (٢) كذا
وجد والصواب ورودها عليها (منه)

حيث يمكن وشطره في (ايـ) لا ي لا وي (الذكرى) شرط ورود له على الحصة
الى ان قال وهذا ممكن في غير لا لا يكتفى بآو وروده مع ان عدم شدة
مطلقاً متبحة لان مرجح . . بالحصة حصل على كل تقدير وتورده لا بحجة عن كونه
ملاقياً قل وفي حار خمس ب محسوب عن في خمس سبه . . انه في خمس سبه سبه . .
وعظامه لموتى ب . . و قد ظهر فيه عيه (ورده) كركي لا يبر . . ورده ك من ولى
الورود والا لا يتحقق ورود في شيء يحتاج حصول حصة فيه في امر حر (١٠) فثبت وحر
الحسن موثوق برقة معنى بركة وكوك مدرة . . عظم . . من . . لاداث . . حار . . حر . . بر . .
فيه الصلة كالارض الزوجه وفي شرح لاثبات من شدة وعده حر . . ورده لا حرة من حار
المقهر . . ولا بعد حرة حصة كسبتي . . حصة في (سـ) (١٠) (١٠) (١٠) (١٠) (١٠) (١٠) (١٠) (١٠)
في (الدلائل) واستوجبه في (لذلك) في موضع . . في سـ في حر في (مرجح لانه) (١٠) (١٠)
من حجة ايدل قوله صلى الله عليه وآله د سبطاً حركم فلا حصة له في لا . . حر . .
له يشترط ورود له . . يكن للمعنى معنى في في (مدن) . . حصة . . حصة من لانه . .
من قل طارة حصة اعتار فيه ورود . . حصة . . حصة . . حصة . . حصة . . حصة . .
طهر من كلاله التبريد في (لذلك) حصة . . حصة . . حصة . . حصة . . حصة . . حصة . .
الورود في التطهير . . حصة . . حصة . . حصة . . حصة . . حصة . . حصة . . حصة . .
المركن لا يدل على عدمه . . ورود . . حصة . . حصة . . حصة . . حصة . . حصة . .
اذا كل كل من قل حصة . . حصة . . حصة . . حصة . . حصة . . حصة . . حصة . .
لا الشيخ ذهب الى ان حصة في موضع (٢) من (المسوط) . . حصة . . حصة . . حصة . .
صاحب (توسيلة) فصله فاستعمل في كركي . . حصة . . حصة . . حصة . . حصة . .
مبحث نرج (و رومن) . . حصة . . حصة . . حصة . . حصة . . حصة . . حصة . .
الاصحاب منه الحسن . . على حصة (وقد في مجمع لموات) . . حصة . . حصة . . حصة . .
الكركي وعمره مد ذلك الى سيد وشيخ في (المسوط) . . حصة . . حصة . . حصة . .
شيوخ المذهب كسيد . . حصة . . حصة . . حصة . . حصة . . حصة . . حصة . .
يظهر منهما طارة حصة الى صرح في (سرر) حصة حصة لاني من حصة حصة (طاهر من)
اطلاقات الاصحاب واطاقت جمعهم عليه الحق بين نوو دين (٣) . . حصة . . حصة . .
(١) في السرر قيل (مدن) ان قل عدرة المصديت ذهب الى حصة المصديت الاولى . . حصة . .
الناصرات لم يذكر لا بالمرق بين الوردوين ثم استدلل . . حصة . . حصة . . حصة . .
النحاسة لأدى الى ان التوب لا يظهر من حصة لا يرد كرم من له عيه حصة . . حصة . .
من طارة النحاسة قالوا فلا يحسن وهو في الحل حصة لا حصل ولى حصة طارة حصة . .
يقول انه عند الافصال . . وودت عليه الحصة والحاصل اما يحسن . . حصة . . حصة . .
الوردوين (منه قدس سره) (٢) في حصة الولوح في فصل تطهير الثوب والادب لا حصة حصة
(منه قدس سره) (٣) لعدم اطرافه في الظروف مصداق الى ان ورود في غير حصة التطهير لم
ينج من نجاسة الوارد القليل (منه)

والحوالة في الاشبار على المعتاد والتقدير تحقيق لا قهريب ﴿ فروع ﴾ (الاول) لو تغير بعض الزائد على الكر فان كان الباقي كرافصاعدا اختص المتغير بالتنجيس والاعم الجميع (الثاني) لو اغترف ماء من السكر المتصل بالنجاسة المتميزة كان المأخوذ طاهراً والباقي نجساً وان لم يتميز كان الباقي طاهراً ايضاً (الثالث) لو وجد نجاسة في السكر وشك في وقوعها قبل بلوغ الكرية او بعدها فهو طاهر ولو شك في بلوغ الكرية فهو نجس «متن»

نقطة وقد قل الشبهة على ذلك الفاضل الميبي والاستاذ في شرحه وفي (مجمع الفوائد) قل الشبهة بين المتأخرين وفي (الروض) هي أشهر الاقوال خصوصاً بين المتأخرين وفي (التحرير) اذا كان على بدن الجنب والمأخض نجاسة كان المستعمل نجساً اجماعاً لكنهم في ذلك على أربعة أقوال فبعض قل بالنجاسة حين الاصابة والانفصال وبعض قال بالطهارة حين الاصابة فقط وقيل باختلاف الوجود وقيل باختلاف الفسالت ونشر الاقوال يأتي عن قريب (١) ان شاء الله تعالى هذا وفي (المدارك) سدان رد على الحسن قل وليس في الروايات ما يدل على انفصال القليل بكل ما يرد عليه من النجاسات (وقد رده) الاستاذ في (حاشية المدارك) بالاجماع والقسوة والا لبطال الحق من أصله «...» قوله قدس الله تعالى روحه «...» ﴿ والتقدير تحقيق لا قهريب ﴾ «...» جله في (المختبر) أشبه وفي (التذكرة) نسب الخلاف الى بعض الشافعية ويظهر من أبي علي انه تقريبي حيث قال ما يبلغ نحواً من مائة شبر (وأورد) في (مجمع الفوائد) ان الاشبار متفاوتة وان الوزن والمساحة لا ينطبقان (وأجاب عن الاول) بأنه ليس المراد التقدير حقيقة حتى لا يتفاوت أصلاً والا فقلوا وزن متفاوت فلماذا عدم جواز نقصان شيء مما جعل حداً بعد تعيينه وعلى التمرير يجوز (وعن الثاني) ان اختلاف الحدين لاختلاف الميامي في الوزن والصفاء قريب لمن مقدار من «...» مخصوص الكرية بأحدهما دون الآخر ومع الاستواء فلحد الحقيقي هو الاقل والزائد منزل على الاستحباب (اتمى) واعترضه في (الدلائل) بأنه يلزم ثبوت الكرية وعددها في الماء الواحد (وأجاب) لاستاذ دام ظله ان الكر واحد لا يختلف وانما الاختلاف في التطبيق على الموضوع «...» هو الشأن في القبله لو كانت عين الكربة (اتمى) فأمل فيه جيداً «...» قوله قدس الله سره «...» ﴿ اختص المتغير بالتنجيس ﴾ الخائف بعض الشافعية حيث نجس الجميع بتغير الزائد وان كان الباقي كراً «...» قوله قدس الله سره «...» «...» (كان المأخوذ طاهراً) قال في (الذكرى) نجسه أولى «...» قوله قدس الله روحه «...» «...» (فكان الباقي نجساً) وكذا ظاهر الأمام لو دخلت النجاسة لانه مع بعض الماء نجس ذلك وبقي ظاهر الأمام على الطهارة كما نص عليه في (النهاية) «...» قوله قدس الله سره «...» «...» (ولو شك في بلوغ الكرية فهو نجس) كافي (التذكرة والنهاية والتحرير والمختبر والدلائل) (ومجمع الفوائد) لكنه قال في (المجمع) ان الحكم بالنجاسة هنا مطلقاً مشكل لوجوب اعتبار هذا الماء اذا تمين للاستعمال لانه اذا توقف تحصيل الماء الطاهر على الاختيار والاعتبار وجب الاعتبار ولم يجوز التيمم ولا الصلوة بالنجاسة من دونه فيمكن حمل ذلك على ما اذا تضرع اعتبار الماء وفي (السخيرة) نسبة الى

(١) ليعلم ان القدس والغوساري والسبزواري ما حكموا بالنجاسة حين الملاقة وان كان مطهراً كحجر الاستنجاء وقل عليه الشبهة (منه طالب تراه)

نجس اجماعاً وان لاته من غير تنيير فقولان اقربهما البقاء على الطهارة (متن)

البر فيما يقال له ذلك عرفاً مطلقاً من غير قيد بنوع وعدم جري (تم) انه عرفه بانه مجموع ماء تحت الارض
ذي نجس بحيث يعصب الوصول اليه غالباً عرفاً وعلى حسب المادة (قال) وغير ذلك اما جرياً أو اراكماً
وفي (المدارك) ما يخاف ما في (مجمع الفوائد) لانه قل في (المدارك) انه يجب الحل على الحقيقة
العرفية العامة في غير ما علم عدم اطلاق ذلك اللفظ عليه وفي عرفهم عليهم السلام (انتهى) وهذا يشمل
صورة الشك ولعله أوفق بالمواد (فأجل) • قوله قدس الله تعالى روحه • (نجس
اجماعاً) من العلماء كافة كما في (المتن) ومن علماء الاسلام كما في (المدارك) ومن الطائفة كما في (الفنية)
وقد قل الاجماع أيضاً في (النهاية والتذكرة والمختلف والروض والخيرة) ونفى عنه الخلاف في
(السرائر التحرير) وكذا لو فصل المغير بين السالم وبين النجس وكان السالم دون كرو ولو ساوى كرا
ففيه وجهان المأخوذ (١) بناء البر وعدمه كذا أقاد الاستاذ أدام الله حراسته ولو اختص البعض مع
عدم الانفعال فالمتبر نجس اجماعاً كما في (شرح الفاضل) (٢) وضرة (٣) مبني على الخلاف
الآتي • • قوله ره • (قولان اقواما البقاء على الطهارة) في المسئلة أقوال (الاول)
التنجيس وهو مذهب الصدوق في (القيوم والامالي) (٤) والمفيد والسيد والشيخ (٥) وفي يمل وأبي
الصلاح علي وأبي المكارم حمزة وعصام الدين بن حمزة وأبي عبد الله محمد والحنفى ولبذه البوسفي
والمصنف في (النجس) السنيدين وأبي الباس في (المذهب البارخ) وشيخهم وهو المتولى من القضي
ويظهر من (الامالي) انه من دين الامامية وعليه قوى الفقهاء من زمن النبي صلى الله عليه وآله الى
يوماً هذا كما في (كشف الرموز) وفي موضع آخر منه ان قوى قهائنا اليوم على نجاسة الاشاذ وفي موضع
آخر منه لم نجس لكان اتفاقهم من زمنه صلى الله عليه وآله على الزاء المشاق من غير فائدة
وفي (غاية المراد) ان عليه عمل الامامية في سائر الاعصار والامصار وفي (الذكرى) يجب النزع للنقل
الشائع بين (من حل) انخلص والعام وعليه الاجماع في (الاتصاف والفنية) وفي (الاستدراك) أيضاً لا خلاف
بين الصحابة والتابعين في أن اخراج بعض ماء البر يطهرها وانما اختلفوا في مقدار ما ينزع وفي مطاوي
مباحث النزع اجماعات مستفيضة كما يأتي ان شاء الله تعالى ونفى عنه الخلاف في (التهديب والاستبصار)
كما قبل (السرائر ومصريات الحقق) على ما قل عنه والظاهر بين الاصحاب الفتوى بالنجاسة كما في
(المتبر) وقوله فيمن جماعة من الصحابة والتابعين وهو المشهور ل كاد يكون جماً كما في (غاية المراد)
ايضاً (والروضة) وهو المشهور او مذهب الاكثر (ومذهب نخل) كما في (التذكرة والمختلف والارشاد)
(والدروس وكشف الالتباس ومجمع الفوائد والحاشية المسية والمدارك واللائل والخيرة والكفاية)
(والمقابع) وغيرها (كحاشية التهذيب) للمجلسي وغيرها وفي (المتن) بد أن قال انه المشهور ثم

(١) الاولى عدم الالحاق لان هذا المركب حقيقة في المتصل ومجاز في المنفصل وحث الخائف على
عدم الشرب من ماء البر بشره من الجرلة لانه عين المعنى المجازي والقرينة منه الشرب لانه لا يكون
غالباً الا مع الاتصال (من قدس سره) (٢) في اطلاق عبارة الفاضل في المقام حزايرة ظاهرة يعرفها
من لفظ ما قلناه عن الاستاذ (من قدس سره) (٣) أي غير المتبر (منه) (٤) أما الهداية فيسألني
قل جازئها انشاء الله (منه) (٥) نسيه اليه الآبي وأبو الباس في الخلاف ولم أجده في تلخيصه (منه)

[illegible]

(الفصل الثاني) في المضاف والاسار (المضاف) هو ما لا يصدق اطلاق اسم الماء عليه ويمكن سلبه عنه كالمصغر من الاجسام والممتزج بهما مزجاً يخرج عن الاطلاق وهو طاهر غير مطهر لامن الحدث ولا من الخبث فان وقعت فيه نجاسة فهو نجس قليلاً كان او كثيراً (متن)

لعلمنا اشاراً بذلك الى ما ذكره في (الزيادات) فانه قل عنه انه صرح بذلك هناك (ورده) الاستاذ في حاشية (المدارك) بأن الشيخ ذاهب الى عدم النجاسة ولكنه يفرق كما في (لاستيعار) بين المستعمل جهلاً فيصح بوضوئه لعدم توجه النعي اليه وعمداً فيفسد توجهه (يقول) الاستاذ في (حاشية المدارك) لعله أراد بالنجاسة في (الزيادات) المنع من الاستعمال قبل التزج وفي (المدارك) عن جده في رسالته انه فهم من الشيخ القول بالنجاسة وعدم وجوب الاعادة (المول الرابع) اعتبار الكرية في عدم التجسس قلته في (غاية المراد) عن الشيخ أبي الحسن محمد بن محمد البصري وهو لازم للمصنف حيث اشترط الكرية في الجاري فبأن أبلى كما في (المدارك) وعن الفقه الرضوي في (حاشية المدارك) ان كل يتر عرق ما فيها ثلاثة أشبار ونصف في مثلاً فسيبلاً سبيل الجاري الا ان يعتبر وفي (مجمع الفوائد) هذان القولان نادران (القول النظام) ما قلته في (الذكرى) عن الجفني وهو انه يعتبر فيها ذراعان في الاماد الثلاثة فلا تنجس ثم حكم بالتزج هذه عبارة (الذكرى) * قوله قدس الله تعالى روحه * (وهو طاهر غير مطهر لا من الحدث ولا من الخبث) قد نشرنا الاقوال في المسئلة في أول المقصد الثاني * قوله قدس سره * (فهو نجس قليلاً كان او كثيراً) اجمالاً كما في (المعتبر والمتعني والتذكرة والذكرى والروضة) (وكشف الالتباس والدلائل) وفي (السرائر) نفى الخلاف وظاهر اطلاق هذه الاجامعات انه لا فرق في ذلك بين استواء السطوح وعدمه وقد قطع في (المدارك) بعدم سراية النجاسة من الاسفل الى الاعلى وفي (الدلائل) لو قبل بعدم سراية النجاسة فيه مع اختلاف السطوح كان حسناً انتهى (قل) الاستاذ أيدته الله تعالى الاولى بناء المسئلة على مسئلة السراية هل هي على الاصل وثمما يستثنى المتنجسات الرطبة الغير المائعة بالاجماع أو على خلاف الاصل فعلى الاول يقوى القول بافعال العالي بما أصاب السافل وعلى الثاني يمكن الحكم وامل الاول لا يخلو عن قوة (قلت) الحق انها على الاصل فالطهارة تسري والا لوجب الامتزاج والدفعة في تطهير المياه وهو خلاف الآثار والنجاسة تسري والا لكانت المتنجسات غير منسحة خرج عن هذا الاصل الجلمد الرطب غير المتقاطر وكل ما ثم وارد على النجاسة ماء كان أو غيره وقول في تطهير الاناء الضيق الرأس بالماء القليل ان الماء وارد ولا شترط استيعاب الورود لجميع النجاسة كما في الثوب الغليظ أو قول في الاناء المذكور وغسل الثوب في المكن وكل نجاسة وردت على الماء ان قصد التطهير بالماء القليل طهر ولا سراية والا كان نجساً ونشترط القصد في مثل هذا دون ما ظهر ورود الماء على النجاسة والا فلا نطق انهم يحكمون بطهارة الاناء اذا صب فيه الماء لا بقصد التطهير كأن يصب فيه بعض الماء أو يصبه بعض الماء ويبقى فيه يوماً أو يومين قائماً نستبعد انهم يقولون انه يطهر اذا خضعضاً فيه ذلك الماء وأفرغناه منه مرة واحدة على القول الاصح في الاكتفاء بها ومنه يتضح الحال في خبر المكن (وان) آيت عن ذلك كله (قلنا) ان خبر المكن مؤول بتأويلات كثيرة أو شاذ وتطهير الاناء لمكان الورود

فإن مزج طاهره بالمتعلق فإن بقي الاطلاق فهو مطلق والافضاض وسوء كل حيوان طاهر طاهر (متن)

في أول الامر وينبغي على هذا أن نوضحه وأن نضع الرأس في ماء قليل، نحذر رأسه منه أنه لا يطهر بذلك ولا بد من الصب فيه ولا استعلاء عليه كما هو صريح ظاهر لوزر في باب (قال عليه السلام) يصب فيه ماء ثم يحرك ولا استاذ الشريفة الله تعالى لتحقيق في باب السرية لأما مذكره (قال) انتهى ظاهر لي من تتبع الآخر أنه لا سريّة في جسمه شخص قل هو له نجاسة وإن كان لا يخلو عن مطوأة كما في لذهن الجسد واقعت فيه نجاسة وهو يجب حكمه نجاسة بالحق دون مانعته وما لا صفة من لجوانب أما لولاقي ذلك لذهن الحسن ملاقة نجاسة هو حد ذاته في الجلود فإنه نجسه لأنه متصل به سد ملاقة ويظهر منه أن نجاسة خالصة من لا أصل لها أصل بعد وقوعه النجاسة من باب الملاقة لآمن باب السرية (قال) هذا كله في غير ذلك من ذلك وهو فن محدد الملاقة محبة لكل مطلقاً كذا نفوذ في لم يمس حين كلامه على خبر الذي فيه طين الطير يصيب الثوب في البول والمذرة والله (الحديث) وكذا الظاهر من ملاحظته لا بد من في نجاسة المصاف بين الورود وعلى قول لم يمس من رآه نجس في يده مع العلم أن له دبر كالمطلق عنده والفرق بين الجسد المذبح أن يطر عن لاصع مدسه به نجس هو حد بخلافه ﴿قوله قدس الله روحه﴾ (فإن مزج طاهره بالمتعلق) «النجس» سمعت من مر ما حكى عنه من (المبسوط والمهذب والمختار) وذكره ﴿قوله قدس الله روحه﴾ (وسوء كل حيوان طاهر طاهر) قال في (مصحح ونغرب ونهية وجمع الحبر) السوء يبقى بعد الشرب (وقال في التمهيد) السوء الغيبة والمصلحة وفي (المسالك) المصنف له نجاسة السوء لانه ما يبقى بعد الشرب وشرعاً كذا وكذا كما يأتي هذا ما يتعلق بالله (وأنه) له نجاسة لا بد من والفاضل الميسر الماء القليل الذي شره جسم حيوان وهو طاهر (نسبته لم يمس) له لا بد من يذكره سوء الحائض وسببه في (المدايك) في الشهيد ومن أخرجه (١) وقال الأستاذ (٢) هذا هو الظاهر من التمهيد يظهر ذلك من فتاواه استدلالهم كموثقة عيسى بن القاسم الواردة في سوء الحائض وغيرها وفي (السراية) مشرب من الحيوان شره نجسه من المياه مسائر قلبه مسيء (المعتبر والمهذب والمقتصر وغاية لمراء وكشف الالتباس) ما بقي حد الشرب ومثله ما في (المدايك) (٣) (والخبرة) من أن المبحوث في هذا الباب قليل لاقه في حين وفي (شرح المعامل) في اللغة هو البقية من كل شيء أو ما يبقى المتناول من الطعام والشرب ومن الماء خاصة والقلم معتبر فيه فلا يقل ما بقي في الآبار والحياض الكبير والمراد هنا ما بقية المتناول أو ما يجمعه في حكمه

(١) وفي المسالك والروض جبل ذلك معناه شرعاً لأنه مدان ذكر معناه كما عرفت قال وشرعاً الخ (مطلب ثراه) (٢) المراد بالآذان هنا الآلة والسيد دم الله حرثها (مه قدس سره) (٣) وقد اعترض في المدايك على الشهيد «وه» وأنجب عنه الاستاذ واعترض على تعريف المدايك بوجه خمسة قلنا فيما كتبه على الوفي من قداته حرثه الله تعالى ويطهره له ليل لي حقيقة شرعية في المسامحة (منه طالب ثراه)

وسور النجس وهو الكلب « متن »

من كل طاهر أو ماء قليل طاهر بأشبه جسم حيوان خال موضع مباشرته من نجاسة خارجة سواء كانت المباشرة بالشرب أو غيره (انتهى) وصريح (التذكرة) وظاهر (الهداية) ان السور يصدق على الكثير (قال في التذكرة) الاسار كلها طاهرة لان النبي صلى الله عليه وآله سئل عن الحياض يشرب بها السباع (الباب ١٨) ما حملت في بطونها وما بقي فهو لنا شراب وطهور (قال) ولم يفرق بين القليل والكثير وبه استدلل في (الهداية) والظاهر من المقام قصر السور على المانع وظاهر الاكثر قصره على الماء كما عرفت (وأما) اشتراط الاقلية فالظاهر عدمه كما نبه عليه الاستاذ وقد تامل في (الفتن) لاجماع على طهارة سور الحيوان الطاهر وعليه المتأخرون وأكثر المتقدمين كما في كشف اللبس وعليه عامة المتأخرين كما في (المدايك) وهو الاشهر والتهور كما في (التذكرة) والذخيرة) ومنع في (المبسوط) والمذهب) على ما نقل عنه من سور لا يؤكل لحمه من حيوان الحضر غير آدي والطيور الا لا يمكن التحرز عنه كالغرة والفأرة والحية نعمة في (التهذيب) الا انه استثنى الطيور والسنور فقط من غير فرق بين حيوان الحضر والبر ونعمه في (الاستبصار) الا ان مكان السنور فيه الفأرة لكن يظهر من تعليقه في (الاستبصار) اياحة سور الفأرة بعدم امكان التحرز ومشتقه العموم (٢) لكل ما يشق الاحتراز عنه فيكون موقفا (للمبسوط) ويظهر منه في (التهذيب) من ايراد اخبار علقت سور السنور بكونه ماعوم لايحة لاسار السباع وفي الحاشية على (المدايك) نظر في ان يكون ذلك مذهباً للشيخ في (التهذيب) والاستبصار) بعد ظهور خلاف ذلك منه في مواضع متعددة (ثم قال) هذا بعد تسليم ان يكون يظهر منه في امثل هذه المواضع مذهب (انتهى) فتأمل . في (السرائر) صرح بنجاسة سور لا يؤكل لحمه من حيوان الحضر واستثنى الطيور مطلقاً جلالة وغبرها برية أو حضرية ومالا يمكن التحرز عنه ولعله أراد . في (المبسوط) (والمذهب) من المنع من استعماله وصرح بطهارة حيوانات البر جميعاً حتى السبع والمسخ . عدا الكلب والخنزير (ويلزم) الكتاب وسلاسل ومحمد الدين بن حمزة والشيخ التول بنجاسة سور المسوخ حيث حكموا بنجاستها لكن الشيخ في (الاقتصاد) حكم بأنها مباحة السور نجاسة الحكم فما في (المبسوط) من انها نجاسة (٣) وما في بيع (الخلاف) وأطمعته من انها نجاسة وان لا يجوز بيع القرد اجماعاً يمكن أن يكون أراد بذلك نجاسة حكمها لا سورها كما في (الاقتصاد) كما عرفت ويؤيد ذلك حكمه في (الخلاف) بجواز التشط باناج واستعمال المداخن منه ودعواه الاجماع على ذلك ومع الشيخ في (المبسوط) من سور الحلال وكذا السيد والكاظمي والقاضي على ما نقل عنهم وقد يظهر ذلك من النهاية (٤) ولعله يلزم المفيد والمصنف في (انتهى) حيث حكموا بنجاسة عرقها كالشيخ والقاضي والسيد حمزة بل ظاهره دعوى الاجماع على ذلك ومتى نجس العرق نجست سائر الرطوبات (فتأمل) ويلزم الصدوق والسيد والمجلى بنجاسة سور ولد الزنا لانه نجس عندهم وربما نزل على الكراة وظاهر المقنع المنع من الوضوء والشرب من سورها مطلقاً . حذر قوله قدس الله روحه . ﴿ وسور النجس وهو الكلب ﴾

(١) كذا وجد والظاهر سقوط لفظ قال أو نحوه (مصححه) (٢) قال يظهر (منه) (٣) قال في المبسوط لا يجوز بيع الاعيان النجسة كالكلب والخنزير وجميع المسوخ (منه قدس سره) (٤) حيث قال ولا بأس باستعمال سور حكمها يؤكل لحمه من سائر الحيوان (منه)

والخزير والكافر نجس ويكره سؤر الجلال وأكل الخيف مع ضاربة الفم (متن)

والخزير والكافر نجس • اجماعا حكاه جماعة • حظيره قدس لله تعالى روحه •
 ﴿ ويكره سؤر الجلال ﴾ • قل في (الصحيح والتميم) خلقة خرة في تنبع لحدت وفي
 (النهاية) الخلقة من الحيوان التي أكل العذرة والخلقة امرؤي (مع) خلل من خيول بني يكون
 عذرة عذرة لحيون محض وفي (السرائر) سبي خللا لا كنه له لا يدرى يعرف به هو
 الذي يأكل عذرة بني آدم وغيره من الامم ولا روث الحد (نرى) ونسبه من لاصحاب
 انه المتعدي عذرة لانس حتى يسمى في العرف خللا وفي (الخلاص والوسط) لحيون بني
 يكون غالب غدة العذرة وفي (اللائل) من مصه كنهى منه وللملة كاصح • اصلاح حق
 العذرة سائر الحشرات وقد صرح الكرخة في (المسند) وشرحه في (الشرح) (الشرح)
 (والدروس واللمعة) وغيره وقد سمعت شيخنا عن جماعة وعصيل (سراوي) (حسن) ابيده •
 سؤر الجلال من النجاسة حظيره قدس سره • ﴿ وأكل الخيف ﴾ كما في (اللمعة والموسم) •
 (والشرع والتحرير والفرس واللمعة) وغيره • في (سيرة وتذكرة) يكره • كل خيف من
 الطيور وكأله • زبد بين عذرة كرخة سؤر السور وفي (مدني وشرح) عذرة • بل دل
 الكرخة في الخللا وآكل الخيف وفي (حسبه تذكرة) يزيد حدة • • • • •
 أو كالصحيح عن الصادق عليه السلام لانس • يدرى • يشرب منه • • • • •
 الموتى عن جماعة قال سئل هل يشرب من سؤر شيء من المذاهب ويصير منه • • • • •
 والعم فلا نس (ومرواه) الشيخ سنده عن رسول الله صلى الله عليه وآله • • • • •
 الله عليه وآله • قال كل شيء ينجس فوسوه حلال ومعه خلل • • • • •
 والصدق عنه عن الصادق عليه السلام انه قال كل • • • • •
 الطير مستن • (انتهى قلت) وقد يستدل على الخلقة صحيح • • • • •
 أصلك من عرقها فغسله وجبت كال لا قوى طهرتها • • • • •
 • سائر الرطوبات قاتل (ويجوز) • • • • •
 نجيب الدين • المرأة اذا أكلت ميتة ثم شربت من • • • • •
 • • • • • في (الوسط والخلل والسرير والنبى والامعة) • • • • •
 الاناس والقاصد الطية والمذرك وبسبب صاحب المذمة (النجس) • • • • •
 عليه وقد يظهر ذلك من (المنهى) • • • • •
 من قيد الطهارة بخلو الملاقى عن النجاسة كما هو ذلك • • • • •
 (النية) وشرط المص في (نهاية الاحكام) عيوبه الحيوان من اللبن وحتم • • • • •
 يظهر ذلك من (التذكرة والمعتز) • • • • •
 (جمع البرهان) • • • • •
 (ونظم الكلام) • • • • •
 وجهان (أحدهما) مثل قول المشهور (واكتفى) ان لم تصب منه نجس وان غثت وعادت فحرم

والحائض المتهمة والدجاج والبخل والحير (متن)

التنجيس لاصل بقاء النجاسة والدم لاصل طهارة الماء • ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ •
 ﴿ ويكره سؤر الحائض المتهمة ﴾ • قيد بالتهمة كما في (النهاية والوسيلة والسرائر والمعتبر والتذكرة)
 (والتحرير مناهية الاحكام والارشاد واللمعة) وغيرها في (المقنة والمراسم والجامع والمذهب والشرائع)
 (والذكرى) عبر بغير المأثورة وكره في (المصباح والمبسوط) وفقا لابي علي سؤر الحائض
 مطلقا وفي (جل السيد) لا بأس بسؤر الجنب والحائض وفي (الكافي) في خبر عيسى انه سأل الصادق
 عليه السلام عن سؤر الحائض فقال لا تتوضأ منه وتوضأ من سؤر الجنب اذا كانت مأثورة وهذا يؤيد
 ما في (المبسوط) من الاطلاق وفي (التهذيب والاسنobar) توضأ منه بدون لا والكليني أضبط (ويؤيده)
 ما نقل من أن الشيخ زهارة أخرى في (التهذيب) كالكليني وفي (المدارك والخيرة) ان اناطة
 الكراهة بغير المأثورة أولى من اطلاقها بالذمة لان النص يدل على انتفاء الكراهة ان كانت مأثورة وهو
 أغنى من كونها غير متهمة (قال) الظاهر ان غير المأثورة والتهمة متحدان المسمى عرقا وكذا المأثورة
 وغير المتهمة كما استدل الى ذلك في (الدلائل) وقال في (المعتبر) ، نصه وكره في النهاية سؤر المتهمة لا
 المأثورة (انتهى) وكل من عبر بالتهمة استدل الى ما دل على كراهة سؤر غير المأثورة وعدى حكم
 في (البيان) الى كل ما لا يؤمن واستحسنه في (الروضة) واستظهره الفضل في شرحه وهو ظاهر
 من الشيخين المحلي والمحقق في الاطعمة والاستاذ انه في غاية القوة ، نفى عنه الجودة في (المدارك)
 كما فاضا عن اطلاق أكثر اصحاب كراهة سؤر الحائض المؤذن بالتعميم للشرب والوضوء مع ان
 رواية عنبسة والحسين بن أبي العلاء صريحان في عدم كراهة الشرب منه (انتهى) وقبى على ذلك
 صاحب (الخيرة) مع اعترافهما (الاعتراف لـ) بأن التعميم ظاهر لاكثر وواقفهما بحسب
 الظاهر الفاضل المندي حيث قال الاخبار انما نهت عن الوضوء ثم أورد خبر عنبسة المتقدم (ورده)
 في (حاشية المدارك) مأث الظاهر من بعض الاخبار عدم الفرق (وقد) استشهدوا بعدم البأس عن
 سؤر الحائض بأن رسول الله صلى الله عليه وآله وعائشة اغتسلتا من ماء واحد وفي (المقنع) منع من الوضوء
 والشرب كما مر وقال الاستاذ ان الاقتصار على الوضوء لم يقل به قبيح فظاهر ان التعميم محل وفاق
 انتهى • ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ والدجاج ﴾ كما صرح بذلك الشيخ وسالار
 وانا سعيد (١) والمصنف والشهد وغيرهم وفي (المعتبر) بعد ان نسب الى (المبسوط) هو حسن ان
 أورد المهمة لعدم خلوها عن الاعتناء بالنجاسة وقد يظهر ذلك من (السرائر) في مباحث التزح حيث
 قسم الدجاج ثلاثة أقسام ظاهر ومكروه ونجس وفي (التذكرة والنهاية) لان مقارها لا يخلو غالبا عن
 النجاسة وفي (المراسم) وما يجوز ان يأكل النجاسة ولم يذكره في (الوسيلة والفنية والشرائع) وغيرها وليس
 في الاخبار ما يدل عليه وانما فيها ما يدل على نفي البأس والامر بالوضوء • ﴿ قوله قدس الله تعالى
 روحه ﴾ • ﴿ والبخل والحير ﴾ كما في (الشرائع والاصباح والتحرير والارشاد واللمعة) وغيرها
 وقد نصه المحقق الثاني والفاضل الميسي والسيد محمد على ان المراد بالحير الاحلية دون الوحشة وقد
 زيد في (المبسوط والمذهب ونهاية الاحكام والذكرى) الحواب وفي (الاقتصاد والوسيلة والتمحي)

(الثاني) لو لم يكنه المطلق للطهارة فتم بالمضاف الطاهر وبقي الاسم عليه صحيح الوضوء به (متن)

مجله وفي (مجمع الفوائد) انه مختار المصنف في هذا الكتاب وغيره وهو مختار (الدلائل) واليه مال في (النخبة) لانه بعد ذكر مدرك النجاسة من الاستصحاب أطال في تقرير فساد هذا الاستصحاب وهو ظاهر عبارة (الروضة) في أول كلامه على نجاسة الماء بالملاقاة بل ظاهرها كما فهم منها بعض المحشين ان الماء القليل لا ينجس بتغيره بالمتنجس ولم أر من تنبه له قبله والظهور لا يكاد يشكر وذهب الى الحكم بالنجاسة في (المبسوط ونهاية الاحكام والدروس والبيان ومجمع الفوائد) (وشرح الفاضل) وعليه الاستاذ أدام الله حراسته استصحاباً للنجاسة ولان طهارة النجس متوقفة على شيع الطاهر في جميع الاجراء وهو غير معلوم على ان الشيوع يفصل أجزاء المطلق بعضها عن بعض فيزول وصف الكثرة فينجس بالملاقاة (وفيه) ان الشيء في مثل السل والبن غير معلوم وزوال وصف الكثرة انما كان بعد الملاقاة فكيف يصح لم ان يقولوا فينجس بالملاقاة فالشيخ في (المبسوط) يشترط في طهره أنه إذا ثلاثه بقاء المطلق على اطلاقه مع زيادته عن الكر ودم تنغيره بشيء من أوصاف المضاف وزوال أوصاف المضاف لتزول التسمية بالمضاف التي هي متعلق النجاسة والمشهور يشترطون شرطين (الاول) بقاء المطلق على اطلاقه وان تغيرت بعض أوصاف المضاف (والثاني) صيرورة المضاف معلوماً (قال) الكر كي أيضاً وينبغي ان يعلم ان موضع النزاع فيما اذا ألقي المضاف في المطلق فلوانكس الفرض حكم بالنجاسة قطعاً لان موضع المضاف التنجس نجس لا محالة فلا يظهر بالمضاف والمطلق لم يصل اليه وفي (الدلائل) رد على الكر كي ما قاله من الاستدلال وتغيير محل النزاع واختار الطهارة كما عرفت مسنداً الى ان المطلق والمضاف كل منهما كاسر ومنكسر فيحدث من الكسر والانكسار مضاف طاهر فامضاف منكسر بالطهارة والمطلق منكسر بزوال الاسم (انتهى) فتأمل فيه لكن يظهر من اطلاقهم ان المسئلة مفروضة في الامم كما صرح به الفاضل في شرحه (قال) ولا فرق عند المصنف بين ايراد المطلق على المضاف وعكسه كما ينص عليه ماسبق ذكره في تطوير المضاف وان كانت الطهارة اذا ورد المطلق على المضاف أضعف لما سبأني (انتهى) وقد استند فيما سبأني الى ما استند اليه الكر كي من قوله ان موضع المضاف النجس نجس « الفخ » ومن لفظ عبارة (الروضة) في المقام حيث رضي بمذهب المشهور ورد على الشيخ « ده » بما هو بمنزل عن كلامه عرف انه لم يعرف مذهب الشيخ (وتتبع) البحث ان يقال استصحابان تعارضاً فساداً فرجنا الى الاصل الاصيل وهو الطهارة مضاعفاً الى انه ليس في الاخبار الا تنغيره بالنجاسة لا بالمتنجس فان أمكن الفصل كما في الدهن والزيت والشيرج مما لا يشيع الماء في جميع أجزائه يصل بالاصلين فاذا أخذنا الزيت عن وجه الماء كان باقياً على نجاسته والماء على طهارته وما كان نحو الدبس فحكمه ما عرفت وهو محل النزاع في المقام **ح** قوله قدس الله روحه **ح** (لو لم يكنه من المطلق للطهارة فتم بالمضاف وبقي الاسم صحيح الوضوء به) وكذا النقل كما في (المبسوط والمعتبر والشرائع والذكرة والتحرير) وغيرها وفي (شرح الفاضل) انه اتفاق وفي (المدارك) الاجماع على اعتبار الاسم لو اختلط بغيره مسلوب الوصف (وقال) الاستاذ في حاشية (المدارك) اذا كان المدرك على الاسم جاء اشكالاً وهو ان اطلاق الجاهل بالحال لاعتباره به والعالم به لم يجده له في العرف ضابطة مصححة لصحة الاطلاق تم حال الاستهلاك لا شبهة فيه

وكذا فضله وفضلة النسل وأما ماء النسل من الحدث الأكبر فإنه طاهر إجماعاً ومطهر
على الأصح (متن)

الثاني عن الشافعي والرواية الأخرى عن مالك وأنه المشهور عن أبي حنيفة بل في الناصريات أنه الحق
في مذهب أبي حنيفة ونسبوا القول بالنجس إلى أبي يوسف وهو رواية عن أبي حنيفة (قال في المدارك)
وربما كان حقاً بالنسبة ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (وكذا فضله وفضلة النسل) عندنا
كما في شرح الفاضل وفي جمع الفوائد نسبة الخلاف فيه إلى العامة وفي (المنع والفتية) لا بأس بأن
تقتل المرأة وزوجها من إماء واحد لكن تقتل بفضلها ولا يقتل بفضلها وعن أحمد في تطهير
الرجل بغاضل طهارة المرأة روايتان المنع والكراهة هذا (وقد قل) الإجماع على أن المستعمل في
الأضال المتدوبة كالستعمل في الوضوء ونفى عنه الخلاف في (الخلاف والفتية) ويأتي تمام الكلام أن
شاء الله تعالى ﴿قوله قدس الله روحه﴾ (وأما ماء النسل من الحدث الأكبر فإنه طاهر إجماعاً)
(والذكرى والمرض) وغيرها كشرح الفاضل وهو ظاهر (السرائر) ومن قال من العامة بنجاسة
المستعمل في الوضوء قال به هنا كما قل عنهم ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (ومطهر على
الأصح) أي من الحدث لأنه هو مورد النزاع وأما تطهيره من الغلب قد نص على ذلك في
(السرائر والمختار والتذكرة والمختار) ونهاية الأحكام والمتنهي والإيضاح والمقتصر والمجمع والمدارك
(وكشف الالتباس) وغيرها وظاهر هذه أن لا نزاع فيه وفي (المتنهي والإيضاح) قل الإجماع
على ذلك، كذا ظاهر (التذكرة) قوله وفي (الذكرى) بعد أن قل عن الشيخ والمصنف الجواز قال
وقيل لا وظاهره وجود الخلاف وهو العلوي في (الوسيلة) قال أن المستعمل في الطهارة الصغرى يجوز
استعماله ثانياً في رفع الحدث وإزالة النجاسة والمستعمل في الطهارة الكبرى وفي إزالة النجاسة لا يجوز
ذلك فيها إلا أن يبلغ كراً فصاعداً بل ماء الطاهر وقريب منه مائي (المنع) وتطهيره من الحدث خيرة
المصنف في كتبه والمرضى وأبي يعلى والسيد حمزة بن زهرة والمجلى والفخر وأبي الباس في (المقتصر)
والكركي والشيدني وصاحب (المدارك) وغيرهم وإليه جنح الاستاذ وهو مذهب أكثر المتأخرين كافي
(المدارك والدلائل) وهو المشهور كما في (الروض والدلائل) للأصل والاحتياط والعمومات والاطلاقات
كما في (المختلف) وبغيره وخالف في ذلك الصدوقان والشيخان والقاضي والعلوي والمحقق واليوسني
والاستاذ في (حاشية المدارك) وهو مذهب أكثر أصحابنا كما في (الخلاف) ومذهب الشيخين والصدوق
اتباعهم كما (في كشف الرموز) وهو المشهور بين قدماء الأصحاب بل المشهور مطلقاً كما في حاشية
(المدارك) وقال فيها ويلاحظه مجموع أخبار كثيرة في موضع متعددة يظهر المنع البتة
(انتهى) هذا واحتل الشيخ في (الاستبصار) جواز التطهر به حال الضرورة كما لله
فيهم من خبر ابن بزيع وهل يفرق في ذلك بين بلوغه أي المستعمل كرام لا (في المشير)
(والدلائل والفخيرة) الحكم بقاء المنع وقواه الاستاذ (وقال في البسوط) بعد أن حكم
بإلغائه لو جمع فلزم كراً زال عنه حكم المنع وهو خيرة (المتنهي والمقتصر) وظاهر (الوسيلة) حيث
قال إلا أن يبلغ كراً فصاعداً بل ماء الطاهر كما عرفت وزد في (الخلاف) وفي (الذكرى) فيه الوجوه

والمستعمل في غسل النجاسة نجس وإن لم يتغير بالنجاسة (مقن)

المذكوران في الماء المجتمع من النجس (واحتج له في المتن) بأن يلوح الكرية موجب لعدم انفصال الماء عن الملاقى فكيف يبقى انفصاله عن ارتقاء الحدث (ثم أورد) على نفسه لزوم مثل ذلك في غسل النجاسة (وأجاب) بأنه قول هناك إنما حكمتا بعدم الزوال لارتفاع قوة الطهارة بخلاف المتنازع فيه انتهى (ولعلم) أن مرادهم بالحدث الأكبر هنا ماعدا غسل الأموات نجاسة الماء القليل بملاقاة الميت كذا قال في (المذهب البازع) والمفاضل المعجل لم يستثن وقد بطورة الجميع ورواه بالضعف أبو العباس (فروع) (الاول) قال الأستاذ الشريف أيده الله تعالى في الكلام على خبر سبب من عد به أن الماء إنما يصير مستعملا بعد انفصاله عن جسد الجنب متقاطرا أو مجتمعا وما دام على جسده فليس مستعملا قطعا (١) وقال في (الذكرى) لو نوى المرتعس في الغليل بعد ثبوت الارتعاس ارتفع حدثه وصار مستعملا بالنسبة إلى غيره وإن لم يخرج انتهى وفي (النهاية) عكس ذلك فحمله في حقه مستعملا بدون الانفصال وإن لم يخرج وزد في حق غيره وفي (المتن) حكم بصيرته مستعملا بالنظر اليه ما قبل الانفصال انتهى (الثاني) قال الأستاذ الشريف أيده الله تعالى إذا وقعت القطرة من الفلاة في الأناة فليس له استعمال الباقي على قول الشيخ وإنما ثبت استعمله بالاضافه واما (٢) الماء القليل يستهلك القليل فلا ومثله قول المصنف (قل) لو غسل مرتبا قسما من رأسه أو من جانبه الأيمن على الأناة صار مستعملا ونيس له الباقي على قول الشيخ (قلت) الصدوق أفتى بمضمون خبر شباب مع فيه الطهورية عن غسله الجنب والشيخ استدلل به ولا يتأوله ولا أشار إلى مخالفته والطوسي مع فيه الطهورية أيضا قل إلا أن يبلغ كرا الماء الطاهر كما تقدم فهو إما خروج عن أصلهم بالأدلة أو بناء على أنه لا يزيد على المضاف (الثالث) قل في (النهاية) لو نوى قبل تمام الانقاس إما في أول الملاقاة أو بعد غمس بعض البدن احتمل عدة بصيرته مستعملا كما لو ورد الماء على البدن فإنه لا يحكم بكونه مستعملا في أول الملاقاة لاختصاص بقية التورود للحاجة إلى رفع الحدث وعصر أفراد كل عضو بماء جديد وهذا المعنى موجود سواء ورد على الماء أو ورد على غيره (وقريب) منه قل الأستاذ الشريف واستقر به في (المتن) والفتحية (قل في (المتن) لم يقتل من الجنابة وجبت في العضلة فصريف الببل الذي على العضو إليها جاز على المختار وليس للشيخ فيه نص إلا أن يشترط الانفصال وإن لم يصرح ولا يلزم عدم جواز الإجراء من عضو إلى عضو ولم يذهب إليه أحد • • • قوله قدس الله تعالى روحه • • • (والمستعمل في غسل النجاسة نجس وإن لم يتغير بالنجاسة) لا نزاع في نجاسة المتغير بالنجاسة هنا وقد قل عليه الإجماع في خصوص المقام في (المعتبر والمختلف والتذكرة والذلائل وكشف اللاتباس) وغيرها وفي (النهاية) الحق زيادة الوزن والتغير ولم أجد أحدا غيره صرح به ولا أشار إليه وإنما النزاع فيما إذا لم يتغير (وقد اختلفوا فيه على ستة أقوال على ما ذكرنا (الاول) أنه نجس مطلقا كما في موضعين من (المبسوط) (٣)

(١) قل أراد غير المرتعس بمضمة «وه» (٢) قل هذا يصفى قول الشيخ ولا يلزم المرجح العظيم إلا أن قطع أن أولئك صلى الله عليهم كانت مكشوفة ويقع فيها القطرات والأخبار تؤيد مشهور المتأخرين (منه طلب تراه) (٣) ذكره في المقام وفي تطهير الثوب في الأجنحة وكذا في (المخلاف) في تطهير الثوب في الأجنحة (بجمله رحمه الله)

وموضع من (الخلافاً) الأصابع والشرائح والنافع والمعتبر وكشف الرموز والمتن وكرة التحرير والارشاد والختاف وجمع الفوائد والدروس والعدة والمقتصر والافية وشرحها والتفصيل والروضة) وهو ظاهر (المتن) (والمسالك والجمع) وهو الاحوط عند القاضي على ما قل وفي (التحرير) اذا كان على بدن الجنب أو المأخض نجاسة كان المستعمل نجساً أجماعاً وفي (الروض) هو أشهر لاقوال وهو المشهور بين المتأخرين والمشهور كما في (حاشية الميسي شرح الاستاذ) وقد نص في (التحرير والتذكيرة) على عدم الفرق بين النسلة الاولى فيما يلزم فيه تعدد النسل وشيخها وهو الذي يقتضيه إطلاقهم وفي (المنهى) قصر التراجع على النسلة الاخيرة ومقتضاه نفي الخلاف في نجاسة غيرها (الثاني) انه نجس في الاولى ذكره في (الدروس) فيحتمل أن يكون إشارة الى ما في (السرائر) حيث قل فيها بنجاسة الاولى من الولوغ دون الثانية والثالثة ويحتمل أن يكون إشارة الى ما في (الخلافاً والمبسوط) حيث حكم فيها في مبحث تطهير الثوب بنجاسة الاولى دون الثانية لكنه حكم فيها بأنه اذا صب الماء على الثوب النجس وترك تحتها أجانه يجمع فيها ذلك الماء انه نجس. أطلق (ويمكن) الجمع بأنه اجتمع في الاجانه مجموع النسلتين أو أراد النسلة الاولى فقط ثم انه حكم فيها أيضاً بطهارة غسالة الولوغ مطلقاً أولى كانت أو ثانية ففرق بين اوب وآنية الولوغ (ويحتمل) ان يكون أشار بهذا القول في (الدروس) الى من قال بأن النسالة كما لم يمسحها فن كان المحل مما يطهر بالاولى كان المستعمل طاهراً وان كان مما يطهر بالثانية كان المستعمل فيها طاهراً والمستعمل في الاولى نجساً وهو مختار الاستاذ الشريف أيده الله تعالى وقد احتمل ذلك في (نهاية الاحكام) لان الذي استنته الضرورة طهارة الاحيرة وما عداها حاله حال القليل (ومل) هذا مراد الشيخ في (الخلافاً والمبسوط) وقد نسب الى الخلاف في (السخيرة) فتأمل (الثالث) انه طاهر مطلقاً كما في (المبسوط والخلافاً) في غسالة الولوغ كما مر (الوسيلة والمفتح) حيث سوى فيها بينه وبين رافع الاكبر وظاهر (الذكرى) (وشرح الارتاد) وقد ضعه في (حاشية الدروس) عن البصري ويعزى الى جماعة من متقدمي الاصحاب ونسب الى الفاضل الكركي في بعض فوائده ونسبه هو في (مجمع الفوائد) الى أكثر المتقدمين ونسبه الى السيد والشيخ في (المبسوط) وابن ادریس وفي (كشف الالتباس) ان عليه قوى شيوخ المذهب كالسيد والشيخ واتباء ادریس وحمزة وأبي عقيل ولم يفرق أصحاب هذا القول بين الاولى والثانية بل أطلقوا ولهم يريدون فيما عدا الاولى في موضع التعدد ونسبة الكركي والبصري هذا القول الى السيد والشيخ وابن ادریس تؤيد ما ذكره في (المدارك) عن جماعة انهم قالوا ان كل من قل بطهارة النسالة اعتبر فيها ورود الماء على النجاسة ما عدى الشيد في (الذكرى) فانه حكم بالطهارة ولم يفرق بين الورودين انتهى ما في (المدارك) وكذا جده في (شرح الارشاد) نسب هذا القول الى السيد والشيخ وابن ادریس وجماعة وقال انهم اشترطوا ورود الماء على النجاسة فيتحقق مع القول الرابع الآتي لكنه في (الدروس) عده قولاً على حدة وفرق بينهما فاسب هذا القول في الحاشية الى ابن حمزة والبصري والرابع الى السيد وابن ادریس كما في (الختاف) هذا وقد علت مذهب ابن ادریس فتأمل (ولعلم) ان أصحاب هذا القول بعضهم صرح بأنه كرافع الاكبر ومن أطلق قال صرح به كرافع الحدث الاكبر يلزمه القول بطهوريته ان كان ممن يقول

بذلك هلك وقد عرفناه فيما سلف وبقي فيه كلام (ربح) به طهر د ورر (١) عن
الحصة دون العكس وقد اتفقوا على صحة في البذر والشجر وأن دورهم كما عرفت ولم يرد
من احتاره (وأنه حد حلاً) صريحاً سيء حسنة (كيفية) وه حكم طهارة المستعمل د ورد
لمد على الحصة وتردد في حكم (وأنه) سيدد به يدكري (صريات) لا فرق بين د ودين
ولم يتراض لحل المسألة ومن طهر يكون قلة لا يصح بحسب لاه قد وردت
عنه لحصة حينئذ (قل) مدحكه اصر هذه فرق د وردين لأن لا يصح له صلاً
فرق ولندي يجرى عدي ع حلا في ريق من (مستعمل) لا حكمه بحصة
الماء المليل الورد على لحصة لا أدى في ر شت لا من بحصة لا دكم هذه لا ل
على طهارة المسألة (ويذكر) على هذا بحصة وهو في هذا
أما الله تعالى في الفصل الثاني في حكمه بحصة (س) مع ما قد عرفت
من يحكم بحصة لا أولى في قوله (١) لا الريح قد سد لاول في د
اتخذ يكون المعلي قلة الغبرة (وه) أنه حكم طهارة في د
كلا في دله في سار (المس) في عن طهارة (د) . . .
هل حبب قد تولى هذه لحصة في ر ذلك على طهارة وأ . . .
الطهارة وحكمه حله مع لا كره في كل حال (س) في ر فصل . . .
حصة قلة ربح لا كره حدث لا يصح عمل قوله ما . . .
أنه كره لا كره على لا طلاق من حدث في
وفي (المردود) جعل هذا من مساهل كره لا كره على قوله
على حصة في قول تعالى (وه) بل لا يصح أن لا كره في ر . . .
(ر) (ه) كله ر نصب عما ذكره في (المصدر) من لا يصح على لا مع (أ) . . .
عنه أيضاً رواية من (دس) به يجرى حكمه بحصة فيه في . . .
الصلوات لا إلى نهاية ووجهه قبل لا في حصة وضرة الحل على خلاف لاول
فيقتصر فيه على الحل لذي هو موضع لحصة هذه من في
(معه وشرح لامية) وشيد شق في (شرح لاول) قد عرفت في (المصدر)
عن الحق والمصنف وفي (شرح لمؤخر) وسط المصنف في هذه في
(المصدر) راداً على (خلاف) من قوله خلق ثمانية في حستن صر في
(النهاية) ون يكون محضاً مطلقاً فصل من المسألة لمعة لا لا دلالة فيه
الحجة إلى المصنف عليه السلام (نهي) محرفي (لا يصح) من هذه المسألة قد عرفت
(ويستند) حلاً يقل هو لا لا حلال الحل مد طهره بحسب في ر . . .
في (المصنف) اطهر من موضع ابراع الفصل المختار في الخطب في ر . . .
الكلام فيما يتعلق بالمستعمل من حيث انه مستعمل (أما الكلام) رت في ر
(١) قد مر انه يدل على هذا الفرق قوله على قد عليه سيقط حكمه لا يدخل يده
الاماء حتى ينزلها (نظرة قدس الله فيه)

ان الثابتين بالنجاسة اختلفوا في حكم ما أصابته النجاسة فاشهد في جميع كتبه ومن تأمل عنه كما في (الروضة) ان حالها حال المفسول قبلها فيزيم التعدد ان كانت من الفسلة الاولى وان كانت من الثانية نقصت واحدة وهكذا واليه ذهب في (المقتصر وشرح الانية) واستجوده في (الروضة) ويحصل ان يكون مراد المصنف كما في (الروضة) وقال في (الروضة) هذا يتم فيما ينسل مرتين لا لمخصوص النجاسة أما المخصوص كالولوغ فلا لان الفسالة لا تسمى ولوغاً ومن ثمة لو وقع لعابه في الاناء بغير الولوغ لم يوجب حكمه تأمل فنه ربما دق (ووجه) هذا القول ان الغسل للمفسول يصف نجاسته بعد كل غسلة عليه كما في (شرح الانية) وان لم يطهر ولهذا يكفي من العدد ما لا يكفي قبل ذلك فيكون حكم الفسالة كذلك لان نجاستها مسببة عنه فلا يزيد حكمها عليه (وقيل) ان حالها حال المفسول قبل الغسل فبعدم التعدد فيها لو أصابته غسالة ما فيه التعدد سواء في ماء الفسلة الاولى والثانية كما في (نهاية الاحكام) وظهر المصنف هنا وفي (الابتداء) ووجهه ان المعنى القائم بالنجاسة قام فيها فلحقها حكمه واختر في (المعالم) آخر الفسلة الواحدة مطلقاً وقوله عن بعض المعاصرين وقواه الاستاذ لان المدار في التعدد على الاسم وليس حاصلها فيما نحن فيه (قال) الاستاذ الشريف دام ظله العالي انها كالحل بدها كما احتمل في (نهاية الاحكام) فان كان طاهراً فهي طاهرة كما الفسلة الثانية فيها يجب فيه مرتين وأما ما يجب فيه مرة ففيها طاهرة أيضاً وهذا القول ينسب في (الروضة) الى (الخلاف) وقد تقدم قل عباراته (وسب في الروضة) وظهر القول بأنها كالحل بعد الغسل كله فالفسالة طاهرة مطلقاً سواء في ذلك الاولى والثانية والاشارة الى السبب والتمحيص وجماعة وقد تقدم قل عباراتهم فتلحقاً (وقيل) انها كفسلة قبل الغسل ان حكم بطهارة المحل بأن (طاهر) لا تترامد الى نهاية وهذا هو القول المدس الذي ذكره أيضاً (وهناك) خلاف آخر الثابتين بالنجاسة (فبعض) ان المستعمل ينحس للاحوال ولا فصل مطلقاً (وقيل) بالطهارة حين الاصابة والنجاسة حين الانفعال (وقيل) باختلاف المدة (وقيل) باختلاف النجاسات ويطالع كل قول ممدوم (ويبقى) الكلام فيما اذا اراد من الاحوال قبل المراد به الانفصال عن جميع طرف الجسم الذي تنحس بعضه ثم لا (بين ذلك) في عنوان المثال انه لو تنحس رأس لمرة مثلاً أو أعلى الباب الكبير أو رأس زيد وأردنا ان يغسل مثل ذلك فنفسه لا ترفه تفصل عن غسل مرة وسفل الباب وعن قدم زيد وقارة عند الاسفل بأن ثم تمام كما هو الشأن في غسل الخذة بنساء القليل وقرة تقطع أو تحجب قبل ذلك فلا ريب ان انفصل عن تمام الجسم نجس وم جفت عنده أو قطعت اليه فاعطاه نجاسته (ويبقى) الكلام فيما قبل ذلك فيحتمل ان يكون طاهراً كما هو الشأن في غسل الجذبة عند من يرى ان ماء الجنابة لا يرفع الحدث ويحتمل النجاسة ولعله ميد فلينال جيداً (وتأملون الطهارة) اختلفوا أيضاً على اقوال ثلاثة (فبعض) ان ذلك على سبيل الموقر وقد قل هذا في (مدارك) ولم أجد أحداً صرح بذلك هنا ثم صرح في (الخلاف والذكرى) ان ماء الاستنجاء مفعو عنه وسبب ان الثابتين به هناك نادر وان الاجماع على خلافه (الهم) الا ان يراد بالغو المفعو في أصل الحكم بالطهارة لانه نجس عني عنه فأمل (وآخرون) على انه كرفع الحدث الا كبر كفي (المقنع والوسيلة) وفيهما كما سلف ان رافع الاكبر لا يرفع حدثاً ولا خبثاً فيكون هذا الماء الملووب الطهورية عندهما بالكلية وهو بالنسبة الى الحدث مسلم وعلى ذلك ينزل قول كل من قال بالطهارة للاجماع الذي في (المعتبر والمنتهى) وقد اعترف بهذا الاجماع

۱۰۰

۱۰۰

مطهر (متن)

(وشرح الالفة وتطبيق الارتداد وكشف الاتباس والمبذية والجمع والمدارك) وغيرها وهو الظاهر من (المنع والوسيلة) لانه سوى فيما بين المستعمل في ازالة النجاسة ورافع الاكبر ومن (المنفعة) وعبارات (المسوط والنهاية والسرار ومعراج السيد) يحتمل كافي (شرح) الفاضل (وقال في المتبى والمذهب 'البازم) صرح الشيخان به وفي (كشف الاتباس وجامع المقاصد) قل الاجماع على الطهارة وفي (المدارك) حتى نله وظاهره دعواه على القدر المشترك وفي (السرار والدلائل والذخيرة) الاجماع على ذلك أي على القدر المشترك ومن العجيب ان المحقق الثاني في (تطبيق الارشاد) وصاحب (الروض والدلائل) وغيرهم نسبوا الى (المتبى) القول بالطهارة وانه ادعى عليه فيه الاجماع والموجود في (المتبى) بعد التبع ما (نفسه) عني عن ماء الاستنحاء اذا سقط منه شيء على ثوبه أو بدنه وصرح الشيخان بطهارته (اتبى) وفي (المتبى والذكرى والبيان) والتصريح بالغو ونسبه في (المذهب البارع) الى السيد في (المصباح) قال قال السيد (المرتضى شل) في (المصباح) لا بأس بما ينضح من ماء الاستنحاء على الثوب والبدن (قال في المذهب) هذا صريح في الغو وليس بصريح في الطهارة (اتبى) وأنت تعلم ان عبارة السيد هذه محتملة للامرين كما في (شرح الفاضل) وحكى الشهيد في (الذكرى) والمحقق الثاني في (جامع المقاصد) انه قال في (المعتبر) ليس في الاستنحاء تصريح بالطهارة وانما هو بالغو وفي (الروض) (والمذهب في المعتبر) هو غو قال الفاضل البهائي وصاحب (المدارك) لم تقف على ذلك في الكتاب المذكور بل قال في (المدارك) ان كلامه كالصريح في الطهارة وفي (المذهب والدلائل) يفهم ذلك من قوله في الاستدلال على الطهارة ان اجتنابه شاق فيسوغ الغو عنه (اتبى) وأنت خير بأن الشهيد والكركي صرحا بأنه صرح بذلك وفي (المذهب) ايضا نسب الغو الى نص (الشرائع) مع ان صريح (الشرائع) الطهارة ولقد ثبتت (المعتبر) غير مرة فما وجدت ما يناسب ما نحن فيه الا قوله وأما طهارة ماء الاستنحاء فهو مذهب الشيخين (وقال) علم الهدى في (المصباح) لا بأس بما ينضح من ماء الاستنحاء وكلامه صريح في الغو وليس بصريح في (الطهارة) ويدل على الطهارة ما رواه الاحول الى ان قل ولان التفصي منه عسر فشرع الغو دفعا للعسر ويحتمل أن يكون من قال بالغو أراد الغو في أصل الحكم بطهارته لا انه نجس كذا ذكر بعض مشائخنا (قلت) يستبعد جدا ارادته من (المتبى) وغيره وفي (المدارك) انه يفهم من (الذكرى) حيث قال بعد قل الاقوال في الطهارة والغو ان مرادهم بالغو هنا عدم الطهورية لا انه نجس مغو عنه وفي (حاشية الشرائع وحاشية الارشاد) للكركي انه عند القائل بالغو نجس مغو عنه وردة في (المدارك) بأن اطلاقهم الغو يقتضي جواز مباشرته مطلقا انتهى (وقال في جامع المقاصد) يلزم اقبال بالغو أحد الامرين اما عدم اطلاق الغو عنه أو القول بالطهارة لانه اذا جاز مباشرة مطلقا لزم الثاني والاول وهو خلاف الظاهر من الخبر وكلام الاصحاب - قوله قدس الله روحه - (مطهر) أي من الحدث والغث كالق (جمع) الارديلي وظاهر (جامع المقاصد) وقد سمعت ان بعض من قال بطهارة ماء النساء يلزمه القول بالطهورية وفي (الذكرى) ان الفائدة تظهر باستعماله فانه على الطهارة مطهر من الغث والحدث لصوم ما دل على ذلك في الماء الظاهر من غير معارض بخلافه على الغو (مقريب) منه ما في (المذهب البارع) فيكون معقد الاجماع عندها غير

مالم يتغير بالنجاسة أو يقع على نجاسة خروجه والاستعمال في الأغسال المتدوية مطهراً حمداً
ويكره الطهارة بالشمس في الآنية (مثن)

.. لاستحبابه وفي (مستدرج) لأجمع على عدمه رفع حدث فيه رين نجاسة طهراً
(قل في .. رين ولعله مدحرة) عند نقل حكمه من لأجمع فحصر شدة في حدة رية
استحبابه تأكيداً وتحججاً في (مذكر) لم يرد في (مصدر مدحرة) بل بكل يقتضي على
ولا يحسن ولا يلقه ولا يجب حمل . بقدر ثوب . من رين مدحرة . هذا لأجمع لا
ظاهر من (جميع المصادر) في (مذكر) في (مصدر مدحرة) في (مصدر مدحرة) في (مصدر مدحرة)
في (مصدر مدحرة) في (مصدر مدحرة) في (مصدر مدحرة) في (مصدر مدحرة) في (مصدر مدحرة)
ويرشد إليه في (مصدر مدحرة) في (مصدر مدحرة) في (مصدر مدحرة) في (مصدر مدحرة) في (مصدر مدحرة)
(التي) على من .. الاستحباب .. في (مصدر مدحرة) في (مصدر مدحرة) في (مصدر مدحرة)
(يقع على نجاسة خروجه) عند صرح .. استحبابه .. في (مصدر مدحرة) في (مصدر مدحرة)
محمل كل لأحلافه ولا ينبغي أن يدعى .. في (مصدر مدحرة) في (مصدر مدحرة) في (مصدر مدحرة)
(ولملائ) عند خروجه من سائر محال .. في (مصدر مدحرة) في (مصدر مدحرة) في (مصدر مدحرة)
من لأصحب .. في (مصدر مدحرة) في (مصدر مدحرة) في (مصدر مدحرة) في (مصدر مدحرة) في (مصدر مدحرة)
والطهري منه محل . يظن (جميع) في (مصدر مدحرة) في (مصدر مدحرة) في (مصدر مدحرة)
(رخص) .. في (مصدر مدحرة) في (مصدر مدحرة) في (مصدر مدحرة) في (مصدر مدحرة) في (مصدر مدحرة)
جوه من لأصحب .. في (مصدر مدحرة) في (مصدر مدحرة) في (مصدر مدحرة) في (مصدر مدحرة) في (مصدر مدحرة)
قل .. في (مصدر مدحرة) في (مصدر مدحرة) في (مصدر مدحرة) في (مصدر مدحرة) في (مصدر مدحرة)
الور في (مصدر مدحرة) في (مصدر مدحرة) في (مصدر مدحرة) في (مصدر مدحرة) في (مصدر مدحرة)
المصادر والملائ (وسنده في (مصدر مدحرة) في (مصدر مدحرة) في (مصدر مدحرة) في (مصدر مدحرة)
(جميع المصادر والملائ) وسنده في (مصدر مدحرة) في (مصدر مدحرة) في (مصدر مدحرة) في (مصدر مدحرة)
في (جميع المصادر والملائ) في (مصدر مدحرة) في (مصدر مدحرة) في (مصدر مدحرة) في (مصدر مدحرة)
يده متحبة على .. على المخرج من الماء غلام .. في (مصدر مدحرة) في (مصدر مدحرة) في (مصدر مدحرة)
والصنف (ولا) قل لا تدوم على .. في (مصدر مدحرة) في (مصدر مدحرة) في (مصدر مدحرة)
(قل) .. في (مصدر مدحرة) في (مصدر مدحرة) في (مصدر مدحرة) في (مصدر مدحرة) في (مصدر مدحرة)
﴿ قوله قدس سره ﴾ (والاستعمال في لأجل مدة طهارة حمداً) في (مصدر مدحرة) في (مصدر مدحرة)
هذا لأجمع حكمه في (الذكورة) ومنه خلاف في (مصدر مدحرة) في (مصدر مدحرة) في (مصدر مدحرة)
(وقال) الفيد اتحب .. في (مصدر مدحرة) في (مصدر مدحرة) في (مصدر مدحرة) في (مصدر مدحرة)
بالشمس) كما صرح بذلك (من على ذلك) جوه لأصحب .. في (مصدر مدحرة) في (مصدر مدحرة) في (مصدر مدحرة)
به إذا قصد ذلك في (الذخيرة) قل لشدة موافق الشامي .. في (مصدر مدحرة) في (مصدر مدحرة) في (مصدر مدحرة)
والأوضح أن الكراهة كراهة ارتداد لاعاده وليس البرص مطهراً حتى يتوهم حرمة استعماله في
(جميع المقاصد) ﴿ قوله قدس سره ﴾ (في الآنية) كافي (الميتوسرير) وكتب عقيق

وتفصيل الميت بالمسخن بالدار (متن)

(والتحرير والتذكرة والارشاد والبيان) وكثير من كتب الفقهاء وأطلق في (المبسوط والخلاف) مع
 نقل الاجماع على الاطلاق في (الخلاف) واليه مال في (الجمع) وفي (التذكرة والنهاية) لا كراهة
 بالمشمس الاظهار الكبار والصغار والمصانع اجماعاً وحكم في (المساكن) بسدم الفرق بين كونه ماء
 الآنية وعدمها واستظفهر في (جامع المقاصد والروض والدلائل) ولم يحكم بشي في (الذخيرة) وفي
 (الجمع) لا يبعد تخصيصه بما دون الكر (واليه) مال الاستاذ في (حاشية المدارك) قل لان الحكم
 ورد عن الرسول صلى الله عليه وآله والماء الكثير في ذلك الزمان كان نادراً ونص المصنف في
 (التذكرة) والشيدان والعلبان وأكثر المتأخرين على عدم الفرق في الاواني بين المنطبعة وغيرها وهو
 ظاهر اطلاق (المبسوط) والتحرير (وغیرهما) واحتل في (المتن) ونهاية الاحكام (الاختصاص
 بالاواني كالحديدية والرصاصية والنحاسية دون ما صفا جوهره كالذهب والفضة بناء على استناد
 الكراهة الى ابرات البرص وانما يتحقق فيما ذكر ونقله في (التذكرة) عن بعض العامة وأثار المحقق
 الثاني والشهد الثاني الى رده أن خوف البرص حكمة لا يجب تبوتها في سائر الافراد وظاهر الاكثر
 ونص (البيان) والتذكرة والمساكن والروض) عدم الفرق بين البلاد الحارة وغیرها واحتل في
 (النهاية) والمتن (الاختصاص بالبلاد الحارة ونسب في (التذكرة) الى الشاهي ونص المصنف في
 (النهاية) والشيدان في (البيان والروض والمساكن) والعلبان على عدم الفرق بين قصد التشميس
 وعدمه وهو ظاهر (النهاية) (١) وظاهر اطلاق (المبسوط) والشرائع والتذكرة والتحرير ان كان المراد
 بالمشمس المشمس وفي (جامع المقاصد والميسرة والروض) ان التفعّل أولى من التفعيل (وأجاب) في
 (الدلائل) بأن المشمس ما وضع في الشمس لا ما قصد تشميسه لكنه نص في (الخلاف والسرائر)
 (والجامع) على اعتبار القصد والتعمد وفي (الخلاف) الاجماع وقد سلفت عبارته التي قل عليها وهو ظاهر
 أكثر العبارات (٢) لانه يوتى فيها بالتفعّل أو بالأفعال كما يقولون أسخن بالشمس وقطع الشيدان والعلبان
 كما استظفهر في المتن (لانه قل الظاهر عموم التهيؤ) يبقا الكراهة وان زالت السخونة ونسب في
 (الذخيرة) الى جماعة من المتأخرين وفي (التذكرة) حمله احتمالا وقد اقتصر في (المبسوط)
 (والخلاف) على كراهة الوضوء وفي كتب المصنف والمحقق (والاصباح والبيان) على الطيارة وفي
 (الفتاوى والمداية والذكري والميسرة) عليها وعلى المعجن كما في خبر السكوني وفي (السرائر) بعد
 ان ذكر ان ما أسخته النار لا يكره استعماله على حال (قل) وما أسخته الشمس بمجل جاهل في
 إنا. وتعد لذلك فانه مكروه في الطيارتين وهذا نص أو كائن على عدم الكراهة في غير الطيارتين
 من الاستعمالات وهو الظاهر من (النهاية والمذهب والجامع) قال في (النهاية) ويكره استعمال
 الماء الذي أسخته الشمس في الاواني في الوضوء والنسل من الجنابة وكأن الفاضل لم يلاحظ آخر
 العبارة والا لما قال وأطلق الاستعمال في (النهاية) الخ وقطع في (جامع المقاصد والمدارك
 والذخيرة) بسدم الكراهة مع عدم غيره وفي (الروض) ان الكراهة لم تزل وان وجب استعماله
 عيناً لبقاء العلة مع احتمال الزوال ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (ويكره تفصيل الميت بالمسخن بالدار)

(١) حيث قال أسخته الشمس (متن) (٢) ما عدى التذكرة فانه اتى فيها بالتفصيل (متن)

الامع الحاجة وغسالة الحمام لا يجوز استعماله (متن)

المجتمعات كما في (خلاص والنسب وندال) وفي (نرس) وهو يدره في (جميع شمس)
 ان فيه تدوينا للحليم وهو يدل على لميت حروج في من محسنت ذكر محمد بن
 النجدة للحوث من حصول محنة فيه وكذا محمد بن الحسن في خطه قوله قدس
 الله تعالى روحه - (لامع الحجة) كقول ارد بحث لا كان من اجل حرم من سجد
 الدرد ويكون على من التي محنة لا يتد لا - ح كذا - في (حاشي) (١) من
 اجماعية وفي (تذكرة وسية لإحكام) - ح - حاشي - من اجل حرم من سجد
 الشيعين وفي (الارض والملك) وهو (المدة) - ح - حاشي - من اجل حرم من سجد
 من الدرد وفي (تحرير) لا ذكرى لا حاشي - من اجل حرم من سجد
 في (الحاشي) و ياد من نسخة من حاشي في (حاشي) - ح - حاشي - من
 وفي (شمس) ويكره بن الحسن - حاشي - من اجل حرم من سجد
 يستعمله لا تقدر على قدر حرة و - ط - من حاشي في (حاشي)
 من (قول في) - حاشي - على - لا حاشي - من اجل حرم من سجد
 من (قول في) - حاشي - حاشي - من اجل حرم من سجد
 وهذا قد ط - من حاشي - حاشي - من اجل حرم من سجد
 من حاشي - حاشي - حاشي - من اجل حرم من سجد
 اصل في شرحه - حاشي - حاشي - من اجل حرم من سجد
 لرد حاشي - حاشي - حاشي - من اجل حرم من سجد
 ومنه في (اصل) لا حاشي - حاشي - من اجل حرم من سجد
 مجتمع من حاشي - حاشي - حاشي - من اجل حرم من سجد
 فتحتل جميع الحاشي - حاشي - حاشي - من اجل حرم من سجد
 هي (اصح) من حاشي - حاشي - حاشي - من اجل حرم من سجد
 المملو من حاشي - حاشي - حاشي - من اجل حرم من سجد
 (وتحرير) حاشي - حاشي - حاشي - من اجل حرم من سجد
 على تنفيذ كاشي - حاشي - حاشي - من اجل حرم من سجد
 في (السرائر) حاشي - حاشي - حاشي - من اجل حرم من سجد
 رواية من حاشي - حاشي - حاشي - من اجل حرم من سجد
 وأين الاحاد المتقدمة وفي (مذكري) حاشي - حاشي - من اجل حرم من سجد
 الاجبار من في أن حاشي - حاشي - حاشي - من اجل حرم من سجد
 (والارشاد) وقل الشهرة عليه في (حاشي) حاشي - حاشي - من اجل حرم من سجد
 ادعى عليه ان ادريس الاجماع (انتهى) وعلى قولنا من في حاشي - حاشي - من اجل حرم من سجد

(١) في كتاب الجائر (متن)

الام مع العلم بخلوها من النجاسة والتخلف في الثوب بعد عصره طاهر فان انفصل فهو نجس (الفصل الرابع) في تطهير المياه النجسة اما القليل فاما يطهر بالقاء كر دفعة عليه (متن)

نجاستها عنده ونسبه في (جامع المقاصد والذخيرة) الى القليل ثم ضعفه في (جامع المقاصد) وقال الذي يقتضيه النظر انه مع الشك في النجاسة تكمن على حكمها اثبت لها قبل الاستعمال وان كان الاجتناب أحوط (اتحى) وفي (المتن) الحكم بالطهارة ونسبه الاردبيلي في (المجمع وصاحب المعالم والملائي) (والروض) الا ان فيه ان لم يثبت الاجماع على ذلك فهو وسب الفاضل في شرحه القول بالطهارة الى (المتن) والموجود في (المتن) مانعه ولا يقتل بفسالة الحمام الا أن يكون يعلم خلوها من النجاسة ثم استدلل بالخبر المروي عن أبي الحسن الاول عليه السلام بأنه ماء مجتمع من مياه نجسة فيبقى على نجاسته ثم انه رد ابن ادريس بما عرفت والظاهر ان رده ذلك متوجه الى دعواه الاجماع والاخبار المعتمدة هذا وفي (نهاية الزاوية) الاحكام يمد أن ذكرنا قلناه عنه (قل) وفي رواية لا بأس به وربما ظهر ذلك من (الذكرى) وقال في (جامع المقاصد) ان عبارة المصنف هنا لا تنافي مافي (المتن) واحتمل الاستاذ الشريف أيده الله تعالى الطهارة قل لا سيما اذا انفصل بالماء المنبث في أرض الحمام المتصل بما في الحياض المتصل بالمادة ... قوله قدس الله تعالى روحه: ... (ولشخص في الثوب بعد عصره طاهر) قال الفاضل قروي المصنف أو ضعف لطهر المجل (انتهى) وقد تقدم قل الاقوال في المسألة (١) وان وجب غسله مرتين فالظاهر هو التخلف بعد العصر الاخير ان أوجباه والا فهو التخلف من الغسلة الاخيرة فان انفصل الطاهر التخلف بالعصر مرة أخرى فهو نجس عند المصنف لانه بنحس عنده بالانفصال وان انفصل بصب الماء عليه (قل) انه نجس أيضا كما مر وتعمه عبارة المصنف (وقيل) ان حكم طهارة المجل فالتخلف طاهر وان انفصل بعد العصر وقد أشرفنا الى ذلك فيما سلف وفي (جامع المقاصد) استظهر ان هذا الحكم عند المصنف مختص بالنمل المتفتني لحصول الطهارة فلو غسل زيادة على الوصف كلف ماء الغسالة الزائد طاهراً لعدم ملاقاته للمحل في حال النجاسة مع امكان ان يقول بنجاسته أيضا لانفصال شيء من التخلف في المجل معه وهو بعيد مع ان الاصل عدم

٢٠ الفصل الرابع في تطهير المياه النجسة

... قوله قدس الله روحه ... (اما القليل فاما يطهر بالقاء كر) هذا الحصر منه بناء على مذهبه من أن الكرية معتبرة في عصمة الجاري والراكذ وماء المطر بمنزلة الجاري كذا في (شرح الفاضل) وقد مر أن الظاهر من المصنف هنا كما هو صريحه في جملة من كتبه ان ماء المطر لا يشترط فيه الكرية وفي (جامع المقاصد) انه بالنسبة (بالإضافة) الى انجاسته كذا ... قوله قدس الله تعالى روحه ... (دفعه عليه) والدفعه عرقية كما في (جامع انصاف والحشية المدة ٧) وحاشا (المدارك) ومناها وقوع جميع اجزاء الكر في زمان قصير بحيث تصدق الدفعة العرقية كما صرح به الطياري ولشيد الثاني

(١) لان بعضهم يقول بأن المستعمل (الماء) خل (ينجس بمجرد الاصابة وبسبب انه ينجس بالانفصال الى آخره (منه) (٢) والحاشية الميسية والمسالك والروض والمدارك ومناها الخ (كذا في نسخة مقابلة على نسخة الاصل)

لأبقائه كرا على الأصح (متذ)

واعترفت الدفعة في (اشترع ومشيئته والتذكرة وتحرير ولازمه دوالمدرس وجميع المصادر وخشيت
 الملية وحاشية المدارك) وهو المقول عن ظهر في عن ورد من (مدرك) و (صرح
 الأصحاب وورد به النص (١) كافي (جميع المصادر) هو مشهور كافي (مدرك) (وصه) (وأنشأ
 في (اختلاف) والمتر والمذكرى والبين واللمعة حيث عثر في مصدره (وأنشأ) (وأنشأ) (وأنشأ)
 (الروض والروضة والمدرك) قوى عدة عتاره وفي جميع المصادر لا بد من (مدرك) (مدرك)
 الدفعة ولا القائل بها صريح (وقال) لا بد من (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك)
 اتصاله بالمدير الشيخ المعاهد في صدره (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك)
 والاصحاب من فوق ومن ثم استشكل في تحرير حكمه (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك)
 علي حيث صرح طهارة اقليل وصل (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك)
 كلامه لمصنف لانه في (الشيئ وتحرير) منه الدفعة (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك)
 اتصاله بمدير الشيخ كرا وحكمه في (المصدر والتذكرة) (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك)
 وسه في (الدلائل) (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك)
 بأنها خلافاً كثر لآخره لا كثر (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك)
 التوقف في (مدرك) (جميع المصادر) من (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك)
 (واتخذ بر ومشيئته) (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك)
 شتأه المشهور كافي (الدلائل) (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك)
 (قال في حاشية المدارك) (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك)
 أيضاً (قال) اصل مختص في عدة التوقف فيه من (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك)
 انما هو أو يظهر الحسن في (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك)
 طهر (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك)
 ويص لاختلاف في طهر الزائد على النكر صاعداً كمدرك (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك)
 يقع فيه لاختلافه ومن أخرجه الحسن كمدرك يقع فيه لاختلافه من (مدرك) (مدرك) (مدرك)
 أول الاتصال (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك)
 يظهر لجميع فكذلك في (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك)
 النجس ويحكمه على (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك)
 الاختلاف (وقد عرفت) (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك)
 لطيف قسري في (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك)
 غير ان الأصل يفيد (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك)
 على أقوال ثلاثة (الأول) عدة التطهير وهو خيرة (الخلافاً) (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك)
 (والذكرى والمدرس والبيان والمدارك) (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك) (مدرك)

ولا بالنعم من تحتها وما الكثير فاما يظهر بذلك ان زال التغير والواجب لقاء كآخر (متن)

وتدافه حتى يزول التغير والمضاف بالقاء كر عليه دفعة وان بقي التغير لم يسلبه الاطلاق
فيخرج عنه الطهورة او يكن التغير بالنجاسة فيخرج عن الطهارة وماء البثر بالزرح
حتى يزوا التغير (متن)

المقاصد والمدارك) انه يطهر بزوال التغير بأي وجه كان من دون توقف (١) على شيء (ثم قال) الكر كي
هذا منهم مبنى على المزج وليس له معنى محصل. (قال) الفاضل لا يرد عليه (٢) انه ان استوعبه
التغير أو كان الباقي أقل من الكر فلي ما اختاره من اعتبار الكرية لزمه ان لا يطهر بذلك لان
كل ما يتجدد بجمه أقل من الكر فينحس وهكذا لاثباته على اعتبار الدفعة في القاء الكر المطهر
بمعنى ايقاع الملاقة بالاسر او الأكثر دفعة عريضة (وقد عرفت ان مناهج الاتصال وهو متحقق في التابع
(وأورد) عليه الاستدأدام الله تعالى حراسته انه يلزم الا يشترط الكرية في الجاري لانه لا زال منصوما
بالمادة ومتعلبا بها وهي تزيد من الكر (ثم قال) الفاضل وأما منع الاسهار البكار الذي تنبع الكر أو زيد
منه دفعة فلا اشكال فيه (ثم) ينبني التبرع في العمود الصغار ربما ينبع الكر فصاعدا متصلا اذ ربما
يقطع في البين فيكتشف عدم اتصال الكر فاتصال نجسدد النبع الى نبع الكر كاشف عن الطهر بأول
تجدده لا انه انما يطهر نبع الكر تمامه كما ان الراكد يطهر بأول قاء الكر عليه من على اعتبار الممازجة
لا بد في التطهير من بجمه تمامه وممازجته كالا يخفى (ثم) على ما اطلقه آغا من عدم طهر القليل بالنبع من
نمته ينبني عدم طهر الجاري أيضا بالنبع من نمته الا ان ينبع الكر أو يزيد دفعة ويمكن تخصيص السابق
بالنبع من الراكد لاطلاق قول الصادق عليه السلام ان ماء الحمام كماء النهر يطهر بعضه بعضا (ثم قال)
ويؤيد ذلك حكمه يطهر البثر بالزرح حتى يزول التغير ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (والمضاف
النخ) قد تقدم قل الاقوال في المسألة في الفروع الثلاثة (تذنيبان) (الاول) قال في الذكرى
لو طارت الذبابة عن النجاسة الى الثوب أو الماء فند الشيع والمحقق عفو اسمر الاحتراز ولمدم
الجزم ببقاء الرطوبة لجفافها بالهواء قال في (الذكرى) هذا يتم في الثوب دون الماء واختار عوفي
(النخيرة) الطهارة للشك في مشمولية هذا الفرد لاخبار نجاسة القليل ولان الحكم بالموم في سائر
أفراد اقليل انما هو بضميمة عدم القائل الفصل وهو غير جار في محل الخلاف وفيه ما فيه لان
الموم محقق والمول على العفو ودفع المشقة (الثاني) قال في (الذكرى) لو غس الكوز بمائه النجس
في الكثير الطاهر طهر مع الامتزاج ولا يكفي المماسه ولا اعتبار بسعة الرأس وضيقه ولا يشترط
أكثرية الطاهر نعم يشترط المكث تحقق الامتزاج وعلى القول بأن الانسجام كرا مطهر يطهر هذا
لو أنهم ﴿ قوله قدس الله تعالى سره ﴾ * (وماء البثر يطهر بالزرح حتى يزول التغير) في هذه
المسئلة ثمانية أقوال (٣) فيما أبجد (الاول) ما ذكره المصنف من الزرح حتى يزول التغير وهو
خيرة (القمنة والمهذب والاصباح) وكتب المصنف (والموجز والبيان وجامع المقاصد والجمع والمدارك)
النجس فزال التغير عن الماء النجس لمكان الرائحة العارضة في الكر الواقع ولولاها ما زال التغير عن
النجس فان المصنف تردد في ذلك (امه قدس سره) (١) قد يقال ان زوال التغير بنفسه وتكاثر
لـ عليه بمعنى واحد فيندفع عنه الاعتراض (منه رضي الله عنه) (٢) أي جلى المصنف (منه) (٣)
ذكرها بهذا العدد الاستاذ في حاشية المدارك (منه رحمه الله)

وأوجب القاتلون بنجستها بالملأفة نزع الجميع ووقع المسكر (متن)

والله مال في (الدلائل) حديثه مذرك (وهو مذهب في صلاح وسه في (مختص) لي ماضي
وهو المشهور من شخري كفي (الدلائل) وفتون بعد القول منهم من قدمت فيه سلف
يقول فصل المملأفة احده منهم من قول هذه بحس قصده بل حصص هذا من
أي قتل كان وفي (جمع لقصده) به يده أي على هذه لأهل الظاهر من رده من قبل الله
وفي (المذرك) لأقوى ترميم على عمل هذه لأهل لا كنه برون المير على قول رده
يحتمل ذلك أيضاً في (قول) لاسدي فيه (المذرك) هذا من كنه في (المراسل)
متحدثون عنه (الثاني) ذهب به سدي على صدوقه في (المراسل) في (المراسل) في (المراسل)
محمد بن علي بن حمزة الطوسي (المراسل) في (المراسل) في (المراسل) في (المراسل)
برج جميع من تصدق به في (المراسل) في (المراسل) في (المراسل) في (المراسل)
(كشف) ابن (الميل) في (المراسل) في (المراسل) في (المراسل) في (المراسل)
شبه أيضاً في (المراسل) في (المراسل) في (المراسل) في (المراسل) في (المراسل)
الجميع يجب كنه (المراسل) في (المراسل) في (المراسل) في (المراسل) في (المراسل)
المعنى والموجود ونحوه حاله كني (المراسل) في (المراسل) في (المراسل) في (المراسل)
من قول لمراسله ذهب به (المراسل) في (المراسل) في (المراسل) في (المراسل)
ويشير من بعده شيد في (المذرك) في (المراسل) في (المراسل) في (المراسل)
المراسل في (المراسل) في (المراسل) في (المراسل) في (المراسل) في (المراسل)
أهلاً من بعد هذا قول به كان قولاً جريماً في بعض من بعد هذا قولاً
(المراسل) في (المراسل) في (المراسل) في (المراسل) في (المراسل) في (المراسل)
الشيخ والمحدث (و شيد في في (المراسل) في (المراسل) في (المراسل) في (المراسل)
(المذرك) في (المراسل) في (المراسل) في (المراسل) في (المراسل) في (المراسل)
خلاف لانه دخل في قسم له يرد فيه من في (المراسل) في (المراسل) في (المراسل)
مقدر (المراسل) في (المراسل) في (المراسل) في (المراسل) في (المراسل) في (المراسل)
وهذا قوله صاحب نه من بعض من (المراسل) في (المراسل) في (المراسل) في (المراسل)
سب إلى الحق وروى يزل عليه من كنه (المراسل) في (المراسل) في (المراسل) في (المراسل)
ذهب إليه (صاحب نه من كنه) في (المراسل) في (المراسل) في (المراسل) في (المراسل)
المشهور انه يطير ولا يصل لمطري من رده في (المراسل) في (المراسل) في (المراسل)
كالبازي في (المراسل) في (المراسل) في (المراسل) في (المراسل) في (المراسل)
للصاحب في هذا الحكم بغيره وحل الله في (المراسل) في (المراسل) في (المراسل)
وقوع الشر لمسكر وفي (الغنية والسرر) لاصح عليه في (المراسل) في (المراسل) في (المراسل)
(ونهاية الاحكام والتحرير والارشاد والمختبر والميراث والحد كني) في (المراسل) في (المراسل) في (المراسل)
وقوع المسكر أو المسكرت وتقل في (المراسل) في (المراسل) في (المراسل) في (المراسل)

أو القناع (متن)

هو فيه لكنه في (التذكرة) إنما ذكر انصباب الخمر ولم يقل وكل مسكر (نعم) قال والحق الشيخ القناع وفي (المدارك) معظم الاصحاب لم يفرقوا بين الخمر وسائر المسكرات في هذا الحكم وكذا في (الذخيرة) وفي (المهذب البارع والدلائل) عدم الفرق مذهب الاكثر وفي (شرح الفاضل) أن المشهور الحاق المسكرات بالخمر أما كثرة الخمر فكانت لاختلاف فيه وفي (الرافع) نسبة الحاق المسكرات بالخمر الى الثلاثة قال في (كشف الرموز والمهذب والمقتصر) إنما نسبة اليهم لفردهم وعدم مأخذ صريح لهم وفي (كشف الرموز) ولو استدلل بما روى عطاء بن بشار عن أبي جعفر عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال كل مسكر خمر وبرواية علي بن يقطين وذكر الراهية (وقل) القنصل بعد ان ذكر الاخبار التي استدلوها بها على المساواة ان تشبهاً منها لا يبعد دخولها (نعم) ان ثبت شمولها لساكنة وعرفاً كما قاله بعض الاقويين أو ثبت الاجماع على الحكم كما في (الفنية والسرائر) ثبت والا ثبت أيضاً بناء على نزع الجميع فيما لانص فيه انتهى (وليعلم) ان المراد بالمسكر المائع كما صرح به الشهيدان والعلين (ومصاحب المدارك والدلائل) وهو ظاهر كل من حيز باشراب المسكر وقوله في (الذخيرة) من بعض المتأخرين (وقل) ان أكثر عبادات الاصحاب خالية عن هذا التقييد انتهى (وفي) نظر ظاهر وفي (جامع المقاصد والمساالك والروض والدلائل) صرح بعدم نجاسة مثل الحنثشة وصرح في (المختلف والذكرى والروض والمساالك والتفتيح) عدم الفرق بين القليل والكثير وفي (السرائر) عليه الاجماع وفي (الفنية) الاجماع على وقوع الخمر من غير ان يفرق بين القليل والكثير وفي (المتن) فان احداً من اصحابنا لم يفرق بين قليل الخمر وكثيرها الا من تذر (وقل) أيضاً اني لا أعرف أحداً من الاصحاب على برواية زرارة الا الصدوق في (المقنع) وفي (كشف الرموز) انه الاظهر الاشهر وباقي الاصحاب عليه ما عدا ابن بابويه وفي (المدارك) صرح به المتأخرون وهو مذهب الاكثر كما في (المهذب والمختلف والمقتصر وكشف الالتباس) وقد علمت ان جماعة أطلقوا وقوع الخمر حتى ان لفظ الانصباب كاد يكون من خصائص الهداية وائناف والتذكرة ثم ان الظاهر من الاجامعات والفتاوى بالوقوع مع الاستناد في ذلك الى اطلاق أخبار العصب عدم الفرق بين العصب والوقوع لكن في (المدارك والمهذب البارع) ان لفظ العصب يفيد الكثرة (وقل) في المستبر والمهذب) نقلا عن (المستبر) ويمكن الفرق بين القطرة وعصبه ويسقط الفرق كما عقل في الدم فانه ليس أثر القطرة كثر الكثير في الشيوع وتألفه النجاسة (وأجاب في المختلف والدلائل) بمنع دلالة العصب على ذلك (قلت) وفيه تأمل ظاهر لولا قوى المظن (وذهب) الصدوق في (المقنع) الى ان في القطرة عشرين دلو استناداً الى خبر زرارة قوماً في (المستبر) الى العمل بخبر زرارة وكردويه وقد ردعاهما الشيخ والمصنف وغيرهما وفي (المدارك والذخيرة) بعد اختيار ان الادلة لا تشمل القطرة وان هذين الحديثين ضيقان فلا يبعد الحاق القليل بخبر المنصوص ان قلنا بنجاسة الخمر انتهى (وربما) حل بعض هذين الخبرين على التنزيه لانه لا يجم وصول القطرة الى الماء • ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ • • (والقناع) صرح به الشيخ والقاضي والحق والديلمي والعلمي والحلي (١) والسلي والحليون والعامليون وغيرهم

أو التي أو دم الحيض أو الاستحاضة أو النفاس وموت بسير (متن)

وفي (شرح الفصل) كافي كتب الشيخ ومن دله وفي (مدرست) - - - - - ح ومن أخرجه
وفي (السرر والعية) لأحمد ع حيه وقد تأمل في ديه من متجري - - - - - (أحمد) كبر
الشرب المتحد من الشرب كافي (الاصغر) في (موس) هو بني - - - - - رب من دله - - - - - مع
رثه من الردي وفي (الدارك) لاوى لرحوم في سه في عرف - - - - - حى - - - - - رى (الكرى)
العصر العتيق مد شتدده - - - - - قى قى دله في (مدرست) - - - - - رى (١٠٠)
وقوه الاستددي (حقة لمدرست) لى هو ولى عدده من - - - - - رى - - - - - رى - - - - - رى
تعالى روحه - - - - - (أومي) طى منى عدده من - - - - - رى - - - - - رى - - - - - رى
الشيخ وجمهور من أخرجه كافي وليس ومن - - - - - رى - - - - - رى - - - - - رى
(شرح الفصل) كافي كتب الشيخ ومن دله في (مدرست) - - - - - رى - - - - - رى
(وجمع لمصدر وارضة) - - - - - رى - - - - - رى - - - - - رى
لاي على نخل الشيخ - - - - - رى - - - - - رى - - - - - رى
فيه وفي (مدرست) عرف - - - - - رى - - - - - رى - - - - - رى
بقوله قدس الله تعالى روحه - - - - - رى - - - - - رى - - - - - رى
الشيخ ولحق ولحقى - - - - - رى - - - - - رى - - - - - رى
(والحرير ولارد وسفره وحسن) - - - - - رى - - - - - رى - - - - - رى
(لمتصر) الكركي في (جمع مصدر) - - - - - رى - - - - - رى
(وحشية لمدرست وحسب شرح) - - - - - رى - - - - - رى
في (جمع لمصدر وارضة) وفي (السرر) - - - - - رى - - - - - رى
اه مذهب الشيخ من - - - - - رى - - - - - رى - - - - - رى
لا (الهيئة) وسه في (جمع مذكرة لمسى) - - - - - رى - - - - - رى
فيه بعد (ويستدل به) في (جمع) - - - - - رى - - - - - رى
انحسره ورادي (جمع ماضيه شرح) - - - - - رى - - - - - رى
هد يتم في الكثير من وقصر الشيخ في (أ) - - - - - رى - - - - - رى
ويظهر من طلاق لميد حيث حكى للبل من له حى - - - - - رى - - - - - رى
يظهر ذلك من المذوقين ومن حياه في حقه في (أ) - - - - - رى - - - - - رى
عشرين ولم يفرق ولم يفرق في لمحرر كحكه من - - - - - رى - - - - - رى
(والهذب الدرع وغاية لرم) - - - - - رى - - - - - رى
اجماعا كافي (لعبة والسرر وكنتف لانس) - - - - - رى - - - - - رى
(الذخيرة) وهو مذهب الاصحاب لا صل فيه محامد كافي (مدرست) - - - - - رى - - - - - رى
(والاصل) اني لم أحديه محامد (والعير) كالاس - - - - - رى - - - - - رى
(شرح الفاضل) لكنه قال انكر قال الارمني هذا كلام العرب ولكن لا يعرفه لاحاص أهل المد

باللغة ووقع في كلام الشافعي في الوصية لم قال اعطوه بغيراً لم يكن لهم أن يعطوه ناقة فحمل البعير على
 الجمل ووجهه انت الوصية مبنية على عرف الناس لا على محتملات اللغة التي لا يعرفها الا الخواص
 (وقال) النزالي في بسطه والمذهب انه يتناول الذكر ولا تدخل فيه الناقة وخرج طوائف من اصحابنا
 قولاً لان الناقة تندرج فيه ومن كلام آتمة اللسان ان البعير من الابل كالانسان من الآدمي والناقة
 كالاراة (انتهى) ما في شرح الفاضل (قل في القاموس) البعير الجمـل وقد يكون للاتي وصرح في
 (السرائر وجامع المقاصد وتعليق الارشاد والروض والروضة والمسالك والمدارك والتفقيح والدلائل)
 (بالذخيرة) انه يشمل الذكر والاتي وعابه الاجماع في (السرائر) كجاء الظاهر ويظهر من (السرائر)
 انه يشمل الصغير والكبير كما صرح به في (الوسيلة) وصايا التذكرة والكتاب (وصرح به
 في (المتبعر والمتبى والذكرى والمسالك والروض والروضة والذخيرة والمدارك والدلائل) وغيرها الا
 انه قال في (الصحاح) لما قال له اذا اخضع وكذا عن (المحيط وتهذيب اللغة) وفي (القاموس) الجمل
 البازل أو الجذع وعن (العين) انه البازل وفي (شرح الفاضل) قد يظهر الشمول من (قه القاموس) للشعالي
 (انتهى) وسيعرض المصنف في الفرع لعدم الفرق بين صغير الحيوان وكبيره والمشهور كما في (جامع
 المقاصد والتفقيح) بظاهر (الذخيرة) الحق الثور بالبعير وبه صرح المصنف في (انتهى) في نزح الكر
 للبقر والعيان والشريدان وغيرهم ونسب الى (لارتاد) وليس فيه ذلك وهو مذهب الصدوق لكن
 في (شرح الفاضل) عن ابن داود انه قل لم أحده في كتاب الصدوق (وعندي) انه ابتداء خطي اي
 ابتداء البعير بالثور (قلت) الموجد في (الهداية) ان وقع فيها ثور أو بعير أو صبي فبآخر ينزح كله (وقال)
 الفاضل بعد أن نسب الالحق الى الصدوق وظاهر البقن وجوب الكراهة (انتهى) وقال في (المختلف)
 ان الشيخين واتباعهما يذكروا حكم الثور وأطلق ابن ادريس يقول ينزح الكر قال ينزح
 كر لموت خمس من الحيوان الخيل والبغال والحمير أهلية كانت الحمير أو غير أهلية والبقرة وحشية كانت أو غير
 وحشية أو ما ماتها في قدر الجسم (انتهى) ولعل من قل عنه انجاب الكر لموت الثور لحظ هذه العبارة (١)
 (وقال أبو جعفر) محمد بن علي بن حمزة في الوسيلة ما ينزح له الكر أربعة أشياء موت الدابة والحمار والبقرة
 وما في قدر جسمها وصغارها في حكم كراهها (انتهى) وفي (المراسم) بقرة أو حمار وما أشبه ذلك
 ومثل ذلك في (الفتن) ومصباح السيد والمقنعة والمبسوط والكافي (وهذا يشمل الثور وفي (المدارك)
 الحق البقرة أيضاً) وقال في (الصحاح) والقاموس والمجمع (الثور ذكر البقر وفي (الصحاح والمجمع)
 الاتي ثوره وفي (جامع المصنف والتفقيح والمسالك) ذكر البقر وفي (الروضة) الاولى اعتبار اطلاق
 اسمه عرفاً وكأنه يريد انه يشك في اطلاق اسمه على المعمل الصغير (وقال في (المختلف) قل صاحب
 (الصحاح) اطلاق لفظ البقرة على الذكر وأوجب الشافعي الجميع لمرق الابل الجلالة قال وذكر ذلك
 في عرق الجنب اذا كان ممن حرام قل ذلك عنه في (التذكرة) والذكرى والبيان (وفي (الوسيلة) وروى
 بعض الاصحاب ان عرق الابل الجلالة والجنب من الذم كذلك والحق التي بول وروث مالا
 يؤكل لحمه وقته عنه جماعة أيضاً وفي (التذكرة) انه استثنى بول الرجل والصبي ونسب في (الثروس)

(١) لكن مثل هذه العبارة وقع لجماعة كالسيد والشيخ والقاضي وابن زهرة ويأتي عن قريب ان شاء
 الله قل عبارتهم (منه طالب ثراه)

فان تامل تراوح عليها اربعة رجال يوما (متن)

الى ان الراج الحق الصل وعارته محضه لارادة من اصيل وعرقه في (ذكرى) سهى
بصهم وون حروجه حيا يوحى روح لطيف كالك وبخص موت ومن عني كفي (دلال)
(وتشرح الفضل) ظروح الكلب والحريجين في (محرره) عن مص حري حري ميا
بالثور في نوح الجميع ثم قوله قدس لله تعالى روحه في (محرره) في (محرره) في (محرره)
في (المسوط) والهاء وثقمة ونوسيله ونزسم وحية في (محرره) في (محرره) في (محرره)
وغيره في (النية) عليه لاجماع ومشهور كفي (دلال) في (محرره) في (محرره)
والصديق والحديث وقد صرح المثنى في (جميع) في (محرره) في (محرره) في (محرره)
(والثقيف) واليه في (اية لمره) وحري في (محرره) في (محرره) في (محرره)
(المذكر) واحتمل في (المتر) ونسب في (جميع) في (محرره) في (محرره)
في (محرره) في (محرره) في (محرره) في (محرره) في (محرره)
لا يبريه في (محرره) في (محرره) في (محرره) في (محرره) في (محرره)
ستدل (المنداد) واشيد في (محرره) في (محرره) في (محرره)
عثر موه وعلمه في (محرره) في (محرره) في (محرره)
سيد والليل وسدد هو مهران باب لاصح في (محرره) في (محرره)
المهاد واستقر في (محرره) في (محرره) في (محرره)
(عنه مره) في (محرره) في (محرره) في (محرره)
علو مكثه ولا حره في (محرره) في (محرره) في (محرره)
(ولمذكر) مع سارعه في (محرره) في (محرره) في (محرره)
مواحه كفي (محرره) في (محرره) في (محرره)
(والراية ونوسيله) من المده في (محرره) في (محرره) في (محرره)
اهار الى آخره وعليه لاجماع في (محرره) في (محرره) في (محرره)
المده الى القية فلا يفي في (محرره) في (محرره) في (محرره)
(الذخيرة) في (محرره) في (محرره) في (محرره)
من المده الى الليل وفي (لاصح) من مده في (محرره) في (محرره)
(وحاشية الشرح) يوم الموه وفي (محرره) في (محرره) في (محرره)
يوما الى الليل وفي (المتر) وعنه لمره في (محرره) في (محرره) في (محرره)
في الاولين وفي لاجير الى ميب لمره في (محرره) في (محرره) في (محرره)
الحمر الى العرب واحتمل في (المذكر) ايوم في (محرره) في (محرره) في (محرره)

(١) كقوله تعالى ولا يسر قوم من قوم ولا سمعه في (محرره) في (محرره) في (محرره)
كقوله تعالى (قوم يوحى قوم هود أو قوم صالح) (محرره) في (محرره) في (محرره)
وما أدري ولست خلد أدري في (محرره) في (محرره) في (محرره)

كل اثنين دفنة ونزع كر لموت الدابة أو الحمار أو البقرة (متن)

(وحاشي الشرائع وغاية المرام والتبصير والمساك والروضة) انه لا يجزي الليل ولا الملقق منه ومن النهار وان زاد على النهار وصرح الشهيدان والعليان والمقداد بأنه لا بد من احوال جزء من الليل ابتداء وانتهاء استنادا الى وجوب المقدمة وصرح هؤلاء أيضا وغيرهم انه لا يفرق في اليوم بين الطويل والقصير واستظهر في (جامع المقاصد) دخول التأهب في اليوم مع احتمال عدمه وفي (المساك) (والروض) وجوب تقديم التيمم (وقال) الاستاذ أدام الله تعالى حراسته وفي وجوب تقديم ادخال الرشاء على القجر دون اخراجه كفاية على الظاهر واستثنى في (الذكرى والموجز وجامع المقاصد والدلائل) الصلوة جماعة والاجتماع في الاكل وفي (الروض) استثنى لهم صلوة الجماعة مع اشتراط الاختصار على الواجب والتدب المعتاد (قال) والاولى ترك استثناء الاكل لامكان حصوله حالة الراحة بخلاف الصلوة وفي (الروضة) أجاز الصلوة جماعة لا جميعا بدونها ولا الاكل وفي (كشف الالتباس) أطلق أكثر الاصحاب التراوح الى الليل ولم يذكروا الاجتماع اذ لا ضرورة اليه ولا ذكر في الروايات (وقال) الاستاذ أدام الله حراسته وفي الاجتماع في غير الجمعة اشكال اذ دليل الجماعة أعم من دليل التراوح من وجهه ولاصل بهاء نجاسة البر مع انه لو اعتبر العموم من وجه لدخل قضاء حاجة المؤمن وتشبيح الجأزة ودعوى استثناء الصلوة من القفد عرفا أو عادة محل تأمل (قوله ر ه هـ) (كل اثنين دفعة) هذا صرح به أيضا المحملي والمحقق والشيد وأبو العباس وأطلق في (المقننة والبسوط والنهاية) (والمراسم والوسيلة والفتية) تراوح الاربعة ولعله ينزل على السابق لانه مدلول الرواية (وقال في السرائر) وكيفية ابروح ان يستغني اثنان بدلو واحد ويتحاذاه الى أن يتبا قاذبا تبعا قام الاثنان الى الاستقاء وقد هذان يستريحان الى أن يتب الفأنان فاذا تبعا قدما وقام هذان واستراح الآخران وهكذا وتمه على ذلك في (الموجز) وهو ظاهر عبارات الكتب السابقة المشتتة على لفظ اثنين دفعة وقال في (المساك والروض) وليكن أحدهما فوق البر يمتنع بالفلو والآخري يملؤه وفي (المدارك) ويلزمه الا كفء بالواحد حيث لا يحتاج الى المني وفي (شرح الفاضل) لا دلالة للنص على شيء منهما (قال) الاستاذ والاحوط احبهما يترج به الأكثر من الطريقتين وغيرهما والظاهر من التراوح دخول كل منهما في عمل الآخر وهذا لا يستقيم الا على القول المشهور فانه على القول الآخر يصير الواحد مسلعا للواحد وفي قوله عليه السلام يقام عليا ايماء الى رأي المشهور وكذا في قوله يترفون فانه راجع الى الجميع ظاهرا انتهى (نبيه) خبر معاوية بن عمر نقله في (المعتبر) بدون ثم وفي (شرح الفاضل) ناويلها ثم (قل عليه السلام) فنسب يترف الى الليل وتفصيله ثم لا تفصيل أو المعنى ثم أقول أو ثم أسمع أو المعنى فن غلب الماء حتى يسر نرف الكل فبترف الى ليس حتى يترف ثم ان غلب حتى لا يترف الكل وان نزع الى الليل أقبح عليه قوم يترأحون (قوله قدس سره) (ونزع كرموت الدابة أو الحمار أو البقرة) كما في (النهاية ومصباح السيد والشرائع والتحرير ونهاية الاحكام واللمعة) ومثل ذلك ما في (المقننة والوسيلة والاصباح والمراسم) بزيادة ما أشبهها في الجسم غير ان في المقننة (والمراسم) دبر مكان الدابة بالفرس واقتصر في الهداية على الحمار وفي (البسوط والارشاد والتبصرة) الحمار والبقرة وشبههما وفي (لمهذب والكافي) الخيل والبغال والحمير وما أشبهها في الجسم وفي (الجميع)

وسبعين ذلوا كوت الانسان وخمين للمذرة الرطبة (١٠٠٠)

اغليل والبغال والحمر والبقر وفي (الغنية) للغيل وشبهها في الجهم وقتل الاجماع عليه وفي (السرائر) للغيل والبغال والحمر اهلية ووحشية والبقر كذلك وما أشبهها في الجهم وفي (التافع والمعتبر والموجز) الحمار والبغل وفي الاولين نسبة الحكم بذلك في الفرس والبقرة الى الثلاثة وفي (المتنبي) الحمار والبغل والفرس والبقر واشباهها ونسب ذلك في الحمار لاكثر ونسب الحكم في البقرة للشيخ والسيد والنفيد (قال) ولم تحف في ذلك على حديث الا ما رواه زرارة ومحمد ويريد عن أبي عبد الله وأبي جعفر عليهما السلام (الحديث) وفي (التذكرة والتذكري والدروس والبيان) الدابة الحمار والبغل والبقرة وزاد في (التذكري) شبه البقرة وفي (المعتبر) بمد استضاف رواية (١) الحمار والبغل ان الشهرة تؤيدها قال ولا أعرف لها راداً وفي (المهذب والمقتصر وكشف الالتباس) قتل الشهرة في الحمار والبغل وفي (الروض) قتلها فيها وفي البقرة وشبهها بل ادعى عمل الاصحاب في الحمار والبغل وفي (الروضة) قتلها في الحمار والدابة والبقرة والبغل وفي (جامع المقاصد والمدارك) قتلها في الفرس والبقرة وفي (المدارك) قتلها أيضاً في الدابة وقد علمت ما في (المتنبي) من نسبة الحكم في الحمار الى الاكثر وفي (الذخيرة) ان ثبوت الحكم في الحمار هو المعروف بين الاصحاب ونسبه في (المتر) الى الخمسة واتباعهم انتهى (وليعلم) انه قال في (المعتبر والمهذب وكشف الالتباس والمقتصر والتذكري والروض والروضة) ان ضعف رواية عمرو بن سعيد منجبر بالشهرة وظاهر او صريح (المعتبر وكشف الالتباس والمهذب) (والمقتصر والروض والروضة) ان البغل موجود فيها بل هو ظاهر (التذكري) جزء. نصف (العاضل) في شرحه ان البغل موجود في موضع من التهذيب والاستاذ (٢) في (شرح المفاتيح وحاشية المدارك) انه في بعض نسخ (التهذيب) ذكر فيها البغل بنون النسخة. حاشية قوله قدس سره. . .

﴿وزبح سبعين ذلوا كوت الانسان﴾ اجماً كما في (الغنية) وفي (المتنبي) اجماً من قول المتنبي وفي (المعتبر والمدارك والدلائل) هو مذهب علمائنا ومذهب الاصحاب وبما أطلق عليه الاصحاب وفي (المتنبي) ذهب علمائنا وفي (التذكري والروض والمعتبر) أيضاً انه لا صاحب شيء له بل مدلول الرواية الدالة عليه وفي (التتبع) الشهرة (والحاصل) ان جميع الاصحاب معروجون به كمن عبدة (المنفعة) محلة (قال) وان مات انسان في بئر أو عدير يتقص. . . وانه عن مقدم ذكر. . . لم يتقرر بذلك. . .

فلينزع منه سبعون ذلوا وقد ظهر بعد ذلك وفي كشف (ازموز) لافرق في لسان من الصعيير والكبير المسلم والكافر وفي (السرائر) انه مختص المسلم (ورد في المتن) . . . يعني تمام الكلام فيه انشاء الله تعالى (وقال) الفضل بعد قول المسنف مات الانسان أو وقع. . . من حيث لم يعلم ولم ينادم الفضل ان وجب قتله أو كان شهيداً ان نجسناه حلالاً. . . انتهى. . . حاشية قوله قدس الله على روحه. . .

﴿وخمين للمذرة الرطبة﴾ أطلق. . . كذا. . . فكذا. . . انتهى. . . من على عبدة بني آدم وفي (المدارك) المراد بالعبدة ففاز. . . في (المتنبي) . . . حاشية

(١) الرواية ليس فيها البغل لكن ظاهر جماعة وصريح آخرين انه موجود فيها مستحسناً يأتي (منه) طالب ثراء (٢) قد أطال صاحب المدارك الكلام على العلامة في المقام. . . بين الاستاذ في حاشية المدارك ضعف ما قال. (منه) طالب ثراء

المراد بالرجل هنا الذكر البالغ (قال في القاموس) الرجل اتعا فوحين بلغ وشب (قال) لو هو رجل حين ميلاده وفي (الصباح) لرجل خلاف المرأة وهذا الحكم يجمع عليه كما في (الفنية) وظاهر (السرائر) وعما لا خلاف فيه كما في شرح الفاضل وفي (المعتبر) روايته مجبورة بمسئل الاصحاب وفي (المتنبي) ان الاصحاب قبلوها وهو المشهور كما في (المعتبر) ايضاً (والذكرى والمهذب والروض والروضة) (والدلائل والخيرة) وفي (المتنبي) استغرب العمل بما تضمنت رواية كردويه من الاكتفاء بالثلاثين في قطرة البول ولا يلحق به بول المرأة كما هو ظاهر السبارات ونص (المعتبر) والمختلف والذكرى (والفروس وحاشية الميسي والروض والروضة والمسالك) وغيرها وقال في (المتنبي) لافرق بين بول الرجل والمرأة ان عملنا برواية كردويه او ابن يزيع وان عملنا برواية علي بن حمزة حصل الفرق وابن ادريس لم يفرق بينهما من مأخذ آخر قال لاهما انسان والحكم ملحق عليه سراً باللام الدال على العموم ومقدماته كلها فاسدة (نعم) لافرق في المرأة بين الصغيرة والكبيرة في وجوب الاربعين انتهى ما في (المتنبي) وفي (الفنية) اجاب الانسان البالغ وظاهر التصحيح كما في (السرائر) ونهاية الاحكام والتحرير (والمهذب والاصباح والاشارة) وفي (السرائر) الاستناد الى تواتر الاخبار في اثبات الحكم للانسان ولم يعرف المحقق ولا غيره هذا الدعوى وقالوا له ابن وجدنا الاربعين مسقة على بول الانسان ولا يلحق به بول الغنم كما هو ظاهر الاكثر وصريح (الذكرى والروض والروضة) وظاهر الاصحاب كما في الخيرة عدم الفرق بين بول الكافر وغيره وقد نص عليه في (السرائر) والتحرير ونهاية الاحكام (والمهذب والروض والروضة والمسالك) ونقل في الخيرة عن بعض المتأخرين احتمال الفرق اذ لنجاسة الكفر تأثير لهذا لوقع في البثر ماء متنجس بملاقة بدن الكافر وجب نزح الجميع فكيف يكتفى ببوله بربعين (قال) وهذا وارد في سائر فضلائه ومثله دم نجس العين (واعترض) بان هذا القائل يسوي في مسئلة الميت وبين الامرين تدافع (ومن) بعض المتأخرين احتمال الفرق في العذرة نظراً الى زيادة عذرة الكافر نجاسة بالمجاورة وجرم عدم الفرق في البول لعموم الرجل وفي (المعالم) التحقيق اعتبار الحيثية في الجميع كما اشرنا اليه في مسئلة موت الانسان واللازم من ذلك عدم الاكتفاء بالمقدّر لحية مع مصاحبة اقوى لما سيأتي من عدم تداخل المتزوجات عند تعدد اسبابها ولا ريب ان ملاقة النجاسة لنجاسة اخرى على وجه تؤثر توجب لها قوة واعتباراً زائداً على حقيقتها والدليل الدال على نزح مقدار مخصوص لما غير متناول لما سواها فكيف يكون كافياً عن الجميع بتقدير الاجتماع انتهى (قال) الاستاذ ولا يخفى ما في ذلك كله اذ الاطلاقات حاكمة والشك في الاطلاق غير موجه (ويمكن) ان يقال بالفرق بين ما اذا كانت جزءاً كالشمع والمي فيجتمع فيه النجاستان وبين ما اذا لم يكن كذلك كالعذرة فانها بمنزلة نجاسة خارجية اصابته اخرى والتأثير على خلاف الاصل وانما ثبت بالظاهر وجعل في (الذكرى) وجامع المقاصد والروضة والدلائل) بول المرأة والغنم مما لانص فيهوقي (المعتبر) لزوم الثلاثين في المرأة الصبية عملاً برواية كردويه (وفي الروضة) ولوقيل فيما لانص فيه بنزح ثلاثين او اربعين وجب في بول الغنم اكثر الامرين منه ومن بول الرجل مع احتمال الاجتزاء بالاثقل للاصل (وفي الروض) ان في الغنم اكثر الامرين من المقدور وحكم ما لانص فيه ونسبه الى بعض الاصحاب (وفي جامع المقاصد) لوقيل به كمن وجهاً في (شرح الفاضل) ولا يلحق به بول المرأة بل لا لانص فيه او فيه وفي بول الصبية ثلاثون ظهر كردويه كما في (المعتبر) انتهى ونص في (المعتبر)

وثلاثين ماء المطر المختلط بالبول والمفرق وخرق الكلاب وعشر للمذرة اليابسة أو الدم القليل (متن)

(واللهيب والروضة) حل عدم الفرق في المرأة بين الصغيرة والكبيرة (قال) الأستاذ وكذا الخش (واما) المسوح والمتع الاطلاع على حاله لما وض حكمه حكم الخش انتهى ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾
(وثلاثين ماء المطر المختلط بالبول والمذرة وخرق الكلاب) هذا هو المشهور كما في (الروضة) وقول كثير من الاصحاب كما في (الخنزيرة) وهو خبيرة (الشرايع) والتذكرة والتحرير والمهابة ولندروس والمهمة) وغيره
وفي (المتن) قال بوما يوجب ثلاثين قد روي وساق الظير قط ولم يذكره في (المهابة) والمهمة والمهابة (والمراسم والوسيلة والفتية) وغيره وفي (الفتية) مكان ماء المطر ماء الطريق وفي (المبسوط) مائة وفي (السرائر) ان مائي (المبسوط) قول غير واضح ولا يحكي لنتشر الحامض له ماء له ٥٠ كانت منصوبة اخراج المنصوص وان كانت غير منصوبة دخلت في قسم غير المنصوص والصحيح من المذهب والاقوال المصنوع بالاجماع والنظر والاعتبار والاحتياط رح جميع ماء الزود - - - - -
التراوح وقريب منه مائي (المدارك والخنزيرة) حيث قيل فيها والاحود طرح الزود والعمل - - - - -
الصحيحة الدالة على التقادير وفي (اليان) ثلاثون ماء المطر وفي البول والمذرة وخرق الكلاب - - - - -
(الموجز) انها ماء المطر في البول والمذرة وأبول النوات وأرواثهم وخرق الكلاب وفي سر - (١٠٠) -
ان المشهور احتياطاً لاجتماع جميع ما ذكر في المس ولا يكفي أحده ولا أحد في (المدارك) - (١٠١) -
فأصل وفي (الذكرى) ماء المطر وفي البول والمذرة وأوال الدواب وأرواثهم وخرق الكلاب - - - - -
عاشرها انه لا يشترط في ماء المطر اجتماع ما ذكره في الحكم مع ما احتيط ولو صدقنا ما ذكره في
أمكن المساواة للمبالغة في قوله وان كانت مبخره انتهى (وقال) الأستاذ وملاي الأصحاب - - - - -
كل بول واستهلاك ما ذكر في الماء وامتياره (ثم قال) ولا يلحق به غيره د حاطه ماء نمره - - - - -
الحكم اذا انعم اليها غيرها واحتله في (الذكرى) وفي (جامع المصنف وحاشية المسني) حل زود على مجموع
ماء المطر المتخصص بهذه الامتياز في البتر من غير وجود شيء منه في انه الواقع في (بول) - (١٠٢) -
أفاد انضياقه الى ماء المطر زيادة قوية وان مائة مسائل الترت على اختلاف المتألات وامر - - - - -
وقوى الأستاذ تارة الاقتصار على مورد الخبرة وتارة قوى العمل بمصنوعه لعمدة المتخصص مع
منع اجماع (السرائر) ثم قال الا أن ما فيها أحوط ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (١٠٣) وعشر
للمذرة اليابسة ﴿كما في (المهمة) والمبسوط والمهابة والمراسم والوسيلة) وأكثر كتب المصنف والسيد وفي
(الهداية) ان وقت فيها عشرة استحي (استحي حل) مها غير دلا وان دات فارمون الى
خمين وفي (السرائر) في اختلاف عن المذرة اليابسة غير المذرة غير المتقطعة وفي (المهابة) الاجماع
عليه في اليابسة غير المتقطعة وفي (الشرايع) والموجز عشر للمذرة الجامدة وفي (المترادف) التعليق
على عدم التوبان ولله أنسب بدلول النص وقتل الشبهة في (كشف الالتباس) في الحمد وسبغ
(الدلائل والخنزيرة) في اليابسة (قال) الأستاذ ولعل ليس محمول على الجلود لا واسطة بين الجلود
والقروان ولذا اقتصار عليها في الرواية وكلام الاصحاب على معنى ما عدا الجامد ذات لا الكس
(انتهى) والفاضل فسر اليابسة بالتي لم تلبث حتى تدوب أو تنقطع ﴿قوله قدس سره﴾ (والدم القليل)

كذب الطير والرافع القليل وسبع لموت الطير كالحمامة والتمامة وما بينهما وللغارة مع التفسخ أو الانتفاخ (متن)

كما في (النهاية والمراسم والمذهب والوسيلة والغنية والسرائر والجامع) وفي (الغنية) الاجماع عليه وفي (السرائر) نفي الخلاف عن عدا المفيد وفي (الروضة) وغيرها قتل الشجرة في ذلك والمراد بالقليل ما قل في نفسه أو بالنسبة الى البئر على الخلاف المتقدم غير السماء الثلاثة كما نص عليه في أكثر ما تقدم الا (المراسم) فان فيها غير دم الحيض والغاس وفي (المتقن) وان قطر فيها قطرات من دم فاستقى منها عشر أدل (ثم قال) وان وقع فيها قطرة دم أو خر أو ميتة أو لحم خنزير فانزع منها عشرين دلو وهو مضمون خبر زرارة ولعله يحمل على التدب وفي (المقنة) في الكثير عترو وفي القليل خمس وفي (مصباح السيد) ينزع لدم ما بين دلو واحد الى عشرين من غير تفصيل - **قوله** قدس الله روحه - **قوله** (كذب الطير) وما زاد الى ذبح الشاة كما في (السرائر) - **قوله** قدس سره - **قوله** (والرافع القليل) وما دون ذلك كقطرة وقطرات كما في (شرح الفاضل) قال الفاضل ولو جعل قول الصادق عليه السلام بزارة في قطرة من الدم ينزع منه عترو دلو مفسرا لما أجبل في الخبرين لم يبعد * **قوله** قدس سره * (وسبع لموت الطير كالحمامة والتمامة وما بينهما) كما في (نهايته وتحريه وارتساده) وقريب منها عبارة (الموجز وكشف الالتباس) وكذا (التذكرة) الا انه ترك فيها قوله وما بينهما وفي (المقنة والنهاية والمبسوط والغنية) ذكر الحمامة والسحابة وما أتبعهما وفي (المراسم والوسيلة) ذكرهما وما في قدر جسمها وفي (الهداية) اقتصر على ذكرهما أي الحمامة والسحابة (قال الفاضل) ولا يبعد ارادتهم اتعميم وفي (السرائر) لموت الطائر جميعه تمامة كان أو غيرها من بكاره أو صفاره ما عدا المصفور وما في قدر جسمه وفي (الترائع) (والمغفر والدروس واللمعة) اطلاق الطير وكذا في (الذكري) وزاد فيها ان الصادق عليه السلام دسره بالحمامة والتمامة وما بينهما وفي (المذهب البارع) الخفاش داخل في قسم الطير اشمول للفظ له ويسمى الوطواط وهذا الحكم يجمع عليه كما في (الغنية) وهو مذهب الاصحاب كما في (الذخيرة) ومذهب الثلاثة وانباها كما في (المدارك والمعتبر) وهو المشهور كما في (الذكري والمذهب وكشف الالتباس والدلائل) ونقل في (المذهب) عن المهرشتي شارح كتاب (النهاية) ان كل طائر في حال صوره يدرج له دلو واحد كالفرس لانه يشابه المصفور (قال) والمشهور عدم الفرق وقتل عن الراوندي انه يشترط أن يكون صفة الطير الذي يجب له دلو ما كقول اللحم احتراز عن الخفاش فانه نجس قل في (المذهب) والكبرى ممنوعة فلا ساعد له على الصغرى وبأنى تمام الكلام ان شاء الله تعالى * **قوله** قدس الله سره * **قوله** (الغارة مع التفسخ أو الانتفاخ) * كما في (المقنة) (والكافي والمراسم والغنية والجامع والسرائر) والتذكرة والتحريير ولا رشاد * للدروس والبيان وفي (الغنية) الاجماع عليه واقتصر في (الهداية) والمبسوط والتمامة والمعتبر الزفع وكشف الرموز (والذكري والمعتبر والموجز) على انتفاخ كما قل عن تمخض وفي (كشف الرموز) نفي الخلاف عنه واقتصر في (اللمعة) على الانتفاخ وفي (السرائر) ان حدد انتفاخ (قل في معتبر) ومثله نلبذه يوسى وأما الانتفاخ فشيء ذكره (المفيد) وبتبعه لا يخرون ولم أقف على شاهد وقول في

واغتسال الجنب (متن)

الفاضل الهندى وجوب السج هنا هو المشهور ومثله قال (صاحب المختصر والروض)
 (وكشف الالتباس) وفي (المدارك والملائيل والذخيرة) انه مذهب الشيخين ومن تبعهما وفي (الغنية
 والسرائر) ان عليه الاجماع وفي (جامع المقاصد والمساكن والروض والروضة) ان هذا الحكم غير ثابت
 في العيبة وفي (المذهب البارع) لا تفصيل في بول النساء بين الصغيرة والكبيرة وماذا يجب له ثلاثة
 احتشالات (الاول) الكل لعدم النص ودخوله في رواية مطوية بن عمار (الثاني) اربعمائة قال ابن ادریس
 (الثالث) ثلاثون قاله في (المنبر) لرواية كردويه انتهى وفي (السرائر) ان بول المرأة قسم واحد فيه
 اربعمائة دلواؤه لا فرق في العيبى بين ما حكم باسلامه ومن لم يحكم كذا في (السرائر) ولم أجد أحداً
 اشترط الاسلام الا (الشهيد) في (البيان) قال لبول العيبى غير الرضيع سبع ثم قاله بيول الرضيع من
 المسلم قبل اغتسله بالطعام وقد مر مثل هذا في بول الرجل * - قوله قدس الله سره *
 ﴿ واغتسال الجنب ﴾ كما في (التذكرة والتحرير والنهاية والارشاد والمتقى والمختلف والتبصرة) وبالجملة
 جميع كتب المصنف وكتب (المحقق) و (الشهيد) وأبي العباس وغيرهم وعلق الحكم على الارتعاس
 في (المبسوط والنهاية والمراسم والوسيلة والسرائر والتحرير) أيضا في فروع ذكرها أخيراً وهو المقول
 في عدة مواضع عن ابن البراج وابن سميد وغيرهم وزاد في (المنصة) مباشرة لها وان لم يرمس
 وقر به المصنف في (المختلف) والكركي وصاحب (المذاهب والذخيرة) وأنكره في (السرائر) متمسكاً بأصل
 الطهارة وانه لولا قيام الاجماع على الارتعاس لما كان عليه دليل ورده في (المنبر والمتقى)
 (والمختلف والمذهب البارع وجامع المقاصد وغيرها) مقلد الاخبار عن الارتعاس وان الموجود في
 الاخبار أربع عبارات الوقوع والتزول والنحول والاعتدال واختار المحقق في (المنبر) وجماعة
 حمل الثلاثة الاول على الاغتسال جماعاً بل قال في (المنبر) ان المورد لفظ الارتعاس من الاصحاب
 لا أنه أو أربعة ورده في (المدارك) بضعف خبر أبي بصير المتضمن للاغتسال وعدم منافاته للمطافقات
 (وقال) الاسناد المول بالاعتصار على الارتعاس لانه أظهر الامراء غير بعيد بل لا بعد حمل كثير من
 العبارات التي في الاغتسال عليه ولم يتعرض لهذا الحكم السيد والشمسي وأبو المكارم (وظل) الشهرة
 على أصل الحكم في (المدارك والملائيل والذخيرة) واستظهر انه من المفيد والمحل القول بثبوت
 السجاسة كآية وانما السج في لزوم التزح وفي (جامع المقاصد) سب هذا القول الى ظاهر القوم
 وفي (المنبر والمختلف) بناء على قول الشرح (وكشف الالتباس) القول ان الاغتسال سب الطهوية
 فتعود (وأوردوا) عليه ان الاخبار لا تقيد وحوب التزح ولا تعرض فيها للحكمة الطهوية وانما دللت
 على التزح خبر الوقوع والاصابة وذلك لا يقضي بكون الماء مستعملاً وان لذي صرح به في (النهاية)
 ان حكم الاستعمال لا يكون في الماء القليل غير الجاري وان الشيخ في (المبسوط) والكركي
 والشهيد في (البيان) حكوا بصد صحة الغسل ولا يكون الماء مستعملاً الا مع رفع الحدث به كما صرح
 المحقق الكركي (واحتج) للفساد في (جامع المقاصد) بانهي عن وقوع الجنب في خبر ابن مغيرة (وأورد)
 عليه ان في الرواية النهي عن الافساد وهو موقوف على صحة الغسل لكون الماء مستعملاً وقال في
 (الذخيرة) قد يقال بصد الغسل ان أوقفه بالارتعاس ومع الترتيب يصح ما قبل وصول مائه الى

وطروج الكلب منها حياً وخمس لندرق جلال البجاج (متن)

البتر قال (وفيه نظر) تخلق الحكمة فيه على الاغسل . هو لا يحصل الا فناء وفي (الروض والروضة)
(والمساك) الترام الحاسة قل ولا سد فيه سد وروايل واحد الشئ مما لا يعمل غيره (وأورد)
عليه ان الص غير دال على الحاسة لان انهي أعم منها وحديث مصور لا تنفذ على النعم منهم
يحتمل انه ثوران القنودات الى غير ذلك مما أوردوا عليه وعلى (وعن ح ل) الشيخ (التهذيب)
وأبي يعلى أن الحكم على التعبد وهو لازم للمصنف في (المتن) لانه حكم وحوث الترح تعداً
في الحاسات فصلا عن غيرها وسه في (المذارك) الى جماعة وفي (الروض) الى بعض المؤخرين
وموضوع المسئلة ما اذا خلى بدن الجنب عن محاسة عيبة كما في (السرز ولا رساد والموحر)
(وجامع المقاصد والروضة والمساك) وغيرها وفي (النجيرة) سمير الحكم في التويت وعبره لا انما
عدم خلو بدن الجنب عن الحاسة وفي (سرى) ن الدرج يجوز ان يكون لله المولى ولو لم يعمد الى
على المولى يمكن ان يكون السبع معذراً له وفي (المذارك) مدد ذكر الاحار العمل في مشكل
محمل اما على ثبوت بدن الجنب أو على النية لمهاضها نص العامة أنه دفع امره قل بعد قرب
وصرح في (المتصر والموحر) احصاها ذلك لدوي للمسال مع طاهر (اوص)
(واما لك) وسه في (كشف لائس) الى المحقق والملازم وحمل في (اوص له صداه)
احصاها ذلك معمل الحاه وفي (يدركي) ن حط الدرج لاعمال الحب لاداء الله
فلا قرب الحلق الخاض والمسا المستحاضه وان قل فالتد ولا بها يصله بل
امكن المساواة الاتحاد في العلم أما مغرب معصوم كالمع من لا يذمي مسل مع الحب
وفي ارتجاع الحذب فلا عمل مسده لمسيح اسناد الى
السيد في (لسان) الكركي الدراج للمصنف في (باه)
. قوله في حرج الحب
ونفس والسيد في (لا كى)
(النجيرة) في (برائر) على دليل
الاربعين في حرجه يسمى حرج حيا مرق على فلا يحى
في (الخلف) مع لادوية من الاحكام لمرسه في
صع وفي العدم الحرج ماء نص في (في الذكر) من سروري
وحرجي نظير حسن في (بدا) العمل حيا مدلا
قريب (شى) وهو عرت مخب ليواعد من حمل لمطلق
الحق اسير والطاهر ان غيرة في (شيع)
سبع دلا في (مذرية) وحى السبع
أبرص ذات سبع في (وحى الله)
(والكافي) والمزاعم في (لسان)
(والاصح) وكتب لمصنفه عد (المكنب)

وثلاث للفأرة والحية (متن)

وهذا الحكم مشهور كما في (الروض والروضة) وفي (التذكرة) وقيده الأكثر بالجلال وقتل الشبهة في (الحاشية الميسبة والدلائل) في التقييد بالجلالة وفي (المعتبر) بعد ذكر قول المطلقين والمقيدين (قال) وفي القولين اشكال أما الاطلاق فضعيف لأن ذرق غير الجلال طاهر فلا يوجب نزحاً وذرق الجلال نجس وتقديره بالنجس في محل المنع قائله مطالب بالدليل (قال) أبو الصلاح خره مالا يؤكل لحمه يوجب نزح الماء. ويقرب عندي ان يكون داخلاً في قسم العذرة ينزح له عشر دلاء. فان ذاب فاربعون أو خمسون ويحتمل ان ينزح له ثلاثون لطبر المبخرة (١) انتهى ما في (المعتبر) وفيه نظر لأن اطلاق العذرة على خر الحويان محل تأمل كما مر وفي (الروض) وجه الاطلاق ظاهر عند الشيخ لنجاسة ذرقه عنده مطلقاً وفيه وفي (الروضة) انه بعد التجسس يجب يقين الطهارة وانما يحصل بالنجس والاجماع على عدم الزائد وفي الأخيرة ان تم الاجماع انتهى فتأمل وفي (المختلف والمتبى) لم يصل إلينا حديث يتعلق بالنزح له وفي (جامع المقاصد) يمكن ان يقال ان التقدير بالنزح مستفاد من الاجماع وفي (المدارك) لو اكتفى بمسمى الدلاء لصحبة ابن بري كان حسناً وفي (الدلائل) يمكن الاستناد الى صحيح أبي أمامة الدال على حرمان الخمس في موت الحاجة فهي الفرق أولى (وقال) الفاضل الافوى الحاقه بما لا نص فيه * قوله قدس سره به * (ونفذت للفأرة) هذا صرح به (الشيخ وأبو المكارم وأبو يسلى وأبو حنيفة ومحمد بن علي بن حمزة ولحقق والمعلل وأبو الصام والشهيد وغيرهم كما مر وفي (الغنية) الاجماع عليه وهو المشهور كما في (الدلائل) (وشرح العادل) وقد علمت ان السيد قال في الفأرة سبع دلاء. وقد روي ثلاث ولم يفصل وان الصدوقين أوجبها دلو واحداً الحاقاً بالمصنف وفي (المختلف) لا أعرف حجتها وانما استند الى حموى موقفة عنار في المصنف وفي (الدلائل) لا يبعد حمل رواية الثلاث على خروج الفأرة حية والسبع على النفسج والخمس على عذمه * قوله قدس الله تعالى روحه به * (والحية) اجماعاً كما في (الغنية) ولا خلاف في ذلك فصحت أولاً كما في (السرائر) وهو المشهور كما في (المختلف والذكرى) (والروض والروضة والخيرة) وسبب في (الدلائل) الى الشيعين والتي وسلاز والقاضي والمجلي وفي (الذكرى) وجامع المقاصد والروض والروضة) ان المأخذ ضعيف وفي (المعتبر) الاستناد في هذا الحكم الى رواية الحلبي عن الصادق عليه السلام اذا سقط في البئر حيوان صغير فمات فيها فانزح منها دلاء. قال وينزل على الثلاثة اقل محتملاته والذي أراه وجوب النزح في الحية لان لها نفساً سالقة وميتها نجسة ومثل ذلك قال في (المتبى) وفي جامع المقاصد) ان في هذا التعليل سداً وفي (الروضة وشرح الفاضل) انه محل شك وفي (المدارك) قد اعترف الاصحاب بعدم ورود نص فيها على الخصوص ثم قل حكم (المعتبر) بأنها ذات نفس ثم قال وأنكره المتأخرون وفي (المختلف) ان حجة المشهور رواية الساباطي الواردة في المصنف والحية أكبر من المصنف وقد اختلف الثقل عن رسالة علي بن بابويه في (المعتبر) (والمتبى) عنها ان وقع فيها حية أو غرير أو خنافس أو بنات وردان فاستق لحية دلو وليس عليك فيها سواها شيء وفي (المختلف) عنها في مسئلة القرب فاستق منها الحية سبع دلاء وحكى عن بعض

ويستحب للمقرب والوزغة ودلو للمصفور وشبهه (متن)

نسبها فاستق لجة منها دلا. • ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • (ويستحب للمقرب والوزغة) كافي (المعتبر والتحرير (١) ونهاية الاحكام والجامع والمختلف) لكنه احتل فيه الوجوب تحريزا عن السم لكن ذكره في خصوص الوزغة وتركه في المقرب ولعله لكونه أولى (وجامع المقاصد) وفي (مفتح الصدوق ورسالة آية) عدم وجوب شيء (في السرائر) انه لا خلاف بين المحصلين في عدم الوجوب (وقال) ان الشيخ رجع عما أورده في (نهاية ومصباحه واستبصاره ومبسوطه) فقال ويكره ما مات فيه الوزغ والمقرب خاصة قال وابن بابويه يذهب في رسالته الى ما اخترده وحكم في (الغنية) بإيجاب الثلاث في موتها وادعى الاجماع وعن (نهاية) القاضي انه قل فيها كل ما يقع في الماء مات فيه وليس له نفس فلا بأس باستعمال الماء الا الوزغ والمقرب خاصة فانه يجب اهرق ما وقع فيه وغسل الاناء انتهى وصريح (الوسيلة) وجوبها لموت الوزغة وظاهر (الغنية والمقنة) وجوبها للوزغة من دون تعرض لذكر الموت ولا لحكم المقرب وظاهر (نهاية الشيخ والمهذب والاصباح والدروس والبيان) وجوب برح الثلاث فيها ونسب في (كشف الالتباس) القول بوجوب الثلاث الى الشيخين والصدوق وان حمزة (٢) والبراج والشيدوفي (الذكرى) نسب الحكم بالثلاث للوزغة الى الصدوق والشيخين واتبعهما للمقرب الى الشيخ واتبعهما قال ولا نص صريحا فيه وقيل فيها بالاستحباب وجواز (وجوه ح) ان يكون مصرا السم وفي (الكافي) وبعض نسخ (المقنة والمراسم) ان في الوزغة دلو واحد وفي (الموجز) نزع سم المقرب والوزغة (قال) المصيري انه مخالف بما زوى القباء ورواياتهم وكأنه من سهر العلم شمس (قلت) لعله اراد التوزيع (قال) الاستاذ ادم الله تعالى حراسه والنول: البذر ان قلنا سحاة البذر او وجوب الاحتياط لو وقت نجاسة هو الاقوى فيها لاجماع (السرائر) في الخصوص واجماع (خلافاً والسمه السرائر) على طهارة ميتة ما لا نفس له وللمعصوم الدالة على ذلك والوجوب للسم كما احتمله في (المصباح) في قوله قدس الله تعالى روحه • • • ﴿ ودلو للمصفور وشبهه ﴾ كما في (المبسوط والبراية والمعتبر واشرايع) (ونهاية الاحكام والارشاد والتحرير والبيان) وفي (الغنية) (السرائر) والذكرة في (المصباح) في قدره في الجسم دلو واحد وزد في (السرائر) وكذا الخطاف والحفاش لانه يفتد به في الجسم • مصفر على المصفور في (الذكرى والدروس والموجز) وفي (الغنية) والضعف والهداية) تفبر اصفر ما يقع في البذر بالحصوة وهو طائر قريب من المصفور واصفر منه قليلا ولم يتعرض فيها للثبته في (المعتبر) سم لحكم في المصفور وشبهه الى الشيخين في (المنفعة والبراية والمبسوط) وتباعها هكذا في (كشف الالتباس) مع عدم التعرض لثبته وقتل الشبهة في خصوص المصفور من دون تعرض لثبته في (الدلائل) (مشرح) الفاضل قل الشبهة في ثبوت الحكم للمصفور وشبهه في (الغنية) دعوى الاجماع على المصفور • • • انه في الجسم وفي (المعتبر) جعل رواية عماد لواردة في المصفور معمولا عليها عند الامساح • • • الفاضل الى (الغنية) ان الصغير مادون الحكم من الطيور ولعله فمه من مسيره • • • بحث سم من غير بالحمامه ومما تناهى اذيقهم من ذلك ان ما كان منها اصفر ملحق بمصفره في (حسينه شمس) (وهذا) (ومما تناهى) ان الشبه مادون الحمامه وعن الشيخ نظام الدين المصري (سبحانه) ان كل طائر في

ويؤول الرضيع قبل اغتذائه بالطعام فرع الاول اوجب بعض هؤلاء نزع الجميع (متن)

حال صفه كالفرخ ينزح له دلو واحد لانه يشابه المصفور (قال) الحق ونحن نطالبه بدليل التحفظ (ورده) في المذهب بان المشهور عدم الفرق وفي (الذكرى) لا يلحق صغار الطيور بالمصفور خلافا للصهرستي بل الأولى إلحاقها بكمبارها وتظيره ما في (المساكن والروض والدلائل) وعن الرهاوندي يجب ان يشترط هنا ان يكون ما كحل اللحم احترازا من الخفاش (قال في المختار) ونحن نطالبه من اين علم نجاسته فان الفتى الى كونه مسحا طالبا تحقق كونه مسحا ثم بالدلالة على نجاسة المسخ **ح** قوله قدس الله تعالى سره **ع** (ويؤول الرضيع قبل اغتذائه بالطعام) كما في (المبسوط) والنهاية لان كان فيما الذي لم يأكل الطعام (والمذهب والوسيلة والشرائع) لان كان فيما الذي لم يطعم (والمختار) (ونهاية الاحكام والمختلف والتحرير والارصاد والموضح والذكرى والبيان) مع اشتراطه في (البيان) كونه ابن مسلم (وفي الفقيه والمنع والهداية والتافع والدروس) اطلاق الرضيع وفي (الفتاوى) في الطفل الذي لم يأكل الطعام ثلاث دلاء. كما في (الكافي) ونقل عنه في (الفتاوى) الاجماع وفي (السرائر) اعتبار الحولين طعم او لا وقد علمت ما فيه في (المذهب البارع) الرضيع هو المبر عنه بالخطيب في الروايات وفي (الذكرى) (وجامع المقاصد والروض والمساكن) المراد اغتذائه كثيرا بحيث يساوي اللبن ولا عبرة بانادر وفي (جامع المقاصد والروض والروضة والمساكن) لابد من كون ذلك في سن الرضاع وفي (المدارك) المراد بالاغذاء ما هو مسند الى ارادته وتبهرته قال في (الدلائل) ولعل مراده ان مانس كذلك لا يكون غذا. ولا يخرج عن الرضاع (وفي نظر) وفيها ايضا قبل المراد بالطعام نحو الخبز والفاكهة ما السكر ومحوه فلبس طعام ونظر فيه ايضا وهذا الحكم اعني نزع دلو واحد مشهور كما في (نهاية الاحكام والروضة) (وشرح الفاضل) وفي (كشف الالتباس والمدارك والدلائل) وغيرها نسبه الى الشيخين وابن البراج (وفي الروضة) في شرح نزع دلو المصفور نسب الى (الدروس) اعتبار الرضيع قبل الاغذاء بالطعام في الحولين ولبس في (الدروس) ذلك وقد علمت مذهب السيد واي يلى وفي (جامع المقاصد) ولا يلحق به الرضعة لعدم النص واوجب بعض ملائين وقد سمعت ما في (الفتاوى) من ذكر الطفل التامل للآتي وحكى الشهيد في بعض ما ياسب اليه من الحواشي قولا بعدم وجوب شي واختار المصنف في (المختلف) القول بالثلاثين لرواية كردويه (١) (قال في جامع المقاصد) وهذا عيب اذ لا دلالة فيها على المنازع فيه بوجه ولو دلت كان مالا نص فيه منصوفاً لآين المراد بالنص الدليل القلي لا ما يدل على المسمى مع عدم احتمال التقيض والا لكان كثيراً مما عدوه منصوفاً من قبيل مالا نص فيه فيضعف القول بالثلاثين ومثله القول بالاربعين وعدم ايجابه مني مع القول بالخمسة ظاهر البطلان فلم يبق الا القول بوجوب الجميع وهو المتمد انتهى وفيه نظر (فروع) **ح** قوله رحمه الله تعالى **ع** (نزع الجميع فيما لم يرد فيه نص) في (الذكرى وغاية المراد) المراد بالمراد فيه نص ما لم يرد فيه دليل على التقدير بصريحه وقدم ما في (جامع المقاصد) من ان المراد بالنص الدليل القلي الذي يمنع من التقيض قال في (الروض) وهو مخالف لما عليه الاصحاب فانهم جعلوا الكافر من المنصوص مع انه مدلول للعام أو المطلق وكذا في (الختيرة) اسند الى الاصحاب خلاف تفسير الشهيد والحكم بنزع الجميع عليه الاجماع في (الفتاوى) وهو المشهور

(١) رواية كردويه أن في قطرة من البول (وله أخرى) ينزح لها ثلاثون ان كانت منجورة (منه)

فيما لم يرد فيه نص وبمضمم اربعين (الثاني) خرو الحيوان وكله سواء وكذا صغيره وكبيره وذكره واثناه ولا فرق في الانسان بين المسلم والكافر (الثالث) الحوالة في الدلو على المتاد (متن)

كافي (المدارك) وهو المنسوب الى اكثر المتأخرين كما في (لشيرة) وهو احوط لا قول كما في (المبسوط) (والدروس) وانسبا كما في (الذكرى) وعليه السيد وابنا سعيدو بنو زهرة والبراج وادريس والشهد في (البيان) ﴿ قوله رد ﴾ (وبمضمم اربعين) هو الشيخ في (المبسوط) وابو جعفر محمد بن علي بن حمزة في (الوسيلة) قال في (المبسوط) قولهم عليهم السلام يزح منها اربعون دلو وان كانت منجبرة (قال) في (المختلف) والروض وشرح الفاضل (ولم تره مستندا ولم نعلم صدره لعل ان الاربعين لماذا وجبت وخذر في (المختلف) نزح ثلاثين على الظاهر ونفى عنه الشهيد البأس وهو المنقول عن البشري واحتمل في (المتبر) عدم وجوب شيء حمله بما دل من النصوص على انها لا تنحس مالم تتغير حرج من نص على ان يزح له منطوقا ومفهوما وبقي الباقي داخلا في العموم مع الاصل قال وهذا يتم لو قلنا ان النزح لتعدد لا لتطهير اما اذا لم يقل ذلك فالاولى نزح ما بها اجمع (قل) الاستاذ ادام الله حراسته يمكن ان يسمه على الآخر لجواز اختصاص نجاسة البز بما ص على النزح له (انتهى) وبعض النفعلاء ممن كتب على (المختلف) قال ان هذا القول ظاهر البطلان ومن مضمم احتمال تقدير التغيير والنزح الى زوله ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (جزء الحيوان) وكلمة سواء واحتمل في (الشرح والدلائل) دخول البز فيما لانص فيه اذا لم يجب فيه الاقل مما يزح لكل ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (وصحذا صغيره وكبيره) قيده بما اذا تساها اللفظ وكذا ذكره واثناه كذلك اذا عجم اللفظ مثله قوله قدس الله روحه ﴿ ولا فرق في الانسان بين المسلم والكافر ﴾ وفاة للمحقق والكركي والشهيد اشبي وظاهر الاكثر لمكان الاطلاق ونسبه الى الاصحاب في (الروض) وخالف المحلي فأوجب نزح الجميع لموت الكافر ووقوع ميتته فيها استنادا الى انه اذا نزل فيها وباتر ما بها حي وحيد اليرف فكيف يجب سبعون اذا مات (وقل) بعد ذلك اذا نزلها جبا كذلك فان الجناة والكمه أصران (ورده) المحقق يمنع وجوب نزح الجميع للكافر الحي فان النص في موت الانسان نص على الكافر بمومه فاذا لم يجب في ميتته الا سبعون فأولى في حيه واحتمل في الجنب تارة عموم همه له وأخرى ان السبع انما يجب لنسله ولا غسل للكافر وفي (التذكرة والمختلف والنهاية والتمهي) اختيار ديول نجاسة الكفر بالموت لزوال ذلك الاعتقاد السادس (ورده) في (جامع المقاصد) بعدم جريان أحكام الميت المسلم عليه وقد عرفت من (البيان) من تخصيص الرضخ بابن المسلم (وصي) المحلي على مساواة بول الكافر لبول المسلم وبمضمم احتمال الفرق لتضايف النجاسة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (والحوالة في الدلو على المتاد) قال الشهيد الثاني لو لم يمتد في البلد على مثلها دلو اعتبر الاقرب من البلاد اليه فالاقرب (وقال) بمضمم اعتبر الاغلب على مثلها في البلاد وفي (الشرح) وقد يحتمل الاكتفاء بكل بز بأصغر دلو اعتبرت على أصغر بز بطريق أولى لانه اذا اكتفي في الصغيرة القليلة الماء في النزيرة أولى (وأورد) على الاولوية بأنه ربما كان قليلة خصوصية باعتبار قلة الماء فيجدد النجس بخلاف النزيرة وبأن احتمال التبدل قائم وفي (جامع المقاصد) قيل ان المراد بالدلو

فلو اتخذ آلة تسع العدد: لا قرب الاكتفاء (الرابع) لو تغيرت البثر بالجيفة حكم بالنجاسة من حين الوجدان (الخامس) لا يجب النية بالنزع فيجوز أن يتولاه الصبي والكافر مع عدم المباشرة (السادس) لو تكررت النجاسة تداخل النزع مع الاختلاف وعدمه (السابع) انما يجزى العدد بعد اخراج النجاسة او استحالتها (متن)

المحرية ووزنها ثلاثون رطلا واختاره وعن القاضي نسبته الى قوم (وقيل) أربون ويظهر من (الروضة) ان المدار أولا على معناه شخص البثر ان استمرت عادتھا والمروي عن الرضا عليه السلام في الفارة والفاثر انهما أربون رطلا **ح** قوله قدس سره **ح** ﴿فلو اتخذ دلو تسع العدد فلا قرب الاكتفاء﴾ خلافاً (المعتبر والمنتهى والتحرير وجامع المقاصد) لان تكرير النزع أعون على التوجع مع الاقتصاد على المنصوص ولم يرجح شيئاً في (الايضاح) قال الاستاذ وفي اعتبار التوالي في الدلاء احتمال ولو أتى بالمقدار مع زيادة العدد احتمال الاكتفاء ولو أتى بآلة من خشب ونحوه أجزأ (انتهى) وفي (جامع المقاصد) ولو كانت المتاع غير الدلو كالجرة مثلاً فيحتمل الاكتفاء به وعدمه **ح** قوله قدس سره **ح** ﴿لو تغيرت البثر بالجيفة حكم بالنجاسة من حين الوجدان﴾ الجيفة فيها ان لم يعلم سببها وان انتفخت أو تسخت وسبق التغير وفي (اليان) يحكم النجاسة من حين وجدان التغير وعن أبي حنيفة ان كانت الجيفة متفخة أو متفسخة أعاد صلوات ثلاثة أيام بلياليها والاصالة يوم وليلة **ح** قوله قدس الله تعالى سره **ح** ﴿فيجوز أن يتولاه الصبي﴾ أي لا في التراوح على ما مر **ح** قوله قدس الله روحه **ح** ﴿لو تكررت النجاسة تداخل النزع مع الاختلاف وعدمه﴾ خلافاً (للدروس والبيان وجامع المقاصد) حيث حكم فيها بعدم التداخل فيما وحكم الفاضل المعجلي تداخل المتماثلة دون المختلفة وحكم المحقق بعدم تداخل المختلفة واحتل الوجبين في المتماثلة وفي (الذكرى) قطع بعدم التداخل وقربه في المتماثلة (قال) وأما الاختلاف بالكمية كالمه فإن خرج من القلة الى الكثرة فمزيج الأكثر وان زاد في الكثرة فلا زيادة في الأكثر (القدرخ ل) لشمول الاسم ومثله قال في (جامع المقاصد) قال الاستاذ ويستثنى من الغلاف وقوع اجزاء حيوان واحد متعاقبة فتداخل قطعاً والازادت على كله اضافة قال وكذا ما ينزع له الكل يداخل مثله ويدخله غيره اذ لا مزيد عليه وهو الاظهر عند التراوح (انتهى كلامه) أدام الله حراسته • **ح** قوله قدس سره **ح** ﴿انما يجزى العدد بعد اخراج النجاسة أو استحالتها﴾ اتفاقاً كما في (المنتهى) وفي (جامع المقاصد) الحكم الاول لا كلام فيه وأما الحكم الثاني فما يستقيم على ظاهره اذا قيل بوجود نزع التغير بالنجاسة حتى يزول التغير ويستوفى القدر فلي ما اختاره من الاكتفاء بأكثر الامرين يجزى النزع مع وجود نجاسة الدم وفي (حاشية جامع المقاصد) أما الحكم الثاني وهو عدم الاجزاء الا بعد استحالتها ان لم تكن جامدة أو ذابت بعد جودها قد استوفى المصنف في النهاية العذرة اليابسة قائماً اذا استحالت يجب لها خسون (وقال في الذكرى) في الفرع السابع عشر لو تمسك الشعر في الماء نزع حتى يظن خروجه ان كان شعر نجس العين فان استمر الخروج استوجب فان تعذر لم يكف التراوح ولو كان شعر طاهر العين أمكن اللحاق لمجاورة النجس مع الرطوبة وعدمه

(الثامن) لو غاب الماء سقط النزع فان عاد كان طاهراً ولو اتصل بالنهر الجاري طهرت ولو زال تغيرها بنير النزع والاتصال فالأقرب نزع الجميع وان زال يمسحه لو كان على اشكال ﴿ الفصل الخامس في الاحكام ﴾ يحرم استعمال الماء النجس في الطهارة وازالة النجاسة مطلقاً وفي الأكل والشرب اختياراً فان تطهر به لم يرتفع حدثه ولو صلى 'عادهما مطلقاً (متن)

لطهارته في أحده (قال) ولم أقف في هذه المسألة على قائلين سبق منا (انتهى) واحتمل الاستاذ أيداه الله تعالى الاجتزاء باخراج عين النجاسة في أول دلو واحتسابه من العدد - ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولو (فان خل) عاد كان طاهراً ﴾ كما عن بعض مسائل السيد وكما في (المتبر) بسد التردد لانه وان احتمل أن يكون هو الفائز احتمل أن يكون غيره والاصل الطهارة وظاهرهم طهر أرض البئر بالفور كما تطهر بالنزع وعن بعضهم قصر طهارة الأرض على النزع فيحسب بها التجدد - ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ ﴿ ولو اتصلت بالنهر الجاري طهرت ﴾ تساوى قرارهما أو اختلف وكلامه في (التذكرة) يسلي التسوية بين التساوي (١) ووقع الجاري فيها وخص المحقق طهره بالنزع فلم يطهرها باتصالها بالمصل الجاري ولم يكتف الشهيد والكركي في (الذكري) والدروس وجامع المقاصد (بنسب الجاري عليها لعدم الاتحاد وفيه تأمل (٢) واستشكل في (نهاية الاحكام) في ما لها بقائه كعليها وماء الفيث اذا جرى إليها عند النزول كالجاري وفي (جامع المقاصد) ان خبر كردويه يافيه (وفيه) تأمل اذا ظاهره بقاء عين المذوق وخبر الكلب (الكلاب خل) ولو اجرى البئر دخل ماؤه في الجاري لكن هل يطهر الجميع أو الباقي عند النبع بعد انفصال ما كان يجب نزحه أو لا يجب نزع شيء منه حتى ينزع الحب أوجه ذكرها في (الذكري) وفي طهرها بماء الحمام وجه لانه بمنزلة الجاري فتأمل ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ فالأقرب نزع الجميع ﴾ ما قر به هو الأصح كما في (الايضاح) والأقرب كما في (جامع المقاصد) وفيها أيضا ان الاشكال لا ينفى ضعفه وعلى الأقرب ان تنذر التزف فلا تراوحها بل ينزع ما يسلم به نزع الجميع ولو في أيام كذا قال الاستاذ أيداه الله تعالى

﴿ الفصل الخامس في الاحكام ﴾

﴿ قوله ر ه ﴾ ﴿ يحرم استعمال الماء النجس ﴾ الظاهر ان المراد بالحرمة كما هو صريح بعض تحقق الاسم لانه مخالفة لشرع لكن فسرها في (نهاية الاحكام) بعدم الاعتداد بالتأمل - ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ ﴿ ولو صلى 'عادهما مطلقاً ﴾ أي في الوقت وخارجها طالما بالنجاسة والفساد أو جاهلا بهما أو بأحدهما كما عليه ابن سعيد فيما نقل والكركي وظاهر الصدوقين والمفيد والشهيد وأما أبو عبد الله السجلي فانه وان تردد لكن الظاهر منه ثبوت الاعادة مطلقاً وفي (النهاية) والمبسوط (انقصر على بقاء الوقت اذا لم يسبق العلم أما مع سبق فيلزم القضاء خارج الوقت أيضا وهو المنقول عن القاضي

(١) أي تساوي التراوين (منه) (٢) لانه ان سلم في غير الواقع فيها اذ لا شبهة في الاتحاده والمنحدر من الجاري الى نجس من أرض أو ماء لا ينجس ما بقي اتصاله وليس لنا ماء واحد مختلف الطهارة والنجاسة بدون التغير (منه عن)

اما لو غسل ثوبه به فانه يعيد الصلوة ان سبقه العلم مطلقا والا فلي الوقت خاصة (متن)

وعن الكاتب أبي علي قصرو وجوب الاعادة على بقاء الوقت اذا سبق العلم نفسه (قال) الاستاذ مبنى الخلاف بين الشيخ وأبي علي على ان التسيان بعد تفرطا أولا ومبنى أصل المسألة ان الطهارة في هذه الصورة شرط وجودي أو علمي يؤيد الاول انه يجب اعادة الطهارة لما يستقبل ومع بقاء الوقت في بعض الوجوه ويؤيد عدم القضاء انه فرض مستأنف لا دليل عليه وانه قد أتى بما أمر به ظاهراً - قوله قدس الله روحه - ﴿ اما لو غسل ثوبه فانه يعيد الصلوة ان سبقه العلم مطلقا ﴾ في الوقت وخارجه كما في (النهاية والمبسوط والخلاف وشرح الجمل) للقاضي على ما نقل (والوسيلة والغنية) (والسرائر) والمختلف والتذكرة ونهاية الأحكام والذكرى والدروس والبيان والمذهب والموجز والتفصيل (وكشف الاتباس وجامع المقاصد والروض والذخيرة والدلائل) وغيره وظاهر (الفقيه والمنعم والمنعم) (وجمل العلم والعمل والجمل والعقود) على ما نقل وفي (العنية والسرائر) الاجماع عليه وبما نقل حكايته عن ظاهر شرح القاضي وهو المشهور أو مذهب الاكثر كما في (المتبر وكشف الاتباس والروض) (والذخيرة والدلائل وفي الشرائع والتافع) انه شهر رواية وفي (كشف الرموز) نسبة الى الشيخ والمنعم وعلم الهدى واتباعهم وفي (التفصيل) انه مذهب الثلاثة واتباعهم وعليه الفتوى وذهب في (الاستبصار والتحرير والارشاد والتلخيص والبصرة والغمع) الارديلي الى اختصاص الاعادة بالوقت ونفى عنه الناس في (المتعمى) وعده في (التذكرة) قولاً مشهوراً بين العلماء وفي (المتبر) استحسان عدم الاعادة مطلقاً لولا ان القول الاول أكثر والرواية به أشهر وحكاية في (التذكرة) عن الشيخ في بعض أقواله واختاره صاحب (المدارك) ويدل عليه ما ورد في صحيح علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام في باب الاستنجاء ان ناسي الاستنجاء ان ذكر بعد الفراغ أجزاءً ومثلاً موثقة علي بن عمار (موثقة ابن عمار خ ل) وحسنة المثنى هذا في الداسي (وأما العائد) ففي (الخلاف) (والمتبر ونهاية الأحكام والذكرى وكشف الاتباس والروض وجمع الفوائد) الاجماع في لزوم اعادة العائد وفي (التذكرة) الاجماع ممن شرط (الطهارة) وظاهر اطلاق لا جماعات والاخبار عدم الفرق بين الجاهل والعائم بل الظاهر انتقاد اجماعهم على مساواة الجاهل الحكم العالم به في مثل هذه الأحكام كما قل الاستاذ ومناقشة المولى المقدس الارديلي وصاحب (مدارك) بعدم تقصير الجاهل فلا يلحقه شيء (مردودة) بثبوت التقصير لانه وصل اليه وجوب الصلوة واشترطها بأمر فهو بقله مكلف بانفحص الى آخر ما ذكره ثم انهم منوا عليه الملازمة (فندبر) وذهبت طائفة من العامة الى ان الصلوة لا تقتدر الى الطهارة روي ذلك عن ابن عباس وابن مسعود وسعيد بن جبيرة وابن مخلد أما ابن عباس فقال ليس على التوب جنبه وابن مسعود نحر جزورا فأصابه من قرنه ودمه فصل ولم يسله وابن جبيرة سئل عن صلى وفي ثوبه اذى فقال اقرأ على الآية التي فيها غسل الثياب • • • قوله قدس الله روحه • • • ﴿ والا فلي الوقت خاصة ﴾ أي ان لم يكن سبقه العلم بالنجاسة أعاد في الوقت خاصة كما في (النهاية) في باب المياه (والمبسوط والغنية والتافع والمذهب ونهاية الأحكام والمختلف) وفي (الغنية) الاجماع عليه وفي (السرائر)

(والمذهب والمقاييس) الاجماع على عدم الاعادة خارج الوقت وفي (كشف الرموز والتقييد) في الخلاف عنه وظاهر (المدارك والذخيرة) أيضاً الاتفاق على عدم وجوب القضاء وفي (الدلائل) وقد يفهم من كلام بعضهم ان عدم القضاء اجماعي وفي (المتن والذكرى) نسبت الى أكثر الاصحاب وفي (نهاية الاحكام) الأقوى سقوط القضاء ويظهر من (الخلاف) أيضاً وجود الخلاف وفي (الفتنة) من صلى في ثوب ظن انه طاهر ثم عرف بعد ذلك انه كان نجساً ففرض في صلوته فيه من غير تأمل له أعاد ما صلى فيه في ثوب طاهر من النجاسات وذلك بإطلاقه يؤخذ بديموم القضاء مع الجهل في مضمون الصور وقال الشيخ في (النهاية) في باب تطهير الثياب انه لا يجيد قطعاً وهو مذهب المرتضى والمفيد وابن ادريس وخيرة (المعتبر وكشف الرموز والمتن) والتلخيص والتحرير لا يرد ولا يرد من البين (وهو المشهور أو مذهب الاكثر كما في (الذكرى والروض والذخيرة وشرح الاستاذ) وسببه في (كشف الرموز) الى المفيد والسيد والشبح والشعر وكذا في (الذخيرة) اليه ولى المصادر واشبهه (وقل) الشهيد ولو قيل لاعادة على من جتهد قبل الصلوة وبغيره أمكن تصحيح ابن مسلم ان لم يكن احداث قول ثبت (وقل في الدروس) بعد نقل القول لاعادة في وقت واحد على (من يل) لم يستثن ثوبه وبدنه عند المظنة وتأمل فيه في (المدرسة والذخيرة) وقرئ في (الدلائل) قال واس قولاً جديداً فان ظاهر كلام المفيد يعطيه كما مله في (المختلف) تنويعاً (قلت) مسافات قريباً من الصلوة (الفتنة) وظاهرها كما قل في (الدلائل) قل الاستاذ والتحقيق ان قاعدة الخفية من الاستدلال العامة بالنسبة الى الصلوة (وقل الشيخ في المبسوط) صدقوله وان لم يعلم وصلى على أصل العبادة بالجمع به صه وان رأى النجاسة في الصلوة على ثوبه رمى بذلك الثوب وتم الصلوة فيما سواه لم يكن عليه غيره طرحة فان كان ما قرب منه ما يستبرأ به عورته أخذ به واستبرأ به عورته وصلى وان لم يكن ما قرب منه شيء ولا أحد يناوله قطع الصلوة وأخذ ثوباً يستبرأ به العودة ويستأنف الصلوة وان لم يكن ثوباً طاهرأً أصلاً ثم صلوته من قعود ايما وفي (النهاية) فن علم ان فيه نجاسة فهو سد في الصلوة لم يذبح منها طرحة الثوب الذي فيه النجاسة وتم الصلوة فيما بقي عليه من الثياب فان لم يكن عليه لا ثوب. حد رجح فضل الثوب واستأنف الصلوة واغتنق والمصنف في كتابها واقفاً (المبسوط) في هذه الطرح والائتمام الا انه خلا غير (التحرير) عن ذكر الصلاة عارياً قاعدة بالايما وفي (نص) انه على القول باعادة الجاهل في الوقت يستأنف في الوقت مطلقاً ونسب في (الذخيرة) العمل بالائتمام والازالة الى (النهاية والمبسوط والفاضلين) ومن تبعهم وفيه (شرح الفضل) سنة القول لاعادة الى (النهاية) وقد مرت عبارتها وفي (الذكرى) لو علم في الاثناء سبب النجاسة فلا شك في ثبوته على القولين وحينئذ لو علم بعد خروج الوقت وهو متلبس بالعبادة أمكن عدم التفتة مصدياً الى استبرأه القضاء المنهي قطعاً وقد نبه عليه في (المعتبر) انتهى وفي (البين) بي مسئلة للجهل في الاثناء على مسئلة بعد الفراغ وفي (المتن) لو لم يعلم بالنجاسة حتى دخل بالصلاة (فتنه) روايتان وظاهره الميل الى الاعادة لانه قال في (الاستدلال) بصحيح ابن جعفر عليه السلام نظر ونسب لانه. عدم الاداة الى الشيخ في (المبسوط والنهاية) قلت وبه أفق كثير من المتأخرين وقى الاستاذ البطان وزوده الاعادة مطلقاً ولو وجدها في الاثناء وكان بعد العلم والسيان ففي شرح الفضل منه الامر على حال الناسي فان أوجبت عليه الاستئناف مطلقاً وجب هذا وان فصلنا بالوقت وخارجه استأنف مع السعة

وحكم المشتبه بالنجس حكمه ولا يجوز له التحري وإن اقلب أحدهما بل يتم مع قد
غيرها (متن)

وعند الضيق يطرح التوب إن أمكن بلا فعل المتاني والا فاشكال وإن لم نوجب الاستئناف هناك
مطلقا طرح التوب عنه إن أمكن بلا فعل المتاني والا استأنف الا عند الضيق ففيه اشكال (انتهى)
(قال) الاستاذ ووجه بناءه أنه حيث يكون النسيان عذراً يكون الجزء الواقع صحيحاً فيلزم الاعمام والا
وقع فاسداً فيجب الاستئناف (قال) ولا يخفى ما فيه إذ ربما كان تأثير النسيان مشروطاً بمصادقة الكل
صحة أو فساداً فالحكم بالفساد يستند إما إلى أصل بقاء شغل القدم ولو قلنا بالاجتزاء مع الذكر بعد
الفراغ لا يلزمنا القول به مع الذكر في الانتهاء إذ القول به قياس مع الفارق وإما إلى خبر سماعة «النجس»
(وقال) الاستاذ في (شرح المفاتيح) إن المقاتل بالنسبة هناك قائل به هنا لعدم القول بالفصل (انتهى)
والأقوى وجوب الاعادة بعد العلم والنسيان إذا وجدها في الانتهاء في الوقت وخارجها في الضيق والسمة
كما عليه الاستاذ وإن علم في الانتهاء وجعل وقت الحدث طريحاً أو غسلها وأتم صلوته ما لم يكثر الفعل
وإن احتاج إلى فعل كثير استأنف كما في (المبسوط والمعتبر ونهاية الأحكام والتذكرة والذكرى) وفي
(المعتبر) على قول الشيخ الثاني يستأنف إن بقي الوقت كيف كان واعتز به في (الذكرى) بأن البناء
إنما يصح لو علم السبق أما هنا فلا تأمل في الصحة وفي (المعتبر والتذكرة ونهاية الأحكام والمنتهى)
(وظاهر الروض) إن الحكم فيما إذا حدثت النجاسة في الانتهاء وزالت ولم يعلم إلا بعد الزوال يبنى
على مذهبي الشيخ في الجاهل وقتل الجاع في (المعتبر وكشف الالتباس) على أنه لو صلى ثم
رأى النجاسة بعد الفراغ لم يعد لاحتمال تجددها بعد الفراغ وفي (المنتهى والتذكرة) لا تلزم فيه خلافاً
وفي (الروض) أنه أشهر القولين وعن أبي حنيفة إن النجاسة إن كانت رطبة أعاد صلاة واحدة وإن
كانت ياسة وكانت في الصيف فكذلك وإن كانت في الشتاء فصلاة يوم وليلة (وقوى) الاستاذ أدام
الله تعالى حراسه معصم الحاق الظن بالعلم فيما مر إلا الظن المستند من دليل شرعي (ففيه) بحث سيأتي إنشاء
الله تعالى (وقال في الخلاف) اختلف أصحابنا واختلفت رواياتهم فيما إذا صلى ثم رأى على ثوبه
نجاسة أو على بدنه وتحقق أنها كانت عليه حين الصلاة ولم يكن طهاقيل ذلك (فهم) من قال نجس عليه
الاعادة على كل حال وبه قال الشافعي وأبو قلابة وابن حنبل وأبو حنيفة (ومنه) من قال نجس الاعادة إذا
علم في الوقت وإن لم يعلم إلا بعد خروجه لم يعد وبه قال ربيعة ومالك (ومنه) من قال إن سبق العلم
بذلك قبل تشاذه بالصلاة أعاد على كل حال وإن لم يكن سبق العلم بذلك أعاد في الوقت وإن خرج
الوقت فلا اعادة عليه قال وهذا هو المختار وبه تشهد الروايات (وقال في التذكرة) ولو لم يعلم
بالنجاسة حتى فرغ من صلوته وتيقن حصولها في ثوبه أو بدنه حال الصلاة قولان لعلنا (أحدهما)
الاجزاء اختاره الشيخان والمرضى ونسب إلى جماعة كبيرين من العامة يزيدون على اثني عشر
رجلاً منهم عطاء وسعيد وسالم ومجاهد والشعبي والنخعي والزهري وغيرهم (الثاني) وجوب الاعادة في
الوقت دون خارجه اختاره الشيخ في موضع من (النهاية) وبه قال ربيعة ومالك (وقال الشافعي) يبد
مطلقاً وهو قول أبي قلابة (انتهى) وفرق بين هذه المسئلة والتي قبلها • ﴿ قوله قدس الله تعالى
روحه ﴾ • ﴿ وحكم المشتبه بالنجس حكمه ﴾ فيمنع من استعماله إجماعاً كما في (الخلاف) وغيره

ولا تجب الاراقة بل قد تحرم عند خوف العطش (متن)

ولا يجوز الوضوء به اجماعاً كما في (الفنية والتذكرة) وغيرها (والحاصل) ان عباراتهم مختلفة في نقل الاجماع في المسئلة وانه لمقول صريحاً في ثمانية مواضع (الخلافاً واغنية والمعتبر والتذكرة) (ونهاية الاحكام واختلف والمدارك وشرح الفاضل) وظاهر (السرائر والمنتقى والتقييد) فله أيف وفي (الفخيرة) الطاهره انه لا خلاف فيه وفي (المنتقى والتذكرة) الاجماع صريحاً في اثني عشر موضعاً وبين المشتبهين ويخرج من المستند العموم وفي (الخلافاً والمختلف والتقييد) وغيرها تعرض لخصوص الاثنين وفي (الفنية) (والمنتقى والتذكرة والبيان) عدم التفاوت بين الواحد والعدد وهو مقول عن المفيد ل صريح في (المنتقى والتذكرة والتحرير) عدم الفرق بين أ كثرية عدد الطاهر وعده و زاد في (التذكرة) (والتحرير) اشتبه بالنجس أو النجاسة سفراً وحضراً قل وبه قل المزني وأبو ثور ومحمد بن به حنفية فجوز التحري فيما لو زاد عدد الطاهر والشايفي جوزة مطلقاً لو كان الاشتباه بين المتنجس والطاهر دون النجاسة والمجاهدوني ومحمد بن مسلم يتوضأ بكل منهما وهو خطأ (١) وظاهر (المدارك) دعوى الاجماع على انه لا ينجس الماء لو تعلق الشك بوقوع النجاسة في الماء (٢) وخارجه وقل ان الاصحاب معترفون بعدم وجوب الاجتناب في غير المحصور والامر كما قل لا نجد في ذلك خلافاً وصرح في (المنتقى) بأنه لو اشتبه أحد المشتبهين بعد انقلاب الآخر بطاهر وجب الاحتياط بما واستشكله بعضهم بأنه خارج عن محل النص وتسام الكلام في المسئلة وبين معرفه المحصور وغير المحصور ودفع جميع الاتكالات سيئتي في كتاب الصلوة في بحث ما يسجد عليه (مقتل) الاجماع في (الخلافاً والفنية) على عدم جواز التحري وسن الغاية قل اذا رد عدد الطاهر جاز (وجوب غسل) وآخرون اوجبوا التحري مطلقاً وبعض الشافعية حكم لهم بالتحري مع الاصحاب وسن من الغاية حكم بلزوم استعمال الباقي لمداه القطع بوجود النجس وقل الاجماع في (الخلافاً والمختلف والتذكرة) (وظاهر السرائر والمنتقى) على وجوب التيمم مع فقد غيرها وعمل الاصحاب كما في (الفخيرة والمدارك) على بطلان صلوة من تمكن من تكرير الطهارة والصلوة يزيد من عدد النجس به احد مع صب الماء على اعضاء الوضوء في كل طهارة سوى الأولى لاراقة المحتل من النجس به قهاً ففعل ذلك وصلى وهو ظاهر (التحرير) وصریح (الذكري) (وهو صريح التحرير وظاهر الذكري) واحتمل الصحة في (نهاية الاحكام) وما لا اليه (الياسين) في (المدارك) وفي (الفخيرة) يمكن الاستدلال على وجوب هذا من الآية واحتمل المصنف في (النهاية) وجوب ازالة النجاسة بواحد منها مع عدم الانتشار لان تلك النجاسة أولى من يقينا قال ومع الانتشار اشكال وقوى انه يجب عليه الاجتهاد حينئذ فلا يجوز له اخذ احدها الا بعلامة تقتضي غلب طهارته ثم احتمل عدم **﴿ قوله قدس الله تعالى روحه بسمه ﴾** ولا تجب الاراقة

(١) وجعل الفرق في المدارك بين سبق الاشتباه وطريقانه مختلفاً وهو اختلاف ظاهر فخرى الاصحاب (مه قدس سره) (٢) والوجه فيه ان المستند من الاخبار بالنسبة الى الاشتباه بالمحصور ان تكون افراد الاشتباه أموراً معلومة معينة بخلاف غير المحصور وهذا من الذي ولك ان تقول ان القاعدة المذكورة انما تنطبق بالافراد المندرجة تحت ماهية واحدة والجزئيات التي تخو بها حقيقة واحدة لا وقوع الاشتباه كيف اتفق (مه قدس سره)

ولو اشبه المطلق بالمضاف تطهر بكل واحد منهما طهارة ومع انقلاب احدهما فالوجه
الوضوء والتيمم (٥٠ تن)

كما هو مذهب اكثر المتأخرين كما (في الدلائل) وبه صرح السجلي والمحقق والشيدان والمصنف في
(التحرير) وغيره وظاهر الصدوقين وجوب الاراقة لباحة التيمم المشروط بقصد الماء (وفي النهاية والمقدمة)
وجوب الاراقة ولعل ذلك منهما لباحة التيمم ايضاً كما يظهر ذلك من (السرائر والمعتبرات) وغيرهما حيث
استدلوا لموجب الاراقة بان التيمم انما هو عند قعد الماء ولا يكون الا بالاراقة (وردوا) عليه بان المنع الشرعي
كالنقص القلي لكن المفيد واجب الاراقة والوضوء من ماء آخر فيكون موجبا لها مع عدم التيمم (وقال في المعتبر)
وقد يكتفى بالاراقة عن النجاسة في كثير من الاخبار وفي (المختار) طعن في سند الروايتين الداليتين
على الاهراق (واحتمل) الفاضل في شرحه تنزيل كلام الصدوقين والشيخين على ان الاهراق انما
هو غلوف الفضلة والنسيان فيقع الاستعمال (قال) الاستاذ وعليه ينزل الخبران ويكون الامر ارشاديا وفي
(السرائر) وغيرها أنه يحرم الاراقة عند خوف العطش ونحوه وفي (المعتبر والمتقى) لو خاف العطش
حبس امي الاثنان شاء ولا يلزم التحري وفي (الذكرى) ولا يتحرى الا في الشرب الضروري للبدن
من النجاسة وفي (المتقى) لو خاف العطش في ثاني الحال حبس الطاهر لان وجود النجس كعدمه
عند الحاجة الى الشرب في الحال فكذا في المثال (المثاب خل) وقال بعض الحنابلة بمحسب النجس
لانه غير محتاج الى شرب في الحال وفي المثال يسوغ له شرب النجس فهو في الحال متمكن من الماء
الطاهر وفي (الذكرى) لوميز العدل في هذه المواضع امكن قبول قوله وقطع في (اختلاف) بعدم قبوله
لغير الامر باهراق ما انتهى ويأتي تمام الكلام ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (ولو اشبه المطلق
بالمضاف تطهر بكل منهما طهارة) هذا مذهب الاصحاب كما (في المدارك) وفي (الذخيرة) قطعوا
بوجوب الطهارة بكل منهما وعليه نص (في المبسوط واختلاف الجواهر) على ما نقل عنه (والتحرير)
(ونهاية الاحكام والدروس والبيان والموجز وشرحه وجامع المقاصد) وغيره وفي (التحرير والمتقى)
نسب اختلاف الى ابن ادريس (١) وفي (المختار) بعد ذكر حكم الاشتباه في المضاف ويحيى على قول ابن
ادريس في التووين المشتهين عدم التكرير ونقل في (المختار) عن القاضي انه قال لو اشبه الماء المطلق
بالمستعمل في الكبرى فالاحوط ترك استعمالهما معا (انتهى) والمستعمل في الكبرى كالمضاف وفي (نهاية
الاحكام) لو اشبه الماء المطلق بالمضاف لم تطهر باحدهما عند بعض علمائنا (انتهى) ولله وجود الخلاف
او اراد القاضي او السجلي وفي (المبسوط والمتقى والروض) انه اذا تمكن من الطهارة بالمزج والتكرير
فالا حوط المزج لمساواة المزوج المطلق ومع وجود المطلق لا يجوز التردد واحتمل المصنف (في النهاية)
التخير بينه وبين التكرير (قال) الاستاذ ايداه الله تعالى والمسئلة مبنية على ان الاحتياط طريق في الاختيار
وانه انما يسوغ عند الاضطرار ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (ومع انقلاب احدهما فالاقرب
وجوب الوضوء والتيمم) كما في (الذكرى وجامع المقاصد والروض) وهو الوجه كما (في الايضاح) وهو ظاهر
(الدلائل) (٢) وعليه الاستاذ ايداه الله تعالى وتامل في ذلك في (المدارك) قال ان الحكم غير واضح مع انه ربما

(١) بل في التحرير ان ابن ادريس لم يحصل الحق هنا (مه) (٢) لانه ربما استدلوا به من انه كان المطلق موجوداً
يقين فلا يجوز له التيمم ثم قال والاوجه أن يستدل عليه بان قال شغل اللمة الى آخره (منه طاب ثراه)

وكذا يصلي في الباقي من التوئين وعاريا مع احتمال الثاني خاصة ولو اشتبه بالمنسوب
وجب اجتنبهما فان تطهر بهما فالوجه البطلان ولو غسل ثوبه او بدنه من النجاسة به او
بالمشبه به طهر (متن)

لاحتم ان هذا الحكم اجماعي وفي (نهاية الاحكام) احتمل وجوب التيمم خاصة وعلى قول ابن ادريس
واقاضي في المشبه يتعين التيمم لعدم جريان الاصل بل هو جاز على العكس ويقين الفراغ حاصل
بالتيمم على هذا الرأي (قال في جامع المقاصد) ولا يخفى انه يجب تقديم الوضوء على التيمم (انتهى)
وله ظاهر الأكثر وهو ظاهر الاستاذ الشريف ادام الله حراسته (ووجهه) بأنه اذا توضأ اولاً صار
فاقداً للماء يقين ﴿ قوله قدس سره ﴾ ﴿ فيصلي في الباقي من التوئين وعارياً ﴾ كما في (نهاية
الاحكام) والذكرى (وربما لاح من (الايضاح) اختياره وفي (المروس) لو عدم احد التوئين المشبهين
صلى في الباقي قبل وعارياً وفي (جامع المقاصد) ان اختيار المصنف هنا ضعيف وفي (الذكرى) وعلى
القول بجواز الصلوة في متيقن النجاسة تكفيه الصلوة في الباقي ﴿ قوله قدس سره ﴾ ﴿ تعالى روحه ﴾
﴿ مع احتمال وجوب الثاني ﴾ يعني التيمم والبراء كما فهمه ولله والكركي وضعفه الكركي في (جامع
المقاصد) وفي (حاشية الارشاد) ان الصلوة بالتوب التجس افضل من الصلوة عارياً وفي (كشف اللثام)
ان بين تلف اخذ الاثنتين وتلف احد التوئين فرقاً واضحاً لوجود الستر والشك في نجاسته في الثاني
بخلاف الماء للطهارة فالشك في وجود اصله ولذا قد يتخيل الاكتفاء بالصلوة التوب البقي ونظام
الكلام يأتي في محله انشاء الله تعالى بحمد وآله صلى الله عليه وآله ﴿ قوله قدس سره ﴾
﴿ فان تطهر بهما فالوجه البطلان ﴾ كما عليه الاصحاب كما في (الدلائل) والاقوي البطلان كما في (نهاية
الاحكام) والمتبى والتذكرة والايضاح وجامع المقاصد وشرح الفاضل) الا انه (في التذكرة) احتمل
الصحة لانه توضأ بما ملوك ويندفع بما في (نهاية الاحكام) من عدم وقوعه على الوجه المطلوب شرعاً
وفي (الدلائل) بعد نسبة الحكم بالنسبة الى الاصحاب قل عن الكليبي ما حاصله الفرق بين ما ينهى
عنه بخصوص البسادة وما ينهى عنه نفسه من المكان والبس (ثم قال) وعلى قوله يصح الوضوء
بالمنسوب لانه منهي عنه نفسه وهو قوي (انتهى) واستشكل في (الفتاوى) نظراً الى صحة عدد
الله بن سنان عن الصادق عليه السلام (كل شيء فيه حلال وحرام) الحديث (وقال) الاستاذ ايده الله
تعالى المراد بانغير غير المحصول او الجنس مما في افراده الحلال والحرام وقال (في الدلائل) لو جهل
النسبة ارتفع حده بلا خلاف وهو (خير قال الكتاب) فيما سيأتي (والتذكرة ونهاية الاحكام) وغيرهما
(وفي الدلائل) انه لا يشترط جفاف ما على الاعضاء لانه كالتأنيف قال ومع التيسار فيه خلاف والاقوي
انه كجاهل النسبة مالم يكن متناولاً خلافاً لظاهر (التذكرة) انتهى (وقال) الشيخ نجيب الدين لو علم
بالنصب بعد غسل الاعضاء جاز المسح به لانه في حكم التأنيف وفي (التذكرة) ان جاهل الحكم كالسالم وكذا
قال في (نهاية) الا انه قال على اشكال وفي (الذكرى) ان الماء المستنيط من المنسوبة تابع للأرض في الملك
وهو الاصح كما في (النهاية) وفيها لوساق المباح الى المنسوبة لم يكن مفضوياً وسيأتي تمام الكلام في
آخري بحث الوضوء ان شاء الله تعالى ﴿ قوله قدس سره ﴾ ﴿ ولو غسل ثوبه او بدنه
من النجاسة به أو بالمشبه به طهر ﴾ هذا مما لا كلام فيه وفي (النهاية) يجب عليه اللئ أو القبيح وتغسل

وهل يقوم ظن النجاسة مقام العلم فيه نظر أقرب به ذلك أن استند إلى سبب والا فلا ولو شهد عدل
بنجاسة الماء لم يجب القبول وإن استند (استند خ ل) إلى السبب ويجب قبول العدلين
فإن عارضهما مثلها فالوجه الحاقه بالمشتبه (متن)

الميت أن قلنا أنه عباد كالزوء والا فكفصل الثوب **ح** قوله قدس سره **ح** (وهل يقوم ظن
النجاسة مقام العلم) * القول بإقيام مغلنا للشيخ في (النهاية) وأني الصلاح قال الشيخ لا يجوز
الصلاة في ثوب قد أصابته النجاسة مع العلم بذلك أو غلبة الظن (وقل) أبو الصلاح لأن الشرعيات
كلها ظنية (ورده في جامع المقاصد) بأن مناط الشرعيات ظن مخصوص بأجراء الشارع مجرى اليقين
لا مطلقا وفي (التذكرة) قال بعض علمائنا أن ظن النجاسة كاليقين (وذهب) القاضي وابن ادریس
في باب لباس المصلي ومكانه إلى أنه لا يقوم مقام العلم مطلقا ونسبه في (المختلف وكشف الالتباس)
إلى أن الجنيح ونسبه في (نهاية الأحكام) إلى الشيخ وابن البراج والعبارة المنعولة عن أبي علي والشيخ
تدل على عدم قبول العدلين كصريح العبارة المنقولة عن القاضي وفي (المبسوط والخلاف) (والمعتبر)
(والتحريروالمنتهى والموجز وشرحه) وظاهر (المختلف والإيضاح وجامع المقاصد) أنه لا يقبل خبر
العدل بل في بعضها وإن ذكر السبب (وقل) المصنف هنا أنه يقوم مقام العلم أن استند الظن
إلى سبب كخبر العدل (وقال) هنا أيضا لو شهد عدل بنجاسة الماء لم يجب القبول كما ذكر ذلك في
موضع من (التذكرة) وقال في موضع آخر منها ظن النجاسة قول بعض علماء أنه كاليقين وهو جدير أن
استند إلى سبب كقول العدل أما أثواب مدين الحمر والقمصان والصبيان وطين الشوارع والمقابر
المنبوذة فلا تقرب الظهارة وللشافعي وجهان (انتهى) واحتمل في (نهاية الأحكام) وجوب التحرز مع
أخبار العدل الواحد بنجاسة آتاء بينه (انتهى) وهو مختار للشافعي هذا وفي (جامع المقاصد) أن
نظم العبارة غير حسن وهو حق وتأولها في (كشف اللثام) بأن المراد بالسبب الأول في قوله
أقرب به ذلك أن استند إلى شهادة العدلين لا شهادة العدل الواحد كما في (التذكرة) وبالسبب الثاني
ذكره فأمل (وقال في الخلاف والمبسوط) أنه لو نجس أحد الاناثين واشتبّه ثم أخبره عدل بنجاسة
أحدهما لم يقبل (قول في الخلاف) لاجتماع الفرق على وجوب الاجتناب فإيجاب القبول من العدل
يحتاج إلى دليل (انتهى) وفي (الذكرة) أنه يقبل وكذا مقتضى ما مر عن (التذكرة) القبول *
قوله قدس سره **ح** (ويجب شهادة عدلين) * أي بالنجاسة وقد أطلق المصنف هنا كما في
(المبسوط والمعتبر والمختلف) وموضع من (سرائر) وفي (التذكرة) اشترط الاستناد إلى سبب قال
إذ لو لم يبينه لربما كان ممن يقول بنجاسة المسخ وتبعه على ذلك أبو العباس والصيمري في (الموجز)
(وشرحه) وربما لاح ذلك من (التحريروالمنتهى) لأنه قال فيها الواحد وإن ذكر السبب مقبلا له
بذكر العدلين وفي ذلك إيماء إلى اعتبار ذكره فيها (فتأمل) وفي (الدخيرة) وربما قل عن بعض
الأصحاب اشترط القبول في العدلين بتبين سبب (انتهى) وقد عرفت ما ذكرناه عن الشيخ والقاضي
والكاتب * **ح** قوله قدس سره تعالى روحه **ح** (فإن عارضهما مثلها فالوجه الحاقه بالمشتبه)
إذا تنازعت البيتان بحيث لا يمكن الجمع فإن كان التناوض في أثنين ففي (السرائر) بعد إيمان
النظر كذا بعد أولى (والمعتبر والتحريروالأيضاح وجامع المقاصد) الحاقه بالمشتبه ونسب إلى (المنتهى)

ولو أخبر الفاسق بنجاسة مائه أو طهارته قبل (متن)

ولم أجده تعرض له وقوله في (المائم) عن والده في بعض فرائده وفي (الخلاص والمختلف) طهارة المائمين لأن التعارض يسقط اليتين فيبقى أصل طهارتهما (ورده في جامع المقاصد) بأنهما إنما تعارضا في تعيين النجس لا في حصول النجاسة ونسب هذا القول إلى (المبسوط في كشف اللام) قل وهو قوي لا يندفع بما قيل من حصول العلم بنجاسة أحدهما في الجملة بالشهادتين فإنه إنما يحصل لوله يختلفا في المشهود به قال وفي (الخلاص) الطهارة وإن لم تتوافر الشهادتان بناء على اعتبار أصل العبارة وعدم سماع الشهادة بالنجاسة وهو أحد وجوبي (المبسوط) وفي (التحرير) أنه في (المبسوط) إنما تعرض لامكان الجمع ولم يتعرض للقبض وهو عدم امكان التوفيق عبارة (المبسوط) هكذا وإذا شهد شاهدان بالنجاسة في أحد الاتيين وشهد آخران أنه وقع في الآخر على وجه يمكن الجمع بينهما أو لا يمكن لا يجب القبول منهما والماء على أصل الطهارة والنجاسة فيهما كان معلوما عمل عليه وإن قلنا إذا أمكن الجمع بينهما قبل شهادتهما وحكم بنجاسة الالاهين كان قويا (انتهى) وفي (المذكرى) وتعارض اليتين في اثنتين اشتباه والقرعة (١) ونحوهما وطرح الشهادة ضعف وفي (الاستدلال) أدخلها في القرعة أولا ثم استبعد وحكم بالطهارة ثم حكم بالنجاسة ثم حكم بالاشتباه وذكر في (جامع المقاصد) أن هناك قولاً بالنجاسة (ورده) ولعله أراد ابن دريس والتأني حكم بنجاسته على تعيين ذكره في (الخلاص) وإن كان التعارض في الالاه الواحد فأقول (الامل) الطهارة لا يجب ولا أصل أو للتساخ ونسب هذا إلى الشيخ الفخر في (الايضاح) وقوى التساقط في (الاستدلال) مد أن قال أن الأقرب أنه كالأشبهة (وقال في الايضاح) وعلى التساقط لو تبدت سنة أخرى لمحالة عمل سنة وعلى الأول بعمل بالطهارة (انتهى) فأتم وقوى القول بالطهارة في (الدلائل) (الثاني) حصة ترجيحاً لنقل على المقرر وهذا منه في (الايضاح) إلى ابن دريس (الثالث) الحققة المشبهة به حصة (التذكرة) وفي (البيان) حله أقرب كما مر وهو المنقول عن الشهيد الذي مظهر شرح الفاضل وفي (جامع المقاصد) أنه أصح قول وإن كان القول بالطهارة لا يخلو من حقه ولم يرجح أحداً في (الايضاح) قوله قدس الله روحه رحمه الله (وله أخير الفاسق بنجاسة مائه أنه طاهر به هل هو) هذا هو المشهور بين المتأخرين كافي (التذكرة) وهو المنقول عن الكركي حيث قل أن قول ذي البد مساو لشهادة العدلين في القبول به وله أجده في (جامع المقاصد) به قطع في (المحرر وشرحه) إلى زاد في الشرح سواء كان قاسماً أو عبداً أو امرأة لا صبياً لأنه لا يمتثل قوله إلا بصل إليه بفتح الباب (وقطع) في (التذكرة ونهاية الأحكام) القبول في الطهارة (واستقرب) القول في النجاسة في (التذكرة) والمتن في (نهاية) وحمل القبول في الطهارة في (المنتهى) هو الوجه هو في (التذكرة) هل أن إخباره بالنجاسة أن كان قبل الاستعمال قل لا فلا لانه إخبار عن نجاسة الغير كما لا يلتفت إلى قول البائع بعد البيع لو قل أن المبيع مستحق للغير وفي (الدلائل) استدل أن حكم المال بالنجاسة يقتضي منع الغير عن الاستعمال ولذا لا يمنع من ماله وهو كالتزوي وقد يفهم أن المراد بالطهارة الطهارة الأصلية لا الطهارة بعد النجاسة وهو بعيد (وقل) الاستاذ لا ينبغي الشك

ولو علم بالنجاسة بعد الطهارة وشك في سبقها عليها فالأصل الصحة ولو علم سبقها وشك في بلوغ الكربة أعاد ولو شك في نجاسة الواقع بنى على الطهارة (متن)

في مقبولة قول المالك في الطهارة والنجاسة كمقبولة في الإباحة والحظر وغيرها من الأحكام مع قيام أدلة اشتراط العلم فيها ونص في (الموجز وشريحه) على انه يستتاب في التطهير وان كان امرأة بل في (كشف الالتباس) وان كان الفاسق امرأة (وقال) الاستاذ هذا الحكم معلوم من السيرة فان عادة الناس ولا سيما الاجلاء لا يشارون غسل ثيابهم وأوانيهم وغيرها مع ان الصحة أصل في أفعال المسلمين والمسألة غنية عن البيان (انتهى كلامه) أدام الله تعالى حراسته (وقال) المحقق الثاني والشهيد الثاني وصاحب (المدارك والمآل) انه لو أصاب أحد الاثنين المشتبهين جسما طاهرا لم تزل طهارته كما هو أحد وجهي الشافعية استنادا الى استصحاب طهارته والى أن الإصابة انما تفيد شك النجاسة ولا تمويل على الشك فيها قولاً واحداً وألحقه في (المنتهى) بالمشتبه في لزوم الاجتناب وقيل عن الخاتبة قولاً بأنه لا يجب غسله لان المحل طاهر يقيين فلا يزول بشك النجاسة (وأجاب) بأنه لا تفاوت بين علم النجاسة وشكها هنا بخلاف غيره (انتهى) وأيده بعضهم بأنه لو لم يلزم الاجتناب لزم فك المتلازمين فانه لو توضحاً لزمنا الحكم بطهارة اليد وهو لازم لطهارة الماء اللازم لصحة الوضوء فأمل (قلت) قد يؤيد بأنه لو كان هناك ثوبان أصابت أحدهما قطرة بول ثم اشتبه بالآخر ثم وضعنا الثوبين في ماء قليل الا مقدار ما وقفت عليه القطرة فان الحكم بطهارة الماء مع الظن الغالب بالنجاسة بعيد (وقد يجاب) بأن هذا الظن لا منشأ له عند التحقيق وفي (مجمع البرهان) في بحث ما يسجد عليه انه اذا كان سبب وجوب الاجتناب هو النجاسة والاشتباه كان حكم الملاقي حكم أحدهما (نعم) لو كان الاجتناب على خلاف الأصل لا يتسدى الى غيرها انتهى (وفيه نظر ظاهر) يعلم مما ذكر من حجة القائلين بالبقاء على الطهارة (وقال الاستاذ) وقول (المنتهى) لا يخلو من قوة لانه من البعيد عدم الحكم بطهارة أحد المائتين مع الحكم بطهارة الطرفين والاحتياط لازم والاستصحاب انما يقضي بطهارة المصاب وهو لا يتنافى عدم جواز الاستعمال ثم انه لو فرض إصابة الاثنين لثوبين جرى فيها مسألة وجوب المقدمة وقضية الترجيح بلا مرجح مع ان شغل الذمة بالصلاة يقتضي الشك في الفراغ كاف في لزوم الاجتناب (انتهى) ومثله ما اذا كان على ثوبه نجاسة وغسلها بكل من الاثنين على التعاقب فان احتمال طهارة الثوب يثبت ازالة النجاسة بعيد جداً لاستلزامه الترجيح بلا مرجح مع شغل الذمة بالصلاة فشأن أحد الاثنين كالمسك كالمسك بينه الاستاذ في حاشية (المدارك) فليتأمل جيداً ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ ﴿ ولو علم بالنجاسة بعد فعل الطهارة وشك في سبقها عليها فالأصل الصحة ﴾ • كما في (المتبر والتحرير ونهاية الأحكام) وغيرها لاصل تأخر الحادث وقد تقدم في مسألة الشك في سبق جيفة البئر ما ينفع في المقام ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ ولو علم سبقها وشك في بلوغ الكربة أعاد ﴾ • كما في (المتبر ونهاية الأحكام والتحرير) وغيرها واحتمل في (المنتهى) عدم الاعادة لاصل طهارة الماء وعموم النص والقوى على ان كل ماء طاهر حتى يعلم والاصل براءة الذمة من الاعادة ولانه شك بعد الفراغ وقوى الاول الاستاذ لانه اذا انقضت الكربة ثبتت الاعادة والاصول المذكورة مبنية على الكربة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولو شك في نجاسة الواقع بنى على الطهارة ﴾ • كما في (المتبر والتحرير)

ونجس القليل بموت ذي النفس السائلة فيه دون غيره وان كان من حيوان الماء كالتمساح ولو اشتبه استناد موت الصيد في القليل الى الجرح او الماء احتمل العمل بالاصلين والوجه المنع (متن)

وقبرها ﴿ قوله ر ه ﴾ ﴿ دون غيره ﴾ رد به على الشافعي في أحد قوليّه فانه يرى ان مالا نفس له ينجس الماء بموته فيه ﴿ قوله ر ه ﴾ ﴿ وان كان حيوان الماء كالتمساح ﴾ الذي له نفس سائلة ورد بذلك على أبي حنيفة فانه لا ينجس الماء بموت ما يعيش فيه وان كان له نفس سائلة وهو ظاهر (اختلف) فليحظ ﴿ قوله ر ه ﴾ ﴿ ولو اشتبه استناد موت الصيد الى الجرح أو الماء احتمل العمل بالاصلين ﴾ فيحرم الصيد ويكون الماء طاهراً كما في (جامع المقصد والخيرة والدلائل) واليه ذهب السيد صدر الدين في (شرح الوافية) وقواء في (التحرير) بعد اختيار التنجيس (وقل) في (المتن) ان الشيخ اختاره في بعض كتبه (ثم قل) وليس بمجيد لان العمل بالاصلين مشروط بعدم لزوم التثني والتثاني هنا حاصل وفي (الدلائل) ان غير معلوم التذكية هل هو نجس أو غير نجس وإنما منع الشارع من استعماله والاتقاء والاقرى الثاني فترجع المسألة الى مسألة الشك في نجاسة الواقع ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ ﴿ والوجه المنع ﴾ من العمل بهما فبحكم نجاسة الماء كما في (المتن) (والتحرير والايضاح والذكرى والبيان) وعليه ثاني الشهيدين والشارح المذلل وفي (المعتبر) عدم ان تردد في تنجيس الماء كما تردد في (نهاية الاحكام) قل والاحوط التنجيس وفي (جامع المقاصد) بعد أن جعل العمل بالاصلين أقوى جعل هذا أحوط واستندوا في ذلك الى الضرب الاول من النكاح الاول وهو هذا ماء وقع فيه غيره مذكي وكما كان كذلك فهو نجس (قل) الاستاذ يمثل هذا يدفع ما يقال من أن اصالة طهارة الصيد تعارض اصالة عدم التذكية والطريق الذي حول عليه في الدلائل (مردود) بأن الحجة الشرعية قامت على النجاسة لان الاصل طريق شرعي (نعم) ما ذكره من أن الأدلة انما دلت على المنع من الاستعمال لا على النجاسة يجري في مثل الاثنين المشتبين لو أمب أحدهما شيئاً وفي (جامع المقاصد) ان تحريم الصيد ان كان مستندا الى عدم التذكية التي هي عبارة عن موته خفف الله ثم الثاني وامتنع العمل بالاصلين وان كان مستندا الى عدم العلم بالتذكية لم يتم لان الحكم بطهارة الماء يستلزم عدم العلم بالنجاسة لاعدم النجاسة في الواقع فانه لو شك في نجاسة الواقع لم ينجس الماء قطعاً على ان العمل بالاصلين المتباين واقع في كثير من المسائل (وبده) الاستاذ بان لا ترتب في ان ظاهر الحكم على شيء تسريته الى لوازمه الا أن يقوم دليل على خلافه وحيث اثبتنا النجاسة بالاصل سرى حكمها بل ليس معنى النجاسة سوى ذلك مع انه يفرق بين أن يكون الحق لواحد وان يكون لاثنتين ففي الاول يجري الحكم ولوازمه بلا تأمل دون الثاني والحق في العبادات انما هو لله تعالى بخلاف المعاملات فانه كثيرا ما يكون لاثنتين وحيث حكمت بان الصيد ميتة كان جميع ما دل على ان الميتة نجسة وانها تنجس الماء يدل على ذلك ولا وجه للشك بعد حكم الشرع بمحبة الاصل ولزوم العمل عليه (اتمى) وتأمل بعضهم في امة عدم التذكية للاصل مستنداً الى ان خروج الروح يتوقف على احد امرين اما عروض مرض او نحوه مما يتقدم الموت او تذكية وكل منها حادث والاصل عدمه والجواب كما قل الاستاذ بكثرة الحوادث وقتها وبالفارق بين ما يمرض لنفس الشيء او مباشرة خارجي على أن الاجماع وتبع الاخبار ايين حجة على انه

ويستحب التباعد بين البئر والبالوعة بقدر خمس اذرع مع صلاية الارض اوفوقية البئر
والا فسبح ولا يحكم بنجاسة البئر مع التقارب ما لم يلم وصول ماء البالوعة اليها مع التغير
عندنا ومطلقا عند آخرين (متن)

لا يستباح الحيوان الابل بالذكية فليس في تحقيق هذا الاصل كثير فائدة (اتمى) ولسيد صدر
الدين (في شرح الوافية) كلام طويل قد قتلناه فيما كتبناه على الوافية ﴿قوله قدس الله روحه﴾
﴿ويستحب التباعد بين البئر والبالوعة﴾ قل في (الصحيح) البالوعة تعب في وسط الدار وفي (القاموس)
البالوعة والبالعة بئر يحفر ضيق الرأس يمرى فيها ماء المطر ونحوه وفي (الروض والدلائل والذخيرة)
هي التي يرمى فيها ماء الترح او غيره من النجاسات وفي (الروضة) الاقتصار على ماء الترح ﴿قوله﴾
رحمه الله ﴿﴿بقد خمس اذرع﴾﴾ الفراع ذراع اليد كما في (الصحيح والقاموس) وفسره في (القاموس)
بما بين المرفق وطرف الوسطى والفرع الشرعي خمسة وعشرون أصباً عرضاً كما في (الدلائل وجامع
المقاصد وتطبيق الارشاد) وغيرها ذكر ذلك في المسافة ﴿قوله قدس سره﴾ ﴿﴿مع صلاية الارض
او فوقية قرار البئر والا فسبح﴾﴾ هذا هو المشهور كما في (المذهب البارع وجامع المقاصد والروض وكشف
الالتباس والمدارك والدلائل والذخيرة وشرح الفاضل) وعلى هذا فيكون التباعد بالسبع في قسمين
رخاوة الارض مع مساواة القرارين او لو قرار البالوعة وفي (الفتية والمنقح) الاقتصار على الصلاية
والرخاوة وجعل الحس في الاول والسبع في الثاني وفي (التلخيص) او بعض نسخ (الارشاد والروض)
اعتبر في السبع امران الرخاوة وفوقية البالوعة فالتباعد بالسبع في قسم واحد وفي بعض نسخ (الارشاد)
يستحب تباعد البئر عن البالوعة بسبع اذرع مع سهولة الارض او فوقية البالوعة والا فخمس فيكون
في اربع سبع وفي اثنين خمس والمشهور في النقل عن ابي علي كما في (الذخيرة) وهو الذي حكاه
المصنف والكركي وغيرها ان الارض لو كانت رخوة والبئر تحت البالوعة فليكن بينهما اثنا عشرة
ذراعاً وان كانت صلبة او كانت البئر فوق فليكن سبع اذرع وحكي صاحب (المالم) والفاضل الهندى
انه ذكر في (مختصره) انه يستحب التباعد باثني عشرة ذراعاً مع الرخاوة وعلو البالوعة وبسبع مع
العلو وصلاية الارض او التحاذي في سمت القبلة ونفى عنه اليأس مع علو البئر وفي (جامع المقاصد)
(والروض والروضة) ادراج فوقية الجهة وتحتيتها وانه كما يراد بالفوقية الفوقية بالنظر الى بعد العمق وقربه
كذلك يراد بها الفوقية بالكون في جهة الشمال ونسبه في (المدارك والذخيرة) الى جماعة واحتمل في
(الدلائل) وعلى هذا فالاقسام اربعة وعشرون وتفصيلها (في الروض والمدارك) وغيرها والاخبار مختلفة
في الظاهر وقد تكلف في (الذخيرة) وغيرها للجمع بينها (قال) الاستاذ ولا يمدح لها على الارشاد ويختلف
الحال باختلاف الاحوال وفي (شرح الفاضل) لو كان بعض الارض صلباً وبعضها رخواً لا يجب تباعدهما
بنحو ما ذكر اتفاقاً فيكون ذلك بالنسبة فلو كان نصفها صلباً ونصفها رخواً اعتبر ذراعان ونصف من
الصلبة وثلاثة ونصف من الرخوة ﴿قوله قدس سره﴾ ﴿﴿ولا يحكم بنجاسة البئر مع التقارب﴾﴾
اجماعاً في (المتن) ولا خلاف فيه في (الدلائل) وهو المشهور كما في (الذخيرة) ولا أجد مخالفاً الا ما يجيء
على قول التي من الخلق الظن بالعلم ان حصل الظن وفي (المتن) انه لو تغير الماء وشك في استناده
الى البالوعة او غيرها ففي نجاسته تردد لاحتمال ان يكون لامنها والاحوط التطهير لان سبب النجاسة

ويكره التدوي بالمياه الحارة من الجبال التي يشم منها رائحة الكبريت ومات فيه
الورقة والمقرب او خرجت منه ولا يطهر العجين النجس بخبز به بل باستحائه ومدا
وروي يمه على مستحل الميتة أو دفته (متن)

قد حصل فلا يزال على غيره لكن هذا طهر لا قطع وغارة في لاصل متسة لا تزال من (متن)
وفي الخلق الماء الغليل الكائن في حرة دلت حدل من قوله قدس الله روحه (متن) ويكره
التدوي (الح) ولا يكره استعمالها غير ذلك كما هي عليه لصندوق (متن) من (متن) و
على كراهه التطهير واستعمالها في العجين وسب عدم خضرم في (متن) من (متن) ل
قل ولا ينت وعن القاضي انه كره استعماله مطلقاً (متن) قوله قدس سره (متن) كره (متن)
فيه لورقة وأحرق (متن) كما في (المسوط والأح) (متن) قوله قدس سره (متن) من (متن)
محكم التبيين في (المائة) والقاضي يحسنه في (متن) من (متن) من (متن)
أوجب الرجاء لا وفي (متن) من (متن) من (متن) من (متن) من (متن)
والعرب (متن) قوله قدس سره (متن) من (متن) من (متن) من (متن) من (متن)
(متن) في الورقة مع الحكمة (متن) من (متن) من (متن) من (متن) من (متن)
العجين الحسن بخاره (متن) لا يضر لثوب الارض (متن) من (متن) من (متن) من (متن)
حكم عدم تطهيره ذلك وحري في لاطعه ان طهر لال لاحظ لا (متن) من (متن)
(والمقنع) حيث حرّمه كل الحاكم عمن من (متن) من (متن) من (متن) من (متن)
ان انى عمري (متن) من (متن) من (متن) من (متن) من (متن) من (متن)
(المقنع رابعه) وما لحظ من أوله الاصح (متن) من (متن) من (متن) من (متن)
(متن) من (متن) من (متن) من (متن) من (متن) من (متن) من (متن) من (متن)
(التهذيب والمفهم) حيث حكم فيه (متن) من (متن) من (متن) من (متن) من (متن)
(التقيح) رأي المبيد المحض من المتأخر (متن) من (متن) من (متن) من (متن)
الرماد مطهرة وتساء الكلاء سيأتي من (متن) من (متن) من (متن) من (متن)
يحه على مستحل لمتة أو دمه (متن) من (متن) من (متن) من (متن) من (متن)
أن يكون البيع استفاداً لأن (متن) من (متن) من (متن) من (متن) من (متن)
لاحد (وقول) الاستاذ الشريف أيده الله تعالى انه يجوز بيعه والله لا (متن) من (متن)
أكل تخفيف فطير ناقيل في الكثير (متن) من (متن) من (متن) من (متن) من (متن)
تخلل الماء من الكثير أو الجري من (متن) من (متن) من (متن) من (متن) من (متن)
الدواب (قل) وتبيد البيع في الحديث في البيع مستحل الميتة الطاهرة عليه السلام (متن)
عدم الاصلاح فانحطه أمامه فيحوز مطلقاً انتهى مضمون كلامه (وقول) القاضي في شرحه ومده (متن)
وجوه (منها) نظير (ومنها) نفاسته وان كانت عرضية لعدم قوله التطهير وهو ممدوح لاحتل لم يضعه
في الكثير أو الجاري حتى يتغذى في أعماقه فوذناً ولو سلم حرمة البيع بموعة (ثم قل) والكماء عدد
مخاطبون بالترويع فبحرم طهرهم أكل هذا نظير وبيعه مسمية على أكله فيحرم ان قصد ما بيع

والدم من ذي النفس السائلة مطلقاً (٢٠٠٠)

والميتة منه والكلب والخنزير (متن)

أو صريحاً كون التنجيس مذهب (المبسوط والجل) قال وما في (المبسوط والجل) مدفوع بإجماع (الخلافة) انتهى وقد علمت أن إجماع (الخلافة) غير مناف على ما وجدناه وعبارة (المراسم) ادل على النجاسة من عبارة (المبسوط والجل) وقريب منه عبارة الطوسي (قل في المراسم) النجاسات على ثلاثة أضرب (أحدها) ما يجب إزالة قليله وكثيره إلى أن قال (ومنها) ما لا يجب إزالة قليله ولا كثيره كدم السمك والبراغيث والقروح «الخ» وقد تأولها بعض بارادة النجاسة بالمنفى القوي ويأتي تمام الكلام إنشاء الله تعالى (ويلعلم) أنه قد قل الإجماع في (الخلافة) على أن ما يخرج من ذي النفس بغير سيلان كالملقة نجس وقال في أئمة (المذهب) أنه الذي تقتضيه أصول المذهب ونص عليه في (المبسوط والسرائر والمعتبر والتافع والجامع والتذكيرة والبيان وكشف الاتباس) وغيرها في باب الاطعمة والطهارة والحق ذلك في (الجامع والمعتبر والتافع وكشف الرموز) علة البيضة لاتها دم حيوان له نفس (قال في الذكري) وفي الدليل منع لأن كونها في الحيوان لا يقتضي أن تكون جزءاً منه (انتهى) وقل الأردبيلي أن الشيخ «ره» قل الإجماع على نجاستها (ثم قال) وصريحهم في مواضع أن مطلق الدم من ذي النفس السائلة نجس وإن لم يكن مسفوحاً (وقال) الأستاذ الشريف يتنق ذلك على أن الأصل في الدم الطهارة والنجاسة ثم مال إلى الثاني (وقال) شيخنا الأولي الاستناد إلى عمومات الدم وهذا من أفرادها ويأتي تمام الكلام عند تعرض المصنف له إنشاء الله تعالى ولا حاجة لنا (بناخل) إلى التعرض إلى دمه الشريف صلى الله عليه وآله وإن تعرض الأصحاب لذلك ﴿ قوله ﴾

﴿ والميتة منه ﴾ قل الإجماع على عدم الفرق بين ميتة الآدمي وغيره من ذي النفس في ظاهر الطبريات وصريح (الفنية والمعتبر والمتنهي ونهاية الأحكام والتذكيرة والذكري وكشف الاتباس) (والروض والدلائل والذخيرة وشرح الفاضل) وربما ظهر من (الخلافة) طهارة ميتة الماء ولعله محمول على الغالب من كونه غير ذي نفس والا فقد قال في (التذكيرة) أن ميتة ذي النفس من المسائي نجسة عندنا وفي (المدارك) أن المسئلة قوية الاشكال وأنه لم يقف على نص يستد به يدل على النجاسة ثم استظهر أن عدم التنجيس مذهب الصدوق لأنه روى أنه لا بأس بجعل الثين والسمن في جلود الميتة وقد قال أنه يعمل بكل ما يرويه (وقال الأستاذ) الآقا أيده الله تعالى ولا شك أن الصدوق عدل عن العمل بكل ما يرويه وكلم له من رواية قطع بأنه غير عامل بها ثم إن في هذه الإجماعات بحول الله وقوته في حكم الجزء المبان بل كادت تكون المسئلة ضرورية ولم يقل أحد عن الصدوق خلافاً في ذلك واستدل في (المتن) على النجاسة بأن تحريم ما ليس بمحرم ولا فيه ضرر كالمس يدل على النجاسة وقد تأمل في الأستاذ (وقال) الأستاذ الشريف هذا هو ما ذكره الشهيد في (قواعده) وقوله عنه أيضاً صاحب (الوافية) ويستثنى من الميتة الإنسان بعد الفسل اتفاقاً كما قال الأستاذ والشيد على رأي والميت قبل برده على قول وستأتي هذه المباحث إنشاء الله تعالى ﴿ قوله ﴾ ﴿ والكلب والخنزير ﴾ إجماعاً كما في (الفنية والمعتبر) في مسئلة الملاقة (والمتنهي والتذكيرة والذكري والدلائل) (وشرح الفاضل) وقد عرفت أنه في (التفريح) على نجاسة الشرة المذكورة في (النافع) وفي (الطبريات)

وأجزائها وان لم تحلها الحياة كالعظم والدم والمسكرات (مثنى)

(وكتف الحق) قل في الكلب وكنى الصدوق برس. ثم كلب احمد مع ربه. فمئل وفي
(حماية الاحكام والتحرير والتذكير) طرث كلب له وجه مثنى. كفي (كوفه)
وفي (السراير) انه محس وفي (المتن) الاقرب كلب له وجه مثنى. كلب له
لا اشتراك مع ابيه (التحرير) انه قل له يمل منه محس وفي (المتن) كلب له
الحريين طاهران في وجه وقال حبيبة كلب كلبه محس. حسن. ربي. كلبه
وحسبها الشافي وأحمد ومستكمل في (مثنى ومثنى) في حسن. كلبه. كلبه
لاسم وقوى في (الدكرى والروص) حستور. كلبه. كلبه. كلبه. كلبه
السمع (وقل) اكركي له مئل له كلبه كلبه (المتن) كلبه. كلبه. كلبه
وفي (الدلائل) الاقوى الصبابة له لم يصدق منه. كلبه. كلبه. كلبه
لاسم وحس في (مثنى) كلبه. كلبه. كلبه. كلبه. كلبه. كلبه
وده حق لاسم مئل في (مثنى) كلبه. كلبه. كلبه. كلبه. كلبه. كلبه
(كوفه له) كلبه. كلبه. كلبه. كلبه. كلبه. كلبه. كلبه. كلبه
مئل كلبه. كلبه. كلبه. كلبه. كلبه. كلبه. كلبه. كلبه
الصبغة. كلبه. كلبه. كلبه. كلبه. كلبه. كلبه. كلبه
ما هو البديع. كلبه. كلبه. كلبه. كلبه. كلبه. كلبه. كلبه
(المسكرات) أطلق مسكرات من كلبه. كلبه. كلبه. كلبه. كلبه. كلبه
(والصنف) كلبه. كلبه. كلبه. كلبه. كلبه. كلبه. كلبه. كلبه
(جمع) كلبه. كلبه. كلبه. كلبه. كلبه. كلبه. كلبه. كلبه
توبه. كلبه. كلبه. كلبه. كلبه. كلبه. كلبه. كلبه
وسرحه وهو الطاهر من كلبه. كلبه. كلبه. كلبه. كلبه. كلبه
(والهبد) كلبه. كلبه. كلبه. كلبه. كلبه. كلبه. كلبه. كلبه
المسكرة وقد عي عنه (الخالف) كلبه. كلبه. كلبه. كلبه. كلبه. كلبه
لاجماع وهما صدوق وفي (اصبه) كلبه. كلبه. كلبه. كلبه. كلبه. كلبه
الامدة المسكرة كلبه في التحسن كلبه. كلبه. كلبه. كلبه. كلبه. كلبه
القول بحسبه مسكرات هو كلبه. كلبه. كلبه. كلبه. كلبه. كلبه
(والدكرى والدلائل والحداد والعتيق) كلبه. كلبه. كلبه. كلبه. كلبه. كلبه
(التذكير والدكرى) كلبه. كلبه. كلبه. كلبه. كلبه. كلبه. كلبه. كلبه
كالخيشة في (التذكير والدكرى وروص) كلبه. كلبه. كلبه. كلبه. كلبه. كلبه
بالمرض ظاهرة وفي (الدلائل) قل الاحصاء على حكمه في (محنة) كلبه. كلبه. كلبه
مخصوص عد الاصحاب ما هو منع. كلبه. كلبه. كلبه. كلبه. كلبه. كلبه. كلبه
وفي (المتن) لم أقف على قول لعلنا في الخيشة المتحدة من ورق حسب ولوحه. كلبه. كلبه. كلبه

ويلحق بها العصير اذا غلا واشتد (متن)

فحكمها حكم الخمر في التحريم وليست بنجسة وكذا ما عدها من الجامدات (قال) الكركي وكلامه يعلي التردد في اسكارها ونص في (المتن) والتذكرة والذكرى) على ان الخمر ان نحمد لا نفخر عن حكم النجاسة وفي (المتن) الا أن نزول عنه صفة الاسكار هذا وقد قل في (الدروس) (والذكرى وشرح الفاضل) ان الصدوق والجعفي والحسن ذهبوا الى طهارة الخمر ونسبه في (الروض) الى الصدوق وجاعة واقتصروا في (المعتبر والمختلف والتذكرة والبيان وكشف الالتباس والمدارك) (والدلائل) على نسبة الخلاف الى الصدوق والحسن وفي (المتن) نسبة الخلاف الى الصدوق وظاهر المقدس الاردبيلي أو صريحه القول بالطهارة فيها وفي جميع المسكرات واحتاط المحقق في الحكم واستحسنه في (المدارك) وفي (الذخيرة) قرب العمل على أخبار النجاسة وحمل أخبار الطهارة كما في (جبل التين) على الثقة من الامراء والوزراء وجهال بني أمية والباس (قال في جبل التين) بل ربما أم بعض أمراء بني أمية بالناس وهو سكان فضلا عن أن يكون ثوبه ملوثا بها واحتمل الفاضل في (شرحه) الثقة لاشتهار الخبر عن قبلها عندهم (وأما) الاجاعات المقتولة على نجاسة الخمر بخصوصها مضافا الى ما سبق فأكثر من أن تحصى فهي (السرائر) قل اجماع المسلمين وفي (الترغمة) الاجماع وكذا في (التذكرة) الا انه استثنى ابن بابويه وابن أبي عقيل وفي (البسوط والتاثيرات) فني الخلاف من المسلمين وفي (الفتية) فني الخلاف ممن يند به وفي أحطه (الايضاح) فني الخلاف وفي (المتن) انه قول أكثر أهل العلم وفي (جبل التين) أطلق علماء الخاصة والعامة على نجاسة الخمر الا شريطة دنا ومنهم لم يصدق الفريقان بمخالفتهم هذا كله مضافا الى اجاعات الفقاع مع انه خبر أو بمنزلة الخمر بل هو اضعف من الخمر وأقرب الى الطهارة وفي (المعتبر) مذهب الثلاثة واتباعهم والشبهة مقولة في (المختلف والمذهب والروض والتفتيح والمدارك والذخيرة والمفاتيح) مضافا الى الشهرة المقولة في مطلق المسكرات بل قد يدعي ان الشهرة مستفادة من كل كتاب نسب الخلاف فيه الى الصدوق والحسن أو اليهما وإلى الجعفي والشيخ في (التهذيب) قال ان الرجس هو النجس بلا خلاف ولذا استدل في (المتن) بالآية الشريفة قول الرجس النجس بالاتفاق كذا قاله (على ما قاله) الخ) الشيخ في (التهذيب) وفي (الدلائل) ان الاخبار الدالة على نجاسة الخمر قرب من عشرين خبرا وقريب منه مافي (حاشية المدارك) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (ويلحق بها المصير اذا غلا واشتد) أطلق المصير في أكثر كتبه كما في أكثر كتب الاصحاب وفي (الشرائع والبيان) (وشرح الارشاد) لفخر الاسلام (والمذهب البارع وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وارشاد الجعفي) (والروض وحاشية الميسر والمقاصد العلية وحواشي) الشيد الثاني على (القواعد) قيده بالمصير النبي وهو الظاهر من المدارك وحاشيته في (الجمع) للاردبيلي ان المشهور اختصاصه بالنبي بل وفي (جامع المقاصد وحواشي القواعد) ان الحكم يخص بمصير النجس دون الزبيب على الاصح في الاول والاخرى في الثاني بل في الحواشي المذكورة والمقاصد العلية قل الاتفاق على عدم جريانه في غير النجس والزبيب وفي (جمع البحرين) المصير من النجس يقال عصرت النجس عصراً استخرجت مائه واسم الماء المصير فيل بمعنى مفعول وفي (شرح الفاضل) لعلته الزبيبي لا المصري وحكى فخر الاسلام

عن المصنف انه كان يجنب عصير الزبيب والمراد بالتليان الانقلاب وصيرورة الاسفل اعلاء كما صرح به جماعة كثيرون ونص عليه الصادق عليه السلام في خبر حماد بن عثمان وفي (جامع المقاصد والمدارك) ان المراد بالاشتداد حصول الثخانة المسببة عن مجرد التليان وفي (حواشي) الشيعيات التي انه القوام المتفك قطعاً عن التليان حيث لا يكون بالتار وهو قريب مما في (جامع المقاصد) وفي (الذكرى) كانه الشدة المطرية وفي (شرح الارشاد) فخر الاسلام المراد بعند الجمهور الشدة المطرية وعندنا انه يصير أعلاء اسفله بالتليان أو يقذف باز بد وفي (حاشية المدارك) للاستاذ ايده الله تعالى ان هذا المعنى أشار اليه الصدوق في رسالته (وقال) ان تفسيره بمحصول الثخانة غير ظاهر من الاصحاب وغير ظاهر المأخذ (وقال) انه يظهر من (الكافي) في باب أصل تحریم الخمر ومن الصدوق في المجلد العصير بمجرد التليان بدخل في حد الخمر وفي (مجمع البحرين) انه فسر الاشتداد بصيرورة أعلاء أسفله وقد ذكر المصنف التليان والاشتداد كما في (الشرائع والمعتبر والمتبى) وغيرها واقتصر في (الزهة والتلخيص) (والتحرير وطبعة الكتاب والمختلف والذكرى) على مجرد التليان وهو الظاهر من (الوسيلة) والصدوق كما عرفت وفي (ارشاد الجفرية) لا فائدة مهمة لقيد الاشتداد في الحكم بالنجاسة اذا فسر بصيرورة أعلاء أسفله وفي (المعتبر) انه يحرم بالتليان ولا ينجم الاعم بالاشتداد وحدهما متفك عن الآخر واستظهره في (المسالك) وفي (المدارك) قل الامتلاء بالتليان عن المحقق الكرّي ثم قال وهو غير واضح (انتهى) ولم أجده في جامع المقاصد وتردد في (الذكرى) قبل الاشتداد ونسب في (الذكرى) الى ابن حمزة اعتبار الاشتداد والتليان وله ظفر به في الوصلة دون (الوسيلة) وفصل أبو جعفر محمد بن علي بن حمزة الطوسي في أطعمة (الوسيلة) فقال ان غلا بنفسه حتى يعود اسفله أعلاء حرم ونجس الا أن يصير خلا بنفسه أو بفعل غيره وان غلا النار حرم شر به حتى يذهب على النار نصفه ونصف سده ولم ينجم قبل الاول داخل في الخمر دون الثاني (وهذا الحكم) أي نجاسة العصير اذا غلا واشتد مشهور بين الاصحاب كما في (الذكرى) وجامع المقاصد وارشاد الجفرية وحاشية الميسي وفوائد القواعد وروض الجنان والمدارك والمفاتيح والمسالك) الا انه في الثلاثة الاخيرة خص الشهرة بالتأخيرين وفي (المختلف) انه مذهب أكثر علماء (قل في الختان) ان الخمر وكل مسكر والعصير اذا غلا والقاع نجس ذهب اليه أكثر علمائنا كالقفيد والشيخ والسيدواي الصالح وسلاور وابن ادريس وله ظفر به في كتبهم ولم نظفر به (وقال) الاستاذ يدل على النجاسة والتحریم اجماع لاهلية النبي قلت حكايته (في مجمع البحرين) حيث قل فيه وبد غليانه واشتداده نجس حرام قل عليه الاجماع من الامامية أما بد غليانه وقبل اشتداده حرام ايضاً واما النجاسة فتختلف فيها (انتهى) وفي الأطعمة (التنقيح) قل الاتفاق على أن عصير النجس اذا غلا حكمه حكم المسكر وتردد في (نهاية الاحكام) ونسب في طهارة (مجمع البرهان الى الذكرى) اختيار النجاسة وفي الأطعمة قل يظهر من (الذكرى) اختيار نجاسة عصير التمر والزبيب وليس كذلك في (الذكرى) عين ولا اثر (قال في الذكرى) بد ان نسب الحكم بالنجاسة الى ابن حمزة والمحقق في (المعتبر) وذكر ان المصنف تردد في (النهاية) قل ولم تقف لتبريم على قول بالنجاسة (نعم) اختار في (الافية) النجاسة وتسبب من ذلك السب في (المدارك) وشيخه المقدس ولعل السبب لم يصادف محله (هذا) ولا بد من اشتراط عدم ذهاب ثلثه اذ معه يطهر كما يحل اجمالاً اذا غلى بالتار سواء ذجا عند الطبخ او بد البرد كما نص عليه في (النهاية والوسيلة) وخبر

والفقاع والكافر سوا^١ كان أصلياً أو مرتداً (متن)

عبد الله بن سنان وكذا إذا غلى بنفسه وبالشمس في ظاهر المصنف وإني سعيد كذا في (كشف الثام) قلت وقد صرح بذلك جماعة كالكركي وتلميذه والشيد الثاني وفيرم وقوى الطهارة الحسن والشيد في (الدروس) وصاحب (الجمع والمالم والمدارك والكفاية والمفاتيح) والفاضل الهندى وهو ظاهر (النافع والبصرة) وإليه مال الشيد الثاني في (حواشي القواعد) وقال انه لا دليل على نجاسة كما اعترف به مخفوم ولعله اشار الى الشيد ولم نجد احدا اعترف به سواه (نعم) اعترف بذلك سبطه والمولى الاردبيلي والفاضل الهندى وذلك منهم بناء على انه ليس بمسكر فكيف يكون خمرأ وهو ممنوع (وقد) اقام الاستاذ في حاشية (المدارك) ادلة كثيرة من الاخبار وغيرها وقد سمعت حكاية اجماع الامامية على نجاسته ونجونه في (مجمع البحرين) وفي (المهذب البارع) ان اسم الخمر حقيقة في عصير العنب اجماعاً وقد سمعت مافي (التنقيح) وقد ورد في خمسة اخبار ما يدل على نجاسة العصير وهي الخبر نزاع آدم مع ابليس وخدعته لحوى فليحفظ **ح** قوله رحمه الله تعالى **ع** (والفقاع) قال في (القاموس) الفقاع كرمان هذا الذي يشرب سمي بذلك لما يرتفع برأسه من الزيد وفي (المدنيات) شراب معمول من الشعير وفي (الاتصاف ورازيات) السيد انه كان يعمل منه ومن التمعج وفي (مقدانيات) الشيد كان قديماً يتخذ من الشعير غالباً ويحصل حتى يحصل فيه التشنج وكانه الآن يتخذ من الزبيب والاجماع على نجاسته منفرد في (الاتصاف والخلاف والفنية والمتهى والمهذب البارع) والتنقيح وكتف الالتباس وارشاد الجفريه) وظاهر (المبسوط والتذكرة) وغيرهما (كالذكرى) حيث قل وقول الجمعي يحل بعض الفقاع نادراً لا عبرة به مع مع تسمية ما وصفه فقاعاً (وفي المدارك) انه مشهور ويظهر منه التأمل في نجاسته حيث قال وردت به رواية ضعيفة (قال) الاستاذ في حاشية (المدارك) انهم صرحوا بان حرمة الفقاع ونجاسته يدوران مع الاسم والغليان لا للسكر فهو حرام محض وان لم يكن مسكراً لان الرسول صلى الله عليه وآله حكم الحرمة من دون استئصال في انه مسكر أم لا مع انه صلى الله عليه وآله في مقام حكمه بجرمة النبيذ استفصل قال افسكر فقالوا نعم فقال اذا اسكر فهو حرام **ع** قوله قدس سره **ع** (والكافر مشركاً او غيره ذنباً او غيره) اجماعاً في (الناسريات والاتصاف والفنية والسرائر والمعتبر والمتهى والبحار والدلائل وشرح) الفاضل وظاهر (التذكرة ونهاية الاحكام) وفي (التهذيب) اجماع المسلمين عليه (قال) الفاضل الهندى وكانه اراد اجماعهم على نجاستهم في الجملة لنص الآية الشريفة وان كانت العامة يأولونها بالحكمة وفي (الفنية) ان كل من قل بنجاسة المشرك قال بنجاسة غيره من الكفار وفي (حاشية المدارك) ان الحكم بنجاسة شار الشيعية يعرفه علماء العامة منهم بل وعوامهم يعرفون ان هذا مذهب الشيعة بل ونسائهم وصياتهم يعرفون ذلك وجميع الشيعة يعرفون ان هذا مذهبهم في الاعصار والامصار (وقل) عن القديسين القول بعدم نجاسة أستار اليهود والنصارى وعن ظاهر (المفيد) في رسالة العزمية وربما ظهر ذلك في موضع من (النهاية) حيث قال ويكره ان يدعو الانسان احدا من الكفار الى طامه فيأكل معه فان دعاه فليأمره بفسل يديه ثم يأكل معه ان شاء لكنه صرح قبله في غير موضع بنجاستهم على اختلاف ملهم وخصوصاً اهل القمة ولذا اعتذر عنه الحق في (التكت) بالحل على الضرورة او الموالة في اليابس قال وفسل اليد لئوال الاستعداد التفتاتي الذي يرضى من ملاقة النجاسات العينية وان

لم تقدر طهارة اليد واعتذر به ان ادريس ما به ذكر ذلك ايرادا لا اعتقادا ولا لي طهرته صاحب
 (المدارك والمناجيح) قال الاستاذ في حاشية (المدارك) لا يحسن حمل ان ابي عتيق من حملة القائلين
 بعدم نجاسة هؤلاء مع تخصيصه عدم النجاسة ما شارهم لانه لا يقول بفعال الماء القليل والسور عد
 الفقهاء الماء القليل الذي لا يراه في حيوان او حشرة (قال) والكراهة في كلاله المبيد له يريد من لم يمسح
 العموي فيكون ان الجيد هو الخالص فقط ويدخل في الكفر كل من انكر ضرورة من ضروريات
 الدين (قال في التحرير) ان الكافر كل من حشد ما يعلم من الدين ضرورية سو. كالأحرابي و هل
 كتاب او مرتدين وكذا الواصب والملاط والمجروح ومثله في (الشرائع) ومعه الاحكام والارتداد
 والتذكرى والتذكيرة والبيان والروض والروضة والحاشية النسيبة (وغيره على طهر (بهية الاحكام)
 (والذكورة والروض) الاجماع على ذلك مخصوصه وفي (شرح الفاضل) تنبيه انكار الصوري عن علم
 الصورية وفي صلو (الكتاب والروض) يحصل الارتداد بانكار ما علم ثبوته من الدين صوره وفي
 حكم استحلال ترك الصلوة استحلال شرط محقق عليه كالطهارة او حر. كالركوع دون الختف فيه
 كتحسين الفاتحة وفي (معجم الديهان) المراد بالصوري الذي يكفر مكره الذي ثبت عدمه به كـ
 من الدين ولو بالبرهان ولو لم يكن محمداً عليه اد الطاهر ان دليل كرهه هو انكار الشريعة وبها صدق
 النبي صلى الله عليه وآله مثالي ذلك الامر مع ثبوته بغيره و ليس كل من انكر محمداً عليه كماله مد على
 حصول العلم والانكار وعدمه الا انه لما كان حصوله في الصوري غائبا حصل ذلك ما احكموا فالحكم
 عليهم لم يكن ضروريا لم يؤثر (قال) وصرح بالتصاري في شرح الشرح مع طهره (قلت) هو طاهر (الدخيرة)
 وها كلام في ان حدود الصوري كبرى منه او يكشف عن انكار السدة مثلا ما همم الادل
 واحتمل الاستاذ الثاني قال عليه لو احتمل وقوع الشبهة عليه لم يحكم تكفيره الا ان المرحوم عن مدق
 الاحتمال عمالا ينبغي (وقال) السيد المرتضى رضي الله عنه بدخول غير المؤمن مطلقا (دقل) اس
 ادريس الا المستصفي (وقال في المختار) ان النبي صلى الله عليه وآله لم يكن يحتسب سائر أحدهم
 وكان يشرب من الموضع التي تشرب منه عائشة وعده لم يحتسب على عليه السلام سائر أحد من الصحابة
 مع مناقبتهم له ثم بي الحبل على الفتية لعدم الدليل ومثل ذلك استد في (التذكيرة) (الدخيرة)
 (والروض) وقلت الشهرة على ذلك في (الدخيرة) وشرح الفاضل (وقال الاستاذ الاجماع معلوم وقال
 الاستاذ أيضا وظاهر الفقهاء على طهارة المفوضة وان كان في الاحاد ما هو صريح شركهم ككرهم
 (وذهب) الصدوق والسيد وابن ادريس الى نجاسة ولد الزنا وسب ذلك الى طاهر الكلبي لانه
 روى ما يدل على ذلك من غير توجيه وعراه في (المختلف) الى جماعة وفي (السنن) ان ولد الزنا ثبت
 كفره بالادلة بلا خلاف وفي (المختار) ما يظهر من وجود (ما هو صريح) وحود حل (الناقل للاجماع
 لانه قال وان ادعى الاجماع كما ادعاه منى الاصحاب قانا لا نعلم ما ادعاه وفي (الدخيرة) ان عبارة
 الصدوق ليس فيها دلالة على التنجيس (قلت) عبارة الصدوق هذه ولا يجوز الوضوء سائر اليه دي
 والنصراني وولد الزنا والمشرک وخالفهم على ذلك باقي علمائنا كما في (المختلف) وفي (الخلاص)
 الاجماع على طهارته وفي (الكفاية) الا شهر طهارته والاستاذ قال لا يحنى على من تنع السيرة كثرة
 أولاد الزنا في بدء الاسلام ولم يحد تنجيس سائرهم مضافا الى ما ورد من أن منى أولاد الزنا صار
 مقبولا عند الأئمة عليهم السلام وبعضهم وفق لشهادة وفي (المبسوط) والتذكيرة والابصاح والتذكرى

وسواء انتهى الى الاسلام كالخوارج والغلات او لا (متن)

(وكشف الالتباس) ان أولاد الكفار كأبائهم في النجاسة وفي (شرح المفاتيح) للاستاذ ان الصبي الذي يبلغ مجتونا نجس عند الاصحاب وفي (الكفاية) انه مشهور وفي (نهاية الاحكام) ان الاقرب تبعية أولاد الكفار لم وهو يؤذن بالخلاف وفي (المدارك) ذكر ان مستندهم نجاسة أصلية قال وهو مشكل (قلت) واستدل في (الايضاح) بقوله تعالى (ولا يلدوا الا فاجرا كفارا) واستدلوا أيضا بتسوية اسرهم وتكليفهم وغير ذلك ونسب الاستاذ الى الاصحاب في شرح المفتاح انه اذا كان أحد والدي الولد مسلما حكم بطهارته (قال) وظاهرهم أيضا انه اذا سبي منفردا عن أبيه لحق بالسبي وعليه نص في قنات (المبسوط والكتاب) وهو ظاهر قنات (المسالك) واستشكل ذلك في طهارة (التذكرة) ويظهر من (الذكرى) التأمل فيه ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه بيمينه ﴾ كالخوارج والغلات يدل عليه خصومها اجماع (الروض والدلائل) ولانكارهم ما هو ضروري يدخلون تحت اجماع (الاتصار) (والناصرات) والتهذيب والفنية والسرائر والمعتبر والمتنهي ونهاية الاحكام والتذكرة والدلائل والبحار) (وشرح الفاضل) وحكم في (السرائر والمعتبر والمتنهي والنهاية والتذكرة والتحرير والدروس وجامع المقاصد والدلائل وشرح الفاضل) بنجاسة النواصب بل في (جامع المقاصد والدلائل) لا كلام في نجاستها وفي (شرح) الاستاذ الظاهر ان نجاسة النواصب والغلات بل الخوارج ذرية خلافة انتهى (والحاصل) انه لا كلام لاحد في نجاسة الناصب فيما أجد وانما الكلام في المراد منه في (الصحاح) نصبت لفلان نصبا اذا عاديته وفي (القاموس) النواصب والناصبية وأهل النصب المستدينون بيفضة علي عليه السلام لانهم نصبوا له أي عادوه وفي (المجمع) ما في (الصحاح) قال ومنه الناصب وهو الذي يتظاهر بدعوة أهل البيت عليهم السلام أو مواليهم لاجل متابعتهم لهم (وزعم) آخرون ان الناصب من نصب الدعاة شيعة (اتى) ويدل عليه بعض الاخبار وفي (السرائر) الناصب من ينصب الدعاة لاهل الايمان وفي (المعتبر) ان النواصب هم الخوارج (قال) أما الخوارج فمن يقدحون في علي عليه السلام وقد علم من الدين تحريم ذلك فهم بهذا الاعتبار داخلون في الكفر وظروهم عن الاجماع وهم المعنيون بالناصب ومثله قال في (المتنبي) وهو ظاهر (الشرايع والتابع) واستار (التحرير) حيث اقتصر فيها على ذكر الخوارج والغلات (والروض) حيث قال ان عطف الناصب على الكافر اما من عطف الخاص على العام أو يريد به كفار المسلمين كمن أظهر البغضاء لاهل البيت عليهم السلام صريحا أو لزوما وفي (النهاية) الاكتفاء بالناصب عن الكافر وابن ادریس نزل خبري خذ مال الناصب على ناصب الحرب وفي (جامع المقاصد) النواصب الذين نصبوا (ينصبون خ ل) الدعاة لاهل البيت عليهم السلام ولو نصبوا شيعة لانهم يدينون بمجهم فكذلك وفي (النهاية) للمصنف (والتذكرة وحاشية الشرايع) الذي يتظاهر بدعوة أهل البيت عليهم السلام (وقال) الصدوق لا يجوز التطهير بفساة الحام لان فيها غسالة اليهودي والمجوسي والمنفص لآل محمد صلى الله عليه وآله وفي (شرح) المقداد ان الناصب يطلق على خمسة أوجه الظارحي القادح في علي عليه السلام (الثاني) ما ينسب الى أحدهم ما يسقط الدعاة (الثالث) من ينكر فضيلتهم لوسمها (الرابع) من اعتقد أفضلية علي عليه السلام (الخامس) من أنكروا علي عليه السلام بمسماحه أو وصوله اليه بوجه

يصدقه أما من أنكر الاجماع أو مصلحة فليس صاحب فائدة يحصل من كلامه - صاحب
يطلق على من (أحدها) الخارج (الثاني) لمض لا مبر المؤمنين عليه السلام على وجه
التدين به وذلك ما ذكره في (القاموس) وروى جمع إلى أخرجه (الثالث) شطاهر في المعنى
لا مطلق المض كما في (التذكرة والهاية) وغيره (الرابع) مطلق المض لأهل البيت عليه
السلام (الخامس) المض لتبنيهم (السادس) صاحب لحرب لمسلمين والذي يصر بنى السلام
الاول وتحقق معنى النص فيها ويتك في الثاني وكلامه مستحسن - عند استحقاق حل عن
التبني على الناصب بمعنى المض لأن منهم من حكم بحسنة لمؤمن وممن من قصر على
ذكر الكافر (ويليم) أن الذي يظهر من السير والتواريخ - كمن في زمن -
صلى الله عليه وآله وصحبه وصحابته - كان كل من كان
مكة كانوا في أشد العداوة لأهل المؤمنين ودريه عليه السلام مع من كان منهم وممن لم يكن
مكة عند التبعه خلا ولو سراً ولما لم يندرجهم فمن كان لأحد من هذه العداوة على الآخر -
ذلك فكان شدة المحبة للآخرين وهو القصد فذكر في كتابه (الحاشية) -
طائفة مقرونة أما ثبته أو لحاشيته بحيث يفسر فيه فافهم فلهذا في (السطح) -
(والمتن) والدروس واليب وجمع المعاصير حاشية السرخس (الثالث) -
عادة الكتب فيه شيئ وفي (حاشية محمد الدلال) -
الاستاد - لأحلافه في (في الأحكام) حاشية الشيخ محمد بن عيسى -
بحسب عار المؤمنين (الجمعة) حاشية علي بن أبي طالب في (الحدود) -
طائفة غير أصحاب الأئمة - حاشية من تأليف -
كما هو ظاهر (بما ذكره) حاشية في (السطح) -
والنصف في (في حكمه) حاشية في (السطح) -
أنه قيدي (لبن) الحسنة - حاشية (الحدود) حاشية في (الحدود) -
في صفة ملوثة للحدود لأن يروى ذلك وهو له -
كسائر الأحكام في حصة وله - لأن طين منه حصة -
ما يقتضي الحدود - لأفقره - حاشية في (الحدود) -
للحدود وأمر ولا يرد - حاشية في (الحدود) -
أما الحسنة فمما لا يخفى - حاشية في (الحدود) -
المحررة وهم القائلون بأنه حرام لأحسابه - حاشية في (الحدود) -
قال في (الروض) وأن تردد فيه معص لا صاحب في (حاشية محمد) قال -
ورب تردد معص في المسمى الثاني (تنبيه) ويمنع من عتبه - حاشية في (الحدود) -
بالحقيقة والتسمية (والحاصل) أنه في (المسواة تحرير المتن) حاشية في (الحدود) -
(الدروس) في الحسنة ولم يذكر لمسته وقد عرفت من قيده (الحدود) حاشية في (الحدود) -
على الرجال أن المرتضى قال في (الثاني) وأنا ما رمي به من ملكه من آثار تحريمه -
الحكاية عنه القول أنه حرام لا كالأحساب ولا لأحلافه لأن هذا القول من آفته ولا مع لائل

ويلحق بآئمة ما قطع من ذي النفس السائلة حيا وميتا ولا ينجس من الميتة مالا تحمله الحياة
كالمظم والنسر الا ما كان من نجس العين كالكلب والغزير والكار (متن)

ولا معترض على فرع وان غلط في عبارة يرجع فيها واثباتها الى اللغة وأكثر أصحابنا يقولون انه اورد
ذلك على سبيل المعارضة للمعتزلة قال لم اذا قلتم ان اقدم شيء لا كالأشياء يقولوا انه جسم لا كالأجسام
وأما قدس المصنف فيما يأتي على طهارتهم وضمف القول بنجاستهم في (المعتبر والمتبى ونهاية الاحكام)
(والتذكرة والذكرى وجمع المفاصد) وغيرها وفي (الكفاية) قل الشهرة على القول بالطهارة وقواء
وفيهم من (شرح ١ - ضل) ان مذهب الشيخ في النجاسة قوي لان تنجيس أهل أولى من تنجيس
الجسمه والمشيبه بل أكثر الكفار لان يستبغ ابطال النبوات والكافير رأساً (نعم) الحق أن الذين
لا يعرفون حقيقته يسوون الناس في شيء قال ويدل على نجاستهم الاخبار الناصة بكفرهم قوله
قدس الله روحه عليه (ويلحق بآئمة ما قطع من ذي النفس السائلة حيا كان أو ميتا) هذا الحكم
مقطوع به عند اصحاب كما في (المدارك) وهذه المسئلة كلها اجماعية ولولا الاجماع لم يكن قائل بها
لضعف الأدلة كما في (في التذكرة) كلما أبين من حي مما تحمله الحياة فهو ميت فان
كان من آدمي فهو نجس عندنا خلافاً للشافعي وفيها أيضاً جلد الميتة نجس باجماع العلماء الا الزهري
وفي (المتبى) وأما الجلد اثنان من الميتة فكذلك عندنا وهو قول عامة العلماء والزهري على عدم
نجاسة الجلد وفي (الخلاص) الاجماع على وجوب النسل على من مس قطعة من آدمي فيها عظم ميتا
كان الآدمي أو حيا وفي (شرح الفاضل) الحكم باستواء الاجزاء المنفصلة من الحي والميت مما قطع
به الفضلاء ومن بعدهما وهو الظاهر ولم أفطر لمن قبلهما بنص على أجزاء الحي الاعلى اليات النعم
(اتمى) وسيجيئ انشاء الله في آخر بحث الجنائز ما له نفع في المقام انتهى وفي (المتبى ونهاية الاحكام)
(والموجز وشرحه وجمع الارديلي والمدارك والبحار والكفاية والفتاوى) ان الاقرب طهارة ما ينفصل
من بدن الانسان من الاجزاء الصغار كالشعر والظفر وغيرها وفي (نهاية المتبى وكشف الاجناس)
ما يعطي الدخول في أدلة النجاسة وانما أخرجه دليل الحرج وفي غيرها الشك في دخولها أو عدم
دخولها نحت أدلة النجاسة (قال في البحار) ولم يستجوده أكثر المحققين من المتأخرين وحاول
أكثر المتأخرين الفرق بين الجزء الميت قبل الانفصال وبين الميت بعده (وقال) الاستاذ وربما
يلحق غير الانسان به وفي اعتبار اتطاع الحراك من الجزء وعدمه احتالان وبكفي في الاتصال
بقاء جزء منه متصلاً ولو صغر الجزء الواصل جدا انتهى وفي (التذكرة والذكرى والموجز) ان فأرة
المسك طاهرة وفي (المتبى وكشف الالتباس) انها طاهرة ان أخذت من الظبية في حيويتها أو بعد
التذكية وظاهر (التذكرة والذكرى) دعوى الاجماع على طهارة الفأرة مطلقاً حيث قال في (التذكرة)
المسك طاهر اجماعاً وكذا فأرة عندنا سواء أخذت من حية أو ميتة ومثلها عبارة (الذكرى) وفي
(نهاية الاحكام) المسك طاهر وان قلنا بنجاسة فأرته وفي (المتبى) انها ان أخذت حين الموت
فالاقرب أن نجاسة (قال الفاضل الهندسي) ومندي ان فأرته نجسة اذا لم تؤخذ من المذكي وكذا ما فيها
من المسك مع رطوبته عند الانفصال والحل على الاقضية قياس والحرج وحده لا يصلح دليلاً
اندفاعه غالباً بالاخذ من المسلم (نعم) ان ثبت اجماع كل هو الحجة وما في (المتبى) من الفرق بين

والدم المتخلف في اللحم مما لا يقننه المذبح ظاهر (متن)

وكذا دم ما لا تقس له سائلة كالسك وشبهه وكذا منيه « ميته خل » (متن)

استعمال جلده قبل الدبغ على ثلاثة أقوال الجواز وعدمه والتفصيل بين استعماله في مائع فيشترط والا فلا حتى انه حكى القول بنجاسته قبل الدبغ وما ذاك الا لما هناك من الدم الموجود فيه من مجاورة اللحم لكن القول بالجواز قبل الدبغ مذهب الاكثر كما في صلاة (الايضاح) وأشهر الاقوال كما في طهارة (روض الجنان) وتتمام الكلام في كتاب الصلاة انشاء الله تعالى أكن في (البحار والنخبة) (والكفاية) في موضعين وشرح الاستاذ ان ظاهر الاصحاب الحكم بنجاسته في غير الماء كقول لكن صاحب (الكفاية) اختار فيها جواز استعمال الجلد قبل الدبغ مع انه لا يخلو عن دم (وقال صاحب العالم) (والكفاية) وتردد في ذلك بعض من عاصروه من مشايخنا ثم مالا الى القول بالنجاستوي (جامع المقاصد) (والروض والدلائل) لافرق بين المختلف في العروق واللحم والبطن لكن المصنف في الكتاب وغيره والشهيدان في (الذكرى والمسالك) استثناء (١) المختلف في تضاعيف اللحم قطع ويمكن تأويل كلامهم وقال في أطعمة (المسالك) وفي الحاق ما يتخلف بالقلب والكبد وجان وفي (الروض والكفاية) الحكم بتحليل ما فيها واستثنى في (جامع المقاصد والروض والدلائل) ما كان جزءاً من محرم كالطحل فتأمل (وقال) الكركي وأبو العباس والصيرفي وصاحب (الدلائل) لو علم دخول شيء من المسفوح الى البطن اما يجذب الحيوان نفسه أو يوضع رأسه على مرتفع نجس مافي البطن * **حاشا** قوله قدس الله تعالى روحه **عنه** * (وكذا دم ما لا تقس له كالسك وشبهه) قد قدم الكلام في المسئلة وقتل الاجعاع وقتل كلام ما يظهر منهم اختلاف وقتل على خصوص طهارة دم السمك الاجعاع في (الخلاص) (والغنية والسرائر والمعتبر والمختلف والتذكرة والذكرى والروض) مع اضافة البق والبراغيث ونحوها في كثير منها وفي البحار (والكفاية والنخبة) الظاهر ان طهارة السمك اتفاقية وفي الاولين وقتل عليه الاجعاع جماعة (انتهى) وعن أبي علي فاما ما يظهر من السمك بعد موته فليس ذلك عندي دما وكذا دم البراغيث وهو الى ان يكون نجوا لها أولى من ان يكون دما (فرع) الدم الخارج من ذي النفس بغير سفح مما عدا ما استنتي نجس قل عليه الاجعاع في (الخلاص والمعتبر والتذكرة والمدارك) (والمنايع والدلائل) وشرحي الفاضل والاستاذ وفي (البحار والكفاية والنخبة) الظاهر انه اجماعي وكلام (المخالف) كانه مأول (انتهى) وعن الصدوق طهارة ما دون الحصة وقد علمت فيما مضى انه اختلف النقل عن ابي علي في (المعتبر والذكرى والروض والدلائل والمنايع) نسبة القول اليه بطهارة ما دون الدم من الدم وفي (المختلف والمدارك وشرح الفاضل) تطهير ما دون الدم من سائر النجاسات سوى دم الحيض واخويه والمني كما تقدم وقد تأولوا كلام الصدوق **﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾** (وكذا منيه وفي بعض النسخ ميته) اما المني قد سبق الكلام فيه واما ميته قد قل الاجعاع على طهارتها في كثير من الكتب (كالخلاص والغنية والسرائر والمعتبر والمنتهى وظاهر الناصريات والتذكرة) وفي (النخبة) وقد تكرر قل الاجعاع فيه (نعم) قد علمت فيما مضى انه قد صرح القاضي والطوسي بنجاسة الوزغ والغرب (وقال) الصدوق اذا ماتت الضاية في اللبن حرم ومرا ان ظاهر (النهاية) نجاستها وقد علم ان ظاهر (المبسوط والنهاية والغنية والمهذب والاصباح) وجوب نزح ثلاث دلاء لوتهما

والاقرب طهارة المسوخ (متن)

وان في (الفنية) الاجماع لكن الاجماع التي سلف قبله على خلاف ذلك مع 'جامع' (المعتبر) حيث قل فيه (واما الوزغة) قد اجمع قهات واكثر علماء الجمهور على ان مالا نفس له لا ينحس له بموته ومالا ينحس بموته لا ينحس بملاقته انتهى (واما الحبة) ففي شرح الاستاذ المعروف بين الاصحاب ان الحبة ليس لها نفس سائله وفي (المدارك والدلائل) ان المتأخرين يستمدون وجود "نفس" الحبة للحبة وقريب منه مافي (لخيرة) واستبعد في (جامع المقاصد) وجود النفس له وشكك في ذلك في (الروضة) وقريب منه مافي شرح الفاضل في بحث التزح وفي سلف (المبسوط) ان الافة قد نجت اجماعاً وفي (المعتبر والمنهى) انها من ذوات النفوس وان ميتتها محبة وقد تعدد الكلام في ذلك ﴿ قوله رد ﴾ • (والاقرب طهارة المسوخ) قل في (اصحاب) (واما موسى) ونحوه (المسح نحويل صورة الى هو اقبح منها وفي (الحج) ان الذي جاءت به الرواية تسعة عشر قدما انتهى (وربما) انتهت بعد الحجة بين الاخبار وكلام الاصحاب الى ما يقرب من ثلاثين (١) به في عدة (الفنية) من ذكر التسمية في المسوخ غير موافق لشيء من الاخبار وكلام الاصحاب بل ربما يظهر في كتاب الحج في بحث الصيد ومن كتب الاطعمة في عدة المحرمات الا انه قد علق على احتياط طابعه (ثم) انه قل عن بعض نسخ (الفقيه) انها بغاية بالاء الموحدة والذين المحبة لكن يبي الكلام في معناه والحكم بطهارة المسوخ ما عدا الخنزير والكلب مصرح به في كثير من كتب الاصحاب فالحقق والشهيدان وغيرهم وفي (الناصريات) عندنا ان سائر جميع البهائم من ذوات الاربع الطيور طاهرة سوى الكلب والخنزير وفي (المنهى) السباع كلها طاهرة وكذا غيرها من الحيوانات عدا الكلب والخنزير والكافر والناسب وهو قول اكثر علمائنا (وقل) فيه ايضا ان الاظهر بين علماء الطهارة ان الكلب والارنب والفأرة والوزغوني (كشفت الالتباس) ان المشهور الطهارة وقول الشيخ متروك وكذا في اطعمة (المساك) (الكفاية) (والنخيرة والبحار) وشرح الفاضل وشرح الاستاذ قل الشهرة في الحكم معاقا الى الاجماع التي دلت على طهارة مالا نفس له لان من المسوخ مالا نفس له وفي (الفنية) الاجماع على طهارة الحبة ان من ذبي الاربع والطيور عدا الكلب والخنزير والكافر والكلاب والارنب وفي (المبسوط) انه لا يجوز بيع الاعيان النجسة كالكلب والخنزير وجميع المسوخ مصرح في فصل لباس المصلي من (المبسوط) بنجاسة وبر الثلب وانه اذا كان رطبا نجس وفي بيع (الخلاص) انه لا يجوز بيع الترد للاجماع على انه مسخ نجس وانه لا يجوز بيع ما كان كذلك وفي اطعمة ان المسوخ كلها نجسة وفي (الوسيلة والمراسم والاصباح) نجاسة لها وفي كتاب الصيد من (الايضاح) نجبة القول باتحيس الى المفيد والشيخ في (الخلاص) وابن حمزة وسلاسله اخذه من الحكم بنجاسة الثعلب وفي (غاية المراد) اكثر المتضمنين على منع بيع المسوخ بناء على نجاستها واكثر المتأخرين على جواره (قال) الفاضل لكن قال الشيخ في (الاقتصاد) ان غير الطير على ضربين نجس العين ونجس الحكم فنفس العين الكلب والخنزير فانه نجس العين نجس السور نجس الثعلب وما عداه على ضربين

(١) واختلاف الاخبار فيما مسخ عنه مؤول بتعدد المسخ بتعدد الازمة أو أنه بالمسخ الواحد تنوع نوعين أو أنواعاً (منه طاب ثراه)

ومن عدا الخوراج والفلات والنواصب والمجسة من المسلمين والفارة والوزغة والتلب والارنب وعرق الجنب من الحرام (متن)

ما كؤل وغير ما كؤل فما ليس بما كؤل كالسباع وغيرها من المسوخات مباح السؤر وهو نجس الحكم ويمكن تنزيل ما في الكتاين على نجاسة الحكم ويؤيده حكمه في (الخلاف) بجواز التمشط بالعاج واستعمال المداهن منه وحكى عليه الاجماع (اتمى) وقد قدم شطرا في المسألة قوله ر ه هـ (ومن عدا الخوراج الخ) تقدم ما قل الاقوال في المقام قوله قدس الله تعالى روحه هـ هـ (والفارة والوزغة والارنب والتلب) أي الاقرب فيها الطهارة نص عليه المصنف والمحقق وابن ادريس والشهيدان وغيرهم وفي (المنتهى) انه الاظهر بين علمائنا وفي (جامع المقاصد) ان طهارة الفارة والوزغة مشهور وقد ساف قل الاجماع في بعض ذلك وقد اختلفت عبارات القدماء في ذلك ففي (المنتهى) ان الفارة والوزغة كالكلاب والخنزير في غسل ما ساء برطوبة ورش ما ساء بيوسة وفيها في باب لباس المصلي ومكانه وفي (المراسم) انهما كالكلب والخنزير في رش ما ساء بيوسة وأفتى الحلبيان والمفيد في باب لباس المصلي ومكانه من (المنتهى) أيضا بنجاسة التلب والارنب وفي (الفنية) الاجماع على ذلك على الظاهر وعن القاضي انه نجسهما ونجس الوزغة وكره سؤر الفارة وفي موضع من (الفتاوى المتع) ان وقعت فارة في حب دهن فأخرجت قبل أن تموت فلا بأس بأن يدهن منه ويبيع من مسلم وفي موضع آخر منهما ان وقعت فارة في الماء ثم خرجت ومشت على الثياب فغسل ما رأيت من أثرها والم تره انفضحه بالماء وفي (كشف الرموز) عن الشيخ في (التهذيب) انه نص على نجاسة كل ما لا يؤكل لحمه واستثنى في (الاستبصار) ما لا يمكن التحرز عنه (اتمى) وفي موضع من مصباح السيد لا بأس باستار جميع حشرات الارض وسبع ذوات الاربع الا أن يكون كلبا أو خنزيرا وفي موضع آخر منه لا تجوز الصلاة في جلود ما خص بالنجاسة كالكلاب والخنزير والارنب وأول ذكر الارنب بالاشارة الى مذهب البعض وفي موضع من (المبسوط) يكره ما مات فيه الوزغ والقرب وفي موضع آخر منه ان الارنب المذكورة كالكلاب والخنزير في وجوب اراقة ما باشرته من المياه وغسل ما مسه بيوسة وفي موضع من (النهاية) أتى بين هذه العبارة وفي موضع آخر منها لا بأس بما شربت منه فارة وفي (الوسيلة) الكلب والخنزير والتلب والارنب والفارة والوزغة وجسد الذمي والكافر والتائب يجب غسل ما مس هذه رطبا ورشه يابسا وقد تقدم تمام الكلام في ذلك كله - بقوله ر ه هـ (عرق الجنب من الحرام) كما في رسالة المفيد الى ولده كذا في (شرح الفاضل والمراسم والسرائر) وعليه ائمة الشهدان وأبو العباس والمقداد وغيرهم وفي (السرائر) الاجماع على طهارته وفي شرح (الموجز) ان القول بالنجاسة للشيخ وهو متروك وفي (المدارك والخيرة) وشرح الاستاذ انه مذهب ابن ادريس وسلاور والفاضلين وعامة المتأخرين وفي (البحار) وأكثر المتأخرين وهو المشهور كما في (الاحتلاف والذكرى والكفاية والدلائل) وتردد أبو جعفر محمد بن علي بن حمزة الطوسي حيث قل في (الوسيلة) وعرق الجنب من الحرام على أحد القولين وذهب الصدوقان حيث لم يبالا الصلوة فيه والمفيد (١) في ظاهر (المنتهى) والشيخ في (الخلاف والنهاية) والقاضي والاسكافي على ما قل منهما الى التجسس وفي (الامالي) انه من دين الامامية الاقرار بأنه اذا عرق الجنب في ثوبه وكانت من حلال

والابل الجلالة (متن)

حلت الصلوة ومن حرام حرمت ونسبه في (الرأس والثنية) الى أصحابه لكنه في (المراسم) خذ
التدب كما عرفت وفي (الخلاف) قتل الاجاع وفي (المبسوط) نسبة الى رواية أصحابنا وقتل عنه في
(الدلائل) انه قال بسد ذلك وان كرهوه ولم تجده ذكر ذلك فيه وفي (الذكرى) عن ادريس
ابن بزاد الكفروثي انه كان يقول بالوقف فدخل سر من رأى في عهد أبي الحسن عليه السلام
وأراد أن يسأله عن الثوب الذي يرق فيه الجنب يصلي فيه فينه هرقم في طوقه لا تغذره
حركه أبو الحسن عليه السلام بمقربة وقال مبتدئاً ان كان من حلال فصل فيه وان كان من حرام
فلا تصل فيه وفي (البحار) وجدت في كتاب عتيق من مؤلفات قدماء أصحابنا (رواه) عن أبي الفتح
غازي بن محمد الطريفي عن علي بن عبد الله الميهوني عن محمد بن علي بن مسهر عن علي بن يقطين
ابن موسى الاهوازي عن الكاظم عليه السلام مثله (وقل) ان كان من حلاله صلاة في الثوب حلال
وان كان من حرام فالصلاة في الثوب حرام وفي (المذهب) لابن شهر آشوب ان علي بن هبة ركان أراد
أن يسأل أبا الحسن عليه السلام عن ذلك وهو في الامامة (قال) فوردت المسكر فريت السفل
قد خرج الى الصيد في يوم من الربيع الا أنه صائف والناس عليهم ثياب الصيف وعلى أبي الحسن
قبا، وعلى فرسه نجاف (١) ليود وقد خد ذنباً لفرسه والناس يتعجبون منه ويقولون ألا ترمي الى هذ
المدني وما قد فعل بنفسه قتل في نفسي لو كان اماماً ما فعل هذا فلما خرج الناس الى الصحراء
يلبثوا اذ ارتفعت سحابة عظيمة هطلت فلم يبق أحد الا ابل حتى غرق والمطر ودد عليه السلام
وهو سالم من جميعه قتل في نفسي يوشك ان يكون هو الامام (ثم قلت) أريد أنت أسأله
عن الجنب اذا غرق في الثوب قتل في نفسي ان كشف عن وجهه فهو الاثم فلما قرب
مني كشف وجهه (ثم قال) ان كان عرق الجنب في الثوب وجنابه من حرام لا تجوز الصلاة
فيه وان كان جنابه من حلال فلا بأس فلم يبق في نفسي بعد ذلك شبهة (وقل في المتهم) لافرق
بين كون الجنب رجلاً او امرأة ولا بين ان تكون الجنابة عن وطئ او لواط أو وطئ بهيمة أو وطئ
ميتة وان كانت زوجة او محرماً وسواء كان مع الجماع ازال اولاً والاستبراء بيد كالزنا اما الوطئ في
الحيض والصوم فالاقرب طهارة العرق فيه وفي المظاهرة اشكال (وقل) ولو وطئ الصغير اجنبية الحفا
به حكم الجنابة فهي نجاسة عرقه اشكال (انتهى) ومثله ما في (النهاية) مع اضافة زيادة ولا فرق بين
الفاعل والمفعول (وقال) الفاضل في شرحه ثم الاخبار وكلام الاصحاب يعم العرق الحادث عند الجنابة
وغيره وقيل باختصاصه بالاول ويعم الحرمة ذاتاً كالزنا واللواط والاستبراء باليد وعرضاً كالوطئ في
الحيض والصوم والمظاهرة قبل التكثير وفي (جامع المقاصد) وربما قيد عرق الجنب من الحرام بالحاصل
وقت الفعل وما ظفرتنا به من عبارات القوم خال من هذا القيد وعن أبي علي بسد ان حكم بوجود
غسل الثوب من عرق الجنب من الحرام وكذلك عندني الاحتياط من عرق جنابة الاحتلام وفي
(المعتبر والذكرى والبحار) الاجماع على طهارة عرق الجنابة من حلال وفي الاوئين الاجماع ايضاً على
طهارة عرق الحائض والنساء والمستحاضة وفي (الوسيلة) جل ازالة عرق الحائض والجنب من حلال
مستحبا ﴿ قوله قدس سره ﴾ • (والابل الجلالة) اي الاقرب طهارة عرقه وقلة (المراسم)

(١) النجاف بالجيم وكسر الاء آفة الحرب يلبه الفرس والانسان ليقبه في الحرب (قاموس)

والتولد من الكلب والشاة يتبع الاسم وكتب الماء طاهر ويكره ذوق الدجاج (متن)

(والتافع والشرائع ونهاية الاحكام والمختلف والتحرير والذكرى والبيان والدروس والمذهب والموجز) (والتقيح وكشف الالتباس) وغيرها وفي الجميع الاقتصار على ذكر الابل الجلجلة بل في (كشف الالتباس) ان القول بنجاسة عرق الابل الجلجلة للشيخ وهو متروك وفي (شرح الفاضل) ان الاكثر اقتصار على ذكر الابل الجلجلة وفي (الترجمة) تعمم الجلجل على وجه يسم الابل وغيرها وفي (المختلف والذكرى) (والكفاية والدلائل) قل الشجرة فيه اي في عرق الابل الجلجلة وفي (المدارك) انه مذهب سلاز وابن ادريس وسائر المتأخرين وفي (المنيرة) انه مذهبها وجهور المتأخرين وقد نسب الفاضل ايضا الى ظاهر (السرائر) والموجود فيها وعرق الابل الجلجلة دون عرق غيرها من الجلجلات يجب ازالته على مذهب بعض اصحابنا (انتهى) وفي (جامع المقاصد والدلائل) ان الابل الجلجلة طاهرة اتفاقا فيكون عرقها كذلك (انتهى) لكن في (نهاية الاحكام) ان الاقرب طهارة جسم الجلجلة وهو يؤذن بالخلاف وذهب الشيخان والقاضي والعلامة في (المنتهى) الى القول بالنجاسة ونفى عنه البعد المولى الاردبيلي في (المجمع) ونسب ابن زهرة الى اصحابنا ونسب الى ظاهر الكليني لقوله روايتهم دون تأويل وقد سلفت عبارة (السرائر) قوله **وهو** * (والتولد من الكلب والشاة) قد تقدم الكلب في المسئلة (فروع) (الاول) التي طاهر كما صرح به المصنف في كتبه والمحقق والشهيدان وغيرهم وفي (المنتهى) انه مذهب علمائنا الا من شذ منهم وفي شرح الاستاذ انه المشهور بل كاد يكون اجماعا وفي (المختلف) والتذكرة قل الشجرة وفي (التحرير والمفاتيح) نسبة الخلاف الى الشاذ من الاصحاب وفي (البسوط) عن بعض علمائنا بنجاسته وفي (المعتبر والتذكرة ونهاية الاحكام) طهارة جميع ما يخرج من الرطوبات من القمل والنمالة وكما يخرج من المعدة الى الفم او ينزل من الرأس وفي (البسوط) اطلاق طهارة الصديد وقيدته في (الدروس والذكرى والموجز والمدارك) بانخلو عن الدم (وقال في المعتبر) بعد قل كلام الشيخ (وعندي) في الصديد تردد أتنبه النجاسة لانه ماء الجرح يخافه يسير دم ولو خلا من ذلك لم يكن نجسا وخلافا مع الشيخ يؤول الى العبادلة لانه يوافق على هذا التفصيل أما التقيح فان مازجه دم نجس والا كان طاهرا (لا يقال) هو مستحيل من الدم (لانا قول) ليس كل مستحيل من الدم لا يكون طاهرا كاللحم واللين وفي (التذكرة والبيان والذكرى والدروس والموجز والمدارك) ان التقيح طاهر وفي (المنتهى ونهاية الاحكام) ان المرة الصفراء طاهرة وفي (التحرير والمنتهى والذكرى والدلائل) ان الحديد طاهر وفي الاخيرين (والمفاتيح) قل الاجماع عليه وفي (المنتهى) بعد قل رواية اسحق ابن سمار ان الحديد نجس قل انها مخالفة للاصل وعمل الاصحاب وفي (الاستبصار) انه خبر شاذ يخالف الاخبار الكثيرة وفي (التحرير والمنتهى والبيان) يستحب ازالة طين المطر بعد ثلاثة أيام وفي (المنتهى) قل عن أهل العلم وفي (التحرير) قل الاجماع على ان الماء الساقط من محل لا يعلم حاله طاهر ولا يجب فيه السؤال وفي (المنتهى) لو سأل لم يجب على المسئول الجواب خلافا لبعض الجمهور (انتهى) **قوله** قدس سره **قوله** (وكتب الماء طاهر) تقدم الكلام فيه وان ابن ادريس نجسه وفي (البيان) احتل نجاسته ونجاسة الخنزير المسائي * **قوله** **وهو** * (ويكره ذوق الدجاج غير الجلجل) كما في (الاستبصار والمراسم والتافع والترجمة ونهاية الاحكام والمنتهى) وهو رأي

وبول البغال والحمير والدواب واروائها ففروع ﴿ (الاول) الحمر المستحيل في بواطن حبات النجس نجس ﴾ (الثاني) السود المتولد من الميتة أو من العذرة طاهر (الثالث) الآدمي يتنجس بالموت (متن)

الشديد وغيرهم وفي (المختلف) نسبة القول بالطهارة الى الصدوق وفي (التمهيد) والمرغبي وبني الصلاح وسلاسل القاضي والحسن وابن ادريس والشيخ في (لاستبصار) وهو المشهور بكافي (لقد كرى والمدارك) (والكفاية والتهذيب والدلائل) وفي كتاب الصيد من (غلاف) لاجماع على طهارة ذوق الاجاج وخرو ما يؤكل لحمه وذهب الصدوق على ما نقل عنه والشيخان الى نجاسته مستدين الى ضعيف قدس بن حاتم القالي وفي (المتن) ان القائل بنجاسة خرو الاجاج الحق به خرو الاوز والبقر (فروع) قل في (الغلاف) والناصريات والفتية والتذكرة والبيان (الاجماع) على طهارة فصله المأكول وعن القاضي انه كره روث وبول وذرق كل ما أكل لحمه وفي (متن) كرهها من كل مكروه مكره مكره - قوله قدس سره - (وبول البغل والحمير واللبه - روث) أي مكروه كما عليه المصنف في (شرح الفاضل) وعليه الاجماع من الفقهاء ممن عدوا بر جليد كما في شرح الاستاذ وعليه عدة الاصحاب ما عدا الشيخ وابن الجنيد كما في (المفرد) وفي (الغلاف) والتذكرة والمدارك ما عدا (والتهذيب والدلائل) والبخاري وحمل الشيخين والله تعالى (قل الشجرة على ذلك مضافا الى ما في حقه الاستنباط بالروث وعن أبي علي والشيخ في (النهاية) القول بانه مكروه لانه لا بد بولي ويحده السيد صاحب (المدارك) وصاحب (الدلائل) وصاحب (التمهيد) قالوا تحبس لانه لا بد من - قام الاجماع على عدم الفصل والا فلا قوى نجاسة لانه من الارواث والقول بانه مكروه مذهب أبي حنيفة والشافعي وأبي يوسف وفي (شرح الاستاذ) ان المعروف من مذهبه نجاسة ما لم يخرجه لحومها (فروع) * - قوله قدس سره - (الحمر المستحيل في بواطن حبات النجس نجس) عندنا كما في (شرح الفاضل) وقد نص عليه المصنف في (النهاية) والتذكرة (ولا أحد يخبره في ذلك الا من بعض الشافعية قيسا لم يسلن الحيات على ما في بطن الحيوان * - قوله قدس سره -) (الدود المتولد من الميتة أو من العذرة طاهر) كافي (التذكرة) والتمهيد وجامع المصنف (والدلائل) وفي (التذكرة) وكذا لوسفي "يزرع أو الشجر ما نجساً كان الزرع البات والنفس الحيات طاهر بن وفي (المتن) لاجماع في طهارة دود القز واحتل المحقق نجاسة المتولد من الميتة أو العذرة لتكونها من النجس والشافعية وجهه بالنجاسة وبمجيء على ما ذكره من ان المتولد من الكلب والخنزير نجس لنجاسة الاصل * - قوله قدس سره - (الآدمي يتنجس بالموت) اجماعاً في (الغلاف) والفتية والمعتبر والتذكرة) وقد مر قل لاجماع بطرق عديدة في مسألة الميتة وما نقل في ذلك الشافعية وظاهر المصنف هنا انه نجس وان لم يبرز كما هو ظاهر اطلاقات الاجماعيات والفتاوى وبه صرح في (البسوط) وقر به في (التذكرة) والتهذيب (وهو ظاهر (الروض) حيث رد على الشهيد حيث ناقض المصنف بأننا انما قطع في الموت بعد البرد وذهب الى طهارته (واختار طهارته) قبل البرد في (الجامع) ونهاية الاحكام والذكرى والمردود وكشف الالتباس وجامع المقاصد (والحاشية الميسية والمدارك والكفاية) استناداً الى الاستصحاب والملازمة بين النجاسة ووجوب غسل

والعلقة نجاسة وإن كانت في البيضة (الرابع) اللبن تابع (متن)

المس ويستعرض المصنف لذلك ويستوعب الأقوال انشاء الله تعالى هناك واستثنى الفاضل المصوم والشهيد ومن وجب قتله فاعتقل قبل قتله قتل لذلك السبب بينه ومثل ذلك منع الفاضل الميسي وابن ادريس نص على وجوب الفسل لمس من قدم غشه لتجاسته بالموت وتوقف في (المتن) ثم قال (وأما) المصوم فلا امتراء في طهارته (انتهى) لكن ظاهر اطلاقهم نجاسة الميت بقول مطلق نجاسة الشهيد ومن اعتقل قبل قتله فأُتِل ويأتي تمام الكلام انشاء الله تعالى * ﴿ قوله ره ﴾ * ﴿ والعلقة ﴾ أي نجاسة قد تقدم الكلام في ذلك وفي (الخلاف) الاجماع على نجاستها وبسبب أطمعة (المذهب) انه الذي تقتضيه أصول المذهب وقد نص عليها (عليه خل) في (المبسوط والسرائر والجمع) (والنافع والتذكرة والبيان وكشف الاتسار) وغيرها في باب الاطمعة وغيرها * ﴿ قوله ﴾ * ﴿ وان كانت في البيضة ﴾ كما في (المعتبر والجامع والنافع وكشف الرموز وجمع الارديلي) وناقشهم الشهيد في (الذكرى) في دليلهم وقل المقدس الأردبيلي ان الشيخ قل الاجماع على نجاستها وقد تقدم الكلام في ذلك (وقال) الفاضل الهندى واستدل سد الاجماع بالاحتياط وعموم أدلة نجاسته وهما ممنوعان والاصل الطهارة فان تم الاجماع كان هو الحجة بل قد منع بعضهم الدخول في اسم الدم عرفاً خصوصاً التي في البيضة ولذا حكى عن الشيخ حلها تم الذي في (السرائر) نجاسة العلقه التي تستحيل الى المضة وفي (المعتبر) نجاسة المتكونة من نطفة الآدمي ولعل ذكر الآدمي لتتمثيل لنصه على نجاستها في البيضة انتهى (١) * ﴿ قوله قدس سره ﴾ * ﴿ اللبن تابع ﴾ اختلف الاصحاب في لبن الميت من الطهارة العين فأبو علي وأبو عبد الله المعجلي وأبو القاسم المحقق وأبو العباس في كتبه الثلاثة والمصنف في (المتن) والنهاية والتذكرة والتحرير (والكركي والصبري) والمقداد في أطمعة (التتحيح) انه نجس وفي (السرائر) انه لا خلاف فيه بين المحصلين من أصحابنا وفي (المتن) وجامع المقاصد انه المشهور وفي الاخير انه الموافق لاصول المذهب وعليه الفتوى وفي أطمعة (غاية المرام) انه مذهب المتأخرين وفي أطمعة (التتحيح) ان الفتوى على النجاسة وفي أطمعة (المسالك) نسه الى المعجلي والمحقق (والمصنف خل) والعلامة وأكثر المتأخرين وفي (نهاية الاحكام) أن لبن النحس نجس اجماؤه وهذه البارة ذات وجهين ولم يتعرض له المرتضى واتباعه كما في (كشف الرموز) لانه قال في الرد على المعجلي حيث نسب القول بالنجاسة الى المحصلين مانعه ان الشيخين مخالفاً والمرضى واتباعه غير ناظرين بهفا أعرف من في معه من المحصلين (انتهى) وذهب الصدوق والشبان والقاضي وأبو المكارم والطوسي واليوسي والشهيد في (المرورس) وظاهر (البيان والهمة) حيث قال فيها على قول مشهور والشهيد الثاني في (المسالك) وظاهر (الروضة) والسيد في (المدارك) والكاظمي وانقراساني ومجايب (الدلائل) والفاضل الهندى الى الطهارة وفي (الخلاف والفتية) قل الاجماع وفي (اللمعة والبيان) انه المشهور وفي (الكفائية) انه الاظهر الاقرب وفي أطمعة (المسالك) ان

(٢) قال الفاضل ولا أعرف جل المسائلين فرعاً واحداً وجعل نجاسة المستحيل في يواطن جلات الشب فرعاً آخر (انتهى) ولعل للباعث عليه الحق العلقه بجيت الآدمي لاجلها كالجزم الميت (رحمته قدس سره)

(الغامس) الألفحة وهي لبن مستحيل في جوف السخلة طاهرة وإن كانت ميتة (متن)

الطهارة مذهب أكثر المتقدمين وجمع من المتأخرين منهم "شيد وفي (الدروس) أن رواية التحريم ضعيفة والقاتل بها نادر وفي (القنيرة) أنه مذهب الشيخ والصدوق وكثير من الأصحاب وفي شرح الفاضل أنه مذهب الأكثر (انتهى) وفي أطعمة (المهذب) حل طمارة اللبن في الخبز لما على البينة أو على مقارنة أو على معاونة والعامية أيضاً يختلفون فقالوا والكافي وأحمد في إحدى الروايتين عنه على النجاسة وأبو حنيفة وداود حكما بالطهارة وهي الرواية الضعيفة عن أحمد والظاهر اتفاق الكل على طمارة لبن الجارية كما في شرح الاستاذ حيث قل الاجماع على ذلك وهو المشهور كما في (المختلف والكفاية والقنيرة) وظاهر (التذكرة) وخالف ابن حرة فنده في قدم النجاسات وهو المقتول عن ظاهر الاسكافي وظاهر الصدوق • ~~حله~~ قوله قدس سره نجس • (في الألفحة) وهي لبن مستحيل في جوف السخلة طاهرة • لالفحة كسر الهمزة وفتح الفاء مخففة كرش الحمل مالم يأكل وإذا أكل فهو كرش كذا عن 'ن زيد وفي (القاموس) لالفحة بكسر الهمزة وتشديد الحاء وقد تكسر الفاء والمنفعة والبنفعة شيء يستخرج من طين الجدي لراضع أصفر فمصر في صوفه في اللبن فيفظط كالجبين فإذا أكل الجدي فهو كرش وتفسر الهمزة بالكسر منه وفي (الجمعة) لا معة بكسر الهمزة وفتح الفاء مخففة وهي كرش الحمل والجدي المأكل فإذا أكل به كرش حكاها الهمزة عن أبي زيد وفي (المغرب) ألفحة الجدي بكسر الهمزة وفتح الفاء مخففة الحاء وتشديد الهاء (وقد مال) منفعة أيضاً وهي شيء يخرج من طين الجدي أصفر فمصر في صوفه مثله في اللبن فضاها كالجبين ولا يكون إلا بكل ذي كرش ويقال هي كرشه إلا أنه ماداه بضم السين ذلك الشيء ألفحة «دأ عليه» رعى الشب قيل استكرش (واختلف) الفقهاء في تفسيرها على نحو اختلاف أهل الفقه والمصنف «ره» فسرنا باللبن كما عرفت ومثل ذلك في (النهاية وكشف الاستباس) «إليه» ل في (المدايك) قصص على موضع الوقوف قال مع أن ارادة الثاني غير سيدة وفي (شرح الفاضل) أن تفسيرها «لأنه» لم يف ولم يذكر في باب الأطعمة غيره (قلت) هذا التفسير موافق للاخضر والمسا في (المغرب والقاموس) وفي (السرائر والروضة وأطعمة المساك والتقيح وطهارة جمع لمصدره للدلائل وشرحي الفاضل) • لا تاذ أيده الله تعالى أنها كرش الحمل أو الجدي مالم يأكل • هو ظاهر (التذكرة) حيث جعل تطهره من الميتة أولى وهو لا يناسب اللبن وهو موافق (الصحيح والجمعة والمجمع) وهو المحكي عن أبي زيد وأما الأظهر من كلام الأكثر حيث عدوها مما لا تحل لحية وتفسره له بهذا معنى أكثره وأما الاعتبار والاعتقاد والحكم بالطهارة • ون كانت السخلة ميتة كما صرح به جماعة من الفقهاء وفي (الفتاوى) على ما في (القنيرة) الاجماع وكذا ظاهر (المتن) والاجماع وفي (شرح الفاضل) • الاستاذ أذاه الله تعالى حرمت الاجماع وفي (الدلائل والمدرك) أنه مما قطع به الأصحاب وفي (الكفاية) ففي الخلاف وفي (القنيرة) عدم مروية الخلاف وإنما قولوا بخلاف عن الكافي وأحمد • وفي (الفتح وكشف الاستباس والمدارك) أن لا يولى غسلها عن مماسة لطمرة وإليه • ل في (البوضة) (والقنيرة) وأوجه المصنف في (النهاية) لا يجابه ذلك في البيضة وكذا (شارح الموجز) أمجب غسل الظاهر ووجه ذلك ظاهر على القول بأنها كرش ولو جلتها عبارة عن الماء الأصفر فخر إن غسل

(السادس) جلد الميتة لا يطهر بالدباغ ولو أخذ منه حوض لا يتسع السكر نجس الماء فيه وإن استعمله فهو نجس والماء طاهر فإن توضأ منه جاز أن كان الباقي كرا فصاعداً ﴿ الفصل الثاني في الأحكام ﴾ تجب إزالة النجاسة عن البدن والثوب للصلاة والطواف (متن)

فيه بريد - قوله قدس سره - ﴿ وجلد الميتة لا يطهر بالدباغ ﴾ • هذا من ضرورات المذهب كما في شرح الاستاذ حرره الله تعالى والاجماع منقول في (الاتصار والتاثيرات والخللاف والفنية) (وكشف الحق) وفي (المتن) والمختلف واللائل) اتفق علمائنا الا ابن الجنيّد ومثله مافي (اليان) حيث قال عندنا الا ابن الجنيّد وقريب منه مافي (الروس) حيث قال وقول ابن الجنيّد شاذ وأشدّ منه قول الصدوق بالوضوء والشرب من جلد الميتة وفي (الذكرى) أن فيه أخباراً متواترة وكذا في (التذكرة) ادعى التواتر وفي (جامع المقاصد) انه المشهور بل هو اجماعي وفي (الكفاية والمقاييس) انه المشهور (اتمى) وعن أبي علي والشلمغاني انه يطهر بالدباغ ما كان طاهراً حين الحيوة ومنع أبو علي الصلوة فيه وظاهر الصدوق طهارته وإن لم يدبغ أو نجاسته حكماً بمعنى عدم التعدّي لانه قال في (المنع) ولا بأس أن يتوضأ من الماء إذا كان في رزق من جلد ميتة وأرسل في (الفتية) عن الصادق عليه السلام انه لا بأس أن يجل فيها ما شئت من ماء أولين أو سمن وتوضأ منه وتشرب ولكن لا تصل فيها والظاهر مذهب الشافعي وعطاء والحسن والشعبي وقادة ويحيى الانصاري وسعيد بن جبر والاوزاعي والليث والثوري وابن المبارك واسحق وروي عن عمرو بن عباس وعائشة والتنجيس مذهب أحمد ومالك في احدى الروايتين عن مالك وقتل عن عمر وابنه عبدالله وعمران بن الحصين وعائشة وقتل الشيخ عن الزهري انه يجوز الانتفاع بجلد الميتة قبل الدباغ وأبو حنيفة طهر كل جلد الا الخنزير والانسان وأبو يوسف كل جلد حتى الخنزير وهو رواية عن مالك وبه قال داود وقتل الشيخ عن مالك انه قد يطهر بالظاهر دون الباطن فيصلي عليه لافيه ويستعمل في اليابس دون الرطب وصرح جمهور الاصحاب انه لا يجوز الانتفاع به في وجهه من الوجهة نعم في (التذكرة) استشكل في الانتفاع به في اليابس ثم قال أقر به المنع وفي (المتن) وفي جواز الانتفاع به في اليابس نظر أقر به المنع ومنه في (الذكرى) صريحاً وكذا الشهيد الثاني وفي شرح الاستاذ انه ليس محل خلاف وإن وقع في (الخيرية) نوع تردد فيه وليس بمكانة اتمى (قال) الاستاذ وأما الانتفاع بشيء منه في الاحراق أو في تكميل سقف أو نحو ذلك فربما شك في شمول اطلاق الادلة لئلا ذلك مع ان الاحوط الاجتناب ﴿ قوله ﴾ • ﴿ فإن توضأ منه جاز الخ ﴾ قال الفاضل ولا يتوهم فساد الوضوء لكونه استعمالاً للميتة فيما استعمله انما هو جل الماء فيه لا افراغه عنه اتمى (ولو قيل) بأن التفرغ مأمور به والوضوء ضده والامر بالشيء يقتضي النهي عن ضده فمع منع الضدية أولاً الا على بعض الوجوه (لأنسمل) الاقتضاء على وجه يقتضي فساد الضد كذا قال الاستاذ أيده الله تعالى قال (وربما قيل) بأن الاستعمال محرم في الابتداء وأما ثبوته في الاستدامة فمحل بحث قال (وفيه نظر) وترك الوضوء من هذا الماء أوفق بالاحتياط انتهى كلامه أدام الله حراسته

﴿ الفصل الثاني في الأحكام ﴾

﴿ قوله قدس سره ﴾ • ﴿ والطواف ﴾ اجماعاً كما في حج (الخللاف والنية) وفي (المتن) انه

ودخول المساجد (متن)

قول أكثر أهل العلم وفي (المدارك) قل الاجماع فيه جمع من الاصحاب وفي (الدلائل) وقيل به
الاجماع * - قوله * (ودخول المساجد) ظهر مع التعدي وعدمه كما صرح به في
(التذكرة) حيث قل لو كان معه خاتم نجس وصل في مسجد تصح صلاته وهو ظاهر كتب المصنف
والمحقق لتطبيق وجوب الازالة فيها على مجرد الدخول وكذا في (البيان والروضة) بل صرح المحقق في
(المعتبر) في آخر بحث الجائز بذلك ومثله المصنف في (التذكرة) في بحث الجائز ذكره في مدام
الرد على ابن ادریس كما يأتي انشاء الله وفي (الكفاية) قل الشهرة في حرمة الدخول ولو مع عدم
التعدي وفي (السرائر) الاجماع على منع ادخال النجاسة المسجد وظهره العموم وفي (الخلاف)
الاجماع على لزوم تجنب المساجد النجاسة وفي (لدروس والتذكري والموجز) جمع مقاصد
(وحاشية المبني وكشف الالتباس والمسالك) اشتراط التلويث والتعدي في منع دخول النجاسة لمحدد
وايه مال في (المدارك) لو تم أصل الحكم وقوه في (الغنية) وهاهنا على ذلك كبر من متأخري
المتأخرين استنادا الى اجماع الخلاف واجماع (الذكري) على حوار دخول الخائض لمسجد مع عدم
انفكاكها غالبا عن النجاسة وكذا الصبيان وصرح الشيدان في أكثر كتبه (كابين والدروس والتذكري)
(والروضة والمسالك) ان الحكم جار أيضا في المصنف والضرائع للخدمة وفي (جامع المقاصد وحاشية
المبني والروض والمسالك والمدارك) وغيرها انه يلحق بالمسجد آلاته وفرشه و... ظهر من (المدارك)
الاتفاق عليه وفي حد ما يجب تنظيمه مما يقرب من الضريح اشكال (قال) لا تدل على الاتقي
الاقتصار على ما أحاط بالضريح من الروضة التي تسمى الحضرة الشريفة وفي (مسالك والدلائل)
انه يلحق (بالمصنف) جلده وآلاته الخاصة به ونسب الى الشهيد الاول أيضا وفي (الدلائل) ان
بعض الاصحاب مال الى اجراء الحكم في الآلات مع الانفصال أيضا وفي (المدارك والكفاية)
(والغنية) نسبة الوجوب على الفور وانه كفاي الى الاصحاب وتوقف فيما في (المدارك) وفي
(الذكري) انه لو ادخل النجاسة تمين عليه الاخراج ويظهر من (المسالك والروض) منع ذلك
(ويبقى الكلام) فيما يؤخذ من تراب الحسين عليه السلام من التراب والسيح فهل يجب ازالة النجاسة
عنه أم لا وعلى تقدير الوجوب كما صرح به المقداد وأبو العباس والشهيد الثاني كما سنعلم هل لانها
من ترابه أم لانها مأخوذة للصلاة مع كونها من ترابه وهل يثبت لها الحكم اذا صلى عليها أم قبل
الصلاة وعلى الاول ينبغي أن يجري في جميع ما يؤخذ من ترابه الى غير بلده كالجرار والباريق
والآجر وغيره مما يتخذ من التراب وفيه بعد وعلى الثاني لو اتخذنا سبحة أو تراب من مشهد النبي صلى الله
عليه وآله أو أمير المؤمنين عليه السلام وصلينا عليها أو سبحنا بانسحة انه لا يجب ازالة النجاسة عنها وليس
كذلك ولكنهم اذا كانوا لا يوجبون ازالة النجاسة عما عدا الضرائع مما قاربها فلاولى أن لا
يوجبوه مما أخذ من ترابه من مقدار فرسخ أو أكثر أو أقل ولو كان وضعه في حضرته يوجب
الاحترام لجري فقه في فرشه وآلاته مما صلى عليه أو لم يصل فقلل المدار على ما يتأني التظيم وعلى
ما ادهاه في (التقيح) وأخبار الباب فانه قد ورد الحث على أخذ التراب والسبح من ترابه عليه السلام
فصلته وأخذه للاستقاء والامر بتنظيفها اذا أخذت على هذين الوجهين وسنعلم ما في (التقيح)

وعن الاواني لاستعمالها لاستمرا سواء قلت النجاسة أو كثرت عدا الدم فقد عني عن
قليله في التوب والبدن (متن)

وقد عظمها الأئمة عليهم السلام فلا قولاً إذا أخذت كذلك فما أخذ للاستشفاء أو للحفظ أو لتسريح
بها والصلاة عليها أو لكتابة الكفن بها أو جعلها مع الميت كان محرماً سواء أخذ من الضريح أو من
خارج به ووضع عليه أو من باقي الحرم بالبدن. وبدونه إذا أخذت على أحد هذه الوجوه لأن واحداً
منها لا ينفك عن قصد التعظيم ويصح الاستشفاء بجميعها ولم أجد من تعرض لقلت سوى أبي العباس
في (المهذب) والشهيد الثاني في (الروضة) فأثبتا الاحترام لثلاثة أشياء لا غير وهي ما أخذ من
الضريح المقدس وما وضع عليه مطلقاً كما هو ظاهر (المهذب) وبه صرح بعض الأفاضل أو من
الحرم كما هو ظاهر (الروضة) أو صريحاً وما أخذ من باقي الحرم بالبدن. وانظم عليه كما في (المهذب)
ولم يذكر انظم في (الروضة) وقضية كلام (المهذب) أو صريحه ان ما أخذ للاستشفاء من غير
الضريح بدون دعاء وختم انه لا يحترم وقد يفهم ذلك من (الروضة) وهو يخالف لما سئله عن
(التفحيج) ولفحواي أخبار تناول التربة حيث أفادت النبي عن الاستخفاف بها والابر بجعلها في خرقه
نظيفة الآن تقول ان ذلك اتاورد فيما ذكر فيه الدعاء ونحوه ولم يرد ذلك في غير ذلك (وأما) الاستشفاء
بالجميع فما لا ريب فيه (وربما) يستشكل فيما أخذ من خارج القدر والحرم ووضع على الضريح
لكن ظاهر (المهذب) وصرح (التفحيج) وحاشية (الروضة) انه مما يستثنى به (وقد يقال)
انه اذا ثبت له الاحترام العظيم وصار كالصحن أو الضريح فليكن بالاولى أن يستثنى به فتأمل
اذ الاصل الحرمة هذا وفي (التفحيج) انه ورد متواتراً بأن الشفاء في تربته وكثرة الثواب بالتسبيح بها
والسجود عليها ووجوب تعظيمها وكونها راحة للعذاب عن الميت وأماناً من المخاوف وأنه يحرم الاستنجاء
بها قد قل التواتر على وجوب تعظيمها من دون تخصيص بأحد الثلاثة ومن دون قيد بقصد التعظيم
وهذا يقضي باحترام أجراها وباريقها وغيرها ولله الى ذلك كل ينظر الأستاذ «ره» حيث كان ينهى
عن اخراج تلك الاواني الى غير كراهة أو تحريماً وقد يستشهد له بتحريم الاستنجاء بها ولا شاهد
فيه والتحقيق ما فصلناه ﴿قوله﴾ «لاستقرا» أي لا يجب مستقرا (قال) الفاضل ولله يعني
عدم استقرار الوجوب اجماعي كما قيل انتهى • ﴿قوله قدس سره﴾ • (وسواء قلت النجاسة
أو كثرت) قد مر انه قل في (الذكرى والدلائل) عن ابن الجنيد الغو عدا دون الدرهم من
كل نجاسة وقتت على التوب الا دم الحيض وأخويه والمني الى آخر ما تقدم من اختلاف الثقل عنه وعن
مفارقيات السيد الغو عن البول اذا ترشش عند الاستنجاء كروم الابر وفي (السرائر) عن بعض
الاصحاب انه اذا ترشش على التوب أو البدن مثل رومس الابر من النجاسات فلا بأس بذلك
﴿قوله﴾ • (عدا الدم قد عني عن قليله في التوب والبدن) الاصحاب في المسئلة على أنحاء
ثلاثة في (العتبة والهداية والفتنة والبسوط والراسم) الاقتصار على التوب مع عدم التعرض للبدن
وفي (النية) الاجماع فيه ونسب الفاضل في (شرح) الى كثير وقل عن (الخلافت) الاقتصار أيضاً
والموجود ما يأتي وفي (الاتصار والسرائر والشرائع والجامع والحرير وكشف الحق والتذكرة والذكرى)
(وكشف الالباس والخلاف) على ما في نسختي وظاهر (اللمعة) ذكر التوب والبدن وفي (الكشف)

وهو ما قص عن سمة الدرهم البلي (متن)

(كشف الحق خل) نسبته الى الامامية وفي (الغلاف والانتصر والتحرير والتذكرة وكشف الالتباس) الاجماع عليه وفي (الذكرى) وقل فيه الاجماع وأطلق العفو من غير تعرض للتوب والدين في (المعتبر) (والارشاد والمختلف والمتشبه والدروس والمدارك والذلائل والتخيرة) وفيه جميعاً معدا (لارشاد) (والدروس) قل الاجماع (وقال في المتشبه) في فروع ذكرها حكم الثوب بحكم بدن في لب ذكره أصحابنا كذا قل عنه الفاضل في شرحه وليس فيما وجدته قوله ذكره صاحب ذلك في الفروع الثالث من الفروع الحقة وفي (الذلائل) ان الاصحاب صرحوا ببدء التفرقة بين الثوب والبدن لا اشتراكهما في لزوم المشقة وكلام ابن زهرة يوم اختص العفو ببدء القروح والجروح مع سهولة الازالة وعبرة (الفنية) هذه وكذا الدم المسفوح من غير هذه الدماء الا انه تعدد الصلوة في توب أصابه من دم القروح والجروح ما قص مقداره عن سمة الدرهم الوافي المضروب من درهم وثلاث مع الاختيار ورفع الحرج (قال الفاضل) ويجوز تسمية اقروح والجروح في كلامه لم يأت في متن المصلي فيها وغيره قائما أراد بدمها غير الدماء الثلاثة (اتمى) وكأنه أراد به يرت حينئذ من عباده من درهم ماعدا الدماء الثلاثة لحق المقابلة وعن الحسن انه قال اذا أصاب ثوبه دم لم يره حتى صلى فيه به ثم رآه بعد الصلوة وكان الدم على قدر الدينار غسل ثوبه ولم يعد الصلوة وان كان أكثر من ذلك بعد الصلوة ولورآه قبل صلواته أو علم في ثوبه دما ولم يغسله حتى صلى غسل ثوبه قليلا كان الدم وكثيرا وقد روي ان لاعادة عليه الا ان يكون أكثر من قدر الدينار (اتمى) وظهره عده العفو عن الدم قل أو أكثر الا ان ينزل كلامه على ان الفارق بين العلم وغيره هو قدر الدينار والزيادة عليه وأما التقليل فلا أثر له فأنزل (وقال صاحب المعالم والتخيرة) لافرق في التوب بين المصحوب والمبوس وروح الفاضل عدم دخول المصحوب وقواه الاستاذ ان منما صاحبه للمصلي واستشكل فيه في (المتشبه) (ونهاية الاحكام) • ﴿ قوله قدس سره ﴾ • ﴿ وهو ما قص عن سمة الدرهم البلي ﴾ في (الذكرى والدروس وجامع المقاصد وكشف الالتباس وحاشية الشرائع والروض) به الخطي باسكان النين وفي (الذكرى وكشف الالتباس) وغيرها انه منسوب الى رأس البلي ضره لثاني في ولايته بسكة كسروية وزنه ثمانية دوانيق والبغلة كانت تسمى قبل الاسلام الكسروية وحدث لها الاسم في الاسلام والوزن بماله وجرت في المعاملة مع الطبرية وهي أربعة دوانيق فله كان ربح عبد الملك جمع بينهما وانفذ الدرهم منهما واستقر أمر الاسلام على ستة دوانيق وهذه التسمية ذكرها ابن دريد انتهى (وقال) الحق الثاني في كتاب الزكاة والشهد في (اليان) ان صبيح عبد الملك كان يأمر من الامام زين العابدين عليه السلام وفي (الجميع) ان الدرهم الاسلامي اسم للمضروب من الفضة وهو ستة دوانيق الى ان قال وكانت الدراهم في الجاهلية مختلفة قبضا خفاف وهي الطبرية وبضا قتال كل درهم ثمانية دوانيق وهي البدية وقيل البغلة نسبة الى ملك يسمى رأس البلي جمع الاثنان وقسموا دونهن فصار كل واحد ستة دوانيق وقيل ان عمر فل ذلك لما رأى ان القتال تصعب على الرعية في الخراج وفي (المعتبر والتذكرة) انه نسبة الى بطل قرية بالجاسين (قال في المدارك) (والذلائل) وخبطها المتأخرون بفتح النين للمجة ولشد الجلام وفي (الذكرى والروض وشرح الموجز) وقيل منسوب الى بطل قرية بالجاسين كان يوجد بهل درهم قريب منها من أحصى الراحة لتقدم

الدرهم (قال في الذكري) قلنا لا ريب في تقديمها وإنما التسمية حادثة والرجوع الى المقول أولى (اتمى) وأكثر من قدم منه الضبط بأسكان التين نسب قمحا وتشديد اللام الى القيل كما صنع في (الروض) وقال في (المهذب البارع) ان الذي سمع من الشيخ فتح التين وتشديد اللام ورد على مافي (الذكري) بأن اتباع المشهور بين الفقهاء أولى من اتباع المقول عن ابن دريد وفي (السرائر) ان الشارع عفى عن ثوب وبدن أصابه منه دون سمة الدرهم الوافي المضروب من درهم وثلاث وبعضهم يقول دون قدر الدرهم البغلي المضروب منسوب الى مدينة قديمة يقال لها بفل قرية من بابل بينهما قريب من فرسخ متصلة يلد الجامعين يجد فيها الحفرة دراهم واسعة شاهدت درهماً من تلك الدراهم وهذا الدرهم أوسع من الدينار المضروب بمدينة السلام المتداد يقرب ستمه من سمة أخمص الراحة (وقال) بعض من عاصرته من له علم بأخبار الناس والانساب ان المدينة والدرهم منسوبة الى ابن أبي البفل رجل من كبار أهل الكوفة اتخذ هذا الموضع قدماً وضرب هذا الدرهم الواسع فنسب اليه الدرهم البغلي وهذا غير صحيح لان الدراهم البغلية كانت في زمن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وقبل الكوفة اتمى (وقد يجاب) بأن وجودها سابق ونسبها لاحقة لصنعه على قدرها وفي (الفتية والمهداية) (والنهاية والاتصار والمبسوط والمراسم والفتية) اعتبار الوافي المضروب من درهم وثلاث كما في قوله الرضا عليه السلام وامله هو والبغلي واحد وظاهر عبارة (السرائر) المقدمة تعطي المغايرة لكن في (الخلاص) (وال تذكرة والمعتبر) وأكثر كتب المتأخرين اعتبار الوافي المضروب من درهم وثلاث وتسميته بالبغلي فظاهرهم الاتفاق على المواقة وفي (الوسيلة) ذكر الدرهم من دون يان له واعتبر الحسن سمة دينار وقد سمعت عبارته في شرح المسئلة المقدمة (قال في المعتبر) والكل متقارب والتفسير الاول يعني تفسيره بالدرهم والثالث أشهر وحكى اعتبار سمة العقد الاعلى من السبابة والوسطى وفي (الروض) اقتصر على قل عقده الوسطى مع تلك الاقوال (ثم قال) ولا تناقض بين هذه التقديرات لجواز اختلاف الدراهم من الضارب الواحد كما هو الواقع وأخبار كل عن فرد رآه وحيث قل عن ابن ادريس انه شاهده فوجده يقرب من أخمص الراحة فشهادته في قدره مسموعة (وقال) الكركي أيضاً شهادته مسموعة وهو يعطي اختيار هذا التقدير وفي (الروضة) جمع باختلاف التقارب أيضاً حيث قال ولا منافاة لان مثل هذا الاختلاف يتفق في الدراهم بضرب واحد (اتمى) فليكون العمل على الجميع فيتحقق العفو في كل مرتبة (قال في المدارك) ما حاصله ان الاخبار انما ذكر فيها اسم الدرهم غير مقيد بالبغلية ولا بنبرها فيبقى التمسك بلا مستند مضاف الى انه ذكر في (الذكري) وخبرها ان البغلي ترك في زمن عبد الملك وهو مقدم على زمن الصادق عليه السلام قطعا فكيف تحمل النصوص الواردة عنهم عليهم السلام عليه قال الاستاذ في (حاشية المدارك) لا يخفى ان العامروا عن النبي صلى الله عليه وآله هذا الحكم وانه اذا كان أقل فلا بأس واذا كان درهماً أو أكثر يجب غسله فقل هذا كان مشهوراً معروفاً منه مع انه غير معلوم هذا الذي ذكره والظاهر ان الدرهم الوافي ان كان له منشأ كما ذكرنا فليحمل عليه (اتمى كلامه) أيده الله تعالى ورد البهائي على (المدارك) بأن أحكامهم متقاة من النبي صلى الله عليه وآله وانما ثبتت في صحيفة باملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وخط علي عليه السلام فمتروكة البطل في عصر الصادق عليه السلام لا تنافي حل الاخبار عليه (اتمى) فليتأمل فيه هذا وقال في (النية) وما كان دون الدرهم الوافي قد يجب غسله ولا بأس بالصلاة فيه وان كان الدم دون الحصة

الاهم الحيض والاستحاضة والنفاس ونجس العين (متن)

فلا بأس بأن لا يفسل ويظهر منه ان ما دون الحصة طهر ميتا في وقد تعدد غير مرة مذهب أبي علي وانه قال بدم نجاسة التوب بدم كقصد الابهاء الاعلى على حد العطين عنه وعلى (حلاف) الاجماع على عدم الغزو عن المساوي وفي (كشف الحق) نسبته الى الامامية وفي (كشف لائس) (والمساك) قل الشهرة فيه وسبه في (الدلائل) الى اسيدون وتبعه وفي ١٠٩٠ من دريس والقاضي (قلت) وكذا في (الوسيلة) صرح عدم الغزو عن المساوي في كل من خص على افعه عم دهم الدرهم وسكت عن الدرهم كلامه يدل على ذلك لانه حكمه حكمه الله ويحب نسبه احره الاقل ففي الاكثر والمساوي مدرجا في الحكم لا في وذهب سيد كا حل فيه مدار الى مع من المساوي وفي (اختلف) ان ذلك يوح من كلام اسيدون وفي (مذكر) - - الى سيد في (الاتصار) وكذا في (كشف لائس) وفي (الدلائل) في طهر السد قصر في (مذكر) - - على النسبة الى سلاز وفي (شرح المفضل) نسبه الى (المس) قل وعلى عن اسيد (١٠٩٠) (المراسم) هذه اذا كان قدر الدرهم متروكا كما في محله حدث لعمده ١٠٩٠ د على ١٠٩٠ - - ارائه وعبارة (الاتصار) هذه وبم احدث به لامة مولد له لمدى من ادم من تجوز الصلوة في ثوب او بدن أصاب منه شخص مدرج عن دهم في دهم في دهم من درهم ولك (ثم هل) عن الحسن بن صالح بن حي كان مولد في ١٠٩٠ في ١٠٩٠ في ١٠٩٠ مقدار الدرهم يعيد الصلاة من كان قل من ذلك لم يعد كالبحر لاء في ١٠٩٠ في ١٠٩٠ في قلبهما وكثيرهما (قل) وهذا معناه مولد الامامية (ثم هل) - - جمع الدماء على دمه في (المراسم) فاحصر الخلاف في سلاز بقوله - - (لا دهم الحيف) لانه معناه الدماء في ١٠٩٠ في ١٠٩٠ في (المراسم والقيمة والسرار) والشرائع وكشف الحق) متروكا ككتاب اسيدون ١٠٩٠ في (حلاف) دهم من دين الامامية كما في ظاهر (كشف الحق) وعنه لاجرح في (١٠٩٠) د حلاف دهم في (السرار) وظاهر (الخلاف) وفي (اتذكرة) - - (خلاف) فيه الى أحمد في (خلاف) لاقتصر على دم الحيف وفي (الاتصار) قصر ولا على دم الحيف في لاحتج على لمدى - - دهم دم النفاس وألقه به وفي (المعتبر) استد - - الحيف وسنة ذلك الى لاصح ١٠٩٠ في ١٠٩٠ في الى الشيخ كما في (النافع) وفي (جامع لمصنف) سدا الحكم في خص الى لاصح (ثم هل) - - لعمه به دم الاستحاضة والنفاس وفي (كشف لائس) سدا سنتاه الحيف الى ١٠٩٠ في ١٠٩٠ في والشيخين واتباعها واستثناء الدماء الى الشيخ وفي (الدلائل) ان لاصح ملة فطعن ١٠٩٠ في ١٠٩٠ في دم الحيف وألحق به الشيخ دم الاستحاضة والنفاس ومثله في (مذكر) وفي (التفيع) لاجماع على استثناء دم الحيف وفي (شرح المفضل) لا تفرق على دم الحيف وألحق به التبع من نسبه لمدى وفي (الفتيرة وشرح الاستاذ) ان استثناء دم الحيف مذهب لاصح لا يعلم فيه مخالفه بقوله - - (وهم نفس المين) كما في كتب المصنف (والبيان والمدرس وكشف لائس وطهر تنقيح ولروض) (والمساك) وألحق بوجعفر محمد بن علي بن حمزة طوسي في (الوسيلة) دم الكلب والغزير ومثله القطب الراوندي كما قلده عنه في (كشف الرموز) واستحسنه في (التحرير) وظاهر ذلك عدم دخول

وعني أيضاً عن دم القروح اللازمة والجروح الدامية وإن كثر مع مشقة الازالة (متن)

دم الكافر والميتة واختلف النقل عنهما أي الراوندي والطوسي في (المختلف) أسند (الخلاص) إلى الراوندي والطوسي في دم الخنزير والكلب والكافر وفي (التذكرة) إلى القطب ولم يذكر الكافر وفي (كشف الالتباس) استثناء دم مطلق نجس العين إلى القطب والطوسي وفي (الدلائل) إلى القطب وفي (جامع المقاصد والروضة) أسند استثناء دم نجس العين إلى بعض الأصحاب وقريب منهما مافي (المسالك) وفي (المعتبر) وألحق بعض قهء المصم من دم الكلب والخنزير ولم يعطيا العلة ومثله قال تلميذه في (كشف الرموز) قال لا نعرف من أين قاله والقياس لا يجوز وأنكر ابن ادریس هذا الاستثناء كالانكار وادعى انه خلاف مذهب الامامية * **خ** قوله قدس سره * ﴿وعن دم القروح اللازمة والجروح الدامية وإن كثر مع مشقة الازالة﴾ أصل الحكم اجماعي وقد قل عليه الاجماع في (الفنية والخلاص وشرح الفاضل) الا ان عباراتهم متفاوتة في (الوسيلة) (ونهاية الاحكام وكشف الالتباس) القروح الدامية والجروح اللازمة عكس ما هنا وفي (المفتنة) اعتبار السيلان وعدم اقطاع الدم وفي (المراسم) ودم القروح اذا شق ازالته ولم يقف سيلانه فأما دم القروح خاصة فانه اذا لم يكن بهذه الصفة وزاد على قدر الدرهم فانه يجب ازالته ودم الجراحات التي لا يمكن غسلها خوفاً من انتفاضا وفي (التحرير) فان شق ازالته ولم يقف سيلانه كالقروح اللازمة والجروح الدامية إلى آخر ما هنا وفي (الخلاص والفنية والتذكرة والمختلف والارشاد) اشتراط لزوم في الجروح والقروح ويراد بالزوم لزوم الدم كما صرح به في (التذكرة) وفي (المتن) اعتبار السيلان في الجروح وفي (الروضة) اعتباره فيها وفي (الشرائع والدروس والبيان والذكرى) اعتبار عدم الرقي فيها والرقي اقطاع الدم وسكوته كما في (المسالك والمدارك) ولعل مراد الجميع استمرار الدم بحيث لا يحصل فترات يمكن فصل الصلاة فيها لا شتر كما في اعتبار المشقة وقد صرح بسلب الغفوم فترات في (المعتبر والذكرى) (وكشف الالتباس وشرح الفاضل وفي التحرير والتذكرة والتمهيد) اعتبار استمرار الدم وزومه وهو يعطي عدم الفترة أصلاً ولكن ينزل على ما قلنا وفي (المسالك والروضة) ان المستاد من الاخبار عدم الوجوب حتى يبرأ وهو قوي انتهى وفي (جامع المقاصد وحاشية الشرائع والمدارك والدلائل) عدم اعتبار المشقة وان المدار على البرء وفي (الدلائل) أو الامن من الدم لكن الذي يظهر من كلام الأكثر ان المدار على المشقة والخرج وكلامهم يعطي لزوم الاستمرار على وجه لا تنيسر الصلاة معه بدون خلو عن الدم فيكون حاله حال صاحب السلس والبطن والمستحاضة ودائم النجاسة لان منهم من استند إلى المشقة كما في (السرائر) وغيرها ومنهم من استند إلى الخرج كما في (الفنية والتهذيب) ومنهم من اعتبر الغوام والاستمرار كما مر عن جماعة لكن في (الخلاص والمبسوط) ان حله على المستحاضة قياس وفي (الخلاص) الاجماع عليه وتأني عبارته عن قريب وقرب في (التمهيد ونهاية الاحكام) لزوم الازالة لو تمدى عن محل الضرورة واستحسنه (صاحب المعالم) واحتج صاحب (المدارك) وتأمل فيه صاحب (الغنية) ورده (صاحب الدلائل) وفي (جامع المقاصد والروض والمدارك والدلائل) (والكفاية والغنية) انه لا يجب تخفيف الدم في محل (١) وفي (نهاية الاحكام وشرح الفاضل)

(١) قد يقال ان الذي يفهم من كلامهم ان الخروج عن محل الدم ان كان بحيث لا يجس لكثرة

ذكر الاحتمالين من دون ترجيح وظاهر (انحلاف والمبسوط) عدم وجوب التخفيف وظاهر (انحلاف) الاجماع عليه كما يأتي قل عبارته واستشكل في (نهاية الاحكام) فيما لو أمكن جعل البقي مد التخفيف أقل من درهم لكن ظاهر الكتب السابقة من اطلاق عدم وجوب التخفيف عدم الوجوب في هذا القسم أيضا وفيها أيضا عدم وجوب عصب الجرح وطلق في (انحلاف والمبسوط) عدم وجوب العصب وان حمله على الاستحاضة ونظائرهما قياس وفي (انحلاف) لاجتماع عليه وزيادة ١٠ خرج منفي في الشرع (قال) الفاضل ويمكن تخصيصه فيه بما ينص من لخرج وفي (منتهى) (ونهاية الاحكام) وجوب ابدال الثوب بظاهر لو تسر لانه مشقة فطلق فيه وجوب الادل مع الامكان واستشكل الابدال في (التحرير) مطلقاً وفي (كشف الالتباس) لا يجب كما في مضى ساف من الكتب السابقة وفي (نهاية الاحكام) أيضاً لو تمكن من دله به فيه قل من درهم وشكك في عدم الوجوب (قال) الفاضل الهندي والوجوب عندي ظاهري وفي (نهاية الاحكام) منتهى ١٠ رسرش عليه من دم غيره فلا عفو وقوله الاستاذ الآقا ايده الله على عن مضى من ١٠ من ١٠ (١٠) بالاجماع على عدم الفرق بين الدمين وبمختلفات خبر المعتمد في (المبسوط) حيث قال وما قص عنه من سائر الحيوان وفي (المنتهى والنبأية) وظاهر (كشف الالتباس) ١٠ من ١٠ فأصاب الماء الثوب فلا عفو وقرب في (المدايك) ثبوت العفو كراهه في (الذكري) وفي (١٠) يمكن ان يستفاد من الروايات ثبوت العفو في العرق ومعه لا يفي لا فكلاً له لا دأ وفي (الذكري) في مقام بيان قليل الله (والمدايك) وكشف الالتباس) لو أصاب هذا الدم ثوبه خذوه فلا عفو (١) وفي شرح الاستاذ ١٠ متفق عليه وصرح لمصنف في جملة من كنهه (قائمين) وال ١٠ (والتحرير) والشيد في (البن والدروس) والعيمري في (كشف الالتباس) ١٠ يستحب له غسله ١٠ في اليوم مرة ونسبه في (المدايك والدلائل) الى جمع من الاصحاب وفي (المنتهى) الى لمصنف في عدة من كتبه وفي (الدروس) سرى الحكمه الى كل نجاسة لاراه (وأنه) مذاهب ائمة فقدمه على مذهب الحسن بن صالح بن حي وأنه موافق لما في الدم وما اشافي فنده ان التجاسات حدداً واحداً يجب ازالة قليلها وكثيرها الا ما عفي عنه من دم البق والبراغيث فانها حش يجب ازالته وأنه حبيبه النجس كله يراعى فيه مقدار الدرهم فإذا زاد وجبت ازالته (قل) ودرهم هو الغل لاسع هكذا في (انحلاف) وهو قريب من رأي ابن الجنيدي لكنه في (التذكير) قل عن أبي حنيفة ان النجاسة المضافة يجب ازالة ما زاد على الدرهم منها والخففة لا تجب الا ان تتفاحس وتختلف صحه في التفاحس قال طحاوي ربع الثوب وبعضهم ذراع في ذراع وأبو بكر الرازي تبر في تبر وفي (انحلاف) عن مالك وداود في التجاسات كلها ان المتاحش ليس بغر فداود المتاحش شبر في شبر ومالك نصف الثوب وعن أحمد انه عني عن يسير دم الحيض والاستحاضة والغاس ١٠ قل قدس سره ١٠

فيشق حفظ غير المحل عنه العفو والا فلا مشقة ولا عفو الا ان يقال ان درهمه بالمشقة مشقة زوال الاصل لامتدة زوال كل جزء جزء من الدم ولله ظهير في البارت ولاخبار (منه قدس سره) (١) لله اما لان التجاسة قبل الشدة اولاه يمت على الشك في تناول الادلة (منه)

وعن النجاسة مطلقاً فيما لا تتم فيه الصلوة منفرداً كالتيكة والجورب والغائم والنعل والقلنسوة والغائم والتل وغيرها من الملابس خاصة اذا كانت في محلها (متن)

﴿ وعن النجاسة مطلقاً فيما لا تتم الصلاة فيه منفرداً كالتيكة والجورب والغائم والنعل وغيرها ﴾ قال الفاضل كالقلنسوة والسوار والدمليج والبر وزاد ابن ادريس السيف والسكين ولعله أراد ما يلبس منها من السير والتجاء لانفسهما وأغلافهما (أو غلافهما خ ل) والصدوقان العامة (ووجه) بأنها على تلك الهيئة لانتم الصلوة فيها وحلها الراوندي على عامة صغيرة لاتستر المورتين كاصابة انتهى (قلت) وكذا في (التذكرة والمختلف) حمله على العامة الصغيرة وأما ما نقله من توجيه كلام الصدوق قد قله أيضاً الاستاذ في شرحه واحتمله في (المدارك والذخيرة) وفي هذين الكتابين ان وجوب غسل الأياد هو المستفاد من الاخبار والعامة ليست منها (وفيه نظر) ظاهر فأمّل وهذا الحكم يجمع عليه في الانتصار (والخلاف والسرائر) ونسبه في (التذكرة) الى علمائنا وفي (المختلف والمدارك) الى الأصحاب وفي (الذخيرة والكفاية) وشرح الاستاذ لا أعلم في أصل الحكم خلافاً بين الاصحاب والقطب الراوندي قل الاجماع على خمسة أشياء اقلنسوة والتيكة والجورب والغلف والنعل وظاهره الحصر في الخمسة حيث قال بعد ذلك وما عدا ذلك من الملابس ان كانت فيه نجاسة فلا تنجز الصلاة فيه الا بعد ازالتها • ﴿ قوله ﴾ • ﴿ من الملابس خاصة ﴾ • كما في (السرائر ونهاية الاحكام والمتهى والبيان والموجز وشرحه وشرح الفاضل) وفيه ان ظاهر الاكثر وهو كإقال وأطلق في (الانتصار والخلاف والفنية والمعتبر والسرائر) وفي (التذكرة والتحرير) الاقتصار على الكون في محلها وصرح في (الذكرى والدروس وجامع المقاصد والمسالك والمدارك والدلائل والذخيرة والمختلف) على ما قال الاستاذ بشمول المفعول لغير الملابس وهو ظاهر (التقيح وحاشية الشرائع) وأسند في (الذخيرة والدلائل وشرح الفاضل) الى بعض المتأخرين • ﴿ قوله قدس سره ﴾ • ﴿ اذا كانت في محلها ﴾ • كما في (التذكرة) (والتحرير والمتهى والبيان والموجز وشرحه) ومن لم يشترط للملاس كما عرفت لا يشترط الكون في المحل كما صرحوا به وذكر الشيخان وابن زهرة انه يستحب ازالة النجاسة عما لا يتم به الصلاة وفي (المعتبر والمنهى) انه لو حل صبيّاً او حيواناً طاهراً غير مأكول لم تبطل صلاته ونفى عنه اختلاف الفاضل الهندي فيما سيأتي وظاهر (المتهى) الاجماع على استثناء قطنة المستحاضة من حكم ما لا يتم به الصلاة كما سيأتي ان شاء الله تعالى وفي (المبسوط والاصباح والسرائر والجواهر والجامع) وجملة من كتب المصنف (الموجز وظاهر البيان) انه لو حل قارورة مشدودة الرأس وفيها نجاسة فسدت صلاته وفي (الخلاف) ان ليس لأصحابنا نص في حكم القارورة والذي يقتضيه المذهب انه لا يقضى الصلاة حمل القارورة التي فيها نجاسة لعدم الدليل الى أن قال وان قلنا انه تبطل صلاته لدليل الاحتياط كان قوياً ولان على المسألة اجماعاً (١) واعترضه في (المعتبر) انه بعد تسليم عدم النص من الاصحاب كيف يدعي الاجماع ثم اختار في (المعتبر) (٢) عدم المنع وواقعه الكركي والعباسي وصاحب (المدارك والدلائل والذخيرة) وغيرهم ويظهر من (الذكرى) الميل الى طهي (المعتبر)

(١) مراد الشيخ اجماعنا المحصل من طريقتنا لا من نص أصحابنا (منه) (٢) قد اخطف النقل عن الخلاف اختلافاً شديداً والوجه ما ذكرناه (منه)

(وظاهر التحرير والدروس) اتردد واما اعتد رسد لرأسه هو على طريقة أهل الخلافة حيب
 أهم حكمه بعدم حوار الصلاة بالمحمول الحسن وهو لا يتم صلاة وسنة طيوس المحمول وقسمو
 القارورة عليه فلا يتم القيس إلا أهم الرأس كما صرح به في (الذكرى ووجهه بعد صد ونسرح
 الفاضل) وكثير من كتب التأخيرين وفي (التذكرة والذكرى وموخر) من حيث الحيوان مذبح من
 غير المأكول يطل الصلاة ورسول من الله وفي (التذكرة والمنتهى والتحرير و...) (مبحر) به
 لو شرب خمر أو كل ميتة وحسب عليه القبي وتزداد في (مبه الاحكام والذكرى ولدوس) وفي
 الجميع الاقتصار على المحروا الميتة مع السكوت عن غيرها . عند (مبحر) وفيه من حكمه فيه
 دون غيرها من الحسن وعدا (الذكرى والدروس والبيان) هو فيه تعرض لمقتضى الحسن وهو
 في (المدارك والدخيرة) وسرح لاستد الحكم بصحة الصلاة وان قد . محو من (مبحر)
 (وهماية الاحكام والتذكرة والتحرير) أو أدخل دماً بمحاً تحت جلده وجب برعه مع المنتهى وفي
 (التذكرة) ويعيد كل صلاة صلاحها مع ذلك لانه وتزداد . سبدي في (ذكره ود...) (مبحر) وفي
 (المدارك والدخيرة) وسرح الاستاد عدم لرويه استدأ الى به صرحاً من الد (١) . من
 المواطن والحكم حار في كل محنة كما في (الدروس) وذهب لمصنف والمبيد الكركي . من
 والصيرري وغيرهم الى انه اد حار عطيه بطل محس . محب . مع الاعمال بال... . وفي (مبحر)
 المقاصد) ومثله اعظم المشحون وفي (الذكرى والدروس) الاجماع على ع العلم الحسن في (مبحر)
 المقاصد والمدارك) يستل الى الاصحاب وفي (المسوط) على عه الخاف وفي (التحرير) لا ورو
 بين أن يكنسي اللحم أو لا واحتمل في (الذكرى) مدداً ذكرها عدم الوحد مع اللحم
 وان لم يلححه ضرره مستحسبه في (الدخيرة) واستحسبه في (المدارك) وهو مذهب في حبيبه وفي
 (المسوط والغلاف وهماية لاحكام) لا يجب مع المشتقة وفي (المبه) المذكورة تراه في (مبحر)
 هلاكاً أو اتلاف عصو وسيا ورمصاً لم يجب برعه سواء فرط بمحله أو لا ولو لحقه لميسر . لم صدر
 وتارة قال لو خاف التلف أو الأثم الكثير أو اليسير أو التين على اسحال في (المسوط والمنتهى)
 (والتذكرة والنهاية وحامع المقاصد وكتف الاذناس) اتصرح الصلاة مع جلده ابرج
 واستشكل في (المدارك والدخيرة) في بطلان الصلاة وسنن العلة استرط في حواء . اعانه حوف
 التلف دون الضرر وفي (المسوط والمنتهى وهماية الاحكام والذكرى والدروس والمحرر مشرحه)
 انه بمجرد السلطان على الذرع فان مات لم يجب قلعه وألحق في (البيان ووجه المقاصد) وهو خطب
 النحس لو خطب به الجرح وفي (التذكرة والمنتهى والذكرى والمدارك) (مبحر) ها انه
 لا بأس بالعلم الظاهر من غير الآدمي ان كان العلم بمبه لمية ميتة كان أولاً
 اذ لا ينحس بالموت ما لا ينحل الحياة وفي (المنتهى) انه لا بأس به من لمية عدة . لم كان من
 غير مأكول اللحم فاشكال وفي (شرح الاستاذ) وان كان من آدمي وحسب قلعه لوحد دفعه حواء
 واستشكل في (التذكرة) وفي (المدارك والدخيرة) يمكن القول بالحوار لظهور (قات) وهو ظاهر
 عبارة (المنتهى) فان علم الميتة من ظاهر البيان لا يجب برعه (قات) (قات) (قات) (قات)
 ما يؤخذ من الميت فيجب نزع لمسة ابراهيم الدالين على وجوب دفن جميع ما يحصل

ولو زاد الدم عن سمة الدرهم البزلي مجتمعا وجبت ازالته والاقرب في المتفرق الازالة ان يلفه لو جمع (متن)

من الميت معه وفي (الموجز وشرحه) لو احتقن الدم بنفسه تحت الجلد لم تجب ازالته وفي (اليان) وجوب الإخراج مع الامكان واحتله في (الدروس) مع الامكان وفي (التذكرة والذكرى) لو سقطت سته جازردها الا انه (قال في التذكرة) على اشكال سبق وأجازه أحد ومنه الشافعي وفي (التذكرة) الاجماع على انها لو لم تسقط جازر بطلها ولو بالذهب لاصح رسول الله صلى الله عليه وآله عرفه ان يتخذ أنفاً من ذهب وفي (المبسوط والغلاف والجامع والتذكرة والذكرى) لو نجس طرف ثوبه الذي لا يقبله اذا قام فلا بأس سواء تحرك بمحركه أو لا والشافعي يبطل الصلاة على كل حال وأبو حنيفة ان كان النجس يتحرك بصلاته وفي (المتن) لا خلاف بين علمائنا انه لو كان وسطه مشدوداً بطرف جبل طرفه الآخر مشدود في نجاسة انها تصح صلاته سواء وقف على الجبل أو لا تحركت النجاسة بمحركه الجبل أو لا كانت النجاسة كلباً أو لا سواء كان الكلب صغيراً أو لا حياً أو ميتاً وبه صرح في (المبسوط والغلاف والجواهر) وجملة من كتب المصنف (والذكرى والموجز وشرحه) وفي (الغلاف) (والمتن) الاجماع على انه يكره للمرأة ان تصل شعرها بشعر غيرها رجلاً كان او امرأة وانه تصح صلاتها وبالكراهة حكم في (المبسوط) وعدة من كتب المصنف وهذا الحكم يستفاد منه احكام كثيرة (وقل) ابن ادريس انه روي ان النبي صلى الله عليه وآله لمن الواصلة والمستوصلة اي في الشعر والواصلة والمستوصلة والواشرة والمستوشرة اي ترقيق الاسنان وفي (المتن) رواها ونسبها الى الجمهور مشتملة على لمن الواصلة والمستوصلة والنامصة والمستنصصة المتوف شعرها بأمرها والواشرة والمستوشرة (قال في النهاية) (الواصلة) التي تنف الشعر من الوجه (والستنصصة) المتوف شعرها بأمرها (والواشرة) التي تبرد الاسنان لتحدها وقفلجها (والمستوشرة) التي تفل ذلك باذنها بها (والواشرة) هي التي نفرز جلدها بارة ثم تحشوه كعلا (والمستوشة) التي تفل بها ذلك (ورده) في (المتن) ونبه الاستاذ أدام الله حراسته على ان المراد بما لا تتم به الصلاة ما هو كذلك لصفه مع بقائه على حاله فلم تتم به لانه يحكي ما فتحه وان كان واسماً لم يكن فيه عفو (ثم قال) واما أن المدار على البقاء على الحال فهو الظاهر من اطلاق القمء والاخبار فلو اتفق ان في الطول سمة دون العرض أو بالعكس بحيث لو أخذ ماني أحدهما ووضع على الآخر تمت به الصلاة لم يخرج عن اسم مالا تتم به الصلاة والمراد بعدم تمام الصلاة في كل بالنسبة الى حاله في الضخم الجسم تعتبر القطة الواسعة ويمكن ان يراد اتمام الصلاة ولو في بعض الاحاد وهو تضييق كلي انتهى * ﴿ قوله قدس سره ﴾ * ﴿ ولو زاد الدم عن سمة الدرهم مجتمعا وجبت ازالته ﴾ اجساماً في (الاتصار والغلاف والتمتني) (والتذكرة والتحرير والروضة) وظاهر (الكشف) وعليه من أهل (الغلاف) قاعدة والتضييع وسعيد بن جبير وحامد بن أبي سليمان والاوزاعي والشافعي ﴿ قوله قدس سره ﴾ * ﴿ والاقرب في المتفرق الازالة ان يلفه لو جمع ﴾ كما في (المراسم والوسيلة والتمتني والتذكرة ونهاية الاحكام والمختلف) (والتحرير والبيان والذكرى والتبجيح وجامع المقاصد وحاشية الشرائع والروض والروضة وكشف الاتباس والماتل) وهو المتقول من القاضي وهو المشهور كما في (كشف الاتباس) وفي (الروض)

انه مذهب العلامة واكثر المتأخرين وفي (الذخيرة وشرح الاستاذ) في ربي بن حرة والعلامة
واكثر المتأخرين واخير في (النافع والشرائع والتلخيص والذخيرة والكفاية) انه لا نجس
الازالة وان زاد على فرض الاجتماع اضماً وهو مذهب يحيى بن سعيد كما نقل عنه وعليه الشيخ في
(المبسوط) حيث قل وما قصص عن الدرهم لا نجس ازالته من الدرهم سواء كان في موضع
واحد من التوب او في مواضع كثيرة مد ان يكون كل موضع قل من الدرهم وقل من كان
جميعه لو جمع بلغ درهماً وجب ازالته كالحط للعبادة وكذا قل في (سرر) الاحط للعبادة
وجوب ازالته اذا كان بحيث لو جمع بلغ درهماً والاقوى والاضحى في مذهب عدم الوحد وفي
(الذكرى) ان المشهور المنع والحاقه بالجمع أولى وفي (نهاية التبيين) والمنع (المنع) ما ينفش
(قال في المتبر) بمد ان قل أقوال العامة في التفات وقد مر ذكره والوجه المرجع فيه الى
العامة لانها كلاماً مارة الدالة على المراد اللفظ اذا لم يكن له مقدار شرعاً ولا وضماً (نهي)
وعبارة (النهاية) وهي هذه وان كان دم رصف او قصص او غيرها من الدم . وكان دون
مقدار الدرهم مجتمعا في مكان فانه لا نجس ازالته الا ان ينفش ويكثر من مع مقدار الدرهم
فصاعداً وجبت ازالته (قال) الفاضل في الشرح فيحتمل اطع قوله الا ان ينفش أي يمسح
ان تفاحش وجبت ازالته وتفسير التفات بقوله من بلغ الدرهم الخ (انتهى) (بني) في (منه)
خالياً عن الموافق وفي (الاتصار والغنية وكشف الحق والدروس) وكثير من كتب الامم
كالصديق والكليفي تعليق المنع وعدمه بمقدار الدرهم وخلافه من دون فرض للمجتمع والمفرق
(وليعلم) ان القائلين بعدم المنع في المفرق انما يقولون به حيث لا يكون معوآعه لو اخضعه فافس
عليه في (المذهب وكشف الاتباس والمختلف والدلائل) وغيرها فيكون الاجماع معقداً على عدمه عن
القليل متفرقا ومجتمعا وما يظهر من اطلاق بعضهم الخلاف في المفرق وانه قبل بالمنع مطلقا وعدمه
مطلقا والتفصيل منزل على ذلك وفي (جامع المقاصد والموجز والمسالك والروض والدلائل) انه لو
تعددت النجاسات أو كان التفرق بينها وبين البدن انه يعتبر فرض الاجتماع فلو بلغ مجموع ما في النجاسات
أو ما فيها وفي البدن درهماً ولو اجتمع فلا غنى وفي (نهاية الاحكام والرهض والمدارك وكشف الاناس)
(والدلائل) انه لو أصاب الدم وجبي التوب ان المدار فيه على التفشي وعدمه فان اتصل ما في الجانبين
فواحد والا فثان وربما أهمت عبارة (كشف الاتباس) اعتبار الرقة وفي (المال والذخيرة) ان المدار
على العرف وفي (المشهور والتحرير) التصريح بأن التفشي في الصفيق موجب للاتحاد وفي (الذكرى)
(والبيان) الفرق بين الرقيق والصفيق وانه واحد في الاول دون الثاني وحسن السيد في (مداركه)
والمفاضل البهائي وفي (الدلائل) وفيه قوة واختار الاستاذ الرجوع الى العرف وفي (المشهور والبيان)
(والذخيرة) انه لو تنجس الرطب الطاهر بالدم لم يعتبر فيه المقدار بل حاله حال النجاسات فيما عدا
الدم واحتمل الامر في (نهاية الاحكام) وفي (الذكرى والروض والمال والمدارك والدلائل)
جريان المنع فيه وكذا لو انضاف الرطب الى الدم ولم يزد المجموع على الدرهم فاعلان السابق جار فيه
بل المفروض في أكثر الكتب السابقة انما هو هذا وفي (شرح الموجز) اعتبار عدم تعديه عن الدم
ومظهره انه لا ضومع التمدد وقد مر القول بعدم البأس مع الرطوبات اللازمة كالبرق ونحوه ومظهر
(الذكرى) المنع عن المنفصل بالدم وان كثرت لانه ليس فيه سوى ما في الدم وقد كان غواً وفي

ويُفصل الثوب من النجاسات البينية حتى تزول العين (متن).

(جامع المقاصد) اشتراط عدم الزيادة على الدرهم وفي (المتن) والتحرير (والذكرى وشرح الموجز) انه لو لاقته نجاسة من خارج بطل الغسل وصرح في (شرح الموجز) انه لا فرق في ذلك بين المتدنية عن محل الدم وغيرها وصرح في (المتن) باختيار كون النجاسة مما لا يبقى وفي (التحرير) وكشف (الالتباس) لو زال من الزائد على الدرهم ما قص به عنه جاء الغسل وفي (المتن) ونهاية الاحكام (والدروس والموجز وشرحه) انه لو اشبه الدم الطاهر بنيره حكم بالطهارة لاصل الطهارة (١) وفي (الدروس) وكذا كل مشبه بطاهر ومنه آية المشترك وفي (الدروس والموجز وشرحه) انه لو اشبه المفقود عنه بنيره كان غفراً وفي الاخيرين ان الاصل (٢) الغسل والخراشي هنا كلام طويل الاذتاب وصاحب (المعالم) وجه اصابة الطهارة بأن معنى الطاهر ما يجوز الصلوة فيه ولا يجب الاجتناب عنه فالاصل براءة الأذمة من التكليف وقتل عن بعض من عاصره من مشائخه بأن اصابة الطهارة ليست في نفس الدم بل في ملاقيه وقتل عن بعض الاصحاب توجيه الاصل في باب الغسل والطهارة بالبناء على مسألة اشتباه المحصور (قال) وهذا الكلام متعنه حيث ان ما لا يبقى من قلبه من الدماء منحصر وما يبقى عنه غير منحصر وذكر ان هذا لا يتشبه في المشبه بالنجس والطاهر لان كلا منهما غير شحصور • • • قوله قدس سره • • • (ويُفصل الثوب من النجاسات البينية حتى تزول العين) قال الفضل المراد بالعين هنا ما يميز الأثر فانه أجزاء صغيرة من العين تزول بالصل لا عرض كالرائحة واللون انتهى (قلت) فللإجماع في (المتن) على عدم وجوب ازالة العرض من اللون والرائحة وجزم المصنف في (المتن) وبوجوب ازالة اللون مع الامكان واعتبر في (الذكرة) ازالة العلم أيضاً لسهولة ازالته (قال) فيها أيضاً ولو بقيت الرائحة واللون وعسر ازالتهما في الطهارة اشكال (وقال) ولو بقيت الرائحة السرة الزوال فالأقرب الطهارة كاللون بجامع مشقة الإزالة وكأن ذلك منه لوجود النص في اللون دون الرائحة مع ان النص ورد في الرائحة أيضاً (قال الكاظم عليه السلام) لابن المغيرة في الاستنجاء الربيع لا ينظر الباهي (جامع المقاصد) والمراد بالسر السرة عادة فلو كانت بحيث تزول بماء كثيرة لم تجب (ثم قال) وهل يتعين نحو الاثنان والصابون أم يتحقق السر بمجرد الفسل بالماء اذا لم تنزل كل محتمل والاصل يقتضي الثاني والاحتياط الاول انتهى وفي (الذكرى) ولا عبرة باللون والرائحة وفي (الموجز) يجب زوال العين لا اللون السر وفي (شرحه) لا بد من زوال العين وأوصافها ولو بقي العلم لم يطر سوء بقي مع غيره من الصغار أو مفرداً لسهولة ازالة العلم وان بقي اللون مفرداً كان سهل زواله وجب وان عسر كدم الحبيض لم يجب ويمكن تزييل جميع هذه العبارات على ان سرعة الزوال قرينة بقاء العين وقد تقدم قل ما قبل من ان الأراض لا تبقى مجردة عن الجواهر وروى عليه هذا وفي (جامع المقاصد والذلائل) ان اسم البنية تطلق على ثلاثة ساني (أحدها) ما تنسدى نجاسته مع الرطوبة وهو الغثيث ويقالها الحكمة التي توقف على النية (ثانيها) ما كان حياً محسوساً كالعلم والبول قبل الجفاف ويقالها الحكمة كالبول الجاف (ثالثها) ما كان حياً غير قابض للتطهير كالكلب ويقالها

(١) أي أصل طهارة المحل أو الأصل الشرعي المستند من قولهم عليهم السلام كل شيء طاهر أو اصابة براءة الأذمة (منه) (٢) في تقرير هذا الأصل أيضاً وجوه (منه)

الحكمة والمزاد على أوسعها بحرية النفاة وعجالة الصف ها كجلاء (النهاية) وظاهرها عدم مدخلية
العدد في التطهير وأما الحداد في على رول الدين الا ما سيجي من حكم الآتية ويكون الحكم في البول
وغيره متساويا كما قره في (المنتهى) وفي (البيان) ولا يجب التردد الا في اثناء البول واستحب الشبهة
والثبوت في غير ما فيه العدد من الاء وفي (الارتداد) طلاق السبل من دون قيد العدد وفي (العبة)
ان الطهارة عبارة عن ازالة النجاسة عن البدن وانما يتبين بانزولها شرطا ولا يكفي مطلق
الزوال وفي (الميسوط) حصص العدد والبول وفي (حل السبل وسهية الشبح وحلله وانسرتز) طلاق
النسل وهو ظاهر (لا تصار والكتف) وقول الامتداد الشريف لا كنه . بسلة لواحدة منزلة
لعين من دون تقدير مثلين في الحل من البول هو ظاهر (الكافي) . قوله والعبه والسرير . (المب)
(المنتهى) والعبه والموحر الحادي وكشف لادس) ولا في لاحد لوجه شبه من اول
لورود أكثره في تطهير الثياب وطهور الورد في ازالة لعل من حرج وحجج (لهذا) من
وحد لمقتضى في البول مطلقا يظهره اربعة غير لمخرج كما يجه من كلامه في ثبوت لانهما
وبره فلاما وكذا المار لورود تجديد مثلي مولى غير . وهو يجه منه وهو . سدده .
شبه ظاهري لا كنه . لثبوت في اصل وظهر منه . وهو . ربيع طاهر في
لمنه لا من صرح وحجج امتداد كنه في (الكافي) . قوله .
اتجه من ثم قال : يا في (.) . لا . كنه .
الشيخين . من من لم يخرج . كنه .
(وشرح وجه .) . كنه .
(وهو . شرح .) . كنه .
لا كنه . مره . في (.) . في (.) .
(.) . كنه .
غير لمخرج لا من صرح كنه .
المصف كنه في حد من حد . ربيع .
لا كنه . مطه . في (.) .
نجية وأوجب تردد فيه . وفي . كنه .
التي لا تدرك لحوس كقول اد . كنه .
من النسل مرتين وهو كنه في ربه . كنه .
هذا الكتاب الآتية حريضة فيما حل (.) . كنه .
(وشرح لموحر) . كنه . لارة نص في احد من حد . كنه .
الظاهر من اطلاقاته ويظهر من (المذكور) . كنه .
الزوال ولا علة بما تقدم (وربما قيل) لا منى لاحد من حد . كنه .
لازمة لموتها من النسل (والجواب) . كنه . لاحاد وكلاء لاصحاب سبل . كنه .
حكم الفرق في البول بين رول الآدمي وغيره لا يبرك له وكذا لا فرق بين مال المسلم والكافر وقد
انقضت كليات الاصحاب في حكم الشرب والبدن هي (المنتهى) والتحرير والتذكيرة (لا حداد) على

الثوب وفي (المعتبر والشرايع وجامع المقاصد) ذكر الثوب والبدن وفي (الذكرى والمدرّوس) (الموجز وشرحه) اطلاق المنفصل بالبول وفي (البحار) والاكثر على عدم الفرق بين الثوب والبدن في لزوم التعدد واكتفى بعضهم بالمرّة في البدن وبعضهم طرد الحكم بالتعدد في غير البدن وفي (المدارك) ولو قيل باختصاص المرتين بالثوب والاكتفاء في غيره كان وجها قويا (وقد تقدم) ان الاستاذ الشريف يكتفي في تطهير اذن بالمرّة وفي صريح (اللمعة والروضة) ان لزوم التعدد انما هو في التليل غير الجاري وهو ظاهر (الذكرى والموجز وشرحه) حيث ذكرت المسألة فيها في قسم السددي وفسره (شراح الموجز) بالتليل مضاعفا الى انهم ذكروه في مقابلة ما يرسب فيه ماء فينسل بالكثير وصرح في (الموجز وشرحه) في بحث الا انه اني سدم اعتبار العدد في كل شيء في غير القليل من الراكد وفي كثير من كتبهم أو أكثرها عدم لزوم التعدد في الاواني وغيرها لو غسّ بالكثير والجاري وقد نقله الاستاذ أبيه الله تعالى عن المصنف في (نهایته) والشهيدين والكركي اصحح محمد ان غسله في ماء جارفة واحدة (قالوا) ولا قال بالفرق بين الكثير والجاري (وعن) الشيخ نجيب الدين لزومه في الراكد مطلقا دون الجاري وصرح في (المعتبر) في مسألة البولغ بلزوم التعدد في الكثير مطلقا واكتفى في الجاري بتدقّب لجريتين وهو ظاهر (المتنهي) كما في شرح الاستاذ حرّسه الله تعالى ويظهر من اطلاق لاكثر لزوم التعدد مطلقا لم يقل بان ظاهر الاطلاق القليل وسأني تمام الكلام ان شاء الله تعالى (وذهب) الشهيد الثاني وجمعة من المتأخرين الى اشتراط التعدد التحقيقي لحاصل ما فصل ولا يكمي التقديري وفعله في (مدارك والدلائل) عن أبي علي وفيهما أيضا انه ظاهر عبارة الاصحاب وذهب جمعة الى الاكتفاء بالتقديري منهم الشهيد في (الذكرى) والمحقق حيث قل لزوم التعدد في الجاري واكتفى بتدقّب لجريتين وكذا المصنف في (المتنهي) حيث قل بتعدد في الجاري والكثير واكتفى بجريتين في الجاري والمصلحة في الكثير الراكد بحيث يصل الى محل النجاسة آن لاه واحد واستحسن في (الدلائل) الاكتفاء بفصل التقديري حيث لا يجب العصر (قال) والمراد يصل منه عدد الفسنتين كما في (الذكرى) ولو كان بقدر الفسنتين والمقطع كما صرح به بعض الاصحاب لكانت حسن وفي شرح الاستاذ نعم يمكن ان يكون مع الاتصال والامتداد لزوم الكثير يصدق عرفا تعدد العمل ولا بد من التامل انتهى هذا (ويعلم) انه في (الذكرى واللمعة ولا مع وجع مع النجاسة اشرع) ان حل دقي النجاسة حال البول مطلقا في (الذكرى) ان نجاسة غير البول تسد (وقول في المدرّوس) وتكتفي مرة عند زوال النجاسة وروي في البول مرتين (قل) افضل هذه العبارة فتمتلز في وجوب مرتين في غير البول مطلقا أي مع بقائه ورواها من ورودها في البول مطلقا وغيره أولى ومن منع لاولوية وتمتثل التردد في البول أيضا بالنسبة الى لزومه ويحتمل انه ان يريد به لا في النجاسة العينية من مرتين أحدهما لزول العين ولاخرى مده قد روي في كتب مرتين وفي (تحرير المتنهي) ان الله قوام وشن كالمني ونحوه أولى من البول في التعدد وفي (الموجز وشرحه والروضة لمسالك والمدارك والدلائل) (والخيرة) لاكتفاء بالمرّة في غير البول ومنع لاولوية غير البول كيف وقد عفي عن الله في بعض الصور ولم يف عنه وفي (المعتبر) بعد التردد في غير البول ان لاسبه ان يكتفي بالمرّة في (الذكرى) في أول البحث انه يكتفي بفصل حينئذ مرة في غير الاواني وقد دعت ان جماعة قولو بالاكتفاء بالمرّة

أما الحكمية كالبول اليابس في التوب فيكفي غسله مرة ويجب المصير (متن)

مطلقا وفي (الخيرية) ان ما ثبت نجاته بالامر بالنسل يكفي فيه المرة تحقق الاسم وما ثبتت بالاجماع فيحتمل استحباب حكم النجاسة حتى يحصل اليقين بالتعدد ثم استغف الاستصحاب (ثم قل) ويحتمل نفي الزائد بالاصل • ﴿ قوله قدس سره ﴾ • ﴿ وثما الحكمية كالبول اليابس في التوب فيكفي غسله مرة ﴾ • وفي (نهاية الاحكام) وكالمزول الماء النجس اذا لم يوجد له رائحة ولا أثر والمراد اذا يسا ثم ان فسرنا عبارته بأن المراد ان المرتين احدهما لازالة العين والثانية للقاء العين وزالة فلم يبق الا غسله للقاء يكون المصنف قائلًا بأن الواجب غسله بعد الازالة ولا تكفي غسله الازالة ويمكن أن يريد ان العينة لا ضبط لها لانها تدور مدار الازالة وربما توقفت على عدة غسالات بخلاف الحكمية فان الغسلة الواحدة كافية فلا يكون مذهبه هنا وفي (النهاية) الا لزومه غسله بها الازالة أو بعد الازالة ان كانت بغير مطهر فيوافق مذهب (المبسوط والبيان والنهاية) وان كانت عبارة (النهاية) ظاهرة في ذلك الا انك قد عرفت ان ظاهرهم عدم الفرق في البول بين اليابس وغيره • ﴿ قوله قدس سره ﴾ • ﴿ ويجب المصير ﴾ • المصير على ما قل الاستاذ الآقا حرره الله تعالى فعل يخرج به الماء المنسول به تميزاً أو لياً أو كساً ومراد المصنف انه يجب المصير في غسل الثوب ونحوه مما ينفذ فيه ماء الفسالة كما في (الفتية والهداية والسرائر والشرائع والمعتبر والمدنيات ونهاية الاحكام) (والارشاد والمتقى والتذكرة والتدكري والبيان والدروس والامعة والموجز وشرحها • حاشيا) وهو مذهب علمائنا كما في (المعتبر) وفي (المذكور والبعور والدلائل والكفاية والخيرية) نقل الشبهة فيه وسألت النسل من دون تعرض للمصير في (المبسوط وظلال النيرة والجل) وظاهر (الاتصار والمصريات) الا انه في (المبسوط وظلال) جعله مقابلا للعصب بل في (الظلال) ان العصب على الشيء فخره بالماء والنسل صب الماء حتى ينزل عنه ومنه في (نهاية الاحكام وجامع المقاصد وحاشية الشرائع) وفي (السرائر) ان حقيقة النسل اجراء الماء على الغل المنسول وفي (المجمع) غسل الشيء بالماء مع ونحوه عنه اجراء الماء عليه وفي (الصالح والقاموس) بواكثر كتب اللغة اشارة بتفسير النسل الى ما يفهم من العرف ولا ريب ان العرف لا يقضي بدخول المصير في معناه وكيف كان فظاهر إطلاق هو لا، عدم وجوب المصير وفي (المذكور) تبعاً لشيخه عدم وجوب المصير الا اذا توقف عليه اخراج النجاسة وفي (الفتية والهداية) وجوب المصير مرة واحدة مع التقيد بكونه بعد النسلين وكذا في (الامعة) مع التقيد بكونه بين النسلين ومنه في (المدنيات) مع عدم التقيد بشيء فيحتمل الامرين والتخير وأطلق في (الشرائع والمعتبر) ولا ارشاد (والدروس والتدكري والبيان والموجز وشرحه) مسمى المصير ويحصل مسماة ببلوة وحيث يبقى على المرة يقوم فيه الاحتمالات الثلاثة وأظهرها في العبارة تأخر المصير وأقربها الى طريقة التطهير بتسببه يقع الماء على الغل بعد ذهاب عين النجاسة عنه وفي (السرائر والمعتبر) التفسير بجوب المصير مرتين وفي (المتقى) ادخل المصير في مفهوم النسل ففي النسلين عصران ويمكن تنزيل عبارات المطلقين لزوم المصير على ارادة الاليدية في تحقق النسل فيوافق مذهب المصرتين (بيان) الاصل في هذا الاختلاف اختلاف كلماتهم في مدرك الحكم ففي (جامع المقاصد والروض) ان الباعث على المصير ان أجزاء النجاسة لا تنزل الا به وان الماء القليل ينجس بها فلو بقي في الغل لم يحكم بظهره

كما ذهب إليه المصنف من أن أثر النجاسة لا يطهر إلا بعد الانفصال فلي هذا الوجه الماء على المحل ولم ينفصل لم يطهر انتهى وفي (نهاية الأحكام والتذكرة وكشف الالتباس) الاستناد إلى تنجيس الماء في المحل المفسول من غير فرض لغيره مع ضمنية فيجب إخراجها والباقي بعده عن المخرج وزاد في (النهاية) الاستناد إلى قول الصادق عليه السلام يصب عليه الماء ثم يصرفه وفي (المتنب) الاستناد مع ما مر من لزوم إخراج النجاسة وأجزاء الماء المتخلف إلى دخول المصرفي مفهوم الفصل وفي (المختبر) الإقتصار عليه وجعله كغيرها هو الفارق بين السب والسبب وقد اتضح لك مما تقدم ضعف هذا التمسك لانه قد تبين من كتب الفقه (والتخالف والسرائر) أن الفارق بينهما تجاوز الماء عن المحل وندمه (وربما) ضعف هذا إذا غسل يده من المرق إلى أصول الأذن مثلاً فإنه يسمى غسلًا مع عدم تجاوز الماء عن المحل ودفعه يظهر لمن تأمل فأمل (والتحقيق) أن يقال لا ريب أن التمسك بالمحيط بوجوب السب في بول الصبي من دون غسل مع حكمهم بوجوب إخراج بين النجاسة عن الثوب وإن كان بول صبي فإذا كان السب ترجع للصبي لا غسلًا مع استوائهما في وجوب إخراج عين النجاسة فلا يفتي فرق آخر إلا المصروف لو كان الفصل يتحقق بالسب المخرج للنجاسة سواء حصل عصر أم لا فن قول المصنف في خبر الحسين بن أبي الملا وحسن الحلبي وغيره يرجع إلى معنى غسل البول مرتين وبول الصبي مرة وهو خلاف ظاهر الأخبار وخلاف أقوى الأصحاب إلا أن يلتزم القائلون بعدم دخول المصريف بكفاية وصول الماء إلى البول وعدم لزوم إخراج عينه عن الثوب كما احتمله صاحب (المدارك) وهو قول غريب لكن الأصحاب يكفون في بول الصبي بالاستيناب ولا يشترطون الانفصال (وما ذكرنا) يفهم الحال في المقام وربما يدعى دخول الفرك في معنى الفصل سيما في الأولي ونحوها فمجرد الإدارة بدونه صب ومعه غسل (وقد أورد) على الوجه كلها أما على فنية الإخراج فبالقول بالوجوب أن توقف الإخراج عليه كالماء والاسئناس ونمغ كية التوقف وما في (الذكرى) من الأولى (١) شرطية المصريف لظن انفصال النجاسة مع الماء بخلاف الجفاف فيه ما فيه ودخول المصريف عرفته فيه ودعوى نجاسة الماء المتخلف لم يعم عليها مع أن ما دل على أن الماء مطهر وكذا ما دل على لزوم غسل النجاسة يفيد طهارة المتخلف مع أنه أقرب إلى الضوابط من القول بأن الباقي يحكم بطهرته للمعز ويتخلف المحل فلي القوي إخراج الكل مثلاً وعلى الضعيف مقدوره ونفي بعد في أقول بمصومية هذا ماء شرباً وإن كان القول بالنجاسة لما دل على انفعال القليل إلا ما قام عليه الإجماع من المتخلف بعد المصريف مع أنه على القول بالمصريفين يلزم طهارة المحل وهذه اليد المضمرة نجسة الآن تقول بطهرتها بما وفيها بعد مع أنه على ذلك لا يمتنع المصريف في الثوب بل يكفي البق والنمز ونحوهما (إلا أن يقال) أن ذلك أقرب إلى تحقق الإخراج كذا قولنا (ويحجب) بأن الغدالة لا ريب في نجاستها عند المستدين والغسل إنما وقع بالتبل وحينئذ يكون حال الفسالة حال عين النجاسة وانجس أعم من نجس المين والمتنحس (وحينئذ قول) ذا صينا الماء على الثوب المتلطف بالمذرة وزالت المذرة وبقيت الغدالة في الثوب فتشرفه في الشمس حتى جف يكون الثوب لم يطهر بالغسل لما لانه حين الغسل ومعه نجس بل هو مادة وطب نجس حتى يبيف فلم يكن طهره مستنداً إلى الغسل بالماء وإنما إلى التجفيف فالطهر له حقيقة حينئذ هو الجفاف والمعلوم من

الآخبار ونحو الاصباب ان الفسل هو اخراج الماء شيئاً نجاسة أو غيره على أن يكون مخرج هو الماء وحده أو بمجموعة شيء آخر من عصر لا أن يكون المخرج شيء آخر بمجموعة الماء والامر واضح جداً (وقال) الاستاذ الاول الاستناد في اثبات هذا الحكم الى الروايات ان تمت دلالتها وهي عدة أخبار وجه دلالتها مختلفة فتم ما دل على دخول العصر في مفهوم الفسل كصحيح الحسين بن أبي العلاء أو حسنة عن الصادق عليه السلام في البول يصيب الجسد (قال) صب عليه ماء مرتين فغسل هو ماء وسأله عن الثوب يصيبه البول (قال) اغسله مرتين وعن النبي يبول على الثوب (قال) يصب عليه ثم يصبره وحسن الحلبي عنه عليه السلام في بول الصبي (قال) يصب عليه ماء وان كان قد نكل فغسله غسلاً ومثله (صحيح) أبي العباس وكذا (موتقة) عمر بن الخطاب يفسل الفخذ والاراء من الجمر ثلاث مرات وانه لا يجزئ ان يصب عليه (فيه خل) الماء حتى يدلكه (ووجه) دلالة هذا القسم من الاخبار على ما ذكره ان الفسل جعل مقابلاً للصب فلا بد من الميز ولا ميز الا العصر (وورد) عليه في (المدارك النخبة) بأن المايئز لا ينحصر في العصر بل هو الفنز والجري على ما صرح به قوله (وأجاب في الدلائل) بأن ذلك انما يمكن في غير رواية الحسين لانه في البدن سمي به عاماً وفي الثوب غسلاً ولا ماير سوى العصر (قال) الاستاذ لا ريب ان كلامه الفسل والعصب يطلق في الثوب والبدن ففسل أعضاء الوضوء غسل شيئاً فحصل المايئز العصر مطلقاً (بل روى يقال) ان ماء سليل الفسل على حرار اليد ووضوء المايئز أو ان اليد متفوفة أو غير ذلك (وكيف كان) فلا بد في اثبات العصر الى المقابلة في غية الضعف لولا ما وقع من الاجلاء انتهى (فيه منبر) مظهر يعلم منه ما تقدمه وطريقة الاستناد الى موثقة عمر بن كافي (انتهى) نه أمرنا بعمل فلا ثم وجب لذلك وجهه في الآراء يسري الى غيره لا شتر الكه في الاحتجاج الى الائمة واذا وجب لذلك وجب العصر لمستدرك الفارق أيضاً أمره بالفسل ولا يقتضي دخول الماء فيه ولا يرد عليه البين عن وقت الحاجة (وورد) على نفسه انه ذكر العصب مرتين في البول ولا ريب في وجوب ذلك (وأجاب) بأن وجوب العصب لا يفي وجوب لذلك مع ان هذا الروي زعمه قوله عليه السلام (سأله) من (ثمة) (قال) ولا قرب ان الماء في الجسد سدد زوال العين مستحب (قال) الاستاذ لا ينبغي ان يفتاه فلا ولا وأخيراً للطريقة الثانية في الاستدلال من الاستعمال على وجوب العصر صريحاً كحديث حسين بن سعيد ذلك كموثقة عمر (وورد) على الاول نه يورد في الصبي نفس لا تقول له يمكن اغسله ثلاثاً على المتخذي ويحمل على العصر لاجل التجفيف أو يعمل على اذاعة قف عليه ببول الماء بشرط اليه قوله قليلاً فيكون مخبراً بين العصب والقبول والعصر أو من العصب للثبوت أو لانه فلا يحتاج الى العصر فتكون الرواية معمولاً به وذكرته في اتمام العلم الحل في عبارة (مدارك) انه سلمه ما كان انه يجزي من يثمل في كلامه ويدقش فيه هو بمنزل عن مرادهم ويثمل على ذلك جملة فلا انما كلاماً مع العارفين بنذوق الفقه وتمامي الاخبار وعلى الموافق له ردة في لا عليه خاتمة صفة وايضاً للخبر نفوذ وزيادة تعال فلا بد من ذلك على أي تقدير لولا جملة (لمت) (مس) لا مصاب وأصل بقاء المتنجس على حاله وأصل عدمه فرغ لثمة لكان يقول سدد وجوب العصر فحينئذ في قيام الشك كفاية في وجوب الاحتياط فعمله لا يحصى عن قبول به وجوب مصدر سدد فسل كذا حرر الاستاذ أيده الله تعالى والحق والتحقيق قد عرفه (ولا ريب) في بيان كلام الاستاذ

وكلام صاحب (المدارك) ومن تبه على ذلك فكان النسل حقيقة في قدر مشترك بين السبب قطعا وبين السبب والمصر وهو ازالة النجاسة وهي في كل شيء بحسب في التوب لا بد فيها من المصر وفي غيره يكفي فيه السبب فيرجع الحال (أن يقال) ان النسل حقيقة في سبب الماء مع الانفصال وهو في كل شيء بحسب (ويرد) عليه حينئذ ان النسل في أعضاء الوضوء غسل قطعا ولا يشترط فيه الانفصال (ويجاب) بأنه مشترك لفظي بين هذين المعنيين (أو يقال) بأنه حقيقة في قدر مشترك بين النسلين وهو النزاهة والتطهير وقتل في (المتن) عن ابن سيرين وأحد قولي الشافعي الطهارة بدون المصر (هذا) وفي (الذكرى والبيان واللمعة وجامع المقاصد وظاهر الموجز وشرحه) ان ذلك انما هو اذا غسل في الراكد القليل دون الكر والجاري وفي (التذكرة ونهاية الاحكام والدروس والروض) (والمساك) الاختصار على ذكر الكثير (ولا ريب) ان مرادهم مالا يفضل بالملافة وأطلق لزوم المصر في جميع الكتب التي ذكر فيها وقد مر شرط منها وظاهر الاجماع والشبهة التعلق بالمطلق بل ظاهر الاخبار ذلك لكن من لحظ مطاوي الاخبار لان النسل فيها مقابل للسبب وكلام الاصحاب في الاحتجاج بتنجيس الماء المتخلف في التوب كاد يقطع ان ذلك في غير الكثير والجاري لان الماء المتخلف حينئذ متصل بالكر والجاري فلا يحكم بنجاسته بلا دليل (نعم) حيث يقال بدخول المصر في مفهوم النسل تقوى السراية مع امكان ان يقال انما ذلك حيث يكون في القليل وكذا تنزيل استنادهم الى تخلف أجزاء من النجاسة يمكن أن يراد حيث لا يستولي الماء المصوم عليه وقد خرجنا في هذا المقام عما وضع له هذا الكتاب لكونه من مزال الاقدام والله سبحانه هو العالم وفي (المتن) (والتحرير) (ونهاية الاحكام والموجز وشرحه) انه لا بد فيما لا يمكن عصره باليد فيما يفهمه الماء من الدق والتقليب وفي (الذكرى والبيان وجامع المقاصد) الفق والتفويض ونسبه في (المدارك) الى الاصحاب وفي (الدروس) الاختصار على التفويض وأنت اذا تذكرت تعريف الاستاذ الذي عرف به المصر كما مر كان جميع ذلك من افراد المصر فانه فسر به بأنه ضل يخرج به الماء المنسول به تمييزاً أو كساً وهو الظاهر من كتب اللغة حيث فسروا المصر بإخراج ما فيه لكن هذا النوع أهني مالا يمكن عصره ويرسب فيه الماء قد صرح في (الذكرى وجامع المقاصد والموجز وشرحه والروض) انه لا يطهر بالقليل ويجوز التطهير بالكثير وفي (المعالم) ان عدم جواز التطهير بالقليل لما يرسب فيه الماء هو المتعارف بين المتأخرين وفي (الخبيرة) انه المشهور بين المتأخرين وفي (المدارك) نسبة الى جمع من الاصحاب ثم استشكل الحكم بلزوم الحرج والضرر أولاً وبأن المتخلف في التواكه لا يزيد على المتخلف في الحشايا بعد الدق والتفويض وفي (نهاية الاحكام والدروس) انه انما يطهر بالنسل ما يمكن نزج الماء المنسول عنه وظاهرهما عدم الفرق بين القليل والكثير وفي (البيان) ولا تطهر الماشات غير الماء بالنسل ولا مالا يمكن فصل الماء عنه (نعم) لو ضرب في الماء حتى تجله الماء أمكن الطهارة وفي (التحرير) يطهر بالنسل ما كان من الجواهر الصلبة التي لا تشرب أجزاءها كالرماس والخرف المظلي أما القرح والغشب غير المظلي فالأقرب زوال النجاسة عنه خلافاً لابن الجنيدي وفي (الخبيرة) (لو نبى على اعتبار المصر جرى في الكثير الا ان يخرج بالاجصاع وصرح المصنف في (التحرير) (والتنبيه) (ونهاية الاحكام) انه لا بد من الملك في البدن وفي (النهاية) أضاف اليه سائر الاجسام الصلبة واستحب في (المعتبر والذكرى) وفاته قوم (قال في الخبيرة) وهو حسن وصرح في (المتن)

(وهاية الاحكام والذكرى) باستعجاب قرص الثوب وحته قبل الفصل في دم الحوض وسنده في (المتن) الى طسانا وأكثر أهل العلم وكذا في المتن كافي (نهاية الاحكام) مع التخصيص بإيائس وفي (الذكرى والمتن) يستحب الفرك في المتن وفي (البيان) استعجب الملت واتمرص في سائر التجارات سيما المتن وفي (الذكرى والمتن) والتحرير ونهاية الاحكام) لو غسل مضم الثوب طهر المضول دون غيره وفي (المتن) نسبت الى أكثر أهل العلم وكذا ابن كثر في (الذكرى) (وهي بال) دون لم تنجس المضول بالسرية قول بنجسة الماء لانه قليل لاقته نجسة (موجب) ان مضمه الماء يطهر به وفي (نهاية الاحكام والموجز) انه يطهر السمر والخطة اذا نمت محسن وكذا اللحم د نجست مرقه وفي (الموجز) صرح بجواز التطهير بخليل وعجارة (انمية) رغب ثوب سلى ردة الكثير وفرق في (الموجز) بين الخطة والسمر المتعفن وبين المطوحن فحور منوره لاول دهن الثني واستنكاه تدرجه وفي (مثنى) الصبون اذا انقم هذه النجس والسمر والخطة د سمه حكما بحكم المحدث يعني في عدم قبول التطهير منه لان ضرره ذلك في المحدث (شامل) عن مضم الدمة تطهير السمر والخطة اذا نمت والحم اذا طبخ ان يصل الماء ويرث حتى يذهب في كل مرة فيكون ذلك كامر (شامل) وهو أقوى عندي ثبوت ذلك في اللحم وكذا زاد منه تطهير (الطهارة خ ل) لاختصاص الكيفية له ورد في رويه السكبي وزكريا من دم من ماء الماء المطبوخ وفي (نمة) الشيخ وذات القدر على على انه وقع في من من الماء من دم من المرق وغسل اللحم وفرق القضي بين وقوع الخمر الليل والكثير من لاول صل اللحم ويذهب في دون الثني وعصمون وفي (نمة) ففي في (الختم) وفي (الذكرى) وهو انه لا خلاف في جواز تغبير الصبون وبغوكه وخبر وخشب وبجوه كثير من صابون جميع حذر وفي (البروس والذكرى) ان ينفع تطهير الخمر ذميراته وفي (المدس) تطهير الخمر لافراس والطين والخبوب والطين وهو كره وفي (الذكرى) ان لا يغسله بالماء ولا يطهره بخرت بكثير (ورد) رد الفرق بين الصرب ولا دخل في الماء منه في (المدس) تطهير الحديد لمشرب محسن بخبر كثر وفي (الذكرى) حتم ذلك في ما لا يما عليه بالآجر وقد نص جماعة على ان لا يمت لا تطهير بصل وفي (الذكرى) انه لا خلاف في عدم جواز تطهيره تمثيل وفي موضع من (مثنى) ولا يطهر من لامت ان الماء له عليه وفي (الذكرى ونهاية الاحكام والمتن) ان المذبح من لدهن لو نقي في كثره من جمع من الماء باصويل جابر وزاد في (الذكرى) (الموجز) كل نوع وفي (المدس) تطهير (بين) حتم الماء المذبات لو نظف الكثير وفي (الموجز) طهارة لدهن ذائق ودخله (معه) خ ل) وفي (الذكرى) ما نصه وفي طهارة لدهن في كثير وجه خذبه لعلامة في (الذكرى) (نذكره) (نذكره) (نذكره) بنحس اذا رقق وتخلله الماء وفي (مصحح) من أبي عمير المرسلة عن العمد في عليه الماء غده من به بانظير والبيع على هل الدمة والدفن وهي مشفرة مد باب من به ماء لان ثيب من به من به قد تقدم الكلاء في ذلك قبل المقصد ثث (قل) لا تذوق في جمع (خلاف) عليه من به (نذكره) على تخصيص جوزيع نريت محسن كونه نعت لسمه مع تقوية على من به (نذكره) (نذكره) (نذكره) دالة على عدم قبوله التطهير معذون ما ذكره في (الذكرى) مع ان مدونه مذهب من مذهب

الا في بول الرضيع فانه يكفى بصب الماء عليه (متن)

ولو اشبه موضع النجاسة وجب غسل جميع ما تحت ملاقاة له وكل نجاسة عينية لاقت ملامحاً طاهراً فان كانا يابسين لم يتغير المحل عن حكمه (متم).

وشرح الأستاذ ولا خلاف فيه كما في (مفتاح) وهو مذهب الأصحاب كما في (المدرک والملائي)
(وقال في المدرک) أي ما يعتبر في السبب لاستيصال الماء في موضع السيل قطعاً لا صاحب
وفي (التحفة) أنه لا بد من فيه عذوبة في (سني و كماله) على أشبهه في (تذكرة)
حل (الطرف) فيه عن مدة في (مفتاح) ستة (الطرف) به في في حبه في (سني و كماله)
مواقتل وفي (الأمريّة) سبب حذف في حبة وذلك في (سني و كماله) في (روضة)
بأنه لا يجب فيه المدد وهذا الحكم خاص بالصبي دون الصبي وقد مل على ذلك الجمع في
(المختلف) والتمهيد في (المدرک والتحفة) وشرح المصنف وطهر حرة عدوق حيث لا رة
حسنة المحل بيها للقول المساواة في (التذكرة) وفي (الصبي) قد مل في (سني و كماله) في (روضة)
(الأمريّة) أن المراد بالصبي من لم يأكل الطعام مثله في (المختار) والصبي لا يحل له (سني و كماله)
وهل التهمة عليه الماحل في الحولين أو سده كما في (سني و كماله) في (سني و كماله) في (سني و كماله)
أكله الغذاء عن تهوته وإرادته كما في (المختار والمتن) لا للموت (سني و كماله) في (سني و كماله)
الحكم أول الولادة لاستحباب تحريكه واعتبر عدم استعداده في (سني و كماله) في (سني و كماله)
واحد وان ادریس اعتبر عدم بلوغ الستين في (المختار) ولا تصح لي من ياتق الحكم الحولين في
مجازف وفي (المتن) أن تحديد ان ادریس يس شيء في (جمع مع قصد وحسب برهانه الزم) في
(ولمّا) أن المراد بالصبي من لم يبلغ الحولين ولم يعد لطعام عدو به بالأس أو كماله في (سني و كماله)
(جامع المقاصد) ولا يشترط الانفصال ولا الحولين ومثله في (الروض والمثل) وحسب الشرح في (سني و كماله)
(المدرک) يتبر في السبب لاستيصال لا لامصال سبل قطعاً لا صاحب في (المدرک)
مد الحكم بالصبي لول الصبي (قال) وقال اشاعري وأحمد في (الرب) وهو قول ياف في (سني و كماله)
فلا يكفي صفة الرش بعض مورد الحصة وربما توهم مصعب من حدة (المدرک) هذه
قول بالاكفة مطلق الرش وهو غلط لا بد عاونه عن إرادة لاستيصال في معنى الرش (سني و كماله)
الشرح) الصبي بمفهومه يشمل ما يحصل معه الماء وغيره المستوعب وفرد يشمل الرش لا
السابق إلى الفهم المستوعب ثم الصل أن قصص المصرف مائة في لأجور وتعدى ميد عدم
اعتباره ولمّا لم يكن دليل على الانفصال لم يتبر ياف وون لم يفسد كمال حدة لامصال في
(الظلال ونهاية الأحكام) كانت عقائده صافي عدم وجوب لامصال كما في (خلاف) أصح في
بعض الحواشي اعتبار (اختيار خ ل) لزوم الانفصال على القول بحدّة الصلاة حد وقد يلوح من
(الظلال) الإجماع على عدم اعتبار لامصال • ﴿قوله قدس سره﴾ • (ولو سنة ومع
النجاسة وجب غسل جميع ما تحت ملاقاة) جماً كما في (المختار والمتن) والتذكرة والكفاية
والقنينة والمفتاح والشرح) وربما قيل (أورد خ ل) أن يقين الحصة يرجع حصل مقدرها
أو يقطعه من أي مكان كان (والجواب) أن اللازم يقين الزول لأدوال اليقين ولو تم ذلك حل
الاستصحاب (وقال) ابن شبرمه من العامة يتحرى • ﴿قوله قدس سره﴾ • (وكل نجاسة
عينية لاقت ملامحاً طاهراً فان كانا يابسين لم يتغير المحل عن حكمه) (اجماعاً في (القنينة والملائي)

الالميت فإنه ينجس الملاقاة لمطلقاً (متن)

(والشرح) وفي (المتن) الاجماع على استحباب الرش في مس الكافر والكلب والغنزير وفي (الوسيلة) وجسد النبي والكافر والناسب فإنه يجب رشه بالماء ان مس التوب بإيسين ومسحه بالتراب ان مس البدن بإيسين • • • قوله • • • (لا الميت) قال في (جامع المقاصد) أي الميت الآدمي فيوافق • أي (التذكرة والبيان) ونسب ذلك صاحب (القنطرة) الى (الدكري) وفي (الشرح) نسب اليها مساواة الميت له بها في اشتراط الرطوبة وهذا هو الصحيح وقد بين ذلك في (الدكري) في البحث الخامس عنه ويحتمل ان يبقى كلام المصنف على اطلاقه فيراد من الناس وغيرهم كما فهمه الفاضل في (الشرح) فيه ائقي مذهبي (المنتهى والنهاية) وهو صريحه فيما يأتي من الكتاب في آخر بحث الجنائز وهو الفاهر من (لارشاد والنهاية) وفي بعض عبارات الغمقى اشار به وفي (الموجز) نحو ما هنا وفي (شرحه) ان ظاهر عموم الميت وفي (الروض) اثبات الحكم لميت الآدمي بلا اشارة الى خلاف وفي غيره انه كذلك على الخلاف وفي (المفاتيح) ان الاصحاب لم يفرقوا بين ميت الآدمي وغيره انتهى وتزيل المات على غير الآدمي قطعاً فيكون موافقاً لأحد رأيي (الموجز) وهو الذي بين عليه في مسألة غسل الميت سيد جداً ومثله التزيل على ما يوافق ظاهر (المنتهى) من نجاسة ما أصابه ميت مطلقاً وإيجاب غسل ما أصابه ميت غير الآدمي مع اليوسة دون النجاسة • • • قوله • • • (فانه ينجس الملاقاة له • • •) نسبه في (التذكرة ونهاية الاحكام) الى ظاهر الاصحاب (قال في النهاية) في بحث الجنائز وان مس الميت يابس فظاهر كلام الاصحاب انه ينجس كما اذا مسه وطبا (وفي فوائد القواعد) في آخر بحث الجنائز انه المعروف من المذهب وفي (كشف الالتباس) المشهور بين الاصحاب نجاسة ملاقي الميت الآدمي يابساً وبه صرح في (الروض) كما مر وهو ظاهر المفيد أو صريحه وفي (التذكرة والبيان وفوائد القواعد) انه يشترط في التنجيس الرطوبة في غير الآدمي ولا تشترط في الآدمي كما مر وحكم بالعكس في (الموجز) وقال الصبيري لم أقف لغیره على قنوی صریحة في ذلك (وقال في جامع المقاصد) لاصح اشتراط الرطوبة في الآدمي وغيره انتهى ومثل ذلك في (المبسوط) (والدكري والدلائل وجمع البرهان وشرح الفاضل والقبه والمقنع) حيث ائقي فيها بمضمون خبر ابن بكير الذي تضمن ان كل يابس ذكي وبصحيح علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام في الرجل يقع ثوبه على حمار ميت هل يصنع له الصلاة (قال) ليس عليه غسله ولعل فيه ولا بأس وحمله في (التهذيب والاستبصار) على ما اذا أتى على ذلك سنة وحسنه الحلبي ورواية إبراهيم بن ميمون حيث يقول فيها وان كان لم يسل الميت فاضل ما أجاب ثوبك منه ظاهران في مختار المصنف هنا واحتمل في (النهاية والمنتهى) حكمة النجاسة عند الیس قلمس وطبا قبل غسل يده لم يحكم بنجاسته واستظهره فيما يأتي من حكم الاموات من هذا الكتاب وابن ادریس على ان الميت من الناس اما ينجس ملاقيه نجاسة حكمة (قال الشارح) وعبارته تحتل غير ذلك كما أوضحناه في (المناهج) (قلت) قال في (السرائر) ويقتل الناس فرعاً واجباً فان مس ما لا يغسل ولا ينجسه وكذا اذا لاقى الجسد الميت من قبل غسله أثناء ثم افرغ في ذلك الاثناء قبل غسله مائع فانه لا ينجس

ويستحب وش الثوب الذي أصابه الكلب أو الخنزير أو الكافر يابسين (منه)

ذلك المائع وإن كان الآباء يجب غسله لأنه لاقي حسد لميت وليس كذاب المائع
القيسي حصل فيه لأنه لم يلاق الجسد وحله على ذلك قيس لا دليل ولا من يفيد
الاشياء الطاهرة إلى أن يقوم دليل قاطع للمذنب وإن كان متدين حصل لاقى حسد ميت لأن هذه
نجاسات حكميات وليست عينيات (ثم) أخذ يستدل على ذلك وعبرته هذه قدوة في (منه)
في بحث الجنائز والمصنف في (التذكرة) هناك والشهد الثاني في (روض الجنان) (منه)
هناك أيضاً أن ابن إدريس ممن ذهب إلى أنه لو مس من الميت برطوبة ثمس (منه)
وأنت قد سمعت عبارته وهو لم يصرح فيها أن له لاقاه حسد كل رطاباً حبس (منه)
وإذا فرض أنه يابس كان كلامه قوياً جداً وهو الطاهر عند المصنف في هذه المسألة (منه)
أنه أقرب ذكر ذلك في آخر بحث الجسد كاسياني به أن مسه الله إلى (منه) (منه)
بمحاسن شرعاً فهو يؤثراته حس في غيره أيضاً من الرطوبة عند جبهه لأصحاب لا بد من (منه)
لا من العلامة وإن إدريس لم يصرح به (منه) (منه) (منه) (منه) (منه)
أنها لا تمتد إلى ملاقي كمال ذلك في محسنة الكافر لكن كلامه لا يبرر
قوله قدس سره (منه) (منه) (منه) (منه) (منه) (منه) (منه) (منه) (منه) (منه)
يابسين (منه) كما في كتب المحقق وكذا (المبدئ) لكن طاهر لوجوب وفي (منه)
العارة ولورعة وكذا (للمعنى) لكن يس في كافر وفي (المسئلة) ريدته (منه)
وحسد الماصب والمسي والكلاب وفي (المبسطة) (منه) (منه) (منه) (منه) (منه)
(النهاية) مع إسقاط الكافر (لا) (منه) (منه) (منه) (منه) (منه) (منه) (منه)
على لوجوب في (النهاية والوسيلة) وهو طاهر كتب لقيه لا (المبسطة) (منه) (منه)
استعجاب يصح اثوب لأصالة كل محسنة مع اليأس فقرر الحكم في (منه) (منه)
(ونهاية الاحكام) على الكلب وتحرير لوضوح مسنده ووفق مذهب (منه)
(قال) من أصاب ثوبه كلب حبس ولم يكن كل صيد صيداً (منه) (منه) (منه) (منه)
أن يفصله وإن كان كلب صيد وكان حافاً فليس عليه شيء من كل أصابه (منه)
(الجامع) وروي أن كان كلب صيد لم يرض (انتهى) هذا في ثوب (منه) (منه)
وجوب مسحه بالتراب للمسحة المذكورة في كلامه وكذا في (النهاية) (منه) (منه)
فيها بالوجوب واتحصر على المس بيد ويحوى (المسحة) (الآباء) يس في (التمام) (منه)
الكافر الملاقة اليد وغيرها من الجسد ومحب في (المبسطة) مسح اليد (منه)
نجاسة بيبوسة وفرق القاضي بين ملاقات الكلب أو ظهير أو الكافر اليد (منه)
على اليد بالمسح بالتراب يوصل غيرها بالرش كالثوب وأطلق سائر الرش كالألبان (منه)
غير الثوب والأرنبي في (التذكرة والتحرير ونهاية الاحكام) مسح بالتراب مس (منه)
مع يسهما خاصة وفي (المستبر) لا تعرف للمسح بالتراب وجوباً واستحباباً (منه)
أما مسح الجسد فشيء ذكره بعض الأصحاب ولم يثبت انتهى (قلت) في حاشية (منه)

ولو كان أحدهما رطباً نجس المحل ولو صلى وعلى ثوبه أو بدنه نجاسة مغلظة وهي التي لم يصف عنها عالماً أو ناسياً أعاد مطلقاً ولو جهل النجاسة أعاد في الوقت لا خارجه ولو علم في الإثم أنقى الثوب واستتر بغيره وأثم مالم يفتر إلى فعل كبير أو استدبار فيستأنف ويجتزي المرية للصبي ذات الثوب الواحد أو المربي بنفسه في اليوم مرة ثم تعلى بأية فيه وإن نجس بالصبي لا بغيره (متن)

فيصافني (قال الصادق عليه السلام) اسمها بالتراب أو الخائط • ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ ﴿ ولو كان أحدهما رطباً نجس المحل ﴾ • اجاعاً وقول صاحب (المفاتيح) بدم تعدى النجاسة في الميتة وإن نجاستها حكيمة بخلاف للاجماع • ﴿ قوله قدس سره ﴾ • ﴿ في ملاقات المتنجس فينجس الملاقي له مع رطوبة أحدهما سواء زالت عنه عين النجاسة أو لا ﴾ • قال الاستاذ هذه المسألة من الضرورات بحيث لا تخفى على النساء والأطفال (قال في المفاتيح) وكله من مقالة خالف فيها الضرورة كتحوير الغناء والملاهي ونحو ذلك كتطهير المياه التي أجمع على نجاستها وإمضاء عبادة الجاهل وجواز الظن في الأصول هذا في الفروع (وأما في الأصول ان صح النقل عنه فالإيذاء بالله ما حاصله (١) إنما يجب لما لاقى عين النجاسة وأما ما لاقى الملاقي لها بعد ما أزيل عنه العين بالتمسح ونحوه بحيث لا يبقى فيه شيء فلا يجب غسله انتهى كلامه وكلاء الاستاذ أدام الله حراسته وما ذهب إليه صاحب (المفاتيح) هو المقول عن المرتضى • ﴿ قوله قدس سره ﴾ • ﴿ عالماً أو ناسياً أعاد مطلقاً ﴾ • قد مر الكلام في المسألة وأنه مع العلم اجماعي بل كاد يكون ضرورياً ومع التسيان أنه الأشهر أو المشهور وإن هناك أقوالاً أخر كالعدم مطلقاً أو أنه إذا خرج الوقت • ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو جهل النجاسة أعاد في الوقت ﴾ • قد تقدم الكلام في المسألة منفصلاً وإن ذلك مذهب بعض كالشيخ وأبي المكارم والقاضي وإن الأكثر على خلاف ذلك • ﴿ قوله ﴾ • ﴿ لا خارجه ﴾ • بلا خلاف كما في (السرائر) واتفقاً في (الفنية) وعند الأكثر في (المنتهى) إلى آخر ما تقدم • ﴿ قوله ﴾ • ﴿ ولو علم في الإثم أنقى ﴾ • قد تقدم الكلام في ذلك منفصلاً • ﴿ قوله ﴾ • ﴿ ويجتزي المرية للصبي ذات الثوب الواحد أو المربي بنفسه في اليوم ﴾ • وكذا البلية مرة كما في (المنتهى) والتذكرة والتحريير والدروس والبيان والروض وغيرها • ﴿ قوله ﴾ • ﴿ وإن نجس بالصبي لا بغيره ﴾ • أي تعلى باقي اليوم واليلة وإن نجس ببول الصبي لا بغيره ولا بد من الواو والافسد المعنى كما في (جامع المقاصد) وهذا الحكم من أصله مشهور بين الأصحاب لا نعرف فيه خلافاً كما في (البدلائل) وفي مقام آخر منه أن على رواية أبي حفص عمل الأصحاب وفي (المعالم) قل الشهرة وفي (المداوك) نسب إلى الشيخ وعامة المتأخرين ونسبه في (الغدير) إلى الشيخ في (التهاية والمبسوط) وإلى المتأخرين ومضمون عبارة الكتاب ذكره في (الذكرة والبيان) واقتصر في (الارشاد والتحريير والمنتهى والتهاية) على المرية من دون تعرض للمربي وفي (المنتهى والتهاية والتحريير) الاقتصار على الصبي ونسبه في الشرح إلى

الشيخ والاكثر وفي (الدروس والفتوح والروض) وظهر (اليان) الحق الصبية ونسب في (الذخيرة) الى أكثر المتأخرين وفي (المالم) نسبته الى الشبهين وأكثر المتأخرين وتردد في (الذكرة) من الاقتصار على المنصوص ومن الاشتراك في المشقة لان الوارد في النص مولود وهو خاص بالذكر وظهر (الكتاب والتحرير والارشاد والدروس والياف) وصريح (المسالك) عدم الفرق بين البول والناظر وظهر (المعتبر) الاقتصار على ذكر البول (قل) ولو نجس بغير البول بالحمل والنفرة فلوجه عدم الالتحاق واستشكل في (الذكرة والتهية) من اختصاص النص بالبول وغلط الله خط ومن الاشتراك في المشقة ثم استغرب العموم وكذا استشكل في (التهية) وفي (الروض) ان مورد الرواية البول يقتصر فيما خالف الاصل على المنصوص ورده احتل شمول البول لله لخطئه على ما هو المعروف من قاعدة العرب في ارتكاب الكنية فيما يستهجن التصريح به وعموه الجوى كابول بل شمول الرخصة لنجاسة الصبي كما يقتضيه اطلاق الكتب ووجهه لان الوقوف مع اصنى أولى وظهر الكتاب والاكثر التخيير في اليوم في أي ساعة أراد الفسل وفي (الشرح) وقيل باستحباب جل النسيئة آخر النهار لتوقع الصلوات الاربع في الظاهر كان حسنة وفي (الذكرة) تنبيه في وقت غلته والافضل ان تؤخره الى ان تجتمع الصلوات الاربع عند الصباح فيه وفي وجهه به اشكال منشأه من الاطلاق ومن أولوية طهارة الاربع على طهارة واحدة وفي (التحرير والياف) (والشرح) الحكم باستحباب التأخير أيضا وسكت أكثر الاصحاب عن هذا الحكم وفي صريح (الروض والمالم) وظهر الباقي قصر المغفر على التوب دون البدن اقتصر على المنصوص ولا فرق في المولود بين الواحد والمتعدد كما في (الروض والمسالك والشرح) للعموم المستفاد ووجهه في (المالم) وفي (نهاية الاحكام) الاقرب وجوب عين الفسل فلا يكفي انصب مرة واحدة وان كفى بوله قبل أن يطعم الطعام عند كل نجاسة وقواه في (المالم والذخيرة) استنداداً الى الشيفن وفي (التهية) لا فرق بين أن يأكل الطعام أو لا ولعل المدار على احتياجه الى الترية وعدمه وشرائط وحدة التوب هو المعروف بين الاصحاب الا اذا اضطرت الى الثاني كما صرح به الشهيد الثاني وهل يجب عليها استنارة توب آخر أو استنجاره ان أمكنها وجهان ذكرهما الشارح وهل يجب عليها ايقاع الصلوة عقب الفسل ان اقتضت العادة نجاسته بالتأخير احتمال ولو أخلت بالفسل احتل لزوم قضاء الصلوات جمع والصلوة الاخيرة قطعاً (قال) الاستاذ ولعل الاخير لا يخلو من قربة (١) لانها محل اتضيق وصلونها من قبل كانت جائزة لجواز تأخير الفسل وهل تعلى قضاء بهذا التوب استشكل في (التهية) ثم قرب الجواز وقال في (الذكرى والدروس) بالمغفر عن خصي تواتر بوله اذا غلب ثوبه في النهار وعن النجاسة مطلقاً مع تنذر الازالة ونسب هذا الحكم في (الذخيرة) الى جماعة من الاصحاب منهم الشهيد وفي (المعتبر) استضعف الرواية الواردة في المقام (ثم قل) وربما صير اليها دفعا لمرح (قل في المالم) ان قوله صير اليها بمقتل ارادة وجود القاتل بمضونتها أو انه مائل الى السلب بها والثاني نظير وفي (الذكرة)

(١) وقيل ان المراد بالصلاة الاخيرة صلاة الظهر لتأخر فليها عن المودة في الوقت لاختصاص

الوقت بغيره وغروجه وقها بتأخير الفسل (منه نفس مره)

ولو اشتبه الطاهر بالنجس وقد غيرهما صلى في كل واحد منهما الصلاة الواحدة ولو تمدد النجس زاد في الصلاة حتى عدده بواحدة ومع الضيق يصلي عارياً ولو لم يجد الا النجس تمين نزعته وصلى عارياً ولا اعادة عليه ولو لم يسكن من نزعته لبرد أو غيره صلى فيه ولا اعادة (متن)

استوجه العمل عليها مع المشقة • - ﴿ قوله قدس سره ﴾ • ﴿ ولو اشتبه الطاهر بالنجس وقد غيرهما صلى في كل واحد منهما الصلاة الواحدة ﴾ هذا مذهب أكثر الاصحاب كافي (المتن) (والدلائل والمدارك والذخيرة) وفي (الخلاص) بعد ان نسب التحري الى أبي حنيفة والثاني (والصلاة عريانا الى المزني وأبي ثور وقوم من أصحابنا (قال) ويدل على ما ذهبنا اليه «الخ» وخالف في ذلك ابن ادريس وابن سعيد فأوجبا الصلاة عارياً وقد مر قتل حكايته في (الخلاص) عن قوم من أصحابنا وفي (المبسوط) (وروي انه يتركها ويصلي عريانا) واحتج (ابن ادريس) بالاحتياط ثم اعترض على نفسه بأن المشهور أحوط (وأجاب) بوجوب ردوها عليه (وقال) الاستاذ والذي يقتضيه صحيح النظر ان الاتيان بالواجب اذا توقف على الاتيان بالغير فان كان الغير جائزاً في نفسه فلا اشكال في وجوبه وان كان حراماً في ذاته كاللصق ونحوه فلا ريب في تمدد الاتيان به (قال) وربما جعل الوضوء بالاناء المشتبه من هذا قبيل وان كان الغير حراماً بالارض كلزوم التشريع مثلاً فهذا يندفع بالاحتياط لان الاحتياط طريق شرعي والا لاند باب الاحتياط من رأس وظاهر (التذكرة) الاجماع على انه لو اشتبه اثوبان وعنده ثوب طاهر يمين لم يحزله الاجتهاد به وصرح الشيبان وأبو العباس والصيري وصرح الاكثر بأنه لو تمدد النجس زاد في الصلاة على عدده بواحد قالوا وتدفع المشقة المتهمة بتأخير الصلاة وللحاجة قول بالفرق بين الواحد والتمدد فأجازوا التحري في الاخير (قال) الاستاذ أدام الله حراسته ولو اشتبه النجس واحداً أو تممداً بما لا يحصر من الطهارات احتل العفو للخرج والعدم أوجه للفرق بينه وبين المرأة المحرمة المشتبهة بالحلات ونحو ذلك لطفة المشقة فيما نحن فيه وفي (التذكرة) لو لم يعلم عدد النجس فيما تعل به صلوته بطاهر وكثر وشق فالرجة التحري وفي (الذكري) ان التحري وجه واحتمل بعضهم التخيير • - ﴿ قوله قدس سره ﴾ • ﴿ ومع الضيق يصلي عريانا ﴾ كافي (الجواهر والشرائع) وفي (تذكرته ونهايته) لزوم الصلاة فيما يحتمل الوقت واحتمل بعضهم العمل على الظن ها • - ﴿ قوله قدس سره ﴾ • ﴿ ولو لم يجد الا النجس تمين نزعته وصلى عارياً ﴾ كافي (النهاية والمبسوط والخلاف والسرائر والكمال والشرائع والتحرير والارشاد) وفي (الخلاص) الاجماع عليه وفي (المروس والمسالك والروض والدلائل والمدارك) قل الشهرة فيواختير التخيير في (المعتبر والمختص والمتمنى والبيان والمروس والذكري وجامع المقاصد وحاشية الشرائع) (والروض والمسالك) وهو المحكي عن الاسكافي واحتمل الشيخ وجعله الشارح الهندي أقوى وفي (البيان والمدارك) رجحان الصلاة في الثوب وهو الاقوى الاحوط كافي في شرح الفاضل قال سيف (الدلائل) ولله لم يذهب أحد من علمائنا الى وجوب الصلاة في الثوب وفي (المتن) (ولو صلى عارياً فلا اعادة قولاً واحداً (١) وقتل الشهرة على انه لو صلى بالثوب لم يد في (الكفاية والذخيرة)

(١) احتجوا بأن طهارة الثوب شرط في الصلاة والشرط في التخيير وقد السار أسوأ من

وتطهر الحصر والبواري والارض والنبات والابنية بتجفيف الشمس خاصة من نجاسة البول وشبهه كالماء النجس الا ما يتى عين النجاسة فيه (متن)

وقد حكم به في (السرائر والشرائع والمعتبر والمتوسل) وغيرها وأوجب الشيخ الاعادة في (المهذب) هذا (ولعلم) انه يفهم من كلام الفاضل والشيد حيث ذكروا وجوب مسح المخرج بمجر ونحوه عند تضرر الازالة ابتداءً الى ان الواجب ازالة العين والاثر بحيث تضررت ازالة الاثر تبين ازالة العين انهم يرون وجوب تخفيف مطلق النجاسة عند تضرر ازالها وقتل عن بعضهم التصريح بذلك (وأورد) على ذلك بعض المتأخرين ان أقصى ما يستفاد من الادة يجب الازالة أما إيجاب التخفيف فلا شاهد له وقراء صاحب (الذخيرة) • قوله قدس سره • ﴿ وتطهر الحصر والبواري والارض والنبات والابنية بتجفيف الشمس خاصة من نجاسة وشبهه كالماء النجس لا ما بقي عين النجاسة فيه ﴾ الكلام والخلاف وقع في مقامات منها نفس الحكم في الجملة وكأنه لا خلاف فيه الا من شذ كما يأتي وفي (السرائر) الاجماع على التطهير بالشمس وفي (الخلاف) الاجماع في مقامين على طهارة الارض والحصر والبواري من البول وفي (كشف الحق) ذهب الامامية الى ان الارض لو أصابها البول وجفت بالشمس طهرت وجاز التيمم منها وفي (التحقيق) لا خلاف في ان الشمس اذا جففت مالا صورة له من النجاسة من الحصر والبواري والارض وكل ثابت يجوز الصلاة عليها انما الخلاف في طهارتها فمن الجنيب والراوندي على فيها لعدم الملازمة لجواز الصلاة في الموضع النجس والشيخان واتبعهما على الطهارة وهو الحق لعدم من عسدم الملازمة فان موضع الجنبية يشترط طهارته اتفاقاً وفي (المهذب والشرح) قل الشهرة في تطهير الشمس الارض والحصر والبواري من سائر النجاسات المائنة ونحوه في (اختلف وكشف الالتباس والمقاييس) وفي (البحار والذخيرة) (والكفاية) قل الشهرة على مضمون ما في الكتاب من الحكم والمعلق ونحوه في (الدلائل) بل في (الدلائل) ان المتأخرين على عموم الحكم فيها لا يقتل وفي (المعالم) قل الشهرة في الحكم بقول مطلق (وقل) الاستاذ ومشهورية هذا الحكم تكاد تبلغ الاجماع (وأما) المخالف في المقام فأبو جعفر محمد بن علي الطوسي في (الوسيلة) حيث قال وان كان حصيماً وكانت النجاسة رطبة وجب غسله الى أن قال وان كانت يابسة وجففت الشمس جاز الوقوف عليها دون السجود وان كان أرضاً وكانت النجاسة مرئية لم يجز الوقوف عليها حتى تزول وان كانت النجاسة مائنة رطبة كانت أو يابسة بالشمس أو بشيء لم يحكمه على ما ذكرنا هكذا وجدته في نسخة متينة صحيحة وقد اختلف النقل عنها ففي (المعتبر وكشف الالتباس) انه خالف في الطهارة ووافق في جواز السجود عليها وفي (الذخيرة) قلا عن نسخة عنده من (الوسيلة) جواز الصلاة عليها دون السجود فما في (الذخيرة) أولى (وقل) الحق وغيره من الراوندي ان الارض والبواري والحصر اذا أصابها البول وجففت الشمس لا تطهر بذلك ولكن يجوز السجود عليها واستجوده الحق أولاً ثم ذكر مؤيدات الطهارة على وجه يروى قد صحت ولانه يلزمه الاختلال بالاضلال لانه اذا صلى عارياً يومياً وبضعف الاخبار الدالة على الصلاة عرياً وصحة تلك وفيه ان قضية ذلك تبين الصلاة فيه والصف منجبر بالشبهة المستبضة والآخر غير موجود فقد شرطه قتال (من قدس سره)

بالليل إليها ، لئلا قال في (المعالم) هذا الاحتجاج من المحقق بعد اختياره مذهب الراوندي يدل على التردد في الحكم أو ترجيح الطهارة التي في (المنتقى والمدارك والذخيرة والشرح) مواقة المحقق الراوندي (وقال) ابن الجنيد لا يحوط نجبتها يعني الأرض المغطاة بالشمس الآن يكون ما يلاقيها من الأعضاء يابساً كذا قيل عنه بمنه ، وعليه يكون مثلاً إلى المذهب المشهور فتأمل لكن قد مر عن التنقيح (١) النقل عنه أنه موافق للراوندي ، وهذا الشيخ البهائي وإمامه ، تليده الكاشاني إلى ما عليه الراوندي وتوقف في (المدارك) ويسألني في بحث مكان المصلي وبحث ما يسجد عليه ما له نفع تام في المقام وإن الاجماع المنقول (المتن) على وجوب طهارة موضع السجود في عشرة مواضع يأتي ذكرها في البحثين المذكورين والملاقاة الاذن في الصلاة كما في (الموثق الصحيح) يقتضي جواز السجود عليه فتكون طهارة لأن من شرط السجود طهارة المسجد للاجماعات المذكورة على أن الاطلاق المذكور مع عدم اشتراط حفاف الثوب والبدن مما يلاقيه ظاهر في الطهارة أيضاً والصوم وإن كان يشمل ما اذا جفت بغير الشمس لكن خرج ما خرج بالاجماع وغيره وبقي الباقي وفي (المدارك) أنه لم يقف على مستند في اشتراط طهارة محل السجود سوى الاجماع المنقول وفيه ما فيه (ولوسلم) فيجوز أن يكون هذا الفرد من النجس مما يجوز السجود عليه لهذه الدالة فلا يلزم الحكم بالطهارة مع أن هذا الراوي وهو علي ابن جعفر روى عن أخيه عليه السلام جواز الصلاة على الحل الجاف المتنجس ، يقول وإن لم يقبضه الشمس فافهم الجواب عن تلك الرواية فهو الجواب هنا (انتهى) وهو قدس من وجوه (الاول) أن خبر علي بن جعفر لم يرد كما قلنا وإنما ورد الصلاة في البيت والدار والصلاة في البيت غير الصلاة على البزيرة (الثاني) أن المستند من الاخبار أن الجفاف اذا كان من غير الشمس لا يجوز الصلاة وإن كان منها يجوز ولا يخفى أن عدم الجواز من جهة النجاسة الباقية التي لم تزل من جفاف غير الشمس فيستفاد أن موضع السجود لا بد أن يكون خالياً من تلك النجاسة فيستفاد اعتبار طهارته ويستفاد من جواز الصلاة ارتفاع ذلك المانع فالظاهر منه العارية كما لا يخفى إلى غير ذلك مما ذكره في حاشية (المدارك) وقد أطال الكلام في المقام وأوضحه كل الايضاح (الثالث) أن الاجماع المنقول حجة فضلاً عن أن يكون مستفيضاً ويأتي تمام الكلام في بحث ما يسجد عليه وهذا وقد ذكر المصنف المحصر والبواري والأرض والنبات والابنية كاذك في (التذكرة والارشاد) وفي (المبسوط والجامع) المحصر والبواري والأرض وكل ما عمل من نبات الأرض عدا القطن والكتان وفي (نهاية الاحكام والمنتقى والتلخيص) بعد الأرض والمحصر ذكر ما أشبهها من الانية والاشجار وعن (المذهب القديم) الاقتصار على الأرض والمحصر والبواري والتلخيص على أن غيرها لا يظهر وكذا قل عن القطب الاقتصار على الثلاثة مع المنع عن غيرها وفي (البصرة) الاقتصار على ذكر الانية وفي (الشرائع والبيان والدروس والعمدة) وسائر كتب الشهيد اضافة ما لا يتصل مطلقاً بالمحصر والبواري وفي (المعتبر) استفاد الحكم بطهارة المحصر والبواري والأرض (قال) وفيما عدا الأرض مما لا يتصل تردد وفي (المنتقى) لا يظهر غير الأرض

(١) بل في عبارة التنقيح التصريح بالاجماع على جواز الصلاة على وجه يمس السجود وكذا يظهر من حاشية الشرائع أن الخلاف قائل بجواز السجود عليها (انتهى) وإذا ثبت جواز السجود عليها كانت طهارة للاجماع على أنه لا يجوز السجود على غير الطاهر كما في التنية والتقيح والغلاف والمدارك وغيرها من كتب القوم فتأمل (منه قدس سره)

وتطهر النار ما أحالته (متن)

فهذا واحد خلافاً للحنفية وفي (الشرح) ولا يضر انضمام الريح الى اشرق الشمس لعدم ظلو عنه غالباً ونحوه في (لمدلال) وفي (الذكرة) ونحوه وجميع المقاصد وشرح الموجز والروض والمساكن وغيره انه يظهر ظاهراً وباطناً مع اتحاد الاسم وظاهر (البحار) والاجماع فيه وصرح في (المذهب والروض) (المساكن) بأنه لا يظهر الباطن مع التعدد كخصيتين وباريتين اذا وضعت احدهما على الاخرى وحقق وقد جعل المصنف كل نجاسة لا تبقى عنها اذا جف المحل حالها حال البول كما في كتبه وكتب الشهابيين (الماء جز والمذهب) وغيره وفي (الذخيرة) الاختصار على الماء والبول التحسين وفي (خلاص) الاجماع على طهارة المحصر والبولاري من البول واقتصر في (المنفعة والنهاية والمراسم والاصباح وكشف الحق) على البول نهى في (المنتهى) على التخصيص بالبول لكونه المخصوصة ورواية عمار العامة ضعيفة وفي (المبسوط) عم التحيات استثنى الحر وقال ان حمله على البول قبس (قال) المحقق وفيه اشكال لان معمله رواية عمار وهي دالة على البول وغيره وفي (الذكرة) والمختلف ونهاية الاحكام التخصيص على ان الظاهر كالبول في هذا الحكم واستدل في (التلخيص) برواية عمار (قال) الشارح ولعل الشيخ يرى ان اجزاء الظاهر لا تنزل بالمخالف ولعلها كذلك (المنتهى) وانتهى الكلام في المسئلة والله سبحانه هو العالم سبحانه قوله قدس سره رحمه الله ﴿ وتطهر النار ما أحالته ﴾ كذا عبارة (الشرائع) في باب الطهارة (والامة) وصرح بالسخان والراد في (المبسوط) والاختلاف والسرائر والتحريم والارشاد ونهاية الاحكام والمنتهى والدروس والذكرى والموجز) وفي (اليان) اختصر على ذكر الرماد ونقل الاجماع في (السرائر) وحام المقاصد على طهارة كل من السخان والرماد المستحيلان من النجاسة وهو ظاهر (الذكرة) فان فيها ان دخان الاعيان الحسة طاهر عندنا وهو أحد وجوه الشافعي وما أحالته النار طاهر عندنا وبه قال أبو حنيفة انتهى وفي (الشرح) ان الناس مجمعون على عدم التوقي من رماد النجاسات وأدخنها وأخرجتها وفي (الخلاص) الاجماع على طهارة رماد الاعيان النجسة وقد تقدم منا قبل المقصد الثالث نقل الاقوال أيضاً في الرماد عند تعرض المصنف له فليراجع ويظهر من (المتبر) التردد في الرماد قليلاً وفي (المنتهى) وفي نجاسته بدخان الاعيان النجسة اشكال (والاقرب ان يقال) ان النار أقوى احالة من الماء والماء مطهر فالنار أولى ولان الناس بأسرهم لم يحكموا بنجاسة الرماد اذ لا يتوقونه ولو كان نجساً لتوقوا منه قطعاً انتهى وقيل في (الشرح) عن (المبسوط) ان ظاهره الاجماع على طهارة رماد النجاسات ويظهر من (الفتاوى) عدم اختلاف في الرماد وفي (المتبر) (والمنتهى) أيضاً (والذكرى) ما يظهر منه دعوى الاجماع على طهارة دواخين النجاسات في (المتبر) (والذكرى) ان الناس مجمعون على عدم توقي دواخين الاعيان النجسة وفي (المنتهى) دخان الاعيان النجسة طاهر عندنا لخروجه عن المسمى خلافاً لاحد (وقال) في أطعمة (الشرائع) ودخان الاعيان النجسة عندنا طاهر وكذا كل ما أحالته النار فصيرته رماداً أو دخاناً أو نجساً على تردد انتهى والظاهر نقله بالاخير وقلت الشهرة على طهارتها معاً في شرح (الموجز والبحار والمدارك) وفي (المعالم) (والدخيرة والكفاية) نقل الشهرة في طهارة الرماد واستاد طهارة السخان الى جمع من الاصحاب ونسب الى (المبسوط) القول بنجاسة دخان الدهن النجس معللاً بأنه لا بد من تصاعد بعض أجزائه قبل

وتطهر الأرض بإجراء الماء الجاري أو الزائد على الكر عليها (متن)

الأرض وطارتها (وفيه) أنه لو اشترطنا يومئذ أن لا يمتلئ الماء فائدة التطهير ولزم الحرج والمشقة العظيمة في أيام المطر وفي (نهاية الأحكام) لا فرق بين الماء بأرض رطبة أو يابسة أما لو وطئ وحلاً فلا يقرب عدم الطهارة وفي (الروضة) لا فرق في الأرض بين الجافة والرطبة ما لم يخرج عن اسم الأرض وهل يشترط طهارتها وجهان وإطلاق النص والفتوى يقتضي عدمه (انتهى) وعن ابن الجنيب اشتراط طهارتها ونسبه الاستاذ أدام الله حراته إلى أبي علي وجعته وفي (الروض) واشترط بعض الأصحاب طهارتها لأن النجس لا يظهر غيره وجفافها ولم يشترطه المصنف بل اكتفى بالرطوبة المصدق عليها اسم الوحل وهو حسن وهذا المراد بإطن النمل وغيره ، تسترته الأرض حال الاعتماد عليها فلا يلحق به حاققتها كما في (الروض والمسالك) ولا فرق بين زوال عين النجاسة قبل مباشرة الأرض وعدمه ولا بين رطوبة العجاسة وجفافها كما في (المتبر والتمهي والنهاية والتذكرة وجامع التماسد والمذهب وشرح الموجز) (والروض والروضة) وقيل الخلاف في (المتبر) عن بعض الجمهور وفي (التذكرة) عن أبي حنيفة وقد اقتصر المصنف على باطن النمل وأسفل القدم كما في (الإرشاد والفروس والمعة والبيان) وهو المقول عن (المختصر) الأحمد وفي (المقنة والمراسم والجمع والتزعة) الاقتصار على الخلف والعمل وفي (التحرير) نحو ذلك إلا أنه قال بعد قوله وفي القدم اشكال أن الصحيح طهارتها وفي (الوسيلة والنبصرة) الاقتصار على الخلف وفي (الانتارة والتلخيص) الاقتصار على النمل وفي (المتبر والشرائع ونهاية الأحكام والتذكرة والذكرى) ذكر النمل والقدم والخلف وفي (النافع) الاقتصار على الخلف والقدم وفي (المتبر) أن المتيقن الخلف والنمل وبعض أصحابنا ألحق أسفل القدم وتدل عليه رواية زرارة وعندي فيه توقف وفي (الروضة والدلائل) أن المراد بالنمل ما يبيل أسفل الرجل للمشي وقاية من الأرض ونحوها ولو من خشب وخشب الاقطع كالنمل وفي (المسالك) واقتراب من أصناف النمل وخشب الاقطع ملحق بالرجل أو النمل ولا يلحق به أسفل العصا ورأس الرمح وما شاكل ذلك وفي (الذكرى) أن حكم الصنادل حكم النمل والمراد به القبقاب كما في (شرح الموجز) وصاحب (الموجز) أضاف الحافر والغلف (قال) شارحه ولم أجد ذا كراً لها غيره وفي (الروض) حكم بالحلق القبقاب ونظر في الحلق خشبة الزمن والاقطع وقطع بعدم الحلق أسفل المكاز وكعب الرمح وما شاكل ذلك (وقال) أن ما يوجد في بعض القيود من الحلق سكة الحراث ونحوها من الخرافات ونحو ذلك في (الدلائل) ويبقى الكلام فيمن يمتشي على يديه أو على ركبته • • • قوله قدس سره • • • (وتطهر الأرض بإجراء الماء الجاري أو الزائد على الكر عليها) قال في (التذكرة) بإتمامه ولم يشترط الزيادة عليه وقريب منه ما في (المتبر) حيث قال بإتمام الكثير ومثله في (النهاية والتحرير) ولعله بناء على ما أشعر به كلامه فيما سلف له من اشتراط كربة مادة ماء الحمام بزيادة على ما يجري منها لكنه ما لم يشترط كربة الجاري وفي (جامع المقاصد) الظاهر أنه لا يشترط الزيادة على الكر إذا صب الماء عليها دفعة (نعم) لو أجري منه ساقية بحيث يجري الماء على النجس شيئاً فشيئاً فلا بد من الزيادة بحيث يبقى بعد وروده على المحل النجس كـ (قال الفاضل) وأما اشتراط الزيادة في الدفعة فكأنه مقطوع بفساده

لا بالذنوب وشبهه وتطهر الحر بالانقلاب خلاوان طرح فيها اجسام طاهرة (متن)

وحمل اشتراط الزيادة هنا على النجاسة أو أثرها بحيث يغير شيئاً من الماء أو على أن الأرض النجسة تشرب أول جزء مما أجرى من الكثير أو الاقواء عليه - ﴿ قوله ﴾ • (لا بالذنوب) • تقدم الكلام في ذلك وبيان الخلف واشتراط الشفيعان يكون الماء سبعة أضعاف البول • - ﴿ قوله ﴾ • (ويطهر الحر بالانقلاب خلا) اجزاء كافي (المستعفى) ويذهب اليرق وشرح الفاضل (ونفى عنه خلاف المقدس الاردبيلي في (المجمع) تارة وادعى عليه الاجماع أخرى بل قال في (المذهب) الحر يطهر بالانقلاب اجماً ويطهر أئوها سواء كان دماً أو نقصاً وإن كانت قبضته بعد تمامه بالأخذ منه أو بشرب الاذنه أو قصه بالتمام ولا يجب ثقب الاذنه من جانبها أو سفله لاستخراجها كما يتوهمه من لا تحصيل له وصرح بأن هذا النوع لا يكره • - ﴿ قوله ﴾ • (وإن طرح فيها اجسام طاهرة) للعلاج كما في (الشرائع) والنفع والتحرير والارشاد وجمع المقصد والمجمع والكافية) وغيرها وهو المشهور كما في (الكفاية وظاهر المجمع) وفي (الكافية) أيضاً أن المشهور كرهته وفي (جامع المقصد) وكذا المصير بسد غليانه المنجس له والتبذ ولا فرق في الاجسام الطاهرة بين كونها جامدة أو مائعة انتهى وفي أطعمة (الدروس والمذهب البارع) لا فرق في ذلك بين أن يكون بعلاج أو غيره وفي أطعمة (الكتاب والشرائع) لا فرق بين أن يكون ما يبالغ به بقايا أو مستهلكاً وهو ظاهر (جامع المقصد) وتأمل المقدس الاردبيلي والخراساني في الاستحالة بال طرح لغير العلاج وفيما إذا بقي المطروح لمعالجة به ونسبه في (الكافية والمجمع) الى القيل حيث قال وربما قيل باشتراط ذهب عين المطايع قال في (المجمع) ولا يرد مثله في الآية لأنها مما لا ينفك عنها آخر فقول تطهر مما يمكن الحكم بغيرها وإن اقبلت بنفسها (وقال) الفاضل وعندي في العلاج نظر لاحتمال اختصاصه بغير الاجسام والاجسام المستهلكة قبل التحليل بل المنقلة الى الطمر قبله أو الى نخل معه هذا وخلف لاصحاب على ثلاثة أقوال فيما إذا كان هناك أثناء في أحدهما خل وفي الآخر خر فوق من أنه الطمر في النخل شيء من الطمر فالشيخ في (النهاية والتبذير) على أنه يطهر مع انقلاب بقية الصبر كما صورته (والحاصل) أنه جعل علامته نخل الطمر الذي أخذ منه شيء فجعل في نخل كذا ذكره عن (النهاية) في (كشف الرموز والمذهب والمقتصر) واستقر به في (المختلف) لأن انقلاب الطمر الى النخل يدل على تمامية استعداد انقلاب ذلك الطمر الى النخل والمزاج واحد بل استعداد الملقى في النخل نصيرورة خلا آم ولكن لا يعلم لامتزاجه بغيره قد اقبل الاصل المأخوذ منه علم انقلابه أيضاً انتهى والاولى التليل بدخوله في مطلق العلاج إذ في (التحرير) لا فرق بين استهلاك ما يبالغ به أولاً وبرشد اليه خبر عبد الرزاق بن المهدي كتب الى الرضا عليه السلام المصير يصير خراً فيصب عليه النخل حتى يصير خلا قال لأبأس به وانوجود في (النهاية) وإذا وقع شيء من الطمر في النخل لم يحز استعماله الا بعد أن يصير ذلك الطمر خلا وهي لا تنص على أن نخل الطمر الخارج علامة على نخل الملقى في النخل لاحتمال الاشارة الى النخل الملقى وذهب أبو علي على ما نقله عنه أبو العباس وغيره انه قال في حل الحر وطهارته ان يمضي عليه وقت تنقل في مثله البين من التحليل الى التحريم أو من التحريم الى التحليل وفي (السرائر) والنفع وكشف الرموز والتحرير والارشاد والدروس والمقتصر) بقاؤه على التحريم لتجسس

وفي تطهير الكلب وخنزير د وقتي لمأحة ممر ما حي والمردود ممرح ومرح
وتقادم عهدا حتى ستحاب تره نظر (م)

بحسب ما يصفه من شدة الجوع وحسب الحاجة إلى ذلك في بعض الأحيان في بعض الأحيان
 وهو مذهب لأصحاب كافي (التي هي عبارة عن كتاب في (المدركي) وهو من جدي سرمد)
 (الذي هو مذهب ويذكر في مجمع البحار) في (المدركي) وهو من جدي سرمد (الذي هو مذهب)
 ثم هو لا جدوى من (المدركي) في (المدركي) وهو من جدي سرمد (الذي هو مذهب)
 (الذي هو مذهب) في (المدركي) وهو من جدي سرمد (الذي هو مذهب)
 وهو من جدي سرمد (الذي هو مذهب) في (المدركي) وهو من جدي سرمد (الذي هو مذهب)
 مستند من أهل المذهب في (المدركي) وهو من جدي سرمد (الذي هو مذهب)
 بحسب (المدركي) وهو من جدي سرمد (الذي هو مذهب) في (المدركي) وهو من جدي سرمد (الذي هو مذهب)
 وفصل في (المدركي) وهو من جدي سرمد (الذي هو مذهب) في (المدركي) وهو من جدي سرمد (الذي هو مذهب)
 في (المدركي) وهو من جدي سرمد (الذي هو مذهب) في (المدركي) وهو من جدي سرمد (الذي هو مذهب)
 مستعملاً في (المدركي) وهو من جدي سرمد (الذي هو مذهب) في (المدركي) وهو من جدي سرمد (الذي هو مذهب)
 (المدركي) وهو من جدي سرمد (الذي هو مذهب) في (المدركي) وهو من جدي سرمد (الذي هو مذهب)
 وهو من جدي سرمد (الذي هو مذهب) في (المدركي) وهو من جدي سرمد (الذي هو مذهب)
 ولد في (المدركي) وهو من جدي سرمد (الذي هو مذهب) في (المدركي) وهو من جدي سرمد (الذي هو مذهب)
 المنكسر وهو من جدي سرمد (الذي هو مذهب) في (المدركي) وهو من جدي سرمد (الذي هو مذهب)
 انطارت حبيب ولد في (المدركي) وهو من جدي سرمد (الذي هو مذهب) في (المدركي) وهو من جدي سرمد (الذي هو مذهب)
 ولاطعة من (المدركي) وهو من جدي سرمد (الذي هو مذهب) في (المدركي) وهو من جدي سرمد (الذي هو مذهب)
 دوس سرط ولد في (المدركي) وهو من جدي سرمد (الذي هو مذهب) في (المدركي) وهو من جدي سرمد (الذي هو مذهب)
 (المدركي) وهو من جدي سرمد (الذي هو مذهب) في (المدركي) وهو من جدي سرمد (الذي هو مذهب)
 صغير لاس في (المدركي) وهو من جدي سرمد (الذي هو مذهب) في (المدركي) وهو من جدي سرمد (الذي هو مذهب)
 وحمله من (المدركي) وهو من جدي سرمد (الذي هو مذهب) في (المدركي) وهو من جدي سرمد (الذي هو مذهب)
 الاحكام (المدركي) وهو من جدي سرمد (الذي هو مذهب) في (المدركي) وهو من جدي سرمد (الذي هو مذهب)
 قوله قدس سره (المدركي) وهو من جدي سرمد (الذي هو مذهب) في (المدركي) وهو من جدي سرمد (الذي هو مذهب)
 اذا امتزجت (المدركي) وهو من جدي سرمد (الذي هو مذهب) في (المدركي) وهو من جدي سرمد (الذي هو مذهب)
 (المدركي) وهو من جدي سرمد (الذي هو مذهب) في (المدركي) وهو من جدي سرمد (الذي هو مذهب)
 الاول والطرقة فيها أيضاً مقنونة عن طاهر (المدركي) وهو من جدي سرمد (الذي هو مذهب) في (المدركي) وهو من جدي سرمد (الذي هو مذهب)
 بحسب التمييز نازق القبر موطناً أو غيره وهو يعني طارة ترب حذرة كافي (المدركي) وهو من جدي سرمد (الذي هو مذهب)
 الاحكام (المدركي) وهو من جدي سرمد (الذي هو مذهب) في (المدركي) وهو من جدي سرمد (الذي هو مذهب)
 عند الفقهاء تغير لآخره واغلاها من حال إلى حال وقد حصل فبذلك ما طارة وحسب لأصول
 عبارة عن تغير الوعية وهي مد لم تغير على مد لم يطهر انتهى (قائل) ولي (المختار والتحرير)

ويكفي ازالة العين والار وان بقيت الرائحة واللون لسر الازالة كدم الحيض ويستحب صبغه بالمشق وشبهه ويستحب الاستمرار بثنية النسل وبتلطيه بعد ازالة العين ولو لم يطهر بالنسل ما يمكن نزع الماء المنسول به عنه لا ما لا يمكن كالمناشات النجسة وان امكن اصال الماء الى اجزائها بالضرب ﴿فروع﴾ (الاول) لو جبر عطشه بنجس وجب نزعه مع الامكان (الثاني) لا يكفي ازالة عين النجاسة بنير الماء كالفرك ولو كان الجسم صفيلا كالسيف لم يطهر بالمسح (الثالث) لو صلى حاملا ظيوان غير مأكول صحت صلاته بخلاف

(ونهاية الاحكام والمنهى) عدم طهارة الكلب اذا صار ملعاً بخلاف المفردة اذا صارت تراباً وفي موضع آخر من (المبسوط) حكم بعدم طهر تراب المفردة وحكم في (المبسوط) أيضا بنجاسة تراب القبر المتعلق باليت (قال في الذكرى) وكأنه يرى طهارة ظاهر الميت بالنسل خاصة ولا يحكم بالطهارة بالاستحالة والظاهر انه لمخالطة الدم النجس وغيره وحكى عنه ذلك في (المعتبر) وحمله على قبر كافر بيد انتهى مافي (الذكرى) وفيما نسب الى الشهيد ان مضمم ذهب الى انه لو وقع في الملعقة وهي ماء ثم جدد الماء وصار ملعاً طهر (قال) وهو خروج عن موضوع المسألة (وقال) الشهيد في حواشيه ان كان هذا الماء قد ركد طهر الجميع والا نجس وقيد في (جامع المقاصد) المفردة بما اذا كانت يابسة اذ لو كانت رطبة لتجست التراب النير المستحيل ومثله الشهيد الثاني (قلت) وينبغي مثل ذلك في الكلب (ولعلم) ان من المطهرات الاسلام كما في (الدروس) (واللمعة وحواشي الشهيد) وفي (التحرير والذكرى) والموجز الحاوي وكشف الالتباس) انه انما يطهر بدن الكافر دون مالاقيه برطوبة من ثيابه وغيرها وكذا في (اليان) الا انه قال ايضا والفضلات الطاهرة من المسلم اذا كان عليه نجاسة خارجة لم يطهرها الاسلام (قلت) قد يستأندهن هذه طهارة عرقه فليتأمل وفي (الروضة) يطهر بدنه وما يتعلق به من شعر ونحوه لا ينزه كتابه (وقد يقال) ان العرق يدخل تحت قوله ونحوه فأمل ولله اراد ينحوه الظفر واما عرق الابل التي طهرها الاستبراء بعد ان كانت نجسة بالجلل فلم اجد من تعرض له او اشار اليه وقد مر ان جماعة كثيرين من علمائنا قالوا بطهارة عرقها حين الجلل * - قوله قدس سره - ﴿ ويكفي في التطهير ازالة العين والار ﴾ * تقدم قل الاقوال في المسألة مما لا مزيد عليه * - قوله - ﴿ يستحب ثنية النسل ﴾ * انما يتشكى على القول بالاكفاء بفسلة واحدة واما على التعدد فتستحب الثالثة حيث لا نجس كما في (جامع المقاصد) * - قوله - ﴿ ويستحب صبغه بالمشق وشبهه ﴾ ظاهر (الوسيلة) الوجوب حيث قال (واما) التوب فيجب غسله بالماء حتى تزول العين والارقان لم يذهب اثرها وكان ذلك من دم الحيض والاستحاضة والنقاس صنع موضع الار يعض الاصابع انتهى) قال في (المعتبر) (والمنهى ونهاية الاحكام) ان الوجه في ذلك ستر موقريه مافي (الذكرى) وفي (القنمة والنياية) لينذهب الار وهو المروي في (التهذيب) حيث قال الكاظم عليه السلام حتى يذهب اثره لكن في (المعتبر) اسقط قوله وينذهب اثره (ولله) فهم من ذهب الار ذهابه في الحس واستلواهم ﴿ قوله ﴾ (كلمات النجسة) تقدم الكلام في ذلك بمرة وكذا قوله لو جبر عطشه

الضرورة المضمومة المشتعلة على النجاسة وإن كان وسطه مشدوداً بمرف جبل طرته
 الآخر مشدود في نجاسة صحت صلاته وإن تحركت بحركته (الرابع) ينبغي في الماء
 ورود الماء على النجس فإن عكس نجس الماء ولم يطهر المحل (الخامس) اللبن إذا كان
 ماؤه نجساً أو نجاسة طهر بالطبخ على أشكال وإن كان بعض أجزائه نجساً كالعذرة
 (السادس) لو صلى في نجاسة مغمورة كالماء اليسير أو في الماء لا يتم الصلاة منه منزهة
 في المساجد بطلت في كلام في الآية (وأنشأه) (الاول) تغذ من الذهب
 أو الفضة ويحرم استعمالها في الأكل وشرب وغيره وهل يحرم أكله من غير
 كثرين المجالس فيه نظر امر به التحريم (متن)

(الحاصل) من مخرج سنة كذا في الصلاة في الماء في (الاول)
 (المسألة) حاتم (الاول) من حتى لا يخرج في (الاول) (الاول)
 النجاسة (المسألة) في الآية (الاول) (الاول) (الاول)
 في لمرآة للماء (الاول) (الاول) (الاول)
 سره (الاول) (الاول) (الاول)
 وهو حره الشريف (الاول) (الاول) (الاول)
 (والد كرى) والجمع (الاول) (الاول) (الاول)
 وحله في (الاول) (الاول) (الاول)
 أولاً (الاول) (الاول) (الاول)
 غيره (الاول) (الاول) (الاول)
 وشيئاً كما في (الاول) (الاول) (الاول)
 اجمع المسلمين على تحريمه للأكل والشرب وفي (الاول) (الاول) (الاول)
 الأصحاب على تحريم استعماله في الذهب والفضة وفي (الاول) (الاول) (الاول)
 والمفيد وسائر (الاول) (الاول) (الاول)
 في أو في الذهب والفضة مستنداً إلى قوله عليه السلام إنه يخرج في طهر أرواحهم (قال في الذكرى)
 وهو يلوح من كلام أبي الصلاح حتى قوله قدس سره (الاول) (الاول) (الاول)
 كثرين المجالس نظر أقره التحريم (الاول) (الاول) (الاول)
 (والكفاية) (الاول) (الاول) (الاول)
 الرموز (الاول) (الاول) (الاول)
 واستقر في (الاول) (الاول) (الاول)
 في (الاول) (الاول) (الاول)
 نظر وكأنه أراد تزويدنا بتأويل الذهب والفضة وتردد في ذلك في (الاول) (الاول) (الاول)
 إرادة زخرفة القوف والميطان وهذا قال الشيخ في لائح في تحريمها والأصل الإباحة ومثله قال

ويكره المفضض وقيل يجب اجتناب موضع الفضة (الثاني) المتخذ من الجلود وشترط طهارة اصولها وتذكيته سواها اكل لحمها اولا ثم يستحب الدبغ فيها لا يؤكل لحمه اما المتخذ من العظام فاما يشترط فيه طهارة الاصل خاصة (متن)

الاردبيلي وان ادرى على المع من ذلك كله (قال في المدارك) وهو احوط وفي (الجمع) على تقدير التحريم لا يبين الفرق بين المشاهد وغيرها ودليل التحريم وميل تقرب الناس لا يصلح لتخصيص الدليل لو كان موجودا ﴿قوله قدس سره﴾ (ويكره المفضض النجس) اختلف الاصحاب على أقوال ففي (الشرائع وكشف الرموز والتمهي والجمع والكفاية) ١٤ مكروه وفي (الخلاص) أيضا انه مكروه لكن سوى منه وبين أواني الذهب والفضة وقد طلت محل كلامه على التحريم ولذا سب اليه في (الايصاح وكشف الرموز) القول بالتحريم في هذه المسألة وهو أصح القولين كما في (جامع المقاصد) والمتصور كما في (الكفاية) انه يجب اجتناب موضع الفضة فيعدل منه عنه وهو خيرة (المبسوط والمهذب والجامع والتذكرة ونهاية الاحكام والايضاح والذكرى) (والدروس والبيان والموجز وجامع المقاصد) وظاهر (النهاية والسرائر ولارشاد) وجهه اليوسفي احوط واستحده في (التمهي) ونسبه في (المدارك) الى عامة المتأخرين وقواه الفاضل في شرحه واستحسنه المحقق في (المعتبر) واستحسنه صاحب (المدارك) وقال في (التمهي) الاحاديث وردت في المفضض وهو مشتق من الفضة ففي دخول الآنية الغضبية بالذهب نظر ولم أقف للاصحاب فيه على قول والاقوى عندي جواز اتخاذه (ثم) هو مكروه اذ لا ينزل عن درجة الفضة وفي (نهاية الاحكام) لا فرق بين المصطب بالفضة والذهب لتساويهما في المنع والعلة وفي (الذكرى) وهل ضبة لذهب كالفضة يمكن ذلك كأصل الاماء والمنع قوله صلى الله عليه وآله هذان محرمان على ذرأتي (قل) والفضة ما يشبه بها الاماء وفي (الجمع والمدارك) ان الآنية المذهبة كالفضة في الحكم بل هي أولى وفي (التذكرة والذكرى وجامع المقاصد) ان هذا التحريم مشترك بين الرجال والنساء اتفاقا ﴿قوله قدس سره﴾ (وتذكيته) قال في (جامع المقاصد) انما تشترط التذكية فيما ينجس بالموت وهو ماله نفس دون ماله نفس له انتهى ويدل على الحكم الاجماع كما في (المدارك) وغيرها وعلى قول الصدوق وأبي علي لا تشترط التذكية كما مر وفي (المدارك) قال ان المسألة محل تردد لان الاجماع انما انعقد على النجاسة قبل الدبغ لا بعده وقطع الشبهات بالمنع من استعمال ما لم يثبت تذكيته ﴿قوله قدس سره﴾ (ويستحب الدبغ فيها لا يؤكل لحمه) وقفا (لشرائع والمعتبر) وغيرها وخلافا (لخلاص والمبسوط ومصباح) (تسديد والبيان) حيث منع فيها من استعمال جلد مالا يؤكل لحمه حتى يدبغ بعد ذكاته ومال اليه اليوسفي في كشفه وجهه في (جامع المقاصد) احوط (واحتج) عليه في (الخلاص) بأن الاجماع واقع على جواز استعماله بعد الدبغ ولا دليل قبله (قال في المعتبر) انما حكينا بالاستحباب تفضيا من الخلاف وفي (جامع المقاصد) وربما اعتبر الدبغ ان استعماله في مانع قل وفيه ضعف ﴿قوله﴾ (أما المتخذ من العظام فاما يشترط فيه طهارة الاصل خاصة) لا التذكية وفي حكم القرن والظلف والشعر والوبر والصوف لا في

(الثالث) المتخذ من غير هذين ويجوز استعماله مع طهارته وإن غلاظته واواني المشركين طاهرة وإن كانت مستعملة ما لم يعلم مباشرتهم لها برطوبة وتسل الآنية من ولوغ الكلب ثلاث مرات أولهن بالتراب (متن)

(الذكرى) وعند السيد لا يشترط طهارتها أيضا ﴿ قوله ﴾ (المتخذ من غير هذين يجوز استعماله مع طهارته وإن غلاظته) المراد بهذين آنية الذهب والفضة وآنية الجلود والظلام وهذا مما قطع به الأصحاب وقيل عليه الفاضل الاجماع وما وجدت مخالفا إلا الشافعي حيث حرم ذلك في أحد قوياه وفي (التذكرة) انه مذهب طائفتا وفي (المنتهى) انه قول أكثر أهل العلم الا انه روى عن ابن عمر انه كره الوضوء في الصفر والنحاس والرصاص واختاره أبو الفرج لتغير الماء منه (المنتهى) ﴿ قوله قدس سره ﴾ (واواني المشركين طاهرة وإن كانت مستعملة ما لم يعلم مباشرتهم لها برطوبة) اتفاقا كما في (شرح) الفاضل وفي (جامع المقاصد والمدارك) وفي حكم الاواني ستر ما بأيديهم الا الجلود والظلم وتوقف في (التذكرة) في طهارة المائع (وقل) المقدس الاردبيلي وضمن على ما فهمت من الادلة عدم نجاسة الجلود والظلم من ذي النفس أيضا لا مع العلم الترمي بنحوه في يد الكفار ولا استبعاد الاكثية على القرائن الدالة على الذكوة واستعمل المسلم ايها في المطروحة منها وكذا جميع ما يشبهه بالنجاسة حتى البول والدماء والروث وإن سلم ان الاصل في الحيوان التحريم فغنا هو في تحريم اللحم قط انتهى (قلت) وما ذكر من الحكم بطهارة المشقة مذكور في (المنتهى) (والذكرى) وقيل في (المنتهى) ولو جعل مباشرتهم لما كان استعمالها مكروها وجعل في (المنتهى) (ونهاية الاحكام والمعتبر والمجمع) ما في الاخبار من النهي فيها على الكراهة أو العلم بالبراسة (المنتهى) ومن يجري الظن يجري العلم يحكم نجاستها • ﴿ قوله قدس سره ﴾ • (وتسل الآنية من ولوغ الكلب ثلاث مرات) • قل في (المنتهى) الولوغ عبارة عن شرب الكلب بما في اناه بطرف لسانه ذكره صاحب (الصحيح) وألحق الفاضلان الكركي وصاحب (المدارك) به الطلع بلسانه لغهوم المواجهة ومنه صاحب (المجمع) الا أن يقوم اجماع على عدم الفرق وفي (جامع المقاصد) ولا يلحق به مباشرة أعضائه ولا وقوع لابه وفي (غاية المرام والذكرى) ان الغنيد لم يفرق بين الولوغ والوقوع والمباشرة وكذا قل ذلك في (المنتهى) عن الصدوقين وفي (الذكرى) عن الصدوق قط (قال في المنتهى) واختلف العلماء في العدد (قال) طهارة أجمع الا ابن الجنييد انه يجب غسله ثلاث مرات اعدامه بالتراب وفي (الذكرى) الاجماع على الثلاث في ولوغ الكلب وبه في (الجامع) الى الرواية وفي (جامع المقاصد والمذهب) انه المشهور بين الأصحاب والنصوص المشهورة واحدة به • ﴿ قوله ﴾ • (أولهن بالتراب) • اجماعا كما في (الفنية) وهو المشهور كما في (المختلف والمذهب البارح والمختصر وغاية المرام) ومذهب الشيخ واتباعه كما في (كشف الرود) ومذهب الأكثر كما في (المدارك) وفي (الاتصار والظلال وجعل العلم والصل) اعدامه بالتراب (وقال) أبو جعفر محمد بن علي الطوسي في (الوسيلة) اعدامه بالتراب وروي وسطاهن وفي (الفتية) (والمنتهى) مرة بالتراب ومرتين بالماء وفي موضعين من (الفنية) ان وسطاهن بالتراب وفي (الاتصار) (والفنية) الاجماع على وجوب مسحة بالتراب وغسلين بالماء وأوجب أبو علي سبعا أولهن بالتراب

ومن ولوغ الخنزير سبع مرات بالماء ومن الجر والجرذ ثلاث مرات (متن)

السيد ابن درس كثر ودي كما مل نفسه في (الذكرى) في التراب المزج بالماء تحصيلاً لحقيقة الفصل (١) مقام في (المتن) سداً دد وحزه في (المتن) والمهذب (البارع) صدم اعتباره وقه به في (المدارك) وقبده الشبه الثاني بما إذا لم يخرج التراب المزج عن كونه تراباً ولا لم يجر وحزه الشهيد في (الذكرى) لجزء المزج وعدمه لا طلاق الخبر واشتراط في (المتن) والتذكرة (الدروس) (البيان) مجمع المقاصد طهارة التراب واحتمل عدة في (نهاية الاحكام) (البيان) في (المدارك) قال أبو علي ما تراه أو هو بقوه مذهبه ولم يردده فقاه واحتمل اعيان مطلقاً كظاهر أبي علي في (المتن) (قال الشيخ في المبسوط) له لم يوجد التراب موحداً يشبهه كالاشنان والصابون والمخس وطائرها (نحوه) فقل المصنف في جملة من كرهه بدا (المتن) والشيد في (البيان) أطلق مقتد التراب نحو من فساد الحال سمع الله دد الخفق كأبي العباس في خبر (الموجز) وأما فيه فقد وافق الشيخ في قبح هذه الاسماء مع الله فقدم وطهر (العلم) وصرح (الروضة) عدم الالتحاق وفي (المدارك) ان الاسم عام في وجوب حرثها وفي (جمع المقاصد) ان المخرج عن النص مشكل المخرج عن مقالة جمع من الاصحاب انسداد اشكالاً وحزه الشيخ وجمع من الاصحاب انه لو تعدد التراب سقط اعتباره وطهر لانه انفساً منين وسلكه في (المدارك) وقد تنبه في بحث الفسالة والاستنار تطرأ صالح في هذه . . . قوله : ﴿ ومن ولوغ الخنزير سبع مرات بالماء ﴾ . هذا مختار المصنف في أكثر كتبه ذكر ذلك أيضاً في (المتن) قل انه اختاره في أكثر كتبه واختاره صاحب (الموجز الروضة) (والمدارك) وقال في (المتن) قل ان ادريس حكم الخنزير حكم غيره من النجاسات في انه لا يعتبر فيه التراب وهو الحق والحكم مختص بالكذب فلا يحدى الى غيره ونسبه الفاضل الى ظاهر الاكثر وهو صريح (المتن) وفي (المبسوط) والخلاف والمصباح ومختصره والمهذب) انه كولوغ الكلب وفي (المبسوط) ان الحد لا يفرق بينهما ونسبه في (المتن) الى الجمهور ونقل القاضي عن الشافعي في اقتد به يفضل مرة واحدة وعقابه مترصاه وفي (المعتبر والامة) استحباب السبع ولم يرجح أبو العباس في (المهذب) تنبأاً حله قوله : ﴿ ومن الجر والجرذ ثلاث مرات ﴾ كما في (التراجم) والنافع وكشف الرموز والنهاية والمهذب في الجر كما قلناه في (المدارك) ونظما أراد صيد (البهية) ومنه قطعة (المهذب) كما في شرح الفضل والا قد قال في طهارة (النهاية) فان أصابها الخنزير وشي من الشراب المسكر وجب غسلها سبع مرات بل الثلاث مذهب الشيخ في (الخلاف) لا يجابه الثلاث بالماء في كل نجاسة سوى الولوغ ونقل في (كشف الرموز والمدارك) عن (المبسوط والجل) انه يفضل الاثنا من الخرسية ونسب الفاضل الى ظاهر (المبسوط) السبع في كل مسكر والى (جل) الشيخ واتصاده ذلك في الخمر وهو الصحيح وفي (المدارك) نسب الى (النهاية) السبع في موت الفأرة وهو كذلك وذلك صريح في (الوسيلة) فيها وفي كل مسكر وهو صريح (الذكرى) وحامق مقاصد وتعليق الناصب في المسكر والجرذ (والدروس والبيان والافية) في الفأرة

(١) لان قوله عليه السلام اغسله بالتراب كقولك اغسل رأسك بالدر والطيني لغيره على ذلك بالتراب بيد وهو قوي جداً (منه قدس سره)

ويستحب الجمع ومن باقي الآية ست ٢٧٠ بناءً استحبنا والواحد لاقاء وهذا لأعذر مع صوابه في الآية ما هو موضح في تخاري أو المكره هـ ظاهر مع قول العين بأول مرة «متين»

والله اعلم بالصواب

﴿فروع﴾ (الاول) لو تطهر من آنية الذهب او الفضة او المنصوبة او جلتها صبأ الماء الطهارة
صححت طهارته وان فعل محرماً (متن)

ما في (المدارك) حيث قل وان لم يسبق التغير لم يحصل له من الفسلات شيء (الردوس)
ويستقط السدد في الكثير ولا يكفي عن التغير مع القدرة عليه على قول انتهى (وقال) الشيخ في
(الاخلاف والمبسوط) اذا وقع الكلب في اناء ثم وقع ذلك الاناء في الماء الكثير الذي يبلغ كراً فزاد
لا ينحس الماء ويحصل له بذلك غسلة من جملة الفسلات ولا يطهر الاناء بذلك بل اذا تم بعد ذلك
طهر ومله أراد أن الوقوع كان بعد التغير لان كان ممن يشترط كون التغير قبل الفسلات وكيف كان
ففنقض عبارته وجوب التعدد في الكثير أيضاً وبه حكم في (المعتبر) الا انه اكتفى في تحقق التعدد في
الجاري بتدقيق الجريتين عليه مع تقدم غسلة بالتراب وفي موضع آخر من (المبسوط) ان وقع الاناء في
ماء جار وجري الماء لم يحكم به بالثلاث لانه لم يفسله ولا دليل على طهارته بذلك ونحوه في (المهذب)
وقطع في (المنهاج) باحساب كل جرية غسلة قل اذا قصد غير معتبر فحري مجرى ماله وضعته
تحت المطر قال ولو خضعه في الماء الكثير وحركه بحيث تخرج تلك الاجزاء الملاقية عن حكم
الملاقاة ويلاقيه غيرها احتسب بذلك غسلة ثانية كالجريات (قل) ولو طرح فيه ماء لم يحسب به غسلة
حتى يفرغ منه سواء كان كثيراً بحيث يسع الكرا أو لم يكن خلافاً لبعض الجمهور فانه قل في الكثير اذا
وسع قلثين أو طرح فيه ماء وخضعه احتسب به غسلة ثانية (والوجه) انه لا يجوز غسلة الا بتفريغه منه
مراعاة للعرف ولو كان المنسول مما يقتصر الى العصر لم يحتسب له غسلة يعني اذا صب عليه الكثير
وفي موضع آخر منه في آخر كتاب الطهارة ذكر ذلك الا انه قل بعد قوله الا بتفريغه منه الا أن
يسم كراً فصاعداً فان ادارة الماء فيه تجري مجرى الفسلات لمرور جريات من الماء غير الاولى على
اجزائه (ثم قال) والاقر ببد العبارة الاولى عندي بعد ذلك كله ان عدم انما يعتبر لو صب الماء فيه
أما لو وقع الاناء في ماء كثير أو جار وزالت النجاسة طهر يعني من غير اعتبار تعدد الجريات أو
الخضضة ونحوه في (التذكرة ونهاية الاحكام) وهو خيرة الشهيد كما عرفت في غير الولوج ونص
الصدوق على اعتبار المرتين اذا غسل الثوب من البول في الراكد وحمله في (الذكرى) على القليل أو
الاستحباب • • • قوله قدس سره • • • (لو تطهر من آنية الذهب (١) والفضة الى قوله صححت
طهارته) • • • المراد انه تطهر منها بالاغتراف أو الغضب منها في اليد ثم التطهير بما في اليد لا بوضع

(١) البحث في المسألة أن يقال التطهر من الماء المباح في الآنية المنصوبة والمستعملة من الذهب
والفضة اما أن يكون بالاغتراف منها ومثله الغضب في اليد والنسل به واما ان يكون بالغضب منها على
الاعضاء المنسوبة ولما أن يكون بالنفس فيها والاول قد سبق فيه الغضب أفضل الوضوء فلا مانع من
النسل به بعد حصوله في اليد والثالث قد غصب فيه بنفس الوضوء لان النفس غصب ذو وضوء الا انهم الا
أن ينوي الاخراج والثاني يحتل الحائض بالاول أو بالثالث وعلى التقادير اما أن يكون متسكناً من
استعمال الماء المباح في الاناء المباح بحيث لو أراد الوضوء به لم تبطل الموالاة أولاً يكون متسكناً
فلى الاول يصح وضوءه بانحو الاول أعني الاعتراف من دون اشكال وعلى الثاني أيها اذا لم يكن

بمخلاف الطهارة في الدار المنصوبة (متن)

الأعضاء فيها للطهارة أو السب منها على أعضاء الطهارة كما به عليه في (جامع المقاصد) وصرح به في شرح الفاضل والحكم بصحة طهرته فيما ذكر لمصنف خيرة (مذهب ولجوهر) على ما نقل (ووجه المقصد) وقطع في (المتر والذكرى والبيان) بالصحة في غير المنصوبة ولم يتعرض فيها لآلان التحريم لا يتناول شيئاً من أجزاء الطهارة (وقل في المتن) مدّن حكم بصحة الوضوء منه أو حمله مصاً ونسب المخلاف في الأولى لبعض الحنابلة وفي الثانية ببعض الجمهور ونسب أوفق للشافعي وسحق وابن المنذر وأصحاب الرأي منه (ولو قيل) أن الطهارة لا تتم إلا بترفع الماء المتنجس عنه فستجلب الأمر لانتهاها إلى المنصوبة كان وجباً (قل في المدارك) مدّن قل ذلك عن (المتنجس) هو حديث حيث ثبت التوقف المذكور أما لو ظهر منه مع التمكن من استعمال غيره قبل فوات المولادة فظاهر الصحة لتوجه الأمر باستعمال الماء حيث لا يتوقف على فعل محرم وخروج الاستبراء المحرم من حقيقة الطهارة انتهى وإنه لكلام متين وفي (الهداة) لا يشترط في صحة الوضوء صحة الآنية فلو انتفى من مباح في منصوب صحيح وكذا لو كانت دهباً أو فضة وفي (الحواشي) لمسه إلى الشبه مدّن قبل المصنف صحت طهرته، نصه بشرط أن يكون صاحب الآنية غائباً لا يمكن إيصاله إليه أو تطهر بعد ضيق الوقت ويميل ذلك إلى الزكاة والحس ونية الصود في الدار المنصوبة أما الصود فلا في (شرح المصل) وعندني في حرمة لاغتراف منها أو صب منها تردّد لانها من الإفراغ الذي لا دليل على حرمة قبل قد تبطل الطهارة من المنصوبة ولو بالاغتراف أو السب في اليد لا على أعضاء الطهارة لمادتها الماددة إلى الرد الواجب المكافة ممنوعة مطلقاً وقد لا تجب المبادرة (نعم) أن وحش ونحقت المداغة وقتنا بالهي عن الاضداد الخاصة توجه البطلان (انتهى) وفي (جامع المقاصد) ومثل ذلك لو تطهر بمكشوف العورة اختياراً مع حظر محرم وإخراج الحس والزكاة والكفارة في الدار المنصوبة ولو أدى الصوم إلى غير ذلك من المسائل الكثيرة - (نقله) - (بمخلاف الطهارة في الدار المنصوبة) فإن الطهارة فيما عدا التصرف فيها المتنجس عنه كافي (المتنجس) وفي (الذكرى) بمخلاف الصلاة في الدار المنصوبة وبالبطلان في هذه هو مذهب أكثر المتأخرين كافي (جامع المقاصد) وقال فيه أن الفرق بين المسألتين غير واضح إلا أنه صار إلى ما عليه الأكثر (وقل) الفاضل الهندى أن البطلان ممنوع لأن التصرف فيها هو الكون فيها وليس من أجزاء الطهارة في شيء وإنما الكون في المكان من لوازم الجسم قال وهو خيرة (المعتبر) وتردد ابن إدريس في بعض مسائله (وأجاب) عن ذلك الأستاذ الشريف بوجوب (الأول) أن متمكناً من الماء المباح بل انحصر الماء في الآناء المنصوب فهناك وجهان البطلان لأن الاغتراف يستلزم التصرف فإذا أخذ أولاً وغسل وجهه صح غسل وجهه فإذا أراد غسل يده كان منها عن تناولها والصحة لأن قفرغ الآنية للمنصوبة أما جائز أو واجب كما إذا كان هو الغاصب فإذا توضع بقصد الإفراغ صح وكذا إذا توضع غافلاً عن ذلك وأما إذا توضع بقصد أنه غصب أيضاً فيطل وأما إذا كان متمكناً من المباح حين النفس فإن قلنا أنه بإخراج يده يحصل إفراغ ولو سيراً فلو قصد الوضوء ليفرغ على هذا الوجه احتل بالأدخل الصحة على تأمل (منه قدس سره)

(الثاني) لا يمزج التراب بالما (الثالث) لو قعد التراب أجراً شبيهه من الاشنان والصابون ولو قعد الجميع اكتفى بالما (الرابع) لو خيف فساد المحل باستعمال التراب فكانه اقد ولو غسله بالما عوض التراب لم يخلو على اشكال (الخامس) لو تكرر الولوع لم يتكرر المعذور آخره (متم)

(١) في حاسبة الإصحاح قل عن أملاؤه مشافهة أملاء. وقد المصنف (منه قدس سره)

﴿ المقصد الرابع ﴾ في الوضوء وفصوله : ثلاثة (الاول) في أفعاله (متن)

انه مكروه لم اجده وانما وجدت في (النهاية) في باب الاطعمة والاشربة ما نصه وتأتي الظفره كان من الخشب والقرع وما أتبعها لم يجز استعمالها في شيء من المأكلات حسب قدماء وه كان من صفر أو زجاج أو جرار خضر أو خرف جز استعمالها اذا غسلت في ثلاث مرات ومثل ذلك قول حميد القاسبي في (المذهب) وذلك ظاهر بخلاف ما في (المنهاج) وعلمه عبر على ذلك في موضع آخر من كتبه وقول الشيخ وتليذه هو ما نقل عن اس الجليل وضعفه المحقق الاذني (ثم قال) مع طوره ط موقوفة على نخل الماء بحيث يصل الى م وصل اليه خراء الظفر ومق طوره طره وعلم ترويحى من حر الظفر المستكنة في الواطن نحس والا فلا وفي (شرح المنازل) ان الخوارج من طيفه على الموت مع اصل بقائه النحاسة (قولكم) ان الماء لطيف فيعده فيه عذته فيه الظفر (المعنى يموت) انه بعد ذلك يمكن قد استقر جرم الخمر المذموم من نفوذه (المعنى) وحمل في (المعنى) المذكور) حبر على الماء ٥٤ وقد تم الجزء الاول من هذا الكتاب بحمد الله ونعمه وعونه وحمده وبركته محمد وآله وصحبه الطاهرين الذين اذهب الله عنهم الرجس وطهرهم طهراً صلى الله عليه وآله وسلم.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ • وَبِهِ اسْتَعِينُ •

الحمد لله كما هو عليه صلى الله على محمد وآله الطاهرين وعلينا أجمعين وعن دونه المنة - لأنه لما علمنا أنه تعالى إنما أتانا من السماء قل العلامة آية الله في ربه - في المصدر الرابع - وهو قوله لا مل ولا مله في الوضوء - ولو أن اسم المصدر كان في مصدر التوضؤ ولم يدرى له مدلول - بل فيه معنى المصدر ولم يجز على قاعدة المصدر أن سمى المصدر لأنه معناه وليس منه (تقبل إليه تقبلاً) - وأنتكم من الأرض بآء) وهم أولئك من سعدل معدد مكان آخر وقد في محله (وأما) الوضوء - صح فهو الم - الذي يؤم به - مع المصدر يمكن الالهام له ما يتوقف عليه الشيء - ولا ينافيه قوله سد وهو شرط في كل صلاة ل هو لا سب لأن إليه الشرط أثبت لسبقها على باقي الأفعال ومصادحتها للآخر وهكذا شأن الشرط (انتهى) وذلك أحسن التبييد في (قواعده) لقول أنها شرط واحتدل فيه الفرق بين به الصوم و أبي المددات لأن تقدم به الصوم لا تتنبه بالمقارن والشرطية حيدة (المعتبر والمتنهي) في بحث وضوءه والصلاة (والنافع) في بحث الصلاة على ماضيه منه صاحب (المدارك والتفتيح) ويأتي به المباسي (وكشف الرموز والروض) (والمساك والمدارك) وفي (الجفرية) وشرحاً في بحث الصلاة وتبناها لشرط أكثر من تبناها بالجزء والشرطة خيرة (الإصاح) أيضاً في هذه بل قل فيه ان النية شرطي الوضوء - جمع عدداً مثله قال في (المتنهي) ويأتي تمام قل الاجامعات على أنها شرط في العلم (رقوي) المنصر (في شرح قول المحقق في (التألف) وان كانت بالشرط أثبت ما نفعه لا يينه بذلك على وجود مخالف في المسألة بل يينه على أنها مع كونها تشابه الشرط ليس حكمها حكم الشرط وفي (كشف الرموز) نسب الجزئية إلى الاحتمال وفي (المدارك) إلى القيل وجهه كصاحب (التفتيح) ظاهر (الشرائع) قلت وهو خيرة

(الموجز الحاوي) وظاهر (الوسيلة) وغيرها وقد ذكر جماعة القولين من دون ترجيح وفي (الدروس) أنها تشبه الشرط من وجه وفي (الحواشي) المنسوبة الى الشهيدان لنية احتارين من حيث المقارنة فتكون من الافعال ومن حيث التقدم فتكون من الشروط (وفيه) أيضا ان الشرط هو الاثنيان بالنية والفعل نفسها وفي (التحرير والتذكرة) النية ركن في الصلاة اجماعا والاجماع على أنها ركن في الصلاة مقول في مواضع كما يأتي ان شاء الله تعالى وقد جعل الشهيد في (قواعد) والمصنف في (نهايته) وصاحب (المسالك) الركن مقابلا للشرط لكن في (كشف الثام) في الصلاة جعل الركن أمم من الشرط أو الشرط وهو صريح (المنتهى) وغيره كما يأتي في كتاب الصلاة ويظهر من (كشف الثام) هنا ان هناك قولاً أو احتمالاً بأنها مترددة بين الشروط والافعال حيث قال سواء كانت من الافعال أو الشروط أو مترددة وفي (الروض) ذهب بعضهم الى أنها مترددة بين الشرط والجزء وانها بالشرط أشبه جماعين الاداة لتعارضها وفي (جامع المقاصد) في بحث الصلاة (وحاشية الميسي والمسالك) الاظهر أنها مترددة بين الشرط والجزء كما هو خيرة (النافع) كما في الاختيرين وهي بالشرط أشبه منها بالجزء (انتهى) وفي (الذكرى) سد أن قل وقيل ان النية شرط لاجزاء واحتج لذلك بما احتج ما نصه (وتحقق الحال) ان الجزء والشرط يشتركان في انه لا بد منهما اذا كان الجزء ركناً ويعتقد بأن الشرط ما يتقدم على الماهية كالطهارة وسر العورة والجزء ما يلزم منه الماهية كالركوع والسجود (وقيل) الجزء ما تشتمل عليه الماهية وقضى بترك الكلام والفعل الكثير وسائر المفصلات قلنا بما تشتمل ماهية الصلاة على وجوب تركها مع انها لا تعد جزءاً وانما يدها بعضهم شروطاً (وأجيب) بأن المراد بما تشتمل عليه الماهية من الامور الوجودية المتلاحقة التي اختارها التكبير واختتمها التسليم وظاهر ان التروك أمور عديمة ليس فيها تلاحق وهذا فيه تفسير آخر للاجزاء وحينئذ الشروط ما عداها (وقيل) ان الشرط ما يساوق جميع ما يعتبر في الصلاة والركن ما يكون متمبراً فيها لا بمساوقة فان الطهارة والاستقبال يساوق الركوع والسجود وسائر أفعال الصلاة بخلاف الركوع فإنه لا يصاحب جميع الافعال ولا ريب ان حقيقة الصلاة انما تتلهم من هذه الافعال المخصوصة مما لم تشريع فيما ليس بمحصل وان وجد منه سائر المقدمات وظاهر ان النية مقارنة للتكبير الذي هو جزء وركن فلا تمدى بنظامها في الاجزاء خصوصاً عند من أوجب بسط النية على التكبير أو حضورها من أوله الى آخره ولان قوله تعالى (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين) مشر باعتبار العبادة حال الاخلاص وهو المراد بالنية ولا نفي بالجزء الا ما كان متعلماً مع الشيء بحيث يشمل الكل حقيقة واحدة انتهى (ثم انه أجاب) عن أدلة القول بالشرطية وهي خمسة وفي (الروض) ذكر هذه الاجوبة وردّها كما رد أدلة القول بالجزئية وفي (المذهب البارع) فأنذته فيمن نذر ان لا يخل بشرط أو جزء ويلحقه حكم ما يقويه المجتهد

التكبير فان صلاته تبطل على القول بالجزء خاصة لزيادة (١) وقد أطلال

(١) السقط الحاصل في هذا المكان لم نثر عليه بعد مراجعة جميع النسخ التي بأيدينا والظاهر انه تلف من هامش المسودة قبل النقل الى الميضة فبقي مقتوداً من جميع النسخ وبعد مراجعة الروض ظهر لنا ان الساقط هنا يان ثمرة ثانية قلنا في الروض عن بعضهم وهي ما لو سهى عن فصل النية بعد التكبير فضلها ثم ذكر قبل أن يكبر فضلها سابقاً فتبطل الصلاة على القول بالجزء خاصة لزيادة الركن وردده في الروض بأن زيادة النية مما تستثنى من بطلان الصلاة بزيادة الركن الى آخر ما ذكر (محسن)

وفروعه سبعة الاول النية وهي ارادة ايجاد الفعل على الوجه المأمور به شرعا «متن»

[illegible]

ثم احتد ذلك وهو في عملها أجراه ذلك (ثم قال في الذكرى) ان هذين القولين غريبان ومشكلان لان المقارنة والواقعة في الائمة أشكل ظلو بعضها عن نية وحلها على الصوم قياس محض مع الفرق بان ماهية الصوم واقعة (قلت) يمكن أن يكون مراد الجسنى التقدم مع المقارنة المتبصرة ثم النقلة و بالمعية استدامتها فضلا الى الفراغ

مراده الاستداه

ان يريد أبو علي بإبتدائها غسل الكفين وما بعده الى غسل الوجه وفي (الحواشي) المنسوب اليه ان النية (عند المتكلمين) ارادة بالقلب يقصد بها الى الفعل (وعند الفقهاء) ارادة الفعل بالخيال ما هنا (ثم قال) فيها وهذا التعريف صادق على العزم فانه لما لم يشترط فيه المقارنة كان أهم من النية والعزم والعام لا يبدل على الخاص (ثم قال) ان المقارنة علمت من قوله على الوجه المأمور به شرعا فانه مع عدم المقارنة لا يكون واقعا على الوجه المذكور وفي (التفتيح) فصل عن الفقهاء والمتكلمين ما قبله الفخر في رسالته (ثم قال) وزاد بعض المتكلمين قيد الحدوث فقال ارادة حادثة مقارنة لتخرج ارادة الله تعالى لانه يقال أراد الله تعالى ولا يقال نوى الله تعالى (ثم قال) ولا حاجة اليه خروج ارادته تعالى بقيد المقارنة لان ارادة الله تعالى ليست مقارنة لفعل عند المتكلم اما عند القائل بقدمها فظاهر واما عند القائل بحدوثها كالمترضى فيقول انها ليست بنية اجماعا (ونقل) الفاضل عن تسليك المصنف انها ارادة مقارنة وفي (الشرائع) انها ارادة تفصل بالقلب (ورده) المصنف بلزوم التكرار (وأجيب) بانه احتراز عن الغورية وعن ارادة الله تعالى وانه نبه بذلك على مقدمتي دليلها وفي (جامع المقاصد) ان الارادة في التعريف جنس يتناول كلا من النية والعزم لانها أهم من أن يقارن الفعل أولا (ثم قال) ان قوله على الوجه المأمور به ان علق بإيجاد كما هو المتبادر صدق على العزم فلم يكن التعريف مانعا (وعرفها) الاستاذ الشريف أدام الله تعالى حراسته بأنها الارادة الباعثة على العمل المنبئة عن العلم (ثم قال) ولا بد فيها من المقارنة فلا يكفي العزم المنفصل الا في الصوم انتهى (وقال) الاستاذ أدام الله تعالى حراسته في (شرح المفاتيح) أيضا انها الباعثة على العمل المنبئة عن العلم (وقال) لوجه لاشتراط المقارنة لاول جزء منها بل هي ثابتة في جميع الاجزاء ثم انه أوضح ذلك بما يأتي ذكره ان شاء الله تعالى وسيأتي ان النية عند الفقهاء حقيقة قطعا (وقال) الشيخ نجيب الدين في شرح رسالة شيخه انما سميت النية لمقارنتها للفعل وحلولها في القلب ولا تسمى ارادة الله تعالى نية (ثم قال) وهي قصد امتثال أمر الله تعالى بالوضوء للصلاة وبهذا القصد لا ينفك عنه أحد وهو المعبر عنه عند الفقهاء بالنية لان من تصور فضلا من دون قصد الى إيقاعه فهو غير ناو وان أطلق عليه اسما عرفا انتهى وفي (التفتيح) فرقوا بين النية والعزم ان العزم لا بد وان يكون مسبوقا بتردد بخلاف النية فانه لا يشترط فيها التردد فظهر ان الارادة اما بعد تردد وذلك العزم أولا بعد تردد قاما مقارنة فذلك نية أو متقدمة فذلك ارادة بقول مطلق انتهى وفي (الصحاح) نويت نية ونواة أي عزمت وعزمت على كذا عزما وعزما وعزيمة وعزيمة اذا اردت فعله وقطعت عليه انتهى (وقال) الاستاذ الشريف خطور الاشياء في النفس اما لحضور داعيها كحضور وقت الصلاة واما لصدور ذلك عن الملك الموكل بأذن القلب المبني كما ان خطور المعصية لمكان الشيطان الرابض على الاذن اليسرى والاول يسمى توفيقا والثاني خذلانا وينبث ذلك عن هذا الخطور وعن الميل الى النية وفي هذا التعريف (١)

وهي شرط في كل طهارة عن حدث (متن)

سبعة مباحث ذكرت في المحاشي المنسوبة الى الشهيد وذكر بعضها في (جامع المقاصد) وشرح الفاضل ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (وهي شرط في كل طهارة عن حدث) عندنا كما في شرح الفاضل (وقل في المنتهى) قال علماؤنا النية شرط في الطهارة بنوعها والتراية وفي (التذكرة) النية واجبة في الطهارات الثلاث ذهب اليه علماؤنا وفي (الايضاح) انها شرط في الوضوء باجماع علماؤنا وفي (الخلاص والمختلف وجامع المقاصد والمدارك) (الاجماع على وجوبها وفي (التفتيح) الاجماع على اشتراطها في الوضوء والفعل والتميم وفي (المعتبر) اسنده الى الثلاثة وابن الجنييد وفي (الذكرى) نقل عن ابن الجنييد استجابها (وقال) فيها ودلالة الكتب والاحبار على النية مع انها مركوزة في قلب كل عاقل يقصد الى فعل أغنى الاولين عن ذكر نيات العبادات وتعليقها حتى ان الاخبار خالية عن تشخيص نية الامساك ذكره في الحج والعتق لكن قل في (التهذيب) في تأويل خبر إعادة الوضوء لتترك التسمية ان المراد بها النية (ثم قال) ولم يذكرها قدماء الاصحاب في مصنفاتهم كالصديقين والجمهوري قال لا عمل الا بنية ولا بأس ان تقدمت النية العمل أو كانت معه انتهى وفي (المعتبر) قال أيضا ولم أعرف قدامائفيه نصا على التمين (وقال) لا ستاذ ايده الله تعالى في حاتبة (المدارك) راداً على (الذكرى والمعتبر) ان قاعدتهم أنهم يذكرون لزوم النية ووجوب كون العمل لله تعالى خالصا في موضع واحد على سبيل القاعدة الكلية بالنسبة الى جميع الاعمال لا الى كل عمل عمل انتهى (وقل في الذكرى) أيضا واستجابها لأعلمه قولاً لاحد من علماؤنا (ثم قال) فإن احتج ابن الجنييد بالآية الشريفة (قلت) الآية لنا لان المفهوم منها فاعملوا لاجل الصلاة كما تقول اذا قمت المدوخذ سلاحك وفي (الرسالة الفخرية) يدل على وجوب النية العقل والنقل (قال) اما العقل فلان الافعال متساوية والى بعضها طاعة والمصيبة لانه لطمه التيم ظلماً أو تأدياً واحدة والذي يفرق بينها ليس الا النية هذا وقد قل في (النتهى) ان النية شرط في الطهارة عن ريمسة واليه وساسحق وأبي حنبل وابن المنذر وأحمد بن حنبل وأبي ثور ودادود والشافعي ومالك (وعن) أبي حنيفة والثوري انه لا تشترط النية في طهارة الماء وانما تشترط التيميم (وعن) الحسن بن صالح ان ليست النية شرطاً في شيء من الطهارات المائية والتراية (وعن) الاوزاعي وإيتان احدهما كقول الحسن والاخرى كقول أبي حنيفة (وليعلم) ان قضية قولهم النية شرط في الطهارة وشرط في العبادات دون المعاملات انها متقولة عن معناها الى قصد الفعل طاعة لله تعالى واخلاصا مع قصد الوجه أو غير ذلك على اختلاف آرائهم ولولم تكن متقولة لم يكن لاشرطها معنى أصلاً لان الفعل الاختياري لا يمكن صدوره بنية قصد ذلك الفعل وقيامه فلو قلنا الله بفعل من دون قصد كان تكليفاً بالهال والعبادات وغيرها في ذلك سواء فلا وجه حينئذ لاشرطها في العبادات قطاً (واما) على المعنى المتقولة اليه كما قلنا فانه يصح اشتراطها ويموز انفكاكها بل لا يتأتى ذلك عن النفوس الامارة بالسوء الا بمجاهدات كثيرة ولذا ورد الحديث على تخلص العمل من الرياء ومن هنا ظهر فساد ما في (المدارك) وغيرها من ان الخطب سهل في النية وان المعتبر فيها تخيل النوي بادنى توجه وان هذا القدر لا ينفك عنه أحد وفساد ما قبل ان اشتراط النية من بدع المتأخرين كذا قل في شرح (الفتاوى) وتمام الكلام في

لا عن خبث لأنها كالترك (ومن)

الصلاة ﴿ قوله رحمه الله تعالى ﴾ ﴿ لا عن خبث ﴾ هذا قول علمائنا كافي (المتن) وحكي عن ابن شريح أنها تقتصر الى النية وهو قول أبي سهل الصلوكي من الشافعية كذا في (المتن) وفي (التذكرة) عن أحد وجهي الشافعي أنها تشترط قياساً على طهارة الحدث (وقال في المدارك) ان الفرق بين ما يجب فيه النية من الطهارة ونحوها وما لا يجب من ازالة النجاسة وما شابهها ملتبس جداً نطو الاخبار من هذا البيان وما قيل (١) من ان النية انما تجب في الافعال دون التروك متفوض بالصوم والاحرام (والجواب) بان الترك فيها كالفعل تحكم ولعل ذلك من أقوى الأدلة على سهولة الخطب في النية وان المتبرقها تخيل المنوي بأدنى توجه انتهى (وقل) الاستاذ في حاشية (المدارك) ما حاصله ان الواجب ما يكون على تركه العقاب فان كان عبادة يكون على فسخه الثواب أيضاً والا فلا والعبادة اما ان تكون بالذات عبادة أو بواسطة النية (والاول) مثل الصلاة والصوم والعبادة في اصطلاح الفقهاء عبارة عن هذا القسم (وربما) يعرفونه والذي لا يصح بغير النية وهذا لانعرف ماهيته الا من الشرع كالانعرف شرائطه وأحكامه الشرعية الا انه وكذا لانعرف المصلحة في الإيجاب بصورته المخصوصة وشرائطه المخصوصة (٢) (والقسم الثاني) مثل انناذ الطريق وإطفاء الحريق وهذا القسم لا يتوقف صحته على النية (نعم) صبروته عبادة يتوقف عليها وظاهر ان الامر بإزالة النجاسة من النسم الكني لان وجوبه وتوصلي ومع قطع النظر عن الاجماع وعمل المسلمين في الاعصار والامصار (نقول) اذا قال أزل النجاسة نعرف معناه جزئاً لأن الإزالة معناه معلوم لانه وعرفه فتحكم بكفاية المعنى العربي فان شرط شرطاً شرعياً نحكم باعتباره شرعاً وان لم يشترط نحكم بعدم اعتباره ثم ان الاجماع واقع على عدم وجوبها لنفسها بل كونهما لغزها مثل الصلاة وبعد ما لاحظنا الصلاة نجد ان المتبرق فيها ان لا يكون نجاسة معلومة للمصلي حال الصلاة فلو من ملاحظة المجموع ان الإيجاب الإزالة ليس الا لتوصل الى مصادقة هي انعدام النجاسة المعلومة في الواقع أهم من أن يكون ذلك الانعدام من جهة صاحب التوب أو غيره حتى انه لو انعدم بالطرأ أو بوقوعه في الكر أو الجاري من غير مباشرة أحد لكى (وأما الوضوء والامسح والتيمم) فهي عندهم من القسم الاول يحتاج الى النية لعدم ملوثة الماهية الامن الشرع وعدم معرفة المصلحة في الإيجاب بالخصوصية المعلومة وعدم ظهور كون الإيجاب لمحض التوصل الى أمر معلوم اذ لانعرف ان الحدث ماذا وان الرفع بأي نحو وماهية الرفع ماهي فضلاً عن شرائطه بل ظاهر الامر انه واجب شرطاً

(١) هذا أشار اليه الشهيد في قواعده قال يجب ترك المحرمات ويستحب ترك المكروهات ومع ذلك لا تجب النية الى أن قال يمكن استناد عدم وجوب النية هنا الى كونها لا تقع الاعلى وجه واحد أو الى أن الغرض الاهم منها هجران هذه الأشياء ليستند بواسطتها الى العمل الصالح ومن هذا الباب الافعال الجارية مجرى الترك كفسل النجاسة عن التوب فان الغرض الامن منها هجران النجاسة فكانت جارية مجرى التروك وكلام الاستاذ ناظر الى ان ملوثة لغيره لا يحتاج الى نية وما وجب لئانه يحتاج اليها والى ان ما كان مأموراً به وكان توقيفاً فهو عبادة وان ما طعت المصلحة فيه كان عبادة وما لم تلم أو علمت في الجملة كان عبادة وهذا اعتمد عليه صاحب القوانين (بخط المصنف ره) (٢) المخصوصية (غل)

وعلمنا القلب فإن نطق بها مع عقد القلب صح والا فلا ولو نطق بغير ما قصده كان الاعتبار بالقصد ووقتها استحبابا عند غسل كفيه المستحب (متن)

وان كان الوجوب لغيره فالمطلوبة والمصلحة اثنا يتحققان فيه وفرق بين هذا وبين ما علم ان وجوبه لمحض التوصل الى مصلحة خارقة (١) ثم انه حرصه الله تعالى حاول بيان ان الطهارة في نفسها عبادة واستدل عليه بأدلة (منها) قوله صلى الله عليه وآله الصلاة تلت طهور وثالث ركوع وثالث سجود وبقول الرضا عليه السلام تزجر أنت وأوررانا (ثم قل) والاجماع وقع على وجوب النية في العبادات وعدم وجوبها في ازالة النجاسات مصافة الى عمل المسلمين في آخره ذكر كثر ثم انه حرصه الله تعالى (قل) ثم قوله المستبر فيها تحيل الموي نادى توحه ان أراد مجرد تحيل الموي فهو مضاف لما سيذكره من اعتبار قصد الفرة والاخلاص وان أراد مع قصده في سهولة الخلف مطلقا فتمسك لا يخفى على من لاحظ الاخبار وكلام المحققين في عدم تخصيص العمل من الرياء وسره من الدواهي المنفية ثم انه في (المدارك) قل عن بعض الفضلاء انه قل فكلف الله تعالى الصلاة بنفسه ية كان تكليفه مالا يطلق قال وهو كلام متين لمن تدبره (قل) الاستاذ في حاشيته ذكره بعض الفضلاء ليس هذه انية قطعا لانه يمكن التكليف بها لانه لا يمكن التكليف بها كما اعترف به في قوله ورس الله روحه ﴿﴾ (ومحلى القلب) اتفاقا كما في شرح (الفاضل) وفي جامع (المصنف) هذا ملوه على من الزوم من قولهم ارادة الى آخره (وقد) اختلف الاصحاب في استحباب اللفظ بها هي (الخلافا) في الصلاة (والمعتبر) كذلك (والحرير والتذكرة والذكرى وهو تد السرائع والمدارك) انه لا يستحب لعدم الدليل والشرع خال من ذلك بل ظاهر (الذكرى) دعوى الاجماع حيث قل ولا يستحب الجمع عندنا بينه وبين القول وصار اليه بعض الاصحاب لان اللفظ أشد عو على اخلاص القصد وفيه منع ظاهر انتهى وفي التبيان في الصلاة الاقرب انه مكروه (وفى المعداد) في كراهته نظر (وقال في التذكرة) ولا اعتبار باللفظ (ثم) يعني الجمع فن اللفظ اعون على خلوص القصد وقال فيها في نية الصلاة لا عبرة به عنده ولا يستحب الجمع بينهما وفي (الفلية) استحباب الاختصار على القلب وفي (الخلافا) نسب القول باستحباب التلظظ الى أكبر أصحاب الشافعي قل وقال بعض أصحابه يجب التلظظ بها وخطأه أكثر أصحابه وفي (نهاية الاحكام) انه يجب ان لم يمكن بدونه وفي (شرح الفاضل) الحق انه لا رجحان له بنفسه ويختلف باختلاف التاوين وأحوالهم قد يعين على القصد فيترجع وقد يحل به (الخلافا) قل وبذلك يمكن ارتفاع الخلاف عندنا وفي نية الصلاة قال الاحتياط تركه (وقد) استوفينا تمام الكلام في نية الصلاة ﴿﴾ قوله رحمه الله تعالى ﴿﴾ ووقتها استحبابا عند غسل كفيه المستحب ﴿﴾ كما في (الوسيلة والمعتبر والتذكرة) (والمتبى والدروس والبيصرة وجامع المقاصد) قد صرح في هذه بالاستحباب وصرح في (الدروس) (وجامع المقاصد) باستحباب ذلك أيضا عند المضمضة والاستنشاق وفي (النافع والشرائع والذكرى)

(١) وقال الشهيد في قواعد كل حكم شرعي يكون الفرض الاصح منه الآخر جلب نفع فيها أو دفع ضرر فيها يسي عبادة أو كثارة وكل حكم شرعي يكون الفرض الاصح منه الدنيا بجلب نفع فيها أو دفع ضرر فيها يسي معاملة (بخطه ره)

(وحاشية الشرائع والمساك) لم يذكر الاستحباب وإنما ذكر جواز التقديم ونسبه في (الذكرى) وشرح (المغايب) إلى المشهور (قال في الذكرى) والمشهور جواز فعلها عند غسل اليدين قال وأولى منه المضمضة والاستنشاق لقربهما إلى الواجب وفي (المدارك) نسبه أي جواز الفصل إلى الشيخ وأكثر الأصحاب (قلت) وعلى ذلك محل عبارة أبي علي وقد قدمت وقدم تأويلها بذلك والفاضل في شرحه جعل ما ذكره المصنف من استحباب التقديم موافقا لأكثر وفيه نظر وقل في (الذكرى) وغيرها عن (البشري) التوقف في ذلك وفي (البيان والتفليح) والجمع اللارديلي والمدارك وشرحي اثني عشرية الشيخ حسن) أن الأولى تأخيرها إلى غسل الوجه وفي (الانوار القمرية) بدعيان أن الفاء تدل على التعقيب بل إنراخ منصفه مقارنة النية وشرطيتها لفعل الوجه هو المشهور وظاهر (الفنية) وموضع (من السرائر) أنها إنما تقدم عند المضمضة والاستنشاق وفي (السرائر) أيضا ينوي في الفسل عند غسل اليدين (وفي الروض) والجمع الإجماع على عدم جواز المقارنة لنفسه أو السواك وبه صرح في (نهاية الأحكام) وهو المنقول عن (شرح الارتداد) ففخر الإسلام وفي (الذكرى) لم يذكر الأصحاب إيقاع النية عندهما ولله لسلب اسم الفسل المختبر في الوضوء عنهما وظاهر الأصحاب والاحاديث أنهما من سنه كذا قل الفاضل عنها ولم أجده فيها بعد التبع ولعله ما زاغ عنه النظر ثم ناقته بأن ظهور كونها من سنه بمعنى اجزائه المسنونة ممنوع بل الأخبار تؤيد عدم الإقوله عليه السلام السواك شعير الوضوء وفي (شرح المغايب) أن النزاع في جواز التقديم وعدمه وقد تقدم مبني على جعل النية المشتركة هي المحطرة بالنال وأنها منحصرة في ذلك (قل) وليس كذلك (قلت) ويأتي إيضاح ذلك إن شاء الله تعالى واضطرب في المقام كلام الفاضل المقداد في (التفتيح) فليحفظ بعد ملاحظه ما قلناه من الأصحاب وقيد المصنف هنا الفسل بكونه متجا كاصنع في (التبرمة) ولم يذكر ذلك في (الوسيلة والنافع) (والشرائع والارشاد) وفي (المتبر والمتهى) قال عند غسل اليدين للوضوء فيشمل الفسل المستحب للوضوء أو الواجب له كما في المدارك (قال في المدارك) المراد بالفسل الفسل المستحب أو الواجب له كما صرح به جماعة من الأصحاب فيخرج من ذلك الواجب والمستحب لغيره انتهى ولم أجد أحدا صرح باستحباب ذلك عند الفسل الواجب للوضوء ففي (جامع المقاصد) المراد استحبابه للوضوء فلو وجب الفسل كافي إزالة النجاسة أو حرم بصيرورة ماء الطهارة بسببه قاصرا أو كره لزم قصوره مع ظن عدم أو أبيض كأن توضع من كروما لا يمكن الاختلاف منه أو لم يكن الوضوء من حدث النوم أو البول والغائط أو استحباب لغير الوضوء مما يتعلق به كالنفل للاستنجاء أولا لا يتعلق به كالنفل لال كل لم يميز حينئذ إيقاع النية في شيء من هذه المواضع لانتفاء كونه من أفضل الوضوء ومثل ذلك قال في (حاشية الشرائع) وكذا (المساك والتذكرة) ومثله في (الذكرى) إلا أنه قال فيها وفي جوازه عند الواجب كإزالة النجاسة المعلومة وجه لانه أولى من التدب بالمراعاة (ثم قل) والاقرب المنع لانه لا يبعد من أفضل الوضوء وأولى بالمنع عند غسلها مستحبا فيما إذا باشر مائع من ينهم بالنجاسة واحتمل القول بالاستحباب فيما إذا كان الوضوء من نهر أو نال لا يمكن الاختلاف منه لأن النجاسة الموهومة تزول بالنسبة إلى غسل باقي الأعضاء وإن لم يكن لأجل الماء ومال إليه في (المساك) إلا أنه جعل الدم أحوط وهذا كله بناء على كون غسل اليدين من الاجزاء المتدوية للوضوء كذا قال الفاضل في شرحه (ثم قل) هذا غير معلوم ولذا جعل في (البيان والتفليح) التأخير إلى غسل الوجه أولى (قلت) قد صرح بأن غسل

ووجوداً عند ابتداء أول جزء من غسل الوجه (متن)

اليدين من أصل الوضوء وسنته في (الوسيلة والمعتبر) ونهاية الاحكام والتبصر وتواتر ذكره (والمعتمد) وغيره فبعض ذكره في المقام وبعض في سنن الوضوء بل قل في (نهاية الاحكام) لا خلاف في أن المضضة والاستنشق من سنته وكذا غسل اليدين عند (المتن) بل لمجد حد ذكر في ذلك خلافاً (نم) ذكر في (المتن) في آخر الفرع الثاني عشر منعه وهل غسلها من سنن الوضوء فيه احتمال من حيث الأمر به عند الوضوء ومن حيث أن الأمر به توهم التجسس (متن) وسنقل فيما سأتي في الفصل الثاني أنه يستحب له غسلها وإن يقن الطهارة وهذا كله لا يخفى ظاهره. والفاضل إلا أن تحمل على ما يأتي ومن قال بأووية التأخير كما في (الزين والعلية والحجج والمدرست) وغيرها استند إلى أن كونه جزءاً مندوياً فله الوضوء لا يصبره منه كما صرح (في الجمع والمدرست) قد سلوا أنه من سنته لكنهم منوا كونه منه (نم) يظهر من (الجمع) تأمل في كونه من جزءه المندو به حيث قال ما نعه بعد تسليم استحباب غسل اليدين للوضوء مع تحقق شرطه وكذا غيره من المضضة والاستنشق والأجزاء محل تأمل لأن كونه جزءاً مندوياً لا يصبره منه (ثم قال) وكيف ينوي الوجوب ويقارن ما ليس هو بواجب ويجهل داخل فيه (متن) هل يدل في الجملة والاستنشق أيضاً فتأمل ولعله أراد في (كشف القائل) أنها ليست جزءاً منه فافقه في (الشرح) (والغلبة وجمع البرهان) فتأمل هذا قوله آخر الآية إلى غسل الوجه فرد المسننات لمدته عليه (وربما) قل بعض لأصوليين بسريانية إليها وأن أخرت كسرية المتقن في لائحه من لا في لائحه من وسريانية تسمية الكل في الاثناء إذا قل على أوله وآخره مدسنان اسمية وسريانية الظاهر في تعريبه غيره إلى غير ذلك مما ذكره التهديد في (قواعده) وأما المستحبات الواقعة في الاثناء فلا يحب أن يرضى لها حال النية في جميع العبادات لجوار تركها بل يكفي قصد القرعة حال فعله كما صرحوا به وأبى تمام الكلام أن شاء الله تعالى هذا (وجوز) الشافعية إيقاع النية عند غسل اليدين شرطاً به. فذكر في غسل الوجه وجوز أحمد تقديمها على غسل اليدين بمن يسير كذا في (المتن) وفي (التذكرة) لو أوقع النية عند أول جزء من غسل الوجه مسح ولم يشب على السنن المتقدمة وأن قدمت عليه فإن استصحبها فلا إليها صح وأثبت وإن عزت قبله ولم تقترن شيء من أفضل الوضوء هل وهو أقوى وجهي الشافعي وإن اقترنت بسنته أو بعضها صح وهو أضعف وجهي الشافعي لأن من جملة الوضوء وقد قارنت وأصحها عنده البطلان لأن المقصود من العبادات واجبها وسنها واجب تنهى • • • قوله قدس الله تعالى روحه • • • ﴿ ووجوداً عند ابتداء أول جزء من غسل الوجه ﴾ • • • له برز شرطاً وهو أول جزء من أعلاه لأن مادونه لا يسمى غسلًا شرطاً ولأن المقارنة تعتبر لأول أفضل الوضوء والابتداء بغير الأعلى لا بد فلا (قل في جامع المقاصد) قوله ابتداء مستدرك مع أنه ليس لأول جزء من غسل الوجه ابتداء ولما كان ادخال أول جزء من الرأس واجباً من باب المقدمة كان غسل ذلك الجزء أول جزء فيجب الابتداء به أو يضم إلى أول جزء من الوجه ويستدعى بهذا هذا واشتراط المقارنة لأول جزء هو المشهور بين الأصحاب بل كذا يكون إجماعاً (وقال) الاستاذ في (شرح المفاتيح) أن اشتراط المقارنة واعتبار الاستدانة المحكمة مبني على جعل النية المشترطة هي

ويجب استدامتها حكماً الى آخر الوضوء (متن)

الخطرة بالبال تم منع من حصر النية في ذلك ولم يشترط المقارنة لاول جزء وقال ان شأن العبادات شأن سائر الافعال وبأنه يتحقق ذلك وايضاحه عن قريب ان شاء الله تعالى وقتل في (السرائر) عن بعض اصحابنا تفسير المقارنة بأنها مقارنة آخر جزء من النية لاول جزء من غسل الوجه حتى يصح تأثيرها بتقدم جعلها على جملة العبادات لان مقارنتها على غير هذا الوجه بأن يكون زمان فعل الارادة هو زمان فعل العبادات أو بعضها متعذر لا يصح تكليفه أو فيه حرج منفي في الدين ولان ذلك يخرج ما وقع من أجزاء العبادات وتقدم وجوده على وجود جعلها عن كونها عبادة من حيث انه وقع عارياً عن جملة النية لان ذلك هو المؤثر في كون الفعل عبادة لا معناه (انتهى) ولعله عني ببعض الاصحاب شيخه السيد حمزة أبي المكارم قان ما ذكره عين عبارة (الفتية) حرقاً فحرقاً (وحاصلها) ان لا يقارن بأولها أول غسل الوجه وآخرها ما سده او آخر الوضوء وقد علمت مذهب أبي علي والجسفي ومر تأويلهما والمولى الاردبيلي ومن نسج على منواله كلامه لا يعرفون شيئاً من ذلك لعدم الدليل (١) كما سيأتي وفي (الذكرى) في نية الصلاة أن يجعل قصده مقارناً لاول التكبير ويبقى على استحضاره الى انتهاء التكبير فلو عزبت قبل التكبير ففي الاعتداد بها وجبان (أحدهما نعم) لسر هذه الاستدامة الفعلية ولان ما بعد أول التكبير في حكم الاستدامة والاستمرار الحكمي كاف فيها (والثاني) عدم الاعتداد بها لان الغرض بها انعقاد الصلاة وهو لا يحصل الا تمام التكبير ومن ثم لو رأى المتييم الماء في أثناء التكبير سطل تيممه (ثم قال) والوجه وجوبه الا أن يؤدى الى الحرج (ثم قال) ومن الاصحاب من حلل النية بأسرها بين الاثني والاربع قال وهو مع السر مقتضى حصول أول التكبير بغير نية قال ومن العامة من جواز تقديم النية على التكبير بشيء يسير كنية الصوم قال وهو غير مستقيم لانه انما جاز التقدم في الصوم لسر المقارنة * قوله رحمه الله تعالى * * * * * ويجب استدامة حكمها الى آخر الوضوء * * * للاصحاب في تفسير الاستدامة الحكمية بعد اتقانهم على عدم وجوب الفضيلة عبارات ففي (المبسوط) ان معنى ذلك أن لا ينتقل من تلك النية الى نية تخالفها (٢) ونحوه ما في (المعتبر) (والشرائع والمنتهى والتذكرة ونهاية الاحكام وجامع المقاصد وحاشية الشرائع والمسالك والمدارك) وغيرها وفي بعض هذه زيادة قولهم وتختلف صفى مميزاتها ونسب ذلك في (الذكرى) الى كثير من الاصحاب وفي (جامع المقاصد) الى أكثرهم ويظهر من (شرح المفاتيح) انه مذهب الجمهور ما عدا الشهيد وهو أصح القولين كما في (حاشية الشرائع) وفي (الذكرى والتفصيل) ان هذا التفسير منهم بناء على ان الباقي مستغن عن المؤثر وقتل في (جامع المقاصد) عن الشهد انه ذكر ذلك أيضاً في رسالته

(١) الدليل على ذلك اما دخول المقارنة في مفهومها أو دلالة النصوص على كون المكلف ناوياً حين العمل (منه قدس سره) (٢) وهذه العبارة مأخوذة من قول المتكلمين ان ضد الشيء يجب ان يكون عندهم من جنسه فضعف الارادة ارادة الضد ولما كانت النية فضلاً كلياً لا من أفعال الجوارح فالتنافي لنية حينئذ نية أخرى ويظهر من جماعة ان المراد بالخالفة فعل التقيض أعني قطع العمل وقالوا ان العدول من الصلاة المينة الى الصوم نافذة ليس من باب فعل المخالف والتنافي وتردد بعضهم فيها اذا تردد في قطع الصلاة وقال ان النافذة غير متحققة هنا لان التردد ليس على طرف (متن)

في الحج (ثم قل في جامع المقاصد) وهذا الباء مع مده غير مستقيم في نفسه وفي (المدرك) ان ما ذكره من البناء غير مستقيم فمن أسباب الشرع علامات ومعرفات لا عال حقيقة فيمكن القول بعدم استغناء الباقي عن المؤثر مع عدم اشتراط الاستدانة مطلقاً فضلاً عن الاكتفاء بالحكمة انتهى (قلت) عدة (المدارك) كما ترى وفيهم موقوف على هذه عدة الشهيد رحمه الله وهي لا تصدو ثلاثة وجوه (الاول) ان يكون مرده من الرقي هو آخر العبادة التي يريد المكلف ان يأتي بها بعد الباء ومرده من مؤثره الباء وهذا لا يبرده قطعاً لانه في غاية الفساد لان الاجزاء لم تكن موجودة بل هي معدومة حال الباء فحدث شيئاً فنيهاً وعدمه بعد الوجود ولا بقاء لها صلاح حتى يقال نعم في حال الوجود فتخرج الى المؤثر دون حال الباء (ثاني) ان يكون مراده من ادق أثر الباء اعمي الصفة (فيه) انه لم يظهر مد من لآخر وكيف يؤلف مع رحمه الله تعالى اعترف بأن مقتضى الدليل اعتبار الاستدانة المعينة وهذا يقتضي ان يكون مدوم صحيح فاقول (الثالث) ان يكون مراده انه داخل في اعمل الله على ان يندم على لا حاصل وان غفل عنه في الالة وهذا وجه الوجه وعلى كل حال هذه (المدارك) لم تظهر من جهة كبره على كذب المعصاة من هذا الخلف بل سئل اسرع تجري عجز العاقل لحسبه لا لانه المول يحبه معصوم العاقل وقد سجد ذلك وهو الخلف قد ظهر لا سيما في قوله لا استدانة في (النية والسرير) ان يكون ذكرها على ما في قوله (المدارك) لا يبرده من غير محله وان اراد ان لا يكون له مد من الباء (في) وفي قوله لا استدانة ما ذكره في كبري الشهيد الثاني في قوله من الباء من الباء وهذا مد من الباء وفسر المصنف لاستدانة في نية الصلاة ان لا يحصل بعض الامور في الصلاة او الافعال (واعترضه) الكركي انه على هذا لا معنى له لانه لا يمكن محله بالاستدانة (والجواب) عن ذلك يأتي في محله بل على ما في (المدارك) لا يبرده ادام الله حرته في (المصباح) الذي من مشكاته ويجب استدانة اليه الى المخرج من الباء بمعنى صدور كل جزء منه به وهذه على اختلافه قد له تفسير السيد والمشهور والمعتمد عن (شرح المفاتيح) أولى وقال الشهيد في (المدرك) ويجب استدانة اليه بمعنى المد على حكمها والبره على مقتضاها (قل في المسالك) هو انحوط واحتمل الفاضل من الشهيد ردة المشهور وهو بعيد لانه صرح في (المدرك) انه مخلف ما ذكره كثير وبأنه ما يوضح ذلك على في (قواعده) قصة الامل استعذار الباء فلا في كل جزء من أجزاء العبادة قيام دليل الكمال في الاجزاء فانها عبادة ايضاً ولكن لما تعذر ذلك في العادة العبدية المسافة وتسري القرينة اكتفي بالاستمرار الحكمي وفسر بتجديد العزم كما ذكر ومهم من فسر عدم الاتيان به في وقت فسرته في رسالة الحج (انتهى) ولعله فسرته في رسالة الحج به فسرته (ذكره حل) في (المدرك) وقد سمعت من أن البقاء على حكمها والعزم على مقتضاها ونقل عنه في (جامع المقاصد) انه يرى هذا التعريف في رسالة الحج على احتياج الباقي الى المؤثر ثم انه قال في (جامع المقاصد) وهذا انصب لا حاصل له فن القول لا ينافي صحة العبادة اتفاقاً ولا يجتمع مع ما فسر به والبناء المذكور مع مده غير مستقيم في نفسه (واعترضه في المدارك) ايضاً بأن ما فسر به الاستدانة بالحكمة هو بينه معنى

الاستدامة الفعلية التي فاضها أولاً بل نفس النية اذ هي عبارة عن الزم المختص كما تقدم (انتهى)
 (وأجاب) الاستاذ آدام الله حراسه في (حاشية المدارك) بما حاصله (١) ان القول عن صورة
 الزم ونفسه ليس مقتضياً لبطان البادة قطعاً وهذا لا يريد به ان المراد الزم على مقتضاها اذا
 لاحظها وأما الداهل بمعنى غير الزام على فعل ما بقي لله تعالى كأن يقصد القرية والاخلاص
 والامثال فبإداته قطعية البطان سيما بملاحظة اجماع (الغنية) على انه يجب عليه أن يكون ذا كراً لها
 غير فاعل لنية تخالفها (وقال) ان الذي فاض الشهيد أولاً هو الذي تعذرت أو تسرت استدامته كما صرح
 به هو وهو مركب من صور متعددة مترتبة كل واحد منها مخطر بالبال والذي أثبت هو الامر البسيط
 الاجمالي وهو مجرد الزم على ما قصد أولاً ولعل مراده انه ليس مخطر بالبال لان لاستدامة اخطاره
 متعذرة أو متسرة أيضاً بل هو في أوائل الحافظة بين الثابت والمتنفي فرق من وجهين الاجمال
 والتفصيل والمخاطبة وعدمها بل وكون المتنفي الزم على نفس العبادة والثبت الزم على ما عزم به أولاً
 فتأمل (ثم قال) أيده الله تعالى برد عليه ان مقتضى الدليل ان كان مراعاة الاستدامة الفعلية فإذا
 تعذرت فأبي دليل على الحكمية ووجوب اعتبارها ومراعاتها (الا أن يقال) المرتبة الاجالية جزء
 التفصيلية أو يتحقق فيها ما هو جزؤها والميسور لا يسقط بالمعسور ولا يدرك كله لا يترك كله وهما
 مرويان عن علي عليه السلام معاً الى الاستصحاب (ثم قال) نعم يتوجه عليه انه لا وجه لجلل النية
 خصوص المركب التفصيلي وتبين هذا الوجودي دون الوجودي الآخر وجل هذا الوجودي الآخر بدلا
 اضطرارياً (ثم قال) ثم اعلم ان بين المخطر بالبال والداعي على الفعل عمومًا من وجه اذ ربما يكون الداعي
 أمراً سوى المخطر صورته غفلة فتدبر (انتهى كلامه) أيده الله تعالى (وتحقيق الحال) في المقام على ما استفاد
 من هذا الاستاذ في (شرح المفاتيح) أن يقال ان النية بالنسبة الى الصلاة وسائر العبادات ليست
 الا كغيرها من سائر أفعال المكلفين من قيامهم وقعودهم وأكلهم وشربهم ونحو ذلك ولا ريب ان
 كل عاقل غير غافل ولا ذاهل لا يصدر عنه فعل من هذه الافعال الا مع قصد ونية سابقة عليه ناشئة
 من تصور ما يقرب عليه من الاغراض الباعثة والاسباب الداعية بل هو أمر طبيعي وخلق جبلي ومع
 هذا لا ترى المكلف في حال ارادة فعل من هذه الافعال يحصل له عسر في النية ولا اشكال ولا
 وسوسة ولا فكر ولا ملاحظة مقارنة مع ان فعله قطعاً واقع بنية وقصد مقارن فإذا شرع في شيء من
 العبادات اضطرب في أمرها وحر بل قد وجدنا أناساً كثيرين لا يقدرّون على التلفظ حينئذ بتكبير
 الاحرام وربما حصلت لهم حالة كحالة الجنون مع انهم في سائر أفعالهم في غاية الوضاعة والرواية
 والسكون والحزم ولا فرق بين العبادة وغيرها الا بقصد القرية (واستوضح) نفسك اذا كنت جالساً
 ودخل عليك رجل جليل عند الله تعالى خفي بقيام له والا كرام والتواضع ففي حال دخوله قوم له
 اجلالاً واعظاماً ولا تقول اقوم نواضحاً فلان قرينة الى الله تعالى فعل يكون هذا القيام والتواضع خالياً
 عن الثواب والمدح نظيره عن هذه النية أم يكون موجباً لها كلاً لو تكلفت تخيل ذلك يالك أو ذكرته
 بلسانك كنت مضحكة في الجامع وأعجوبة لكل سامع وهكذا شأن النية في العبادات فان المكلف
 اذا دخل عليه وقت الظهور مثلاً وهو عالم بوجوب ذلك الفرض سابقاً وعالم بكيفية وكيفية وان الفرض
 الحامل له على الاتيان به الامثال لامر الله تعالى ثم قام من مكانه وتوجه الى المسجد ووقف في نصلاه

(١) هذا ما فهمته من عبارة الاستاذ ولم أقلها لان النسخة لا تخلو من غلط (منه)

مستقبلاً وأذن وأقم ثم كبر واستمر في صلاته فإن صلاته صحيحة شرعية مشتملة على النية والقربة (وبهذا يعلم) ان النية المختبرة مطلقاً ليست منحصرة في الخطرة في البال بل انما هي عبارة عن انبعاث النفس والميل وإذا لم يكن حاصلها قبل فلا يمكنها اختراعه واكتسابه بتصور المعاني في البطن أو مجرد التلق باللسان ألا ترى الى المراني فإنه لا يمكنه الترتب في فعله وإن قل بلسانه أو تصور بجهانه أصلي أو أدرس قرعة الى الله تعالى فظهر من هذا انه من المستحيل وقوع جزء من أجزاء العبادة من دون نية القربة فلا وجه لاشتراط المقارنة لاول جزء منها ثم الاكتفاء بالاستدانة الحكمية كما اختاره اكثر المتأخرين (لا يقال) ان المحال هو تحقق الفعل بنسبة قصد وقصد غايته فيه لا النية المختبرة عند الفقهاء اذ هي أمر آخر يجوز تخلفه بل يصعب تحققه (لا نأقول) (اللازم المتحقق في فعله الاختياري هو كونه اطاعة وامتثالاً أو قرباً الى الله تعالى لا أمر آخر اذ لو جله أمراً آخر ضلت عبادته فلا بد ان يتحقق كل جزء من الاجزاء بذلك الغرض ويقصده بذلك الغاية أي اطاعة (الاطاعة خ ل) والقربة وبد اختيار ذلك الغرض يستحيل وقوع جزء من الاجزاء بلا نية فأي داع الى اشتراط المقارنة واعتبار الاستدانة الحكمية دون الفعلية (نعم) جعل النية هي الخطرة بالبال خاصة كما فعله جمع من المتأخرين يوجب اعتبار المقارنة والاستدانة الحكمية لانه ما جعل الله لرحل من قليلين في جوفه قوماً أن يشتغل باحداث الاجزاء من الحركات والسكنات وغيرها واما أن يتوجه الى احضار الصور بالبال وما لا يجتمعان مما غالباً عبادة فلا جرم اختاروا المقارنة والاستدانة الحكمية لان النية علة غائية ولان الباء في قوله صلى الله عليه وآله انما الاعمال بالنيات للناس كما هو ظاهر ولان قوله تعالى (مخلصين له الدين) حال مينة هيئة الفاعل فحيث لا يجتمعان غالباً عادة ولا معنى للتأخر لكونه علة غائية فلا بد من التقدم والاتصال بأول جزء ويسى هذا مقاربة (وأما) اعتبار الاستدانة الحكمية فلما عرفت من استحالة الفعلية عادة مع كون النية شرطاً لمجموع العبادة والشرط للمحذوع شرط للاجزاء فلا بد من الاستدانة الحكمية للاجزاء ومنها أن لا يقصد خلاف ما قصد أولاً ولا يخفى ما في ذلك من النائية والخروج عن مقتضى الالزام وبأي ثم صد اعتبار المقارنة لاول جزء وقع الخلاف بينهم في الوضوء والنسل في بيان مقام المقارنة المشهور بينهم جواز تقديم النية في الوضوء عند غسل اليدين المستحب كما قدم بيان ذلك كله وأنت بعد ما عرفت ان اشتراط المقارنة واعتبار الاستدانة الحكمية والنزاع في جواز التقديم عند غسل اليدين مبني على جعل النية المشتركة هي الخطرة بالبال يظهر لك ان النية عندهم أيضاً ليست الا الداعي وان هذه الامور مبنية على كون النية هي العلة النائية والقصد الباحث لكنهم احتدوا انحصار ذلك في الخطرة بالبال وأظن ان الباحث لهم على ذلك ما عهد من حصر القوى الباطنة في الحسة المشهورة وهي الحس المشترك والظلال التي هو خزنة الحس المشترك والوهم والقوة الحافظة التي هي خزنة الوهم والتخيلة وهي التي تركب بعض الصور مع بعض وتركب بعض المعاني مع بعض وتركب بعض الصور مع بعض المعاني فلما حصروا القوة المدركة الباطنة المؤثرة في حدوث الاشياء والعلة النائية الموجودة لها في الخطر بالبال اذ لو لم تكن عندهم حاضرة في البال لا يصدر منها شيء لمد حضورها في الدهن والمسدود لا يؤثر قطعا وكذا اذا كانت موجودة في الدهن لا أنها في الحافظة لا في البال لان السامي والنامي تلك الصور والنافل عن تلك العلة النائية كيف يصدره مطلقا التوقف عليها فلا بد ان تكون

ويجب في النية التقصد الى رفع الحدث او استباحة فعل مشروط بالطهارة (متن)

ملحوظة حتى تؤثر هذا وليس الامر كما ذكروا لانه كثيرا ما لا تكون النية الفاعلية والداعي الى صدور شيء منا حاضرا بآثاره بل يكون في أوائل المحافظة أو انقضاء ومع ذلك نوجد أثرا يتأخرا ظاهراً سديداً محكماً مثل الصادر عن الخطر بالبال من دون تفاوت أصلاً بل قلما يصدر عن الخطر ذلك لما عرفت من قوله تعالى (ما جعل الله لرجل من قلين في جوفه) واثباته بالوجدان بل بالبيان ان الامر الكثير الاجزاء لا يتحقق من الخطر الاجزاء الاول وباقي الاجزاء تحدث من الوجود في أوائل المحافظة بل كثيراً ما لا يصدر ذو الاجزاء باجمعه عن الخطر بل يصدر عن الداعي ألا ترى اننا بعد الخروج من الصلاة نشغل بالفتيات مثل تسبيح الزهراء عليها السلام وغيره من الادعية من دون ان ينظر يائنا ما ينظر في أول الصلاة من صورة الصلاة وأجزائها اجزئاً ولا يكون فعلها امتثالاً لله تعالى وقرية اليه ولنا في كل دعاء وذكر توجه قبل الشروع الى اخطار صورته وكون ذلك لاستباحة قرينة الى الله تعالى أو لاجل الثواب وخضوع القلب والنجاة من النار وكذلك الحال في سفرنا الى الحج والزياره لا ينظر يائنا في كل حركة منا أو من الدابة انه لاجل الزيارة أو الحج الواجب أو المستحب وانه طاعة وكذلك الباني يشتغل من أول النهار الى آخره بالحركة وتنفيذ الدين والطيب والجص وغير ذلك من دون ان ينظر بآله في كل لينة وحركة انه لاجل بناء المسجد أو الدار أو لاجل أخذ كذا وكذا من الاجرة (تقديراً) مما ذكرنا ظهوراً تاماً ان كل جزء جزء من حرركات الصلاة وسكاتها لا يمكن خلوها عن قصد التمين وقصد النية التي هي القرينة أو الاطاعة أو ما زاد عليها مثل الوجوب أو الاستباحة لا خصوص الجزء الاول أو أول جزء في أي عبادة لكن الاحوط في الصلاة احضار النية بالبال في أولها مقارنة بالمقارنة العرفية لا الحقيقية الحالة الموجبة لايقاع العوام والصلحاء بل غلب العلم في الوسواس وانما كان ذلك في الصلاة أحوط لما يظهر من بعض الاخبار بل الاحوط بالمقارنة في الوضوء والفعل والتميم بل كل عبادة خروجاً عن اختلاف لكن لا يثبت يورث الوسواس أو الضيق أو التعب بل ينبغي صرف العناية بكل الجهد في اخلاص السبل عن الشوائب وعما يرام منه سوى الله تعالى نسأل الله سبحانه وتعالى بمحمد وآله صلى الله عليه وآله صدق النية واخلاص العمل انه أرحم الراحمين (وهذا التحقيق) ليس مختصاً بالوضوء بل جميع ما اعتبرت فيه النية هذا (وبرد) عليهم أيضاً انه ان كان المانع من اعتبار الاستدامة الفعلية حصول الحرج فالحق ما قلناه الشهيد من اعتبار استدامة الاحضار والاختلاف بمتوان الاجال متى لحظ ولم يكن ذاهلاً الا في جميع الاحوال لان الضرورة تقدر بقدرها لكنه خلاف الاحتياط وخلاف ما عليه المظم (هذا) حاصل ما ناقده الاستاذ أدام الله افادته وقد وافقه على ذلك جماعة من المتأخرين كالقدس الادبى واتباعه والكاشاني وغيرهم وقد اتفقوا على المقام الاطياب والله تعالى الاستانة وهو الهادي الى الصواب ﴿قوله قدس الله روحه﴾ ويجب في النية التقصد الى رفع الحدث أو استباحة فعل مشروط بالطهارة ﴿كأن في﴾ (المبسوط والسرائر والمعتبر والمتنبى والمختار والتذكرة) الا انه جل في (التذكرة) الجمع اول (والرسالة الفخرية والفرس والافنية والذكرى وظاية المرام وظاية المراد) في حق المختار وجامع (المقاصد) فيها عدا التميم ودائم الحدث (وحاشية الشرائع وحاشية المدارك وشرح

الماتنج) وقلة الفاضل عن (الجامع والوسيلة) والقى وجده في (الوسيلة) وكيفية النية ان يقرر في نفسه انه يتوضأ وضوءاً للحدث واستباحة الصلاة قرباً الى الله تعالى ونسب الصبري ونسب الدين الى المرتضى (وقل) الشيخ نجيب الدين في شرح رسالة شيخه ان القدماء لم يتعرضوا لشيء من ذلك وفي (السرائر) اجماعاً منقاد على انه لا تستباح الصلاة الا بنية رفع الحدث أو بنية استباحة الصلاة بالطهارة (احتجوا) بالآية الشريفة لان المفهوم منها كون وجوب الغسل والمسح لاجل الصلاة ولا معنى لهذا الا انه لاجل ان يبيح له فعل الصلاة (واورد) عليه ان كون هذه الافعال لاجل الصلاة لا يقتضي احضار النية عند فعلها كما في قولك اعطى الحاجب درهمه يأذن لك فنه يكتفي الاعطاء لتتوسل الى الاذن ولا يشترط احضار عند العطية قطعاً (واورد) عليه ايضا انه انما يدل على وجوب قصد الاستباحة خاصة والمدعى وجوب أحدهما لاعلى التبيين (واورد) عليه أيضاً بأنه ان كانت بنية الرفع تستلزم بنية الاستباحة كانت صحة النية باعتبار اشتغالها على نية الاستباحة وضم الرفع انما لاعتبار به (واورد) أيضاً بأن المستند من الآية الشريفة وجوب نية الاستباحة فان كان ذلك طاهراً في الوجوب العملي ثبت مذهب المرتضى والا فلا خفاء في ان القول بكون شيء عنه مقامه يمتنع الى دليل مع انه لا يقول بتبين الاستباحة بتعين فكيف يقل بان رفع الحدث يوم مقامها (واورد) عليه أيضاً ان غاية ما يلزم من الدليل كون الوجوب لاجل الصلاة على ان يكون الطرف قديماً له حوب لا وجوب لوصفه لاجل الصلاة على ان يكون قديماً للوضوء (والجواب) عن الاول ان مقتضى الآية الكريمة انه لا بد من الوضوء للصلاة لا انه لا بد من الوضوء حين الصلاة فذا توضأ فلا بد ان يكون لمرض منه ولو جل ان فرض ان الله تعالى امرني بذلك ثبت المطلوب ولو جعله أمراً آخر كان غير مطيع (فان قلت) قوله صلى الله عليه وآله لا صلاة الا بطهور ونحوه يكشف عن ان المراد من الآية الشريفة ان الصلاة لا بد ان تكون مع وضوء لا نه لما (قلنا) هذا الوضوء لا بد ان يكون لفرض وغاية والوضوء ليس مطلوباً للشارع مطلقاً بل لامور وغايات معروفة فلا بد من قصد غاية من تلك الغايات حتى يتحقق الامتثال الا ان يقول المستدل ان المراد من الرفع أو الاستباحة ما يشمل ما ذكر من الغايات فقدمه حق ودليله تام كقول في (المبسوط) وغيره يشترط نية الرفع أو استباحة مشروطة بالطهارة انتهى وكذا ان كان مراده ان الوضوء الذي يتوضأ للصلاة لا بد فيه من قصد أحد الأمرين لا مطلق الوضوء وهذه عبارة الأستاذ في شرحه وما ضربه مثلاً (فيه) انه لا شك في أن من أعطى الحاجب درهمه لتتوسل الى الاذن انما أعطاه بقصد ذلك قطعاً ولو أعطاه لاجل ان يأذن له بل لفرض آخر لم يكن ممثلاً اذا لم يميز تحصيل اذنه بغير درهم حتى يكون شرطاً شرعياً واما اذا كان مراده تحصيل الاذن كيف كان والمرهم مقدمة عقلية كما هو الظاهر من القرينة فلا دخل له فيما نحن فيه وان كان أعطاه لتحصيل الاذن قطعاً بل لو رضي الحاجب بغير درهم يكون البد ممثلاً ان لم يسط درهمه بل يكون عاصياً ان أعطى حينئذ (ثم) انه من المسلمات ان غير العبادة لا يتوقف على النية وقد دلت الآية على طلب العبادة والصلاة والوضوء عبادة فان فلا بد من النية للامتثال وقد لم يميز بعضهم الدخول في الصلاة بغير الوضوء الذي وقع لاستباحة الصلاة (والجواب) عن الثاني ان ما استدلل به انما نهض في الموضع الذي يظهر كون الوضوء شرطاً لصلته فالمراد بكون الشرط لم يكن المشروط وحل عدم الشرط يبرهنه ثبوت الحالة المانعة وأخرى بالحدث ويعبر عن رفع الحدث بالاستباحة قصد رفع الحدث

وقصد استباحة الصلاة مآكلها واحد وان كانا مفهومين متباينين ينفك أحدهما عن الآخر بالمفهوم لكنهما متحدان في الثمرة في المقام والمستدل في مقام استدلاله وان قال لا معنى لفعل الوضوء لاجل الصلاة الا نية استباحتها الا أنه ليس مراده ما هو مقابل لرفع الحدث بل هو شامل له لما عرفت من أن المآل واحد فهو أراد وحدة المآل ودليله ما اقتضى الا هذا الاعم بلا شبهة فلا يرد عليه شيء هذا ما أفاد في (شرح المفاتيح) وفي (المعتبر) ان معنى رفع الحدث واستباحة الصلاة واحد وهو ازالة المانع أو استباحة فعل لا يصح الا بالطهارة كالطواف وكذا في (المدارك) قال ان معناه واحد وفي (غاية المراد) ان ذلك مسلم في حق المختار بمعنى اللزوم أما نحو المستحاضة فلا الا ان يقصد رفع حكم الحدث وفي (شرح الفاضل) انه لا افتراق بينهما في الوجود وفي (جامع المقاصد) ان المراد برفع الحدث زوال المانع وبلاستباحة زوال المنع (قال في المدارك) وهو غير جيد ويأتي الكلام فيه ان شاء الله تعالى وبما ذكر يندفع الابرار الثالث والرابع وأما الغلظ فاجاب عنه أيضا في شرح (المفاتيح) بأنه ان أراد الوجوب الشرطي (فيه) انه معنى مجازي للامر وان أراد الشرعي فليقدير خلو الظرف من الوضوء الذي هو غسل الوجه الى آخره يتم دليل المستدل أيضا فأمثل جيدا وفي (الكافي والغنية) (والوسيلة) على ما في نسختي وجوب القصد بهما وقوله في (جامع المقاصد) عن جماعة وفي (غاية المراد) عن الراوندی والمصري وفي (المدارك) عن القاضي وابن حمزة وهذا يؤيد نسخة (الوسيلة) التي عندي وقوله الفاضل عن (المذهب والاصباح والاشارة) استنادا الى أن كلا منهما منفك عن الآخر معنى ووجودا في دائم الحدث والتيمم لاستباحتها خاصة والمفاضل لرفعها الأكر من غير استباحة وقد عرفت ان الدليل ما اقتضى أزيد من مآلهما لا خصوص أحدهما وفي (شرح الفاضل) اذا كان رفع الحدث بمعنى رفع المانعة وعمم الاستباحة للثامة والناقصة زال الافتراق وجودا انتهى واقتصر في (اللمعة) على الاستباحة وكذا السيد على ما نقل الشهيد في (غاية المراد) والفاضل والاستاذ وغيرهم لكن العيصري ونقيب الدين نقلاه عن القول الاول ولم أجده في (الاتصار) لكنه في (اللمعة) ذكر مع الاستباحة قصد الوجوب والسيد لم يذكره والاقتصار عليا (١) هو المتقول عن (ظاهر الاقتصاد في غاية المراد) وظاهر الفاضل نسبته الى صريحه وفي كتاب عمل يوم وليلة اقتصر على الرفع كافي (شرح الفاضل) وعن (البشرى) انه لم يعرف في ذلك قولا متواترا ولا آحادا وظاهره عدم الوجوب كما استظهر ذلك في (الشرائع) وقواه الفاضل واستحسنه في (المدارك) وقر به في (المفاتيح) ونظر في الوجوب في (الروضة وفي الاوار القمريه) لم يعم دليل على شيء من ذلك ولم يرجح شيئا في (الارشاد والايضاح) (والتقيح) ولم يترض له في (الغلاف والمراسم والنافع والبصرة والمسالك) وفي (شرح الفاضل) ان وجوب قصد ما شرع لادليل عليه (نعم) اعتقاده من توابع الايمان ولا مدخل له في التيقن التمييز حاصل قصد نفس الفعل فانه مما لم يشرع الا لناية ولعل من أوجب الترض لاحدهما أولها أراد في ضد ذلك بمعنى ان التأوي لا يجوز له أن ينوي الوجوب أو التذب لنفسه فلا شبهة في بطلان الوضوء. حيثنأ أما ان نواه مع الغفلة عن جميع ذلك فلا دليل على بطلانه انتهى وفي (المشكاة) ولا يجب في الطهارة قصد النية على الاقوى وفي (جامع المقاصد) قال واعلم ان قوله واستباحة مشروط بالطهارة لا يتمشى على ظاهره بل ان يكون النوي استباحة مشروط بالوضوء وتنكيره يشر بأن المراد الاجتزاء بنية استباحة أي

والقرب إلى الله تعالى (متن)

مشروط اتفاق فلتنوى استباحة الطواف وهو بالمرق مثلاً صح كما يحكى عن ولد المصنف ثم قل في (جامع المقاصد) وهو مشكل لأنه نوى تمتعاً فكيف يحصل له (قلت) هذا الذي قلته عن ولد المصنف وجدته في (حاشية ايضاح) عندى وهي نسخة عتيقة مربية محشاة عن (عن خ ل) خطه ذكر ذلك ثم كتب في آخر الحاشية محمد بن المطير وصرح به الشيد في (البيان) لأن المطلوب في الطهارة كذلك كونه بحيث يباح لو اراده وفي (الايضاح والتنقيح) تظهر الفائدة في المحدد اذ تبين ترك عضو من الاول فانه لا يجزى عند المرتضى والتي والعلامة اتبى منى (التنقيح) ولم نجد للعلامة في هذه المسألة نصاً - قوله قدس الله روحه - « (والتقرب إلى الله تعالى) جاعلاً نفسه جماعة حتى صاحب (المدارك) بل هو حقيقة النية الواجبة كما في (شرح القاضل) لكن قل الاستاذ انه نسب إلى المرتضى ان النية هي الاستباحة وقد اكتفى بها المفيد في (القنعة) والشيخ في (النهاية) (١) مع قصد الفعل المعين وقله في (الذكرى) عن الصروي ونسبه في (المدارك) (وشرح المفاتيح) إلى الحق في بعض مسائله وفي الأخير نسبته إلى علان المشايخ المتأخرين عن (المبسوط) لم يذكر القرية (قل) الشيد لظهوره وقد ذكرنا هذه القرية معني (منها) قصد امثال أمر الله تعالى وموافقة ارادته (ومنها) التقرب منه أي رفع الدرجة عنده وبإل التواب لاطاعته وقد قطع ابن زهرة والحق الثاني وصاحب (المدارك) والقاضل وغيرهم وهم جماعة من متأخري المتأخرين بمصطلح الامثال بهما واستظهره الشيد في (الذكرى) وقال فيها وقد توهم قوم ان قصد التواب يخرج عنه لكنه قل في (قواعد) عن الاصحاب بطلان العبادة بالمعنى الثاني وهو خيرة المصنف في (نهاية الاحكام) حيث قل في نية الصلاة ويجب أن يفصد إيقاع الواجب لوجه به والمدبوب لندبه أو لوجه لا لرياء وطلب التواب وغيرها (انتهى) وبه قطع السيد رضى الدين ابن طوس على ما قل عنه وتبني على ذلك صاحب (الاوار القمرية) قل وبذل عليه قوله صلى الله عليه وآله (لكل امرئ ما نوى) وهذا المعنى أعني نيل التواب نسبته في (الذكرى) إلى ظاهر المشكاهين وقله عن أبي علي الطبرسي في تفسيره وفي (الفتن) ان مرادة بالقرية طلب المنة الرفيعة عنده بنيل ثوابه وجعله القاضل هو معنى القرية حيث اقتصر في تفسيرها عليه واستدل عليه في (الذكرى) و (المدارك) بالآيات والاخبار (ومنها) كونه تعالى أهلاً للعبادة ومستحقاً لها من غير قصد الامثال وقد حمله الشيد في (قواعد) من أعلى مراتب الاخلاص (وقال) الاستاذ الشريف في (مشكاه) وهي عبادة الاحرار قل وقصد نيل التواب عبادة الاجراء والعبيد وبينهما واسط والكل مجزى ان تفاوتت في الكمال انتهى (ومنها) قصد تعظيمه (ومنها) المحبة له ذكر ذلك الشيد في (قواعد) أيضاً قل بكتابتها وقد قطع القاضل وصاحب (المدارك) بأنه لو نوى اطاعته تعالى شأنه وموافقة أمره مع الغفلة عن دفع الدرجة والتقرب كان كافياً فلا وربنا كان أولى بالجواز (وقال في المدارك) انما أثر الاصحاب هذه الصيغة مع غرض منها تكررها في الكتاب والسنن (انتهى) والظاهر اتفاقهم على كفاية الجميع ما عدا

(١) احتج الشيخ بأن الزائد ان كان اخلاصاً كان تقريراً وتأكيداً وان لم يكن اخلاصاً كان مبيناً فيكون نبيها قائل فيه (منه)

وأن يوقه لوجوبه أو نديه (متن)

الثاني لاني لم أجد خلافاً في غيره وفي (شرح المفاتيح) في توجيه الثاني يمكن ان يقال إن أصل البادة لله تعالى خالصة لان الداعي على هذا المخلص نيل الثواب كما في قوله تعالى (انما نطمحكم لوجه الله لا نريد منكم جزاء ولا شكورا) انما نخاف من ربنا يوماً عبوساً قمطريراً فوقاهم الله شر ذلك اليوم) وقال بل تقول انه يمكن أن تكون عبادة المربين خوفاً لانهم كلما ازدادوا قرباً ازدادوا دهشة فربما عبدوا حينئذ خوفاً وخشية • (فرع) • قال الاستاذ الشريف دام ظله (وأما ما يتوصل به من العبادات الى المطالب الدينية كصلاة الاستسقاء والاستطعام والتزويج والسفر والطهارة لها فينبغي أن يقصد فيها امثال الامر بالموصول دون الفعل للتوصل والاجير انما يقصد الاطاعة بفعل ماوجب عليه بالاجرة دون العمل • قوله قدس الله تعالى روحه • (وأن يوقه لوجوبه أو نديه) • القائلون باشتراط الوجوب والتدب جماعة كثيرون كأبي الحسين سعيد الراوندي والشيخ سالم بن ران معين الدين المصري صاحب (التحرير) على ما قل عنهما في (غاية المراد) وأبي القاسم عبد العزيز بن البراج على ما قل عنه الفاضل والشهيد في (الذكرى) وأبي الصلاح وأبي جعفر بن حمزة وأبي المكارم حمزة وأبي عبد الله محمد وأبي القاسم جعفر في (الشرائع) وأبي طالب محمد في (الفخرية) والشهيد بن الخاقاني الثاني والصبري والمصنف وجميع من الاصحاب كما في (جامع المقاصد) وجماعة من المتأخرين كما في (شرح المفاتيح) وظاهر (التذكرة) في نية الصلاة دعوى الاجماع على اعتبار الوجوب والتدب حيث قل (وأما) الفرضية والتدبية فلا بد من الترضي لهما عندنا وهو أحد وجهي الشامية (لكن) هؤلاء اختلفوا على انهاء شق فالمصري والراوندي والقاضي والتي والطوسي جمعوا مع الوجوب القرية والرفع والاستباحة الا ان الطوسي في (الوسيلة) أخذ الوجوب وصفاً لا غاية كما هو ظاهر (المنهى) ويناسب اعتبار الشيخ له كذلك في الصلاة وعبارة (الشرائع) محتملة للوصف والغاية وقد اقتصر فيها على الوجوب والقرية وفي (البروس) في نية الصلاة جمع بين الوصف والغاية والسيد حمزة بن زهرة جمع بين الاربعة وبين الطاعة (قال) واعتبرنا رفع الحدث لانه مانع والاستباحة لان الوجه الذي لاجله أمر برفع الحدث فاما ينوه لم يكن ممثلاً والطاعة لانه بذلك يكون الفصل عبادة والقرية ومرادنا بها نيل الثواب لانه الفرض المطلوب بطاعته والوجوب للامتناع عن التدب ولوقوعه على الوجه الذي كلف بإيقاعه وابن ادریس على ما يحصل من مجموع كلامه والمصنف والشهيد والكركي والصبري وجماعة اعتبروا الوجوب أو التدب والقرية وأحد الامرین من الاستباحة أو رفع الحدث لكنه في (السرائر) لم يذكر القرية كالشيخ في (المبسوط) فانه لم يذكرها ولم يذكر الوجه وترك ذكر القرية لظهورها لا لما قاله العامة من أن العبادة لا تكون الا قرية لانه مدخول اذ صيرورتها قرية بغير قصد ترجيح بلا مرجح وقد عرفت مذهب الشهيد في (اللمعة) رانه اقتصر على الوجوب والقرية والاستباحة والشهيد الثاني في (الروضة) وانه قال بالقرية والوجوب فقط الى آخر ما تقدم قل هذه مذاهب القائلين باعتبار الوجوب والتدب واستبقاء الكلام بمخايفه في كتاب الصلاة وفي (المعتبر) غاية المراد والمجمع والمداكر ورسالة الشيخ حسن وشرحها (وغيرها لا يشترط الوجوب ولا التدب لكن خصه في (المعتبر) بما اذا قصد الاستباحة (قال) وفي

اشتراط نية الوجوب أو التدب تردد أشبه عدم الاشتراط اذا قصد الاستباحة والتعرب وفي نسخة أخرى اذ قصد الاستباحة والتعرب فتأمل وقد سلف ان الشيخ في (النهاية والمبسوط) والمفيد في (المقتضى) والمرضى والبصروي وابن طائوس لم يذكروا الوجه وان أبا بلي والحق في (النافع) والمصنف في (البصرة) أطلقوا النية كما قلناه في (الذكرى) عن الجسفي الى آخر ما تقدم قلناه أو الإشارة اليه (احتج) المتبرون الوجه بوجوب (الاول) وجوب تمييز المنوي وقطع الابهام عنه ولا يتم بدونه (الثاني) ان الوجوب والتدب صفتان لغويان مختلفتان ولا بد من نية الفعل على الجملة المشروعة ورد الثاني في (الروضة والمدارك) بأنه لا اشتراك في الوضوء حتى في الوجوب والتدب لانه في وقت البادة الواجبة المشروطة به لا يكون الا واجباً وبدونه يقتضي (قال في المدارك) كذا ذكره المتأخرون (ثم قال) ولم يتم دليل عندنا على ذلك لسنا الاجتماع لكن امثال الاوامر الوردية بالوضوء يحصل بمجرد إيجاد الفعل طاعة لله تعالى وفي (شرح الفاضل) ان هذا الدليل محل نظر (نعم) يتحى في نحو صلاة الظهر قائماً نوعان فريضة وثابتة (انتهى) وهذا اليراد قال المحقق سلطان انه في نفسه غير تام لاننا نمنع من عدم وقوع الوضوء في وقت البادة الواجبة الا واجباً بل قد يقع مستحباً لان الوضوء في كل وقت مستحب (انتهى) فتأمل فيه وسيأتي نقل الاقوال في المسألة (وقال) الاستاذ أدام الله حراسته في شرحه وحاشيته ان هذا اليراد غير وارد على المستدل وظاهره انه في نفسه تام متلقى القول عند المتأخرين وقد بين عدم توجهه على المستدل بأنه قد يكون المكلف ممن يعتقد ان الوضوء يقع تارة واجباً وأخرى ندباً وان كان في وقت عبادة واجبة كأن يكون جاهلاً أو متوقفاً في دبله مجوراً للاجتماع وان كان الواقع خلاف ذلك فلا بد له حينئذ من التمييز (وأجاب) الاستاذ أيضاً عما أورده في (المدارك) من حصول الاستتال بمجرد إيجاد الفعل قل لا يخفى ان الاطاعة لا تتحقق عرفاً الا بقصد بين المطلوب فيما اذا كان أمرين متمايزين متمايزين فاذا أتى بأحدهما فلا بد من تعيينه بملاحظة ما به الامتياز كرهتي الفجر والصبح (نعم) اذا تميزت الفريضة عن النافلة بالمسألة أو بلام آخر سوى الوجوب أمكن الاكتفاء بقصد المساهية أو باللام الآخر لكن ما نحن فيه ليس كذلك ثم ان ما دل الظاهر عليه من الحكم بوجوب الظهور اذا دخل الوقت لا بد له من ثمرة فالنسبة الى المكلف اذ بمجرد دخول الوقت لا يترب عقاب على تركه والصحة والمشروعية كانت حاصلة قبل الوقت واشتراطها لفصله لا ينهم من هذا الظاهر بل لا بد أن يكون مفهوماً من الظاهر وبكونها واجبة بالاصالة بعد دخول الوقت باطل قطعاً وقد مر أن ثمرة التزاع في الوجوب الفيري والنفسي تظهر في نية الوجوب والاستجاب ويؤيده ما ذكره المدلية في كتبهم الكلامية من انه يشترط في استحقاق الثواب على فعل الواجب أن يوقه لوجوبه أو وجه وجوبه وكذا التدب (انتهى كلامه) (أيده الله تعالى) ورد الاول في (المدارك) بأنه اما معاصرة أو لا يستلزم المدعى وفي (شرح الفاضل) هو مسلم بمعنى انه لا يصح ان نوى الواجب ندباً أو عكس أما مع النفقة فلا (قل) ويمكن تنزيل كلام من اعتبر الوجوب عليه كما قد تشر به عبارة (نهاية الاحكام) هنا وفي الصلاة (قلت) وقد تقدم قلنا (وقال) الاستاذ أدام الله حراسته في (شرح المفاتيح وحاشية المدارك) انه ليس من المصادرة لان قوله لا يتم الا به إشارة الى أن نية الوجه مقدمة لفعل المطلوب على الوجه المطلوب فلا يتم الا به اذ بدون ذلك لا يتم حصول المطلوب لان البادة توقفية ولم يبين له تمام المساهية بنحو يعلم عدم مدخلة نية الوجوب

أو لوجهها على رأي (متن)

والندب مع ان القول بالمدخلية مشهور معروف بل في الكتب الكلامية ان مذهب البلية انه يشترط في استحقاق الثواب على واجب ان يقع لوجهه أو وجه وجوبه وكذا المنسوب ووجه الوجوب غير واقع (ظاهره ل) في العبادات فيتمين الوجوب وكذا الدب والعبادة التي لا يستحق بها الثواب لا تكون صحيحة على انه على فرض عدم الثبوت لم تثبت عدم المدخلية فيجب قصد الوجه من باب المقدمة لحصول العلم بآلتان بالأمور به على وجهه وبولا القصد لم يتحقق العلم لاخمال المدخلية بل لا سبه في أن كون الوجوب من باب المقدمة فهذا مراد المستدل (والحاصل) ان الحكم بصحة عبادة لا بد أن يكون من نص أو جمع والاصل منصف قهين الذي ولا اجماع فيها خلا من ذلك القصد وبويده فوه مهلى الله عليه وآله لا لكل مري ما يرى فاعلم (فإن قلت) البية خروجة عن ماهية العبادة لندبهم سرطاً على الاصح والاصل عدم اسطر ذلك القصد (قلت) على قول من يقول انها جزء من العبادة أصاب للصحة أو التوفيق في كونها أصاباً لا يمكن لا يتمنى هذا لاصل كما هو مسلم ومحقق مع ذلك عدل البية واجبه قطعاً كما عرفت وبني الوجوب من مقولة المادة ماها بتوقيفه والنية المستتله على قصد الوجه به قطعاً بخلاف الخلية اذ نية الوجوب لا نص ولا اجماع على كونها هي النية المنيرة ههنا حصل كلامه (ثم قال) دام الله تعالى حرسه (ويمكن) الجواب عن ذلك كله بأن قصد الواحد واجب والتدبر لو كان معتبراً لا كبر التارخ من الامر بعمل والتعظيم وكر العمل والتعظيم (والعلم ح ل) وساع وسنبر وذبح لان ذلك من الامور التي نعم بهم العلوى ونكر اليها الحاجة ونستدل لان عدم لبركات من المستحب بالاحالة أو الغرض في غاية الكثرة بل في اليوم مرات كبره اسسه الى دعيه الخلاله ولوضوء والحلاوة من الاذان الى آخرها والنفقيات وأدعية الساعات وقراءة القرآن الى غير ذلك ومع ذلك لم يعمل حبر ولا أثر بل وروى وصل ما يفيد خلاف ذلك مثل منهم أمرو بفعل أمور مصما واجب وبعدها منسحب مثل كبر سبع تكبيرات وسبح ثلاث تسبيحات وغلب ذلك من دون أمر قصد تعين الوجوب أو التدب (وبويده) أيضاً منهم كثيراً ما مروا المستحب بانفسه فعل مع ن الاصل عدم القرينة وما ورد من أن غسل الجمعة يصير عوضاً من غسل الجاية في نسي غسلها في العموم الواجب وأمثال ذلك من مستحبات التي تكفي عن الواجب وهي كبره زاد وكان قصد وجه شرطاً لما كفى شرطاً (هذا حصل) . أفده حرره الله تعالى وحاجته لامرئ كان جماعة (المذكورة) على اظاهر انه لا بد من الترض للوجوب أو التدب وصفاً أو غية ان لم يشترطه الوضوء ان سلم كونه كذلك فهو كذلك ان لم يتوبه استباحة أما اذا نويت في أكافيه وهذا هو المصحيح (ويعلم) ان لا فرق بين الوصف والغاية في حصول التمييز وان كان نوصف ظاهر . مثله قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ ﴾ (أو لوجهها على رأي) .

كافي (الغنية والسرائر والتذكرة ونهاية الاحكام وجامع المصنف والكافي والمذهب) على ما نقله الفضل قال وهذا وان لم يذكر فيه الوجه الا أنه يستفاد من الاستدلال الى وجوب قصد الأمور به على الوجه بالأمور به وقد مر ان في الكتب الكلامية ان مذهب البلية انه يشترط في استحقاق الثواب على واجب ان يقع لوجهه أو وجه وجوبه وكذا المنسوب (قال في جامع المقاصد) وانما كانت

وذا الحدث الدائم كالبيطون وصاحب السلس والمستحاضة ينوي الاستباحه فان اقتصر على رفع الحدث فالأقوى البطلان (متن)

﴿ فروع ﴾ (الاول) لو ضم التبرد صح على اشكال ولو ضم الرياء بطل (متن)

رفع المانع مطلقاً انتهى وفي (الذكرى) ان نوى رفع السابق مع الحاصل أو ما سيحصل احتمال الصحة والعدم وان أطلق قالوا قرب صرفه الى الصحة حلال ما مضى كما في حواشيه وفي (الفخرية) (والذكرى والحواشي) انه لو ضم الى الاستباحة رفع الحدث لفي وصح الوضوء ونسبه في (الحواشي) الى المصنف في غير هذا الكتاب أي القواعد (وزاد في الذكرى) الا ان يقصد رفع الحدث فحسب انتهى وفي (الحواشي وشرح الفاضل) يحتمل البطلان في هذه الصورة لثبته خلاف ما جعله الشارع غايه (قال) الفاضل نعم على القول بوجود التعرض للرفع أو الاستباحة في الثبة لا يخطر البطلان من قوة انتهى (قلت) وعند من شرط الضم كالصربي والقاضي والفتي والراوندي والطرسي لو نوى الاستباحة لا بد أن يضم معارض الأحداث الماضية لا المطلق ولا العام والاجزاء الوجان كما به عليه الشيد في حواشيه وفي (شرح الفاضل) ان التحقيق ان الحدث أثر للأمور المحصورة لا يختلف فيه المكلفون باختلاف أحوالهم أو الأمور (ولا الامورخل) المؤثرة ذلك الأثر ومن المعلوم صحة صلاة دائم الحدث مع تجده بعد وضوئه وفي أثناءه وفي الصلاة فصلاته صحيحة مع الحدث فلم يجب عليه الوضوء لرفعه وإنما وجب لاشتراط صلاته ولا دليل على اشتراطها برفع الماضي خاصة خصوصاً مع تجدد الحدث في أثناء الوضوء انتهى (وقال) أيضاً ان رفع الماضي انما ينويه غير دائم الحدث وغير موجه فرق من فرق بأنه ينوي رفعاً مستمراً بخلاف دائم الحدث لان العكس اظهر لعدم انتقاض وضوء دائم الحدث بما يتجدد بخلاف غيره وأيضاً بما تجدد الحدث لهائه في أثناء الوضوء غير مرة ويعد رفع مثل هذا الوضوء لما مضى من الأحداث انتهى • ﴿ قوله ﴾ ﴿ فروع الاول ﴾ لو ضم التبرد صح على اشكال • قطع الشيخ في (المبسوط) وابنا سبيد في (الجامع) على ما قل عنه (والشرائع والمعتبر) والمصنف في (المتن والارشاد) بالصحة فيما لو ضم التبرد وهو الأقوى كما في (التذكرة) وظاهر أكثر الأصحاب كما في (قواعد الشيد) وأشهر القولين كما في (المدارك) وهو لازم للعرض في (الاتصاف) وزاد في (الشرائع) غير التبرد حيث قال أو غير ذلك وهو الظاهر من (المبسوط والجامع والمعتبر) وزاد في (التذكرة) التتظيف ومال اليه في (الذكرى) وزاد التسخن أيضاً واختير في (نهاية الأحكام والايضاح والبيان وجامع المقاصد والجمع) عدم الصحة وهو أحد قولي الشافعية والقول الاول أظهر عندهم وفي (قواعد المبسوط وشرح الفاضل ومشكاة) الاستاذ حرسه الله تعالى ان كان غرضه الأصلي اقربة ثم طرأ التبرد عند ابتداء الفضل لم يضر وان انعكس أو كان الغرض مجموعهما لم يصح انتهى (قال) الفاضل وعليه ينزل اطلاق الأصحاب ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه • ﴿ ولو ضم الرياء بطل ﴾ قولاً واحداً لا يمكن من المرتضى كما في (جامع المقاصد) ولا يعلم خلافاً الا من السيد كما في (قواعد الشيد) وهو مذموب أكثر عللنا كما في (المدارك) وظاهر السيد ان الرياء غير مانع من الاجزاء في العبادة حيث قال في ذيل الكلام على خبر روي عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال (هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به) مانعه لحظة مقبول يستناد منها في الشرع أمران (أحدهما) الاجزاء كقولنا لا قبل صلاة بغير طهارة (والآخر) الثواب كقولنا الصلاة المقصود بها الرياء غير مقبولة بمعنى سقوط الثواب وان لم يجب

(الثاني) لا يفتر الى تعيين الحدث وان تمدد فلو عينه ارتفع الباقي وكذا لو نوى استباحة الصلاة المينة استباح ماعداها وان تقاها سواء كانت المينة فرضا او نفلا
(الثالث) لا تصح الطهارة من الكافر لعدم التقرب في حقه الا الحائض الطاهرة تحت المسلم
لاباحة الوطئ ان شرطنا النسل للضرورة فان اسلمت اعادت (متن)

اعادتها انتهى فلا خلاف في عدم الثواب وفي (المدارك والمشكاة) ان الضميمة لو كانت راجعة صح وقد تقدم في مبحث تداخل الاغسال ماله نفع في المقام وفي (المبسوط) لوضم مامن فضله الوضوء كثرة التران والنوم لم يرتفع حدثه لانه ليس من شرطه الطهارة وفي (المتبر) لو قيل يرتفع كان حسنا لانه قصد الفضيلة وهي لا تحصل من دون الطهارة وكذا لو قصد الكون على طهارة ولا كذا لو قصد وضوء مطلقا انتهى و يأتي تمام الكلام في ذلك وفي (قواعد الشهد وجامع المقاصد) لو ضم أمرا أجنبيا غريبا كدخول السوق فوجان أصحابا البطلان ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (لا يفتر الى تعيين الحدث وان تمدد) هذا مذهب العلماء كافة كإبي (المدارك) واجماعي كما هو ظاهر الفاضل ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ • (فلو عينه ارتفع الباقي) كما هو مذهب أكثر الأصحاب كما في (المدارك) سواء كان المين آخر أحداثه أولا كما في (المتشبه والذكرى) واحتمل في (النهاية) البطلان وهو أحد قولي الشافعي والقول الآخر له ان كان المنوي آخر الأحداث صح ولا بطل واحتمل المصنف في (النهاية) ارتفاع المنوي خاصة فان توثا ثانيا لرفع آخر صح وهكذا الى آخر الأحداث وفي (نهاية الأحكام وقواعد الشهد والدروس والبيان وجامع المقاصد) ان القتل بالبطلان فيما لو نوى رفع البعض وبقاء الباقي وفي (الذكرى) فيه وجهان (وقول في المدارك) بقوى الاشتكال مع قصد النفي عن غير المنوي ويتوجه البطلان هنا للتناقض ويمكن ان يقال بالصحة وان وقع الخطأ في النية لصدق الامثال وهو حسن انتهى ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • (وكذا لو نوى استباحة صلاة مينة استباح ماعداها وان تقاها) أي نفي استباحة ماعداها وقا للمتشبه وخلافا (لدروس) (والذكرى والبيان وجامع المقاصد وشرح الفاضل) واحتمل في (نهاية الأحكام) وهو أحد قولي الشافعي ﴿ قوله قدس سره ﴾ (لا تصح الطهارة من الكافر) اجماعا على الظاهر لانه انما نسب الخلاف الى أحد أقوال الشافعي ﴿ قوله رحمه الله تعالى ﴾ (الا غسل الحائض الطاهرة تحت مسلم لاباحة الوطئ ان شرطناه للضرورة فان اسلمت اعادت النسل عند اسلامها) كانه لا خلاف فيه الا من الشافعي (وأما) مشروعية النسل كذلك قد نبه في (الذكرى) الى قوم (وقال) ان الشيخ أوردته في إيلاء (المبسوط) انتهى وحكم به المصنف في (النهاية) ونفى عنه البعد في (جامع المقاصد) قال لو وقع مثله للضرورة كغسل الكافر لميت المسلم اذا قد المائل والمهرم وتيمم الجنب والحائض فخرج من المسجد انتهى وذكره في (التذكرة والمتشبه) في أحد وجوه الشافعي ولم يظهر منه في الكتابين الحكم به فانسبه الفاضل الى (المتشبه) له لم يصادف محله وجارة (المتشبه) هكذا لاتصح طهارة الكافر (وقال) الشافعي في أحد الوجبين باجترأ القية تحت المسلم بنسبها من الحوض لمحق الزوج فلا تلزمها الاعادة بعد الاسلام انتهى ماني (المتشبه) وكذا في (التذكرة) ذكر للشافعي أقوالا ذكر هذا منها ومال في (الذكرى) الى اباحة الوطئ من غير غسل لانه أولى من ارتكاب شرع

ولا يبطل بالارتداد بعد الكمال ولو حصل في الاثناء اعاد (الرابع) لو عزيت النية في الانتهاء
صحيح وان اقرنت بفصل الكفين نعم لو نوى التبرد في بعض الاعضاء بعد عزوب النية
فالوجه البطلان (متن)

غسل بغزنية صحيحة وقربه في (البيان) وقوامي (جامع المقاصد) واستجوده الفاضل وفي (التذكرة) اذا
اقطع دم الجنونة وشرطنا النسل في اباحة الوطئ غسلها الزوج ونوى وللشافعية (والشافعي فيه خل) وجان
واستبعد في (الذكرى وجامع المقاصد) ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ ﴿ ولا يبطل بالارتداد بعد
الكمال ﴾ وكذا النسل والتميم كما في (الخلاصة والذكرى) وكذا (الجواهر) على ما قلناه وفي (المنتهى)
قوى عدم بطلان ما عدا التيمم اما هو فانه يبطل (قل في الذكرى) قلوا خرج بكفره عن
الاستباحة قلنا مادام الكفر ولم ينص (في جامع المقاصد) على حكم التيمم بل أطلق ﴿ قوله قدس
الله سره ﴾ ﴿ ولو حصل في الانتهاء فان عاد أعاد ﴾ قال في (جامع المقاصد) ظاهر العبارة انه
يميد الطهارة بعد العود الى الاسلام والحق انه انما يميد اذا جف الليل وبدونه يستأنف النية لما بقي
ويتم طهارته عن فطرة أو غيرها انتهى وبذلك قطع في (الدروس والذكرى) ﴿ قوله رحمه الله ﴾
﴿ وان اقرنت بفصل الكفين ﴾ كل من قال يجوز تقديم النية أو استحبابه عند غسل الكفين
المستحب يلزمه القول بصحة الوضوء ان عزبت عند غسل الوجه (وقد) صرح بالصحة المصنف
والشاهد والكركي وغيرهم لان الواجب المقارنة بأول أفعال الوضوء الواجبة أو المندوبة واما من لم يجهز
بذلك فانه يحكم بالبطلان عند المزوب وقد تقدم قتل الأقوال في ذلك (قال) الكركي وقيل بوجودها
لو اقرنت النية بنسل الكفين بناء على عدم الاجزاء بتقديرها عنده ويلوح ذلك من ابن طابوس
انتهى والشافعي أوجب المقارنة فلا لنسل الوجه الواجب لان السنن توابع كما مر ﴿ قوله
قدس سره ﴾ ﴿ نعم لو نوى التبرد في باقي الاعضاء بعد عزوب النية فالوجه البطلان ﴾ كما
في (التذكرة والايضاح والدروس والذكرى والبيان وجامع المقاصد) وفي (المنتهى) ولو عزبت عند
غسل الوجه وقد قدمها عند غسل اليدين للتبرد لم تقع عن الوضوء فان ذكر وطوبى الوجه باقية جاز
استئناف غسل اليدين (١) بنية الوضوء والا استأنف من أوله انتهى وهذه العبارة اما مطلقة أو مشككة
ولعله يريد أنه ان أحدث نية التبرد عند غسل اليدين مثلاً ثم ذكر والوجه رطب جدد النية وأعاد
غسلها (٢) وضح الوضوء والا استأنف وفي جامع المقاصد ويحتمل ضمياً للصحة نظراً الى وجود نية
الاستدامة فان المتوحي حاصل على كل تقدير وليس بتي ولو حاول أحد الزام المصنف بالصحة بناء
على ما اختاره سابقاً لوجد الى ذلك سبيلاً لان نية التبرد ان كانت منافية للاخلاص أبطلت مع
ضميمتها الى نية الوضوء والا لم تؤثر لبعاء الاخلاص في الموضعين انتهى (قلت) هذا الذي ذكره
حاو له الفاضل قال ويقوى عندي عدم البطلان بنية التبرد وان لم يتدارك بناء على جواز ضمها الى
نية القرية حقيقة فالاستدامة حكماً في حكم الاستدامة فلا انتهى (قل في الايضاح) بعد ان احتمل
الصحة وذكر ما استند اليه هذان الفاضلان أعني الكركي والمهندى ويبطل باقتضائهما التشريك في

(١) الاستئناف عند غسل الي آخره (خل) (٢) كذا في نسختين والظاهر غلها (مصحح)

(الخلمس) لو نوى رفع الحدث والواقع غيره فأن كان غلطاً صحيح والابطل ^(١) (السادس) لو نوى ما يستحب له كقراءة القرآن فلا تقوى الصحة ^(٢) (متن)

الابتداء والتمحض هنا تأمل فانه دقيق وفي (الذكرى) ولو نوى المني حال التحول فهو كملك في حال التبية بل هو أولى لضعف الاستدانة الحكمة وقوة الابتداء الحقيقي (قلت) هذا منه لعله مبني على ما سلف له فيها من الميل الى القول بالطلان لو ضم التبرد الى النية فتأمل (ولعلم) ان ذكر التبرد في عبارة المصنف على سبيل التمثيل والا قد عرفت أنه عبر في (التذكرة) بالمنافي وفي (المدروس) بالمنافي أو اللازم كالتبرد ^ح قوله قدس الله روحه ^{هـ} لو نوى رفع حدث والواقع غيره فان كان غلطاً صحيح (كما في) (المتبى) وفيه قوة كما في (جامع المقاصد) وفي (التذكرة) وفي الغالب اشكال ومثله في (النهاية) وقطع بالطلان في (البيان) وقربه في (الذكرى) وقواه (الفاضل) بناء على القول بوجوب الترضي لرفع عيناً وأخيراً الا ان يصح الاستدانة ولم نوجب الضم ^ح قوله رحمه الله تعالى ﴿ لو نوى ما يستحب له كقراءة القرآن فلا تقوى الصحة ﴾ (١) أي ارتفاع الحدث وجواز الدخول به في الصلاة وفقاً (للمتبى ونهاية الاحكام والتذكرة والمختلف والمدروس والذكرى) (والبيان) واستحسنه في (المتبى) وفي (جامع المقاصد) لا اشكال فيه ان قصد الفعل والكمال وتوقف في (التحرير) وخلافاً (لمبسوط والسرار والايضاح) حيث ذهبوا الى البطلان ونسبوا في (جامع المقاصد) الى جماعة صدقته الى الشيخ والمجلى والشافعي فيه وجان كما في (المتبى) وهل النزاع ما اذا نوى الفضل كاهوطا (المتبى والمتبى) (والمختلف والتذكرة والذكرى) قال في (المتبى) بعد ان قل عن الشيخ المنع ولو قيل يرتفع كان حسناً لانه قصد الفضيلة وهي لا تحصل من دون الطهارة ومثله (المتبى) وبقية الكتب التي ذكرت وفي (جامع المقاصد) مانعه واختار المصنف الصحة لانه نوى شي من ضرورية صحة الطهارة وهذا الاقناع على وجه الكمال ولا يتحقق الا برفع الحدث فيكون رفع الحدث منوياً (وفيه نظر) لان المفروض هو نية القراءة لانه على هذا الوجه المعين اذ لو نواه على هذا الوجه ملاحظاً ما ذكر لكان ثواباً برفع الحدث فلا يتجه في الصحة حينئذ اشكال فلي هذا الاصح في المتنازع فيه البطلان واليه ذهب الشيخ وابن ادريس وجماعة وهذا بناء على اعتبار نية الرفع أو الاستباحة فلي القول بدم اعتبارها في النية لا اشكال في الصحة انتهى وهذا الاستدلال الذي ذكره عن المصنف ذكره في (المتبى) وعلى ما فيه هذا الغاضل يجوز ان يكون مراد الشيخ ومواقفه انه لم ينو الكمال فيرفع النزاع (فليتأمل) فيه ويظهر من (الايضاح) مانعه صاحب (جامع المقاصد) من ان محل النزاع ما اذا لم ينو الفضل حيث استدل على عدم الاجزاء بأنه غير مستلزم لرفع الحدث لانه كما كان مستلزماً لشي يتنجس الاجتماع مع قتيضه وهنا ممكن الاجتماع فلم ينو رفع الحدث ولا ما يستلزمه انتهى ومثل الوضوء قراءة القرآن الوضوء لكتابه والكون على طهارة ودخول المساجد والاخذ في الحوائج وكتب الحديث والفتى كما في (النهاية والتذكرة والمتبى) وغيرها وفي (الذكرى) وفي نية الوضوء فلو لم ينو الوضوء لكانت نية رفع الحدث (ثم قال) والتحقيق ان جعل النوم غاية مجاز اذا النية هي الطهارة في آن قبل النوم

(١) هذه العبارة قد يتوهم منها باعتبار السياق ان المراد الاقوى صحة الوضوء قراءة القرآن وليس كذلك وانما المراد ان الاقوى رفع الحدث وصحة المحل في الصلاة (متن)

فيكون من باب الكون على طهارة وهي علة صحيحة انتهى وألحقه في (المختبر) بالصحيح لانه قصد النوم على أفضل أحواله وتوقف في (المتن) والتحرير والذكرى) باجزاء المجدد ندباً لوظهر انه كان محدثاً وفي (التهامة والتذكرة) القطع بعدم اجزاء (جواز خل) المجدد لانه يستحب لا باعتبار الحدث ويأتي تمام الكلام (وقال في التذكرة) وان لم يجب ولا يستحب كالأكل لم يرتفع حدثه قطعاً لو نوى استباحته وينبغي الترض لسئلة ان ثبتت كانت أصلاً في هذا المقام وهي جواز الدخول في الصلاة المفروضة بالوضوء المتأدب لما ليست الطهارة شرطاً في صحته اذا كان غير مجامع للحدث الاكبر في (السرائر) يميز ان يهدي بالطهارة المنسوبة الفرض من الصلاة باجاء أصحابنا وفي (المدارك) الظاهر من مذهب الأصحاب جواز الدخول في العبادة الواجبة المشروطة بالطهارة بالوضوء المتدوب الذي لا يجامع الحدث الاكبر مطلقاً وادعى بعضهم عليه الاجماع انتهى وفي (مجمع البرهان) انه مما لا شك فيه ولا ينبغي فيه التزاع أصلاً وقد سمعت أقوال الأصحاب فيما نحن فيه ويأتي قلباً أيضاً في وضوء غاسل الميت (ويدل) عليه قوله عليه السلام اذا دخلت المسجد وأنت تريد ان تجلس فلا تدخله لا وأنت طاهر (وقوله عليه السلام) الطهر على الطهر عشر حسنات وتنكير الطهور في قوله عليه السلام لأصلاة الا بطهور (١) (وقوله عليه السلام) طوبى لمن تعابر في يتهو زارني في يتي قد اطلق الطهور في الاخبار على مطلق الوضوء (وقد يستدل) عليه بقوله عليه السلام فرض الله عليه وعلى ذريته تطهير هذه الاربع (ويدل) عليه قوله عليه السلام فيمن رغب وهو على وضوء فليسل الله فان ذلك يميزه ولا يعبد وضوءه قد نكر الوضوء في السؤال وصدر الجواب من دون استفعال وكذا كل ما كان من هذا القبيل وانه لكثير ويشهد له ان الرواة لم يتعرضوا للسؤال عن ذلك في مقام من المقامات وكذا الأئمة صلوات الله عليهم لم ينههم على ذلك مع انه ما تم به البلوى ونس الى الحاجة فلو تعرضوا له لشاع وذاع (ويدل) عليه عموم قولهم عليهم السلام في صحيحي زادة واسحق أن الوضوء لا ينتقض الا بالحدث لا بالمنى الذي ذكره صاحب (المدارك) حتى يرد عليه انه لا يقتضي ترتب جميع ما يترتب على كل وضوء وانما يقتضي ما ثبت ترتبه على ذلك الوضوء بل وجه الاستدلال ان قوله لا ينتقض الوضوء الا حدث يدل على ان الوضوء لا يجتمع مع الحدث اذ لو كان يجتمع معه لما صح له عليه السلام أن يقول لا ينتقضه الا الحدث لان الحدث لا ينتقض الا بالطهارة فلو لم يكن حدثه مرتفعاً لم يكن متطهراً بل يكون محدثاً بحدثه الذي لم يرتفع بذلك الوضوء والحدث لا ينتقض الحدث فكيف يطلق ويقول لا ينتقض الوضوء الا حدث (اللهم) لا أن قول يرتفع بهذا الوضوء حدث دون حدث فيكون زافاً حدث القراءة مثلاً دون حدث الصلاة المعروف كائن عليه غير واحد ان الحدث في الحالة المانعة وان الاحداث متداخلة في الارتقاء والذي ثبت من الشارع ان من لم يكن على وضوء (٢) لا يدخل في الصلاة لا غير وهذا الوضوء معلوم حصوله والحدث مانع شرعي والمانع الشرعي لا بد من تحقق ثبوته ولم يثبت بعد تحقق الوضوء وليس الوضوء إلا غسلان ومسحتان مع القرية واما قصد الرفع وان الاحداث متفارقة روافضا متفاوت فلم يثبت هذا أقصا ما ينبغي أن يقال في المقام (وفيه) ان اجماع (السرائر) على ما فيه

(١) قد يقال لادلالة في هذا نعم لو قال لأصلاة الا بوضوء ثم الاستدلال (منه) (٢) فيه تأمل لانه

قال لأصلاة الا بطهور ولم يقل لا بوضوء (منه)

(السابع) ولو شك في الحدث بعد يقين الطهارة الواجبة فتوضأ احتياطاً ثم يقين الحدث
فلا تقوى الاعادة (الثامن) لو اغفل لمة في الاولى فانتسلت في الثانية على قصد التذنب
فلا تقوى البطلان (متن)

حيث ذكرت فيه الطهارة معارض باجماعها الآخر حيث قال اجماعاً معتقداً على انه لا تسبىح الصلاة
الابنية رفع الحدث أو استحابة الصلاة وأما الاجماع الذي قل حكايته في (المذكر) فلا يعرف
حكاية ولعله أراد ما ذكرناه عن (السرائر) وأما قوله ن ذلك المعروف من مذهب لاصحاب فلا يعرف
الا ان الاصحاب مختلفون في ذلك اختلافاً شديداً وقد تبعت قولهم في هذه المسألة على ما هو
قرائة القرآن كما عرفت وفي مسألة وضوء غسل الميت وضلأ كلامهم واختلافهم ووقفهم (و) لا خلاف
فواردة على المتأخر المجهود وهو وضوء الصلاة وما ذكر فيه نطق التطهير كان من حيث لا يشترط
فيها الطهارة قابل للتأويل بوجوه كلها قريية ولا نسلم به مما تم به الجوى وإنما يصير اليه الاخر من
الاس (سلمنا) ولكن كان الواجب أن يكون معروفاً بين الفقهاء لثنتين هم السدة لذلك وهذه المسألة
قوية الاشتكال والمقطوع به منها حوار الدخول في التيممة بوضوء النافلة والكفون والذهب وليس
وعلى ذلك يحصل اجماعهم ان كان وبزل عليه كلماتهم ويبقى لاشتكال خاله فيما عدا ذلك وفي
(الذكرى) ولو نوت الخاضع بعد طهره اعادة الوضوء فلا قرب الصحة لما قلناه وحصلنا على العمل
بحرمة قبل الفسل (قل) ويحتمل البطلان لان الطهارة لحق الله تعالى ولحق الروح فلا تنصص (ول) ويحتمل
بأن التمرة حاصلة واحدة الوضوء على الكمال أنه الصحة موقوف على رفع الحدث فحما من يرضى
وفي (النهاية) عدم اعادة وضوء الخاضع للذكر والغسل للتكفين والتيمم لصلاة الجلاء وكذا (البيان)
قال لا يجزى وضوء الخاضع ولو طهر اقصاه بعد الوضوء (وقال في جمع البرهان) في عدم اعادة التيمم
للحذرة مع التصرف تأمل (ولعل) به لوني ما الوضوء شرط في صحته كاستحالة المدة فإنه يصح لدخول
به في الصلاة قولاً واحداً كما في (جامع المقاصد) وغيره وكذا ما اذا توضأ لتأهب للصلاة ولأن
على طهارة أو لمس كتابة القرآن وما عدا ذلك فيه التراجع • ﴿ قوله قدس الله تعالى بروحه نية ﴾
﴿ ولو شك في الحدث بعد يقين الطهارة الواجبة فتوضأ احتياطاً ثم يقين الحدث فلا تقوى الاعادة ﴾
كما في (التذكرة والبيان وجامع المقاصد وحاشية الايضاح) لعدم بية الوضوء كذا قلناه عن (التذكرة)
في (الذكرى) ورد به أنه مشكل لا يتكلم على تقديرها وقال انه أولى بالصحة من عدمه • المحدد
وتوقف في (المنهى والايضاح) فذكر فيها الوجوه من دون ترجيح وفي (كشف القناع) يحتمل
عدم الاعادة بناء على ان نية الوجه والرفع إنما تنزه مع الامكان والالم يكن لاحتياط إعادة وفي
(حاشية الايضاح) اتفق الاصحاب على استحباب الوضوء وفي (جامع المقاصد) الأولى
الاثبات بالمسألة مكان الواجبة في عبارة لمصنف وفي (الذكرى) انه لو شك في الطهارة بعد يقين
الحدث أو شك في التأخر من الطهارة والحدث فإن الطهارة فيها صحة قطعاً وان تيقن الحدث بعد
ولاؤها مخاطبان بالجزم وقد فضله (انتهى) وعلى الاكتفاء بالمرة لاهادة • ﴿ قوله قدس الله
تعالى بروحه • ﴾ ﴿ لو اغفل لمة في الاولى فانتسلت في الثانية فلا تقوى البطلان ﴾ كما في (التذكرة)
(والبيان وجامع المقاصد والحواشي المدونة الى الشيد وحواشي الايضاح) لزوم وقوع مض

وكذا لو انفسلت في تجديد الوضوء « متن »

الوضوء بنية الندب (وقال في الايضاح) لان النسلة الثانية انما قصد صورتها ولا تأثير لها في الاستباحة ولهذا لا يصدق على الماء المنسول به انه مستعمل في الوضوء (واجتعلل (الوجهين في (المنتهى والنهاية) والايضاح والذكرى والدروس) من دون ترجيح لانه لم ينورف الحدث بالثانية (وفيه) ضعف لعدم وجوبه في كل عضو عضو (وقال في كشف اللثام) ويحتمل الصحة بناء على ان الوجه انما يعتبر على وفق اعتقاده اوعلى انه نوى الوجوب بمجمله الوضوء أولا وهو كاف لعدم وجوب نية كل عضو عضو وانما نوى الندب بالنسلة الثانية وهي انما تكون غسلة ثانية لغير (اللمعة) واما لها فهي غسلة أولى وهو ناو بها الوجوب في ضمن نية الجملة ولكنه أخطأ فظاها من النسلة الثانية المتدو بقمع اتحاد الطهارة وكون المصاحبة في ثانية الغسل افضال ما بقي من النسلة الاولى كما يرشد اليه قول أبي جعفر عليه السلام في حسن زيارته وبكى . والثتان يأتيان على ذلك كله انتهى وهو حاصل ما ذكر في (الذكرى) وقال فيها و بما بني على ان نية المتاني به سد عزوب النية له تؤثر أم لا وعلى أن وضوءه المتوحي به ما يستحب له الطهارة يصح أم لا (تم قال) وقد ينازع في تصور البناء على الاصل الثاني بناء على عدم صحة الوضوء المتدوب قبل الواجب لمن عليه واجب انتهى وقال في (كشف اللثام) اذا غفل عن نية الدب بالثانية أو نوى بها الوجوب لنذر أو شبهه أو كان الوضوء مندوبا تعينت الصحة ومنع في (جامع المقاصد) كون الثانية انما شرعت استظهارا على ما لم ينسل في الاولى (ثم قال) وقد يهضم من التقييد بالندب في كلام المصنف انما لو انفسلت فيها على قصد الوجوب النذر وشبهه يجوزي وليس كذلك لا اشتراط الرفع أو الاستباحة (ثم قال) ولو قال ولو انفسلت في الثانية باعتقاده بدل قوله على قصد الندب لكان أولى وأشمل لاندرج ما اذا كانت الثانية واجبة فيه وما اذا لم يقصد شيئا عند فعل الثانية على انه يمكن ادراج الأخيرة في البارة انتهى . قوله قدس الله تعالى رحمه الله . « وكذا لو انفسلت في تجديد الوضوء » أي الأقوى البطلان بناء على اعتبار الرفع أو الاستباحة كما في (البيان) وفي (الدروس) انه أبعد من الاول وأبعد منه غسلة بالثانية منه وأبعد من الجميع لو انفسلت بالثالثة (ومثله) أو قريب منه ماني (الايضاح وجامع المقاصد) وفي (حاشية الايضاح) ان ذلك جعجه لا يجوزي وظاهر (المبسوط) لاجزاء لان المجدد طهارة شرعت لكامل الطهارة وتدارك الخلل وفي (كشف اللثام) ويحتمل الصحة كما تعين على الاكتفاء بالقرينة أو بها مع الوجه وانحد بناء على ان الوجه والرفع انما يعتبران على وفق الاعتقاد والمجدد طهارة شرعية والظاهر شرعا لكامل الطهارة وتدارك خللها انتهى (هذا) ولا فرق في ذلك بين اللمعة والعضو اذا أغفله ثم انفسل في تجديد الوضوء وكذا الحال فيما اذا ظن انه متطهر فوضأ بتجديدا ندبا ثم ظهر له انه كان محدثا فالواجب قل الاقوال في جميع هذه الاحوال اما حال اغفال اللمعة فقد علمت قل اقوالهم فيه بخصوصه وقد مر انه توقف في (المنتهى والتحرير والذكرى) في اجزاء المجدد ندبا فيما اذا ظهر انه كان محدثا واستوجه فيه في (المتبر) الاجزاء لانه قصد الصلاة بطهارة شرعية وتوقف في (الذكرى) ايضا فيما اذا بين فساد الاولى ونفى في (التذكرة والنهاية والبيان) على عدم الاجزاء فيما اذا ظهر انه كان محدثا ولم أجد أحدا قال بالاجزاء والصحة في هذه المسائل على القول بعدم الاكتفاء بالقرينة سوى ما مر من المتبر (نعم) في

(التاسع) لو فرق النية على الاعضاء بان قصد عند غسل الوجه رفع الحدث عنه وعند غسل اليدين رفع الحدث عنهما لم يصح (متن)

مسئلة ما اذا جدد الطهارة وذكر اخلال عضو من احدهما صرح الشيخ في (المبسوط) والقاضي وأبو جعفر محمد بن حمزة ويحيى بن سعيد وصاحب (مجمع البرهان والمدارك) بأن الطهارة والمالة صحيحتان مع ايجاب من عدا الاخير ين منهم نية الرفع أو الاستباحة فتعجب من ذلك في (المختلف) لحصول التناقض بين كلاميه (وأجاب) عن ذلك الشيباني (الذكرى وغاية المراد) وصاحب (المدارك) بأنه لا مانعة لان نية الاستباحة انما تكون معتبرة مع الذكر اما اذا ظن المكف حصولها فلا قذا جدد وصادف حدثا في نفس الامر كان مرتعا (قال في غاية المراد) كيف لا وهم يطلون مشروعية التجديد باستدراك ماعاءات في الاول (وقال في الذكرى) في موضع آخر ان ظاهر الاصحاب والاختار ان شرعية التجديد للتدراك فهو منوي به تلك الغاية وعلى تقدير نيتها لا يكون مشروعا قل وقر (المعتبر) بين المجدد مطلقا وبين المنوي به الصلاة يشير بان التجديد قسمان وفي (مجمع الفائدة والبرهان) انه معلوم مشروعية المجدد وكونه وضوءا شرعيا وفي (المدارك) ان الظاهر من الاختار ان شرعية المجدد انما هي لاستدراك ما وقع في الاول من الخلل ويشهد له ما رواه الصدوق من اجزاء غسل الجمعة عن غسل الجنابة وما أجمع عليه الاصحاب من اجزاء صوم يوم الشك نية الدب عن الواجب الى غير ذلك مما مر وفي (كشف اللثام) ان الشيخ وموافقيه تعلم استندوا الى ان شرع التجديد تدارك الخلل في السابق وفي (المعتبر) الوجه صحة الصلاة اذا نوى بالنية الصلاة لانها طهارة شرعية قصد بها فضيلة لا تحصل الا بها فهو ينزل نية هذه الفضيلة منزلة نية الاستباحة وقوى في (المسئ) صحة الصلاة بناء على شكه في الاخلال بشي من الطهارة الاولى بعد الانصراف فلا عورة به وهو محكي عن ابن طوس واستوجهه الشيب (قل) الا ان يقال ان اليقين هنا حاصل بالتدرك وان كان شاكيا في موافقه بخلاف الشك بعد الفراغ فانه لا يقين بوجه (قلت) ولعل هذا لا يجدي وفي (السرر) انه بعد الطهارة الصلاة وهو خيرة المصنف فيما سيأتي في الفصل الثالث وقام الكلام هناك ان شاء الله تعالى ومن مجموع هذا يعلم الحال فيما نحن فيه وان الشيخ وموافقيه مما يقولون بالاجزاء والصحة فيما نحن فيه لان الحال في الجميع واحد لان المستند ما ذكر لكن الاستاذ أدام الله تعالى حراسته قال في (حاشية المدارك) لعل الشيخ يني ما ذكر على ان هذا الشك داخل في الشك بعد الفراغ أو غير ذلك وهذا انساب بكلامه حيث اعتبر في النية الرفع أو الاستباحة مطلقا مع انه لو قال بما ذكره لكان مودعا للاعتراض بأن الدليل لو تم لاقتضى الاحتياط مطلقا والا فلا مطلقا انتهى (ثم انه قال) استشهد صاحب (المدارك) بما ذكر واستناده اليه لتحصيل البراءة البقينة أو العرفية في غيبة الغرابة فأنسل انتهى فعلى ما ذكره الاستاذ أيده الله تعالى فترقق هذه المسألة عما نحن فيه وقام الكلام في هذه المسألة يأتي ان شاء الله تعالى في الفصل الثاني ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ لو فرق النية على الاعضاء الى قوله لم يصح ﴾ كما في (التمنى ونهاية الاحكام والتذكيرة والتحرير والدروس والبيان والذكرى ومجمع المقاصد والشكائد) وكذا (الايضاح) لانه منع من الصحة في المسألة الآتية فيكون بالمنع في هذه أولى فاذا ذكر ذلك في (الدروس والذكرى) قال في (مجمع المقاصد) لان الحدث متعلق بالجملة لا بالاعضاء

اما لو نوى غسل الوجه عنده لرفع الحدث وغسل اليمنى عند مرفع الحدث وهكذا فالأقرب
الصحة « متن »

المعصومة ولأن رضة لا ينتقض ولأن الوضوء عبادة واحدة اتفاقاً ولعل صاحب الشرح في الوضوء
اليائي وفي (كشف القتام) ولذا لا يجوز مسح المصحف بالوجه المنسول قبل تمام الوضوء واقتصر في
(النهاية) على الاستناد الى ان الوضوء عبادة واحدة لكن يظهر منه في (التذكرة والمنتهى) منع
كون الوضوء عبادة واحدة حيث قال في (التذكرة) في الرد على الشافعي في المسألة الآتية حيث
استدل الشافعي فيها على البطلان بأن الوضوء عبادة واحدة كالصوم والصلاة مانعه وهو ممنوع
لارتباط بعض أفعال الصلاة ببعض بخلاف الطهارة انتهى (والتحقيق) ان المنع ليس راجعاً الى كونه
عبادة واحدة وانما هو راجع الى دعوى الاتحاد بين التقبيل والتقبيل عليه وفي (المنتهى) قال والجواب
الفرق بين الطهارة والصلاة لارتباط بعضها ببعض دون الطهارة بل الحق أن لا ظهور في ذلك وكيف
يستند اليه في (النهاية) ويمنع في الكتاتين وقد سمعت دعوى الاتفاق عليه فلا تناقض كما في
(كشف القتام) فأمل وفي (قواعد الشيد) ان الوضوء أفعال كثيرة لآعبادة واحدة وربما بني الفرع
الآتي على ذلك (وما) استند اليه المحقق الثاني من ضل صاحب الشرح في الوضوء اليائي (فيه)
ان أخباره بأسرها خالية عن النية بالكفاية الا ان يقال ان مراده ان صاحب الشرح لم يفعل ذلك فأمل
(واحتمل في الذكرى) الصحة لتوهم السريان من الاعضاء المتوية الى الجملة وفي (كشف القتام)
قال هذا كله على القول بلزوم التعرض للرفع عيناً أو تخفيفاً وعلى عدم تعوي الصحة للانيان بالواجب
من النية وما زاد فهو لغو قال ويحتمل البطلان لانه مخالف لأرادة الشارع ﴿ قوله زاد الله في
شرفه ﴾ • اما لو نوى غسل الوجه لرفع الحدث وغسل اليد اليمنى عنده لرفع الحدث وهكذا
فالأقرب الصحة يريد انه اذا نوى غسل الوجه عند غسل الوجه لرفع الحدث مطلقاً لانه الوجه خاصة
أومع عضو آخر أو الاستباحة فالأقرب الصحة كما في (التذكرة والمنتهى والنهاية والمشكاة) واحتمل في
(الذكرى) وهو أحد قولي الشافعي واستند في الاولين الى أنه اذا صح غسل الوجه لنيته في ضمن
نية المجموع فصحت بنية خاصة به أولى وهذا مراد (الذكرى) حيث قال ان اجزاء الجماعة يستلزم
الخاصة لانها أقوى دلالة واستند في (النهاية) الى انه اذا كان المقصود من مجموع هذه الافعال رفع
الحدث عن المكلف فكذا من كل فعل لكن لا يحصل المقصود الا بجملة الافعال فلا يجوز أن يمس
المصحف بوجه المنسول وأيد هذا القول في (الايضاح وجامع المقاصد) باطلاق الآية الكريمة
(وقال في التحرير) في الاجزاء نظر وحكم بالبطلان في (الايضاح والدروس والبيان وخواشي الشيد)
(وجامع المقاصد) وهو الوجه الآخر لشافعي لان الوضوء عبادة واحدة والاولوية المدعاة ممنوعة واطلاق
الآية منزل على ضل صاحب الشرح (قلت) في الاخير تأمل (فأمل) وقطع في (المنتهى) بأنه لو فرق
النية بأن شريع فيها عند غسل الوجه ولم يتما الا بعد أو عند تمامه غلط (١) بعض أعضاء الوضوء من النية
قطعا وحكم في (التذكرة والذكرى وجامع المقاصد) بالبطلان فيها لو نوى الوضوء ابتداء لرفع الحدث
عن الاعضاء الاربعة لا ذكر فيها وفي (الذكرى) وعلى السريان يصح وفي (النهاية) وأما اذا

(المأثر) لو نوى قطع الطهارة بعد الاكمال لم تبطل ولو نواه في الانتهاء لم تبطل فيما مضى
الا ان يخرج عن المولات (الحادى عشر) لو وضأ غيره لمذرتولى هو النية «متن»

فرق بان نوى غسل الوجه خاصة عند غسله لرفع الحدث بدنية الوضوء جملة فاصحة متعبة
- قوله قدس الله تعالى روحه - ﴿ لو نوى قطع الطهارة لم تبطل ﴾ أي نوى قفص الطهارة
بعد اكائها لم تبطل وكأنه اجامى وان لم يصرحوا بذلك لحصره التواقض في غيره - قوله قدس
سره - ﴿ الا ان يخرج عن المولات ﴾ كما هو خيرة الشيخ (المستدرر والمنتهى والتحفة المكنونة)
(والشعر والدروس والذكرى والبيان وجامع المقاصد والمشكاة) وهو المنقول عن الجميع لاصل عدم
انتقض الاول ولان الوضوء لا يشترط صحة فعل من فعله صحة اتي الافعل ان توقف اثره
على المجموع ولهذا لو عكس لم تبطل بل يعيد على ما يحصل منه الترتيب وانس هذا من التفرق ان من
اتكرر لانه عند استدراك نوى تمة نواه أولا عبي الجملة (سنة) تكه يترك حد بية جملة
مشكل كافي (الهادي) على - قل (وكشف الثناء) لانه لا معنى على ان الطهارة الفعل كثيرة
في (قواعد الشهيد) لاجادة واحدة وقد عرفت دعوى الاتفاق في اجمع المقاصد على ان الوضوء
عبادة واحدة ثم نه بذهبه لاكتفاء بها بية واحدة فيمضي على ان المنذر في الاستدانة في العبادة
لا يقع شيء من أحزمت الامم انية حقيقة وحكم (وفيه نظر) وقيل به انقطع ساقية الاستدانة لان
العبادة ان اشترط بعضها كاستدانة بطلان حكمه الا فاستدانة من كانه - قال في كشف
الثناء (هذه لا فريضة في (شتمس) ولد كبرى وغيره لا يكفى في النسل انية الباقي عدم شرط
المولات فيه (قل في تذكرى) (وقد شرط المولات فيه كفضل الاستحاضة استأنه ولو استغل
عن الافعل غيره مع استمرار حكم انية لم يضر عدم تجف البول ولا يخرج الى نية مستأنه وكذا
النسل الامم مثل الزمان يمكن عدم حثجه فيه مطامع في الاستدانة الحائس انهم - قوله
رحمه الله - ﴿ لو وضأ غيره لمذرتولى هو النية ﴾ لانه نية عند كافي (المذكورة) وقد
نص على ذلك في (المنتقى والمنتهى) وغيره وان كان المضمي من هلهما بالاسام والكدل كافي
(كشف الثناء) وفي (المذكورة) تتعلق النية بالمباشرة لانه الفاعل للوضوء خفية وله من المضطر
قبول الطهارة ويمكن غيره منها كان أولى وفي (حاشية المذكورة) لا شك ان الوضوء ليس وضوء المباشرة
فلا يمكن ان يصلي به ويعطوف به بل لمباشرة من قبل الآلة فلا وجه للحكم بمعلق النية به وفي (قواعد)
الشهيد الاصل ان انية فسد المكاف ولا اثر لية غيره وقد تؤثر نية الانسان في فعل المكاف
كاخذ الامام الزكاة قبرا من المتع واخذ المال من لمطاطل قبرا وكلف المتكر اذا وري
قائبة نية المدعي ولا يخرج بتورية عن وبل العين ونية الولي اذا حج بالنهي المهنن (وده)
السيد صدر الدين بانه لا معنى لتصد شخص لفعل شخص آخر فانية نية الفاعل وقيل انه لا شيء من
الصور المذكورة بخارج عن الاصل واقم البرهان على ذلك وفي (التذكرى وجمع المقاصد والروض)
ولو نوى المباشرة كان حشا وفي (التذكرى) لانه الفاعل حقيقة كذبح المدي وقد نص جواهر
الاصحاب على جواز تولي القاذع النية ومثل ما نحن فيه ما اذا طاف به طائف لمذرتولى كان المباشرة
هذا فعلا بمعنى متوضعا بل هو فاعل بمعنى موضح (والحق) ان النية حيث ينسب الفعل الى الفاعل حقيقة

« الثاني عشر » كل من عليه طهارة واجبة ينوي الوجوب « متن »

لا قبل الاستنابة كما فيما نحن فيه ونحوه. وأما وضوء الميت وغسله فلا ينسب إلى الميت حقيقة وذابح
المهدي حقيقة هو المباشر والوكيل في الطلاق هو الموقع له حقيقة فاقصد قصده (قال في الذكري)
ولا تجزي نية المباشر قطعا لعدم جواز الاستنابة في النية يعني هنا إذا هي مقدورة تعلق مراد الشارع
بها من المكلف بعينه وفي (المتبر) أن جواز التولية مع الاضطرار متفق عليه بين الفقهاء وقد أطبق
أصحابنا أجمع كافي (المنتهى والنهاية والمقاصد العلية والروض) على أنه لا يجوز أن يوضه غيره مع الاختيار
وفي (الاتصار) أنه مما انفردت به الإمامية والخالف أئمة هو الكاتب وواقهم على ذلك داود وقال
الشافعي يجوز مطلقا لكنه قال إنما يتولاها التوضي لا الموضي ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾
﴿ كل من عليه طهارة واجبة ينوي الوجوب ﴾ ولا يتأتى منه التذنب هذا الفرع كل من تعرض له
ذكره قاطعاً به وفي (كشف الغطاء) أنه مما لا شبهة فيه (وقال في الذكري) فلو نوى التذنب
عدداً أو خطأً بئى على اعتبار الوجه (قلت) من اعتبر الوجه بناء على أنه قد يقع وضوء ندباً عدداً
أو خطأً ممن عليه طهارة كما تقدمت الإشارة إليه فيما مضى ويأتي تمام الكلام فيه في نية الصلاة
(وقال في كشف الغطاء) والاقوى البطلان مع المدان لم نعتبر الوجه وفي (الذكري) والحدث
يرتفع وإن لم يقصد فصل ما عليه من الواجب والمتأخرون كما في (المدارك) على أنه في وقت
العادة الواجبة المشروطة به لا يكون وضوءه إلا واجباً وبنوه يتنهي (انتهى) وصرح بذلك في
(الايضاح) عند قول المصنف فيما مضى ولو نوى ما يستحب له كقراءة القرآن (والروض والروضة)
(وكشف الغطاء) وهو ظاهر (حاشية المدارك) وقال في (كشف الغطاء) وكلام المصنف في
(المتن) والتذكرة والنهاية) وما سيأتي من قريب في الكتاب وكلام الشهيد في كتبه يعطي ذلك
لأنه لما اشتتلت ذمته بواجب مشروط وجبت عليه وإن كانت موسعة فكيف ينوي بها التذنب وإن
كان يقصد إيقاع مشروط فإن معنى التذنب أنه لا يجب عليه مع أنه وجب باشتتال ذمته بواجب
مشروط به وليس هذا كمن عليه صلاة واجبة فيصلي ندباً أن جوزناه لتباين الصلاتين (انتهى)
(قلت) العبارة الصالحة للدلالة على ذلك في (التذكرة والنهاية والكتاب) فيما يأتي قوله أن الأقوى
الاستئناف فيما إذا دخل الوقت في أثناء الطهارة المندوبة ويان الدلالة على ذلك أن الحكم بقوة
الاستئناف لتوجه الخطيب إليه بفعل الطهارة لدخول الوقت عليه وهو محدث فلو كان التذنب يجزي
عن الواجب حينئذ لما وجب الاستئناف ولا أجدي في (المنتهى) عبارة تصلح للدلالة على ما ذكره إلا
قوله كل من عليه طهارة واجبة ينوي الوجوب وقوله كل من عليه قضاء ينوي الوجوب (نسى) هناك
عبارة ذكرها المصنف في أكثر كتبه وهي قوله فيما يأتي من الكتاب أيضاً ولو جدد ندباً وصلى
وذكر إخلال عضو من أحدهما أعاد الطهارة والصلاة ولله فيهم ذلك منها وهناك صرح المحقق الثاني
بذلك قال أنه لا يقع إلا واجباً فليحظ (وأما الذكري) قد سمعت عبارتها وفيها أيضاً ما قلناه عن
(التذكرة والنهاية والكتاب) إلا أنه قال بعد ذلك ولم نوجب الوجه لم نوجب الاستئناف (وأما اليان)
فيه لو نوى مشغول الذمة بالوجوب التذنب لم يجز (ومثله في العروض) ولم يتعرض له في (اللمعة)
(والافية) هذا وفي (المدارك) بعد أن نسب إلى المتأخرين قال ولم يتم دليل عدداً على ذلك والمحقق

ولو دخل الوقت في أثناء المندوبة فأقوى الاحتمالات الاستئناف (الثاني) غسل الوجه بما يحصل به مساه وان كان كالدهن مع الجريان (متن)

الامر واعتقاده خلوصه فيكون نية الوجوب منه كناية (قال) ويمكن أن يجاب بأنه قصد الى الوجوب الحقيقي حيث أقامه مقام التدب فلم يكن لغواً فصادف ما في ذمته فيجب أن يجزي ولا يعد أن يقال ان كان المكاف معتقداً صحة نية الوجوب في موضع التدب باجتهاد أو تقليد لاهله لم يكن القول بالأجزاء بذلك البعيد وان كان لا يخلو من شيء وان اعتقد خلاف ذلك أو لم يكن له علم بهذا الحكم بل نوى ذلك اقتراحاً فالقول بالأجزاء بعيد جداً لأن نيته الوجوب باعتقاده لعمد محض (فن قيل) متى اعتقد صحة نية الوجوب في موضع نية التدب بمطريق شرعي فطهارته صحيحة قطعاً فلا يستقيم ذكر (قلنا) ربما كان اعتقاده في أصل الامر عدم الصحة ثم بعد الصلاة تغير الاجتهاد الى اعتقاد الصحة فانه يأتي ما ذكرناه انتهى كلامه فأملاً جيداً (وقول في كشف اللثام) الذي يقتضيه إطلاق المصنف انه لا فرق في ذلك بين أن يكون تعمدها أم لا علم بطلان الأولى أو لا (تم قول) وقد يشكل إذ زعم صحة الأمل ولا سيما إذا تعدد نية الوجوب فيحتمل حينئذ إطلاق الثانية أيضاً (انتهى) وإنما اعتبر المصنف تغال الحالت يكون معتقداً للوجوب اعتقاداً متقناً لا واقعاً إذ بدونه يكون معتقداً للطهارة فكان نية الوجوب منه لغواً وفي (جامع المقاصد) احتج بتعدد حملها فعدت الطهارة فانه يعيد جميع ما صلى بها قبلاً واحداً . قوله قدس الله تعالى روحه . (لو دخل الوقت في أثناء المندوبة فأقوى الاحتمالات الاستئناف) وأضمره كما في (جامع المقاصد) بناءً على معنى دفعه النية في محالها على وجه معتبر ويحتمل الاتهام بنية الوجوب لأصله لصحة فيه معنى العمل بغيره فلا يخلو من قوة كافي (جامع المقاصد) منسب في حصة (الايضاح) في حيز . المصنف وأما ذلك كان منه في (الدرر) إذ أنه في كعب السبعة المشهورة وأسس فيه إلا . من أن فعله لا يندفع ولا يندفع له حينئذ (وفيه) مقتضى كعب في (جامع المقاصد) . انتهى . انتهى . من ذلك هو . أحد الوجهين . يجب الاستئناف . في (جامع المقاصد) من منه لا يرى لا . عمل على الاستئناف . ينبغي أن يكون في (جامع المقاصد) أن يكون موضع المسألة . إذا يعلم بصحة . يبي أن دخول الوقت عن فعل الطهارة (قل) فدخل ووكالت الطهارة . فلا يوال حتى دخل في الآخرة . من قوله . في الثاني غسل الوجه . غسل الوجه . فوض في الموضوع . جمع عليه الاسلام كافة كما في (المنهاج وفي التذكرة ونهاية الاحكام والتذكرة) (كشف اللثام) وغيرها قل لا جمع . من قوله . في الثاني غسل الوجه . غسل الوجه . جازين . صاحب في مسألة على نحو هي (بسط والتصريات والسرائر والمذهب) . والتذكرة والمنهاج ونهاية الاحكام والامامة . التدريس والتذكرة والبيان والافية والتفتيح) (جامع المقاصد وحاشية الشرح وروض وروضه ونسبته والمصنفية وآيات لاحكام لاريدلية) (ولا يوال) اممية وحاشية المدارك) وغيرها نص على جازين وفي كعب . تامل عليه . تحقق من غسل بدنه في بعض (كشف اللثام) كعب . عرف . لغو ونحو . في وقوفهم

[illegible]

وحده من قصاص شعر الرأس الى محادر شعر الذقن طولاً وما اشتمل عليه الاجهام والوسطى عرضاً (متن)

وخاله في رسالته وتليذه الشيخ نجيب الدين في شرحها ان المرجع في ذلك الى العرف لانه المحكم في مثل ذلك ثم قل في (المدارك) ما ذكرناه عن (التذكرة) ثم قال وفي دلالة العرف على ذلك نظر ثم قل ما قلناه عن جده وغيره من أن التشبيه بالدهن مبالغة في الاجزاء القليلة على جبة المجاز لا الحقيقة (ثم قال) وقد يقال لامانع من كونه على سبيل الحقيقة لوروده في الاخبار المتقدمة وأيده صاحب (الحدائق) بما قل عن الشهيد في بعض تحقیقاته ان اعتبار الجريان في مسمى الفسل غير مفهوم من كلام اللغة لعدم تصريحهم باشتراط جريان الماء في تحقیقه وان العرف دال على ما هو أعم منه الا انه المعروف بين الفقهاء سيما المتأخرين والمصرح به في عباراتهم انتهى ما قلناه عنه وقد علمت ما قلناه عنه في كنهه الثلاثة وما قلناه عن أهل اللغة وما قلناه عنهم وقد أجاد الاستاذ حيث علق على قوله في (المدارك) لامانع من كونه الى آخر ما نصه لامانع من أن يقال لا يجب في تحقیق الفسل الوضوء (١) بل يكفي المصح في الفسل والممسوح جميعاً فلا يخلو من غرامة مخالفته الاجماع بل والضرورة ومخالفته الاخبار المتواترة في أن الوضوء غسلان ومسحتان وان أراد أن الفسل لا يحتاج الى جريان بل يكفي في تحقیقه امرار اليد برطوبة ما فهو أيضاً غريب لان الفسل لغة وعرفاً لا يتحقق بغير جريان وأعجب من ذلك انه تأمل في تحقیق الفسل العرفي بجريان الماء فكيف ولا يتحقق جريان أصلاً (انتهى) • حاشية قوله قدس الله تعالى روحه • • • ﴿ وحده من قصاص شعر الرأس الى محادر شعر الذقن طولاً وما اشتمل عليه الاجهام والوسطى عرضاً ﴾ • هذا مذهب أهل البيت صلوات الله وسلامه عليهم كما في (المنتهى والمعتبر) والقدر الذي غسله النبي صلى الله عليه وآله ونقل أهل البيت عليهم السلام والقدر الذي رواه المسلمون كما في (الذكرى) والاجماع منقول عليه في (الخلاف والفنية والمدارك) وغيرها وبه قال مالك وقال باقي الفقهاء ما بين الذنار والاذن من الوجه فحده عرضاً عندهم من وتد الاذن الى وتد الاذن لحصول المواجهة به من الامر كما في (التذكرة) (والقصاص) مثلث القاف والضم أفصح وهو منتهى منبت الشعر عند الناصية وهو عند انتماء استدارة الرأس وابتداء تسطیح الجبهة فالترعتان من الرأس (قال في شرح المفاتيح) ولذا يكون حد وجه الاترع وجه مستوي الخلقه فينتدئ من قصاص شعر المستوي لا شعر نفسه وكذا الحال في الاغم فلا يتحد كلام الشيخ البهائي فيما سيأتي (والترعتان) بالتحريك اليان المکتفان للناصية (والشعر) بالتحريك والاسكان (والحدرد) بالذال المبهمة مواضع انحدر شعر الذقن بالذال المعجمة والقاف المفتوحين يجمع العيين بفتح اللام وأطلق على هذا البعد الذي هو من أسفل الى أعلى اسم الطول لمناسبة طول البدن والا فالطول هو البعد الزائد أو المفروض أو لا سواء كان من الاعلى أم لا وقد استفيد من هذا الحد خروج الزائد من اللحية طولاً وعرضاً اجماعاً كما في (الخلاف) وفي (الذكرى) (والدروس) يستحب اقاضة الماء على ظاهر اللحية طولاً وعرضاً وصرح به ابن الجنيدي وفي خبر زواره ويسيله على اطراف لحيته وفي (الكافي) وسيله على اطراف لحيته (انتهى) وأوجه مالك والشافعي

(١) كذا في نسختين والظاهر ان الصواب في تحقیق الوضوء الفسل الخ (مصححه)

ويرجع الانزع والاغم وقصير الاصابع وطولها الى مستوي الخلقه ويسفل من اعلى الوجه فان نكس بطل (متن)

يقانه ... قوله قدس الله تعالى روحه ... ويرجع الانزع والاغم وقصير الاصابع وطولها الى مستوي الخلقه) وكذا يرجع من كبر وجهه جداً بحيث خرج عن المعتاد بحيث لا تحيط به أصابعه الى مستوي الخلقه كما صرح به المصنف في (المنهى) والفاضل الميى والشهيد الثاني في (المقاصد العلية) والشيخ نجيب الدين في شرحه وقد يلوح ذلك من (الروضة) وغيرها (قال) الفاضل الميى في حاشيته المدونة على (الشرائع) ومعنى رجوع كبير الوجه الى مستوي الخلقه انه يسفل من عرض وجهه الى متبى العذارين والعارضين وان لم تبلغهما أصابعه ونحوه ، قال الشهيد الثاني والشيخ نجيب الدين فيجب عليه أن يسفل من وجهه ، يسفله مستوي الخلقه من وجهه وفي (الهداية) والعبرة بمستوي الخلقه في الحد دون المحدود فيقدر الانزع والاغم وقصير الاصابع وطولها وقد المرفق والكعب دون صغير الوجه وكبيره وطويل اليد والرجل وقصيرهما ... قوله قدس الله تعالى روحه ... (ويسفل من أعلى الوجه فان نكس بطل) هذا مذهب الاكثر كما في (التذكرة) وشرح الاثنى عشرية) والاكثر بن الاصحاب كما في (كشف الرموز) والمشهور كما في (المدارك) والانوار القمرية) قل ذلك فيه عند غسل اليدين فانه قل ذلك الشهرة على الامرين (وشرح المغتاي) وغيرها وهو المعروف من قل أهل البيت عليهم السلام كما في (آيات الاحكام الارديلية) وقل الاستاذ ايده الله تعالى في (شرح المغتاي) ان الشيخ في (اتيان) ادعى الاجماع على ذلك وبه صرح الشيخ والعمدوقان والقديان وابن زهرة وابن حمزة والمحقق والشهيدان وجميع المتأخرين فيما أجد وهو ظاهر عبارة أبي الصلاح وجوز النكس البسبب المرتضى وابنا ادريس وسعيد وصاحب (العالم في اتني عشرية) ونسبه في (الحدائق) الى جمع من المتأخرين وتأخيرهم اليه مال البهائي وصاحب (المدارك) والذخيرة) حيث منعو من الاجال في الآية وناقشوا في الادلة وذلك من الضعف بمكان كما أوضحه الاستاذ في (شرح المغتاي) هذا وفي (روض الجنان والانوار) اجماع المسلمين على جواز البدأة بالاعلى (وقال في المدارك) ان المستند من الاخبار وقاوى الاصحاب وجوب البدأة بالاعلى ثم اتبائه بالباقي (وأما) ما فهمه بعض القاصرين من عدم غسل شيء من الاسفل قبل الاعلى وان لم يكن في ستمه فهو من الخرافات الباردة والاهواء الفاسدة (قلت) صرح جده قدس سره في (المقاصد العلية) بأن المعبر لاعلى فلاعلى عرة بحيث لا يحصل عسر واختاره في (الحدائق) وهو ظاهر العلامة في غسل اللعنة حيث قل ولا أوجب غسل جميع ذلك العضوب من الموضع المتروك الى آخره (وقال في المشكاة) ولا يجب الاستيعاب ولا التدريج بسفل الاعلى فلاعلى (انتهى) كلامه ادام الله تعالى حراسته وهل يجوز النكس في الانتهاء بعد البدأة بالاعلى نص جماعة على عدم جوازه وهل يجوز الفصل عرضاً بعد البدأة بلاعلى ظاهر ملاحظات الاصحاب الجوازالان المستفاد من كلامهم وجوب البدأة بالاعلى الحقيقي والاستقبال وهما بمعنى عدم النكس (وان قلنا) ان الاستقبال بمعنى ان يسفل مستقبلاً لا بمعنى ان لا ينكس قطعاً (قلنا) انه لا يمنع من الفصل عرضاً لان الفصل عرضاً بعد البدأة بالاعلى ليس خارجاً عن الاستقبال (فان قلت) كل من أوجب

ولا يجب غسل مسترسل العية ولا تغليلها وإن خفت وجب (متن)

البداة بالأعلى منع من الابتداء بالأسفل ومن الابتداء بالعرض (قلت) منع الابتداء بالعرض لاستلزامه النكس إذا أراد غسل الأعلى وأما إذا بدأ بالأعلى وغسل عرضاً فلا استقبال حاصل ولا نكس (هذا) ويجزى في النسل مسمى الجريان ولو بماءون ويكتفي في الجريان أن يجري الماء عليه من غيره متصلاً كان ذلك النهر أو منفصلاً عنه ولا يشترط اتصال الماء عنه كما في غسل لثبث كذا إناؤد الأستاذ الشريف أدام الله تعالى حراست (قال) ولو أقطع الجريان في الأثناء. وإن بقيت البلة استأنف الباقي من غير حد ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ ولا يجب غسل مسترسل العية ﴾ أي طولاً وعرضاً وقد تقدم الكلام فيه ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ ولا تغليلها ﴾ أي العية اجماً كما في (انغلاق والناصرات) وهو مذعب عطائنا كما في (التذكركه) ولا خلاف فيه كما في (جامع المقاصد والأتوار القمرية وشرح الأثني عشرية) فشيخ نجيب الدين وهو المشهور كما في (الذكرى والمقاصد العلية وشرح المفاتيح) وفي الأخير أن الاستدلال عليه بما دل على الاحتراء بالفرقة الواحدة محدوش لورود ذلك في غسل الرأس في النسل (١) وللعامة قول بالوجوب وهو قول الشافعي وأطبقتوا جميعاً على الاستحباب كما قل ذلك عنهم في (المعتبر والمتنبي) وهو خيرة (التذكركه) ونهاية الأحكام والذكرى والدروس والأتوار القمرية) وربما ظهر من (الدروس) أن المشهور استحبابه ونهى على عدم الاستحباب في (المعتبر والمتنبي) وقواه في (كشف القاتم) وهو ظاهر (البيان والنفلية) وفي (شرح المفاتيح) لا وجه لقول باستحبابه ولا إباحته بالمسمى الخاص بل قول بالمنع منه لكونه من واحتمال دخوله في التصدي المتبهي عنه واحتمال اختلاله بالموالة إلى غير ذلك • ﴿ قوله ر • ﴾ • ﴿ فإن خفت وجب ﴾ • كما في (التذكركه والمختلف) (والدروس والبيان والألفية والعمدة والفتيح وكشف القاتم) وهو المنقول عن الحسن والكتاب قلته منهما جماعة والمنقول من عبارة الكاتب في (المختلف والمتنبي والذكرى) وغيرها صريح في ذلك ومتفق على كلام المرتضى في (الناصرات) لا ه قال فيها ومن كان ذا لحية كثيفة تغطي شرة وجهه فالواجب عليه غسل ما ظهر من بشرته وجهه ومالا يظهر مما تغطي العية لا يلزم إيصال الماء إليه ويجزى به إجراء الماء على العية من غير إيصال إلى البشرة المستورة ثم حكى عن (الناصر) وجوب غسل الذار بعد نبات العية لوجوبه قبل نباتها وقال أنه غير صحيح والكلام فيه قد بيناه في تحليل العية (والكلام) في المسألتين واحد لانا قد بينا أن الشعر إذا علا البشرة انتقل الغرض إليه وفي (المقاصد العلية) أنه أحوط والحكم بعدم الوجوب خيرة (المبسوط والمعتبر والمتنبي والتحرير والتلخيص والإرشاد) (والذكرى وجامع المقاصد وحاشية الشرائع والروضة والمالك والمدارك وشرح المفاتيح والمنداه) للاستاذ الشريف وهو الظاهر من (انغلاق والسرائع والتافع والمفاتيح) وكل من أطلق واجماع (انغلاق) ينطبق عليه وهو مذعب المظلم كما في (الروضة) والمشهور كما في (الذكرى والدروس) (وجامع المقاصد وشرح المفاتيح) وأبو حنيفة وافق على ذلك والشافعي خالف فوجب التحليل كالأولين

(١) بل يستدل عليه بما رواه في (كشف القنة) أن الكاظم عليه السلام كتب إلى علي بن يقطين آتوا غسل وجهك ثلاثاً وخلل شريك على طريقة العامة ثم كتب إليه توشاً كما أمر الله التبع (منه)

وفي (المشبر والمنهى) انه لا يستحب واستحب في (الذكرى) وقال فيها أيضاً ان كلام السبيل
والكتاب يحتل قصر الوجوب على غسل البشرة التي لا شرعياً (قال) والشيخ والحجة لا يجزئون
في ذلك ثم قل عن (التذكرة) انه حمل كلامها على وجوب تغسيل الشعر الخفيف سواء كان
الغالب فيه الخفة والكثافة فادارة كما عدا القبة أو لا كلامية وانه أوجب غسل الشعر الباقى ومنه
وانه حكم بأن غسل أحدها لا يجزئ عن الآخر (ثم قال) وما في (التذكرة) مع مخالفة ظاهر الاصحاب
بخلاف مشهور العامة وفي (جامع المقاصد وحاشية الشرائع والروض والمقاصد الطيبة والانوار القمرية)
ان الخلاف في غسل بشرة الخفيف انما هو في المستور تحت الشعر لا في البشرة الظاهرة خلال الشعر
وقل في (المقاصد العلية) الاجماع على وجوب غسل البشرة الظاهرة خلال الشعر على كل حال وفي
(الانوار) نفي عنه الخلاف وكذا الشيخ نجيب الدين في شرح (الانفى حشرية) نفي عنه الخلاف
وعن عدم وجوب غسل المستور وفي (حاشية الشرائع وجامع المقاصد) لا كلام في ذلك وفي (الروض)
قطع بوجوب غسل ما يرى من البشرة الظاهرة ومثله في (المداوك والمساك) فلا فيها فتل قائدة
الخلاف ومنها قال الاستاذ في (شرح المفاتيح) بل قال ان النزاع يعود لفظاً لان البشرة المرئية في
خلال الشعر نجس غسلها وكذا صاحب (الهدائق) قال لا خلاف عند التحقيق انتهى (ويان) وجه قوله
الجدوى ان الخلاف ان كان انما هو في المستور تحت الشعر الخفيف به فاذا وقع الاتفاق على وجوب غسل
البشرة الظاهرة في خلال ذلك الشعر وان قلته وجب غسل الشعر وما ثبت عليه وستر به من باب
المقدمة بل كاد يستحيل غسل ما ظهر في الغلال ولا يغسل ما أحاط به (قائل) وقد قالوا ان
المراد بالخفيف من الشعر ما ترى البشرة من خلاله (والمراد) بالتخليل المحكوم بعدم وجوبه
غسل نبات الشعر وما لا يقع عليه البصر من البشرة المستورة به أي بالشعر وقالوا أما المرئي خلال الشعر
الخفيف فيجب غسله لعدم انتقال اسم الوجه عنه (وقال) الاستاذ الشريف أدام الله حرته المراد من
الخفيف ما ترى البشرة من خلاله فالشعر كالقوب الرقيق فهو حائل وان رؤيت البشرة من خلاله وهذه
البشرة لا يجب غسلها أما البشرة التي في خلاله التي ليس عليها شعر أصلاً كما اذا كان سواربها وليس
عليها أو دار عليها وهي في وسطه كاللمعة فانه يجب غسلها ونزل على ذلك كلام الاصحاب واجمعهم
(وقال) الفاضل في (كشف الغام) بعد أن فسر الخفيف بما ذكره ما نصه ولا ينفى ان الشعر
اذا خف كان من شأنه ستر أجزائه لجميع ما تحتها وخلالها من البشرة بالتناوب باختلاف أوضاع
الرائي والمرئي فلا يخلو شيء منها من الاستار فنهى في بعض الاحيان بعض الاوضاع ومن الانكشاف
في بعض لا أوضاع أخرى فلا وجه لتجبر المتأخرين في كون النزاع في البشرة المستورة أو المنكشفة
خلاله (ودعوى) بعضهم الاجماع على وجوب غسل المنكشفة وقصره (الخلاف) على المستورة
(انتهى) (قائل فيه) ثم انه قدس الله تعالى روحه بعد ان اختار الوجوب احتج المشهور بإطلاق
الخبيرين (ثم قال) وهو ممنوع وبعدم الترض له في الوضوءات (١) البانية ثم رده بكثافة لحام عليهم
السلام وبحسن زرارة الدال على الاكتماء بفرقة مطلقاً (قال) ويؤيده لفظ قد وما ورد من قسم
كف من الماء ثلاثة ثلث فوجه (ورده) بأنه مرسل مقطوع مشروط بمصطلح النسل للمعبر عنه قوله

وصحفا لو كانت للمرأة بل تسفل الظاهر على الذنن وكذا شعر الحجاب والاعدا ب
والشارب (الثالث عشر) غسل اليدين من المرققين الى اطراف الاصابع فان نكس او
لم يدخل المرقق بطل وتسفل الزائفة مطلقا ان لم تتميز عن الاصلية (متن)

قدس الله تعالى روحه ﴿ • (وكذا لو كانت المرأة) • نص في (المبسوط والمتبر والمتنبي)
(والارشاد والذكرى وجامع المقاصد) وغيرها ان حكم لحية المرأة حكم لحية الرجل فلا يجب تغليظها
خيفة كانت أو كثيفة وهو المقتول عن (المذهب القديم والجواهر) وفي (شرح المفاتيح) انه قل الاجماع
عليه وفي (التذكرة) ان لحية المرأة كاللحية للرجل وكذا الخلق المشكل فيكون مراده كما ها ان كثفت
لم يجب تغليظها والاوجب (وقال) الشافعي يجب تغليظها لان ذلك نادر ﴿ قوله قدس الله تعالى
روحه ﴾ • (بل تسفل الظاهر الحق) • عطفه الكركي على قوله وتغليظها والفاصل رطه سدا
الاخير • ﴿ قوله ﴾ • (وكذا شعر الحجاب والاعدا ب والشارب حالها حال اللحية) • وفي
(الخلاص) قل الاجماع على انه لا يجب ايصال الماء الى أصل شيء من شعر الوجه مثل شعر الحجاب
والاعدا ب والشارب والشارب والشارب (قل) وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي ذلك واجب وفي
(كشف القاتم) توفي خفيها مثل الكلام في خيف اللحية وقال لا يجب عندنا تغليظ كنفها لا انتقال
الاسم (الثالث غسل اليدين) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • (فان نكس أو لم يدخل
المرقق بطل) • أما الاول فالحال فيه ما مر في الوضوء كما قال في (المتبر والذكرى والتذكرة وجامع
المقاصد والمدارك) وهو كما قالوا لمكان التساوي في الاجامعات والشرة والاقوال الا ان ابن سبيد
هنا وافق وكذا السيد في أحد قوله قل عنه ذلك في (المتبر والتقيج) وأما الثاني فقد قل عليه
الاجماع في (الخلاص والمتبر والتذكرة وكشف القاتم) وغيرها بل نسي في (الخلاص) الى جميع
الفتاوى الا زفر وفي (المتنبي) الى أكثر أهل العلم الا سفي أصحاب مالك وابن داود ورفر وفي
(المتبر) بد أن ادعى الاجماع قال خلا زفر ومن لا عبرة بخلافه (انتهى) وفي (حواص الجوامع) (جامع
الجوامع غل) لا دليل في الآية على دخول المرققين في الوضوء الا ان أكثر الفقهاء ذهب الى
وجوب غسلها وهو مذهب أهل البيت عليهم السلام والمصنف وجع من المتأخرين الى ان غسلها غير
واجبة (١) بالاصالة وانما هو من باب المقدمة (قال في المدارك) ولا بأس به لانه الشيق وفي شرح
(المفاتيح) انه وان كان ذهب في (المتنبي) الى عدم الاصالة لكن كلامه يسطي الاجماع على الوجوب
الاصلي واجماع (جامع الجوامع) وغيره يدل على ذلك ثم استدلت بحجة من الاخبار على ذلك •
﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • (ويستل اليد الزائفة مطلقا ان لم تتميز عن الاصلية) •
كما في (المتنبي والتذكرة) قال فيها ولو كان له يد زائفة فان لم تتميز عن الاصلية وجب غسلها مما
لعم الاولى ولا يسل الايدي هذه عبارتهما (وقال في المدارك) ان ظاهرها ان ذلك يجمع عليه
من الاصحاب انتهى فتل وهو خيرة (المروس والبيان والذكرى وحاشية الشرائع والمسالك والروضة
البيهة والمقاصد البية والالوار القسرية والمدارك) وربما لاح من (الانوار) دعوى الاجماع حيث قال
قالوا في (الذكرى) وعليه غسل عبارة (المبسوط) حيث حكم بعدم وجوب غسل الزائفة فوق

والا غسلت ان كانت تحت المرفق واللحم والاصبع الزائدان ان كانا تحت المرفق (متن)

المرفق (قلت) وكذا عبارة (المتبر) حيث قال ولو كانت فوق المرفق لم يجب وكذا عبارة (الجواهر) على ما قل عنها وكذا عبارة (الشرايع) حيث أطلق غسل اليد الزائدة فتحصل على غير التمييز وفي (التذكرة والذكرى) احتمال غسل اليد الزائدة مطلقا فوق المرفق ونحوه وإن تميزت الاصلية (قال في الذكرى) وهو ظاهر (الشرع والمختلف) قلت صرح في (المختلف والتلخيص) (والارشاد) بوجوب غسل اليد الزائدة مطلقا فوق المرفق أو تحته وإن تميزت الاصلية وفي (التذكرة والذكرى) يحتمل ان يغسل من الزائدة القصيرة ما حاذى مرفق الاصلية الى آخرها تنزيلا له منزلة ما خلق تحت المرفق (ثم قال في التذكرة) ويصنف بتمييزه لاصله الذي هو في غير محل الفرض وفي (نهاية الاحكام) اذا التصق شيء من القصيرة بمحل الفرض يجب غسله خاصة وفي (جامع المقاصد) ظاهر عبارة المصنف عدم وجوب غسلها ان نبتت من نفس المرفق ان تميزت وهو مشكل على القول بوجوب غسل المرفق لتبعية المحل كالتى تحته ولو قبل بالوجوب لم يكن بذلك البعيد انتهى وهو خيرة الاستاذ أدام الله تعالى حراسته في (المشكاة) على الظاهر حيث قال ويجب غسل المرفق مع اليد وكذا ما كان عليه أو انصط عنه من الزوائد (انتهى) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ * ﴿ والا غسلت ان كانت تحت المرفق ﴾ هذا قد صرح به في جميع هذه الكتابات ذكرت ولا أجد فيه خلافا ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ واللحم والاصبع الزائدان ان كانا تحت المرفق ﴾ قال في (كشف القتام) لافوته وان طال حتى حاذى بعضه بعض محل الفرض انتهى (وقال) الشافعي اذا كان بعضها يحاذي محل الفرض غسل المحاذي كله عنه في (المنتهى) ولو طالت هذه الاصبع الزائدة بحيث تجاوزت العادة وجب غسلها وفي الظفر واللحم اذا كان كذلك وحدها وكما نبت في الوجه من لحم أو عظم أو شعر فانه يغسل منه كلها لم يتجاوز حد الوجه في الطول والعرض كما يستفاد ذلك من تعليلاتهم ومطابري كلماتهم فليحظ ذلك ويقتى الكلام في وجه الفرق (وقال) الاستاذ الشريف لافرق في ذلك لان المدار في وجوب الغسل اما على انه نبت في محل الفرض أو على وقوعه في محل الفرض أو عليها معا والاخيران متباينان بالاجماع فتميز الاول فكلما نبت في الوجه وان طال يجب غسله وان لم يتعرض لذلك الاصحاب لندوة وقوعه (قلت) ويشير اليه ما في (المنتهى والتذكرة) من اطلاق قوله فيها لو اقلعت جلدة من غير محل الفرض حتى تدلت من محل الفرض وجب غسلها لأن أصلها في محل الفرض وهذا الفرق وان ذكر فيها في مباحث غسل اليد لكنه باطله يشل الوجه (قال) أيده الله تعالى فعل هذا يكون عدم غسل مسترسل الشعر الثابت في محل الفرض على خلاف الاصل للدليل ولعل الوجه في ذلك ان الشعر خارج عن خفة الوجه وليس منه (قلت) ويؤيده ما في (نهاية الاحكام) لانه بسد ان نفي كون اللحية من الوجه قال وانما سمي الشعر الثابت في محل الفرض بالوجه لمجاورة (انتهى) ويشهد لذلك اختلافهم في الاظفار لو طالت ولو لا تغيب بعضهم انها خارجة عن خفة اليد كالشعر لحكموا بوجوب غسلها لكن في (المنتهى والتذكرة) انه لو غسل شعر وجهه ثم سقط لم يؤثر في طهارته لانه من الغلظة فأشبه ما اذا انكشطت جلدة من الوجه بعد غسله ويأتي ما في (الذكرى) من الفرق بين

ولو استوعب القطع على الفرض سقط الغسل والا غسل ما بقي من فروع ﴿ (الاول) لو
اختير الاقطع الى من يوضئه باجرة وجبت مع المكنته وان زادت عن اجرة المثل (متن)

الاظفار وقاضل العبة (والتحقق ان يقال) ان الوجه لا كان محدودا في الطول والعرض كان
كلما خرج عن ذلك ليس منه فلا يجب غسله واما اليد فلما كانت غير محدودة في جهة العرض فكلما
ثبت فيها قائما ثبتت في عرضها فيجب غسله ولهذا استشكل في الاظفار لأن كانت في طولها (فأصل)
جيذا واذا تكاثف الشعر على اليد فهل يكون حكمه حكم الشعر على الرجل فلا يكفي غسله بل لابد
من غسل البشرة كما لا يكفي مسح في الرجل أم لا قولان فالمتحقق الثاني وجعته على انه لابد من غسل
البشرة وقد يستلزم من معاريض بعض الكلمات انه كلامية ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾
﴿ ولو استوعب القطع على الفرض سقط الغسل ﴾ بالاجماع كما في (المنتهى وكشف التمام) ولا أجد
خلافه الا ما نقله في (البيان) عن المفيد وهو الظاهر من عبارة الكاتب على ما نقل واذا كان
أقطع من مرقه غسل ما بقي من عضده وماله الى الاستاذ في حاشيته ومثل ذلك ورد في صحيح
علي بن جعفر عليه السلام هذا ان فتمنا من عبارة الكاتب والظاهر ما ذهب اليه المصنف في (منتهاه)
(ونهايته) والشهيد في (ذكره) وصاحب (المدارك) والا فالظاهر انه من المسئلة الثالثة الآتية
(قل في المتن) انها مخالفة للاجماع ثم حملها على الاستحباب أى استحباب غسل الباقي من
العضد كما استحب في (نهاية الاحكام والذكرى والبيان والدروس) وهو قول الشافعي وفي (المنتهى)
(والتذكرة) يستحب مسح موضع القطع بالماء (قال في المنتهى) من قطعت يده من المرقين سقط
غسلها ويستحب مسح موضع القطع بالماء وهذه العبارة ذات وجهين كما يأتي وفي (المبسوط) يستحب
مسح الباقي من العضد ﴿ قوله رد ﴾ • ﴿ والا غسل ما بقي منها ﴾ هذا قول أهل العلم كما في
(المنتهى) والاجماع مقول عليه في (المدارك وكشف التمام) بقي الكلام فيما اذا قطعت من المرفق
يعني انها اينت من محل (مفصل خل) العضد والساعد من غير قطع لعظم العضد ففي (المنتهى)
انه لا يجب غسل طرف العضد لانه انما وجب غسله توصلا الى غسل المرفق ومع سقوط الاصل انتهى
الوجوب واحتمله في (نهاية الاحكام) فذلك أو كون المرفق طرف عظم الساعد خاصة وبجس عدم
الوجوب على مذهب صاحب (المدارك) أيضا حيث وافق (المنتهى) كما مر لكنه لا تعرض لمقصود
هذا الفرع لم يرجع شيئا وبناء على القولين وأوجب غسله في (التذكرة والذكرى والمقاصد البلية)
وهو فتوى الشيخ والقاضي وأبي علي على ما نقل وهو مذهب الشافعي وهو الظاهر من المحقق لان
مذهبه وجوب غسل المرفق اصالة وهو مجموع رأسي عظمي العضد والبراع فحمل عبارته في (الشرائع)
(والمنتهى) حيث قال فان قطعت من المرفق سقط غسلها على قطع المرفق بأسره فما احتمله من
الوجهين في عبارته الشهيد في (الذكرى) والفاضل في (كشف التمام) لله لم يصادف محله (ثم)
مبلوتا (التحرير والارشاد) قبلان الوجهين لا ذكره في (التذكرة) وفي (المنتهى) تذكر لكن قد
سلف ان الاجماع مقول في مواضع على الوجوب الامالي فيجب غسله عند الجميع الا من قل كذا
في (شرح الممتع) (فروغ) • ﴿ قوله قدس سره ﴾ • ﴿ وجبت مع المكنته وان زادت عن
أجرة المثل ﴾ كما في (المنتهى والتذكرة والذكرى والدروس وجامع المقاصد) واحتمل في (ذكرى)

والا سقطت اداء وقضاء (الثاني) لو طالت انظاره فخرجت عن حد اليد وجب غسلها ولو كان تحتها وسخ يمنع وصول الماء وجب ازالته مع المكنة (الثالث) لو انكشطت جلبة من محل الفرض وتدلّت منه وجب غسلها ولو تدلّت من غير محله سقطت ولو انكشطت من غير محل الفرض وتدلّت منه وجب غسلها (متن)

(وجامع المقاصد) عدم وجوب الزائد على اجرة المثل وفي الأخير انما تحقق المكنة اذا لم يضر بجاله (قال في المنهى) وقال بعض الجمهور لا يلزمه ذلك كما لو صبر عن القيام في الصلاة لا يلزمه استحباب من يقيه و يستمد عليه قال ونحن نمنع الاصل وفي (اليان) وجبت الاجرة عليه مع المكنة من صلب ماله فاقبل. ﴿ قوله ﴾ (والا سقطت اداء وقضاء) أي اذا لم يتمكن من التيمم أو أجرته كما في (التذكرة) والحكم في المسئلة يتقضى على حكم قاعد الطهورين في (الشرائع والجامع) على ما قلناه (والثاني) انها تسقط عنه اداء وقضاء وهو خيرة الاستاذ الشريف وهو المتقول عن الفيدفي غير (الفتنة) واختاره المصنف في بحث التيمم ورواه والمحقق الثاني وغيرهم ونسبه في (جامع المقاصد) الى جماعة وفي (الفتنة) والتاثيرات والمبسوط والسرائر والوسيلة (والذكرى) انها اتبعت تسقط اداء لا قضاء وفي (المنهى) وافق الشيخ والفيد والسيد هناك واستشكل هنا في خصوص هذه المسئلة قال وفي وجوب الاعادة اشكال وتروى في (المختار) واستحب الاداء في (نهاية الاحكام) لحزمة الوقت وانخرج من الخلاف وهو مشكل وفي (جامع المقاصد) ان سقوط الاداء هو ظاهر لمذهب اصحابنا وأهل الاصول قالوا انه مشهور بين الامامية (وقل) عن الفيد قول بأن عليه ذكر الله مقدار الصلاة وأجاز الشيخ والقاضي الاداء والاعادة وحكى المحقق قولاً بوجوبها وهو متروك (وهذه) المسألة ذكرها الاصوليون في موضعين (أحدهما) عند تعريف التقاء صحيح العبادة ما أسقط القضاء (والثاني) عند قولهم ان ايجاب القضاء لوجود سبب الوجوب وسيأتي تمام الكلام في المسألة بتوفيق الله تعالى ولطفه ورحمته في آخر كتاب الطهارة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • (لو طالت أنظاره فخرجت عن حد اليد وجب غسلها) كما في (الذكرى) والمروسي والبيان والجفرية وشرحا (والمقاصد العلية) قال في (الذكرى) وفرق بين الانظار وبين فاضل العلية باتصال الانظار بتصل دائما (قال في جامع المقاصد) وهذا الفرق غير ظاهر وفي (المشكاة) لا يجب غسلها على اشكال وفي (المنهى) (ونهاية الاحكام) والتذكرة وجامع المقاصد وكشف القناع ذكر الاحكامين من دون ترجيح (قال في المنهى) (والتذكرة) ولقاضي وجهان ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • (وجب ازالته مع المكنة) أي عدم للشقة كما في (المتبر والتذكرة) والمقاصد العلية) وهو الاقرب كما في (المنهى) والاقوي كما في (جامع المقاصد) واحتمل عدم في (المنهى) لكونه سائراً عادة كلامية ولمعوم البلوى قد وجبت الازالة لينزه عليهم السلام وهو خيرة (المشكاة) على اشكال ﴿ قوله ﴾ • (وتدلّت من غير محله سقط) • بخلاف كما في (المنهى) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • (لو انكشطت من غير محل الفرض وتدلّت منه وجب غسلها) كما في (المتبر والمنهى) والتذكرة (والذكرى) قال في (كشف القناع) ويحتمل وجوب غسل ما من المحل منها دون التخلل اجماع لكل منها على ما قلناه قبل الانكشاف ولو لم يمتد الانكشاف الى المحل ولكن تدلّت منه لم يجب غسلها كالمظهر المتصلين

(التراجيع) فهو الرأسين والبدنين يمسح أعضائه مطلقاً (انظر المسح) مسح الرأس والواجب فيه أقل ما يقع عليه اسمه (متن)

الرأس إلى الوجه (وقال في المتن) والذي وكشف التمام (ولو اقتلت من أحد الحلين واتعم وأسما في الآخر وتجاوى الوسط صار حكمها حكم الثابت في المحل يجب غسل ما حاذى محل الفرض من ظهرها وبلعها وغسل ما فيها من محل الفرض ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (ذو الرأسين والبدنين يمسح أعضائه مطلقاً) كما في (التذرية والنهاية والتمهيد وجامع المقاصد) وقد صرح في هذه بأنه لا فرق بين أن تعلم الزيادة أو لا ولا بين أن يحكم الشارع بوجده أو كثرته لأن كلامه الوجوهين يسمى وجهاً (وقال في كشف التمام) ان ذلك ممنوع مع العلم بالزائد (قال) واما مع التعدد فلا اتحادها في الحق فادونه والحدث متعلق بالجملة فلا يرتفع مالم يمسح كلها أعضائها لأن اتحاد نسبتها إلى التحد فيها (قال) ويمتثل مع التعدد اكفاء كل منها في صلاته بفسل أعضائه بناء على أن الحدث يتعلق بالذات لا بالأعضاء وهما متبايران ذاتاً انتهى وفي (جامع المقاصد) ويرامى في صحة الفعل مباشرة كل منها غسل أعضائه ومثله (قال في كشف التمام) وفي (البيان) والاحوط وجوب غسل جميع الأعضاء على كل منها والاعتبار بمسيرة الميراث متوجه (وقال في كشف التمام) ومع التعدد ويمكن أحدهما من المائة دون الآخر هل يتيمان أو يأتي كل منها بما يمكنه وجهان ثانيهما هو الوجه على اكفاء كل منها بطهارته في صلاته أو لمها الوجه على الآخر على كون طهارتها طهارة واحدة فلا يتبعض مع احتمال التعدد لتعدد المكلف ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (والواجب أقل ما يقع عليه اسمه) اجمالاً كما في (جمع البيان والبيان) قال فيه هو مذهبنا ونسب فيه عدم جواز الأقل إلى أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد (وروض الجنان وأحكام القرآن) لراوندي على ما نقل عنه (فيه خل) وفي (السرائر) انه لاظهر بين الاصحاب وظاهر (الآيات) الارديلية دعوى الاجماع أيضاً وفي (التفتيح) انه مذهب الاصحاب ماعدا الصدوق والشيخ في (النهاية) وهو المشهور كما في (المدارك) ومذهب الأكثر كما في شرح الشيخ نجيب الدين وبه صرح في (البسوط والسرائر) (والشرائع والتلخيص والمنبر وكشف الرموز والتمهيد والتذكرة والتحرير والارشاد والمذهب البارع) (والمتنصر والتفتيح وجامع المقاصد وحاشية الشرائع والجعفرية وشرحها والقمة والروضة وجمع الفائدة) (والبرهان وآيات الاحكام الارديلية والمدارك ورسالة صاحب المعالم والمفتاح) لكنه احتاط فيه بالتثلاث وهو المتقول عن (الجمل والقواعد والاصباح والجامع) وفي (الفتنة والتهديب والخصلاف) (والفنية والمراسم والكافي والدروس والبيان والافية والمقاصد السلية) ان الأقل مقدار أصبع وهو المتقول عن (المذهب وجمال السيد) وموضع آخر من أحكام الراوندي وفي (التذكرة) بعد ان ذكر انه الواجب المسح قال ولا يجزئ أقل من أصبع قاله الراوندي ثم قل الشهرة عليه عن (المختلف) وفي (اختلاف الفتية) الاجماع على اجزاء مقدار الاصبع الواحدة وفي (المختلف) انه المشهور ونسبه إلى الشيخ في أكثر كتبه وإلى المعالي والكاتب والمفتي والقاضي والديلمي والمنجلي وفي (المشكاة) في اجزاء أقل من الاصبع نظر (انتهى) وقد يزل لطلاق كلام الاولين ان المسح أقله على الاصبع كما اعتدله الاستاذ في (شرح المفتاح) لولا ما في بعضها (كالبسوط) انتهى وجمع المقاصد وحاشية

ويستحب بقدر ثلاث أصابع (متن)

الشرائع والآيات (الرد عليه) وغيرها من التصريح بأنه لا يقدر بقدر وكذا (الروضة) حيث قال فيها ولو يجزء من أصبع وفي (كشف التام) بعد أن قل عن جماعة أن الأقل مقدار أصبع قال يحتل أن يريدوا به أقل المسمى كما يظهر من (الخلاص) لاستدلاله بصحيح زرارة وبكير لكن تأباه عبارة (التهذيب) فانه استدلل باطلاق الآية وقال ولا يلزم على ذلك مادون الأصبع لانه لو خلتنا والمظاهر لقلنا يجوز ذلك لكن السنة منته منه ونحوه كلام الراوندي (انتهى) ماني (كشف التام) قلت (قال في الدروس) ويميز مسماه ولا يحصل بأقل من أصبع ثم إن جماعة من الأصحاب كابن عباس في (المهذب والمقتصر) والفاضل المقداد وصاحب (المدارك) وغيرهم نسبوا القول بالمسمى الى من هدى من سذكروه ممن قال بوجوب الثلاث من غير تفصيل بما ذكرناه فنسب أبو العباس والمقداد القول بالمسمى الى الشيخ فيما عدا (النهاية) وإلى الدليلى والقي والسجلي والقديين وقد علمت مما مر عن (التهذيب) أنهم يختلفون وفي (المدارك) نسب القول بالمسمى الى المشهور ونسب الثلاث الى (النهاية) والصدوق وفي (المختلف) نسب القول بأجزاء الأصبع الواحدة الى المشهور وإلى جماعة كاهل لكن ماني (المختلف) سهل لأن القائلين بأجزاء مادون الأصبع قائلون بأجزائها وهذا وفي (النهاية) يميز أصبع عند الخوف من كشف الرأس ولا يجوز أقل من ثلاث أصابع مضمومة للمختار قال في (كشف التام) وهو خيرة (الدروس) والموجود في (الدروس) مانصه ثم مسح مقدم الرأس بمسماه ولا يحصل بأقل من أصبع وقيل ثلاثة مضمومة للمختار ولا يجوز استقبال الشرف على المشهور (انتهى) وحمل عبارة (النهاية) في (المختلف) على الفضل وفي (الفتية) وحده مسح الرأس أن يمسح بثلاث أصابع مضمومة من مقدم الرأس (وقال في الهداية) حد الرأس مقدار أربع أصابع من مقدمه وتأول في (المختلف) عبارة (الفتية) بأن المراد أن محل الفرض في المسح ذلك بحيث أي شيء يقع منه أجزاء واستبدعه في (كشف التام) قال نعم لو كان قال أن تسمع مقدار ثلاث أصابع لم يكن بذلك البعد قال ويزيده بعد قوله في (الهداية) وقد سمعته وفي (الذكرى) أن المرفعى أوجب الثلاث في (الخلاص) وفي (كشف التام) حكاه أيضا عن الشيخ في عمل يوم وليلة (وقل في الذكرى) عن الكاتب أبي علي أنه يميز الرجل في المقدم أصبع والمرأة ثلاث أصابع ولله استد في هذا الفرق الى صحيح زرارة أن المرأة يميزها من مسح الرأس أن تسمع مقدمه قدر ثلاث أصابع ولا يلقى عنها خمارها وهو محمول على الأجزاء في الفضل أو تحديد محل المسح وتعلق الأجزاء بعد القائها الحار واستند في الرجل الى قول الصادق عليه السلام في خبر حماد في الرجل المغم يتقل عليه نزع العمامة أنه يدخل أصبعه ﴿قوله قدس الله تعالى سره﴾ (ويستحب بقدر ثلاث أصابع) كما في (الفتية والمبسوط) (والخلاص) والوسيلة والمراسم والفنية والسرائر والشرائع والمعتبر والمنتهى والتذكرة والتحرير والدروس) وجامع المقاصد والمشكاة) وغيرها وقوله المصنف والشيد وغيرها عن (مصابيح السيد) وفي (كشف التام) عن المهذب والأصباح والجل والقنود) وصرح ابن حمزة بأنه يحرم مسح جميع الرأس وفي (الخلاص) الإجماع على أنه بدعة وفي (المبسوط) لا يستحب أن مسح جميعه تكلف مالا يحتاج اليه وهو يسطي عدم البطلان وإليه مال في (المختلف) وعن الكاتب والقي أنه يميزه إذا كان غير

مقبلاً ويكره مديراً (متن)

معتقد انه فرض عليه وان اعتقد ذلك لم يجزه رخصت في (المتن) والشهد في (الذكرى) ن
 الاعتقاد لا يؤثر نعم يأثم باعتقاده (المنهي) وفي هذا الرد نظر فامل وكرهه الشهيد في (المسح)
 (والمقاصد العلية والروضة والذكرى) وفي (التذكرة) لو مسح على جميع الرأس فمثل لو مسح ردة
 لانه تعالى أمر البعض فان اعتقد مشروعيتها أبدع ولا يستحب خلافه للشعبي وفي (المسح العلية)
 ولقد أقرب الشارح المحقق يعني الكركي حيث جعل الزائد على الثلاث غير مسرور في (جمع
 المقاصد) ان المراد بمقدار ثلاث أصابع في عرض الرأس في طوله فهداه ما يسمى ماسحاً ومسحاً
 الفضل بمسح المقدار المذكور ولو بأصبع ومثل ذلك في (حاشية الشرائع) وقال في (جامع المقاصد)
 وهل يوصف ما زاد على المسح بالوجوب والاستحباب قولان أصحهما الاول ولا يضر ترك الرد
 لان الواجب هو الكلي وافراده مختلفة بالشدة والصف فأبي فردني به تحقيق الامتثال لان
 الواجب يتحقق به وعجابه المصنف تحتل الأمرين لان الاستحباب العيني لا ينافي الوجوب العيني
 فيمكن ان يراد أفضلية هذا الفرد وان يراد استحباب الزائد على المسح الذي يكون به استحباب
 المجموع من حيث هو انتهى ومثله قال في (الذكرى والمسالك) وهو منهم رد على (المنهي) حيث
 قال ان المحققين منوا من وصف الزائد بالوجوب لان ما يجوز تركه لا يكون واجباً (قلت) ثم الكلام
 في هذه المسئلة في بحث التسبيح الذي هو بدل عن القراءة (وقال في المسالك) أيضاً ان المراد
 بمقدار ثلاث أصابع مرور الماسح على الرأس بهذا المقدار وان كان بأصبع لاكون آلة المسح ثلاث
 أصابع مع مرورها أقل من مقدار ثلاث أصابع (وأما) مذاهب العامة فقد قال في (المنهي) ان
 مالكا وأحمد في أحد قوليه يجب مسح الجميع والحسن والثوري والاوزاعي والشافعي وأبو حنيفة يجب
 مسح البعض وفصل أحمد في القول الآخر فأوجب الاستحباب في حق الرجل دون المرأة وحكي عن
 المزني أنه قال يجب مسح جميعه وفي إحدى الروايتين عن أبي حنيفة ثلاث أصابع وفي الأخرى يبري
 مسح ربه (وقال) الشافعي يجزئ ما يقع عليه الاسم وأقله ثلاث شعرات وقل عنه انه لو مسح شعرة
 واحدة أجزيه (وذهب) بعض الخاتبة الى ان قدر الواجب هو الناصية وهو رواية عن أبي حنيفة
 وحكي عن أحمد أنه لا يجزئ الا مسح أكثره قال قدس الله تعالى روحه (مقبلاً ويكره
 مديراً) كما في (المبسوط والسرائر والمعتبر والشرائع والنافع وكشف الرموز والتذكرة والتحرير)
 (والارشاد والألقاب والمختصر والتفصيل وجامع المقاصد وحاشية الشرائع والمقاصد العلية وجمع الفائدة)
 (والبرهان والمشكاة) وهو ظاهر (اللمعة) وهو المشهور بين المتأخرين كما في (شرح القانين) ومعنى
 الكراهة ترك الاولى كما في (جامع المقاصد) وفي (المنهي) الجواز من دون ذكر كراهية وكذا
 (والمداير والكفاية والمحتاج) وكذا قل عن الحسن (واختلف) النقل عن ابن ادریس قال المحقق
 الثاني وجاعة نسبوا اليه التحريم والمصنف في (المتن) وجاعة نسبوا اليه القول بالكراهة وهو الحق
 لانه ذكر ذلك في (السرائر) في موضعين وكذا اختلف النقل عن (الدروس) قالفاضل المقداد نسب
 اليه القول بالكراهة والشهد الثاني في (المقاصد) نسب اليه التحريم وهو الحق كما يأتي قل عبارة
 (الدروس) (وذهب الشيخ في الخلاف) وأبو جعفر محمد بن حمزة في (الوسيلة) والسيد في (الاتصار)

ومحله المقدم فلا يجزي غير مولا يجزي النسل عنه (متن)

(والمصباح) على ما نقله عن (المصباح) غير واحد والشعيد في (البروس) الى عدم الجواز وهو ظاهر (الهذيب والنهاية والفتية) بل صريحهما (صريحهما غل) وترك الاستقبال أحوط حتى في الرجلين لعدم قيام اجماع مركب كما في (شرح المفاتيح) وفي (الخلاص) الاجماع على عدم جواز الاستقبال في الرأس وفي (الاتصار) انه مما انفردت به الامامية وهو المشهور كما في (البروس) حيث قال ولا يجوز الاستقبال على المشعور وفي (الذكرى والمقاصد الطيبة) انه مذهب الاكثر حتى المرتضى الذي جوز النكس في غسل الوجه فانه منع منه هنا وفي (المفاتيح) نسبة الى الشافعي وتوقف في (الذكرى والمذهب البارع والروضة) ولم يذكره في (المراسم والفنية والهداية) ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ - (ومحله المقدم فلا يجزي غيره) اجماعاً في (الخلاص والاتصار والفنية) (والمتبر والتذكيرة والذكرى والمدارك وكشف القاتم) وعندنا كما في (المنهى والتقيح) وقال في (الخلاص) ان جميع الفقهاء خبروا فقالوا أي مكان شاء مسح مقدار الواجب ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ - (ولا يجزي النسل عنه) اجماعاً كما في (الخلاص والمنهى والتذكيرة) وفي (التقيح والذكرى وكشف القاتم) لا يجزي النسل عنه عندنا وفي الاخير ولو بقاء الوضوء الباقي على اليد (وقال) المحقق الثاني في (جامع المقاصد وحاشية الشرائع) ولا يجزي النسل عنه اما بان يستأنف ماء جديداً أو بأن يقطر ماء الوضوء على محل المسح أو يجري على المحل بآلة غير اليد اختياراً اما لو كان بلل الوضوء كثيراً بحيث يجري على المحل وكان اجراؤه يعطى اليد فانه لا يخل بصحة المسح كذا قال في حاشيته على (الشرائع) واليه أشار في (الذكرى) حيث قال لو مسح بقاء جار على المضو وان افترط في الجريان لا يقدح لصديق الامثال ولان النسل غير مقصود وبه صرح صاحب (المدارك) وشيخه صاحب الجمع (قال في المدارك) والظاهر ان بين المسح والنسل عموماً من وجه يجتمعان مع امرار اليد والجريان ويتحقق النسل خاصة مع انتهاء الاول والمسح خاصة مع انتهاء الثاني وفي (كشف القاتم) بعد نسبته الى بعض المتأخرين قال انه متوجه لولا ظهور اتفاق الاصحاب وأكثر من عداهم على تباين حقيقتي النسل والمسح وفي (المقاصد الطيبة) بعد ان احتل ما ذكره سبطه في (المدارك) من المصوم من وجه (قال) والحق اشتراط عدم الجريان في المسح مطلقاً وان بين المضمومين تبايناً كلياً لدلالة الآية والاخبار والاجماع على اختصاص أعضاء النسل بأعضاء المسح به والتفصيل قاطع للشركة ولو انكرا اجتماعهما في مادة أمكن غسل المسوح فيتحقق الاشتراك وقد قل العلامة وغيره الاجماع على ان النسل لا يجزي عن المسح ولا شك ان الماء الجاري على المضو على ذلك الوجه غسل لتحقق مفهومه فيه فيجوز سوق الاجماع الى عدم اجزائه والفرق بين ماء الوضوء وغيره لوجه له لان تحقق مسي النسل لا يتوقف على كونه بقاء جديد بل هو أهم منه ألا ترى انه اذا صب الماء على المضو وغسل به جزءاً منه صار الماء الموجود على المضو بلل الوضوء ثم المكلف حينئذ غير بين ان يتكلف اجراؤه على جزء آخر من المضو بل على جميع المضو ان أمكن وبين أن يستأنف ماء آخر لباقي والنسل صادق على التقديرين فدل ذلك على ان تحقق مفهوم النسل لا يتألفه كون الجريان يبلل الوضوء فكذا في صورة المسح والاحتجاج على الاجزاء بتحقيق الامثال بذلك وكون النسل غير مقصود

ولا المسح على حائل وإن كان من شعر الرأس غير المقدم بل إما على البشرة أو على الشعر المختص بالمقدم إذا لم يخرج عن حده فلو مسح على المسترسل أو على الجعد الكائن في حد الرأس إذا خرج بالمد عنه لم يجز (الخامس) مسح الرجلين والواجب أقل ما يقع عليه اسمه (متن)

مع وجوده ضعيف لأن الامتثال يتحقق بالمسح لا بالنسل كيف وهو أول المسئلة وعدم تكون النسل مقصودا مع وجوده لا يخرج عن كونه غسلا لأن الاسم تابع للحقيقة لا للثنية وفي (المنسكة) (والهداية وحاشية المدارك) أن المسح والنسل متباينان في الصدق وإن اقترعا وجود في استمرار مع الجريان وفي (حاشية المدارك) أنه لو قصد أن النسل غير واجب وتحقق المسح يكون وضوءه صحيحا موافقة للشيد حيث قال كامر ولأن النسل غير مقصود (قال) الاستاذ لأن الأعمال بالنيات فإذا لم يكن مقصودا فلا مانع من النصحة كما أن المسح يدخل في الغالب في غسل الأعضاء للاستعانة في الجريان من غير قصد كونه معتبرا أو دخلا في الوضوء فلو بوى المكاف كونه جزءا أن نوى أن المطلوب في غسل الوجه النسل والمسح معا ثم وإن نوى النسل خاصة صح (قال) وهذا يؤكد البرأين ويصححه لا العموم من وجه (قال في الخلاف) وعن الشافعي روايتان أحدهما مثل ما قلنا والآخرى أنه يجزى به وهو مذهب باقي الفقهاء (وقال في المنتهى) عدم الإجزاء أحذقولي أحمد حذقوله قدس الله تعالى روحه ﴿ • • • ولا يجزى المسح على حائل ﴾ إجماعا في (المعتبر والتذكرة والمنتهى) (والذكرى والمدارك) وفي (شرح المفاتيح) لا خلاف فيه ومن المحب أنه لم يدع الإجماع عليه (في الخلاف) وفي (الذكرى) بعد أن ادعى الإجماع على عدم أجزاء المسح على الحائل كإمامه قال وكذا الحائلي الأشهر ولله يشير إلى ما ذكره الشيخ في صحيح (حارجل) محمد بن مسلم الناطق بجمواز المسح والحنا عليهم الحل على المشقة بإزالة الحنا فأمل وقد تأوله الأصحاب بالون وغيره من التأويلات ووافقنا على هذا الحكم من الإمامة الشافعي ومالك وأبو حنيفة (وقال) الثوري وأحمد وداود واسحق يجوز إلا أن أحمد والأوزاعي قالوا يجوز إذا لبسها على طهارة (قال) أحمد ما يجزى إذا كانت تحت الحنك قالوا إن أبى بكر مسح على العمامة ومنهم (١) من جوزه على الرقيق الذي يتخذ منه الماء ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • • • (وإن كان من شعر الرأس غير المقدم) كافي (المنتهى) (والتذكرة والذكرى) وبغيرها وقل الإجماع عليه في (المدارك وكشف القاتم) وهل يتعين باطن الكف أم يجزى الظاهر من دون ضرورة احتمالان ففي (الذكرى) الظاهر أن باطن اليد أولى سم له اختص البطل بالظاهر وعسر قله اجزا ومثله قال في (المدارك) وفي (جامع المقاصد) ويجب كون المسح باطن اليد قاسمي وفي (النتية) الأفضل أن يكون ياطن الكفين ويجزى بأصبعين فأمل وفي (المشكاة) أن الظاهر عدم تعيين الباطن وتعيين الكف مع الاختيار فلو تضرع المسح بهامسح بالقرع وكذا في (الذكرى) قال لو تضرع بالكف فالأقرب جوازه بالقرع ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • • • (والواجب أقل ما يقع عليه اسمه) أي في الرض فيجزى بالأصبع الواحدة كما هو مذهب علمائنا

وَمَا حُدَّ الْمَفْصَلُ بَيْنَ السَّاقِ وَالْقَدَمِ (مَتْن)

[illegible]

ولو نكس المسح جاز (متن)

وخطاب الله تعالى انما هو مع الناس والرسول صلى الله عليه وآله انما يخاطب بلسان قوم وقال في (المدارك) ان أهل اللغة ما يتفقون على انه الثاني في ظهر القدم حيث يقع مقد شراك النعل واخذ يستدل عليه بما ذكره (واما) الاجماع فتقول في (البيان والبيان والتهذيب واخلاف والاتصار) (والغنية والمعتبر) بل فيه انه مذهب قهاء أهل البيت عليهم السلام (والمنتهى والتذكرة والذكرى) (وجامع المقاصد وجمع الفائدة والبرهان وشرح المفاتيح) ونسبه في (المختلف والتبتيح) الى علاننا وفي (المدارك) انه المعروف بين الاصحاب وفي (المقاصد العلية وكشف الثام) انه المشهور بين الاصحاب وفي (كشف الثام) انه استفاض قتل الاجماع عليه ثم قال انه في (المختلف والمنتهى والتذكرة) نزل عبارات الاصحاب كلها على ما اختاره وهو بعيد انتهى وفي (شرح الجفرية) انه مذهب معظم الاصحاب ويدل عليه مد الاجماع والاختار التي ذكرها جميع مادل من الاخبار على ان القطع الشرعي لرجل السارق من الكعب وسط القدم وقال في (المبسوط واخلاف) اقطع عندنا من عند مقد الشراك من عند الثاني على ظهر القدم ومثله قال ابن زهرة وغيره كابي الصلاح وغيره (قال في شرح المفاتيح) العلامة ظن انه موافق للاصحاب (ثم قال) ويشهد على ما ذكرنا ما حكى من صدر الافاضل من العامة ان الكعب في رواية هشام عن محمد هو المفصل الذي في وسط القدم عند مقد الشراك انتهى (قال في اخلاف) وقال أهل اخلاف كلهم انهما عظم الساق التاتان من جانبي القدمين ولكل رجل كعبان الا ما حكى عن محمد بن الحسن انه قال هما التاتان في وسط القدم مع قوله بانصل انتهى لكنه في (الذكرى) بعد أن قال انهما قبا القدم ومقد الشراك وقيل الاجماع عليه (قال) وهو مذهب الحنفية وبعض الشافعية وحاول في (جمع البرهان) الجمع بين كلام المصنف والاجماع بوجوه اوجها انه انما اوجب المسح الى المفصل لكون الوجوب من باب المقدمة لعدم ظهور محل انتهاء التابت في ظهر القدم (قال) فلا يرد عليه خلاف الاجماع بهذا الاعتبار انتهى فأمل (وذكر بعضهم) ان المصنف أراد الجمع بين الرواية وكلام الاصحاب فعلم المفصل على ذلك باعتبار كون طرف ذيك العظمين مما يلي الساق حد المفصل والساق لان عظم الساق متفصل بهما فأطلق عليهما المفصل من جهة كونهما حداً وبداية لحصوله فيكون تفرقهما بالمفصل باعتبار نهايتهما وغاية الامر ان ذلك على سبيل المجاز لعلالة المجاورة (قال) واللازم مناقضة كلامه انتهى فأمل قوله قدس الله تعالى روحه (ولو نكس المسح جاز) هذا هو المشهور بين الاصحاب كما في (الذكرى) وهو خيرة (المبسوط والنهاية والاستبصار والتهذيب (١) والمراسم والنافع والشرائع والمعتبر والمنتهى والتذكرة والتحرير) والتلخيص والارشاد والمختلف والتبصرة والدروس والمختصر وجامع المقاصد والروضة والمقاصد العلية (والجفرية والجمع والمدارك والمشكاة) وهو ظاهر (اخلاف) لانه نص فيه على عدم الجواز في الرأس وسكت عنه في الرجلين وهو الحكمي من (المهذب القديم والجامع والاصباح والاشارة) وقوله في (المختلف) عن الحسن وقطع في (السرائر والبيان والافنية) بعدم الجواز وهو الظاهر من الصدوق والمرضى ونسبه في (كشف الثام) الى السجلي والصدوق من دون ان ينسب الى ظاهر

(١) في الرجلين قطعا (منه)

ولو استوعب القطع على الفرض سقط المسح والامسح على الباقي ويجب المسح على البشرة ويجوز على العاتل كالخف وشبهه للضرورة او التقية خاصة (متن)

الصدوق ولم يذكر المرتضى فيه وقد نسب ذلك جماعة الى ظاهره (قال في الاتصاف) مما انفردت الامامية به القول بأن مسح الرجل هو من أطراف الاصابع الى الكعبين (ثم قال) ان كل من أوجب من الامة المسح في الرجلين دون غيره يوجب على هذه الصفة التي ذكرناها وظاهر هذه البارة عدم جواز التمسك وانه مجمع عليه عند الماسحين فتأمل ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ ﴿ ولو استوعب القطع الى اخره ﴾ قال في (الذكرى) لم تقف على نص في مسح موضع القطع كما في اليدين غير ان الصدوق لما روى عن الكاظم عليه السلام غسل الاقطع عضده (قال) وكذلك روي في قطع الرجلين والقول في الرجل الزائدة كما قتناه في اليد ولو كانت تحت الكعب فالاقرب المسح عليهما المأموم ويمكن الاجتزاء بالتامة منهما فان استويا بخير لان المسح لا يجب فيه الاستيماب طولاً ولا عرضاً ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ويجب المسح على البشرة ولا يجوز على الخائل كالخف وتنبه ﴾ اجماعاً (١) في (الخلاف والفنية والمنتهى) والذكر والذكرى (وغيرها ومن الخائل شعر الرجل كما هو الظاهر من كل من عبر بالبشرة وفي (الحدائق) ان ظاهر الاصحاب الاتفاق عليه ثم انه تأمل في الحكم ومال الى جواز المسح عليه وبهذا الحكم صرح في (المقاصد العلية) قال والفاوق بين الرأس والرجل النص الدال على اطلاقه على وجوب مسح الرجلين والشعر لا يسمى رجلاً ولا جزءاً منها مع التصريح في بعض الاخبار بجواز المسح على شعر الرأس وانما لم يصرح الاصحاب بالمنع منه لتدور الشعر الخائل القطع لخط المسح فاكثفوا باستناده من نقط البشرة وقال خلق كثير من الصحابة والتابعين بعدم جواز المسح على الخف وشبهه ذكره في (التذكرة والذكرى) وغيرها ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ • ﴿ الا لضرورة اوقية ﴾ اجماعاً في (الخلاف والتذكرة والذكرى) مضافاً الى الاجامعات المقولة في المسح على الجبيرة عند تمدد النزاع كافي (الخلاف والمنتهى والتذكرة) وظاهر (المتبر) وعن (المقنع) عدم الجواز للتقية وانه مال في (الفتاوى) وله لا ورد من عدم الاتقاء في الخفين وشرب السكر وتمتع الحج وقد تأبها الاصحاب بوجوه (منها) الاختصاص بهم عليهم السلام (ومنها) انه لا حاجة اليه فضلاً غالباً لتقية لان العامة لا ينكرون ذلك ﴿ فروع ﴾ قال في (التذكرة والبيان) وغيرها ولو دارت التقية بين الفضل والمسح على الخف فالفضل أولى وفي (التنقيح) لا يشترط اتصال الخط في المسح فلو مسح ثم قطع ثم مسح من محاذيه كفى انتهى وظاهر الاستاذ الشريف في (الهداية) اشتراط الاتصال وقد سأله عنه فأنقذ به وهل يشترط جفاف الرجلين من الماء نص الكاتب على ما نقل عنه والسجل والمحقق الكركي على جواز المسح عليهما رطبين وكذا المصنف في (المنتهى) وقوى في (نهاية المحتف) اشتراط الجفاف وقوله عن والده وهو خيرة (التنقيح) وقوى الاول في (الذكرى) وفيها وفي (الدروس) انه يشترط غلبة ماء الوضوء على الرطوبة وفي (المشكاة) لا يشترط جفاف الممسوح ولا غلبة رطوبة الممسح على اشكال وكذا استشكل في (التذكرة) والى عدم الاشتراط مال في (المدارك) واستحسن رأي الشهيد وفي (حاشية المدارك) قرب الاشتراط موافقة للعرف والاحتياط قال لانه يقال عرفاً انه مسح بغير

(١) في المنتهى لم ينقل الاجماع على خصوص ذلك (منه)

وان زال السبب ففي الاعادة من غير حدث اشكال (متن)

ماء الوضوء (قل) اللهم الا ان يكون نداوة قليلة فلا بأس (وقال) الاستاذ الشريف ادام الله تعالى حراسته في (الهداية) لا يشترط جفاف المسوح ولا غلبة رطوبة الماسح فلو كان عليه بلل غالب اجزاً المسح عليه ومسح غيره بما لاقاه على الاقوى قال لان البلل القالب على الرأس اذا مسح عليه صار ماء وضوء فيجوز المسح به على الرجل وشأنه كشأن الماء الكائن على الوجه قبل غسله بماء الوضوء فاذا اذا صب عليه الماء بنية الوضوء صار الماء كله ماء وضوء والظاهر (والحاصل خل) انه يشترط عدم ملاقات الماسح ماء جديد قليلاً كان أو كثيراً من غير محال الوضوء اما اذا كان الملاقي من محال الوضوء فلا بأس وان كان كثيراً وبهذا يحصل الفرق بين قوله وقول الحق (قال) واما العرق على الناصية فان كان غالباً لا يصح المسح به لانه يكون مضافاً انتهى كلامه وبالغ الكتاب ابن الجنيدي يجوز ادخال اليد في الماء والمسح فيه عند الضرورة قل ابن ادريس لانه ماسح اجماعاً والظاهر من الآي والاخبار تناوله (وقال) الحق لان يده لاتنك عن رطوبة واما ابن الجنيدي فيمكن بناؤه على أصله من جواز الاستئناف وفي (المقاصد العلية) يجوز المسح على أي أصبح شاء اذا اتصل الخط بالكعب ثم ان قلنا بأنه الفصل وجب الانتهاء اليه من أي جهاته الكائنة على ظهر القدم وعلى المختار من أنه الثاني في ظهر القدم يجب اتصال الخط اليه فينحرف اليه لو جل انخسر مبدأ للمسح ﴿ قوله قدس سره ﴾ - (وان زال السبب ففي الاعادة من غير حدث اشكال) ظاهر المشهور كافي (الحدائق) بقاء الاباحة والدخول فيه في العبادة انتهى وهو خيرة (المختلف والذكرى والدروس والبيان) (وجامع المقاصد والمدارك والمشكاة) وقل ذلك عن (الجامع) وهو خيرة الاستاذ ادام الله تعالى حراسته وفي (المبسوط والمعتبر والمنتهى والتذكرة والايضاح وكشف القاتم وحاشية المدارك) تقدير الاباحة بمحال الضرورة فعليه الاعادة وفي (الشرائع) ان الاعادة أحوط وفي (التحرير) في وجوب الاعادة نظر وفي (الحدائق) قوة القول بالقض وفي (حاشية الايضاح) ان الاقوى الاستئناف للجبرة خاصة فتأمل وفي (حاشية المدارك) ان الاخبار دلت على عدم جواز تلك الطهارة لصلاة من الصلوات خرج منها ما أجازوا للضرورة وبقي الباقي ولا يظهر انهم أجازوا أزيد من حال الاضطراب بل ربما كان الظاهر الاختصاص بمحال الضرورة وفي (كشف القاتم) قد يمنع ارتفاع الحديث بها (قلت) والى ذلك أشار في (الايضاح) حيث قال ان صورة الغسل مقصودة لان القصد ليس رفع الحدث وحكمه خاصة بل نفس الغسل والضرورة استعملته (واعترض في الذكرى وجامع المقاصد والمدارك) على قولهم بانها طهارة ضرورية فتقدر بقدر الضرورة بان المتقدر بقدرها فعلها لا بقاء حكمها (واجاب) في (كشف القاتم) بان المعنى ان استباحة الصلاة بها متقدرة بالضرورة فتزول بزوالها بناء على عدم ارتفاع الحدث بها انتهى ﴿ فروع ﴾ (الاول) اذا زالت الضرورة قبل اكمل الوضوء أو بعده قبل الجفاف والدخول في الصلاة فهل يجب عليه نزع الحائل مثلاً والمسح بالية قبل الدخول ام لا قال صاحب (المدارك) وشيخه انهما لم يفتا على نص للاصحاب ثم قرأ الاول (قلت) قال في (المنتهى) لو زالت الضرورة أو نزع الخط استأنف لانها طهارة مشروطة بالضرورة فتزول مع زوالها ولا تتم طهارته بالمسح مع نزعها لان الموالاة لم تحصل وهذا كالصريح أو صريح في المطلوب وهو ظاهر (المنتهى)

ولا يجزي النسل عنه الا لتقية ويجب ان يكون مسح الرأس والرجلين بقية ندادة الوضوء (متن)

(والمبسوط) كافي (كشف القاتم) ويأتي الصدم على عدم الاعادة (الثاني) هل يشترط في العمل بالتقية في هذه المواضع وغيرها عدم المتدوخة ام لا قتي (اليان وجامع المقاصد وروضة الجنان) انه لا يشترط في الصحة عدم المتدوخة لاطلاق النص وفي (المدرک) اشترط عدم المتدوخة وعليه الاستاذ الآقا سمعت منه في جواب سائل سأل عن ذلك (وفصل) المحقق الثاني في بعض فوائده ين . اذا كان المأمور به في التقية بطريق الخصوص فصح وان كان ثمة متدوخة وان كان بطريق العموم فلا يجزي الا مع المتدوخة (وفصل) الاستاذ المختبر أيده الله تعالى بأنه ان حصلت المتدوخة في مجلس التمية اعتبرت والا فلا (الثالث) اذا قل فلما على وجه التقية من البادات أو المعاملات فهو صحيح بجز بلا خلاف وهل يجب عليه الاعادة لو تمكن من الاتيان بالمباداة قبل خروج وقتها على وجهها ام لا (قال) المحقق الثاني في بعض فوائده اذا كان متعلق بالمباداة مأذونة فيه بخصوصه كفصل ار جالس والكف في الصلاة لا يجب عليه الاعادة ولو تمكن قبل خروج الوقت من الاتيان بها على وجهها قال ولا أعلم في ذلك خلافاً ويمثل ذلك صرح في (جامع المقاصد) ثم قال واما اذا كان منقطعاً لم يرد به نص على الخصوص كفصل الصلاة الى غير القبلة والوضوء . التبيذ فان المكاف يجب عليه اذا قصت الضرورة فيه مواهة أهل الخلاف فيه اظهار المواقة لهم ثم ان أمكن الاعادة في الوقت وجبت . وخرج الوقت نظر في دليل يدل على وجوب التقاء فان حصل الظفر به أوجبنا والا فلا لان التقاء انما يجب بأمر جديد (وقال) عن بعض أصحابنا القول بعدم الاعادة مطلقاً طرأ الى كون الآتي به شرعياً (ورد) بأن الاذن في التقية من جهة الاطلاق لا يقتضي أزيد من اظهار المواقة مع الحاجة انتهى فأنسل قوله قدس الله تعالى روحه عليه . (ولا يجزي النسل عنه الا لتقية) اجماعاً مستفيضاً (وقال) جميع الفقهاء الفرض هو النسل (وقال) الحسن البصري ومحمد بن جرير وأبو علي الجبائي بالخير وروي عن جماعة من الصحابة والتابعين كابن عباس وعكرمة وأنس وأبي العباس والشعبي القول بالمسح وروي عن أنس انه ذكر عنده قول المجاهدين طاهرهما وناظرهما وغفلوا بين الاصابع فانه ليس شيء من بني آدم اقرب الى الغلب من قدميه فقال انس صدق الله وكذب المجاهدين وقال داود يجب النسل والمسح بما **ح** قوله قدس الله روحه عليه . (و يجب ان يكون مسح الرأس والرجلين بقية ندادة الوضوء) اجماعاً (١) في (الخلاف والاعتصار والفنية والتذكرة) (وقال في التقيج) عندنا وعليه استمر اجماعنا بعد ابن الجنيدي كما في (التركى والروض) ومذهب أصحابنا ولا يمتد بخلاف ابن الحنيد كما في (جامع المقاصد) ومذهب الاصحاب بعده كما في (المدرک) وفي (المستبر) انه خوى أصحابنا اليوم وفي (كشف القاتم) ليس كلام أبي علي نصاً في جواز الاستئناف اختياراً الا انه قال اذا كان يد الطهر ندادة يستقيها من غسل يديه مسح يمينه رأسه ورجله اليمنى ويده اليسرى وجهه اليسرى وان لم يستيق ندادة أخذ ما جديداً رأسه ورجله انتهى قاله ولعل الماء الجديد في كلامه يعم ما يأخذه من نحو العجة والاشفاط الخ وبعض الناس خص

(١) لكنه بعد دعوى الاجماع في الخلاف نسب الى أكثر أصحابنا فأنسل (منه)

فإن استأنف بطل ولو جف ماء الوضوء قبله أخذ من لحيته وحاجبيه واشفاه عينيه ومسح به (متن)

خلافه بجفاف جميع الأعضاء وقال إن لفظ اليد إنما هو على سبيل التمثيل فيكون موافقاً لمشهور انتهى
 ﴿ فرع ﴾ قال (في جامع المقاصد) لو غس أعضاء الوضوء في الماء، فقد منع بعض الأصحاب من
 المسح بآبائه لما يتضمن من بقاءه آناً فيلزم الاستئناف (قال) ويشكل بأن النفس لا يصدق منه الاستئناف
 عرفاً ولو أريد الاحتياط نوى الفصل عند آخر ملاقة الماء المضوحين إخراجهم انتهى وقرئ منه
 ما قال في (المشكاة) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ فإن استأنف بطل ﴾ عند علمائنا كافة
 كما في (النهاية والتذكرة) وقد سمعت قل الاجامات على وجوب كون المسح في المسوحين بيقية
 نداوة الوضوء فإنه منطبق عليه بل في بعضها التصريح بهذا والمراد بطل وضوءه كما صرح به في
 (التذكرة) وغيرها (قال في جامع المقاصد) أي أن اكتفى بهذا المسح أو تندر المسح بالبله والا
 أحاد المسح بها وصح وضوءه وذلك بأن يجفف ماء يلة الاستئناف ويأخذ من نداوة الوضوء قال
 ويمكن عود الضمير إلى المسح فيستفاد بطلان الوضوء إذا تندر تدارك المسح على الوجه المتبر دليل
 من خارج وفي (المقاصد الطيبة) معنى بطلان المسح وقوعه باطلا ابتداء ولا بطلانه بعد صحته وهو
 استعمال شائع وأما الجمهور فقد أوجبوا الاستئناف إلا ما لكأقانه أجاز المسح بالبقية وهو مقول عن
 عروة والحسن والأوزاعي ﴿ قوله قدس سره ﴾ ﴿ ولو جف إلى قوله ومسح به ﴾ قد اطبق
 الأصحاب على الأخذ من الحجة والاشارة قله في (المتبر) في مبحث الموالة (والحاصل) أنه
 لا كلام في ذلك وإنما الكلام في مقامين (الاول) في مترسل الحجة طولاً وعرضاً فلي القول
 باستحباب غسله كما قل عن الكتاب واختاره الشهيد في (الذكري والعروس) يصح الأخذ والا
 فلا يصح كما أفتى به في (نهاية الأحكام) وقال الاستاذ أطال الله عمره في (شرح المفاتيح) لا يخفى
 أن ظاهر الاخبار الأخذ من الحجة من غير قيد بعدم الاسترسال والخروج من محاذات الذن
 ولعله لكونه ماء الوضوء وإن كان في الخارج ولهذا لم يرد الأمر بتجفيف موضع المسح في الرأس أصلاً
 مع كون الغالب تبله بماء غسل الوجه بلة كثيرة (ثم قال) ولعل الاحوط عدم الأخذ من الخارج
 وتجنيف موضع المسح لكن ليس احتياطاً لازماً وفي (المشكاة) يجوز من مترسل الحجة على أشكال
 وفي (المهذبة) وفي الأخذ من مترسل الحجة وبطن شعر الوجه والرأس وجهاً أقربهما الجواز
 (الثاني) هل يجوز ذلك اختياراً أم لا الظاهر من عبارات الأصحاب وكثير من الاخبار
 اشتراط الجفاف وعدم الجواز اختياراً كما في شرح (المفاتيح وحاشيته) واختاره في الكتاتين وكذا في
 (كشف القام) واختار في (المقاصد الطيبة والمدارك) جوازه مع الاختيار (قال في المدارك) أن
 التعليق على الجفاف في عبارات الأصحاب خرج مخرج الغالب ولا يختص الأخذ من هذه المواضع
 بل يجوز من محال الوضوء (قال في شرح المفاتيح وحاشية المدارك) لا معنى للخروج مخرج الغالب
 إذا كان الأخذ مطلقاً جليلاً وهو لا الاجلاء ليست عادتهم قل متن الاخبار بل التحقيق والافتاء
 بما حقوا فلو كان الظاهر لهم عدم اشتراط الجفاف لصرحوا بذلك وأفتوا به ولم تكن عبارتهم صريحة
 في الاشتراط ولا سيما في العبادات ترفعها على بيان الشارع فإن كان بيان الشارع بما ذكره مما

فإن لم يبق ندوة استأنف (متن)

دل على وجوب كون المسح ببقية البلل لتعين وجوب كون المسح بمخصوص ما بقي من الماء لا غير وان كان من ماء الوضوء وما دل على الاخذ من مثل الحية فمشرط بالجفاف فلا وضوء، ذكره في (المدارك) من ان خروج مخرج الغالب (نعم) في نادر منها المسح بنداوة الوضوء فكيف يطلب الكبير مع كونه مفيدا الى آخر ما ذكره أدام الله تعالى حراسته (ويمكن) بلجواب عن ذلك كله بأن التيقيد في كماله لا صاحب والاختار محمول على الوجوب أي ان جف وجب الاخذ لتتميم الوضوء كذا ذكره الشارح الشريف أدام الله تعالى حراسته قال والا لوجب الاختصار في غسل اليدين على تأدية الوجوب والتميز التكرار للاستظهار وغيره وشيخنا أدام الله حراسته عول على كلام الاستاذ وحكم به ورد غير مرة في حقه

﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (وإن لم يبق ندوة استأنف) ان أمكنه هو - ش - مع المسح يبل الوضوء وهذا مقطوع به مروي كما في (كشف الثم) ولا خلاف فيه لا في (الندوة) (وقال في الذكري) لو تذر بقاء بلل للمسح جاز الاستقبال للضرورة ولو أمكن غسل اليد أو الرأس في المضى المتأخر وجب ولم يستأنف وفي (التذكرة) لو جف ماء الوضوء للحر أو المرأة طين استأنف الوضوء ولو تذر أبقي جزءا من يده اليسرى ثم أخذ كفًا غسله به وعجل اليه غسل الرأس والرجلين (وقال في نهاية الاحكام) لو أتى بأقل مسمى الفسل قلعة الماء حالة الهواء والحر والبرء لا يمين بحيث لا تبقى رطوبة على اليد وغيرها فلا يقرب المسح اذ لا ينفك عن أقل رطوبة ولو لم يبق رطوبة ولا يستأنف ولا يتميم (قال) وهل يشترط حالة الرفاهية تأثير المحل الاقرب ذلك (وقال في النهاية) في مبحث الموالاة لو جف ماء الوضوء لحرارة الهواء المفرطة جاز البناء دون استأنف - حديد للمسح لحصول الضرورة السيعة لترخص وفي نسخة أخرى ولعلها أصح جاز البناء واستأنف ماء جديد للمسح الخ ومثله قل في (المعتبر) من دون تفاوت أصلا قال لو جف ماء البرء من الحر المفرط أو الهواء المنحرف جاز البناء واستأنف الماء للمسح دفعا للحر (وقال في التحرير) لو جف ماء الوضوء لحرارة الهواء المفرطة جاز البناء ولا يجوز استأنف ماء حديد للمسح (وهو في البناء) ولو تذر البلل لا فراط الحر وشبهه فإن أمكن الصب على اليسرى وتعجيل المسح وجب وإن تعذر جاء استأنف الماء ومثله ما في (المقاصد العلية) وقد قل فيها قولاً بالانتقال على تعذر الجفاف على كل حال الى التيمم لقد شرط صحة الوضوء وفي (المدارك) لو تذر بقاء البلل حار الاستئناف للضرورة ويحتل الانتقال الى التيمم لتعذر الوضوء ومثل ذلك قال في (جامع المقاصد) الا انه قل ولو جمع بين الوضوء والتيمم احتياطاً كان أقرب الى البراءة ومثله قال صاحب (الانوار الفمرية) هذا وما في (التحرير) واحدي نسختي (المتن) يحتمل حمل على ما في (التذكرة) أو (النهاية) ويحتمل إيجابه التيمم اذا لم يمكن المسح ببقية البلل بوجه فأمل ﴿ فرع ﴾ صرح الشيدان في (الثقلية وشرحها) انه يستحب مسح الرأس والرجل اليمنى باليمن وفي (البيان والفتاوى المالية) التصريح باستحباب مسح اليمنى باليمن واليسرى باليسرى وهو الظاهر من إطلاقه علاناً وبجملته من الاخبار ويفهم من (نهاية الاحكام) في مسئلة ما اذا كان على اليد خرقة للضرورة ومن (التذكرة) في مسئلة الجفاف عدم وجوب مسح الرأس واليمن واليمن وفي (مجمع البرهان) لمسه لم

(السادس) الترتيب يبدأ بغسل وجهه ثم يده اليمنى ثم اليسرى ثم مسح رأسه ثم مسح رجليه ولا ترتيب بينهما فإن اخل به أعاد مع الجفاف والا على ما يحصل معه الترتيب والنسيان ليس عنراً ولو استعان بثلاثة للضرورة ففسلوه دفعة لم يجز (متن)

يقول أحد بوجوب مسح الرأس والرجل اليمنى باليد اليمنى واليسرى باليسرى وإن دل على ذلك صحيح زواره لكنه ليس بصحيح بل حسن انتهى (وقال) الأستاذ الشريف قد يضم الخلاف من الكتاب والصديق (قلت) وقد يفسر من (الخلاف) وصاحب (المعالم) وبعض المحققين على (التهذيب) وجوب ذلك وفي (المدارك) أن الأول ذلك (قلت) في خبر آخر لزارة ومسح مقدم رأسه وظهر قدميه يلة يساره وبقية بلة يمينه (وقد قال) في ذكر البقية اشعار بأنه مسح رأسه يمينه ويؤيد عدم وجوب ذلك أنه ورد في خبر زارة أنه عليه السلام غسل وجهه يده اليمنى وظهر الأصحاب عدم وجوب ذلك بل في (الثقلية والفوائد المليّة) يستحب غسل الوجه باليمنى وحدها لا باليسرى ولا بهما وإن اجزأ الجميع على كراهية انتهى ويؤيده إجماع الأصحاب على استحباب الاعتراض لغسل الوجه باليمنى كما في ظاهر (الذكرى وجامع المقاصد) حيث قيل فيها قاله الأصحاب وسيأتي قل ذلك عن أكثرهم وفي خبر زارة وبكير ثم غس كفه اليمنى في التور ففصل وجهه بها واستعان يده اليسرى بكفه على غسل وجهه لكن بعض المحققين كتب أن ظاهر هذا الظاهر مخالف لما عليه أصحابنا وحمده على أنه رفع عمامته يده اليسرى أو أنه تلقى الماء النازل يده اليسرى ووضع في اليمنى وغسل به وجهه مسبقاً ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ • (السادس الترتيب التاسع) الترتيب بالمنى الذي ذكره واجب بإجماع أهل البيت عليهم السلام كما في (السرائر) وقيل عليه الإجماع في (الخلاف والانتصار والفنية والمعتبر والمنتهى والتذكرة والمقاصد العلية وكشف القاتم) ونفى عنه الخلاف في (المدارك والأوارق والمقاتيح) وفي (الذكرى وشرح المقاتيح) أنه ركن في الوضوء فيظل تركه ولو نسياناً إذا لم يستدرك في محله فورا عاده بعد صح ما دام البل ولو كان عدداً فكذلك إلا أنه يأثم وواقنا على وجوب الترتيب في الجملة أكثر الجمهور كالشافعي وأحمد وأسحق وأبو ثور وأبو عبيد وغيرهم (وقال) الأوزاعي ومالك وأصحابه والمزني وداود لا يجب الترتيب واجمع علماءنا من دون موافق لهم من العامة على تقديم اليد اليمنى على اليسرى كما في (الانتصار والتذكرة) قال في (الانتصار) مما انفردت به الإمامية الآن وقد كان قولاً للشافعي قديماً القول بوجوب ترتيب اليد اليمنى في الطهارة على اليسرى لأن جميع الفقهاء في وقتنا هذا والشافعي في قوله الجديد لا يوجبون ذلك ثم احتج عليه بالإجماع وغيره ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • (ولا ترتيب بينهما) عدم وجوب الترتيب بينهما بمعنى جواز تقديم اليسرى والمقارنة هو المشهور بين الأصحاب كما في (المختلف وجمع الفائدة والبرهان والمدارك والنهاية وكشف القاتم وشرح المقاتيح) وهو مذهب الأكثر كافي (شرح الإرشاد لغفر الإسلام والذكرى والمشكاة) وفي (السرائر) لا أنظر أحداً منا يخالف فيه نعم هو مستحب وهو خيرة (المعتبر والشرائع والتافع والمنتهى والمختلف والتذكرة) والائنية والثقلية والتضييق والجمع والمقاتيح ورسالة صاحب المعالم وشرحها وشرح المقاتيح وحاشية (المدارك) وغيرها وفي الحصة الأخيرة أنه أحوط بل في (شرح المقاتيح) أن تقديم اليسرى

(السابع) الموالاة وجب ان يقب كل عضو بالسابق عليه عند كماله (متن)

مشكل (واما) وجوبه فهو خيرة (التقية والمراسم وشرح الارشاد) فنظر المحققين (والبيان واللمعة)
 (وجامع المقاصد وحاشية الشرائع والجفرية وشرحها والمقاصد الطيبة والمساكن والمدارك والمشكاة)
 (والحدائق) وهو الظاهر من (المروس) حيث قال ولا يجوزي التمسك ولا تقديم اليسرى على اليمنى
 ولا مسحها مما احتياطا ان جرينا بالاحتياط على رأي المتقدمين وهو المتقول عن الكتاب والعلماني
 وعلي بن بابويه و يقتضيه اطلاق الشيخ في (اختلاف) حيث قال الترتيب واجب في الاعضاء كلها
 ويجب تقديم اليمنى على اليسار وادعى الاجماع على ذلك (لكن قد يقال) ان الظاهر منه ان اليمنى
 واليسار من اليمين وكذا اطلاق ابن سديد على ماني (كشف القناع) قال انه أطلق وجوب تقديم اليمنى
 على اليسار وفي (شرح الارشاد) فنظر ان الفقهاء من أصحابنا قد نصوا على ان الاصل البداءة
 باليمن (قوله صلى الله عليه وآله) ان الله يحب التيامن فلا ريب في ان الفضل والكمال فيهما
 الترتيب انتهى وظاهر (المراسم والمختلف وجامع المقاصد وحاشية الشرائع والمساكن وكشف القناع)
 وغيرها انه لا ثالث لهما لذين القولين لانهما انا ذكرنا قولين لا غير لكنه صرح في (المقاصد الطيبة)
 (وشرح المفاتيح والحدائق) ان هناك قولاً ثالثاً وهو التخيير بين المقارنة وتقديم اليمنى دون العكس
 ونقل حكايته في (الحدائق) عن (الذكرى) ولم أجده في مظانه ونسبه في (جامع المقاصد وشرح
 المفاتيح) الى جماعة واختاره الشيخ الحر في الهداية ونسبه في (المقاصد) الى ظاهر (المروس)
 وقد سمعت عبارتها لكن يظهر منها وجود هذا القائل وفي (الحدائق) الى بعض فضلاء المتأخرين
 واحتج له في (الحدائق وشرح المفاتيح) بما رواه الطبرسي في كتاب (الاحتجاج) من التوقيع
 الخارج من الناصية المحروسة (وهناك) قول رابع وهو قول المفيد في (المنقمة) وهو الاقتصار على
 المقارنة ولا ثاني له وان أراد التدب (قال) ثم يضع يديه جميعاً بما بقي فيها من البلل على ظاهر
 قدميه فيمسحهما جميعاً معاً (وقد يقال) ان كل من قال في كيفية الترتيب انك تبدأ بوجه ثم اليمنى ثم
 اليسرى ثم تمسح الرأس ثم تمسح الرجلين انه حاكم بعدم الوجوب كما في (الهداية) لصدوق
 (والاتصار والوسيلة والفنية والتحرير والتبصرة) وغيرها ولم يرجع شيئاً في (الذكرى) واما
 العامة فكل من ذهب الى الترتيب في اعضاء الوضوء كالشافعي وأحمد واسحق وأبي ثور وأبي عبيد
 فظاهر عدم الترتيب بينهما في الفصل والمسح على الخف فليحظ ذلك وقد اختلف أصحابنا فيما اذا تم
 خلاف الترتيب في اثناء الوضوء فالأكثر على انه يبطل على اللاحق دون السابق وجماعة على انه يبطل
 عليهما وبعض يبطل عليهما ان تم والا فلا ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (السابع الموالاة)
 وجوب الموالاة في الوضوء مجمع عليه بين الاصحاب كافي (اختلاف والفنية والتمتعي والتذكرة وشرح
 الارشاد) فنظر الاسلام (والذكرى والتتبع والمدارك وكشف القناع وشرح المفاتيح والحدائق)
 وغيرها وهو ظاهر (الناصرية) حيث قال عندنا (وقد اختلفوا) في المراد منها على أربعة أقوال على
 ما قال بعضهم (الاول) انها عبارة عن متابة الاعضاء بحيث لا يجب السابق من الاعضاء عند اللاحق
 وان لم يتأخر حقيقة أو عرفاً وهو خيرة (المراسم والوسيلة والفنية والسرائر والتافع والشرائع وشرح
 الارشاد) فنظر الاسلام (والذكرى والمروس والبيان والائمة وجامع المقاصد وحاشية

الشرايع والجفرية وشرحا والموجز الحاروي والروض والروضة والمقاصد العلية ومجمع الفائدة والبرهان (والانوار القمرية والاشعاعية لصاحب العالم والمدارك والنهاية والذخيرة وكشف الغم والمفاتيح) وشرحه والمشكاة) وغيرها وسب (في الذكرى) الى الجنبي والكتاب وهلي بن مسعود الكيدري والصدوقين والتي والمرضى في (المصباح) والشيخ في (الجل) والقاضي في كتابه وقيل عبارات هؤلاء جميعا وهي وان لم تكن صريحة في ذلك فظاهرة فيه ماعدا (المصباح) فانه نسب اليه في (المعتبر والمنتهى) القول الثاني ويأتي قبل عبارته ونسبه في (شرح المفاتيح) الى ثقة الاسلام والصدوقين في (الرسالة والفتية) ويأتي قبل عبارة الرسالة وقيل عليه الاجماع في (النتبة) وفي (الذكرى) بعد ان نزل عبارات الاصحاب عليه حصر اختلاف في الشيخين (ثم قال) لكن الشيخ في (الجل) وافق الاصحاب في اعتبار الجفاف فانحصرت المخالفة في المفيد (ثم قال) ولو حمل قوله ولا يجوز الى آخره على الكراهة انقضى الاجماع ويأتي قبل عبارة (النتبة) وظاهر (السرائر) دعوى الاجماع حيث قال عندنا ونسب الى المشهور في عدة مواضع (كاروض) (١) والروضة والمقاصد العلية والذخيرة (والانوار) وغيرها وفي شرح (المفاتيح) نسب الى العظيم لكن هؤلاء اختلفوا على انحاء ستة (فبعض) على انه يعتبر في الجفاف جفاف جميع ماسبق من الاعضاء الغسولة كما في (البيان وجامع المقاصد وحاشية الشرائع والمقاصد العلية والروضة النبية ورسالة صاحب العالم والمدارك وكشف الغم) (والمفاتيح وشرحه وحاشية المدارك والمشكاة) وواقفهم على ذلك من اصحاب القول الثاني المحقق في (المعتبر) والمصنف في (المنتهى والنهاية والتذكرة) فانها صرحا بذلك وهو ظاهر (اختلاف والنهاية) (والكامل) على ما قل عنه بل هو ظاهر كل من اعتبر الجفاف ماعدا ماسنذكره (وفي الذكرى وجامع المقاصد والمدارك) انه مذهب باقي الاصحاب ماعدا الكاتب والمرضى والمعطي وفي (المقاصد العلية وشرحه المفاتيح) انه المشهور وفي (المفاتيح) انه مذهب الاكثر وفي (المقاصد العلية وكشف الغم) انه قد دلت عليه الاخبار وفي (المعتبر وجامع المقاصد) (وكشف الغم) ان اطلاق الاصحاب على جواز أخذ اللب من الوجه للمسح ان لم يبق على اليد ندوة مما يدل عليه (واقش) في هذا في (المدارك) تبعا لظاهر (الذكرى) باحتمال اختصاص ذلك بالناسي أو القول بان الجفاف للضرورة غير مبطل (وقال) الاستاذ الشريف ادام الله تعالى حراسته يكفي في الموالاة بل الكف التام فلو غسل وجهه بكفه ثم جف وجهه وبقي في كفه بل كفى في الموالاة لانه بل الكف حينئذ بل وضوء فثبته كشأن ما اذا غسل يده اليمنى مثلا ثم جف كفه لكن بقي في ذراعه ندوة فانه اذا غسل يسراه بكفه الجفاف فانه يجوز له المسح بنداوته قطعا فلو لم تكن هذه الندوة ماء وضوء لما جاز المسح بها (قال) ويتفرع على ذلك فروع كثيرة كما اذا غسل بكف غيره أو بأية أو نحو ذلك انتهى حاصل كلامه ويبقى الكلام في شمول الدليل لذلك فأقول (وقال) ادام الله تعالى حراسته ويكفي بل المسح والفضل المندوب وبل بعض المضو لابقه وقال كلما يجوز المسح به يجزى في الموالاة ولا عكس ولو أصاب المضوول عدا الأخير بل بعد الفضل والمسح قبل المسح وجب التقدير ويكفي الاحتمال فتوبى لاهل الأصل انتهى كلامه ايده الله تعالى (وبعض) على انه يعتبر في الجفاف جفاف عضو وأخذ أي عضو كان أو أزيد وهو المنقول عن الكاتب حيث اشترط بقاء اللب على جميع الاعضاء الى مسح الرجلين

ليقرب من المولاة الحقيقية (و بعض) على انه يعتبر فيه ان لا يجب قبل كل عضو متلوه المنسول وهو خيرة (التاصريرات والمراسم والمهذب والاشارة) على ما قبل (قال في التاصريرات) المولاة عندنا واجبة بين الوضوء ولا يجوز التفريق ومن فرق بمقدار ما يجب مع غسل العضو الذي انتهى اليه وقطع المولاة في الهواء المتدل وجب عليه إعادة الوضوء ونحوه كلامه في (المصباح) على ما قبل عنه في (الذكري) وقال لست كلامه في هذين ظاهر في اعتبار الجفاف (وقال في المراسم) المولاة واجبة وهو ان ينسل اليدين والوجه وطب ويمسح الرأس والرجلين واليدان وطبتان في الزمان والهواء المتدل وقريب منه عبارة (السرائر) وظاهرهما ان اليدين عضو واحد وقول الديلمي واليدان وطبتان مبني على تفسير المولاة بذلك (وقال في المهذب) على ما في الذكري فان ترك المولاة حتى يجب وضوء المتقدم لم يميزه الهم الا ان يكون الحر شديدًا والريح يجب منها العضو المتقدم من غير اقبال فانه يكون مجزئاً (انتهى) فأمل وقد نسب الى هذا الكتاب في كشف الثام (وبعض) على انه يعتبر فيه ان لا يجب قبل كل عضو متلوه منسولاً كان أو مسحاً وهو خيرة (السرائر) فقط قال فيها ويتمد على ان يكون فراغه من مسح رجليه وعلى أعضائه المنسولة والمسوحة نداء الماء انتهى (وبعض) على انه لو أدخل حتى جف الجميع يأثم ويطل الوضوء وهو ظاهر الاكثر والا لمعنى لكونها واجبة (وفي الدروس والبيان) انه يأثم مع التفريق اذا أفرط في التأخير عن المتاد وان لم يطل الامع الجفاف وفي (المشكاة) ان الاقرب عدم الاثم بالتأخير (وبعض) على انه لو أدخل حتى جف الجميع لا يأثم وانما المولاة شرط في الوضوء بمعنى توقف صحتها عليها فبأنه لا يلزم من فوتها بطلانها دون الوجوب المستلزم لاستحقاق القدم بالخاتمة وهذا صرح به في (مجمع الفائدة والبرهان) ونقله في (الحدائق) عن بعض المحققين وقواه أو قال به وانت قد علمت ان الاجاعات مستفيضة على انها واجبة ولا معنى لوجوبها الا تحقق الاثم بالاخلاق بها الا ان تقول ان الوجوب في كلامهم شرط على لاشعري وهو خلاف ما صرحوا به (القول الثاني) انها المتابعة الحقيقية فيجب كل عضو بالسابق عند كماله كما في (كشف الثام) وفي (شرح المفاتيح) انها المتابعة العرفية وهو خيرة (المقنة والنهاية) (المبسوط) واختلف على ما قبل (والمعتبر) وكسب المصنف كما في (كشف الثام) ونسبه في (المنتهى) (والمعتبر) الى السيد في (المصباح) وقد قال في (الذكري) ان عبارته كناية (التاصريه) وقد سمعنا وسمعت ما فهم الشهيد منها وقوله في (كشف الثام) عن أحكام الراوندي وفي (اختلاف) الاجماع عليه وعبارة (المقنة) هذه ولا يجوز التفريق فينسل وجهه ويصبر ثم ينسل يده بل يتابع ذلك ويصل غسل يده ينسل وجهه ومسح رأسه ينسل يديه ولا يحمل بين ذلك مهلة الا لضرورة انتهى وقد سمع ما احتمله في (الذكري) فيها وعبارة (اختلاف) المولاة واجبة وهي ان يتابع بين اعضاء الطهارة ولا يفرق بينها الا لحدوث باق طاع الله ثم يعتبر اذا وصل اليه فان جفت اعضاء طهارته اعاد الوضوء وان بقي في يده نداء يني على ما قطع اليه انتهى فأمل فيها ثم انها ظاهرة في اعتبار جفاف جميع الاعضاء كما قلناه عن ظاهرها ثم ان هؤلاء اختلفوا في (المنتهى والمنتهى) والتذكير (التصريح) بانه اذا أدخل بالماء ولم يجب فلا استئناف بالماء واجبة عندهم غير شرط في الصحة وانما الشرط عدم الجفاف فيأثم بتركه لا غير وهو ظاهر الشيخ في (اختلاف) كما في شرح (المفاتيح) وفي (شرح الارشاد) لتخر الاسلام اتفق الكل على انه لو أخر الوضوء الاخير عن السابق مختاراً زماناً

يخرج به عن المتابعة اختياراً ولم يجب ما تقدم وغسله قبل الجفاف فانه يصح وضوءه فلا تظهر فائدة الخلاف في البطلان وانما تظهر في الائم وعنده فانه على القول بالمتابعة يائم بالتأخير اختياراً وعلى مراعاة الجفاف لا يائم (انتهى) وقد سمت ما في (الروس واليان) فلا تغفل وفي (المبسوط) الموالاة واجبة وهي ان يتابع بين الاعضاء مع الاختيار وان خالف لم يجره وهذا منه تصريح بانها كذلك شرط للصحة فيعطل بتركها ويائم وهو قوي بناء على وجوب المتابعة لاخلاله بهيئة الوضوء الواجبة كما في (كشف الثام) موثقه قال في (الذكرى) وفي (شرح المغايب) ان أدلهم ان تمت قضت بالبطلان لانها واجبة والاخلال بها غير مفسد بل الوضوء صحيح والمفسد اما هو الجفاف وهذا مما يؤمن قولهم (انتهى) ومنه (قال في الحدائق) وفيها وفي (مجمع الفائده والبرهان) ان تفسيرهم الموالاة بالمتابعة كما في (المنتهى) وغيره غير جيد لان الاخبار التي استندوا اليها وهي قوله عليه السلام في صحيح زرارة تابع بين الوضوء انما دلت على ان المراد بالمتابعة فيها هو الترتيب بين الاعضاء (القول الثالث) انها المتابعة اختياراً ومراعاة الجفاف اضطراراً وقد انكره في (جامع المقاصد) قال وفي بعض حواشي الشهيد حكاية قول ثالث جامع بين تفسيرين وهو المتابعة اختياراً ومراعاة الجفاف اضطراراً (قال) وعندي ان هذا القول هو القول الثاني لان القائل به لا يحكم بالبطلان بمجرد اخلال بالمتابعة مالم يجب البلل فلهذا لوجب المتابعة معنى الا ترتب الائم على فواتها ولا يعقل تأييم بفواتها الا اذا كلف مختاراً لا متتابع التكليف بنير المقدور (انتهى) وهو كلام متين وقد انكر عليه ذلك الشهيد الثاني وسبغه في (المدارك) وقوله في (روض الجنان) عن المنيد في (المقنة) وعن الشيخ في غير (التهاية) (والمبسوط) وفي (المقاصد) الى الشيخ وجعله قولاً مقيراً للقول بالمتابعة قال معناه انه يتابع اختياراً فان اخل بهاءه يائم ولا يعطل الا مع الجفاف وامام الضرورة كغراغ الماء ونحوه لا يائم ولا ابطال مالم يجب وفي (شرح الارشاد) لنسخ الاسلام جله خيرة (الارشاد) حيث قال في (الارشاد) الموالاة هي المتابعة اختياراً فان اخر وجب للتقدم استأنف وفي (التفصيح) جله خيرة المصنف من دون ان يخصه بالارشاد ثم ذكر ما مر وما سئل عنه عن (شرح الارشاد) حرقاً فحرقاً (قال في شرح الارشاد) واختار المصنف في هذا الكتاب انها بمعنى المتابعة في حال الاختيار بمعنى مراعاة الجفاف في حال الاضطراب قال وقادته انه على الاول مضطر لا يمسد رخصة بل هو بدل اضطرار كخصال الكفارة المترتبة وعلى الثاني يمسد رخصة انتهى (قلت) وعبارة (المعتبر) كخيرة (الارشاد) من دون تفاوت وفي (الذخيرة) نسب هذا القول الى (المبسوط) كما هو ظاهر (المدارك) وقد سعت ما في (المقاصد عليه) وظاهر (كشف الثام) انكاره لانه لم يذكره (وجله) في (السرائر) هو القول المقابل للقول بالجفاف وظاهر اتحادهما مع الثاني وكذا ظاهر (المعتبر) وغيره قليلاً على ذلك (واما القول الرابع) قد نسب الى الصدوقين في (الرسالة والفتية) واختاره الشيخ الحر في (الهداية) قال الصدوق في رسالته كما في (الفتية) ان فرغت من بعض وضوءك واقطع بك الماء من قبل ان تمه قاتبت بالماء قائم وضوءك ان كان ماغسله رطباً وان كان قد جف قاعد وضوءك فان جف بعض وضوءك قبل ان تم الوضوء من غير ان يقطع منك الماء فاقبل ما بقي جف وضوءك او لم يجب (انتهى) ومعناه ان اي الفردين من مراعاة الجفاف او المتابعة حصل فهو كافي صحة الوضوء ولو تابع بين الاعضاء وافق الجفاف لضرورة كان ام لاصح ولو لم يتابع بل فرق بين الاعضاء لغير كان ام لا قال جف

فان اخل وجف السابق استأنف والا فلا (متن)

بطل والا فلا (قال في الذكرى) ولعل الصدوق حول على مارواه حرير عن أبي عبد الله عليه السلام كما استند ولده في (مدينة العلم) وفي (التهذيب) وقعه على حرير قال قلت ان جف لأول في الوضوء قبل ان اغسل النبي يلبه قال اذا جف أول يجب فاغسل ما بقي وحمله في (التهذيب) على حذافه بالريح الشديد او الحر العظيم أو على التربة (قلت) قال في (الذكرى) حمله على التربة سبب هلالان في تمام الحديث (قلت) وكذلك غسل الجنابة (قال) نعم وظاهر هذه المسألة بين الوضوء والفصل فكما ان الفصل لا يعتبر فيه الريح الشديد في الحر كذلك الوضوء انتهى (هات) قد يحمل كلاهما أيضاً على الجفاف لشدة الحر او جفاف بعض الاعضاء خاصة وقد يحمل خبره على جفاف المتلصص خاصة ولله أقرب الحلين (قال في الحدائق) اما حول الصدوقان على ما في المتن الرضوي ثم قل عنه عين عبارتهما بتفاوت يسير قال وهذا يريد ما قدمناه من اعتماد الصدوقين على الاخذ من الكتاب المذكور وفي (الذكرى) ان ظاهر الصدوقين ان الجفاف لا يضر مع الولا. والاحاد الكثيرة بخلافه مع امكان حمله على الضرورة وكذا قال في (الدروس والبيان) انه لو والى وجف بطل الوضوء. الا مع افراط الحر وشبهه (قال في حاشية المدارك) الظاهر ان الشهيد فهم من الاخبار ان المضر للوضوء هو الجفاف وليس بعيد فأمل الاخبار الواردة في بطلان الوضوء عند حذاف الجميع (انتهى) وانكر ذلك في (الحدائق) موافقة اصحاب (المدارك) قال في (المدارك) انه الى في وضوئه قاتق الجفاف او التجفيف لم يقدح في صحة الوضوء. لان مورد الاخبار الجفاف الحاصل بالتفريق كما يدل عليه صحيحة معاوية وكلام الاصحاب لا ينافي ذلك فا ذكره في (الذكرى) من الاخبار الكثيرة بخلافه غير واضح انتهى (قال في شرح المفاتيح) ربما يلزمه رحمه الله ان من غسل وجهه في وقت وجفنه بعد مدة مديدة وهكذا سائر الاجزاء يكون ذلك الوضوء صحيحاً الا ان يقول بالجفاف التقديري والشديد رحمه الله فهم مطلق الجفاف وما ذكره في (المدارك) مغلوط الموثقة واما الصحيحة فربما كانت دلالتها خفية وفي (الذكرى) وجامع المقاصد والمقاصد العلية والروضة والمدارك والمتكأة) وغيرها أن المدار على وجود البلل حسا (قال في الذكرى) لو كان الهواء رطباً جداً بحيث لو اعتدل جف البلل لم يضر لوجود البلل حسا وتفيد الاصحاب بالهواء المعتدل ليخرج طرف لا فراط بالحرارة وكذا لو أسبغ الماء بحيث لو اعتدل لجف لم يضر انتهى وفي (شرح المفاتيح) فيه ان الاطلاق ينصرف الى الفرد الشائع الغالب مع احتمال ما ذكره لعدم الاستغصال من المعصوم وتعليقه بالجفاف (واد) أقوال العامة فلفظي قولان (احدهما) انه اذا فرق الى ان يجب اعاد وبه قال عمر بن عبد العزيز (والثاني) لا تبطل طهارته وبه قال الثوري وأبو حنيفة (وقال) مالك وابن أبي ليلى والليث ان فرق لسند لم تبطل طهارته وان فرق لتغير عن جلت ولم يعتبر جفاف ماء ضاه • • • قوله رحمه الله • • • (قال اخل جا وجف السابق استأنف) • • • ولا فرق في الاخلال بين كونه لتفاد

وناذر الوضوء متوالياً لو اخل بها فالاقرب الصحة والكفارة (متن)

الماء اولاً وكان عليه الاجماع كما في (كشف القاتم) وهو مورد الاخبار كجسمت • ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ وناذر الوضوء مالياً لو اخل بها فالاقرب الصحة (١) وعليه الكفارة ﴾ مثلها عبارة (التذكرة) من دون تفاوت والذي صرح به الشارحان الفاضلان المارقان بمراده ولله وابن أخته ان مراده انه اذا نذر الوضوء المبيح للصلاة في وقت معين ثم فعله بنية وشراطة وأخل بالموالة فالاقرب عنده الصحة وعليه الكفارة وهو الذي فهمه صاحب (كشف القاتم) وقد فهم منها كما هو ظاهرها صاحب (جامع المقاصد) ان التدرام من ان يكون ميتاً أو مطلقاً فاعترض بما اعترض وقد تضمن كلام المصنف هنا احكاماً منها انتقاد النذر وهذا لم يخالفه عليه أحد من قرض لهذا الفرع على القولين اما على المشهور فظاهر لانها مستحبة واما على الوجوب فلما أكد ويظهر الاثر في وجوب الكفارة بالخاتمة (ومنها) انه اذا كانت المنذور الوضوء المتابع وقصده وأخل بهامع عدم الجفاف صح وضوءه وقدر واقته على ذلك الفاضل في كشفه والاستاذ دام ظله في حاشيته وخالفه عليه الحق الثاني وصاحب (المدارك) استناداً الى عدم المطابقة لان المتبر في صحة الفعل انما هو حاله

(١) حجة القائلين بالصحة مطلقاً ان المكلف قد ورد عليه خطابان ممتازان أحدهما بأصل الشرع والآخر عارضي قد الزم نفسه وهذان الخطايان قد تعلقا بفعلين ممتازين أيضاً الا ان أحدهما مشتمل على الآخر والمكلف اطاع بامثاله للخطاب الوارد في العبادات واستحق الثواب وعصى حيث اخل بالندب فوجب الكفارة (فان قلت) اذا قصد المكلف امتثال الامر بالنذر قطع فكيف نحسب له عبادة أخرى وهو لم يقصد بها (قلت) بل هو قاصد لها معاً فانه حين الشروع في الوضوء ذي المتابعة عارف بأن ما عزم عليه وضوء ومتابعة في الوضوء وانه يترتب على الوضوء غاياته وعلى المتابعة غاياتها والوضوء في نفسه غير محتاج الى تحقق المتابعة فالاخلال بها لا ينافي ايجاد ما عية الوضوء الذي عزم عليه الا انه حين الاخلال بها أوجد الوضوء في فرد آخر غير الفرد الذي كان مستحضراً له حين الشروع وعندنا قاعدة وهي انه لا يتبين مالا يتبين بالعمل قد نوى أحد الفردين فله المدول الى الآخر كمن دخل في صلاة الظهر مثلاً نواياً ان تكون مشتملة على قنوت كذا وسورة كذا ثم عدل الى ايجادها بفرد آخر فانه لاشك في الاجزاء ولو كان الفرد الذي عدل عنه قد وجب عليه بنذر او نحوه وذلك لأن ما تقوم به صلاة الظهر قد أتى به تاماً وهو لم يعدل عن كونه مؤدياً لصلاة الظهر فكيف لا يحسب له انما لم يكن من قصده الا عبادة مخصوصة وقد اخل بها لا يحسب له ما لم يقصده والحاصل ان أنواع العبادات غير أفراد كل نوع منها فاذا اخل في العبادات بقصد نوع لا يحسب له ما لم يقصده من الأنواع واتقصد في الاثناء لاثراً له ولولا الدليل لما صحت مسئلة المدول في بعض محالها المخصوصة بخلاف افراد النوع الواحد فان المكلف قبل الشروع مخير فيها أي فرد شاء فله ولا يتقطع عنه التخير بما اذا تمين عليه الفرد الذي قصده حال الشروع ولا فرق بين ان ينذر الوضوء المتابع او ينذر المتابعة في الوضوء في ان النذر لا يصير الفرد نوعاً ولا المتابعة في الوضوء كالجائبة في الفسل في ان غسل الجائبة نوعاً وغسل الجائبة نوع آخر بل هي كالجائبة في غسل الجائبة فكما اتا قول بصحة غسل من اغتسل من الجائبة فاصدارها تابع اولم يتابع نذر أول ينذر كذلك القول في الوضوء من دون تفاوت وما ذكر يظهر القول باطلان مطلقاً أو بالتفصيل (حاشية)

(الفصل الثاني في مندوباته) (ويتأكد السواك (متن)

الذي اقتضاه النذر فما نواه لم يقع وما وقع لم ينزه (وذكر) الوجان من دون ترجيح في (الإيضاح)
 (وكثر القوائد والقدركى والدروس والبيان) الثقات الى ان المختار في صحة الفعل هل هو الحالة التي
 اقتضاها النذر أو أصله لان شرط المنذور كثيره اذ هو بعض افراد الوضوء لكن الشيد في كتبه فرض
 ذلك في صورة نذر المتابعة في الوضوء لانذر الوضوء المتابع وظهر اكثر من تعرض لهذا الفرع عدم
 الفرق بين الامرين وفي (شرح المفاتيح) ان في الفرق تأملا وفي (المدارك) فرق بينهما فحكم
 بالصحة في الاول والبطلان في الثاني قال لو نذر المتابعة فيه صح لان النذر أمر خرج عن حقيقته كما
 لو نذر القنوت في الصلاة والقول بالبطلان ضعيف جداً اما لو كان المنذور هو الوضوء الله سبحانه وتعالى
 لعدم المطابقة (انتهى) قال الاستاذ دام ظله في حاشيته مراده عدم المطابقة بين نيته وفعله لان الذي
 فعله بغير نية ونيته نكحت بغير فعل (لكن) لا يخفى ما فيه اذ مجرد ان لا يفضل التابع لا ينبغي ان يكون
 فعله بغير نية اذ لو كان كذلك لزم بطلان صلاة من نوى الفريضة الكاملة أي المستحقة لجميع المستحبات
 المروفة اذا نسي المستحبات أو شيئاً منها ولو كان واحداً وهو قد قطعاً بل قول لو ترك كل المستحبات
 تكون صلاته صحيحة بلا شبهة لانه وان كان قصد حين الدخول الاتيان بالكاملة لا بهداه
 وهذا غير مضر بلا تأمل فكذلك الحال في النذر لان الوضوء المتابع لا يصير مندوباً الا ان يكون في
 نفسه مع قطع النظر عن النذر راجعاً لم ينقد فجرد الاخلال بالتابع لا يخرج عن الرجحان الفضى
 وكذا مع قصد التابع والاخلال به عدماً أو سهواً لا يخرج عن الرجحان ولا يكون بلاية الى آخر
 ما ذكر (ومنها) انه على تقدير الصحة عليه الكفارة وان بقي الوقت ووافقه على ذلك في (كشف القناع)
 وخالفه في (جامع المقاصد) قال لا يجب الكفارة الا اذا خرج الوقت في المعين وأما مع بقاء الوقت
 فلا كفارة سواء قلنا بصحة المأني به على تلك الصفة أم لا وان لم يتعين وقته لم يتحقق وجوب كفارة
 فيه الا مع ظن الوفاة والشيد في كتبه المذكورة بعد ان ذكر الوجهين قل وأما الكفارة فلازمة اذا
 كان متبناً والا فلا هذا وفي (المدارك) لو نوى غيره اجزأه وكف مع تشخيص الزمان (قلت) هذا
 منه مبني على ان الامر بالشئ لا يقتضي التحي عن ضده هذا واحتدل في (كشف القناع) (كشاف) على
 عدم وجوب الموالاة اصابة أو البطلان باختلافها لانه نوى به الوضوء المشروط بالموالاة بنذر . لم يتحقق
 الشرط (قال) واما على ما اختاره المصنف رحمه الله من وجوب الموالاة اصابة والصحة مع الاخلال بها فلا
 احتمال لبطلان لعدم ظهور الفرق بين وجوب الموالاة اصابة أو بالنذر الا أن يقال صيغة النذر تدل على
 الاشتراط بخلاف النصوص الدالة على وجوبها (ثم قال) ودلالة الصيغة ممنوعة خصوصاً اذا قال الله
 في الموالاة في وضوئي ولا بد في بناء البطلان على غير ما اختار (فرج) قال الاستاذ الشريف
 أدام الله تعالى حراسته لا يشترط في الوضوء بقاء الطهارة والاطلاق فلا يبطل سروض النجاسة
 أو الاضاقولو في الاتنا. (قلت أما الاول) قد نبهوا عليه فيما اذا عرض له الارتداد في الاتنا.
 (وأما الثاني) وهو ما اذا عرضت الاضاقا فانه لا يبطل من حيث الاخلال بالموالاة لان الشرط في
 الموالاة عدم الجفاف لبقاء الاطلاق قلدار في الموالاة على الدواة

﴿ الفصل الثاني في مندوباته ﴾

﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • (ويتأكد السواك) استحباب السواك في الجملة مجمع عليه

وان كان بالرطب للصائم آخر النهار وأوله سواء ووضع الاناء على اليمين والاغتراف بها والتسمية (متن)

كافي (الخلاف والمنهى والتذكرة والذكرى) وغيرها وبه قال جميع الفقهاء الا داود فإنه أوجبها
 كما (في الخلاف والتذكرة) وزاد في (المنهى) اسحق وقد جعله المسنف هنا من سنن الوضوء كما
 في (التذكرة والفتاوى والذكرى وجامع المقاصد) وفي (الفتن) الاجماع على انه من سنن الوضوء وفي
 (الذكرى) ما حاصله هل السواك والتسمية من سنن الوضوء حتى تقع عندهما نيته ظاهر الاصحاب
 والاختلاف انهما من سنن لكن لم يذكر الاصحاب ايقاع النية عندهما ولعله لسلب اسم النسل المعتبر في
 الوضوء عندهما وقد تقدم قل هذا في بحث النية فذكر واحتمل في (نهاية الاحكام) كونها سنة
 برأسها وبه صرح بعض وفي (المنهى) ذكر القولين من دون ترجيح والظاهر تقديمه على غسل
 اليدين كما في (الذكرى) وفي (الفتن) قبل الوضوء وبه ولعل المراد اذا نسيه قبله كما في خبر
 المولى وعن كتاب عمل يوم وليلة للشيخ فان أراد التفل تخمض واستنشق ثلاثاً فان استاك أولاً كان
 أفضل ﴿ قوله رحمه الله تعالى ﴾ ﴿ بالرطب للصائم ﴾ كافي (التقيّه والهداية والمفهم والتهذيب والنهاية)
 (والجسوط والسرائر والشرائع والنافع والمنهى والتذكرة والدروس والتبتيح وجامع المقاصد والمدارك)
 وغيرها وهو المنقول عن (المقنع والجامع) وهو المشهور كما في (المدارك) قل ذلك في كتاب الصوم
 وقل فيه حكاية الاجماع عن (المنهى) وقد تعرض له في (المنهى) في الطهارة ولم يذكر فيه اجماعاً
 وكرهه له بالرطب في (الاستبصار والكافي والفتن) وهو المنقول عن الحسن واقاضي (والاشارة)
 وقواه في (كشف القاتم) وتقل عليه الاجماع في (الفتن) ولم يرجع شيئاً في (الذكرى) وقال الشيخ في
 (التهذيب) ان الكراهة فيما دل من الاخبار عليها انما توجهت الى من لا يضبط نفسه فاما من يتمكن من
 حفظ نفسه فلا بأس باستماله على كل حال ﴿ قوله قدس سره ﴾ ﴿ وآخر النهار وأوله سواء ﴾
 خلافاً لشافعي حيث كرهه للصائم آخر النهار وبه قال عطاء وأبو ثور ومجاهد واسحق وعمر وعن
 أحمد وإسحاق (وقال) مالك ان كان الصوم فرضاً كره السواك بعد الزوال وان كان فلا استحباب
 لاستحباب اخفاء التوافل وبترك السواك يظهر صومه ﴿ قوله رحمه الله تعالى ﴾ ﴿ وضع الاناء
 على اليمين ﴾ كذا ذكره أكثر الاصحاب وفي (نهاية الاحكام) لو كان الاناء مما يصب منه
 كالابريق استحباب وضعه على اليسار وفي (المدارك) بما لشيخه ان العمل بصحيحه قراره أولى حيث
 تصنت الوضع بين اليدين ﴿ قوله رحمه الله ﴾ ﴿ والاغتراف بها ﴾ قاله الاصحاب كما في
 (الذكرى وجامع المقاصد) وفي (المجمع) لادليل على استحبابه نعم هو موجود في فصله عليه
 السلام وفي (الذكرى) احتمل استحباب الاستقبال في الوضوء (قوله صلى الله عليه وآله أفضل
 المجلس ما استقبل به القبلة) قال ولم يقف على نص فيه للاصحاب (وقال في جامع المقاصد) في كتاب بد
 ان قل ذلك عنه يمكن استناده من نصهم على استحبابه للدعاء لان الوضوء لا يخلو من الدعاء
 وكأنه أراد خصوص الوضوء ﴿ قوله رحمه الله ﴾ ﴿ والتسمية ﴾ هذا مذهب العلماء وهو احدى
 الروايتين عن أحمد وفي الاخرى انها واجبة وبه قال اسحق بن راهويه كما في (المنهى)
 (او قال في الذكرى) لو تركها ابتداء عمداً أو سهواً أتى بها متى ذكر وتردد المصنف في الصدق (النهاية)

والدعاء وغسل الكفين قبل ادخالها الاثاء مرة من حدث النوم والبول ومرتين من الغائط وثلاثة : الجنابة (متن)

(والذكورة) وقال في (المنهى) لوضئها خلال الطهارة لم يكن قد أتى بالمستحب قال وكيفيتها (مارواه) الشيخ في الصحيح عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال اذا وضعت يديك في الماء قل بسم الله وبالله اللهم اجعلني من المتطهرين فاذا فرغت قل الحمد لله رب العالمين (وفي جمع الفائدة) ينبغي اختيار بسم الله الرحمن الرحيم لخبر (القبه) ﴿قوله روحه الله تعالى﴾ (والدعاء) عند التسمية بقوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين ﴿قوله روحه الله﴾ (وغسل الكفين) قيد بكونه من الزندين (في جامع المقاصد) (وكشف الثام) والظاهر ان التيمير بالكفين من متفردات هذا الكتاب لان الاصحاب عبروا باليدين وقل على ذلك الاجماع في (الخلاص) وغيره وفي (الذكرى والمدارك) وغيرهما ان اليد هنامن الزند اقتصارا على المتيقن وفي (المنهى) لم يجد الاصحاب اليد هنا والاولى ان المراد بها من الكوع (وقال في كشف الثام) وغسل الكفين من الزندين وان اطلق الاصحاب والاخبار اليدين كما في التيميم والدية لانهما التبادران هنا واقتصارا على المتيقن هذا في غير الجنابة اما فيها فن الاخبار مانص على الكفين وهو الاكثر ومنها مانص على اليدين من المرقين وقل في (الذكرى) عن الجعفي الى المرقين أو الى نصفها لخبر يونس في غسل الميت ثم اغسل يديه ثلاث مرات كما يفصل الانسان من الجنابة الى نصف الذراع وفي (المدارك) ان المشهور استحباب غسل اليدين في الجنابة من الزندين ثم اختيار تباء (للتغلية وجامع المقاصد والجفرية والمجمع) وغيرها غسلها من المرقين كما تضمنته صحيحة يعقوب ابن يقطين ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (قبل ادخالها الاثاء مرة من النوم والبول ومرتين من الغائط وثلاثا من الجنابة) قل الاجماع في (الخلاص) على ذلك كله وكذا في (السرائر) وفي (المستبر) والتذكورة) نسب الحكم الى علمائنا وأكثر أهل العلم وفي (المنهى) قال عندنا وهو المشهور كما في (التغلية) وفي (البيان) ان المشهور في الغائط مرتان وفي (الخلاص) نسب الى الشافعي غسلها ثلاثا وانه لم يفرق قالويه قال جميع الفقهاء وقال داود والحسن البصري يجب ذلك وقال أحمد يجب ذلك من نوم الليل دون النهار (انتهى) وهذا اذا كان يتصرف من الاثاء والا فليل غسل الوجه ان لم يتصرف من الكثير أو الجاري أو مطلقا كما في (كشف الثام) وقد تقدم ماله نفع في المقام عند ذكر التبة عند غسل اليدين واختار في (التغلية والبيان) الفسل مرة في الجميع ماعدا الجنابة وقطع بالميتين في (اللمعة) فيما عداها أيضا لكنه في الجنابة وافق فقال بالثلاث كالبیان وفي (الذكرى) وافق الاصحاب في الجميع وفي (المجمع) ان المرة أقل الاستحباب والا فالظاهر انه يستحب مرتان في البول والنوم هذا وفي (المنهى) ان الاقرب ان غسل اليدين تميد محض فتريق طهارة يده استحبابه غسلها (ثم قال) والوجه اختصاص التيميد بالماء القليل دون الكثر والنهر (انتهى) وذا في (نهاية الأحكام) قرب ان الحكم تميد لكن لم يخصه بالقليل لكنه قال فيها ان قلنا الملهوهم التنجاسة اختص بالقليل والا فلا وقطع بالتيميد الاستاذ في (حاشية المدارك) ونسبه الى فتوى الاصحاب (وقال في المدارك) جزم الشارح بالتيميم رعاية لجانب التيميد (انتهى) ولم أجد ذلك

والمضمضة والاستنشاق (مثن)

في (المسالك) نعم اشار الى ذلك في (الروضة) قال وهل هو لنفع التجاسة الوهية أو تبيد ولا يتبركون
لما قليلا لاطلاق النص خلافا لعلامة حيث اعتبره (انتهى) وهل يقتصر الى النية وجها من
حيث انها عبادة أو توهم التجاسة كذا قال في (التذكرة) وفي (نهاية الاحكام) قلل أيضا فيه
وجها من انه لوهم التجاسة أو من سنن الوضوء وفي (التحرير) لا يقتصر الى نية وفي (المنتهى)
لا يقتصر الى نية في غسل الدين لانه ملل بهم التجاسة ومع تحققها لا يجب النية فمع توهمها أولى
ولانه فعل المأمور به وهو الفسل فيحصل الاجزاء (انتهى) وكأنه ذكر دليلين مبينين على
الاحتمالين اذ لا يلزم نية في كل ممتد به (وقال في التذكرة) ان نوى الوضوء عند الفسل والا
نوى له لانه عبادة تمتد من افعال الوضوء (قال) وللفاضل وجه بعدم النية بناء على ان الفسل لوهم
التجاسة (قلنا) لا ينافي كونه عبادة باعتبار اشتغال الوضوء عليه انتهى ما ذكره في (التذكرة) وفي (كشف
الغمام) الاخبار خالية من التعليل خلا خبر عبد الكريم ثم هي بين مطلق يشمل من يغترف من اناه وغيره
ومقيد بالاغتراف منه لا يبيح يوجب تخصيص المطلقات بالتميم أولى وفي (المنتهى والمدارك) لو تعددت
الاحداث فالاولى التداخل سواء انحدر الجنس أو اختلف وفي (المنتهى والتذكرة والتذكرة) انه لا فرق
بين كون يدانك مشدودة أو معلقة أو في جراب وفي (المنتهى) لم يقدرا أصحابنا النوم هنا بقدر وقدره بعض
العامة بما زاد على نصف الليل قالوا لان من خرج من جمع قبل نصف الليل لا يكون باثما ويجب السهم
(ورده في المنتهى) بأنه لو جاء بعد نصف الليل الى المزدلفة يكون باثما بها اجماعا رحم قوله قدس الله
تعالى روحه رحم (والمضمضة والاستنشاق) هما مسنونان في الطهارة بين الصغرى والكبرى اجماعا في (الخلافا)
(والنية) ومذهب علمائنا في (المنتهى والتذكرة) وهو المعروف بين الاصحاب كما في (المدارك)
وفي (الفتاوى) انهما مسنونان خارجا عن الوضوء لكون الوضوء كله فريضة (وقال) الثوري وأبو
حنيفة هما واجبان في الفسل مسنونان في الوضوء (وقال) ابن أبي ليلى واسحاق هما واجبان فيهما معا
(وقال) أحمد الاستنشاق واجب فيهما دون المضمضة وعن العماني انهما ليستا بفرض ولا سنة
والمضمضة ادارة الماء في الفم والاستنشاق اجتذابه بالأنف كما في (المنتهى) وغيره وفي (الجمع) انه يمكن
ان يكون ذلك لتحصيل الكمال لا لتحصيل نفس الاستحباب وفي (المنتهى والنهاية) انه لو أدار الماء فيه
ثم ابتلعه فقد امتثل وهو قول الحنابلة وبعض الحنفية وفي (التذكرة والتذكرة) ثم يجبه وظاهرهما
اشتراط المجر كما هو ظاهر الشيخ نجيب الدين في شرح الرسالة وفي (التفلية) جل المجر مستحبا آخر
وله لانه غير مفهوم من المضمضة كما ان الاستنشاق لا يفهم من الاستنشاق وجل في (المباحث) الاستنشاق
مستحب على حده وفي (المنتهى والتذكرة والتذكرة) وجامع المقاصد ما حاصله انه يستحب ان
يبلغ فيهما بإيصال الماء الى أقصى الحلق ووجبي الاسنان والاثاث ويجذب الماء الى خياشيمه ويدل
عليه خبر ثواب الاعمال (حيث قال صلى الله عليه وآله وليأتك أحدكم في المضمضة والاستنشاق فانه
غفران ومنغرة للشيطان) ومقتضى كلام (التذكرة) انه يبتاع بأصبعه في اثناء المضمضة حيث قال
مرا مسبحة وأبهامه لازالة ما هناك من الاذى وفي (التذكرة والتذكرة) استثناء الصائم وقال
في (المبسوط) ولا يلزمه ان يدير الماء في لهواته ولا ان يجذب به بأفقه يعني جذبا الى أقصى الخياشيم

ثلاثاً ثلاثاً والدعاء عندهما وعند كل فعل وبدأة الرجل بفعل ظاهر ذواحيه وفي الثانية يياطينهما والمرأة بالعكس (متن)

﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (ثلاثاً ثلاثاً) كما صرح به جمهور الاصحاب وفي (الفنية وشرح المفاتيح) الاجماع عليه وهو المشهور كما في (المدارك) قال وقد اشتهر بين المتأخرين استحباب كونهما ثلاثاً كك ومع احوال الله كك واحد (قال) ولم أقف له على شاهد (قلت) هذا ذكره في (التذكرة والذكرى والبيان وحاشية الشرائع والمساك) وبعض من تأخر قال في (التذكرة) ينبغي ان يتمضمض ثلاث مرات ثلاثاً كك ثم يستنشق كذلك ولو قصر الله يتمضمض ثلاثاً بكك واحد واستنشق كذلك (وقال في المنهى) ثلاثاً اما بكك واحد أو أكثر وفي (الروضة) ان يفضل كلا منهما ثلاثاً ولو بفرقة الثلاث أفضل وفي (المقتنة والنهاية والوسيلة) الاختصار على كك لكل منهما وهو المتقول عن (مصباح الشيخ ومختصره والمهذب والاشارة) ونقل عن ظاهر (الاقتصاد والجامع) الاكتفاء بكك لهما وفي (كشف القام) بعد ان حكى ذلك عنهما قال والامر كذلك لكن لم تعرضا لغير ذلك انتهى وفي (المبسوط) لا فرق بين ان يكونا فرقة واحدة أو بفرقتين وعن (الاصباح) يتمضمض ثلاثاً ويستنشق بفرقة أو بفرقتين أو ثلاثاً وهل يجوز تقديم الاستنشاق أم لا (قال في المبسوط) لا يجوز تقديم الاستنشاق وهو خيرة (المنهى) والمختلف (وهو الظاهر من الشهيد الثاني) و به صرح الشهيد الثاني (غل) حيث قال يشترط تقديم المضمضة فلو عكس صحت المضمضة خاصة فيعيد الاستنشاق بعدها واختاره في (شرح المفاتيح) وقال الشيخ نجيب الدين في شرحه واشترط جماعة من الاصحاب تقديم المضمضة أولاً والاستئناف لو عكس وفي (المدارك) واشترط جماعة تقديم المضمضة أولاً وصرحوا باستحباب اعادة الاستنشاق مع العكس وفي (المقتنة والبيان) السلف ثم حيث قبل يتمضمض ثم يستنشق وفي جملة من كتب الاصحاب السلف بالواو (كالدنية والمراسم والفنية والسرائر) وغيرها وفي (الوسيلة والحرر) (والتذكرة ونهاية الاحكام والذكرى والتفليق والروضة) وغيرها انه يستحب تقديم المضمضة وقرب في (نهاية الاحكام) جواز الجمع بينهما بأن يتمضمض مرة ثم يستنشق مرة وهكذا ثلاثاً (قال في المدارك) وهو حسن (وقوله في المنهى) عن الشافعي (ورده) بما رواه الجمهور انه صلى الله عليه وآله فصل بين المضمضة والاستنشاق وما ورد من طريق الخاصة ثم وهي لترتيب انتهى (قلت) ومن عطف ثم كل خير يحتل انه أراد الاستحباب والوجوب بمعنى انه الهبة المشروعة فمن أدخل بها لم يأت بالاستنشاق المندوب وقال في (المختلف) فان اعتد ندبه مع الهبة بمخالفة الهبة المشروعة أم (وقال في كشف القام) ولكن في انحصار الهبة المشروعة في ذلك نظر انتهى فأتمل ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (وبدأة الرجل بفعل ذواحيه وفي الثانية يياطينهما والمرأة بالعكس) اتفق الاصحاب على عدم وجوب هذا الحكم وحلوا الفرض في الظاهر على التقدير والتبيين كما ذكره في (الذكرى) وينطبق على ذلك اجماع (الفنية والمنهى والتذكرة) كما يأتي وقد (اختلفت) عباراتهم في القام في (المبسوط والنهاية والفنية) (والسرائر) وأكثر كتب المصنف (والبروس والبيان واللمعة) انه يبدأ الرجل في النسلة الاولى بظاهر ذواحيه وفي الثانية يياطينها والمرأة بالعكس ونسبه في (الذكرى) الى السكندري وابن ادريس والفاضلين والموجود في (السرائر) والمسنون ابتداء الرجل بالظاهر بالكف الاول وبالباطن بالكف الثاني

والمرأة بالمكس انتهى قد ذكر الكف دون النسة ولكنه عند التحقيق متعدد مع ماني (المبسوط) وقوله في (كشف الغم) عن (الاصباح والاشارة) وادعى عليه الاجماع في (الفتنة والتذكرة) واعترف بعدم الدليل عليه في (مجمع الفائدة والبرهان والمشارك وشرح الرسالة) فشيخ نجيب الدين وفي (شرح المفاتيح) لم تقف له على مأخذ ويمكن ان يكون نظرهم الى ان ابتداء النسل بظاهر القراع مما لا يكاد يتحقق غالباً وعادة اذ صب الماء على ظاهر القراع يجري الماء على قدر من الباطن البتة فيفضل ذلك القدر كما ان الظاهر لا يفضل جيعاً من ابتداء المرفق الى اطراف الاصابع الا بالنسة واهتمام تام فلا جرم جعلوا المراد من النسل مجرد افراغ الماء والصب حذراً مما ذكر مضافاً الى انه في الاخبار ربما يطلق لفظ الصب قط فيراد منه النسل على انه ليس في الرواية الواردة في المقام لفظ النسل فقل المراد من قوله عليه السلام انه فرض على النساء في الوضوء ان يبدأن ياطن اذرعهن وان يبدأن بصب الماء وافراغه بالباطن فيظهر منه انه فرض عليهن ان يؤخرن في الصب والافراغ بظاهر القراع والرجل بالمكس فيظهر منه صب آخر مؤخر عن الاول ولا ريب انه لا يكون صب آخر وافراغ منابر الاول الا في النسة الثانية (ثم قال) وفيه انه يمكن ان يجعل المراد فرض الله تعالى على النساء ان يبدأن وضوءهن ياطن الاذرع أي يكون الشروع في الوضوء ياطن الاذرع الى آخر ما قال في المقام وأطلق بدأة الرجل بالظاهر والمرأة بالباطن من دون فرق بين الاولى والثانية (والمراسم (١) والوسيلة) (والنافع والمعتبر والمنتهى والنهاية والمفاتيح ورسالة صاحب المآل) واختاره في (المجمع والمشارك) (وشرح الاثنى عشرية وشرح المفاتيح) واليه مال في (الروضة) ونسبه في (الذكرى والروضة) (والمشارك وكشف الغم) الى الأكثر بل في (المشارك) الى أكثر اقدماء ادعى عليه الاجماع في (المنتهى) وقال في (الذكرى) ان باقي كتب الشيخ على الاطلاق كباقي الاصحاب بسد ان كان ذكر خلاف (المبسوط) والجلبي والكيدري والسجلي والفاضلين وعبارة (الذكرى) هذه وأكثر الاصحاب لم يفرقوا بين الاولى والثانية بين الرجل والمرأة والفرق شيء ذكره في (المبسوط) وتبعه ابن زهره والكيدري وابن ادريس والفاضلان وباقي كتب الشيخ على الاطلاق كباقي الاصحاب انتهى لكنه في (جامع المقاصد) قل عن (الذكرى) ان فيها ان أكثر الاصحاب لم يفرقوا بين الرجل والمرأة (انتهى) ولعل هذا النقل عن (الذكرى) مما يوهم خلاف المراد منها فأمل جيداً (وقد يقال) ان اطلاق (المنتهى) ينزل على ان المراد بالبداة ابتداء النسة الاولى كما في (التذكرة) وغيرها من كتبه وكذا الاجماع الذي ادعاه فيه الا ان يقال ان الاجماع مسوق فيه لبيان ان ذلك مستحب لا واجب وقد فهم الشهيد ممن أطلق (كالمنتهى) ان مراده ابتداء النستين كليهما ويؤيده ما ذكره في الوسيلة من استحباب وضع الرجل الماء على ظاهر ذراعيه والمرأة بالمكس ومثل ذلك قل عن (جل الشيخ والجامع) وان زاد في الجامع فبجل النسل المسنون كلواجب وهذه عبارة (المنتهى) يستحب ان يبدأ الرجل في غسل ذراعيه بظاهرهما والمرأة ياطنهما وهو اتفاق طائفتين انتهى (هذا ويسلم) انه تقديم غسل ظاهر اليد على الباطن على قسمين (الاول) ان يكون مجموع الظاهر من حيث هو مقدماً على الباطن كذلك وهذا مما لا يكاد يتحقق كما اشار اليه في شرح المفاتيح (والثاني) تقديم غسل كل جزء من الظاهر على ما يحاذيه ويقاربه من الباطن من

(١) كذا في نسختين والظاهر انه غلط صوابه في المراسم أو سقط اسم كتاب قبل المراسم

فراجع (مصححه)

والوضوء بعد وثنية الفسلات (متن)

أول القراع الى آخره بحيث يصدق عرفاً انه تقدم على الباطن وهذا هو المراد عند المفصلين كما في (شرح المفاتيح) وان قلنا ان الفسلتين في الاخبار المأثورة على الفسل مرتين مراد بهما الفرقان كما سيجي من الكشاف فلا اشكال فأمل ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ والوضوء بعد ﴾ هذا مذهب علمائنا كما في (المنهى والتذكرة) وقال أبو حنيفة لا يجزي أقل منه رطل وطلان وربع بالراقي ورطل ونصف بالمدني وقد تقدم عند الكلام في الكركل الاقوال في الرطل وان المشهور انه مائة وثلاثون درهما وهي احدى وتسعون مثقالاً فلهذا ثمان وثمان وتسعون درهما ونصف وقد نسب في (الذكرى) الى الاصحاب (وعن اركان المفيد) من توصاً بثلاث أكف مقدارها مد تسبغ ومن توصاً بكف اجزاء قله عنه في (الذكرى) وقال فيها ان المد لا يكاد يبلغه الوضوء فيمكن ان يدخل فيه ماء الاستنجاء كما تضمنته رواية ابن كثير عن أمير المؤمنين عليه السلام وسكت في (جامع المقاصد) واستحسنه في (المدارك) واعترضه في (الحبل المتين) بانه انما يمتشى على القول بعدم استحباب الفسل الثانية وعدم كون المضيق والاستنشاق من افعال الوضوء ما على القول بذلك فيبلغ ثلاث عشرة أوزع عشرة كماً وهذا ان اكني بفسل كل عضو بكف واحد والا زادت على ذلك فأين ما يفضل للاستنجاء (ثم انه قال) انه ان اراد بقاء الاستنجاء الاستنجاء من البول وحده فبوتني قليل حتى قدر بمثل ما على الحشفة وهو لا يؤثر زيادة ولا نقصاناً ثراً محسوساً وان اراد ماء الاستنجاء من الفأث أو مهمماً لم يتم استدلاله بالروايتين المذكورتين اذ ليس في شيء منهما دلالة على ذلك بل في رواية الحذاء ما يشعر بأن الاستنجاء كان من البول وحده فلا تغفل انتهى (قال في حاشية المدارك) وقد صدقه على ذلك غيره من المحققين انتهى ولعل مراد الشهيد انما هو الرد على المفيد حيث جعل مقدار الأكف الثلاث مداً قليلاً وفي (شرح المفاتيح) وقد يقال ان المادة في ذلك كانت بتطهير موضع الدائما بالاحجار وما مثلها الا اتم عند وضوئهم للصلاة كانوا يشلون الموضع لتحصيل الكمال والثواب ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وثنية الفسلات ﴾ أجمعوا كما في (التذكرة) وغيره على ان التنية ليست فرضاً كما أجمعوا على عدم تقدير الوجوب بمد معين بمعنى انه لو لم يكف الكف الاول وجب الثاني والثالث وهكذا حتى يتأدى الواجب كما في (المختلف) واختلفوا في أن اذ تيمم أو لا فذهب الاكثر كما صرح بذلك كثير انها سنة وعليه الاجماع كما في (الفنية والسرائر والانتصار) وهو من دين الامامية كما في (الامالي) كما في (حاشية المدارك) ويأتي قل عبارة (الامالي) وهو مذهب أكثر أهل العلم كما في (المنهى) بل الاجماع الذي قلناه عن (السرائر) هو اجماع المسلمين وهو مذهب المظلم كما في (المدارك وشرح المفاتيح) وقد استفاض قل الشهرة عليه ونسبته الى الاكثروسي في (الاستبصار) لاختلاف بين المسلمين ان الواحدة هي الفريضة وما زاد عليها سنة وفي (الخلاص) (والسرائر) ان في أصحابنا من قال ان الثانية بدعة وقد نسب في (كشف الرموز) الى الصدوق وهو الظاهر من (السرائر) حيث قال بسد ان ادعى اجماع المسلمين والشيخ أبو جعفر بن زيويه مخالف والموجود في (الفتية والهداية) ان من توصاً مرتين لم يؤجر (١) ومن توصاً ثلاثاً قد أبدع

(١) في شرح المفاتيح لعل مراد الصدوق انه لا يؤجر على خصوص الثانية يعني لا يسلط أجر الثانية وإن كان يسلط أجر الاولى منه قدس سره

والاشهر التحريم في الثالثة (متن)

فقبل البدعة في الثالثة بل قل في (الامالي) عند وصف دين الامامية والوضوء مرة مرة ومن نوضاً مرتين فهو جائز الا انه لا يوجب عليه وكأنه في (الحدائق) لم يلحظ (الامالي) والا لا انكر على الاصحاب ما نسبوه اليه من القول بالجواز وعدم الاجر وفي (كشف القام) والبرزني والكليني والصدوق على انه لا يوجب على الثانية وهو أقوى للاصل والوضوءات اليابسة انتهى (قلت) قد عرفت عبارة (الهداية) والفتية والامر فيها كما ذكر واما البرزني فالتى أورده في (السرائر) من مستطربات نوادره انه قال واعلم ان الفضل في واحدة ومن زاد على اثنين لم يوجب راتمي وأما الكليني فقال في (الكافي) انه من زاد على مرتين لم يوجب وهو أقصى غاية الحد في الوضوء الذي من تجاوزاهم ولم يكن له وضوء انتهى والظاهر منهما كما قطع به الاستاذ في (شرح المفاتيح) مواقة الاصحاب وفي (الحدائق) غلن انهما والصدوقان (والصدوق خل) قائلون بأن الثانية بدعة (قال) الاستاذ أيده الله تعالى قد ظهر انه لم يتأمل أحد من الفقهاء في صحة الوضوء بالمرتين وكون المرة الثانية من جملة الوضوء وانه يصح مسح الوضوء بماثما لكن يرد على الصدوق انه كيف يكون جزء العبادة خالياً عن الرجحان انتهى (وقال) الفاضل الخراساني ان الاحوط عدم تنية الفسلات بل الاحوط الاكفاء بفرقة لوجه وغرفتين للدين وفي (متقى الجمان) ان المتجه حل ما دل على التنية على التنية لان العامة تشكر الوحدة وتروي في اخبارهم التنية (انتهى) ويأتى قل أقوال العامة وفي (الجبل المتين) حل التنية على الضل والمسح فالمراد بقوله عليه السلام مشي مشي ان الوضوء فسلتان ومسحتان لا كما يزعمه المخالفون من انه ثلاث فسلات ومسحة واحدة والمحدث الكاشاني والفاضل الهندي احتملا حل أحاديث الوحدة على النسبة وأحاديث التنية على الفرقة (١) وفي (المدارك) حل اخبار المرتين على ان المراد بها بيان نهاية الجواز (قال في حاشية المدارك) وفيه نظر من وجوه ولصاحب (الحدائق) وجه آخر وهو ان بعض الاخبار تضمن ان التنية من الاسياغ المستحب في الوضوء والاسياغ لا يستلزم تعدد الفركات بل قد يكون بالفرقة الواحدة الملوقة بالاسياغ حينئذ يحصل اما بجلي الكف من الماهمة واحدة واما بالمرتين النهر الملوقة كاهو الظاهر من أحاديث التنية الى آخر ما قال (واما) مذاهب العامة فقال مالك ان مرة أفضل من المرتين كذا في (الخلاف) وفي (المنهاج) والتذكرة) انه قال لا يوجب على الثانية وجعله فيها قول الصدوق أيضاً (وقال) الشافعي الفرض واحد اثنتان أفضل والسنة ثلاثاً وبه قال أبو حنيفة وأحمد وروى أبو هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله توضع مرتين وأبي روى انه صلى الله عليه وآله توضع مرة (وقال) هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به وتوضع مرتين وتوضع ثلاثاً وقال هذا ووضوئي وضوء الانبياء من قلبي ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ والاشهر التحريم في الثالثة ﴿ اتفق علماء كافي (انتهى) على ان الثالثة ليست مستحبة واختلفوا في (المختلف) ان

(١) قال في شرح المفاتيح فيه نظر من وجوه أشار اليها مضاعفاً الى انه قول غريب جديد ولعل من وجوه النظر أيضاً انه لا ينطبق على جميع الاخبار لان ما ذكره الكاشاني من ان النسبة المفروضة يستحب ان تكون بفرقتين دائماً كما ذكره في توبيخه ورايتهم من الطائفة من حل الواحدة على النسبة والتنية على الفرقة وان ذلك تحديد منه صلى الله عليه وآله فانه خلاف الظاهر من الاخبار (منه قدس سره)

ولا تكرار في المسح (متن)

الشيخ والصدوق وابن ادریس وأكثر علمائنا على أنها بدعة ومثله قال (في الايضاح) مع زيادة أبي الصلاح وفي (الذكرى) نسبة الى المشهور (وقال في التذكرة) وأما الثالثة فأنها عندنا بدعة انتهى وبه صرح جميع من عثرنا عليه الا المفيد فإنه قال التلث تكلف فمن زاد على ثلاث أبدع وكان مأزوراً ومن العمالي ان تعدى المرتين لم يوجز ومن الكتاب ان الثالثة زيادة غير محتاج اليها (وعن مصباح الشيخ) ان ما زاد على اثنتين تكلف غير مجز والظاهر انه أراد انها مفسدة واختلفوا أيضاً في (الكافي) (والكافي (١)) والمتنهي ونهاية الاحكام والمختلف والتحرير والبيان والبروس وجامع المقاصد (والمدارك) انه يفسد الوضوء بها واسحسته في (الذكرى) ان مسح بانه وقيدته في (نهاية الاحكام والبروس) بسنن اليسرى ثلاثاً لانه يستلزم حينئذ المسح بيمينه جديد (وقل في البروس) أيضاً ان قول أبي الصلاح باطلها الوضوء ولم يقيد بالمسح بيمينه ضعيف وفي (المنتهى) الاقرب البطلان لانه مسح بيمينه غير ماء الوضوء وفي (جامع المقاصد) قيدته بما اذا استوعب بها الاعضاء بحيث يتعدى المسح بالبلل وفي (المدارك) ان مسح يمينها قال ولو حملت الثالثة على الفرقة الثالثة فالظاهر عدم التحريم تمسكاً بالاطلاق واستوجه في (المعتبر) الجواز لان اليد لا تنفك من ماء الوضوء وكلام المفيد والكتاب والحسن يدل على توسيع الثالثة كما في (المختلف) فالخلاص ان الاقوال أربعة (الاول) البطلان بمجرد فعلها كما هو ظاهر (الكافي والكافي والفقهاء) (الثاني) ان مسح بيمينها مطلقاً (ثالث) ان مسح (الرابع) عدم البطلان وانه سائغ كما مر عن المحقق وظاهر المفيد والقديمين ورواها لاح الجواز من عبارة (الذكرى) حيث قل عبارة (الكافي) الناقصة بأن من زاد على اثنتين لم يكن له وضوء وانه عليه السلام لو لم يطلق في المرتين لكان سيلها سيل الثلاث فإنه قال مانعه (قلت) هذا نحو كلام الصدوق والتأويل مردود بالاطلاق الاحاديث انتهى فأمل وقد نسبة الى الشهيد في (الفتح) ولعله لحظ هذه العبارة وفي (التذكرة) ان المفيد استند الى ان الامر بالمطلق لا يمنع الجزئيات فأمل قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ • ولا تكرار في المسح ﴾ • اجماعاً في (الاتصار والتذكرة والمنتهى) (والمدارك) على عين هذه العبارة والظاهر من ذلك نفيه وجوباً واستحباباً كما صرح بذلك في (كشف القاتم) وادعى الاجماع عليه وفي (الخلاص) الاجماع على أنه بدعة ونفى عنه الخلاف في (السرائر) وذكرني (الذكرى) ان أبا علي قال في مسح رجله يسط كفه اليمنى على قدمه الايمن ويجذبها من أصابعه رجله الى الكعب ثم يرد يده من الكعب الى اطراف أصابعه فيها أصابه المسح من ذلك أجزأه وان لم يمسح على جميعه وهذا منه تصريح بال تكرار ولا يطل وضوءه بلا خلاف في (السرائر) واجماعاً وفي (المدارك) وفي (كشف القاتم) نسب الى (الذكرى) نفي الخلاف في الصحة وليس فيها ذلك قطعاً وانما قل فيها عبارة (السرائر) وفي (الفتنة والمبسوط والوسيلة) وظاهر (الخلاف والسرائر) التحريم (وفي الذكرى والبروس وجامع المقاصد والمدارك) انما يكون حرماً اذا اعتقد المشروعية وفي (التذكرة) ان اعتقد الوجوب وعليه حمل كلام الشيخين والطوسي والمجلي في (الذكرى وجامع المقاصد) وفي (الذكرى) انه ان لم يستند المشروعية يكن مكروهاً لانه تكليف

(١) هكذا في نسخة وفي نسخة أخرى لم تكرر لفظة والكافي (مصححه)

وتكره الاستمالة والتسندل (متن)

ملاحظة اليه وفي (التذكرة) لو لم يقتد وجوبه فلا بأس (وأما) مذاهب العامة فابن سيرين اوجب
 الشبهة والثاني استحباب التلث * ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (وتكره الاستمالة)
 هذا هو المعروف من المذهب كما في (المدارك) ونحو احضار الغير الماء للوضوء لا يبعد استمالة بل صب
 الماء على يده ليضل به المتوضي استمالة لاصبه على العضوة من ذلك تولية كما في (جامع المقاصد وكشف
 الغم) واستند في (كشف الغم) في عدم كراهة احضار الماء للاصل والخروج عن النصوص لتضمنها
 الصب وفصلهم عليهم السلام (وقال في المدارك) ان الاظهر تحقُّقها بنحو احضار الماء وتسخينه حيث
 يحتاج اليه وهو خيرة المسالك (وشرح المفاتيح) قال في (المسالك) هذا اذا كان بعد العزم على
 الوضوء اما قبله فلا وتوقف على اصل الحكم صاحب (المدارك) وصاحب (الحدائق) لضعف الدليل
 عند الاول وعدمه عند الثاني وفي (شرح المفاتيح) لا تأمل في كون الروايتين تكفيان للحكم بالكراهة
 وان كان ظاهرهما الحرمة كما حقق في محله والتعليل الوارد فيها يشمل جميع أنواع الشك في العبادة
 فيشمل جميع انواع الاحاطة كما اختاره (قل) وما ذكرنا يظهر التأمل فيما قاله في (الذخيرة) من
 الفرق بين الصب وغيره وتبين حمل ماورد عنهم في طلب احضار الماء على صورة السر او بيان الجواز
 او بيان عدم الكراهة بالنسبة الى مثل الابن والملوك اذ الفعل لا يارض القول اتفاقا مع انه لا عموم
 فيه اتفاقا سيما اذا كان القول معمولاً به عند الفقهاء دون الفعل خصوصاً مع المسامحة في ادلة السنن
 ثم ان الاستحباب لا ينافي السر بل الحرج أيضاً وقاوى الاصحاب مطلقة حتى بالنسبة الى الولد
 والملوك انتهى حاصل كلامه أمد الله في أيامه وفي (مجمع البرهان) لا يبعد كراهة الاستمالة ولكن بنحو
 صب الماء ولا ينبغي الكراهة في جميع الامور حتى من استسقاء الماء من البئر (ثم) لو فعل بنفسه كان
 أحسن وأكثراً ثواباً فلا كراهة بمعنى ان الشارع نهي تنزيها * ﴿ قوله قدس الله تعالى
 روحه ﴾ (والتسندل) * هذا هو المشهور كما في (الفرس) ومجمع البرهان والكفاية والحدائق
 وفي (الاخلاف) الاجماع على افضلية تركه وقد عبر بالكراهة المحقق وابن عمه على ما نقلته والمصنف
 والشهيدان والمحقق الثاني والمولى الاردبيلي والفاضل الخراساني وصاحب (المدارك) وغيره واستحباب
 الترك عبر الشيخ والطوسي والشيد في (الذكرى) حيث عدّه من المستحبات واختلاف الباريين
 يقتضى على ان ترك المستحب مكروه ام لا وعمله فنه وحكى في (الذكرى) عن ظاهر المرتضى في
 شرح الرسالة عدم كراهيته قال وهو أحد قولي الشيخ ومثل ذلك قال صاحب (المدارك) ونسب في
 (التذكرة) أيضاً الى أحد قولي الشيخ ونسب في (الفرس) وجامع المقاصد الى القليل وظاهر
 (الشرائع) تصيب الكراهة بنهر التبدل بل يشمل تخفيفه بالثار ونحوه وفي (جامع المقاصد) ان
 المراد بالتسندل مسح ماء الوضوء بثوب ونحوه والظاهر ان مسح الوجه باليدين ووضع اليدين في الكفين
 لا يبعد مكروها لعدم صدق التسندل على ذلك لكن قوله عليه السلام حتى يجف وضوءه قد يشعر
 بخلاف ذلك وقوى في (المدارك) الاقتصار على مدلول اللفظ أعني المسح بل قال بل لا يبعد
 اختصاص الكراهة بالمسح بالتبدل كما هو منطوق الرواية وإلى ذلك مال المولى الاردبيلي وحمل
 صاحب البحار ما دل على التسندل من الاخبار على الرد على او على التقي والكاشاني حمل بعضها على

وتحرم التولية اختياراً ﴿الفصل الثالث في احكامه﴾ (الاحكام خل) يستباح بالوضوء الصلاة والطواف للمحدث اجماعاً ومس كتابة القرآن اذ يحرم عليه مسها على الاقوى (متن)

بيان الجواز وخبر اسماعيل على الضرورة من برد وخوف شين وشقق ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ ﴿وتحرم التولية اختياراً﴾ • هذا مما انفردت به الامامية وانفذ عليه اجماعهم كما في (الاتصار) وهو مذهب الاصحاب كما في (المستبر) وقول علمائنا كما في (المنتهى) وفي (الذكرى) الاجماع عليه وهو ظاهر القل والقل ياعده كما في (جمع البرهان) وعن الكاتب انه قال يستحب ان لا يشرك الانسان في وضوئه غيره بان يوضئه او يمسح عليه وضوءه جماعة وفي (الذكرى) ان الدليل والاجماع يدفعه انتهى وقد سلف قل الاجامات على الجواز عند المنع والضرورة (قل في الذكرى) قلوا يمكن غسل العضو في الماء لم يميز التولية ولو أمكن في البعض تبعض ولو احتاج الى أجرة وجبت الى ان قال ولو قدر بعد التولية قلا تقرب بقاء الطهارة لانها مشروعة ولم يثبت كون ذلك ناقضاً ويخرج وجهه في الجبيرة والقبية هنا انتهى (والتولية) التوضئة بصب النير الماء على أعضاء الوضوء كلاً او بعضاً وان تولى هو ذلك فهي خلاف الاستماتة

﴿الفصل الثالث في احكامه﴾

• ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ • ﴿والطواف للمحدث اجماعاً﴾ • منقولاً في حصة عشر موضعا تقدم ذكرها في صدر الكتاب والمراد بالطواف الطواف الواجب وأما الطواف المندوب قد تقدم الكلام فيه أيضاً وهل يجوز الدخول في الصلاة تقياً وتسلماً بدون طهارة لم أجد لأصحابنا فيه نصاً وفي فهرست (الوسائل) باب تحريم الدخول في الصلاة بغير طهارة ولو في التقيت بطلانها مع عدمها فيه أربعة احاديث • ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ • ﴿مس كتابة القرآن اذ يحرم مسها على الاقوى﴾ • قد قلنا ذلك في صدر الكتاب عن حصة وثلاثين كتاباً والاجماع منقول في (الخلاص) وكشف الرموز وظاهر (البيان والبيان) والنهضة منقولة في سبعة مواضع وذكرنا ان المخالف الشيخ في (المبسوط) والطوسي والعجلي والاردبيلي وانه منقول عن الكاتب والقاضي (واما مس اسمه) تعالى شأنه فيظهر من (نهاية الاحكام) ان هناك من خالف فيه ولمس له عن ابا الصلاح فانه قل عنه في (الذكرى) انه حرم مس اسمه تعالى للمحدث والتحريم بحسب خبره (الموجز الحاوي) وكشف الاتباس) وقد يظهر ذلك من (شرح الثغلبة) في بحث الخلاص وحكم في (كشف الاتباس) أيضاً بتحريم مس اسم النبي وأحد الأنبياء صلى الله عليه وسلم أجمعين وفيه وفي (الموجز الحاوي) الفروع على الفروع وحرم في (الفاتح) كتب القرآن للمحدث في بحث الجنب لصحيح علي بن جعفر واليه يميل كلام (الشافعية) في بحث انطس (الجنب خل) وجوز في (المنتهى) (والتحرير) انه ذكرى (والذكر) وقد يلوح من الاخبار دعوى الاجماع عليه حيث نسب الخلاف الى الشافعي وفي (مصاييح الفلام) ان الرواية محمولة على الكراهة وان كان الكاتب لا يخلو من المسامحة غالباً والرواية واردة مورد الغالب والهي ارشادي فقل هذا لا يمنع من العمل بها لغيرها عن الشاذذ وهو عدم قول أحد من الفقهاء بتحررها ثم قال وبملاحظة الآية والاخبار الدالة على المنع من المس ربما يقرب في الظن كون المنع الوارد في هذا الصحيح من ذلك اقليل أي ارشاد الى التحفظ من المس

وذو الجيرة ينزعها مع المكنة أو يكرر الماء حتى يصل البشرة فإن تمسح عليها وإن كان ماتحتها نجسا (متن)

ولعل الفقهاء فهموه كذلك ولم يترضوا القول بمضمونه نفيًا وإثباتًا بل اتفقوا على التوى بالمنع من المس ولا شك في كون المنع من الكتابة احتياطًا والاحتياط في المنع قطعًا انتهى كلامه (قلت) يظهر من فهرست الوسائل أن الظاهر وارد في الجنب حيث قال باب استحباب الوضوء للمس قمرآن ونسخه وعدم جواز مس الجنب والمحدث كتابة القرآن فيه خمسة أحاديث وفيه عدم جواز كتابة الجنب القرآن وحمل على الكراهة واستلزام المس (انتهى) وهو الظاهر من (الثانية) حيث ذكر هذا الصحيح في بحث الجنب واستدل به على أحكام الجنب وقد روى في الكافي بسند فيه إبراهيم بن هاشم وداود ابن فرقد عن أبي عبد الله عليه السلام أن الحائض قرأ القرآن وتكتبه ولا تصيبه يدها ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ ﴿وذو الجيرة ينزعها مع المكنة أو يكرر الماء حتى يحصل البشرة فإن تمسح عليها وإن كان ماتحتها نجس﴾ يحرر القول في الجبيرة يقع في مقامات (الاول) في بيان معناها فهي (كشف اللثام) هي الخرق أو اللوح أو نحوها يشد على عضو من أعضاء الوضوء انكسر فجبر وفي (الحدائق وشرح المفاتيح) هي البندان التي يجبر بها العظام المكسورة ولا تنفك عن الخرق غالبًا والظاهر من الفقهاء إطلاقها على ما يشد على القروح والجروح أيضا يساوون بينهما في الأحكام انتهى ويأتي ما يوضح ذلك وفي (المشكاة) لاجبيرة الا في كسر أو جرح أو قرح ويطبق بالاول اطلع والرض وبالثاني الكي والحرق وبالثالث البثور والقوابي وفي الاورام نظر انتهى فأمل (الثاني) ان الجبيرة اذا كانت في موضع النسل وجب ان ينزعها عند الوضوء ويسل ماتحتها اذا أمكن نزاعها من دون ضرر ومشقة أو تكرر الماء عليها حتى يصل الى البشرة وينسلها فهو غير بين التكرير والنزع كما هو ظاهر الاصحاب كما في (الحدائق) بل هو ظاهر الشرائع كما فهمه صاحب (المدارك) من عبارتها وهو أجدد مما فهمه المحقق الثاني في حاشيتها (قال في الشرائع) من كان على بعض أعضاء طهارته جائر فإن أمكنه نزاعها أو تكرر الماء عليها حتى يصل البشرة وجب (قال في المدارك) الضمير في وجب يعود الى أحد الأمرين (انتهى) وفي (حاشية الشرائع) ارجعه الى أول الأمرين انتهى وبالتخيير صرح في (جامع المقاصد وحاشية الشرائع وشرح الجفرية والمدارك والقنبرة وكشف اللثام وشرح المفاتيح والحدائق) ونفي عنه الخلاف في (المدارك) وظاهر (الحدائق) ان ظاهرهم الاجماع حيث قال ان ظاهرهم التخيير انتهى وفي (التذكرة) انه لا يصر الى التكرير المذكور الا بعد عدم امكان النزع (قال) الجائر ان أمكن نزاعها نزعت واجبتا غسل ماتحتها ان أمكن وان لم يمكن وأمكن ايصال الماء الى ماتحتها بأن يكرره عليه أو ينمسه في الماء وجب انتهى وظاهر (التحريم ونهاية الأحكام) التخيير بين النزع والتكرير وبين غمس العضو لصل الماء الى البشرة واليه مال في (كشف اللثام وشرح المفاتيح) واستند الى موثقة عمار الصريجة في ذلك وقضية مافي (التذكرة) انه لا يصر الى ذلك الا بعد تمسح النزع والتكرير وفي (القنبرة) ادعى الاجماع على ذلك قال لا يجوز هذا النفس الا بعد المعز عن النزع وعن التكرير اجماعاً ومثله صاحب (الحدائق) ولعل المستند في ذلك حين الحلبي حيث قال فيه عليه السلام وان كان لا يؤذيه الماء فلينزع الخرق ثم ينسلها والشيخ حملة على

الاستحباب قال مع امكان ذلك وعدم الضرر يستحب له ذلك فأُمل فيه ورجا لاح من (شرح
 المفاتيح) انكار هذا الاجماع ولم يتعرض لهذا الفرع الحق الاول والثاني والشهيد وصاحب (المدارك)
 ولا بد من طهارة المهل كالتيمم به المصنف في (نهاية الاحكام) وغيره ومثل ذلك ما اذا أمكن اصال
 الماء على وجه التطهير والامتنع من التزعم مع الامكان واكتفى بالمسح على ظاهره مع التضرع ان كانت
 طاهرة والا وضع عليها شيئاً طاهراً ومسح عليه وهذا كله مما لا خلاف فيه كما في (المدارك) وفي (جامع
 المقاصد) ان عبارة الكتاب خالية عن هذا التقييد ولا بد منه انتهى ويمكن ادراجه تحت المكنة
 والاتضاعفت النجاسة كما في (كشف القاتم) وهل يكفي النسل الواحد لزالة الحدث وانطبث جيباً اذا كان
 مائتاً نجساً وغسل على الوجه الشرعي في الوضوء أم لا بد من غسلين غسل لارلة انطبث وغسل
 لرفع الحدث اذا كان انطبث مما يزول بنسفة واحدة ظاهر المصنف فيما يأتي كصريح الشريدين في
 (الفقيه والمقاصد العلية) وغيرهما انه لا بد من غسلين واختاره الكركي أيضاً فيما يأتي وصاحب
 (المعالم) في رسالته وتلميذه في شرحها وجماعة واختلفوا في (نهاية الاحكام) وكشف القاتم) الاكتفاء
 بنسل واحد وفي (شرح المفاتيح) قال ان المتبادر من الآية والأخبار كون مواضع الوضوء طاهرة
 عن انطبث انتهى وفي (الحدائق) انه المشهور وسيأتي الكلام فيه ان شاء الله تعالى وفي (كشف
 القاتم) ان لم تتضاعف النجاسة أمكن وجوب النسل لاصل عدم انتقال النسل أو المسح الى الجيرة
 وهو قضية اطلاق العبارة هنا انتهى (الثالث) اذا تضرع التزعم والتكرير ولو بنجاسة المهل مع عدم
 امكان التطهير لزوم مضاعفة النجاسة أو مطلقاً مسح عليها ولو في محل النسل كما نص عليه الشيخ في
 (المبسوط) وقيل الاجماع على ذلك في (اختلاف المتبر والمنتهى والتذكرة وشرح المفاتيح) وقيل
 حكايته في (المدارك) ونسبه في (المفاتيح) الى المشهور وفي (الحدائق) الى الاصحاب
 ورجا ظهر من كلام الصدوق في (الفقيه) التخيير بين المسح على الجيرة والاكتفاء بنسل ماحولها
 حيث قال وان أضر به حلها فليمسح يده على الجائر ولا يحلها (وقد روي عن أبي عبد الله عليه
 السلام) انه قال ينسل ماحولها (انتهى) وهذه بينها البارة المتقولة عن (الفقيه الرضوي) وقد
 نقل عنه ذلك صاحب (التنبية) وقال انه ظاهر الكليني لانه أورد ما يدل عليه وفيه نظر ظاهر
 لان الصدوق أولاً افق ثم ذكر الرواية اما لانه متأمل فيها أولاً غير صريحة لان غسل ماحوله
 لا ينبغي ما عداه بلا شبهة كما يأتي ومثل ذلك يجاب عن ظاهر الكليني كذا (قال في شرح
 المفاتيح) وفي (المدارك) لولا الاجماع المدعى على وجوب مسح الجيرة لامكن القول
 بالاستحباب والاكتفاء بنسل ماحولها واستند في ذلك الى صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج وقدمته
 الى ذلك شيخه المقدس الاردبيلي واظهر ليس صريحاً في ذلك وانما هو مطلق فليحمل على التقييد
 كما في (شرح المفاتيح والحدائق) وقد أوضح ذلك في (شرح المفاتيح) وطال الكلام فيه وفي
 (نهاية الاحكام) احتل في المقام وجوب أقل مسو النسل واستجوده في (كشف القاتم) قال
 ولا تنافي الاخبار لدخوله في المسح انتهى فأُمل فيه واحتمل أيضاً في (نهاية الاحكام) غسل ماحولها أو
 سقوط فرض الوضوء (الرابع) اذا كانت الجيرة في محل المسح وأمكن التزعم ولا ضرر في اصال الماء
 تمين التزعم اجماعاً في (المنتهى وشرح المفاتيح) فلا يجزئ التكرار بحيث يصل البلبل وان كان مائتاً
 طاهراً لوجوب المسح يطن اليد بلا حائل كما في (جامع المقاصد) بل لا يجوز لانه ليس مسحا بل

غلا مع انه يصير بالماء الجديد كافي (شرح المفاتيح) وان لم يمكنه ذلك مسح على الجيرة بلا خلاف
 كافي (شرح المفاتيح) أيضا وهل يجب تكرار المسح بحيث يصل الماء الى مفتحان أمكن وكان
 طاهراً ولا يتضرر بوصوله وجان أظهرهما الوجوب لان المسور لا يسقط بالمسور كما في (جامع المقاصد)
 (الخلاص) لو كانت الجيرة نجسة ففي (التذكرة والذكرى وجامع لقاصد والمدارك وكشف القناع)
 وغيرها انه يجب وضع طاهر عليها والمسح عليه وفي (المدارك) انه لا خلاف فيه واحتمل في (الذكرى)
 اجراؤها مجرى الجرح في غسل ماحولها قطع وفي (شرح المفاتيح) احتمال انه ينتقل الى التيمم وما
 احتمله في (الذكرى) لا دليل عليه انتهى (السادس) قل في (الخلاص والمتبر ونهاية الاحكام)
 (والتذكرة والفروس وشرح المفاتيح والحدائق) انه لا بد من استيعاب الجيرة بالمسح اذا كانت على
 موضع النسل وهو المشهور كما في (الحدائق) وجعله في (الفروس) أحوط واستحسنه في (الذكرى)
 لصدق المسح عليها بالمسح على جزء منها كصدق المسح على الرجلين والظفين عند الضرورة (وفيه)
 انه ربما يقال ان تبعض المسح في الرجلين انما هو لكان الباء فأمل وفي (شرح المفاتيح) ان وجه
 ما في (المبسوط) ان الجائر غالباً ليست مستوية السطوح بحيث يتحقق الاستيعاب بالمسح ومرار
 اليد على سطحها لما فيها من القوب والفروج فلا يتأتى استيعاب جميع تلك المخلل والفروج والمسر
 لا يتأتى الاستيعاب فالرأى من الاستيعاب امرار اليد على ما فوقها مرة واحدة من غير جد وجداء انتهى
 وفي (نهاية الاحكام) احتمال وجوب أقل مسى النسل (١) في المسح ولعله بناء على ان بين
 المسح والنسل عموماً من وجه في خصوص ما نحن فيه أو مطلقاً وفي (شرح المفاتيح) ليس قوله عليه
 السلام وليمسح على الجائر مراداً به انه يجفف يده عن الرطوبة الزائدة حتى لا يقع جريان أصلاً
 كيف وربما كانت الجيرة في وسط الفراغ الى آخر ما ذكر في المقام من توية احتمال النهاية الى
 ان قال (ويمكن ان يقال) ان اليد وان كانت مع رطوبة كثيرة الا انها لم تمارها على المخرقة تتشرب
 الرطوبة فلا يتحقق سوى المسح المظلي عن الجريان والجريان يحتاج الى تكرار واكثر الماء فيجفف يسري
 فيما تحت المخرقة فيضرب وعلى تقدير عدم الضرر يجب غسل ما تحتها بالتكرار أو الوضع في الماء والمفروض
 عدم تيسرها فما ذكره العلامة من الفروض النادرة وحكمه مستخرج من القواعد والصوميات وهي
 تقتضي ما ذكره رحمه الله تعالى انتهى (وعن رياض مسائل) انه يجب التخليل مع امكانه وعدم
 امكان التزع لتوصل الى اصال الماء الى البشرة ولو في موضع المسح لا باعتبار انه المفروض دون
 المسح بل باعتبار انه مقدمة ما يستطيع الاتيان من المسح المأمور به وهو ابطال الماء الى البشرة مع
 تنذره لامع الجريان وعدم الماسة وتصريح جمع من الاصحاب بمين النسل على الرجلين اذا
 تأدت التقية به لكونه أقرب الى الامتثال وتسق به أعضاء الطهارة انتهى فأمل وفي (المشكاة) لو تمكن
 من غسل الجيرة في جواز غسلها ووجوبه على تقدير الجواز نظر أقر به ذلك انتهى فأمل وفي
 (نهاية الاحكام) أيضاً لو تكررت الجائر بعضها على بعض ففي اجزاء المسح على الظاهر اشكال
 أقر به ذلك لانه بالتزع لا يخرج عن الحائل وفي (المنهى) اذا تجاوز بالشد عليها موضع الحاجة
 وخاف من نزحها كان له المسح عملاً بالأصل الثاني للضرر ووجب بعض الجمهور التيمم منه انتهى

(السابع) قال في (الخلاص) الجائر والجروح والمعاميل وغير ذلك إذ يمكنه نزعها عليها وغسل
الموضع وجب ذلك وإن لم يتمكن بأن يخفف التلف والزيادة مسح عليها وتمه وضوءه ثم دعى لاجتماع
وكلامه صريح في الحاق الجروح والمعاميل وغير ذلك لجائروها له أراد بغير ذلك الجروح والكي
وانخراق والقواشي والبثور وفي (المنهاج) الحق المصائب التي يتد بها الجرح والكي ودعى لاجتماع
وفي (التذكيرة) حكم الخرقعة على الجرح والدماء حكم الجيرة ذكر ذلك في فرع من فروعها وسيد خي
الطلا والمصوق وفي (كشف القناع) وفي حكم الجيرة ما يشد على الجروح أو الفروع ويعنى في
أوعلى المكسور من الهواء للاخبار وفي (المدارك) أنهم صرحوا بالحق الجرح والدماء في (التذكيرة)
نسب إلى بعضهم دعوى الاجماع عليه (وقال) استاذ الكل اعلم ان لأصحاب هذه الكسر
المجرد عن الجيرة أيضا بالجرح في الحكم وكذا كل دواء في المعص لا يمكن جعل الجيرة
والاثبات بالدليل مشكل لكن الأولى متابعتهم وانفاهم منه تفق لأصحاب كما صرح ذلك في
(شرح المفاتيح) في الجرح والقرح (وقال في شرح المنهاج) ان المشهور انما يحكم الاصابة بالدماء
مع الجيرة (الثامن) لو كان في محل الفصل كسر أو قرح أو جرح مجرد ليس عليه جيرة أو دمه ولا يمكن
غسله ففي (نهاية الاحكام) (هي النهاية خليل) والتذكيرة في بحث التيمم (والمدروس) ان أمكن غسله
وجب واليه مال في (المعتبر) وفي (المدارك) ان الاصحاب صرحوا بالحق الجرح والقرح الجيرة تسويها
عليها خرقعة أم لا وقريب منه ما في (الحدايق) وقد مرت عبارة استاذ الكل (قال في نهاية الآراء) لا
أحد الواجبين تضمن الفصل اياه فلا يسقط تعذر أصله وتردد في (الذكرى وشرح المنهاج) فل
في (شرح المفاتيح) والاحوط المسح على القرح والجرح الخالين عن الجيرة ووضع الحبة المسح
عليها (وقول الصادق عليه السلام) في خبر ابن سنان انه يغسل ماحوله فيحتمل انه يعصر المسح
لان الغالب انه اذا تضرر بفصل تضرر بالماء مطلقا انتهى حاصل كلامه ومثله قال في (الذكرى)
وقال انه ليس فيه شيء فيسحبه فيحوز استفادته من دليل آخر وهذا ذكره في توجيهه في (التذكيرة) ومن
لم يمكن المسح بالماء ففي (المنهاج) وفي (الاحكام) في بحث التيمم (والمدروس) هذا (وشرح المنهاج)
انه يجب عليه وضع جيرة أو لصوق عليه واحتملها في (نهاية الاحكام) وقد علمت تفق
الاصحاب على ان حكم الجرح والقرح حكم الجائر مطلقا من دون فرق أصلا كما قل ذلك في (شرح المنهاج)
وأوجب غسل ماحوله خاصة في (المعتبر) والتذكيرة ونهاية الاحكام) فكهما لم يغسل المسح على نحو
الجيرة واحتمل في (نهاية الاحكام) أيضا سقوط فرض الوضوء وفي (جامع المقاصد) في بحث التيمم
الاصحاب نصوا على ان الجرح الذي لا يصوق عليه والكسر الذي لم يوضع عليه جيرة اذا تضرر
بالماء يكفي غسل ماحوله وقال أيضا لو استوعب الجرح عضوا كاملا وجب الاقتصار على التيمم بخلاف
ما اذا كان في بعض واستند في ذلك الى ظواهر الاصحاب والى قوله في (التذكيرة) الطهارة عدة لا تفتقر
(قلت) وقد سمعت اطلاق كلام جماعة منهم في أول المسئلة فيلاحظ ذلك ويأتي بين ذلك في بحث
التيمم وفي (الذكرى) ان استلزم وضع نحو الجيرة ستر شيء من الصحيح أمكن التمسك به لانه يترتب
لفصل الواجب والجواز على تكميل الطهارة بالمسح انتهى ويأتي عن (المنهاج) انه نعم في العلم (المنهاج)
(قال في التذكيرة) اذا كانت الجائر على جميع أعضاء الفصل وتضرر نزعها مسح عليها مستوعب بالماء
ومسح رأسه ورجليه بقية البلل وفيها أيضا وفي (المنهاج) والمعتبر (والذكرى) ان الجيرة لو استوعبت

عمل الفرض مسح عليها اجمع وغسل باقي الاعضاء ولو تمذر المسح على الجبيرة يتم ولا يجب غسل باقي الاعضاء. وهذه البارة شاملة للصورة الاولى كما في (شرح المفاتيح) قال وينبغي النظر في الاخبار الواردة في الجبيرة هل تشمل هذه الصورة أم لا وبالنظر الى اطلاق الاخبار يترجح شموله ويحتمل الانتقال الى التيمم لمد فهم هذا النوع من الجبيرة من الاخبار فأتمل انتهى (قال) واما اذا لم يكن كسر أو ما يجري مجراه في موضع الطهارة لكنه يتضرر بسبب غسل أعضاء الطهارة أو مسحاتين حينئذ وجوب التيمم (وقال) واذا كانت الجبيرة في موضع التيمم ولا يمكن مسح البشرة في التيمم فلا وجه لتوهم تجوز التيمم (وقد قال في التذكرة) يمسح على الجبيرة في التيمم مع تمذر بشرقو بذلك صرح في (نهاية الاحكام والذكرى) وقد يظهر من ذيل كلامه في (التذكرة) دعوى الاجماع على ذلك (المأثر) قال في (المنهى) الجبيرة انما توضع على طرفي الصحيح ليرجع الكسر فلو تجاوز الكسر بما لا بد منه جاز المسح اما لو تجاوز بما منه بد فالوجه عدم الجواز لانه يكون تاركاً لفصل ما يمكن غسله فلم يجوز وفي (شرح المفاتيح) انه لو تيسر غسل ما تحت الزائد الذي لا بد منه وجب كما لو تيسر غسل قدر ما تحت المساوي (الحادى عشر) ان العضو اذا كان به مرض كالعين ونحوها من الرمذونحوه لا يجري فيه حكم الجبيرة والقرح والجرح اذا أمكن غسل ماحوله خاصة بل لا بد من التيمم لقد قد ما يدل على كونه مثل الجبيرة من النص والاجماع بل ظاهر الاصحاب التيمم كما في (شرح المفاتيح) الا ان الشيخ في (المبسوط والغلاف) جعل الجمع بين التيمم وغسل الباقي أحوط فأتمل فيه ثم ان الشيخ في (المبسوط والغلاف) والحقق في (الشرائع) في بحث التيمم قال ان من لم يتمكن من غسل بعض اعضائه ولا مسحه جاز له التيمم وهو ظاهر المصنف في الكتاب حيث قال ويقيم من لم يتمكن من غسل بعض أعضائه ولا مسحه ولم يصرح بالجواز بل كلامه يحتمل الوجوب كما سيأتي بيانه (الثاني عشر) اذا وضع الجبيرة أو اللصوق من دون ضرورة فإن أمكه الرضع وجب وان لم يمكنه فالظاهر كما في (شرح المفاتيح) صحة الوضوء بالمسح على الجبيرة لما يظهر من ادلته فلا حاجة الى العدول الى التيمم والاحوط الجمع بين الوضوء مع المسح والتيمم وسيأتي ان شاء الله تعالى لهذه المباحث تمة في آخر بحث التيمم (تذنيب) قال في (المدارك) ان في كلام الاصحاب في المقام اجمالاً لتصريحهم بالحاق الجرح والقرح بالجبيرة سواء كانت عليها خرقه أم لا ونص جماعة منهم على انه لا فرق بين ان تكون الجبيرة مختصة بمضوء أو شاملة للجميع وفي التيمم جملوا من اسبابه اغتوف من استعمال الماء بسبب الجرح والقرح والشين ولم يشترط أكثرهم في ذلك تمذر وضع شيء عليها والمسح عليه (واما) الاخبار ففي بعضها ان من هذا شأنه يغسل ماحول الجرح وفي كثير منها ينقل الى التيمم ويمكن الجمع اما بحمل أخبار التيمم على ما اذا تضرر بفصل ماحولها أو بالتخير بين الامرين (وكيف كان) فينبغي الانتقال الى التيمم فيما خرج عن مورد النص وبهذا الجمع جمع في (المفاتيح) وجمع في (الحدائق) بحمل أخبار التيمم على ما اذا كان بدلاً عن الغسل وفي (شرح المفاتيح) ان من تأمل كلام الاصحاب في بحث التيمم ظهر له انه طهارة اضطرارية والوضوء طهارة مائية فق صحت المائية كيف تصح الترابية فأبي اجمال في كلامهم فاذا صرحوا في الوضوء بالحاق الجرح والقرح بالجبيرة صرحوا بأنه طهارة مائية صحيحة ففي التيمم اذا جملوا من اسبابه اغتوف من استعمال الماء بسبب القروح أو الجروح فلا شبهة في كون هذا التيمم بعد السجود عن تلك المائية وكيف يمكن تجوز غير هذا عليهم

وفي الاستئناف مع الزوال اشكال واخاتم والسير اوشبههما ان منع وصول الماء حرك وجوبا والا استجابا لصاحب السلس والمبطون يتوضآن لكل صلاة عند الشروع فيها وان تجدد حدثهما وكذا المستحاضة وغسل الاذنين ومسحهما وكذا التطويق الا (متن)

فرادهم ان ذلك اذا لم يمكن غسل ماحولها أو لم يمكن المسح على الجيرة اذ ظاهرهم لا يفتق على وجوب هذا المسح على ماصرحوا به بل ادعى الاجماع غير واحد منهم الى آخر ما ذكر (ثم) انه ايده بما قلناه في المقام التاسع عن (المنهي) وغيره (وقال في حاشية المدارك) ان الجمع بالخبر مشكل لان شغل القدم اليمنى يستدعي الفراغ قريبا أو ظاهرا معتبرا اجتهدا وشي من ذلك غير متحقق بمجرد الاحتمال وعلى فرض المساواة (فيه) مع اشكال فيه ان التيمم بدل اضطراري فحيث يثبت من الاجبار وكلام الاصحاب فهم طهارة صحت الطهارة المائية قطعا بل تجب علينا على الطاهر منها ويكون ذلك قرينة واضحة على الجمع الاول (قال) واشكل مما ذكر الا كفاء التيمم على الجيرة مع التمكن من غسل ماحولها والمسح عليها بل مع قطع النظر عما ذكرنا يمدح حمل الاخبار الواردة في التيمم على التيمم على الجيرة انتهى (وقال في المدارك) ان الاخبار (من الاخبار) الواردة في الجرح ليس فيه الا غسل ماحوله انتهى (وفيه) ان في حاشية الحلبي المسح على الخرق في القرحة ولا قتل العمل وأما الجرح فحسنة الوشاشمله اذ اللوآ انما يكون لا قتل وليس الجرح اند من القرحة ان لم يكن اظلم والمصوم عليه السلام استفضل في الجواب مع ان اقطاع الظفر نوع من الجرح وقد عرفت اعتقاد الاجماع على الحاق القروح والجروح بالجيرة مع ان الاخبار المارضة الدالة على التيمم غير مختصة بالجرح بل شاملة للقروح بل الكسر كخبر ان أبي عمير ومرسل الكليني عن الصادق عليه السلام كذا قال في (شرح المفاتيح) ادام الله حرمة **﴿ قوله قدس الله روحه به ﴾** . (وفي الاستئناف مع الزوال اشكال) . تردد كما في (الشرائع والتذكرة والمنهي) واختار في (المبسوط) (والايضاح وكشف القام وشرح المفاتيح) انه يتألف وفي (المختف والذكرى والدروس والبيان) (والمدارك) انه لا يتألف وقد أجمعوا على انه لا يبعد ماصلا به كما في (المنهي وشرح المفاتيح) وفي الاخير ان الاحوط بل الاقرب انه مع رجاء الزوال لا يجوز الا اذا قضيت الوقت في نظره قل فما ذكرنا من عدم اعادة الصلاة اما لكونها مع عدم الرجاء أو مع الا انه عند قضيت الوقت في نظره لكنه زال واتفق البقاء انتهى وأوجب الشافعي اعادة الصلاة **﴿ قوله قدس الله تعالى روحه به ﴾** . (واخاتم والسير اوشبههما ان منع وصول الماء حرك وجوبا والاستعجابا) . كما في (التذكرة والمنهي) (والمدارك) وغيرها ونص عليه ايضا المحلي والمحقق واستدلوا على الاستعجاب بأن فيه استظهارا لعبادة (وقال في حاشية المدارك) ان لم يحصل العلم بالوصول فلا بد من التحريك أو التزم تحصيل العلم لعدم ثبوت حجية الظن في هذه المواضع مع تيسر العلم بلا حرج وان حصل العلم فكيف يتأق الاستظهار (الا ان يقال) مرتبة العلم متفاوتة وحصول الاقوى أولى لكن هذا لا يلائم من لا يجوز التسامح في أداة السنن هذا وفي (الذكرى) لو تبق يد وجب ادخال الماء القلب لانه مار ظاهر وفي (المدارك) هذا غير جيد فيها اذا كان ضيقا **﴿ قوله قدس الله تعالى روحه به ﴾** . (وصاحب السلس والمبطون يتوضآن لكل صلاة) اختلف الاصحاب في صاحب السلس على ثلاثة أقوال (الاول) ما ذكره

المصنف وهو خيرة (الخلاف والسرائر والتافع والمعتبر والمنتهى والتذكرة والمختلف والارشاد)
 (١٠) س والذكرى والبيان . والمقتصر والتقيح وجامع المقاصد وحاشية الشرائع والروض
 (وجمع البرهان والكتاية والذخيرة) وغيرها وهو المشهور كما في (جامع المقاصد) والاشهر كافي
 (الكتاية والذخيرة) وفي (الخلاف) قل الاجماع عليه على الظاهر حيث قال المستحاضة ومن به
 سلس البول يجب عليه تجديد الوضوء لكل صلاة فريضة ولا يجوز لهما ان يجعلا بوضوء واحد بين
 صلاتي فرض ثم ادعى الاجماع على ذلك وفي (الذكرى) ان اجماع الخلاف خاص بالمستحاضة
 فتأمل (الثاني) مذهب اليه الشيخ في (المبسوط) ومال اليه أو اختاره اليوسي في (كشف الرموز)
 وهو انه لصاحب السلس ان يصلي بوضوء واحد صلوات كثيرة لانه لا دليل على وجوب تجديد
 الوضوء وحله على المستحاضة قياس انتهى (قال في كشف الرموز) لان الوضوء لاستباحة الصلاة
 لا لرفع الحدث (قلت) كلام الشيخ رحمه الله يعتمد (بمقتضى غل) وجهين أيضاً اما عدم جعل
 البول بالنسبة اليه حدثاً وحصر احداثه فيما عداه واما عدم جعل ما يخرج بالتقاطر حدثاً وأما الذي
 يخرج بالطريق المهود فهو حدث وكلامه في (المبسوط) يشرع بانتفاء النص فيه وفي (الذكرى)
 انه يدل عليه (مضمر) عثمان بن عيسى عن سماعة وفي (كشف التمام) ان الظاهر من (المضمر)
 انه ليس في السلس بل في قطير الدم والصديد الذي لا يعلم كونه بولاً وفي شرح الاستاذ (الارشاد
 غل) ان مختار (المبسوط) قوي جداً ويدل عليه حسن منصوص ترك الاستفصال فيه ويشهد
 لذلك خبر سماعة وصحيح حر يز حيث تعرض المصنوع عليه السلام فيها لحكم الحدث وأخذ الخريطة
 مع حكم الحدث وجمع بينهما في الحكم (الثالث) مذهب اليه المصنف في (المنتهى) وهو انه يجوز
 له الجمع بين الظهرين وبين المشائين وقوى هذا القول في (المدارك والهدائق) ونفى عنه البعد
 في (مجمع البرهان) استناداً الى صحيح حر يز (قال في كشف التمام) هذا الخبر يحتمل ان يكون فيمن
 يمكنه التحفظ بمقدار صلاتين وفي (نهاية الاحكام) احتمل الوجوه الثلاثة أعني مختاره هنا وما في
 (المبسوط) وما في (المنتهى) ولم يرجح شيئاً من ذلك واستشكل في جواز الجمع بين الصلاتين
 خارج الوقت وقال في (مجمع الفائدة والبرهان) لا يبعد تجوز المقدار الذي ذهب اليه في (المنتهى)
 أو أقل منه بوضوء واحد في غير صورة الجمع من باب التساوي (وقال) المحقق الثاني والشهيد الثاني
 وبسطه وغيرهم تبعاً للتذكرة انه لو كان له فترة تسع الصلاة وجب المصير اليها (وقال في مجمع البرهان)
 يجوز له الصلاة في أول الوقت لعموم أدلة الاوقات والصلاة وكون المنذر موجباً للتأخير غير متيقن
 وللحرج والضيق وفي (جامع المقاصد) انه والمبطون والمستحاضة يجب عليهم التحفظ في منع النجاسة
 بحسب الممكن لو ردد النص وتصريح الاصحاب انتهى وقصر بعضهم هذا الحكم على الفرائض
 اليومية كما هو الظاهر من الخلاف (ولعلم) ان مذهب المشهور في السلس منطبق على القواعد (اذا
 عرفت هذا) فاعلم ان جماعة من الاصحاب اطلقوا الحكم في ذي السلس حيث قالوا انه يتروأ لكل
 صلاة من دون تعرض لذكر ما اذا تجدد حدثه في أثناء الصلاة وظاهرهم ان سلسه مستمر دائماً
 وان هذا حكمه دائماً والمصنف تعرض هنا وفي (التذكرة) هنا وفي بحث المستحاضة (والمختلف)
 (ونهاية الاحكام) لذكر ما اذا تجدد حدثه في أثناء الصلاة وحكم في هذه الكتب بأنه يعني في
 صلاته ان كان حدثه مستمراً وبذلك صرح جماعة كآبي العباس والمحقق الثاني وغيرها . قال

في (السرائر) في كتب الصلاة المريض من سلس البول على ضربين (أحدهما) أن يتراخي زمن الحدث منه فليتوضأ لدخول في الصلاة فإذا بدئه الحدث وهو فيها خرج من مكانه من غير استبدال القبلة ولا تمعد لكلام ليس من الصلاة قوضاً وبني على صلاته (والضرب الثاني) أن يبادره على التوالي من غير تراخ بين الأحوال فينبغي أن يتوضأ عند دخوله إلى الصلاة ويستعمل خريطة يجعل فيها أحمله وبعض في صلاته ولا يلتفت إلى الحادث المستدع (١) على اتصال الاوقات فإذا فرغ من صلاته الاولى توضأ وضواً آخر لفريضة الثانية ولا يجمع بين صلاتين بوضوء واحد انتهى (وقال) عزاد الدين أبو جعفر محمد بن حمزة في (الوسيلة) في كتاب الصلاة أيضاً إذا كان مبطلوا وحدث به ما ينقض الصلاة قطع وتعلو وبني وإن كان به سلس البول فكذلك (وقال) الشيخ في (النهاية) والمبطون إذا صلى ثم حدث به ما ينقض صلاته فليعد الوضوء وليبن على صلاته ومن به سلس البول فلا بأس أن يصلي كذلك بعد الاستبراء بقوله ذلك يحتمل أن يكون إشارة إلى ما ذكره في المبطلون وإلى الحالة التي عليها من تجديد البول أي لا بأس أن يصلي كما هو عليه وفي (الذكرى) بعد أن استظهر من (استشرخ ل) أحاديث التحفظ بالكيس استمرار الحدث في ذي السلس وقد كان اختار في المبطلون أنه يتبدد في الاثناء ويبنى كما يأتي قال والظاهر أنه لو كان في السلس فترات وفي البطن تواتر تمكن قل حكم كل إلى الآخر ومثله (قال في البيان) وقال في (الدروس) إذا كان لذي السلس فترات ساوى المبطلون انتهى (والحاصل) أن محل النزاع في مشلتي المبطلون وذي السلس أصله غير متقح في كلامهم وبعبارة هم في السلس قد عرقها (وأما المبطلون) والمراد به عليل البطن أعني أن يكون يريج أوقاتاً كما في (الروضة وجامع المقاصد) قال في الأخير وفي الرواية تنبيه عليه انتهى ويأتي تمام الكلام قد صرح في (السرائر والنافع والمتبى والتذكيرة والارشاد والدروس والبيان والمقتصر) (والتفتيح وجامع المقاصد) وغيرها أنه يتوضأ لكل صلاة وفي (جامع المقاصد) نسبته إلى المشهور وهم يرون بوجود الخلاف فيه والشيخ لم يذكره في (الخلاف) وفي (الوسيلة) ذكره ولم يذكر أنه يتوضأ لكل صلاة وقد مرت عبارتها إلا أنه يظهر منه ذلك كما قال في (الذكرى) كما يأتي وكذا يظهر ذلك من الشيخ في (النهاية) ومرت عبارتها وظاهر عبارة (الدروس) أن الشيخ مخالف فيه حيث قال والسلس والمبطون يتوضأن لكل صلاة خلافاً (المبسوط) وقد مرت عبارة (المبسوط) في السلس ولا تلازم لأن المصنف في (المتبى) صرح هنا بوجود الوضوء لكل صلاة ومنع من الجمع بين الصلاتين كما اختاره في ذي السلس واستند إلى أن الفاظ حدث فلا تستباح معه الصلاة إلا مع الضرورة وهي متحققة في الواحدة دون غيرها (انتهى) وهذا جار في البول كما أنه جوزه فيه الأخير الواردة فيه (وقال في الذكرى) الظاهر أن المبطلون يجسدون أيضاً لكل صلاة مثل ما قلناه ولم نرهم صرحوا به إلا أن فتواهم بالوضوء للحدث الطاريء في أثناء الصلاة بشر به انتهى وقد عرفت من صرح به ممن قدمه فأمل وقد اختلف الأصحاب فيما إذا تجدد حدثه في أثناء الصلاة على ثلاثة أقوال في الظاهر (الاول) ما اختاره المصنف من صحة صلاته من دون حاجة إلى تجديد الوضوء في الصلاة والبناء وهو خيرة (التذكيرة والمختلف ونهاية الأحكام والمقتصر وجمع المقاصد وحشية الشرائع) وهو

الظاهر من (الارشاد والكناية قال في (المختف) والوجه عندي ان عذره ان كان دائما لا يقطع فانه يني على صلاته من غير ان يجدد وضوءه كصاحب السلس وان كان يشك من تحفظه نفسه بمقدار زمان الصلاة فانه يطهر ويستأنف الصلاة ويدل على التفصيل ان الحدث المكرر ان تقضى الطهارة أصل الصلاة لان شرط صحة الصلاة استمرار الطهارة انتهى (قال في الذكري) هذا من العلامة مصادرة وتشبيهه بالسلس ينفي ما أثبتته من وجوب اعادة الصلاة يمكن الا ان يرتكب مثله في السلس انتهى وتجه على ذلك صاحب (المدارك) وجده في الروضة (وأجاب) المحقق الثاني بأن هذه المقدمة ثبتت بالإجماع (تم قال) وليس في هذا مصادرة بوجه من الوجوه (قال في المدارك) وفيه نظر لمنع الاتفاق على الشرطية بالمعنى الذي ادعاه في موضع النزاع وانما يتم ما ذكره لو أثبت الشرطية بالنص انتهى (قلت) يمكن توجيه المصادرة بأن يقال بأنها في قضية الشرطية التي في كلام (المختف) وان المستقضى فيها قبيض التالي وذلك لان كلام المستدل في استلزام انتقاض الوضوء بطلان الصلاة اما ان يكون في الصلاة التنازع فيها خاصة أولا والثاني اما ان يكون بحيث يشمل محل النزاع أولا وظهر ان الثالث لا ينفعه بل مقصوده انما يتم بالاولين والمصادرة انما تكون فيهما أما الاول فظاهر لانه غير المتنازع وأما الثاني فلا انه جسد مدعاه جزء دليله (وقال) الاستاذ أدام الله حراسته في (حاشية المدارك) ليس في ذلك مصادرة بوجه من الوجوه لانه ثبت في مقامه اشتراط الاستمرار بالأخبار وغيرها وعلى تقدير المناقشة لا يقال انه مصادرة (و بالجملة) انعمني على مقدمة ملحة عند الاكثرو هو أن الطهارة شرط ومع زوال الشرط يزول المشروط وان الاجماع حاصل على ان الفعل الكثير مبطل بروايتين استدلوا بهما رداعلى من قال ان الحدث سهوا لا يطل الصلاة فو تم الاستدلال عليه لزعمهم القول بالطلان هنا لو قال بأنه حدث فالتقصي وارد على المظن ثم ان النزاع لا ينافي الاجماع عندنا مع ان ضروري المذهب مثل حرمة القياس وقع فيه النزاع وعدم ثبوت الاجماع عند الشارح يريد صاحب (المدارك) لا يضر المستدل انتهى وفي (شرح المفاتيح) ان الظاهر من (المختف) عدم قض حذنه الطهارة كما قلناه عن الشيخ في (البسوط) في السلس (الثاني) ما ذهب اليه الشيخ في (النهاية) من ان البطون يجدد ويبنى على صلاته وهو خيرة (الوسيلة والسرائر والمعتبر والتافع وكشف الرموز والمنتهى) (والذكرى والدروس والبيان واللمعة والتفتيح والروضة ومجمع البرهان) وغيرها لكن شرط عدم الكلام والاستدبار هو المشهور كما في (البيان وحاشية التافع وجامع المقاصد) والاشهر كما في (الدروس) وقول الجماعة كما في (الذكري) وقول المظن كما في (المدارك) وفي (اللمعة والروضة) ان الظاهر مشهور بين الاصحاب خصوصا المتقدمين (قال في المختبر والمنتهى) ولو تنبس بالصلاة ثم فجأ الحدث مستمر تطهر وبنى فأخذا في ذلك قيد الاستمرار وبه قيد اليوسفي في (كشفه) عبارة شيخه قال التقدير لو فجأ الحدث مستمرا انتهى فليحظ هذا القيد وما المراد منه ويلحظ مفهومه أيضا لان محل النزاع في المسئلة مشتبّه في (السرائر والمدارك وكشف القتام) ان محل النزاع انما هو فيما اذا كان له فترات لا اذا استمر الحدث متواليا وهو الظاهر من الشهيدي في كتبه وقد سلفت عباراتها وظاهرهم ان الفترة معتبرة أيضا بعد حدوث الحدث في أثناء الصلاة كما صرح به الفاضل المقداد في (التفتيح) حيث فرض المسئلة فيمن لا يدم عذره ويقطع زمانا لا يسع الصلاة (قال) فان تكليفه حينئذ اما الوضوء والاستئناف معاً وهو باطل لان تكليفه بالكون على طهارة

في مجموع الصلاة باطل لان المفروض ان زمان الاقطع لا يبع الصلاة فلا وجه للاستئناف واما ان تكلفه بالاستمرار من غير وضوء وهو باطل ايضا لان الطهارة شرط في صحتها وعدم الشرط مستلزم لعدم المشروط وسقوط التكليف بالنسبة الى المجموع لا يقتضي سقوطه بالنسبة الى بعضها لان المجموع انحصر من البعض وسقوط الخاص لا يستلزم سقوط العام واذا بطل هذا القسم تعين الوضوء والبناء كما هو مدلول الرواية (انتهى) وعليه لو كانت الفترة لاتسع الراكعة مثلا ووضوءاً واجب عليه في الراكعة التجديد أرباباً وكذا اذا كانت لاتسع الفترة لا تقدر زمان نصف ركعة وهكذا وفيه من الحرج مالا يخفى الا ان يستثنى مثل هذا الحرج كما في (شرح المفاتيح) وكيف كان فهو يذوق ظاهر ما في (المتبرر المنتهي) الا أن يراد بالاستمرار هناك ما قبل الفترة التي تسع مقدار الصلاة كما في (الروضة) أو الفترة التي لا يتمكن منها من الدخول في الصلاة على طهارة وبهذا تتم الكفاية فائتمل حيد (اهـ) ما ذكره جمع من المتأخرين كما في (الحدائق) وهو انه لا يخلو اما ان يكون له فترة تسع الطهارة والصلاة أم لا وعلى الثاني فلا يخلو اما ان يستمر حديثه بحيث لا يتمكن من الدخول في الصلاة على طهارة أم لا فملى الاول ينتظر الفترة وعلى الاول من الثاني يتفرع حديثه الواقع بعد الوضوء ولو في أثناء الصلاة منه الحرج فيتوضأ لكل صلاة لا غير وعلى الثاني من الثاني فالشهور انه يتوضأ اذا فحاه في الانتهاء وبني انهي وقد يرجع هذا الى القول الثاني لكنه في (كشف التمام) قال وتصح كل صلاة صلبها أي السلس والمطعون وان تجدد حديثها فيها أو بين الوضوء والصلاة اذا بادرا الى الصلاة من غير حاجة الى تجديد الوضوء . في الصلاة ثم نسب الخلاف في ذلك الى (السرائر والوسيلة والاصباح) الى آخره (والحاصل) انه جعل هذا العنوان مورد النزاع بين القولين الاولين (قل في الحدائق) ويحل الخلاف في المسئلة غير مفتح في كلامهم (انتهى) فذكر ما مر هذا والاخبار التي استند اليها المشهوره له للتأويل القريب (فعبها قول أبي حنيفة عليه السلام) صاحب البطل الغلب يتوضأ ويبي على صلاته وهذا يمكن ان يرد من غير بعد ان يستصلاته (وقال في الروضة) قد أولوا الخبر بأن المرد الاستئناف (قلت) لم أجد من أوله بذلك وكيف يقع منهم ذلك والحال ان موضع الخلاف لم يمتد من جهة مقدار صلاته وفرض الاستئناف عليه ينجر الى التكليف بغير مقدوره لاستئناف على الممكن جمع عليه نعم لمن جعل البناء بمعنى الاستئناف ان يجعله دليلا على وحده في الممكن حده اذا ردت خالية عن قيد التمكن وعدمه بل قد يدعى ظهورها في التمكن ويصير موضع النزاع عن البناء فليتمل جيداً (ومنها وثيقة محمد) صاحب البطل الغلب يتوضأ ثم يرجع في صلاته من هذا انه يجدد الوضوء بعد اتمام صلاة ثم يرجع في الصلاة فيصلي الصلاة الباقية عليه (وصحيح) الفضيل بن يسار ان قلنا بشموله للمبطون أو فهمه من فحواه لا تصرف عن الصلاة بمعنى تمامها ثم لتفريها والاعتداد بالصلاة الماضية بالتصميم متعمدا وان تكلم فيها لا كان به فلا شيء عليه كمن تكلم ناسيا لغير ذلك في صلاته لا يمكن في صلاة الكون بعددها والعزم عليها (قال عليه السلام) انصرف عنك اذهب فتدبر ولا تتدبر منه من الصلوات قبل هذا السؤال مع ما وجدته بنسك من الغمز والاذى لا يمكن متعمدا فالحاصل كراهة الصلاة مع المدافعة (وخبر) أبي سعيد الخدري فيه من العصف وسناله على سبيل النبي صلى الله عليه وآله لا يمكن مع ما مر التوفيق (انتهى) الحق

وليس مبطلا ولو يقن الحدث وشك في الطهارة تطهر دون العكس (متن)

صاحب الريح بالمبطون وفي (التذكرة) فسر المبطن بالدرب كاصنع جماعة وذكر ذا الريح مع ذي السلس وبعض الاصحاب الحق صاحب الريح والنوم وغيرهما من الاحداث بالمبطون من جميع الوجوه (قال في شرح المفاتيح) هذا متجه بالنسبة الى القاعدة وأما بالنسبة الى صحيح محمد أو موثقه فمشكل لظهور الدخول في القياس المنهي عنه لعدم تنقيح المناط الا أن يؤل ذلك أيضا الى القاعدة فيقال ان الصلاة غير ساقطة اجماعا قما أن يتوضأ ويبي كما في الخبر وما ان يرفع اليد أولا ويتم الصلاة ويبي على انه ليس بحدث لان المطلق ينصرف الى الشائع المتعارف (ثم قال) والاحوط الوضوء والاعادة لم يتحقق حرج (ثم قال) والشيخ الكبير الذي اعتاد أكل الافيون وعرض له التماس في أوقات صلاته فانه لا يجب عليه الترك اذا تضرع به (قال) واذا أمكن هو لا العلاج وتركه اهمالا ومساهة فلا شك في الائم واستحقاق العقاب ويمكن ان تكون عبادته باطلة لانهما اعتد لصحتها (ثم قال) ويمكن ان يقال انه حال الصلاة لا يمكنه ذلك فأشبهه ما أكل ما أورث هذه الامراض عدا او قطع يده الى آخر ما ذكر (هذا) ولعلم أنه يجب عليه التحفظ من نجاسة ثوبه أو بدنه فان أحمل مع الامكان وتددت النجاسة أعاد وان أمكنه التحفظ من الحدث اذا اختصر الصلاة أو جلس او اضطجع أو أومأ للركوع والسجود وجب كما في اا مرات (ولعلم) ان السلس والمبطون لا يتوضآن الاعتدالشروع فيها كما نص عليه المصنف وغيره لانها ان قدما لا يكون هناك دليل على الصفو من الحدث المتجدد وتردد في نهاية الاحكام) - (قوله قدس الله تعالى روحه) - (وليس مبطلا) أي وان اعتقد المشروعية والجزئية وقد قدم الكلام فبين كرر المسح بمقدامه وحيثما حكم هنا حينئذ كالحكم هناك من دون تفاوت وفي (الخلاف) هناك انه لا خلاف في صحة الوضوء اذا كرر المسح واحتمل في (كشف القتام) هنا طائل الوضوء ان اعتقد المشروعية والجزئية (قلت) وهو الوجه كما سلف بيانه * - (قوله قدس الله تعالى روحه) - (ولو يقن الحدث وشك في الطهارة تطهر دون العكس) اجماعاً فيها كما في (المنهي وكشف القتام) بل الاول اجماعي بين المسلمين كما في (المدارك) والثاني عليه اجماع (الخلاف) ولا نعرف فيه خلافا الا من مالك كما في (التذكرة) قال فانه قال اذا شك في الحدث وتيقن الطهارة تطهر وهو أحد وجهي الشافعية (وقال) الحسن البصري ان كان في الصلاة بنى على اليقين وان كان خارجا توضأ (قال) الشهيد في (الذكري) ان اليقين والشك يجتمع اجماعاً في وجود أمرين متنافيين في زمان واحد لان يقين وجود احدهما يقتضي يقين عدم الآخر والشك في أحدهما يقتضي الشك في الآخر (ثم اجاب) بحمل اليقين على الظن (وورد) عليه بعض المتأخرين بانه عند ملاحظة الاستصحاب يتقلب أحد طرفي الشك غناً والطرف الآخر وما ظم يجتمع الظن والشك في الزمان الواحد (واجيب) بان المراد بالشك في هذا المقام ما قابل اليقين كما فهمه جملة الاستدراك في قوله عليه السلام في (صحيحة) زرارة ولكن يقتضيه يقين آخر بل قال هذا المعنى هو الموافق نص أهل اللغة وأما اطلاقه على تساوي الاعتقادين فهو اصطلاح مضى أهل المقول (قال) وحينئذ قال الشك بالمعنى المذكور وهو مطلق التجريز من طرفي النسبة لا انقلاب فيه عند ملاحظة ذلك الاستصحاب ولا يرفع يقينه قال ولما لم يسر الشهيد بلفظ الانقلاب (واجاب) صاحب (المدارك) بحمل الحدث هنا على ما تترتب عليه الطهارة اعني نفس السبب

وان يتقنهما متعدين متعاقبين وشك في التأخر فان لم يعلم حاله قبل زمانها تطهر والا
استصحبه (متن)

لا الامر الحاصل من ذلك قال وتيقن حصوله بهذا المعنى لا يفي بالشك في وقوع الطهارة بعده وان
أبعد وقبها انتهى (واعترضه في حاشية المدارك) قال اذا اعتبرت كون زمان الطهارة فلا مانع
من ان يجعل الحدث بمعنى الامر الحاصل البتة كيف وهذا المعنى لازم للمعنى الاول لا يمتنع عنه ان
ان تحقق الطهارة فالإيراد من أصله فابعد فان قولك في زمان واحد ان جعلته متعلفاً بغيره وجود
فهم فاسد قطعاً وان جعلنا الحدث بالمعنى الاول لانه أيضاً مناف للعبارة قطعاً فيمتنع اجتماعهما في زمن
واحد وان جعلته متعلقاً بقولك اجتماعهما فلا مانع اصلاً لان الحدث الثيقين مقدم على الطهارة فسكون
فيها قطعاً فقدر انتهى (وحاصله) التزام اجتماع الشك واليقين في زمان واحد مع تعدد زمان متعلقين
كان يتيقن الآن حصول الحدث في زمان ماضٍ اعم من ان يراد بالحدث نفس السبب والامر
المرتب ثم يشك أيضاً في ذلك الآن في وقوع طهارة متأخرة عن زمان ذلك الحدث سواء أريد
بالطهارة نفس الوضوء او اثره المرتب عليه ولا شك ان اجتماع اليقين والشك في زمن واحد مما
لا شك فيه لعدم تناقض متعلقيهما لاختلاف زمانيهما ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (ولو
يتقنهما متعدين مثلاً متعاقبين وشك في التأخر فان لم يعلم حاله قبل زمانها تطهر والا استصحبه) •
اختلف الاصحاب في المسئلة على أقوال (الاول) ما ذهب اليه الصدوق والمفيد والشيخ ومن أخر
عنهم ممن تعرض لهذا الفرع الى زمن الحق من انه اذا تيقن الطهارة والحدث وشك في اللاحق (السابق - ل)
وجب عليه الوضوء ليزول الشك عنه ويدخل في صلاته على يقين من الطهارة قد أطلقوا القول بإعادة
الطهارة كما أشار اليه المصنف في (المتن) حيث قال أطلق الاصحاب القول بإعادة الطهارة وفي
(الذكرى) نسب القول بإعادة الى الاصحاب غير مرة وفي (جامع المقاصد والمدارك) الى المتقدمين
ونسبه في (التذكرة) الى اكثر علاناً (قال) قال أكثر علاناً بيد الطهارة مطلقاً ونسبه الى المشهور
جماعة ووافقهم على ذلك الحق في (الشرائع والتافع) والمصنف في (الارشاد) والشيد في (الذكرى)
(والعروة والدروس والبيان) الا انه قال في الآخرين لو افاد التماقب استصحاباً بئى عليه وعليه استقر
رأى الشيد الثاني بعد ان فصل في (المساك) ما فصل وكذا سبطه في (المدارك) ويظهر من (كشف
التمام) وغيره ان اطلاق المشهور مقيد بعدم علمه حاله قبل زمانها وبه قيد الشيد الثاني عبارة
(الشرائع) التي هي عبارة المشهور هذا ويظهر من اطلاق القدماء انه بيد الطهارة وان خرج الوقت
كما لو شك الآن في التأخر منها بالامس واليه يشير كلام الشيد في (قواعده) وهو الموافق للقواعد
لان الوضوء شرط وجودي ولكن قال الاستاذ الشريف في (الهداية) لو شك في الطهارة بعد
الزواج مضت صلاته مطلقاً واستأنف الطهارة لا يستأنف (الثاني) ما ذهب اليه الحق في (المتن)
من انه ينبغي على خلاف السابق قانه ان كان الطهارة علم بانتقاضها وهو شك في ارتفاع الناقض وان
كان الحدث علم بارتفاعه وهو شك في انتقاض الراجع (ورده) جماعة بانه علم بارتفاع الناقض السابق أو
رافعه (وقال) الحق الثاني في (جامع المقاصد) والاصح البناء على الضد ان لم يقطع بالتماقب والا اخذ
بالتظهير ولو لم يعلم حاله قبلها تطهر ومثله قال في (الجفرية) وقال في (حاشية الشرائع) الاصح التفضيل

بان يقال ان لم يعلم حاله قبل زمانها تطهر وان علم فان جوز توالي حديثين او توالي طهارتين أخذ بضد ما قبلهما وان قطع بتماقب الحدث والطهارة اخذ بمثل ما كان قبلهما انتهى ولعل الظاهر من موافقة المصنف هنا فليتأمل (الثالث) ما ذهب اليه المصنف هنا وفي (التذكرة والمختلف) وهو المسلم بما علمه من حاله قبلهما (قال في المختلف) مانعه اذا يتيقن عند الزوال انه قضى طهارة وتوضأ عند حدث وشك في السابق فانه يستصحب حاله السابق على الزوال فان كان في تلك الحال متطهرا فهو على طهارته لانه يتيقن انه قضى تلك الطهارة ثم توضأ ولا يمكن ان يتوضا من حدث مع بقاء تلك الطهارة وقضى الطهارة الثانية مشكوك فيه فلا يزول اليقين بالشك وان كان قبل الزوال محدثا فهو الآن محدث لانه يتيقن انه انتقل عنه الى الطهارة ثم قضى والطهارة بسد قضى مشكوك فيها (وورد عليه في الذكري) (وجامع المقاصد) انه يجوز توالي الطهارتين وتماقب الحديثين فلا يمتنع تأخر (تنقب خل) الطهارة في الصورة الاولى والحدث في الصورة الثانية (قال في المدارك) وهذا الايراد قاسد قالت عبارته رحمه الله ناطقة بكون الحدث ناقضا والطهارة رافضة وذلك مما يدفع احتمال توالي الحديثين وتماقب الطهارتين (قال في حاشية المدارك) بل صرح العلامة بهذا الجواب لما اعترض البيضاوي على عبارته في (القواعد) بان الاستصحاب اقطع قينا فلما وافق (لقواعد) مراعاة اليقين الحاصل المضاد للحالة السابقة لا الحالة السابقة (فاجاب) باني ما استدلت بالاستصحاب الى آخره الجواب انتهى ما ذكره الاستاذ ادام الله حراسه (وأورد عليه في الذكري والمدارك) غيرهما ان هذا التخصيص يخرج المسئلة الى اليقين فايراد كلامه رحمه الله تعالى قولاً في المسئلة ليس على ما ينبغي قال في (حاشية المدارك) هذا غير وارد لان المسئلة تتصور بصورتين (الاولى) ان يكون الحدث الناقض والطهارة الرافضة كل واحد منهما واحداً غير متعدد على اليقين (والثانية) وقوع كل واحد منهما على اليقين في الجملة فالقدر المتيقن واحد مع احتمال الزيادة باحتمال ان يكونا متعديين أو متعددين لا يقين في واحد منهما فكانهم حلوا عبارته في (المختلف) على الصورة الاولى وخفوا عن انه يلزم على هذا ان يكون قوله رحمه الله تعالى وقضى الطهارة الثانية مشكوك فلا يزول اليقين بالشك لولا محضاً وكذا يكون قوله والطهارة بسد قضى مشكوك فيها لنفياً بل ويضدان خلاف المطالب لان هاتين الكلمتين صريحان في التسك بالاستصحاب وغير خفي ان مراده الصورة الثانية واليقين الحاصل بوقوع حدث نقض في الجملة وطهارة رافضة كذلك لا ينفع الا بضميمة الاستصحاب كما لا يخفى على المتأمل فكان ما ذكره قولاً في المسئلة بالنسبة الى أحد شقوقيها تأمل (انتهى) ولعله الى ذلك أشار الحق الثاني حيث قال وما قبله به حق الا انه خروج عن المسئلة اما الى غيرها أو الى بعض افرادها انتهى وبعض الناس حمل كلامه على الشك من أول الامر والمراد من قوله متعديين في (عبارة الكتاب) كونهما متعديين في العدد أي مستويين كحدث وطهارة أو حديثين وطهارتين وعلى هذا القياس فانهما اذا استويا في العدد اتحدتا فيه كما صرح به في (جامع المقاصد) وأشار اليه في (كشف الظالم) والمراد كونهما متعديين كون كل طهارة من متعلق الشك عقيب حدث لا طهارة أخرى وكل حدث عقيب طهارة لا حدث آخر وانما اعتبر الاتحاد والتماقب لانه بدونهما لا يطرد الاخذ بمثل ما كان قبلهما لانه لو زاد عدد الطهارة مثلاً على الحدث وكان قبلهما محدثاً لم يكن الآن محدثاً (والمراد) بالاستصحاب لازم الاستصحاب وهو البناء على نظير السابق كما نقل عنه كما عرفت وكما في

ولو علم ترك عضو أتى به وبما بعده فإن جف اللبل استأنف (متن)

(جامع المقاصد) قل في (كشف التام) معنى استصحابه استلزم يقينه وذلك كونه على مثل الذي عليه أو يبنى على مثل السابق كانه استصحابه لانه ان علم السابق عليه بلا فعل فهو علم به على مثله وان علم السابق عليهما بفصل أو احتمال فصل فإن كانت الطهارة عيم نقضها ورمح قص وهو شك في ارتفاع الناقض وان كلف الحدث علم يرتفعه وينقض رافعه وهو شك في ارتفاع الناقض انتهى وفي (المنهى) قال أولا لو تيقن الطهارة والحدث وشك في المناخر في مقدم فلو روي أصحابنا الاعادة وهو الأقوى عندي وأحد قولي التام (ثم) قل عن التام في الرجوع في الزمان السابق على تصادم الاحتمالين فإن كان حدثا بنى على الطهارة وان كان متعلها بنى على الحدث فلو علم ثم قال (فرع) لو تيقن انه وقت الزوال قمض طهرته وتوضأ عن حدث وشك في الذي في وجهه الوجه استصحاب حاله السابق على الزوال الى آخره ذكره وإليه أراد بهذا الفرع لا بد من ذكره هنا في الكتاب فأمل وفي (التذكرة) حكى الوجوه الثلاثة من الامة لكنه على وجهها على وجهها باحتمال تجديد الطهارة في صورة سبق الطهارة وهذا خلاف ذكره المحقق (قل في التذكرة) ان سبق له وقت يعلم حاله بنى على ضد تلك الحال فلو علم انه قبل الزوال كان متعلها بنى على الحدث لان تلك الطهارة بطلت بالحدث الموجود بعد الزوال وأظهر الموجود منه يندخل ما بنى الحدث لا مكان التجديد وتأخره فلا يرتفع ولو لم يكن من عده التحديد فظهر انه متعلها بنى الحدث فتباح له الصلاة (قال) ون كان قبله محدث فهو الآن متعلها لارتفاعه بإظهاره ما قبله والحدث الموجود يحتمل سبقه لا مكان توالي الاحداث وتأخره فلا يبطل طهارة مخفية بحال وهو (ثم) انه قل القول بمراعاة الاستصحاب وعلى الاستصحاب سقوط حكم الحدث والدالة وجهين بعد التيقن لتساوي الاحتمالين فيهما فيسقطان فيرجع الى المعلوم أولا (انتهى) فأمل فيه لا يمين الخروج عن ذلك السابق الى ضده فكيف يبنى على ما علم الخروج منه (محا في الامة) في الامة مباحث مختلفة النظام عند التحقيق والنظر التام ونحوه (الرياض) من قوله فليس له تعالى روحه ﴿ ولو تيقن ترك عضو أتى به وبما بعده فإن جف اللبل استأنف ﴾ هـ هـ هـ مذهب الاصحاب كافي (التذكرة) وفي (شرح المفاتيح) انه اجماعي (قل في التذكرة) لو تيقن ترك عضو أتى به وبما بعده مطلقا بلا خلاف ولو جف السابق استأنف ومن أسقط الترتيب أوجب الاتيان بالنسي خاصة ومع الجفاف يجب الجميع عند من وجب الموالاة انتهى (وقل في الخلف) (والذكرة) ان أبا علي قل لو بقي موضع لم يتل فإن كان دون الدرهم بلما وصل وان كانت وسع أعاد على العضو وما بعده وان جف قبله استأنف قالا وذكر انه حديث أبي امامة عن النبي صلى الله عليه وآله ووزارة بن أبي جعفر عليه السلام وابن منصور عن زيد بن علي عليه السلام (قل في التذكرة) ان الاصحاب لم يمتروا مذهب أبي علي والاخبار لم تثبت عندهم (وقل في الخلف) لا أعرف هذا التفصيل لاصحابنا وانما الذي تقتضيه أصول المذهب وجوب غسل الموضع الذي تركه سواء كان بسعة الدرهم أو أقل ثم يجب غسل ما بعده من أعضاء الطهارة والمسح مع بقا الرطبة ووجوب استأنف الطهارة مع عدمها ولا يجب غسل جميع ذلك العضو بل من الموضع المتروك الى آخره ان أمجنا الابتداء

ولو شك في شيء من أفعال الطهارة فكذلك أن كان على حاله والأفلا التفات في الوضوء والمرئس والمتاد على كمال (متن)

من موضع بينه والموضع خاصة أن سوغنا التمسك (قال في الذكرى) هذا إشارة إلى الخلاف في كيفية غسل الوجه واليدين (ولك أن تقول) هب أن الابتداء واجب من موضع بينه فلا يلزم غسله وغسل ما بعده إذا كان قد حصل الابتداء للزوم ترتيب أجزاء الغسل في الغسل فلا يفضل لاحقاً قبل سابقه وفيه عسر مني الآية (قال في كشف التمام) ولا بأس بما قاله انتهى (ثم قال في الذكرى) قال ابن بابويه مثل أبو الحسن موسى عليه السلام عن الرجل يتي من وجهه إذا توضأ موضع لم يصبه الماء فقال يجره أن يله من بعض جسده (قال في كشف التمام) وأسند نحوه في (العيون) عن محمد بن سبل عن أبيه عن الرضا عليه السلام (قال) الأستاذ في شرحه قد يقال أن الصدوق قائل بمضمونها لما قاله في أول الفقيه (قال في الذكرى) فإن أريد به ثم الاتيان بالباقي فلا بحث وإن أريد الاقتصار عليه أشبه قول ابن الجني (قال في كشف التمام) يحصل أن لا يكون شرع في غسل اليد فضلاً عما بعده وفي (شرح المفاتيح) أنها حلت على صورة الشك والوهم بأن وجد الموضع يابساً فتوهم عدم الإصابة (قال) ويمكن الحل على السهو قبل الفراغ من الوجه أو على كثير الشك بقرينة الاتيان بصيغة المضارع وهو يفيد الاستمرار ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولو شك في شيء من أفعال الطهارة فكذلك أن كان على حاله ﴾ * تنقيح البحث في المقام يتم ببيان أمور (الاول) أنه إذا شك كذلك لا يجب عليه الاستئذان إجماعاً كما في شرح المفاتيح (الثاني) أنه إذا شك وكان على حال الوضوء أي مشغلاً بإفصاله يجب عليه الاتيان بالشك فيه إجماعاً كما في (شرح المفاتيح) وقيل حكايته عن جماعة ولم أجد الناقل له لكنه معلوم (ثم) نفى عنه الخلاف في (المفاتيح) والحدائق (وربما ظهر من الصدوق) والخلاف في المنع حيث قال ومتى شككت في شيء وانت في حال أخرى قاض ولا تلفت إلى الشك لكنه في (الفقيه والهداية) على المشهور لكن (موتقي) ومحمد وابن أبي ينفور دالتان على خلاف ما عليه الأصحاب ومثلها رواية أبي بصير وقد تأولها الأستاذ في شرحه بتأويلات قريية (الثالث) أنه إذا كان قد فرغ وانصرف عن حاله لم يلفت إلى الشك كذا قال في (المنهى) ثم قال وهو إجماع وفي (الايضاح) نقل الإجماع أيضاً وفي (التذكرة) نسب الخلاف إلى الشافعي وفي (شرح المفاتيح) أنه ادعى عليه الإجماع لكنهم اختلفوا في معرفة الفراغ (فهم) من قال أنه الفراغ من الوضوء فلو فرغ منه وإن بقي في محله لا يلفت وإن التمسك في الأخبار بالقيام والصبر إلى حال أخرى أما خرج مخرج الثالب لأن الثالب أن المتوضي يقوم من محله أو يتشغل بمالة أخرى فالحال التي يتلافى المشكوك فيها عنده عبارة عن حال الاشتغال بالوضوء ولعل المصنف هنا أراد به صرح في (نهاية الأحكام) وجامع المقاصد وحشية الشرائع والروض والمساك والمقاصد العلية والمدارك (واستظهره في (رياض المسائل) وحمل الأخبار وعبارات قدماء الأصحاب على الخروج مخرج الثالب وفي (الروضة والمدارك) أنه إجماعي (قال في المدارك) وأما عدم الالتفات إلى الشك في شيء من أفعال الوضوء بعد الانصراف من أفعاله وإن لم ينتقل عن محله فإجماعي ومثله قل في (الروضة) ونسبه في (مجمع الفائدة والبرهان)

الى ظاهر الاصحاب لكنه توقف فيه وفي (المدارك) بعد ان اخذ ما ذكرناه عنه ونقل الاجماع (قال) وقد يشكل مع تلقى الشك بالعضو الاخير لعدم تحقق الاكمال والاحوط تداركه قبل الانصراف ومنه الجلوس وان لم يطل زمانه على الاظهر انتهى (وقد يقال) ان الظاهر تحقق الاكمال بمجرد ان يجد نفسه غير مشغول بافعال الوضوء بعد يقين التلبس به فينبذ لوطر الشك لم يستد به لكن الاستاذ في (حاشيته) قطع تعيين التدارك لعدم الامثال بدونه قطعاً وعرفه ويأتي عن (كشف القم) ماله نفع في المقام (ومنهم) من ظهر منه ان الفراغ هو القيام أو طول الجلوس فالحل الذي يتلاقى فيها عبارة عن البقاء في موضع وضوئه الى ان يقوم او يتشغل بأمر آخر ما لم يطل القعود كما هو ظاهر (الفتية والهداية والمقننة والمراسم والوسيلة والسرائر والذكرى والدروس) وأظهرها (في الذكرى) حيث قال ولو اطال القعود فظاهر التحاقه بالقيام ومثله ما في (الدروس) قوله ولو من عن محله ولو تقديرًا لم يلتفت واضعها ما في (المراسم والوسيلة) قال فيها أوتيتك في الوضوء حسدًا وقمعه وفي (السرائر) لو كان العارض بعد فراغه وانصرافه من مقتضاه وموضعه لم يستد بالشك والفهم وعادة (الهداية) بعد قيامه عن مكانه وعبارة المصنف هنا لا تأباه كغيرها وقد علمت ان المولى الادبيلي توقف ور بما ظهر من (نهاية الاحكام) احتمال قوله الظاهر تطبيق الاداة وعددها مع الشك في بعض الاعضاء على الفراغ من الوضوء وعدمه لاهل الانتقال عن ذلك المحل وقوله الظاهر ربما يظهر منه ما ذكرنا (وقال في كشف القم) عندي ان الانتقال وحكمه كجلوس يستد في الشك في آخر الاعضاء دون غيره وفي (شرح المفاتيح) بعد ان ايد القول الاول اكمل تأييد وسبب فساد شرائط القيام الى الضرورة من الدين قل ان الثاني أحوط خروجاً عن خلاف (الذكرى) ونسب اطال لخطه تعالى بقائه القول الاول الى اكثر من نسنا الى ظاهره القول الثاني قد عرفت عبارات بعضهم في ظاهر منه انه لفظ عبارات آخر غير ما لفظنا هذا وقد صرح المولى الادبيلي ان عدم الالتهام الى الشك فيه وتركه رخصة لانه محرم فله ويحتمل الثاني كما أشار اليه بعضهم بعبارة المصنف خبر نفسه في احدهما وفي (نهاية الاحكام والدروس والبيان وارشاد الجعفرية والمقام في العلية) ان الشك في اليه كاشت في بعض الاعضاء وقربه (في الذكرى) واستد في ذلك الى انها فعل من افعال الصلاة (فات) والمصنف في (نهاية الاحكام) يذهب الى انها شرط في الطهارة ونقل على ذلك الاجماع في (المنى) وغيره وقضية ذلك ان الشك في الشروط كاشتك في الاعضاء لكن قضية احتياجهم في الاعفاء قصره لحكم عليه عليه فظهر ثمة النزاع في ان النية شرط أوجب وقد انكر الثمرة في (الذكرى) وفي (السرائر) نهاية الاحكام (الذكرى) (وجامع المقاصد والمدارك وحاشيته وشرح المفاتيح والحدائق) ان كثير الشك ككثير السهو في الصلاة للمسر والحرص والرجوع في الكثرة الى العرف كما في (جامع المقاصد) مع احتياطه لثلاث وان كان الشك في بعض أعضاء الفسل فن كان في غير الاخير لم يلتفت اذا انصرف عنه وان لم ينتقل من مكانه لم يبي جفر عليه السلام في (صحيح) زيارته اذا تك وكانت له وهو في صلته مسح عليه وان كان استين رجيع فعاد عليهما أي مسح ذراعه أو بعض جسده لم يصب بله فان دخله الشك قد دخل في الصلاة فليمسح ولا شيء عليه فأقل في دلالة وان كان في الاخير وكان المسلم يريد ان يستد منه لاقفه في به وان انتقل عن حاله للاتصال من غير مراض كذا قل في (كشف القم) وفي (تذكرة) لو شك في شيء من أعضاء الفسل بيد عليه وعلى ما بعده ان كان في مكان أو حدد لا ينتقل بخلاف الوضوء

ولو ترك غسل احد المخرجين وصلى أعاد الصلاة خاصة وان كان ناسياً او جاهلاً بالحكم ويشترط طهارة محل الافعال عن الخبث لا غيره ولو جدد ندباً وذكر اخلال عضو من أحدهما أعاد الطهارة والصلاة وان تمددت على رأي ولو توشأ وصلى وأحدث ثم توشأ وصلى أخرى ثم ذكر اخلال المجهول (متن)

لقضاء العادة بالانصراف عن فصل صحيح وانما يصح هناك لو أكل الافعال بالطلان مع الاخلال بالموالة بخلاف النسل انتهى (ثم قال) فيها أيضاً وفي المرتس ومن عاداته التوالي اشكال من الالتفات الى العادة وعدمه (انتهى) قد استشكل فيها في المرتس والمتاد كما استشكل هنا وهذا بما يؤيد ان اشكاله هنا انما هو فيما قطع لافي الوضوء كما صرح في (الايضاح) وظاهر (جامع المقاصد) وعن بعض فوائده الشهدان الاشكال في المتاد خاصة وعن بعض فوائده أيضاً ان هذا الاشكال لا يتوجه لانه ان حصل ظن الايقاع بى عليه والا فلا فرق بينه وبين غيره (ورده في جامع المقاصد) بأن العادة تشر الظن الا ان العمل بمعلق الظن ليس بمطرد بل المتغير ما اقامه الشارع مقام العلم وفي (كشف القسام) ان الاشكال حقيقة في اعتبار هذا الظن وفي (حاشية الايضاح) عن املائه ان الاصح عدم الالتفات فيهما كما هو خيرة (جامع المقاصد) وقال في (التذكرة) والتميم مع اتساع الوقت ان أوجبت الموالة فيه فكلا الوضوء والا فكل النسل وقال في (جامع المقاصد) ان التيمم كالوضوء وفي (كشف القسام) وفي حكم (اعتبار خلع) الموالة ايقاع المشروط بالطهارة ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ ﴿ولو ترك غسل أحد المخرجين النخ﴾ تقدم الكلام في هذا في الفروع التي ذكرها المصنف في آخر المقصد الاول ﴿قوله قدس سره﴾ ويشترط طهارة محل الافعال عن الخبث ﴿الا اذا لم يمكن التطهير وقدم الكلام في ذلك في مبحث الجائر وفي الفروع التي ذكرها المصنف في آخر المقصد الاول أيضاً وسيأتي له تمة ان شاء الله تعالى في آخر مبحث التيمم وقد تقدم أيضاً في أول مباحث الجيرة قل الاقوال في انه هل يكفي ماء واحد أولاً بد من مائتين أي غسليين وسيأتي تمام الكلام في بحث غسل الجنابة وهل يشترط اباحة المكان والماء الا كثرون على اشتراط ذلك ولم يشترط المحقق اباحة المكان وكذا صاحب (المعالم) وتلميذه الشيخ نجيب الدين وكذا يشترط طهارة الماء وطهوريته كما هو مذهب الأكثر أيضاً وظاهرهم كما هو صريح بعضهم انه لا فرق في ذلك بين العامد والناسي وجاهل النجاسة وظاهر صاحب (المعالم) كما هو صريح تلميذه انه لو توشأ بالنجس جاهلاً به اجزأه وقد تقدم الكلام في ذلك كله ﴿قوله قدس سره﴾ ﴿ولا يشترط غيره﴾ أي لا يشترط في صحتها طهارة غير محل الافعال من الاعضاء اجاعاً كما في (نهاية الاحكام والذلائل) وغيرهما كما سلف في آخر المقصد الاول وقد قلنا هناك عبارة (الفتية والمقنع) التي فيها انه يجب الوضوء اذا توشأ قبل الاستنجاء فيجزي على ذلك الاشتراط الى آخر ما مر ﴿قوله قدس الله روحه﴾ ﴿ولو جدد ندباً وذكر اخلال عضو من احدهما أعاد الطهارة والصلاة وان تمددت على رأي﴾ قد تقدم الكلام في المسئلة مستوفى في الفرع الثامن من الفروع التي ذكرها في الفصل الاول من المقصد الرابع في الوضوء فلا يرجع وقد سلف لنا هناك النقل عن (المنهى) ان له فيه شكاً وهو انه قد يقين الطهار قوشك في بعض

اعادهما مع الاختلاف عددا بعد الطهارة ومع الاتفاق يصلي ذلك العدد وينوي به ما في ذمته (متن)

أعضائها بعد الانصراف فلا يلتفت الى آخر ما روي في (لايضاح) ان المسئلة مبنية على الاقوال فكل من قال بالاكفة، بنية التمرة صحيح الصلاة الواقعة عقيب الطهرتين دون المسئلة بينهما وكل من قال بعدم الاكفة، بها وشرط الاستباحة أورد في الحديث أوجب الاعادة مطلقا ومن اكتفى بالوجوب أو التدب كأبي القاسم بن سعيد أوجب الاعادة ان كانت احدى الطهرتين واجبة وان كانتا مندوبتين لم يد ومثله قل في (جامع المقادير) الا انه ذكر أربع صور لا تجب فيه الاعادة على ما يذهب اليه المحقق (احداها) ما ذكره الفخر (والثانية) ان تكون الطهرتان مع حنتين الاولى للفرض والثانية للنذر (الثالثة) ان تكون احدهما واجبة والاخرى مندوبة (الرابعة) ان لم يأت فيه ناقش المصنف في قوله ندبا قل انه مستدرك لان التحديد وحوا يتعلق به معنى هذه الامكاه كالتدبر تم ناقشه في قوله وان تعددت قل لان المطلق بين الوصلية يكون للمرد لاخرى هذا ليس باخرى فلو قل وان وقعت بالطهرتين كان أولى من قوله قدس لله تعالى رده به (اعادهما مع الاختلاف عددا بعد الطهارة) هذا الفرع ذكره التتبع في (المبسوط) مواه عليه جنة وتأمل فيه المصنف في (المنتهى) فنه قل والشك والايثار فيه كما سبق من قوله قدس لله تعالى رده به (ومع الاتفاق يصلي ذلك العدد وينوي به في ذمته) كما في (الشرائع المختارة والاسد في التذكرة) (والمتخلف والبن والدوس وجمع المفسد وحبية التراج ونسك) هذه قل معطى الادراج كما في (المدارك) وبذهب لاكثر كما في (جمع المفسد) ومطلق في (المبسوط) اعادة الصلوات وهو مذهب التيمي والخلبي كما في (لايضاح وجامع المفسد في التذكرة) هذه في كتب الله ان القاضى ابن سعيد اطلعه كاشيخ في (المبسوط) وتأمل ما حب (المبسوط) في احاديث الوحدة بعد ان نسه الى معطى كما عرفت (وقل في حاشية المذلة) هذه النص يجوز لاطلاق لمن نسي فريضة بمجوبة من خمس والعلة في الجميع واحدة فعل المذلة منتهى ما اجمع له لاجمع المترك بان من قل بخمس قل هذا بصلتين ومن كفى ثلاث هناك اكتفى به به حدة (قال) لا يمكن ان يتمسك به من اول الامر من دون توسيع تنصيح المصنف لانه من التمسك في وقت لاجماع (ثم قل) يشكل الامر (١) من جهة الجبر والاختصاص على القول بجوابه كما هو المشهور (٢) في جامع المفسد هذا حكم الصلاة وحكم الطهارة فيورجع الى متين الطهارة لحدوث مع التمسك في (المعلم) ان المصنف ذكره من صور رده وذلك لانه اذ تعدد الوضوء لم يجز ان يقع كل وضوء بعد حدثه تعددت الصلاة ووقعت كل صلاة بوضوء ثم ذكر المكاف اخلال عضو فما ان يكون الاخلال من طهارة واحدة فمن طهرتين فان كان الاول فما ان يكون الشك في طهرتي صلاتين وفي طهرات صوابه وان كان في طهرتين فان يكون الترك من الطهرتين مع الشك في صلاتيه وفي صلاتيه من طهرته وذكره المصنف (١) وأورد عليه ايضا انه يجب عليه الجزاء في التمسك مع لا يمكن فلا تجري اية لردة وهذا لا يرد على المورد في المسئلة المتفق عليها وقد حكم فيها بتخير بين الجزاء والاخذ (منه)

ولو كان الشك في صلاة يوم اعادة صباحاً ومغرباً واربعاً والمسافر يجتزي بالثانية والمغرب ولو كان الاخلال من طهارتين اعادة اربعاً صباحاً ومغرباً واربعاً مرتين والمسافر يجتزي بالثنتين والمغرب بينهما والاقرب جواز اطلاق النية فيها والتصين بثالثة وتغيير بين تعيين الظهر والعصر والمساء فيطلق بين الباقيتين مراعيًا للترتيب وله الاطلاق الثاني فيكتفي بالمرتين ولو كان الترك من طهارتين في يومين فان ذكر التفريق صلى عن كل يوم ثلاث صلوات وان ذكر جمعها في يوم واشتبه صلى اربعاً (متن)

على الترتيب فالاولى ما نحن فيه وهو ان الاخلال من طهارة واحدة والشك في طهارة صلاتين والصلاة انما ان تخطا عدداً أو متعقاً كما مرية - ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ - ﴿ولو كان الشك في صلاة يوم اعادة صباحاً ومغرباً واربعاً﴾ يريد انه لو اخل بوضوء من طهارة واحدة ووقع الشك في طهارات صلاة يوم فانه يعيد ثلاث صلوات كافي (المنتهى والتذكرة جامع المقاصد) وفي (المبسوط) نص على انه يعيد الخمس (قال في الذكرى) والعجب ان الشيخ افق في (المبسوط) بان من فاتته صلاة لا يملأها بينها يجزيه ثلاث صلوات مع ايجاب الخمس هنا ولا فرق (انتهى) (١) وفي (جامع المقاصد) ونجى اعادة الخمس على قول أبي الصلاح وابن زهره وفي (كشف القمام) انه يصلي اربعاً ما عا في ذمته من غير ترديد وهو ايسر وربما كان احوط أو مع التردد بين الرباعيات الثلاث وهذه هي الصورة الثانية كما في (جامع المقاصد) - ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ - ﴿ولو كان الاخلال من طهارتين اعادة اربعاً صباحاً ومغرباً واربعاً مرتين والمسافر يجتزي بالثنتين والمغرب بينهما والاقرب جواز اطلاق النية والتصين بأي ثالثة وتغيير بين تعيين الظهر أو العصر أو المساء فيطلق الباقيتين مراعيًا للترتيب وله الاطلاق الثاني فيكتفي بالمرتين﴾ هذه العبارة من مشكلات عبارات (القواعد) وقد تصدى جماعة من الفضلاء لملأها ونحن نذكر أولاً عبارات المصنف في غير هذا الكتاب في هذا الفرع ثم نقل ما فهمه الفضلاء منها فنقول (قال في التذكرة) ما نصه لو توضأ للخمس خمساً عن حدث وتيقن الاخلال المجهول من طهارتين اعادة اربعاً صباحاً ومغرباً واربعاً مرتين فله اطلاق النية فيهما والتصين بأي ثالثة وتغيير بين تعيين الظهر والعصر والمساء فيطلق بين الباقيتين وله الاطلاق الثاني فيكتفي بالمرتين وقال في (المنتهى) لو صلى الخمس بوضوء متدد بعد ما وثقن الحدث عقيب احدى الطهارات (قال في المبسوط) يعيد الخمس ويمكن القول باعادة ركعتين واربعاً وثلاثاً كالتاسي لفريضة مجهولة من يوم لو كان مسافراً أكفاه اثنان وثلاث وكذا لو ظهر للخمس عقيب حدث وتيقن الاخلال المجهول وهذا الاخير محل الشاهد وفي اجمال كما ترى وقد تعرض الفاضل القندس السيد محمد الدين لحل عبارة الكتاب واعترض عليه الحق الثاني بما يأتي الاشارة اليه والفاضل البهائي صنف في ذلك رسالة ونحن نقل الرسالة أولاً لاشتغالنا على جملة من كلامي الفاضلين المذكورين (قال) بعد الخطبة

(١) وقال في الذكرى ايضاً ان الشيخ عول على رواية علي بن اسباط فيمن نسي صلاة من صلاة يوم ولم يدرك أي صلاة هي أنه يصلي ركعتين وثلاثاً واربعاً (متن)

وقل العبادة مانعه في العبادة يعني قول المصنف أعاد أربما تغليب (١) ذالمعاد في الحقيقة الله لا أرب
وله (٢) في الأربع التي تماد مرتين من حيث الاطلاق والتميز طرق أربعة أشهرها ما سيذكره المصنف
طالب ثراه آخرها وهو ان يطلق الاولى بين الظهر والمصر والعصر والشاء وسبب التفرغ
لمصر ثانيا جواز كون الغائت هي مع الظهر فيختص به الاولى وعلى هذا فتدبر ذمته على كل من
الاحتمالات العشر الصبح مع احدى الأربع أرب مع الظهر مع احدى الثلاث مع والمصر مع احدى
المثلاثين مع والمغرب مع الشاء يوم تلك عشرة كاملة والمسافر لا يخرج في تحصيل البراءة الى الاربع
بل يجتري ثلاث تماثل ما عدا المغرب من صلاته فيأتي بأشئتين ولا بد في كل من رغب في الحاضر
وثانيتين المسافر من توسعا المغرب بينهما ليحصل الترتيب (اما الحاضر) فلاحتل فساد مائة مرة أو أحد
ظهره مع مغربه فلا بد من تأخره بعبئته عن مغربه على الاول وتقدمه على الثاني (واما المسافر)
فلجواز فساد كل من الثلاث التي قبل مغربه أو مغربه مع عشائه فلذا قل قدس سره والمغرب
بينهما أى بين كل من رغب في الحاضر وثانيتين المسافر ولاشهر ان لم يفرط في الاولى بين الصبح
والظهر والمصر وفي الاخرى بين الظهر والمصر والشاء وسبب التفرغ لهذا ثانيا جواز كون الغائت
الصبح مع احدى الظهريين وحيدش تدبر ذمته على كل من الاحتمالات العشر كما يظهر من تأمل ما
قرر ان الحاضر يأتي برأيتين والمسافر بثنتين رديتين كيفية الاطلاق والتميز في كل هذه المذكور
للحاضر طرقا أربعة ولم يتعرض للمسافر لظهور حاله بالمعية أدنى الغائت (الظهر في الاول) للاحتمال
فيه ثلاثيا في الاولى وثانيا في الثانية (الثاني) تمييزه (الثالث) تعيين أحدهم باللاق لاى
(الرابع) اطلاقهما اطلاقا ثانيا كما قلده أولا فأنذر الى الطريق لا دليل بقوله ولا قرب به من طابق
النية فيما نهي في رغبتي الحاضر فيطلق في الاولى اطلاقا ثانيا بين الظهر والمصر والشاء لجواز كون
الغائت الصبح مع كل منها وفي الثانية ثانيا بين المصر والعصر والشاء لجواز كون الظهر والمصر معصر
الى الظهر وفائدة الاطلاق الثلاثي كونه تقرب الى تحصيل براءة لمدة وهو أمر مطلوب وسبب اعاد الله تعالى
بتضييق اقتضا (بيان ذلك) انه اذا أطلق لاولى ثلاثيا ثم صلى المغرب فقد برئت ذمته على سنة
احتمالات قبل الايمان بالنية كون الغائت الصبح مع احدى الأربع وكذا المغرب مع احدى الظهريين
اما لو أطلقها ثانيا بين الظهر والمصر كاقلا أولا ثم صلى المغرب فغنا تدبر ذمته على خمسة احتمالات (٣)
ويبقى السادس وهو كون الغائت الصبح مع الشاء الى أن يأتي بأشئتين وحمل هذا هو النكتة في تقديم
هذا الطريق على باقي الطرق وأشار الى الطريق الثاني بقوله والتميز بالبلع عطف على اطلاق أي جواز
التعين في كل من رغب في التمسك بالانصب على المفعول منه كما قرره الشارح لحق الشج على ما سيجي في ذل
التعين فيها (٤) فيأتي بثلاثة لاحتمال كون الغائت من غير ما أتى به ولا بد من كونها معينة واما الطريق
الثالث وهو ان يمين احدى الرأيتين ويطلق الاخرى فقد أشار اليه بقوله ويتخير بين تعيين الظاهر
أو المصر أو الشاء فيطلق الرابعة بعد تعيين الاولى لاحدى الثلاث بين الرأيتين من الثلاث المذكورة

(١) لعله يريد الاشارة الى ما عرفوا به الاعادة من انها فعل العبادة ثانيا لاشتمال الاولى على خلل
(حاشية) (٢) أي المصنف في قوله أربا مرتين (منه) (٣) وهي كون الغائت الصبح مع احدى الظهريين
والمغرب أو أحد من الظهريين مع المغرب (منه) (٤) يريد ان قوله فيأتي تفريع على التمييز لاهل
الاقرب وما في حيزه كما قرره الشارح الحق (منه)

مراعيا لترتيب فمطلقها بين العصر والمساء مع تعيين الظهر وبين الظهر والمساء مع تعيين العصر وبين الظهر والعصر مع تعيين المساء (١) وعلى التقديرات الثلاثة يأتي ثالثة معينة للمساء في الاولين ومطلقة بينهما وبين العصر في الاخرى فاذا عين احدهما فظهر أطلق الاخرى بين العصر والمساء ثم صلى المغرب فيكون قد حصل ثمانية احتمالات قبل صلاة المساء الصبح مع كل من الاربع والظهر مع العصر أو مع المغرب والعصر مع المغرب ويبقى له احتمالان من الشرة هما المساء مع كل من العصر والمغرب فاذا صلى المساء حصلها واذا عينها للعصر أطلق الاخرى بين الظهر والمساء ثم يأتي بالمعينة ثم بالمغرب فيكون قد حصل بذلك سبع احتمالات الصبح مع كل من الاربع والظهر مع العصر أو مع المغرب والعصر مع المغرب ويبقى له ثلاثة هي الظهر أو العصر أو المغرب أو المساء فبأي عليها اذا صلى المساء واذا عينها للمساء أطلق الاخرى بين الظهر والعصر ثم صلى رابعة بين العصر والمساء ثم المغرب فيكون قد حصل بذلك تسعة احتمالات الصبح مع كل من الاربع والظهر مع كل من الثلاث والعصر مع كل من المشائين ويبقى له صورة واحدة هي مع المغرب مع المساء فاذا صلى المساء أتى عليها وثمرة الاطلاق في هذه الصور مع تحقق الاتيان بالخمس تمجيد تفريغ القعدة على نهج ما سبق لحصوله بالاربع على ثمانية احتمالات في الاولى وسبعة في الثانية وتسعة في الثالثة ولو عين الاربع لم يحصل بها الا ست احتمالات ويبقى له أربعة الى ان يأتي بالمساء هذا حكم الحاضر (وأما المسافر فان عين الصبح) أطلق (٢) الثانية بين الظهر والعصر والمساء ثم صلى المغرب ثم أتى بثانية مطلقة بين العصر والمساء لا معينة للمساء كالحاضر لجواز فساد الظهر والعصر فتخص الثانية الثانية بالظهر (وان عين الظهر) أطلق في الثانية التي قبلها بين الصبح والعصر ثم أتى بالظهر ثم بالمغرب ثم بثانية مطلقة بين العصر والمساء (وان عين العصر) أتى قبلها بثانية مطلقة بين الصبح (٣) والظهر ثم أتى بها ثم صلى المغرب ثم بثانية مطلقة بين الظهر والمساء (وان عين المساء) أتى أولا بثانية مطلقة بين الصبح والظهر والعصر ثم بأخرى بين الظهر والعصر والمساء ثم يأتي بالمغرب ثم بالمساء وفائدة هذه الاطلاقات لا تكاد تخفى بدماء (وأما الطريق الرابع) وهو ما ذكرناه أولا فقد اشار اليه بقوله وله اي للحاضر (٤) الاطلاق الثاني في كل من الرباعيتين بأن يطلق الاولى بين الظهر والعصر الثانية بين العصر والمساء كما قلناه وحينئذ لا يحتاج الى الاتيان بالثالثة فيكتفي بالمرتبتين كما في الطريق الاول (ووجه) ما استقر به المصنف رحمه الله من تخيير المكلف بين هذه الطرق الاربعة ان كلا منها طريق الى براءة القعدة والمخالف في ذلك ابو الصلاح وابن زهرة حيث اوجبا التمين ولم يجوزوا الاطلاق محتجين بعدم جواز التردد في النية مع امكان الجزم هذا (واعلم) ان الشارح المحقق الشيخ علي قدس سره نزل عبارة الكتاب على يان الطريق الثالث والرابع فقط وجعل الوجوه الثلاثة الاول وجها واحدا للجمع بين الاطلاق في احدهما والتمين في الاخرى فأوجب ان يقرأ التمين بالنصب في قول المصنف والاقر ب جواز اطلاق النية فيهما والتمين على انه مفعول منه والواو بمعنى مع لاعتطفه وجعل قوله ويتخير الى آخره من

(١) جوز الشارح الشيخ علي طالب تراه اطلاقا فيما بين العصر والمساء كما سيجي (منه) (٢) ولا يتعرض في هذا الاطلاق للمساء لعدم امكان كونها اول الثابنتين كما هو الظاهر (منه) (٣) قد حصل بذلك ستة احتمالات وبقي له أربعة بالظهر مع العصر أو مع المساء والعصر مع المغرب مع المساء (منه) (٤) قلت واما المسافر فان أطلق الثانية لم يكن له بد من ثابنتين اخريتين (منه)

تمة وجه الجمع (قول) وليس المراد جوار الاطلاق وحوازين اثنين يكون رد على 'في الصلاح' كما ذكره
 الشارحان الفاضلان (ما اولا) لان خلاف في الصلاح حارفي مدلول الباب كلها تخصيص رده
 بهذا الموضع لا وجه له (١) (قول) لا يكاد يحى على المصنف كثرة التكليف فيه ذكره طاب ثره ولا
 اهلك فتمري في ان ينزل عبارة الكتاب على بيان نوحه الارسة كما ذكرنا اولا اولى من تبار على
 بيان الوجهين فقد ذكره كلف والعطف مع الامكان ولى من الصب لاصلة له وفي ذلك كما صرح
 به جمهور النحاة وتخصيص رد هذا الموضع اولى منه هذه هو ظاهر وما قد لال المذكور قلده له كان
 العات وبينة وحده ولا يجري فيه ووجه الاطلاق الثلاثة فكان المدي على رده فيه يحى فيه الوجه
 الثلاثة سبب فكانه قول لا يتبين عليه تعيين كما هو مدعى في عبارة لى طرق ثلاثة هي هذه
 دونها وهذا العذر كاف في اتخصيص بهذا الموضع كما لا يخفى (ثم قول) الله مرقده (هـ) ما
 لان الله في قوله باق ثلثه قطعى كمال لال به بينة مدعى على لال به في مد لا
 يستقيم لا ادريد الجمع بين لال به لان الاطلاق لا يصحبه (قول) وقد اورد مع المذكور
 ظاهر لى اظهر به مدعى على حيل كاسد وهو قريب من مدعى على الال به لال به
 ولا مريه فيه (ثم قول) على ثلثه قدره (هـ) لال به مدعى لى لال به
 سطق لال على ما ذكره لال به جمع فيه التبيين والادراك ولا سبب لال به لال به لال به
 انصاف وحده (قول) هذه سببته ما شئت من حله لال به لال به لال به لال به
 ت كما ذكره وسببته مدعى لال به لا يخفى (ثم قول) لال به لال به لال به لال به
 يطلق من الال به لال به من مدعى لال به لال به لال به لال به لال به
 يستقيم لال على ذلك التمدد لال به لال به لال به لال به لال به لال به
 المكلف (٢) عذره لال به لال به لال به لال به لال به لال به لال به
 يطلق لال على لال به من نفس الجمع في العصف كمال به مع ختام به جمع العصف لال به
 ذات العلم العرفى لال به لال به لال به لال به لال به لال به لال به
 الشكل وتبين العصف مدعى على تدبير العصف لال به لال به لال به لال به
 مدعى لى آخره هذا كلامه من مدعى لال به لال به لال به لال به لال به
 القيس وسبب الكلام فيه يمسأ قد وجهه لال به لال به لال به لال به لال به
 على ما قررناه يعود لى لال به لال به لال به لال به لال به لال به لال به
 ن له في لال به لال به لال به لال به لال به لال به لال به لال به
 التي ذكرها لال على لى لال به لال به لال به لال به لال به لال به لال به
 قوله وله الاطلاق الثاني فيمكنه لال به لال به لال به لال به لال به
 من اختلال النظم لان الاطلاق الثاني هو المراد به لال به لال به لال به
 التكرار اما يلزم لو اريد قوله فلا قرب لال به لال به لال به لال به لال به

(١) وايضا لو كان مرد المصنف مذكوره لى كمال به وفي قوله يتبع محل لى لال به لال به
 بالقاء التعريفية كما تقتضيه 'الهيئة العرفية' (منه عفى عنه) (٢) لا لا يجوز ان يعود لى لال به لال به
 هو لا باختيار الاطلاق ولا التبيين (منه)

الثلاثي كما ذكرناه فلا ثم انه على تقدير تعيين احدي الرباعيتين والاطلاق الاخرى لابد من الاتيان بثلاثة معينة للمشاء ان عين الظهر أو العصر ومطلقة بينهما وبين العصر في الثالثة ان عين المشاء كما ذكرناه وليس في العبارة تعرض لتلك والشارح الحق اعلا الله تعالى مقامه لم يوجب التعيين في الثالثة وخير بينه وبين الاطلاق بين العصر والمشاء مطلقاً (١) وادعى ان المراد في العبارة هو الاطلاق المذكور فانه قال ولا يتعين عليه في الفريضة الثالثة اطلاق ولا تعيين وان كان المراد في العبارة هو الاول حيث قال أي المصنف فيطلق بين الباقيتين اي الفريضتين الباقيتين بعد معينة من الرباعيتين او التائيتين بنسبة الثالثة (أقول) لا ينفق على المصنف ان العبارة بمحمل عن هذا الحمل وان المراد من الباقيتين من الثلاث أعني الظهر والعصر والمشاء كما هو الظاهر المتبادر وان العبارة غير دالة على الثالثة مطلقة أو معينة بل هي فيها مطلوية الذكر رأساً ولو كان مراد المصنف ما ذكره لكان حقاً ان يقول فيطلق في الباقيتين لا فيطلق بين الباقيتين فانه صريح في المعنى الذي قلناه اولاً كما لا يكاد يستتر على أحد. وايضاً فاطلاق الحاضر الثالثة بين العصر والمشاء فيها اذا عين الظهر أو العصر لا غاية له أصلاً لان العصر قد برئت ذمته منها بالاطلاق السابق فكان ذكرها هنا محضاً كما لو صلى الظهر معينة ثم أطلق بينها وبين العصر والعجب انه شنع على السيد الفاضل عبد الدين رحمه الله في قوله في شرحه بالاطلاق الثلاثي في رباعيتي الحاضر وقال انه لغو لا فائدة فيه أصلاً ثم انه وقع هنا فيما شنع به عليه نفسه وايضاً فقد قرر قدس سره ان العبارة شاملة لحكمي الحاضر والمسافر مع ان المسافر يتعين عليه الاطلاق في الثالثة كما عرفت ولا يجوز له التعيين لعدم براءة ذمته به والله ولي التوفيق انتهى ما افاد الفاضل المقدس البهائي قدس الله تعالى نفسه (وقد ذكر) الفاضل الهندسي طاب ثراه في قول المصنف والاقرب جواز الاطلاق فيها والتعيين وجوهاً (الاول) ما ذكره أخيراً من ان ضمير فيها عائد على الحاضر والمسافر والسفر فيفهم من العبارة جواز اطلاق احدهما وتعيين الاخرى كما اذا جعلت الواو في والتعيين بمعنى مع (الثاني) ان الضمير عائد الى الرباعيتين كليهما فيكون المراد ان الاقرب جواز الاطلاق الثلاثي في الرباعيتين كليهما والرامي في التائيتين وهذا الوجه أول من ذكره السيد الفاضل عبد الدين كما عرفت (ورده) الشهيد في (الذكرى) بانه لو ذكر الظهر في الرابعة بعد المغرب قلنا لان الظهر ان كانت في الذمة قد صلاحاً فلا فائدة في ذكرها (ثم قل) والظاهر انه غير ظاهر لانه أنى بالواجب قلنا الزيادة ثم انه احتمل البطان لانه ضم ما يعلم انتفاؤه من السبين فهو كالتردد بين النافلة والفريضة قال بل أبان لان الظهر في حكم صلاة غير مشروعة لنهي المشهور عن النبي صلى الله عليه وآله من انه لا يصلي صلاة واحدة في اليوم مرتين ووافقه على ذلك الفاضل الكركي والهندسي (قال في كشف اللثام) وايضاً لا يصح الاطلاق الرباعي في الثانية الاولى لعدم صحة المشاء لانها ان كانت كانت فبعد أخرى (الثالث) ان الضمير عائد الى رباعية الحاضر وثانية المسافر قل فيجوز الاطلاق فيها والتعيين ولا يتبين الاطلاق بناء على توهم انه لا مجال للتعيين لعدم القطع بما يمينه لان القطع اما يتبرع عند الامكان مع امكانه للوجوب من باب المقدمة كما لا يتبين التعيين كما قاله الشيخ ومن تبعه قال ويحتمل تعيين الاطلاق كذلك ومنع الوجوب من باب المقدمة وامكان القطع بالاطلاق عما في الذمة فدفع بهذا الكلام ما توهم مما تقدمه من تعيين الاطلاق (الرابع) ان الضمير عائد الى الرباعيتين كليهما

وتظهر القائمة في أعوام أحد اليومين وتقصير الآخر حتماً أو بالتخير فزيد ثنائية (حتماً فزيد ثنائية أو بالتخير خل) ووجوب تقديم فائدة اليوم على حاضره لا غير (متن)

(قال) فالمراد أن الأقرب جواز الإطلاق في الر باعيتين كليهما والتعين فيما وكذا في التائنتين ولا يتعين التعيين في الأخيرة منهما بناء على تأخير المتأخرة عن المغرب للعشاء فهو لا ينافي جواز الإطلاق والاصل البراءة من لزوم التعيين ولأن انحصارها فيها يصرف إليها الإطلاق على أن تعيينه للعشاء إنما هو على تقدير فوات المغرب والعشاء وهو يجوز كون الفائت الظهر والعصر قارعية الأولى تصرف إلى الظهر فلو عين الثنائية عشاء بقيت العصر في الذمة ولم يجوز التعيين فيها اندفع الوهم السابق أيضاً أي وجوب الإطلاق الذي قد يوهمه الكلام السابق انتهى (ولعلم) أن الشهيدين في (الذكرى والروض) احتمالاً فيما لو عين أحدهما واطلاق الأخرى البطالان لعدم استفادة رخصة به وعدم انتقاله إلى أقوى المنين وضعفه في (كشف الثام) والصحة لبراءة الذمة بكل منهما منفرداً وكذا محصا (ثم قال في الذكرى) والحق أنه تكلف محض لأفائدة فيه فلا ينبغي قطعه وبذلك قطع في (كشف الثام) وقد سلف ما ذكره البهائي في المقام وظاهر المصنف أنه عند تعيين أحدهما يتعين عليه الإطلاق من البقنين حيث قل فيطلق ونعمه أراد أنه يجوز له الإطلاق بينهما كما أشار إليه في (كشف الثام) واحتمل فيه زيادة على ما ذكره البهائي أنه إذا عين الظهر لم يكن له إلا الفعل ، باعيتين أخرين مبدئين العصر والعشاء ، ومغرب لتعين ما قبل للمغرب للعصر ، ومده للعشاء ، وإذا عين العصر لم يكن له إلا رخصة أخرى بعد المغرب ، مبدئية للعشاء ، ... قوله قدس الله تعالى روحه ... في وقتها المنقطة في ذمة أحد اليومين وتقصير الآخر فزيد ثنائية (أي فيزيد ثنائية على الأرجح بعد المغرب فصلي خمساً بثنائية مرددة بين الثلاث السابقة للمغرب ثم رعية مرددة بين الظهريين ثم رعية مرددة بين ما عدا الصبح ورعية مرددة بين العصر والعشاء ولا بدالة تعدد الثنائية هنا على الرعية ، ها بخلاف ما قال المغرب فإنه يجب تقديم الثنائية قد جمعت في (جامع المقاصد) إذا انفصلت عنه ... لا قوله قدس الله تعالى روحه ... في (أو بالتخير) بين العصر والامانة ... الحيز في ... فيه حكم اختياره في القصد (قال في كشف الثام) وكذا له شك في ... حيزاً ثم قال من (الكنز) إلا كلفه أربع أن لم يتخير قال وإله أراد أن لا يحتمل ... في المقاصد ... لا قوله قدس الله تعالى روحه ... (ووجه تقديم فائمة إليه على حاضره لأنه) (ول في جامع المقاصد) التقدير بظهور فائمة لا شدة لمذكور أيضاً في وجوب تقديم فائمة إليه على حاضره على القول به كما هو رأي المصنف إذ توكل انتمسحه المحقة في فائمة إليه مع ما لم يكن في ... كون الفائت من يومه أو أنه فيعتبر لا محال كون الخلال من مبدئية لأخذه يصلح لفظة ... أداء لعدم يقين البراءة منه ويأتي بما بقي متى أراد وعلى الفعل لمصلحة المحقة يجب عليه ... على كل حال وإن لم يتذكر إلا صد فوات اليومين مثله قال في (كشف الثام) قال المحقق ... ان يكون الشك في وقت التائنتين أو العشاء ، لأخذه من نفسه التي اخترت وجوب تقديم فائمة اليوم على حاضره لأن الاشتباه بين اليومين يفيد عدم فعل التائنتين والامانة ولا يتم انقصا لكنه قل ويحتمل أفادته الجواز لاصل البراءة من الترتيب يمكن إذ صلبها أن لا يكون عليه شيء ...

ولو جهل الجمع والتفريق صلى عن كل يوم ثلاث صلوات وكذا البحث لو توضأ خمسا لكل صلاة طهارة عن حدث ثم ذكر تغلغل حدث بين الطهارة والصلاة واشتبه ولو صلى الخمس ثلاث طهارات فإن جمع بين الرباعيتين بطهارة صلى أربعا صبحا ومغربا وأربعين للمسافر يجتزي بثنتين والمغرب بينهما (متن)

في اشتغال ذمته بالقضاء (ثم قال) ويدفع الاحتمال بتوقف أدائها على السلم ببراءة الدمة من فائتة اليوم ويقوى على المواساة مطلقا وأما على المضاربة مطلقا فلا فائدة للاشبهة بخصوصه واحتلا تعلق قوله لا غير بقوله تغلغل الفائدة أي إنما تظهر الفائدة في هذه المواضع لا غير (إذا عرف هذا) فمع الحضور في اليومين يقضي صبحا ثم رباعية عن الظهرين ثم مغربا بين الاداء والقضاء ثم رباعية بين قضاء العصر وبين الشاء مرددة بين القضاء والاداء ومع السفر فيها يصلي ثنائية عن الصبح والظهرين ثم مغربا بين الاداء والقضاء ثم ثنائية بين الظهرين قضاء والشاء مرددة ومع الاختلاف ثنائية كذلك ثم رباعية عن الظهرين ثم مغربا مرددة ثم ثنائية بين الظهرين قضاء والشاء مرددة ورباعية بين العصر قضاء والشاء مرددة • ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ ولو جهل الجمع والتفريق صلى عن كل يوم ثلاث صلوات ﴾ • كذا ذكر في (التذكرة والمنتهى) من دون تفاوت لكنه في (المنتهى) قال قبل هذه العبارة ولولم يعلم هل هما ليومه أو ليومه وأمه وجب عن يومه أربع صلوات وعن أمه ثلاث (انتهى) وهو عين الجمل بالجمع والتفريق كما في (كشف اللثام) وتأول ذلك فيه بأنه لعله أراد وجوب الأربع ليومه إذا لوحظ وحده مع تحصيل يقين البراءة والثلاث لأمه كذلك وإن اجزأه الست إذا اجتمعا انتهى (والوجه) فيما ذكر المصنف رحمه الله من لزوم الثلاث عن كل يوم ان الطهارتين ان كانتا مجتمعتين في يوم لزمه أربع وان كانتا متفرقتين لزمه ست فمع الجمل يتوقف تعيين البراءة على الاتيان بالاكثر هذا في المقيم وأما المتصر فيلزمه عن كل يوم اثنتان ومع الاختلاف يلزمه الاتيان بست أربع عن أحدهما واثنين عن الآخر • ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ وكذا البحث لو توضأ خمسا الى قوله واشتبه ﴾ • وكذا قال في (التذكرة والمنتهى) وذهب الشيخ والقاضي وابن سديد الى ان الحدث المتغلغل إذا كان عقيب طهارة واحدة من الخمس الى وجوب إعادة الصلوات الخمس كلها مع أنهم نصوا على اكتفاء من فاتته إحداهن صبح ومغرب • ﴿ قوله قدس سره ﴾ • ﴿ ولو صلى الخمس ثلاث طهارات فإن جمع بين الرباعيتين بطهارة صلى أربعا صبحا ومغربا وأربعا مرتين ﴾ • كما في (التذكرة والمنتهى) إلا إنه في (المنتهى) ترك اللام في الرباعيتين فدل على أنها هنا للجنس والمعنى انه لو صلى الخمس ثلاث طهارات عن ثلاثة أحداث فإن علم انه جمع بين الرباعيتين بطهارة فإن جمع بين الظهرين خاصة صلى أربعا صبحا ومغربا وأربعا مرتين أحدهما الظهر لانه لم تقته العصر إلا بعد الظهر والأخرى بين العصر والشاء وله فعل المغرب قبلها والمصباح بعد الجمع وفي البين كما في (كشف اللثام) • ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ والمسافر يجتزي بثنتين والمغرب بينهما ﴾ • لم يترس لهذا في (التذكرة والمنتهى) وهذا الحكم فيما عدى ما إذا جمع بين الصبح والظهرين أما فيه فلا بد لمن ثنائية أخرى ولا ترتيب حينئذ بين المغرب وشي من الثانيات كما في (كشف اللثام) • ﴿ قوله قدس سره ﴾ •

والا اكتفى بالثلاث وتجب الطهارة بماء مملوك أو مباح طاهر ولو جهل غصيبة الماء صحت طهارته وجاهل الحكم لا يميز ولو سبق العلم فكل العالم (متن)

﴿ ولا اكتفى بالثلاث ﴾ • كما في (المنهى والتذكرة) والمراد انه ان علم انه لم يجمع بين ربايتين بطهارة اكتفى بالثلاث فان جمع بين الصبح والظهر وأفرد العصر بطهارة ثم جمع الثلاثين صلى صبحا ثم مغربا ثم أربعاً عن الثلاثين جمع بين الصبح والظهر ثم بين العصر والمغرب صلى صبحا ثم أربعاً ثم مغرباً وان اشبه الامر بين الصورتين لزمت أربع للزوم ربايتين بينهما المغرب لتحصل البراءة على التقديرين وان احتل جمعه بين الربايتين وعدمه فاشبه عليه الامر من جميع الصور الست صلى الخس كلها الاحتمال الثالثة فيجب تقديم ربايتين على المغرب والرابعة والسادسة فيجب تأخير رابعة عنها ومنه علم وجوب الخس بان علم الجمع بين ربايتين واشبه عليه بين الصور كل ذلك في الحاضر ولا حكم للمسافر هنا اذ لا بد له من الجمع بين اثنتين كذا قل في (كشف القاتم) وقال في (جامع المقاصد) فرع وجوب الجهر والاختات في مواضع التمين بالنسبة الى جميع المتقدم بجهل اما في مواضع الاطلاق فانه يتغير بينهما لعدم امكان الجمع ولا ترجيح • • • قوله قدس الله تعالى روحه • • • ﴿ ويجب الطهارة بماء مملوك أو مباح ﴾ • والمأذون في استعماله مملوك بالاذن أو الاستعمال فندفع ما في (جامع المقاصد) فلا تصح بالمعصوب اجراء الا ما قل في (الدلائل) عن الكلبي وقوله هو مع انه قل اجمع الاصحاب على البطان كما قدمت الاشارة اليه فيما اذا اشبه الا • • • المعصوب بغيره وقد قلنا هناك عن (نهاية الاحكام) انه لو سبق المباح الى المفسوخ لم يكن مفسوخاً وبعبارة وعن (الذكرى) ان الاصح ان الماء المنبسط من الارض المفسوخة ترك لها واستشكل في (الباينة) في الاذن المتقدم والمتأخر مع جهل المأذون (وجزه في كشف اللام) بسدده الصحة لاقدامه على الغصب بزعمه • • • قوله قدس الله تعالى روحه • • • ﴿ ولو جهل غصيبة الماء صحت طهارته ﴾ • بلا خلاف كما قلناه عن (الدلائل) فيما سلف ونص عليه في (التذكرة ونهاية الاحكام) ولا يشك في جفاف ماعلى الاعضاء لانه كاتالف كما لا يمنع من صحة المصاحفة • • • استصحابه بمنه قال الشيخ نجيب الدين في شرحه (وقول في المقاصد) لكن الاولى خلاف ذلك فيه • • • يلزم من القول انه غسل بعض الاعضاء اذ علم بالغصب في اثناء غسله لذلك العضو • • • قوله قدس الله تعالى روحه • • • ﴿ وجاهل الحكم لا يميز ﴾ • تكليفنا كان الحكم كتحريم الغصب أو ضمناً كبطان الطهارة، المعصوب ان قلنا ان الصحة والبطان وضمين وهذا الحكم مسلم عند الكل عليه ذلك لاخبرنا في (التمهيد الحائرية) وقد عقد لذلك فائدة رد بها على المولى الادبيلي وتلميذه واستشكل في (نهاية الاحكام) في جاهل الحكم وهو شامل للجاهل التحريم وجاهل البطان • • • في (التحريم) ان جهل التحريم لا يميز • • • قوله قدس الله تعالى روحه • • • ﴿ ولو سبق العلم فكل العالم ﴾ • عند الطهارة غير الناسي كما هو ظاهر (التذكرة) والاقوى الصحة كما في (الذكرى وجمع المقاصد وكشف اللام) (والدلائل) وفي الاخير قيده سلم الهاون المفضي الى التسكين

﴿ المقصد الخامس ﴾ في غسل الجنابة وفيه فصلان (الاول) في سببه وكيفيته الجنابة تحصل للرجل والمرأة بامر من انزال المني مطلقاً وصفاته الخاصة رائحة الطلع والتلذذ وبخروجه والدفق (متن)

﴿ المقصد الخامس في غسل الجنابة (١) ﴾

قد اتفق علماء الامصار على ان الجنابة سبب موجب للفعل والقرآن دل عليه كما في (المنهى) وغيره ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ الجنابة تحصل للرجل والمرأة بامر من انزال المني مطلقاً ﴾ • كيف ماخرج المني نوماً أو يقظة بشهوة أو غيرها بدفق أو لا باجماع علمائنا كما في (التذكرة وكشف القاتم) وزاد في الاخير انصف بالخواص الآتية أولاً وفي (الفتنى) خروج المني في النوم واليقظة بشهوة وغير شهوة وعلى كل حال ثم قل الاجماع وفي (المتبر والذكرى) نوماً كان أو يقظة بشهوة أو غيرها باجماع المسلمين وكليهما لم يعتبر خلاف مالك واحمد وأبي حنيفة فانهم اعتبروا الشهوة والشافعي وافق الاصحاب فافى (كشف القاتم) لعله سهو من القلم وفي (الخلاف) الاجماع على ان من امنى من غير ان يلتذ وجب الفسل وفي (السرائر) خروج المني على كل حال سواء كان دافقاً أو غير دافق بشهوة أو غير شهوة وما يوجد في بعض كتب اصحابنا من قيده بالدفق فغير واضح الا انه لما كان الاغلب في احواله الدفق قيد به وفي (المنهى) بعد ان ذكر ما في (التذكرة) قال بطله كان كالضرب أو لا الا انه لم يدع الاجماع وفي (الحدائق) الظاهر انه لاخلاف بين الاصحاب كما قلناه جملة منهم في وجوب الفسل مع تيقن كون الخارج منياً وان لم يكن على الصفات الآتية وان الرجوع اليها كلا أو بعضاً انما هو مع الاشتباه كما تدل عليه الاخبار الكثيرة (وقال) الشيخ في (المبسوط) انزال الماء الدافق الذي هو المني في النوم واليقظة بشهوة وغير شهوة وعلى كل حال قيده بالدفق كشيخه المفيد والمرضى وسائر وايي الصلاح وغيرهم وقد مر الوجه في ذلك عن (السرائر) ولعل عبارة (الوسيلة) لا تقبل ذلك حيث يقول وان كان صحيحاً لم يكن ذلك منياً اذا لم يكن معه دفق (انتهى) فأتم الظاهر ان المدار على الدفق فلو احس بمخروج المني فأمسك ثم خرج بلا دفق أو خرج بعد الامتناء المعلوم ولم يستبر لم يكن منياً فأتمل وعن ظاهر (المقنع) ان المرأة اذا امتن من غير جماع لاغسل عليها كما ورد في كثير من الاخبار (قال صاحب المتقى) والعجب من اضطراب هذه الاخبار مع ما لأسانيدها من الاعتبار انتهى (وقال صاحب المدارك) ولا فرق في وجوب الفسل بالانزال بين الرجل والمرأة باجماع علماء الاسلام والاخبار الواردة به متظافرة (انتهى) وقد صرح الأكثر ان المراد بالانزال الانفصال والانتقال الى خارج الجسد لامن محله ومن هنا يمكن توجيه الاخبار وكلام (المقنع) الذين تضمنوا ان لاغسل عليها اذا امتن بان المراد انتقال منيا الى الرحم كما نص على ذلك بعضهم وفي (جامع المقاصد) انما تحصل الجنابة للخصى بانزال الماء من الفرجين لامن احدهما خاصة الامع الاحتياط انتهى وواقعته على ذلك الشهيد الثاني وصاحب (المدارك) وفي (الحدائق) ان

(١) يقال أجنب وجنب وتجنب واجتنب من الجنابة ذكره الفراء (وقال) الحريري ولا يقال جنب لان معناه اصاحبه ريح الجنوب وأما من الجنابة فيقال أجنب وجوز أبو حاتم السبختاني فيه جنب (منه)

فإن اشتبه اعتبر بالدفق والشهوة وتكفي الشهوة في المريض فإن تجرد عنهما لم يجب النسل الإمع العلم بأن معني (متن)

القول بأنه لو خرج من أحد عجزها لأمع الاعتقاد من أحدهما تحصل الجنابة وإنه أشهر وبأنه نعمد الكلام ويشمل إطلاق المصنف وغيره كما مر خروجه من المخرج الخصوص ومن غيره سواء اعتبد أم لا انسحب المخرج الخلفي أم لا كما هو خيرة (المتنبى والتذكرة ونهاية الأحكام) وسيأتي للمصنف في آخر البحث أن الأقرب فيما إذا خرج من قبة من الصلب اعتبار الاعتقاد وعدمه وفي (الذكرى) لو خرج المني من قبة اعتبر الاعتقاد والخروج من الصلب فما دونه ومن فوقه وجه عملاً بالمادة ومثله مافي (البيان) ولم يرجح في (المدارك) شيئاً وفي (جامع المقاصد) لو خرج من قبة في الصلب أو قبة في الاحليل أو في خصيته فالتفتى على اعتبار الاعتقاد وعدمه أما لو خرج من غير ذلك فاعتبار الاعتقاد حقيق بأن يكون مقطوعاً به وقوى في (الايضاح) عدم النسل مطلقاً حملاً على القالب وعملاً بالأصل كما سيأتي وسيأتي تمام الكلام انشاء الله تعالى • ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ فإن اشتبه اعتبر بالدفق والشهوة ﴾ • ﴿ وزيد الفتور في (الشرائع والمعتبر والمنهى والتذكرة والتحرير) (والارشاد والدروس) والذكرى والبيان وجامع المقاصد وحاشية الشرائع) وغيرها واقصر في (النافع) على الدفق والفتور ونسب اعتبار الثلاثة في (الحدائق) الى جمع من الاصحاب وفي (نهاية الأحكام) هل تكفي الشهوة في المرأة أم لا بد من الدفق اشكال وفي (الدروس) ومع الاشتباه يعتبر برائحة الطلع والعجين وطبا وياض البيض جافاً ويقارنه الشهوة الى آخره فهذا تصريح باعتباره ذلك وقريب منه مافي (التذكرة) حيث قدمها على سائر العلامات ومثله مافي (الذكرى) لانه ذكر فيها في خواص المني قرب رائحته من رائحة الطلع والعجين مادام وطبا ومن يياض مبيض جافاً (ثم قال) بعد صفحة مراعاة صفات المني انما هي مع الاشتباه فيدل ذلك على اعتبار هذه العلامة وصرح في (جامع المقاصد) بأن وجود الرائحة وحدها كاف وبنى الخلاف عن ذلك وفي (المدارك) ذكر جماعة من الاصحاب أن من صفاته الخامة التي يرجع اليها عند الاشتباه قرب رائحته وطباً الى آخره قال وهو مشكل لتعدد النص وظاهر (النهاية والوسيلة) الاكتفاء بالدفق من الصحيح (قال في كشف التمام) وقد يظهر ذلك من (المبسوط والمصباح) ومختصره وجل العلم والعمل والقود والمقنة والبيان والمراسم والكافي والاصباح (وجمع البيان وروضة الجنان وأحكام الراوندي) وهو كما قال فيما عثرنا عليه من هذه الكتب قال ولكن عبارة (النهاية) تحتمل كون الاكتفاء به للمريض انتهى فليحفظ ذلك • ﴿ قوله قدس سره ﴾ • ﴿ وتكفي الشهوة في المريض ﴾ • هذا ذكره كثير من الاصحاب قاطعون • ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ فإن تجرد عنهما لم يجب النسل ﴾ وإن وجدت فيه رائحة الطلع والعجين أو يياض البيض للأصل مع انتفاء النص كما في (كشف التمام) اسكنه في (جامع المقاصد) بعد أن قال أن الضير عند الكل من خاصية المريض والصحيح وإن كانت أحدها متحدة والآخرى متعددة (قال) ولا ينبغي حل البسابة على غير ذلك لانه يقتضي عدم وجوب النسل مع وجود الرائحة فقط وهو باطل بلا خلاف لا قدمناه من تلازم الصفات الا لعارض فوجود بعضها كاف انتهى ومثل ذلك قال في (حاشية الشرائع) وقد مر النقل عن (الدروس) والتذكرة (والذكرى) ﴿ قوله قدس سره ﴾ ﴿ الإمع العلم بأنه مني ﴾ كما إذا أحس بانتقال المني فأسك

وغيبوبة الحشفة في فرج آدمي قبل أو دبر ذكر أو اتى حي او ميت انزل منه او لا فاعلا او مفعولا على رأي (متن)

نفسه ثم خرج بمده بنير شهوة ولا خور فانه يجب الفسل كاذ كره الحق والمصنف والشيد والكركي والفاضل في شرحه وغيرهم ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (وغيبوبة الحشفة في فرج آدمي قبل أو دبر) أطلق لفظ الفرج على الدبر كما في صوم (المبسوط) وطهارة (الوسيلة والسرائر) قد أتى في هذه الثلاثة ببارة المصنف بل قال في (السرائر) يسى الدبر رجبا بنير خلاف بين أهل اللغة على ان هذه اللفظة ان كانت مشتقة من الافراج فهو موجود في القبل والدبر وان كانت مختصة بقبل المرأة فذلك ينقض قوله تعالى (والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم او ما ملكت ايمانهم) ومعلوم انه تعالى أراد الرجال دون النساء وصرح في (المعتبر والنتهى والدركى وجامع المقاصد) بان الدبر فرج وفي (المختلف) ان الدبر عندنا يسى فرجا لغة وعرفا وفي (الايضاح والتفصيل) ان الدبر يسى فرجا وقل في (تخليص التلخيص) ان القاضي قال ان لفظ الفرج شامل لهما وفي (شرح المفاتيح) ان الفرج اهم من الدبر لغة وعرفا وشرعا بحيث لا تفاوت بينهما كما يظهر من تتبع الاستعمالات والاختيار وفي (الحدائق) ان بعضهم قال ان أهل اللغة صرحوا بشمول الفرج للقبل والدبر ثم قل عن الفيومي في كتاب (المصباح) ان الفرج من الانسان القبل واكثر استعماله في العرف في القبل وتورد في (كشف الرموز) في صدق الفرج على الدبر ﴿ قوله قدس سره ﴾ (ذكر او اتى حي او ميت انزل منه او لا فاعلا أو مفعولا على رأي) هنا مسائل (الاولى) حكم الوطئ في دبر المرأة فالشهور وجوب الفسل بغيبوبة الحشفة فيه على الفاعل كما في (المفاتيح وكشف الثام والحدائق) وهو مذهب المعظم كما في (المدارك) وعليه الاجماع حكاه المرتضى والمجلى وان كان الفرج حقيقة في الدبر ايضا عند ابن زهرة انطبق عليه اجماع (التقية) لانه قال بالاجماع في الفرج وهو خبرة الشيخ في نكاح (المبسوط) وصومه وصوم (التهذيب والحاثرات) والمحقق والمصنف وولده والشهيدان وأبي العباس والمقداد والكركي وولده والارديلي والكاشاني في (المفاتيح) وقوله جماعة عن أبي علي وصاحب (التلخيص) قلته عن القاضي حيث حمل اطلاق الشيخين على شمول الفرج للقبل والدبر وقد يظهر من السيد انه من ضروري الدين بل ربما كان صريحه هذا حال الفاعل (وأما المفعول به) أعني المرأة الموطوءة في دبرها فعلمنا حال الفاعل شهوة واجماعا واختيارا من جميع من ذكرنا الا القليل الذي لم يتعرض لها صريحا أو تردد كما يأتي عن المصنف في (النتهى) قطع ويأتي عن (السرائر) ان كل من أوجب ذلك على الفاعل أوجبه على المفعول (وقال الشيخ في النهاية) لا غسل في الجماع في غير الفرج مع عدم الانزل وكذا أطلق الفقيه وسلا ر ونسبه جماعة الى الشيخ في (النهاية) وسلا ر على البت وآخرون الى الصدوق لانه روى في (التهذيب) ما يدل على عدم الوجوب والكليني أورد في (الكليني) مرفوعة البرقي الدالة على عدم الفسل ولم يورد ما ينافيها فليكن ظاهره والشيخ في طهارة (التهذيب) عمل على الروايات المتضمنة لعدم وطئ في رواية حفص المارضة ثم حلها على التقية وقوله السيد عن بعض من عاصره بد مقفي ستين سنة ماسع فيها من الشيخ ولا وجد في الكتب المصنفة الا القول بالوجوب وقوله الشيخ عن بعض في (الحاثرات) وظاهر طهارة (المبسوط)

(والخلاف) التردد في الفاعل والمفعول كصريح (كشف الرموز والمدارك) لكنه في الكشف مدان
 ان قال وعندي تردد قال وادب الى الوجوب احتياطاً (وقال في المتهى) هل يحس على المرأة
 الموطوءة في الدر السل مع عدم الارال فيه تردد ويلوح من كلام ابن ادريس الوجوب انتهى
 (قلت) كلامه في (السرائر) ص صريح في الوجوب حيث قل (هل قيل) قد قلتم على ان الفاعل
 يجب عليه السل من ان السل واحد على المفعول به (قل) كل من اوح ذلك على الفاعل
 اوجب على المفعول فاقول بخلاف ذلك خروج عن الاجماع انتهى (ثم ان الشيخ في المسوط)
 وجواهر الاصحاب صرحوا بان التقاء الختاين الموح للسل في لاحر عذارة عن تحايديه وتمايه
 كما يقال ثلاث الفارسا قولوا لان الملاقة حقيقة غير متصورة لحيولة ثمة البول ثم ان لمراه قد
 لا تكون محتوية كما به عليه في (السرائر) صلى هذا هذا النقال حر في الدر في اشارته في (كشف
 اللثام) وقال في (شرح المتيح) به كناية عن غيرة الحصة كما عقلت به لاحر فيحرى في الدر
 أيضاً (وفي السرائر) تمناً للمرضى به لا محض عن المدول من الطاهر في غير الخطوة للدليل هكذا
 الشأن في الدر (قلت) في صحيحة على بن يقطين اذا وقع الخن على الختان فقد وجب السل
 وفي صحيحة الحلبي اذا لمس الخن الخن بعد وجب السل وهو رطبان في المصنف وهو
 يمكن ان يقال ان ثمة الدليل لاسمه من الملاءمة والملاءمة (١) دخول له كذا في
 من المتأخرين (المسئلة حاية) حكم لموطى في در العلامة عليه في (كشف اللثام) وجب
 السل على المعلن والمفعول وهو مذهب لا كذا في (الحدائق) بل قل في (المحرم) خلاف
 في در السلام كالخلاف في در المرأة لحق وجب اصل انتهى وهو (المسئلة)
 وطهارة (السرر له سيلة) عليه لمصنف في كتبه وولده والسيده (٢) من بعد ذلك في
 وولده وعندهم من تأخر عنهم لا من بعدهم وسند كذا في (المسئلة) في قوله عن الد من دعوى
 الاجماع لمركب وبخبر فان صريح كلام السيد دعوى الاجماع على الوجوب في المصنفين ولا
 حاجة الى دعوى الاجماع لمركب هذا لانه لا يمكن ذلك ضد من السيد به (٣) هل
 السيد على ما نقلوه عنه لا علم خلاف بين المسلمين في ان الموطى في المصنف المذكور من كذا في
 يحرى محرم الموطى في المسئل مع الايد عليه به الحصة في وجب اصل من المسئل له مفعول
 به وان لم يكن رل ولا وجدت في الكتب لمصنف لاصحة الاممية لا ذلك ولا وجب من
 عاصري منهم من تنبهم بخلاف من ستن به يعني لا بذلك بعده له خارج من الخلل له
 تثبت ان أقول انه موطوء بالضرورة من دين رسول صلى الله عليه وآله ولا خلاف ان له حق
 في هذا الحكم وان دود وان حاتم في ان الاصلاح في اصل اد لم يكن معه بل لا وجب العدل
 به لا يفرق بين البرحن كما لا فرق بين لامة الله في وجب اصل الاصلاح في كل من
 واتصل في هذه الايام عن بعض الشيعة ان الموطى في الدر لا وجب السل الى (٤) وفي (السرائر)
 ان اجماع المسلمين وظاهر (المسوط والخلاف) التردد كصريح (الرفع وكشف اللثام) (٥)
 (المتهى) ضد ان تردد (وقال) الاقرب ما نقله السيد وحيدة (لمتدرع الشرع) سنده الامم

ولا يجب في فرج البهيمة الا مع الانزال وواجب المني على جسده أو ثوبه المختص به جنب (متن)

وفي (مجمع الفائدة والبرهان) لا يجب الا ان يثبت الاجماع المركب ولم يرجح شيئاً في (المدارك) (والمفاتيح) ويمكن ان يستدل على الوجوب بحسنة الحضرمي المروية في (الكافي) عن أبي عبد الله عليه السلام (قال) قال رسول الله صلى الله عليه وآله من جامع غلاماً جاء جنباً يوم القيامة لا يتقبه ماء الدنيا الحديث فانه ظاهر في ثبوت الجنابة وإطلاقه شامل للانزال وعدمه ومعنى لا يتقبه ماء الدنيا ان غسله في الدنيا لا يتقبه من الجنابة فالمراد تظيف الحكم في المنع وبالوجوب قال الشافعي وأحمد وأبو حنيفة كما ذكره المصنف في المنتهى (وليسلم) ان مقطوع الحشفة اذا أولج مقدارها وجب عليه الفسل وهو المعروف من مذهب الاصحاب ويرشد اليه (قوله عليه السلام) اذا ادخله وجب الفسل واذا لم يولج مقدارها فلا غسل عليه واذا كان مقطوعاً بمضها فاذا صدق التقاء الختانين وجب الفسل (المسئلة الثالثة) حكم الميتة في (المبسوط والغلاف) (والسرائر) صرح بذلك في (كتاب الحدود وكشف الرموز والمنتهى والتذكيرة والتحرير والاختلاف) (والمذهب البارع) انه يجب على المولج الفسل وعليه الشهيدان والكركي وغيرهم وظاهر (كشف اللثام) انه مشهور واقصر في (المعتبر) على قل قول الشيخ في (المبسوط والغلاف) (وتردد في (الحداثتي) بعد ان قال ان الاصحاب اختلفوا في ذلك وما عثرت على الخلاف ونسب الخلاف في (الخلاف) الى اصحاب أبي حنيفة وفي (المنتهى والتذكيرة) الى أبي حنيفة ووافقنا على ذلك اصحاب الشافعي جميعاً كما في (الخلاف) وقد صرح جماعة بانه لا يجب الفسل على الميتة وبعض انه لا يجب على الولي ولا غيره من الناس - (قوله قدس سره) - ﴿ ولا يجب الفسل في فرج البهيمة ﴾ كما في طهارة (المبسوط والغلاف) والسرائر والشرائع وكشف الرموز والمذهب (وهو ظاهر) (الوسيلة) وقواه في (المنتهى وجامع المقاصد) وهو المنقول عن (الجامع) واستحسنه في (المعتبر) وهو الذي يقتضيه المذهب كما في (الخلاف والمبسوط) ومذهب الاكثر كما في (شرح المفاتيح) والظاهر انه المشهور كما في (الحداثتي) وقال الشيخ في صوم (المبسوط) فيما يفسد الصوم والجماع في الفرج أنزل أم لا قبلًا أودبراً فرج امرأة أو غلام أو ميتة أو بهيمة على الظاهر من المذهب (انتهى) وهذا منه اختيار للوجوب وهو خيرة (اختلف والذكرى والمسالك والروضة وشرح الاستاذ) وجعله أحوطاً في (الدروس) (وجامع المقاصد) وعليه اجماع السيد على الظاهر على ما قل عنه في (المختلف) قال قال في المسئلة التي ادعى وجوب الفسل فيها على الجماع في دبر المرأة وأما الاخبار المتضمنة لتعليق الفسل بالتقاء الختانين فلا دلالة فيها عليها لان أكثر ما تقتضيه ان يتعلق وجوب الفسل بالتقاء الختانين وقد يوجب ذلك وليس هو بمناع من إيجاب الفسل في موضع آخر لا التقاء فيه الختانين على انهم يوجبون بالابلاج في فرج البهيمة وفي قبل المرأة وان لم يكن هناك ختان قد عملوا بخلاف ظاهر الخبر فاذا قالوا البهيمة وان لم يكن في فرجها ختان فذلك موضع الختان من غيرها وكذلك من ليس بمختون من النساء وهذا يدل على انهم أوجبوا بالابلاج في فرج البهيمة انتهى (في (المختلف) وذكر القولين في (التذكيرة والبيان) من دون ترجيح والى الوجوب ذهب الشافعي وأحمد والى عدمه أبو حنيفة (قوله قدس الله تعالى روحه) - ﴿ وواجب المني على جسده أو ثوبه المختص به جنب ﴾ اجماعاً في

بغلاف المشترك ويسقط النسل عنهما (متن)

(التذكرة) وظاهر مسائل خلاف السيد على ما نقل عنه في (السرائر) وفي (الحدائق) الظاهر انه لاخلاف فيه بين الاصحاب وقطع بذلك في (المبسوط والسرائر والمعتبر والمنتهى والتذكرة والذكري) والهرس والموجز وشرحه وجامع المقاصد والمساك والروض (وغيرها وفي (نهایة الاحكام) عملا بالظاهر وهو لاستناد اليه وفي (المدارك) المعتبر العلم بكون المني من واجده وهو المستند من عبارة (السرائر) وغيرها لموم عدم قضى اليقين بالشك ومثله صنع في (الوافي) واليه اشار في (كشف اللثام) حيث قال اذا أمكن كونه منه ولم يحتمل ان يكون من غيره واحتل في (الحدائق) تخصيص عدة عدم قضى اليقين بالشك بالموتمين فأمل فيه هذا وقد اختلفت عباراتهم في تأدية هذا حكم بعض أنى عبارة الكتاب وآخرون قالوا ومضى اتبه الرجل فرأى على ثوبه أو فروته منياً ولم يذكر الاحتلام ولم يكن ذلك الثوب أو الفراش يشارك فيه غيره وينام فيه سواء وجب النسل كما عر في (الزبد) (السرائر) وغيرها وهذا أقرب الى ظاهر الموتمين حيث يقول يرى في ثوبه المني بعدما يصبح بالظاهر من عبارة الرواية هو رؤية المني على وجه يوجب اليقين باستداده اليه لا بمجرد وجوده فيه لانه يجب ذلك اذ من الممكن ان يكون احتلم في الثوب واغتسل لم يعلم بالمني ثم رآه بعد يومين أو ثلاثة فحينئذ مجرد وجوده لا يوجب الحكم عليه بالجنابة لان يقين الطهارة لا يخرج عنه الا يقين مثله في (المدارك) (كشف اللثام) انه يعلم كونه منياً في الفرض المذكور (الراية وفي (الكتاب) أيضا لا ينسبرها غيرها من خواصه ويمكن ان لم يتبروها وحدها ان يتبروها اذ انضم اليها الكبر والادنى هذا وقد ذكرنا روح الطحاوي خلافاً بين أبي حنيفة ومحمد ومن أبي يوسف قوله قدس الله تعالى روحه (بخلاف المشترك) فلا يملكه بعبادة أحد الشر يكن وحده المني عليه كما قطع به نقل من تعرض له كاسبود والشيخ وابن ادريس والفاضلين وغيره الشهابيين في المساس والله بيمري والكركي ومحب (المدارك) وغيرهم ويظهر من مسائل خلاف السيد دسوى الاجماع عليه على ما نقل عنه في (السرائر) قال يندد انه من وجد ذلك في ثوبه أو فرش يستعمله وغيره ولم يذكر الاحتلام فلا غسل عليه الى آخره مضاف الى لاجماع على ان النك في الحدث لا يوجب شيئاً له فيه في لا بين الاشتراك معاً أو متعاقباً يستد من طلاقهم في (الندوس) ان قيل بل الاشتراك ان كان مما سقط عنها ون تصاقب وجب على صاحب له ان كان ومما قل مؤلفه يعلم من صاحب الله والحكمة وما استوجه في لندوس اعتمدته المحقق الثاني في (جمعه وحسينه) انه يندد في (الندوس) في (الندوس) (والملك والمدارك) وصريح السرائر واختلفوا في ذكرى وجهه الله حد في لادق بين ميه من موضعه وعدمه كما هو ظاهر ملائق الباقين وفي (لتهية كما عن نزهة) اذا نكح في ثوبه أو فراشه منياً ولم يذكر الاحتلام وجب عليه غسل فان قام من موضعه ثم رأى بعد ذلك ان كان ذلك الثوب أو الفراش مما يستعمله غيره لم يجب عليه غسل وان كان لا يستعمله غيره وجب عليه النسل وقوله في (السرائر) من مضى أصحاب في كتاب له وقوله فيه أو من حي (قل) مؤلف الشافعي له ان يقتل هكذا حكى عنه الطحاوي في الاختلاف. ولقي قوله الشافعي في لاندل ما حكاه من مذهبه وحل كلام الشيخ في (المختلف) على تصوير مبرور الاحتلام غائباً وما يندفح للاشتراط

ولكل منهما الاثتمام بالآخر على اشكال ويميد كما صلاة لا يحتمل سبقها (متن)

(وذكر) جماعة من الاصحاب استحباب النسل هنا احتياطاً كما في (المدارك والحدائق) وبه صرح في (المبسوط والمعتبر) والتهذيب والتذكرة ونهاية الاحكام والدروس والفقيه وجامع المقاصد وفي عندنا لباس في (المدارك) (١) قال وينبغي الاتصاف فيه على نية القرية ولو نوى الوجوب جاز ان امكن ذلك انتهى وفي (جامع المقاصد) ويتويان الوجوب كما سيفي كل احتياط ولو علم المنجب منهما بعد ذلك فالوجبه وجوب الاعادة لعدم الجزم بالنية وفي (المدارك) وتبين الاحتياج اليه كان مجزياً على الاظهر **ح** قوله قدس الله تعالى روحه **ح** * (ولكل منهما الاثتمام بالآخر) كما في (نهايته ومنهاه) وتذكرته ونهيه و (المدارك والحدائق) (والعدم خيرة) (المعتبر والابيضاح) (والبيان وجامع المقاصد وحاشية الشرائع والمسالك وكشف الظلم) (وتردد في (الذكرى) (وقال في الايضاح وجامع المقاصد) ان الضابط في ذلك ان كل فعل لا يتوقف صحته من أحدهما على صحته من الآخر ولو توقف مية صح منهما وما كان متوقفاً لا يتناهى عليه كصلاة المأموم أو لكونه لا يصلح الا معه كما في الجملة اذا تم العدد بهما لا تصح المتوقفة في الاولى صلاة المأموم الذي وقع له الاشتباه باطله خاصة واما في الثانية فلا تصح الجملة أصلاً اذا علم الحال عند المصلين والا فصلاة من علم خاصة وفي (جامع المقاصد والمسالك) انه يصح دخولها المسجد دفعة وقرائتها العزائم دفعة ونسب عدم الجواز في (جامع المقاصد) الى بعض القاصرين وما وجدت من صرح به الا الصيمري في (كشف الالتباس) **ح** قوله قدس الله تعالى روحه **ح** * (ويميد كل صلاة لا يحتمل سبقها) على الجابة كما في (السرائر والمعتبر والتذكرة والتحرير والمختلف والتلخيص وتخليصه والذكرى والدروس والبيان) (وجامع المقاصد والمسالك والحدائق) وفي (الحدائق) هو الاشهر وفي التلخيص يبيد الصلاة من آخر غسل ونوم (قال في تخليصه) بر يد آخر نوم وقع مد آخر غسل وذلك ان وجدان المني في الثوب المنفرد به موجب للنسل فاذا وجد من تكررت منه الاغسال والصلوات المتخلطة والنوم المتخلل منيا في ثوبه المنفرد به وجب عليه اعادة كل صلاة لا يمكن وقوعها مع الخلو من الجنابة وذلك انما يحصل بتحقيقه باهتار النسل والنوم معاً فانه لو قال عقيب آخر غسل كما قاله الشيخ لزم من ظاهره وجوب اعادة ما يمكن وقوعه مع الخلو عن الجنابة من الصلوات انتهى وفي (كشف الظلم) ان مناه من المتأخر منهما اذا جوز حدوث الجنابة بعد النسل الاخير من غير شعورها أو من آخر نوم ان لم ينزع ثوبه وآخر غسل ان نزع (نزع خلع) انتهى (وقال الشيخ في المبسوط) يجب ان يقضي كل صلاة صلاحها من عند آخر غسل اغتسل من جنابة أو من غسل يرفع حدث النسل انتهى (وحاصله) وجوب الاعادة عليه من آخر غسل انتهى وقد حله جماعة من الاصحاب على الاخذ بالاحتياط (وقال) في (التهذيب) (وجامع المقاصد) ان ما ذكره الشيخ ليس بمجيد لاصالة البراءة واحتمل في (جامع المقاصد) بناؤه على تعقيب الاخيرة للنسل من غير فصل واحتمل فيها وفي (الذكرى) بناؤه على ما اذا لبس ثوباً ونام فيه ثم نزع وصل في غيره أياماً ثم وجد المني فيه على وجه لا يحكم بكونه من غيره وفي (الدروس) ان قول الشيخ احتياط حسن (وقال في المسالك) (وقيل يبيد كما لم يعلم سبقها وهو أحوط انتهى وفي (١) واختار في المدارك في مبحث الوضوء عدمه وحالها متقارب بالنسبة الى الادلة (منه قدس سره)

ولو خرج مني الرجل من المرأة بعد الفسل لم يجب الفسل الا ان تعلم خروج منيها معه ويجب الفسل بما يجب به الوضوء وواجباته الية عند اول الاغتسال ويجوز تقديمها عند غسل الكفين (متن)

(كشف اللثام) وغيره ان قول الشيخ احتياط (وقال السيد في المدرك) حاكياً خلاف الشيخ في (المبسوط) ما نقله وذهب الشيخ في (المبسوط) أولاً الى اعادة كل صلاة لا يعلم سببها على الحدث ثم قرى ما اخترنا وقوته ظاهرة انتهى وقد طلت مختاره وقد قلنا عبارة (المبسوط) فيه يرجع الى كونه جنبا برمتها والله لحظ أول العبارة ولم يلحظها الى آخرها (قال في المبسوط) وإن كان يستعمله غيره وجب عليه الفسل وينبغي ان يقول انه يستحب له ان يقتل ويبيد كل صلاة صلاها من أول نومة فاما في ذلك الثوب والواجب ان يقتل ويبيد الصلوات التي صلاها من آخر نومة فاما فيه لانه لا يقوم الى صلاة الا مع غلبة ظنه ان ثوبه طاهر ولو قلنا انه لا يجب عليه اعادة شيء من الصلوات كان قويا وهو الذي اعمل به لان ايجاب الاعادة يحتاج الى دليل شرعي الى ان قل هذا فيها يرجع الى حكم الغلبت فاما ما يرجع الى كونه جنبا فينبغي ان يقول يجب ان يقضي كل صلاة صلاها الى آخر ما قلناه عنه كما عرفت وأما حكم المسئلة باعتبار النجاسة الخطئية فقد تقدم وفي (جامع المقصد) ان تصوير انفكك الغلبت عن الحدث في هذا الموضع دقيق انتهى (قلت) على القول بوجوب اعادة المصلي بالنجاسة جاهلا يمكن استناد وجوب الاعادة على تقديره الى كل من الحدث والغلبت والى الحدث خاصة كما لو حصل ازالة النجاسة ولو اتفاقا والى الغلبت خاصة كما لو اتفق الفسل الراضع في البين - قوله قدس الله تعالى روحه - ﴿ ولو خرج مني الرجل من المرأة بعد الفسل لم يجب الفسل ﴾ كافي (المستبرون) انتهى والتذكرة والتحرير والدروس والبيان جامع المقصد والمفتاح وغيرها وعليه الاجماع كما في (كشف اللثام) وظاهر (التذكرة) وفيه ايضا ولا يجب الوضوء أبدا عدلنا (وقال) الحسن فتسلسل لانه مني خارج فشب ماؤها وواقت قددة والام زاعي واسحاق والشافعي - قوله قدس الله تعالى روحه - ﴿ الا ان يعلم خروج منيها معه ﴾ أطلق ابن ادريس اعادتها الفسل اذا رأت بلا علمت انه مني وفي (نهاية الاحكام) الحق الفطن يخرج منها معه يعلم كما دأ كانت ذات شهوة جومعت جواً حصلت به شهوتها اغلبة الفطن باختلاط وفي (الدروس والبيان) الحق به الشك (قال في الدروس) لو شكت فلا قرب الفسل وفي (البين) فالاولى الفسل ونفى عنه البس في (جامع المقاصد) قل الكلام فيها اذا شكت فظاهر العبارة عدم الوجوب . قيل يجب اذا الاصل في الخارج من المكلف ان يتعلق به حكمه الى ان يعلم لمسقط ولا بأس به لما فيه من الاحتياط وتحقق البراءة معه انتهى (وقال في كشف اللثام) بعد نقله هذا القول ونسبته الى القليل لا يسجي ذلك لكنه جملة قولنا غير ما ذكره الشهيد في كتابه والكركي فليحفظ ذلك - قوله قدس الله تعالى روحه - ﴿ ويجوز تقديمها عند غسل الكفين ﴾ أطلق كثيره ولم يقيده المستحب كما في الوضوء . وقد استوفينا الكلام هناك وانما يجوز ذلك عند غسلها لانه بدء فصل الطهارة كما صرح به في (المختبر المنتهى) بل كل من صرح بالجواز والاستحباب بناء على ذلك ونفى في ذلك في (كشف اللثام) وقد تقدم ماله فنع في المقام في بحث الوضوء . وقد صرح بالاستحباب في (المبسوط والمراسم والوسيلة والدر)

مستدامة الحكم الى آخره وغسل جميع البشرة باقل اسمه (ولو كالدهن) بحيث يصل الماء الى منابت الشعر وان كسف (ولا يجزي غسل الشرح) وتخليل كل مالا يصل اليه الماء الا به (متن)

(والشرائح والتذكرة والمنتهى ونهاية الاحكام والذكرى والفروس والبيان واللمعة وجامع المقاصد والروضة) وغيرها وبالجزء قط في (المعتبر والتافع والتحرير) وفي (المدارك) ان الاجود تأخيرها الى عند غسل الرأس وعبر المصنف بالكفين كما هو خيرة (الذكرى والروضة) حيث قيد فيها البيدين بكونهما من الزندين واختار في (التغية) غسلها من المرقين ومثله صنع المحقق الثاني في (حاشية الشرائع) وفي (الذكرى) عن الجعفي انه قال يسلمها الى المرقين اولى نصفها لما فيه من المبالغة في التنظيف انتهى وأطلق الباقر ضرباً بالبيدين من دون قيد ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (مستدامة الحكم الى آخره) وحكم في (نهاية الاحكام) بوجوب تجديد النية متى أخر بما يتدبه وجزم في (الذكرى) بعدم الوجوب الا مع طول الزمان واستوجه صاحب (المدارك) وفي (كشف القاتم) وافق (نهاية الاحكام) ﴿ قوله رحمه الله ﴾ (غسل جميع البشرة) اجماعاً في (انحلاف) (والتذكرة والذكرى والمدارك) ونفى عنه انحلاف في (المنتهى) حيث قال ويجب ايصال الماء الى جميع الظاهر من بدنه بلا خلاف ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (ولو كالدهن) أي مع الجريان كما تقدم الكلام فيه مستوفى في الرضوء وقد مضى أن الشيخين قصرنا الدهن على الضرورة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (بحيث يصل الماء الى منابت الشعر) اجماعاً في (النية) (وجامع الفائدة وكشف القاتم) وغيرها ﴿ قوله قدس سره ﴾ (ولا يجزي غسل الشعر) اجماعاً في (جامع الفائدة والبرهان وكشف القاتم) الا انه قال في (جامع الفائدة) ولي في ذلك تأمل نشأ مما يدل على اجزاء فرقتين على الرأس أو الثلاثة قال قاضي أظن ان هذا المقدار يصل تحت كل شعرة سيما اذا كان شعر الرأس كثيراً كما في الاعراب والنساء أو كانت اللحية كثيفة فيمكن الاكتفاء بالظاهر ولا يجب غسل الشعر اجماعاً في ظاهر (المعتبر والذكرى) حيث نسب الى الاصحاب وفي (المنتهى) (وكشف القاتم) نفى انحلاف عنه وفي (المفاتيح) انه المشهور وربما ظهر من عبارة (المقننه) انحلاف في ذلك حيث قال اذا كان الشعر مشدوداً حله الا ان الشيخ في (التهذيب) حمل ذلك على اذا مالم يصل الماء الى أصوله الا بسدحه واما مع الحصول فلا يجب وفي (المفاتيح) ان الاحوط غسله وقرى صاحب (الحدائق) وجوب غسله وقتل قوته عن مضي مشايخه قال واليه يميل كلام شيخنا البهائي في (جبل المتين) وانكر على الشهيد الثاني حيث قال الفارق بينه وبين شعر الرضوء النص قال لانص في الباب انتهى وفي (كشف القاتم) ان الفارق النص والكتاب لا انتقال اسم الوجه الى اللحية وصدق مسح الرأس بمسح الشعر بل هو الثالب في غير الاصلع والمخلوق (ثم قال) والبسنة وساق قوله صلى الله عليه وآله تحت كل شعرة جناة وقول الرضا عليه السلام وميز الشعر باقلامك عند غسل الجنابة ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ (وتخليل كل مالا يصل الماء اليه الا به) (١) هذا مما لا خلاف

وتقديم الراس (متن)

[illegible]

ثم الجانب الايمن ثم (الجانب خل) الايسر فان نكس اُعاد على ما يحصل معه الترتيب (متن)

المشار اليه وفي (المعتبر) والترتيب واجب يبدأ بفسل رأسه ثم يامنه ثم يأسره وهو افراد الاصحاب وفي (المنتهى) (١) انه مذهب علمائنا خاصة وفي (الذكرى) يبدأ بفسل الرأس والرقبة نص عليه المفيد والجماعة ثم الجانب الايمن ثم باليسر وهو من فرداتنا ويظهر من (المختلف) دعوى الاجماع أيضا في ذيل الاستدلال على سقوط الترتيب بالارتباس حيث قال ثبت في المتفق عليه وفي (المدارك) انه المشهور وفيه أيضا لم يصرح الصدوقان بوجوب الترتيب ولا بنفيه لكن الظاهر من عبارتهما عدم الوجوب حيث ذكرنا كيفية الفسل الواجبة والمستحبة ولم يذكرنا الترتيب بوجه وهو الظاهر من كلام ابن الجنيدي أيضا (قلت) كلام الفقيه في صدر الباب فيما قل عن آيه في رسالته اليه وان أشعر بذلك حيث انه في بيان كيفية عطف البدن على الرأس بالواو الا انه في آخر الباب قال فيما قلّه عن الرسالة أيضا فان بدأت بفسل جسدك قبل الرأس فأعد الفسل على جسدك بعد رأسك انتهى وهذا نص في الترتيب ثم ان جماعة من الاصحاب انما قلوا اختلاف عن الصدوقين والكتاب في نفس البدن كما يأتي بيانه ان شاء الله تعالى لافي المسئلة - ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (ثم الجانب الايمن ثم الايسر) الاجامعات الساتفة منطق على ذلك وفي (المعتبر) أيضا ان قهائنا اليوم باجمعهم يقتون بتقديم البين على الشمال ويعملونه شرطا وقد افق بذلك الثلاثة واتباعهم (٢) وفي (التذكرة أيضا والذكرى ونهاية الاحكام والروض والمنتهى وحاشية المدارك) انه كل من أوجب تقديم الرأس أوجب الترتيب بين الجانبين ولا فارق بين الرأس والجانبين وفي (المفاتيح ورسالة صاحب العالم وكشف القاتم أول الحقائق) انه المشهور وفي (الاتصار) ولا أحد لم يذو تارك الترتيب في الطهارة الصغرى الا وهو موجب لترتيب غسل الجنابة فاقول بخلافه خروج من الاجماع ومثله قال في (الذكرى) قال ولا أحد قائل بالترتيب في الوضوء الا وهو قائل بوجوب الترتيب في غسل الجنابة فاقول بخلافه خروج من الاجماع وفي (الروض) انه خروج عن الاجماع المركب فما في (المسالك والمفاتيح) من ان الاصح عدم لزوم الترتيب أحوط مخاف للاجماع المتردد وما في (كشف القاتم) من قل الاجامعات في المستثنين (المسئلة خل) لعلهم يصادف محله فليحظ مع ملاحظة ما قلناه من عبارات الاصحاب في (الشرح والحاشية) وهذا الحكم من متفردات أصحابنا كما أفصح به كثير من عباراتهم كما مر وفي (الاتصار) الشافعي وان وافقنا في وجوب ترتيب الطهارة الصغرى فهو لا يوجب الترتيب في الكبرى وأبو حنيفة ومن واقف يقطعون الترتيب في الطهارتين وبقي هناك عبارات فني (الهداية والفقيه) واق فرجك ثم ضع على رأسك ثلاثا كف من ماء وميز الشر بانامك حتى يبلغ الماء أصل الشمر كله وتناول الاء يسدك وصبه على رأسك وبدنك مرتين وامر يدك على بدنك كله وخل أذنك وفي (الذكرى) ان الصدوقين لم يصرحا بالترتيب في البدن ولا بنفيه (وعن جل السيد) انه قال بعد ترتيب غسل الاعضاء الثلاثة ثم جميع البدن

(١) عبارة المنتهى يبدأ برأسه ثم بجانبه الايمن ثم الايسر وهو مذهب علمائنا خاصة ومثله عبارة التذكرة الا انه قال مذهب علمائنا اجمع مكان الغلظة (منه قدس سره) (٢) وفي (المسالك) ان قول المحقق في محله فيحتمل ان يكون نظره الى دعوى الاجماع وان يكون المراد ان زوده على الشيخ في محله فليحظ (منه قدس سره)

(ومن الانترة) من لم يمض له صدره وطوره غسلاه وفي (الرأس) ويعسل رأسه ثلاثاً مرة وبجر
شعره حتى يصل الماء تحت ثم يعسل ميامه مرة وميامره مرة ثم يبيض (١) الماء على حسده ولا يترش
به شعرة ولا يبريده على يده وفي (لوسيلة) يده على الرأس ثم يمسح به يديه من فاص
الماء صد الفراغ على جميع البدن كالقفل وفي (الكلي) هل يهد الأربيع بمحتم (٢) غسل
الرحلين (ثم قل) هل غلى قدمي من صدره وطوره لم يصل به ويسع رقبته على صدره
وطوره (قال في الذكرى) هل يصل هذه مرة واحدة على مص لا صحت (ومل ١٠) من حبس به
عطف الأيسر الزاوي وعن الجصبي به ثمر صدره من (١٠) عن كعب بن جابر عن
الماء فالص على الرأس ومرار اليد على البدن كما يهد الأربيع من رأسه على حسده
ويصرب كعبي من الماء على صدره وسر رأسه وعكبه (٣) ثم يمسح من ذلك على رقبته
ويشبع يديه في كل مرة حريان لم يصل على طرف الأربيع من الماء ففتح الماء
(٤) ولا ضرر في بكس على اليد ويصل مثل ذلك شنه لأسر حتى يهد الأربيع
كعبله البيت لمجع على مثل ذلك من كعب من من يهد الأربيع على
يده حريانه على ثمر حسده لم يصرب صدره كعبله لا من ١٠
لدي غسل رأسه ولحيته على حسده مص على حساه من ١٠ على الأربيع
سائر حسده أخرى وهل رجليه حتى يصل الماء من الرأس من الأربيع من الأربيع
استشهد طاهره سقطاً رتب ثم ذكره في ذكره من ١٠ على الأربيع من ١٠
عارته هذه لا تدل على الأربيع ولا على ميه (١٠) ذكره من ١٠ على الأربيع من ١٠
من الرأس وصرب كعبي من الماء على صدره والطش طيب البدن يصلح ١٠ على الأربيع من ١٠
حوران بحسب كل ما على الأربيع من العسل منعه (قل العسل على الأربيع) وفي ١٠
ثم يصرب كعب من ١٠ على صدره وكعب بين كعبيه ثم يمسح الماء على حسده كما (١٠) من
كان هي من الماء مرة فدا بمحتمل ن به يد (١٠) (الوسيلة) به يد فدا من على الرأس
مد ماضه من غسله كاللهن أو قريباً منه لا ماضه على كل واحد من حسده من ١٠ من
عسل الجاين كلك عد قله الماء فالكل هي به تيه كعب فاض على حسده لم يهد الأربيع
كثرة الماء لاحتاج إلى صرب الصدور واليدين كعبي به تيه هدا (١٠) على الأربيع من ١٠
لواردة في غسل الميت الدصة على الترتيب به كعبل الحدة من الميت حب فتاحه ١٠
وقد قرع المشأرون لحكم العدة هي (٣) به لاحتاجه الماء حر لاهي كعب لاهس (١٠)
يشعير في العورة والسرة وخرة الظهر بين غسله سد الرأس وهد الحاسن مع حسده الحاسن
مهما وفي (الذكرى) لا مفضل محسوس في اليدين ولا أولى غسل الحد لم يهد الأربيع من ١٠

(١) بمحتمل ما في الجمل والافضة على الحد فارتب فيكون ياداً قدمه من غسل لاهي انتصرح
بالاستيعاب (من قدس سره) (٢) هذه قاطعة للتأويل لأن المراد بفتح كل حسب غسل واحد (منه)
قدس سره (٣) جمع عكة بضم الميم وسكون الكاف المعني الذي في لطن من أسمن (٤٠ قدس سره)
(٤) الأرقع الماين من الإباط (من قدس سره)

ولا ترتيب مع الارتماس (متن)

ولو غسلها مع احدهما قالظاهر الاجزاء وامتناع ايجاب غسلها مرتين وفي (الافية) يتخير في غسل المورتين مع أي الجانبين شاء والاوى غسلها مع الجانبين وفي (الجفرية) ويتخير بين غسل المورة (المورتين غل) والسرة مع أي جانب شاء (وقل في شرحها) ان بعض الاصحاب يوجب غسل المورتين منفردتين ياء على ان المورة عضو رابع وفي (جامع المقاصد) ولا ريب ان الحد المشترك يجب غسله مع كل عضو من باب المقدمة وما كان من الاعضاء متوسطا بين الجانبين وهو المورتان والسرة فلا ترجيح لنفسه مع أحد الجانبين على الآخر بل يتخير المكلف في غسله مع أي جانب شاء وغسله مع الجانبين أولى وليس من ذلك عظام الصدر كما قد يتوهم اذ ليست هذه أعضاء عرقا وفي (المسالك) ويجب ادخال جزء من جميع حدود العضو حيث لا منفصل محسوس بينه وبين الآخر ويجب غسل كل الية مع جانبها ويدخل في ذلك غسل الذراع وكذا قبل المرأة اما الذكر فالأولى غسله مع الجانبين وفي (الروضة) المورة تابعة للجانبين وفي (رسالة صاحب المعالم وشرحها) فينسل الرجل قبله من الجانبين استظهاراً لعدم تشخص كونه من واحد بينه وفي (كشف القتام) والمورتان والسرة تابعة للجانبين فنصف كل من الايمن والنصف من الايسر ومثل ذلك قل في (شرح الجفرية) عن بعض الاصحاب وفي (الحداثي) رجح غسلها مع كل من الجانبين وفي (المهذب البارع) ان أبا الصلاح ذهب الى وجوب البداية بأعلى العضو كالوضوء (قال) وهو متروك ثم ضرب لذلك فوائد (قلت) البداية بأعلى العضو ظاهر (الفنية والاشارة) وظاهر (السرائر) أيضاً وفي ظاهر (الفنية) الاجماع عليه نعم (في المهذب البارع) ان المشهور ان لا ترتب في نفس الاعضاء وهو خيرة (نهاية الاحكام) والائمة الخليفة (والذكرى والموجز الحاوي وكشف الالتباس والمهلاية وتعليق النافع والميسرة والمقاصد الطيبة والمزية وارشاد الجفرية والبرة والمسالك والنجبية) وهو ظاهر (المنتهى والتحرير) وكل من عبر باليمن كما في (المبسوط والمتبر) وغيرها بل ظاهر (المهذب البارع) ان ذلك ظاهر كل من عبر بالجانب الايمن وفي (الذكرى) انه ظاهر الاخبار واستظهر في (الذكرى) استحباب غسل الاعلى قالاعلى لانه أقرب الى التحفظ من النسيان ولان الظاهر من صاحب الشرع قل ذلك وايداه في (كشف القتام) بقول الصادق عليه السلام في حسن زراة كما في (المتبر والتذكرة) وفي (الكافي والتهذيب) مضمّر ثم صب على منكبه الايمن مرتين وعلى منكبه الايسر مرتين وقد تقدم في بحث الوضوء ما له نفع في المقام ﴿ قوله قدس سره ﴾ (ولا ترتب مع الارتماس) (١) لانه يسقط به اجماعاً في (السرائر والمدارك والمفاتيح) ونفي عنه الخلاف في (شرح رسالة صاحب المعالم والحداثي) وفي (المختلف) انه المشهور وفي (الهداية) وروي ان ارتعس الجنب في الماء ارتعاسة واحدة أجزأه ذلك من غسله (وقل الشيخ في المبسوط) وأبو عبد الله في (السرائر) انه يترتب حكماً (قال في المختلف) وهو اختيار سلاسله وتبهم على هذه النسبة الى سلاسل بعض الموجود في (المراسم)

(١) قال في قاموس الارتماس الانغماس وفي المصباح المنير رسمت الميت رسماً من يات غسل دفنه الى ان قال وارتمس في الماء انغمس وفي مجمع البحرين وأصل الرمس السرة وارتمس في الماء مثل انغمس (منه قدس سره)

وارتقاسة واحدة تجزيه عن النسل وترتيبه وهذه العبارة ليست صريحة في إيجاب اعتقاد الترتيب ولا ظاهرة لان الظاهر منها انها من قيل اصحبي زيد وعلمه (قال في الذكرى) وما قاله الشيخ يحتل أمرين (أحدهما) وهو الذي قلته عنه الفاضل انه يعتقد الترتيب حال الارتقاس ويظهر ذلك من (المتبر) حيث قال وقال بعض الاصحاب ويرتب حكما فذكره بصيغة الفعل المتدي وفيه ضمير يعود الى المتسل ثم احتج بان اطلاق الامر يستلزم الترتيب والاصل عدم وجوبه فيثبت في موضع الدلالة قالحجة تناسب ما ذكره (الثاني) ان النسل بالارتقاس في حكم النسل المرتب بنهر الارتقاس وتظهر الفائدة لو وجد لمة مظنة انه يأتي بها وبما بعدها (١) ولو قيل بسقوط الترتيب بالمرّة اعاد النسل من راس لعدم الوحدة المذكورة في الحديث وفيما لو نذر الاغتسال مرتبا فانه يبرأ بالارتقاس لاعل معنى الاعتقاد المذكور لانه ذكر بصورة اللازم المسند الى النسل أي يترتب النسل في نفسه حكما وان لم يكن فضلا وقد صرح في (الاستبصار) بذلك لما أورد وجوب الترتيب في النسل وأورد اجزاء الارتقاس فقال لا ينافي ما قد مناه من وجوب الترتيب لان المرتب يترتب حكما وان لم يترتب فضلا لانه اذا خرج من الماء حكم له أولا بطهارة رأسه ثم جانبه الايمن ثم جانبه الايسر فيكون على هذا التقدير مرتبا (قال) ويموز عند الارتقاس ان تسقط مراعاة الترتيب كما يسقط عند غسل الجنابة فرض الوضوء (قلت) هذا محافظة على وجوب الترتيب المنصوص عليه بحيث اذا ورد ما يخالفه ظاهرا أولا بما لا يخرج عن الترتيب ولو قال الشيخ اذا ارتغمس حكم له أولا بطهارة رأسه ثم الايمن ثم الايسر يكون مرتبا كان أظهر في المراد لانه اذا خرج من الماء لايسى متصلا وكأنه نظر الى انه مادام في الماء ليس الحكم بتقديم بعض على آخر باولى من عكسه ولكن هذا يرد في الجانبين عند خروجه اذا لا يخرج جانب قبل آخر انتهى ما ذكره في (الذكرى) وقال جماعة من متأخري المتأخرين ان الترتيب الحكمي بمانيه ليس في الأدلة العقلية والتقليدية ما يدل عليه بل في (المدارك) بل يكاد يكون مقطوعا بطلانه هذا واما اجزائه من الترتيب وقيامه مقامه فقد ذكره الاصحاب قاطنين به ونفى عنه الخلاف في (الحدائق) ولم يتعرض لذكر الارتقاس في الفنية (والارتقاس) هو انغماس جميع البدن في الماء كما صرح به جماهير الاصحاب وفي (النخبة) انها تكفي الارتقاسة الواحدة وان لم يتحقق شمول الماء لجميع البدن الا بعد ما خرج وغسل تلك اللمة خارجا عن الماء وان طال الزمان وفي كثير من عبارات الاصحاب كالصحيح والحسن وصف الارتقاس بالوحدة بل في حاشية (المدارك) الظاهر اتفاق الاصحاب على اشتراط الوحدة المذكورة في الارتقاس كاتفاقهم على اشتراط الترتيب في الترتيب (انتهى) والمرجع في الوحدة الى العرف كما صرح به جماعة من المتأخرين ومتأخريهم وهو المشهور بينهم كما في (كشف القناع) وفي (جامع المقاصد والحدائق) نسبته الى الاصحاب وقد فهم من عبارة (الالفية) انها شمول الماء البدن كله في زمان واحد بحيث يحيط بالاسفل والاعالي جملة وقد نسبته في (جامع المقاصد) الى وهم سفي الطلبة (قلت) قد يتوهم من عبارة (الالفية) وجوب إيقاع النية عند

(١) أي على الاول وينسها على الثاني وتأخر الوضوء يبرأ بالارتقاس على الثاني دون الاول كذا فهم المحقق الثاني في جامع المقاصد من هذه العبارة ومثله فهم الاستاذ أيده اتفاق حاشية المدارك (منه قدس سره)

ملاقاة الماء لمجموع البدن وقطع الشارحون بأنه غير مراد للشهيد وأخذوا يتأولون كلامه لان
 الاصحاب يكتفون بالدفة العرفية وان قارنها تراخ يسير (قال) المحقق الثاني رحمه الله في (شرح
 الالفيه) ان ما يظهر منها لا يقول به أحد من المسلمين (وقال) أيضا انه مخالف لاجماع المسلمين (أما
 أصحابنا) فلان الأكثر منهم يكتفون في الارتعاس بالاعتصال تحت المطر النزير والميزاب والجري مما
 لا يستوعب الماء فيه البدن الا في زمان متراخ يتعذر استحضار النية فيه فلا وهو لا بمزلة بمنزل عن هذا
 الوهم القاسد والباقون من الاصحاب وان منوا الارتعاس في ذلك لغوات معنى الدفعة عرفا الا انهم
 يكتفون بالدفة العرفية وان قارنها تراخ يسير حتى أن بعضهم اكتفى بفصل اللعة لو وجدها المرتعس
 بعد الفصل وأين هذا من ذلك فهو لا أصحابنا (وأما العامة) فظاهرهم أنهم لا يقولون بذلك فقد
 ظهر مخالفة هذا الوهم لاجماع المسلمين ومع ذلك فهو مخالف لظاهر النصوص على انه ليس له معنى
 يتصل لان الواجب من النية في العبادات باعتبار ما استفيد من النصوص بعد بذل الجهد اما هو ما قارن
 أول العبادة فما الذي أخرج هذا الفصل من البين ولكن لاداء أعني من الجهل انتهى كلامه (وقال
 صاحب الدرر السنية) وهو من المتقدمين على الشهيد الثاني أن ظاهر (الالفيه) مخالف لسائر المذاهب
 فلا بد من تأويله وفي (الجعفرية والعزمية وارشاد الجعفرية والدرر السنية والجواهر المضيئة والمقاصد
 عليه) انه يكفي ان يقارن بالنية شيئاً من البدن ثم يتبعه بالباقي لعدم ذلك غالباً خصوصاً في ذي
 الشعر الكثيف فان تحله يتوقف على زمان يتأني الوحدة الحقيقية وبذلك صرح في (جامع المقاصد
 وفوائد الشرائع والتجبية والمساكن والروضة وجمع البرهان وملاذ الاخيار والخيرة) وهو المتقول عن
 مولانا التستري وفي (العزمية) نسبه الى الاصحاب وهو خيرة (الايضاح والكتاب) فيما اذا وجد
 المرتعس لمعة وظاهر (التذكرة ونهاية الاحكام) في ذلك المقام وصريح (المنهى) في غيره بل هو
 ظاهر الجميع ومن لحظ كلامهم في ارتعاس العائمه واعتصال الجنب في البر وفيما اذا أحدث الجنب
 في اثناء الفصل اذا كان مرتعساً وغس المبت وفيما اذا وجد المرتعس اللعة قطع بانهم مطبقون على
 ذلك وكان الاجماع لديه محصلاً على ان في قلبه بلاغا ويرشد الى ذلك ما في (جامع المقاصد
 والعزمية) من ان عبارات الاصحاب مشحونة بذلك مع انه هو الظاهر من الاخبار كما اعترف به جماعة
 مع موازنة الاعتبار لان الارتعاس شرع تخفيفاً كما يظهر من الاخبار وذلك المعنى مبين لتخفيف مع
 تعذره في أكثر المكلفين بل كلهم على ان مقارنة النية لشمول الماء البدن كله في زمان واحد بحيث
 يحيط بالاسافل والاعالي وما تحت الشعر الكثيف انما تحقق وهو مشهور بالماء فكان الواجب عليهم
 ان يبينوا ان نية هذا الفصل انما تكون تحت الماء على اعتبار المقارنة أو يستثنوا ذلك كالصوم لمكان
 التعذر وكان الواجب عليهم ان يقولوا بأنه لا بد وان يطيل المكث تحت الماء حتى يحيط به أو يقولوا
 بوجود غسل البدن وتحليل الشعر والمغابن قبل الارتعاس لانه بالبدنية بدون شيء من هذين أعني
 اطالة المكث وغسل البدن قبل الارتعاس لا يحيط به جميعه كما هو مشاهد محسوس فكان ذلك القول
 ساقطاً عن درجة الاعتبار (وناهيك مقال في جامع المقاصد) وهو أهون من ان يتصدى رده فانا
 لانفله قولاً لاحد من متبري الاصحاب ولا يتوهم دلالة شيء من أصول المذهب عليه انتهى على
 انه مخاف لا احتياط على قول الخراساني وغيره وفي عبارة (الذكري) فيما اذا أحدث في اثناء
 الفصل وعبرة (المختصر) في بحث النزح ما يمتثل الامر بن والدي دعي من ذهب الى هذا القول من

وشبهه (متن)

أهل عصرنا انه لا يقال لمن شرع في الارتماس انه ارتس كما سذكروه فيما اذا حدث في الماء الفسل وهو غير مجد وفي (الحداثق) ان الوحدة احتراز عن التحدد المتعبر في الفسل لاصلي لا بمعنى الدفعة وحينئذ فلو حصل فيها تأن ينافي الدفعة العرفية لم يضر صحة الفسل وفي (كشف اللثاء) لو دوى فوضع رجله ثم صبر ساعة فففس عضواً آخر وهكذا الى ان ارتس أخره على حدة لا احتلن يكون المعنى احاطة الماء بالبدن احاطة واحدة لا متفرقة قول ولا خاف لا تنفيه ولا تمن أحد الاولين واليه مال الاستاذ المتعبر اذام الله تعالى حراسته وظهر المولى الخراساني في (الكفاية) والعصم البحراني انه يجب على المرتس ان يخرج نفسه من الماء ثم يلبي نفسه فيه دفعة (وقول) فضل الشيخ علي في (الدر المنظوم) انه شأ ذلك في زمة من أصحاب الوسواس وانه لا يقل عن أحد من علماء المتقدمين والمتأخرين فعل ذلك (قلت في المختصر) لاجمع على انه لو انفس في . . قبل دوى بعد تمام انفسه فيه أجزاء وفي (الذكري والمدارك) وغيرها نظيران وردا في غسل الجنابة وان كان لا يفرق أحد بينه وبين غيره من الاغسال (وقول المفيد في المغنة) ولا ينبغي له ان ارتس في ماء الراكد فان كان قليلا افسده وان كان كثيرا خالف السنة لاغتسل فيه ولو جمر محمد من حمرة في (الوسيلة) كره الارتماس في الماء الراكد وان كان كثيرا لانه عد المكروهات سبعة وعد هذا منها . . قوله قدس الله تعالى روحه . . (اوشبهه) . . لعل المراد به . . أشار اليه الشيخ في (المبسوط) حيث قال ان ارتس في الماء ارتماسا واحدة او قد تحت المجري او وقف تحت المطر اجزاء ولم يقيد بها بالترتين كانسب ذلك الى (المبسوط في المدارك) وغيرها وفي (الهمية) تجري الفسل بالمطر (وعن الاقتصاد) انه قل فيه ان ارتس ارتماسا أو وقف تحت الميزاب او المطر جراه وعن الكاتب انه الحق المطر بالارتماس وفي (المنهى والتحرير) زاد الميزاب على المجري . المطر وفي (التذكرة) طرد الحكم في ماء الميزاب وشبهه وفي (الذكري) عن بعض الاصحاب الحاق صب الاناء الشامل قبلن قل وهو لازم للشيخ رحمه الله (قال في كشف القام) ولعل الامر كذلك لدخوله في الارتماس وفي (جامع المقاصد) فسر الشبه بالمطر الفزير والميزاب وفي (المالك والرحمة) الحق المطر والمجري الفزيرين وفي (المختلف) اذا ارتس ارتماسا واحدة أو قد تحت المجري او وقف تحت المطر اجزاء وهل يسقط الترتيب في هذه المشهور انه يسقط (انتهى) والشيخ أبو عبد الله المحلي بالغ في انكار اجزاء غير الارتماس اقتصاراً على محل الوقوف لان الاجماع منقذ على اعتاده الا في الارتماس (قال في الذكري) ولا ريب انه أحوط وفي (الفروس) الحق به المجري والمطر وليس بذلك وفي (المدارك) ان الوقوف تحت المطر لا يتحقق معه الارتماس قطعاً وفي (المتبر) لو وقف تحت النبت حتى بل جسده طهر لا رواء علي بن جعفر عن أخيه موسى عليهما السلام (ثم قل) وهذا الخبر مطلق وينبغي ان يقيد بالترتيب في الفسل (وقول في كشف القام) انه مطلق لا ينص على المطلوب كما في المتبر (وقد تلخص) من هذه الأقوال شيان (الاول) ان الفسل بالمطر هل يقع ترتيماً وارتماساً أو ينص بالترتيب (قال الشيخ) ومن تبعه على الاول والمحلي ومن تبعه على الثاني فليأتمل جيداً وفي (الجبل الثمين ورياض المسائل والحداثق) ان الطران كان غزيراً وحصلت به

وفي وجوب النسل لنفسه أو لغيره خلاف ويستحب المضمضة والاستنشاق والنسل بصاع (متن)

الدعة العرفية صح الاحتساب به ارتعاسا وإن لم يكن كذلك فينسل ترتيبا فيجوز للنفسل قصد الارتعاس على الأول والترتيب على الثاني ولعل من قيد المطر والمجرى بالترتية أراد ذلك فليتأمل (الثاني) أنه هل يلحق بالمطر على تقدير جواز الارتعاس به ما ذكر من تلك الأشياء أم لا إشكال ينشأ من قد النص بمضمومه ومن اللمة المشار إليها بالتطبيق على الشرط في الظاهر المذكور وقد فهم من المقام أن النسل الترتيبي لا يجب أن يكون بالصعب بل يجوز أن يكون بماء المطر والمجرى وبالارتعاس كما هو خيرة (السرائر وحواشي الشهيد وظاهر المتبر) وغيره كما عرفت وأوصى به وظاهر (المختلف) وظاهر (الروض) أو صريحه وصريح (كشف الثام) ذكر ذلك في بحث اللمة المفضلة وقد سمعت في (الحبل المتين) وما بعده وكأن ذلك لا نزاع فيه عندهم كما يفهم من كلامهم في هذه المسئلة أعني شبه الارتعاس • ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ • ﴿وفي وجوب النسل لنفسه أو لغيره خلاف﴾ • قد تقدم نشر الأقوال في المسئلة في صدر الكتاب • ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ • ﴿وتستحب المضمضة والاستنشاق﴾ • إجماعاً كما في (المنهى والمدارك) وعندنا دون العامة كما في (المتبر ونهاية الأحكام) والمشهور استحباب التثليث كما في (الحدائق) ونفى عنه الخلاف في (السرائر) وبه صرح في (القمعة والنهاية والوسيلة والتذكرة والنافع والتحرير ونهاية الأحكام والتبصرة والذكرى والبيان) وربما ظهر ذلك من (المراسم) حيث قال وأما التذنب فالمضمضة والاستنشاق وتكرير الفسلات ثلاثاً ولم يذكر التثليث في (المبسوط والمتبر والشرائع والارشاد والدروس واللمة والروضة) وغيرها ولم يذكر المضمضة والاستنشاق في (الفنية والكلبي والقمع) على ما قل (وقال في الهداية) وإن شئت انت تمضمض أو تستنشق فافعل وواظب على الاستحباب الشافعي وأوجهما أبو حنيفة وأحمد • ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ • ﴿والنسل بصاع﴾ • إجماعاً كما في (الفاتح) وناو من أكثر العامة كما في (المدارك والحدائق) وفي (الخلاف) الإجماع على أن المستحب أن يكون الفسل تسعة أطوال والوضوء بمد وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة ومحمد لا يميز في الفسل أقل من تسعة أطوال ولا في الوضوء أقل من مد (وقال في المنهى) النسل بصاع فما زاد مستحب عند علمائنا إجماع وهو اختيار الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين والآخرى لا يميز أقل من صاع (وقال في المتبر) النسل بصاع فما زاد لا خلاف بين قهاتنا في استحبابه (وقال) أبو حنيفة يجب النسل بصاع ونص (جل الشيخ والوسيلة والتحرير والتبصرة) استحبابه بصاع فما زاد وهو المتقول في (كشف الثام عن جمل الشيخ والمذهب والإشارة) وفي (النهاية) جواز الأقل وفي (الروضة) بصاع لا أزيد (في الذكرى) قال الشيخ وجماعة كروا استحباب صاع فما زاد والظاهر أنه مقيّد بعدم ادائه إلى السرف المهي عنه (واعترض صاحب الحدائق) على الشهيد في (الذكرى) في نسبته ما زاد على الصاع إلى الشيخ وقال إن عبارة (المبسوط) والخلاف والنهاية ليس فيها شيء من ذلك قال واحتمال كون ذلك في موضع آخر من كتبه الظاهر بعده وكأنه لم يظفر بالجل ولا التعلل عنها (هذا) وينبغي التأمل في عبارات الأصحاب هل يمكن

وامرار اليد على الجسد وتطيل ما يصل اليه الماء والاستبراء للرجل المنزل (متن)

الجمع بينها بما ذكره (في الذكرى) أم لا (هذا والمشهور) انه اربعة امداد كل مد رطلان وربع بالعراقي ورطل ونصف بالمدني فهو تسعة ارطال بالعراقي وستة بالمدني وعليه نزول قول أبي جعفر عليه السلام في (صحيح) زرارة والمد رطل ونصف والصاع ستة ارطال وفي (التقيي) ان الصاع خمسة امداد ثمول الكاظم عليه السلام في خبر المروزي وصاع النبي صلى الله عليه وآله خمسة امداد (قيل) ويجوز ان يكون المراد ان الصاع الذي كان يتسل به مع زوجته خمسة امداد كانت به الاخبار وعن البرزني هو خمسة ارطال (قال) وبعض اصحابنا ينقل ستة ارطال برطل الكوة وقل المد رطل وربع قل والطامث تتسل بتسعة ارطال كذا ذكر في (كشف القناع) ويأتي بلطف الله تعالى تمام الكلام وفي (المنتهى وكشف القناع والمدارك) ان غسل الفرج من الصاع وفي الاولين مع زيادة غسل القراءين ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وامرار اليد على الجسد وتطيل ما يصل اليه بدونه ﴾ استحباب امرار اليد مذهب فقهاء أهل البيت عليهم السلام كما في (المختار والمنتهى) وفي (اختلاف والذكرى) الاجماع على ان امرار اليد على البدن في الغسل من الجنابة غير لازم وفي (السرائر) انه غير واجب عندنا بل مستحب وكذلك في الطهارة الصغرى انتهى وفي (الحدائق) لا ريب انه متى كان غسل الاعضاء الثلاثة بالا كف الثلاثة كانت غسسته بعض الاخبار فانه لا يمدد وحب ذلك وفي (حاشية المدارك) لاشبهة في وجوبه في صورة عدم الوصول بدونه وأوجب مالك والمزني واخاره أبو الفالية ووافقنا النخعي والشعبي ومحمد بن الثوري والاوزاعي والشافعي واسحق وأبو حنيفة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ والاستبراء للرجل المنزل ﴾ هذا مذهب أكثر علمائنا كما في (التذكرة) وهو المشهور بين المتأخرين كما في (المدارك) وهو المشهور ولا سيما بين المتأخرين كما في (الحدائق) وكان دليله الاجماع والقول بالوجوب بعيد (١) كما في (جامع الفائدة والبرهان) وهو خيرة (الناصريات) على ما نقل (السرائر) والمختار والشرائع والمنتهى والتلخيص وتخليصه والتذكرة والمختلف والتحرير والارشاد والقصة والجفرية وشرحها والمسالك والروضة وجمع الفائدة والمدارك والمفاتيح) وغيره وفي (البيان) انه يستحب أيضا لتحمل الازتلال واحتمله في (الذكرى) ومنه في (الروض) واختير في (المبسوط والاستبصار والمراسم والوسيلة والفنية) الوجوب وقوله في (الذكرى) عن الكبدري والقاضي والتميمي وظاهر الجامع وفي (كشف القناع) عن الجمل والقود والمصباح ومختصره والامباح) وفي (المختار عن الجمل) أيضا وقد يظهر ذلك من (الفتنة والنهاية) وعن ظاهر الجمني وجوب البول والاجتماع معاً وفي (الهداية) واجتهد ان يتبول ليخرج ما بقي في حليلك من المني ثم اغسل يديك (يدك) ثلاثاً وفي (التقيي) ومن ترك البول على أثر الجنابة أو شك ان يتردد بقية الماء في بدنه فيوره له . لقبي لادواء له (وقال) ابن الجنيدي على ما في (الذكرى) يتعرض الجنب للبول واذا بال يغترط ويترن ونسب الوجوب في (الذكرى) وجامع المقاصد) الى المظلم وقيل فيها وفي (الدرر وحاشية الشرح

(١) لا ريب أن القول بالوجوب بعيد لانه على تقدير عدم وجدان شيء بعد الغسل لاشك في صحة الغسل والصلاة وسليم أن غسل المخرج ليس واجبا وغير ما قبله بتركه بل للصلاة (منه)

بالبول فان تمذر مسح من المقدمة الى أصل القضيبة ثلاثاً ومنه الى راسه كذلك ويمتد
ثلاثاً (١٠٠٠)

والتمتيع) انه أحوط وفي (النية) الاجماع عليه وفي (كشف الثام) ويمكن انتفاء النزاع لتمام
الكل على ان الخارج من غير المستبري اذا كان منياً أو اشتبه به لزومه إعادة الفسل ولا شبهة في
بقاء اجزائه في المجرى اذا لم يستبر قاذاً بال أو ظهر منه بل يتيقن خروج المني أو ظنه فوجب
إعادة الفسل ولعله الذي اراده الموجبون ويرشد اليه عبارة (الاستبصار) لان فيه باب وجوب
الاستبراء بالبول من الجنابة والاحتجاج باخبار الاعادة ان لم يمل ولكن في (الناصريات) انه ان
بال بولا خرج منه مني مشاهد اعاد والا فلا (واختلف) الاصحاب في استبراء المرأة فهي (النهاية) بمد
ان ذكر استبراء الرجل قال وكذلك تفعل المرأة وفي (المفتة) ينبغي لها ان تستبري نفسها قبل الفسل
بالبول فان لم يتيسر منها ذلك لم يكن عليها شيء وعن الكاتب اذا باتت تتنحنت بمد بولها ذكره
في سياق غسل الجنابة ذكر ذلك في (الذكرى) قال وأطلق أبو الصلاح وفي (النية) وغسل
المرأة من الجنابة كفسل الرجل سواء ولا يسقط عنها الاوجوب الاستبراء بالبول ولعل فيه اشارة
الى عدم سقوطه بالاجتهاد وفي (المراسم) في المتن وغسل النساء كفسل الرجال في كل شيء
وفي الاستبراء وعلى الحاشية الا في الاستبراء وعلم عليها بانها نسخة وقطع في (النغلة) بموم
البول واختصاص الاجتهاد بالرجل وفي (الذكرى) بمد قل القول بالاستبراء عليها مانصه ولعل
المخرجين وان تغايرا يؤثر خروج البول في خروج ما خلف في المخرج الآخرا كان وخصوصاً مع
الاجتهاد وتوقف في (المنتهى) وفي (البيان) وفي استبراء المرأة قول وفي (النعمة) ويستحب الاستبراء
كحملة من العبارات وفي (الروضة) وفي استعبابه للمرأة قول تستبري عرضاً أما بالبول فلا لاختلاف
المخرجين ولم يذكرنا ابن بابويه المرأة وكذا الجسفي كما قل في (الذكرى) وفي (كشف الثام) استبراءها
(١) اذا أنزلت أقوى منه اذا جومت لما مر من خبري منصور وسليمان بن خالد ان ما يخرج منها
ماء الرجل وخص بالرجل في (المبسوط) والوسيلة والسرائر والشرائع والتذكيرة والتحرير والمختلف
والدروس وجامع المقاصد وحاشية الشرائع والمساك ومجمع الفائدة والبرهان والمفاتيح وشرح
الجفرية وغيرها وهو ظاهر (المتبر) لانه قل عن (المبسوط) اختصاصه بالرجال وسكت على ان في أول
كلامه ما يدل على ذلك وقل في (المختلف) وغيره عن (الجمل والقود) وفي (كشف الثام) من العبارات
عن (الاصباح والمصباح) ومختصره والجامع ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ بلبول ﴾ قد خلا
عنه كثير من العبارات وأكثرها عبارات ائمتناين بالجواب والفاكرون له قاطون به وفي (كشف
الثام) لعله لاختلاف فيه ويضده الاعتبار (قلت واجماع النية) منطبق عليه كما ان شهرة (التذكرة)
كذلك ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ فان تمذر مسح من المقدمة الى أصل القضيبة ثلاثاً

(١) استند أكثر هؤلاء في ذلك الى اختلاف مخرجي بولها ومنها وهو كما ترى انما ينبغي استبراءها
بالبول (منه)

﴿ الفصل الثاني في الاحكام ﴾ يحرم على الجنب قبل النسل الجلوس في المساجد (متن)

ومنه الى رأسه ثلاثا ويتره ثلاثا ﴿ المصير الى الاجتهاد عند تنذر البول خيرة ﴾ (لثمة والاسم
والوسيلة والسرائر والشرائع) على ما فهموهما قربة عبارة (المتر والتذكرة ونهاية الاحكام ودروس
والذكرى والبيان وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وجمع القادق والمالك) وغيره . ومن ذكر
ذلك في المقام ومن ذكره في البطل المشتبه وقوله في (الذكرى) عن القاضي لكتبهم اختلاف في كيفية
فهي (المنفعة والمعتبر) انه يمسح تحت الايمن الى اصل التصب ويصبره الى رأس الحشفة وفي
(المراسم والسرائر) تد التصب خاصة وفي (الوسيلة) ان لم يتيسر الد فلاحضاد وطلق كما مل
عن القاضي (والحاصل) ان عباراتهم في المقام متفاوتة بعد اتفاقهم على العذر الذي ذكره . وقد تقدمه
نشر الاقوال في كيفية الاستبراء من البول (وقول الشيخ في المبسوط) وأو المكارم في (العمية) وح
عليه الاستبراء بالبول والاجتهاد (وقد يقال) ان عبارة (الغنية) مخالفة لصاروة (المبسوط) لانه قل في (منه)
الاستبراء بالبول والاجتهاد فيه ليخرج ما في مخرج (محرر حل) المي منه ثم الاستبراء من البول على
ما قلناه انتهى فأملى ولعلنا قريصة من عبارة (الغنية) كما يأتي قلنا والمفاضل المدي حمل . في
(المبسوط) مواظبا على قل عن الجنب وقد مر العمل به أنه أجمعهما مما قلل منه (المبسوط)
التي وقت في يد المفاضل كانت الراودون أو (وقول في المنتهى) يستحب الاستبراء ٥٥٥
مضت كيفية وفي (التحرير) يستحب الاستبراء بان يمسح من المقعدة الى أصل التصب ثم منه
الى طرفه ثم يتره ثلاثا ثلاثا ومثل ذلك صنع في (النافع) وزله في (المنتهى) لان كل سرحا على عدم
القدرة على البول وأطلق في (العمية) وظاهر (المداية) الاقتصار على البول حيث قال واحمد
ان تبول ليخرج ما بقي في احليلك من المي ثم اغسل يدك (يديك حل) الى آخره . مل ذلك من
(الاقتصاد والمهذب والاشارة) وهو قريب مما في (المبسوط) ونحوه ونعم عاره (المبسوط)
عبارة (المفاتيح) وفي (النهاية) فاذا أراد السمل من الجنابة فليستر نفسه فامل من بعد عليه فليحتد
فان لم يأت له فليس عليه شيء انتهى ولعل المراد فان قدر عليه فليحتد حتى يبول وان لم يأت فلا
شيء عليه أو فليحتد في اخراج قية المي بالمسح والفرقان لم يأت أي لم يخرج المي أنه لم ييسر له
شيء منه ومن البول بالتسيان ونحوه فلا شيء عليه وفي (كشف القاء) لم يظهروا على لانت
من المي بغير البول لكن يرشد اليه الاستبراء من البول والاعتناء بالصمص على عدم اعادة السمل
اذا لم يمل وفي (جامع المقاصد) يشهد له الاخير الدالة على الاحتراء بالاجتهاد في عدم اعادة السمل
قد نزلنا جمع من الاصحاب على ما اذا لم يأت البول للمقتل جمعا بيننا . بين غيره وهو عين . في
(كشف القاء) وصاحب (المداية) لم يجد لذلك دليلا واشتكل في (المنتهى) نهاية لاحكام
الحاقه بحدث البول اذا لم يأت البول ولعله استشكل سقوط الاعادة بالاجتهاد قطعاه . فيه قد
ذلك كذا قال (قال في كشف القاء)

﴿ الفصل الثاني في الاحكام ﴾

﴿ قوله قدس سره ﴾ ﴿ يحرم على الجنب قبل النسل الجلوس في المساجد ﴾ . تقدمه في
صدر الكتاب قل الاجامات والشبهة بالامز يدعيه في هناك شيء وهو انه يجوز دخول مسجد

ووضع شيء فيها والاجتياز في المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وآله ولو اجنب
فيهما تيمم واجبا للخروج منهما ويجب ان يقصد اقرب الابواب اليه ويحرم عليه
قراءة الزنائم واباضها حتى البسطة اذا نواها منها ومس كتابة القرآن (متن)

النبي صلى الله عليه وآله له وللمصومين من ذريته عليهم السلام للاخبار المتضافرة كما في
(كتاب المجالس والعيون والعلل وتفسير) علي بن ابراهيم والحق المصنف والحق الثاني
والهندي وغيرها بالثبت التردد واستظهر الجواز في (المدارك) وعن بعضهم قصر الحرمة على
الجلوس والحق جملة من متأخري أصحابنا منهم الشيدان بالمساجد الضرائح القدسة والمشاهد
المشرقة (ورده) جملة من المتأخرين بعدم المستند وتوقف في (المدارك) ويمكن الاستدلال عليه
بالاعتبار والاختار الدالة على عدم جواز دخول الجنب بيوتهم احياء كما في (بصائر الدرجات وقرب
الاستاد ورجال الكشي وارشاد المفيد وكشف الغمّة) قلنا من (دلائل) الحيري وظاهر هذه
الاجازات تحريم مجرد الدخول وان كان بدون لبث (الا أن يقال) انه عليه السلام علم بإرادة أبي بصير
اللبث فتأمل ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ووضع شيء فيها ﴾ اجماعا في (الفتية والحدائق)
وظاهر (كشف الرموز) الا انه استثنى سلا را وفي (التفحيم) لا تعرف فيه خلافا لا من سلا را وهو مذهب
علمائنا الا سلا را كما في (المنتهى والمدارك) وهو المشهور كما في (التذكرة والمختلف وتبليص التلخيص
والمذهب والمقتصر) وفي (المعتبر) انه مذهب الحنابلة وأتباعهم وفي (كشف اللثام) انه مذهب الاكثر وكرهه
سلا را وربما لاح ذلك من (الخلاف) ونقل في (جامع المقاصد) قولاً بأنه انما يحرم اذا استلزم البت (قال)
وهو في الحقيقة راجع الى علم تحريم الوضع (قلت) هذا خيرة (المقتصر) قال المراد بالوضع
المستلزم للدخول والبت لان الرخصة في الاجتياز خاصة ونسب في (الحدائق) الى بعض المتأخرين
واطال في مناقشته وفي (المقتصر) لو أقي في وسط المسجد شيئا من خارجه من غير دخول لم يحرم قطعا
وقطع في (المساك) وغيرها بتحريم ذلك لاطلاق النص ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾
﴿ والاجتياز في المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وآله ﴾ اجماعا في (الفتية والمعتبر والمدارك)
وظاهر (التذكرة) ونفى عنه الخلاف في (الحدائق) ونسب الى المظم في (كشف اللثام) وأطلق
المنع في دخول المساجد الا اجتياز الصدوقان والمفيد وسلا را والشيخ في (الجل والاعتقاد والمصباح
ومختصره) والكبير على ما نقل عن بعض في (الذكرى وكشف اللثام) وظاهرهم جواز الجواز فيهما
وقال في (المبسوط) والمكروهات الاكل والشرب والنوم والغضاب والمسجد الحرام ومسجد النبي
صلى الله عليه وآله لا يدخلها على حال الى ان قال ويكره من المصنف وظاهر هذه البارة كراهة
دخولها ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولو اجنب فيها الى آخره ﴾ قدم الكلام في ذلك
كما قدم الكلام في انه يحرم عليه قراءة الزنائم واباضها ومس كتابة القرآن وقلنا هناك الاجامات في القام
والمراد بكتابة القرآن كما في (جامع المقاصد والزينة وارشاد الجفرية والثافية) صور الحروف قالوا
ومنه التشديد والمدوني الاحراب وبيان لكن في (ارشاد الجفرية) الميل الى ترجيح تحريم
من الاحراب وفي (الثافية) لم يتعرض للاحراب وفي (الروضة) خط المصنف كلماته وحروفه ومقام

وما عليه اسم الله تعالى ويكره الا كل والشرب الا بعد المضمضة والاستنشاق (متن)

مقامها كالشدة والمهزقة واستظهروا عدم تحقق المس بالشعر والسن وترددوا في الظفر الا في (الشافعية والروضة) فانه خص الحكم بما تحله الحياة (كالروض) وهو الظاهر من عبارة (الذكري) وقد تقدم في صدر الكتاب وفي بحث الكتاب ويأتي في بحث من الميث ماله فنع في المقام ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ وما عليه اسم الله تعالى ﴾ قد وقع في (المبسوط) وغيره (كانشرايع والارشاد ونهاية الاحكام والدروس والبيان) وغيرها التعبير بمثل ما ذكره المصنف هنا موافقة للخبر الا ان الظاهر ان المراد من ذلك من نفس الاسم كما نبه على ذلك المحقق الثاني وبذلك صرح في (الوسيلة والفنية والسرائر والمعتبر والمتنبي والتذكرة والتحرير واللمعة والجفرية) وغيرها والا لحرم من نحو لوح عظيم كتب في جانب منه اسم الله تعالى وحرم من ما عليه القرآن بطريق أولى وأصحابنا لا يقولون به كما في (جامع المقاصد وكشف الغم) وفي (الراسم) ولا يس كتابه فيها اسم الله تعالى وهي منزلة على ما ذكرنا أيضاً (وأما الحكم) فله الاجماع في (الفنية) وظاهر (المتنبي) لانه نسبته الى عمل الاصحاب وفي (نهاية الاحكام) فني عنه الخلاف ولم يذكر هذا الحكم الصدوق في (الهداية) ولا قل عن غيره ممن تقدم على الشيخين ولهم يحكمون بعدم المنع كما لعله يلوح من عبارة (المعتبر) لانه بعد ان حكم بالحرمة طعن في الرواية وفي (المجموع) للاردبيلي ان الحكم غير واضح الدليل وظاهر (المنفعة والمصباح والوسيلة والفنية والسرائر) وغيرها عموم الحكم لسائر اسمائه تعالى وان لم تكن أعلاماً أو كانت أعلاماً في كل لغة (قل في المصباح) ولا شيئاً فيه اسم من أسماء الله عز وجل قال في (الفنية) أو اسم من أسمائه تعالى وفي (السرائر) ومن كتابة أسماء الله تعالى وفي (الوسيلة) ومن كل كتابة معظمة من أسماء تعالى وفي (الموجز الحاوي) ان ذلك يختص بالجلالة وفي (كشف الغم) ان الاولى تميم المنع لما جعل جزء اسم كبد الله تعالى للاحتياط وقصد الواضع اسمه تعالى عند الوضع والمشهور كما في (الروضة) سريان الحكم لما على الدرهم والدينار وفي (الحدائق) نسبته الى الاصحاب من دون خلاف انتهى والحق باسمه تعالى أسماء أنبيائه والأئمة عليهم الصلاة والسلام في (المبسوط والمصباح والفنية والسرائر والوسيلة والتذكرة والارشاد والتبصرة) وكتب الشهيدين والمحقق الثاني وفي (الروضة) انه المشهور بل في (اللمعة) أيضاً على ما ذكره في آخرها من انه لا يذكر الا المشهور وفي (جامع المقاصد) نسبته الى أكثر الاصحاب تارة وإلى كبارهم أخرى وفي (شرح الجفرية) نسبته إلى الاصحاب (وقله في كشف الغم عن المقنع والجلل للشيخ والمهذب والاصباح والجامع وأحكام الراوندني) وكذا اسم الزهراء عليها الصلاة والسلام لهما كالأنبياء والأئمة عليهم السلام وقد صرح بذلك بعض الاصحاب كصاحب (الروض) وقد تقدم ان صاحب (المجموع) لم يحكم بذلك لعدم وضوح الدليل ورجح الكراهة المصنف والمحقق في (المعتبر والمتنبي والتحرير) وواقفها صاحب (المدارك) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ ويكره الا كل والشرب الا بعد المضمضة والاستنشاق ﴾ اجمالاً كما في (الفنية وظاهر التذكرة وفوائد الشرائع) حيث نسبته فيما الى عطائنا وكذا في (حاشية المدارك) ونسبته الى المشهور في (المسالك وكشف الغم) وهو مذهب

والنوم الا بسد الوضوء والغضاب (متن)

الاكثر كما في (جامع المقاصد والمدارك) ومذهب الحنبة واتباعهم كلني (المعتبر) وقال الصدوق في (القبه والمهداية) والجنب اذا اراد ان يأكل ويشرب لم يجره الا ان ينسل يديه ويتمضمض ويستنشق وظاهر التحريم وفيها زيادة غسل اليدين وزاد في (الغنية) على المضمضة وغسل اليدين غسل الوجه كما في حسن زرارة وزاد في (المساك) على المضمضة والاستنشاق غسل اليدين معها قال وأكل من ذلك الوضوء معها لغص وفي (المعتبر) اقتصر على غسل اليدين والمضمضة وتبعه شارح (المجفرية) وعن (المتنع) الاقتصار على غسل الفرج والوضوء وفي (المدارك والذخيرة) ان الأجود الاكتفاء بنسل اليد وأفضلية المضمضة وغسل الوجه أو الوضوء وقريب منه ما في (مجمع الفائدة) وفي (المنتهى والتحرير ونهاية الاحكام والفتاوى) المضمضة والاستنشاق أو الوضوء والمشهور كلني (المساك) زوال الكراهة بما ذكر المصنف وهو مذهب الاكثر كما في (جامع المقاصد والمدارك وكشف الغتام) وفي (الشرايع) انها تخف وقد يلوح ذلك من (السرائر) حيث يقول ويكره ان يأكل الجنب الطعام أو يشرب الشراب قال أرادهما فليتمضمض أولاً وليستنشق ومثلهما (ومثلاً خ) عبارة النهاية (وقال في كشف الغتام) ان عبارة (الاقتصاد) تعطي ذلك وفي (المصباح) ويكره ان يأكل ويشرب الا عند الضرورة وعند ذلك يتمضمض ويستنشق وفي (المساك) لعل اطلاق الخفة بسبب ذلك بناء على كراهة ترك المستحب وفي (جامع المقاصد والمدارك) ينبغي ان يراعى في الاحتداد بذلك عدم تراخي الاكل والشرب عنه كثيراً وتمدد بتمدهما مع التراخي لاعم الاتصال وفي (المجمع) ويمتثل التمدد اذا طال الزمان أو تفضل الحدث (وقال) ابن المسيب اذا اراد ان يأكل ينسل كفه ويتمضمض وهو قول اسحق وأصحاب الرأي واحدى الروايتين عن أحد قال بجماهد ينسل كفيه وقال مالك ينسل يديه ان كان أصابها أدى حجره قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ والنوم الا بسد الوضوء ﴾ اجماعاً في (الفنية والمنتهى) وهو مذهب علاننا كلني (المعتبر والتذكرة) وأكثر البارات كعبارة المصنف ظاهراً زوال الكراهة وفي (السرائر) ويكره ان ينام قبل الاغتسال فان اراد ذلك تواً وقام الى وقت الاغتسال ونحوها عبارة (النهاية) وربما أعطيت الخفة كما استظهره في (كشف الغتام) من الاخبار وعن (المذهب) لا ينام حتى يقتل أو يتمضمض ويستنشق وعن (الارشاد) انه أطلق كراهة تومه وقال ابن المسيب ينام ولا يس ماء وهو قول أصحاب الرأي ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ ﴿ والغضاب ﴾ اجماعاً في (الفنية) وهو مذهب أكثر علاننا في (التذكرة) والمشهور في (الحدائق) وهو مذهب الفقيه والسيد والشيخ كما في (المنتهى) وفي (القبه) ولا بأس ان يحتضب الجنب ويجنب وهو محتضب ويحتجم ويذكر الله تعالى ويتودد ويذبح ويلبس الغلام وينام في المسجد انتهى (ولله) ير يد فني التحريم التوهم من (قوله) عليه السلام لم يؤمن ان يصيبه الشيطان بسوء فيكون اجماعاً لكن عبارته هذه قد اشتملت على جواز النوم في المسجد وقد تأولوا له المحنون بتأويلات بعيدة كما مرّت الاشارة اليه في صدر الكتاب (قال) الفقيه في وجه الكراهة انه يمنع وصول الماء الى ظاهر الجوارح التي عليها الغضاب انتهى ومقتضاه التحريم لا الكراهة ولله قلبك اعترفت في (المعتبر) قل ولله نظر الى ان اللون

وقراءة ما زاد على سبع آيات وتشتد الكراهية فيما زاد على سبعين (متن)

عرض وهو لا يفتك فيلزم حصول أجزاء من الغضب في محل القون لكنها خيفة لا تمنع لئلا منعاً تاماً فكرحت تلك انتهى وصرح جماعة بأنه يكره للمختضب ان يجنب وقيد بعض بما اذا لم يأخذ الحنا مأخذه ورجا لاح من المفيد عدم الكراهة (قال في الفتنة) فإذا أجنب بعد الغضب لم يخرج (قال في المتبر) وهو محمول على اتفاق الجنبه لاعلى فلها اختياراً (تنهى) ولعل مراده كما في (كشف الغمام) انه اذا أخذ الحنا مأخذه وبلغ لم يخرج كما في خبر أبي سعيد رضي الله عنه قوله قدس الله تعالى روحه ﴿﴾ (وقراءة ما زاد على سبع آيات) أي من غير سور العزائم اما الجواز قبله الاجماع في (الغلاف والانتصار والفتنة والمتبر والمتمنى ونهاية الاحكام) وقلت حكايته عن احكام الراوندي وفي (المدارك) انه مذهب الاكثر وفي (تخليص التلخيص) ان الاجماع منقاد على تحوير ما قص عن السبع من غير كراهة انتهى ويأتي ما نقله عن (الغصن والمراسم) وآه الكراهة قد قلت الشرة عليها في (المختلف وتخليص التلخيص والمدايق) بل في (اللمعة) أيضاً ان تم ما ذكره في آخرها وفي (المالك) انه يصدق العدد بواحدة مكررة وفي (الروضة) فيه وجهان وفي (كتف الله) جملة احتمالاً وتقل في (الذكرى وجامع المقاصد) وغيرها ان القاضي حرم ذلك أعني ما زاد على السبع وفيها أيضاً من سلا في الابواب انه حرم القراءة مطلقاً وفي (الغلاف) ان بعض أصحابنا في رد الجواز بسبع آيات وفي (المبسوط) الاحتياط أن لا يزيد على سبع أو سبعين وفي (النهيمة) يقرأ من القرآن من أي موضع شاء ما بينه وبين سبع آيات الا الاربع وظاهرها كظاهر (الفتنة) يحرم ما زاد على السبع واحتمل في (الاستبصار) ويحتمله (التنذيب) لكن في (المخالف) قل والظاهر من كلام الشيخ في كتابي الاخبار التحريم انتهى وفي (المصباح والسرار) يجوز له قراءة القرآن الا العزائم من دون ذكر كراهة كما عن ظاهر (الجل) ونحوه عبارة (الهداية) حيث نفى البأس ثم قال في (السرار) وبعض أصحابنا لا يجوز الا ما بينه وبين سبع آيات أو سبعين آية وإنما زاد على ذلك يحرم مثل الاربع سور ثم قال ان الاول أظهر وفي (الغصن) كراهية القراءة لما عدا العزائم ومثله نقل عن ابن سبيد وفي (المراسم) والتدب ان لا يمس المصحف ولا يقرأ القرآن فن قلنا ان خلاف المندوب مكروه كان كالصدق وابن سبيد في اطلاق كراهة القراءة لما عدا العزائم وكان صاحب (التلخيص) لم ينظر بهم أولم يقدح عنده خلافهم في دعوى الاجماع كما هو الحق رضي الله عنه قدس الله تعالى روحه ﴿﴾ (وتشتد فيما زاد على السبعين) كما في (الشرائع والتجريد والارشاد والبيان وجمع البرهان) وفي (المدارك) بعد ان تأمل في الدليل قال انه عزاه في (المتبر الى المبسوط) والموجود فيه والاحتياط ان لا يزيد على سبع أو سبعين والموجود في (المتبر) يكره قراءة ما زاد على سبع آيات قاله الشيخ في (النهيمة) وقال في (المبسوط) الاحوط ان لا يزيد على سبع أو سبعين انتهى وفي (الوسيلة والمختلف) يكره ما زاد على سبعين مقتصرين عليه وحكي في (نهاية الاحكام) تحريمه عن القاضي وفي (التحرير والمنهى) حكاه عن بعض اصحاب وفي (نهاية الاحكام) لو قرأ السبع أو السبعين ثم قال (سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين) على قصد اقامة سنة الركوب لم يكن مكروهاً لانه اذا لم يقصد القرآن لم يكن فيه اخلال بالتعظيم (قال) وكذا لو جرى على لسانه آيات من

وتحرم عليه التولية اختيارا ويكره الاستئانة ويجوز اخذ ماله في المسجد والجواز فيه
 ﴿فروع﴾ الاول الكافر المجنب يجب عليه الفسل بشرط صحته الاسلام ولا يسقط
 باسلامه ولا عن المرتد ولو ارتد المسلم بعد غسله لم يطل (الثاني) يحرم مس المنسوخ
 حكمه خاصة دون المنسوخ تلاوته خاصة (الثالث) لو وجد بلا مشقها بعد الفسل لم
 يلتفت ان كان قد بال او استبرا (متن)

الزائم لا يقصد القرآن لم يكن محرما (قال في كشف القام) وفي ذلك نظر (وقال الشافعي
 يحرم ان يقرأ الجنب والعائض شيئا من القرآن) (وقال) مالك للعائض القراءة دون الجنب
 وحرم أبو حنيفة قراءة الآية دون مادونها وعن أحد في بعض الآية تفصيل فان كان لا يتميز القرآن
 عن غيره فلا بأس والا فالتعذر ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (ويحرم التولية اختيارا) قد مر
 في الوضوء ماله دخل في المقام والاصحاب لا يختلفون في ذلك الا ما يثقل عن ظاهر الكتاب قال علي
 مافي (الذكرى) وان كان غيره يصب الماء من اناه متصل الصب أو كان تحت انبوب قطع ذلك
 ثلاث مرات يفصل يمينه بتخليل الشعر بكتا يديه وهو ظاهر في التولية كما عليه جمع الفقهاء ﴿قوله
 قدس الله تعالى روحه﴾ (ويجوز اخذ ماله في المسجد) هذا مذهب علانكا في ظاهر (المنتهى)
 لانه ذكره مع المنع من الوضع وهو اجماع كما هو الظاهر كما في (كشف القام) وفي (السرائر) انه
 الصحيح من المذهب والاقوال وفي (المحدثات) انه موضع وفاق وفي (كشف القام) لافرق
 في ذلك بين ما ذابث فيه أو لا أي مسجد كان حرما أو غيره ومحرىم البث ودخول الحرمين خارجان
 عن الاخذ انتهى هذا وفي (المنتهى والمدارك) الاجماع على جواز الجواز في المسجد الفير الحرمي
 وهو الظاهر من (المتبر) حيث نسب الى الاصحاب مرتين وهو الصحيح من المذهب والاقوال كما
 في (السرائر) ﴿قوله﴾ (فروع تسعة الاول الكافر المجنب يجب عليه الفسل) ذكره
 الاصحاب قاطعين به وهو مذهبنا ومذهب أكثر العامة كما في (السرائر والمدارك) وفي (كشف
 القام) انه ثابت عندنا وفي (المحدثات) انه المشهور بل كاد يكون اجماعا لانهم لم يقولوا في المسئلة
 خلافا عن أحد من الخاصة بل من العامة الا عن أبي حنيفة انتهى (ثم قال) فيه نظر من وجوه
 وفي (المدارك) وأما عدم الصحة ثابت باجماعا بل ادعى جدي قدس سره الاجماع على
 اشتراط الايمان وفي (المنتهى) حكم المرتد حكم الكافر في وجوب الفسل عليه فهو مذهب علانكا
 اجمع انتهى ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (ولو ارتد المسلم بعد غسله لم يطل) وكذا بدالوضوء
 والتميم والشافعي ثلاثة أوجه في الوضوء والتميم (أحدها) لا يفسدان (الثاني) يفسدان وبه قال أحد
 (الثالث) يفسد التيمم دون الوضوء ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (لو وجد بلا مشقها بعد
 الفسل لم يلتفت ان كان قد بال) أي لم يد الفسل ان كان قد بال ولم يجتهد اجماعا في (الخلاص)
 وقد ذكره الاصحاب قاطعين به وتطبق عليه الاجامات الآتية (والحاصل) انه لا كلام في ذلك
 وانما الكلام في انه هل يجب عليه الوضوء أم لا الاكثر على انه يجب (قلت) يرجع الحال الى مسئلة
 الاستبراء من البول اذ هي فرد من افرادها ولا مدخل لخصوصية الجنابة في المقام وقد مر انه غني

والا اعاد النسل (متن)

الخلافاً عن ذلك في (السرائر) وغيرها ويظهر من كلام الشيخين في (الفتنة والتهديب والاستبصار) عدم وجوب الوضوء في الصورة المذكورة (قال في الفتنة) وإذا وجد النسل من الجنابة بلا على رأس إبطه أو حس بمخرج شيء منه بعد اغتساله فإن كان قد استبرأ بما ذكرنا قبل هذا من البول أو الاجتهاد فليس عليه الوضوء ولا إعادة النسل انتهى وأشار بقوله بما ذكرنا إلى ما سبق له من قوله وإذا هزم الجنب على التطهير بالنسل فليستبرأ بالبول فإن لم يتيسر له فليجتهد في الاستبراء بمسح تحت الاثنين إلى آخره وهو ظاهر في نفي الوضوء مع البول الخاطئ من الاجتهاد وأما الشيخ في (التهديب) فإنه بعد أن أورد صحيحة محمد ورواية ابن ميسرة قال فما تضمن هذان الحديثان من ذكر إعادة الوضوء قائماً هو على طريقة الاستعجاب لأن النسل عن الجنابة يجر عن الوضوء ولم يحدث هناك ما يقتض الوضوء فينبغي أن لا تجب عليه الطهارة ونحوه قال في الاستبصار (فإن كان) قد بال واجتهد فليس غسل أيضاً اجاباً في (الخلافاً وكشف القاتم وجامع المقاصد والمدارك) ونفى عنه الخلافاً في (جمع البرهان والمحدثات) بل فيما نفى الخلافاً أيضاً عن عدم وجوب الوضوء وفي (جامع المقاصد) نقل الاتفاق على ذلك أيضاً (وإن كان) قد استبرأ بالاجتهاد مع تضرر البول ففي (المبسوط والاستبصار والفتنة والسرائر والمراسم والشرائع والنافع والتذكرة والتحرير ونهاية الأحكام والعروس والذكرى والبيان وجامع المقاصد وقواعد الشرائع والروض والروضة وشرح الجفرية وجمع البرهان) وغيرها عدم وجوب النسل (فبعض) صرح فيها بذلك (وبعض) منهم منه ذلك حيث ذهب إلى الاجتهاد عند تضرر البول بل هو الظاهر من كل من خير في الاستبراء بين البول والاجتهاد ويظهر من (جامع المقاصد كالذكرى) دعوى الاجماع حيث نسب إلى الاصحاب (قال في جامع المقاصد) وفي بعضها أي الاخبار اطلاق عدم الاعادة وحملها الاصحاب على من تضرر منه البول فاجتهد ومثله قال في (الذكرى) ونسبه إلى أكثر الاصحاب في (المحدثات) وفي (الفتنة والخلافاً) أن عليه الاعادة أن لم يبل وقتل عن (الفتن والمهذب) وفي (الخلافاً) الاجماع عليه وفي (المدارك والمحدثات) في خصوص هذا الفرد أن عليه الاعادة ونسبه في (المحدثات) إلى جماعة من فضلاء متأخري المتأخرين وتوقف في (الفتن ونهاية الأحكام) قال في (المتن) لو لم يتأت البول ففي الحاقه بمحدث البول اشكال فإن الحقتاه به كفي الاختراط والاجتهاد في اسقاط النسل لو رأى البول المشتبه بعد الانزال مع الاجتهاد والا فلا ونحوه في (نهاية الأحكام) وفي (النهاية والتهديب) لا إعادة على من اجتهد في البول فلم يتأت له واحتمل في (الاستبصار) واحتمل فيه وفي (التهديب) عدم الاعادة مع التبان كما في خبر جميل ثم في (الفتن والفتن) أن في خبر آخر أن رأى بلا ولم يكن بال فليتوضأ ولا يقتسل (قال في الفتنة) إعادة النسل أصل ولطبر الثاني رخصة (وإن كان) قد استبرأ بالاجتهاد مع إمكان البول فليس عليه الاعادة كما هو مذهب الأكثر كما في (المحدثات) وهو خيرة الشيعيين والمحقق الثاني وصاحب (المدارك) وغيرهم ويلوح كما في (المدارك من النافع والشرائع) عدم وجوب الاعادة في هذه الصورة فرمائه بعض بالبد وأخر بالضعف ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ والا اعاد النسل ﴾ أي أن لم يكن بال ولا استبرأ بالاجتهاد اعاد وهو اجماع قوله السجلي والمصنف والشيد والمحقق الثاني

دون الصلاة الواقعة قبل الوجدان (الرابع) لأموالاقتها نعم يشترط عدم تجدد حدث أكبر أو أصغر فإن تجدد أحدهما في الاثناء أعاد فيها على الأقوى (متم)

وفي (المدارك) انه المعروف بين الأصحاب وينطبق عليه إجماع (الخلافا) حيث قال وإن لم يكن بال وجب عليه إعادة النسل ثم قل عليه الإجماع وفي (المعتبر) ويدل على ذلك ما رواه الأصحاب فأمل ويظهر من (الفتية كما من المقنع) الاكتفاء في هذه بالوضوء كما سلفت الإشارة إليه فيما قلناه من كلامه وقد مرافي (التمهيد والنهاية) من انه لا إعادة على من اجتهد في البول فلم يتأت ومر ما احتله في (التهذيبين) من عدم الإعادة مع النسيان ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (دون الصلاة الواقعة قبل الوجدان) لان انتقال المني عن محله الأصلي غير موجب للنسل عندنا كما في (جامع المقاصد) وهو المعروف من مذهب أكثر الأصحاب كما في (الحداثي) وبه صرح في (السرائر والمعتبر والتمهيد والتذكرة والمختلف) وغيرها وقل في (السرائر) الإعادة عن بعض الكنب والأخبار ولله اراد ما يروه صحيح محمد (وقل في المنتهى) أيضا عن بعض أصحابنا قولاً بوجوب أعادتها ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (الرابع لأموالاقتها) وجوبا إجماعاً كما في (التحرير ونهاية الأحكام وجامع المقاصد وكشف التام وشرح الجفرية) (وهو مذهب علاننا كما في (المنتهى والتذكرة) بوفى عنه الخلاف في (الحداثي) ونسب في (الروضة) الى المشهور وفي (نهاية الأحكام والدروس والذكرى واللمعة) في نسختين من اللمعة قد يتبين (وجامع المقاصد والروضة) انها مستحبة ونسب في (الذكرى) الى جماعة من الأصحاب وفي (الحداثي) تارة الى جمع وأخرى الى الأصحاب وذكره في (اللمعة) في نسختين مسيحيتين كما مر فيكون مشهوراً كما ذكره في آخرها ولعل ذلك مما زاعغ عنه نظر الفاضل الهندي حتى قال انه لم يذكرها أو سقط من نسخته لكنه قرع شرحها في (الروضة) وقد نسب ذلك الفاضل الهندي الى (الفتية) وقد تبين في مظانها حرقاً فحرقاً وجسده ذكر ذلك ولله سقط من نسختي وقلة عن (المذهب والإشارة) قال في (الذكرى) استدلالاً على الاستحباب لان المعلوم من صاحب الشرع وذريته المصومين عليهم الصلاة والسلام فضل ذلك ونسب في (المنتهى) عدم الوجوب الى أكثر أهل العلم وقيل عن ربيعة انه قال من تمتد فريق غسله أعاد وبه قال الليث واختلف فيه عن مالك وفيه لأصحاب الشافعي قول انتهى ما ذكره في (المنتهى) وفي (الروضة) قد نجب لمرض كفتيق وقت البادة المشروطة وخوف فجأة الحدث المستحاضة ونحوها (ثم قال) وقد نجب بالنذر لانه راجح وتبع في ذلك الحق الثاني في (جامع المقاصد) وزاد في (جامع المقاصد) وجوبها اذا توقع قدالاً اذا كان النسل واجبا لا اشتغال اللمة بمشروط به عندنا ومطلقاً عند آخرين (ثم قال) وهل نجب اذا خاف فجأة الحدث كما في السلس والمبطون بيني على وجوب الإعادة بتخلل الحدث الأصغر اما اذا خاف فجأة الأكبر فيجب محافظته على سلامة العمل من الإبطال مع احتمال الدم اذا الإبطال غير مستند اليه (نعم) يجب الاستئذان ولو كان الحدث الأكبر مستمراً اشترط لصحة النسل الاتباع لعدم العفو عما سوى القدر الضروري انتهى ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (نعم يشترط عدم تجدد حدث أكبر أو أصغر فإن تجدد أحدهما في الاثناء أعاد فيها على الأقوى) اما الإعادة

عند تجمد الاكبر في الاثناء كلجنابة فما لا كلام فيه واما اذا تخلف حدث أكبر غير الجنابة فحجري فيه
الوجه الثلاثة الآتية الا ان على القول بوجوب الاتمام والوضوء يجب هنا مع الوضوء غسل آخر
لذلك الحدث واما الكلام فيما اذا تجمد الحدث الاصغر كذلك وقد اختار المصنف فيه الاعادة كما في
(الفتية) حيث قلناه من آية فيه (والهداية والبسوط والنهاية ونهاية الاحكام والمتنبي والتحريرو والتذكرة
والمختلِف والارشاد والفرس والبيان والذكرى والمعة والمقتصر وغاية المرام والتفتيح وحاشية المدارك
والحدثات) وهو المقول عن (الاصباح والجامع) وقد أقال الاستاذ أدام الله تعالى حراستني (حاشية
المدارك) في إيضاحه وقوته ونسبه الى المشهور في الحاشية المذكورة (وذهب) المرتضى والمحقق في كبه
الثلاثة وتلميذه اليوسفي والشيد الثاني وولاه وسبطه وتلميذه الشيخ حسين بن عبد الصمد والسيد
علي الصانع في (شرح الارشاد) والمولى الادبلي والفاضل البهائي والشيخ نجيب الدين والفاضل
الهندي الى الاتمام واعادة الوضوء فيه أنهم ان استندوا الى العموم والاطلاق في الاخبار (ففيه)
ان الظاهر منه عدم الحاجة الى الوضوء والبناء على عدم العموم من هذه الجهة والعموم من تلك الجهة
(ففيه) مالا يخفى ويمكن ان يستدل لهم بقوله عليه السلام ما جرى عليه الماء قد طهر وفيه ضعف
(وذهب) القاضي على ما نقل والمجلى والكرخي في كبه الثلاثة والباقر الداماد والفاضل الخراساني
والصالح الشيخ سليمان البهراني الى انه يتم ولا يجب عليه الوضوء. ويظهر من (الحبل المتين) الميل
اليه استناداً الى ماورد عن أمير المؤمنين عليه السلام من عدم الموالاة والى خبر قضية الجارية وأُم
اسماعيل ولم يذهب الى مذهب صاحب (الايضاح والمذهب) ونقل في (المعتبر) انه تردد في
(البسوط) وعجالة البسوط هذه ومتى غسل رأسه من الجنابة ثم أحدث ما يقتض الوضوء. اعاد
النسل من الرأس ولم يبين عليه وفي أصحابنا من قال يني عليه ويتوضأ لاستباحة الصلاة وهي كما ترى
ظاهرة في اختيار الاول وربما لاح منها التردد فتأمل وقد يفهم منها ان قول القاضي والمجلى واتباعهما
لم يكن موجوداً في عصر الشيخ ولا قبله فتأمل هذا والترجيح للمذهب الاول. روم الصدوق عن مولانا
الصادق عليه السلام من الحديث الصريح بذلك قال لا بأس بتبعض النسل تغسل يدك وفركك
ورأسك وتؤخر جسدك الى وقت الصلاة ثم تغسل جسدك اذا أردت ذلك فان أحدث حدثاً من بول
أو غائط أو ريح أو مني بعد ما غسلت رأسك فأعد النسل من أوله وضعفه منجب بالشرة المنقولة في
(شرح الآتية) للكرخي ومواقفة القاعدة الشرعية والمواقفة للموجود في (الحقه الرضوي) وبماقلوه
من ان ناقض المجموع ناقض للاجزاء (ويرد) على القول الثاني انه انما يتم لو ثبت من لاداة
وجود غسلين للجنابة أحدهما يحرم معه الوضوء والاخر يجب (فقلت) ان الاطلاق والعموم
ينصرفان الى المتبادر وهو اذا لم يقع الحدث في الاثناء واما اذا وقع فغير ظاهر حكمه (قلنا) من أين
ثبت لكم حينئذ غسل برفغ الا برخصة (وأما مذاهب العامة) فلحسن البصري قال قبول الصحيح
وقال عطاء وعمر بن دينار والثوري بمقالة السيد (فروع الاول) قال الشيد في (الذكرى) لو كان
الحدث من المرتس فان قلنا بسقوط الترتيب حكماً فن وقع بعد ملاقة جميع البدن أو جب الوضوء
لاخير والا فليس له أثر وان قلنا بوجوب الترتيب الحكمي القصدى فهو كالترتب وان قلنا بعصولة في
نفسه وفسرناه بضمير (الاستبصار) أمكن انسحاب البحث فيه انتهى وظاهره انه مع عدم القول
بالترتيب الحكمي في النسل الارتماسي فإنه لا يتفق تخلل الحدث في أثناء النسل فيختص البحث في

الفصل الترتيبي (وقال في جامع المقاصد) ولو احتل مرتعا وأحدث فإن كان بعد النية وشمل
البدن بالماء أو قبلها فلا شيء أو بعد النية وقبل اتمام الاصابة اطرد اختلاف السابق وكلام (الذكرى)
هنا لا يخلو من شيء وتبسه على ذلك صاحب (المدارك) قال الظاهر انه لا فرق في غسل الجنابة
بين كونه غسل ترتيبي أو ارتعاسي ويتصور ذلك في الارتعاس بوقوع الحدث بعد النية وقبل اتمام
الفصل ثم قل كلام (الذكرى) وأخذ يناقشه فيه وجرى على منواله صاحب (الذخيرة) ونحن نقول
لعل مبنى كلامه في (جامع المقاصد والمدارك) على ان الغفلة في الارتعاس انما هي الغفلة عليه فيمكن
ان يحصل الحدث بعد النية وقبل استيلاء الماء على جميع البدن الا ان فيه ان الظاهر انه في
(الذكرى) بناء على ان الارتعاس لا يحصل الا بعد الدخول تحت الماء واستيلاء الماء على جميع اجزاء
البدن واما الدخول شيئاً فشيئاً قائما هو من مقدماته وعلى هذا فلا يمكن تخطئ الحدث للفصل لان
وصول الماء الى الجميع بعد الولوج دفي (١) (الثاني) قال في (الذكرى) لو تخطئ الحدث الفصل المكمل
بالوضوء. أمكن المساواة في طرد اختلاف وأولية الاجزاء بالوضوء. هنا لان له مدخلا في اكمال الرفع
والاستباحة وبه قطع الفاضل في (النهاية) مع حكمه بالاعادة في غسل الجنابة انتهى (قلت) لم أنظر
بذلك في (النهاية) بعد التنبه ولا في (المنتهى) ولا في (التذكرة) نعم قال في (التحرير) بسند
حكمه بالاعادة في غسل الجنابة وغيره كذلك لكن ان كان قدم الوضوء وجب اعادته ولو أحدث في
أثناء المنسوب قالوجه الاتمام ان قلنا بعدم رفعه للحدث وفي (البيان) في غسل الجنابة الحدث في أثناء
غسل الجنابة يطله وكذا في أثناء غيره من الاغسال وقال في الحيض ولو أحدث في أثناء الغسل
فكالجانب مع قوة الاجزاء بالوضوء. هنا مع اتمام الفصل وفي (المساك والروضة) ولو كان الحدث في
أثناء الغسل غير الجنابة كفى اتمامه مع الوضوء بغير اشكال وفي (الروضة) قال قطعاً وتبسه على
ذلك سبطه في (المدارك) ان لم قل باجزائه عن الوضوء والا اطرد اختلاف (وقال) الاستاذ أدام
الله تعالى حراسته في حاشيته كلام القائل بالاعادة جار في غير غسل الجنابة (٢) من دون تفاوت أصلاً
نعم القول بالاكتفاء من دون الاتمام لا يجري هنا بل معلوم انه غير قابل هنا لصراحة كلامه ودليله
في انه في خصوص غسل الجنابة وفي (التفحيح) يمكن انسحاب الاقوال الثلاثة لو حصل حدث في أثناء
غسل الحيض وغيره من الاغسال وقال لو حصل بعد كمال الغسل وقبل الوضوء. أمكن أيضاً انسحاب
الاقوال الثلاثة لان الوضوء جزء واستضعفه الشهيد لمنع بقاء الحدث بعد الغسل وحكم الشارع
بوجوب الوضوء لا يدل وقال لا كلام في أنه لو حصل بعد الوضوء المتقدم قبل الغسل انه يباد
الوضوء (الثالث) قال السيد علي الصائغ في (شرح الارشاد) وغير بعيد الاكتفاء

(١) ويرد على الكركي والسيد انه ان وقع في الارتعاسي امتداد بحيث يقع الحدث بين أجزائه فيقال
هذا قبل الحدث وهذا بعده فينتبه انه قد يقال ان ذلك تخطئ في الغفلة العرفية وان لم يقع امتداد فلا
يتحقق وقوع الحدث بالاثناء ثم انه لم يتحقق الغسل الارتعاسي الا في حديثين متضمنين اجزائه عن
الفصل وهذا الفصل كان يجزئ عن الوضوء (منه قدس سره) (٢) قلت الوجه في اعادة الغسل
في غير الجنابة ان يقال ان كل واحد منهما مؤثر ناقص في رفع الحدث المطلق فحصول تأثيرهما
موقوف على حصولهما تامين فاذا حصل الحدث في الاثناء لم يكف الاتمام (منه)

﴿ الخامس ﴾ لا يجب النسل بنسبوبة بعض الحشفة ويجب على مقطوعها لو غيب بقدرها وفي المفوف نظر (السادس) لو خرج النسي من ثقبه في الصلب فالأقرب اعتبار الاعتقاد وعدمه (السابع) لا يجب تقض الظفائر إذا وصل الماء إلى ما تحتها وإن لم يمس الماء الشمر بجملته (متن)

باستثناءه إذا نوى قطعه لبطائه حينئذ وكان الحدث متقدماً على النسل انتهى وذكره في السيد في (المدارك) والشيخ نجيب الدين في (شرح الرسالة) بأن نية القطع إنما تقتضي بطلان ما يقع بعدها من الافعال لا ما سبق كما صرح به المحقق وذهب إليه ما في (المدارك) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ لا يجب النسل بنسبوبة بعض الحشفة ﴾ لا نجد في هذا خلافاً إذا لم يكن مقطوعاً من حشفته شيء وقد تقدم ما له فنع اما لو قطع بعضها وبقي بعض ففي (جامع المقاصد والموجز) كشف اللثام) انه يكفي غيبة الباقي مطلقاً وتقل ذلك في (كشف اللثام عن التذكرة) ولم أجده فيها (وقال في جامع المقاصد) بعد ما قلناه عنه الا ان لا يبقى الا لا يتحقق معه ادخال شيء يتد به عرفاً انتهى وفي (الذكرى) ولو قطع بعض الحشفة كفى الباقي الا ان يذهب المعظم فينبى بقدرها ونحوه في (لروض) ويسل ما في (جامع المقاصد) موافقاً في (الذكرى) فأمل واحتل في (كشف اللثام) انه لا بد من غيبة ما بقدرها ثم رجع الأول ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ ويجب على مقطوعها لو غيب بقدرها ﴾ كافي (المتن) والنهاية والنحرير والبيان وجامع المقاصد) على تكلف وقدم ما في (الذكرى) فيمن ذهب معظم حشفته (وقال في التذكرة) وأولج مقطوع الحشفة فأقوى الاحتمالين الوجوب لو غيب قدرها وجعل الباقي وبها قول الشافعي والسقوط انتهى واحتل قويا في (كشف اللثام) الوجوب بمس الادخال والمراد بقطع الحشفة في كلام المصنف مقطوع الكل ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ وفي ايلاج المفوف نظر ﴾ وجوب النسل عليه خيرة (التذكرة) والمنهى والايضاح والذكرى والبيان والدروس وجامع المقاصد) وقال في (نهاية الاحكام) لو لم يمس على ذكره خرقه وأولج احتل حصول الجنابة لحصول التحاذي وعدمه لان استكمال الفنة انما يحصل مع ارتفاع الحجاب واعتبار الخرقه ان كانت لينة لا تمنع وصول بلل الفرج الى الذكر وحصول الحرمان من أحدهما الى الآخر حصلت الجنابة والا فلا انتهى وصاحب (كشف اللثام) لم يعجبه كلام (النهاية) قلت ما ذكره من اعتبار الخرقه لينة وخشونة أحد وجهي الشافعي والوجه الآخر وجوب النسل وهو الاظهر عنده ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ لو خرج النسي من ثقبه ﴾ قد تقدم الكلام في ذلك (وقال في نهاية الاحكام) فان اعتبرنا في نواقض الوضوء المدة فالأقوى هنا اعتبار الصلب فقد قيل انه يخرج من الصلب ﴿ قوله رحمه الله ﴾ • ﴿ لا يجب تقض الظفائر اذا وصل الماء الى ما تحتها وان لم يمس الماء الشمر بجملته ﴾ قد تقدم الكلام في ذلك وقلنا الاجابات هناك ونسب ذلك في (المعتبر) هنا الى مذهب الاصحاب وحاولوا قوله عليه السلام في صحيح حميد بن زائدة من ترك شجرة من الجنابة متصدداً فهو في النار على قدرها من الجسد أو

(الثامن) لا يجزي غسل النجس من البدن عن غسله من الجنابة بل يجب ازالة النجاسة اولاً ثم الاغتسال ثانياً (متن)

فخليلها مع منها الوصول الى البشرة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ لا يجزي غسل النجس من البدن عن غسله من الجنابة بل يجب ازالة النجاسة اولاً ثم الاغتسال ثانياً ﴾ (١) فلا يجزي غسله من الجنابة عن غسل النجس من البدن كما صرح به في (المنهي والهروس والذكرى والبيان وجامع المقاصد والجفرية وشرحها) وهو الظاهر من (الوسيلة والمراسم والفتية) حيث عد فيها ازالة النجاسة عن بدنه من فروض النسل ثم عطف فيها التية وغسل الرأس ثم بل هو الظاهر من (الهداية) بل ظاهر (الفتية) دعوى الاجماع عليه وفي (جامع المقاصد) ان الشائع على ألسنة الفقهاء اشتراط طهارة المحل وفي (الحدائق) انه المشهور بين المتأخرين وقال الشيخ في (المبسوط) وان كان على بدنه نجاسة ازالها ثم اغتسل فان خالف واقتسل أولاً قد ارتفع حدث الجنابة وعليه ان يزيل النجاسة ان كانت لم تزل بالنسل وان زالت بالاغتسال قد اجزأ عن غسلها والظاهر ان كلام الشيخ في النجاسة الحكيمية المقترة الى تعدد النسل وانه يرى الطهارة من الجنابة بالنسبة الاولى وان لم يطهر من الخبث الا بنسبة أخرى ولا بد فيه فاندفع ما أورد عليه في (المختلف والذكرى) وحاصل كلامه انه يجزي النسل من الجنابة عن غسل النجس من البدن كما هو خيرة (المختلف) حيث قال ان النجاسة ان كانت حكيمية زالت بنية غسل الجنابة وواقعه على ذلك في (نهاية الاحكام) فيما اذا كان الماء كثيراً او كانت النجاسة في آخر العضو (قال) والاقرب رفع الحدث واغلب ان كان في ماء كثير ولو أجرى الماء القليل عليه

(١) حجة المشتريين طهارة محل النسل بعد الاجماع انه المتبادر من الآية والأخبار وان الاصل عدم التداخل ورد الاخير بوجهين (الاول) ان عدم التداخل انما لا يجري هنا لأنه لا يبق لبعض الاسباب أثر بعد وجود السبب ولما زالت النجاسة بنية رفع الحدث لم يبق لسبب غسلها أثر كما هو الشأن فيما اذا مات جنباً لأنه بالموت يرتفع التكليف فلا يبقى لذلك السبب أثر (الثاني) ان عدم التداخل انما يجري حيث لا يجمع الاسباب قدم مشترك بينهما وهنا قد جمعا قدر مشترك وهو المنع من العبادة كما هو الشأن في الاحداث الموجبة للطهارة وقد نهى على بعض ذلك الشهيد في قواعده وقال الاستاذ أدام الله حراسته أصل عدم التداخل هنا جار وهو العمدة في الاستيصال نعم ان قلنا ان أصل عدم التداخل لا يجري فيما اذا كان أحد السببين لا يحتاج الى نية لم يتجه جريانه في المقام لكن أصل عدم جار في البادئ والمعاملات والختلقات فيكون جارياً في المقام وقال ان قلت هنا لا تداخل لان النجاسة سبب اقتضى مفسوئته والحدث سبب اقتضى غايته فيكون كل سبب عمل عمله فلا تداخل كما هو الشأن فيما اذا غس يد في الجاري فغسلت ما يصلح لنسل للنجاسة ومسح به رأسه المتنجس في محل المسح فانه قد حصل هنا مسح وغسل للنجاسة وكل منهما غير الآخر وأجاب بأن ازالة النجاسة تتحقق تارة بالاتصال كما اذا أصابها الماء فانسلت من دون ان يقصد غسلها وأخرى بان يقصد غسلها وهنا قد اختار هذا فجعل التداخل على القول بعدم اشتراط طهارة المحل في النافلية قط انتهى كلامه أيده الله تعالى وفيه تأمل قليله جدياً (منه قدس سره)

(التاسع) لو وجد المرئس لمعة لم يصلها الماء فأقوى الاحتمالات الاجتزاء بفسلها لسقوط للترتيب ثم غسلها وغسل ما بعدها لمساواته الترتيب ثم الاعادة لعدم صدق الوحدة ﴿ المقصد السادس ﴾ في الحيض وفيه فصلان الاول في ما هيته الحيض دم يتدفقه الرحم اذا بلغت المرأة ثم (متن)

فان كان في آخر المصروف كذلك والا فلوجه عدمه لافعله بالنحاسة انتهى وهذا منه بناء على ما يذهب اليه من أن ماء الفسالة نجس واختار التدخّل أيضا الفاضل الهندي في كشفه والفاضل الخوانساري في (شرح الدروس) والفاضل البحراني صاحب (الحدائق) (١) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ لو وجد المرئس لمعة لم يصلها الماء فأقوى الاحتمالات الاجتزاء بفسلها ﴾ الاحتمالات اربعة بل هي أقوال (الاول) ما قواه المصنف من الاجتزاء بفسل مطلقا ومثله ولده في (الايضاح) وفي (التذكرة والنهاية) ذكره احتمالا من دون نص على انه أقواها والظاهر ان لافرق في ذلك بين الاعضاء كلها وفي (كشف اللثام) ان الظاهر انه أراد غسلها بعد الخروج من الماء بلا فصل لتحقيق لوحدة المستبرة انتهى (قلت) ان كان مراده ذلك كان مختاره مختار المحقق الثاني في (جامعه وجعفرية) حيث قال ان طول الزمان فالاصح الاعادة وان لم يطل فالاصح الاجتزاء بفسلها انتهى فكانت الاحتمالات والاقوال ثلاثة (الثاني) ما أشار اليه المصنف ثانيا من الاجتزاء بفسلها وغسل ما بعدها ان لم تكن في الايسر كالترتب وهذا جعله المصنف هنا وولده في (الايضاح) دون الاول في القوة وفي (التذكرة والنهاية) جملة احتمالا من دون نص على ذلك وفي (جامع المقصد) انه لا وجه له أصلا الا على القول بان الارئس يترتب حكما أو نية الان الحدث ينافيه لانه ظاهر في عدم الترتيب (الثالث) الاعادة من رأس كما أشار اليه المصنف بقوله ثم الاعادة وهو خيرة ولد المصنف كما قلناه عنه في (المنهى وخيرة الدروس والذكرى والبيان) وفي (المنهى) مدان قل فيه نظر وقوله عن والده كما عرفت (قال) وفيه قوة بل هو خيرة جملة من متأخري المتأخرين حيث جعلوا ثمة الفرق بين الترتيب والارتعاش اغال اللمعة وفرقوا بذلك أيضا بين المعنيين للمحتملين في قول القائل بان الارتعاش يترتب كما مررت الاشارة الى ذلك كله وقيد الفاضل في (كشفه) قول المصنف ثم الاعادة بما اذا لم يكن قارن بالنية ادخال الرأس الماء قال والا فالاعادة على الجانبين بالترتيب بعد غسل اللمعة ان كانت في الرأس (قال) وصل المصنف لم يتعرض له هنا وفي غير هذا الكتاب لظهوره قال ولو قارن النية بالرأس ورسه قبل الجانبين وكانت اللمعة في الايمن كفاه غسلها ثم الايسر وان كانت في الايسر كفاه وغسل الايسر بشامه (الرابع) تفصيل المحقق الثاني كما عرفت

﴿ المقصد السادس في الحيض ﴾

الحيض والحيض بمعنى كما في (البسوط والسرائر) وكذا الطمث كما في (الذكرى) وهو كثير في

(١) احتج القائلون بالتدخل بأصل البراءة وحصول الامثال وتقديم غسل الفرج من باب الاول قطعاً والماء لا ينجس ما لم ينفصل والا لم يطهر من الغلبه فاذا اتنفس في الكثير أو الجاري أو انصب أحدهما على عضوه التجس وتوى به الطهارة منهما أو من الجنابة فالاجزاء قوي (منه قدس سره)

يتأدها في اوقات معلومة غالباً بالحكمة تربية الولد فاذا حملت صرف الله تعالى ذلك الدم الى تنذيته فاذا وضعت الحمل خلع الله تعالى عنه صورة الدم وكساه صورة اللبن لاخذناه الطفل فاذا خلعت المرأة من حمل ورضاع بقي ذلك الدم لا مصرف له فيستقر في مكان ثم يخرج في الغالب في كل شهر ستة أيام أو سبعة اواقل او اكثر بحسب قرب المزاج من الحرارة وبمدى عنها وهو في الاغلب اسود يخرج بمرقة وحرارة (متن)

الاخبار والحيض في اللغة السيل كما في (المعتبر والمنتهى ونهاية الاحكام والتذكرة) وغيرها وفي (المدارك) انه مشتهر في كلام الاصحاب انتهى والسيل بقرة كما في (الذكرى وجامع المقاصد وشرح الجفرية) ومثله عبارة (المعتبر) وقال فيه ويجوز ان يكون من رؤية الدم كما يقال حاضت الارنب اذا رأت الدم وحاضت السرة اذا خرج منها الصمغ الاحمر واحتمل في (كشف اللثام) ان يكون مأخوذاً من الاجتماع (وقال في المدارك) ولا استبعد كونه حقيقة في هذا المعنى التبادر واصالة عدم الثقل (قلت) بعد قل الثقل قول انه منقول لنوي وهو حينئذ حقيقة لنوية (قال في الجمل) الحيض حيض المرأة وفي (المغرب) حاضت المرأة حيضاً ومحضاً خرج الدم من رحمها وفي (القاموس) حاضت المرأة سال دماً (وقال) الجوهري حاضت المرأة تمحض خيضاً ثم ان الحيض ليس من مستعدات الشرع بل هو من الامور الواقعية مثل البول والغائط والمني وهو معروف عند الاطباء وفساده يداوى ويحصل منه المفاسد ولا شك ان ماورد من على لسان الشارع والفقهاء لا يبرأ منه الا هذا المعنى ولذلك لم يكن الرواة والحاضرون يستعملون منه كما كانوا لا يستعملون من معنى البول والمني والغائط (نعم) ربما يحصل الاشتباه بسبب التشديد عن الايام المبهودة المتأخرة أو غير ذلك فكانت النساء يستلن من علاج ذلك الاشتباه شراً فأجبن بما أجبن فكان يظن تارة لو كان امرأة مازاد على هذا وأخرى أرايت كان امرأة وغير ذلك وهذا يدل على اتهم كثر عارقات بالحيض وصفاته كما لا يخفى فالصفات متباعدة حال الاشتباه كاعتبار صفات المني حالة الاشتباه وما ينبه على ذلك ان اليهود يستعملون الحائض بالكلية والجوس يتكون الاشغال حال حيض نسائهم كما نبه على ذلك الاستاذ أدام الله تعالى حراسته في حاشية المدارك ﴿ قوله قدس سره ﴾ (وهو في الاغلب اسود يخرج بمرقة وحرارة) لما كان قد يحصل الاشتباه بين الحيض والاستحاضة كما علم مما مر اعتبر الشارع لتبديد بينهما الصفات الغالبة فالحيض في الغالب حار اسود عيظ كما هو حال الحماء الطيبة كما ان من صفات الاستحاضة في الغالب الباردة والبرودة والفتور وانما اعتبر الشارع ذلك لان هذه الغلبة توثر الظهور والغلبة كما اعتبر كثيراً من الظواهر والظنون ولما كانت هذه الصفات لا تنفع في التمييز فيما اذا وقع الاشتباه بين الحيض والعذرة لان كانت العذرة في الغالب كذلك احتاج الى مميزات أخرى كما يأتي وكذا الشأن فيما اذا وقع الاشتباه بين الحيض والقرحة وما ذكرنا ظهر الوجه فيها فله الفقهاء حيث قالوا الحيض في الاغلب كذا وكذا والاستحاضة في الاغلب كذا كما أشار الى ذلك كله في (شرح المفاتيح) وفي (المدارك) ان هذه الاوصاف خاصة مركبة فتي وجدت حكم يكون الدم حيضاً ومضى انقضت انتهى الا بليل من خارج ورده الاستاذ في (حاشية المدارك) بوجوه كثيرة وسيأتي ان شاء الله تعالى في المستحاضة الاشارة الى ذلك

فان اشتبه بالمدرة حكم لها بالتطوق (متن)

وقد ذكر المصنف في بيانه ما عرفت وظاهره التعريف قلما ان يكون عرفه بجميع ما ذكره، أو بقوله دم يقذفه اذا بلغت المرأة أو بملك مع قوله ثم يتادها في أوقات معلومة غالباً أو بجميع ذلك مع قوله لحكمة تربية الولد كذا ذكر في (كشف القاتم) وقال في (المبسوط) هو الدم الأسود الخارج بجمرة على وجه يتعلق به أحكام مخصوصة ونحوه ما في (المصباح) وقد أراد بذلك انه في الغالب كذلك كما في (السرائر) وفي (النهاية) الحائض التي ترى الدم الحار الأسود الذي له دفع وفي (الوسيلة) هو الدم الأسود النظيف الخارج بجمرة وحرارة على وجهه دفع ويتعلق به أحكام الى آخره وفي (السرر) هو الدم الأسود الخارج بجمرة في اغلب الاوقات والاحوال في زمان مخصوص من شخص مخصوص وفي (المنهى) هو الدم الأسود السيط الحار يخرج بقوة ودفع غالباً وقريب منه وفي (النبصرة) وفي (الارشاد) هو في الغالب أسود حار يخرج بجمرة من الايسر وفي (التحرير) هو الدم الأسود النظيف الذي يخرج بجمرة وحرارة غالباً وقليله حد يقذفه الرحم وفي (التلخيص) هو الدم الأسود غالباً وأقله ثلاثة أيام متوالية على رأي وفي (الدروس) الدم المتعلق بالمدرة أسود حار عيب غالباً وهذه على اختلافها في الظاهر اتفقت على ذكر السواد (وقال في المتن) ان الحائض من ترى الدم النظيف الاحمر الخارج منها بجمرة وفي (المعتبر) والنافع والتذكرة والبيان واللمعة) وهو في الغالب أسود أو أحمر غليظ حار له دفع وفي (المراسم) دم غليظ يترقب الى السواد ويخرج بجمرة وحرارة وفي (الغنية) هو الحادث في الزمان المهود له أو المشروع في زمان الاتباس على أي صفة كان وكذا دم الاستحاضة لا أن الغالب على دم الحيض النظيف والحرارة والتدفق والجمرة المائلة الى الاسوداد ونحوه في (الكافي) على ما نقل (وقال في المبسوط) وان شئت قلت هو الدم الذي له تعلق باقتضاء المدرة على وجه ما يظهره أو اقطاعه ونحوه في (نهاية الاحكام والتذكرة) وقد اعترضوا على هذا التعريف بانقاس اذ كان من الحل من زمانا فانه يتعلق بالمدرة (واعترضه في السرائر) بانه نكسايكني الظهور اذا كانت عادة والا فيمضي ثلاثة أيام انتهى (وفي) ان المعنى كاشف وفي (الذكرى) لو حذف الاقتضاء أمكن لان المدرة بالاقراء وهي اما الحيض أو الظاهر المنهي به فله في الجملة تعلق بالمدرة وفي (الشرايع) انه الدم الذي له تعلق باقتضاء المدرة وقليله حد (وعن الجمع) انه قد يجب له ترك الصوم والحلاة وقليله حد (قال في كشف القاتم) وهو مع اختصاره أسدمن الجميع ولو قبل دم قليله حد كان أخصر لكنه شديد الاجمال انتهى ولتقتصر على هذا التقدير في قل عباراتهم لان كان قليل الجدوى - بقوله قدس الله تعالى روحه - ﴿ فان اشتبه بالمدرة حكم لها بالتطوق ﴾ قصر المصنف في التمييز بينه على التطوق كما اقتصر عليه في (الشرايع والنافع والبيان) قل في (المعتبر) لا ريب لها اذا خرجت متطوقة كل من المدرة اما اذا خرجت مستقيمة فهو محتمل فاذا يقضى بانه من المدرة مع التعلق قطعا فلذا اقتصر في الكتاب على الطرف المتيقن انتهى وحل في (الذكرى كلام المعتبر) على انه قد لا يستجمع الدم مع الانقاس الشرائط (ثم اعترضه) بانه يحكم بانه حيض بالشرايط المعلومة ومفهوم الخبرين انه ملتبس بالمدرة لا غير انتهى وفي (المدارك) ان المسئلة مفروضة في كلام (المنير) وبه اذا جاء الدم بعفة الحيض ومعه لا وجه للتوقف في كونه مع الاستنقا حيضاً وفي (شرح المفاتيح)

وللقرح ان خرج من الايمن (مات)

واما اذا احتمل غير الحيض ففي كلام (المشبر) أيضا ان غير الحيض حينئذ منحصر في القرحة والاستحاضة بحسب الظاهر ومعلوم حال الاستحاضة وحال القرحة والحكم فيها على ان هذين المدين الاصل عدتهما وفي (مجمع الفائدة والبرهان) وامتيازهما من العذرة بالتطوق وغيره فغير واضح وان ورد النص به كما حكى ليس بحيث يعمل عليه ولا ينظر الى غيره فالمرجع حينئذ الى الفن بالصفات المذكورة لا مجرد التطوق انتهى وفي (الفتية) ان خرجت مطوقة بالدم فهو من العذرة وان خرجت منغصة فهو من الحيض ومثله في (النهاية المبسوطة والوسيلة والسرائر والتمهيد والتحريروا تذكرة والارشاد والدروس والذكرى والجفرية) وغيرها وسيأتي ما تقرر عندهم من ان كل ما يمكن ان يكون حيضا فهو حيض ودعوى الاجماع على ذلك وفي (المعتبر) الاجماع على ان ما تراه المرأة من الثلاثة الى الشرة يحكم بكونه حيضا وانه لا عبرة بلونه ما لم يعلم انه قرح أو عذرة (قال في المدارك) وهو متاف لما ذكر هنا من التوقف (قوله قدس سره) (ويحكم للقرح ان خرج من الايمن وللحيض ان خرج من الايسر) هذا هو المشهور بين الاصحاب كما في (جامع المقاصد وفوائد الشرائع والمسالك وشرح المفاتيح) بل نسيه في (جامع المقاصد) في آخر المسئلة الى فتوى الاصحاب وهو الاشهر كما في (التذكرة) ومذهب الاكثر كما في (شرح الجفرية) وفي (حاشية المدارك) نقل اتفاق المتقدمين والمتأخرين من المحدثين على موافقة المشهور وهو مذهب الصدوق والمفيد والشيخ والطوسي والمجلي والمصنف في (التذكرة والارشاد والنهاية والتلخيص) حيث قواه فيها والشهيد في (اليان) والكركي في (جامع المقاصد والجفرية) وغيرهم وهو المقول عن القاضي صاحب (الجامع) ومكس الشهيد في (الدروس) ومال اليه في (الذكرى) ونقل ذلك عن الكاتب ونقل اختياره في (كشف الرموز) عن ابن طاموس وفي (شرح المفاتيح) ان ابن طاموس لم ينقل عنه مخالفة المشهور ولم يعتبر المحقق والشهيد الثاني على ما هو الظاهر من (المسالك) والمولى الاردبيلي وتلميذه السيد المقدس الجاناب أصلا لارسال انظر واضطرابه واستلزام اختياره في الاستحاضة فلا يحكم فيها الا بالخارج من جانب الحيض لاحتمال القرح مع أصل البراءة مما يلزم المستحاضة ولم يقولوا به ولله يخالف الاعتبار لجواز القرحة من الجانبين وفي (المعتبر) لعل ما في (الكافي) من وهم الناسخ وفي (التمهيد) نسب ما في (الكافي) الى الرواية ولم يقطع بشيء وفي (المختلف) مال الى المشهور لكن نسب ما في (الكافي) الى التهذيب وفي (الذكرى) ان ما في (التهذيب) مخالفا (لكافي) انما هو في النسخ الجديدة وقطع بانه تدليس وفي (الذكرى) انه وجد كثيرا من نسخ (التهذيب) موافقا لما في (الكافي) وفي (شرح المفاتيح) لو كان كذلك لما أتى الشيخ في كتب فتاويه بخلافه (ثم) انه كيف اتفقت جميع نسخ (التهذيب) على خلاف ما ذكر أعني ابن طاموس والشهيد على القدر القوي وجدناه وقد سألتا غيرنا فوجدنا كما وجدنا وكذا المحشون (التهذيب) ما نقلوا نسخة أخرى مع ان دينهم قلها ولو على سبيل التدرية واعترف جميع المحققين باتفاق نسخ (التهذيب) على ما وجدناه وما يؤيد ما ذكرنا ان الشهيد في (اليان) أتى موافقا للمشهور والبيان متأخر فظهر منه ان قد ظهر عليه خطأ ما قال سابقا ولقد ارجع انتهى وأبدوا ما في (التهذيب) بما في (الفتحة الرضوي) وفي (المدارك) ان الجانب ان كانه

وكلما تراء المرأة قبل بلوغ تسع سنين أو بعد سن اليأس وهو ستون للقرشية (متن)

مدخلا في الحيض وجب اطراذه والا فلا (قال) الاستاذ فيه انه ربما كان ذلك غالبا كما هو الشأن في الصفات الا ان يقال لم يظهر هنا خلاف الظاهر ومدار المسلمين على عدم الاقتصار على الجانب ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وكلما تراء قبل بلوغ تسع سنين ﴾ أي فليس حيضا وان كان مع الميزات كما يأتي خبره وهو اجماعي منا ومن أهل العلم كما في (المعتبر) ومذهب العلماء كافة كما في (المتنبي وشرح المفاتيح) وفي (الذكرى) وظاهر (المدارك) الاجماع عليه وفي (مجمع البرهان) الذي يقتضيه النظر في التعريف والعلامات هو الحكم بكون الدم حيضا ان لم يكن اجماعا لكن الظاهر انهم قد اجمعوا عليه انتهى ولو طعن في التسع فليس بحيض اجماعا كما في (كشف اللثام) ذكره في أول المبحث وفي (المدارك) نسبته الى الاصحاب واستدل عليه في (الذكرى ونهاية الاحكام) بقول الصادق عليه السلام التي لم تحيض ومثلها لا تحيض قال وما حددها قال اذا أتى لها أقل من تسع سنين قال في (الذكرى) وهذا تحديد تحقيق لا تقريب وفي (نهاية الاحكام) الاقرب انه تحقيق لا تقريب مع احتماله (قال) فان قلنا به فلو كان بين رؤية الدم واستكمال التسع الا يسمح لحيض وطهر يكون ذلك الدم حيضا والا فلا وأقوال العامة مختلفة فبعض الحنفية على امكان حيض بنت سبع لقوله عليه السلام مروهم بالصلاة اذا بلغوا سبعا (وروي) عن بعضهم انه قال بنت ست سنين ترى دم الحيض (رواه شارح الطحاوى) قال وحكي ان بنتا لابي مطيع قد تصير جدة بنت تسع عشرة سنة وذهب بعض الى امكانه أول التاسعة وآخر اذامضت منها ستة أشهر ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ أو بعد سن اليأس وهو ستون للقرشية ﴾ قال في (جامع المقاصد والمدارك) المراد بالقرشية من انتسب الى قریش بأبيه كما هو المختار في نظائره ويحتمل الاكتفاء بالامتنان لان المعتبر في الحيض تقارب الامزجة ومن ثم اعتبر الصامتات والخلالات وبنتهن في المبتدئة اذا اختلف عليها الدم قل في (جامع المقاصد) والمتنبد الاول وفي (كشف اللثام) قيل أو الملام انتهى وقد اتفق الاصحاب وغيرهم كما في (المعتبر ومجمع البرهان والمدارك وشرح المفاتيح) على ان ما تراء المرأة بعد بأسها لا يكون حيضا كما لم يختلفوا كما في (مجمع الفائدة) في عدم اليأس قبل الحسين فتحققه في الستين مطلقا كما اتفقوا كما في (شرح المفاتيح) وظاهر (المجمع) على انه اذا لم يكن خمسين يكن ستين (١) واختلفوا (قيل) ان غير القرشية والنبطية تيأس باستكمال خمسين وهما بلوغ ستين سنة كاملة (وقيل) ان حده الحسين مطلقا (وقيل) الستون مطلقا (وقيل) بالستين في القرشية والخمسين في غيرها (٢) والقول الاول قد قل عليه الشهرة في (فوائد الشرائع وجامع المقاصد والروضة والمسالك) وهو مذهب المفيد ومن تبعه كما في (الذكرى) ونسب المفيد الحاق النبطية الى الزهنية مخيرة (الوسيلة بالذكرى والمتنبي ونهاية الاحكام والارشاد والتحرير والبصرة والذكرى والديوس والبيان واللمعة وجامع المقاصد والجفرية) وغيرها وقيل عن ابن سبيد وفي (المسقط) وتيأس المائة من الحيض اذا امت خمسين سنة الا اذا كانت امرأة من قریش فانه روي انه ترى دم الحيض الى ستين سنة وما يذكر النبطية ومثله في (اللمعة) الا انه ذكرها كما مروى يأتي (واما القول الثاني) فله خيرة (البيهقي) في

والتبطينة وخمسون لغيرها أو دون ثلاثة أيام أو ثلاثة متفرقة أو زائداً عن أقصى مدة الحيض أو النفاس فليس حيفاً وبجامع الحل على الأقوى (متن)

كتاب الطلاق (والاستبصار والسرائر والشرائع) في كتاب الطلاق (وكشف الرموز) في كتاب الطلاق (والمدارك) وفي طلاق (النافع) ان الحسين أشهر الروايتين وهو المنقول عن (المذهب) وإليه مال في (مجمع البرهان) ثم احتل حل الحسين في الخبرين على الطالب وعدم وجدان المصنفات الحيض (وأما القول الثالث) فهو خيرة ملهارة (الشرائع والمنتهى) وإليه جنت في (المختلف) (وأما القول الرابع) فقد رواه الصدوق في (فقيه) والكليني أيضاً وهو خيرة (المتبر) وقد نسب بأس القرشية بالستين في (التبيان والمجمع) إلى الأصحاب وفي (القنينة المبسوط) إلى الرواية كما روى عن الراوندي انه قطع به في الأحكام في الباشمية خاصة ولم يرجع شيئاً في (المذهب البارع) والمتصرفية (ونهاية خل) المرام (وأما أقوال العامة قاهل المدينة على وفق مشهور أصحابنا (وقال) بعض الحنفية ان بنت سبعين ترى دم الحيض وبعضهم قال بأكثر من سبعين ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (والتبطينة) لم يذكر أحد من أصحابنا قمين التبطينة والذي كثر في كلام أهل اللغة ان التبطينة جبل كانوا ينزلون البطائح بين الكوفة والبصرة كذا ذكر في (جامع المقاصد) وقريب منه ما في فوائد الشرائع (وقال في الصحاح) التبط والتبط قوم ينزلون بالبطائح بين الرافدين الجمع انباط إلى ان قال وفي كلام أيوب بن الفرية أهل عمان عرب استبطوا وأهل البحرين نبط استبروا وفي (النهاية الأثرية) قوم ينزلون البطائح بين الرافدين ومثله ما في (القاموس) وفي (كشف القاتم) عن المين والمحيط والديوان والمغرب والتذهيب (للازهري) قوم ينزلون سواد العراق وعن السمعاني أنهم قوم من المعجم وقيل من كان أحد أبويه عربياً والآخر عجمياً وقيل عرب استعجموا وعجم استعربوا (وعن) ابن عباس نحن معاشر قریش حی من النبط وقال السجعي في رجل قتل آخرى بنبطي لأحد عليه كلما نبط ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • (أو زائداً عن أقصى مدة الحيض والنفاس فليس حيفاً) هذا مما اتفق عليه كما يأتي بيانه ان شاء الله تعالى ويأتي بلفظه تعالى شأنه قل الأقوال في أقصى مدة النفاس هل هي عشرة أو ثمانية عشر أو أحد وعشرون ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (وبجامع الحل على الأقوى) هذا أحد الأقوال في المسئلة وقد أطلق من دون فرق بين ما اذا استبان الحل أم لا سواء تأخر عن عاداتها عشرين يوماً أم لا كما أطلق في (المبسوط) في العدد (والقبه والقتن والناسريات) كما قبله عنهما جماعة (والمنتهى ونهاية الأحكام والتحرير والتذكرة) والمختلف والتذكري والفرس والمقتصر وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والجفرية وشرحها والمسالك وشرح المفاتيح) وغيرها وهو الطاهر من (الايضاح) و بعض هذه صرح فيها بدم الفرق المذكور كالمختلف وغيره وهذا الحكم مذهب المشهور كما في (جامع المقاصد) ومذهب الأكثر كما في (المدارك) وهو مذهب مالك والليث والثقة واسحق والشافعي في الجديد (القول الثاني) انه لا يجتمع حل وحيض وهو المنقول عن الكتاب والمفيد والجلي عزاء اليها في (التذكري والتفتيح) وغيرها ويأتي ما وجدناه في (السرائر) وعزاه في (جامع المقاصد) أيضاً إلى السجلي وهو خيرة (الشرائع والتلخيص) وقواه الاستاذ وفي (شرح المفاتيح) ودعى تواتر الاخبار في ذلك كالأخبار

وأقله ثلاثة أيام (متن)

الواردة في أن السبايا تستبري أرحامهن بحبضة وكذا الجوارى إلى آخر ما ذكر بل قال بعد ذلك بصفحة ربما كان من الضروريات إلا أن تحمل الأخبار على الحيض المتعارف وهو الكامل الذي تراه على الطريقة الصادرة من الحائض لا الحامل إذ لا شبهة في أنه إمارة الحمل وخصوصاً إذا وقع مكرراً فلا نزاع حينئذ في خروجها عن المدة ويحمل ماورد في (الصحيح) الصراح على غير الكامل وهو المتعارف من الحامل إلى آخر ما أوضحه وقرره وفي (التلخيص) فيه روايات أشهرها أنه لا يجتمع وقد نسب في (المقتصر وغاية المرام إلى التلخيص) على البت ويظهر من (كشف الرموز) الميل إلى هذا القول وهو مذهب سيم بن المسيب وعطاء والحسن وجابر بن يزيد وابن المنكر ومكحول وحاد والثوري والأوزاعي وأبو حنيفة وابن المنذر وأبي عبيد والشافعي في القديم (القول الثالث) أن المستبين حملاً لا نجس وهو خيرة (الخلافة) في كتاب الطهارة (والسرائر) وقوله في (كشف اللثام) عن (الاصباح) وفي (الخلافة) في الطهارة الإجماع عليه لكنه قل فيه خلافاً في كتاب الطلاق وهو مذهب الأكثر والمحصلين كما في (السرائر) واستدل عليه فيها بالإجماع على صحة طلاقها مطلقاً و بطلان طلاق الحائض (وردوه) يمنع الأخير مطلقاً كمن غاب عنها زوجها وفي (المتبر) سبه إلى (البسوط) قال قال الشيخ في (الخلافة) إجماع الفرقة على أن الحامل المستبين حملاً لا نجس وإنما اختلفوا في حبسها قبل أن يستبين حملاً وكذا قال في (البسوط) فهذا قال في الأصل يريد التلخيص أشهرها أنها لا نجس أي مع استبانة الحمل ومثله صنع تلميذه اليوسفي في (كشف الرموز) حرفاً غريباً والذي يظهر منهما تخصيص محل النزاع بما إذا لم يستبين وإن ذلك مصرح به في (البسوط) والخللاف (والموجود في (والموجز وفي خ ل) (البسوط) ماقلده عنه أولاً من الإطلاق والموجود في (الخلافة) على ما في تلخيصه في كتاب الطهارة الحامل عند نجس قبل أن يستبين حملها فإذا استبان حملها فلا حبس بدلالة الأخبار المروية في ذلك (وقال) في كتاب الطلاق طلاق الحائض المستبين حملاً يقع على كل حال لا خلافاً سواء كانت حائضاً أو طاهر الاختلاف أصعب في ذلك على خلاف بينهم في أن الحامل هل نجس أم لا فلا بدعة في طلاق الحامل عندئذ إلى آخره (المعول الرابع) أن المتأخر من عاداتها عشرين يوماً استحاضة وهو خيرة (النهاية والتهذيب والاستبصار والمدارك) وقال إليه المحقق في (المتبر) لكنه في (الاستبصار) نص على أن المراد بالاستبانة مضي عشرين يوماً من المدة وقد يظهر من هذه العبارة اتحاد مع ما في (الخلافة) فتأمل عن (الجمع) ن ر ما حمل في أيام عاداتها واستمر ثلاثة أيام كان حبساً فإن صح كان قولاً خامساً فتأمل قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ وأقله ثلاثة أيام ﴾ هذا مذهب فناء أهل البيت عليهم الصلاة والسلام كما في (المتبر) بل جعله في (الأمالي) من دين الإمامية الذي يجب لأهل بيته ونقل عنه الإجماع في (الخلافة) والتنبية والتمسك ونهاية الأحكام والختلاف والتذكير والتفصيل جامع مسدد منبر جعفرية والمدارك والمفاتيح) وغيرها ونفى عنه الخلاف في (السرائر والتذكيرة) إلا أنه في (التذكيرة مثلاً) ذكر البالي قتل ثلاثة أيام بليها ولعل ذلك غير داخل تحت إجماع فتأمل والله أعلم ببل شىء فرفقتا أبو حنيفة وسفيان الثوري وأبو يوسف وعبد (وردوه) عن علي عليه السلام وجماعة من الصحابة والشافعي

متوالية (متن)

قول بأن آفة يوم دليلة وبه قال أبو ثور وقول آخر أن آفة يوم وبه قال داود و بالقولين روايتان عن أحمد وقال مالك ليس لآفة حد وقال عبد الله المزني أن امرأته تحيض يومين لا غير انتهى **قوله** قدس الله تعالى روحه **﴿ متوالية ﴾** اشتراط التوالي أحد الأقوال في المسئلة وهو المشهور كما في (الذكرى والمسالك وشرح المفاتيح) والأشهر كما في (نهاية الأحكام) ومذهب الأكثر كما في (جامع المقاصد وكشف التام) والأظهر بين الأصحاب كما في (كشف الرموز) وهو خيرة (المداية والفقهاء والرسالة) كما نقله عنها في (والمبسوط) حيث جله فيه أحوط مما في (النهاية) ونقله جماعة عن (الجل) وبه حكم في (السرائر والشرائع والمنتهى ونهاية الأحكام والتذكرة والمختلف والتحرير والبصرة والذكرى والدروس والبيان واللمعة والمقتصر والتنقيح وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والجعفرية وشرحها والمسالك والروضة والمدارك) وغيرها و بما ظهر من (الفنية) حيث اشترط استمرار الثلاثة ومثله ما في (الكافي) فأمل جيدا وفي (المقتصر) ثلاثة أيام بيلها متتالية فذكر الليالي كما مر عن (التذكرة والمنتهى) وهو المنقول عن الكاتب وقد يفهم من (التذكرة والمنتهى) دعوى الإجماع على دخول الليالي الثلاث كما فهم ذلك من (المنتهى في جامع المقاصد) وفي (كشف التام) أنه لا دليل على البلية الأولى فلهذا غير مرادة في الإجماع نعم ظاهر توالي الثلاثة دخول ما بينهما من اللياليتين انتهى (الثاني) مذهب إليه الشيخ في (الاستبصار والنهاية) والمقدس الأردبيل في مجمه من عدم اشتراطه وهو المنقول عن القاضي وقواه في (كشف التام) لأصل عدم الاشتراط وإطلاق النصوص وأصل البراءة من العبادات ومنع (١) الاحتياط في العبادات فإن تركها عزيمة (الثالث) ما حكى عن الراوندي في الأحكام من أنه يشترط التوالي في غير الحامل وأما الحامل فلا يشترط فيها ذلك ونخص خبر يونس بالحامل مستندا في ذلك إلى خبر اسحق بن عمار أنه سأل الصادق عليه السلام عن المرأة الحبل ترى الدم اليوم واليومين قال إن كان دما عيظا فلا تصل ذينك اليومين وإن كان صفرة فلتقتل عند كل صلاتين وهو ليس ناصفا بالدم لجواز تركها الصلاة برؤيتها الدم وإن لزمها القضاء إذا لم تتوالى الثلاثة كذا في (كشف التام) وقال الشيخ أبو جعفر محمد بن حمزة في (الوسيلة) وهو ثلاثة أيام متواليات وروي مقدار ثلاثة أيام من عشرة وقد يفوح من هذا رائحة التردد (ولعلم) أنا قد جرينا في نقل الأقوال في المقام على منوال الأصحاب والأقضية النظر في تحرير محل النزاع كما حرره الأستاذ وبقية إن لا يكون الشيخ في (النهاية) مخالفا فيما نحن فيه وإنما هو في مقام آخر نعم يتم ذلك على ما يأتي عن (الروض) في فهم عبارة (النهاية) قال الأستاذ أيده الله تعالى إن محل النزاع إنما هو في الثلاثة الواقعة في أول الحيض التي ليست أقل الحيض وأما الثلاثة التي هي أقل الحيض فقد تسالم الناس على أنه لا بد من التوالي فيها كما أفاد ذلك في (شرح المفاتيح) قال الحاصل إن المشهور يشترطون في تحقق الحيض أن يكون الدم في أول الحيض ثلاثة أيام متوالية إن لم تكن أقل الحيض وإن كانت آفة فتوالي جميعه وهو الثلاثة أيام والشيخ في (النهاية) لا يشترط التوالي إلا في أقل

(١) وما تمسكوا من استحباب وجوب العبادة قائما يتم إذا دخل وقت الفريضة ثم وأت الدم غير متوال أما لو رأت قبل الوقت فلا (منه قدس سره)

الحيض أما في غيره فيشترط مكان هذا الشرط كون الدم في ثلاثة أيام في ضمن العشرة (نعم) لو
 كان رأي الشيخ ما نسب إليه في (الروض) لكان ما رأته في ضمن العشرة داخلًا في الأقل أيضًا
 وهو قاسد (انتهى) وسنقل ما فهمه صاحب (الروض) وقد أشار إلى ذلك كله أيضًا في (كشف
 القام) في آخر المبحث وافق الفريقان كما في (المتش) وغيره على أنه يشترط كون الثلاثة من جلة
 العشرة ثم إن من لم يشترط التوالي يحكم بكون الثلاثة في العشرة وما بينها من القاء حيضًا لا الثلاثة
 خاصة كما ظن في (روض الجنان) حيث قل وعلى هذا القول يعني عدم اعتبار التوالي لو رأت الأول
 والظلمس والمأثر فالثلاثة حيض لا غير فإذا رأت الدم يومًا واقطع فإن كان ينفس القطعة وجب
 النسل لانه إن كان حيضًا فقد وجب النسل للحكم بأن أيام القاء طهر وإن لم يكن حيضًا فهو استحاضة
 والظلمس منها يوجب النسل إلى آخره ومقتضاه أن أيام القاء المتخلطة بين أيام رؤية الدم تكون
 طهرًا كما في (شرح الاوشاد) فنخر الاسلام والمهادي على ما نقل وهذا يتناسب ذكر الخلاف في المقام
 لكن ليس في عبارة (النهاية) ما يدل على ذلك قال فيها إن رأت يومًا أو يومين ثم رأت قبل انقضاء
 العشرة ما يتم به ثلاثة فهو حيض وهذه ظاهرة في أن المجموع من القاء والدم حيض مضافًا إلى الاجماع
 الذي استفاض قله من جماعة كما يأتي إن شاء الله تعالى على أن الطهر لا يكون أقل من عشرة ولذا
 يمكن بدخول التخلل من القاء بين ثلاثة متوالية وما بسدها إلى العشرة في الحيض بلعل عبارة
 القاضي كناية (النهاية) وفي (كشف القام) أن هؤلاء يخصصون تحديد الطهر بما بين حيضتين وقولون
 أن الثلاثة هنا حيضة واحدة للاجماع والنصوص على أن أقل الحيض ثلاثة وفيه إن لا دليل على
 التخصيص (ولعلم) أن الأصحاب اختلفوا في المعنى المراد من التوالي على أقوال (الأول) الاكتفاء
 فيه برؤية الدم في كل يوم من الأيام الثلاثة وقمًا ما هو مذهب الأكثر كما في (المدارك) وشرح المفاتيح
 وفي الأخير قال إنهم يشترطون أن تكون رؤية متتالية عرفًا لكنه في كشف القام أشار إلى هذا
 القول فقال ومن المتأخرين من اكتفى بالمس في كل يوم قال وهو مناسب للمشهور من عدم التشطير
 وفي (جامع المقاصد) نسب هذا القول إلى بعض الحواشي قال وفي بعض الحواشي الاكتفاء بمحصلة
 فيها في الجملة قال وهو رجوع إلى ما ليس له مرجع (وقال) أنه لا يعرف الآن في كلام أحد من
 المتأخرين تمييزًا لمراد من التوالي (قلت) استدل عليه في (المدارك) بالعموم وقد حكم المصنف في
 (نهاية الأحكام والتذكرة) بأن غرور الدم فترات ممدودة لا تقل بالاستمرار بل حكم عليه في
 (التذكرة) الاجماع وفي (المسالك) المراد من التوالي أن ترى الدم في كل يوم منها (الثاني) إن مناه
 وجوده فيها دائمًا بحيث كلما وضعت الكرسف تلون به كما في (جامع المقاصد) وفوائد الشرائع وفي
 (المسالك) أنه أحوط وفي (المبسوط) إذا رأت ساعة دماء وساعة طهرًا كذلك إلى العشرة لم يكن
 ذلك حيضًا على مذهب من يراعي ثلاثة أيام متوالات ومن يقول يضاف الثاني إلى الأول يقول تنتظر
 فإن كان يوم ثلاثة أيام متوالية من جلة عشرة كان الكل حيضًا وإن لم يتم كان طهرًا وفي (المتش)
 أيضًا أنه لو تناوب الدم والقاء في الساعات في الشريعة الصماء بعضها لبعض على عدم اشتراط التوالي
 وعن ابن سعيد لو رأت يومين ونصفًا واقطع لم يكن حيضًا لانه لم يستمر ثلاثًا بلا خلاف من أصحابنا
 (وقال في كشف القام) التبادر من الثلاثة وخصوصًا التوالية الكاملة فيشترط وجوده فيها
 دائمًا ولو بحيث كلما وضعت الكرسف تلون به كلفي (المهر والنسب) ويعطيه طافي (الكافي والفتا)

وأكثره عشرة (أيام خ) وهي أقل الطهر (متن)

من استمرار ثلاثة أيام على اشتراط التوالي وعلى الآخر ان يتم لها في الشهر مقدار ثلاثة أيام كاملة ثم قال ويمتثل قويا اشتراط ثلاثة أيام كاملة بلا تفريق في الشهر لكونه المبادر ثم ذكر اجماع (التذكرة) التي ذكرنا وقال قد لا ينافي ان يكون بحيث متى وضعت الكرسف تلون به انتهى (وكيف) كان فعلى هذا القول أي الثاني يعتبر ان تكون ترى الدم اثنين وسبعين ساعة والفترات اليسيرة لا تفل بالاستمرار (الثالث) ما نقله في (المدارك) وكشف الثمام وشرح المفاتيح. انه يعتبر وجوده في أول الاول وآخر الآخر وجزء من الثاني حتى يتفق الثلاثة القماء في الثلاثة الايام من غير قصان ورماء في (المدارك) بالبد ولم يذكره في (جامع المقاصد ولا المسالك) وانما اقتصر فيهما على ذكر القولين الاولين ولم أعظم بالقاتل به بعد التبع (١) ويظهر من (كشف الثمام) ان هذه الاقوال ليست في بيان معنى التوالي كما في (جامع المقاصد وقوائد الشرائع والمسالك والمدارك وشرح المفاتيح) وانما هي في معنى وجود الحيض في الثلاثة حيث قال كما تقدم ما نصه ثم المبادر من الثلاثة وخصوصا التولية الكاملة الى آخر ما نقلناه ثم قال ومن المتأخرين من اكتفى بالمس في كل يوم الى ان قال ومنهم من اعتبر وجوده في اول الاول الى آخره (والحاصل) ان من لفظ عبارته ظهر عليه ان الاقوال ليست في بيان معنى التوالي فليتأمل جيدا ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (وأكثره عشرة) هذا من دين الامامية الذي يجب الاقرار به كما في (الامالي) ومذهب قهاء أهل البيت عليهم السلام كما في (المعتبر) وقد قل عليه الاجماع الشيخ وأبو المكارم والمصنف في ثلاثة كتب والشيد والكركي والمقداد وغيرهم كما تقدم ذلك في بيان أقله لانهم قلوا الاجماع على الأقل والاكثر ونفى عنه الخلاف في (السرائر والتذكرة) ولم يذكر الليالي هنا في (التذكرة والمتبى) كما ذكرت في أقله وواقتنا أبو حنيفة والثوري وقال الشافعي خمسة عشر يوماً و به قال مالك وأبو ثور وداود وفي رواية عن أحد سبعة عشر يوماً وقال سعيد بن جبير ثلاثة عشر يوماً ﴿ قوله قدس سره ﴾ (وهي أقل الطهر) اجماعاً كما في (الخلاف) والتذكرة ونهاية الاحكام والمختف والدركي وشرح الجعفرية والمدارك والمفاتيح وشرحه (وهو الظاهر من (كشف الثمام) حيث قال عندنا وهو مذهب أهل البيت عليهم السلام كما في (المتبى) وهو من دين الامامية كما في (الامالي) وقال مالك والثوري والشافعي وأبو حنيفة أقل الطهر خمسة عشر يوماً وقال أحد أقله ثلاثة عشر يوماً وحكي بحجتي أن أقل الطهر تسعة عشر يوماً وفي (الخلاف) والتذكرة (الاجماع على ان لا حد لاكثره ونفى عنه الخلاف في (النية) وفي (المتبى) ولا حد لاكثره عند علاننا الا من شذ كابي الصلاح فانه حده بثلاثة أشهر وفي (المختلف) انه المشهور وفي (الدركي) اجماعاً قاله الفاضل وفي (التذكرة) بعد ان قل الاجماع قال وقول أبي الصلاح أكثره ثلاثة بناء على غالب المادات وكذا في (المختلف) حله على ذلك وفي (اليان) لعل أبا الصلاح نظر الى عدة المسترابة أو الى الاغلب (وقال الصدوق في الفقيه) واذا رأت الدم خمسة أيام والطهر خمسة أيام

(١) قال شيخنا البيهقي في حاشية الاستبصار هذا التفسير لبعض مشائخنا المتأخرين وهو غير جيد وان ما اعتبر في أول الاول وآخر الآخر عملاً بما ثبت بالنص والاجماع من أن الحيض لا يكون أقل من ثلاثة أيام اذ لو لم يعتبر وجوده في الطرفين المذكورين لم يكن الأقل ما جعله الشارع أقل فلا تغفل (منه)

وكل دم يمكن ان يكون حيضاً فهو حيض وان كان اصفر او غيره فلو رأت ثلاثة ثم اقطع عشرة ثم رأت ثلاثة فهما حيضان ولو استمر ثلاثة واقطع ورأته قبل العاشر واقطع على العاشر فالزمان وما بينهما حيض (متن)

أو رأت الدم أربعة أيام والطهر ستة أيام فإذا رأت الدم لم تصل وإذا رأت الطهر صلت تنسل ذلك ما بينها وبين ثلاثين يوماً ومثله قال في (النهاية والبسوط) وظاهرهما كما هو ظاهر (الاستبصار) ان أقل الطهر أقل من عشرة (قال في الاستبصار) بعد ان أورد رواية يونس بن يعقوب التي قلنا متنها عن (الفتية) مانصه الوجه ان نعملها على امرأة اختلطت عادتها وأيام اقراءها أو مستحاضة استمر بها الدم واشتبهت عليها العادة ثم رأت ما يشبه دم الحيض ثلاثة أو أربعة وما يشبه دم الاستحاضة ثلاثة أو أربعة وهكذا فترضها ان تجعل ما يشبه دم الحيض حيضاً والآخر طهرأصفرة كان أو قهواً ليستبين حملها (قال في المتبر) بمثل قل كلام (الاستبصار) هذا تأويل لا بأس به ولا يقال الطهر لا يكون أقل من عشرة لانا نقول هذا حق لكن هذا ليس طهرأ على اليقين ولا حيضاً بل هو دم مشبه يعمل فيه بالاحتياط وفي (المتن) بعد ان قل عبارة (الاستبصار) قال وعندي في ذلك توقف وفي (الذكرى) نقل كلام (البسوط والاستبصار والمتبر) ولم يتكلم بشيء فظاهره التوقف أيضاً كأبي العباس في (المذهب) وقال في (المختلف) بعد ان قل عبارة (النهاية والفتية) ما نصه الظاهر ان مراد ابن بابويه والشيخ انها ترى الدم الذي بصفة دم الحيض اربعة ايام والطهر الذي هو المقادسة اربعة ايام وترى ثمة العشرة والشهر بصفة دم الاستحاضة فاتها تحيض بما هو على صفة دم الحيض ولا يحمل ذلك على ظاهره (انتهى) ورواه المحقق الشيخ محمد في شرحه بالكلف وقال ان الخبر يحمل على قضية خاصة لا مرخص لا يملكه الا الامام عليه السلام انتهى وفي (كشف القتام) ان ما ذكره في (المتبر) في توجيه كلام (الاستبصار) جيد انتهى ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ ﴿ وكل دم يمكن ان يكون حيضاً فهو حيض ﴾ (جماعاً كما في (المتبر والمنتهى ونهاية الاحكام) ذكره في مبحث الاستحاضة (ومجمع البرهان) وفي (جامع المقاصد) نبه الى الاصحاب ثم استظهر انه اما اجمعوا عليه وكذا في (المدارك) نبه الى الاصحاب وفي (شرح المفاتيح) انه المعروف من مذهب الاصحاب وذكره الشهيد في (اللمعة) فيكون مشهوراً بناء على ما ذكره في آخرها (وقال في جامع اللمعة صد) لولا الاجماع لكان الحكم به مشكلاً من حيث ترك المعلوم تبوته في الذمة بمجرد الامكان وتبنيه على ذلك صاحب (المدارك) واستظهر انه انما يحكم بكونه حيضاً اذا كان بصفة دم الحيض وكذا المولى لا رد يلى تأمل فيه على اطلاعه وخصه في مثل ما اذا لا يمكن كونه غير حيض (وفي حاشية المدارك) انهم لم يقولوا على الامكان وانما عولوا على الاجماع والمجموع اطلعوا على المستند وفي (كشف القتام) لو لم يتبر الامكان لم يحكم بحيض اذ لا يقين والصفات انما تعتبر عند الحاجة اليها لا مطلقاً فنص والاجماع على جواز اثباتها فلا جرة لما قيل من أصل الاشتغال بالعبادات والبراءة من الفسل وما على الحاض وخصوصاً اذا لم يكن الدم بصفات الحيض ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولو استمر ثلاثة واقطع ورأته قبل العاشر واقطع قبل العاشر واقطع على العاشر فالزمان وما بينهما حيض ﴾ كما صرح به في (البسوط والمتبر والشرح) ووجه من كتب المصنف وغيرها وفي (شرح المفاتيح) انه لم ينقل في ذلك خلاف وفي (مجمع

ولو لم ينقطع عليه فالحيض الاول خاصة ولو تجاوز الدم العشرة فلان كانت ذات عادة مستمرة وهي التي يتساوى دماؤها أخذاً واقطاعاً شهرين متوالين (متن)

البرهان ان الحكم بكون ما بينهما حيض مع التقاء يلزم من الحكم بكون الطرفين حيضاً لعدم تحقق أقل الطهر ولكن الحكم بكون الطرف الثاني حيضاً خصوصاً مع كونه بشير صفة الحيض وكونه زائداً على العادة غير ظاهر الوجه الا أن يكون اجماعاً وقد قل انه على مذهب من لم يشترط التوالي يكون التقاء طهرًا والحيض هو الطرافان قطعاً وذلك غير واضح انتهى (وقال) في بحث النفاس عند قوله في (الارشاد) ولورأت الاول والعاشر فالمشرة فحاش هذا الحكم ثابت بالاجماع لكن الزام الشيخ على تقدير قوله بعدم اشتراط التوالي في أقل الحيض يلزم كون الوسط غير حيض غير واضح انتهى ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (ولم ينقطع عليه فالحيض الاول خاصة) كذا ذكرني (نهائيه) ومثناه انه لو استمر ثلاثاً واقطع ثم رأته قبل العاشر ولم ينقطع عليه فالحيض الاول خالية وفي (الشرائع والتحريم) فلو تجاوز العشرة فله تفصيل يأتي وهذا كما في (كشف الغمام) حيث قال في شرح قول المصنف فالحيض الاول خاصة مانعه أي الحيض يقيّن هو الاول والثاني على ما يأتي من التفصيل (وفيه) مع ذلك انه ربما لم يكن الاول حيضاً اذا لم يصادف العادة أو التميز وكان الصواب حذف هذا الجواب والاكتفاء بالتفصيل الآتي جواباً عنه وعما بعده انتهى (وقال في جامع المقاصد) في شرح هذه العبارة هذا اذا لم تكن ذات عادة مستمرة أو كانت ولم يصادف الدم الذي قبل العاشر جزءاً من عاداتها فان صادف فالجزء الاخير من العادة والدم الاول وما بينهما حيضاً اما زمان الدمين أعني الجزء والدم الاول فظاهر لانها في العادة وما بينهما من التقاء فهو حيض عندنا لانه محفوف بدمي الحيض وبتجتمع كون الطهر أقل من عشرة انتهى ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (وهي التي يتساوى دماؤها أخذاً واقطاعاً شهرين متوالين) اشتراط الشهرين أو الحيضتين في ثبوت العادة اجماعي كما في (الخلاف والتذكرة) الا انه قل فيها على ثبوتها بالشريطين وكذا قل في (جامع المقاصد والمدارك) وهو الظاهر من (المنتهى) حيث قال ان الاصحاب تفقروا رواية عثمان بن عيسى باقبول وفي (المتبر) نسبة الى الثلاثة واتباعهم وقل غر الاسلام في (شرح الارشاد) عن بعض اصحابنا أنها ثبتت بمرة واحدة ووافقنا على ذلك أبو حنيفة وقوم من اصحاب الشافعي (وذهب) الشافعي وأبو العباس وأبو اسحاق الى انها ثبتت بمرة واحدة (وروي) عن أحد انها لا تثبت الا بثلاث وعن بعض الشافعية انها ثبتت في المبتدأة بمرة وفي (الذكرى وجامع المقاصد وشرح الجفرية) الاجماع على انه لا يشترط الثلاث وفي (المتبر والتامع) انها لا تثبت بشري وفي (التذكرة والذكرى) لا يشترط في العادة تعدد الشهر (قال في الذكرى) وما ذكر في الغر بناء على التاليف فلو تساوى الحيضتان في شهر واحد كفى في العدة وبه صرح في (البسوط والخلاف) والمراد بالتوالي عدم تخلل حيض بينهما فلا فرق بين ان يكون متوالين أو غير متوالين (والمراد بالشهرين الهلايين) كائن على جملة من الاصحاب وقد برهن على ذلك كله في (جامع المقاصد) وفي (النهاية) بعد ان حكم بثبوت العادة بشهرين متوالين قال ولو عرفت المرأة صارت ذات عادة اجماعاً (والمراد) بشهرها المدة التي لها فيها حيض وطهر وأقله عندنا ثلاثة عشر يوماً وقل ذلك في (جامع المقاصد) عن بعض حواشي وله المصنف وشيخنا

وجعت اليها (متن)

الشهيد وقد وجدت ذلك في حواشي الشهيد وفي (التصحیح) في شرح قوله في (النافع) ولا تثبت بالشهر الواحد قال وهو اما اليهود وهو ما بين الملايين أو أقل الحيض وقل الطهر وفي (كشف القام) بعد ان جوز تعميم عبارة المصنف كما يأتي قل وعلى هذا لاوّل تعميم الشهرين لشهري الحيض الذين أقل واحد منهما ثلاثة عشر يوماً انتهى وفي (جامع المقاصد) ان ظاهر عبارة الكتاب تعريف المستقرة عدداً ووقتاً لاها المتبادر الى الفهم ولمدم انطباق التعريف على غيرها لان تساوي السنين أخذاً واقطاعاً انما يصدق مع ثل الزمان وهو غير صدق في غير المدعى ولو صح عدم اعتبار التماثل واكتفى بمطلق الاستواء في وقت الاخذ ولاقطع ان منع صدقه في المستقرة وقتاً خاصة وخروجها عن التعريف حينئذ نوع خلل لانه ان أريد به تعريف مطلق المتادة وجب دخولها فخرجها خلل في عكس التعريف أو المتادة الحقيقية فدخل الثانية خلل في طرد التعريف فتمين اعتبار التماثل وفي (كشف القام) ويجوز تعميم العبارة للمستقرة عدداً خاصة والمستقرة وقتاً خاصة بتعميم الاتفاق أخذاً واقطاعاً للاتفاق في لوقت والمسدود وفي أحدهما ثم يقسم الاتفاق له فيما في العدد وفي الوقتين وهو يشمل الاتفاق في الوسط لاستلزامه لانه في الطرفين وان جهلا وتعميم الاتفاق في أحدهما للاتفاق في يوم ما وعلى هذا لاوّل تعميم الشهرين لشهري الحيض الذين أقل واحد منهما ثلاثة عشر يوماً انتهى (وفي المختار والمتن) والنهاية والتذكرة وجامع المقاصد لا يشترط في استقرار العادة استقرار عادة الطهر فلورأت في شهر خمسة لا غير وفي آخر خمسة مرتين استقرت العادة وفي (الذكرى) بدان اعتبر استقرار الطهر حتى عن المصنف عدده (ثم قال) وتظهر الفائدة لو تأخير الوقت في الثالث فن لم نعتبر استقرار الطهر جلست لرؤية الدم وان اعتبرناه عند الثلاثة أو حصور الوقت هذا ان تقدم على الوقت وان تأخر امكن ذلك استظهاراً ويمكن القطع بالحيض هاتالى ان قال والاقترب ان انحاد الوقت انما يؤثر في الجلوس لرؤية الدم وقلماً يتفق دائماً (ورده في جامع المقاصد) بأنه ليس في كلام المصنف ولا غيره من الاصحاب نصريح بأن من استقرت عدداً لا وقتاً تجلس لرؤية الدم مع القول بوجوب الاستظهار بالثلاثة على المبتدأة والمضطربة وما قرره في آخر كلامه لافعى له اذ لافرق بين المبتدأة وذات العدة اذا رأت لدم في غير عدتها الا اذا تأخر فيمكن الفرق الى آخر ماقرر (وأما) تساوي الوقت قد قل في (المختار) والتذكرة انه لا يشترط الوقت فلورأت خمسة في أول الشهر ثم في وسط الثاني ثم في آخره استقرت عدتها عدداً فان اتفق الوقت مع العدد استراعاة ونحوه أو قريب منه منفي (النهاية) وفي (المتن) لا يشترط التساوي فان العادة تتقدم وتتأخر بالوجدان وفي (جامع المقاصد) يشترط ستواء وقتها ون خلاف العدد وحل عبارة (المتن) على عدم اعتبار لاستواء بالنسبة الى الاستقرار العددي لامتثاله به بما قبلناه عن (التذكرة) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وجعت اليها ﴾ اجملاً من أهل السلم كما في (المتن) والا مالكا في (المختار) وعند علما جمع كما في (التذكرة) ولا خلاف كما في (النهاية) هذا اذا لم تكن ذات تمييز بينهما كما سيأتي اختلاف فيه اذا تناوَض التمييز والمادغوفي (نهاية الاحكام والذكرى) انها لو رأت خمسة في أول الشهر وستة في أول الثاني

وان كانت مضطربة أو مبتدأة رجعت الى التمييز (متن)

انه يستتر لها أقل الدددين واحمله في (المتن) وفي (جامع المقاصد) ان الاقرب لعدم لعدم صدق الاستواء والاستقامة واستحسنه في (المدارك) وقال في (كشف القاتم) ولا بأس على الاحتياط بالرجوع الى التمييز في الزائد انتهى (ثم قال في جامع المقاصد) لكن هذه تترك الصلاة والصوم بروية الدم فإذا عبر دما المشرة فالظاهر الحاقها بذاكرة الوقت الثانية لعدم مع احتمال رجوعها الى عادة النساء ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (وان كانت مضطربة أو مبتدأة رجعت الى التمييز) ظاهره لمعوم اللفظ عموم المضطر به لمن اختلقت عليها أيامها والمناسبة كما هو ظاهر (المبسوط والتحرير) وربما ظهر من (الشرائع) وفي (السرائر) انها من اضطربت عاداتها وتغيرت عن أوقاتها فصارت ناسية لهذا ولهذا وقريب منه ما في (نهاية الاحكام والتذكرة) وغيرها بل نسب في (المسالك) تفسيرها بمن استتر لها عادة ونسبها الى المشهور وفي (المدارك) للعلامة ومن تأخر عنه وهو كما قال وفي (المعتبر والمتن) وكشف الرموز) أنها من لم تستر لها عادة وجعل في (المعتبر والمتن) الثانية للعادة قسيما لها وسماها في (المتن) المتعبرة (قال في جامع المقاصد) هذا التفسير (١) صحيح الا ان الاول هو الذي يجري عليه أحكام الباب فان من لم يستر لها عادة أصلا ترجع الى التامع فقد التمييز كالتي ابتدأت والمضطربة لا ترجع الى النساء لسبق عادة لها ومثله قال في (المسالك) وقال في (جامع المقاصد) أيضا وأيضا فان المنقسم الى الاقسام الثلاثة هي هذه دون تلك وفي (المدارك) ان الاختلاف لفظي (وما قيل) من ان قائد ترجع الى هذا النوع من المبتدأة أعني التي لم تستر لها عادة الى الاقارب والاقربان فانه انما يكون على الثاني دون الاول فضعيف جدا لأن الحكم في النصوص الواردة بذلك ليس منوطاً بالمبتدأة فيرجع الى تفسيرها ويختلف الحكم باختلافه (وأما المبتدأة) اسم فاعل أو اسم مفعول قد فسرهما جماعة بمن ابتدأت الحيض أي لم يستر لها عادة وفسرها في (المعتبر) بأنها التي رأت الدم أول مرة ومثله في (مجمع البرهان) وكشف القاتم) حيث قال في الاخير التي ابتدأ بها الدم الآن (قيل) وقد يسم المخطئة الدم عددا ووقتا (وأما) الحكم برجوع المبتدأة والمضطربة الى التمييز فهو مذهب فقهاء أهل البيت عليهم السلام كما في (المعتبر) ومذهب طائفتا كما في (المتن) وبه قطع الشيخ والطوسي والسجلي والحقق والمصنف في باقي كتبه وغيرهم بل لا أجد في ذلك خلافا ولا قلة وفي (الخلاص والتذكرة) الاجماع في المبتدأة وفي (المدارك) في المبتدأة هذا الحكم مجمع عليه بين الاصحاب (قال في المعتبر) ولعلم ان جماعة من الاصحاب لم يترضوا التمييز فيما أجد كالمصدقين والمفيد وأبي المكارم وسلاح وأما أبو الصلاح فقد قال ان المضطربة ترجع الى ناسئها فان قدت قال التمييز واقتصرت للمبتدأة على الرجوع الى ناسئها الى ان يستر لها عادة ونص في (الفتية) على ان عمل المبتدأة والمضطربة على على أصل أقل الطهر وأكثر الحيض وان المبتدأة اذا دام بها الدم تحيض بشرة ثم هي مستحاضة فان رأت في اليوم الحادي والعشرين دما واستمر بها الى ثلاثة أيام فهو حيض لمضي أقل الطهر قال وكذا لو اقطع الدم أول ما رآته بعد ثلاثة أيام ثم رآته اليوم الحادي عشر من وقت ما رأت الدم الاول انه دم استحاضه لأنها رآته في أيام الطهر وكذا الى تمام الثالث عشر فان رأت في اليوم الرابع عشر

(١) أي تفسير المعتبر (منه)

وشروطه اختلاف لون الدم (متن)

دما كان من الحيضة المستقبلة لانها استوفت أقل الطهر عشرة وعلى هذا يعتبر ان يكون بين الحيضتين أقل أيام الطهر ويحكم بأن الدم الذي تراه فيه دم استعاضه وقد وقع في (المبسوط) ما يلوح منه عدم اعتبار التميز قال ولو رأيت المبتدأة ما هو بصفة الاستحاضة ثلاثة عشر ثم رأت ما هو بصفة الحيض بعد ذلك واستمر كان ثلاثة أيام من أول الدم حبصاً والشرط طهرًا وما رأته بعد ذلك من الحيضة الثانية (قال في المختار) بد قل هذه العبارة فيه اشكال لانه لم يتحقق لها تمييز لكن ان قصد ان لا تميز لها فيقتصر على ثلاثة لانه اليقين كان وجباً ونحوه قال في (التذكرة) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • (وشروطه اختلاف لون الدم) كما في (السرائر) والمتبني والتذكرة ونهاية الاحكام والتحرير والدروس والبيان وشرح الجفرية) وغيرها وذكر في (المبسوط) والنهاية والظلال والوسيلة والموجز) وغيرها الاختلاف في الصفات وهذا هو الصواب كما في (كشف القاتم) ونحمل عبارة المصنف ونحوها على المثال وقد عرفت الصفات المذكورة في هذه الكتب واما اشتراط ذلك في (جامع المقاصد) انه لا خلاف بين الاصحاب في اعتبار الامور التي ذكرها المصنف وفي (الخلاف) الاجماع في المبتدأة على انها تميز بصفة الدم أي الاختلاف في صفاته وفي (التذكرة) ذكر الشروط الثلاثة المذكورة هنا وقال ذهب اليه علمائنا اجمع وفي (المختار) ان ما شاء دم الحيض فهو حيض وما شاء دم الاستحاضة فليس حبصاً ونسب الى قتباء أهل البيت عليهم السلام وفي (المدارك) في المبتدأة أيضا هذا يجمع عليه بين الاصحاب قاله في (المختار) وفي (نهاية الاحكام) تعتبر القوة والضعف باحدى صفات ثلاث اللون فالاسود قوي بالنسبة الى الأحمر والأحمر قوي بالنسبة الى الأشقر والأشقر قوي بالنسبة الى الأصفر والأكدر (والرائحة) فدو الرائحة الكريهة أقوى مما لارائحة له والتخين أقوى من الرقيق وقال ان النصف بواحدة أضعف من النصف مائتين كانه أضعف من ذي الثلاث ومثله قال في (جامع المقاصد) والموجز وشرحه والمساك والروضة والمدارك) وكذا (اللعة) الا انه لم يذكر الأخير وفي (النهاية) والمساك) لا يشترط اجتماع الصفات بل كل واحدة تقتضي القوة وفي (الموجز وشرحه والمساك والروضة والمدارك) لو استوى العدد مع الاختلاف كما لو كان في أحدهما النخاعة وفي الآخر الرائحة فلا تميز وقواه في (كشف القاتم) وفي (التذكرة) لو كان في دم خصلة وفي آخر أخرى فالقوي هو القوي لكن ذكر هذا في سياق كلام الشافعي فله حكاية عنه وفي (النهاية) تردد لدم الاولوية وهو ظاهر (جامع المقاصد) حيث قل ذلك عن (النهاية) وسكت (وقال في كشف القاتم) لم أنظر في أخبارنا بما يرشد الى الرائحة (نعم) تشهد به التجربة وبها بعض أخبار العامة فينبغي اعتبار الطراوة والفساد قد وصف الحيض بالبيط في الاخبار واما اخبار النخاعة فوصف الاستحاضة في بعض الاخبار بآرقه (وقل في شرح القاتيغ) بعد ان قل عبارة (النهاية) انه بذلك يحصل الظن للمجهد بأن الأقوى حيض والأضعف استحاضة وكل ظن للمجهد حجة (وفيه نظر) لان ظنه حجة في نفس الاحكام الشرعية وموضوعها التي يتوقف عليها ثبوت الاحكام من الاخبار مثل الظن في معنى القاطن أو ترجيحها واما الظنون الحاصلة في موضوعاتها التي ليست من تلك الامور فالظن لو كان فيها حجة لكان غير مختص بالمجهد ولم يكن منصب المجهد

ومجاوزته العشرة وكون ما هو بصفة الحيض لا ينقص عن الثلاثة ولا يزيد على العشرة
فجعلت الحيض ما شابهه والباقي استحاضه (متن)

من حيث انه يجتهد بل من حيث انه مكلف فلذا يكون غير المجتهد أيضا اعتاده على ذلك الظن
مثل المجتهد بلافات وهذا الظن ليس حجة الا ان يقوم عليه دليل ومنصب المجتهد حينئذ معرفة
كون هذا الظن حجة ومعتبراً شرعاً عند الشارع لكل المكلفين مثل اعتبار الظن في أعداد الركعات
ولم يثبت من دليل شرعي اعتبار ما ذكره يعني المصنف عند الشارع لولم قل بظهور العدم هذا على
فرض حصول الظن وهو أيضا ربما يكون محل تأمل عند بعض آخر لكن الاحتياط أحسن وأولى
مهما أمكن فتأمل انتهى كلامه أدام الله تعالى حراسته وهذا بناء على ما ذكره في صدر المسئلة
من ان ما ذكره من الاعتبار غير موجود في الاخبار وهذا يتم بالنسبة الى الراية كما سمعت في
(كشف الثام) والى ما عدا السواد والحمر من اللون (وقال) الاستاذ الشريف أدام الله تعالى
حراسته ان يستفاد من الروايات ان المدار على القوة والضعف (قلت) قد وقع في (القيمه) ذكر
التن في صفة دم الحيض قال فان رأت الصفرة والتين فليها ان تلتصق بطنها الى آخره وعن ابن سبيد
اعتبار السواد والصفرة والاحترق ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾
﴿ ومجاوزته العشرة ﴾ هذا هو الشرط الثاني وهو ما لا خلاف فيه كما مر عن (جامع المقاصد) وفي
(التذكرة) الاجماع عليه في المبتدأة وقد سلف ان الصفرة والكدر في أيام الحيض حبض
والاجتماع عليها وفي (كشف الثام) فان اقطع عليها كان الجميع حبضاً وان اختلف اتفاقاً ولمه
انما ذكر هذا الشرط مع عدم الحاجة الى ذكره لفرض التجاوز أول المسئلة ثلاثتهم اعتباره في
العشرة فما دونها ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ وكون ما هو بصفة الحيض لا ينقص عن
الثلاثة ولا يزيد على العشرة ﴾ هذا هو الشرط الثالث وقد عرفنا ما قلناه عن (جامع المقاصد) والتذكرة
وربما ظهر من (المبسوط) خلاف ذلك حيث قال اذا رأت أولاً دم الاستحاضة خمسة أيام ثم رأت
ما هو بصفة دم الحيض باقي الشهر يحكم في أول يوم ترى ما هو بصفة الحيض الى تمام العشرة أيام بأنه
حيض وان استمر على هيئته جلت بين الحيضة الأولى والثانية عشرة أيام طهراً وما بعد ذلك من
الحيضة الثانية ثم على هذا التقدير انتهى كلامه رحمه الله تعالى ونفى عنه البعد في (كشف الثام) وفي
(المعتبر والتذكرة) وما ذكره الشيخ يشكل بأن شرط التمييز ان لا يجاوز أكثر الحيض وحكم
بعدم التمييز كما في (المتن والتحري) وقرب في هذين الرجوع الى الروايات واستشكل في الأخيرة
في اشتراط هذا الشرط بناء على انها بعد رؤية ما هو بصفة الحيض تنفي على انه حبض الى منتهى
أكثر الحيض وهو عشرة كذا قل عن الاستاذ في (شرح المفاتيح) قال وفيه ما فيه لان منشأ
الحكم بأنه حبض ان كان نفس الصفة فترجيح ما ذكره على غيره من غير مرجح باطل وبمجرد سبق
لادليل على كونه مرجحاً انتهى وهناك شرط رابع وهو عدم قصور الضيف المحكوم بكونه طهراً عن
أقله وهو العشرة وهو خبرة (النهاية والموجز وشرحه وجامع المقاصد والمسالك والروضة والمدارك
والمفاتيح وشرحه) وغيرها وهو الظاهر من (المعتبر والتذكرة) كما يأتي (والختم) كما سلف له في
تزيل كلام الشيخ فيما سلف في خبر يوضح وفي (كشف الثام) انه مما لا خلاف فيه ويظهر من (المتن)

(والحرير والذكرى) التردد وجعل عدم اشتراطه في (الذكرى وجامع المقاصد والمدارك) وجهاً في (شرح الحاتيج) قولاً ولم أعرف بأقوال (قل في الذكرى) بعد ان ذكر الوجين ووجه الثاني لموم قوله عليه السلام دم الحيض أسود يعرف قورأت خمسة أسود ثم تسعة أصفر ثم عاد الأسود ثلاثة أيام فصاعداً فلي الاول لتمييزها وهو ظاهر (المتبر) وعلى الثاني حيضها خمسة وظاهر (المبسوط) ان الحيض المائدان لم يتجاوز المشرة لان الصفرة لما خرجت عن الحيض خرج ما قبلها ثم ذكر خبر يوس وقول انه صريح بعدم اشتراط كون الحيض أقل الطهر فهو اما متردد ومائل الى الوجه الثاني ولعله لذلك لم يشترطه في (الدروس والبيان) فأمل واختلفوا فيما اذا تخطل الضيف حال كونه أقل من عشرة القوي مع صلاحية للحيضة في كل من الطرفين فهي (المبسوط) لو رأت ثلاثة دم الحيض وثلاثة ده الاستحاضة ثم رأت بصفة الحيض تمام المشرة فالكل حيض وان تجاوز الأسود الى عام ستة عشر كانت المشرة حبساً والسنة الباقية استحاضة (قل في المتبر) وكأنه رحمه الله نظر الى دم الاستحاضة لما خرج عن كونه حبساً خرج ما قبله ولو قيل لتمييزها كان حسناً وفي (التذكرة) الاقرب ان لتمييزها وفي (المتن والحرير) قل قول الشيخ هذا (ثم قال) وقيل لتمييزها وسكت (وقال في كشف اللثام) ان ما قرره في (التذكرة) أقرب اذ لارجحان لاحد من طرفي الضيف ولهذا الاختلاف لم يذكر هذا الشرط وزيد شروط (منها) عدم المارضة بإمادة على المختار ولم يذكره المصنف لفرضه في غير ذات العادة لكن اطلاق المظن القول برجوع المضطرة الى التمييز مع شمولها لاقسامها الثلاثة وعدم تعرضهم لهذا الشرط بالكلية مما يرشد الى ان مرادهم من العادة في تقديم المادة على التمييز عن (١) عادة المضطرة الا أن قول أن قولهم فيما بعد من تقديم العادة قيد هذا الاطلاق ويفيد هذا الشرط واما من يقدم التمييز فهو في غيبة عن ذلك كله ولم أجد أحداً أشار الى هذا الشرط قبل المحقق الثاني واعتذر عن اطلاق المصنف وغيره بأن المراد برجوعها الى التمييز اذا طابق تمييزها (وفيه) انه على هذا ليس لاعتبار التمييز قاندة وصاحب (المساك) قال انما يتحقق رجوعها الى التمييز في ناسبتها وناسبة الوقت اما ذاكرة الوقت ناسبة العدد فانما ترجع الى التمييز مع عدم معارضته لما يمكن فرضه حبساً في الوقت الذي علمت امالو وجدت التمييز مخالفاً فيشكل الرجوع الى التمييز والمحقق الثاني قال لا يرجع الى التمييز الا في ناسبتها وما يتبعه على ذلك صاحب (المدارك) وفي (الروضة) فسر اطلاق (الامعة والدروس) (كالدروس خل) بمن نيت عادتاً وقتاً أو عدداً أو ما ولم يشترط فهما الشرط المذكور جرياً على اطلاق عباراتهم وفيما احتدوا به عن اطلاق كلماتهم نظر لانه لا يقال للمضطرة بمجيء أقسامها ذات عادة أصلاً بل تارة يقولون مضطرة وأخرى متحيرة وتارة ناسبة الوقت وتارة ناسبة العدد وتارة ناسبتها فلا يناسب ان يقال ان الاطلاق محمول على التقيد فيما بعد في قرر العادة وقد أشار الأستاذ في ثلاثة مواضع من منظومته الى صحة الاطلاق وعدم التقيد و بعد قاله محل اشكال (ومنها) الخروج من الايسر ولم يذكره لفرضه له مشتبهاً بالاستحاضة وعلى اعتبار الجانب فهو داخل في الفرض (ومنها) عدم المارضة بصفة أقوى وليس في الحقيقة من شروط التمييز أو الرجوع اليه لتحققها مع المارضة لكننا ترجع الى الاقوى انتهى حقه قوله

فان قد تالتميز رجعت المبتدأة الى عادة نساها (متن)

قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو قد تالتميز رجعت المبتدأة خاصة الى عادة نساها ﴾ رجوع المبتدأة مع قدسه الى عادة نساها اجماعي كما في (الخلاف) في مومنين وظاهر (السرائر) حيث قال القمي تجاوز دما العشرة عملت على التميز والتي لا يميز لها فترجع الى عادة نساها من أهلها فان لم يكن لها نساء من أهلها فترجع الى ابناء سنها فان لم يكن لها نساء من ابناء سنها ضد هذه الحال اختلف أصحابنا على ستة أقوال وادعاء الاجماع أيضا ظاهر (المتهى وكشف الرموز والتذكرة) حيث قيل في الاولين ان رواية سماعة تقاها الاصحاب باقبول وزاد في (كشف الرموز) انه نسب الحكم الى قنوي الاصحاب وفي الاخير أممي (التذكرة) نسبة الى علمائنا وفي (التنقيح) نفي الخلاف عنه وفي (المتبر) انه مما اتفق عليه الاميان من فضلنا وفي (المدارك) انه المعروف من مذهب الاصحاب وفي (مجمع الفائدة وكشف القاتم والمفاتيح وشرحها) انه المشهور وفي الاخير بل هو وفاق وفي (المتبر) بعد ان ذكر ما ذكرناه عنه قال على تردد عندي ونحوه ما في (المتهى والمدارك ومجمع البرهان) ولم يحكم في (الفنية) بالرجوع الى النساء لاني المبتدأة ولا المضطربة وقد سلف قبل عبارته في أول المسئلة والمراد بالنساء هنا الاقارب من الابوين أو احدهما كما صرح بذلك أكثر من رأيت ونسبه في (كشف القاتم) الى المشهور والرجوع اليهن في العدد كما في (المسالك) وفيها أيضا ان لما وضع القدر حيث تاءمت من أيام الدم وان كان جعله في أوله أولى وصرح في (المتبر ونهاية الاحكام والروضة والمدارك) بان رجوعها الى نساها مشروط باتفاقن كلين بل قال المصنف في (النهاية) حتى لو كن شرأ فاتفق فيهن تسع رجعت الى الاقران وهو الظاهر من (المبسوط والخلاف والشرائع) وغيرها مما شرط فيه الرجوع الى الاقران باختلاف نساها بل قد يدعى ان ذلك داخل تحت اجماع الخلاف ورجح في (الذكري وحواشي الكتاب للشهيد وجامع المقاصد ومجمع الفائدة والبرهان) اعتبار الاغلب مع الاختلاف ومال اليه أو استجوده في (الروضة) وهو الظاهر من كل من اقتصر في الرجوع الى أقرباتها على فقدان نساها ولم يذكر الاختلاف كما في (الوسيلة والسرائر والتحرير والبصرة) وكذا (حل الشيخ واقتصاد والمذهب) على ما قلناه من عباراتها على تأمل في هذا الظهور فأتمل ويؤيده عدم اتفاق اتفاقن غالباً وربما تفسر أو تفسر اعتبار حال الجميع مع ان اعتبار الجميع يوجب اعتبار الاحياء والاموات من قرب منهن ومن بعد وخلافه ظاهر كما في (كشف القاتم) (ولسه) من هنا يعلم ان من ذكر الاختلاف أراد الاختلاف المزيل للظن فلو اختلفت الطبقة القرية والبيدة اعتبرت القرية كما ذكره الشهيد واحتل في (نهاية الاحكام) الرجوع الى أكثر نساها علما بالظاهر (ثم قال) الاقرب اعتبار الاقارب مع تفاوت الاستان فلو اختلفن فالاقرب ردها الى من هو أقرب اليها (ثم قال) ولو كانت بعض الاقارب تبيضت والاخر بسع احتل الرجوع الى الاقران لمحصل الاختلاف والرجوع الى الست للجميع (لجمع خل) والاحتياط واعتبر الشهيد في (الذكري والدروس والبيان وحواشيه) اعتبار البلد واستجوده في (الروضة) ونفى عنه الباس في (كشف القاتم) و يظهر من (جامع المقاصد) التأمل فيه واختصاص المبتدأة لان المضطربة سبق لها عادة فلم يناسب الرجوع الى عادة غيرها كما في (جامع المقاصد) ووجهه في (كشف القاتم) بانها رأت قبل ذلك دما أو دماء فرما خالفت نساها وربما كانت متادة فسيها أو اخططت عليها (وتلبر سماعة)

فان قدت أو اختلفن قالى عادة اقرانها (متن)

والاقتصار فيما خالف الاصل على اليقين انتهى (وقد) قدم ان أبا الصلاح حكم برجوع المضطرة أيضا الى نائها واحتل في (نهاية الاحكام) رد المبتدأة الى أقل الحيض لانه اليقين والزائد مشكوك ولا يترك اليقين الا بمثله أو أماره ظاهرة كالتبويض وردعا الى الاكثر لانه دم يمكن كونه حيا ولان الغالب كثرة الدم للمبتدأة واحتمل الشك في قوله صلى الله عليه وآله لحية بنت عشر تحمي وتحصي في كل شهر في علم الله ستة أيام أو سبعة أيام ان يكون المعنى فيما طلك الله تعالى من عادات النساء فانه الغالب عليهن وأقوال العامة في المسئلة منتشرة (قال) مالك في إحدى الروايات والثوري والاوزاعي ترجع الى عادة نائها وقال أحمد في إحدى الروايات ترد الى غالب عادة النساء ست أوسع وهو أحد قولي الشافعي وفي الآخر ترد الى أقل الحيض (وقال) أبو حنيفة تحيض أكثر الحيض وهو رواية عن مالك وعن أحمد الى غير ذلك من مذاهبهم رحمهم الله قوله قدس الله روحه **﴿ فان قدت أو اختلفن قالى عادة اقرانها ﴾** الرجوع الى الاقران بعد الاقارب هو المشهور بين الاصحاب كما في (المساك وشرح المفاتيح) ومذهب الاكثر كما في (فوائد الشرائع) وهو ظاهر كلام الاصحاب المتأخرين كما في (شرح الجفرية وظاهر السرائر) دعوى الاجماع وقد سلف تعدل عبارتها وهو خيرة (المبسوط والوسيلة والسرائر ونهاية الاحكام والارشاد والتحرير والمختصر والذكرى والبيان والمرووس والمعتق وفوائد الشرائع والجفرية وشرحه) والعمدة والمساك والروضة والموجز وشرحه وغاية المرام (وقوله جماعة عن) جمال الشيخ واقتضاه والاصباح والمذهب) واكثر هذه الكتب اشترط فيها اتحاد البلد بل هو داخل تحت المشهور ومذهب الاكثر كما في (فوائد الشرائع والمساك) والا لزم المحال كما في (شرح المفاتيح) وعبارة المبسوط ونهاية الاحكام والارشاد والموجز وغاية المرام والمساك وشرح الجفرية) كعبارة المصنف هنا في الرجوع الى الاقران اقتصار على قدت النساء الا انه ذكر البلد (المبسوط في غاية المرام والمساك) من دون ذكر الاختلاف في (الوسيلة والسرائر) والتحرير والبصرة وكذا جمال الشيخ واقتضاه والمذهب (الا انه في (الوسيلة) ذكر اتحاد البلد ونهاية اقتصار في (العمدة) على ذكر الاختلاف وعلف في (الناص) الاقران على الادل الواو في خمس نسخ وفي (التخلص) على الادل بأو وفي (الجفرية) ترجع الى عادة نائها ثم اقرانها من اقرانها لم ينسب الرجوع اليهن الصدوق والشيخ في (الخلافة والهاية) قال الصدوق فان كن سائها مختلفات فأكثر جلوسها عشرة أيام وقيل جماعة مثل ذلك عن السيد المرتضى (وقال في الخلافة) ان كن سائها مختلفات الماده أولا يكون لها نساء تركت الصلاة في الشهر الاول ثلاثة أيام وفي الثاني عشرة أيام (وقد) روى ترك الصلاة في كل شهر ستة أيام أو سبعة (دليلا) اجماع الفرقة على هاتين الروايتين. لوحة في الجمع بينهما التخيير (وقال في النهاية) فن كن سائها مختلفات أولا نساء لها فترك الصلاة والصوم في كل شهر سبعة أيام قد اتفقت هذه الكتب على عدم اعتبار الاقران كما لم ينسب ذلك في (المتن) والشرائع والمنهى والتتبع والمدارك والمفاتيح) والظاهر من (الذكر) التردد (كدمع المقاصد وجميع البرهان) ان لم ينتظر منها عدم اعتباره ولم يرجع شيئا صاحب (كشف الرموز والتخلص لتلخيص والمذهب الرابع) ولم يذكر في (الكافي) حاشا انه لم تعرف حال نائها قال رجعت الى

فان قدن او اختلفن تحيضت هي والمضطربة كل شهر بسبعة أيام أو ثلاثة من في شهر
وعشرة من آخر (متن)

عادة ناسها قسمت استحاظتها أيام طهر من وتحيضت أيام حيض من الى أن تستر لها عدة اتهم وفي
(المتن) امكان ان يقال ان الغالب التحاق المرأة بأقربها وتأييده (بقول الصانع عليه السلام)
في مرسل يونس ان المرأة أول ما حيض ربما كانت كثيرة الدم فيكون حيضها عشرة أيام فلا يزال
كلما كبرت قصت حتى ترجع الى ثلاثة أيام قال (وقوله عليه السلام) كلما كبرت قصت دال على
توزيع الايام على الاعمار غالباً (وقال في كشف الغتام) بعد قل هنا وأما تأخر الاقربان عن الاهل
فالتحاق الايعان على اهل دونهم وتبادر الاهل من نساها والتصريح به في خبر أبي بصير وفي (شرح
المفاتيح) ان في خبر زرارة ومحمد المستحاضة تنظر بوض نساها فتتددي بأقربها بالنون موضع المزة
في بعض النسخ قال ويؤيده علم القائل بمضمونها لو لم يكن كذلك وفي (مجمع الفائدة والبرهان)
ان في بعض الاخبار اقربها (قال في شرح المفاتيح) وحينئذ تضارب الروايات الا انه بالحمل على
التحجير يرتفع التضارب وعلى القول بالترتيب يقال ان الروايات الاولى مسوول عليها عند الجمع فهي
أولى بالتقديم منها أمكن انتهى (قلت في جارة) الاستبصار) ما يقطع به على ان الشيخ رواها اقربها
بالمزة دون النون (قال) الشهيد ولك ان تقول لفظ نساها دال على الاقربان فان الاضافة تصدق
بأدنى ملازمة قال وأما المشاكفة فعلى السن واتحاد البلد تحصل غالباً ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾
(فان قدن او اختلفن تحيضت هي والمضطربة في كل شهر بسبعة أيام أو ثلاثة من شهر وعشرة
من آخر) أقوال الاصحاب في المسئلة منتشرة والذي ظهر لي بعد فضل التبع انها مما تبلغ النيف
والشرب ونحو نذكرها وذكر القائلين بها فان لم يتر على القائل قائل (الاول) ما ذكره المصنف
هنا من ان المبتدأة والمضطربة تحيضان في كل شهر بسبعة أيام أو ثلاثة من شهر وعشرة من
آخر ومثل ذلك ذكر في (الارشاد والتبصرة) وهو خيرة (النافع ونهاية الاحكام والبيان والعمروس
واللغة وجامع المقاصد وقوائد الشرائع والجفرية وشرحها والمساك والروضة) وهو الظاهر من
(كشف الرموز) أو مختاره الا انه ذكر في الجميع الستة مع السبعة قبل بسبعة أيام أو ستة أو ثلاثة
من شهر وعشرة من آخر الا (الارشاد والتبصرة) فان جارتها كالكتاب ونسب في (العمروس)
ما قلناه عنه الى أشهر الروايات ونسب في (المفاتيح) عبارة الكتاب الى المشهور وفي (كشف الغتام)
واقصر المصنف على السبعة كالاكثر لاقتصار الصانع عليه السلام عليها واحتمال كون أو من الراوي
وعلى كونه من صلى الله عليه وآله فاعلمها التخير مع امكان كونها حيضاً انتهى وقد علمت ان الأكثر
لم يقتصر عليها فيها وإنما اقتصر عليها الأكثر في المضطربة قطعاً كما يأتي (الثاني) ان ما ذكره
المصنف هنا فيها خاص في المبتدأة كما هو خيرة (المبسوط) في موضع من (الوسيلة والشرائح) فقههم
ذكروا في المبتدأة عين عبارة المصنف هنا واختفوا في المضطربة كما يأتي (الثالث) ما ذكره في
(الاقتصاد) على ما قل من حيض المضطربة خاصة سبعة في كل شهر أو ثلاثة في الشهر الاول وعشرة
في الثاني (الرابع) ان المضطربة تنحصر بين الستة والسبعة في شهر والثلاثة والخمسة في آخر كما هو
خيرة (الشرائع والمختلف) وقد صرح في (المسالك والمنازل) بان هذا الحكم فيها هو المتيقن

من المذهب وفي (شرح المفاتيح) ان تخيرها بين السبع في كل شهر والثلاثة في شهر والعشرة في آخر هو المشهور قال بل قتل الاجماع عليه في (الخلافا) وياتيك ما وجدناه في الخلاف وقد مر ما اختاره في (الشرائع) في المبتدأة واعتزض في (كشف الثام) بان المكس كان أظهر وفي (المختلف) لم يرجح شيئاً في المبتدأة (الطامس) ان المضطرة تصل بلا احتياط والجمع بين عملي الحيض والاستعاضة كما يأتي في الكتاب وهو خيرة (المبسوط) وأحد وجهي (الوسيلة والمختير) في مضطرة الوقت كما يأتي واستضعفه الشهيد في (الذكرى) حتى قال في (اليان) انه ليس مذهبا لنا (الساح) ان سبعة خاصة تحيض بسبعة خاصة كما في (الاقتصاد) وقد مر مذهب الاقتصاد في المضطرة (الساح) ان المبتدأة تحيض بسبعة أو ستة في كل شهر أو ثلاثة في الأول وعشرة في الثاني كما في (الخلافا) وقل اجماع الفرقة على الروايتين وهو المقول عن (الجليل والقعود والمذهب والاصباح) لكن قصر في هذه على السبعة فيكون مافيا عكس ما في (الاقتصاد) حيث انه ذكر ذلك في المضطرة (الثامن) ان المضطرة خاصة تحيض بسبعة كما في (الخلافا) والكافي والتحرير والجليل والقعود والمذهب والاصباح) على ما قلنا وقل عليه اجماع الفرقة في (الخلافا) لكن في نسخة من نسخ تلخيص الخلاف النسخة لا يام حيضها أولوقتها فيكون (اجماع الخلاف) في غير التحيرة وفيه نظر ظاهر (الناصح) ان المبتدأة تدع الصوم والصلاة كلما رأت الدم وتضلها كلما رأت الطهر الى ان يستقر لها عادة كما في موضع من المبسوط (المأثر) ان هذا حكم المضطرة كما في (الدهاية) والاستبصار) وموضع من المبسوط (الحادي عشر) تخير المبتدأة خاصة بين السبعة والعشرة في الشهر الاول والثلاثة في الثاني وهو خيرة (النهاية) مطلقا (الثاني عشر) ان هذا حكمها فيما بينها وبين شهر كما في (الفتاوى والمصنف) على ما قلنا عنه (الثالث عشر) ان المبتدأة تحيض عشرة حيضا وعشرة طهرا كما في (الفتاوى) وموضع من (المبسوط) وقد يظهر من الفتاوى ان هذا أيضا جار في المضطرة ورى هذا القول في (كشف الرموز) بالبعد (الرابع عشر) تحيض المبتدأة في كل شهر بشرة وهو مذهب الصدوق وظاهر السيد كما ذكر ذلك جماعة (الطامس عشر) تحيض المبتدأة بثلاثة في الأول وعشرة في الثاني وهو المنقول عن القاضي (الساح عشر) تحيض المبتدأة بشرة في الشهر الاول خاصة ثم بثلاثة في كل شهر وهو المنقول عن الكاتب (الساح عشر) ما ذهب اليه في (التحرير) من ان المبتدأة خاصة تحيض بين ستة وسبعة وقد مر خيرة في المضطرة من السبعة (الثامن عشر) تحيض المبتدأة والمضطرة بسبعة في كل شهر قبله في (السرائر والمنتهى) عن بعض وهو خيرة (التلخيص) وجمع الفائدة بالبرهان وشرح المفاتيح) وعليه الاستاذ الشريف (التاسع عشر) تحيضها ستة كذلك ذكر في الكتابين أعني (السرائر والمنتهى) وهو خيرة (الموجز الحادي) في المضطرة والمبتدأة فيما مره الاصل (الشرون) تحيض بثلاثة في كل شهر قبل في الكتابين (وقل في المختار) انه الوجه واستحس في (المدارك والمفاتيح) الا فيما عدا الدور الاول للمبتدأة فبشرة المبسوط وهذا العمل أحد قوليه في واحد الروايتين عن أحمد (الحادي والشرون) ان تحيض عشرة طهرا عشرة حيضا فحضر في الكتابين وهو قول ابن زهرة وهذا ظاهر بالنسبة الى القاعدة لان يمكن ان يكون حيضا فهو حيض الا ان قول المستفاد من تضاعف الاخبار كون الحيض في كل شهر مرة وهذا قول نبيه في (شرح المفاتيح) الى موضع من (المبسوط) (الثاني والشرون) تخيرها بين ستة وسبعة

ولها التخيير في التخصيص ولو اجتمع التمييز (متن)

ذكره في (المنهى) وأشار إليه في (التذكرة) وقال فيها أنها تترك الصلاة في كل شهر سبعة أسابيع ثم قال بعد ذلك في (المنهى) أنه على سبيل الاجتهاد لا التخيير وتردد في ذلك في (التذكرة) وقال فيها أن التخيير بين ستة والسبعة أشهر وهو اختيار الشافعي في أحد قولي واحد في إحدى الروايتين (الثالث والعشرون) تحيضها في كل شهر بشرة وهذا ذكره في (المنهى) وقد علمت أن الصدوق والسيد قائلان به في المبتدأة فإن كانت المضطرة كذلك عندهما كان القول لهما كما هو الظاهر وهو مذهب أبي حنيفة وقول ثالث لأحد (الرابع والعشرون) تحيض كل منها سبعة أو ثلاثة كلتي (المعتبر) عملاً بالرواية واليقين إلا أنه استوجه القول بالسالف أعني العشرين (الخامس والعشرون) تحيضها بثلاثة في الأول وعشرة في الثاني ذكره في (السرائر والمنهى) (السادس والعشرون) عكسه ذكر ذلك أيضاً في الكتائب المذكورين ولم يرجع شيئاً فيهما صاحب (السرائر والمذهب والتبصير وغاية المرام) ولم يرجع شيئاً المصنف في (المختلف) في المبتدأة وإن شئت تسهيل ضبط هذه الأقوال فأذكر ما قبل في المبتدأة على حدة وما قبل في المضطرة على حدة وما قبل فيها كما صنع بمثل ذلك في (المذهب البارع) في كل واحدة منها إلا أنه لم يستوف الأقوال لأنه ذكر في المبتدأة ثمانية وفي المضطرة خمسة على أن فيما ذكره نوع حرازة في الجملة فليحفظ (١) ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ ﴿ولها التخيير في التخصيص﴾ أي تخصيص كل عدد شئت بالتحريض به من غير اعتبار لمزاجها كما في (المعتبر والذكرى وجامع المقاصد والجفرية والروضة والمسالك) والمدارك وكشف القاتم) وإن كان الأفضل لها اختيار ما يوافق مزاجها منها فتأخذ ذات المزاج الطار السبعة مثلاً وهكذا كما في (المسالك والروضة) وقال في (المنهى) أن الأقرب ردّها إلى اجتهادها ورأيها فيما يطلب على ظنها أنه أقرب إلى عاداتها أو عادة نساءها أو ما يكون أشبه بولده (٢) ومثله قال في (نهاية الأحكام) ونقل القولين في (التذكرة) من دون ترجيح وفي (المعتبر والمنهى) والتحرير وجامع المقاصد والجفرية وشرحها والموجز والمسالك والروضة والمدارك) أن لها التخيير في تخصيص أي من أيام الشهر شئت بالتحريض من الأول أو الوسط أو الآخر وربما ظهر ذلك من (المبسوط) حيث قال في فرع إذا رأت ثلاثة أيام دما ثم أقطع سبعة أيام ثم رأت ثلاثة أيام واقطع كان الأول حبساً والثاني دم فساد والاقوى (٣) تعيين الأول كما في (التذكرة وكشف القاتم) والأول أولى كما في (الذكرى) في ذاكرة العدد قط (وجامع المقاصد والموجز والروضة والمدارك) وصرح جماعة ممن قال بالتخيير بأنه لا اعتراض للزوج ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ • ﴿ولو اجتمع التمييز

(١) هذا ما عثرنا عليه من الأقوال ولك في نشر هذه الأقوال طريق آخر وهو أن تذكر كل ما قبل في المبتدأة على حدة وذلك أحد عشر قولاً وما قبل في المضطرة على حدة وهي كذا وما قبل فيها ممّا وهو كذا (منه) (٢) والا لزم تغييرها في السابع بين الصلاة وتركها ولا تغيير في الواجب وقد أجاب عنه المحقق والشهيد والفاضل الهندى وغيرهم (منه) (٣) لأنه يمكن أن يكون حبساً ثم لا معنى لرجوعها عن ذلك وترك العبادة فيما بعد وقضائها لما تركتها من الصلاة (منه)

والمادة فالأقوى المادة ان اختلفا زمانا (فروع) الاول لورات ذات المادة المستقرة المدد متعلما على المادة او متاخرا فهو حيض لتقدم المادة تارة وتأخرها أخرى (متن)

والمادة فالأقوى المادة ان اختلفا زمانا في المسئلة ثلاثة أقوال الاول ترجيح المادة كما ذكر المصنف وهو المشهور كما (في الذكرى والمسالك وشرح المفاتيح) ومذهب الأكثر كما في (جامع المقاصد) والأشهر كما في (الذكرة وفي كشف التام) قال في (الذكرة) انه مشهور وقد نسب الى الثلاثة والاتباع في غير موضع وهو خيرة (المبسوط) في موضع (والجمل) كما نقله جماعة عنه وكذا عن (جل العلم والعمل والكافي) وقد قل عبارته في (المختلص) فتلحظ وانها الصريحة في ذلك وهو مذهب الكاتب والمرضى والمفيد على ما نقله جماعة والمحقق والآبي على الظاهر منه والمصنف والشهيدين والكركي وولده والمقداد وأبي العباس وصاحب (المدارك) وسائر المتأخرين وهو ظاهر (السرائر) بل كاد يكون صريحا وهذا القول واقفا عليه أبو حنيفة (الثاني) ترجيح التمييز كما في (النهاية والخلاف) بل ادعى في الخلاف الاجماع على ذلك كما في تلخيصه ولم يقل فيه ما نقله عن (الخلاف) جماعة كثيرون من انه قوى بعد ذلك تقديم المادة على التمييز كما صنع مثل ذلك في موضع من (المبسوط) حيث حكم فيه أولا بتقديم التمييز ثم قوى العكس ونحوه ما في (المصباح) على ما نقل عنه ولم يرجح في (الايضاح) شيئا من القولين وبتقديم التمييز قال جميع أصحاب الشافعي الا ابن خيران فانه قدم المادة وليس المراد من المادة المستفادة من التمييز كما به على ذلك جماعة وفي (جامع المقاصد) ويحتمل الترجيح لصدق الاقراء عليها وفيه بعد انتهى (الثالث) انها خيرة في ذلك وهو مذهب الطوسي في (الوسيلة) ونقله في (الشرائع) عن بعض ولده أراد الطوسي وصاحب (المدارك) لانعرف هذا القول ولا نقله في سوى الشرائع (فروع) ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (لو رأيت ذات المادة المستقرة المدد متعلما على المادة او متاخرا فهو حيض لتقدم المادة تارة وتأخرها أخرى) هنا مسائل (الاولى) ما أشار اليه المصنف من تقدم المدد المتادل كله على المادة المستقرة عددا ووقتا كلها وقد حكم المصنف رحمه الله بأن المدد المتقدم حيض كما في (المستبر والشرائع) والتمهي والتحرير والتذكرة والارشاد والبيان والمسالك والمدارك وغيرها وفي (كشف التام) انه اتفاق كما هو الظاهر وفي (فوائد الشرائع) بعد قول المحقق نحيضت بالعدد سواء رأت بصفة دم الحيض أم لا مانع لا ريب في هذا الحكم ولا ريب في التربص ثلاثة أيام اذا قدم الدم المادة وينبغي في التأخر ذلك ويحتمل الترك بأول حصوله لان التأخير يؤكده حصوله وفي (جامع المقاصد) ان التربص يبنى على إيجاب الاحتياط على المبتدأة والمضطرة وعدمه مع احتمال عدم الوجوب هنا ثم جزم بتعلق تروك الحائض بها ما خلا ترك الواجب اذا قدم قال ولو تأخر أمكن ذلك والقطع بكونه حيضا انتهى وفي (المدارك) انه انما يكون حيضا اذا كان بصفة الحيض وضعف فيه وجوب الاحتياط وقد صرح المحقق وغيره بأنه لا فرق بين وجود سفة الحيض وعدمه كما ان ظاهره كما في (المدارك) وهو ظاهر غيره وعدم وجوب الاحتياط (الثانية) ان ترى قبل عادتها الحصة يوما او يومين وخسها فالجميع حيض اتفاقا كما في (التمهي) وفي (جامع المقاصد) يمكن الفرق بين ذات المادة وغيرها اذا تقدم منها المادة يوما او يومين مثلا بقول الصادق عليه السلام في خبر اسحاق ان

عدا الثلاثة (وقال في الشرائع) ان ذكرت اول حيضها اكلته ثلاثة وان ذكرت آخره جعلته نهاية
 الثلاثة وعملت في بقية الزمان ما عمله المستحاضة وتنسل الحيض في كل زمان يفرض فيه الاقطار
 وقضي صوم عشرة أيام احتياطاً ما لم يقصر الذي عرفته عن الشرة انتهى وهذا موافق لما في الكتاب
 (كالتهذيب والارشاد) الا انه قال في (الارشاد) وقضي صوم احدى عشر موضع قوله هنا وقضت
 صوم عشرة ان لم يقصر الوقت عنه (وقال في المنتهى) ان ذكرت اول الوقت اكلته ثلاثة لانه متيقن
 وان ذكرت آخره جعلته نهاية الثلاثة ولو قيل انها تحيض كلثيرة كان وجهاً (وقال في التذكرة) ان
 ذكرت اول الحيض اكلته ثلاثة يتيقن وتنسل في آخر الثالث لاحتمال الاقطار فصل الى المأخر
 ما عمله المستحاضة وتنسل في كل وقت يحتمل الاقطار واذا ذكرت آخره جعلته نهاية الثلاثة
 واقتضت عنده لاحتمال الاقطار وقصل فيما بعده عمل المستحاضة وقضيان صوم عشرة أيام احتياطاً
 وان لم تذكر الاول والآخر فذلك اليوم الذي عرفت حيضها فيه ان لم يزد من أقل الحيض الى آخر
 ما قتله (من المتبر) قد وافق (المبسوط) من (١) قضاء صوم الشرة وخالف في ذلك (المتبر)
 (وقال في نهاية الاحكام) انها يحكم فيها بجميع أحكام الحيض في كل زمان يتيقن فيه الحيض
 وبأحكام الطهر في كل زمان تيقنه فيه لكن بها حدث دائم وكل زمان يحتمل فيه بالاشق احتياطاً
 ففي الاستئذان وقضاء الصوم كالمأخوذ وفي لزوم المبادات كالظاهر ثم ان احتل ذلك الزمان الاقطار
 أيضاً كان عليها الاحتساب لكل فريضة وهو نحو ما في (التذكرة) وقال في (الدرر) ان ذكرت
 أوله اكلته ثلاثة وما الود الى السبعة والستة ولو ذكرت آخره فكل ذلك (وقال في الذكرى) ان
 ذكرت أوله اكلته ثلاثة لتيقنها واحتمل في الباقي ان يجعل طهرأ يتيقن بناء على ان تلك الثلاثة
 هي وظيفة الشهر واحتمل ان يكون على التخيير بين الروايات السابقة فلها جعل عشرة أو سبعة أو
 ستة لصدق الاختلاط وعدم علم العادة وان ذكرت آخره جعلته نهاية الثلاثة أو تلك الاعداد وان
 ذكرت انه وسط حيض فهو ويوم قبله ويوم بعده حيض يتيقن واحتمل مراعاة تلك الاعداد وكذا
 لو علمت انه وسط غير انها لا تأخذ عدداً زوجاً بل تأخذ اما السبعة أو الثلاثة وان ذكرته خاصة
 ولم تعلم حاله فهو حيض يتيقن وقسم اليه اما تمام الثلاثة أو غيرها من اعداد الروايات وأما الاحتياط
 فشهور في جميع هذه المواضع وهو الجمع بين تكليف المأخوذ والمستحاضة والنسل الحيض في أوقات
 امكان الاقطار (وقال في البيان) ان ذكرت الوقت خاصة فان تعين الاول أضافت اليه اليومين
 بعده ثم احتاطت بتمام الشرة ولو اقتصر على الثلاثة فالأقرب الجواز اذا لم تعلم تجاوزها وكذا
 اذا ذكرت آخره وان علمت اليوم قطع فهو الحيض وتحتاط بنسمة قبله ليس فيها غسل الحيض وبسبعة
 بعده فيما ذكر في أوقات الاحتمال ويجوز الرجوع الى الستة أو السبعة أو الثلاثة والشرة (وقال في
 الموجز) وناسية العدد ذكره أوله تكهلاً ثلاثاً وآخره تحسلاً نهايتها ووسطه تحفه يومين ويوم ما هو
 لغيره وتنسل للاقطار حيث يمكن ونحوه ما في شرحه وفي (جامع المقاصد وفرائد الشرائع) انها
 فيما اذا علمت أوله أو آخره أو وسطه اما ان تقتصر على الثلاثة ان لم تعلم الزيادة عليها أو ترجع في
 جميع الصور الى الستة أو السبعة أو الثلاثة مع الشرة فتجمل الثلاثة ابتداء العدد المأخوذ في الاول
 وانتهائه في الثانية وثمه في الثالثة والرابعة ان لم تعلم القصور عنها أو عن أحدها فان علمت شيئاً علمت
 (١) كذا في نسختين والظاهر في (مصححه)

به فلو حلت القصة عن الستة والزيادة عن الثلاثة فلحقة مع احتمال الاربعة وتفصل الافتتاح ثم هي مستحاضة وفي الصورة الثالثة ان علت ان اليوم الذي ذكرته أوسط الحيض فنجرت على نحو ما تقدم لكن لا تأخذ من الاعداد المتقدمة الا وترأ كالثلاثة والسبعة وان لم تعلم ذلك أمكن ان تأخذ الأقل وهو الثلاثة لاصالة عدم الزيادة والاقتصار على شيئين وتأخذ واحداً من أعداد الروايات وقد أخذت عدداً شرطاً ان لا تعلم الزيادة عليه أو انقصن عنه وهي في باقي نؤمن مستحاضة مع استمرار الدم واقتصار في (الجفريه والمساك) على الأخير أعني الرجوع في الجميع إلى الروايات واستحسن في (المدارك) مافي (المعتبر) وفي (شرح المفاتيح) ان علت وله ثمنه ثلاثة أيام بنية ويحتمل احتمالاً ظاهر أتم أربعة أيام أخره قبله بثلاثة وكذا ان عرفت وسط جميع حصته مع يوم قبله ويوم بعده حيفاً البتة مع ضم يومين قبل القبل ويومين بعده ولو عرفت يوماً ميباً من أيام حيضها جعلته من أيامه واختارت ستة أيام . قبله أو بعده أو في طريقه هذا (ويعلم) ثم تذكر الأول والآخرو لوسط والماذكريت يوماً في (المبسوط والتحريره بيوهر) وفيه كسر به الحيض من وكل من طريقه مشكوك فيه وفي (التذكرة) حدث أولاً ان الزمان مشكوك فيه في (الاول) لو ان كنت حائضاً يوم الخامس وطاهرة يوم العاشر فإنه ان مشكوك فيه تعمل . عمله فثمة . وفيه نظر كما في (كشف الانجاس) واحتمل فيها (١) عمله الآخر تعليلاً للسنة (١٠٠٠) . وان كانت كعبارة (التذكرة) الا انه لم يذكر في (المعتبر) تفنن حيض في يوم من فوات بل قل وان زاد من غير تدخل فإذن مشكوك ولم يقل كما في (التذكرة) انها سدت حاض في الخامس ولا في غيره فتقدير كلامه وان زاد لو ان الذي قبضت حيص فيه على قبل . سنة فصاعداً من أول الشهر فإنه ان مشكوك فيه مع جهل المدد لاحتمل كونه جميع السنة أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة فإنه ان كله مشكوك فيه فتعمل فيه عمل المستحاضة وتفصل مدتها عن الصلاة عند كل صلاة في آخر السنة مثلاً ثم تعمل عمل المستحاضة الى آخر الشهر فلا بد (٢) . غير محتاجة للمبسوط (ويعلم) انه انما تقضي صوم عشرة أو أقل فيما ذاعت عنه الكبراء ولا وقت احدي عشر لاحتمال التيقن فيضد اليوم من على ذلك تعمل عبادة (لأبناذ) . سنة ماضة بقوله فيحيض بثلاثة يريد انها اذا ذكرت لأول أو الآخر أو لوسط تحيض بثلاثة قطعاً وماذا ذكرت يوماً فليس مقطوعاً به عنده بأنه حيض وقد سمعت ما قلده عن (التذكرة) . لذلك يدفع اعتراض صاحب (جامع المقدس) وقوله وغسلت في كل وقت بغسل (٢) لا قطعاً الى آخره ايضاً . انها اذا ذكرت أول الحيض أكلته ثلاثة حيفاً . محتمل في: في السنة وهو سبعة بعد الثلاثة لعمل المستحاضة ومقطعة الحيض فتفصل لاحتمال الافتقار وتترك . انما الحاض ثم تقضي صوم العشرة وذلك كله مشروط بان لا تعلم قصور زمان عدتها عن العشرة فلو عرفت جهلاً فقت مشكوك فيه خمسة كما تقتصر في الاعمال والتبرك عليه . وهذا ذكرت آخره فيجمع في السبعة سابعة على الثلاثة من عمل المستحاضة وتترك الحاض دون مقطعة الحيض والتمسك به انما لأن يقصر انما . كما تقدمه ذكرت الوسط تعمل (٣) في السبعة السابعة بين اعمال المستحاضة وتترك الحاض مدام حتمال لاقترابها (١) أي في التذكرة (منه) (٢) في حواشي الشهيد لأفائدة في قوله بغسل ذلك . من صلاة لا ويحتمل انقطاع الدم عندها (منه) (٣) كذا في نسختين والظاهر يجمع (مصححه)

﴿ الرابع ﴾ ذاكرة العدد التاسعة للوقت قد يحصل لها حيض ييقن وذلك بان تعلم عددها في وقت يقصر نصفه عنه فيكون الزائد على النصف وضعفه حیضاً یقین بان يكون الحيض ستة في المشر الاول فالخامس والسادس حيض ولو كان سبعة فالرابع والسابع وما بينهما حيض ولو كان خمسة من التسعة الاولى فالخامس حيض ولو ساوى النصف او قصر فلا حيض یقین ﴿ الخامس ﴾ لو ذكرت التاسعة العادة بعد جلوسها في غيرها رجعت الى عاداتها ولو تبينت ترك الصلاة في غير عاداتها لزمتها اعادةها وقضاء ما صامت من الفرض في عاداتها فلو كانت عاداتها ثلاثة من آخر الشهر فجلست السبعة السابقة ثم ذكرت قضت ما تركت من الصلاة والصيام في السبعة وقضت ما صامت من الفرض في الثلاثة (متن)

وفي السبعة اللاحقة نجمع بين اعمال المستحاضة ومنقطعة الحيض وتروك الحائض ان لم تعلم قصور الزمان والقضاء كما تقدم واما اذا علت وقتا يوما او دونه فحمل فيما قبله الى تمام العشرة اعمال المستحاضة وتروك الحائض وفيما بعده كذلك مع اعمال منقطعة الحيض مع عدم قصور الزمان وكذا القضاء - ح قوله قدس الله تعالى روحه ي ﴿ ذاكرة العدد التاسعة للوقت قد يحصل لها حيض یقین الى آخره ﴾ ذكر في (المبسوط) في المقام فروغاً كثيرة لا غبار عليها على الظاهر الا الفرع الذي قال فيه اذا قالت كان حيضي عشرة أيام في كل شهر ولي طهر صحيح في كل شهر واعلم اني كنت يوم الثاني عشر حائضاً فهذه ثمانية أيام من آخر الشهر طهر یقین واليوم الاول والثاني أيضا طهر یقین انتهى وفي (المتشبه ونهاية الاحكام والتذكرة) ان لها تسعة أيام من آخر الشهر طهر یقین لا ثمانية انتهى وهو الحق ورده الى القاعدة ان الثاني عشر يحتمل ان يكون أول الحيض وآخره فيحصل الاشتباه بنسبة عشر يوماً وهو يقصر عن العدد بنصف يوم فيكون الحيض يوماً كاملاً والباقي مشكوك فيه فاقع في (المبسوط) لعله سهو من قلعه الشريف كما قال في (التذكرة) - ح قوله قدس الله تعالى روحه ي ﴿ لو ذكرت التاسعة العادة بعد جلوسها رجعت الى عاداتها ﴾ هذا الحكم ذكره المصنف في (التذكرة والمتشبه ونهاية) لكنه في (التذكرة) ذكره كما هنا مشتملة على حده (وقال في النهاية) تذييب يحتمل تخيير ناسية الوقت في تخصيص عددها بأي وقت شامت وكذا المبتدأة والمضطربة اذا ردتا الى ستة أو سبعة فلو ذكرت بعد جلوسها في غير عاداتها رجعت اليها ولو عرفت تلك الصلاة في غير عاداتها لزمها عاداتها وقضاء ما صامت من الفرض في عاداتها (وقال في المتشبه) بعد ان ذكر فروغاً منها ما أخذ فيه على الشيخ كما مر قال قال الشيخ ولا توطأ هذه المرأة في كل يوم ولا تطلق فيما يقع فيه الشك فيه وتقضي صوم المدة التي تسلمها بعد الزمان الذي يفرض عاداتها في جلته ولو قبل في هذه المواضع تعين ما يجعله حیضاً عما وقع الشك فيه اختياراً أو اجتهاداً على ما سلف في القولين أمكن فعل هذا القول لو ذكرت عاداتها بعد جلوسها في غيره رجعت لان ترك العادة حصل لما مضى النسيان فلو ظهر انها تركت الصلاة في غير عاداتها فالوجه قضاؤها وقضاء ما صامت من الفرض في عاداتها وفي (جامع

في ثمانية منع الزوج من الوطئ^١ ومنها من المساجد وقراءة العزائم وأمرها بالصلوات (متن)

(المبسوط) لكنه قيد ذلك في عنوان المسئلة بقيد التمييز وهو أحد وجهي (الوسيلة) ومحمل (نهاية الاحكام) وقد مانع الشهيد في انكاره مطلقاً حتى قال انه ليس مذهباً لنا كما تقدم بيان ذلك كله نعم وافق على ذلك في (المعتبر والارشاد) في ناسبة الوقت دون العدد كما مر ايضاً وفي (كشف التام) بعد قول المصنف الناسبة للوقت والعدد قال وكذا مضطر بهما انتهى وفي (جامع المقاصد) الظاهر ان المصنف يريد الوجوب بقوله الاحوط ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (الاول ١) منع الزوج من الوطئ^٢ كما في (المبسوط ونهاية الاحكام والمتن والتذكرة والموجز وجامع المقاصد وكشف الالتباس وكشف التام) وجوز الشافعي الوطئ خوفاً من الوقوع في الفساد وفي (نهاية الاحكام والموجز وجامع المقاصد وكشف الالتباس وكشف التام) انه ان فعل لا كفارة عليه وفيها ما عدا (جامع المقاصد) انه ان استوجب الشهر الوطئ عليه ثلاث كفارات وفي (نهاية الاحكام) هذا ان تحمد الزمان والا فكفارتان وفي (الموجز وكشف الالتباس) فان أتى يومين عليه كفارة الدنيا وهي الاولى ولو أبقي يوماً عليه الاولى والوسطى وفي (كشف التام) ان وطئها كل يوم ودية عليه ثلاث كفارات وعلى التشطير ثلاث ان تحمد زمان الوطئ والا فكفارتان وهو تفصيل مافي (نهاية الاحكام) وفيها ان عليهما غسل الجنابة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (ومنها من المساجد) كما في (التذكرة والموجز) فيشمل الدخول واللبث ولا تلبث في المساجد كما في (نهاية الاحكام وكشف الالتباس) ومنها في (المتن) من الطواف وأباحه لها في (نهاية الاحكام) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (ومنها من قراءة العزائم) كما في (المتن ونهاية الاحكام والتذكرة والموجز وكشف الالتباس وكشف التام) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (وأمرها بالصلوات) كما في (المتن) وقيدها بالفرائض في (نهاية الاحكام والموجز وكشف الالتباس والتام) وهو الظاهر من (التذكرة وجامع المقاصد) وفي (المبسوط) وتفضل فيها بعد لكل صلاة وصلت وصامت وفي (نهاية الاحكام) ان الاقرب ان لها التفضل كالتيتم يتنزل مع بقاء حديثه ولان التوافق من مهمات الدين فلا يمنع سواء الرواتب وغيرها وكذا الصوم المنسوب والطواف وفي (جامع المقاصد والحواشي) المنسوبة الى الشهيد انه يفهم من قوله وأمرها بالصلاة ومن قوله وقضاء احدي عشر على رأي وصوم يومين عدم وجوب قضاء الصلاة وهو خيرة (كشف الالتباس) للخرج (وقال) في حواشي الشهيد ان الاصح وجوب القضاء واحتمل الوجعين في (التذكرة ونهاية الاحكام وكشف التام) من احتمال اقطاع الحيض في الصلاة أو بعدها اذا أوقتها قبل آخر الوقت ومن الحرج وتردها بين الطهارة والحيض فصحح على الاول وتبطل على الثاني (وقال في كشف التام) ولا قضاء ان أوقتها بمسد الفل بلا فصل ولم يبق من وقتها قدر ركة وان أخرت القضاء حتى مضت عشرة أيام لم يكن عليها الا قضاء صلوات يوم اذلا يمكن اقطاع الحيض في الشرة الآخرة ثم على المختار من اكتفاء من فاته احدي الحس ولا يسلمها بقضاء ثلاث ومن فاته اثنان بأربع تكفي هذه بثلاث ان كانت اغتسلت لكل

(١) هكذا في النسخ التي بأيدينا من الشرح ولكن لفظة الأول غير موجودة في المتن والسياق يقتضي عدم ذكرها أيضاً فتأمل (مصححه)

والنفل عند كل صلاة (وعمل المستحاضة في كل دم خ) وصوم جميع رمضان وقضاء احد عشر على رأي وصوم يومين اول وحادي عشر قضاء عن يوم وعلى ما اخترناه تنضيف اليها الثاني والثاني عشر ويجزئها عن الثاني والحادي عشر يوم واحد بعد الثاني وقبل الحادي عشر (متن)

صلاة وبأربع ان كانت جمعت بين الظهرين بفصل وبين العشاءين بفصل انتهى وقد ذكرت تفاصيل المسئلة في (التذكرة ونهاية الاحكام وجامع المقاصد) وفي (جمع المقاصد وحواشي) الشهيد نسب الى (النفاة) اختيار وجوب قضاء الصلاة والموجود فيه ما ذكره رحمته قوله قدس الله روحه رحمته (والنفل عند كل صلاة) لاحتمال الاقطاع كما في (المبسوط والمتن) والتذكرة ونهاية الاحكام والموجز وكشف الالباس وكشف اللثام (وفي (نهاية الاحكام) انه يجب ان وقع النفل في الوقت لانها طهارة ضرورية فشبهت التيمم ولو أوقفته قبل الوقت فان انطبق أهل الصلاة على أول الوقت وآخر النفل جاز وفيها وفي (كشف اللثام) انها تغفل الاستحاضة أيضا وفي الاخبار ان كانت كثيرة الدم وفيها انها تؤخر عن غسل الحيض لوجوب المبادرة الى الصلاة منه تعززا عن مبادرة الحدث بخلاف غسل الحيض فان اعتلعه لا يتكرر واحتمل تأخره لا يدفع رحمته قوله قدس الله روحه رحمته (وقضاء صوم احد عشر على رأي) كما في (المنهى والتذكرة وحاشية الايضاح وكشف اللثام) اذا علمت انها لا تحيض في الشهر الا مرة وهو المقول عن الشيخ أبي علي ابن الشيخ (وفي (نهاية الاحكام) والموجز وجامع المقاصد وكشف الالباس) انها تقضي صوم احد وعشرين وكذا في (كشف اللثام) ان لم تعلم انها لا تحيض الا مرة وقال الشيخ قضي صوم عشرة وفي (التذكرة) لو علمت اتحاد الحيض (قال) علانا تقضي صوم عشرة احتياطاً والوجه قضاء احدى عشر وفي (كشف اللثام) نسبة الى المشهور رحمته قوله قدس الله تعالى روحه رحمته (وصوم يومين اول وحادي عشر قضاء عن يوم الى آخره) اشار هنا الى اقوال ثلاثة (الاول) الاكتفاء بصوم يومين اي يوم من الشهر اي يوم ارادت وحادي عشره وهو اختيار الاصحاب كما في (نهاية الاحكام) ونسبه الى المشهور في (كشف اللثام) لانها لا يجتمعان في الحيض (الثاني) انها تنضيف اليها الثاني والثاني عشر بناء على التشطير لانه يجوز اجتماع الاول والحادي عشر في الحيض فلا بد من الايام الارسة (١) لانها لا تجتمع في الحيض وهو خيرة (المنهى) ويجري هذا في قضاء تسعة فادونها كما في (جامع المقاصد) وفي (كشف اللثام) هذا ان لم يكن الاول الذي تصوم فيه اول ايام دمها والا اكتفت بالاول والثاني عشر وسقط الثاني لانها احتمل انتهاء الحيض بالاول وفيه والحادي عشر تسعين احد اليومين من الاول والثاني عشر طهراً (الثالث) انه يجزئها عن الثاني والحادي عشر يوم واحد بعد الثاني وقبل الحادي فكتفي بصوم ثلاثة ايام وهو خيرة (التذكرة ونهاية الاحكام والايضاح والموجز وكشف الالباس وحواشي الشهيد) وفي (جامع المقاصد) انها أقل تكليفاً من الاولى يوم الا انها أقل قضاءً منها لانها لا تجزئ في قضاء اربعة

(١) وذلك لانها اما طهر في الاول فيصح صومه أو حائض في جميعه وهو أول حيضها في الحادي عشر طهر أو حاضت في اثنته في الثاني عشر طهر أو انتهى اليه أو فيه حيضها في الثاني طهر (منه)

فأدون لأن الطهر المقطوع به تسعة أيام فإذا وزع عليها القضاء على الوجه المذكور هنا امتنع أن يصح
 أزيد من ذلك انتهى ومناه أنها أن قضت ما عليها من يومين فصاعدا متفرقة كما كانت تصوم الثلاثة قضاء عن
 واحد متفرقة فلا تقضي في عشرين أزيد من أربعة لما عرفت من أن يقين الطهر منها تسعة ولا يفرق
 فيها أزيد من أربعة وفي (الموجز وشرحه) أنها تقضي عن يومين ستة أول وثانية وثالثة وحادي عشر
 وثاني عشر وثالث عشر وعن ثلاثة أربعة ولا ثم مثلاً من أول الحادي عشر وعن أربعة خمسة وعن
 خمسة ستة من كل طرف من الأول إلى السادس ومن الحادي عشر إلى السادس وهكذا ولو كانت
 عشرة خاضعتها وزادت يومين يأتي ما في (التذكرة ونهاية الأحكام وكشف الثام) وإنما اشترط في
 اليوم الذي في البين أن يكون بعد الثاني وقبل الحادي عشر للتشطير لاحتمال انتهاء الحيض في أثناء
 الثاني واجتماع حيض آخر في أثناء الثاني عشر وأما احتمال اجتماع الأول والحادي عشر والثاني
 عشر في الحيض فظاهر كما في (كشف الثام) وفيه أن هذا كله إذا لم تعلم أنها لا تحيض في الشهر
 مرتين والا اكتفت بيوم وثاني عشره (وقال فيه) وإن أرادت قضاء يومين فصاعداً فله أن تصوم
 الأيام ولا مرة مرة أخرى من ثاني عشر الأول وبينها يومين متوالين أو غيرهما منفصلين عن المرتين
 أو متصلين باحدهما فإن قضت تسعة أيام صامت عشرين يوماً ولا فإن تسعة أيام هي الطهر
 يقين ولا قدر كما لا يصوم الجميع لاحتمال الحيض في أحد عشر يوماً يقين الطهر من تسعة عشر
 يوماً ثمانية أيام ومن ثمانية عشر سبعة وهكذا إلى أن ياتي عشر يوماً فيقضي الطهر منها يوم فإذا صامت
 الأول والثاني عشر لم تقض الأيوماً وإذا صامت الأول والثاني ثم الثاني عشر والثالث لم تقض إلا
 يومين إلى أن تصوم الأول إلى الثامن ثم الثاني عشر إلى التاسع عشر فلم تكن قضت الثمانية أيام وإنما
 عليها صوم يومين في البين لما عرفت في قضاء يوم وإن عليها صيام الأول والثاني عشر ويوم في البين
 فإنها إن أرادت قضاء يومين فصامت الأول والثاني ثم الثاني عشر والثالث عشر احتل وقوع الأربعة أيام
 كلها في الحيض بان ظهرت في أثناء الثاني ثم حاضت في أثناء الثاني عشر وكذا إن أرادت قضاء
 ثلاثة فصامت الأول والثاني والثالث ثم الثاني عشر إلى الرابع عشر لم يعلم إلا صحة يوم لاحتمال انتهاء
 حيضها في الثالث وابتدائه ثانياً في الثالث عشر وهكذا وأما أن يضاف ما عليها من الأيام فزيد يومين
 فتصوم نصف المجموع أولاً ثم النصف من حادي عشر أول ما صامت أولاً فإن أرادت قضاء يومين
 صامت ثلاثة أيام قبل الحادي عشر كيف شئت وثلاثة من الحادي عشر كذا في (التذكرة ونهاية
 الأحكام) وفيه احتمال انتهاء حيضها في أثناء الثالث وابتدائه ثانياً في أثناء الثالث عشر انتهى ما في
 (كشف الثام) وقال الشيخ في (المبسوط) أن هذه المرأة لا يمكن أن تطلق على مذهبنا إلا على
 ما روي أنها تترك الصوم والصلاة في كل شهر سبعة أيام وتصوم وتصلي فيما بعد (وقال في التذكرة)
 لو قيل أن الطلاق يحصل بإيقاعه في أول يوم وأول الحادي عشر أمكن وقطع بذلك في (المنتهى
 ونهاية الأحكام وجامع المقاصد) إلا أنه زاد في (المنتهى) بناء على التشطير إيقاعه في الثاني والثاني
 عشر حيث قال إذا طلقت واحدة اختر إلى إيقاعها في هذه الأيام الأربعة وزاد (في نهاية الأحكام)
 إيقاعه في يوم بعد الثاني إلى العاشر وفي الحادي عشر بعد مضي زمان إيقاعه في الأول (وفي المنتهى
 ونهاية الأحكام والتذكرة وجامع المقاصد) أنه لا تقضي عدتها إلا باقتضاء ثلاثة أشهر وفي (نهاية
 الأحكام) لأن الغالب أن المرأة ترى في كل شهر حيضة ولا تكلف الصبر إلى سن اليأس لما فيه

﴿ الثامن ﴾ إذا اعتادت مقادير مختلفة متسقة ثم استحيضت رجعت الى نوبة ذلك الشهر فإن نسبتها رجعت الى الأقل فلاقل الى ان ينتهي الى الطرف (متن)

من المشقة العظيمة والمرواية لمدامه على اعتبار الساق من الامرين ويحتمل لحق مستتراه وكمد قل (في جامع المصداق) وفي (كشف القم) ولا يراجع زوجه لاقل تسعة وثلاثين يوم وفيه وفي (اية الاحكام) نه ن وقع طلاقها في هذه الايام فقدرتها بسببها الى رخصة من الطهارة الاولى وسببها الى راحة من لاخير وفي الفتحة اشكال وبه في (كشف القم) من الاستصحاب ومن رتبها على راحة روحية سرعا واصل البراءة بتحدد وجود كل يوم وليلة اقوى (هد) واذا اردت قصه صادة فممن على احوال ثلاث مرات ففصل لاقطاع الحيض وتصلبه ولطوع السمس مناسم به... تعمل مثل ذلك قبل احوال عشرة ايام أي يوم نهت في نية سعة ساءت وتعمل مثل ذلك في مثل ذلك فممن على احوال عشرة ايام... قوله قدس الله تعالى روحه - (اذا اعتدت مقادير مختلفة تسعة (١) ثم استحيضت رجعت الى مدام الشهر) كافي (لمعتبر والمتنبى والتذكرة ونهاية الاحكام والتحرير وحوشي شهيد وليس له ذكرى) كذا في الاخير. حمل سج كل عدد له قبله نه مدامه ذلك (وقل في كشف القم) لا ذكرى لا... فكون هي امادة نهى ولم يرجح شيئاً في (جامع المصداق) - قوله قدس الله تعالى روحه - (وقل في كشف القم) لا ذكرى لا... سببها رجعت الى لاقل فلاقل الى ان ينتهي الى الطرف (طرف لا عدد دقاً ومده ايام) - (وقل في كشف القم) لا ذكرى لا... الجميع رجعت الى الطرف فجعلته حجباً يقياً وان ترددت بين عددين رجعت الى قاربها وهذا هو مثله ما في (التذكرة والتحرير ولسان التذكرة والحواشي المسند به الى شهيد جامع المصداق) وفي (المتنبى ونهاية الاحكام) فيمن ترى لمدامه في الشهر لامل ناله وفي الذي ربه في الثالث خمسة ثم عادت الى ثلاثة ثم اربعة ثم خمسة بها ان نسبت المدة حلت من الحيض لمكانه نه احد لا... جلست اربعة لاما اليقين تم تحلل في الآخرين ثلاثة ثلاثة لا حصل له يد ما حيضه فيه فلا... سهر الحصة فاذلي له ثلاثة ويحتمل ان يكون شهر اربعة فاذلي له اربعة... في الرابع من الحيض بأربعة ثم تعود الى ثلاثة يعني في كل من الشهرين مده هكذا الى وقت الذكر انتهى... ذكره في الكتاين (وقل في لمعتبر) ولو نسبت نوبته حيضها قل الحيض لانه يقين نه عملت فيه على الروايات على القول بها وفي (التذكرة) ويمكن العود الى التمييز من قد وهى لروايات وتتم... لو مننا تعدد المدة وفي (التذكرة ونهاية الاحكام وكشف القم) - (اذا رجعت لاقل نفع في الزائد عليه الى الاقصى بين عملي الحيض والاستحاضة... عمل الاستحاضة لا لاقطاع الحيض وفي الاولين أعني (التذكرة والنهاية) نها تعمل في باقي الشهر ماعمله المستحاضة (وقل في المتنبى) وهل يجزئها غسل واحد عند انقضاء المدة التي جاستها (قبل نم) لاما كالسببية فاحلست قل الحيض لان ما زاد على اليقين مشكوك فيه ولا وجوب مع الشك اذ الاصل براءة لمدامه (هـ) لوجه عنده) وجوب الغسل يوم الرابع والخامس معاً لان بين الحلت وهو الحيض قد حصل ارتفاعه بالنسل الاول مشكوك فيه فعمل باليقين مع التعارض ولاها في اليوم الخامس تلم وجوب النسل عليها في أحد الاشهر الثلاثة وقد حصل الاشتباه وصحة الصلاة مشروطة بحجب كالمسعى لتعين الصلاة (١) كان ترى ثلاثة في شهر وأربعة في آخر خمسة في آخر ثمانية في آخر وأربعة في آخر وخمسة في آخر مثلاً (مه)

﴿الفصل الثاني في الاحكام﴾ يحرم على الحائض كل عبادة مشروطة بالطهارة كالصلاة والطواف ومس كتابة القرآن (متن)

القائمة وبهذا ظهر الفرق بينها وبين الناسبة اذ تلك لا تلم لها حيفاً زائداً على ما جلسته بهذه حالة فيتوقف صحة صلاة هذه على الطهارة الثانية بخلاف الاولى وان رأت أعداداً مختلفة غير متفقة في (التحرير والذكرى) انها تحبض بثلاثة وفي (المتن والتذكرة ونهاية الاحكام) انها تحبض بالاقل من كل شهر والظاهر ان المراد بالاقل الثلاثة (قال في جامع المقاصد) وقد ينتظر في ذلك اذا كانت الثلاثة أول المقادير لعدم اعتبار التكرار حيث اذ لو اعتبر نسخ ما قبله لتكرر ثم اختار ان الاعداد لعدم تكرار عدد منها على الوجه المتبر وقد سلف ماله نفع في المقام وفي (الذكرى) ويمكن المود الى التمييز فان قد قال الروايات ويتبينان لو منعتا تعدد العادة (وقال في المتن) وقيل تجلس الاكثر كالناسية وهو خطأ اذ هذه تعلم وجوب الصلاة في اليوم الرابع والخامس او الخامس في احد الاشهر أو الاربع في احد الاشهر بخلاف تلك التي علم حبسها قتيماً انتهى

﴿الفصل الثاني في الاحكام﴾

﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ - (يحرم على الحائض كل عبادة مشروطة بالطهارة) اجماعاً كما في (مجمع البرهان وكشف الثام) وفي (المتبر) ولا ينقد للحائض صوم ولا صلاة اجماعاً ومثله ما في (التحرير) وفي (المتن) يحرم على الحائض الصلاة والصوم وهو مذهب عامة أهل الاسلام وفي (باب الفاتح) انه ضروري وفي (الفنية) يحرم عليها كل ما يحرم على الجنب بدليل الاجماع المشار اليه في (باب الفاتح) والتحرير والمدارك ومجمع البرهان) الاجماع على انه يحرم عليها الطواف وكذا في (التذكرة) لانه على عدم جواز البث في المساجد لما ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ - (ومس كتابة القرآن) اجماعاً كما في (الخلاص والفنية) لانه قل على انه يحرم عليها كل ما يحرم على الجنب وقيل فيها الاجماع على انه يحرم على الجنب مس كتابة القرآن (والمتن والتحرير) ونفي عنه انطلاف في (جامع المقاصد ومجمع البرهان) وفي (المختلف) انه المشهور وفي (المدارك) انه مذهب الاكثر وقيل حكاية الاجماع فيه وفي (مجمع البرهان) ولا نعرف خلافاً الا من ظاهر الكتاب وقد تقدم ذلك وحرم على الحائض والنساء في (النهاية والوسيلة ونهاية الاحكام والدروس) من اسمه تعالى وفي (المتبر) النساء كالحائض فيما يحرم عليها ويكره كذا ذكره في (المبسوط) وبمنه قال في (النهاية والجمل) وهو مذهب أهل العلم لأعلم فيه خلافاً انتهى (قلت) لعل هذا الاجماع يشمل ما في (النهاية) لانه قال فيها على النساء ما على الحائض من ترك الصلاة والصوم الى أن قال وما فيه اسم من أسائه تعالى شأنه وفي (المتن) حكم الحائض في الفروع التي ذكرناها في باب الجنب في مس كتابة القرآن حكم الجنب انتهى وقد حرم عليه في نفس هذه المسئلة من اسمه تعالى ونفي انطلاف بين أهل العلم من اكون حكم النساء حكم الحائض وقال في (المتبر) وأما مس المصحف ومس الماش قد أجرى علم الهدى حكمها في ذلك كالجنب وقال في الجنب بحريم من الكتاب وقال الباقون بالكراهة وحرم وشافى ذلك كله (لنا) ان مقتضى الأصل الحل فيخرج عنه موضع الاجماع ولان النبي صلى الله عليه وآله كسب الى قيصر آية في كتابه اليه ونجاسة الكافر أعظم من نجاسة الحائض ويبدل على الكراهة

ويكره حمله ولمس هامشه ولا يرتفع حدثه ولو تطهرت ولا يصح صومها ويحرم عينا الجلوس في المسجد ويكره الجواز فيه (متمن)

(ماروي) عن أبي الحسن موسى عليه السلام قال لمصحف لأمته على غير طهر ولا جنب ولا نس خفه ولا تعلقه ن الله تعالى يقول (لا يمسه الا المطهرون) وانه نزل على نكرهه نظر في من لا صاحب انتهى وروى غيره منه انه قال يكرهه من نطق حيث نزل الخبر فمستعمل على ذلك على ما ذكره وقد تقدم في صدر الكتاب منه نفع في المقام - قوله قدس الله روحه - (ويكره حمله) وان كان ماله باجماع الاصحاب كما في (المعتبر) وهو المشهور كما في (كشف الله) من دون ذكر علاقة وفي (المندرك) انه يلوح من السيد المرتضى تحريمه (وكذا في كشف الله) نقل حكاية ذلك عن السيد وهو خلاف ما نقل عنه في (المعتبر) كما عرفت وانه لمس لم يمس قد نسب لكرهه في (المعتبر) من الاصحاب ما عند السيد كما رو في (كشف الله) انه مشهور - قوله قدس سره - (ولا يكره حدثه ولو تطهرت) اجماعاً كما في (المعتبر والمندرك) وروى غيره ذلك من (الذكرى) وفي (المندرك) يجوز لهذا ان يتوضأ لذكره سبحانه وان تغسل لارتفاع الحدث كغسل لآخره وفي (كشف الله) في الوضوء المذكور واليتم ان حاض في أحد المسجدين بعد (ولا فرق في ذلك بين المسجدين) والذين المحكوم عليهم بالحيض - قوله قدس الله روحه - (ولا يصح صومها) اجماعاً في (المندرك) والمتنبي والتحريم وكشف الثمام وشرح المفاتيح (بل في الأخير فهو ضروري) ونفى عنه الخلاف (المندرك) وسوم (الفتية) وابست مخطبة به عند ذلك كما في (كشف الله) - ولقد على ذلك ما نقلناه وخالف البعض الآخر كما في (متنبي) واقفوا - فواجب الأمر جديد كما في الكتابين - ما ذكرناه - وقد غير الاصحاب حكمه في الصلاة والطواف بتحريم وفي الصوم بعدم الصحة لا يصح فيه الطواف والشرائع) وفي جمع (البرهان) ان تغيير الاصلوب يشير به الى الخلاف وفي (المندرك) ان الخلاف على اختلاف الغايات بالنسبة الى الخائض فن غاية تحريم الصلاة الطهارة وكذا في (البرهان) الطواف ومس كتابة القرآن ودخول المساجد وقراءة العزائم وغاية تحريم الطواف - قوله قدس سره - (تغسل) (واخالف) في غاية الصوم قيل غايته الاولى وقيل غايته الثانية (قال في المندرك) - يمكن المناقشة في ذلك الا ان الامر فيه حين هذا وفي توقف صومها على الغسل قولان أشهره ذلك جزم المصنف في (النهاية) بعدم التوقف وتردد في (المعتبر) - قوله قدس الله روحه - (ويحرم الجلوس في المسجد) اجماعاً كما في (المعتبر والمندرك) (والا من سار كما في (البحر) والمذهب البارع) وهو مذهب عامة أهل العلم كما في (المتنبي) ولا يعرف فيه خلافة كما في (الذاكرة) وفي (جمع البرهان) كادنه اجماعي وهو المشهور وخالف سائر فكرهه كما في (المختلف) - قوله قدس سره - (المراسم) ان المدبوب لما من التروك اعتزل المساجد والمراد بالجلوس لبث كما صرح به في (المراسم) وقد تقدم الكلام في ذلك - قوله قدس الله روحه - (ويكره الجواز فيه) اجماعاً كما في (الخلاف) وهو خيرة (الشرائع) والذاكرة ونهاية الاحكام والابشاد والذكرى والبيان والمسالك وجمع الثالثة والبرهان وشرح المفاتيح) ونفى عنه البأس في (جامع المقاصد) - نقل في (المتنبي) لم تقف فيه على حجة ثم احتمل ان يكون الوجه اما جعل المسجد طريقاً ثم ادخل الجسماً وقتنه

ولولم تأمن التلويت حرم ايضاً وكذا يحرم على المستحاضة وذوي السلس والمجروح (الدخول والجواز ايضاً خ) ممة (متن)

في ذلك المحقق الثاني ونبيه صاحب (المدارك) وفي (شرح المفاتيح) ان الدليل عليه ماورد عنهم عليهم السلام لاتبجوا المساجد (١) حتى تصلوا فيها ركعتين ولا يتأني منه الصلاة وقول الشيخ في (المبسوط) ويحرم عليها دخول المساجد الا عبارة سبيل فندأطلق الجواز من دون ذكر الكراهة كما صنع في (الفتية) في موضعين وقوله عن آية فيها كتب اليه ما نسب اليه في (كشف التام) من انه أطلق المنع من دخولها لم يصادف محله ومثله في (الفتية) منع في (الهديّة والمقنعة والنهاية والسرائر) واستحسنه في (المدارك) وقيل ذلك عن (الاقتصاد ومصباح السيد والاصباح) وقد مر في (المراسم) من استحباب اعتزال المساجد (وقول أبو جعفر في الوسيلة) والبرك الواجب عشرة وعدها دخول المساجد من دهن استثناء الجواز فكان مطلقاً للمنع من دخولها كما عن (المجل والعقود) وقوله في (كشف التام عن الفتية والمقنعة) وقد عرفت في (الفتية) هذا (وأما) المسحذان الحرميان فهد صرح بتحريم الجواز فيما في (السرائر) والنافع والتمهيد والتحريروالتلخيص والتبصرة والتذكرة) بعد قل قول الشافعي (والغنية) لانه حرم عليها ما يحرم على الجنب وقد حرمه عليه الجواز فيهما (والبيان والذكرى) في بحث الجنب (وجامع المقاصد والروضة والمسالك) حيث استثناءه من عبارة (الشرائع والمدارك) بل قال فيه ان الاصحاب قطعوا بذلك (وهاية الاحكام) حيث استدلل في بحث الجنب على تحريم الجواز بقوله صلى الله عليه وآله لأهل المسجد لحاض ولا جنب وهم المنقول من (المذهب والجامع وفي شرح المفاتيح) انه بما أجمع عليه الاصحاب وهو الظاهر من (الغنية) بل صريحاً وهو الظاهر من (التمهيد) حيث قال يجوز لهذا الاجتياز في المساجد الا لمسجدين والاستثناء مختص بنا (وقال في المختار) واما تحريم المسجدين اختياراً فقد جرى في كلام الثلاثة واتباعهم ولعله لزيادة حرمةهما على غيرهما من المساجد وتنبهياً للحائض بالجنب فليس حالها بأخف من حاله وحرم عليها الاجتياز في المساجد أبو حنيفة والثوري واسحاق وذهب أصحابنا الى جواز الاجتياز لها في المساجد كما في (المعتبر والمتقى) حيث قوله قدس الله تعالى روحه ﷺ (ولولم تأمن التلويت حرم ايضاً كما صرح به في (نهاية الاحكام) وأشار اليه في (التذكرة) حيث قيد الكراهة بأمن التلويت وفي (الذكرى) أناط التحريم بالملم بالتلويت لايهدم الأمن ولعله لذلك تأمل في كلام المصنف صاحب (كشف التام) قال وفيه نظر ثم قال وان حرمتنا ادخال النجاسة مطلقاً حرم مطلقاً اذا استصحب النجاسة وفي (جامع المقاصد) انه يفهم من عبارة المصنف عدم تحريم ادخال النجاسة الى المسجد مع عدم خوف التلويت وهو خلاف مذهب المصنف الا أن يقال هذه خرجت بالنص ولا سبيل الى أن يقال ان المستحاضة والمجروح وذو السلس خرجوا بالنص اذ لا نص على غير الحائض ﷺ قوله

(١) كذا في النسخ والظاهر أن صحيح العبارة لا تجملوا المساجد طريقاً أو نحو ذلك (مصححه)

ويحرم عليها الزَّامُ وأباضها ويكره ما عداها ولوتلب السجدة أو ستمس سجدة (٢٠٢)

قدس الله تعالى روحه عليه - (ويجزى عليه قرعة لعزيم) لاجتماعه في (لا تنصروا خلاف) (١) في
 غير بحث لحيض (والعيه) لما سلف به من حرمة عليه كل مجرم على حسب (والمقدرون)
 وجماع الخلاف (منطلق على تحريمه لانه من يصرح به في (المنين) وثمة شركة وتحرر
 والذكرى والدروس) وغيره ويطلبه كلاله مفيد وعده وآخر علة (لا تنصروا) معنى لا تنصروا
 أي السحبات وقد بطر ذلك من (الهدية) وزعم حتمته بعض مدرت كدر - (سرية)
 وغيره وقد سلف في بحث الحب ماله تقع في يده ١٠٠ قوله قدس الله تعالى وجهه
 أعاده في أم الجذر هي (لا تنصروا وخلاف) لاجتماع عليه وفي (منصر) معنى لا تنصروا
 الكراهة قد نص عليها في (المتوسط والسر) ١٠ مسألة ١٠ معتبر ١٠ سر ١٠ سر ١٠ سر ١٠ سر ١٠ سر
 لاحكامه والين) وغيره ١٠ سر ١٠ سر ١٠ سر ١٠ سر ١٠ سر ١٠ سر ١٠ سر ١٠ سر ١٠ سر ١٠ سر
 والاصاح والجامع) في (منس) ١٠ بكره ١٠ على سم وقيل سمع في (تن) ١٠
 مراد على سم ١٠ سمين على حرف (دول في خلاف) في نص ١٠ سم ١٠ سم ١٠ سم ١٠ سم
 في جميع امم وهو الظاهر من مقدمه منقول عن امم في (مجمع) ١٠ سم ١٠ سم ١٠ سم ١٠ سم
 انكراهه فمعدا العرائم للتعظيم ١٠ لاهي لجز الصحيح ١٠ يدل على لجه من دن ١٠ سم ١٠ سم ١٠ سم
 على حسب الطريق الاولى تنى كاه ١٠ ادل ١٠ سم ١٠ سم ١٠ سم ١٠ سم ١٠ سم ١٠ سم ١٠ سم ١٠ سم
 على لمع من ١٠ سم ١٠ سم ١٠ سم ١٠ سم ١٠ سم ١٠ سم ١٠ سم ١٠ سم ١٠ سم ١٠ سم ١٠ سم ١٠ سم
 وأصدا ١٠ سم ١٠ سم ١٠ سم ١٠ سم ١٠ سم ١٠ سم ١٠ سم ١٠ سم ١٠ سم ١٠ سم ١٠ سم ١٠ سم
 تقرأ القرآن ١٠ سم ١٠ سم ١٠ سم ١٠ سم ١٠ سم ١٠ سم ١٠ سم ١٠ سم ١٠ سم ١٠ سم ١٠ سم ١٠ سم

ثم لو كانت السجدة قد سمعت صحتها هـ مستثنى في كل خلاف (لا اله الا الله) هـ
 لا اله الا الله سماعه لا ملا (الاول) حرة (المسقط واسر) هـ المحقق ليس به نقد هـ
 والمحقق الثاني وفي العباس لمقدد الصوري تهيد ان في نسخة عهدهم على سماعه لاحق
 والشبهة في عدة من نسخ كرايتي التي حرة (نسخة لا تعد) تهيد (المسيلة) هـ
 الكاتب وفي (التهيد) لاحق عليه مع حمل دل على خلافه على الاستحباب في حاله
 المعيد عنه في من التحرير في مضمون نسخة (مقل) لم يرد في كتب حقه من نسخ
 السجود فان لم يكن طاهر فما اسجد الى قوله هـ وعصره في (الاية) ان في (التهيد) على
 هـ اذا سمعت وظهر (لمتني وصريح المذكور) انه قد في حقه هـ قد سمعت من غير سماعه
 وعلى هذا فقد تريد الاقل عن ثمنه في (حده) المقصد ان لمته خلاف ذهب به
 الشيء وكذا في (غاية المراء وشرح المفتاح) ان المشهور عنه انه يريد ان يقل لاحوات في

(١) عبادة الخلفاء هكذا الجنب والخائف يجوز لهم ان يقرأ القرآن في الصلاة - من غير حلقه -
 - جميع آيات في جميع القرآن لا العزائم - لا يقرآن من متيناً تبارك وتعالى - وجب - رجوع - لا يشترط -
 قوله - ولي - ما قلناه - كما لا يخفى (منه قدس سره) (٢) خبر خصال - وهو - أرسله صلى الله عليه وآله
 - وهو - رسل عن أمير المؤمنين عليه السلام - وما روي عن أبي حمزة عليه السلام (٣)

تشمل ذلك وفي (المتنبي) في بحث سعدات القرآن يجوز السجود للجنب والحديث والحائض وعليه فتوى علمائنا وسيأتي تمام الكلام في التهمة التي في آخر الفصل السادس في الصلاة (المسئلة الثانية) اذا ساغ السجود فهل هو على سبيل الوجوب أو الاستحباب أو يفضل (الاول) عني وجوب السجود على الثاني والسمع والمستنع خيرة (السرائر والمختلف وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والممالك) حيث اخير فيها انها تسجد وجوباً تلت أو استمعت أو سمعت وهو الظاهر من (تحرير والبيان) حيث اخير فيها انها تسجد للجميع من دون تنبص على لوجوب لكنه هو الظاهر وفي (تخليص التلخيص) ان الظاهر منه فيه الوجوب في الجميع وهو خلاف ما ذهب اليه في باقي كتبه انتهى فأنزل وجوب السجود في الجميع ظاهر (التنقيح) كالايحتمل على من لحظ كلامه وفي (السرائر) في كتاب العمالة الاجماع عليه كما يأتي ويعلم انه لا قائل بالفصل بين التلاوة والاستماع كما صرح به الاستاذ ابيد الله تعالى في (شرح المفاتيح) وهو الظاهر لمن تابع (والثاني) نعى الاستحباب في الجميع خيرة (الاستبصار) حيث قال في خبر الحذاء المتضمن انها تسجد اذا سمعت الغزائم انه لا ينافي خبر محمد ووزاره وان خبر الحذاء محمول على الاستحباب لانها على حال لا يجوز لها معها السجود وفسر كلامه هذا المحشون والشارحون بان معناه انها على حال لا يجب عليها السجود وهو بمعنى المقام والاولوية والتناء أطراف الكلام نص أو ظاهر في استحبابها تلت أو سمعت أو استمعت ونحوه وفي (التهذيب) وتبه على هذا (صاحب جامع الشرائع) وقد يجمع بين الاخبار بحمل الاخبار الآمرة على الغزائم والنهاية على غيرها ويجوز حمل خبر عبد الرحمن بن أبي عبد الله على الاستثناء الاستثنائي ولا بعده وحمل الاخبار الناهية عن سجودها كخبر غياث الذي رواه في (السرائر) على التيقن لانه نقل في (المتنبي) عن أكثر الجمهور اشتراط الطهارة (وقال في كشف الرموز بعد نقل قول الشيخ في (النهاية والمبسوط) والوجوب ساقط بلا خلاف فتحمل رواية علي بن أبي حمزة التي يقول فيها انها تسجد اذا سمعت شيئاً من الغزائم على الجواز والاستحباب اليه ذهب في (الاستبصار) وهو اختيار شيخنا داء طه ادبى وكلامه هذا ليس صريحاً بالاستحباب فيما اذا سمعت أو استمعت اذ يمكن تخصيصه بحال السماع فليتأمل فيه لكن عبارة (الاستبصار) كما مر ظاهرة أو صريحة في الاستحباب في الجميع ونص المحقق في (المعتبر) على جواز السجود واستحبابها وانما عند السماع بغير استماع وظاهره الوجوب عند التلاوة والاستماع بل صريحه فيكون موافقاً لما في (الاستبصار) وهذا يؤيدان مراد اليوسفي من عبارته ذلك (واما الثالث) وهو التفصيل بمعنى انها تسجد وجوباً ان تلت أو استمعت وتنبأ ان سمعت فبوجوبه (المذهب البارع وغاية المرام) وقال في الاخبار انه المشهور والشيخ في (الخلاف) في كتاب الصلاة نقل الاجماع على وجوبه على التقارئ والمستمع وعلى استحبابه للسامع من غير تعرض لذكر الحائض لكن ظاهره الاطلاق وانه شامل للحائض وغيرها كما فهمه الاستاذ حرره الله تعالى في شرحه (هذا ويعلم) ان المصنف هنا اطلق السجود لما من دون نص على وجوب أو استحباب اذا تلت أو استمعت كما صنع (في الارشاد ونهاية الاحكام والمنتهى) ومثله صنع في (السرائر) وظاهرها الوجوب كما صرح به في (التذكرة) وكما يقتضيه استدلالهم باطلاق الامر وهو الذي فهمه صاحب (مجمع البرهان) من عبارة (الارشاد) حيث قال وكأن المصنف لم يوجب للسامع قيد بالاستماع وهو ليس بعيد انتهى (قال في التذكرة) بعد ان استدلل على جواز السجود مانعه اذا ثبت هذا فان السجود هنا واجب اذا تلت أو استمعت اذ جوازه

ويحرم على زوجها وطؤها قبلًا فيعزروا لو تعمدت عالما وفي وجوب الكفارة قولان
أقربهما الاستحباب (متن)

يستلزم وجوبه إنا السامع في الإيجاب عليه نظر أقر به العمد (وقل) الشيخ في صلاة (مُسَوِّط) تحب سجدة
الزائمه على القاري والمستمع وتستحب السامع (تم قال) ويجوز للحنض ولحب س يسجد للبر ثم
وان لم يحز لهما قراءته ويجوز لها تركه نهى وقد زرد الحوز معه معروف (ويجوز) ان الشيخ في
(الاخلاف) ادعى الاجماع على ان وجوب السجدة محتص بصورة الاستماع وقد عمت به وفقه
عليه جماعة وان لا قال المرق بين الاستماع والتلاوة وذهب معني الى ان ذلك شامل للسمع والاستماع
من دون فرق بين الحنض وغيره ودعى عليه لاجماع في كتاب صلاة وهذا برع غير محتص بقاء
بل يتمله وغيره كما في (شرح المفاتيح) ويعلم ان الطاهر من (مختار) به يجب على سجدة
قرأت او استمعت لكن لا يصح منها على قول ويصح على آخرون سجدت اذ كانت على
اقراءى والمستمع السجود عند الطاهر والحنض ولحب لانه وحديث من سرته لعله هو وسامع
السجود في حقه مستحب وكذا عند الاربع وهل يحذر للحنض سجدة (قال في الهداية) لا يحد
(وليعلم) به قد وقع اضطراب في هل قول له في هذه من مص لصاحب من من صاحب
(كسب اللذة) الذي قل به يقع مع ذلك (وه) أنه لانه هو في حقه سجدة ك
لجمهور انه يحذر سجدة تلاوة لو سمعت وقول عدم من سجد وسجد من سجد في الحنض سمع
السجدة في أي رأسا وقول الله لك سجدت عن سجد يسجد حيث كان سجدة واحدة على
الحنض وأنه يسهل على غيره فقد في سجدة من ثم سجد في حق من سمع سجدة
وقل في حيفة واحب على أي مستمع سمع فاد طوى سمعه في سجدة واحدة سجدة عليه
يسجد في قوله قدس لله تعالى روحه في سجدة على سجدة (في سجدة واحدة) سجدة
لا سلام كما في (المختار) انتهى المذكور ومع هذه المسألة كسب لا من سجد لله سجدة
وشرح المفاتيح (وفي) الخلاف اربعة مائة لاحداه سجد ذكرى مجمع في شرح
الجفرية) وغيره الاجماع عليه في (امية) انه لا يجب على من سجد في سجدة
في قوله قدس لله تعالى روحه في سجدة (في سجدة واحدة) سجدة في سجدة
مستحله مع عدمه بانه ثم حرمه الله عز وجل كذا صرح به جماعة بتقريره في سجدة واحدة
صرح به جماعة وحكا عن أبي علي بن الشيخ نقله في عسر سجد في سجدة واحدة في سجدة
لا يعرف مأخذه ولعل مأخذه من قوله علي بن ربه في سجدة واحدة سجدة واحدة في سجدة
في الفرج في أول الحيض في (وإن به حيص ح) فعليه ان يتصدق بدينار عليه مع هذا في سجدة
وعشرون جلدة وان أنه في آخر يوم حيضه فعليه ان يتصدق بدينار عليه في سجدة واحدة
ونصفا من قوله قدس لله تعالى روحه في سجدة (وفي وجوب سجدة في سجدة واحدة) سجدة
القول بالوجوب مجمع عليه كما في (الاتصاف والخلاف في امية) لا طهر في سجدة واحدة في (المرز)
وهو المشهور كما في (النورس وكتف التمام) ويمذهب لا كذا كما في (مسند كذا) كذا
(وجامع المقاصد وشرح الجفرية) وهو خيرة (الفتية والهداية) في ان الكاح على الطاهر منها

وهي دينار في اوله قيمته عشرة دراهم (متن)

(والمقنع) كما قلّه غير واحد (والمقنعة والاتصار والمصباح والجلل) كما قلّه عنهما غير واحد (والمبسوط) في كتاب الطهارة (والاستبصار) والقاضي كما قلّه غير واحد عنه (والمراسم والوسيلة والفنية والسرائر والدروس) وظاهر (كشف الرموز والمسالك) وهو المنقول عن (الجامع) والحاصل انه قد يحصل اتفاق قدماء الاصحاب عليه واشترط في وجوبها في (الخلاف والاستبصار والجامع) العلم بالتحريم (وعن الهادي) الاجماع على هذا الشرط من القائلين بالوجوب والاستحباب وأما القول بالاستحباب فهو مذهب أكثر المتأخرين كما في شرح (المفاتيح وخيرة النهاية والمبسوط) في كتاب النكاح (والمعتبر والشرائع والنافع) كما فهمه من تلميذه حيث قل ان مراده بالاحوط الاستحباب (والتمهية ونهاية الاحكام والتذكرة والتحرير والارشاد والمختلف والتلخيص وحاشية الايضاح وحواشي الشهيد وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والجفرية والموجز الحاوي والروضة ومجمع البرهان والمدارك وشرح المفاتيح وظاهر الايضاح والذكرى والبيان واللمعة) واشترط في (الشرائع والتمهية والتحرير والتذكرة ونهاية الاحكام والمختلف والذكرى) العلم بالتحريم وقد مر ما عن الهادي وفي (الذكرى) وأما التفصيل بالمضطر وغيره والشاب وغيره كما قاله الراوندي فلا عبرة به وفي (المنتهى وكشف الثام) ويؤيد الاستحباب اختلاف الاخبار في الكفارة (ولينظر) ان الجميع اتفقوا على تعلّقها أي الكفارة بالوطي وانما اختلفوا في الوجوب والاستحباب كما في (المنتهى) ولم يرجح شيئا في (المذهب البارع والتفقيح وتخليص التلخيص وشرح الجفرية) وصرح جماعة بأنه لا فرق بين الزوجة مطلقا والامة وأطلق جماعة بحيث يتناول غير الزوجة وفي (المنتهى والتحرير والذكرى) ان حال الاجنبية حال الزوجة واحتمل عدمه في (نهاية الاحكام) لان الكفارة لا تنكفّر العظيم وتردد الكركي من عدم النص وكونه أغش (١) واستدل عليه في (المنتهى) بقوله عليه السلام من أتى حائضا إلى آخره (وأما) اقوال العامة فذهب أبو حنيفة ومالك وأكثر أهل العلم كما في (المنتهى) الى القول بالاستحباب والقول بالوجوب أحد قولي الشافعي واحدى الروايتين عن أحمد ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وهي دينار في أوله ﴾ اجماعا كما في (الاتصار والخلاف والفنية والمعتبر والتمهية) ذكر فيهما ذلك عند الكلام على خبر ابن فرقد (والمذهب البارع) وهو الاظهر بين الاصحاب كما في (المختلف) والمعروف من مذهبهم كما في (جامع المقاصد) والمشهور كما في (التذكرة والمختلف أيضا والدروس وتخليص التلخيص وكشف الثام) وغيرها وانما قل الخلاف عن الصدوق في (المقنع) حيث قال يتصدق على مسكين بقدر شبهه وفي (مجمع الفائدة والبرهان) ان الظاهر من التكفير مطلق التكفير مثل سبع شخص وعشره كما هو في بعض الروايات ويكون المذكور مستحبا في مستحب انتهى والمراد بالدينار المتقال من الذهب الخالص المضروب كما في (الذكرى وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والمسالك والروضة والمدارك وكشف الثام وشرح المفاتيح وغيرها وفي (المنتهى ونهاية الاحكام والتحرير) انه لا فرق بينه وبين الثبر ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وقيمته عشرة دراهم ﴾ هذا التقدير هو المعروف من مذهب الاصحاب كما في (جامع المقاصد) وبه صرح الشيخان في (المقنعة والنهاية) والقاضي على ما قلّ عنه

(١) لانهم أنوطوا الاجنبية لشبهة أغش (منه) كلام الكركي منصرف الى الزنا لا الشبهة فلا ايراد (محسن)

فان كرره تكررت مع الاختلاف زمانا او سبق التكفير والا فلا ولو كانت أمته تصدق بثلاثة امداد من الطعام ويجوز له الاستمتاع بما عدا القبل ولا يصح طلاقها مع الدخول (مثن)

بسبب أيام ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ - ﴿ فان كرره تكررت مع الاختلاف زمانا أو سبق التكفير والا فلا ﴾ كافي (الشرائع والمعتبر وكتب المصنف والذكرى والموجز وكشف الالتباس والتفتيح والمدارك) وفي نكاح (المبسوط) حكم بتكررها اذا تخلل التكفير وأطلق العدم بدونه وتردد في طهارته قال لانس لاصحابنا في التكرار وعموم الخبر يقتضي ان عليه بكل دفعة كفارة وان قلنا انه لا دليل عليه والاصل براءة الذمة كان قويا وقوي في (السرائر) الاصل بعد أن استظهر تكرارها للعموم قال والاقوى عندي والاصح ان لا تتكرر في الكفارة لان الاصل براءة الذمة الى آخره وحاصله اطلاق العدم ولعله انما يريد ان لم يتخلل التكفير كما في (كشف القاتم) وفي (الدروس والبيان) وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والمسالك) انها تكرر مطلقا وهو الاحوط في (شرح المفاتيح) ولم يرجح شيئا في (غاية المرام) وصرح جماعة بانه على القول بالتكرار مطلقا قد يجب بوطى واحد كفارات ثلاث على القول بالوجوب كما في النفاس اذا كان لحظله وصرح جم غفير بانه لا كفارة على المرأة بل في (المنتهى) ولو غرت زوجها ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ - ﴿ ولو كانت أمته تصدق بثلاثة امداد من طعام ﴾ كذا ذكر العمدوق في (الغنية) والشيخ في (النهاية) والمصنف في (التحرير) والشهيد في (البيان) على ثلاثة مساكين كما في (المنفعة والانتصار والسرائر) وفي (الانتصار) الاجماع عليه وفي (السرائر) نفى الخلاف عنه وصرح (الانتصار وكشف الالتباس) الوجوب وهو ظاهر الاكثر كما في (كشف القاتم) وقد نسب في (جامع المقاصد والتفتيح) الى الصدوق (والنهاية) وصرح في (المعتبر) والمنتهى وجامع المقاصد بالاستحباب وفي (نهاية الاحكام) لو كانت الحائض أمته تصدق بثلاثة امداد من طعام والاقرب التشريك في الاول بين الزوجة الحرة والامسة والاجنبية للشبهة أو للزنا ويريد بالاول الدينار ونصفه وربه ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ - ﴿ ويجوز له الاستمتاع بماعدا القبل ﴾ مباشرة الحائض فيما فوق السرة ونمت الركبة الى القدمين مباح بلا خلاف بين المسلمين كما في (الخلاف) واجماعا كما في (المنتهى) ومن علماء المسلمين كما في (التذكرة) وكشف الالتباس والمسالك والمدارك) وأما بين السرة الى الركبة غير الفرج فجاز حتى الدبر اجماعا كما في ظاهر (المجمع) وهو المنقول عن ظاهر (البيان) وبه صرح في (السرائر) ونهاية الاحكام والمختلف والتفتيح وظاهر التذكرة والتحرير وجامع المقاصد والمدارك) وفي (الخلاف) الاجماع على جواز الاستمتاع ما بين السرة الى الركبة غير الفرج ولعله يريد بنظر الفرج غير القبل وعلى ذلك تحمل عبارة (المبسوط والنهاية) وهذا هو المشهور كما في (التذكرة والمختلف وجامع المقاصد وتخليص التلخيص) ومذهب الاكثر كما في (المنتهى) ويعطى كلامه فيه عبارة (الخلاف والمعتبر) جوازه في الدبر وعن السيد في شرح الرسالة تحرير الاستمتاع بما بين السرة والركبة ومال الى ذلك المولى الاردبيلي وهو اختيار أبي حنيفة ومالك والشافعي وأبي يوسف وقال أحمد هو مباح وهو قول عكرمة وعطاء الشعبي وأبي اسحق المروزي وابن المنذر وفي (اللمعة) يكره له الاستمتاع بنظر القبل ويظهر منه كراهة الاستمتاع بنظر القبل مطلقا ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ - ﴿ ولا يصح طلاقها ﴾

وحضور الزوج أو حكمه وانتماء الحمل ويجب عليها الفسل عند لا تقطع كاجبة يمكن
يجب عليها الوضوء سابقا ولا حقا (متن)

مذهب عبد. أهل الاسلام كما في (المستدرسین وندوة) به بجملة خلافه وفي (تحریر)
لا جمع عليه وفيها أثر به عدد لا يقع وفي (المذكری وجمع - مصدر - كشف شد) واثق
عليه في عدد توقع وفي (مجمع مادة والدرر) لا يصح ظاهر حل منه كل دية لا جمع
هذا والجمهور ينفرد على ذلك قوله قدس سره في (مجموعه) (بجانب عدم فصل سد
لا تقطع) ولا يجب عليها غسل المني كما هو منه في (المذكر - تنبيه المستبين - به
مقصود بتخصيص التخصيص - مخرج - مخرج) (المذكر) (لا يسل)
والخلاف (أهمية) لا جمع عليه في (شرح مخرج) (لا يسل) (من - به طاهر لا جمع
به طاهر من) (سرر - مريض - حائض - من - به طاهر لا جمع - به طاهر لا جمع
الزمني) (مكة - طاهر لا يقع على ذلك لأن ما وجد في مائة من - به طاهر لا جمع
به طاهر لا يقع على ذلك (مخرج) (من - به طاهر لا يقع على ذلك (مخرج) (من - به طاهر لا جمع
فل غفر - من) (مخرج) (من - به طاهر لا يقع على ذلك (مخرج) (من - به طاهر لا جمع
ذلك في كس - به طاهر لا يقع على ذلك (مخرج) (من - به طاهر لا يقع على ذلك (مخرج) (من - به طاهر لا جمع
تسل - به طاهر لا يقع على ذلك (مخرج) (من - به طاهر لا يقع على ذلك (مخرج) (من - به طاهر لا جمع
فصل لا حقه لظني الحمل على مائة (مخرج) (من - به طاهر لا يقع على ذلك (مخرج) (من - به طاهر لا جمع
رد عن من - به طاهر لا يقع على ذلك (مخرج) (من - به طاهر لا يقع على ذلك (مخرج) (من - به طاهر لا جمع
في (المذكر) (من - به طاهر لا يقع على ذلك (مخرج) (من - به طاهر لا يقع على ذلك (مخرج) (من - به طاهر لا جمع
في (المذكر) (من - به طاهر لا يقع على ذلك (مخرج) (من - به طاهر لا يقع على ذلك (مخرج) (من - به طاهر لا جمع
مضمون قال فائدة - به طاهر لا يقع على ذلك (مخرج) (من - به طاهر لا يقع على ذلك (مخرج) (من - به طاهر لا جمع
وجه - به طاهر لا يقع على ذلك (مخرج) (من - به طاهر لا يقع على ذلك (مخرج) (من - به طاهر لا جمع
على ذلك كل فصل في (المذكر) (من - به طاهر لا يقع على ذلك (مخرج) (من - به طاهر لا يقع على ذلك (مخرج) (من - به طاهر لا جمع
الحق - به طاهر لا يقع على ذلك (مخرج) (من - به طاهر لا يقع على ذلك (مخرج) (من - به طاهر لا جمع
هو منه - به طاهر لا يقع على ذلك (مخرج) (من - به طاهر لا يقع على ذلك (مخرج) (من - به طاهر لا جمع
والعدوق - به طاهر لا يقع على ذلك (مخرج) (من - به طاهر لا يقع على ذلك (مخرج) (من - به طاهر لا جمع
لا رد على - به طاهر لا يقع على ذلك (مخرج) (من - به طاهر لا يقع على ذلك (مخرج) (من - به طاهر لا جمع
ولا كذا في (تلف - به طاهر لا يقع على ذلك (مخرج) (من - به طاهر لا يقع على ذلك (مخرج) (من - به طاهر لا جمع
لا - به طاهر لا يقع على ذلك (مخرج) (من - به طاهر لا يقع على ذلك (مخرج) (من - به طاهر لا جمع
وهو مذهب الاكثر كما في (المستدرسین وندوة) (مخرج) (من - به طاهر لا يقع على ذلك (مخرج) (من - به طاهر لا جمع
وجملة من كتب المصنف (ولد من - به طاهر لا يقع على ذلك (مخرج) (من - به طاهر لا يقع على ذلك (مخرج) (من - به طاهر لا جمع
لوضوء وهو ظاهر المندوق وفيه كما هو عليه - به طاهر لا يقع على ذلك (مخرج) (من - به طاهر لا يقع على ذلك (مخرج) (من - به طاهر لا جمع
والذي في موضع آخر من (المستدرسین وندوة) (مخرج) (من - به طاهر لا يقع على ذلك (مخرج) (من - به طاهر لا جمع

ويجب عليها قضاء الصوم دون الصلوة الا ركعتي الطواف ويستحب لها الوضوء عند كل وقت كل صلاة والجلوس في مصلاها ذاكرة لله تعالى بقدرها (متن)

من الروايات فان لم تتوضأ قبله فلا بد منه بعده وكذا عن ظاهر جملة وهو ظاهر مختصره ومباحثه (وقال في النهاية) وكلما عدا غسل الجنابة من الاغسال فانه يجب تقديم الطهارة عليه أو تأخيرها وتقديمها أفضل اذا أراد الدخول به في الصلاة ولا يجوز الاقتصار على النسل وانما ذلك في النسل من الجنابة حسب وان لم يرد الصلاة في الحال جازان يفرّد النسل من الوضوء غير ان الافضل ماقد مناه ولعله يريد انها اذا أرادت النسل لقراءة الزايم أو الجماع مثلا استحسب له الوضوء أيضاً لان كل ما يشرع له النسل من الحيض مثلا يشرع له الوضوء. والافضل تقديمه وفي (السرائر) ان كان غسلها في وقت صلاة وارادت تقديم الوضوء نوت بوضوئها استباحة الصلاة واجبا قرأه الى الله تعالى ولا تنوي رفع الحدث لان حدثها الاكبر وهو باق وان أرادت تأخير الوضوء عن النسل نوت بغسلها رفع الحدث ونوت بوضوئها استباحة الصلاة لان حدثها قد ارتفع واجبا قرأه الى الله تعالى وان كان غسلها في غير وقت صلاة وارادت تقديم الوضوء نوت بوضوئها استباحة الصلاة مندوباً قرأه الى الله تعالى ونوت أيضاً بغسلها مندوباً برفع به الحدث وحاصله الوضوء (١) نوت الاستباحة لا الرفع لبقاء حدثها وهو يسلي توزيع النسل والوضوء على الاكبر والاصغر ورده الشهيد والمحقق الثاني وغيرهما ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾

﴿ ويجب عليها قضاء الصوم دون الصلاة ﴾ باجماع المسلمين كما في (السرائر والمعتبر والمنتهى) وفي الاخير الا اغتوايج وفي (الفنية والتذكرة ونهاية الاحكام والذكرى وجامع المقاصد) الاجماع عليه أيضاً وفي مجمع (الفائدة) كان دليله الاجماع ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (الاركتي الطواف) كما في (الدروس وكشف الالتباس وجامع المقاصد) وفيهما اذا نذرت صلاة في وقت معين فأتق حضيضاً فيه وفي (البيان) ان ركعتي الطواف تابعة للطواف وفي (نهاية الاحكام) ولا فرق بين واجب الصلاة ومندوبها ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (و يستحب لها الوضوء عند وقت كل صلاة والجلوس في مصلاها ذاكرة بقدرها) هذا الحكم على سبيل الجملة من متفرعات اصحابنا كما في (الذكرى) وفي (الخلاص) قل الاجماع على عين عبارة المصنف وفي (المختلف وجامع المقاصد) وتخليص التلخيص وكشف الغتام) ان هذا الحكم اعني الاستنباب مشهور بين الاصحاب وذهب علي بن بابويه الى الوجوب وهو الظاهر من (الهداية) حيث قال قال الصادق عليه السلام يجب على المرأة اذا حاضت ان تتوضأ الى آخره وقواه الارديلي ويحتمل عبارة (النهاية) ولو كان كذلك لشاع وذاع كما في (شرح المفاتيح) ونسب في (المعتبر والمنتهى وتخليص التلخيص) الى الاصحاب اطلاق القول بذلك من دون ذكر الجلوس في المصلى واختير في الاولين (والشرائع والذكرى وجامع المقاصد) وهو ظاهر (المسالك) وعين لما الجلوس في المصلى في (المبسوط والمخلفات والنهاية والوسيلة والتافع والتذكرة ونهاية الاحكام والتحرير والدروس والبيان واللمعة) وبمناه مافي (المراسم والسرائر) من الجلوس في محرابها وفي (المتنة) تجلس ناحية من مصلاها قال في (البيان) يمكن حمله على موضع

(١) كذا في النسخ التي بأيدينا والظاهر وقوع سقط في العبارة ولعل صوابها اذا أرادت الوضوء نوت الى آخره أو نحو ذلك (مصححه)

ويكره لها الخضاب وترك ذات العادة العادة برؤية الدم فيها والمبتدأة بعد مضي ثلاثة أيام على الاحوط (متن)

من مصلها وعلى مكان آخر وفي (الروضة) تجلس في مصلها ان كان لها محل معد ولا حيث شئت والمشهور كما في (المختلف وجامع المقاصد وكشف اللثام) انها تذكر لله بقدره وفي (مختصة) ثم تحمد الله وتهلله وتكبره وتسبحه وفي (المراسم) انها تسبح بقدرها وعن (التفيلة) جلوسه مسبحة الاربع مستغفرة مصلبة على النبي صلى الله عليه وآله بقدرها وفي (البيان) وليكن الذكر تسبيحاً وتهللاً وتحميداً وشبهه برؤية زواره عن الباقر عليه السلام (وقال في المسالك) وليكن مستقبلة القبلة وهو المنقول عن (الاصباح والتفيلة) وفي (النهاية) وتحتشي وفي (المتن) والتذكرة ونهاية لا مكاه ان هذا الوضوء لا يرفع حداً ولا يبيح ما شرطه الطهارة (قال في كشف اللثام) وهو كذلك نسبة الى غير هذا الذكر . نسبة الى وجهان وفي (التذكرة) هل يشترط في الفضيلة عدم الاقضى غير الحيض الى الفراغ شكل وفي (التحرير) والمتن وجامع المقاصد انه عند تعذر الماء لا يتم واخذته في (كشف اللثام) وانما شكل في (نهاية الاحكام) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه بجمعه ﴾ ويكره له الخضاب كما في كتب الاصحاب وفي (المراسم) خصه بالحائض ولعله أراد التمثيل وهذا الحكم . ذهب عنه ثلثا جمع كما في (المتن) والتذكرة) ومذهب علماؤه وعليه الاصحاب كما في (المعتبر) وعلمه لم يرد منع مصلها . (قال في الذكري) ويشكل ناقضه التحريم وأجيب بأن المحرم منع الماء لا حرماً المصالح . والله حقيقة لا يمنع منعاً تاماً وفي اعتراف بمنع الماء في الجملة وهو غير جائز الا ان يقال ينعى عنه ثلثه من ولعله يريد المنع الذي لا يخلط بصحته شرعاً (قال المصنف) لا يجوز وحله في (المتن) على لسان الكراهة هذا بخصه الغيب بأيديهم وزجرهم يعني لا شعورهم بعدم وجوب غسلها في الغسل . قال قدس الله تعالى روحه ﴿ وترك ذات العادة المبادأة برؤية الدم فيها ﴾ اتفاقاً من أهل العلم كما في (المعتبر) والمتن والتذكرة) واجاباً كما في (الشرائع) وفيه قدس التحرير . كشف اللثام (المراسم) وفقى عنه اختلاف في (جامع المقاصد) والمراد بذات العادة من استقر عادتهم وقد كما في (المسالك) كشف اللثام) وغيرهما والمراد برؤيته رؤيته في أيام حيضها كما في (فوائد الشريعة) فهو انته قباهكنا اضطربة كما في (المسالك) قطعاً (والروض) احتمالاً ان رآته بعدها ففجعت من مخافة العادة من المبادأة وقد تقدم الكلام في ذلك . مستوفى في الفرع الاول من الفروع الثلاثة . ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه بجمعه ﴾ والمبتدأة بعد مضي ثلاثة أيام (١) كما هو خيرة السيد والتقي والعلي (المعتبر) والتذكرة . قدس وجامع المقاصد والمسالك) وقوله في (شرح المفاتيح) عن سائر ما أجابته في (المراسم) وهو المحكي عن أبي علي وقيله في (المسالك) به انما لم تظن الحيض وفي (الدرر والبيان) الفرق بين المبتدأة والمضطرة باختبار ترص المبتدأة دون المضطرة اذا ظنت الحيض وفي الذكري وجامع المقاصد انه لا فرق بين المضطرة والمبتدأة (قلت) قد ذكرت المضطرة في أكثر هذه الكتب المذكورة وفي (الشرائع والتافع) ان الاحوط بعد مضي ثلاثة أيام في الكتاب ولم يذكر المضطرة في (الشرائع) وفي (المبسوط) انها تترك في الرؤية وهو خيرة (المتن) ونهاية الاحكام والمختلف والروضة والمدارك)

(١) قوله في (المختلف عن التحرير) ولم أجده رجع فيه شيئاً (من قدس سره)

ويجب عليها عند الاقطاع قبل الماشر الاستبراء بالقطنة (من)

وقواه في (الذكرى) وظاهر (التمتة والنهاية والوسيلة) وهو خيرة الاستاذ في شرحه وهو للنقول عن (الاصباح والجامع) وهو أشهر كما في (كشف الالتباس) (١) وفي (البيان) وفي المبتدأة قولان أقريهما مذهب المرتضى بمضي الثلاثة بالنسبة الى الافعال وأما التريك فالاحوط تمسكها برواية الدم المثل والمبتدأة كالضربة عند بعضهم وعندي انها اذا غلت الدم حبساً تركت وعليها تحمل رواية اسحق بن عمار وفي (الذكرى) ولا ريب في قوة قول الشيخ وان كان الاستظهار أحوط وحكم المضطربة كالابتدأة وفي (المدارك) ان موضع الخلاف ما اذا كان الدم المرتي بصفة الحيض كما صرح به العلامة في (اعتلّف) وغيره انتهى وأنكر ذلك الاستاذ في (شرح المفاتيح) وقال ان نزاعهم فيما هو أهم كما صرح به ابن ادریس والمحقق والشهيد قال وهو الظاهر من (الختلّف) لانه قل النزاع في مطلق الدم انتهى والامر كما قال الاستاذ أدام الله تعالى حراسته كما صرح بذلك غير واحد ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (ويجب عليها عند الاقطاع قبل الماشر الاستبراء بالقطنة) الوجوب ظاهر الاكثر كما في (كشف الثام) و به صرح في (المعتبر والتذكرة والمتن) ونهاية الاحكام والتحرير والدروس وجامع المقاصد والمسالك والمدارك) وغيرها وهو المنقول عن جل الشيخ وعن (المهدي) انه ينبغي والمراد قوله عند الاقطاع ظهوره وفي (كشف الثام) ان الابلغ ان تعتمد برجلها اليسرى على الخائط وتستدخلها بيدها اليمنى كما في خبر الكندي وفي (المسالك) جعل ذلك كيفية الاستبراء ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (ان خرجت قية طهرت) أي ظهر انها طهرت ولا استظهار هنا ويظهر من (السرائر) قول بالاستظهار مع ذلك ضعيف (قال في كشف الثام) وتوهمه الشعيان من (الختلّف) ولعله يشير الى ما ذكره الشهيد في (الذكرى) حيث قال أمام القضاء فلا ويظهر من (الختلّف) عمومته ومثله صنع الشهيد الثاني في (الروض) وفي (المروس) الاستظهار مع القضاء اذا غلت العود انتهى (وعن المنقح) انه قصر الاستبراء على ما اذا كانت ترى الصفرة ونحوها قال واذا رأت الصفرة والشئ فلا تدري طهرت أم لا فتلتصق بطنها بالخائط وترفع رجلها كما ترى الكلب يفضل اذا بال وتدخل الكرسف ويظهر من (العتيق) تنزيل أخبار الاستبراء على الوجه الابلغ على ما اذا كانت ترى الشئ كما في خبر ساعه ونحوه خبر ابن مسلم المطلق على غيره حيث قل واذا أرادت المرأة الفسل من الحيض فليها ان تستبري والاستبراء ان تدخل قطنة فان كان هناك دم خرج ولو مثل رأس الدباب فان خرج لم تقتسل وان لم يخرج اغتسلت واذا رأت الصفرة والنتن فليها أن تلتصق بطنها بالخائط الى آخر مثل ما في (المنقح) وقصر في (السرائر) الاستظهار على رؤيتها الصفرة والكدرة بدالعادة (قال في الختلف) قال ابن ادریس لا استظهار مع الاقطاع بل انما يكون مع وجود الصفرة والكدرة (قلت) يحتمل ان يكون مراده انها لا تظهر وان لم يظهر على انقرة الاصفرة أو كدرة كما صرح به أبو يعلى في (المراسم) وكأنه مراد لمن اقتصر على ظهور الدم عليها كالشيخين والمصنف في (التذكرة)

(١) في نسخة كشف الثام بدل كشف الالتباس والظاهر انها خطأ لعدم وجود ذلك في كشف الثام (مصححه)

فان خرجت فيه طهرت والاصبرت المبتدأة الى النقاء او مضى العشرة وذات العادة تنقسل بعد عادتها يوم او يومين (متن)

فليحفظ هذا فإنه نافع ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (وان خرجت القطنه ملوثة صبرت المبتدأة الى النقاء او مضى العشرة أيام) كما في (الشرائع والمنهى والتذكرة ونهاية الاحكام والتحرير) وغيرها وفي (كشف التمام) ولعل منها المضطربة عددًا ودليله واضح وفي (جامع المقاصد) وان لم يتقطع على العشرة لحكم المبتدأة من الرجوع الى التمييز ثم عادة النساء وكذا القول في المضطربة المتحيرة وذكره التذكرة خاصة التي استقرت عاداتها ولا خاصة من الجميع يستبرئ التمييز وما بعده ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (وذات العادة يوم او يومين) المراد بذات العادة كانت عاداتها عديدة ووثيقة وما وعددية خاصة كما صرح به غير واحد واتفق الاصحاب كما في غير موضع (كالمعتبر والتذكرة والمدارك والمفاتيح وشرحه) على ثبوت الاستظهار لذات العادة ونفي الخلاف في (جامع المقاصد) واختلفوا في حكمه وقدره (أما الاول) فقد اختلفوا فيه على ثلاثة أقوال (الاول) أنه على سبيل الوجوب كما هو ظاهر الأكثر كما في (كشف التمام) وهو صريح (الاستيعاب والسرار) وظاهر (النهاية والجلل ومصباح السبيل على ما نقل (الرسالة والشرائع والتحرير والمختلف والارتداد) وغيره وظاهر (المالك) وافقه الشرائع (الثاني) لاستحباب وهو مذهب عامة المتأخرين كما في (المدرك) وسه الى المحقق ومن تأخر عنه فأنامل فيه وبه صرح في (المنهى والبيان والتذكرة) وجمع المقاصد وفوائد الشرائع وشرح المفاتيح) وغيره وحمله في (التذكرة) وسه في (كشف التمام) الى المتبرر لأن يغلب عندها الحبض ويأتي قل عبارته كما هي وسه في (شرح المفاتيح) الى المشهور (الثالث) أنه على سبيل الاباحة والرخصة كما في (مجمع الفائدة) وظاهر (المختار) في (شرح المفاتيح) سبه اليه وعجابه (المختار) هكذا لا قرب نه على الجوز أو يختل عند المرأة في حبسها مقل لا استاذ ذم الله تعالى حراسته في شرحه ان القول بالاباحة يس بشي وقال أبو جعفر محمد بن علي العاملي في (وسيلة) وذات طهرت وكانت عادتها أقل من عشرة أيام ستبرت بقطعة فن خرجت نية فهي طهر وان خرجت ملوثة صبرت الى النقاء وان اشتبه عليه استظهرت به ويومين ثم اغتسلت تنبؤة ان يريد الاستبراء أن ترى عليه صفرة أو كدرة أو يريد ان في فرجها جرح أو قرحاً يحتمل تأملها به ولا يجوز إرادته خبايا العادة عليه فإنها إذ صبرت الى النقاء مع عدم بقصور العادة عن العشرة فمع الاستبراء أولى واحتمل في (المدارك) انه ان كان الدم مصفياً دم الحبض سقطت والاعلا وجهه وجبا للجمع بين الأخبار (وأما الثاني) أعني التقدير فقد اختلفوا فيه على أقوال ثلاثة (الاول) أنه يوم او يومين كما في (النهاية والوسيلة والشرائع والذخ والمعتبر والتذكرة والمختلف والتحرير والارتداد والتلخيص وشرحه والموجز وشرحه وجمع المقاصد وفوائد الشرائع) وهو المحكي عن الصدوق والمفيد وفي (التذكرة) وجمع المقاصد) انه المشهور وفي (كشف التمام) انه المشهورين المتأخرين (الثاني) أنه ثلاثة كما في (السرار والمنهى) (والمدرك) وهو المحكي (عن القمع) في الحبلى ويظهر من (المفاتيح) أنه الاصح (الثالث) انه الى العشرة كما في (المدروس وجمع البرهان) وهو المنقول عن الكاتب والسيد وهو ظاهر (التفتة) لاطلاقها صبرها حتى تنقضي ومنه عن طهر الجبل واجازه المحقق في (المختار) واحتاط يوم او يومين كما هو وكذا الشهيد

فإن اقطع على الماشر اعادت الصوم وإن تجاوز أجزأها فعلها ويجوز لزوجها الوطؤ قبل
النسل على كراهية وينبغي له الصبر حتى تنتسل فإن غلبته الشهوة اسرها بفسل فرجها (متن)

في (الذكرى) واشترط في (البيان) غلبتها الحيض (ولعلم) ان جماعة نصوا على انها مخيرة في الاستظهار
بين اليوم أو اليومين أو الثلاثة (وقال في المنتهى) الوجه الدم لعدم جواز التخير في الواجب بل التفصيل
اعتماداً على اجتهاد المرأة في قوة المزاج وضعفه المرجحان لزيادة الحيض وقتله وقد تقدم له نظيره في
رجوع المضطرة الى الروايات (ولعلم) ان الاستظهار انما يكون مع وجود الدم بأي لون اتفق وقلة العادة
عن الشره كما هو ظاهر ونبه عليه غير واحد وقد سمعت مافي (السرائر) وما فهموه من (المختلف) من
الاستظهار مع النقاء وفي (الذكرى والدروس) ان المبتدأة تستظهر اذا رجعت الى عادة نساها يوم
(رواه محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام انتهى وفي (الذكرى) عن الشيخ انها تسبح بقدر صلاحها الى الشره
مع حكمه بالاستظهار الى الشره قال وكذا تصنع من قدم الدم عادتاً يوماً أو يومين عنده وفيها عن ابن
الجبين ان الاحتياط ان تطهر بعد عادتها قال ان اراد بالتحجير الاختصال انتدت مخالته للشهور
(ولعلم) انها بعد اختيارها جانب الطهر والنسل تكون العبادة واجبة عليها وبعد اختيارها الحولس تكون
حرماً فيندفع ما أشكل على جماعة من انه على القول بعدم وجوب الاستظهار تكون العبادة مرجوحة
أوباحة (وأما) اقوال العامة قال مالك صاحبة العادة اذا استمر بها الدم ثلاثة ايام من الزيادة على
العادة تلحق بإيامها استظهاراً ثم ما بعده طهر وخالف باقي الجمهور في الاستظهار واقتصروا على العادة
خاصة ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ ﴿فإن اقطع على الماشر اعادت الصوم﴾ لانه قد تبين ان الجميع
حيض وهذا ذكره الاصحاب قاطنين ه وفي (شرح المفاتيح) انه المشهور بل لم يقل فيه خلاف اصلاً
وصاحب (المدارك والمفاتيح) استشكل في ذلك لعدم الدليل وانهما صاحب (الكفاية) ﴿قوله قدس الله
روحه﴾ ﴿وان تجاوز أجزأها فعلها﴾ وفي (المنتهى والبيان والدروس والموجز وكشفه وجامع المقاصد وفوائد
الترائع) وغيرها ان عليها قضاء ما تركه من الصلاة ايام الاستظهار واستشكل في (نهاية الاحكام) من عدم
وجوب الاداء بل حرمة على وجوب الاستظهار وكذا توقف في (المدارك والمفاتيح والكفاية) لعدم الدليل وفي
(شرح المفاتيح) ان الدليل مرسل بونس وانه طريق جمع بين الاخبار لان بعضها انها تبدأ ايام العادة تستظهر
بترك الباء وظهر من أخبار كثيرة ان ما بعد العادة استحاضة مطلقاً ومن أخبار أخرى ان ما بعدها
حيض مطلقاً مثل حنة مسلم ومرسلة بونس والاجماع على ان ما يمكن ان يكون حيضاً فهو حيض
فالادلة في كون الزائد عن العادة طهراً أو حيضاً متعارضة جداً قاناً أن يبنى على الترجيح ولا مرجح
ظاهر مع عدم قائل باصلاح اباء اخبار الاستظهاره واما ان يبنى على التخير وهو أيضاً كالسابق مع اباء
الطرفين عنه فحين الحل على التفصيل الذي ذكره بانه حيض ان اقطع واستحاضة اذا تجاوز الخ
ما برهن عليها ولا وآخرأ ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ ﴿ويجوز لزوجها الوطؤ قبل النسل على كراهية
وينبغي له الصبر حتى تنتسل﴾ تقدم الكلام في ذلك وقتلنا الشهرة على عدم وجوب النسل للوطئ في
القبل في ستة مواضع وقتلنا الاجماع على ذلك في ثلاث مواضع وعن ظاهر خمسة مواضع وقتلنا الخلاف عن
ظاهر (نهاية الاحكام) وعن اول عبارة (المتع والتمية والمداية) وتقدم عدول المصنف ويجب عليها النسل
عدداً لقطعاع ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ ﴿فإن غلبته الشهوة امرها بفسل فرجها﴾ ظاهر

وإذا حاضت بعد دخول وقت الصلاة بقدر الطهارة وادائها قضتها (متن)

الطهارة الوجوب كما هو صريح (الفتاوى) وظاهر (الفتاوى والمقنع) على ما نقل عنه (والمقنعة) بل هو ظاهر أكثر كتب الأصحاب ما عدا (المعتبر والمتبى والتحريم والتذكرى والبيان وجامع المقاصد) وغيرهما من كتب متأخري المتأخرين فإنه صرح فيها باستحباب غسله وصرح المحلى بأن غسل الفرج يزيل الكراهة فيكون غير واجب غسله عنده 'ومستحبا وفي (شرح الخاتبة) أن المشهور عند الفقهاء عدم وجوب غسله حيث قال لكن المشهور لا يشترطون سوى الخروج عن الحيض فلا يشترطون التطهير القنوي أيضا فأمل ومن ظاهر (البيان والجمع وأحكام الراوندي) توقفه على أحد الأمرين من غسل الفرج والوضوء وفي (كشف القام) الظاهر الوجوب من قول أبي جعفر عليه السلام في صحيح ابن مسلم وفي (التذكرى والدروس وظاهر المتبى) أنه يقوم التيمم مقام الفسل عند قد الماء لا بأحة (الوطي) واستحسنه (في جامع المقاصد) وفي (نهاية الأحكام) لو لم تجد الماء فلا تقرب عدم وجوب التيمم لو شرطه الطهارة فإن قلنا في التيمم (١) وقد التراب فلا تقرب تحريم الوطي ﴿قوله قدس سره﴾

﴿وإذا حاضت بعد دخول وقت الصلاة بقدر الطهارة وادائها قضتها﴾ وجوبا إجماعا على الظاهر كما في (كشف القام) وقد نسب إلى الأصحاب في (المدارك) غير مرة ومضى مقدار الطهارة مما نص عليه (في الشرائع والتذكرة والمتبى والدروس وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وتخليص التلخيص والمساك والمدارك والكفاية) وغيرها وهو أحد قولي الشافعي والقول الآخر لا لعدم اختصاص الطهارة بوقت وهو اعني مضي مقدار الطهارة ظاهر الأكثر كما في (كشف القام) لا اعتبارهم بممكنه من الصلاة كما في (المبسوط) وغيره وفي صلاة نهاية لأحكام توقف من توقفها عليها ممن أمكن تقديمه على الوقت قال إلا إذا لم يجوز تقديم الطهارة كالتيمم والمستحاضة وفي (كشف القام) في كتاب الصلاة بعد أن قل عبارة (النهاية) هذه فله قال في هذا التوقف نظر لأن الطهارة لكل صلاة موقفة بوقتها ولا يدرسه إمكان كونه قد تطهر لغيرها نعم أن أوجب التيمم لضيق الوقت عن الطهارة الثانية أمكن هنا اعتبار مقدار التيمم والصلاة انتهى وقول الشهيد لا عبرة بالتمكن منها قبل الوقت لعدم إداطه به حينئذ وعبر في (التذكرى والموجز الحامدي وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وكشف الالتباس والمساك) وغيرها مضي مقدار باقي الشرائط وفي (النهاية والوسيلة) إذا حاضت بعد دخول وقت الصلاة قضت فقد نطق فيه قضاء إذا دخل الوقت ولعله ينزل على ماذا مضى منه قدر الطهارة وادائها وعن (المقنع) إنما إن طمئت بعد الزوال ولم تصل الظاهر لم يكن عليها قضاءها وفي (التذكرة ونهاية الأحكام والتذكرى وجامع المقاصد) أنه يكفي إدراك أقل الواجب فإن طول الصلاة فطرًا المنزلي الائنة وقد مضى وقت صلاة خفيفة وجب القضاء وكذا أن كان ما يتخير فيه بين التيمم والائنة يكفي مضي وقت المقصورة وإن شرع فيها قامه (هذا وفي كشف القام) أن اعتبر مضي باقي الشرائط يدفعه العمومات والفرق من وجوب (الأم) أن الصلاة لا تصح بدون الطهارة وتصح بدون سائر الشروط (الثاني) توقفت الطهارة بوقت الصلاة دونها وفي (التذكرة والتحريم ونهاية الأحكام والتذكرى وفوائد الشرائع وجامع المقاصد والمساك) أنها إذا كانت إذا تطهيرة قبله لا يعتبر

ولا يجب لو كان قبله ولو طهرت قبل الا قضاء بقدر الطهارة واداء ركعة وجب اداؤها (متن)

مضي وقت الطهارة وهو الظاهر من (جامع المقاصد) أيضا وفي (كشف الثام) له لا اشكال في ذلك
 ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (ولا يجب لو كان قبله) سواء مضي مقدار أكثر الصلاة أو لا
 وهو قول معظم الاصحاب كما في (المدارك) والمشهور كما في (كشف الثام) في الطهارة والصلاة وفي
 (الخلاف) الاجماع عليه وفي (الكفاية) انه الأشهر وفي (الفقيه) كما عن (المغن) الاكتفاء في
 وجوب القضاء بخلاف أول الوقت عن الحلي بمقدار أكثر الصلاة وهو المنقول عن المرتضى في (الجمل)
 والكاتب أبي علي (قال في المدارك) ولم تقف على مأخذه ومأخذه خبر أبي الورد الصريح في ذلك
 حيث قال فيه الباقر عليه السلام فان رأت الدم وهي في صلاة المغرب وقد صلت ركعتين فلتقم من
 مسجدها فاذا طهرت فلتقض الركعة التي فتتها وهو محمول على ضمنه على الاحتياط والاستحباب لان
 الغالب اتساع الوقت لاقول الواجب من ثلاث ركعات مع امكان الحمل على التيقن لان بعض الشافعية
 قال اذا مضى من الوقت أقل من أداء الفريضة ثم حاضت وجب القضاء كما لو أدركت من آخر
 الوقت ويستحب لما القضاء لو قصر ما خلا من أول الوقت عما ذكر من مقدار الطهارة والفريضة
 كمالا كما صرح به المصنف فيما يأتي من كتاب الصلاة والمحقق الثاني في (جامع المقاصد) وفي (كشف
 الثام) أنه لم ير الاستحباب في غير هذا الكتاب . ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (ولو طهرت
 قبل الا قضاء بمقدار الطهارة واداء ركعة وجب) (١) اجماعا كما في (المدارك) وبلا خلاف بين أهل العلم
 في العصر والمساء والصبح كما في (الخلاف) وبلا خلاف بين أهل العلم من دون تقييد العصر والمساء
 والصبح كما في (المتهمي) وبلا خلاف كما في موضع آخر من (التذكرة) ونقل حكاية الاجماع من
 دون تقييد في عدة مواضع وفي (كشف الثام) حكاية عن الخلاف مع التقييد المذكور وهو المشهور
 كما في (الذكري والكفاية) ونفي الخلاف في (الخلاف) عن لزوم الظهريين والمشايعين على من أدرك
 خمسا قبل الغروب أو الفجر وفي (التذكرة) انه الأشهر وعليه المحقق والصف والشهدان والكركي
 والصيري في (كشفه) والمتأخرون الا بعضا نادرا وفي (الفقيه) وان هي من التراب بمقدار ما يصل
 ست ركعات بدأ بالظهر وفي صلاة (المبسوط) ان هي الى الغروب مقدار خمس ركعات وجب
 عليها الظهران ولم يتعرض للمشايعين وقال في طهارته باستحباب الظهريين والمشايعين اذا أدرك خمسا
 قبل الغروب أو الفجر وهو المنقول عن القاضي في (المذهب) وفي (السرائر) اذا طهرت الحائض
 قبل غروب الشمس في وقت متمتع لفعل فرض الظهر والعصر وما والطهارة لهما وجب عليها أداء الصلواتين
 أو قضاتهما وظاهره كما في (الذكري) اعتبار ادراك جميع الصلاة ونقله فيها عن ظاهر الكاتب في
 موضع من كلامه وان كان وافق الصدوق في موضع آخر كما قلناه في (المختلف) حيث قال وظاهر
 الصدوق كابن الجنييد اعتبار الأكثر وظاهر (الوسيلة) كظاهر (السرائر) حيث قال وان طهرت
 وتوانت في الاغتسال والصلاة وجب عليها تلك الصلاة وان لم يمكنها ذلك لم يجب عليها القضاء بل
 يستحب وفي (التهذيب والاستبصار) ان طهرت بعد زوال الشمس الى أن يمضي منه أربعة أقدام
 فانه يجب عليها قضاء الظهر والعصر معا واذا طهرت بعد أن يمضي أربعة أقدام فانه يجب عليها قضاء

(١) ما نقلناه عن كتب الاصحاب في هذه المسئلة بعض ذكر في كتاب الصلاة وبعض في الطهارة (متن)

ولو قصر الوقت عن ذلك سقط الوجوب ﴿المقصد السابع﴾ في الاستحاضة وهي في الاغلب اصفر بارد رقيق ذو قشور وقيدها بالاغلب لانه قد يكون بهذه الصفات حيضاً (متن)

بعضهم وقد ذكره من تعرض له قاطباً به من غير قل خلاف وجوب القضاء للاخبار ولما سمعت من الاجماع حتى على القول بأنها قضاء أو مركبة هذا كله اذا لم يطره المانع في ذلك الوقت كالجنون والحيض ونحوهما كما نص على ذلك جماعة ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ ﴿ولو قصر الوقت عن ذلك سقط الوجوب﴾ عندنا كما في (المتن) هنا (وال تذكرة) في الصلاة (وجامع المقاصد) في موضعين (وكشف اللثام) وفي (الاخلاف والمختلف) عدم الخلاف عندنا فيما دون الركة ومال المحقق الى الوجوب اذا أدركت الاقل قال لو قيل بذلك لكان مطابقاً لدلول الاخبار وفي (النهاية) يلزمها قضاء الفجر اذا ظهرت قبل طلوع الشمس على كل حال ويدقو الوجوب قال مالك والمزني والشافعي في قول وله قول آخر وهو ادراك الصلاة بادراك تكبيره الافتتاح وبه قال أبو حنيفة وأحمد وفي (التهذيب والاستبصار والنهاية ونهاية الاحكام والتذكرة والتمهي) استحباب القضاء اذا أدركت أقل من ركة لخبر الكتاني وغيره وهو الظاهر من عبارة الكتاب حيث قال سقط الوجوب كما فهمه المحقق الثاني في (جامع المقاصد) ويظهر منه فيه التوقف فيه (قلت) لعل ما فهمه من عبارة الكتاب بناء على المشهور من انه اذا رفع الوجوب يبقى الجواز واذا كانت العبادة جائزة كانت رابعة فأمثل

﴿المقصد السابع في الاستحاضة﴾

﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ ﴿وهي في الاغلب اصفر بارد رقيق﴾ كما في (الوسيلة والمراسم والفنية والنافع والمتبر والشرائع والتمهي ونهاية الاحكام والتحرير والتذكرة والذكرى والبيان واللمعة والموجز الحاوي وجامع المقاصد والجفرية وشرحها وكشف الالتباس والروض والروضه والمدارك والكفاية وشرح المفاتيح) وغيرها وهو المنقول عن (البيان الكافي والمذهب والاصباح وجمال العلم والعمل) الا أن فيه أنه يضرب الى الصفرة وقريب من ذلك (النهاية) ففيها تميز الحيض منها بالسواد والحرارة والدفع واقتصر في (المبسوط والمصباح) ومختصره على الاصفر البارد وفي (المقتنة) انها دم رقيق بارد صاف ونسب في (المعتبر) الرقة الى الشيخين مشراً بترده فيها ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ ﴿ذو قشور﴾ كما صرح به في اكثر الكتب المتقدمة وفي جملة منها (وفي كثير منها خل) ان المراد به خروجه بضمف بخلاف دم الحيض فإن خروجه بقوة ودفع كما تعطيه عبارة (النهاية) من فني الدفع عنه ويتضمنه ما في (المبسوط والفتاوى) رسالة ابيه (والهداية) من أنه بارد لا يحس بخروجه كما قل ذلك أيضاً عن (المقنع) وفي (المدارك) أن الخروج بقتور لم يقف له على مستند (وفيه) ان الخروج بقتور مقابل للدفع المتبر في الحيض فالمستند حسن حصص البخري (١) كما في حاشية المدارك ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ ﴿وقيده بالاغلب لانه قد يكون بهذه الصفات حيضاً﴾ ومثل ذلك قال في (المعتبر) ورده في (المدارك) بأنه غير جيد لان القيد انما تعلق بدم

فإن الصفرة والكدرة في أيام الحيض حيض وفي أيام الطهر طهر وكل ما ليس بحيض ولا فرج ولا جرح فهو استحاضة وإن كان مع اليأس (مقن)

الاستحاضة لا يدم الأصفر قال والأولى أن يقال أن فئدة التنيه على ن دم لاستحاضة قد يكون أسوداً وأحمرأ كللوجود بعد أكثر الحيض والنفس تنحى وهذا جعله في (جمع المصدا وكشف اللثام) وغيرهما فائدة أخرى ولم يقصرها عليه فتأمل (وقل في المدرك) ويفني أن يعلم أنه لما ثبت أن دم الاستحاضة هو ما كان جامه الأوصاف المذكورة وجب لاقصر في الحاق ما عده على موضع (مورد خل) النص خاصة وكلام الأصحاب في هذه المسئلة غير متفق انتهى (ورده) لاستاذ أدام الله تعالى حرات في حاشيته أن كلام الأصحاب في المسئلة متفق قل وهذا منه على قاعدته التي قررهما من أن أوصاف الحيض والاستحاضة خاصة مركبة وقد شرنا إلى فساد ذلك وقد ر أنه رده هناك بوجوه كثيرة وقال هانما يشير إلى فساد قاعدته يظهر من لاخبر بمحصن دم المرأة في الحيض والاستحاضة والنفس إذا لم يكن من قرح وجرح ومع ذلك لده الذي لا تخضع فيه مجموع صفات الحيض ومجموع صفات الاستحاضة كثيرة انتهى - قوله قدس سره رحمه الله (فإن الصفرة والكدرة في أيام الحيض حيض وفي أيام الطهر طهر) هذان الحكمان ذكرهما الأصحاب قاطنين بهما وقد قل عليهم لاجماع معاً في (خلاص والنصريات) على قل عنه من الحكم الأول قد تقل عليه الاجماع من جماعة لانه يرجع إلى القاعدة المقررة عدده وهي أن كل ما يمكن أن يكون حيضاً فهو حيض وفي (الدروس وكشف اللثام) أن سود وخمرة يمد كذلك أي كاصفرة والكدرة وفي نهاية الأحكام أن الصفرة شيء كاصديد يسوه صفرة والكدرة شيء كبر ولارد أنه لحيض هي المحكوم بكونها حيض شرعاً لا يمد لمدته فلو كان به عليه في (جمع المقاصد المسالك) المدرك وكشف اللثام) وغيرها قوله قدس سره رحمه الله وكل ما ليس بحيض ولا فرج ولا جرح فهو استحاضة وإن كان مع اليأس) هذا كناية ذكرت في (النرائع ونهاية الأحكام لاساد والتحرير والبيان وجمع المقاصد والمدرك) والكناية وكشف اللثام في شرح المفتح) نسبة هذه الكلية إلى الفقهاء وفي (جمع المقاصد والمدرك) إنما تنسب هذه كناية إذا استثنى دم النفس قلت فانه كفى ما شذ الحيض عنه (وفي المدرك) لا بد من تبينه بما ذكرنا كان لده بصمة دم الاستحاضة الا فيه إذا دل الدليل على خلافه وهذا منه به على قاعدته التي رهن لاستدلال على خلافه وفي (كشف اللثام) أنها تدفع ما له يوم من إطلاق لاخبر والأصحاب تبعها بوجهها وتمييزاً فاعدها ومن طلاق الأصحاب تقسيم المستحاضة إلى المبتدئة والمعتادة والمنقطعة وحكم كل واحدة فقه يتهم من ذلك ذلك انحصار المستحاضة في اليأس قل وهذه كناية كقوله في (النهاية) لاستحاضة قد يميز بها عن كل دم تراه المرأة غير دم الحيض والنفس خرج من المخرج - ليس مذرة ولا قرح سود اتصل بالحيض كالجنور لا أكثر الحيض أو لم يكن كالتي تراه للمرة قبل التمتع وإن لم يجب الأحكام عليها في الحل لكن فيها بد يجب الفسل ولوضه على التفصيل ويجب الأحكام على الغير فيجب التزح وغسل الثوب من قبله وقد يميز بها عن الدم المتصل بده الحيض وحده ويجزا المعنى تنقسم المستحاضة إلى مئدة ومبتدئة فأيضا إلى مميزة وغيرها ويسمى ما عده ذلك دم فساد لكن

ثم ان ظاهر على القطعة ولم ينمسا وجب عليها تجديد الوضوء عند كل صلاة (متن)

الاحكام المذكورة في جميع ذلك لا يختص انتهى وقد ذكر في اكثر هذه الكتب المذكورة الصفة مع اليأس وقد تركه المصنف وفي (جامع المقاصد) كان ينبغي التنبيه عليه لكونه اخفى من اليأس وقال وفائدته مع انه لا تكليف على الصغيرة معرفته لتجري عليها الاحكام نمرياً وتمنع من المساجد والزواجر وغير ذلك من الافعال المشروطة بالطهارة وقد عرفت ما ذكر في (نهاية الاحكام) من فوائده (وقال في جامع المقاصد) اذا كان القرح يحكم له بالخارج من الابن والحيض بالخارج من الايسر فالذي يكون محلاً للاستحاضة (ثم أجاب) بان الخارج من الايسر مع انتفاء شرائط الحيض محكوم بالاستحاضة وكذا الابن مع انتفاء القرح (قلت) قد اشرنا الى بيان ذلك غير مرة فيما مضى **قله** قوله قدس الله تعالى روحه **﴿** ثم ان ظهر على القطعة ولم ينمسا **﴾** اختلفت عبارات الاصحاب في القامو بذلك يختلف الحكم (في الهداية والفتية) عن رسالة آية (١) (والخلافا والفتية والسرائر والشرائع والدروس والذكرى والجعفرية والمدارك) في موضع منه (وشرح المفاتيح) التعبير هنا بدم مقب الكرسف وفي التوسعة بالتقب وعدم البيان لكن في (الذكرى) في اقلية زيادة عدم الظهور عليها وفي (الفتنة والنهاية والمبسط والمراسم والوسيلة) التعبير هنا بان ترى الدم غير راسخ وفي التوسعة ان تراه راسخا غير سائل لكن زاد في (الفتنة) في اقلية قوله ولا ظاهر عليها قطعا على قوله غير راسخ وفي (المصباح ومختصره) ان اقلية ما يظهر على القطعة والتوسعة ما يظهر عليها من الجانب الآخر ولا يسيل وفي (المعتبر) والمنتهى التعبير هنا بعدم الظهور وفي التوسعة بالنفس وعدم السيلان وقد عبر انصف هنا بعدم النفس كما في (الارشاد والمختف والتحرير والتلخيص والبصرة والبيان واللمعة والموجز الحاوي وتخليص التلخيص وكشف الالتباس) وموضع من (المدارك) وكلام هو لا يعطي استيعابا فلو تقبها ولم يستوعبها كانت الاستحاضة قليلة عندهم تأمل فانه ربما دق وفي (التذكرة ونهاية الاحكام) ان القليل ما يظهر على القطعة كروث الابر ولا ينمسا وان التوسعة ما ينمسا ولا يسيل ولعل مراده فيهما الظهور على ظاهر القطعة فيكون موافقا لمطبيعة عبارة الكتاب وفي (جامع المقاصد) ان مراد المصنف بقوله ظهر على القطعة ولم ينمسا انه لم يدخل وسطا بحيث ينمسا جيباً (وقال في فوائده على الشرائع) المراد بالتقب والنفس ان يستوعبه جيباً ظهراً وبعثاً (وقال في جامع المقاصد) وتبمه على ذلك تليذه شرف الدين في (شرح جفرته) أن النفس والتقب والظهور واحد قطعاً وفي (المسالك) المراد بتقب الكرسف غسسه له ظهراً وباطناً فتبقى منه شيء من خارج وان قل فالاستحاضة قليلة وبالسيلان خروجه عن القطعة الى غيرها بنفسه عند عدم المانع ومثله قال الفاضل الميسي في حاشيته وفي (الكفاية) لا ينفس أي لا يتقب وفي (كشف القام) أن الاكثر على التعبير بدم مقبها أو الظهور أو الرشح على ظاهرها وفي التوسعة بوجودها انتهى وقد عرفت ما في كتب الاصحاب وقل في (كشف القام عن المبسط والنافع والمعتبر) خلاف ما وجدناه فيها قطعاً قليلاً على ذلك **﴿** قوله قدس الله تعالى روحه **﴾** (وجوب عليها تجديد الوضوء عند كل صلاة) اجاباً كما في (الخلافا وجامع المقاصد وظاهر الفتية) وقلت حكايته عن (الناصرات) وفي (التذكرة) أنه مذهب طائفتنا وهو

وتتبرر القطة (متن)

المشهور كما في (الاحتف والذكرى وكشف الالتباس وتخليص التلخيص والكفاية) ومذهب الأكثر كما في (المنتهى) ومذهب المظلم كما في (كشف التام) وهو مذهب الغلبة واتباعهم كما في (المستبر) وعن الحسن بن عيسى أنه لم يوجب عليها غسلا ولا وضواً وفي (كشف التام) أن كلام الحسن بمحتل فيها عن لا ترى شيئاً قوله يجب عليها الفسل عند ظهور دما على الكرسف لكل صلاتين غسل تجمع بين الظهر والعصر بغسل وبين المغرب والعشاء بغسل وقدر الصبح بغسل وأما أن لا يظهر الدم على الكرسف فلا غسل عليها ولا وضوء فيجوز إرادته الظهور على بطن الكرسف واختياره ثلاثة للمستحاضة مطلقاً (المنتهى) وقد قل كثير من الأصحاب ما قلناه عنه من دون احتمال وبمذهب الحسن بن عيسى قال مالك (وقال) أبو حنيفة تؤضأت لكل وقت صلاة (وقال) الشافعي يجب في المستحاضة الفسل لكل صلاة من غير وضوء ورواه الجمهور عن جماعة من الصحابة (وقات) عشرة ففسل عن كل يوم غسلا وبه قال سعيد بن المسيب (وقال) بعضهم تجمع بين كل صلاة جمع غسل وتفسل للصبح وبه قال عطاء والنخعي هذه أقوالهم في المستحاضة (وتتبرر) (وتتبرر) (اقتضت إذا تلوت) إجماعاً كما في ظاهر (الفنية وجامع المقاصد) وظاهر (النصريات) على غسل وهو مذهب علماء كما في (التذكرة) ولا خلاف فيه عندنا كما في (المنتهى) وهو المشهور كما في (كشف الالتباس والكفاية) وظاهر (الذكرى) وبه قطع أكثر الأصحاب (كما في كشف التام) وتأمل في الإجماع في (الكفاية) أنه يستجود في (المدارك) تحليل جماعة من الأصحاب ذلك بعده الغفر من هذا لده قبله وكثيره للغفر من نجاسة ما لا يتم فيه الصلاة مطلقاً وفي (كشف التام) لم يذكره الصدوق ولا القاضي ولا غيرت بخبر يدل عليه وقدر عدم الدليل على طلاق الصلاة بمحل الحاسة معلقة فلو كان ذلك جديراً كان المحلة ولا فالاصل عدم (وقال) الاستاذ أدام لله درسته في شرحه وحاشيته يدل على وجوب تسيير القصة وإن كانت لا تتم به الصلاة أخبار كثيرة (منه) صحيحة عبد الرحمن بن أبي عبد الله على الصحيح عنده في بيان التي رواها الشيخ في كتاب الحج حيث يقول في الصدوق عنه الصلاة فإذا ظهر عن الكرسف فلتغسل وتضع كرسف آخر ثم تفسل (ودروية) اسميل الجعفي التي فيها ذكر ظهر عدت الفسل وأعادت الكرسف ولا قتل بفصل بين القليل وفيره (وصحيحة) ابن سنان التي تقول فيه تستدخل قطة بعد قطة (قلت) قد سلف في قتل الإجماع على أن دم الحيض والاستحاضة والفس لا يبيح عن قليله وكثيره عن (الفنية) وظاهراً (كشف الحق) وإن في (السرائر) وظاهر (الخلاص) ففي الخلاف عنه وظاهر الإطاعة عدم الفرق بين ما تتم به الصلاة وما لا تتم فأتم وفي (جمع الفائدة) والبرهان وأما وجوب غسل الفرج كل مرة وتسيير القطة فلا دلة وجوب الإزالة وكأنه إجماعي مع عدم عود المستحاضة في هذا المثل ولو كان فيما لا تتم به الصلاة وجوب التخفيف بخلاف السلس والمبطون فإنه قتل الإجماع عن دونها وزاد في (القطة والبسوط والهاية) والمراسم والوسية والسرائر ونهاية الأحكام والدين وجمع البرهان وشرح الفاتح تسيير الخرقه ونسب في (كشف التام) إلى الأكثر (وقال في التذكرة) به نظر إذ لا موجب لعدم وصول الدم إليها (قلت) هو المناسب لما أخبره في القطة وفسرها به في (التذكرة) وفي (جامع المقاصد)

وان غسها من غير سيل وجب مع ذلك تغيير الخرقه والفعل لصلاة الغداة (متن)

لا وجه له وكذا قال تليذه شرف الدين في (شرح جفرته) وفي (الخلاص) الاجماع على انها لا تجمع بين صلاتي فرض بوضوء واحد وفي (التذكرة) لا تجمع بين صلاتين سواء كانا فرضين أو فقلين عند علمائنا وفي (الشرائع والذكرى) ولا تجمع بين صلاتين من دون تقييد بفرض وكذا قال في (التأخر) بعد ان ذكر أحكامها الثلاثة وقال تليذه في (كشفه) معناه لا تجمع في الموضع التي يقتصر فيها على الوضوء ولا يظن ظان ان هذا الحكم منسحب في الموضع كلها ولكن على حذر من وهم المتأخر (١) هنا تخيلا من كلام الشيخ في (المبسوط والاختلاف) أن المستحاضة لا تجمع بين فرضين بوضوء على سبيل الاحتياط وليس كذلك بل مراده ما ذكرناه في حاشية لا غسل عليها وقد قلده في ذلك اكثر المتأخرين والحق ما ذكرناه لتجده عن الدليل وهو مذهب الشيخين وعلم الهدى وابن بابويه ولم يذهب الى ما ذهب اليه المتأخر أحد من أصحابنا ممن وقفنا على تصنيفه الا ظاهر كلام الشيخ في (الجلد) انتهى وقد تبع بذلك شيخه كما يأتي قل ذلك عنه وفي (المعتبر والمتبى ونهاية الاحكام والتذكرة) وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد والمسالك) انها لا تجمع بين فريضة وثالثة بوضوء وفي (المسمى) انه الاشهر (وفي المبسوط) كما عن (المذهب) أنها اذا توضأت لفريضة صلت معها من النوافل ماشاء (وقال) الشافعي لا تجمع بين فريضتين وتصل مع الفريضة النوافل (وقال) أبو حنيفة تجمع بين فريضتين في وقت واحد وتبطل طهارتها بخروج الوقت والمشهور كما في (الذكرى والكفاية) أن لا غسل عليها وعليه الاجماع كما عن (الناصرية) وقد يلوح ذلك من (الاختلاف) وبه قطع من وقفنا على تصنيفه وأوجب عليها محمد بن احمد الكاتب كما قل عنه غسلا في كل يوم ببليله وفي (المنعة والبيان) يجب عليها غسل ظاهر الفرج وكذا في (جامع المقاصد وفوائد الشرائع والمسالك والروضة وشرح المفاتيح) وهذا مبني على عدم الفو عن قليل هذا الدم والا فيحصل على حال الكثرة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وان غسها من غير سيل وجب مع ذلك تغيير الخرقه والفعل لصلاة الغداة ﴾ ومثل النفس ما اذا ظهر عليها او قبحها ولم يسئل على اختلاف الباربات وهذا الحكم بجميع قيوده ماعدا الخرقه فانه خلاصته بفسى ما ذكره وكذا القطنة والامر سهل خيرة (المنعة والمراسم والوسيلة والسرائر والشرائع والنافع والتحرير ونهاية الاحكام والمختلف والتلخيص والذكرى والدروس والبيان واللمعة وجامع المقاصد وشرحي الجعفرية والموجز والروضة والمسالك وكشف الالتباس وغيرها) ونسبه في المختلف وتلخيص التلخيص وغيرها الى الصدوق والتميمي وقيل ذلك عن السيد في (الجلد) كما يأتي (وربما) احتمال من عبارتي (المبسوط والاختلاف) حيث يقول فيهما ولا تجمع بين فريضتين بوضوء فأصل وهو المشهور كما في (الذكرى وشرح الجعفرية والكفاية وشرح المفاتيح) بل في الاخير كاد يكون اجماعا وهو مذهب الاكثر كما في (التذكرة وجامع المقاصد وكشف الرموز) حيث قال انه قد التأخر في ذلك اكثر المتأخرين وفي (التقيح) انه مذهب كثير من المتأخرين وفي (الاختلاف) وظاهر الفتنه) الاجماع على وجوب هذا الفعل وهو المقول عن (الناصرية) وأما الوضوء

وان سال وجب مع ذلك غسل للظهر والمصر وغسل آخر للمغرب والمشاء (متن)

فظاهر (المعتبر وكشف الرموز) الاجماع على أنه لا يجتمع مع الغسل وقد مرت عبارة (كشف الرموز) وهي عبارة (المعتبر) بتفاوت يسير (وقد) يظهر من الشيخ في كتابه (لمسوط وظلاف) عدم وجوبه بمصلاة الغداة فيما نحن فيه كما هو ظاهر (النية والهدية والغنية) ونقل ذلك عن الصدوق في الرسالة والقاضي والتي والسيد في (النصرية) و«في» في (الجليل) فقد نقل عنه أنه صرح فيما نحن فيه بالوضوء للغداة وغيرها فيكون قد حذف أصله من أن كل غسل وجب يعني عن الوضوء ومن الغريب كما في (كشف الالتباس) ان اغتسل غلطاً نادرين بموجب وضوء نكل صلاة وقبل لم يقل به أحد من المتقدمين مع كونه نقل به في (النافع والشرائع) انتهى (قلت) قد نزل له عبارة (الرفع) لتليذه في (كشفه) لكن عبارة (الشرائع) لا تقبل التأويل بل عبارة (الرفع) أيضاً كذلك ثم نه في نكت (النهاية) قل في بيان عبادة الله يجب عليها غسل صلاة الغداة ويجب عليها الغسل لها وضوء فلا ينفي وجوب الوضوء لها أيضاً واحتمل في (كشف الغطاء) حمل عبارة التليذ الصدوقين في (الرسالة والهدية) والحييين والسيد في (النصرية) على هذا معي مذكوره في (نكت النهاية) قالت هذا مهم عن عدم اعتبار القيود في عبارات المتقدم وفيه تأمل فمن كان يذهبون الى عدمه وجوبه معه للغداة وفهم ذلك من غير فهم كان الاجماع في (ظلاف) وظاهر (الغنية) منطبق عليه فليحفظ ذلك (وما) نسير المظنة فكانه مما لا خلاف فيه عنده (وعن شرح الارساء) فخرج لاسلام جماع المسلمين عليه (وما) نسير المظنة (قد) ذكره الاكثر كما في (كشف الغطاء) وهو كما قلنا شره اليه في صدر المسئلة وقد ذكره النسيج في (لمسوط) ولم يذكره في (ظلاف) وكذا السيد حمزة لم يذكره في (الغنية) وسئل عنه ذكره عن السيد في (النصرية) والقدس في (المذهب) هذا وعن الحسن بن عيسى العمري محمد بن احمد يكتب به يجب عليها ثلاثة غسل كالخضرة ونقله في (الذكرى) عن صاحب النحر وهو خيرة (المعتبر) ونسبته وجمع المتقدم والبرهان والمذكر والسلمية (وهذا) الصدوق في (الغنية) ثلاث عبادة (لاولى) ذكره في باب الاغسل قبل غسل لاستحضاره حب ودأ حشمت الكرسف فجاز له الكرسف فعليه غسل لكل صلاتين والفسح غسل وان لم يجز الماء الكرسف عليه لوضوء لكل صلاة وقد فهم منها بعض مصلايه عليها ثلاثة غسل المطلق ثم الكرسف قبل فيه (والغنية) محكاك عن رسالة أبيه من أنه ان قرب الكرسف لم يسلم صلات صلاة الليل وصلاة الغداة بغسل وسائر الصلاة بوضوء انتهى (واعترضه) بعض المتفصلين بأنه يخالف لما سبق له من الحكمه ثلاثة غسل المطلق ثم الكرسف (وأجاب) بأن ذلك محذور وهذا مختار أبيه (والثالثة) ما ذكره في آخر الباب وأفتى به من أنه اذا رأت الله حصة يره بالطهر خمسة فإذا رأت الله لم تصل واذا رأت الطهر صلت تغسل ما بينها من ثلاثين يوماً فإذا مضت ثلاثين يوماً ثم رأت دمًا صبيبا اغتسلت واحتشيت بالكرسف واستغفرت في وقت كل صلاة مائة وستة وخمسة توفضت (وهذا) عين عبارة خبر أبي بصير وفي (كشف الغطاء) ان اسدق في (الغنية) والنفق (أفتى بخبر أبي بصير (ويدل) على المشهور موقفة سماعه وصحيحة زرارة وصحيحة اصحاب وغيرهما ولا تصح الى مناقشة صاحب (المذكر) في ذلك حتى قبله قدس الله تعالى روحه (ومن سال وجب مع ذلك غسل للظهر والمصر وغسل آخر للمغرب والمشاء) أما وجوب الوضوء لكل صلاة فهو خيرة

مع الاستمرار والا فائتان أو واحد (متن)

(السرائر والشرائع والنافع والمنتهى ونهاية الاحكام والمختلف والتحرير والارشاد والتلخيص والتذكرة
والذكرى والدروس والبيان واللمعة والموجز الجاوي وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والجغرافية
وشرحها والروضة والمسالك) وهو واحد احتمالي (المبسوط) وفي (الاخلاف) الاجماع عليه كما ذكرناه
في باب السلس والميطون وفي (التذكرة) أن عبارات طائفتا لاتافيه وهو المشهور كافي (المختلف وتخليص
التلخيص ومذهب أكثر المتأخرين كافي) (كشف الرموز) وكثير كافي (التتبع) وعامة المتأخرين كما في
(المدارك) وجهور المتأخرين كما في (الكفاية) وحجتهم بـد اجماع اخلاف. يدم قوله تعالى « اذا قم
الى الصلاة فاعلموا » وكل غسل معه وضوء ان الاصل عدم اغتاء النسل عنه وأنه اذا وجب لكل
صلاة في القليلة الا ووجوبه في الكثيرة لانه حدث وفي (المقنعة والجل) للسيد على ما قل عنه والمعتبر وكشف
الرموز وشرح المفاتيح) على انها تجمع بين كل صلاتين بوضوء. وفي (الذكرى) انه قطع به ابن طاووس
وفي (المعتبر وكشف الرموز) كما مر أنه لم يذهب الى وجوب الوضوء لكل صلاة أحد من طائفتنا
واقصر الصدوق في (القيه والمهداية) وأبوه في رسالته كما قلعه عنه والسيد في (الناصرية) على ما قل
والشيخ في (النهاية) والفتي واقاضي على ما قل عنها والديلي في (المراسم) والسيد حمزة في (الفتية)
والطوسي في (الوسيلة) حتى ذكر الاغسال من دون تعرض للوضوء وهو مختار انخراساني في (الكفاية)
والمقدس الاردبيلي في (جمع البرهان) وصاحب (المدارك) وفي (كشف القاتم) ان الشيخ لم يتعرض له في
شيء من كتبه وقد تقدم ان عبارتي (المبسوط والاخلاف) تمتحلمان الوجهين وأما وجوب الاغسال فعليه الاجماع
في (الاخلاف والمضبر والمنتهى والتذكرة والمدارك) ونفى عنه الاخلاف في (جامع المقاصد وشرحي الجغرافية
وشرح المفاتيح) عليه قوله قدس الله تعالى روحه « مع الاستمرار والا فائتان أو واحد » يريد ان
الاغسال الثلاثة انما تجب مع الاستمرار للكثرة من الفجر الى الليل وان استمرت الى الظهر ثم اقطعت فائتان
وان لم تستمر الى الظهر فواحد هذا اذا كان الاقطاع للبره كما نص عليه في (التذكرة ونهاية الاحكام
والذكرى والبيان وفي التذكرة) لو كانت تعلم عوده ليلاً أو قبل الفجر وجبت الاغسال الثلاثة كنفى
في (الذكرى) بتجوز عوده (قال) ولو جوزت عود الكثرة فالاجود الفصل لانه كالحاصل لكن قال
بعد ذلك والطريق الى علم الشفاء اعتياده أو اخبار العارف ويكنفي غلبة الظن (وقال) في موضع
آخر الظاهر من خبر الصحاف اعتبار التحقق دون التقدير وفي (البيان) لو شكت في البره فكالمستمره
وتأمل في (كشف القاتم) في جريان الاستمرار قوة مجرى الاستمرار فعلاً ويظهر من عبارة الكتاب
كما في (جامع المقاصد) القول بان الاعتبار بأوقات الصلوة لان الظاهر ان المراد بالاستمرار بقاء
الكثرة الى وقت الصلاة التي سبق وجوب النسل لها وهذا القول استظهره في (الدروس) من خبر
الصحاف واستظهره منه في (الذكرى) وهو خيرة (الموجز الجاوي وكشف الالتباس) وفي (الروض
والروضه) انه كغيره من الاحداث متى حصل كفى في وجوب موجبه واستند في ذلك الى خبر
الصحاف وهو خيرة (الكفاية وشرح المفاتيح) ونسبه في (جامع المقاصد) الى ظاهر (البيان) وماله وجهه
أحوط ونسبه في (المدارك) الى (البيان) من دون ذكر الظاهر وجعل الاول أحوط والموجود
في (البيان) لو اختلفت دفعت اللهم عمل على أكثرها (واعلم) ان عبارة الكتاب كما فهمه صاحب

(جامع المقاصد) تعطي اشتراط استمرار بقاء الكثرة الى وقت الصلاة وهو الظاهر من الشهيد (الذكرى) حيث قال فيها اما الظاهر ان فلا يجب لها غسل ان كثرت بعدها بل ان استمر الى المشائين اغتسلت لما قطعاً ذكر ذلك في التفرع على القولين السابقين (ويظهر من التذكرة) ان الكثرة اذا وجدت بعد غسل الصبح ولو لحظة وجب اثنان وكذا لو وجدت بعد غسل الظهرين ولو لحظة وجب الثالث ما لم يتبره. وذلك لانه قال فيها لو كان المم كثيراً فغسلت أول النهار ثم صامت ثم اقطع قبل الزوال لم يجب غسل آخر عند الزوال لا لقصور ولا لافسالة ان كان لغيره. ولو كان لاله وجب وهذه العبارة ظاهرة فيها ذكرنا وهو خيرة الشهيد الثاني في حواشيه على الكتاب ونوجه فيه تحقق السيلان الموجب للفصل باطلاق التصوص والقوى كما انها اذا نضت عند أحد الأفعال من غير عود لم يجب غسل آخر لا تناف. وموجه وهذا منه في (التذكرة) اختيار لقول سدم اعتبار وقت الصلاة فليحفظ ذلك فتحصل ان القائمين باعتبار أوقات الصلوات يلتزمون ما يستمر الكثرة اليها كما هو ظاهر المصنف وغيره. وعروضه عنده كما عليه جمعة ومن خالفهم على ذلك لا يعتبر شيئاً من ذلك وفي حواشي الشهيد الثاني ان عبارة المصنف لا تناسب واحد من القولين انتهى (وتتضح حكمه المستحاضة) ان يدل اذا رأت الله قبل الفجر علمت بمقتضاه صلاة الفجر من لوضوء ان كانت قبله والنسل ان كانت كثيرة أو متوسطة ثم القطعة الآتية ان خرجت قبة فهي طاهرة لا يغسل عليها ولا وضوء من هذا الحدث الصلاة الآتية نزواله كسبائي وان خرجت ملوثة فان علمت بقطعه عد التلويث ولم تقسم وقت التلويث انه قبل الاشتغال بإيجاب الصلاة أو الوضوء فتكون طاهرة مثل ما اذا خرجت قبة أو كان بعد الفرج عن الصلاة فيكون هذا تجدد بعد الطهارة جزء كاحتمال انه حدث في أثناء الطهارة أو الصلاة أو ما بينهما قبل هو عفو أو حدث كغيره من الأحداث يكفي في وجوب موجه الخبر الثاني فمع احتمال حدوثه قبل النسل قطعاً أو بعد التبرع فيه يرجع الى مسألة من يعين الطهارة والحدث جميعاً ونسك في المتأخر (والحاصل) انه لا بد من رفع هذا الحدث أيضاً للصلاة الآتية وما اذا بقي الحدث الاول الى وقت الصلاة الاخرى فن كان على نهج حدث صلاة الفجر فلا صرح واضح وان تغير عنه بأن كان في الاولى من القليل ثم صار من الكثيرة في وقت الظهر فهو أيضاً واضح وان صار قبل وقت الظهر كثيرة وفي وقتها قليلة أو متوسطة فصل لغتار من عدم اعتبار أوقات الصلاة يجب النسل لرفع الكثيرة بأن توضع قبل النسل. هذه صلاة الظهر وتبوء وضوء آخر لصلاة العصر لان الحدث الواقع بعد هذا النسل وقبل الصلاة يحتاج الى دفع بل لوقوع في أثناء النسل لانه حدث أيضاً كغيره من الأحداث كفي في وجوب موجه وفائدة النسل رفع الحدث الأكبر السابق والاحوط انها توضع قبل النسل أيضاً لوضوء. فليذكرناه قبل مقدما على النسل للفصل ولو صلت الظهر بالوضوء فحدثت الكثيرة صلت العصر بفصل وو حدثت في أثناء الصلاة فظاهر بطلانها ولو كان قبل الظهر متصلاً بها كثيرة واغتسلت وصلت الظهر فليعلم ان تخرج القطعة بلا فصل فن كانت قبة فهي طاهرة يصح لها الدخول في أي صلاة تكون حتى يأتيها الحدث وان كانت ملوثة القليلة أو المتوسطة جاءها حكمها فيها فليعلم الوضوء. صلاة العصر في الاولى أو غيرها متصلاً بها وان كانت ملوثة بالكثيرة فليعلم ان تصلي العصر معها بلا فصل ان أرادت أن تصليها بذلك النسل وليس لك ان تقول انها اذا كانت كثيرة مثلاً وضعت اضلماً فقتل الظهر والعصر وضوءين ونيس عليها ان تعرف هل بقيت

ومع الافعال تصير بحكم الطاهر (متن)

الكثرة أو صارت متوسطة أو قليلة (لانا قول) انكم توجبون تغيير القطعة فهناك يظهر الحال فتأمل
﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (ومع الافعال تصير بحكم الطاهر) اجماعاً كافٍ (النية والمعتبر
والتذكرة ومجمع البرهان وشرح الجفرية وكشف الالتباس) وفي (المتن) انه مذهب طائفتنا وفي
(المدارك) لا خلاف فيه بين العلماء وقد أجمعوا على إباحة جماع المستحاضة في الجملة كافي (المتن
والتحرير) في بحث الحيض وظاهر (المعتبر) وفي (كشف التام) كانه لا خلاف فيه وبه قال أكثر
الفقهاء إلا أحمد وابن سيرين والشامي والنخعي والحكم (وربما) لاح ذلك من عبارة (السرائر) حيث
قال فان لم تفعل ما وصفناه وصامت وصلت وجب عليها إعادة صلاحها وصومها ولا يحل لزوجه وطؤها ان لم تطف
هذه الجملة على قوله وجب لكن كلامه في النكاح ظاهر أو صريح في الإباحة حيث رد على العامة
احتجاجهم لحرمه آتيان أدبار النساء بالأذى بالنجس قال لو عمم الأذى بالنجاسة لم البول
والاستحاضة واختلفوا في توقفه على ما عليها من الافعال على أقوال (الاول) الإباحة مطلقاً من
دون توقف على شيء كافي (البيان) وكذا (المدارك) والكفاية إلا انه لم يصرح فيهما بالاطلاق
وفي (التحرير) والموجز ومجمع البرهان الإباحة ولو اخلت بالأغسال (الثاني) الكراهة اذا أخلت بما عليها
كافي (المعتبر) والتذكرة والدرر والروض وكشف الالتباس والخيرية وقواه في جامع المقاصد
وشرحي الجفرية (الثالث) انه يتوقف على جميع ما عليها من الافعال كافي في المنفعة قال واذا وضأت
واغتسلت على ما وصفناه حل لزوجه أن يطأها ولبس يجوز له ذلك حتى تفعل ما ذكرناه من نزع الخرق
وغسل الفرج بالماء كما هو الموجود في نسخة من نسخها وقال المحقق في (المعتبر) انه قال في (المنفعة)
ولا يجوز لزوجه وطؤها إلا بعد فعل ما ذكرناه من نزع الخرق وغسل الفرج بالماء قال والظاهر انه
لا يشترط في زوال التحريم غير ذلك (انتهى) وهو خلاف الموجد وخلاف ما فهمه الشهيد منها في
(الذكرى) ومثل ما في (المنفعة) عبارة (المراسم) حيث يقول ولا حرج على زوجتي وطئها بعد فعل
ما يجب عليها من الاحتشاء والفسل والظاهر ضم غير الفسل وهو ظاهر (السرائر) وقد مر قبل
عبارتها وهو ظاهر (المنتهى) حيث عبر تارة بالتوقف على الافعال وأخرى بالتوقف على الأغسال
(وقل في الذكرى) توقفه على ما يتوقف عليه الأغسال عن الكناز والمرضى والشيخ وكأنه أراد
قوله في (النهاية) ويحل لزوجه وطؤها على كل حال اذا غسلت فرجها ووضأت وضوء الصلاة أو
اغتسلت حسب ما قدمناه (انتهى) لكنه لم يذكر في أحكامها للصلاة غسل الفرج وذكره هنا فيظهر
منه اختيار التوقف على غسله عند الوطئ ثم ان تعلق قوله حسب ما قدمناه بقوله اغتسلت خاصة أفاد
التوقف على الوضوء عنده ان لم تكن اغتسلت سره وجب عليها الفسل أم لا فن كانت اغتسلت كفي
الفسل مع غسل الفرج في الإباحة ولم يتوقف على الوضوء عنده ولا الوضوءات التي تتوقف عليها الصلاة
وان تعلق بالوضوء والغتسل جميعاً فالظاهر التوقف مع غسل الفرج عنده على ما عليها من الوضوءات
للصلاة وحدها أو للأغسال وحدها أو مع الوضوءات وقيل التوقف على جميع ما عليها من الافعال في
(كشف التام) عن الهادي والجلد والقعود والكافي والاصباح) وقال في (المنتهى) وأما مع عدم
الافعال فالذي تعلية عبارات أصحاحنا التحريم ومثلاً عبارة (الذكرى) حيث قل ظاهر الاصحاب

توقف حل الوطئ على توقفه عليه الصلاة والصوم من الوضوء والنفل تمولهم يجوز وطئها اذا ضلت
ما فعله المستحاضة (ومثلها) عبارة (شرح الجفرية) وفي (التذكرة) الظاهر من عبارات علمائنا
اشتراط الطهارة في اباحتها قالوا يجوز لزوجها وطئها اذا ضلت ما فعله المستحاضة وفي (كشف الالتباس)
ظاهر الاصحاب المنع مع الاخلال بالأفصال وفي (المختبر) أو ما الاصحاب الى ذلك ولم يصرحوا
ومضى ما قالوه ويجوز لزوجها وطئها اذا ضلت ما فعله المستحاضة (انتهى) ثم نقله عن (المفتنة)
ومصباح السيد والنهاية والجمال والمبسوط) لكن عبارة (المبسوط) ليست كما نقل والامر سهل
(وعلى كل حال) لا ريب انه يدخل فيما فعله المستحاضة تغيير القطعة وغرقة أو قات الصلوات
وفل الفرج وان لم يتعرض له في أحكامها الا المفيد وكذا تدخل هذه في الافعال فكان ظاهر
هذه الكتب الستة ظهور الاجماع على ذلك وعن (المهذب) انه لم يرد على قوله ولا فصل له قبل
الوطئ ان تنسل فرجها ولم يتعرض خبر ذلك (الربع) توقفه على ما عليها من الاعمال وتجدد الوضوء
كما في ظاهر (المبسوط ونهاية الاحكام) (الظاهر) توقفه على فعل خاصة كما هو ظاهر رسالة
الصدوق على ما في (الفتية) حيث قل بعد ذكر أحكام استحاضة نساء فعل ذلك في ايها جيب اذا
دخلت في ايها حينما تركت الصلاة ومضى غشتت على ما وصف حل رجسها في ايها وكما هو هذا
محتمل ارادة غسل الاستحاضة كما هو الظاهر ويحتمل غسل الجبس كذا ذكره المحشون وعادة المرأة
كعبارة (الفقه الرضوي) ومثله عبارة الصدوق في (لهداية) من دون تفاوت وهو الظاهر من (المنتهى)
حيث عبر بالتوقف على الافعال مرة وعلى الافعال أخرى وفي (جمع القاصد) نسب اليه اختياره
توقفه على النفل خاصة وأنه سنده الى ظاهر عبارات الاصحاب وكأنه لحظ العبارة الاخرى وهل له
أو قل به ومثله صنع تلميذه الشيخ شرف الدين في (شرح جعفرية) يظهر من لاستاذ آدم الله تعالى
حراسته اختيار هذا القول في شرحه (وأما) البلب في المساحد فقد جاز به جماعة بدون لاهل المذكرة
منهم الشيخ في (النهاية) وهو ظاهر (المنفعة والمرسدة والوسيلة) ذكره ذلك في كتاب الحج ٥٥ ما
الشيخ فانه ذكره في العبارة وهو صريح المحدث الاردبيلي والفضل الخراساني وصاحب (المدرسة)
ولا تاذ في شرحه وظاهر حجج (النهاية والجمال والمبسوط والسير والابتداء والتحرير والتذكرة)
وطهارة (الوسيلة) المنع من طوافها بالبيت اذا لم تفعل ما فعله المستحاضة وهو ظاهر طهارة (المختبر)
والتذكرة والمنتهى ونهاية الاحكام بل ظاهر الاختيار بين المنع من قراءة المزمع ايضاً في (الروض)
الظاهر ان حكم البلب في المساحد غير المسحدين مع ثمن التلويث حكم الصوم فيتلويثه الفاعل
خاصة انتهى وحرم عليها الشيخ في حجج (النهاية والمبسوط) والمديني في حجج (المنهاج) والظاهر في
(الوسيلة) دخول الكعبة وان ضلت ما فعله المستحاضة وهو ظاهر المفيد في (المفتنة) وفي (التذكرة)
استثنى ابن حمزة مما محل للمستحاضة دخول الكعبة حراسة عن مظنة التلويث انتهى وكذا هو ما
ادريس وسيد المصنف في (المنتهى والتذكرة والتحرير) ذكره ذلك في كتاب الحج ٥٥ ما
ادريس فانه ذكره في المقام (ولعلم انه يجب عليها بعد غسل المخرج وتغيير القطعة الاستغناء في مع المدة
والتوقي وقد نسب في (الكفاية الى الاصحاب وهو الظاهر من (الفتية) والمبسوط والظلال) و
صرح في (المختبر والناظر والمنتهى ونهاية الاحكام والتذكرة والتحرير والمخلص والبيان والتكري)
وغيرها وفي (كشف الالتباس وكشف القام) ان لم تجس بالغرقة والقطعة تلحمت بن تشدد على

ولو أخلت بشيء من الأفعال لم تصح صلاتها ولو أخلت بالاعمال لم يصح صومها (متن)

وسطها خرقة كاتكة وتأخذ خرقة أخرى مستوية الرأسين فجلل أحدها خلفها والاخرى قدامها وهذا إما
يجتمع أمن الضرر بحبس الدموفي (شرح المفاتيح) ان المستفاد من الاخبار وكلام الاخبار ان هذا الاستظهار
قبل الوضوء في القبلة والمتوسطة وبدانفسل في الكثيرة (وفي كشف التمام) بدان استدلال الشيخ في (المبسوط)
بقول الصادق عليه السلام لاسماعيل بن عبد الخالق فتفتسل وتوضأ ثم يواقها ان أراد قال بمحتال الاعتسال
والوضوء للوطي ولو سلم انها للصلاة فلا يدل على توقف على الكثيرة لعدم مثالا في الليل على غسلها للفجر
أو الظهرين وكانهم (١) لم يريدوه أيضا (انتهى) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولو أخلت بشيء
من الأفعال لم تصح صلاتها ﴾ الاخلال كما يتحقق بترك جميع الوظائف يتحقق بترك بعضها فارتكت
وظيفة بطل وصح غيره ان كان يوظيفة كما صرح به من تعرض له وعليه تحمل عبارة (اليان) حيث
يقول وصحة الصلاة وقوفة على الكل وهل منه الفصل مع الاستمرار بين الوضوء والصلاة ففي (المختلف)
انه ليس منه وفي (المبسوط) والخلاف والوسيلة والسرائر ونهاية الاحكام والدروس وجامع المقاصد
وشرح المفاتيح انه منه واستحسنه في (جامع المقاصد) لكن في (نهاية الاحكام والدروس وشرح المفاتيح)
لا يقدح في ذلك الفصل بمقدمات الصلاة كانتظار الجماعة والاجتهاد في القبلة والستر ونحوها وفي (الخلاف)
انه لا يجوز الفصل بها ونسبه الى أحد وجوب ابن شريح وتردد المصنف في (المتبهي) والمحقق في (المعتبر)
وقال في (الذكرى) الاصل الصمة كما قواه الفاضلان الا أن يقل الصلاة بالحدث مخالف للاصل فيجب
تقليله ما أمكن وهو قريب (نعم) لا يضر اشتغالها بمقدمات الصلاة كالستر والاجتهاد في القبلة وانتظار
الجماعة قاله الفاضل وظاهر (الخلاف) المنع من ذلك اما الاذان والاقامة فلا يقدران قطعا نظراً الى
ضلوعهما على الوجه الاكل (وقال في كشف التمام) وفي ذلك نظر واستحسنه في (الدروس والمدارك)
ونفى عنه البد في (الكفاية) وقواه في (شرح المفاتيح) واشترط جماعة من الاصحاب كما في (جامع
المقاصد والمدارك والكفاية وشرح المفاتيح) في صحة صلاتها معاقبتها للفساد قالوا ولا يقدح في ذلك
الاشتغال بالمقدمات وفي خبر اسماعيل بن عبد الخالق ما يدل على جوازها للعطف بشئ لكن في صحيح
ابن سنان فتفتسل عند صلاة الظهر وفي (كشف التمام) الاقرب الجواز والاحوط المعاقبة توقفا عن
الحدث بقدر الامكان (ومما ذكر) يعلم حال ما اذا قدمت شيئاً من الأفعال على الوقت مع استمرار
الدم من الطهارة والصلاة لاتصحان كانص عليه في (الذكرى) وفي (نهاية الاحكام) اذا دخل عند
الفراغ اجزأ وفيها وفي (المتبهي) والتحرير والتذكرة والمعتبر) انه يجوز لها تقديم الفصل لصلاة الليل
فتجمع بينها وبين الصبح بنسل وقد نص على ذلك السيد على ما نقل عنه والصدوقان على ما نقل عن
أحدهما والشيخان والشيدان وأكثر المتأخرين ونسبه في (الكفاية) الى الاصحاب تارة ونفى السلم
بالخلاف فيه أخرى وفيه وفي (كشف التمام) عدم الاطلاع على نص دال عليه (قلت) يدل عليه الخبر
المرسل عن الرضا عليه السلام فانه نص في ذلك والشبهة المعلومة والمقولة في (كشف التمام) بل كاد
يكون اجماعاً يجبره مضاقاً الى اطلاق الاخبار انها تجمع بين كل صلاتين بنسل ﴿ قوله قدس الله
تعالى روحه ﴾ ﴿ ولو أخلت بالأفعال لم يصح صومها ﴾ اجماعاً كما في (الروض) على ما نقله عنه في

واقطع دمها للبرء . يوجب الوضوء . (متن)

(مجمع البرهان) وهو القيدر ، وأصحابنا كافي (المبسوط) وهو مذهب الأصحاب كافي (المدارك والفخيرة وشرح المفاتيح) وبهذا الحكم صرح في (الشرائع وصوم التافع والمعتبر) واختاره المولى الاردبيلي وصاحب (المدارك والكفاية) قالوا لا دليل على غير هذا أعني الإخلال بجميع الأغسال (وقال) الشيخ في صوم (المبسوط) والمستحاضة إذا ضلت مع الأغسال ما يلزمها من تجديد القطعة والخرقة وتجديد الوضوء صامت وصح صومها (انتهى) وهذه العبارة تفيد الفساد إذا أخلت شيء من ذلك ومثلها عبارة طهارته حيث قال وإن لم تغسل ما يجب عليها وصامت فقد روى أصحابنا أن عليها القضاء ومثلها صوم (النهاية والسرائر وظاهر المعتبر) التوقف حيث قل أن أخلت بما يلزم من الأغسال ووضوء آت قل الشيخ في (المبسوط) روى أصحابنا أن عليها القضاء انتهى مافي (المعتبر) وضم جمعة من عبارة (المبسوط) التوقف وفي (الذكرى) أنها قد تشعر بالتوقف وإنكر ذلك الأستاذ في شرحه وقول من لاحظ طريقتهم علم أن قوله هذا في غاية الاعتداد ولا اعتداد وقيد ذلك جماعة من المتأخرين بالأغسال ثم ربه حكمه بعده توقف صحته على غسل الليلة المستقبلة ومنها المصنف في (المنتهى والذكرة) والشهيد في (الذكرى والين) وأبو الباس في (لمحو) والصبغي في (كشفه) بواضع الثاني في كنه الامة (وترد جعفر بنه) والفضل لم يسي في حديثه والشهيد الثاني في (منه لك) وتردد أكثر هؤلاء في غسل الليلة الماضية عدا المحقق - في (حاشية لار - د) المدونة أنه حكم بالتوقف على غسل المشايخ في اليوم الثاني (وقال) لا بد من أدائه لله تعالى حراسته في شرحه لم يخلت به حد كيف كان تعضي على تأمل في (الروض) على مافي (للمجمع) أنه يتوقف على غسل المشايخ اليه الثاني أن ترك تقديم غسل الفجر وقول أنه لا يتوقف على غسل قبل الفجر - غشيت له ثم اتصل الله إلى الفجر مع أنه صحيح وجوب تقديم غسل الفجر عليه للصوم وقال أن عليه الوجوب غير صيد وكلام الشيخ والمعلل والفق والشهيد في (لدروس) والمصنف هو وفي (التحرير ولا بد من نهاية الأحكام) غاه وفي (كشف اللباس) أن العلامة تردد في قصر الحكم على الأغسال اليومية والموجود في ذكرها فتلخص وصرح جماعة بعدم وجوب تقديم غسل الفجر عليه للصوم وفي (الروض) أن كانت صفة قدمته على الفجر وظاهره الوجوب كما مر عن (الروض) وهل يضييق على القول بوجوبه احتمله في (اروض الجن) وبه صرح في (شرح الجعفرية) وقول لا بد من حرسه لله تعالى في شرحه أنه أحبط وصرح جماعة منهم مع الإخلال تعضي الصوم خاصة ولا كذرة - في قوله قدس الله تعالى روحه عليهم - واقطع دمها للبرء . بحسب الوضوء) كافي (المنتهى ونهية الأحكام والتحرير والذكرى) في أول كلامه فيه (والدروس وحواشي الشهيد وجامع المقاصد والجعفرية وشرحها والموجز الحادي وكشف اللباس وحواشي) الشهيد الثاني على الكتب (والمدارك وشرح المفاتيح) وزاد الشهيد في (لدروس والذكرى وحواشيه) على الكتب والمحقق الثاني في (جامع المقاصد والجعفرية) وأشارها والشهيد الثاني في حواشيه على الكتب بإجابه الفصل في الكثير أيضا ومال إليه في (المدارك) قالوا أن الموجب في الحقيقة هو لهم السابق على الاقطاع وهو قد يكون موجبا للوضوء وقد يكون موجبا للفصل (ورده في الموجز الحاوي وشرحه وكشف الغم) بأنه قد يمنع تطبيق الشارع عليها الفصل مطلق بل مع الاستمرار إلى أوقات العلوات

ولو رأت قبل الولادة بعدد أيام الحيض وتخل الثفاء عشرة فالاول حيض وما مع
الولد نفاس وان تطل اقل من عشرة فالاول استحاضة (متن)

والذكرى والتنجيس) والظاهر انه لا كلام لاحد في الولد النير التام في ان حاله كمال التام كما قطع به
الشيخ في (المبسوط) والمصنف في (التذكرة) وغيرهما كما ان الظاهر انه لا كلام في خروج النطفة عن
حكم الولد كما قطع به في (المعتبر والمنتهى والبيان) وغيرها وانما الكلام في المضة والمقة وقد حكم
المصنف هنا بدخول المضة تحت الولد من دون قيد كما في (المعتبر والمنتهى والتحرير والدروس) وقيدها
باليقين في (الذكرى والروضة والمسالك والمداير) (وهو ظاهر (جامع المقاصد) وفي (المداير) انه قطع
به الامتصاص وفي (التذكرة ونهاية الاحكام وشرح الجفرية وكشف الالتباس) ولو ولدت مضنة
أو علقه بعد ان شهدت القوايل انه لحمه ولد ويتخلق منه الولد كان الدم نفاساً وقيل عليه الاجماع في (التذكرة
وشرح الجفرية) والقيد الاخير (١) فيها ان رجوع الى المقة كما هو الظاهر كان كما في (الدروس والذكرى)
من دخول المقة بشهادة أربع نساء عدول وبمناه في (اليان) من كون الولد علقه وتوقف فيه بعض
المحققين وهو الكركي لاتقاء التسمية (واعترضه) الشهيد الثاني بانه لا وجه للتوقف بعد فرض العلم كما
في (الذكرى) ورد في (المداير) بان منشأ التوقف صدق الولادة عرفاً وانه علم انه علقه
فالتوقف في محله وليس التحقيق انه ليس في محله لان نظر الاصحاب في ذلك الى ان النفاس هو دم
الحيض احتبس للنشوء الاذي وفي (المنتهى) ولو وضعت شيئاً تبين فيه خلق الانسان فرأت الدم
فهو نفاس اجماعاً وفي (مجمع الفائدة والبرهان) ان الخارج مع المضة وبمدها ليس بنفاس وان علم
كونها مبداً اذي لعدم العلم بصدق الولادة والنفاس بذلك وفي (المعتبر والمنتهى والتحرير) اقطع
بمخروج المقة (واما أقوال العامة) فبوحيفة ومض الشافية ان الدم الخارج مع الولادة ليس نفاساً
كما هو ظاهر المرتضى ومن واقعه (وقال) بعض الحنفية لو خرج بعض الولد لم تكن نفاساً والحنفية
وأحمد في الوجهين ان المضة ليست من النفاس لانه لم يبين فيها خلق آدمي فأشبهت النطفة ﴿ قوله
قدس الله تعالى روحه ﴾ - ﴿ ولو رأت الدم قبل الولادة بعدد أيام الحيض وتخل الثفاء عشرة فالاول
حيض وما مع الولد نفاس ﴾ هذا بناء على مختاره من حيض الحامل والمانون يقولون انه استحاضة
﴿ قوله قدس سره ﴾ - ﴿ فان تطل اقل من عشرة فالاول استحاضة ﴾ ومثله ماذا اتصل به
وهذا الحكم نفى عنه الخلاف في (الخلاف) قال واما اعتبار الطهر بين الحيض والنفاس فلا خلاف
فيه وفي (كشف التام) لم أر من جوز مضاقة الحيض النفاس من دون تطل اقل الطهر وفي (الذكرى)
ان فصل الولادة لم يثبت انه كاف عن الطهر وفي (الحواشي) المدونة المنسوبة الى الشهيد (والمداير)
انه لا يشترط ذلك ونسب في الحواشي الى نهایه المصنف وفي (المداير) الى تذكرته ومتناه ونسب
في (جامع المقاصد) الى التذكرة وظاهر (المنتهى) ثم قال وفي الاشتراط قوة فيظهر منه التوقف
(واعلم) ان مانسبه الى كتب المصنف لم أجده فيها (اما التذكرة) قال ولورأت خمسة أيام ثم ولدت
بعد ذلك قبل ان يمضي زمان الطهر قادم ليس بنفاس قاله الشيخ وليس بمحيض لان الحائض المستين

(١) يلوح من الفاضل انه فهم تلقه بهما (منه قدس سره)

ولاحد لانه غاذا ان يكون لحظة واكثره للمبتدأ قوال المضطربة الحيض عشرة ايام ومستقيمته
ترجع الى عاداتها في الحيض الا ان يتقطع على الشرة فجميع تقاس (متن)

حلمها لانحيض فيكون دم فساد وهو أحد قولي الشافعية والقول الثاني انه حيض لان الحامل قدرى
الدم ولا يمتد بينه وبين النفاس طهر صحيح والولادة تفصل بينهما بخلاف الحيض لانه لم يوجد بين
الحيضتين أقل من خمسة عشر يوماً هذا كلامه ولم يظهر منه اختياره بل ذكر في أحد قولي الشافعية كما
تري (وقال في المنهي) الدم الخارج قبل الولادة قال الشيخ في (الخلاص) ليس بمحيض مولا على
الاجماع على ان الحامل المستبين حلاً لانحيض ونحن لما تنازعنا في ذلك سقط هذا الكلام عندنا
ولشافعي قولان احدهما انه حيض والثاني انه استحاضة لاستحاضة تعاقب الحيض والنفاس من غير
طهر بينهما صحيح ونحن نازع في هذا انتهى والمنازعة ليست اختياراً نعم قد يظهر منه ذلك (وقال
في النهاية) ولو ولدت قبل عشرة ايام فالقرب انه استحاضة لعدم تخط طهر كامل بينه وبين النفاس
مع احتمال كونه حياً لعدم طهر كامل عليه وتقصان الطهر انما يؤثر فيما بعده لا فيما قبله وهنا لم يؤثر
فيما بعده لان ما بعد الولد نفاس اجماعاً قولي ان لا يؤثر فيما قبله ونعم حينئذ شرط طهر كامل بين
الدمين مطلقاً بل بين الحيضتين ولورأت الحامل الدم على عاداتها وولدت على الاتصال من غير تخط
قاء أصلاً فالوجهان (انتهى) وما به الا احتمال ذلك **سنة** قوله قدس الله تعالى روحه **سنة** (ولا
حد لاقله) اجماعاً كما في (الخلاص) والنفية والمعتبر والمنهي والتذكرة والذكرى وكشف الاستباس) ولا خلاف
فيه بين أحد من الاصحاب كما في (جامع المقاصد وشرح الجفرية) ومذهب علاننا وأكثر المذاهب
كما في (المداويك وشرح لمنايخ) وفي (المراسم) ان أقله قطع الدم ومثله عن السيد في (الجمال
والناصرات) وهو معنى قول الاصحاب جز ان يكون لحظة فلا خلاف (وقال) أبو ثور ومحمد بن
الحسن ان أقله ساعة وأبو عبيدة أقله خمسة عشر وأبو يوسف أقله أحد عشر وأحمد أقله يوم والثوري
أقله ثلاثة ايام والمزني أربعة ايام **سنة** قوله قدس الله تعالى روحه **سنة** (وأكثره للمبتدأة ومضطربة
الحيض عشرة ايام ومستقيمته ترجع الى عاداتها في الحيض) اختلف الناس في أكثر النفاس على أقوال
(الاول) ان أكثره عشرة كما هو المشهور كما في (التذكرة والذكرى وكشف الاستباس) وجمع
المقاصد وفوائد الشرائع وشرح الجفرية والروضة) والاشهر كما في (الجفرية) ومذهب الأكثر
كما في (المبسوط وكشف التام) ومذهب الاصحاب كما في موضع من (الذكرى) كما يأتي قوله والاظهر بين
الاصحاب كما في كشف الرموز وفي (لقنة) انه جاز في ذلك اخبار ممتدة واضحة عنده وقتل
عليه الاجماع في (الخلاص والنفية) وفي الخلاف في موضع آخر لا خلاف بين المسلمين ان عشرة ايام
اذا رأت المرأة الدم من النفاس والقمة مرتبة بالعبادة قبل نفاها فلا يخرج الا بدلالة والإيذان على
العشرة مختلف فيه انتهى ويأتي قل ذلك وهو خيرة (لقنة والنهاية والمبسوط والخلاف) وهو بن
بابويه والقاضي وأبي الصلاح على ما نقل عنهم (والنفية والوسيلة والسرائر والشرائع والنافع والمعتبر
وكشف الرموز والمنهي ونهاية الاحكام والتذكرة والتحرير والتلخيص والدروس والبيان والذكرى
والقمة والموجز وشرحه وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والجفرية وحاشية الارشاح والموجز الحادي

وكشف الالتباس (١) وغاية المرام وحاشية المبسوط والمسالك والروضة والمدارك والمفاتيح وشرحه وغيرها
الثاني) ان أكثره ثمانية عشر يوماً كما في (العتبة والانتصار والمراسم والمختلف) وهو أول ما ذكره في (المقنة)
ثم عدل عنه وهو الظاهر من (الهداية) فذكره خبر أسماء لاغير وهو المقتول عن أبي علي (والإمامي
وجبل السيد) وقربه إلى الصواب في (المقنن) فيما إذا تجاوز الدم العشرة كما يأتي واستحسنه في (التفصيل)
وضى عنه البدر في (مجمع الفائدة والبرهان) وفي (الانتصار) ان مما انفردت به الإمامية القول بأن أكثر
الناس مع الاستظهار التام ثمانية عشر يوماً وفي (المبسوط) بعد ان نسب هذا القول إلى قوم قال
ولا خلاف بينهم ان ما زاد على ثمانية عشر حكمه حكم دم الاستحاضة (الثالث) ما ذهب إليه الحسن
بن عيسى العماني على ما نقل عنه جماعه ان أكثره أحد وعشرون يوماً قال أيامها عند آل الرسول
صل الله عليه وآله أيام حيضاً وأكثره أحد وعشرون يوماً كان اقطع دمها في تمام حيضها صلت
وصامت وان لم يقطع صبرت ثمانية عشر (أحد عشر خل) يوماً واستظهرت يوم أو يومين وان كانت
كثيرة الدم صبرت ثلاثة أيام ثم اغسلت واحتشمت واستقرت وصلت (قلت) يقرب من قول الحسن ما نقل
عن (الإمامي) انه قال وأكثر أيام النضاء التي تقدم فيها عن الصلاة ثمانية عشر وتستظهر يوم أو
يومين الا أن تطهر قبل ذلك (وعن كتاب الاعلام) مواقة الحسن قته في (السرائر) كما يأتي وقد
تشعر عبارة (المقنن) بالتردد لانه قال على ما قيل انها تقدم عشرة أيام وتنفصل في الحادي عشر
وتعمل عمل الاستحاضة (وروي) انها تقدم ثمانية عشر يوماً (وروي) عن أبي عبد الله الصادق
عليه السلام وذكر رواية الاربعين إلى الخمسين انتهى (وعن كتاب أحكام النساء) لمفيد ان أكثره
أحد عشر يوماً قال في (السرائر) ان المفيد سئل كم قدر ما تقدم النضاء عن الصلاة وكم يبلغ أيام
ذلك قد رأيت في كتاب أحكام النساء إحدى عشر يوماً وفي (الرسالة المقننة) ثمانية عشر يوماً وفي
(كتاب الاعلام) إحدى وعشرين يوماً فلي ايهما العمل دون صاحبه فأجابه بأن قال الواجب على
النضاء ان تقدم عشرة أيام وانما ذكرت في كتبي ما روي من تقدمها ثمانية عشر يوماً وما روي
في النواذر استظهاراً بأحدى وعشرين يوماً وعمل في ذلك على عشرة أيام قول الصادق عليه السلام
لا يكون دم نفاس لزمان أكثر من زمان الحيض (حيض خل) وليعلم ان ما ذكره المصنف من
أن أكثره عشرة للبثاء ومضطر به الحيض وان مستقيمت ترجع إلى طائفتها في الحيض لا للنفس هو
خيرته في جميع كتبه ما عدا (المختلف) وخبره من تأخر عنه إلى صاحب (الكفاية) فانه وافق في ذات
المادة واستشكل في غيرها والمولى الأردبيلي لم يقف على احتمال لكن بعضهم اقصر على ذكر المبتدأة
وقال ان أكثرها عشرة وبعضهم قال وغير ذات الباء أكثرها عشرة فيشمل المبتدأة والمضطربة
والناسية وقتل على ما ذكره المصنف الشهرة في عدة مواضع ولو ادعى مدح اجماع المتأخرين على ذلك
لكان في محله ومعنى عبارة المصنف هذه ان ما زاد على العشرة اذا تجاوزها في المبتدأة والمضطربة
ليس بحيض واذا اقطع عليها فهي حيض لهما ولم ينص على ان حيضاً اذا تجاوز العشرة هل هو

(١) كذا في النسخ وقد تقدم ذكر الموجز وشرحه وشرح الموجز هو المسمى بكشف الالتباس في شرح
موجز أبي الباقس قتي البشارة تكرير متشابه من النسخ على الظاهر بأن تكون أحد البارتين
مضروبة وأخرها مقلوبة (بصححة)

العشرة وما زاد استحاضة كما هو ظاهرها أو أنها تنجس جفت بسة أو سبعة كما احتمل في (المتن)
 أو ترجع المبتدأة إلى التمييز ثم لقائه ثم العشرة والمضطرة إلى التمييز ثم العشرة كما في (اليان) أو بسة أو
 سبعة أو عشرة كما احتملها في (التحرير) لأن هذا لما رقت في هذه الكتب أيضاً أولاً ثم انهم احتملوا
 ما ذكرنا كما سنبين ذلك (والحاصل) أن ظاهرها ما ذكرناه من أنه إذا تجاوز العشرة رجعت المبتدأة
 والمضطرة إليها كما صرح به في (الذكرة ونهاية الأحكام والدروس والذكرى والموجز والجفرية وشرحها
 والحاشية المبسطة وكشف الالتباس والروضة البهية والمسالك والمدارك) وهو ظاهر الإرشاد وغيره مما
 وجدت فيه هذه البارة من دون تصريح بما ذكرنا وهو المشهور كما في (الذكرى وشرحها الجفرية
 والروضة البهية) واحتمل في (المتن) محضها بالعشرة والثمانية عشر كما في (الخلف) وجلسات
 أوسعة لأن الحائض فضل ذلك (ولأن قوله عليه السلام) تجلس أيام حيضها كما يتناول الماضي يتناول
 المستقبل قال وفيه ضيق قرب الثمانية عشر إلى الصواب واحتمل في (التحرير) العشرة والجلس
 ستة أو سبعة (وقال في اليان) ولو كانت مبتدأة وتجاوز العشرة لا قرب الرجوع إلى التمييز ثم النساء
 ثم العشرة والمضطرة إلى العشرة مع قد التمييز وأيده في (كشف اللثام) بخبر أبي بصير قال ويجوز
 تسميع أيام الاقراء المحكوم بالرجوع إليها جميع ذلك (وأما) قول المصنف رحمه الله ومستقيمة ترجع إلى عادتها
 في الحيض النجس قد اشتمل على أحكام (الاول) أنها لا ترجع إلى عادتها في النفاس وقد قل عليه اتفاق
 الأصحاب في (جامع المقاصد) وهو الظاهر من (المتن) حيث قال إن رواية الغنمي لم يقل بها أحد
 من الأصحاب (الثاني) أنها إذا رأت أكثر من عشرة رجعت إلى عادتها وجعلها نفاساً ولا تجعل
 العشرة نفاساً وقد مر أن المصنف رحمه الله في كتابه ومن تأخر عنه ذكر ذلك لكن منهم من ذكر
 الاستظهار بيومين ومنهم من ترك ذكره وصرح في (التحرير) وغيره أن الاستظهار غير واجب
 ولم يتردد في هذا الحكم أحد فيه إجماع غير ما يظهر من (الذكرى) كما يأتي قل عبارته وفي (السرر)
 عن مسائل خلاف السيد أنها ترجع إلى أيام حيضها التي تمهده عندا وفي (حاشية المدارك) الظاهر
 أنه مذهب المفيد والشيخ وأخذ يستثنى ذلك من كلامهما وفي (كشف اللثام) لم يخالف في ذلك
 أحد صريحاً فيما أعلم غير الحق وقل هذا الحكم في (الذكرى) عن الجبلي في (الأخر) وابن طلاس
 ونص الحق في (المعتبر) على أن ذات المدة إذا رأت أكثر من عشرة جعلت العشرة نفاساً وقد
 يؤيد قوله هذا بإطلاق إجماع (الخلاف) حيث قل وإذا زاد على أكثر النفاس وهو عشرة أيام
 عندا وعند الشافعي ستون يوماً كان ما زاد على العشرة أيام استحاضة إجماعاً وظل الحق المصنف
 في (المتن) والتحرير) قال ولم نعرف له دليلاً سوى قول الصادق عليه السلام يونس تنظروا عدتها التي
 كانت تجلس فيها ثم تستظن بعشرة أيام قال وذلك غير دال على محل النزاع إذ من المحتمل أن تكون
 عادتها ثمانية أيام أو تسعة أيام واحتمل في (كشف اللثام) إهمال ظاهراً تستظن ويكون العشرة أيام طهرها
 (قال) ثم الأمر على ما ذكره المصنف في (المتن) من استدلاله بالخبر قبله ويعتبرها عند إقطاعه
 قبل العشرة فإن خرجت القطعة قية اغتسلت والا توقفت عنها. أو قضاء العشرة يدل على ذلك
 أن هذه المدة أكثر الحيض فتكون أكثر النفاس لأن النفاس خمسة ويؤيد ذلك مدواه يونس
 ابن يقوب وذكر الخبر وقال وضابطه البقاء على حكم النفاس مداهم مستراح حتى يضي لها عشرة
 ثم يصير مستحاضة (واعترض) بوجود الخبر باستظهارها يوماً أو يومين (واجاب) بتخصيص ذلك

ولو ولدت توأمين على التعاقب فابتداء النفاس من الاول والمعد من الثاني (متن)

عن اعتادت في الحيض تسعة أو ثمانية (قلت) ولا ينافيه انه ذكر الخبر في استظهار الحائض دليلا لمن قال باستظهارها الى عشرة (ورده) برجح ان أخبار الاستظهار يوم أو يومين قوة وكثرة وشبهها بالاصل ونمسا بالعبادة لا تقارن الحائض والنفساء بالاجماع على رجوع الحائض الى عاداتها وعدم الدليل عند المحقق على رجوع النفساء اليها ثم لا ينافي لفظ يستظهر في الخبر كون الجميع فاسا كما ظنه الشهيد انتهى ويظهر من (الذكرى) نوع تردد في هذا الحكم قال الاخبار الصحيحة المشهورة تشهد برجوعها الى عاداتها في الحيض والاصحاب يتنون بالشرة وبينها تناف ظاهر ولعلمهم ظفروا بأخبار غيرها وفي (التهذيب) قال جاءت أخبار متعددة في أن أقصى مدة النفاس عشرة وعليها عمل لوضوحها عندي ثم ذكر الاخبار الاول ونحوها حتى ان في بعضها عن الصادق عليه السلام انه تقدم ايام اقراها التي كانت تجلس ثم تستظهر بشرة ايام قال الشيخ يعني الى عشرة اقامة لبعض الحروف مقام بعض وهذا تصريح بان ايامها ايام عاداتها لا العشرة فحينئذ فالرجوع الى عاداتها كقول الجيني في (الفاخر) وابن طائوس والفاضل رحمهم الله تعالى أولى وكذا الاستظهار كما هو هناك (ثم قال) قال الشيخ لا خلاف بين المسلمين ان عشرة ايام اذا رأت المرأة الدم من النفاس والذمة مرتبة بالعبادة قبل نفاسها فلا يخرج عنها الا بدلالة والزائد على العشرة مختلف فيه فان صح الاجماع فهو الحجة ولكن فيه طرح للاخبار الصحيحة أو تأويلها بالعبدة انتهى وعنى بقوله في (التهذيب) قول المفيد المحكي فيه (قال في كشف الثام) ولا تنافي عندي بين الرجوع الى العادة والتوى بالعشرة فانهم انما يتنون بانها اكثر لا يكونها كلها فاسا اذا تمداها الدم وان كانت ذات عادة فلم ينص عليه فيما أعلم غير الحق ويحتمل قريبا انهم فهموا من تلك الاخبار بمجموع الامرين أعني الرجوع الى العادة وكون الاكثر عشرة ولم يصرحوا بالاول هنا بل اكتفوا بتشبيه النفساء بالحائض في الاحكام غير ما استثنوه وبحكمهم برجوع المستحاضة الى عاداتها وما ادعاه من تصريح ما ذكره من الخبر بأن ايامها ايام عاداتها ممنوع اذ لا معنى لاستظهارها الى عشرة الا انها تستكشف حالها بعد ايام العادة الى عشرة وهو كما يحتمل خروج ما بعدها عن النفاس مع التعدد يحتمل السخول عندي احتمالا مساويا ولا جهة لاستدراكه بنفي الشيخ الخلاف في كون العشرة فاسا فانه في مقام الاحتجاج على أقوال العامة من كون أكثره أربعين أو خمسين أو ستين أو سبعين ثم المصنف في (المنهاج) ذكر استظهارها بعد العادة يوم أو يومين وغلط المحقق في صبرها عشرة وقرع على ذلك فروعا اولها انها لا ترجع مع تصدي دما العشرة الى عاداتها في النفاس وذكر خبر الغلطي ودفعه بأنه لم يعمل به أحد من الاصحاب لتضمنه استمرار النفاس الى أربعين أو خمسين (ثم قال) الثاني هل ترجع الى عاداتها أو عادة أمها أو عادة اختها في النفاس لانصرف ثوى لاحد من تقدمتا في ذلك وقال ان موصية (رواية خزل) أبي بصير شاذة وفي اسنادها ضعف (ثم قال) والاقرى الرجوع الى ايام الحيض ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولو ولدت توأمين على التعاقب فابتداء النفاس من الاول والمعد من الثاني ﴾ عبارة المصنف وغيره خرجت مخرج الثالب اذ الثالب عدم تغل ما زاد على عشرة بين التوأمين وان تغل اعتبر الاول عدد برأسه كالثاني ولذا قيده أكثر الاصحاب بما اذا لم يتغل فانه أقل الطهر كالشيخ

ولو لم تر الا في العاشر فهو النفاس ولو رأته مع يوم الولادة خاصة فالمشرة
نفاس (متن)

والسيد علي ما نقل عن (الناصريه) والطوسي والسجلي والمحقق وغيرهم وهذا الحكم بطريقه مذهب
علمائنا كما في (التذكرة والمنهى) قال في (المنهى) لو ولدت توأمين فابعد الثاني نفس قطعاً ونكهم
اختلفوا فذهب علماءنا الى ان أوله من الاول وآخره من الثاني فاقوله عنه وعن (التذكرة في كشف
الغمام) له لم يصادف محله وهو الموصول عليه عند أصحابنا كما في (كشف لا تبس) وفي (السرائر)
بعد ان استدلل على ذلك أوصى بملاحقته وتحقيقه وقال قد شاهدت جمعة ممن عاصرت من أصحابنا
لا يحقق القول في ذلك ويقف على مسطور لبعض المصنفين ولا يتيقنه ولا يثبتونه وتردد المحقق في الحكم
الاول من حيث انها حاصل ولا نفاس مع الحمل ثم قوى انه نفس (وعن) السيد انه لم يعرف
لاصحابنا فيه نفاصل بهذا وظاهر المصنف والمعطي وجماعة انه نفس واحد والشيدان والمحقق
الثاني وجماعة نهى نفاسان ولا ثمرة في هذا النزاع باعتبار الحكم على الظاهر وقد تظفر الفائدة في
الحادي عشر فمنها اذا ولدت أولها في أول الشهر والآخر في ثلثه من الاول ينتهي بالعاشر والثاني
ينتهي بالحادي عشر ان قلنا بأنها نفسان كما هو الظاهر فأصل (وفي التذكرة) لو سقط عضو من
تولد ونخلت الباقي فلهه نفس على الأقرب ولو وضعت الباقي بعد المشرة أمكن جعله نفساً آخر
كالتوأمين وعلى هذا لو قطع بقترات تعدد النفاس ولم أقف فيه على كلام سابق (وفي الدروس) اما
الولد الواحد لو قطع ففي تعدد النفس نظر وقطع بأن حال المتقطع حال التوأمين في (الموجز وكشف
الائتباس وغاية المراد) هذا ووافقنا على الحكم طرفه المروزي وأبو الطيب الطبري وبعض الخنايلة
(وقل) أبو حنيفة ومالك وأحمد في إحدى الروايتين أن النفاس كله من لاول أوله وآخره - لا قوله
قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو لم تر الا في العاشر فهو النفاس ﴾ هذا الحكم مقطوع به في كلام
الاصحاب كما في (المدارك) لان النفاس هو الدم الذي بعد الولادة ولا دمه قبله وهو دم بعد الولادة
ولا يشترط معاقبتها به بلا فصل لعدم الدليل ونهى الاصحاب على المسئلة الآتية كما في (كشف
الغمام) وفي (المدارك) ان هذا الحكم محل اشكال لعدم العلم باستناد هذا الدم الى الولادة وعدم
ثبوت الاضافة اليه عرفاً (انتهى) وبملاحظة ما قلناه من (كشف الغمام) ينحل الاشكال والموجود
بعد المشرة ليس من النفس لان ابتداء الحساب من الولادة كما في (نهاية الاحكام وظاهر السرائر)
ونص جماعة على انها لو لم تر الا بعد العاشر لم يكن نفاساً وفي (المدارك) ان هذا التخييع جيد على
ما ذهب اليه المحقق من اعتبار المشرة مطلقاً والمنتهى قريبا على المختار تقييدها بما اذا كانت عادية
عشرة أو دونها واقطع على العاشر في وجهه (قلت) قد سبقه الى ذلك المحقق الثاني في (جامع
المقاصد) اعترض بذلك على عبارة الكتاب وزاد فيه زيادات أخر (ثم أجاب) بأن قوله ولم تر الا في
العاشر يقتضي الاقطاع عليه وان كان المتبادر ان الحصر بالضافة الى ما قبله انتهى فأصل ﴿ قوله
قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولو رأته مع يوم الولادة خاصة فالمشرة نفاس ﴾ نص عليه الشيخ
والسجلي والمحقق والمصنف في غير هذا الكتاب والشيدان والمحقق الثاني وأبو العباس والصبيري
(قال في كشف الايتباس) وماثر عبارات الاصحاب على هذا المعنى واستدل عليه في (السرائر)

ولو رآته يوم الولادة واقطع عشرة ثم عاد فالاول قاس والثاني حيض ان حصلت شرائطه
والنساء كالحائض في جميع الاحكام (متن)

والمتبر والمنتهى والتذكرة ونهاية الاحكام وكشف الالباس) وغيرها بأن الطهر لا يقصر عن عشرة
(ورده في كشف التام) انه يقصر عنها بين غاسي التوأمين وفي (جامع المقاصد) هذا ان اقطع
على الماشر وان تجاوز اعتبر في ذات العادة كون عاداتها عشرة والافان صادف جزء من العادة فالعادة
النفس خاصة والا فالاول لا غير (وفي كشف التام) وكذا لو كانت مبتدأة أو مضطربة على مختاره
ومطلقا على قول الحق وفي (الموجز الحاروي) لورأته الى الخامس ثم الثامن وغيره وعبر العشرة
وكانت معادة بثة فالحسة خاصة قاس (ورده في كشف الالباس) بأنك لم لاردها الى عاداتها
وهي الستة وأي قاروق بين البوز المتصل والبوز مع نخل القاء في ظرف العشرة مع حكمهم بأن ذلك
القاء قاس لان الطهر لا يكون أقل من عشرة (قال) ولم أجد في عبارات الاصحاب ما يدل على
كلام المصنف وهو أعلم بما قال (قلت) مافي كشف الالباس لوجه له أصلا والحق ما ذكره في
الموجز ﴿ قبله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولو رآته يوم الولادة واقطع عشرة ثم عاد فالاول
قاس والثاني حيض ان حصلت شرائطه ﴾ هذا مما لا كلام فيه (وقال في المنهى) وأما القائلون من
أصحابنا بأن أكثر النفاس ثمانية عشر لو رأت ساعة بعد الولادة ثم اقطع عشرة أيام ثم رآته ثلاثة
أيام فانه يحتمل ان يكون حيضا لانه بعدد أيامه بعد طهر كامل وان يكن قاسا لانه في وقت امكانه
فعلى الاول لو رآته أقل من ثلاثة كان دم فساد لانه أقل من عدد الحيض بعد طهر كامل فكان فسادا
وعلى الثاني يكون قاسا ولم تقف لهم على نص في ذلك انتهى مافي (المنهى) ﴿ قوله قدس الله
تعالى روحه ﴾ ﴿ والنساء كالحائض في جميع الاحكام ﴾ اجماعا كما في (الفنية وشرح المفاتيح)
وهو قول الاصحاب كما في (المساك والكفاية) لانرف فيه خلافا بين أهل العلم كما في (المتبر
والمنتهى والتذكرة) وهذا الحكم صرح في (المبسوط والنهاية والمراسم والوسيلة والفنية والسرائر
والمتبر) وأكثر كتب الاصحاب لكن في بعضها لم يستثن شيئا كما (في المراسم) وبعضها استثنى
فيها شيئا واحدا وهو انه ليس لاقه حد كما في (الوسيلة والفنية) وفي بعض أربعة أشياء (كالمنهى)
وهكذا وعدل الحق (في الشرائع) من هذه البارة الى قوله ويحرم على النساء ما يحرم على الحائض
ومثله الشهيد في (الدروس) والحق الثاني في جفرته (قال في المساك) وعدل المصنف من قول
الاصحاب ان حكم النساء حكم الحائض الى ما ذكره لعدم صحة اطلاق ما ذكره لمخالفة النفاس للحيض في
أمر كثيرة وذكر ستة أمور (ثم قال) وأما ما ذكره المصنف من مساواتها لها في الحمرات والمكروهات
فجار على إطلاقه انتهى (قلت) الاصحاب انما أطلقوا هذه البارة اعتمادا على ما ذكره قبلها أو
بعدها من بيان ما يتركان فيه كل بحسب ما يذهب اليه الا ان يكون فردا نادرا قليل الوقوع فرمسا
أهملوا التنبيه عليه لذلك وفي (المدارك) بعد ان ذكر عبارة الحق قال هذا مذهب الاصحاب وقد

﴿ للمقصد التاسع ﴾ في غسل الأموات وفيه خمسة فصول (مقدمة) ينبغي للمريض ترك الشكاية كان يقول ابليت بما لم يتل به أحد وشبهه ويستحب عيادته الا في وجع العين وان يأذن لهم في الدخول عليه فاذا طالت علته ترك وعياله ويستحب تخفيف العيادة الامع حب المريض الاحالة وتجب الوصية على كل من عليه حق (متن)

استنوا (١) من هذه الكلية أموراً كعرفت وبعضهم يبلغ بها الى ستة وآخر الى سبعة وآخر الى ثمانية وبلغ بها صاحب (كشف اللاتيس) الى تسعة ومن لحظ مطالوي البحوث مع ملاحظة اختلاف الآراء ونحو ذلك بلغ بها الى أكثر من ذلك فليحظ من أراد ذلك ويشير الى ذلك ما ذكره في (المسالك) بعد ذكر ستة منه بقوله وغير ذلك * * * ويمكن هذا آخر الجزء الذي من شرح طهارة التواعد ونسأل الله تعالى بمحمد وآله صلى الله عليه وآله ان يبين علينا ما كمال شرح الكتاب كله انه ارحم الراحمين ولولا خوف بقية الاجل لذكرنا جميع ما ذكرناه من الفروع وقلنا أقوالهم فيها وشهرتهم واجماعهم وستوفينا أبعد النيات والحمد لله كما هو له أولاً وآخرأ وظاهرأ وباطناً وصلى الله على محمد وآله الطاهرين وسأله جل شأنه بمقتهم عليه ان يدرجنا ادرج المكرمين وان يجعله خالصاً لوجهه انكريم نه رحمه الرحمن وهو الله تعالى جل شأنه لموفق والمعين هذا آخر كلام المصنف رحمه الله في هذا الجزء.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله كما هو له رب العالمين . وصلى الله على محمد وآله الطاهرين لمصومين . ورضي الله تعالى عن مشايخ وعلمائنا أجمعين . وعن روات المتقين ذكر الأئمة الطاهرين . صلوات الله عليهم أجمعين . ووقتنا الله تعالى لآئمه هذا الكتاب مع الهداية الى الصواب نه أرحم الراحمين (قال:) المصنف العلامة آية الله تعالى

﴿ المقصد التاسع في غسل الأموات وفيه فصول ﴾

﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ينبغي للمريض ترك الشكاية كان يقول انتيت بما لم يتل به أحد وشبهه ﴾ كما في (السرر) والتذكرة والبيان وجامع المقاصد (ومناه ان الاخبار بالمرض ليس شكاية كما ورد النص بذلك) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ويستحب عيادته الا في وجع العين ﴾ كما ذكره المجلد والشيد والمحقق الثاني وفي (كشف القام) (الاجماع والنصوص على استحباب العيادة) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ويستحب تخفيف العيادة ﴾ كذا ذكره قاطمين به ﴿ قوله ﴾ ﴿ وتجب الوصية على كل من عليه حق ﴾

(١) الاشياء المستتاة الاقل اجاعا الاكثر لمكان اختلاف فيه في التماس دون الحيض الجماع في الحمل مع امتناعها في الحيض (ومناه) تظل الطهر بين الممنوع على ما عرفت في التوأمين (ومناه) الدلالة على البلوغ لسبق الحمل (ومناه) المدخلة في اقضاء العدة الا في الحامل من زنا (ومناه) انه لا عبرة ببادتها وعادة نساءها في التماس امكان الكفارات الثلاث في وطن واحد بخلاف الحيض فانه لا يمكن اتفاق الثلاث وإن امكن اثباتها الى غير ذلك مما يظهر على التأمل (منه قدس سره)

و يستعجب الاستعداد بذكر الموت في كل وقت وحسن ظنه بربه وتلقين من حضره الموت الشهادتين والاقرار بالنبي والأئمة عليهم السلام وكلمات الفرج ونقله الى مصلاه ان تسرع عليه خروج روحه والأسراج (عنده خ) ان مات ليلا وقراءة القرآن عنده (متن)

اجامعا كما في (وصايا الفينة والسرائر والمفاتيح) قال في (جامع المقاصد) وكذا يجب على كل من له حق يخاف ضياعه (قال) وما وقفت عليه من عبارات خال عنه (وقال) بعضهم بوجوب الوصية وان لم يكن عليه حق وتام الكلام يأتي ان شاء الله تعالى في باب الوصايا ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (وتلقين من حضره الموت النع) قل في (كشف الثام) الاجماع على استحبابه ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (وقله الى مصلاه) كذا ذكره جماعة من الاصحاب وفي (النهاية والسرائر) الى الموضع الذي كان يكثر الصلاة فيه وهو الذي فسر به المحقق الثاني عبارة الكتاب وفي (المسالك والروضة والمدارك وكشف الثام) هو الموضع الذي كان يصلي فيه وأوليه وقل ذلك في (الذكرى) عن صاحب الفخر وفي (الوسيلة) وقوله الى موضع صلاته وبسط ما كان يصلي عليه فتمت وفي (فوائد الشرائع) الى الموضع الذي كان يكثر الصلاة فيه من بيوت وقد قيده المصنف بما اذا صر خروج روحه كما في (النهاية والوسيلة والسرائر والدروس) وغيرها وأطلق في (الشرائع والنافع والمعتبر واللمعة) وقيد الشارحون هذا الاطلاق بذلك كالمحقق الثاني في فوائده والشهيد الثاني في (مسالك وروضة) وبسطه في (مداركه) وفي (حاشية المدارك) لم يشترط الاصحاب التسر انتهى وكأنه لم يلحظ الكتب التي ذكرناها ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (والاسراج ان مات ليلا) هذا ذكره الشيخان والاصحاب كما في (جامع المقاصد) وهو المشهور كما فيه أيضا وفي (الروضة وظاهر المدارك) وقد اختلفت عبارات الاصحاب في بيان هذا الحكم ويقرب من عبارة الكتاب عبارة (اليان) حيث قال ولينور البيت ان مات ليلا وفي (المراسم والشرائع والنافع والتذكرة والتحرير) الاسراج عنده ان مات ليلا قد خولف في هذه عبارة الكتاب بقول عنده لا غير (ومما) زيد فيه قول عنده أيضا (الوسيلة والمنتهى ونهاية الاحكام والذكرى واللمعة) كما يأتي وفي (الدروس) والاسراج ليلا (وقال في المبسوط) ان كان ليل أسرج في البيت مصباح الى الصباح انتهى وهذه العبارة شاملة لما اذا مات ليلا أو بقي اليه ومثلها عبارة (النهاية والوسيلة) الا انه قال في (الوسيلة) عنده ولم يذكر الى الصباح ومما زيد فيه قول الى الصباح (المنتهى والمنتهى والتذكرة ونهاية الاحكام) واستحسنه في (المعتبر) لان علة الاسراج غايتها الصباح وليس في (المنتهى) لفظ عنده وانما فيها ان مات ليلا في بيت أسرج فيه مصباح الى الصباح قد واقت عبارة (المبسوط) في ترك لفظ عنده ويذكر الصباح وخالفته بأن فيها ان مات وفيه ان كان ولعل المراد بالجميع واحد وقد اعترف جماعة بأنه لم يظفر له بدليل سوى خبر مرسل وهو انه لا قبض أبو جعفر عليه السلام أمر أبو عبد الله عليه السلام بالسراج في البيت الذي كان يسكنه حتى قبض أبو عبد الله عليه السلام وهو مع كونه حكاية حال لا يدل على مانع فيه بحال كما اعترف به في (جامع المقاصد وكشف الثام وحاشية المدارك) قال المحقق في (المعتبر) ضي ساقطة لكنه فضل حسن (وأنت خير) بأن الخبر منجبر بالثمرة مع المساحة في أداة السنن والدلالة بالاولوية واضحة

وتتميز عينيه بعد الموت واطباق فمه ومد يديه الى جنبه وتنطيشه بثوب وتمجيل تجهيزه الام مع الاشتباه فيرجع الى الامارات او يصبر عليه ثلاثة ايام وفي وجوب الاستقبال به الى القبلة حالة الاحتضار قولان (متن)

ظهور الخبر في موته عليه السلام في البيت المشرح فيه قلنا نقشة بوجهها مندفة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (وتمييز عينيه بعد الموت) ذكره الاصحاب قاطنين به ونفى عنه الخلاف في المسمى ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (واطباق فمه) كما في (السرار والشرائع والرفع والمعتبر والتحريم والارشاد والتلخيص والتبصرة والبيان واللمعة والكفاية) وزاد في (المفصلة والتهذيب والمبسوط والمراسم والوسيلة والتمهيد والدروس والذكرى والروضة) تدل عليه ونفى عنه ما في (منتهى الخلاف) الا أن محمداً بالشد لانه ذكره أخيراً واقتصر في (التذكرة ونهاية الاحكام والمفاتيح) على الشد ﴿ قوله قدس سره ﴾ (ومد يديه مع جنبه) هذا ذكره الاصحاب كما في (جامع المقصد والمدارك) وفي (كشف اللثام) ذكره الاصحاب مع مد الساقين ان كانتا متبقيتين وفي (المستزاد) لم يغل في ذلك قلا عن أهل البيت عليهم السلام ولمل ذلك ليكون أطوع للفاضل وأسهل للدرج وفي (مجمع الفائدة والبرهان) كأن دليله اجماع أو خبر ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (وتنطيشه بثوب) هذا مما لا خلاف فيه كما في (منتهى جامع المقصد) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (وتمجيل تجهيزه) بالاجماع كما في (الذكرى وكشف اللثام) واجماع العلماء كما في (التذكرة ونهاية الاحكام وكشف الالتباس) ونفى عنه الخلاف في (جامع المقصد والمدارك) وفي (منتهى) ان الشفي خاف فيه ولو اشتبه لم يجز التمجيل به حتى تظهر علاماته ويتحقق به اجماعاً كذا في (نهاية الاحكام) وفي (كشف الالتباس) الاجماع على تحفته ثلاثة ايام ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (وفي وجوب الاستقبال به حالة الاحتضار قولان) القول لوجوبه المشهور كما في (الروضة والكفاية) لمدركه لا لغيره خبراً وقوى كما في (الذكرى) والاشتركا في (جامع المقاصد وشرح الجفرية) ومذهب لا كما في (المفاتيح) وهو خيرة (النهاية) في باب القبلة (المفصلة والمراسم والوسيلة والسرار والشرائع والتهذيب والمختار والتلخيص والارشاد وحشية الايضاح والذكرى والبيان والديوس واللمعة وجامع المقصد والجفرية وشرحها والروض) على ما نقل عنه (والروضة) وهو المقول عن (المذهب والاصباح) القول بالاستحباب قل عليه الاجماع في (الخلاف) وهو خيرة (النهاية) في المقام (والمصباح) والخلاف وكشف الرموز وجمع الفائدة والبرهان والكفاية والمدارك وكشف اللثام (وهو المقول عن السيد والمفيد في (العزية) وهو مذهب باقي الاصحاب ماعداً لمفسد مسلك كما في (التذكرة) وغله في (كشف الرموز) عن المتأخر والموجود في (السرار) التصريح بالوجوب واحتياطه للحق في (الرفع والمعتبر) والمقداد في (التفتيح) والكاشاني في (المفاتيح) وظاهر (التذكرة والتحريم وغاية المراد) التردد وفي (الذكرى) ان ظاهر الاخبار سقوط الاستقبال بعمته وان التوجب ينبت على القبلة وفي بعضها احتمال دوام الاستقبال ونسب عليه ذكره حال الفصل ووجوبه حال الصلاة والدفن ون اختلفت الهيئة عندنا انتهى وعلى القول بالوجوب فيه كذا في ولا يختص بولي بل بمن علم احتضاره ويتأكد فيه وفي الحاضرين ولا فرق في ذلك بين الصغير والكبير ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾

وكيفيته ان يلتقى على ظهره ومجمل وجهه وباطن رجله الى القبلة بحيث لو جلس لكان مستتبلاً ويكره طرح حديد على بطنه وحضور جنب او حائض عنده ﴿ الفصل الاول في النسل وفيه مطلبان ﴾ الاول الفاعل والمحل يجب على كل مسلم على الكفاية تفصيل المسلم ومن هو بحكمه وان كان سقطاً له اربعة اشهر (متن)

﴿ وكيفيته ان يلتقى على ظهره الخ ﴾ هذه الكيفية قل عليها الاجماع في (الخلافة والمعتبر والتذكرة) وفي (كشف الثام) عندنا قال في (الخلافة) وكذلك يفضل به حال النسل وقيل عن الشافعي انه ان كان الموضع واسعاً أضجه على جنبه الايمن وجمل وجهه الى القبلة كما يفضل عند الصلاة وعند الدفن وان كان ضيقاً فضل به ما قلناه رحمته تعالى وفي (الخلافة) ويكره طرح حديد على بطنه ﴿ جماعاً ﴾ في (الخلافة وجامع المقاصد) وفي (مجمع البرهان) يقولون انه اجماع وفي (التذكرة) تلف (الروضة) انه المشهور وفي (المختلف) أيضاً والذكرى وفوائد الشرائع والنتيج (انه مذهب الشيخين وأكثر الاصحاب) وفي (التهذيب) سمنا ذلك مذكرة من الشيخ ولله قول الشيخ هذا نفسه في (النافع والمعتبر) الى القيل واعرض عنه صاحب (كشف الرموز) وفي (التذكرة والمسالك) لافرق بين الحديد وغيره ومثلهما (المنهى) وفي (الروضة) لا كراهة في غير الحديد (وعن الاشارة) ذكر الصدر موضع البطن وفي (الذكرى) بعد ذكر هذه المسئلة استعرد فقيل عن صاحب (الفاخر) انه امر بمجمل الحديد على بطنه وعن أبي علي انه قال اذا حل به الموت غرض وله عينه الى ان قال ووضع على بطنه شيئاً يمنع من ريبهما (قال في المختلف) لم أقف على موافق له من اصحابنا وفي (التذكرة) انه ذهب الجمهور الى وضع سيف أو امرأة أو حديد أو طين مبلول ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وحضور جنب او حائض عنده ﴾ ذكر ذلك الاصحاب على هذا التحريم دون تأمل فيه وفي (المعتبر) انه قال به أهل العلم وفي (الروضة) غاية الكراهة تحقق الموت وانصرف الملائكة انتهى وهذا يعطى الاختصاص بحال الاحتضار كما نص على ذلك في مص الاخبار وفي (الغاية) كما عن (المتن) انه لا يجوز حضورهما عند التقين وظاهر ذلك التحريم فأمل

﴿ الفصل الاول في النسل وفيه مطلبان ﴾

﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ يجب على كل مسلم على الكفاية ﴾ باجماع العلماء كافة كما في (المعتبر والتذكرة ونهاية الاحكام) وباجماع كما في (الذكرى) وبلا خلاف كما في (المبسوط والفتية) ولا نزاع فيه بين المسلمين كما في (مجمع الفائدة والبرهان) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وان كان سقطاً له اربعة اشهر ﴾ اجماعاً كما في (الخلافة والمعتبر) وظاهر (الذكرى والنتيج وجامع المقاصد) لانهم قالوا ان الاصحاب قبلوا الرواية الدالة على ذلك وفي (كشف الثام) لانرف فيه خلافاً الا من العامة (قلت) قد يلوح من (الذكرى) التردد فيه كما هو ظاهر (المدارك) ومجمع (مجمع البرهان) واما اذا ولد لمدنيها فلا يجب تفصيله بل يدفع بدمه اجماعاً كما في (الفتية والتذكرة) كما يأتي وأوجب الشهيد ومن تأخر عنه تكفين السقط لاربعة بالتمطع الثلاث ونعنبه كما في (المدارك) وصرح بذلك في (الفتية والنهاية والمبسوط والمراسم) وهو ظاهر (الارشاد والتلخيص) واقصر في (المنهى

أو كان بعضه إذا كان فيه عظم ولو خلا من العظم أو كان للسقط أقل من أربعة أشهر
لقا في خرقه ودفنا (متن)

والإرشاد والتبصرة) على الكفن والدفن مع النسل وهو ظاهر (نهاية الأحكام والتذكرة) وفي
(الشرائع والتحرير) أنه ينسل ويغف في خرقه ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (أو كان بعضه إذا
كان فيه عظم) هذا الحكم ذكره الأصحاب كما في (جامع المقاصد) وعليه الإجماع كما في (الخلاص) ولا خلاف
فيه بين علاننا كما في (المنتهى) وهو المشهور كما في (المختلف والمفاتيح والكفاية) وتردد في ذلك
صاحب (المدارك) ومثله شيخه في جمعه وقال الكاتب كما في (المختلف) لا يصل على عصو الميت
والقتيل ولا ينسل إلا أن يكون عضواً ما سطره أو يكون عصو مفرداً وينسل ما كان من ذلك أنير
الشهيد كما ينسل بدنه منه (وقال في الذكرى) أطلق ابن الجنيدي غسل ما فيه عظم وغسل عظم مفرد
وفي (المعتبر) وظهر (الخلاص) والوسيلة والشرائع والمعارك) اختصاص ذلك بالميتة من الميت وقطع
في (المعتبر) بأن الميتة من الحي تدفن بغير غسل وتردد في ذلك المحقق الثاني في (جامع المقاصد)
وفي (السرائر والتذكرة والمنتهى ونهاية الأحكام والذكرى والدروس والمساك) أنه لا فرق بين
الميتة من حي أو ميت وهو الظاهر من (المبسوط والنهاية) قال فيها يجب النسل نس قطعه من
عظم أينما من حي انتهى ولا يذكر تفصيلها (قل في الذكرى) أظاهر تأليفه ما هو العظم المحرر كذلك
كما سمعت من الكاتب وهو صريح في (فوائد الشرائع) تجاه الشهيد وفي (كشف القام) وهل اعلم
المحرر كذلك وجان والمشهور كما في (المختلف والكفاية) أنه يكمن أبعد ونسبه في (جامع المقاصد)
إلى الأصحاب وصرح به في (الفتنة والنهاية والمبسوط والمراسم والسرائر والمنتهى والارادة والتلخيص
والتبصرة) وغيرها وفي (فوائد الشرائع) ينبغي أن يكمن الثلاث إن كان وضوءه موجوداً لا يقتضي بين
واحد في (جامع المقاصد وكشف القام) وفي (الشرائع والتحرير والتذكرة ونهاية الأحكام) أنه
يلف في خرقه ولعله أريد بإلف التكفين وأما تخفيفه فقد صرح به الفقيه والشيخ الديلمي والمصنف
في (التذكرة ونهاية الأحكام) قل في (التذكرة) سد قل كلاء صابر وهو حق إن كان أحد الماحد
وجوباً والا فلا ومثله في (نهاية الأحكام) وقد عبر المصنف هنا بتفصيل دفع أتوهم إرادة الفـل
بفتح الفين المعجمة من النسل للنحاسة في القطعة ذات العظم وأكبر عبارات الأصحاب لم يحس
فيها على التفصيل فهي محتملة للأمرين وإن كان الظاهر الثاني وهو نص فيه على التفصيل (المرسوم
والسرائر والإرشاد والتلخيص والمختلف والذكرى واللمعة والرهضة والمذكور والكفاية) وفي المحامي
النسوبة إلى الشهيد إنما عبر بالتفصيل نظراً إلى تعدية إلى غير المكلف لأنه يلزم المكافاة فيه
إلى تكراره ثلاثاً وجوباً دون غيره انتهى وفي الاحتياطين نظر ﴿قوله قدس سره﴾ (وإن كان
من العظم أو كان للسقط أقل من أربعة أشهر لقاً في خرقه ودفناً) أي من دون تفصيل لأنه قد
وجوب تفصيل السقط لأقل من أربعة فليس الإجماع كما في (الخلاص والفتنة والتذكرة) كما صرت
الإشارة إليه وأما عدم وجوب تفصيل ما خلا عن العظم فليس الإجماع كما في (الخلاص والفتنة) وأما
لف السقط فقد نفى عنه الخلاف في (جمع البرهان) فقرة ونسبه إلى الأصحاب أخرى (وفي الكفاية)
يظهر من كلام بعضهم قل الإجماع عليه ويظهر منها ومن (المذكور والجمع) التأمل في ذلك واستدل

وحكم ما فيه الصدر أو الصدر وحده حكم الميت في التمسيل والتكفين والصلاة عليه والدفن (متن)
 عليه في (المعتبر) برواية الفضل وهي خالية عن ذكر الف ونسبه فيه وفي (النافع) إلى الشيخين مع أن
 الشيخ لم يذكره في كنه المروقة ولا ابن حمزة ولا ابن زهرة ولا العجلي وذكره المفيد وسالار
 والمحقق والشهيدان والصيري وغيرهم وأما الف القطعة الخالية عن العظم ففي (المختار والكفاية)
 أنه المشهور وقد ذكره المصنف في كنه والمحقق في (النافع والشرائع) والشهيدان والصيري ولم يوجبه
 في (السرائر والمعتبر والمدارك والكفاية) وفي (المراسم) ما نصه والآخر أن يوجد ما ليس فيه عظم فيدفن
 من غير غسل ولا كفن ولا حنوط ولا صلاة وفي (المعتبر والذكرى) وقال سالار لفت في خرقه
 ودفنت وأملها ظفراً بذلك في غير المراسم **قوله** قدس الله تعالى روحه **فيه** (وحكم ما فيه الصدر
 أو الصدر وحده حكم الميت في التمسيل والتكفين والصلاة عليه والدفن) اختلفت عبارات الأصحاب في بيان
 هذا الحكم ولعل الكل بمعنى واحد كما لعله يظهر ذلك من (المختار) ولا لذكره ويوضح أنها خلافة
 من (المعتبر) ففي (الفتنة) إذا وجد الصدر أو شيء فيه الصدر صلى عليه وكذا في (الخلافة) إلا
 أنه قل أو ما فيه القلب موضع الصدر وفي (الوسيلة) صلى عليه أن كان موضع الصدر وقد تواترت
 هذه على الإقتصار على الصلاة المستلزمة لآثار الأحكام الأخر ومثلاً عبارة (المعتبر) إلا أنه قال وفيه
 الصدر إلى آخر ما يأتي قلله عنه ومنع في (المدارك) من استلزام الصلاة لآثار الأحكام وفي (المبسوط
 والنهاية) أن كان موضع الصدر غسل وكفن وحنط ولم يذكر لدفن فيهما كالمراسم إلا أنه قل
 في (المراسم) أن وجد صدره أو ما فيه صدره وكأنه ترك فيها الدفن لظهور حكمه وفي (الفتنة) لا يتسل
 إلا أن يكون موضع صدره وفي (النافع) ما فيه الصدر حكمه حكم الكل ومثلاً عبارة (السرائر)
 ولا أجد كثير قاعدة في نقل جميع عبارات الأصحاب لأن من ذكر ما فيه القلب احتل إرادة الصدر
 وإن لم يشمل عليه ومن ذكر ما فيه الصدر (ومن ذكر الصدر خل) احتل إرادة المشتمل على
 القلب وأما الصدر وما فيه الصدر أي العضو المشتمل عليه فالظاهر اتحاد حكمهما وأوجب في (المعتبر) الصلاة لما
 فيه القلب أو الصدر واليدان وعظام الميت جميعها واستجوده في (كشف القتام والمدارك) وفي (الذكرى)
 أن بعض الصدر والقلب ككلهما لكونه من جملة يجب غسلها وضغفه في (جامع المقاصد) وفي
 (كشف القتام) أن الظاهر أن عظم الصدر واليدين الخالية من اللحم يصل عليها وتد مر قل المتقول
 من عبارة الكاتب وفي (جمع البرهان) أن جعل حكم الصدر حكم الميت في جميع أحكامه كما هو
 الموجود في كلام الأصحاب فما نرف مأخذه وكلامهم أن القلب كالصدر يدل على أن الصدر أمره
 مقرر عندهم وليس الصدر موجوداً في الذي رأيت من الأخبار انتهى وفي (كشف القتام) لم أنظر
 بخبر في الصدر وحده وفي (الكفاية) أن الأحوط لحاق القلب مطلقاً والصدر واليدين بالنصف الذي
 فيه القلب والصدران على ما قل عنهم لم يذكر إلا الصلاة على العظام وأنها تشمل ويصل عليها
 وتدفن وألحق في (المساك) عظام الميت جميعها بالصدر قال دون الرأس وإيضاحه لعدم النص وفي
 (المنتهى) أنها تستحب عليه جميعاً بين الأخبار ونفى عنه الباس في كشف القتام (إذا عرف هذا) فاعلم أن
 الشيخ في (الخلافة) قل الاجماع على ما قلناه من عبارته وفي (التذكرة) يصل على البعض الذي
 فيه الصدر والقلب أو الصدر نفسه عند طائفة وفي (نهاية الأحكام) يصل على الصدر والقلب أو

وفي الخنوط اشكال وأولى الناس بالميت في أحكامه أولاهم بغيراته (متن)

الصدر وحده عند جميع علمائه وفي (الفتنة) لا يجتمع على ما قلناه من عبارتها وقد نسب إلى الأصحاب غير مرة في مجمع (المائدة) أن الصدر كاليت وأن قلبه كصدر كما مر وفي (المختلف) أن المشهور أن الصدر حكمه حكم الميت يفضل ويكفن ويحنط ويصلى عليه واقتصر في نسبة الخلاف على الكاتب ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (وفي الخنوط اشكال) كما في (التذكرة ونهاية الأحكام) وقطع بوجوده في (النهاية والبسوط والمختلف) وهو ظاهر كل من قل حكمه حكم الميت أو حكم الكل كما يشير إليه كلامه المحقق الثاني وجماعة (قال في جامع المقاصد) في بيان وجهه للاشكال من إطلاق الحكم به أنه للميت ومن أن المساواة لا تقتضي العموم وبين وجهه في (الابيضاح) من أن حكمه حكم الميت ومن فوّت محل الخنوط هنا (قال في جامع المقاصد) ظاهر العبارة يشهد في (الابيضاح) إلا أنه بعيد انتهى (قلت) ذكره في (الابيضاح) ذكره في (التذكرة ونهاية الأحكام) حيث قال من خصه به المجد ومن طلاق لأصحاب أنه كاليت في أحكامه وفي حاشي الشهد لآدمه لهذا الاشكال ذم مع وجود محل الخنوط لاشكال في وجوه ومع المقد لا تشكال في العلم ونسبه على ذلك لمحقق الثاني والفاضل هندی ونزل كلام الشيخ وسائر في (كشف الملام) على حالة الوجود ورد ذلك الشهيد الثاني في حاشيته فقال لاشكال على تقدير وجود محله وعدمه وإن كان في الثاني أضف ووجهه من الحكم بمساوته لميت لموجب له واستصحاب الحكم وإن الماء لا تقتضيه مطلقا وفي الثاني ذكر في الأول وقد محله (قال) وبهذا يظهر أن اختصاص الاشكال الثاني ليس بجيد لخصه به وكذلك يقع الاشكال عن الوجوب مع وجود محله وعن عدمه مع فقدانه لا وجود فيها خصوصا في الأول الأقوى الوجوب مع وجوده لأمع عدمه وفي (جمع المقاصد) لم يوجد شيء من المسجد كأيده يحنط لأن مجموع يحنط (وقال) المقدس في (مجمع الفائدة والبرهان) الخنوط غير مذکور فيحتمل عدمه وجوبه مع وجود المحل ومع عدمه يتعلّق بعدم الوجوب ثم احتدل لاكتفاء بمسمى الفسل والكفن والدفن (ثم قل) ذمواوه أن لا يجب جميع الأشياء للصدر والقلب غير معقول (نهي) وقد عرفت أن جماعة قالوا بتحيط القطعة التي فيها العظم فلا تغفل ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (وأولى الناس بالميت في أحكامه كآباء وأولاهم بغيراته) الظاهر أن الحكم مجمع عليه كما في (جامع المقاصد) وفي (الخلاف) الإجماع على أنه أولى في الصلاة ونزول القبر والمشهور أنه يفضل أولى الناس به كآبي (المنتج) وعن الكاتب أن الموصى إليه أولى بالصلاة عليه وبأن في تمام الكلام وما ذكره المصنف من أنه أولى به في جميع الأحكام خيرة (البسوط والنهاية) ولوسيلة والمعتبر والتحرير والتذكير والبيان واللمعة وجامع المقاصد والروضة والكفاية) وفي (الهداية) أنه أولى في الفسل ونزول القبر وفي (الفتن) على ما نقل عنه (والفتنة والخلاف) أنه أولى في الصلاة وفي (المراسم والفتنة) أنه أولى في الصلاة ونزول القبر وما يتعلق به من التقفين ونحوه وفي (النافع والتلخيص والبصرة) أنه أولى في الصلاة وفي التقفين وفي (الشرائع والارشاد والبيان) أولى في الفسل والصلاة والتقنين الأخير وفي (نهاية الأحكام) أنه أولى في الصلاة ونزول القبر والتقنين الأخير والأمر في ذلك سهل وإنما الكلام في أن ذلك على سبيل الوجوب أو الاستحباب في (الفتنة) التصريح باستحباب تقديمه

والزوج أولى من كل أحد والرجال أولى من النساء (متن)

في الصلاة عليه ويظهر منه ذلك في نزول القبر وما يتعلق به وكذا يظهر من (المراسم) وظاهر (المنتهى) استحباب تقديمه في النسل وفي (مجمع البرهان) عند قول المصنف وأولى الناس أولاهم إلى آخره مانعه كون الأولوية بمعنى عدم جواز اشتغال الأبعد بإحكام الميت إلا بإذن الأقرب ولومع عدم صلاحته له ما نرى له دليلاً قوياً انتهى (وقال في المدارك) أن المستند رواية غياث وهي ضعيفة غير دالة على أن المراد بالأولوية في الميراث وظاهر الباقي الوجوب فيها لم يدل الدلائل على ندب الفضل المقدم فيه (وليعلم) أن جماعة قالوا أولاهم به والاكثر كما في (المفاتيح) قالوا أولاهم بميراثه (١) وفي (المفاتيح) الظاهر أن المراد بالأولى أشدهم به علاقة لأنه التبادر ونفى عن هذا البعد في (المدارك) ثم احتمل أن يراد بالأولوية في الميراث كثرة النصيب فيه إذ يصدق على الأكثر نصيباً أنه أولى بالميراث لكن لم يعتبر الأصحاب ذلك وقال أن مرادهم أن من يرث أولى ممن لا يرث انتهى وقال الشهيد والكرخي في (فوائد الشرائع) لو امتنع الولي في إيجابه نظر من الشك في أن الأولية هل هي نظره أو لميت وفي (المسالك) لو امتنع الولي أو غاب سقط اعتبار اذنه فيستأذن الحاكم أن أمكن وتام الكلام في الصلاة عليه وفي (الروضة) في شرح قوله في (اللمعة) الأولى بميراثه أولى بإحكامه أن الأب أولى من الولد والجد (وفيه) أن هذا لا ينطبق في الجد الأعلى قول ابن الجيني - رحمه الله تعالى روحه - (والزوج أولى من كل أحد) أي بزوجه في جميع أحكامها كما في (المبسوط) والشرائع والأرشاد والتذكرة ونهاية الأحكام في بحث الصلاة على الميت (واللمعة وجامع المقاصد والمسالك والروضة والبكفاية) وفي (المنتبى) الإجماع عليه عند التعرض لرواية إسحق وفي (حاشية المدارك) أنه متفق عليه بين الأصحاب وهو ظاهر (التذكرة) حيث قال عندنا ونسبه في (مجمع البرهان) تارة إلى الأصحاب وأخرى قل منهم حكاية عدم ظهور الخلاف ثم تأمل في الأولوية هنا كما تأمل فيها في الولي الوارث وتبعه على ذلك صاحب (المدارك) لمكان صحيح حفص وقد حملوه على التقي (وقال في حاشية المدارك) أنه شاذ وفي (الذكرى) نفي العلم بالخلاف في أنه أولى بالصلاة عليها كما سيأتي إن شاء الله تعالى وظاهر إطلاقهم أنه لا فرق بين الدائم والمقطوع كما نص عليه في الروضة - رحمه الله تعالى روحه - (والرجال أولى من النساء) أي في جميع الأحكام ولا فرق بين كون الميت رجلاً أو امرأة كما جزم به المتأخرون في النسل وذكرنا أنه لو كان الولي امرأة لا يمكن الولي الذكر مباشرة تفصيلها أذن للمائل فلا يصح فعل المائل بدون ذلك كذا قل في (المدارك) وفي (المبسوط) والسرائر والموجز الحاوي وكشف الالتباس أنهم أولى منهم في الصلاة وفي (الشرائع) فيها وفي النسل وفي (التحرير والعروس) في الفصل وفي (جامع المقاصد وفوائد الشرائع) أنهم أولى منهم بالرجل (ورده) الشهيد الثاني صدم ثبوت مستنده (ورده في المدارك) بأن المستند رواية غياث يفضل الميت أولى الناس به وهي إنما تتناول من يمكن (١) في المبسوط تارة أولاهم به وتارة أولاهم بميراثه وفي (الخلاف) أولاهم به وكذا الغنية والمراسم وغيرها (مه قدس سره)

ولا يغسل الرجل الا رجلا او زوجته وكذا المرأة يغسلها زوجها او امرأة (متن)

وقوع الغسل منه متى انتفت دلالتهم على الموت وموجب الرجوع في غير من قصته الى الاصل والعمودات (ورد في المدارك) الاستدلال على حراسته في حاشيته ان الاصحاب متفقون على ان الرجوع أحق بغسل الزوجة مع ان الأولى اجتاه قال ويظهر من ذلك ومن الاخبار ان ليس المراد المرأة بنفسه بل يجوز التوكيل فينوب عنه وفعل الذئب هل المتوب عنه شرعاً انتهى وفي (المسوط والتذكرة) فان اجتماع رجل ونساء من القربات وسواء أُنْهَى لاهن أعرف وأوسع في باب النظر اليهن انتهى ولعل المراد منها الأولى في الماشرة وعن (المختار) في (كشف القناع) به فصل فيه كالمصنف ها ولم أحد ذلك في (المختار) وله مما رغب عنه الطبري قوله قدس الله تعالى روحه به (ولا يغسل الرجل الرجل الا رجلاً وروحه به ذهب اليه الله كافة كما في (التذكرة) والاصل ان يغسل الرجل الرجل والمسلمة المسلمة كما في (التذكرة) وبهية لاحكام وكشف لائس) ووصل في (المختار) اجزاء أهل العلم على انه لا يغسل الرجل رجلاً حباً ولا المرأة حباً وفي (التذكرة) به قول أكثر العلماء في (التذكرة) الاحياء على شرط لموقع الاختيار وفي (المدارك) ان لاصحاب طعن به ليس للرجل ان يغسل من استبحره به اغسل المرأة روحها في الحلق في ولو عد العبرة فعليه لاجمع من عامة الخاصة كما هو ظاهر (الحلاف) ان لا يمكن صريحه ومعه أيضاً الاحكام على به يجوز للرجل ان يغسل به والمرأة روحه من دون تخصيص عبرة وطاهر ان ذلك في حال الاختيار وقبل في (كشف القناع) لاجمع على الحكمين المذكورين في عهده لمصنف وقع الخلاف في موضعين (الأول) هل يجوز لكل من الزوجين تمثيل روحه حباً (الثاني) هل يغسل كل منهما روحه محرد (الثالث) يجوز في الأول) به مذهب لاكثر كما في (المختار) والتذكرة وبهية الاحكام والمختلف) وهو منه كما في (تخصيص التلخيص) له ذلك والروضة) لا يبرر كما في (جمع المقاصد) والكفاية) وهو المتصور في الصدر لاول كما في (الذكرى) واليه ذهب المتأخرون كما في (كشف اللئس) وقد سمعت في (الحلاف) وفي (السرائر) انه لا يظهر عدداً ما به مذهب الشيخ به (كبه لا لاستصحاب) انتهى وفي (المختلف والتلخيص) به مذهب الشيخ في أكثر كتبه (وقوله في الذكرى) عن صاحب (القاهر) المحقق والكاتب والمرضى ونسب الى طاهر (المسوط والخلاف) وهو قال ان ليس ذلك صريحاً فيها كما صرح بذلك (١) في (مراسم السرور والمختار) وعبرها عما تأخر وخاف الشيخ في (التهذيب والاستبصار) والبيداني المكارم حرة من روحه في التنية فاشترط فيها فيها الاستمرار به طاهر التهديد في حاشية الكتاب (وأما الحارثي في الثاني) هو خيرة (التهذيب والمختار) بهية الاحكام والتذكرة وكشف اللئس والجمع والمدارك والفتاوى والكفاية) وهو طاهر (الحلاف) (العمدة) وقوله في (المختار) عن علم الهدى في الروضة والشيخ في (الحلاف) وقوله في (المدارك) عن الكاتب والجني وكاهنهم ذلك من عبارة (الذكرى) طيناً بل فيه وقوله في (كشف القناع) عن الجامع) وصريح (الاستبصار) استجابه وكونه من وراء الباب في تفصيل المرأة روحها والوجوب في العكس وخيرة (السرائر) والنهي والتلخيص والمختار والدروس والبيان وجمع المقاصد وحاشية (التهديد

وملك اليمين كالزوجه (متن)

الثاني انه لا بد من كونه من وراء الثياب وهو ظاهر (النهاية والمبسوط والروضة والمسالك) وفي (السرائر) انه الاظهر بين أصحابنا وفي (الذكرى) انه المشهور في الاخبار وفي (المسالك والروضة) انه المشهور وفي (المختلف وتطبيع التلخيص) انه مذهب الاكثر وجماعة ممن جوزوا ذلك قالوا: الافضل كونه من وراء الثياب فيها وفي (حاشية المدارك) ربما يظهر من الاخبار عدم الافضلية اذا كان الميت رجلاً فلا يمكن التمسك بعدم القول بالفصل لانه يصير منشأ لوهم الا ان يحمل على تفاوت مراتب الاستحباب ويؤيده ما قيل ان الافضل في مطلق التفسير ذلك وفي (جامع المقاصد) لم أقف في كلام الاصحاب على تعيين ما يستبر في التفسير من الثياب قال والظاهر أن المراد ما يشمل جميع البدن وحمل الثياب على اليهود يتغني استثناء الوجه والكفين والقدمين فيجوز أن تكون مكشوفة وفيها وفي (الذكرى والروضة) أن المصنف في هذه الثياب غير شرط تصدوره فحري مجرى مالا يمكن عصره وفي (الروضة) أنها كخزفة العورة (وقال) المحقق في (المستبر) المرأة الحامل يموت زوجها فتضع ومع الوضع يجوز أن تنكح غيره ولا يمنعا ذلك نظر الزوج ولا غسله ومثله ما في (الذكرى) حيث قال ولا عبرة باقتضاء عدة الوفاة عندنا بل لو نكحت جازها تفسيره وان بعد الفرض عندنا (١) وظاهر الاجماع كظاهر ظاهر الروضة (وفي الموجز) نفسه وان نكحت غيره ومثله في (كشف الالتباس وجامع المقاصد) وقال الصميري يتصور ذلك فيما اذا كانت حاملاً ثم وضعت بعد موته فان عدتها تغني بالوضع قطع كما هو مذهب ابن أبي عقيل فاذا نكحت غيره قبل تفسيله لم يمنع ذلك من تفسيلها اليه وقوله في (كشف القاتم عن الذكرى) وسكت عليه وفي (المدارك) (٢) بعد ان نسب الى بعض المحققين ولعله أراد المحقق الثاني لانه كثيراً ما يعبّر عنه بذلك قال وفيه نظر لصيرورتها والحال هذه أجنبية (وفي المستبر والتذكرة والتحرير ونهاية الاحكام والذكرى والموجز وجامع المقاصد وكشف الالتباس والروضة والمسالك والمدارك) وغيرها أن المطلقة رجلاً زوجة وتزود المصنف في (المتن) هذا وفي حواشي الشهيد قلا عن خط المصنف رحمه الله أنه قيل أنه قال ابن عباس لامير المؤمنين عليه السلام أغسلت فاطمة عليها السلام قال لما سمعت من قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انها زوجتك في الدنيا والآخرة (قلت) وقال الصادق عليه السلام في صحيح زواره واذا ماتت لم يغسلها لانه ليس منها في عدة ومثله صحيح الحلبي قوله قدس الله تعالى روحه ﴿وملك اليمين كالزوجه﴾ أم ولد كانت المملوكة أم لا ولم أجده من واقعه على ذلك الا ما لعله يظهر من (البيان والمسالك) وواقعه في (جمع البرهان) ثم احتمل المنع وفي (المعتبر وجامع المقاصد والروضة وظاهر الدروس) لانه قيد الجواز بأمر الولد انه يجوز أن تغسله أم ولده دون اغتاليه عنه (وفي المدارك) انه لا تغسله واحدة منها ولم يرجح في (الكفاية) شيئاً فيما وتوقف في (نهاية الاحكام والتمهي والتحرير والتذكرة والذكرى) في جواز تفسيل اغتاليه عن الولد له وقطع

- (١) قال الشهيد الثاني يتصور ذلك فيما اذا مات الزوج ولم يغسل حتى انقضت عدتها وتزوجت وفيما اذا دفن بغير غسل ثم أخرج لشهادة على حليته أو أخرجه السيل فانه يجب تفسيله (منه)
(٢) كلام المدارك قوي ولذا لم يكتب عليه الاستاذ في حاشيته (منه)

ولو كانت مزوجة فكالاجنبية ويفعل الخنثى المشكل محرمه من وراء الثياب ولو قد
المسلم وذات الرحم امرت الاجنبية الكافر بأن يقتل ثم يغسله غسل المسلمين ولو
كانت امرأة وقدت المسلمة وذو الرحم امر الاجنبى الكافرة بالاغتسال والتفصيل (متن)

الاكثر به انه يجوز له ان يغسلها وفي (مجمع ابرهن) الظاهر انه لا خلاف في جواز تمسيل رجل
مملوكه مطلقا ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولو كانت مزوجة فكالاجنبية ﴾ كما في (روضة)
ومثلا المعتدة من الزوج كما في (التذكرة وبه الاحكام وكشف اللبس) وفي لاجز ه مشهور
وزيد في (الذكرى وجامع المقاصد) مسكوبة ولمنقن مصموا اختتم وطهارة وطهر نصف ن
لا فرق بين ان تكون هي الميتة سبها لميت وفي (جامع المقاصد) بعد ن لحن م لا ه (١)
قال هذا في تغسيلها السيد انه تغسله له فيجوز قطعا اذا كان وطهارة حرا انتهى (وقد يـ...)
عن الفرق بين المملوك المزوجة وبين الزوجة اذا تزوجت بعده (بجواب) ان العصة منهم هذا
مستبقة في الحياة بخلافه في الزوجة وفي (الذكرى) ولا يمنع الظهور والارتداد عنه الملك والزوجة
ويشكل الفرض أن الكافرة لا تبشر الفسل الا على خير عمار انتهى وفي (حاشية المدرك) أنه
رواية عمار مخالفة لمذهب أهل البيت عليهم السلام والطريقة الشيعية ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾
﴿ ويفعل الخنثى المشكل محرمه من وراء الثياب ﴾ للضرورة كما في (الذكرى والبيان جامع المقاصد)
اذا كان له فوق ثلاث (ما قصر في التحرير) على قتل قول أنى على أنه تغسله امته وهو جسد على
ما مر للمصنف هذا وفي (الذكرى بجامع المقاصد كشف اللبس) عن القاضي انه مأمور ولا فصل
وفي (المتقى) اذا لم يكن له دور محرم يجوز صب كل من الرجل والمرأة الماء من فوق الثياب
وبه (التذكرة) يدفع غير غسل وان اعتبره عدد الاضلاع أو الفرعة فلا سكال انتهى له
يذكروها والمراد المحرم من حرم نكاحه مؤبدا بنسب ورضاع أنه مباحة وفي (جامع المقاصد)
الميت المشبه كالخنثى واحتل الفرعة من ضعيف وفي (البيان) لا تغسل الخنثى خنثى ﴿ قوله قدس
الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولو قد المسلم وذات الرحم امرت الاجنبية الكافر بأن يقتل ثم يغسله
غسل المسلمين ولو كانت امرأة وقدت المسلمة وذو الرحم امر الاجنبى الكافرة بالاغتسال والتفصيل ﴾
هذا مذهب علمائنا كما في (التذكرة) ولا أعلم فيه مخالفة سوى المحقق كما في (الذكرى) ه
المشهور كما في (الذكرى أيضا وجامع المقاصد والروضة) وهو خيرة (المقنعة المسبوبة والمراسم
والوسيلة والشرائع والتحرير والاشواذ والتذكرة ونهاية الاحكام والتمهي) كما يظهر منه ذلك عند
رده على العامة (والبيان واللمعة) وحواشي الشهيد (مقله في الذكرى) عن السيد فقيه اسكاتب
والصهرشقي وعن نجيب الدين (ثم قال) ولم يذكره ابن أبي عقيل ولا الجعفي ولا القاضى في كتابه ولا
ابن زهرة ولا ابن ادريس ولا الشيخ في (الخلاص) ثم قل ولتوقف به محل فتبص كما توقف
الحق الثاني وصاحب (المدارك وشرح الجفرية) وخالف المحقق في (المختار) واشهد الثاني في
(الروضة) في ظاهرها وحواشي على هذا الكتاب ونحوه في جملة والا تذكروا الله تعالى

(١) المعتدة والمسكوبة والمتق بضمها والموطأة اختها (منه)

وفي إعادة النسل لو وجد المسلم بعده اشكال ولذي الرحم تسهيل ذات الرحم من وراء
التياب مع فقد المسلمه وبالعكس مع فقد المسلم (متن)

في حاشيته اضعف ما دل على ذلك فيدفن بغير غسل وفي (كشف اللثام) أنه ظاهر الجامع لتبنيه الحكم
فيه الى رواية ضعيفة وقد سمعت ماحكامه من نجيب الدين في (الذكرى) ولله في غير الجامع (وقال في
كشف اللثام) اذا كان المسلم أو المسلمة يصب الماء وينوي لم يبق اشكال في الوجوب والصحة وان لم يكن
خبره في الامر تنجيس الميت بنجاسة عرضية مباشرة الكافر بعد التسهيل في الكثير أو الجاري وعند التسهيل
في القليل ويمكن أن يكون ما ذكره من أمر المسلم أو المسلمة اشارة اليه كما احتل مثله الشهيد فقال
الظاهر انه لتحصيل هذا الفصل لا أنه شرط ظلو الرواية منه والاصل الا أن يقال ذلك الامر يجعل فصل
الكافر صادرا عن المسلم لأنه آفة فيكون المسلم بمثابة الفاعل فجب اليه وفي (حاشية المدارك) وعلى
تقدير تسليم العمل بالرواية فوردتها أهل الفقه لأي كافر يكون الا أن يقال بعدم القول بالفصل
وعدم تعقل فرق عند من يقول بنجاسة الكل وار بناء الحق ومن واقفه على ان الحكم في صورة
لا يباشر الكافر الماء وأما النية فالحال في الكل واحد أن الكافر من قبيل الآلة أو انه لا يشترط في هذا
الفصل النية فتأمل انتهى وفي (جامع المقاصد) فن قلنا بالعدم أو لم يوجد الكافر فهل يتم حكمه في
(الذكرى) عن ظاهر المصنف القول به و هو رواية منبوكة (ثم قال) وظاهر المذهب عدله انتهى
- في قوله قدس الله تعالى روحه - (وفي إعادة النسل لو وجد المسلم بعده اشكال) إعادة خبره (التذكرة
ومائة لاحكام والايضاح والذكرى والبيان وجامع المقاصد) وحواشي الشهيد الثاني لا ارتفاع الضرورة
وعدم وقوع النسل الصحيح كما يتنقض التيمم بالتمسك من الماء لعدم ارتفاع الحدث وبظاهر من (التمهيد)
عدم الاعادة لان النسل صحيح من الكافر كالنقل ولكان الامتثال مقتضي الاجزاء واستشكل
في (التحرير) كما في الكتاب - في قوله قدس الله تعالى روحه - (وفي ذي الرحم تسهيل ذات
الرحم من وراء التياب مع فقد المسلمه وبالعكس مع فقد المسلم) هذا على ما ذكره المصنف مما لم
أجد فيه مخالفاً وهو مذهب علمائنا كما في (التذكرة) وفي (كشف اللثام) الظاهر اتفاه الخلاف فيه
واه ان ذلك عند قدس المسلم والمسلمة فهو المشهور كما في (الكفاية) وظاهر الأكثر كما في (كشف
اللثام) وهو صريح المحقق في (المعتبر) وجماعة لم يعمم الخبر لا يفضل الرجل المرأة الا ان لا توجد
امرأة واحتاط به في (المبسوط) وهو ظاهر جماعة ممن تعرض له الا الصجلي في (السرائر) والمصنف
في (التمهيد والتلخيص) فانهما جزوا ذلك اختياراً و تبهما على ذلك صاحب (الكفاية) والمدارك
وكشف اللثام) وفي (السرائر) أنه الاظهر بين أصحابنا ولعل دليلهم الاصل واطلاق الصحيح والعموم
مقدم عليهما وأما وجوب كونه من وراء التياب فلم أجد فيه مخالفاً الا ما يظهر من (الفنية) حيث قال
غسلته زوجته أو ذوات أرحامه من النساء ولم يقيد بكونه من وراء التياب وتمه على ذلك صاحب
(لمدارك والكفاية) فصرحا بعدم اشتراط ذلك وربما أشرت به عبارة (الذكرى) والاشتراط
هو المشهور كما في (الكفاية وكشف اللثام) وفي الاخير احتل محل الاخبار الواردة في ذلك على
الاحتياط كما قال في (الذكرى) محافظة على العورة (قلت) محل الاخبار على الاستحباب
لاستصحاب حلية النظر والمس جيد جدا لولا الشهرة العظيمة المتضدة بالاخبار القاهرة في ذلك

ولكل من الزوجين تسهيل صاحبه اختيارا ونفس الرجل بنت ثلاث سنين الاجنية
مجرده (متن)

ويظهر من عبارة (المختبر) حرمة النظر من المحرم إلى الجسد عدا يابح حيث قال أن المرأة عورة فيحرم النظر إليها وإنما جاز مع الضرورة من وراء الثياب جماعاً بين التطوير والستر وهو الظاهر أيضاً من الشهيد في أول كتاب المحارب حيث قال ولو كان رجلاً صاحب المنزل اقتصر على الزجر إلا مع تجرد المرأة بصرح المصنف في آخر المطلب الثاني من حد المحارب حيث قال ولو كان المطلع رجلاً لفساد صاحب المنزل اقتصر على زجره فإن رماه حينئذ ضمن إلا مع تجرد المرأة فن له رمية أو متع ما زجر عن الكف إذ ليس للمحرم التطلع على العورة والجسد (تتمى) وكتب عليه الشهيد أن كان نظره إلى الجسد لا يجوز رمية لأنه سائق قوله وبشكل من الزوجين تفصيل صاحبه اختياراً أقدم الكلام فيه مستوفى قوله قدس سره ع - (وعسل الرجل بنت ثلاث سنين الأجنبية مجردة) عدد جميع علماء كما في (نهاية الأحكام) واجماعاً ما كافي التذكرة (قل في التذكرة) للرجل غسل الصبية اجمعاً ما لم يكن اختلف علماء فاشيخ جوز بنت ثلاث سنين مجردة والصدوق أن كانت بنت خمس سنين تدفن ولا تغسل وإن كانت أقل غسلت بزيادة محمد بن يحيى وهي مرسلة ولأول قرب انتهى وفي (جامع المقاصد) قل لاجتماع في (التذكرة) على تفصيل بنت ثلاث وفي (مجمع البرهان) ادعى عليه الاجماع وقتل في (تخليص التلخيص) على ذكر المصنف ها بشرة (وفي السرائر) ٤٠ أظهر في المذهب لكنه ظاهر تخصيصه بحال الضرورة وذكر التجريد من ثياب (وعبرة) الكتب كعبارة (النهاية والنافع والتحرير والتلخيص ولا تشاد ولند كرى واللمعة) وبه حكم في (جامع المقاصد والروضة ومجمع البرهان والكفاية) وظاهر هذه الكتب جوز ذلك اختياراً لئلا يلاقى ويمكن في (الروضة) صرح بجوازه اختياراً كما هو ظاهر (البيان) وصرح (لندروس) لأنه لا يذكر فيها التجريد من الثياب وظاهر (النهاية والسرائر) اقتصر على الضرورة وسبب جمعة إلى صريح (الذريعة) ومنع في (المختبر) من تفصيل الرجل الصبية وذكر صريح جوز من وراء الثياب (وقل في الرسم) ١١ كان لها ثلاث سنين غسلوها بثياب وإن كانت لأقل غسلوها مجردة وظاهره وصرح به في ذلك حال الاختيار (وقال في الوسيلة) فإن كانت صبية لها ثلاث سنين غسلها الأجنبي من فوق ثيابها وإن كانت لأكثر من ذلك دفنوها من غير غسل وقل مثل ذلك عن ابن سعيد وظاهر (الوسيلة) أن ذلك حال الاضطرار واشترط في (الفتنة والمبسوط والشرح) قصور عن ثلاث سنين وفي (المبسوط) وظاهر (الفتنة) أن ذلك حال الاضطرار ولم يذكر في (المبسوط) تجريد من ثياب كما ذكر في (الفتنة والشرائع) قال في (الفتنة) وإن ماتت صبية بين رجل مسلمين ليس فيهم محرم وكانت بنت أقل من ثلاث سنين جردوها وغسلوها وإن كانت بنت أكثر من ثلاث سنين غسلوها في ثيابها وصبروا عليها الماء صباً وحفظوها بعد النسل ودفنوها بثيابها ولم يتعرض بنت ثلاث سنين ولله عند كاتبة الأكثر أو تركه لندرة فرضه (ومن الفتنة) إذا ماتت جارية في السفرة الرجل فلا تغسل وتدفن كما هي بثيابها إن كانت بنت خمس وإن كانت أقل من خمس سنين فتغسل وتدفن وفي (الفتنة) عن جمع محمد بن الحسن إذا كانت ابنة أكثر من خمس سنين أو ست دفنت ولم تغسل وإن كانت أقل

وكذا المرأة (متن)

من خمس غسلت وانه ذكر عن الحلبي حديثاً في معناه وفي (الذكرى) أسند الصدوق في كتاب (مدينة العلم مافي الجامع) الى الحلبي عن الصادق عليه السلام وفي (التبذير) مراسلاً عن محمد بن أحمد قال روي في الجارية تموت مع الرجل فقال اذا كانت أقل من خمس سنين أو ست دفنت ولم تغسل قل يعني أنها لا تغسل بمجرد من ثيابها (وعن) ابن طاووس (مافي التبذير) من لفظ أقل وهم (وقال) المحقق الرواية مرسلة ومتنها مضطرب فلا عبرة بما ثم لا نعلم القائل فالأولى المنع (وقال في المدارك) لأبأس بالعمل بمضمونها لاعتضادها بالأصل والسموات مضافاً الى عدم ثبوت تحریم الزنا والفس الى الصغير والصغيرة ومن هنا يظهر قوة القول بالتحديد بالحس وبالجمل لا ينبغي ان يكون تابها لجواز النظر واللمس انتهى كلامه وفيه نظر لعدم اثبات العبادات التوقيفية بالأصل وأما الصوم فلم نجد (وقال في جامع المقاصد) لا يخفى ان الثلاث سنين هي نهاية الجواز فلا بد من كسر الغسل واقعا قبل تمامها فإطلاق ابن ثلاث يحتاج الى التفتيح الا ان يصدق على من شرع في الثلاثة انه ابن ثلاث (ورده في المسالك والروضة) بأن منتهى تحديد السن الموت فلا اعتبار بما سده وان طال قال وبهذا يمكن وقوع الغسل لولد الثلاث تامة من غير زيادة فلا يرد ما قيل انه يعتبر بقصاتها ليقع الغسل قبل تمامها (وفي جامع المقاصد) الظاهر من إطلاق النص والاصحاب كون كل منهما مجرداً عنه وجوب ستر العورة وهو متحه (انتهى) قوله قدس الله تعالى روحه رحمه الله (وكذا المرأة) أي تغسل ابن ثلاث سنين مجرداً (قال في التذكرة ونهاية الاحكام) أجمع العلماء على جواز تغسيل النساء الصبي مجرداً وان كان أجنبياً اختياراً أو اضطراراً وفي (المنتهى) أجمع العلماء على جواز تغسيل النساء الصبي وفي (تخليص التلخيص) ان ما ذكره المصنف هو المشهور وهو كما قال فاني وجدت أكثر كتب الاصحاب ناطقة به وما خراف فيها سند كرها وقد صرح في (المعتبر والذكرى) «والدروس خل» والروضة (ان ذلك سائغ اختياراً كما سمعته من عبارتي) التذكرة ونهاية الاحكام (وهو الظاهر من اطلاق الاصحاب كما في) (جامع المقاصد) كما مر وظاهر (الذرية والوسيلة والسرار) القصر على الضرورة (وقال في المعتبر) قولنا في الأصل مع التعذر نريد به الأولى لا للتحريم بل لئلا يرد الأصل الناف لكن الموجود من نسخه عندنا هذه ذكر التعذر في (المقنة) ون مات صبي من نسوة مسلمات لأرحم بين واحدة منهن وبه وبمس منه رجل وكان الصبي ابن خمس سنين غسله بعض النساء مجرداً عن ثيابه وان كان ابن أكثر من خمس سنين غسله من فوق ثيابه وصبين عليه الماء صا ولم تكشفه نه عورة ودفعه شابه مدحبطه ومثلاً بدون تفاوت عبارة (الرسم) وفي (الكفاية) ومنه من جوز في المحس ولا يخلو من قوة وفي (المسقط والشرع) أنهم يفسان الصبي اذا كان لبون ثلاث سنين (١) مجرداً والتحرير وان لم يصرح به هنا في (الشرائع) لكن صرح به في الحسية فيكون هذا أولى وفي (الوسيلة) بعد ان قل ان ان الثلاث يغسله مجرداً قل ون لا أكثر يغسله من فوق ثيابه وقل مثله عن ابن سمد وفي (كشف اللثام) كما مر عن (المدارك) اما أقدماً رأيتاه من الاوامر

(١) في ظهير يسلته ان ثلاث سنين فكان الشيع والمحقق يبن على أن العاية خارقة كما هو الحق (مه قدس سره)

ويجب تسهيل كل مظهر للشهادتين وان كان عدا الخوارج والقلاة والشيعيد المقتول
ين يدي الامام عليه السلام ان مات في المعركة صلى عليه من غير غسل ولا كفن (متن)

لا يغسل الرجل الارحل ولا المرأة لا امرأة والطفل حرج عن مذهب الاسمين فاد حراطر والمسلم في
الحياة استصحب لي وحده مريض (وقيل) يستعد من ان يصحح حراطر لي صبي لي
عده البلوغ قل وحكي عليه عدم خلاف قل وفي (لمترة) حور قتيلا لي نست كم في كذا من أو
الخص كمي مصم ﴿ قوله قدس لله تعالى روحه ﴾ (ويجب تسهيل كل مظهر للشهادتين من
كل) كذا في (التذكرة) ومهية لاحكامه وتحريره لارساد وفوائد الشريعة (وهذا طاه (جمع
المصد ومجم الفائدة) ل حور صريح لا خيرة قل فيه كلاً دليله الاجماع وبطريق (الشيخ) هـ
لا يراد فيه وحمل قول غيبه على من علم قل ويدل عليه استدلال الشيخ في (الترديد) وفي (الندوة
ومهية لاحكامه) لاجماع على وجوب تسهيل لميت المسلم وفي (المفتاح) اوجوب تسهيل مذهب
الاكر وفي موضع من (الشريعة) به بجزء وفي (الهيبة) ولمسه ط ولد ومن السال (لذكرى) هـ
وفي (كسب لا تن) من (جمع لمصد والذكرى) (المورد) هـ وفي (المردوس) ارسام
وفي جملة من هؤلاء يغسل تسهيل أهل من كان ماله من الاعمال كماله لخلق
ويأتي منه الشك في حرأحت وفي (لمسه والهدب) هـ وهو جزء (حده) لمده كسوف
لده) ويظهر من لاد دعوى لاجماع على كماله وفي (المسألة) من (كسب لا تن)
لا يغسل مخرج سيدي (لمف) وفي (لمد) من (لمتة) قوية لادها وفي (كسب لا تن)
عد من سب وفي كتاب (لي اتدبر ولا يد) قال لمده ماله لمصد في السبيل على
ويجب تسهيل من ماله عدت لمف في (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل)
حله لاسلامه ويحب لاد (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل)
على ياد عدده (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل)
خلاف من يوجب حوره حوره يرت حده على ذكرى (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل)
حله و (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل)
حد من كماله لادها (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل)
من وعسى يكون (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل)
كمه كونه هـ (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل)
كرمه لادها (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل)
حرأحت (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل)
وهم كدر وفي (التذكرة) ولمذكرى لاجماع على (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل)
كن مكر سبنا من ضرورت لمين مع عنه (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل)
﴿ والتشديد المقتول من يدي الامام عليه السلام في المعركة صلى عليه من غير غسل ولا كفن (متن) ﴾
هل لم كمي (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل) (ثم قل)
(خلاف والمهية والنهي ونهية الاحكامه وتذكرة لمذكرى كسب لا تن مجمع هـ

والمدارك وكشف التام (وقد اعتبر المصنف في ذلك قيوداً (منها) كونه بين يدي الامام به صرح في (المقتعة والبسوط والنهاية) والمراسم والوسيلة والسرائر والشرائع والمتهى والتحرير وشرح الجفرية (وفي (شرح المفاتيح) أنه مذهب الاكثر وفي (البسوط والنهاية والوسيلة والسرائر والمتهى) أو ثابته وفي (مجمع البرهان) أنه المشهور وفي (الفنية والمعتبر والدروس والذكرى والموجز وجامع المقاصد والروضة وجمع البرهان والمدارك والمفاتيح) أنه في كل جهاد حق وهو ظاهر (الخلاف والارشاد والبيان واللمعة) حيث لم يموت فيها بذكر الامام واحتله في (التذكرة ونهاية الاحكام وكشف الالتباس) وفي (كشف التام) طعن في أداة المحقق كلها وهو جيد وان كان اجراء احكام الشهيد عليه لا يخلو من قوة (ومنها) كونه في الحركة وهذا قل عليه الاجماع في (الخلاف والتذكرة) ونسب الى الاصحاب في (المدارك وفي مجمع البرهان) بدران نسبة الى الاصحاب قال وكانه انجاعي مأخوذ من قولهم عليهم السلام الا أن يكون به رفق والا أن يدركه المسلمون وبه رفق وليس بصريح في المطلوب فكانهم فهموا بقرائن أخر وأيضاً قولهم الموت في الحركة شامل لمن مات فيها ولو كان بعد أيام وكون ذلك مسقطاً غير ظاهر الا أن يكون المراد حين بقاء الحركة وبالجملة هو لا يخلو عن اجمال وظاهر الاخبار أنه اذا أدركه المسلمون وبه رفق يفسل سواء مات في الحركة وغيرها وتخصيصه لمن مات فيها كما يظهر من كلامهم محل تأمل وتنبه على مثل ذلك صاحب (المدارك) والاصل في ذلك ما ذكره في (الذكرى) حيث قال وظاهر الاخبار انه يكفي في وجوب التفصيل ادراكه حياً وان لم ينقض الحرب ولا قتل عن الحركة ومثله في (جامع المقاصد) وقوله في (كشف التام عن المذهب) وقول وكأنه بمقتضى قول المفيد حيث قال والمقتول بين يدي الامام اذا مات من وقته الى ان قال وان لم يموت في الحال وبقي ثم مات بعد ذلك غسل (وقال) الشيخ في (الخلاف) اذا جرح في الحركة ثم مات بعده ساعة أو ساعتين قبل تقضي الحرب فحكمه حكم الشهيد واستحسن في (المتهى) لما ورد في حال سعد (١) بن الربيع ومعنى قولهم مات في الحركة انه لم يقتل عنها وبه رفق ولم تقض الحرب وبه رفق فان قتل عنها وبه رفق أو اقتضى الحرب وبه رفق غسل لانه لم يموت بين الصنفين وصرح جماعة بان المراد بالامام مايم النبي صلى الله عليه وآله وان الشهيد يشمل الاطفال والمجانين والرجل والمرأة الحر والعبد ونص الاكثر على أنه لا فرق بين الجنب وغيره وعن الكاتب والمرتضى وجوب تفسيه وقيد المصنف بقوله المقتول الى آخره لاجراء ما أطلقت الشهادة عليه في الاخبار كالقتول دون ماله أو دون أهله والمطلون والمبطون والفریق والمهدوم عليه والتفشاء فان المراد كما نص على ذلك الاكثر المساواة والمقاربة في الفضيلة لا الحكم وفي (نهاية الاحكام) الاجماع على أن المقتول ظمناً أو دون نفسه أو ماله أو أهله يفسل وفي (الخلاف والتذكرة ونهاية الاحكام) الاجماع على التفشاء تفسل وفي (التذكرة) الاجماع على ان المطلون والمطلون والفریق والمهدوم عليهم يفسلون فكان الشهيد حقيقة شرعية

(١) وذلك لانه صلى الله عليه وآله قال من ينظر حال سعد بن الربيع فقال رجل أنا انظر لك يا رسول الله فنظر فوجده جريحاً به رفق فقال له ان رسول الله صلى الله عليه وآله امرني أن انظر في الاحياء أنت أم في الاموات فقال انا في الاموات قال بلغ رسول الله صلى الله عليه وآله مني السلام قال ثم لم أبرح الى ان مات ولم يأمر النبي صلى الله عليه وآله بتفصيل أحد منهم وهو ضيف لهدم مقاومة الاصل والصومات (بخطه رحمه الله)

ويجزى ولو فقد المسلم والكافر وذوات الرحم دفن بنير غسل ولا تقربه الكافرة وكذا المرأة (متن)

على التمسيل والحيط والموجود في (المعجم) ماد ذكره في (التحرير والدين) لاقتصار على التمسيل والتكفين والظاهر ان الكل على اراذه الكل لكن بعضهم اختصر و بعضهم لم يختصر (وأما الرابع) فهو (نهاية الاحكام والايضاح والذكرى) الموحى الحاوي وجميع المقاصد وكشف لاساس المسالك) انه كيشته مدته امسلا تالافاً وهو الظاهر من اطلاق النص العبدى وقد يطهر من (نقطة) حيث قل ويتسل كما حصل من الحياه عدم اتعدد قوله قدس الله تعالى روحه به (وبجزى) احره غسل في الحياه عنه هذا ما اهل علم الله الفرقة كما في (الخلاص) وفيه لا ريب فيه كما في (المعتبر) وقد نص عليه أئمة السني في (المسوط) (المحلى) (المحقق في (السرائر) (الحق اتي وأو العاصم والصيبري) منهم (وقل في الذكرى وجامع المقاصد) ولا يصح تحلل الحدث هذه بين الاصغر والامسار وفي (جامع المقاصد) انه لا يصح في ذاته أيضاً في (الذكرى) يمكن مساوته لغسل الحياه اذا كان في الماء (وبه يذهب) قول المفيد في غسل كما حصل من الحياه ورواه (الصنف) في (جامع المقاصد) وفي (التذكرة ونهاية الاحكام) انه لو اعتسل بماء خفف افضه لم يجزه وفي (جامع المقاصد) المسالك وكشف الاتاس) انه لو قل سب آخر لم يجزه كالومات خفف افضه لم يجزه من (نهاية الاحكام) (الاساس) كال في القتل سب آخر لا سب كاله فيس وجب قتله لرا ثم حصرولي العبد من وطلب به ثم قرب في هذا الاغسال ﴿قوله قدس الله تعالى روحه به﴾ (ولو فقد المسلم والكافر وذوات الرحم دفن بنير غسل) هذا مذهب طائفة كما في (التذكرة) وعليه فتاوى الاصحاب كما في (كشف الاتاس) والرواية به مسهورة كما في (المعتبر) وهو الاظهر فتوى والاشهر روايه كما في (الذكرى) وهو حربه (المسوط) والنهايه والوسيله والتراخي والمعتبر والتذكرة ونهاية الاحكام واتحرير والذكرى والموحى الحاوي وجميع المقاصد وكشف الاتاس والمدارك) وهو المقول من (المعجم والمذهب والجامع) وهو الظاهر من (السرائر) وظاهر المفيد انه يصل من وراء الثياب قطع به السني في سرح كلامه من (التهديب) واختاره في (الماتنج) ومن أبي الصلاح جوار ذلك مع صبيض السني وحله في (الصبيه) أحوط وهي عنه الناس في (البيان) وفي (لاستصار) وزيادات (التهديب) ان التمسيل مستحب وبه جمع بين الاحبا وفي (كشف التام) انه يحتمله كلام الخليل ولا ينافيه كلام الاقرب وفي (المنهى) لا اعتداد بنصب الماء عليه من غير عصر وطره (الدروس) التردد في الحكم لانه على الاقوال من دون ترجيح وظاهر جماعة انه لا يؤثم وبه صرح في (التذكرة ونهاية الاحكام) بل سمي (التذكرة) الى طائفة ﴿قوله قدس الله تعالى روحه به﴾ (ولا تقربه الكافرة) وان كانت ذات رحم لان النص وكلام الاصحاب في الكافر المسائل يقتصر في الحكم الخائف على مورده وهو متحه كذا قال في (جامع المقاصد) (وقل في (كشف التام) الاحباط التمسيل بناء على ماد كره من قصور تمسيل الكافر والكافرة (قال) (وبه يذهب عموم أجاز الروح وذوات الارحام) ﴿قوله قدس الله تعالى روحه به﴾ (وكذا المرأة) أي تدفن بلا غسل اجتماعاً كما في (الخلاص) وهو مذهب طائفة كما في (التذكرة) وهو المذهب كما في (المسوط) والرواية

وروي انهم يسلون عانسها يديها ووجها ويكره ان يسل مخالفاً فان اضطر غسله غسل
 اهل الخلاف **المطلب الثاني** في الكيفية ويجب ان يبدأ الغاسل بزالة النجاسة عن
 بدنه (متن)

به مشهورة وعليها العمل كما في (المعتبر) وهو الاظهر قوی ولا تهر روية كـ في (الذكرى) وهو خيرة
 الكتب السالفة في المسئلة الاولى التي اختير فيها ذلك وعن اتقي وجوب تقسيم من روي شيب مع
 اغراض البينين وفي (الفتية وكشف اللام) نه احوط وفي ايمان لانس به ك ذكره في (الذكرى)
 ولم أجده ذكره في (الذكرى) لكن يفهم منه الاشارة اليه وهل تؤمم أم لا في (خلاف) لاجمع
 على انها لا تؤمم ونسبها في (التذكرة) الى علماء وفي (المسوط) ان المذهب لا لا تسلم ولا تؤمم
 وهو خيرة (المعتبر ونهاية الاحكام) **قوله** قدس الله تعالى روحه **بهم** (وروي لي آخره) حز
 الشيخ في (المسوط والنهاية والتبذير) العمل عليها واستحسانا لا يستند **قوله** قدس الله تعالى
 روحه **بهم** (ويكره ان يسل بماء) تقدم الكلام في ذلك . ن اشارة مقوله على الكراهة في (الذكرى)
 وكشف لانس وجامع المقدس (وفي (الدروس) نه تهر قد تقدم الكلام مستوفي . كره
 مع وجود من يسلمه غيره والا انت الكراهة تبعه عليه حينئذ لا نه قد تقدم انه ح على الكراهة
 عند المشهور ولا منافاة بين الكراهة والحدث ك قرر في فقه وفي (كشف اللام) عمل جمع المصنف
 بين وجوب تقسيمه وكراهته معي به يجب ابراع غسله كن كره ن يتلاه المؤمن نفسه لاجمع
 الضرورة **قوله** قدس الله تعالى روحه **بهم** (من اضطر الى غسله غسل اهل الغلابة) ولا غسله
 غسل اهل دلالة (قال في جامع المقصد) هذا طاهر لا صحت لا صرف لاحد مصرحاً عنه
 (وقال) الشهيد الثاني في حاشيته على الكتاب هذا طاهر لمصنف وغيره في . مصرح في
 (المسوط والنهاية والشرائح) وغيره ما تقدمت الاشارة اليه وصرح بجهته نه غيبة معصية كيمه
 عنهم والا أحرز أنفسهم به يسل اهل لحق منهم الشهيد الثاني وغيره . قول المحقق الثاني . حال
 غسلهم ولم يمكن استسلامه قبل يسل غسل اهل اخفى فيه طهس (فرع) له على الحرف
 مؤيداً (قال في البيان) لا قرب الاخره . (قول في جامع المقصد) هذا حسن ن غسله غسل
 اهل الايمان والا فلا

في المطلب الثاني في الكيفية

قوله قدس الله تعالى روحه **بهم** (ويجب ان يبدأ به) الى دالة التحسن من دله) جداً
 كما في (التذكرة ونهاية الاحكام وكشف لانس والمناجيع) ولا خلاف فيه كافي (المؤمن) بجمع
 البرهان) وهذا الحكم مقطوع به في كلام لا صاحب كافي (نذر) وهو لحروف من مذهب
 كافي (الكفاية) وهو خيرة (الشرع والمعتبر والتحرير ولا بد تدولين . ابعة . جامع مقصد
 والجفرية وشرحا والمالك ولروضة والمدارك) وغيرها وقول الخيد في (لجنة) يأخذ حرقه ضيقة
 يلف بها يده من زنده الى اطراف ثابته اليسرى ويضع عليه لانت . ثمي كال غده ويغسل
 بها مخرج التجو من ويكون منه آخر يصب عليه . فيغسله حتى يقيه ومثله في (المسوط والباية)

ثم يستر عورته (متن)

ومختصر المصباح والمراسم والسرائر) حيث ذكر في بعضها ما ذكر في (القنعة) وفي بعضها تقديم التنجية وفي بعضها غسل فرجه بالدر والاشنان (والحاصل) ان الجماع بين هذه العبارات ان ما ذكر فيها ليس من ازالة النجاسة بمعنى التطهير الشرعي بل هو مستحب وصرح في (الوسيلة) بوجوب التنجية من دون نص على القبلية وفي (النافع) يجب ازالة النجاسة من دون نص على التقديم وفي (الفتن) يجب غسل فرجه ويديه مع النجاسة ثم ادعى الاجماع على ذلك وفي (الدروس والموجز الحاروي) يزيل النجاسة من دون تصريح بالوجوب وفي (كشف الثام) المراد ازالة النجاسة عن كل عضو قبل تفسيه اذ لا دليل على وجوبها عن الرجل مثلاً قبل غسل الرأس وان تضمن الغسل الفرج قبل أول الفسلة الأولى ثم قبل أول الثانية ان خرج منه شيء بعد مسح البطن فانه مع الخصوص ليس نصاً في الوجوب وان كان الأولى اتباعه وفي (المدارك) ان الاكفاء بطهارة كل جزء من البدن قبل غسله خلاف ما صرحوا به وفي (كشف الثام) كانه لا خلاف في وجوب تطهيره من النجاسة وان لم يتعرض له الأكثر وكانه المعنى بالاجماع المحكي في (التذكرة ونهاية الاحكام) لكن وجوب تقديمه على الاغسال مبني على تنجيس ماء الفسلة وفيه من الكلام مثل ما مر في غسل الجنابة ويزيد هنا ان بدن الميت نجس منجس الماء لا يطهر الا بعد الفسل والتقديم ممتنع الا ان يجوز الطهارة من نجاسة دون أخرى ولم تعهد فظاهر أن الفاضلين وكل من ذكر تقديم الازالة أو التنجية اراد ازالة العين لثلاث يخرج بماء الفسل وان لم يحصل التطهير بالازالة ولا ومثله قال الاستاذ أيده الله في حاشية المدارك (وقال في المدارك) وقد يناقش في هذا الحكم بان اللازم منه طهارة المحل الواحد من نجاسة دون نجاسة وهو غير مقبول (ويجب) بعده الاكفأت الى هذا الاستبعاد بعد ثبوت الحكم بالنص والاجماع فقد فهم ان الاجماع على وجوب تطهيره (ثم قل) أو يقال ان هذه الاسباب من قبيل المرفقات ولا بد في رفع نجاسة الموت بالفسل وتوقف غيرها على ما يظهر به سائر النجاسات فتجب ازالها أولاً لتطهير الميت بالفسل (قل) وهذا أولى مما ذكر المحقق في (المتبر) من أن تقديم الازالة لثلاث ينجس ماء الفسل بإلحاقها ولانه اذا وجب ازالة الحكمية فالمنية أولى انتهى (قوله قدس الله تعالى روحه) - (ثم يستر عورته) هذا مذهب الجميع لان النظر الى العورة حرام كما (في المتبر وكشف الاستباس) ثم قال (قال خل) نعم لولا كان الفسل ممن لا يبصر أو مبصراً يثق من نفسه كف بصره بحيث يتيقن السلامة من الورطة والقلطة لم يجب لكن الاحوط الستري يحصل الامن من ذلك الطبع ومثله قال الشهيد الثاني في حواشي الكتاب وفي (المختلف) المشهور أن يترك على عورته ما يستترها واجباً (وفي المبسوط والنهاية) ينزع قميصه ويترك على عورته ما يستترها (وقال في الخلاف) الاجماع على انه يستحب غسله عرياناً مستور العورة اما بقميصه أو خرقة وأوجب ابن حمزة في (الوسيلة) تجريده الا ما يستر العورة وعن الحسن بن عيسو أن السنة في غسل الميت أن يفسل في قميص نظيف وفهم منه في (المختلف) الاقتصار على ذلك أو أنه أفضل قال دليلاً اجماع الفرق وعلمهم أنه غير بين الامر بين الصدوق أنه يستر بقميصه فان لم يكن له قميص اتى على العورة ما يستترها (وفي المبسوط والنهاية) والمتبر) أن تجريده وستر

ثم يسئله ناوياً (متن)

عودته أفضل وعلى ذلك جماعة من الاصحاب والظاهر من الحسن والصدق كما مر من تفسيره بمقتضى
 أفضل ويأتي تمام الكلام ان شاء الله تعالى ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه بيمينه ﴾ (ثم يسئله ناوياً)
 هذا مذهب المتأخرين ماعدا المحقق (في المتبركا كما في جمع المقصد) ومذهب اكثر الاصحاب
 كما في (المدرک والمفاتيح والخبيرة) والمشهور كما في (الكفاية) ونسب لاجماع عليه الى (الخلاف)
 الشهيد في (الذكرى) والمحقق الثاني في (جامع المقاصد) وتلميذه (وقل في كشف الغطاء) بس
 فيما تقدمنا من نسخه ونسخه المختلف وهو كما قل لانه في المسئلة التي صرح فيها بوجوب النية لم يدع
 الاجماع لكن ادعى الاجماع فيه على أن غسل الميت كفصل الجنب وسئل فيها ذلك من
 هنا فأتمل ووجوب النية خيرة (خلاف والتحرير والمردود والبيان والذكرى والمعدة وكشف
 الاتباس وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والجفرية وشرحها والمسالك والروضة) وغيره (وقل في
 المتسنى) لا يجب في غسل الميت النية ولا التسمية وهو لفتي حكمه من عن السيد في (المصريات)
 وقواه في (الخبيرة) ويتردد المحقق في (المعتبر) والمصنف في (النهاية) والسيد في (المدرک) وشيخه في
 (جمع البرهان) وهو ظاهر (التذكرة والكفاية والمفاتيح) ولم تذكر اليه في (معدة) وبسبب
 والنهاية والغنية والوسيلة والسرائر والنافع والارتداد والمراسم) لا أنه قل في لاجبر ومعدله كتفصيل
 الجنب في الترتيب وغيره فأتمل (وقل) الاستاذ دام الله حرته في (حاشية المدرک) ان كان
 الدليل على وجوب النية في الاغسال ولا عمل هو الاجماع تمكن التردد ون كان لآية ولا خبر
 فالفرق بين هذا الفصل وغيره تحكم ما نظر في الدليل ومرن لدليل هو لآية ولا خبر فلا حظ ومر
 التحقيق في مبحث لوضوء تنهى وفي (الذكرى وجمع المقاصد والمسالك وشرحها للجفرية والمدرک)
 أن النية نية الاصاب (وقل في الذكرى) لو دوى الملبس الاقرب لاجبر لان الملبس كالآلة وروى
 بالمد المحقق الثاني وتلميذه وصاحب المدرک (وقل) المحقق الثاني لافصلية لمقلب بمسألة في
 (حواشي الشهيد) أن الشيخ حتمها على الغسل وأوجبها على الملبس لاتباع الاغسال على ان يحصل
 الثوب فهو قدت نية الغسل فهو باطل وهل يكفي بية واحدة لثلاث أم لا بد من التعدد
 أم يتخير (الاول) خيرة (جمع البرهان والمدرک والكفاية) وهو ظاهر بين والمعدة (الثاني) حدة
 (المسالك والروضة) وفي (جمع البرهان) أنه أحوط (والثالث) خيرة (جامع المقاصد وفوائد الشرائع) وفي (كشف
 الاتباس والجفرية وفوائد الشرائع والمسالك والكفاية) وغيرها أنه يجري في تسليته عنه في الكثير
 واشترط في الاخير تغاير المياه ليمتاز كل من ميه الغسلات عن صاحبه لتشكك فيه في (نهاية الاحكام
 والمدرک) وتمام الكلام يأتي ان شاء الله تعالى (وفي الغنية لاجماع) على أنه يجب الاغسال وهو مذهب
 الاصحاب ماعدا سلا را كما في (المعتبر وكشف الرموز والمدرک والخبيرة) المشهور كما في (التذكرة
 والمختلف وكشف الاتباس وتخليص التلخيص وجمع البرهان) ومذهب لاكثر في (نهاية الاحكام
 والذكرى والتشيع والكفاية) وقال المحقق والشيدان الشيخ حكى عليه لاجماع (وقل في كنهه لازم)
 الشيخ اتماحكي لاجماع على التلث من غير تصريح بوجوبه (قلت) كأنه لم يلحظ آخر عبارة (الخلاف)
 حيث نسب الخلاف فيه الى أبي اسحق حيث قل وقال أبو اسحق الاول يمتد بها والاخر ان ندب

بناء طرح فيه من الصدر مايقع عليه اسمه ولو خرج به عن الاطلاق لم يجز (متن)

واختلف في هذا الحكم انما هو سلاحي حيث اوجب الاولى واستحب الاخرين ونسب ذلك في (التذكرة) الى بعض علاننا ولعله اراده وتوقف في ذلك صاحب (الذخيرة) وقال المجتبان ضميقتان - قوله قدس الله تعالى روحه - (بناء طرح فيه من الصدر مايقع عليه اسمه) اما وجوب النسل بناء الصدر فقد قل عليه كما ذكرنا في وجوب التلث من الاجماع والشهرة ومذهب الاصحاب والاكثر وفي (الوسيلة) انه يستحب خلطه بالصدر وعبارتها نصة أو ظاهرة في ذلك ونسب في (المختف) والذكرى والبين والمدارك) الى ابن حمزة استحباب الترتيب لكن الشهيد قال يلوح منه ذلك والموجود في (الوسيلة) ما ذكرناه وقد تنبه الى ذلك الفاضل الهندي وماضيه في (المختف) عنه هو كلامه في (الوسيلة) فلا يقل لعله قال ذلك في غير (الوسيلة) كالاوسطة أو غيرها والامر سهل والشيخ في (المبسوط والهاية) لم يذكر النسل بالصدر في الفصل الاول أصلاً وانما ذكره في غسل الفرج قبل الابتداء بالنسل وقال فيها أيضاً في مقدمات الفصل قبل هذه العبارة يؤخذ الصدر فيطرح في اجانة ويصب عليه الماء حتى يرغو فيه يؤخذ رغوته فتطرح في موضع نظيف ليضرب بها رأسه ولم يذكر غير الرأس ومن المعلوم ان النسل بالرغوطة غير النسل بناء الصدر كما يأتي بيانه ان شاء الله تعالى والصدوق وأبوه على ما قل هو عنه في (الفقيه والهداية) لم يذكر الصدر الا في غسل يدي الميت أولاً - الصدر وتسهيل رأسه ولحيته برغوطة الصدر (ثم قال) ثم تغسل رأسه بثلاث حميدات والذي فيه بعض المحشين على الفقيه ان النسل بالرغوطة خارج عن النسل والحميدة اثناء كبر فقد كثر الموافقون لابن حمزة على الظاهر وتقبل استحباب الخلط بالصدر عن ابن سعيد (وأما) الاجتزاء بقل ما يصدق عليه اسم الصدر كما هو ظاهر عبارة الكتاب فقد صرح به في (البيان) وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وشرحي الجعفرية وتخصيص التلخيص والتفصيل والمساك والروضة ومجمع الفائدة والمغاييح) ونقل ذلك عن (الاقتصاد) وعنه الاستاذ الشريف ويؤيده ما سيأتي في غمسه في الكثير وفي (الجمع والمدارك والكفاية) ان المشهور مسمى الصدر ويظهر ذلك من عبارتي (الميسر والنهاية) حيث قال فيها شيء من الصدر ومثل ذلك عبارة (السرائر والمنتهى ونهاية الاحكام) ويحتمل ان يكون الغدير في اسمه في عبارة المصنف واجما الى الماء أي مايقع عليه اسم ماء الصدر وهذه الكلمة وقعت في عبارة (الفقيه والهداية) بخلاف ومختصر المصباح والوسيلة والفنية والارشاد والتبصرة) ونقل ذلك عن (المنع والجلين والكافي والاصباح والاشارة) ويحتملها عبارتا (الشرائع والارشاد) وفي (المدارك والكفاية) الاصح مسمى الماء والمراد مسمى ماء الصدر عرفاً وعليه شيخنا صاحب الرياض - قوله قدس الله تعالى روحه - (ولو خرج به عن الاطلاق لم يجز) كما في (التذكرة ونهاية الاحكام والبيان وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وشرحي الجعفرية والتفصيل وكشف الانبساط والروضة) ونقل ذلك عن (الاشارة) وظاهر الجمع (وقال في كشف القام) لا دليل على كونه ظهوراً شرعياً والذي في الاخبار الفصل : 'صدر أو بانه أو بانه صدر فيشترط أن يصدق الفصل به أو بانه (وفي الذكرى) ان اتفاق الاصحاب على تركه يوم الجواز بما اذا خرج عن الاطلاق ويكون المظهر هو القراح والاولان لتلطيف ورفع الهواء وفي (المدارك) ان اطلاق الاخبار واتفاق الاصحاب يقتضيان الجواز (ورده) الاستاذ آدام الله تعالى حراسته في

مرتبا كغسل الجنابة ثم بماء الكافور كذلك (متن)

(حشية المدارك) وانفاض المهندي قدس سره أن الغسل بالرغوة ليس من "غسل الوجوب ولا هو ضافة
 ماء الصدر الوجوب في الغسل (قل في كشف الآلاء) والذي ذكر لأربعة غلبه ونهضي وقد فلا
 انه بعد غسل الرأس والحية برغوة الصدر يغسل ماء الصدر على الترتيب من غير نص على ذلك .
 الصدر هو الماء الذي بعد أخذ الرغوة فيجوز كونه غيره وإياه اذا صب عليه . حتى صار مطلقا
 ان الارغاء لا يستلزم الضافة له الذي تحت الرغوة خصوصا وقد غلبه انه يغسل رأسه وخيته
 الغسل بالرغوة بسعة رطل من ماء الصدر ثم مياحه بمثل ذلك ثم يسره بمثل ذلك وهو . كثير
 له لا يخرج عن الاطلاق برطل من الصدر الذي أنشأه في (المنفعة) حيث قال
 من الصدر وسببني له في (كشف الآلاء) ستظهر كون غسل الرأس للحية رغبة أول غسل له
 وان الاخبار وعبارات الاصحاب منزلة عنه (قلت) ومن ذكر الارغاء الصدوق وسبح وهدى
 في (الفقيه والهداية والرسالة والتهذيب والوسيلة) وقد علمت منهم انه يذكر غسل م
 غسل الرأس وان الظاهر ان ذلك قل "غسل الوجوب ومن ذكر لأربعة
 الاحكام) قل يستحب ان تؤخذ الرغوة وتوضع في زفة خفيف يغسل م رأسه
 قبل "غسل الوجوب ويأتي ثم الكلاء من شاء الله تعالى (وفي التذكرة بهية لاحكام)
 ان يكون في ماء قدر سبع درقات من صدر (ورد) لمحقق الثاني وغيره في (نشرية)
 ذلك الى القيل وفي (المنفعة) يؤخذ من الصدر المسحوق مقدار رطل ونحوه من المضي (في الهداية)
 رطل ونصف قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ مرتبا كغسل الجنابة ﴾ ان يغسل رأسه وماءه
 ولا يتم يجب لابن تم لا سر وقد قل عليه لاجماع في (الانصار) وفي (التذكرة
 والمدرك) انه مذهب عنه وفي (كشف الآلاء) لا خلاف في (النشر) ان زب في غسل
 وجب عند يد رأس ثم الحسد وهو نفق قمر أهل البيت عليهم السلام فيه في (لا)
 ان كل موجب للترتيب في غسل الجنابة موجب له في غسل الآلاء
 في (الاعتبار) وجمع الآلاء في (الانصار) والصدوق والشيخ في (منسطة الآلاء)
 كل غشة سد غسل الرأس بلاء ان يغسل من قرنه الى قدمه وبه اتفق على ذلك لمصنف في
 (التذكرة) في فرع ذكره وكذا في (نية لاحكام) كز قد لوح منه في (.)
 مستحب وفي (جمع المصنف) بعد ان ورد خبرا صريحا في ذلك قل مقتضاه
 كشيء الفسائل قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ ثم به الكافور كذلك ﴾ به جميع في
 الصدر من جوع وشهوة ومن اعتبر به الكافور أو سم ماءه والبة على الاطلاق
 وقول الشيخ والصدوق والمصنف وقول الصدوق في (الهداية والفقيه) ولغيد في (المنفعة)
 في (ترسه) يؤخذ من الكافور الجلال نصف مثقال وقيل مثل ذلك من من سعيد
 المنع) انه يبقى في الماء شيء من جلال الكافور والجلال الطاهر وقيل الاستدعاء من مذهب
 أكثر اقدماء ان الكافور يجب ان يكون من جلالة يعني الخمر الذي لم يطبخ وقيل عن أبي الشيخ
 علي في شرح نهاية والده حيث أوجب ان يكون من الجلال ان الكافور صنف يقع من شجر وكلما

ثم كذلك بالقراح ولو فقد الصدر والكافور غسله ثلاثاً بالقراح (متن)

كان جلالاته وهو الكبار من قطعه لاجابة له الى النار ويقال له انظام وما يقع من صفاته في التراب فيؤخذ وي طرح في قدر ويمل فذلك لا يجرى في الحنوط انتهى وقال الاستاذ ليل منشأ ذلك ما قبل ان مطبوخه يطبخ بلين الخنزير يشته ياضه أو بالطبخ وربما يحصل العلم العادي بالنجاسة من حيث ان الطبخ من الكفار لكن ظاهر الاخبار اجزاء المطبوخ ووجه عدم حصول اليقين بالنجاسة والاصل الطهارة ولما افاضل المتأخرون وربما حكم باستحباب انظام ولعل وجه الخروج عن الخلاف وعن شبهة النجاسة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (ثم كذلك بالقراح) الكلام فيه كاخويه والقراح انما هو من اضافة شيء الى شيء (السرائر) وانما هو البحث كما في (الذكرى وشرح الجفرية) وانما هو من الصدر والكافور كما في (جامع المقاصد وفوائد الشرائع والشرح الآخر للجفرية والمسالك والروضة) قالوا يعتبر فيه مع خلوه عنها اطلاق اسم الماء عليه وان وجه اختياره على المطلق دفع توهم خروج الماء في قسميه عن الاطلاق بمزجه بالصدر والكافور بناء على ان قسم الشيء خارج عنه ومغاير له قال الكركي وقد توهم بعض الضعفاء من قول أئمة الفقه ان القراح هو انخالص ان ماء السيل الكدر لا يصح التفصيل به (قال) وكيف يتصور عاقل صحة غسل الجنابة بهذا الماء وعدم جواز غسل الاموات به ان هذا شيء حجب انتهى (وقال في المدارك) القراح الماء المطلق واعتبر بعضهم خلوه من الصدر والكافور وان بقي الاطلاق وربما قيل باشتراط خلوه من كل شيء حتى التراب ولا وجه له انتهى وفي (كشف القاتم) هو انخالص من كل خليط حتى التراب كما قيل أو انخالصين كما هو الظاهر ولا ريب في اشتراط الاطلاق وهل يعتبر خلوه من الخليط رأساً أو الفراح بمعنى لا يستبرئ الخليط وجهان من المدلول عن الاطلاق أو الماء الى قيد البحث أو القراح في الفتاوى وأكثر الاخبار والاسرى خبر يونس بفضل الآية قبل صب اقراح فيها ومن الاصل والاطلاق في خبر سليمان بن خالد الامر بطرح سبع ورقات سدر فيه في خبرين آخرين وان المطلق يظهر من الاحداث والاخبار فما أولى قل وعليه منع ولعل التحقيق اعتبار أن لا يسيء ماء الصدر والكافور وغيرها أولاً يسيء الفسل به غسلها أو غيرها وان اشتمل على شيء منها أو من غيرها وخصوصاً اذا اعتبر بقاء الاطلاق في المائتين الاولين فلا ينافيه طرح سبع ورقات سدر خصوصاً والمفهوم منه بقاء الورقات على الصحة وعدم الامتزاج ﴿ قوله قدس سره ﴾ (ولو قد الصدر والكافور غسله ثلاثاً بالقراح) كما في (التذكرة ونهاية الاحكام والارشاد والتحرير والتفتيح وكشف الالتباس وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وشرحي الجفرية والمسالك والكفاية) وهو ظاهر (المتن) وفي (السرائر) لا بأس بتفسيه ثلاثاً بالقراح وفي (المبسوط والنهاية) انه حينئذ يفضل بالقراح وهو مجمل ويجزم بالواحدة في (النافع والمتبرع والسرائر) على الظاهر منها (والتلخيص وجميع البرهان والمدارك) وفي (الذكرى) انه أهله وفي (التحرير) في كفاية الواحدة اشكال وفي (الذكرى وجامع المقاصد وحاشية المدارك) لو وجدنا بعد الفسل وقبل الدفن الاقرب الاعداد وفي (المدارك) فيه وجهان أحوطهما وجوب الاعداد واطهرهما الدم لتحقق الامثال المتقضى للاجزاء وفي (التذكرة ونهاية الاحكام وشرح الجفرية) انه ان تمدد الصدر في تفسيه بما يقوم مقامه من انطعمي ونحو اشكال وفي (كشف القاتم) لا اشكال في الجواز وعدم الوجوب

ولو خيف تناثر جلد المصترق والمجدور أو غسله يعمه مرة على اشكال وكذا لو خشي
النفاس على نفسه من استعمال الماء أو فقد النفاس ويستحب وضع الميت على ساجدة
مستقبل القبلة تحت الظلال وفتح قيصه ونزعه من تحته (متن)

سنة قوله قدس الله تعالى روحه رحمه - ﴿ ولو خيف تناثر جلد المصترق والمجدور أو غسله يعمه مرة على
اشكال ﴾ أما وجوب تيممه فاجماعا وجمع لمسلمين معد لا ورعي كما في (الحنف) وقد نرى
الحناف يستقر الاجماع كما في (الدركي) واجماع العلماء كما في (تذكرة) - حماء كما في (اية
الاحكام) - وانه قال جميع العلماء لا لا ورعي كما في (الهدية) ومذهب اصحاب كما في (مذلة)
وهو المتبوع كما في (الكافية) لم يتيق (الا) استسقى في لاجد لا ورعي كما في (ادب) - لاجد
(وأنه وحبو التثنية) هو حبرة (اية لاحكام) الموحى وجمع لمعد ووفود الشريعة وكسب
لاتس والمسلوك وحاسية) شهيد اثني على الكتب (وقول في المسالك) فيصل لمسح لده مد
كل مسح على مدر انبى - لمكى وطلق حماءه من دور قيصه - وحده - ٣٢٨ وكتبى له حرة
في مجمع (ارهم - مذرك) وقول في لاجد - كانت منسنة حماءه - لا يمكن تنقيب في أصل
منسنة وحده على مذهب انه انترعى من العمل رله حماءه - عن المصنف - اكتبى
العمل - مراح - مرة - قد خلط كنى في التيمم مرة - قوله قدس الله تعالى روحه -

﴿ ويستحب وضع ميت على ساجدة ﴾ قل في (لمتن) يصح على ساجدة - ربه - احكام في
(اعية ومجمع ائمة) لاجماع عليه - قوله قدس الله تعالى روحه - ﴿ مسهل - ملة ﴾ تنق
هل امل على الاستدلال كما في (مفت) - ١٠١ - مستحب هي (الحلاف) - ملة - مفتح - لاجماع
فيه وهو الذي فهمه صاحب (مذرك) من جموع (المفت) - ١٠١ - في (مذلة) - مسهل - مسيح
ولا ذكر وقوله في (مفت) ولد كرى - عن مصريب السيد (في كسب لثمة) - ملة - مسهل
(لا مسح) وهو حبرة (وسيلة والاعية - الشريعة والجمع - ائمة - مختلف - لا - ملة - ملة - ملة
واليبس والمجمع - مذكر - والكافية - والمفتاح) والوحى طاهر (لمسحط - مذكى - مصريح - متن
والدروس وجمع المصداق وفوائد الشريعة والمسلوك - مفرج الحمة - ١٠١ - قوله قدس الله تعالى روحه -
﴿ تحت الظلال ﴾ في يستحب ذلك اجزاء كما في (اعية) - ١٠١ - ولعمدة كما في (التذكرة) مجمع
مقصد ﴿ قلوا وعل الحكمة كرهية ان يقل السماء بعزته واهله - ردو - مدرة لعمدة - جميع مد كاهو
ظاهر وصية رسول الله صلى الله عليه وآله ان يصله قبر المؤمنين لحمة عبودته على ساجدة - قوله
قدس الله تعالى روحه - ﴿ وفتح قيصه ورعه من تحته ﴾ لاحلاف في ذلك من لاصحاب كما في
(جامع المقصد) وهو مذهب الشيخين والائماع كما في (لمذرك) وذكره استيعاب - ائمة - ملة -
حرة وسعيد وغيرهم كما في (كشف القاء) وفي (جمع المقصد) مد ان قال لاحلاف في ساجدة
الترع قل وانما ظلال في ان تجريده من القيص وتقبليه عري - مستد لعمدة - فصل - مسهل في
قيصه كما غسل النبي صلى الله عليه وآله في الاول قل الشيخ في (لمسوط) - ائمة - مجمع من
الاصحاب - ثاني قل ان أبي عقيل وهو طاهر الصدوق (في الروضة) - فصل - عد لا كثر
(قلت) وفيه نظر لم تعرف وأوجب بن حمزة الاربعة وقد تقدم لنا الكلام في ذلك واكثر عبارات

وتلين أصابعه برفق وغسل رأسه برغوة السدر أولاً (متن)

الأصحاب بالفتق وفي (البيان) عبر بالشق وهو في خبر عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام والمتعارف ان الفتق بموضع اغطيائه ولكن أهل اللغة ساووا بينهما صرح بذلك في (القاموس) وصرح جماعة بان ذلك مشروط باذن الوارث قالت تندر لصغر أو نحوه لم يميز لانه اتلاف لحكم مستحب ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (وتلين أصابعه برفق) هذا مذهب أهل البيت عليهم السلام كما في (المتبر) وفي (الخلاف) الاجماع عليه وفي (المختلف) انه المشهور وان صعب عليك فدعها وهذه عبارة الشيخ وأكثر الأصحاب كما في (الذكرى) وقناه الحسن بن عيسى مطلقا لخبر طلحة بن يزيد عن الصادق عليه السلام ولا تفر له مفصلا وحله الشيخ والمصنف في (المختلف) على ما بعد الفسل والمصنف في (التذكرة والنهي ونهاية الاحكام) قال يستحب تلين مفاصله فيرد ذراعه الى عضديه ويمدها ويرد فخذه الى بطنه ويمدها ويرجله الى فخذه ويمدها قل فان ذلك عين الماسل على تمديده وتكفيته (وقال في الذكرى) قال الفاضل في (التذكرة) ما لم أفد عليه الا في كتب العامة منها استحباب تلين مفاصله الى آخر ما قلناه الى ان قال في (الذكرى) والذي ذكره الشيخان وابن الجنيدي ان تمد يده أو رجلاه الى جنبه (وقال في المتبر) ولا اعلم به قلا عن اثنتا عليهم السلام ولكن ليكون أطوع لفاسل وأسهل للاخراج انتهى ما في (الذكرى) قلت في خبر الكاهلي ثم تلين مفاصله فان امتنت عليك فدعها والموجود في (المتبر) اجماع أهل البيت على تلين أصابعه (ثم قال) وفي بعض أحاديثهم تلين مفاصله وبه قال أحمد (وقال) أصحاب الشافعي انما تلين عند الموت (ثم قال) ولا تلين أصابعه ولا مفاصله بعد الفسل لان وضايف الميت مستفادة عن صاحب الشرع ومع عدم الدلالة فلا توظيف (قال في المبسوط) وهو مذهب الأصحاب وذكر ذلك في (الخلاف) انتهى ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (وغسل رأسه برغوة السدر أولاً) قال في (المتبر) غسل رأسه وجسده برغوة السدر مذهب فقهاء أهل البيت عليهم السلام وقول المصنف أولاً معناه قبل الفسل كما صرح بذلك في (الشرائع والتحرير والتذكرة ونهاية الاحكام) لكنه في الأخيرين زاد الجسد والتقديم ظاهر (انتهى) وقد تقدم قل كلام الصدوقين الظاهر في ذلك وكذا الطوسي في (الوسيلة) وقال في (المدارك والكفاية) المستفاد من الاخبار ان تفصيل الرأس برغوة السدر محسوب من الفسل الواجب لانه مستحب مقدم عليه ثم استدلل عليه بحسن الحلبي ورواية الكاهلي وخبر يونس (قلت في مختصر المصباح) انصريح أو الظهور بأن ذلك من الفسل الواجب وهو الظاهر من (المراسم والسرائر) وفي (كشف الثام) بعد ان ذكر خبر يونس قال ولا دلالة فيه على خروجه عن الفسل الواجب بل الظاهر انه أوله وكذا سائر الاخبار وعبارات الأصحاب مع انه فيما مضى استظهر حين رده على (الذكرى) انه خارج عن الفسل الواجب كما تقدم بيانه (وقال) لا ستاذ آدم الله تعالى حراسته راداعلى (لمدارك) مانصه ربما يظهر من صحيحة يعقوب بن يقطين وصحيحة معاوية بن عمار ما يدل على ما ذكره المحقق رحمه الله وغيره مع ان رغبة السدر غير ماء السدر والمستفاد من الاخبار وكلام الفقهاء كون الفسل بماء السدر لا الرغوة فالحديثان الاولان يريد بهما خبري الحلبي والكاهلي لا تدخل لهما في المقام ورواية يونس لا بد من تأويلها بما يوافق الاخبار في الفتاوى انتهى وفي (جامع المقاصد) اعترض على الترتيب

ثم فرجه بما بالسدر والحرض ويديه وتوضئته والبدأة بشق الرأس الايمن ثم الايسر (متن)

فصل لاجل هذا الترتيب بل المستحب في الاخبار الابتداء بغسل فرجه وفي خبر يونس غسل رأسه بالرغوة بدتغية الفرج (قلت) ليس في كلام الاصحاب أيضاً هذا الترتيب لان الشيخ في (النهاية والمبسوط) ذكر غسل الفرج بالسدر والحرض وكذا في (الوسيلة والشرائع) ولم يذكروا هذا الترتيب بل في (مختصر المصباح) قال يبدأ أولاً بفصل يدي الميت ثلاث مرات ثم ينحبه قبل من الاثنان ثلاث مرات ثم يغسل رأسه برغوة السدر ثلاث مرات وفي (المنتهى ونهاية الاحكام والتذكرة والتحرير) ان تغسل السدر في غسل الرأس فلتطلي وشبهه في التنظيف لخبر ابن عمار **﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾** (ثم فرجه بالسدر والحرض) (١) قد تقدم ان الشيخ الطوسي والحنفى يصحوا على ذلك . لكن لاعلى هذا الترتيب وقل ذلك عن القاضي وفي (المبسوط والنهاية) انه يفصله ثلاث مرات ويكثر من الماء واقتصر في (الفتنة ومختصر المصباح والمراسم والسرائر) على الاثنان أعني الحرض ولم يذكر في (الفتنة) السدر ولا الحرض بل قال يستحب غسل فرجه اجماعاً الا ان يكون عليه نجاسة فيجب وقيل الاقتصار على الاثنان عن الاقتصاد **﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾** (يديه) (يديه) يستحب غسل يديه اجماعاً ان لم يكن عليهما نجاسة فيجب كما في (الفتنة) الى نصف الذراع كما في (الدروس وجامع المقاصد والمسالك والروضة) ثلاث مرات كما في (التلخيص) (مختصر المصباح والسرائر) لكنه لم يذكر في الأخير بين التحديد الى نصف الذراع وأطلق المحقق في كنهه كالصنف هنا وأما التماس فيفصل يديه الى مرفقه كما في جامع المقاصد **﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾** (وتوضئته) هذا مذهب أكثر أصحابنا كما في (الفتنة) والمشهور كما في (كشف الالتباس والمسالك) والاشهر كما في (الكفاية) ونقل في (التقييد) عن بعض الفضلاء **﴿ لم يقل أحد بالوجوب وحكي الاستحباب عن (الجوامع) وهو خيرة (مختصر المصباح والفتنة والمقاصد) والجمع وكشف الرموز والتحرير والارشاد والتلخيص والتذكرة (الدروس والبيان وجامع المقاصد) وهو المشهور والاشهر (الكفاية) والتقييد والمتنصر والموجز الحديثي وكشف الالتباس وجمع البرهان والمسالك والملازمة (وغيرها وحكام جماعة عن (الاستبصار) والموجود فيه خلافه وقد صرح جماعة من هؤلاء انه لا فرق بين كونه قبل الفصل أو بعده ولا خلاف بين الاصحاب انه لا يفسد بغيره))** سنناقش كما في (الخلاف والفتنة وكشف الالتباس) وخالف الشافعي فأوجب وحكي عن صريح (التزكية) المحقق العامري وظاهر (الكافي) انه واجب وهو ظاهر (الاستبصار) وفي (النهاية) انه أحسن . وفي (المقصدة) يرضاً وقال جماعة انها محتملة وجاعة فعلا عنها ان فيها ينبغي ان يرضاً للماء فيه اذ ذاك من السوق وفي (المراسم) ان شيخنا كان لا يرى وضوء الميت وأظهر مشايخه الغيد فلعلم أخذته منه مشافهة . من غير (الفتنة) وفاء الشيخ في (الخلاف) وجوا واستحباباً وادعى الاجماع عليه . هذا الظاهر من (السرائر) بل قد يظهر ذلك من (المراسم) وفي (المبسوط) عمل الطائفة على تركه . كما في (زاد المعاد) المشهور انه لا يجب وظاهر (التذكرة ونهاية الاحكام) التردد في المشروعية . قد تقدم في (السدر الكتاب تمام الكلام في المسألة) **﴿ قوله قدس سره ﴾** (والبدأة بشق رأسه الايمن ثم الايسر)

(١) الحرض بضم الحاء المهملة واسكان الراء المهملة أو ضمها لأشحن بضم هجرته (مه)

وتثليث كل غسلة في كل عضو ومسح بطنه في الاولين الا الحامل والوقوف على الايمن وغسل يدي الفاسل مع كل غسلة وتنشيفه بثوب بعد الفراغ صوتاً للكنف وصب الماء في الحفيرة ويكره الكنيف ولا بأس بالبالوعة (متن)

هذا مذهب قهنا اجمع كما في (المتبر) وقاله علماؤنا كما في التذكرة - قوله قدس سره ﴿ وتثليث كل غسلة في كل عضو ﴾ اجماعاً كما في (المتبر والتذكرة والذكرى) - قوله قدس سره ﴿ ومسح بطنه في الاولين ﴾ أي في الفستين الاولين التي بالصدر والتي بالكفوف وفي (الخلاف والمتبر) قبل الفستين الاولين وقتل فيها الاجماع على ذلك عبارة (السرائر) كبره المصنف وفي (الخلاف) الاجماع على انه يكره في الثالثة وبه صرح الطوسي والشهيد والكرخي وغيرهم وقتل عن ابن سعيد وفي (المتبر والتذكرة والذكرى وجامع المقاصد مظهر نهاية الاحكام) الاجماع على انه لا يستحب (وأما) الحامل فيكره فيها ذلك كما نص عليه جماعة كالطوسي في (لوسيلة) والمصنف في (المنهى وصاحب الجامع) على ما نقل وغيرهم والحقلي والشهيد في كنه استسئ الحامل فلا يمسح بطنه مسحاً رقيقاً في الاولين الا الحامل ولم ينص على الكراهية (وقال في جامع المقاصد) ولا يمسح بطن الحامل التي مات ولدها حذراً من الاجهاض ولو أجهضت فمجردية أمهته على ذلك في (البيان) انتهى ولم أحده ذكر ذلك في (البيان) في المقام وإنما استسئ الحامل التي مات ولدها (وقال في السرائر) في آخر الباب بدران أنى بما قلناه عنه مانعه ولا يقمده ولا يفرز بطنه فنسب اليه الشهيد والكرخي انكار ذلك بعد اعتراف به في أول الباب (ولعل) المراد لا يفرزه غزاً شديداً ولا يفرزه قاعداً - قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ والوقوف على الايمن ﴾ اجماعاً كما في (الفتنية) وبذلك صرح الشيخ في جملة من كنه الطوسي والحق والطهيد وغيرهم واقتصر في (لفتنة المبسوط والمراسم والمنهى) على الوقوف على جانبه (وقال في المتبر) ما ذكره (في المبسوط) أولى - قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ وغسل يدي الفاسل مع كل غسلة ﴾ كما في (الشرائع والبروس والبيان) الى المرتقين كما في (النهاية والمبسوط والوسيلة والمسالك) وغيره مرة واحدة كما في جامع المقاصد (والمراد) من قوله مع كل غسلة بعد كل غسلة كما صرح به جماعة من هؤلاء كالشيخ والطوسي وفي (الفتنة والمراسم) بعد ذكر الاغسال الثلاثة قالاً تم ينسل يديه الى رقبته - قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ وتنشيفه بثوب بعد الفراغ ﴾ اجماعاً كما في (المتبر والتذكرة ونهاية الاحكام) - قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ وصب الماء في الحفيرة ﴾ اجماعاً كما في (الفتنية) والحفيرة أولى من البوعة اجماع اصحاب كما في (جامع المقاصد) والحفيرة تكون في موضع الفتسل فجاء القبلة كما في خبر سليمان بن حماد كما في جامع المقاصد - قوله قدس سره ﴿ ويكره في الكنيف ﴾ اجماعاً على كراهية ارسال الماء في الكنيف دون البالوعة كما في (الذكرى) وبه صرح المصنف كما في (كشف اللثام) وفي (التمهيد) انه لا يجوز - قوله قدس سره ﴿ ولا بأس بالبالوعة ﴾ هذا مذهب الحنابلة وتابعهم كما في (المتبر) وهو خيرة المحقق رحمه الله والشهيد وفي (المسالك) المراد بها بالوعة الماء لا بالوعة البول وفي (كشف اللثام) وهل تشمل البالوعة ما يشتمل على النجاسة وجبان أظهرها الصوم واشترط في نفي الباس عن البالوعة في (النهاية والمبسوط والوسيلة والتذكرة ونهاية الاحكام)

ويكره ركوبه واتماده وقص اظفاره وترجيل شعره ﴿فروع﴾ (الاول) ذلك ليس
بواجب بل اقل واجب الغسل اسرار الماء على جميع الراس والبدن ولا قرب سقوط
الترتيب مع غمسه في الكثير (متن)

تعد اتخاذ خيرة له ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (ويكره ركوبه) جماعاً كما في (غنية
وهو مذهب الاكثر كما في (كشف القاتم) ولم نجد مخدنة وفي خبر نسيه لانس ن نحل
الميت بين رجلين وان قوم فوقه تضبطه برجليك ثلاثاً يسقط وجهه ﴿قوله قدس الله
تعالى روحه﴾ (ويكره اقصاده) اجماعاً كما في (الخلاف) وبه قطع معظم لاصحاب
كما في (كشف القاتم) وفي (المعتبر) بعد ان قل خبراً شتلة على الامر فصدده قل
مانسه وانما اقول ليس العمل بهذه الاخبار بسيد اذ لا مسمى لتزيين على التربة لكن لا س
يعمل بما ذكره الشيخ من تجنب ذلك والاقصر على . تفق على جوده وفي (حقيقه مدارك)
ان الاقرب حملها على التربة وفي (الغنية) الاجماع على لا يجوز ان يمدده وهل ذلك
عن ابن سديد ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (ويكره قص شعره) جماعاً كما في
(الخلاف) والمعتبر والتذكرة) وفي (جامع المقاصد) ان المشهور الكراهة في (كشف القاتم)
انه مذهب الاكثر (وقل في الخلاف) ولا لا يجوز ودعى لاجماع ثم سري لاجماع
والاجماع وبعض الناس نظر الى اول كلامه فاسب اليه عدم لجوز ومن في (الوسيلة) على خيرة
وفي (المبسوط والمنفعة) على عدم لجوز ونسبه في (المتن) الى عنه ومله محمول على سدة لاجماع
﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (وترجيل شعره) في نسيه اجماعاً كما في (مدارك) وهو
المشهور كما في (جامع المقاصد) ومذهب الاكثر كما في (كشف القاتم) وفي (خلافه) لاجماع على
شدم جواً تسريح لحينه ولم يصرح فيه بالكراهة كما في لاطه . حره بن حمد . علم مانص
والخلق وتسريح الرأس والحبة وفي (الخلاف) الاجماع على كراهة حلق شعره . لاطه وجهه
الشرب والاجماع على ان حلق رأسه مكروه ودعة وفي (جامع المقاصد) ان قل دعي . بمصل
من لاظفر والشعر منه وجوب . يأتي تمام الكلام وتقل لاجماع في آخراتمة ش . ثمان وفي
(التذكرة) ينبغي زلة الوسخ من تحت ظفيره جود بين . ن ف عليه حره . ان . شبح
قل لاجماع في (الخلاف) على انه لا يجوز تطييف ظفيره الخلال (فروع) ﴿قوله قدس الله
روحه﴾ (والدليل ليس بواجب) عندنا كما في (كشف القاتم) وانه لا كلام . في قوله
قدس سره ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (والدليل ليس بواجب) كما في (الاجماع) . شبح
والجفرية وكشف الاتباس والسالك وحوشي الشهيد الثاني على المكتب (الغنية) . شبح
فيه في (نهاية الاحكام والتذكرة والمدارك) وهو اظهر من (جامع المقاصد) بقى . في كشف
القائم) للاصل والاحتياط وظاهر الفتاوى والاخبار المقتضية لكيفية وظهور نسيه . شبح
الترتيب (انتهى) والمراد سقوطه بين الاعضاء لا بين اغسل الثلاثة وفي (مدارك) شبح
المقاصد) من تقابر المياه ليمتاز كل من مياه التسلات عن صاحبه وفي حوشي الشهيد الثاني . شبح
وصمه نظيط فوق الماء الذي فوقه وان بقي مع نظيط لاخر قل ومن هذا يظهر ان لمراد . شبح

(الثاني) الفريق يجب إعادة النسل عليه (الثالث) لو خرجت نجاسة بعد النسل لم يعد ولا الوضوء بل تنسل ولو أصابت الكفن غسلت منه ما لم يطرح في القبر ففرض (متن)

هو الماء المطلق الذي لا يشترط فيه الغليظ الخالي من كل شيء ولا من الخليطين (وقال في كشف الثام) لا فرق في ذلك بين الأضال الثلاثة أو بعضها ولا يصح في القليل لانه ينجسه بملاقاته وان لم تشترط الإطلاق في الأولين لم تشترط الكثرة فيها ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (الفريق يجب إعادة النسل عليه) قد قدم قل الإجماع على انه يفضل عند الكلام على الشهيد وبمجيء دلي قول من لم يستبرئ التية عدم الوجوب في الأولى وان كان سلا من يقول بعدم وجوب التية أمكن الأجزاء عنده عن الجميع (وكذا) لو نوى غسله وهو في الماء أجراً عنده ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (لو خرجت من الميت نجاسة بعد كانت النسل لم يعد) بإجماع أهل العلم كافة ان بعد التكتفين كافة (أيضاً خل) كما في (المنه) وان كانت قبله فان كانت غير ناقصة فلا كلام في عدم الإعادة كما في ظاهر (المتبر والتذكرة) وان كانت ناقصة فالشيخ واكثر علمائنا على الإعادة وفي (المتبر والتذكرة) انه ظاهر باقي علمائنا مع اعدا الحسن ابن عيسى وفي (المدارك) انه مذهب الاكثر وفي (الكفاية) انه الأشهر وفي (حاشية المدارك) أن بناء الفتاوى عليه وصرح جماعة أنه لا فرق بين كون الحدث في أثناء النسل أو بعده أي غسل من الثلاثة ونسب ذلك في (كشف الثام) الى المشهور وخالف الحسن بن عيسى فأوجب الإعادة اذا خرجت في أثناء النسل كما يظهر من عبارته المنقولة في (المختلف) حيث يقول فان انتقض منه شيء استقبل به النسل استقبالا لكن أكثر من تعرض لهذا الفرع نسب اليه الخلاف فيما بعد النسل بل ما وجدت أحداً به على ذلك سوى الاستاذ أدام الله تعالى حراسته فكل هذا لا يكون الحسن مخالفاً الا فيما اذا خرجت في الأثناء وفي (الذكرى) يخرج من كونه كغسل الجنابة أو نفسه الخلاف في غسل الجنابة اذا كان الحدث في الأثناء (وقال) الشافعي يباد الوضوء كلحي وقد أشار المصنف بقوله ولا الوضوء الى خلافه ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (ولو أصابت الكفن غسلت منه ما لم يطرح في القبر فيفرض) ذهب اليه الصدوقان وأكثر الأصحاب كما في (المدارك) وهو المشهور كما في (الكفاية) ونسب في (مجمع البرهان) الى الأصحاب وبه صرح الصدوقان والمجلى والمحقق والمصنف في جملة من كتبه والشهيد والمحقق الثاني والشهيد الثاني والارديلي وغيرهم (وقال) الشيخ في (البسوط) والطوسي في (الوسيلة) واذا أصاب ذلك كفته قرض الموضع منه بالمقراض فاطلاقاً الحكم كما قل عن القاضي وابن سديد لكن ابن حمزة عد ذلك من المندوبات وقد صرح في (المتبر والتذكرة ونهاية الأحكام والذكرى وفوائد الشرائع والمساك والمدارك) وغيرها أنه يجب إزالة النجاسة عن الكفن وفي (المدارك) نسب الى أكثر الأصحاب وفي (الكفاية) الى المشهور كما مر يانه وفي (فوائد الشرائع) أن الأصح وجوب غسلها وان كان بعد وضعه في القبر اذا أمكن ولم يشق التحرز من الفسالة فان شق كثيراً قرضت الا أن يضحض فيلزم من قرضها حثك الميت أو فساد الكفن فيترك بماله وفي (جامع المقاصد) أن قضية تسليم بالتي من اتلاف المال ونحوه أنه انما يقرض في القبر اذا تمذر النسل (وقال في الذكرى) لو أفسد اللحم معظم الكفن أو ما يضحض قطعه فالظاهر وجوب النسل مطلقاً استبقاء للكفن لا امتناع لآلانه على هذا الوجه ومع التمسك

(الفصل الثاني) في التكفين وفيه مطلبان (الاول) في جنسه وقدره وشرطه ان يكون مما يجوز الصلاة فيه للرجال فيحرم في الحرير المحض ويكره الكتان والممزج بالابرسم (متن)

يسقط للخرج (انتهى) وواقعه على ذلك الحق الثاني في (جامع المقاصد) والشهد الثاني في (المساك) وبذلك صرح في آخر عبارة (فوائد الشرائع) كما مر وقل في (الذكرى) وجامع المقاصد (عن الصدوق رحمه الله) انه اذا قرضت مد أحد الثوبين على الآخر يستتر لمقطع وفي (المساك) متى قرضت وأمكن جمع جوانب الكفن غلظا وبجوب والامد أحد الثوبين على الآخر وفي (لمدارك) لولا تخيل الاجماع على هذا الحكم لمامكن القول بعدم وجوب القرص والمسل مطلة تمسكا لاصل واستضعاف الروايات الواردة بذلك

﴿ في تكفين الثالث في التكفين ﴾

﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ فيحرم في الحرير المحض ﴾ للرجل والمرأة اجماعاً كما في (التذكرة والذكرى) (١) وعند علمائنا كما في (نهاية الاحكام) والحرير بدون التقييد بالمحض جعاً كما في (المعتبر) وجامع المقاصد وشرحي الجعفرية) مع التصريح في هذه الارساة بعدم الفرق بين الرجل وانثى (والمدارك والمفتيح) وفي (المجمع) كان دليله الاجماع وفي (الكفاية) انه المشهور وفي (المصيبة) لاجماع على انه لا يجوز فيه لا يجوز فيه الصلاة من اللباس وظهرهم لاجماع على استتار الرجل والامراة كما في (كشف القم) وهو كما قلناه قل من ترك التصريح به وقد علمت اهم فصلوا الاجماع عليه صريحاً بل في (فوائد الشرائع والمساك) انه لافرق في ذلك بين الصغير والكبير من الرجال والنساء لكن المصنف في (النهاية والنتهى) احتل حوازي تكفين النساء الحرير استصحاباً لجوازه لمن في الحياة وفي (المدارك) اطلاق الاخير وكلام الاصحاب يقتضي عدم الفرق في ذلك بين الرجل والمرأة (انتهى) وهل يجوز في جلد ما يؤكله (٢) أم لا الاكثر على عدم الجواز كما في حواشي الشهيد الثاني على الكذب وهو خيرة (المعتبر ونهاية الاحكام والتذكرة والذكرى واللبين والموجز وجامع المقاصد وشرحي الجعفرية وكشف اللباس والمساك والمدارك) وغيرها والجواز ظاهر (الفنية والدروس وصريح الروضة) واستشكل في المصنف في (النهاية) وما صوره به ربه فلمشهور فيها لجوازه كما في (المساك) وهو خيرة المعتبر ونهاية الاحكام والتذكرة والذكرى وشرح الجعفرية والمساك وكشف القم) وقوى المع فيها في (المدارك) وقتل عن السكاك المع في البرق الشهيد اما لعدم القل أو لقل عدم ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ويكره الكتان ﴾ ففتح الكاف عند علمائنا كما في (التذكرة ونهاية الاحكام وجامع المقاصد) وهو مذهب الاكره كما في (كشف القم) وخالف في ذلك الجمهور وفي (الفنية) لاجماع على ان افضل الثياب البيض من القطن أو الكتان وقتل الله عن النبي من دون قتل الاجماع وفي (الفنية) لا يجوز بالكتان ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ والممزج بالابرسم ﴾ كما في (المبسوط والوسيلة والتحرير

(١) صرح بذلك في آخر كلامه في الذكرى (مت) (٢) كذا في النسخ (مصححه)

ويستحب القطن المحض الابيض وأقل الواجب للرجل والمرأة ثلاثة أبواب منثور (متن)
 ونهاية الاحكام والذكرى واليان والموجز وكشفه (وفي جامع المقاصد) تهديد الكراهة يكون الخليلط
 اكثر ظهير الحسن بن راشد المعمول به عند الاصحاب كما صرح بهذا الاخير في (المعتبر) وفي (كشف)
 القطن (الانعام) الاوضح التقييد بما اذا كان الامر يسم أقل وفي (الذكرى) أن القاضي منع من المتزج قلت
 وفي (النهاية) لا يجوز في المتزج وكذا (الاقتصاد) على ما نقل عنه وفي (كشف القطن) أنه لم يظفر
 سند المنع ولا لكراهة في المتزج (قلت) استند في (كشف الالتباس) في الكراهة الى رواية رواها
 فيه عنه عليه السلام لا يكفن الميت في كنان ومتزج ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (ويستحب
 القطن) هذا مذهب العلماء كافة كما في (المدارك) وفي (المعتبر) والتذكرة ونهاية الاحكام (الاجماع
 على استحباب كونه قطعاً أبيض الا أنه في نهاية الاحكام زيادة كونه محضاً والكل
 بمعنى واحد (وفي الخلاف) لا خلاف في استحباب الابيض وفي (كشف القطن) المشهور الكراهية
 في غير الابيض مطلقاً (وعن المذهب والاصحاب) المنع من المصبوغ مع القطع بالكراهية في السواد
 في الاصباح (وفي المذهب) قل الكراهة في السواد عن بعض كذا قال في (الذكرى) ونقل
 الاجماع على كراهية السواد في (المعتبر) والتذكرة ونهاية الاحكام (وفي المتن) في الخلاف فيها
 ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (وأقل الواجب للرجل والمرأة ثلاثة أبواب) اجماعاً كما في
 (الخلاف والفنية والذكرى) في آخر كلامه (والتفصيح وشرح الجفرية والمعتبر) الاسرار وعند
 الجميع الاسرار كما في أول عبارة (الذكرى) وعليه قوى الاصحاب الاسراراً كما في (كشف الرموز)
 وهو المشهور كما في (المختلف وجمع الفائدة والمدارك وكشف القطن) ومذهب اكثر الاصحاب كما في
 (التذكرة ونهاية الاحكام والايضاح وجامع المقاصد وشرح الجفرية) والاشهر كما في (الكفاية)
 والفرض عند سائر ثوب واحد وجعل الاسنخ سبع قطع ثم خمساً ثم ثلاثاً وفي حواشي الشهيد على
 الكتاب أن أبا علي قال ان المفروض خمسة ولم أجد أحداً قل عنه ذلك بل المتقول عنه خلافه
 كما يأتي بيانه ان شاء الله تعالى وقول سائر قال الاوزاعي والثافي في أحد الوجهين والقول الثاني
 للثافي ان الواجب قدر ما يستر العورة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (منثرد) من سرته الى
 حيث يبلغ من سابقه كما في (المنفعة والمراسم) وفي (مختصر المصباح) يؤزره من سرته الى حيث
 يبلغ المنثرد وفي (جامع المقاصد وفوائد الشرائع وشرحي الجفرية) يستر السرة والركبة وما بينهما
 لانه المفهوم وفي (المسالك والروضة والروض) يستر ما بين السرة والركبة لانه المفهوم عرفاً كما في
 (الروض) ووجوب المنثرد قل عليه لاجماع في (الخلاف والفنية والذكرى والتفصيح وشرح الجفرية والمعتبر)
 الاسراراً وعليه قوى الاصحاب كما في (كشف الرموز) ومذهب اكثر الاصحاب كما في (التذكرة
 ونهاية الاحكام والايضاح وجامع المقاصد والشرح الآخر للجفرية) وهو المشهور كما في
 (المختلف والمدارك وكشف القطن والكفاية والذخيرة وحاشية المدارك) بل في الاخير لا يظهر من الفقهاء
 مخالف وان الصدوق موافق والكتاب لم تعلم منه مخالفة ولا تأمل أحد في هذا الحكم قبل صاحب
 (المدارك) وبعض من تبعه بل ربما يكون مقلداً انتهى وفي (المعتبر) بعد ان قل ان مذهب
 قهاتنا اجمع وجوب منثرد وقيص وازار قل عن الثلاثة وجوب ايجاب القيص وقل عن ابن الجنيد

التخير بين ثلاثة أبواب يدرج فيها أو ثوينين وقيس واختار ماذهب اليه من عدم تعيين القميص وفي هذا اشار ما الحق فهم منه أن أحد الابواب مقرر فأمل وفي (المدارك) بعد أن ذكر ماقلناه عنه قال مانعه أما المئزر فقد ذكره الشيخان واتباعها وجعلوه أحد الابواب الثلاثة المفروضة ولم اقف في الروايات على مايعطي ذلك بل المستعاد منها اعتبار القميص والثوبين الشاملين للحدس والابواب الثلاثة وبمضمونها افق ابن الجنيدي في كتابه فقال لا بأس أن يكون الكفن ثلاثة ثوب يدرج فيها ادراجاً أو ثوينين وقيصاً (وقريب) منها عبارة الصدوق حين لا يجره لقيه من قبل والكفن المفروض ثلاثة قميص وازار ومائة سوي السامة والطرفة فلا يمدان من الكفن وذكر قبل أن الفضل الميت قل ان يلبسه القميص يأخذ شدة من النطق ويبر عليه دريرة ويجعل منه من القطن على قلبه ويضم على رجله جبة ويشد خده على وركيه المئزر ثم حذاً لا يخرج منه شيء قل ومقتضاه أن المئزر عبارة عن الطرفة المستقوكة التي يشدهم لحدس مائة مائة الاسكال ولا يرب من الاقتصار على القميص والثوبين أو لثوب الثلاثة ثمالة للحدس مع اعماءه وطرفه التي يشدهم بها الفخذان أولى انتهى ما في (المدارك) وتنه على ذلك لكان في في منهجه الحاراني في كفيته وذخيره وقال مولانا لامين الاسرادي فيما كتب على (القميص) منه قد وقع من جمع من المتأخرين خطة في هذا الموضع حيث زعموا من جهة الكفن الواجب المئزر وفسره به شوب يكون من الصرة الى الركبة مع انه لا دلالة في للاحداث على ذلك كلام لمصنف رحمه الله صريح بخلاف قولهم رصريح في ان المراد بالمئزر ما يشده بخديه انتهى وقد تعرض لاسد الله تعالى حراسته في (حاشية المدارك) الى فساد ما ذهبوا اليه وبني نقل كلامه منه في هذه قل على قوله في (المدارك) ان المستفاد من الاخبار اعد القميص والثوبين اعماماً منه (لا يجرى ما فيه) لان حكاية الشمول للجدس في كل منهما غير مستفدة لال الثوب غير مأخذ فيه الشمول بل هو أهم قطعاً وسيحكي في مسئلة جوار الصلاة في الحسن اذا كان لا يتم اعماماً وفي غيرها ما يظهر من الشارح ومن غيره ما ذكره مع ان (حاشية) الحلبي الى هـ مسند ذكره من اعتبار القميص والثوبين صريحة في ان أحد الثوبين كان رداء عليه السلام صلى فيه به لحمه وغيره حفي على التأمل ان الرداء المعروف المتعارف ليس سامل لجميع الجسد من فوق الى تحت والادراج بل موافق ومقارب للمئزر الذي ذكره الفقهاء وعلى تقدير عدم الظهور نفع الظهور في التمهيد في (الهدية) عن أبي الحسن الاول عليه السلام قل كفنت أبي في ثوبين كان يحرمه فيه وفي قميص من قمصه في عامة كانت لملي بن الحسين عليهما السلام وفي برد استرته مر بين دياراً ولا د من حل ثوبى احرامه على عدم شمول كل واحد لجميع الجسد ولا يزم القميص مع ثلاث لثوب وهو خلاف ما يظهر من الاخبار وفي (رواية) ابن وهب يكفن الميت في خمسة ثواب قميص وازار وطرفة ويظهر من ان الازار لا يلف فيه الميت وان الثوب يطلق على الطرفة فكيف يكون الثوب شاملاً الشمول لجميع الجسد مع ان القميص أحد الابواب قطعاً وليس مما يشمل البدن (وما ذكر) ظهر فساد ما ذهبوا اليه ظهور الشمول من الحاشية المذكورة من قوله عليه السلام في آخر الخبر انما يد يد ما يلف به الجسد اذ معلوم ان المراد الف في الجملة مضاعفاً الى ظهور ذلك في نفسه (على اننا نقول) موثقة عمار صريحة في عدم الشمول مع وجود القميص (قال فيها) ثم الازار طولاً حتى تغطي الصدور والرجلين الى آخره

وهذه نص في اطلاق الازار على المئزر من جهة عدم تنظية الجميع ومن جهة فساد الطول وكذا (مرسلة) يونس أيضاً ظاهرة في عدم الشمول كما لا يخفى وكذا (حسنة) حران يظهر منها ذلك من قوله عليه السلام ولقافة (وأما) قوله ويرد يجمع فيه الكفن (فيه) نجومز وخروج عن اللفظ قطعاً لأن البرد من الكفن فالخروج عن الظاهر إمّا في الجمع أو كلمة في (ثم قال) ومتنصّي ما يظهر من كلام ابن الجنيّد ان كل واحد منها يكون شاملاً لجميع الجسد وقصاده ظاهر اذا توب غير مأخوذ فيه قيد الشمول قطعاً مضافاً الى ما ذكرنا (ومما يصدّق) ذلك انه ورد في الاخبار المستفيضة بتشفيت الميت بعد الفصل بثوب ولا شك في صحته وصدقه على التشفيت بالمئزر بل بالمشقة لأن كانت أظهر أفراد (فان أراد) ان ذلك يظهر من الاخبار (فيه) انه ليس فيها الا كونها ثلاثة أبواب مضافاً الى ما أشرنا من ان القرض ليس الا ذكر العدد واما الكيفية فلا بل ظهر خلاف ذلك منها وان أراد ان الثوب مطلق غير مقيد بكونه مئزراً وان كان المئزر أحد أفراد (وان ما ذكره الشيخان يتحقق به الكفن الصحيح قطعاً الا ان الكلام معهما في التبيين وعدم صحة الغير بل مقتضى الاخبار صحة كل ما صدق عليه اسم الثوب (فيه) انه خلاف ظاهر كلامه مضافاً الى ما أشرنا اليه من وهن دلالة الاطلاق لوعدها وقد أشرنا أيضاً الى ما يمكن ان يجعله جذراً لهما ومن تبعهما متأيداً بالشبهة التامة بين الفحول من قهائنا المتقين الماهرين المؤمنين عن الوهم بالمبالغة التامة والاحتياط الزائد في مقام الاقواء فكيف يتقنون في الاقواء بما لامشأ له أصلاً بل يخالف لمتنصّي الاخذ التي هي مستندهم في قضاوهم ومع ذلك يتقنون بحيث لا يظهر منهم مخالف اذ الصدوق شرف انه موافق لمخالف (وأما) ان الجنيّد فكونه مخالفاً لهم غير معلوم اذ لا يظهر منه كون كل قطعة شاملة لجميع الجسد لانه قال يدرج في مجموع الثلاثة لافي كل واحد واحد منها غاية ما يظهر منه عدم وجوب المئزر لاعدم صحته ومثل هذا الخلاف منه سهل كما لا يخفى على المطالع بحاله في سائر المسائل فأصل (والمستفاد) من بعض الاخبار كون القميص تحت الازار الذي يظهر كونه المئزر بل تحت الغرقة التي يشد بها الفخذ أيضاً وبالجملة لو بنى على أن الثوب الوارد في تلك الروايات مطلق وشامل لكل ما يصدق عليه اسم الثوب فلا شك في شموله للمئزر وصدقه عليه فيجب الحكم بصحة جعله أحد الاثواب قطعاً سيما مع ملاحظة كثير من الاخبار الدالة على ان أحدها المئزر مثل (صحيحة) عبدالله بن سنان (وصحيحة) محمد بن مسلم الآية في بحث النمط (ورواية) معاوية بن وهب (وموعدة) عمار وغيرها مما أشرنا اليه ولم نشر مضافاً الى كلام الفقهاء ولو بنى على انها ليست شاملة لسوى ما يشمل جميع الجسد قد عرفت فساداً ومما يدل على فساد أيضاً (صحيحة) زرارة كما أشرنا ولو بنى على عدم الاطلاق والشمول أصلاً فكيف يدعى ان المستفاد التخير الذي ادعاه فأصل (ثم لا يخفى) ان الازار يطلق على الملحفة وعلى المئزر لغة وعرفاً وفي اصطلاح الشارح إطلاقاً متعارفاً شاملاً لاشك فيه ولا شبهة به صرح أهل اللغة ويظهر ذلك من التقاء ومنهم الصدوق في (التمهيد) في مواضع (منها) في كراهة التوشع والانتزاع فوق القميص للمصلي ويظهر من الاخبار الكثيرة غاية الكثرة (ومنها) ما ورد في الصلاة في الثوب الواحد غير الحاكّي (وما) ورد في الامامة بنير رداء (وما) ورد في الصلاة مكشوف الكتفين (وما) ورد في دخول الحمام وقراءة القرآن فيه ولف الازار على الاحليل حال اطلاق النورة الى غير ذلك (ولا يخفى) ان الظاهر من الصدوق هنا أيضاً المئزر لاقافة أخرى مع ان الناحية انما هي الثوب الذي يلبس فوق الثياب كلها ونص عليه أهل اللغة أيضاً فيعده ارادته

وقيص (متن)

هنا غاية البعد كما لا يخفى والظاهر من حجارة (الفقه الرضوي) أيضا ذلك كما قاله حلي الجلسي رحمه الله والظاهر من موثقة عمار أيضا ذلك وفي (التهذيب) في الصحيح عن عبد الله بن سنان قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام كيف أصنع بالكفن قال تؤخذ خرقة فتشده على مقدمته ورجليه قلت فلا زار قال نها لا تمد شيئا إنما تصنع ليضم ما هناك فلا يخرج منه شيء (ولا يخفى) على المتأمل من مراده من الأزار هنا المنزلة لأن الراوي لما سمع حكاية الخرقة قال فلا زار لاي شيء يستبرئ به من غير اعتبار الخرقة لأن الخرقة تنفي عنه (فأجاب) عليه السلام أن الخرقة ليست ممدودة من الكفن بل بمثابة أخرى لا تدخل تلك الفائدة في حكاية الكفن يعني عليه السلام أن الكفن معتبر من حيث أن الميت يلف فيه كما مر في (حسنه) الحلبي وغيره خفي أن الأزار إذا كان ثقافة لا متناسبة لها في كونه مستغنى عنها بعد الخرقة لأن الخرقة تستر العورة تستر المنزلة لها ولا تستر جميع البدن مع أن التمهيص ليس بأدون من الثقافة لأن لم يكن أولى منها في الأمر المذكور مع أن الظاهر منها أن المعتبر زار واحد لا زاران ولا ثلاثة فتأمل (على قول) (الملحة) ما هي فوق جميع الثياب كما أشرنا وليس يأخوذ فيها قيد الشمول لجميع الجسد وفذاعبره الرداء بأنها ملحفة مبرورة فحمل ما نحن فيه على الملحفة وإرادة الشمول فاسد من جهتين فلا بد من حمل على المنزلة لأنحصار الإطلاق فيها بل قال في (الصحيح) موضع لأزار من الحقوين إلى أن قال منذ الأزار كقولهم الملحف والحاف ولعل هذا هو الظاهر من (القاموس) أيضا فلا حظ وأكتب تبيح البهائي في (الحبل المتين) على صحيحة ابن سنان المذكورة الأزار يراد به المنزلة وهو الذي يشده من الحقوين إلى أسفل البدن وقد ورد في اللغة إطلاق كل منهما على الآخر الخ. وأقال وهو على كون الأزار في هذه الصحيحة هو المنزلة وغيره من الفقهاء (وما يشير) إلى كون الأزار في كلامه الصدوق هو المنزلة على ما ذكرته وذكره جدي رحمه الله قوله بعد ذلك فمن أحب أن يريد تكفين حتى يبلغ العدد خمسة أبواب فلا بأس (فتأمل) لكن كلامه نص في أن لأزار فوق التمهيص كما يظهر من موثقة عمار ومرسله يونس لكن في بعض نسخ (التهذيب) في الرسالة ويردأ مد التمهيص بالاف التي هي علامة النصب فتكون صريحة في كون البرد هنا هو المنزلة وأنه تحت التمهيص وربه كان في صحيحة ابن سنان اشتمار بذلك أيضا وربما كان ما ذكره مستندا بقرينة كونه تحتها فالظاهر وفي (الفقه الرضوي) يكفن بثلاثة أبواب ثقافة وقيص وأزار انتهى ولا تأمل في أن الأزار ليس له قبول قال لثاقين فظهر أنه المنزلة وأنت لو تبعت الأخبار ظهر لك أن إطلاق الأزار على المنزلة لا بد له من حصر وفي (الفقه الرضوي) عبر عن الخرقة المشقوقة بالمنزلة وتبته الصدوق وفي (الفقه الرضوي) عبرة عبارة صحيحة عبد الله بن سنان المقدمة مع صراحة رجوع ضميرها إلى الخرقة التي يشدها لم يكن انتهى ما ذكره الأستاذ أدام الله تعالى حراسته وفي (الوسيلة) استحب أن يكون المنزلة من الصدر إلى الساقين وفي (الذكرى) استحب ستره الصدر والرجلين قول الصادق عليه السلام في (خير) عمار ينظي الصدر والرجلين وفي (المساكن والروضة) استحب ستره من صدره بقدره ومثل ذلك قول الشيخ في (النهاية واللبسوط) ويكون عريضا يبلغ من صدره إلى الرجلين - قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ (وقيص) إجماعا في الكتب المقدمة تأتي هذه عنها في المنزلة أعني (الخلافة

وازار على رأي وفي الضرورة واحدة ويستحب أن يزداد للرجل حبرة عبرية غير مطرزة بالذهب (متن)

والفنية والمعتبر والذكرى والتفتيح وشرح الجعفرية) ونسب الآبي الى قوى الاصحاب وفي (المختف والمدارك) الى المشهور وفي (التذكرة ونهاية الاحكام والايضاح) الى أكثر علمائنا وهذه النسبة ظاهرة من (جامع المقاصد والشرح الآخر للجعفرية) وفي (كشف الثام) ان الاخبار به متضاربة لكن دلالتها على الوجوب ضيقة وخير الكتاب على ما نقل عنه والمحقق في (المعتبر) بين ثلاثة أبواب يدرج فيها ابن قبيص وثوبين وقدره الى نصف الساق المحقق الثاني وتليذه (وتليذه دخل) والشهد الثاني في (جامع المقاصد وفوائد الشرائع وشرحي الجعفرية والروض والروضة والمسالك) وقال انه المفهوم عرفا وفي (جامع المقاصد وفوائد الشرائع وشرحي الجعفرية) يجوز الى التقدم وفي (الروضة) يستحب كونه الى التقدم واحتمال جوازه وان لم يبلغ نصف الساق ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (وازار) الاجامعات المتقدمة في القبيص مقولة عليه أيضا وكذا الشجرة ومذهب الاكثر وقوى الاصحاب والازار هنا بمعنى اللقافة ونجب فيه الزيادة طولاً بحيث يمكن عقده من قبل الرأس والرجلين كما في (جامع المقاصد وفوائد الشرائع وشرحي الجعفرية والروض) وفي الاول وأحد الشرحين انه يستبر فيه وفي المنزلة والقبيص شمولها البدن في جانب العرض وانه ينبغي ان يكون عرض اللقافة بحيث يمكن جعل أحد الجانبين على الآخر وفي (كشف الثام) ان الواجب شموله البدن طولاً وعرضاً ولو بالخطاطة ولم يستبر الشد وفيه وفي (المسالك والروضة) انه تستحب الزيادة طولاً بحيث يمكن عقده من قبل الرأس والرجلين وعرضاً بحيث يمكن جعل جانبه على الآخر وفي (جامع المقاصد وشرح الجعفرية والروضة) يشترط ان يكون كل واحد من هذه الاطوار بحيث يستر العورة في الصلاة وفي الاول التصريح بعدم كفاية حصول الستر بالمجموع وانه الى الآن لم يظفر في كلامه الاصحاب شيء في ذلك نفاً ولا اثباتاً وفي (جمع البرهان) لا عرف دليل كون الاطوار بحيث تستر البدن لونا وحجماً وكذا جواز أخذ ما هو لا يتقبح بالبيت من الكفن ولو كان كثير الثمن كما صرح به جماعة (قلت) صرح به المحقق الثاني والشهد الثاني وغيرهما ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (وازار) ويستحب ان يزداد للرجل حبرة عبرية غير مطرزة بالذهب (كذا قال في (المعتبر) وقال انه مذهب علمائنا وانكره من عداهم انتهى ولعلها ترك ذكر المرأة لدلالة ما سيأتي في كلامها عليها وفي (التذكرة) ان ذلك يزداد على الكفن عند علمائنا وهو شامل للرجل والمرأة وفي (جامع المقاصد) ان استحباب زيادتها لهما على الاطوار الثلاثة عند جميع الاصحاب وفي (الذكرى) يستحب عندنا ان يزداد الرجل والمرأة حبرة عبرية وفيها أيضاً وفي (كشف الثام) السدقة في استحبابها زيادة على الثلاثة عمل الاصحاب وفي (الخلاف والفنية) الاجماع على زيادة الحبرة على الكفن من دون ان يصفها بشيء لكنه يشمل الرجل والمرأة ونسبت زيادتها استحباباً في (المدارك والمقاتيغ) الى المتأخرين (وقل) عن الحسن بن عيسى ان الحبرة احدى الثلاث أي اللقافة المفروضة أي يستحب ان تكون حبرة وتبته على ذلك أبو الصلاح في الظاهر حيث قال على ما نقل والافضل ان تكون الملاف ثلاث احداهن حبرة وقطع بذلك في (المدارك والمقاتيغ) وهو ظاهر الخراساني (والرياض) وفي (كشف الثام) ان اخبار الحبرة

فان قددت ظفافة اخرى وخرقة لفخذه طولها ثلاثة اذرع ونصف في عرض شبر وتسمى الخامسة (متن)

كثيرة لكن لاتدل على كونها غير الثلاثة بل ظاهر الاكثر كونها للظافة المفروضة وكذا قل خمس انتهى (قلت) استدلو على ذلك بخبر حران ويونس بن يعقوب وقوه عليه السلام في خبر يونس ابسط الحبرة الحديث (وايده) الاستاذ ايده الله تعالى بما يدل على ان الكفن من قطن بيض واكثر الاصحاب على عدم الفرق في ذلك بين الرجل والمرأة تصريحاً او ظهور كما ان لاجتماع ذلك كما عرفت لكنه قل في (الوسيلة) المسنون ان يرد للرجل وان حبرة بيضة عبره غير مطرزة بشيء من الذهب والابريسم وخرقة يشدها خذاه وعمامة يعمم بها محكاً والمرأة هفتن و ظفافة ونمط وخرقة يشدها خذاه وهذه المبراة تغطي خصاص الحبرة رجل كبراة التلخيص (وه) وصفها بالمبرية فقد علمت دخولها تحت مذهب العلماء ولاجماعات المتقولة وانما خلا عن ذلك جماع (الخلافاً والفتنة) ووصفها بذلك في (المبسوط والنهاية والوسيلة) وشريح والذائع والمعتبر (وس) ركب المتأخرين وفي (المقنة والراس) وصفه بيمينية الغير مذهبة وفي (السرر) لاقتصر على خبرة وانها هي النمط كما يأتي قوله عنه (وعن المتق) انه ياب في حبر يميني عبري انه فله نصف يرد بين الامرين (والصبرية) بكسر العين او فتحها منسوبة الى العبر جاب لودي ووضعه (واظهر) بكسر حصن باليمين (والاظهر) بلدة قرب صماء والصحيح ظهر كطاء وفي (الدروس) روصه) وصفها بكونها حمراء واما كونها غير مذهبة فقدمه نقل عنهم من مذهب علماء ولاجماعات (وه) نص على ذلك المفيد والديلمي والطوسي والمحقق ورواس والعميري والشيدن وغيرهم ويريد في (المبسوط والنهاية والوسيلة والمعتبر) عدم التطريز بالحريز (وه) على ذلك شهدن واه العباس والعميري والمحقق الثاني وغيرهم وفي (المبسوط) تحرير لخص وفي (جمع المصنف) كما في (الذكرى والدروس والمسالك) لو قد الوصف كفي في فصل الاستحباب خبرة حمراء منه سدس الله تعالى روحه ﴿ وان قددت ظفافة اخرى ﴾ كما في (المبسوط والنهاية والوسيلة والسرر) ما عرفت في (الدروس والذكرى) ونقل عن (الاصباح والمذهب) وفي (الفتنة) ان من لم يعمل لحبرة معه على يدخله قبره فيقبضه عليه ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (وخرقة لفخذه) خمسة اذرع ونصف في عرض شبر ﴿ كما قاله الكليني في (الكافي) والى شبر ونصف كما في (الدروس) المبسوط كعب لانس) وفي عرض شبر ونصف كما في (الندرة) وفي عرض شبر ثمانية اذرع وفي (الذكرى والبيان) وهذه المبراة شمل اذا كان عرضها كثيراً وقل كما صرح بعض ارباب مبدئي جميعهم فخصه بالاحياء فادت جواز كونها اطول من ثلاثة اذرع ونصف كمن المذهب (والحاصل) ان الامر في هذا من في (الخلافاً والفتنة) الاجماع على استحباب زيادة الخرقه وفي (المنهاج) في خلافاً عن ذلك في (المدارك) قطع الاصحاب باستحبابها وعلمهم عليها وعن (الفتنة) رضوي) استحباب لحقة حمراء وهو المهر (الفتنة) والمفتن على ما نقل عنه (وفي كشف الغم) ينص على التبريد خبر من (صحيح) من سائر (وخبر) حمراء وينص على زيادتها على الثلاثة خبر (كعب) آخر لابن سنان (صحيح) يونس وتسمى الخامسة لانها خمسة لا كفن المفروضة والمندوبة او لا كفن مشككة بل تذكره لاشي

وعامة وتعرض المرأة عنها قناعاً وتزاد لغة أخرى لتدبيرها ونمطاً (متن)

وقصر استحبابها أحد على المرأة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وعامة ﴾ سيأتي بيان هيتها واستحبابها للرجل مجمع عليه كما في (الخلاف والفتنة والمعتبر والمنتهى) وهو ظاهر (التذكرة) حيث نسبته إلى علمائنا ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وتعرض المرأة عنها قناعاً ﴾ لم أجدهم للتقاع ذكرها في كلام من تقدم على ابني سيد ولا وجدت من قل حكم ذلك عن أحد منهم (نعم قل في الذكرى) وأما الحار فأتق به الاصحاب وفي (المدارك) انه مذهب الاصحاب انتهى وصرح به المحقق في كتبه وابن عمه على ما قل عنه والمصنف في جملة من كتبه وابنه في (شرح الارشاد) على ما قل عنه والشيد في كتبه والصميري وشارح (الجفرية) والشيد الذي وسبطه والخراساني ودر بما ظهر ذلك من المحقق الثاني والكاشاني (وعن فخر الاسلام) في (شرح الارشاد) ان الحشيش المشكل يكفني فيها بالتقاع لانه حكمها في الدنيا ولا نها في الاحرام كالامرأة ولا ن جسدها عودة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وتزاد لغة أخرى لتدبيرها ونمطاً ﴾ اما زيادة اللغة للتدبير فهو المشهور كما في (الروضة) والمفاتيح والبس ذهب الشيعان والاتباع والرواية ضعيفة جدا الا أنني لأعلم لها رداً كافياً (المدارك) و به صرح في (النهاية المبسوط) في آخر كلامه (والوسيلة والسرائر والمعتبر والسرائر والنافع والتحرير والارشاد والذكرى والدروس والموجز الحاوي وحاشيتي الشرائع والارشاد وكشف الالتباس وشرح الجفرية والكفاية والمفاتيح) وهو المنقول عن القاضي وابن سعيد واستشكل فيه الشهيد الثاني في حواشيه على هذا الكتاب لضعف الرواية (وقال في الروضة) تركه الشهيد في (اللمعة والبيان) ولعله لضعف السند انتهى ويظهر منه في (الروضة) التأمل في الحكم ولم يصرح بها في (المقنعة والخلاف والمراسم والتذكرة ونهاية الاحكام) لكن قد يفهم ذلك منها كما يأتي وقد نسبته الى (المقنعة) جماعة وفي (المسالك) انه لا تقدير لهذه اللغة طويلاً ولا عرضاً بل ما ينادى به الفرض المطلوب (وقال) الفاضل الميسي يعتبر فيها عرضان تستر مجموع التدبير وطولاً ان تلف تدبيرها ليتحقق الوصف فأمس وفي (الذكرى) ان التدبير تفلانها وتشد الى ظهرها كي لا يبدو حجمها ولا يضطربا فتتشر الاكفان انتهى (وأما النمط) قد نسب الى الاصحاب في (فوائد الشرائع والمدارك) وإلى كثير من الاصحاب في (الذكرى) و به صرح في (المقنعة والنهاية والمهذب والكمال) على ما قل عنها (والوسيلة والسرائر والنافع والمعتبر والتذكرة ونهاية الاحكام والتحرير والارشاد والتلخيص والدروس والذكرى والبيان واللمعة والموجز الحاوي وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وتخليص التلخيص وكشف الالتباس وشرح الجفرية والمسالك والروضة وحاشيتي الاشارد والسرائر) لكن في (السرائر) وفيها انه هو الخبرة واستدل بعبارة (الاقتصاد) واستبعد فهم ذلك منها الفاضل في (كشفه) وفي (الذكرى وجامع المقاصد) ان ظاهر الأكثر المأثورة بينهما خلاف ما في (السرائر) وفي الحواشي المنسوبة الى الشهيد في كتاب مدون ان النمط لغة أخرى كالازار فصيل على يطن المرأة وفرجها وفي (جامع المقاصد وشرح الجفرية) انه لا خلاف في أن النمط ثوب كبير شامل (قلت) وكلام (المبسوط والنهاية والخلاف) نص على انها تزاد لغة شاملة لجسدها وفي (المدارك وكشف القام والمفاتيح) عدم الظن بالنمط في خبر مستند

والعمامة ليست من الكفن (متن)

انتهى واعترف بذلك الاستدلال في حاشيته وقال انه يسامح في السن وفي (كشف الغطاء) انه لم يظهر
 أيضا ثلث القفاف وان أمكن فهم ثلث القفاف المرأة دون الرجل من « مرسل » بوس « وصحيح »
 ابن مسلم « ومضمرة » سهل انتهى وقل عن (الاقتصاد) انه قال روي أيضا بخط ومثله قال في (لسنر)
 وظهر (الفقه والهداية والرسالة) وأبى الصلاح كما قل عن الأخيرين استحباب النمط للرجل والمرأة
 لذكرهم له مطلقا (قال) الصدوق يبدأ بالنمط فيسطة ويسط عليه الحبرة ويسط الارز على حجره
 ويسط القميص على الارز ويزيد في (الهداية) ويسط مثراً وهو دليل على ثلث القفاف (وقال) الحلبي
 ثم تكفنه في درع ومثري والقافة وعط وتسمه الى ان قال والافضل ان تكون الملاف ثلاثاً أحدهم حرة
 بمنية ويمزى واحدة وفي (الذكرى) ان الصروي لم يذكر النمط وسى لارز واحد حرة ولم
 يصرح بالقافة للثنتين في (القنينة والتذكرة ونهاية الاحكام) كما لم يصرح النمط في (المناسط)
 ولم يصرح به ولا بهما في (اختلاف المراسم) لكن قد يفهم ذلك منها وفي (كشف الغطاء) به مهم من
 (المصحة) والنهاية والمنسوط والخلاف والمراسم) استحباب أربع لفائف للمرأة (قلت) قال في
 (الخلاف) وسنن خمسة ازاران أحدهم حرة وقميص ومثري وحرة ويصاف الى ذلك اعمه
 والمرأة تراد برين آخرين وقل الاجماع على ذلك وفي (الذكرى) سعد ان بل عدت حرة
 من الاصحاب قل فظهر ان سفي الاصحاب على استحباب لفافتين فوق الارز والاصحاب للرجل المرأة
 وان كانت تسمى أحدهم نمط وان لمحة في كلاء الا كبر الحرة والعمامة والسعة للمرأة
 غير القنن انتهى (وقال) كثير من الاصحاب كالمحلى والمحقق والمصنف والسيد المحقق
 الثاني والتبديد الثاني وغيرهم ان النمط العرش والكساء ذو الطرائق أي المخطط وفي (جامع المقاصد)
 انه كساه من صوف يجمل على المودج وفي (الصحاح) انه ضرب من النمط (وادى البداية
 التحيرية) انه خلا رقيقة (وعن المغرب والاساس) انه ثوب من صوف وراد العيبي في (مصاحبه)
 انه ذولون ولا يكاديه ل لا يبيض (وعن تهذيب الارزهرى) النمط عند العرب والزوج صرمت من
 الثياب ولا يكادون يقولون النمط والزوج الا لما كان ذا لون من حمرة أو خضرة أو صفرة أو البياض
 فلا يقال له نمط (وعن تيسر العلوم) انه فراش منقوش بالهين (وعن المين والمهبط) طهارة المراسم
 ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (والعمامة ليست من الكفن) قاله الاصحاب كما في (كشف
 الاتباس) وكذا ذكروا كما في حواشي الشهيد على الكتاب وبسه الى المعظم في (كشف الغطاء) وفي
 (الذكرى والبيان) والحواشي المذكورة انها ليست من الواجب وانما هي من المدبوج كما بين الاحار
 (ومثله) قال المحقق الثاني والشيد الثاني في (جامع المقاصد وحواشي) هذا الكتاب وهو الطهر من
 الصبري في (كشف الاتباس) حين قل عبارة (البيان) وتصحب الشهيد الثاني في حواشيه من عدم
 ذكرهم الخرقه مع قنن الخبر له (وقال في الذكرى) يلزم القاضل مثله في الخرقه (وقال) الشهيدان
 فيسقط بهذا الجمع بين الاخبار ما فرغ على ذلك من عدم قطع النباش سرقتها لان القبر حرر الكفن
 خاصة (قال في الذكرى) ولو سلم كونها الخرقه لاسدنان من الكفن فهو بالنسبة الى المهم وضراً الى
 ما يدرج فيه الميث كما مر وشهد قال في (جامع المقاصد) وفي (الروضة) في كتاب الحدود يدل

ولو تشاح الورثة اقتصر على الواجب ويخرج ما أوصى به من الزائد عليه من الثلث وللغرماء المنع منه دون الواجب ولا تجوز الزيادة على الخمسة في الرجل وعلى السبعة في المرأة ويستحب جريدتان من النخل قدر عظم الذراع (متن)

على ان العمامة من الكفن المنسوب ذكر الخرقه الخامسة مها في الطبر مع الاجماع على ان الخرقه منه انتهى (قلت) ذهب الصدوق والسيد واقاضي والجني على ما قل الى ان الخرقه خارجة عن الكفن المنسوب والشيخ والمصنف والشهد على دخولها فيه وتام الكلام يأتي في محله ان شاء الله تعالى بفضل الله تعالى ورحمته الواسعة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (ولو تشاح الورثة اقتصر على الواجب) أي تشاحوا في مقدار الكفن مع اتفافهم على اخراجه من ماله فانه يقتصر حينئذ على الواجب منه وسقط لو تربع بعضهم من نصيبه صح كما به عليه الحق الثاني والشهد الثاني وللشافعية وجهان في مضايقة الوارث في الثوب بين الزائدين على الواجب ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (وللغرماء المنع منه دون الواجب) يريد انه لو كان هناك دين مستوعب فان للغرماء المنع من المنسوب دون الواجب (قال في الذكرى) لو كان هناك دين مستوعب منع من الثوب وان كنا لا نبيع ثياب التحمل في الغلس لحاجته الى التجمل بخلاف الميت فانه أحوج الى براءة ذمته (قال في كشف اللثام) ولله اجماع كما يظهر من الذكرى (قلت) سيأتي ان شاء الله تعالى في التمهيد لقل الاجامعات المتضافرة على تقديم الكفن على الدين الشاملة باطلاقتها لما نحن فيه ونستوفي الكلام هناك وللشافعية في هذه المسئلة وجهان أحدهما ان الغرماء لا يجابون الى المنع مما زاد عن الواجب ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (ولا تجوز الزيادة على الخمسة في الرجل وعلى السبعة في المرأة) أي غير العمامة في الاول واتقاع في الثاني وقد سمعت انه قال في (الذكرى) ان الخمسة في كلام الاكثر غير الخرقه والعمامة والسبعة غير اتقاع ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (ويستحب جريدتان من النخل قدر عظم الذراع) في (الاتصار) والخلاف والفنية والمفاتيح) الاجماع على انه يستحب ان يوضع معه جريدتان خضراوان من النخل وفي (المعبر والتذكرة والمسالك) الاجماع على استحباب الجر يدتين وفي (الذكرى) أن الامامية أجمعت على ذلك وفي (جامع المقاصد) انه لا خلاف فيه وفي (المدارك) الاجماع على الجر يدتين من سعف النخل وأما كونهما قدر عظم الذراع (في الاتصار والفنية) الاجماع عليه وفي (الذكرى) وجامع المقاصد وكشف اللثام) انه المشهور (وعن) الحسن بن عيسى قدر أربع أصابع فافوقها وقال الصدوق طول كل واحدة قدر عظم الذراع وان كان قدر ذراع فلا بأس أو شبر فلا بأس (قال في الذكرى) بمد قل هذه الاقوال والكل جائز كما ان التقى وعدمه جائز وقد صرح بالثاني الشهيد الثاني وشيخه الفاضل الميسي وفي (المفاتيح) الاولى ان تكون قدر شبر (وقال في الروضة والمسالك) ان المشهور ان قدر كل واحدة طول عظم ذراع الميت ثم قدر شبر ثم أربع أصابع) انتهى (وهذه مينة عبارة شيخه الفاضل الميسي في حاشيته على (الشرائع) قال ولا حد لها طولا والمشهور الى آخره ولم أجد غيرهما فضلا عن ان يكون مشهورا وفي (كشف اللثام) انه لم يرد ذلك في غير الروضة (ولله) لم يلاحظ حاشية الميسي (وهذا) الحكم من متفرعات أصحابنا والجمهور لا يعرفون ذلك كما في (الاتصار) وغيره ﴿ قوله قدس الله تعالى

فان قد قد فن الصدر فان قد فن الخلاف فان قد فن شجر رطب ﴿المطلب الثاني﴾ في الكيفية ويجب أن يبدأ بالحنوط فيمسح مساجده السبعة بالكافور (متن)

روحه ﴿فان قد فن الصدر فان قد فن الخلاف فان قد فن شجر رطب﴾ هذا هو المشهور بين الاصحاب كما في (المدارك) وهو خيرة (المسوط والنهاية والوسيلة والشرائع والسنذكرة ونهاية الاحكام والتحرير والارشاد والمقتصر وجامع المقاصد وشرح الجفرية والكيفية وفتح وفي المدرس والبيان وفوائد الشرائع وحاشية الميسر والمساك والروض والروضة) تقديم الزمان على الشجر الرطب فيقدم عندهم الصدر ثم الخلاف ثم الزمان ثم الشجر الرطب وفي (خلاف) لا يجمع على انه يستحب ان يكون من النخل أو غيره وهو خيرة (مختصر المصباح والسرر) وفي (لافعة ومارسة) تقديم الخلاف على الصدر وقل ذلك عن (الجمع) وفي (الذكرى ولفعة) انه مع تقديم النخل في شجر رطب وقل عن القاضي (والمذهب البارع) انه قال فان لم يوجد النخل فخير بين " الصدر " خلاف وفي (النافع والمعتبر) نسب جميع ذلك الى القليل (قال في المعتبر) كل ذلك لم يثبت هذا أسد فتوى الى قول المذهب اليها اسمه العلم المستند انتهى فأقول فيه وفي (مساك) ان الاصحاب سنبو لهما باقطن شيق خضرتهما انتهى و به صرح جماعة كثير من

﴿المطلب الثاني في الكيفية﴾

متن قوله ﴿يجب ان يبدأ بالحنوط﴾ يقع الكلام في مقامين (الاول) في وجوبه (الثاني) في ايدأ به قبل التكفين (ما الاول) فقد قل الاجماع عليه في (الخلاف والفنية) على الظاهر منه (والذكرة ونهاية) وشرح الجفرية والروض والمفاتيح وفي (المدارك) انه المعروف من مذهب الاصحاب وفي (جامع المقاصد والترح الآخر للجفرية) انه المشهور وفي (مجمع البهائم) تأمل في الوجه أو منع منه قال ولعل اختلاف الاخبار دليل الاستحباب وقل لانرف الاجماع وفي (كشف الغطاء) ان ظاهر (المراسم) الاستحباب وكأنه لفظ آخر عبارتها الموهمة ذلك ولو لفظ تأمل كلامه ظهر له انه قيل بالوجوب في موضع ثلاثة (وأما الثاني) أعنى الدأة به قبل التكفين فهو خيرة (المدرس والبيان والذكرى) في الغائقة وهو ظاهر (جامع المقاصد ونهاية الاحكام) في الفصل الرابع (مقل في الفقيه) اذا فرغ من تكفينه حنطه بما ذكرته وهو صريح بالتأخير عن التكفين وظاهر (المقسة والنهاية والمسبلة) وسيلة كصريح (المراسم والمنتهى والتذكرة ونهاية الاحكام) في آخر البحث الثالث كون التحيط بعد التأخير بل عبارات (لافعة ومارسة) والمنتهى ونهاية الاحكام) كاهريجة في ان ذلك بعد القميص ذو لم لوحظ أولها وآخرها (وعن المذهب) جواز تأخيرها عن اللباس القميص والممنة وفي (كشف الغطاء) ان الكل جائز وان تأخيرها عن شد الغمامة أولى حذرا من خروج شيء ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ ﴿ويمسح مساجده السبعة بالكافور﴾ اجماعاً كما في (الخلاف والفنية والتذكرة وشرح الجفرية والمفاتيح) وفي (المدارك) انه المعروف من مذهب الاصحاب وفي (جامع المقاصد والشرح الآخر للجفرية وكشف الغطاء) انه المشهور وفي (الخلاف) أيضاً الاجماع على انه لا يترك على افه ولا على اذنه ولا عينيه ولا فيه انتهى لكن الحسن بن عيسى والمفيد والحلي والقاضي على ما قل والمصنف في (المنتهى) زادوا الالف الذي يرغم به (وعن المتقن) يجعل على جبينه وعلى فيه وموضع

بأقل اسمه ويسقط مع الجز والمستحب ثلاثة عشر درهما وثلاث ودونه أربعة دراهم والأدون درهم (متن)

مسامحه وفي (الفتية) انه يجمل على بصره واقفه وفي مسامحه وفي يديه وربكته ومفاصله كلها وعلى أثر السجود منه فان بقي شيء اقامه على صدره ونفى عنه لباس في (المختلف) ومال اليه في (الذكرى) حيث قال ان الاخبار شهادتها له اتم وفي (المدارك) ومجمع البرهان) الترجيح لما اشتملت عليه صحيحة ابن سنان من وضعه في نفسه ومسامحه وأثار السجود من وجهه ويديه وربكته وصريح جماعة كثيرين بانه ان فضل شيء من المساجد اقامه على صدره استحباباً وفي (الاخلاف) (الاجماع عليه وفي (الدروس) بعد ذكر مذهب الصدوق ان الكراهة أشهر وفي (المفاتيح) انها مذهب الأكثر (ويلم) ان الشيخ في (مختصر المصباح) والمعجلي في (السرائر) قالوا ان المساجد جيبتمو باطن كفيه وربكته واطراف أصابع رجله وفي (الفتنة والمبسوط والنهاية) ظاهر أصابع رجله وجماعة أياها الرجلين ويكني صدق مسى المساجد كما به عليه في الروضة وغيرها (قال في الروضة) وأقله مساه لمساحا ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ بأقل اسمه ﴾ اجماعاً كما في (الذكرة وشرح الجعفرية) وفي (المفاتيح) ان وضع مائيسر هو مجمع عليه وفي (المدارك) انه المعروف من مذهب الاصحاب (انتهى) وما تيسر ينطبق على أقل اسمه به صريح في (الوسيلة والسرائر والمعتبر ونهاية الاحكام والتحرير والارشاد والمختلف والدروس والبيان والذكرى) والموجز الحاوي وجامع المقاصد والشرح الآخر للجعفرية وكشف الالتباس والروضة والكفاية) وغيرها وقوله الحق وغيره عن الجمل والعقود وفي (الدروس) بعد قوله واقفه مساه (قال) وقال الشيخان أقله مثقال وفي (الذكرى) بعد ان قل أقله مساه قال واختلف الاصحاب في قدره فالشيخان والصدوق أقله مثقال والجعفي أقله مثقال وثلاث قال ويخطئ بنو برة مولانا الحسين عليه السلام وابن الجنييد أقله مثقال ومثله قال الحق الكركي في (جامعه) وتلميذه في (شرح جعفر بن محمد) وظاهرهم ان الشيخين والصدوق والكاتب والجعفي لا يكتفون بأقل الاسم ان كان أقل مما قدره وظاهر جماعة وصريح الأكثر ان هذا الاختلاف انما هو في أقل الفضل كما يأتي ان شاء الله تعالى (وقال في الكفاية) ان المشهور الاكتفاء بأقله ووجب بعضهم مثقالاً وبعضهم مثقالاً وثلاثاً انتهى وهو كما ترى ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ويستحب ثلاثة عشر درهما وثلاث ودونه أربعة دراهم ﴾ اجماعاً كما في (الاخلاف) وفي (المعتبر) نفى عنه الاختلاف ونسب الى الحجة واتباعهم وفي (الفتية) (الاجماع على ان السابغ منه ثلاثة عشر درهما وثلاث وفي (الكفاية) انه الأشهر وفي (كشف التام) انه المشهور (وقل) جماعة عن القاضي انه ثلاثة عشر درهما ونصف (قال في المختلف) وهو غريب انتهى ولم أجد مخالفاً ممن تقدم أو تأخر في هذا سواء وخيرة (الفتية) والمبسوط والنهاية ومختصر المصباح والوسيلة ونهاية الاحكام) وبعض نسخ (المراسم) ان الوسط أربعة مثاقيل لأربعة دراهم كما قاله الأكثر وفسر المعجلي المثاقيل بالدرهم (قال في الذكرى) نظراً الى قول الاصحاب وطالبه ابن طائوس بالمستد انتهى وفي (المتن) كما يأتي ان المراد بالمثقال الدرهم (وقال في الدروس) ان تفسير ابن ادریس نحكم ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ والأدون درهم ﴾ هذا مذهب الحجة واتباعهم ثم لا أعلم للاصحاب فيه خلافاً كذا قال في

ويستحب أن يقدم الفازل غسله أو الوضوء على التكفين (متن)

(المعتبر) وهو خيرة (كتاب الاعلام) نقله في (المعتبر) عند الكلام على لوجب وخيرة (النهاية والمبسوط) ومختصر المصباح والوسيلة والسرر والشرع ونهاية الاحكام والتحرير . بين والموجز الحاوي وحاشية الميسي (وكشف الاتباس والمسلك) ونقل عن (الجمل والمصباح والمصباح والجامع وخيرة الفقهاء والمهداية والفتنة والخلاف والمراسم والكافي والجمل) على ما نقل عنه . نقل وفي (الخلاف) الاجماع عليه وفي الفتنة يجرى مقال واحد جاء ونقل ذلك ايضاً عن لكتاب وعن الحمي أنه مقال وثلاث وفي (الروضة) أن الفضل ثلاثة عشر ودونه أربعة دراهم ودونه مقال وثلاث ودونه مقال وعن (الفقه الرضوي) لا أقل من مقال وفي (المنهاج) أن المراد بمقال هو الدرهم وهل كافوا الفضل خارج عن هذه المقادير أم لا (قل في السرر) خفف في ذلك والاضرب به . أنه خرج (وفي كشف الاتباس) أنه المشهور به قطع لا أكثر كافي (لذكرى) وذهب لا أكثر كافي (المدارك والكفاية) وظاهر الاكثر كافي (كشف الآفة) وعرفه في (خفف) الى الكتاب وعلي بن ابيويه والمفيد والشيخ وسلا والقمي والقي وحاش أو الس في (لموجز الحاوي) هل ومنه ما في الماء والتبديد في حواتيه على الكتاب . ومن أحد في مقدمه . المشاهير . من هذا ما نقله المجلسي عن بعض (هم) تردد لمصنف في (التحرير وظهر تذكره وسماه للاحكام) . نقل الارديلي في مجله . قوله قدس الله تعالى روحه . ويستحب . هذه الغسل غسله . نقل على التكفين) كافي (المبسوط والتمية والمعتبر والفتح والشرع ولا رد ولا ذكرى . مدرسه . بين واللمعة وحواشي الشهيد وجامع المقاصد والروضة وجمع البزج) . نقل ذلك من (جامع) . قصر في (الوسيلة) على الفضل وفي (العلية . لفتنة) أنه يستحب أن يتوضأ ولا يتم به . نقل في (لمعة) أن الصاب ايضاً يتوضأ ويتقلن كل أحدث . يجب الوضوء . غسل لاس أهل صاب . وفي (المنهاج والتحرير) يستحب الفضل فان لم يتمكن منه توضأ وفي (نهاية الاحكام والتذكرة) . نقل . أن فان لم يفضل توضأ كذلك وليس في (المرسم) الا استحباب غسل اليدين في مرتين وهذا ذكره في (الفتنة) ايضاً في أول البحث ولعله أراد ما ذكره الصدوق في (لمعة) من استحباب غسل اليدين من المرتين قبل تشييع الميت ثم الوضوء . ثم الغسل هذه قبل التكفين وفي (التذكرة) . نقله أولاً ثم يتصل بالخبر قال وليس في لا خبر ما يدل على الوضوء . نقل . من أجل ذلك . نقل على تقديم التكفين على الفضل في (لذكرى) على حل الضرورة وطهر عبارة . كتاب . كذا . كتب التي ذكرناها وصريح بعضها استحباب تقديم غسل لمس (وفي لذكرى) في بحث الاغسل أن من الاغسل المسنونة الفضل للتكفين وقد نقله في بحث لا غسل عن صدوق . نقل . الحق . نقل الرواية به صحيحة وفي (المبسوط) ولتذكرة) أن المراد وضوء وضوء . عبارة . وفي (جامع البزج) الى الاصحاب وفي (البيان) يستحب أن يتصل الفضل بغسل الصلاة . نقل . كذا . نقل في (البروس) وفي (لذكرى) أنه الوضوء الذي يجمع الفضل وكذا في (الروضة) . نقل . أي في هذا تمام الكلام ان شاء الله تعالى (وعلى في لمعتبر) هذا الحكم . نقل . لا غسل . نقل . على من غسل ميتاً واجب أو مستحب وكيف ما كان فن الامر به على لموجز فيكون التمسك . الفضل . (وفيه) في

والاقرب عدم الاكتفاء به في الصلاة اذا لم ينو ما يتضمن رفع الحدث (متن)

كشف الثام) باستحباب تسجيل الموق الى مضاجعهم وفي (المتحى) بكونه على ابلغ احواله من الطهارة المزيلة للنجاسة البنية والحسكية عند تكفين البالغ في الطهارة فان لم يتمكن من ذلك يعني غسل استحباب له بأن يتوضأ لانه احدى الطهارتين فكان مستحباً كالأخر ومرتباً عليه لتقصانه عنه وفي (التذكرة) بأن الفصل من المس واجب فاستحب له الفور به ولم يطل الوضوء بشي. وفي المتبر والتذكرة ونهاية الاحكام) ان لم يتمكن غسل يديه الى الذراعين وفي (المتحى) الى المرفقين (وفي التذكرة وجامع المقاصد والروضة) الى المنكبين وفي (اليان) ان تضر غسل يديه وفي (الدروس) يتسلأ ويتوضأ رافعاً يدها الحدث أو يغسل يديه الى المنكبين (وفيه وفي الروضة) أنه لو كفنه غير الغسل فالاقرب استحباب كونه متطهراً لفحوى اغتسال الغسل ووضوئه (انتهى) وقد سمت عبارة (المقنة) في الصاب والكلام في عبارة (الروضة) في مقاسين (الاول) أنه قال لو اضطر لحوف على الميت أو تمذرت الطهارة غسل يديه من المنكبين ثلاثاً (وفيه) أنه اذا خيف على الميت من مجرد الوضوء ينبغي أن يكون زمان غسل اليدين من المنكبين ثلاثاً ليس أطول منه وهو ان لم قل انه أطول منه مساو له (نعم) يتجه ذلك بالنسبة الى الغسل (والثاني) أنه استقر كون غير الغسل متطهراً لفحوى اغتسال الغسل ووضوئه وهذا يتم في الحدث بالحدث الاكبر لان الاكتفاء في الوضوء من الغسل انما يدل بالفحوى عليه مع أن حدث المس لا يرفع الا بالغسل ويان الفحوى أن حدث المس ليس كالخض والجناية لانه يجوز معه دخول المساجد وقراءة الزايم فاستحباب الوضوء معه مع كون حدثه أضعف يشمر بعدم الاكتفاء في تكفين الجنب والمخاض من دون غسل ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (والاقرب عدم الاكتفاء به في الصلاة اذا لم ينو ما يتضمن رفع الحدث) وفاقاً (للتذكرة وحاشية الايضاح) وخلافاً (لنهاية الاحكام) قال في (الايضاح) وجه القرب أنه مشروع بدونه فلا تستلزم نية يرفع الحدث ويحتل الاكتفاء لان الفضيلة التامة متوقفة على رفع الحدث وقد نواها ومثله قال في (جامع المقاصد) وزاد انه لا يلزم من توقف كمال الفضيلة كونه متوياً حال فصل الوضوء ونحوه ما في حواشي الشهيد لكنه قال (فان قلت) قد حكم فيما قبل بكون استحبابه ما يستحب له كقراءة القرآن سبياً للصحة وهذا منه فكيف الحال (قلت) يحتل ان يكونا قولين يرجع عن الاول الى الثاني ويحتل فيه تفرعهما والفرق ان شرعية الوضوء لقراءة القرآن لتحصيله على الوجه الأكمل وهو متوقف على رفع الحدث وقد نواه فيحصل له وأما التكفين فانه موقوف على ايجاد الوضوء ومن المعلوم انه غير مستقل برفع الحدث فلم يتوقف على رفع الحدث بل على مجرد الصورة فافترقا انتهى (وقال) الشهيد الثاني في حواشيه بعد قوله هذه العبارة وفي هذا الفرق نظرين لا كل واحد من التكفين والقراءة لا يتوقف أصله على الوضوء وكال كل منهما يتوقف عليه فانه لا معنى لاستحباب الوضوء لتكفين الا ايقاع التكفين على وجه أكمل منه بدونه فان كان ذلك دالاً على نية يرفع الحدث فليكن هذا كذلك والا اتنى فيها (ثم قال) والحق ان نية ذلك في معنى نية الاستباحة لا يحصل بدونه فان ذلك الوجه الاكمل لا يحصل بدونه وهو في معنى نية رفع الحدث حيث يمكنه رفعه ويرفع الحدث بذلك هذا كله اذا اعتبرنا أحد الأمرين والا فلا اشكال

وان يجعل بين اليقيه قلنا (متن)

في الرضخ (ونحوه ما في الروضة) حيث سوى بينه وبين الاستباحة والرفع وعمله به من جملة النيات المتوقفة على الطهارة فإذا أثر في غايات أثر في غايات آخر (ثم قال) واعلم انه لا يلزم من عدم ارتفع الحدث وحصول الاستباحة حيث لا ينوي أو حيث لا يقع عدم صحة الوضوء بدونه بل قد يصح و لا يبيح كما هو ظاهر في كثير من موارد الوضوء الذي لا يبيح وبارة المصنف صريحة في ذلك حيث اعتبر الوضوء ولم يكنف به في الصلاة ولا ينافيه قوله فيما تقدم انه يشترط نية أحد الامرين لان ذلك شرط في الوضوء الذي يبيح الصلاة ونحوها حيث كان من مقدمتها لا مطلقاً انتهى (قلت) قدس على هذا في (جامع المقاصد) في الامور الذي به عليها حيث قال (ويسمي) الثاني ثلاثة أمور (الاول) انهم صرحوا بان الوضوء المستحب تقديمه على التكفين هو وضوء الصلاة فليعتبر أحد الامرين من الرضخ والاستباحة لا بد من بينهما تحصل الفصلة المطلوبة وحيداً فلا مجال للتردد في الاستباحة للصلاة ولا لفرض خلوه عن نية رفع الحدث لان يدل ذلك على استحباب الوضوء مطلقاً وبالأفضل انه وضوء الصلاة (الثاني) قد سبق في كلام المصنف انه لو تأدب به يستحب وضوءه كقراءة القرآن فالأقوى الصحة والمفهوم من الصحة هو كونه مبيحاً للصلاة وصحيحاً يدل عنه فيكون ما ذكره وجوه عن ذلك (الثالث) انه قد سبق في بحث الوضوء شرط نية الرضخ أو الاستباحة فيه ومتقضى ذلك انه لو لم يوافق واحد منهما لم يكن وضوء صحيحاً والمعلوم من عبارته خلاف ذلك والام تحصل بالوضوء الخالي من الامرين فصلة التكفين أصلاً (وبشكل) يدل كلامه على ان شرط نية أحد الامرين لتحقيق الاستباحة لانه وضوء معتبر في الخلعة ويكون مرد صحة الصحة بالاضافة الى الصلاة ونحوها ولا بأس بهذا تأويل ادلا دليلاً على عدم صحة ظهوره من الامرين (نعم) لا يكون مبيحاً ميبني ان يلحق هذا البحث لاني لم أظفر في كلام أحد عن شيء يجمعه انتهى كلامه رحمه الله (وقال في كشف قائم) لا قرب عدم الاكتمال في نية الوضوء لا لانهم توقف ايقاعه على الوجه لا كمال على ارتفاع الحدث اذ ليس دليل (من اجل) لا على تقديم غسل البدن الى المنكبين أو لمقربين والرجلين الى تزكيتهما وما تقدم غسل الوضوء من ذكره الشيخ وتبني جماعة بإدراة اليهما أو ليكون على أكمل حال حين التكفين (على كل حال) فلا يتجه كون التكفين غاية لشيء منها ولا سيما على الاول ومعه يظهر انه لا يبيح ما ينشأ من كان نفراً واقترب التكفين وما ورد النص باستحباب الطهارة له وعلم انه لو لم يوافق واحد من الأمرين لم يكن ما يفضله الا صورة الوضوء الاعلى عدم اشتراط نية الرضخ وكذا وجوب غسل المس فيه أو اغتسل ولم يكن المشترك به لم يكن للصلاة وشبهه (قوله قدس سره) (ويستحب) ان يجعل بين اليقيه قلنا (كما في) (الشرائع) والمختار والتذكرة ونهية الاحكام) يقتضي ان يذهب المصنف أراد بما بين الايتين القبل والدر ومن ذلك لوضوح في ثمة فيكون مرد به يحصل على القبل والدر قلنا كما صرح بذلك في (القنعة والنهاية والمبسوط) ويختصر بمصباح المروية في الوضوء والتحرير والتذكير والبيان وجامع المقاصد) والظاهر ان المراد بالجل بين الايتين الجل على الدر فقط كما اقتصر على ذلك في (الشرائع) واقتصر في (اعتقه) على الوضع على القبل مع الحشو في الدر

وان خاف خروج شيء حشا دبره بالقطن وان يشد فخذه من حقويه الى رجله بالخامسة
لغاً شديداً (متن)

(قل في التذكرة) يستحب ان يجمل بين اليه شيء من القطن المتزوع الحب لئلا يخرج منه شيء واختلف في كيفته (قال الشيخ) يحشى القطن في دبره وقال ابن ادریس يوضع على حلقة الدبر من غير حشو (ثم قال) ان قول ابن ادریس أحوط عندي (انتهى) وهذا الكلام يعطي ان القائل يحشو الدبر به لا يستحب وضعه بعد ذلك على الدبر مع ان الاصحاب في ذلك على ائحاء ففي (الفتاوى والخلاف والمتبر) واختلف انه يحشى الدبر به من دون تعرض لجله على الدبر وهو المقتول عن (الكافي) وكذا (الجامع) مع زيادة حشو قبل المرأة أيضاً من دون ذكر جعل شيء عليه وفي (النهاية والمسوط والوسيلة والتحرير والتذكرة والدروس والذكرى والبيان وجامع المقاصد) حشوه به مع جلته على الفرجين كما صنع المصنف هنا الا ان ظاهره كما عرفت تخصيص الدبر بالوضع بل في (الذكرى) ان قبل المرأة يحشى بالقطن الى نصف من ويوضع عليه أيضاً وثله (قال في جامع المقاصد) وما قلناه عن الشيخ في (الخلاف) ادعى عليه فيه اجماع الفرقة هذا والقائلون بالحشو بعضهم اشترط في مسحه خوف خروج شيء وآخرون اطلقوا كما يأتي وما لم يذكر فيه الحشو في الدبر (الفتاوى) ومختصر المصباح والمراسم والسرائر) بل في الاخير التصريح بتركه وانه يجنب عنه وواقعه على ذلك المصنف في (نهاية الاحكام) فانكر الحشو مطلقاً ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (وان خاف خروج شيء حشى دبره بالقطن) كما يعطيه كلام الشيخ في (الخلاف) والكاظم وابن سميع على ما قلنا عنهما وبه صرح في (التذكرة والنهى والدروس والبيان وكذا الذكرى) حيث قال فيها ويحشو ما يخاف الخروج منه وفي (جامع المقاصد) ان عبارة (الذكرى) ليست نصة كعبارة الكتاب لانهما تحتل ما من شأنه ذلك اذ يكفي في صدق الخوف ثبوته في بعض الاحوال ولم يشترط في غير هذه الكتب مما قيل فيها بالحشو هذا الشرط اني خوف خروج شيء وقد عرقها ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ويشد فخذه من حقويه الى رجله بالخامسة لغاً شديداً ﴾ تقدم الكلام في مشروعيتها والكلام الان في كيفية شدّها وانها متى تشد (اما الاول) قال الشيخ في (المبسوط) وجماعة انه يشدها من حقويه ويضم فخذه ضمّاً شديداً ويلفها في فخذه ثم يخرج رأسها من تحت رجله الى الجانب الايمن ويشد في الموضع الذي لف فيه الخرقه ويلف فخذه من حقويه الى ركبته لغاً شديداً (قال في جامع المقاصد) هذا هو الموجود في كلام الاكثر قال وقال في (البيان) يشد طرفها على حقويه ويلف بما استرسل منها فخذها لغاً شديداً وهو خلاف قول الاكثر وهو كما قال وعبارة (البيان) هي عبارة (الشرائع) بينها وأولها الفاضل المصنف قال المراد بشد طرفها شدّها في جانب العرض من احدى الطرفين ليكن شد فخذه بالبقية (وقال في كشف الانباس) ليس المراد بالبارتين ظاهرهما (وقال في الذكرى) ولا يشق رأسها أو يجمل فيها خيط وفي (المسالك والمدارك) انه يربط احد طرفيها في وسط المبت اما بأن يشق رأسها أو يجمل فيها خيط ونحوه ثم يدخل الخرقه بين فخذه ويضم بها عورته ضمّاً شديداً ويخرجها من تحت الشدّ الذي على وسطه ثم يلف حقويه وفخذه بما بقي لغاً شديداً فاذا انتهت أدخل طرفيها تحت الجزء الذي انتهى عنده منها (وأما الثاني) فالمراد

بعد ان يضع عليها قطعاً وذريره (متن)

بين الاصحاب تندها تحت الاكفن جميعاً كما في (كشف القام) وخبر عمار المتضمن شد الغرقة على القميص محمول على ان المراد شدةا تحت القميص بعد الباسه اياه استظهاراً في التحفظ من انكشاف الدرة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ بعد ان يضع عليها قطعاً ﴾ هذا هو القطن الذي يجعل على الفرجين كما هو صريح جماعة وظاهر آخرين وفي (جامع المقاصد) ظهر المصنف انه خلافة والمهود من الاخبار خلافة انتهى ﴿ قوله قدس سره ﴾ ﴿ وذريره ﴾ على القطن وقد اتفق العلماء كما في (المتبر والتذكرة) على استحباب الذريرة وفي (كشف القام) ذكرها الاصحاب انتهى ويأتي بينه يطيب ما هل هو الكفن كله أو صفه ان شاء الله تعالى لكن في (النتبة) الاحماع على عدم حور التطيب مفيد الكافور كما يأتي ان شاء الله تعالى واختلفوا في حقيقتها فهي (المكنة والهايه ولسوط) مختصر المصباح (المراسم) انها القمحة (قال في الذكري) ضم المصنف وتشديد الميم المفتوحة وحاء المهمة أو بفتح القاف والتخفيف كواحدة القمح قل وسماهاه أيضاً الجسفي (قل في كشف اللام) القاضي أيضاً (وعن التبان) ان قصب الطيب وهو قصب بجاء به من الهند كانه قصب السب وفي (المتبر والتذكرة) انها الطيب المسحوق وفي (المسالك) ان هذا اضبط ما جاء فيه مني (قال) ظهر (المتبر) ان ذلك هو المعروف بين الاصحاب وسأيت ان جماعه من الاصحاب على انه لا يطيب الطيب للميت مفيد الكافور والذريرة وهذا لا يستقيم أولاً يتصح الا ان يراى ان الطيب المخصص للمهود كما سننه عليه عن قريب ان شاء الله تعالى وفي (المدارك) ان ظاهر ان المراد به طيب خاص معروف بهذا الاسم الآن في بغداد وما والاها (وقال الفاضل) ليس المسمى المعروف مع الآن بما خلاط خاصة من الطيب والحل عليه أولى (وعن) الراوندي انه قيل انها الورد والسبل والفرسل والاشنة والاذن يندق جميع ذلك (وعنه أيضاً) انه قيل انها حبوب تشبه حب الحطة التي تسمى بالحمية تدق تلك الحبوب كالذقيق له ربح طيبة (وقال الصجلي) والتي ارأه انها الصمغان بالصب والشديد بابت طيب غير الطيب المهود يحصلونه على رأس دن الحر ويطين به ليكسها رائحة استبد قبل الاصمى يقال للذي يصبو الحر مثل الذريرة قحان واشد فيه شمرآ

اذا قضت خواتمه علامه . يس (١) القمحان من المداه

وقال في (المتبر) هو خلاف المعروف بين العلماء بل هو الطيب المسحوق (وقال في الذكري) ليس فيما استشهد به الصجلي صراح في المطلوب ولا في كلامه قسب منه وقال فيها أيضاً وقال الصجلي هو فيه بمعنى مفعوله ما يند على الشيء وقصب الذريرة دواء يجلب من الهند وما يمين يحصلون خلطاً من الطيب يسمونها الذريرة (وقال المسعودي) من الاقاوية المسقولة بين قصب الذريرة والورد والسليحة والاذن والزيد والاقاوية من علاج به الطيب كالتوابل ليطام وعد اصول الطيب خمسة المسك والكافور والورد والنير والزعفران انتهى ما في (الذكري) وقد وفق الصجلي الكركي في حقيقته المدوة على الارشاد (وعن البين) القمحان يقال ورس ويقال زعفران والازهري عن أبي عبيد (يريد خل) القمحان الحر ويقال طيب وفي (المحيط) القمحان الزعفران والورد وقيل ذريرة قملو الحر

(١) كذا في التسخ والذي في السرائر ينثر القمحان (مصححه)

ويجب أن يؤزره ثم يلبسه القميص ثم يلفه بالازار ويستحب الجيرة فوق الازار وجعل
احدى الجريدتين مع جلده من جانبه الايمن من ترقوته والاخرى من الايسر بين
القميص والازار (متن)

وفي (المنهاج) الورس أوالزهفران أو القريرة كل ذلك يقال (وعن الجمل) القمحان الورس ويقال للزهفران
والذريرة وهذا كله يشهد لما قاله المحلى (ودن) خط الشهيد عن بعض الفضلاء ان قصب الذريرة
هي القمعة التي يؤتى بها من ناحيةها وتدو أصلها قصب ثابت في أجنحتي بعض الرساتيق يحيط به حبات والطريق
اليها على عدة عقبات فإذا طال ذلك القصب ترك حتى يجف ثم يقطع عقداً وكما يأثم يبي في الجولات
فإذا أخذ على عقبة من تلك العقبات المروقة عن وصار ذريه ويسى قحة وان سلك به على
غير تلك العقبات بقي قصباً لا يصلح الا للوقود ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ويجب أن
يؤزره ثم يلبسه القميص ثم يلفه بالازار ﴿ هذا هو المشهور كما في (كشف الثمام) وفي (الذكرى)
نسب جعل المنز تحت القميص واخرقة تحتهما الى المشهور وأخرى الى الاصحاب (ثم قال) وقل
الاصحاب فيه الاجماع (قلت) هذا الاجماع المستفيض قل كما يظهر من نسبه الى الاصحاب ما وجدته
لكنه معلوم لان الاصحاب بين مصرح بالترتيب المذكور هنا وآت بلفظ ثم أو عاطف بالواو مقدم
المنز على القميص والقميص على الازار وظاهر (المنهاج والمراسم) تقديم الباس القميص على التوزير
وشد اخرقة (قال في كشف الثمام) يجب الترتيب وان جاز الباس القميص قبل التأزر كما قدمنا لكن
لا يثم الا منه ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (وجعل احدى الجريدتين مع جلده من جانبه
الايمن من ترقوته والاخرى من الايسر بين القميص والازار) هذا هو المشهور كما في (المدا رك
والكفاية وكشف الثمام) والظاهر أن مراد المصنف من ترقوة جانب الايسر كما استظهر ذلك المصنف
في (المختلف) من عبارة الشيخين لانهما كعبارة الكتاب وبذلك صرح الصدوق في (المنهاج) والقاضي
على ما قل منها وأبو المكارم والشهيد في ثلاثة من كتبه وفي (الفنية) الاجماع عليه وفي (الذكرى)
أنه المشهور وفي (جامع المقاصد) بعد ان قيد العبارة بذلك قل هو الاشهر وفي (الفتية) فيحصل
احدهما من عند الترقوة يلصقها بجلده من الجانب الايمن والجريدة الاخرى عند وركه من الجانب
الايسر ما بين القميص والازار وقل هذه العبارة في (المختلف) عن علي بن بابويه وفي (الذكرى)
أنه مذهب في الرسالة واستدل له في (المختلف) بخبر يونس عنهم عليهم السلام فيحصل له واحدة بين
ركبته نصف مما يلي الساق ونصف مما يلي الفخذ ويحصل الاخرى تحت ابطه الايمن ودلالته على
ذلك كما ترى (نم) هذا الخبر قل في (الذكرى) أن الجفني عمل به وكذا الحسن بن عيسى على
ما قل عنه في (المعتبر) (وقال في مختصر المصباح) أن البني على الجلد عند حقوه من الايمن
واليسرى على الايسر بين القميص والازار (وفي الانتصار) انه روي في طرق معروفة عند
الامة أن الجريدة من أصل اليمين الى أصل الترقوة وفي (المراسم) أن البني مع الترقوة على الجلد
واليسرى على القميص من عند تحت اليد الى أسفل (وقال في المعتبر) يجب الجزم باقتدار المشترك
وهو استحباب وضها مع الميت في كفته أو في قبره بأي هذه الصور شئت وذلك لاختلاف الروايات

والتعميم محكاً يلف وسط العامة على رأسه ويخرج طرفها من تحت الحنك ويلقيان على صدره وتثر الذريرة على الحبرة واللفافة والقميص وكتبه اسمه وانه يشهد الشهادتين وأبشاه الأئمة عليهم السلام (متن)

والاقوال واستحسنه المحقق الثاني وصاحب المدارك (قال الاستاذ) 'دُم لله حراته فيه نظر من وجوه (الاول) أن مستند المشهور معتبر من حيث السند مع الشهرة فلا عدول عنه (الثاني) أن الظاهر من الاقوال جميعاً عدم الوضع في القبر اختياراً كما هو مقتضى غير واحد من لاحاز (الثالث) مع قطع النظر عن الروايات لم نجد العمود الذي ادعاه واكتضاه اجبره ، فقدر المشترك به محل تأمل لأن وظائف الميت توقيفية (نعم) في رواية سماه عن الصادق عليه السلام يستحب أن يحمل (يدخل حل) في قبره جريدة وطبة الحديث (وقال في الذكرى) وقال الاصحاب توضع مع جميع أموات المسلمين حتى الصغار لا إطلاق الامر بذلك (قالوا) ويجعل على الجريدتين قطر انسي (قل في مع له صد وهو حسن وفيها تمها لو تركتا أو نسبتا حاز وضعهما (١) على القبر كما فعل النبي صلى الله عليه وآله في القبر الذي كان صاحبه مذبذباً (٢) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ : استحباب التعميم فقد تقدمه كلامه على رأسه ويخرج طرفها من تحت الحنك ويلقيان على صدره ﴿ : استحباب التعميم فقد تقدمه كلامه فيه (وأما التحنك) والهيئة المذكورة فقد ذهب اليها علماؤه كما في (التذكرة) والرواية هما مشهورة كما في (الذكرى والمدارك) وفي (المتبر) أنه مذهب الثلاثة واتباعهم وفي (كشف الغطاء) أن التحنك يجمع عليه على الظاهر وإن الهيئة المذكورة هي المروية ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (وتثر الذريرة على الحبرة واللفافة والقميص) قد تقدم الكلام في استحبابها لغيب أو الكفن وهل الاجابات على ذلك وإن أما المكروه ادعى الاحصاء على عدم حوار تطيب الميت سوى الكافور وقد ذكر المصنف هنا أنها تستحب لهذه الثلاثة وفقاً للصدوق في (الهدية والفقيه) ، فلهي في (المراسم) واحتق في (الشرائع) بل في (مختصر المصباح والسرائر والذكرى) كشف الغطاء استعاضه على الاكفان كلها وإليه يميل الكركي وقد يشربه اجاعا (المتبر والتذكرة) بل صرح الاصحاب باستحبابها لقطع الذي يوضع على الخامة كما في (كشف الغطاء) وهو كما قال ذكر ذلك الصدوق في (الفقيه) والمفيد في (القنعة) والشيخ وأبو بطل وغيرهم ممن تعرض له لكن في (القنعة والتهذيب) المبسوط والوسيلة ونهاية الاحكام والتحرير والبيان) الاكتصار على ترها على الخبر والفتحة ل في (المنهى) لا يستحب على اللفافة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (وكتبه اسمه وانه يشهد الشهادتين وأبشاه الأئمة عليهم السلام) اجاعا كما في (الخلاص) وظهر (الفقيه) وقد سببه الى الاصحاب غير واحد كالمحقق الثاني والفاضل الميسي والقدس الاردبيلي والسيد السند صاحب (المدارك) والفاضل الهندى ويظهر ذلك من الشهيد الثاني حيث قال اغتف الاصحاب في المكتوب (ورد في المبسوط والتهذيب) وحده لا شريك له وقول المصنف رحمه الله وأبشاه الأئمة عليهم السلام يحمل

(١) في الاخبار النبوية ما يدل على أنها توضع على ظاهر القبر اذا نسي أو تركت (منه) (٢) هذا الخبر قال جماعة انه عامي وقد وجدته في الفقيه مروياً عن الصادق عليه السلام (منه)

بقرية الحسين عليه السلام ان وجد فان قد فبالاصبع (متن)

أمرين (أحدهما) أن يكون المراد كتابة أساميهم الشريعة فقط تبركاً بها كما صرح بذلك في (الشرائع) حيث قال وان ذكر الأئمة عليهم السلام وعددهم الى آخرهم كان حسناً ومثلها عبارة الموجز الطاوي (الثاني) أن يكون المراد أنه يشهد أن الأئمة عليهم السلام اثنتان في (المبسوط) والثالثة والخلاف ومختصر المصباح والوسيلة والفتية والارشاد والبيان والكفاية وفي (الخلاف) الاجماع عليه وزاد في (الفنية) الاقرار بالبحث والثواب والعقاب وظاهرها الاجماع عليه واقتصر المعلي والشهد في (المروم) على الشهاداتين وهو المنقول عن الكاتب والذي يقضي به التبع أن كل من تقدم على الشيخ اقتصر على الشهادة الاولى ماعدي الكاتب كالصدق والمفيد في (الفقيه) والمداية والقنعة والزينة) على ما قل هنا بل من عاصر الشيخ كالديلمي بل بعض من تأخره كالحقوقي في (النافع) لكن كل من تأخر عنه الاثنا عشر ائمة على التفصيل المذكور عنهم وبمعهم نفى عنه اليأس وبمعهم قل كل خير ان شاء الله تعالى وبمعهم انه خير عرض (وقال) جمهور الاصحاب ان الاصل في خبر أبي حمزة (وقال) لا ستاذ حرمه الله تعالى يدل عليه ما روي في الاحتجاج في مسائل الخيري عن صاحب عجل الله تعالى فرجه وسئل مخرجه وجعلني فداء روي لنا ان الصادق عليه السلام كتب على ازار ابنه اسماعيل اسما عجل الله تعالى له لا اله الا الله هل يجوز ذلك الى ان قال (فأجاب) عليه السلام يجوز ويشهد له ما روي ان الكاظم عليه السلام كفى بكفن مكتوب ثم اقرآن (وما في كشف الغمة) من فضل بعض الامراء السامانية القتي كتب الحديث الذي رواه الرضا عليه السلام بسنده عن آباءه عليهم السلام الى الله جلّت عظمتهم والحديث والحكاية مشهوران (وما في غية الشيخ) عن أبي الحسن القمي انه دخل على أبي جعفر محمد بن عثمان العمري رضى الله تعالى عنه وهو من الوب الاربعة وسفراء صاحب صلى الله عليه وعلى آباءه الطاهرين وبين يديه ساجدة وقاش ينش آيت من القرآن واسماء الأئمة عليهم السلام على حواشها قتل ياسيدي ماهذه الساجدة قتال قبري تكون فيه وأوضع عليها أو قال أسند عليها الحديث (وقال في الذكرى) ولم يقل استحباب كتابة شيء على الكفن سوى ذلك فيمكن ان يقال بجوازه للاصل والبلغ لانه تصرف لم يعلم اباحة الشرع له وفي (جامع المقاصد) ولم يذكر الاصحاب استحباب كتابة شيء غير ما ذكر ولم يقل شيء يتد به يدل على الزيادة واعراض الاصحاب عن التعرض لزيادة بشر بدم نجويز مع ان هذا الباب لا مجال للرأي فيه فيمكن المنع انتهى (وقال في المراسم) تستحب كتابة اسمه واسم ابيه ولم أجده لغيره ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ بقرية الحسين عليه السلام ﴾ هذا ذكره الاصحاب كما في (جامع المقاصد) وكشف الثام والمختلف (ماعدا الصدوق في الاخير وفيه أيضاً انه المشهور وينبغي ان تبلى التربة لتكون الكتابة مؤثرة كما قاله المفيد في رسالته الى ولده كما قلناه وهو خيرة (السرائر) والتمهي والمختلف والذكرى وجامع المقاصد والمسالک والمدارك (والمصنفون من أصحابنا ماعدا المفيد) يطلقون في كتبهم كما في (المختلف) وفي (كشف الثام) لا بد من التأثير وان أطلق الاكثر لان ذلك حقيقة الكتابة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ فان قد فبالاصبع ﴾ هذا هو المشهور كما في (المختلف) وكشف الثام (والكتابة بالاصبع ذكرها الاصحاب كما في (جامع المقاصد) وظاهرهم ان المراد الكتابة بالاصبع من دون تأثير (وعن) الكاتب وعزية المفيد انه لا يتنقل الى

ويكره بالسواد على الحبرة والقميص والازار والجريدتين وخياطة الكفن بخيوط منه
وسحق الكافور باليد ووضع الفاضل على صدره وطلى جانب القفاة الايسر على اليمين
وبالعكس (متن)

الاصح بعد قد الله والطين وواقهما على ذلك الشيدان والكركي والمسي والهدي بل قل المني
والشيد الثاني انه يكون ذلك بالطين الايض وفي (كشف القام) لو قيل ما كتبه الله قل الكتانة
بالاصح كان حسنا وفي (المراسم ومختصر المصباح) يكتب بالترقة أو بأصبعه وظاهرهما عدم الترتيب
﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (ويكره بالسواد) وسائر الاصابع كما صلى عليه المريد والمصنف
في (المناسك) والشيد في (الفروس) والمحقق الثاني في (جامع المقاصد) وفي (المسوط) ومختصر
المصباح) ولا يكتب بالسواد وظاهرهما كظاهر (المراسم) انه لا يجوز كما صرح به في (النهاية) وقد
يفهم ذلك من عبارة (المتبر) ولهم أرادوا شدة الكراهة ﴿ قوله قدس سره ﴾ (على الحبرة
واقصيص والازار والجريدتين) والسماة كما في (المسوط والنهاية والوسيلة والذكرى والفروس والموجز
الحاوي وشرح الجفرية) وما زيد فيه السماة (التحرير والبيان) لكن أسقط فيها ذكر جريدتين
وفي (مختصر المصباح) يكتب على الاكمام كلها وفي (المختلف) على الجريدتين ، لا كمن وهل
انه المشهور وأطلق الاكمام في (السرائر) وفي (المسالك) وأصاف الشيد المقر والكل حاضر بل لو
كتب على جميع اقطاعه فلا بأس بثبوت أصل المشروعية وليس في زيادتها الا زيادة الخير ن شاء .
تعالى (انتهى) وما ذكره عن الشيد ذكره في (الفروس) حيث قال يكتب على الجريدتين
واقصيص والازار والحبرة والسماة والقفاة وفي (كشف القام) لا بأس بكتاتبة على الاكمام كلها لا
ما يفحص العقل لسوء الادب فلا يكتب على المقر لا متجاوز الصدر والطن ونهى لمصنف رحمه
الله اقتصر على الاراسة المذكورة كما اقتصر على ذلك في (الفقيه والهدية والمرسم) شرع بالرفع
والمتبر والتذكرة وبهاية الاحكام) وقال المريد يكتب على الجريدتين والحبرة واقصيص ورك لا
وفي (الفتية) يكتب على الجريدتين واقصيص والازار وترك الحبرة وظاهره دعوى لاجماع .
في (الروضة والمدارك ومجمع الرهان) وغيرهما الى الاصحاب الزيادة في الكتانة والمختص
والمكتوب عليه (وقال في المدارك) ان الترك أولى كما هو ظاهر المني ولارد على امده مستند وقد
سمعت مادكره الاستاذ من المستند مع السامع في ذمة السن ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾
(وخياطة الكفن بخيوط منه) أي لامن غيره ذكره الشيخ والاصحاب كما في (الذكرى) وجامع
المقاصد) والشيخ والاتباع كما في (المدارك) وفي (لروضة) به المشهور وطه لمحب عم لم يرح في
حله أو طهره ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (مسح الكافور يد) أي لاسيره .
ذكره جماعة من الاصحاب كما في (جامع المقاصد) وقال في (الفتية) ذكره الشيخ .
مستند بمقول الشيد حقا من المصباح وفي (المسود) يكره سحقه بغيره .
ذكره (صحت) وفي (. . .
يوس عنهم عليهم السلام ثم أحمد الى كثر . . .
﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (ووضع اصل على صدره) قد تقدم كلامه .
في عن (الخلف) وفي (كشف القام) المشهور .
﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (وطلى جانب القفاة الايسر على اليمين) عكس .
هذه .

ويكره بل الخيوط بالريق والاكام المبتدأة وقطع الكفن بالحديد وجعل الكافور في سمه وبصره ﴿ تمة ﴾ لا يجوز تطيب الميت بنير الكافور والذيرره (متن)

نحوها كإبرة الشرائع وغيرها ذات وجهين مآكلها واحد (الاول) ان يكون المراد بالايسر والايمن ايسر اللقاة وأيمن (لغاصله) انه يستحب ان تكون اللقاة عريضة بحيث يرد طرفا من الجانب الايسر على طرفا من الجانب الايمن ويريد بالمكس التحقيق في حكمه أو في ثقافة أخرى يجعل اللقاة جنساً وهذا صرح المفيد في بعض نسخ (المقنة) حيث قل جانبها الايمن على جانبها الايسر (والثاني) ان يكون المراد جعل جانب اللقاة الايسر على جانب الميت الايمن وجانبها الايمن على جانب الايسر كما صرح به المفيد في نسخة صحيحة من (المقنة) والشيخ والديني والعلوي والشهيد وهو الذي فهمه الشارحون والمحققون على عبارة الكتاب ما هو مثلاً وفي (الخلاص) الاجماع عليه قال ينبغي ان يبدأ بأيسر الثوب فيجعل على أيمن الميت ثم المكس الى آخره وهو المقول عن (القه الرضوي) وكذا الجبرة فضل بها مثل ذلك كما نص عليه في (المقنة والنهاية والمبسوط والمراسم والوسيلة والتذكرة والتحرير ونهاية الاحكام) وبإشارة المصنف هنا تحتل جميع الحكم لجميع اللقائف كما صرح به القاضي على ما تلى عنه بعض هذه الكتب صرح فيها بالاستحباب (كالخلاص والوسيلة والشرائع) وغيرها وبما صرح به في (المبسوط) في ذلك (كالقنة والمبسوط والنهاية والمراسم) وغيرها لكن الظاهر منها الردة الاستحباب وعلى هذا الحكم جماعة باستحباب التيامن (وقال) بعض المحققين اهل الاستحباب في مقابلة الجمع بين طرفيها بالخطابة قد يكون الاستحباب لليسرة (وقال في المنهاج) لا يسقط من شيء اذا وضع على شقه الايمن في قبره وهو كما ترى ظهري كونه هذا العلي في مقالة تركه كما هي (ورده في كشف الثام) بأن اللقاة لا تكون لقاة بدون أحد الايمن ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ويكره بل الخيوط بالريق ﴾ أي الخيوط التي يخط بها الكفن وهذا هو المشهور كما في (الذكرى والروضة) ومذهب الشيخ واتباعه كما في (المدارك) وفي (المعتبر) ذكره الشيخ ورأيت الاصحاح يمتنعونه ولا بأس بمتابعتهم لازالة الاحتمال ووفقاً على الاولى وهو موضع الوفاق (وقال) الشهيد والكركي وليس في السيد الواسع الظاهر ان بله بغير الريق غير مكروه الاصل ولا شعار التخصيص بالريق اباحة غيره ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ والاكام المبتدأة ﴾ هذا عن قولي الاصحاب كما في (المعتبر) وبه قطع الاصحاب كما في (كشف الثام) وقوله الاصحاب كما في (الذكرى) وعن القاضي انه لا يجوز وأما التخصيص الذي كان يلبس سابقاً ذو الكم فلا يقطع كما قطع به الاصحاب كما في (كشف الثام) وقوله علماءنا كما في (التذكرة) وفي (الخلاص) عنه في (المنهاج) عن ما قيل ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وقطع الكفن بالحديد ﴾ قل الشيخ في (التهذيب) سمعته مذاكرة من الشيخ وكان عليه علم (وقال في التذكرة ونهاية الاحكام) فلا بد له من أصل وفي (المعتبر) يستحب متابعتهم نخلصاً من الوقوع فيما يكره ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وجعل الكافور في سمه ﴾ ﴿ قدم الكلام فيه ﴾ ﴿ تمة ﴾ ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ لا يجوز تطيب الميت بنير الكافور والذيرره ﴾ كما في (الشرائع والتحرير ونهاية الاحكام والبروس والبيان) وهو ظاهر (الذكرى) وفي

ولا يجوز قربيهما من المحرم ولا غيرهما من الطيب في غسل وحنوط ولا يكشف رأسه ولا تعلق المتدة ولا المتكف به وكفن المرأة الواجب على زوجها وان كانت مؤسرة (مثن)

(الفنية) لا يجوز بفسير الكافور وقل الاجماع عليه كما مرّت لانترة اليه وفي (البسوط) لا يخلط بالكافور مسك أصلاً ولا شيء من أنواع الطيب وفي (النهاية) لا يكون مع انكافور مسك أصلاً وفي (الخلاص والمعتبر والتذكرة) الاجماع على كراهية تحميم الا كف في (الختف) ان المشهور كراهية خلط الكافور بالمسك واختاره واختار أيضاً كراهية تحميم الكفن بالماء وفي (المتقى) يحجر النكمن لا الميت وأرسل في خبرين (أحدهما) ان النبي صلى الله عليه وآله حنط بمثل من مسك سوى الكافور (والآخر) عن الهادي عليه السلام أنه سوغ قريب المسك والبحور الى الميت (قل في الذكرى) ويارضهما مسند محمد بن مسلم (وقل في كشف القم) يحتل الاختصاص به عليه السلام في السؤال في الأخير عن فضل العامة دون الجواز شرعاً وغالبها الرخصة فلا تنفي الكراهية (هـ) ولعل ان اطلاقهم في المقام تحريم غير القدرة مما يدل على انهم عددهم هو الطيب المخصوص المعبود وان كان المراد بها المسحوق من أي طيب كان لا يستقيم اطلاقهم لا البعيد من الله بل كان يكون المعنى المنع من الطيب بالتحميم ويصح محله الماء والورد ونحوهما فتأمل ﴿ قوله هـ س نه على روحه ﴾ (ولا يجوز قربيهما من المحرم ولا غيره من الطيب في غسل ولا حنوط) جماعاً كذا في (الخلاص والفنية وجامع المقاصد ومجمع البرهان) ونفي عنه الخلاف في (المنشئ) وهو مذهب الشيخين واتبائهما كما في (المعتبر) وفي (كشف القم) انه المعروف بين الاصحاب وفي (المعتبر) المرتضى والحسن بن عيسى قالا الاشبه انه لا يقرب الكافور (ولعل) ان اجماع الخلاف انه هو عدم قرب شيء من الكافور فغيره أولى وهل هذا الحكم مختص به مادام كونه محرماً محرماً غير الطيب فيجب بدد المطلق أو لما كان مادام كونه غير محل احتمالان اختار أولهما المولى الادبيلي لانه لا يرد على الاجماع وغير معلوم تسوله للاحتمال الثاني ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (ولا يكشف رأسه) أي لا يجب أن يكشف رأسه اجماعاً كما حكى عن (الخلاص) وهو مذهب لا كبير في (جامع المقاصد وكشف القم) وقال في (التذكرة) ولا يمنع من التحميم ولا من تغطية الرأس والرجلين قوله الشيخان وأكثر علمائنا وفي (الختف) المشهور انه ينطى رأسه ووجهه وحكي به عن الحسن بن عيسى انه لا ينطى وجهه ورأسه وهو المحكي عن السيد والجعفي وزاد الجعفي كشف روحه به أيضاً ﴿ قوله قدس سره ﴾ (ولا تعلق المتدة ولا المتكف) خلافاً للشافعي في الأول في (المدارج) وجهه وقد نص على ذلك في (التذكرة ونهاية الاحكام والموجز وجامع المقاصد وكشف القم) وكشف القم (وغيرها) ولم ينقل أحد منهم خلافاً في ذلك ﴿ قوله قدس سره ﴾ (وكفن المرأة على زوجها) اجماعاً كما في (الخلاص ونهاية الاحكام والتتبع وشرح الجعفي ومجمع البرهان) وكفى الاصحاب كما في (المعتبر والذكرى) وعند علمائنا كما في (التذكرة والمنشئ) وهو مذهب لا يرد في حاشيتنا كما في (المدارك) وصرح هؤلاء انه لا فرق بين ان تكون ذنبت المرأة لا التبيح والاردبيلي قائماً قسلاً الاجماع على ان كفن المرأة على زوجها وطلاق الص بكلام لا صاحب كما في (المدارك وكشف القم) يمان الصغيرة والكبيرة لم دخول به وغيره التتبع وغيره ويرد في

ويؤخذ الكفن أولاً من صلب المال ثم الديون ثم الوصايا ثم الميراث ولو لم يختلف شيئاً دفن عرباناً ولا يجب على المسلمين بذل الكفن بل يستحب (متن)

(المدارك) الملوكة وغيرها وهو خيرة الفاضل الميسي والشيد الثاني فأنها صرحا بعدم الفرق في الجميع وقصر الحكم في (الموجز الحاوي وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والجفرية وشرحها وكشف الاتباس) على الدائمة غير الناشئ وفي (الدروس والبيان) قصر الحكم على الدائمة ونفى عنه البعدي (الكفاية) واحتل في (المدارك) وظاهر (الذكرى) والتحقيق التوقف في غير الدائمة والناشئ كما توقفني (جمع الفائدة) في غير الدائمة المطلقة رجياً وفي (المبسوط والسرائر ونهاية الاحكام والذكرى والدروس والبيان والموجز الحاوي والتحقيق وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الميسي والمسالكة) التصريح بوجوب موثن التجهيز الواجبة أيضاً من قيمة الماء والسدر والكافور بل في بعض هذه الكتب زيادة وغير ذلك كاجرة مكان الضل ونحوه وتوقف في وجوب ما عدا الكفن المولى الاردبيلي والسيد الموسوي وصرح في أكثر هذه الكتب انه لو أصبر بان كان لم يمك ما يزيد على قوت يوم وليلة والمستثنيات في الدين كفتت من تركها ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (ويؤخذ الكفن أولاً من صلب المال ثم الديون ثم الوصايا ثم الميراث) اجماعاً كما في (الروض وكشف اللثام) وهذا لا خلاف فيه بين علاناً وأكثر العامة الا من شذ كما في (جامع المقاصد) الا ان اجماع (الروض) لم يوث فيه ثم بل عطف بالواو وفي (اختلاف والمعتبر والتذكرة ونهاية الاحكام) الاجماع على انه يؤخذ من أصل التركة وفي (الذكرى) الاجماع على انه يقدم على الدين وفي (شرح الجفرية) الاجماع على انه يقدم على الدين والوصايا وهو ظاهر (مجمع البرهان) وفي (المدارك) انه مذهب علاناً وأكثر العامة انتهى وان انحصرت التركة في سرهون أو جان ففي (البيان) حواشي الشيد ان المرتن والجني عليه يقدمان وهو متفق اطلاق كلام الاصحاب لا كما في (المدارك) واختاره وفي (الذكرى) ان المرتن يقدم ونفى عنه البعد في (جامع المقاصد) بعد ان تردد فيه وفي الجني عليه وفي (الموجز الحاوي) يقدم على الدين مالم يكن مرهوناً أو جانياً أو ميباً تلف ثمنه المدين أو ظس أو مات قبل قبضه أو مضت له ثلاثة ولم يقبض ولا ثمنه أو عين حبسها خياط وشبهه على الأجرة ولم يفضل بعدها قدر الكفن انتهى ولم تقف على هذا لاحد غيره كما قل في (كشف الاتباس) وفي (كشف اللثام) يحتمل تقديم المرتن والجني عليه ويحتمل الفرق باستقلال الجني عليه وتعلق حقه بالدين بخلاف المرتن انتهى وهذا الفرق احتله المحقق الثاني واحتمل الفرق أيضاً بين جناية العمد وانطأ وقال هذا اذا لم تكن الجناية والرهن بعد الموت فان الكفن حينئذ مقدم جزماً ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (ولو لم يختلف شيئاً دفن عارياً ولا يجب على المسلمين بذل الكفن بل يستحب) اجماعاً كما في (نهاية الاحكام) وهذا مما لا خلاف فيه كما في (المدارك) وصرح به كثير من الاصحاب كما في (جامع المقاصد) وقاله جماعة كما في (الذكرى) وفي (كشف اللثام) انه يستحب بذل الكفن اتفاقاً انتهى وحكي في بعض حواشي الكتاب ان المصنف في العرس أو جيبها على القريب التي وجبت فتمت عليه وقل ذلك عن (التذكرة) في موضع منها وهو مسئلة البعد والقي وجده في مواضع منها مواقة الكتاب والموضع الذي قل فيه فيه ذلك منها صريح في ان ذلك مذهب الخالف كما وجده في نسختين ولعل من نسب اليها ذلك

نم يكفن من يت المأل ان كان وكذا الماء والسر والكافور وغيره ويجب طرح ماسقط من الميت من شره أو لمه منه في الكفن ﴿ الفصل الثالث ﴾ في الصلاة عليه ومطالبه خمسة (الاول) الصلاة واجبة على الكفاية على كل ميت مظهر للشهادتين (متن)

لخط أول العبارة قائما موهمة ذلك وفي (التكرى) لا يلحق واجب النفقة بالزوجة الا المبدل للاجاء ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ نم يكفن من يت المأل ﴾ ظاهره الوجوب كما هو صريح (المتن) وجامع المقاصد والمساك (ونفى عنه اليد في) مجمع البرهان (واحتل في) كشف القدم (الاستحباب للاصل وفي) نهاية الاحكام (يكفن من يت المأل ان كان فيه فصل وفي) كشف الثام (ان يت المأل يشمل الزكاة وفي) جامع المقاصد (ان المراد بيت المأل الاموال التي تستفاد من خراج الارضين المفتوحة عنوة وسهم سبيل الله على القول بان المراد به كل قرابة لالجهاد وحده ولو أمكن الاخذ من سهم الفقراء والمساكين من الزكاة حاز ثم استظهر وجوب ذلك ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وكذا الماء والسر والكافور وغيره ﴾ يريد ان حكم ذلك حكم الكفن في جميع ما ذكره صرح به جماعة وفي (الخلاف) لاجاء على وجوب اخراج مؤتة من أصل تركته وفي (نهاية الاحكام) لاجاء على انه لا يجب بذل ماء التنفيل ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ويجب طرح ماسقط من الميت من شره أو لمه في الكفن ﴾ كما في (الشرائع والبيان وجامع المقاصد والروض والمساك والمدارك) وفي (جامع المقاصد وروض الجنات والمدارك) ان المصنف في (التذكرة) قل عليه اجاء العلماء كافة (قلت) وكذا في (نهاية الاحكام) قل الاجاء لكنه فيما استدلل به الاجماع باولوية جمع اجزاء الميت في موضع واحد وهو يسطي الاستحباب كما قل عن (الجامع) وأطلق الشيخ وجماعة من دون نص على وجوب ولا استحباب

﴿ الفصل الثالث في الصلاة عليه ﴾

﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ الصلاة واجبة على الكفاية على كل ميت مظهر للشهادتين ﴾ اختلف الاصحاب في المسئلة فالشيخ في (النهاية) والمحقق في (النافع والمعتبر واليهوسني) والمصنف فيها وجدناه من كنه ما عدا هذا الكتاب والشهيدان والمحقق الثاني وتلميذاه وأبو الباس والمقداد والاردبيل والخراساني وسائر المتأخرين الا من يأتي ذكره انها تجب على كل مسلم فيخرج من انكر ضرور يا كالخوارج والفلاة و بذلك صرح الشيخ في (المبسوط) وصلاة (الخلاف) حيث قال فيها لا يصل على اقبل من البغاة وفي (التذكرة وجمع البرهان) الاجماع على وجوبها على كل مسلم وفي (المتن) نفى الخلاف عنه وفي (كشف الرموز) انه هو المذهب وفي (التتبع) انه مذهب الشيخ وأكثر الاصحاب وفي (الكفاية) انه الاشهر والمصنف هنا للمحقق في (الشرائع) والشيخ في (الجمل والمقود) على ما قل انها تجب على مظهر الشهادتين فيدخل الخوارج والغالي كما صرح به الشيخ في (الخلاف) في كتاب قال أهل النبي حيث قل الباغي اذا قل غسل وصلي عليه لضموم الاخبار لكن المحقق الثاني والفاضل الميسي والشهيد الثاني وسبغه قيدوا عبارة (الكتاب والشرائع) به اذا لم يجد ضرور يا (قلت) يؤيده قوله فيما بعد من له حكم الاسلام فانه يشير الى ان المراد باظهار الشهادتين الاسلام

وان كان ابن ست سنين ممن له حكم الاسلام سواء الذكروالاتي والحروالعبد وسحب
على من قص سنه عن ذلك ان ولد حيا ولا صلاة لو سقط ميتاوان ولجته الروح والصدر
كالميت والشيد كثيره (متن)

وفي (القنعة والوسيلة والسرائر والكافي والاشارة) على ما نقل عنها قصر الوجوب على المؤمن وقواه
في (كشف الغطاء) ونفي عنه البعد في (المدارك) وفي (جامع المقاصد) نسيه الى جمع من الاصحاب قال
منع جمع من الاصحاب الصلاة على حينئذ وظاهر كلام المتأخرين اختصاص ذلك بالناسب
انتهى وفي (الذكرى) وشرط سلاسل اعتقاد الميت للحق ويلزمه ذلك في الصلاة وفي (البيان) ومنع
المفيد من الصلاة على غير المؤمن وهو متروك ومنع ابن ادريس من الصلاة على ولد الزنا وهو ضيف
انتهى ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وان كان صغيرا بين ست سنين ممن له حكم الاسلام ﴾
اشترط ست سنين هو مذهب آل الرسول صلى الله عليه وآله كما في (القنعة) وفي (الانتصار
والفتنة والمنتهى) وظاهر (اختلاف) الاجماع عليه وهو المشهور كما في (المختلف وجامع المقاصد وروض
الجنان وجمع البرهان وكشف الغطاء) والاشهر كما في (الذكرى) ومذهب الاكثر كما في (التقيع والمدارك)
(وقال في الذكرى) ذكره الشيخ وابن البراج وابن زهره وابن حمزة وسلاسل والبصري والمتأخرون
والمفيد جدا بان يقل الصلاة انتهى وقد علمت ما في (القنعة) وعن الجمني انه لا يصل على صبي
حتى يقل (وعن الحسن) بن عيسى انه لا يصل عليه ما لم يبلغ (وعن الكاتب) ايجابها على المسهل
(وعن المتنع) لا يصل عليه حتى يقل الصلاة لكنه في (الفقيه) روى الست عن الباقر والصادق عليهما
السلام وفي (الذكرى) ان التمي لم يحرض لنفي كيفية الدماء للطفل وفي (جامع المقاصد) في جمع
من الاصحاب الصلاة على الصبي اما الى ان يبلغ أو الى ان يقل الصلاة وفي (كشف الغطاء)
ربما أو همت العبارة لزوم اظهار الصغير الشهادتين وظاهر انه غير لازم ويجوز تسميم المظهر لها لمن
في حكمه وارجاع صغير كان الى الميت وان أبقى على ظاهره فغايته وجوب (ايجاب خل) الصلاة
على الطفل المظهر للشهادتين وهو لا ينفى عن غيره انتهى وقد نبه على هذا الوهم المحقق الثاني (وقال
في كشف الغطاء) ان قوله ممن له حكم الاسلام قد يخطئ انه أراد باظهار الشهادتين الاسلام أو أراد
بحكم الاسلام اظهار الشهادتين أو اشترط في الاطفال حكم الاسلام واكتفى في الكبار بالشهادتين
بناء على ان الدليل انما ساقنا الى إعطاء الاطفال حكم الاسلام ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾
﴿ ويستحب على من قص سنه عن ذلك ان ولد حيا ﴾ كما صرح بذلك جماعة من الاصحاب وفي
(جامع المقاصد وشرح الجعفرية والكفاية) انه المشهور وفي الاخير ان ظاهر الكليني والمفيد والصدوق
نفي الاستحباب قال وهو أحوط وقد سمعت كلام الجمني والسماطي والصدوق في (المتنع) ﴿ قوله
قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولا صلاة لو سقط ميتا وان ولجته الروح ﴾ فلا يصل على الذي خرج
بعضه فاستهل ثم سقط ميتا كما تعبه عبارة الكتاب وعبارة (التحرير) (مصرح في) (المتبر والمنتهى ونهاية
الاحكام والذكرة) بالاستحباب لو خرج بعضه واستهل ثم مات ولو كان البعض الخارج أقطه (ومال)
اليه أو اختاره المحقق الثاني وقته عن (الذكرى) ولم أجده التصريح فيها بذلك وأبو حنيفة لا يصل
عليه حتى يستهل وأكثره خارج ﴿ قوله قدس سره ﴾ ﴿ والصدر كالميت والشيد كثيره ﴾

ولا يصلي على الاباض غير الصدر وان علم الموت ولا على الغائب ولو امتزج قتل المسلمين بنيرهم صلى على الجميع وأقر المسلمون بالنيه (متن)

ولا يصلي على الاباض غير الصدر وان علم الموت ﴿ تقدم الكلام في المسائل اثنان مستوف وقد مر ان المحقق استثنى من الاباض العظام وأيا علي كل عضو تام وأوجب الشافعية الصلاة على المصنوع ولو كان المصنوع من حي ومن لا يصلي موته لم يصلي عليه وإذا كان من ميت صلى عليه لان يدعبد الرحمن بن غياث بن أسيد القاه طائر بمكة عقيب وفاة الجمل فمرفت بجناحه ففعل عليها أهل مكة بمحض من الصحابة ولم يتكر أحد فصار اجماعاً وهذه الحكاية أيضاً نقلها الشيخ هكذا (ورده) ابن ادریس بأن البلاذري قل أنها وقعت باليامة قال وهو الصحيح قال البلاذري نصر هذا الشأن (وقال) المحقق هذا اقدام على شيخنا وجرة من غير تحقيق فلهذا لا سلم ان البلاذري نصر منه بل لا يصلي غايته والشافعي ذكر أنها أقيمت بمكة ولا يقول أحد ان البلاذري نصر من الذي في النقل وشيخنا أورد منقول الذي فلا يأخذ عليه (ثم قال في المختار) لو سلم وقوعه في مكة لم تكن الصلاة عليها حجة لانه لم يبق بها بعد خروج الجيش مع علي عليه أفضل الصلاة من يتدبر عمله على انه محتمل ان يكون الذي صلى عليها ممن يرى الصلاة على الذئب وسينضمه ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولا على الذئب ﴾ كما في (الخلاص والمختار والدرر والبين وغيره) في بلد آخر كما في (المبسوط والسرائر ونهاية الاحكام) وهذا القيد لان الشافعي وافق على منع من الصلاة عليه في البلد واجازها عليه في بلد آخر وفي (التحرير) سواء كان في البلد أو غيره وفي (التذكرة ونهاية الاحكام) الاجماع على انه يشترط حصول الميت عند علمه أن يجمع وهو ظاهر (مذهبنا وهو) (الشرع) للمحقق الثاني بل ظاهره فيه الاجماع بغيره على انه لا يصلي على البهيمة يعتد به عرفاً كذلك لا على من بين المصلي وبينه حائل كالتبريد عند الضرورة وفي (جامع المقاصد) لو اضطر إلى الصلاة على الميت من وراء جدار ففي الصحة وجوباً وفي (كشف الله) على المول الصحة كذلك في وجوبها قبل الدفن وجوباً والمراد من الغائب كما في (التذكرة وجامع المقاصد) من لم يسأله لم يصلي حقيقة ولا حكماً أو من كان بعيداً لم يجزه العادة وفي (جامع المقاصد) من لم يدره المولى الثاني وفي (كشف اللثام) الغائب غير المشاهد حقيقة ولا حكماً كمن في الجيزة أو قم أو الكوفة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولو امتزج قتل المسلمين بنيرهم صلى على الجميع ﴾ وأقر المسلمون منهم بالنيه ﴿ اجماعاً كما في ظاهر (الفتاوى) وقوله علواً كما في (التذكرة) وهو لا خلاف من قول اصحابنا كما في (السرائر) وهو صريح في (المبسوط والخلاص والسرائر والمختار والتذكرة والتحرير ونهاية الاحكام والدرر والبين والبيان وجامع المقاصد وكشف اللثام) وحينئذ فبما ان يصلي على المسلمين من هؤلاء واحتمل في (المبسوط والخلاص) تخصيص صغير الذكركم منهم بمصلاة قوم صلى الله عليه وآله في دلالة والاكتفاء يعني صغير الذكركم قال ولا يكون الا في كرم الناس وفيها أيضاً من يبر المؤمنين عنه سلام أمر بمنزل ذلك وفي (التذكرة) كما عن (المختار) بدوايراد الظاهر انه يمكن العمل به في الصلاة في كل مشتبه لعدم تعلق معنى في اختصاص الشهيد بخلاف في (المبسوط والخلاص) بمصلاة كل واحد بشرط اسلامه وفي (المختار) بعد ان اختار الصلاة على الجميع بنية الصلاة على المسلمين خاصة كما مر

﴿ المطلب الثاني في المصلي ﴾ والاولى بها هو الاولى بالميراث (متن)

(قال) وفي الموارقوجان (أحدهما) أنه يراى من كان كيثاً وتوقف بعض الاصحاب استنضاً قالرواية (قال) وقال بعض المتأخرين يقرع عليهم لان القرعة في كل أمر مشكل وهو غلط لان الاصحاب لم يستملوا القرعة في العبادات ولوطرد الصوم لطلت البحوث الفقهية ترجع الى القرعة في كل خلاف (ولو قيل) بموارات الجميع ترجيحاً لحمة المسلم كان صواباً انتهى (قلت) أراد بعض المتأخرين ابن ادريس حيث صرح بذلك في باب قال أهل النبي حيث قال الاقرى عندي انه يقرع عليهم لان كل أمر مشكل فيه القرعة بنير خلاف وهذا من ذلك قاما الصلاة عليهم فالأظهر من أقوال أصحابنا ان يصلى عليهم بنية الصلاة على المسلمين دون الكفار انتهى وعن نص على عدم القرعة في المقام الشديد في (الذكرى) والمحقق الثاني في جامع المقاصد

﴿ المطلب الثاني في المصلي ﴾

﴿ قوله قدس سره ﴾ ﴿ والاولى بها هو الاولى بالميراث ﴾ هذا الحكم مقطوع به في كلام الاصحاب وظاهرهم انه مجمع عليه كما في (المدارك) وهذا الاجماع ظاهر (المتشهي) وفي (الختف) انه المشهور في (اختلاف) الاجماع على ان أولى الناس بالصلاة على الميت وليه ومن قدمه وفي (الفنية) الاجماع على ان أولى الناس بالصلاة على الميت أولى الناس به ومن قدمه والظاهر ان المراد بالولي الميت والاولى بالميت هو الاولى بالميراث كما يعلم ذلك من مطاوي كلام بعضهم كالشيخ في (المبسوط و اختلاف) والسجلي في (السرائر) قائما ذكرنا أولاً ان الاولى بها وليه ثم قالاً وجبته ان الاولى بها هو الاولى بميراثه وهذه الكلمة أمني قولنا الاولى بها هو الاولى بالميراث صرح بها بعد الشيخ والسجلي الطوسي والمحقق والمصنف والشيد في كتبهم والمحقق الثاني وتلميذاه الصبري والمسي والشيد الثاني وسبطه وانخراساني وغيرهم فيشمل ما اذا كان الاولى انتهى كما صرح به جماعة هنا وفيما يأتي بل في (التحرير) الاجماع على انه للمرأة ان تؤم بمنزلة الا ان الشيخ في (المصباح) قال وأولى الناس بالصلاة على الميت أولاهم بميراثه من الذكور قيد ذلك بالرجال كما قل ذلك عن (الاقتصاد والجامع) وفي (المنتقى) أولى الناس بالصلاة على الميت من أهل بيته أولاهم به من الرجال وفي (النهاية والفنية) الاولى بالصلاة الاولى بالميت وفي (المراسم) ولي الميت أولى بها ويظهر من الكتاب انه لا يرى أولوية الاولى بالميراث لانه قل عنه جارتان احدهما ان الجد أولى من الابن والاخرى ان الاولى بالصلاة على الميت امام المسلمين ثم خلفاؤه ثم امام القبيلة (وعن الكافي) ان أولى الناس امام الله فان تسدر حضوره واذنه فولي الميت أو من يؤم له للامامة انتهى وجبارة الكاتب الاخيرة (الكافي) يمكن تنزيلها على مختار الاصحاب فتأمل وفي (المدارك) لا يبعد ان المراد بالاولى في الاخبار أمس الناس بالميت رحماً وأشدهم علاقة من غير اعتبار لجانب الارث كما تقدم قل ذلك عنه وحكي فيه من جده ان اذن الولي انما يتوقف عليه الجماعة لأصل الصلاة لوجوبها على الكفاية فلا تائط برأي أحد من المكلفين (ورده) بأنه لا منافاة بين كون الواجب كفايياً وبين اناطته برأي بعض المكلفين على معنى ان قام به سقط الفرض عن غيره وكذا ان اذن لغيره وقام به ذلك الغير والاسقط اعتباره ثم انه في الباس منه لان الجماعة هي المبادرة (وتام) الكلام يأتي ان شاء الله تعالى في مكاسب

فالابن أولى من الجد والاخ من الابوين أولى من الاخ لاحدهما والاب أولى من الابن والزوج أولى من كل أحد والذكر من الوارث أولى من الانثى (متن)

التجارة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ فالابن أولى من الجد ولاخ من الابوين أولى من الاخ لاحدهما ﴾ عندنا كما في (الذكرى) وهو مشهور كما في (شرح الجفرية) وظاهر (جامع المقاصد والشرح الآخر للجفرية وكشف اللام) وخالف في الاول أبو علي الكاتب كما سمعت وفي (شرح الجفرية وظاهر الشرح الآخر وجامع المقاصد) أيضا ان مشهور ن الاخ من لاه أولى من الام وانظال والام أولى من انظال وانظال أولى من بن الام وابن انظال ثم بن الام أولى من بن انظال (قلت) هذا الترتيب ذكره الشيخ في (المسوط) والمعلل في (السرر) ومضى لاصحابه رد في (جامع المقاصد) ان الاول بعد بن انظال لمقتضى انهم بن ثم الحكم ثم عدول نسبه ونسب في (التذكرة) تقديم الاخ لاب عليه الام والام على انظال الى الشيخ قال صلى الله عليه وآله لاكثر نصبا يكون أولى (قلت) تقديم الاكثر ميراثا على الأقل كما يعطيه كلام الشيخ كذلك يعطيه الامام الطوسي والمصنف في (التمهي) والتذكرة) وانه قطع المصنف في (تمهية الاحكام) قوله في (التمهي) يلزم على قول الشيخ ان الام من الطرفين أولى من الام من أحدهما وكذا انظال (قلت) انه حرمه عم أحدهما أخ لام كان الاخ من الام على قوله رحمه الله تعالى أولى من الآخر وهو أحد قولين وفي (التذكرة) بعد ان ذكر قول الشافعي في تقديم الام للابوين على الام الابن وعدل المتقرب بالابوين أولى وقال ان ابن الام ذاك اكل أخا لاه بعده على ان الام الآخر ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ والاب أولى من الابن ﴾ ومن الجد ومن غيره من الأفارب كذلك الولد والاحوة ذهب اليه علماؤنا كما في (التذكرة) وهو مذهب لاصحابنا لأنهم فيه خلافا كما في (المدارك) وهو المشهور كما في (المختلف وجامع المقاصد وشرحي الجفرية) وانه صرح في (المسوط) بخلافه وله سبيله والسرر والشرائع) وغيرها وان كان أقل نصبا لده في باب الفرق أضف (وقال) ذلك لان أولى من الاب لانه أقوى نصبا وهل يقدم لولى على الموصى اليه الصلاة أم لا قبلان قل فيه عن الكاتب ونفى عنه الباس في (المدارك) وحتمه المحقق الثاني وظاهر الدرر كصريح (التذكرة) والموجز وشرحه والذكرى (القول الاول في (المسالك) انه المشهور وفي (المختلف) سبه الى علماؤنا قال ولم يعتبر علماؤنا ما ذكره ابن الجنييد (وقال) أحمد الموصى اليه أولى لان ذكر الموصى ان يصلي عليه عمر وعمر أوصى ان يصلي عليه صبيب وأوصت عائشة ان يصلي عليه أبو هريرة ومن مسعود أوصى ان يصلي عليه أنس بن مالك بن أسامة بن جبر أوصى ان يصلي عليه ابن جبر أوصى ان يصلي عليه زيد بن أرقم (هذا) ونقش الشريد الثاني في العادة والمحقق الثاني جعله رقت في لطيفة ونكتة وهو كما قال ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ والزوج أولى من كل أحد ﴾ هذا لأنهم فيه مخالفا من الاصحاب كما في (الذكرى) وهو المعروف من مذهب لاصحابنا في (المدارك) وقد قدم ان الزوج في مبحث الفصل أولى بزوجه في جميع أحكامه صرح جماعة انه أولى من سيد الملوكة وخالف في ذلك الفقهاء الاربع لان عمر قل لاهل امرته ثم نكحها ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ والذكر من الوارث أولى من الانثى ﴾ بلا خلاف كما في

والهاشمي الجامع للشرائط أولى ان قدمه الولي وينبغي له تقديمه وتقف المرأة في صف الامام وكذا النساء خلف المرأة وغيرهم يتأخر عن الامام في صف وان اتحد وتقف النساء خلف الرجال وتنفرد الحائض بصف خارج (متن)

الشيخ في (المبسوط) والمحقق في (المتبر) والمصنف في (المختلف) واحتل الامر بين في (نهاية الاحكام) كما هو ظاهر انتهى ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (والهاشمي الجامع للشرائط أولى ان قدمه الولي) اجماعاً كما سمعته من عبارة (المتبر والتذكرة ونهاية الاحكام) وفي (البيان والتنقيح وفوائد الشرائع) (القواعد خل) انه المشهور وهو مذهب الصدوق والشيخين والجعفي وأقابعهم كما في (الذكري) واشترط اجمعه الشرائط صرح به الاكثر واقتصر في (الناية والسرائر) على ذكر اعتقاده الحق وفي (القبة) عن رسالة آية (والمتعة والبيان) على ذكر الهاشمي لكن الشهيد في (الذكري) قل عن المفيد انه قال ومتى حضر رجل من فضلاء بني هاشم انتهى واحتمل في (مجمع البرهان من عبارة الارشاد) تقديم الهاشمي على تقدير التساوي في باقي المرجحات وأوجب تقديمه في (المتعة) قال في (الذكري) لم أقف على مستنده وقوله صلى الله عليه وآله قدموا قريشاً ولا تقدموها لم نستثني في رواياتنا مع انه أعم من المدعى (وقل) فيها عن الكاتب انه قل ومن لا أحد له فالأقصد نسباً برسول الله صلى الله عليه وآله أولى به قال وهو انما يقتضي ثبوت الولاية مع عدم الولي ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (وتقف المرأة في صف الامام) الحارثي قاله الشيخ والاصحاب كما في (جامع المقاصد وفوائد الشرائع) وقال فيهما مع انهم صرحوا بأن المرأة يجلسون في اليومية وكأنه بناء على ان الستر ليس شرطاً في صلاة الجنابة أو للفرق بالاحتياج الى الركوع والسجود هناك بخلافه هنا وليس بشيء لوجوب الایماء انتهى وظاهر (المبسوط والنهاية والوسيلة والسرائر والمتبر) والنافع والتذكرة والارشاد ونهاية الاحكام والبيان وجامع المقاصد وروض الجنان) وغيرها ان ذلك على سبيل الوجوب وظاهر (الشرائع والذكري) ان البروز (التقدم خل) مكروه وفي (فوائد الشرائع) ان عدمه مستحب وان التجه فقلها من جلوس واستعجاب عدم التقدم بحاله وهو خلاف ظاهر الأكثر وصريح (المتبر والتذكرة والذكري) وغيرها حيث قيل فيها ولا يقعد وفي (الوسيلة) يقف الامام في وسطهم واضعي أيديهم على سواهم ولم يصرح بذلك غيره فيما أجد وفي (الذكري) ان عدم التعمد هنا لعدم الركوع والسجود (ورده) جماعة بأن الركوع والسجود في المكتوبة بالایماء للحارثي كما سمعت ذلك عن المحقق الثاني ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (وكذا النساء خلف المرأة) أي اذا ردت الصلاة خلف المرأة لا تبرز عنهن وظاهر الأكثر كما في (كشف القام) الوجوب وصريح (الشرائع والمدارك) ان التقدم مكروه هذا وفي (التحرير) للمرأة ان تؤم بمثلها اجماعاً ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (وغيرهم يتأخر عن الامام في صف وان اتحد) بخلاف المكتوبة كما صرح به في (القبة والمبسوط والوسيلة والسرائر والشرائع والارشاد والدروس والذكري والبيان وجامع المقاصد وروض الجنان والمدارك) وغيرها ﴿ قوله ﴾ (وتقف النساء خلف الرجال) هذا الحكم مما لا ريب فيه كما في (المدارك) ولم أجد من خالف فيه وظاهر (المبسوط والوسيلة والسرائر والشرائع) وغيرها أن ذلك على سبيل الوجوب وفي (البيان) ويتأخر النساء وجوباً أو استحباباً ﴿ قوله ﴾ (وتنفرد الحائض بصف خارج) كما في (المتعة)

المطلب الثالث في مقدماتها ﴿ يستحب أعلام المؤمنين بموت المؤمن ليتوفروا على تشيعه ومشي المشيع خلف الجيزة أو إلى أحد جانبيها وتريعها ﴾ (متن)

والارشاد) وفي (القبه) النهي عن صفها مع الرجال (وقل في المبسوط) وإن كان فين حنض وقت وحدها في صف يبرزهم وضمن وتمتله عبارة الكتاب وبه صرح في (الوسيلة والسرائر وجامع المقصد وحاشية الارشاد وروض الجنن والشرائع وفوائدنا) لمحقق الثاني (والمذكر والمفتيح) وفي الاربعة الاخيرة صرح بالاستحباب وفي (الين) ويستحب افراد الحاض صف وفي (الذكرى) وفي افراد الحاض هنا نظر من قول الصادق عليه السلام لا تقف معه مفردة وإن الصمير يدل على الرجال وطلاق الافراد يشمل النساء تنه

المطلب الثالث في مقدماتها ﴿

﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ - (ومشي المشيع) مستحب المشي حرة (المبسوط والهاية والمعتبر والتذكرة والتسريرونية الاحكام والذكرى) حيث صرح فيها بكراهة الركوب على القول من خلاف لمكره مستحب وهو ظاهر الاكثر وفي (المشيع) أن كراهة الركوب قول الله كراهة وفي (التذكرة وبهية الاحكام) الاجماع على أنه لو احتج الى الركوب زالت الكراهة وصرح فيها بأن الكراهة إنما ثبت في التشيع لاني العمود وفي (الذكرى) يتأكد لمن ركب التأخير وقل فيه عن الكاتب أنه قل لا يركب فيها صاحب الجيزة ولا لله ولا اخوان الميت وإنما استحباب تشيع ضليه الاجماع كما في (نهاية الاحكام) وغيره ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (خلف الجيزة أو إلى أحد جانبيها) حل لاجماع في (التذكرة وكشف الالتباس وجامع المقاصد) على أن الاصل المشي خلفها أو إلى أحد جانبيها وفي (المعتبر) أنه مذهب ضهائنا وفي (المذكر) أنه معروف من مذهب الاصحاب وفي (كشف الثام) أنه مذهب المظلم وفي (اتلاف) الاجماع على استحباب الخلف خاصة ويميز تأويله بما يعي لما عن الجانبين وأنه مشي أمامهم ففي (روض الجنن) أنه يكره عنده وسبه في (الذكرى) الى كثير من اصحاب وبه صرح في (الوسيلة والسرائر والتذكرة والبيان والروضة) وهو ظاهر (المقنة والمراسم والمقنع والاقتصاد وجعل العلم) على قل عن الثلاثة لاحية وفي (المبسوط) لو قدمها ترك الفضل وفي (النهاية) تركه أفضل (قال في الذكرى) وهذا أولى ومثله ما في (المشيع) حيث قل لا أكره المشي أمامها بل هو مباح وهو ظاهر (المشيع) في موضع منه وهي عنه اليس في (كشف الثام) في جيزة المؤمن دون غيره للاخبار الفارقة والخبر الناهي عنه مطلق ضعيف معارض بمثله وهذا الفرق ذكره الصدوق في (المقنع) على ما قل عنه حيث قل (ويروي) أن الميت إذا كان مؤمناً فلا بأس أن يمشی قدام جنازته فإن الرحمة تستقبله والكافر لا تستقبله حرته فإن الله تستقبله ولله لذلك أوجب الحسن بن عيسى التأخر خلف جنازة المهدي الذي اقرب من وعن الكاتب أنه يمشی صاحب الجيزة بين يديها واقاضون حته ورأوها ولله استدلال الصدوق عليه السلام يوم اسماعيل ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ - (وتريعها) التريع يمشی حل الجيزة من جوانبها الاربعة بأربعة رجال مستحب اجماعاً كما في (اتلاف) والتذكرة ونهاية الاحكام وجامع المقاصد

والبدء بمقدم السرير الايمن ثم يدور من ورائها الى اليسر (متن)

وحاشية الارشاد والمدارك والمفاتيح (وظاهر (المتن) وهو مذهب علاننا كما في (كشف الالتباس وفوائد الشرائع) وفي (الذكرى) قال عندنا (والمختلف) أنه المشهور (وقال) الشافعي حملا بين العمودين أولى من حملا من الجوانب لان عمارة حل سرير أمه بين العمودين وكذا صنع أبو هريرة والزبير (وقال) مالك ليس في حل الميت ترتيب ونحوه (قال) الاوزاعي وصفة الحل بين العمودين أن يدخل رأسه بين العمودين المتقدمين ويتركهما على عاتقه ولا يمكن مثل ذلك في المؤخر لانه يكون وجهه الى الميت لا يصير طريقه فيحمل العمودين رجلان يحمل كل واحد منهما أحد العمودين على عاتقه وقال أبو علي الكاتب يرفع الجنازة من أي جوانبها قدر عليه انتهى (والترجيع) بمعنى حل الواحد كلا من جوانبها الاربعة ذكره الاصحاب قاطعين به وكأنه اتفاقي والاخبار به متضاربة كما في (كشف القتام) ويأتي في كيفية ما يركد ذلك ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾

﴿ والافضل البداء بمقدم السرير الايمن ثم يدور من ورائها الى اليسر ﴾ مناه أن يبدأ بمقدم السرير الايمن وهو الذي يلي يمين الميت فيضه على عاتقه الايمن فيحمل اليد اليمنى بالكشف الايمن كما صرح به غير واحد ثم يدور دور الرحي من خلفه الى مقدمه اليسر فيضع رجلها اليمنى على الايمن ثم اليسرى على اليسر ثم مقدم السرير اليسر على اليسر وهذا هو المشهور كما في (الذكرى) ومجمع البرهان والروض والمسالك والمدارك وكشف القتام والمفاتيح وفي (المدارك) نقل حكاية الاجماع عليه وفي حاشيته نسه الى الاصحاب وفي (الذكرى) أنه مختار الشيخ في (النهاية والبسوط) وباقي الاصحاب وفي (المتبر) أنه المروي عن أكابر الصحابة (وقال الشيخ في الخلاف) صفة التريع أن يبدأ يسرة الجنازة يأخذها يمينته ويتركها على عاتقه ويرجع الجنازة بمشي الى رجلها ويدور دور الرحي الى أن يرجع الى يمينه الجنازة فيأخذ ميامن الجنازة بياسره وتقل عليه اجماع الفرقة قال وبه قال سعيد وإجماع من واقعه على ظاهر هذه العبارة سوى الكاشاني في (المفاتيح) فانه قال وما في (الخلاف) أصوب نعم نسب هذا القول في (كشف القتام) الى القليل (وقال) الشيدان في (الذكرى والروض) يمكن حل عبارة (الخلاف) على المشهور لان الشيخ ادعى عليه الاجماع وهو في (البسوط) والنهاية (وباقي الاصحاب على خلافه فكيف يخالف دعواه ولانه قال في (الخلاف) يدور دور الرحي كما في الرواية وهو لا يتصور الا على البداء بمقدم السرير الايمن وانظم بمقدمه اليسر واليمين واليسار من الامور الاضافية وقد تماكس والراوندي في (شرح النهاية) حتى كلام النهاية والخلاف وقال مناهما لا يتغير انتهى كلامهما (وقال في المدارك) وما ذكره الشهيد من الجمع بين الكلامين مشكل جدا والروايات كلها قاصرة من حيث السند مع أن الصدوق (روى) في الصحيح أنه يحمل من أي الجوانب شاء وليس له جانب يبدأ به (قال في الذكرى) وعلى هذا الخبر عمل ابن الجنيد (وقال) الاستاذ آدم الله تعالى حراسته في حاشية (المدارك) في توجيه كلام (الخلاف) ورده الى المشهور أن المراد بمسرة الجنازة يسرة الميت فيأخذها بكفه اليمين فيكون المراد أنه يستحب أخذ يسرة الميت بالكف اليمين قال وهذا بينه مفاد عبارة (الفقه الرضوي) قال والصحيحة غير منافية والتصور متجبر بعمل الاصحاب انتهى وفي (خير) ابن يعقوب ما يشير الى تأويل الاستاذ أيده الله تعالى

وقول المشاهد للجنائز الحمد لله الذي لم يجعلني من السواد المخترم وطهارة المصلي (من)

لكن عبارة (الخلافة) اذا أُريد بالجنائز في قوله يبدأ يسرة الجنائز نفس السرير انطبق على المشهور من دون كلفة وهو واضح وكلام (الخلافة) على ظاهره مستند قول الكاظم عليه السلام في خبر بن يقطين السنة في حل الجنائز أن تستقبل جانب السرير بشكك اليمين فتلزم اليمين بكفك اليمين ثم تمر عليه الى الجانب الآخر تدور من خلفه الى الجانب الثالث من السرير ثم تمر عليه الى الجانب الرابع مما يلي يسار (وقل في كشف اللثام) هذه لانحناف المشهور قن اليمين بمعنى ما يلي يسار المستقبل له وهو ما يلي يمين الميت وما يلي يسارته بمعنى ما يلي يسار الحامل ذلك حمله وهو ما يلي يسار الميت اذا حمله أو المراد الجانب الرابع بالنسبة الى ما يلي يسارته حين استمباك له انتهى (وقل في المنتهى) الابتداء بوضع ما يلي يمين الميت على كف اليمين ثم ما يلي رجله اليمين عليه ثم ما يلي رجله اليسرى على الكتف اليمين ثم ما يلي يده اليسرى عليها وظاهره دعوى الاجماع عليه حيث قال عدو (قل في كشف اللثام) هذا انما يتم مع جعل الجنائز بين عمودين ودخول الحامل بينهما انتهى لكن الشهيد الثاني في (روض الجنائز) قل أن المصنف في (المنتهى) موافق للمشهور فتأمل جيداً فنه غريب لكن يمكن تأويله بالبعد (بالبعد خ ل) حتى يرجع الى المشهور (وقل في الكمية) والافضل أن يرجع الشخص الواحد وهو يحصل بحمل الجانب الذي يلي اليد اليمنى ثم يمر الى الجانب الذي يلي الرجل اليسرى ثم يمر الى الجانب الذي يلي اليد اليسرى قل وهذه وان كانت غير مشهورة بين المتأخرين لكنها مستندة من الاخبار ووقع التصريح بها في كلام العلامة في (المنتهى) انتهى فتأمل (وقل في الروضة) بما اشيخه الفضل لمسي افضل أن يبدأ في الحمل بحسب السرير اليمين وهو الذي يلي يسار الميت فيحمله بكف اليمين ثم ينتقل الى مؤخره اليمين فيحمله باليمين كذلك ثم ينتقل الى مؤخره لايسر فيحمله بالكتف اليمين ثم ينتقل الى مقدمه اليمين فيحمله بالكتف اليمين كذلك (قل في الروضة) وهذا هو المشهور بين اصحاب وهم كما ترى بظاهره مخالف للمشهور ولا موافق له على ذلك الا شيخه الفضل المبي في حاشية الشرائع لكن دفته الحق الشيخ علي على الظاهر فسر عبارة (الروضة) قل مراده بجانب السرير اليمين بجانب الملاصق ليمين الميت (وقوله) هو الذي يلي يسار الميت معناه أنه هو الذي يقابل يمينه يسار الميت لا الملاصق لما انتهى (في مجمع البرهان) أن فيما ذكره الشارح اجلاً وانتبهاً قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ وقول المشاهد الحمد لله الذي لم يجعلني من السواد المخترم ﴾ السواد الشخص ومن الناس عامتهم ويجوز الحمل على كل منهما كما في (جامع المقاصد) واغتربه الهالك أو المستأصل ويجوز أن يكفى به عن الكافر لانه الهالك على الإطلاق بخلاف المؤمن أو يورد بالتختم من مات دون الاربعين سنة كما في (الذكرى) قل ولا ينبغي هذا حب ماء الله تعالى لانه غير مقيد بوقت فيحمل على حال الاختصار ومعانية ما يجب فيجب لله تعالى الله تعالى قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ وطهارة المصلي ﴾ استحباب طهارة المصلي من الحدث جدي كما في (الخلافة والفنية) وهو مذهب علمائنا كما في (الذكرى) والمشهور كما في (الروضة) وليست شرطاً فيها اجماً كما في (الخلافة) والذكرى تنهاية الاحكام والذكرى وجامع المقاصد وشرحي الجفرية والروض والمساكن

ويجوز التيمم مع الماء (متن)

وظاهر (التذكرة) أيضا في بحث التيمم وفي (كشف الالتباس) انه مذهب علمائنا وقد يظهر (الخلاف) من جملة من القدماء كالنفيد والسيد والديلمي والقاضي فني (المقنة) لا بأس للجنب ان يصلي عليه قبل الفصل يتيمم مع القدرة على الماء والفصل له أفضل وكذلك الحائض تصلي بارزة عن الصف بالتيمم انتهى قد ترك ذكر صلاحها بلا تيمم ولم يذكر أن غير المتوضي يتيمم أم لا ومثابها عبارة (المراسم) حيث قال فيها وقد بينا انه يجوز هذه الصلاة عند خوف الموت بالتيمم للجنب وغير المتوضي وان خاف اذا اشتغل بالتيمم الموت صلى على حاله ولا حرج (ومن جعل السيد) انه يجوز للجنب ان يصلي عليها عند خوف الموت بالتيمم من غير اغتسال (ومن شرح الجمل) للقاضي وأما الجنب فانه اذا حضرت الصلاة على الجنابة وخشي من انه ان تشاغل بالفصل فاته فانه يجوز له ان يتيمم ويصلي وعندنا ان هذه الصلاة جائزة بنير وضوء الا ان الوضوء أفضل انتهى (ومن مذهبه) ان الأفضل للانسان أن لا يصلي عليها الا وهو على طهارة فان لم يكن على ذلك وقبائنه تيمم وصلى عليها فان لم يتمكن من ذلك أيضا جاز ان يصلي على غير طهارة ومن كان من النساء على حال حيض أو جنابة وأرادت الصلاة على الجنابة فلافضل لها ان لا تصلها الا بعد الاغتسال فان لم تتمكن من ذلك جاز لها ذلك بالتيمم فان لم تتمكن من ذلك جاز لها ان تصلي عليها بغير طهارة وفي (كشف القام) بعد قل هذه العبارات قل كلهم أرادوا الفضل وفي (المختلف والذكرى) ان أبا علي قال لا بأس بالتيمم الا للامام ان علم أن خلفه متوضيا انتهى (قلا) في الكتاتين كأن نظره الى اطلاق الخبر بكرة اتمام المتوضي بالتيمم (ورداه) بأن ذلك في الصلاة حقيقة (وردها في كشف القام) بأن هذا التخصيص لا دليل عليه انتهى وأما اشتراط الطهارة من الغلب فقد قال في (الذكرى) انه لم يقف في ذلك على نص ولا فتوى واحتل فيها الاشتراط وعدمه من دون ترجيح ومثله صنع في (المسالك والكفاية) (١) وخيرة القروس والبيان والموجز الحاوي وجامع المقاصد وكشف الالتباس وروض الجنان والمدارك) عدم اشتراط الطهارة منه ولعل ذلك ظاهر كل من أطلق عدم شترط الطهارة بل كاد يكون صريح كل من أطلق جواز صلاة الحائض لاتها لا تنك عن الغلب غالبا ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ويجوز التيمم مع الماء ﴾ اجماعا كما في (الخلاف) في كتاب الجنائز ومبحث التيمم كما هو جاري عادة (وقد قل) عنه غير واحد من أجلاء الاصحاب فلا يلتفت الى ما في (كشف القام) مع انه قلعه عن صريح (الخلاف) في صدر الكتاب والاجماع صريح (المقاييس) وظاهر (التذكرة) في موضعين (والمنهي ومحج البرهان) وهو المشهور كما في (الروض والروضة والمسالك) ونسب في (الذكرى) الى الاصحاب وظاهره الاجماع قال وعمل الاصحاب بالرواية فلا يضر ضعفها ولم أر لها رادا غير ابن الجنيدي حيث قيده بخوف الموت وفي (المقاييس) يدل عليه الاجماع والحسنان وهو (خيرة المقنة والمبسوط والخلاف والشرائع والنافع والكتاب) أيضا في آخر بحث التيمم (وال تذكرة والمنهي ونهاية الاحكام والتحريرو الارشاد والذكرى وجامع المقاصد

(١) لعل ذلك لا يطلق بعض الاخبار الناقصة بوجوب الطهارة من الغلب بالصلاة وهذه صلاته لم يعم دليل على عدم فيها والوجه الآخر للاصل واطلاق الاصحاب والاخبار جواز صلاة الحائض (منه قدس سره)

ويجب تقديم النسل والتكفين على الصلاة فإن لم يكن له كفن طرح في القبر ثم صلى عليه بعد تنسيه وستر عورته ودفن ثم يقف الامام وراء الجنائز مستقبل القبلة ورأس الميت على يمينه غير متباعد عنها كثيراً وجوباً في الجميع (متن)

وفوائد الشرائع والروض والروضة والمساك والكفاية والمقاتيع) بعض صرح في المقام بعض في بحث التيمم وهو المقتول عن (الجامع والاصباح) وقيد الجواز في (التهذيب والبيان وهدوس والمدارك) بخوف الفتوى كما قل ذلك عن الكتاب والراوندي وهو ظاهر (النهاية والمبسوط) ونفى عنه البأس في (المعتبر) وقد سمعت عبارة السيد والديلمي والقاضي في المسئلة المقدمة وفي (كشف القام) ما مع خوف الفتوى فلا أعرف خلافاً في استحباب التيمم وان أعطى كلام (المعتبر) حذال المدة انتهى وقد تقدم في صدر الكتاب تمام الكلام في المسئلة وفي (المنتهى) في بحث التيمم ان الجاهل تروى الطهارة في صلاة الجنائز حتى قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ ويجب تقديم النسل والتكفين ﴾ في (المدارك) انه قول العلماء كافة ونفى عنه الخلاف في (كشف القام) .. قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ وان لم يكن كفن ﴾ الخ ﴿ في (المدارك) ان الحكم مقطوع به في كلاء لاصحاب (كشف القام) الظاهر انه لا خلاف في جواز الصلاة عليه خارجاً اذا سترت عورته بلين أو تراب لا وضعه في اللحد وستر عورته فيه لكرهه وضعه عارياً تحت السماء وان سترت عورته كما يرشد اليه كرهه تنسيه تحت السماء ولما في الصلاة عليه خارجاً كذلك وقوله الى اللحد من المشتقة على المصلين (المنتهى) .. قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ .. ثم يقف وراء الجنائز ﴾ أما وجوب الوقوف مع القدرة فله الاجماع كما في (الذكرى وجامع المقاصد) ولا أعلم فيه خلافاً لا من الشافعي كما في (التذكرة) وفي (الذكرى) وفي الاكتفاء بصلاة الحاجز حينئذ نظر وبينه في (الروضة) من صدق الصلاة الصحيحة عليه ومن قصصها مع القدرة على الكملة (قلت) صحتها مع امكان الكملة كما هو المفروض منوع وما وجوب كونه وراء الجنائز فلتأني بانبي والائمة صلى الله عليه وعليهم كما في (جامع المقاصد) وفي (الذكرى) ان هذا ثابت عندنا والقباس على القائب كما ذهب اليه بعض العامة خطأ وفي (مجمع البرهان) ما يشير الى ان هذا هو المشهور المتعارف وفي (كشف القام) ان ذلك ثابت عندنا والعمل مستمر عليه من زمن النبي صلى الله عليه وآله الى الآن وفي (جامع المقاصد) هل يشترط ان يكون محاذياً له بحيث يكون قدس الله روحه حتى لو وقف وراءه باعتبار السمات ولم يكن محاذياً ولا شئ منها لم يصح ولا أعلم الآن تصريحاً لاحد من متبني المتقدمين بنفي ولا اثبات وان صرح بالاستسقاط بعض المتأخرين (المنتهى) .. قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ .. مستقبل القبلة ﴾ وجوب الاستقبال فيها مما لا خلاف فيه كما في (المدارك ومجمع البرهان) دليله التأني كما هو المشهور والمتعارف ثم نسب كما في (الذكرى) الى الاصحاب حتى قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ .. ورأس الميت على يمينه ﴾ اجمالاً كما في (النية) ونسب في (المنتهى والذكرى ومجمع البرهان وكشف القام) الى الاصحاب وصرح جماعة بأنه لا بد ان يكون مستقبلاً بقدر ما كان مكروباً أو على أحد جانبيه لم يصح ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (غير متباعد عنها كثيراً وجوباً) كما في ظاهر (المنتهى والقبلة) وصرح (الشرائع والتذكرة والتحرير ونهاية الاحكام والذكرى وهدوس وجامع المقاصد وشرحي

ويستحب وقوفه عند وسط الرجل وصدر المرأة وجعل الرجل مما يلي الامام ان اتقيا
يحاذي بصدورها وسطه فان كان عبد وسط بينهما (متن)

الجفرية وكشف الالباس والروض والمدارك والمفاتيح) ويظهر من (مجمع البرهان) نسبة ذلك
الى الاصحاب واستظهر فيه من عبارة (الفتية) الاستحباب وهي هذه فليقف عند رأسه بحيث ان
هبت ريح فرفعت ثوبه أصاب الجنابة وفي (الذكرى) أيضا ولا يجوز التباعد بمقتضى خراع وفي (جامع
المقاصد وشرحي الجفرية وكشف الالباس والروض والمدارك والمفاتيح) ان المرجح في هذا التباعد
الى السرف وفي (جامع المقاصد والروض) ومثله الارتفاع والانخفاض وقال الشيخ في (المبسوط
والنهاية) والمجلي في (السرائر) والقاضي في (المهذب) على ما قل عنه ينبغي ان يكون بينه وبين الجنابة
شيء يسير ونحوه في (المنتهى) وظاهرهم الاستحباب الا ان يؤول كلامهم بأن هذا القرب زيادة على
الواجب كما في (الذكرى) فيقع الاختلاف بين هذه المبادئ وعبارة (الفتية) ان حملناها على الوجوب
ولعله لذلك فهم منها المولى الاردبيلي الاستحباب وان كان الامر حقيقته الوجوب وفي (جامع المقاصد)
يستحب ان يكون بين الامام والجنابة شيء يسير ذكره الاصحاب انتهى وفي (كشف القتام) لم أنظر
بخبر ينص على الباب ومثله قال في (مجمع الفائدة) ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ ويستحب
وقوفه عند وسط الرجل وصدر المرأة ﴿عندنا بلا خلاف كما في (المنتهى) وعليه الاجماع كما في (الفتية)
وهو قول الاصحاب كما في (مجمع البرهان) والمعظم كما في (المدراك) والاكثر كما في (كشف
القام) وهو المشهور كما في (المختلف والتفصيل والروضة) والاشهر كما في (الكفاية والمفاتيح) وقال
الشيخ في (الخلاص) السنة ان يقف عند رأس الرجل وصدر المرأة وادعى عليه الاجماع ثم قال وقيل
للرجل عند الوسط والمرأة عند الصدر وحكي قول (الخلاص) في (المختلف) عن علي بن بابويه (وقال
في الاستبصار) يقف عند رأسها وصدره وفي (الفتية والهداية) الوقوف عند الرأس مطلقا وحكي هذا
القول المحقق في (المتبر) بن الشيخ أيضا وفي (المنتهى) على ما قل عنه الوقوف عند الصدر مطلقا
وفي (المتبر) الكل جائز يريد القولين الذين حكاهما وقال الشافعي يقف عند رأس الرجل وعصية
المرأة وفي (جامع المقاصد) لا يبعد الحلق الخشفي وفي (كشف القتام) الاولى الحلقا والحلق الصغيرة
وفي (الروض) في الحلق الخشفي نظر ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ ﴿وجعل الرجل مما يلي
الامام ان اتقيا﴾ هذا مذهب العلماء كافة كما في (المنتهى) وبه قال جميع الفقهاء كما في (المتبر
والندكرة) ولا خلاف فيه الا من الحسن البصري وابن المسيب كما في (الذكرى وكشف القتام)
وظاهر (الخلاص) أو صريحه الاجماع عليه ولا يجب بلا خلاف كما في (المنتهى والمفاتيح) وفيها اذا
لا نرف خلافا في اجزاء الصلاة الواحدة على الجنائز المتعددة ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾
﴿ويحاذي بصدورها وسطه﴾ هذه الكيفية ذكرها المصنف في جملة من كنهه والمحقق في (الشرايع)
والشهيد وأبو العباس والعيمري وغيرهم وفي (المنتهى) عليه اجماع العلماء كافة ﴿قوله قدس الله
تعالى روحه﴾ ﴿وان كان عبد وسط بينهما﴾ اجماعا كما في (الخلاص والمنتهى) ذكره في مستق
ما اذا كان معهم خشى واليه ذهب علماؤنا كما في (الندكرة) وفي (الذكرى) ان الاشهر تطلب جانب
الذكر وبه صرح الصدوق والشيخ والطوسي والسجلي وباقي الاصحاب من تعرض له والمراد من

قال لهممهم حتى أخرت عن المرأة قل كان معهم صبي له أقل من ست سنين أخرالى
مايلي القبة والاجل بعد الرجل (متن)

البعد الذكر لا الاتي على الظاهر فلو كان هناك حر وحررة وأمة قدمت الحررة على الامة على الاقرب
لفحوى الحر والبعد كما في الذكرى (وقال فيها) وأما الحررة والبعد فيتعارض فحوى الرجل والمرأة والحر
والبعد لكن الاشهر تغليب جانب الذكورية فيقدم البعد الى الامام رحمه الله قوله قدس الله تعالى روحه عليه السلام
﴿ فان جامهم خشي أخرت عن المرأة ﴾ هذا بظاهره لا يستقيم فلا بد من تأويله بأن المراد أخرت
عن المرأة الى جهة الامام لاحتمال الذكورة وعليه الاجماع كما في (الخلاف والمنتهى) وهو مذهب
علمائنا كما في (التذكرة) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ فان كان معهم صبي له أقل من ست
سنتين أخر الى مايلي القبة ﴾ اجماعاً كما في (الخلاف والمنتهى) وظاهر (الجواهر) كما قل (والتذكرة والفنية)
لانه بعد ان ذكر ان الصبي يؤخر عن المرأة بالاجماع قل ولا يصلح على من لم يبلغ ست سنين
فيكون هذا مقيداً لاطلاق ما قبله وفي (جامع المقاصد) انه أشهر (وقال) ابنا بابويه يجعل الصبي الى
الامام والمرأة الى القبة واسنده الحق الى الشافعية واستحسنه وفي (المراسم) يقدم الرجال ثم الخثى
ثم الصبيان وبعدهن النساء فهو موافق للصدوقين الا انها والحق لم يتعرضا للخثى وفي (النهاية
والشرائع) يؤخر الصبي عن المرأة من دون تعرض لذي السب وغيره لكنه عبر في (الشرائع) بالغفل
فتأمل وعبرة (الفنية) ان لم قيدها بما بعدها كانت مطلقة ككتبتك ويكون الاجماع على ذلك وجعل
الكاتب أبو علي حكمهم على العكس مما يقوم الاحياء خلف الامام فصلاة وقال في اتمام الصلاة ان
الرجال يلون الامام ثم الخصيان ثم الخثى ثم الصبيان ثم النساء ثم الصبيات كذا قلعه في (المختلف)
وفي (كشف القام) لا فرق في ذلك بين الصبي والصبيه والحر والمملوك هذا (وقال في التذكرة ونهاية
الاحكام) لو كانوا مختلفين في الحكم بأن نجب على أحدهم الصلاة وتستحب على الآخر لم يميز
بجمعهم نية متحدة الوجه وزاد في (التذكرة) لوقيل بأجزاء البية الواحدة المشتتة على التقسيط أمكن
(قال الشهيد) ويشكل بأنه فعل واحد من مكلف واحد فكيف يقع على وجهين ومال الى الاكتفاء
بنية الوجوب (قال في الروض) وهو متحه تنظيلاً للجانب الاقوى كندوبات الصلاة وقد نصوا على
دخول نية المضضة والاستنشق في نية الوضوء ان قدمها عليهما وافقارها الى نية خاصة ان أخرها
عنهما الى غسل الوجه ولا يلزم من عدم الاكتفاء بنية الوجوب استقلالاً عدم الاكتفاء بها تباعاً ومثله
لو اجتمع أسباب الوجوب والتدب في الطهارة وقد ورد النص في الجميع على الاجتزاء بطهارة واحدة
وصلاة واحدة ولا مجال للتوقف (وقال) المولى الاردبيلي وتليذه السيد المقدس ان كلا من قولي
العلامة والشهيد محل اشكال وقلا يجتزئ بالصلاة الواحدة هنا ان ثبت نص أو اجماع ولا اتكال
بكما في تداعل الاغسال والا فلا لان العبادة كيفية متقاة من الشارع فيقت اثباتها على النقل وفي
(كشف القام) لا اشكال ان لم تعتبر الوجه وعلى اعتباره ففي (الذكرى) الى آخر ما قلناه عنها وعن
(الروض) ولم يتغيرا بشي ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ والا يكن جعل بعد الرجل ﴾
اجماعاً كما في (الخلاف) وظاهر (الجواهر) على ما قل وبه صرح الشيخ وجماعة وصرح في (السرائر
والتذكرة) بأنه يقدم على البعد وفي (الوسيلة والمنتهى) ان البعد يقدم وقد سمعنا ما قلناه عن

والصلاة في المواضع المتاحدة ويجوز في المساجد (متن)

الصدوقين وسائر والحق ومن (النهاية والشرائح) ومن (النية) والكتاب (وقال الحلبي) فيما نقل عنه نجل المرأة مما يلي القبلة والرجل مما يلي الامام وكذا الحكم ان كان بدل المرأة عبداً أو صبيّاً أو خصياً (وقال) الشهيد الثاني في (فوائد القواعد) جملة الحكم في ذلك ان يجلس الرجل مما يلي الامام ثم الصبي الحر ثم العبد البالغ ثم العبد لست ثم الغنقى الحر البالغ ثم الغنقى الحر لست ثم الغنقى الرقيق كذلك ثم المرأة الحرة ثم الامّة ثم الطفل الحر لمن ست ثم العبد كذلك ثم الغنقى الحر ثم الرقيق كذلك ثم الاتقى كذلك (انتهى) هذا اذا اختلفت الجنائز ذكورة وأنوثة وان اختلفت (١) غني (الويله) في رجلين أو امرأتين يقدم أسنرها الى القبلة وقتل ذلك في (الذكرى من الجامع) قال في (الذكرى) انه ظاهر خبر طلحة ثم احتل ان يراد بالصغير دون البلوغ وفي (التحرير) ينبغي التقديم بمضال دنيّة ترهب في الصلاة عليه وعند التسلي لا يستحب القرب الا بالقرعة أو التراخي وتبعه على ذلك الشهيد الثاني في (فوائد القواعد) وفي (انتهى) لو كانوا كلهم رجالاً قدم الى الامام أفضلهم وفي (التذكرة) أحييت تقديم الأفضل وبه قال الشافعي (ورواه في الذكرى) بأنه خلاف اطلاق النص والاصحاب انتهى (وقال) قبل ذلك في فرع ذكره لو اجتمعت جنائز الرجال جل رأس الميت الأبعد عند ورك الرجل وهكذا صفاً مدبراً ثم يقف الامام وسط الصف للرواية وذكره أيضاً في (التحرير ونهاية الاحكام) ويأتي ذكره أيضاً في هذا الكتاب لكن الاخبار خالية عن تعيين الأبعد والاقرب الا في الرجل والمرأة فأمل (وقال) الجمهور يصنفهم صفاً متوياً بأن يجلس كلا عند رجل الآخر واستظهر بعض أصحابنا جواز جل كل وراء آخر صفاً متوياً ما لم يؤد الى البعد المفرط بالنسبة الى بعضهم بل جزم ما قلته العامة واحتل المصنف في (النهاية) التسوية ولم يبين ما أراد منها وظاهر (الذكرى) الاقتصار على المنصوص في خبر عمار (وقال في كشف القام) وهذا التدرج لا ينافي الترتيب المذكور كما في (الذكرى) الا باحتار ان الامام يقوم في الوسط فلا يفيد تقديم آخر الصف القرب ولا تأخير وسطه البعد (وقال في الذكرى) لافرق في التدرج اذا كان المجتمعون صفاً واحداً بين صف الرجال والنساء والاحرار والعبيد والامام والاطفال والظاهر انه يجلسهم صفين كتراص البناء لئلا يلزم الانحراف (٢) عن القبلة وان كان ظاهر الرواية انه صف واحد انتهى واستجوده في (كشف القام) وقال في (جامع المقاصد) ان في كلام الشهيد شيئاً ويأتي تمام الكلام في آخر المطلب الخامس **• قوله قدس الله تعالى روحه •** (والصلاة في المواضع المتاحدة) لشك كما صرح به الشيخ والاصحاب كما في (الذكرى) ولو في المساجد كما في البيان **• قوله قدس الله تعالى روحه •** (ويجوز في المساجد) اجمالاً كما في (المنتهى) على كراهة اجمالاً كما في (اختلاف) وظاهر (المتبر) حيث نسب الى رواية الاصحاب الا في مكة اجمالاً كما في (اختلاف) ومجمع البرهان وظهر (جامع المقاصد والروض) حيث نسب فيها الى الاصحاب وبه صرح في (المتبر والمنتهى) ونهاية الاحكام والتذكرة والذكرى والروض وجامع المقاصد (وغيرها وفي (المداوك) الاصح انتفاء

(١) هكذا في النسخ والظاهر ان اتفقت (مصححه) (٢) أي انحراف المصلي اذا وقف وسطه (منه)

﴿ المطلب الرابع في كيفية ﴾ ويجب فيها القيام والنية والتكبير خمسا (متن)

الكرامة مطلقا وفي (مجمع البرهان) الظاهر عموم الكرامة لولا الاجماع وقد سمعت مافي (البيان) وعن الكاتب انه لا بأس بما في الجوامع وصحت يمتنع الناس على الجنازة دون المساجد الصغار

﴿ المطلب الرابع في كيفية ﴾

﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ يجب فيها القيام ﴾ قدم الكلام فيه ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ والنية ﴾ هذا مما لا ريب فيه كما في (المدارك) ولا نعلم فيه خلافا كما في (المنتهى) ولا يجب فيها تعيين الميت لكن يجب قصد الى معين كما في (الذكري) وجامع المقاصد والروض) واكتفى في الاولين بنية منوي الامام وفي (الذكري) فلو تبرع بالتعين فلم يطابق فلا تقرب البطلان وفي (جامع المقاصد والروض) ينبغي أن يقيد بما اذا لم يشر الى الموجود بأن قصد على فلان لاعلى هذا فلان لانه يقوى تغليب الاشارة وفي اجبار الوجه قولنا (١) للشيد في (الذكري) وقيل الوجه عدم الوجه لعدم الاشتراك لانها لا تكون الا واجبة او مندوبة وفيه نظر ﴿ قوله قدس سره ﴾ ﴿ والتكبير خسا ﴾ اجماعا كما في ظاهر (الخلاف) وصريح (الاتصاف والفنية والتذكرة ونهاية الاحكام والذكرى وكشف الالتباس وجامع المقاصد والروض والمدارك وكشف الثام والمفتاح) وظاهر (المستبر) حيث نسب الى طائفتا وفي حواشي الشهيد أن محمد بن علي بن عمر التميمي المقرئ المالكي قال في كتابه الموسوم فوائده مسلم ان زيدا كبر خسا وان رسول الله صلى الله عليه وآله كان يكبره وترك هذا المذهب لانه صار علما على القول بالرفض انتهى وخالفنا جميع الفقهاء في ذلك فقالوا بالاربع وقطع الاصحاب بان الزيادة غير مشروعة وفي (كشف الثام) الاجماع عليه (ومال في الذكري) الى عدم البطلان بزيادة التكبير سهوا ثم احتل البطلان مملازمة الزيادة الركن وقال بعد ذلك ولو زاد في التكبير متمدا لم يطل لانه خرج بانطاس من الصلاة فكانت زيادة خارجة من الصلاة وفي (جامع المقاصد) يشكل بما اذا زاد عند بعض الادعية بتكبيرتين (تكبيرتين خل) وليست هذه حينئذ خارجة من الصلاة ومثله (قال صاحب الروض) وقال هولاء وصاحب (المدارك) تبطل مع التقصان على وجه لا يمكن تداركه وظاهر عبارة الكتاب كظاهرا كثر البارات من أنه لا فرق في الحس بين المؤمن والمنافق كما صرح بذلك الصدوق في (الهداية) والحلي في (الفنية) وفيها الاجماع واقتصر على الاربع على المنافق الطوسي والحلي على ما قلناه عنه والمحقق في (الشرائع) وابن سعيد في (الجامع) على ما قلناه عنه والمصنف في (نهاية الاحكام والتحرير) والشيد في (النورس والبيان) والذكري واللمعة (وأبو العباس في (الموجز الحاوي) والمحقق الثاني في (جامع المقاصد والجفرية وحاشية الارشاد وشارح الجفرية) والفاضل المبي في حاشيته والصيري في (كشف الالتباس) والشيد الثاني في (المسالك والروضة) وسبطه في (المدارك) والكاشاني في (المفاتيح) ونسبه في الاخير الى الاصحاب وهو ظاهر (الفتنة والمتبر والمنتهى ومجمع الفائدة والبرهان) وخير في ذلك المحقق الثاني في (فوائده الشرائع) وتلميذه في الشرح الآخر للجفرية وفي (كشف الثام) اذا لم نجب

(١) كذا في النسخ والظاهر قول أو قولان (مصحح)

والدعاء بينهما بأن يتشهد الشهادتين عقب الاولى ثم يصلي على النبي وآله عليهم السلام في الثانية ويدعوا للمؤمنين عقب الثالثة ثم يترحم على الميت عقب الرابعة ان كان مؤمناً (متن)

الصلاة عليه أو لم تشرع الا بحجة فلا تقصر على الاربع ظاهر الا ان يتق من ترك الخس ويأتي الكلام في بيان المناق وفي وجوب ذلك وعدمه عند تعرض المصنف رحمه الله تعالى روحه بهم ﴿ والدعاء بينهما واجب ﴾ اجمالاً كما في (الفنية) وظاهر الخلاف وفي (الذكري) ان الاصحاب اجمعهم يذكرون ذلك في كيفية الصلاة كما في بابويه والجنبي والشيخين واتباعهما وابن ادریس ولم يصرح أحد منهم بتدب الاذکار والمذكور في بيان الواجب ظاهره الوجوب وهو المشهور كما في (مجمع البرهان والكفاية) ومذهب الاكثر كما في (المدارك) والمناقب) وهو ظاهر الاصحاب كما في (كشف القام) وفي (شرح الارتداد) فخر الاسلام الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله واجبة باجماع الامامية وفي (الشرائع) ان الدعاء بينهما غير لازم وهو ظاهر (النافع) ولا موافق له فيما أجد (نعم) اليه ربما يميل المولى الاردبيلي وهل يجب اللعن أو الدعاء على المنافق أم لا في (حواشي الشهيد والموجز الحاوي وشرحه والمدارك) انه يجب وهو ظاهر كثير من الاصحاب ورجح الشهيد في (الذكري والنروس) والمحقق الثاني وتلميذه والفاضل الميسي والكنائني عدم وجوب ذلك ولم يرجح واحداً من الوجهين الشهيد الثاني في كبحه (ولعلم) ان الشهادتين داخلتان في الدعاء في كلام الاصحاب حيث يقولون يجب الدعاء أو بينهما الدعاء كما صرح به المصنف ها تفلياً - رحمه الله تعالى روحه - ﴿ بأن يتشهد الشهادتين عقب الاولى ثم يصلي على النبي وآله صلوات الله عليه وعليهم في الثانية ويدعوا للمؤمنين عقب الثالثة ثم يترحم على الميت في الرابعة ان كان مؤمناً ﴾ ثم يكبر الخامسة وينصرف اجمالاً كما في (الخلاف) الا انه لم يذكر الصلاة على الآل صلى الله عليهم وما ذكره المصنف مع التكبير خامساً والاعتراف هو المشهور بين الاصحاب كما في (المختلف والذكري وجامع المقاصد ومجمع البرهان) وحكي في (الذكري) عن الحسن ابن عيسى والجنبي جمع الادعية الاربعة عقب كل تكبيرة (قال في المختلف) بعد ان حكاه عن الحسن كلاهما جائز (وفي المتبر والتذكرة) انه لا يتعين دعاء اثنين بل افضل ان يكبر ويشهد الشهادتين الى آخر ما ذكر المصنف ها من غير تفاوت مع زيادة يكبر الخامسة وينصرف وادعي على ذلك الاجماع في (التذكرة) وقال في (المتبر) انه مذهب علمائنا الا أنه (قال في التذكرة) تتعين المعاني المدلول عليها (وقال في المنهى) اذا ثبت عدم التوقيت فيها فالاقرب ما رواه ابن مهاجر ثم ذكر أنه اذا كبر الثانية صلى على النبي وآله صلى الله عليهم وأنه لا يعرف في ذلك خلافاً وأنه (رواء) الجمهور عن ابن عباس (ورواه) الاصحاب في خبر ابن مهاجر وغيره وان تقدم الشهادتين يستدعي تقديم الصلاة على النبي وآله صلى الله عليهم كما في الفرائض (قال) وينبغي أن يصلي على الانبياء كما في خبر مهاجر (ثم قال) الدعاء للميت واجب لان صلاة الجنائز معلقة بالدعاء للميت والشفاعة فيه وذلك لا يتم بدون وجوب الدعاء (ثم قال) ولا يتعين هاهنا دعاء بني للميت اجمع أهل السلم على ذلك ويؤيده أحاديث الاصحاب انتهى وفي (روض الجنان) ولا يتعين لذلك لفظ سوى الشهادتين والصلاة وان كان المقول أفضل (وقال في المناقب) ولا دعاء موقت تدعوا بما بدا لك خلافاً لجمع من

المتأخرين حيث أوجبوا الشهادتين عقب الاولى والصلاة على النبي وآله صلى الله عليه وسلم عقب
 الثانية والدعاء للمؤمنين عقب الثالثة ولعبت الرابعة وقد تبيح بذلك صاحب المدارك وفي (الفنية)
 الاجماع على أنه يشهد بعد الاولى الشهادتين وأنه يصلي بعد الثانية على محمد وآله ويدعوا بعد الثالثة
 للمؤمنين والمؤمنات فيقول (اللهم) ارحم المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الاحياء منهم
 والاموات (اللهم) ادخل على موتاهم راقك ورحمتك وعلى آحيائهم برحمتك وسماواتك وأرضك انك
 على كل شيء قدير ويدعوا بعد الرابعة للميت ان كان ظاهره الايمان والصلاح فيقول (اللهم) عبدك وابن
 عبدك وابن أمتك نزل بك وأنت خير منزل به (اللهم) انا لانعلم منه الا خيراً وأنت أعلم به منا (اللهم)
 ان كان محسناً فزد في احسانه وان كان سيئاً فتجاوز عنه واغفر له وارحمه (اللهم) اجله عندك في
 أعلى عليين واخلف على أهله في الظافرين وارحمه برحمتك يا أرحم الراحمين وان كان الميت امرأة
 قل (اللهم) أمتك بنت عبدك وأمتك وكفى عن المؤنث الى آخر الدعاء انتهى (وتتبع البحث في المسئلة)
 على وجه يتحرر به محل النزاع ان يقال اختلف القائلون بوجوب الدعاء على أقوال (الاول) أنه يمتنع
 فيه شيء مخصوص بأية عبارة شاء (الثاني) أنه لا يمتنع فيه ذلك (الثالث) أنه يمتنع فيه شيء مخصوص
 بلفظ مخصوص (أما الاول) فهو نص (التذكرة) حيث قال ولا يمتنع دعاء معين بل المعاني المدلول
 عليها تلك الادعية (والذكرى) حيث قال نحن لا نوقت لفظاً بيه بل نوجب مدلول ما اشتركت
 به الروايات بأية عبارة كانت ومثله قال المحقق الثاني وهو الذي يقتضيه عبارة المصنف هـ ومثلاً عبارة
 (الخلاف) والوسيلة والتحرير والارشاد والدروس والبيان واللمعة والموجز الحساوي وفوائد الشرائع
 وحاشية الارتاد والجفرية وشرحها والروض والكفاية) وهو المنقول عن (الجمل والقود والكافي
 والاشارة) وبعض هذه الكتب صرح بوجوب ذلك أعني التشهد بعد الاولى والصلاة على النبي وآله صلى
 الله عليه وآله بعد الثانية والدعاء للمؤمنين بعد الثالثة والدعاء للميت بعد الرابعة (وبعضها) يظهر ذلك
 منها ماعدا (التذكرة) فإنه قال بعد ما قلناه عنها وأفضله أن يشهد الشهادتين الى آخر ما في الكتاب
 وقد سمعت عبارتها وعبارة (المنتهى) وفي (المدارك) نسب وجوب ما في الكتاب الى
 المصنف وأكثر المتأخرين (وقال في الحدائق) صرح العلامة ومن تأخر عنه بوجوب التشهد في
 الاولى والصلاة على النبي وآله صلى الله عليه وآله في الثانية الى آخر ما في الكتاب ووجوب ذلك
 هو الظاهر من اجماع (الخلاف) وشرة (المختلف والذكرى وجامع المقاصد) وقال في (المبسوط
 والنهاية) يرغ يديه بالتكبير ويشهد أن لا اله الا الله ثم يكبر تكبيرة أخرى ولا يرفع يديه ويصلي على
 النبي صلى الله عليه وآله ثم يكبر الثالثة ويدعوا للمؤمنين والاراسة ويدعوا للميت ان كان مؤمناً
 فقد وافق المشهور فيما عدا الذكر الاول حيث اقتصر فيه على التوحيد وفي (الفنية) واقصة المشهور
 في الذكر الاول والثاني وهين في الثالث والرابع الفاظاً مخصوصة كما ستمت من عبارتها (وأما القول الثاني)
 فهو (خيرة الهداية) حيث قال فيها المواطن التي ليس فيها دعاء موقت الصلاة على الجنائز والقنوت
 والمستجار والصنى والمروة وركعتا الطواف انتهى مع أنه قد ذكر فيها في صلاة الجنائز الفاظاً مخصوصة
 وهذا القول خيرة (المدارك أيضاً والمقاييس) وهو المنقول عن ابن الجنيب ونسب في (الحدائق) الى
 جملة من متأخري المتأخرين والى ظاهر (الذكرى) وقال هو الاظهر وقد سمعت عبارة (الذكرى)
 وفي (الشرائع) أنه لا يمتنع فيها دعاء وان الافضل ما رواه محمد بن مهاجر وفي (النافع والمعتبر)

و ان كان منافقاً ودعا بدعاء المستضعفين ان كان منهم (متن)

أنه لا تضمن الادعية وان الافضل أن يشهد الشاهدين الى آخر ما في الكتاب وقد سمعت ما نقله في (المختبر) من أنه مذهب طائفة (وأما القول الثالث) ففي (الفتية والمداية والمقنة ومختصر المصباح والمراسم والسرائر) ذكر الفاظ معينة بعد كل تكبير لكنهم لم يتفقوا على ذكر مخصوص ففي (المقنة والمراسم والسرائر) ذكر شهادة التوحيد فقط بعد الاولى كما مر عن (النهاية والمبسوط) بزيادة وحده لا شريك له إلهاً واحداً فرداً صمداً حياً قيماً الى آخره في (المقنة والمراسم) وفي الاذكار الباقية كما قاله الصدوق لكن قدم فيها (١) بدلتانية الدعاء بالبركة على الرحمة مع زيادة بعد دعاء الثالثة وبعد الخامسة وقد سمعت ما في (الفتية) وعن الحسن بن عيسى والجعفي تبيين الفاظ مخصوصة أيضاً من دون توزيع (وقال) الشهيد في (الذكرى) المشهور توزيع الاذكار على مامر وقل فيه الشيخ الاجماع ولا ريب أنه كلام الجماعة الا ابن أبي عقيل والجعفي فانهما أوردوا الاذكار الاربعة عقيب كل تكبيرة وان تخالفنا في الالفاظ قال الفاضل رحمه الله تعالى كلاهما جائز (قلت) لا تتأمل ذلك على الواجب وزيادة غير منافية وان كان العمل بالمشهور أولى ولكن ينبغي مراعاة هذه الالفاظ تبعاً بما ورد عنهم عليهم السلام ولذلك أوردناها انتهى ما في (الذكرى) قوله قدس الله تعالى روحه تبارك (ان كان منافقاً) أي ناصباً كما في (المداية والمقنة والنهاية والمبسوط والوسيلة والذكرى وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد وشرح الجعفرية وجمع البرهان) لكن في مصداق التمييز فذلك وفي بعضها تفسير المنافق بذلك وفي (حاشية الارشاد) ويلاحظ من جملة في مقابلة المؤمن أن المراد به المخالف مطلقاً ويؤيده أنهم ذكروا وجوب تفسيله ولم يتعرضوا للصلاة عليه بخصوصه فكانهم أدرجوه هنا وان بعد الحكم مطلقاً وفي (الفتية والسرائر والنهي والدروس وحاشية الميسي والروضة والمدارك والمفاتيح والكفاية) أنه المخالف في بعضها التمييز بذلك وفي بعضها تفسير المنافق بذلك وفي (المسالك) ان كان ناصباً دعا عليه دعاء الحسين (١) عليه السلام وان لم يكن ناصباً قال بما رواه محمد بن مسلم (وقال) الميسي بعد ما نقلنا عنه يجب الاقتصار على التكبيرات الاربع في المخالف لكن ان كان ناصباً ينبغي أن يدعو عليه بعد الرابعة ومثله قال في (الدروس) وفي (مختصر المصباح) المخالف الماندد وفي جملة من كتب المصنف وجميع كتب الحق (والموجز الحاوي والبيان واللمعة وكشف الالتباس) ذكر المنافق من دون نص أو دلالة على معنى المنافق وفي (النهاية والمبسوط والسرائر ومختصر المصباح واللمعة) ذكر كما في الكتاب وشروحه وحواشيه لكنه زيد في الثلاثة الاولى منه أيضاً وفي (الفتية) الدعاء عليه بما هو أهله وفي (الوسيلة) وكتب الحق (والتذكرة والارشاد ونهاية الاحكام والتحرير والبيان والموجز الحاوي وشرحه والكفاية) التعبير بالدعاء عليه من غير تخصيصه شيئاً وفي (الفتية والمداية) الدعاء عليه بما دعى به الحسين عليه السلام ومثله ما في (المقنة) مع زيادة وقصة وقد تقدم أن هذا الدعاء أو واجب أم لا (وقوله قدس الله تعالى روحه تبارك) (ودعى بدعاء المستضعفين ان كان منهم) قد

(١) أي في المقنة والمراسم (٢) الحسين عليه السلام صلى على سيد بن الناص ودعا عليه كذا قال ابن أبي عقيل قلعه عنه في الذكرى (منه)

وسأل الله أن يحشره مع من يتولاه ان جهله وان يجعله لآبويه فرطاً ان كان طفلاً (متن)

اختلف كلام الاصحاب في تفسير المستضعف وظاهرهم في الزكاة والوصية ونحوهما أنه المخالف الذي ليس له نصب واختلف في تفسيره هنا ففسره جمع بأنه الذي لا يعرف الحق ولا يماند فيه ولا يوالي أحداً بينه ولا بأس به كذا قال في حاشية الارشاد (قلت) هذا التعريف ذكره الشهيد في (الذكري) والشهيد الثاني في (الروض والروضة) وعرفه ابن ادریس في باب الاسرار بمن لا يعرف اختلاف الناس في المذاهب ولا يغيض أهل الحق على اعتقادهم وحكي عن العزلة أنه الذي يعرف بالولاء ويتوقف عن البراء (قال) الحق الثاني والشهيد الثاني أن التعريفات متقاربة وان تعريف ابن ادریس المصق بالمقام لان العالم بالخلاف والدلائل اذا كان متوقفاً مستضعفاً لا يقال موتاً (قلاً) وما يقال من أن المستضعف هو الذي لا يعرف دلائل اعتقاد الحق وان اعتقده فليس بشيء اذ لا خلاف بين الاصحاب في أن من اعتقد معتقد الشيعة الامامية مؤثماً من يعلم ذلك من كلامهم في الزكاة والنكاح والكفارات (وأما الدعاء) قال الصدوق والشيخان وابن زهره والمصنف والمحققان والشهيدان وغيرهم أنه (اللهم) اغفر لذين تابوا واتبوا سبيلك وقهم عذاب الجحيم وفي (الفتن) الاجماع عليه لكن فيها في (المبسوط) وبعض الكتب ربا اغفر وفي (الفقيه والمقنعة) (والمقنع خ) وغيرهما اللهم وفي (الذكري) أن الجعفي زاد الى آخر الآيات وقيل عن الصدوق أنه قال وان كان المستضعف منك بسبيل (١) فاستغفر له على وجه الشفاعة لاعلى وجه الولاية (وعن الكافي) ان كان مستضعفاً دعى للمؤمنين والمؤمنات وظاهر الاصحاب الوجوب والشهيد في حواشي الكتاب أنه ليس بواجب - ثم فله قدس الله تعالى روحه - ﴿ وسأل الله تعالى أن يحشره مع من يتولاه ان جهله ﴾ (كافي) (الشرائع والتحرير والارشاد والبيان والكفاية) فيحتمل أنهم أرادوا بالدعاء الاشارة الى قول الباقر عليه السلام في صحيح زرارة ومحمد كاهن مذكور في (الهداية والمقنعة ومختصر المصباح والفتية) وفي الاخير الاجماع عليه ويحتمل الاشارة الى ما في خبر ثابت بن أبي المقدام كافي (المختبر والتذكيرة ونهاية الاحكام والذكري والدروس وجامع المقاصد والروض) وعن (الكافي) أنه اشترط الدعاء له وعليه وفي (الروض والكفاية) الظاهر أن معرفة بلده الذي يعرف ايمان أهله كلف في الحاقه بهم وفي (كشف الغطاء) أنه يكفي الظن بالايمان ولا بد من السلم بنصبه واستضافته والظاهر من اطلاق الاصحاب وجوب الدعاء وفي (الحقائق) أن المفهوم من الاخبار على كثرتها هو أن الصلاة على هذا الصنف مجرد التكبير وقول هذا المذكور في الاخبار وان اختلفت فيه زيادة وقصداً لاما يفهم من كلام الاصحاب من كون ذلك بعد التكبير الراجعة وكذا الشأن في المخالف انتهى ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وان يجعله لآبويه فرطاً ان كان طفلاً ﴾ كذا قال أكثر الاصحاب لكن بعضهم أثبت لثامكان له كالصدوق في كتابيه والشيخ في (مختصر المصباح) والحق في (النافع) وهو لا. بعضهم قدمه على لآبويه وبعضهم أخرها والذي ذكره له مكان لثا كما في الكتاب الشيخ في (المبسوط والنهاية) والطوسي والمجلى وفي (الدروس) اللهم اجعله لآبويه ولثا سلفاً وفرطاً

(١) في الوافي المراد بالسييل أنه عليه حق ويسني بالولاية ولاية أهل البيت عليهم السلام ويحتمل أن يراد بالسييل القربى في النسب وبالولاية الأخوة الايمانية (نه قدس سره)

وتستحب الجماعة ورفع يديه في التكبيرات ووقوفه حتى ترفع الجنائز (متن)

وأجراً وكذا في (الذكرى) وفي (المنحة والفتية) اللهم هذا الطفل كما خلقته قادراً وقبضت ظاهراً فجله لا يويه نوراً وأورقاً أجراً ولا تتأبده لكن زاد في (الفتية) فرطاً وقل عليه الاجماع وفي (الشرائع) أسأل الله تعالى أن يجعله مصلحاً لحال آية شافعاً فيه (ومن الكافي) الدعاء لوالده ان كان مؤمناً ولها ان كانا مؤمنين وفي (اليان) الدعاء لا يويه والمصلي (وأما الفرط) قال في (الصحيح) أنه بائعريك الذي يقدم الواردة فيهم لم الارسان والدلاء ويلاً الحياض ويستقي لهم وهو فعل بمعنى فاعل مثل تبع بمعنى تابع ويقال رجل فرط وقوم فرط أيضاً وفي الحديث أنا فرطكم على الحوض ومنه قيل للطفل الميت اللهم اجعله لنا فرطاً أي أجراً يتقدمنا حتى نرذ عليه وبالأجر فسره في (الذكرى) ومن يقدم القوم لاصلاح ما يحتاجون اليه فسره في (السرائر والتمهي) وغيرها وفي وجوب الدعاء هنا وجهان وقوى عدم لانه ليس لبيت ولا عليه في (كشف الثام) وفي (الروض) وفي الدعاء لأبوي قيط دار الكفر مع الحكم بإسلامه نظر أقرب ذلك ثم قال والامر سهل لكونه غير واجب ﴿ قوله قدس سره ﴾ ﴿ وتستحب الجماعة ﴾ وليست شرطاً اجماعاً كما في (التذكرة ونهاية الاحكام وكشف الثام) بل الاجماع على استحبابها مستفيض بل كاد يكون متواتراً كما يعلم ذلك من تتبع أحكام الصلاة على الجنائز جماعة وقد تقدم مناقله على الاستحباب عند امتناع الولي من الاستجابة مع أهليه للصلاة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ورفع يديه في التكبيرات ﴾ كلها وفاقاً (التبذير والاستبصار والشرائع والتافع والمعتبر والتذكرة والتحرير والتلخيص والارشاد ونهاية الاحكام والبيان والدروس واللمعة والموجز الحاروي والتتبع وكشف الالتباس وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وشرح الجعفرية والتلخيص وحاشية الميسي والروض والروضة والمسالك ومجمع البرهان والمغني عن الخدائق) واليه مال في (المدارك والكفاية) وهو المنقول عن علي بن بابويه وفي (الروض) أن عمل الطائفة عليه الآن وفي (كشف الالتباس) أنه المشهور وكأنه يريد شهرة المتأخرين بل في (شرح الجعفرية) أنه اجماعي وهو غريب ولعل النسخة غير صحيحة كما هو الظاهر وجمع في (كشف الرموز) بين الاخبار بالجواز هذا فيما عدا الاولى وأما هي فالرفع فيها اجماعي كما في (الفتية والشرائع ونهاية الاحكام والذكرى والتتبع وجامع المقاصد والروض والمدارك) وفي (التذكرة وانتهى) وظاهر (المعتبر) أنه اجماع أهل العلم وفي (شرح الجعفرية) نفي الخلاف عنه وأكثر الاصحاب ان لا يرفع الا في الاولى كما في (الذكرى والروضة والمدارك) وهو المشهور كما في (الكفاية وكشف الثام والحدائق) وفي (المختلف) أنه الأشهر بل في (الذكرى) نُسبته الى جمهور الاصحاب وفي (الفتية) الاجماع عليه وقلت حكايته عن (شرح الجمل) لقاضي وهو مذهب الشيخين والمرضى والعماد الطوسي والديلمي والسجلي والمصنف في (المختلف) وهو المنقول عن القاضي والتمني والبصري وهو مذهب مالك والثوري وأبي حنيفة والاول مذهب الشافعي وأحمد وجماعة من التابعين ويظهر من (الذكرى) التردد ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ووقوفه حتى ترفع الجنائز ﴾ ذكره الاصحاب كما في (الروض وكشف الثام وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد وحاشية الميسي والروض والمسالك والمدارك والحدائق) ان

ولا قراءة فيها ولا تسليم ويكره تكرارها على الواحدة (متن)

الامام وغيره سواء في ذلك كما هو ظاهر (الكتاب والشرائع) وغيرها (وقال) الفاضل الميسي والشيد الثاني انه يستثنى من المصلين من يتحقق بهم رفع الجنازة ان لم ينعذ من غيرهم وخص الحكم بالامام في (المصباح) ومختصره والسرائر والذكرى والدروس) وقوله في (الذكرى) عن الكتاب وفي (كشف الثام) عن الاشارة والجامع ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولا قراءة فيها ﴾ اجماعاً كما في (التمهي) والتذكرة ونهاية الاحكام وشرح الجعفرية والروض والحدائق وظاهر مجمع البرهان وكشف الثام) ويحتمل انهم أرادوا انها غير واجبة ولا مندوبة كما نطق به اجماع (الروض وكشف الثام) ويحتمل انهم أرادوا انها غير مشروعة كما احتمله في (مجمع البرهان) قال والمعناني متقاربان لكن في (التمهي) يجوز قراءة أم الكتاب لاشتمالها على الشهادة يعني قوله اياك نعبد (قال في مجمع البرهان) هذا يخالف الاجماع الذي قلناه فيه وفي (الذكرى وشرح الجعفرية) (الاجماع على عدم الوجوب وفي (الغلاف) (الاجماع على كراهتها واحتمل الشيد في (الذكرى) استناده في الكراهية الى انه تكلف ما لم يثبت شرعه (قال) ويمكن أن يقال بعدم الكراهية لان القرآن في نفسه حسن مالم يثبت التهي عنه والايثار خالية عن التهي وغايتها التفي وكذا كلام الاصحاب لكن الشيخ قل الاجماع بعد ذلك وقد يفهم منه الاجماع على الكراهية ونحن فلم نر أحداً ذكر الكراهية فضلاً عن الاجماع عليها (وقال في الروض) بعد قل كلام (الذكرى) الاخبار مصرحة بنفيها وكذا الاصحاب صرحوا بنفيها ولو كانت مستحبة لما أمرضوا عنها والاباحة فيها منفيها لان الكلام انما هو مع ضميتها الى ما يجب من الدعاء لا مع الاجتزاء بها ونحوه ما في (الحدائق) حيث قال ليس البحث في قراءة القرآن من حيث هو قرآن حتى انه يمجج بأن القرآن في نفسه حسن بل محل البحث في أنه هل القراءة جزء من هذه الصلاة من واجباتها أو مستحباتها كما هو مذهب العامة أم لا والاتفاق من الاصحاب على عدم ذلك كما يفهم من كلام شيخنا الشيد الثاني وفي (الدروس وجامع المقاصد وحاشية الارشاد) ان الاصحاب الكراهية (وقال) الشافعي وأحمد واسحق وداود تجب فيها قاعة الكتاب ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولا تسليم ﴾ اجماعاً كما في (الانتصار والخلاف والتذكرة ونهاية الاحكام والذكرى وجامع المقاصد وشرح الجعفرية وروض الجنان وكشف الثام والحدائق) وفي (الادصار) انه من متفردات الامامية وان الجمهور يوجبونه واجماع (جامع المقاصد والروض) ناطق بعدمه وجوباً واستحباباً وفي (الذكرى) بعد قل الاجماع على سقوطه قال وظاهرهم عدم مشروعيته فضلاً عن استحبابه لكنه قال في آخر المسئلة وأما شرعية التسليم استحباباً أو جوازاً قال الكلام فيه كالتقراءة اذا لاجماع المعلوم انما هو على عدم وجوبه انتهى وقد سمعت الاجماعيات وما فهمه هو من ظاهرهم ثم ان التسليم عبادة فكيف توصف بالجواز من دون وجوب ولا استحباب لانها ان شرعت لا بد وان تقع على أحد الآخرين ولا يباحث على القول بالاستحباب الا الاخبار المحمولة على التقية لان الجمهور جميعهم يوجبونه كذا قال في الحدائق ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ويكره تكرارها على الجنازة الواحدة ﴾ هذا هو المشهور كما في (المختلف والمقتايع والحدائق) ومذهب الاكثر كما في (النتيج والمدارك والذكرى) لكنه استظهر في الاخير ما يأتي قلناه وفي (الفتية) يكره ان تباد بدليل اجماع

الباطنة وظاهر هؤلاء كظهور المبراة (والمبسوط والنهاية والشرائع والتافع والارشاد) انه لا فرق في ذلك بين ان تكون جماعة وفراى من مصل واحد أو متعدد كما صرح بذلك في (التذكرة والنهاية) والخواشي المنسوبة الى الشهيد (والمفاتيح) وكما يرضيه دليله في (المختلف والتحريم) وكرها المصلي جماعة خاصة لاز الاصحاب صلوا على رسول الله صلى الله عليه وآله فراى كما في أعلام الورى بأعلام الهدى للطبرسى يوم الاثنين وليلة الثلاثاء حتى الصباح ويوم الثلاثاء حتى صلى عليه صلى الله عليه وآله كبيرهم وصغيرهم وضواحي المدينة بغير امام وساق في (الحدائق) اخبار الصلاة عليه صلى الله عليه وآله واستظهر انها بمعنى الدعاء خاصة وأنه لم يصل عليه الصلاة المبهودة الا أمير المؤمنين وقاطمة والحسن والحسين عليهم السلام وسلمان وأبو ذر والمقداد رحمهم الله وان غيرهم كانوا اذا دخلوا داروا به وصلوا ودعوا له وفي (الخلاف) الاجماع على ان من صلى على جنازة يكره له ان يصلي عليها ثانياً وفي (الذكرى) انه هو الظاهر من الاكثر وهو قصر للكرهية على مصل واحد كما قل عن (الجمع) وكما في (البيان وجامع المقاصد وحاشية الارتداد وفوائد الشرائع وحاشية الميبي وشرح الجفرية وفوائد القواعد للشهد الثاني والروض والمدارك وكشف الثام والتفتيح) حيث حل اطلاق الكراهة فيه على وجوه أحدها كونها من مصل واحد (انتهى) وبض هؤلاء أطلق عدم الكراهة لتبر المصلي ومض قال الا ان يثاني التمجيل فخره مطلقاً مقيداً في (الروض والمدارك) بغير الامام وأما لادم فلا كراهة في جانبه وان كان صلى أولاً وهو المنقول عن ابن سعيد واستحوذ في (كشف الثم) والفاضل الميبي انما لم تكره لتبر المصلي اذا لم يمكن جعله صلاة واحدة ولم تناف الاعادة التمجيل (وعن) الحسن بن عيسى انه لا بأس بالصلاة على من صلى عليه مرة وفي (التذكرة ونهاية الاحكام) بعد ان استترب فيها الكراهة مطلقاً كما مر قال ان الوجه التفصيل فان خيف على الميت ظهور حادثة به كره تكرار الصلاة والا فلا (وتردد في المنهى) في كراهية صلاة من لم يصل بسد صلاة غيره وفي (المفاتيح) ان بعضهم استحسب التكرار مطلقاً وفي (مجمع الفائدة والبرهان) الذي يقتضيه النظر عدم التكرار لانها واجبة كفاية فاذا فلت سقطت عن الكل بلا خلاف فلا بد منسوعيتها ندباً أو وجوباً من دليل وليس هنا دليل صالح لذلك وعلى تقدير النمل لاعمى للوجوب اذا لا وجوب اجماعاً ولا للندب لعدم القائل به على الظاهر اللهم الا أن يقول به المجوز والكراهة بالمى الحقيقى معلومة الاعتفاء فسا بقى الا التحريم (ثم قال) والكراهة بمعنى أقل ثواباً لاعمى لها هنا اذ لاعمى (١) لنهى النبي صلى الله عليه وآله عن عبادة وتقويتها قلة ثوابها وكثرة ثواب غيرها مع فوته انتهى وظاهره التحريم وعدم الجواز مع ان ظاهر جماعة الجواز وفي (المفاتيح) نفى الخلاف عنه هذا والشهد في (الذكرى) بعد ان استظهر من الاكثر اختصاص الكراهية بمصل واحد قل لتصريحهم بجواز صلاة من قاته على القبر مع ظهور كلامهم فيمن صلى عليه قال الا أن يريدوا الكراهية قبل الدفن (قال في كشف الثام) الجواز لا يثاني الكراهية وفي (نهاية الاحكام) لا يصلى على المدفون اذا كان قد صلى عليه قبل دفنه عند جميع علمائنا فان أراد نفى الجواز فقد نزل كلام الاصحاب على المدفون الذي لم يصل عليه أحد وفيه بعد عن عباراتهم

﴿ المطلوب الخامس في الاحكام ﴾ كل الاوقات صالحة لصلاة الجنازة وان كانت أحد الخمسة الا عند تضيق الحاضرة ولو اتسع وقتها وخيف على الميت لو قدمت صلى عليه أولا (متن)

وفي (جامع المقاصد) انه يتخير في المعادة بين نية الوجوب باعتزرا بصل الفعل (١) والتنب اعتبارا بسقوط الفرض وفي (الذكرى) ينوي التنب (وقل) مالك وأبو حنيفة يكره ان يكرر مطلقا (وقل) الشافعي وأحمد من فاته الصلاة على الجنازة فله ان يصلي عليها ما لم تدفن وان دفنت فيه ان يصلي على القبر يوما وليلة وثلاثة ايام

﴿ المطلوب الخامس في الاحكام ﴾

﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ - (كل لاوقات مرحلة صلاة جنازة وان كانت أحد الخمسة) التي يكره فيها ابتداء الوفاة جمعا كما في (الخلاف والتذكرة) وفي (الحدائق) نفي الخلاف فيه والمراد نفي الكراهة في هذه الاوقات كما في (جامع المقاصد والمدارك) وفي (الذكرى) لا كراهة في فعل في هذه الاوقات في أشهر لاخير انتهى ووافق على ذلك الشافعي وأحمد وكرها الاوزاعي وقال مالك وأبو حنيفة لا تجوز عند طوع الشمس أو غروب أو قيامها وفي (جامع المقاصد) في العبارة فساد فان ضمير كانت لاوقات وهو اسمها واحد خمسة خيرها ومفرد لا يخبر به عن الجمع وفيه ان كل واحد من أحد الخمسة نوع اذا فراد غير محصورة وقول ان التقدير ان كانت الصلاة في أحد الاوقات الخمسة قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ لا عند تضيق الحاضرة ﴾ أي فعدم الحاضرة وهو شامل ما اذا تضيق الحاضرة خاصة وما اذا تضيقا معا وكان الاول مما لا خلاف فيه كما قد يظهر من (جامع المقاصد) وفي (المدارك) الاجماع عليه وانما الكلام في الثاني ففي (المنهاج) واختلف والدروس والبيان والمدارك وكشف اللثام والحدائق) انه اذا تضيقا قدمت الحاضرة وهو ظاهر (السرائر والشرائع) وقال الشيخ في (المبسوط) بتقديم الجنازة وحله في (الذكرى) محتملا تضيق وقت الاختيار فيكون من الاعذار الموسوعة للوقت الثاني بناء على مذهبه والضيق مطلقا ويكون تقديم الجنازة جاريا مجرى اقتاذ الفريق من الهلاك ونحوه مع ضيق الوقت وعدم امكان الایاء (تم قال) هذا ان لم يكن على ذلك اجماع أو يقال تقدم الحاضرة لا مكان استدراك الصلاة على القبر الا أنه يشكل بان زمان فعل الحاضرة يخاف فيه على الميت قبل الدفن فيجب تحميل دفعه خوفا من الحادث ولا يتم الا بالصلاة على أنه يمكن تأخير الصلاة هنا عن الدفن اذا خيف بسبب فتي في الحقيقة المعارضة بين المكتوبة ودفعه (وقال في جامع المقاصد وفوائد الشرائع) أنهم لو تضيقا بحيث خيف على الجنازة فان أمكن دفن الميت قبل الصلاة ثم تدعى الحاضرة ثم يصلى على القبر قدمت الحاضرة والا قدمت أحكام الجنازة ثم تقضى الحاضرة لان حرم الميتة تكريمته حب وفي (جامع المقاصد) بعد ذلك لو أمكن الجمع بين الدفن والایاء لليومية متدرك الصلاة على القبر يمكن القول به يبدأ عن الصواب ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ - ﴿ ولو اتسع وقت الحاضرة وخيف على الميت لو قدمت صلى عليه أولا ﴾ كما في (الشرائع والادب والدروس) وغيرها (وفي التذكرة والمنهاج ونهاية الاحكام وفوائد الشرائع والمدارك) التصريح بالوجوب في

(١) معناه ان السقوط بفعل الغير تسهيل والا فاقبل باق على صفة الوجوب كما بين في لاصول (١٠٠)

وليست الجماعة شرطاً ولا المدد بل لو صلى الواحد أجزاءً وإن كان امرأة ويشترط حضور الميت لا ظهوره فلو دفن قبل الصلاة صلى عليه يوماً وليلة على رأي (متن)

(السرائر) أن تقديمها أولى وأفضل هذا ولو اتسع الوقتان فالأفضل تقديم المكتوبة كما في (النهاية والسرائر والذكرى والدروس والبيان والمدارك) وفي (المعتبر والتذكرة والمنتهى وفوائد الشرائع) أنه يتخير ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (وليست الجماعة شرطاً) قد تقدم قل الاجماع على ذلك - ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (ولا المدد) ذهب اليه علماءنا كما في (التذكرة) وعندنا كما في (كشف القاتم) فلو صلى الواحد أجزاءً وإن كان امرأة وهو أحد أقوال الشافعي وله قول آخر وهو اشتراط ثلاثة (وثالث) وهو اشتراط أربعة لانهم الحملة للجماعة وفيه انهم اتفقوا على جواز حل الواحد والحمل على دابة على ان الحمل بين عمودين عند هذا المشتراط أفضل كذا قال في (الذكرى) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (ويشترط حضور الميت لا ظهوره) تقدم قل الاجماع على ذلك وأما عدم اشتراط الظهور فلا جاع والضرورة على الصلاة عليه مستوراً في أكفائه وفي التابوت وقد تقدمت الإشارة الى ذلك أيضاً ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (فلو دفن قبل الصلاة صلى عليه يوماً وليلة على رأي) التحديد باليوم والليلة اجماعي كما في (الفنية) وظاهر (التذكرة) حيث قال عندنا بل فيها وفي (المنتهى) أن الميت خرج من أهل الدنيا مع الهي عن الصلاة عليه خرج ما قدرناه بالاجماع وهو المشهور كما في (التبجيح وتخليص التلخيص والروض وكشف القاتم) والظاهر بين الطائفة كما في (السرائر) ومذهب الاكثر كما في (التبجيح أيضاً وجامع المقاصد والمدارك) وهذه النسبة ظاهرة من (الذكرى) أيضاً وهو الأشهر كما في (الروضة) وفي (الخلاص) قد حددنا الصلاة على القبر يوماً وليلة واكثره ثلاثة أيام وقال قبل ذلك وقد روى ثلاثة أيام واختار ذلك في (المراسم) وفي (البيان) الاقرب عدم التحديد وهو خيرة المحقق الثاني والفاضل الميرزا والشهيد الثاني في (جامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد وحاشية الشرائع والمسالك والروض والروضة وفوائد القواعد) وهو ظاهر (المعتبر والمنتهى والمختف والكفاية) وظاهر الحسن والصدوق على ما نقل غير واحد وفي (مجمع البرهان) الاصح عدم التحديد مادام الميت باقياً ويصدق عليه أنه ميت ولعله أراد مذهب الكاتب حيث قال يصلى عليه ما لم يعلم تغير صورته وفي (المدارك) لا يبعد التحديد يوم الدفن وفي (اللمعة) يوماً أو ليلة أو دائماً وقد اعترف المحقق ومن تأخر عنه بعدم الشور على المستند في هذه التحديدات وكأهم لم يلتفتوا الى رواية (الخلاص) وقال أحمد يجوز الى شهر (وقال) أبو حنيفة يصلى عليه الوالي الى ثلاث (وقال) جماعة منهم يصلى عليه أبداً وآخرون ما لم يبل جسده (هذا) وظاهر المصنف هنا وجوب الصلاة على من لم يصل عليه أصلاً كما في (المختف والذكرى والتبجيح ومجمع البرهان والكفاية) وقد يظهر ذلك من (جامع المقاصد وفوائد الشرائع والروض) حيث نفى البأس فيها عن خيرة (المختف) والجواز هو المشهور بين الاصحاب (١) كما في (التبجيح والمدارك وكشف القاتم) (وظاهر الذكرى) وفي (الخلاص والفنية والتذكرة ونهاية الاحكام) الاجماع عليه وبه صرح الشيخان والفاضل على ما نقل في (المختف) (الدليلي والطوسي والمجلي والمحقق في الشرائع والمعتبر) والمصنف في (المنتهى) (١) فيما ذكره المصنف وفيمن صلى عليه ودفن ثم أراد من لم يدرك الصلاة عليه ان يصلى عليه (متن)

ولو قلح صلى عليه مطلقاً نعم تقديم الصلاة على الدفن واجب اجماعاً والمسبوق يكبر مع الامام ثم يتدارك بعد الفراغ فان خاف الفتوت والى التكمير (متن)

والتحريز (حيث صرح بالاستحباب فيهما والشهد في (البيان) والمبسي والشهد الثاني وسبطه وعبارة (الوسيلة) كعبارة (النافع) ليست صريحة في الجواز بل قد يضمن منها الوجوب لكن جماعة من الاصحاب نسبوا الى ابن حمزة الجواز وهو لا ، القائلون بالجواز الا قليلا منهم فرضوا المسئلة فيمن فاته الصلاة ولم يدركها قالوا فانه يجوز له أن يصلي على قبره يوما وليلة واطلاق كلامهم يقتضي جواز الصلاة عليه كذلك وان كان الميت قد صلى عليه وهو الذي فهمه جماعة منهم وعبارة (المراسم والفنية) مطلقان شاملتان لهذه ان لم تكونا ظاهرتين فيها لان المدفون الذي لم يصلي عليه أصلا فرد تادر بل الشيدان في (البيان وفوائد القواعد) صرحا بعدم الفرق بين الامرين وكذا الناضل المبسي الا أنه قال الاقتصار على ميت لم يصلي عليه أصلا حوط بل في (التقيح والكفاية) ان كان صلى عليه جاز لمن فاته أن يصلي ندبا وان كان لم يصلي عليه صلى عليه وجوبا كما تقدم قل ذلك عنهما لكن المصنف هنا وفي (التذكرة ونهاية الاحكام) اما ذكر الصلاة على مدفون لم يصلي عليه أحد أصلا كما قدمت الاشارة الى ذلك وفي (نهاية الاحكام) الاجماع على أنه لا يصلي على المدفون اذا كان قد صلى عليه قبل دفنه وهذا منه تنزيل لا إطلاق الاصحاب الصلاة عليه على مدفون لم يصلي عليه أحد وفيه بعد عن عبارتهم وقد سمعنا اللهم الا أن يريدي في الوجوب فأمل وفي (التذكرة) هذا التقدير عندنا اما هو على من لم يصلي عليه وظاهره الاجماع أيضا وفي (المختلف) ان لم يصلي على الميت أصلا بل دفن بغير صلاة صلى على قبره والا فلا ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ .

﴿ ولو قلح صلى عليه مطلقا ﴾ أي من غير تقدير ان لم يكن صلى عليه كما في (الذكرى وجامع المقاصد) (قل) الشهيد ولو صار رميا في الصلاة بعد وفي (جامع المقاصد) في الصلاة تردد وقال ان القلح يستلزم بقاء شيء منه (وقال في الذكرى) وان كان قد صلى عليه ففي استحباب الثانية القولان وكذا يستحب تقديرها أيضا باليوم أو الثلاثة ويمكن عدم التقدير لعدم مقتضيه انتهى ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ . ﴿ نعم تقديم الصلاة على الدفن واجب ﴾ يريد أن هذا غير اشتراط ظهوره في صحتها ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ . (والمسبوق يكبر الباقي مع الامام ثم يتدارك بعد الفراغ) اجماعا كما في (الخلاف) وعندنا كما في (التذكرة) وهو مذهب الاصحاب كما في (المتبر والحدائق) وفي (الذكرى) يأتي بالباقي بعد الفراغ على الاشهر ولا فرق في ذلك بين أن يكبر الباقي مع الامام أو بعده ولو كان الامام في الدعا كما هو الشأن في الصلوات الرواتب كما صرح بذلك جماعة بل في (الخلاف) الاجماع عليه حيث قال ولا ينتظر تكميرة الامام وخالف في ذلك اسحق والثوري وأبو حنيفة وأحمد ومالك على رواية قلنوا التكميرات منزلة الركعات ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ . ﴿ فان خاف الفتوت والى التكمير ﴾ وقفا (التذكرة ونهاية الاحكام والموجز الحاوي وجامع المقاصد وحاشية الارشاد وكشف الالتباس وحاشية الشرائع المبسي والروض والمسالك وجمع البرهان وكشف القاتم) ونفى عنه البأس في (المدارك) ونسبه في البحار الى الأكثر (قل) وقال الأكثر ان أمكن الدعا يأتي بأقل الجزوي والا يكبر ولا من غير دعا وفي (الفقيه المبسوط والنهاية

فان رفعت الجنازة أو دفنت ثم ولو على القبر ولو سبق الامام بتكبيره فصاعدا استحب اعادتها مع الامام (متن) .

والتهذين والمعتبر والشرائع والتافع والمنهى والارشاد والتحرير والتلخيص والدروس والبيان والكفاية وغيرها أنه يتم بعد الفراغ ماليا من دون قيد بخوف الفوت ويفهم منهم تعيين ذلك ونسبه المحقق في (المتبر) الى الاصحاب وفي (كشف القتام) أنه المشهور وفي (المنهى) التصريح بسقوط الدعاء حيث قال ان الادعية قات محلها فضوت وأما التكبيرات فسرعة الاتيان بها وفي (الذكرى) يمكن وجوب الدعاء مع الاختيار لعموم أدلة الوجوب وعموم قوله صلى الله عليه وآله وما فاتكم فقفوا انتهى (قلت) قال الكاشاني والمولى البحراني أن العموم معارض بسقوط الصلاة بفعل الساقين عن هذا المصلي (وفيه) كما قرر في فقه ان المسبوق لما ابتدأ كانت صلاته واجبة ووجوبها مستمر فيجب الدعاء والتكبير مع الاختيار فالدعاء للداخل في الصلاة واجب عيني فاذا خيف الفوت برفع الجنازة وابدأها أو قلبها عن الهيئة المشروعة في الصلاة يسقط الدعاء (قال) الشيدان والكركي والاردبيلي ان خبر القلانسي يدل بظاهره على اعتبار خوف الفوت اذ لولا الاشتغال بالدعوات لكان البلوغ الى الدفن بعيداً وقيد في (جامع المقاصد والروض وجمع البرهان) بما اذا كان مشيماً الى سمت القبلة ولم يفت شرط من الصلاة والا وجب التكبير ولا . وفي (كشف القتام والحدائق) ان ظاهر الخبر انه ان لم يدرك الصلاة على الميت صلى الله عليه عند القبر فان لم يدركها قبل الدفن فبعده وليس من مستلة المسبوق في شيء وفي (الحدائق) ان الخبر المروي عن النبي صلى الله عليه وآله وهو ما فاتكم فاقفوا عامي من الاخبار التي يستلونها في أمثال هذه القامات (وقال في المنهى) اذا فاتته تكبيرة مثلاً كبر أوله وهي ثانية الامام يتشهد هو ويصلي الامام فاذا كبر الامام الثالثة ودعى للمؤمنين كبر هو الثانية وصلى فاذا كبر الامام الرابعة ودعى للميت كبر هو الثالثة ودعى للمؤمنين وهكذا قوله قدس تعالى روحه ﴿ فان رفعت الجنازة أو دفنت ثم ولو على القبر ﴾ كافي (المبسوط والنهاية والشرائع والتافع والمعتبر والتحرير والتذكرة ونهاية الاحكام والدروس والبيان وجامع المقاصد وكشف الالتباس والروض وجمع البرهان) واستدل عليه في (المتبر والتذكرة ونهاية الاحكام والدروس وجامع المقاصد والروض وجمع الفائدة) بخبر القلانسي وقد سمعت ما قل فيه الفاضل الهندى والمولى البحراني وفي (المنفعة والخلاف والموجز الخاوي والكفاية) أنهم اوان رفعت الجنازة وفي (الخلاف) الاجماع عليه ولم يذكروا في هذه الثلاثة الاتمام ولو بسد الدفن وفي (الوسيلة) وان فاتته واحدة كبر عليه بعد فراغ الامام وان رفع ولم يتعرض لشرح هذا الفرع بخصوصه في (المدارك) مع ذكره في (الشرائع) وقوله له في المدارك ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولو سبق الامام بتكبيره فصاعدا استحب له اعادتها مع الامام ﴾ كما في (الشرائع والتذكرة والتحرير والارشاد ونهاية الاحكام) وفي (الذكرى والدروس وجامع المقاصد وحاشية الميسي والروض والمسالك) تستحب الاعادة لفظان ان الامام كبر ولتاني وأما العامد في (الذكرى وجامع المقاصد والروض) ان في الاعادة له اشكالا الا أن في (الروض) عدم الاعادة له أولى وفي (المدارك) ان في الحكمين اشكالا (ثم قال) ولو قيل بوجوب الاعادة مع العمدة كان جيداً ان لم تبطل الصلاة بذلك وبين وجه الاشكال

واذا تمددت الجناز تنخير الامام في صلاة واحدة على الجميع وتكرار الصلاة على كل واحدة أو على كل طائفة ولو حضرت الثانية بعد التلبس تنخير بين الاتمام واستئناف الصلاة على الثانية وبين الابطال والاستئناف عليهما (متن)

في (جامع المقاصد والروض) قال من ان التكبير ركن فزيادته كقصاء ومن كونه ذكر الله تعالى وفي (مجمع البرهان) كونه ركناً بهذا المعنى غير واضح فأتمل انتهى وفي (حاشية الميسر لمسالك) ان العائد يستمر متأنياً حتى يلمسه الامام وفي (الدروس) لو تمدد أتم ولم تبطل ولم يتعرض للعادة وفي (البيان) يستأنفها عمداً ونسياناً وظاهره الوجوب (وقال في المبسوط) ومن كبر تكبيرة قبل الامام اعادها مع الامام ومثله في (الوسيلة) قد اطلقا ولم يفرقا بين العدو والنسيان كما لم يصرحا بوجوب ولا ندب لكن الظاهر منهما الوجوب كما قل ذلك عن ظاهر القاضي أيضاً وفي (كشف اللثام) ن ظهر الاكثر وخصوصاً القاضي الوجوب وقال فيه ان الاصحاب أطلقوا الحكم انتهى ولم أجد من ظاهره ذلك سوى الشيخ والطوسي والشهيد في (البيان) والقاضي كما قل عنه وفي (كشف اللثام) أيضاً كانه لاتزاح لجواز افراد المأموم متى شاء فله ان لا يبعد الا اذا استمر الاتمام ولذا استدل في (التذكرة والمنتهى ونهاية الاحكام) بادراك فضيلة الجماعة فالجماعة ان ارادوا الوجوب فمعنى وقف استمرار للاتمام عليها لكن من المأمومين من لا يجوز له الافراد وهو البعيد عن الجنازة ومن لا يشاهدها أو لا يكره منها على الهيئة المتبرية وفي (الحدائق) ان المسئلة خالية عن النص فاستشكل صاحب (المدايك) في محله قال ومن ثم اقتصر الفاضل الخراساني على قل الاقوال وفي (كشف اللثام) يدل على إعادة (ما في قرب الاسناد) للحميري عن علي بن جعفر سأل أخاه عليه السلام عن الرجل يصلي له ان يكبر قبل الامام قال لا يكبر الا مع الامام فان كبر قبله أعاد التكبير (قال) وهو وان عم لكن الحميري أورده في باب صلاة الجنازة انتهى والمراد بالتكبير التي سبق بها المأموم الامام ما كانت غير الاولى - ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ - ﴿ واذا تمددت الجناز تنخير الامام في صلاة واحدة على الجميع وتكرار الصلاة على كل واحدة أو على كل طائفة ﴾ لانصرف فيه خلافاً كما في (المنتهى) الا ان الافضل ان يصلي على كل واحدة صلاة واحدة كما في (المبسوط والسرائر والتذكرة ونهاية الاحكام) وفي الاولين لان صلاتين أفضل من صلاة وفي الاخيرين لان القصد بالتخصيص أدنى منه بالتعميم فان كان هناك عجلة أو خيف على الاموات صلى على الجميع صلاة واحدة وقد تقدم الكلام فيها اذا اختلفوا في الحكم فلا تنقل ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ - ﴿ ولو حضرت الثانية سد التلبس تنخير بين الاتمام واستئناف الصلاة على الثانية وبين الاطال والاستئناف عليهما ﴾ كما في ظاهر (البداية والمبسوط والتحذيرين) وصريح (الفقه والمقنع) على ما نقل عنه (والسرائر والشرائع والنافع) المتبر والتذكرة والتحرير ونهاية الاحكام والارشاد والمفاتيح والحدائق) وقوله في الاخير (وكشف اللثام عن الفقه الرضوي) وهو مذهب المذهب كما في (جامع المقاصد وفوائد الترائع) وفي (الحدائق) انه المشهور وفي (حاشية الفاضل الميسر والروض والمسالك والروضة وفوائد القواعد) ان الاقدم والاعجود انحصار تنخير بين تأخير الثانية الى أن يرغ من الاولى ان لم يخف عليها وبين ادخالها حينئذ التنية وتشريكها بالتكبير وتخصيص كل واحدة بذكرها مخيراً في تقديم أيهما شاء الى ان يكمل الاولى ثم

يتم على الثانية (قلت) ان التشريك في الاثنا. يوجب زيادة مكث الثانية على مقدار صلاحها بقدر ما بقي من صلاة الجنائز الاولى مطلقاً ووجب زيادة مكث الاولى على مقدار صلاحها بقدر ما قرأت الثانية خلالها اذ التشريك انما هو في التكبير فاذا حضرت الثانية بعد مضي تكبيرة من الاولى فيكون اشترى كما في التكبير الثاني مثلاً فيشهد بعد اشترى كما بالشهادتين الثانية ويصلي على النبي وآله للاولى ثم يكبر تكبيراً مشتركاً بينهما وهكذا الى الفراغ من الاولى ثم يأتي بالباقي الثانية وذلك يستدعي زيادة مكثها لان الصلاة على الاولى في هذه الحالة لا تتم الا بخمسة ادعية وأربع تكبيرات وعلى الثانية بسبعة ادعية وخمس تكبيرات وكلاهما أطول من الصلاة التي تشتمل على الادعية الاربعة والتكبيرات الخمس فلا ينفع التشريك الآن وفي (جامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد) ان الذي يقتضيه النظر عدم القطع الا عند الضرورة ان لم يكن فيه خروج عن الاجماع وردة في (المسالك والروض والروضة) بأنه لا ضرورة هنا لامكان الصلاة على الثانية من غير قطع لان الخوف ان كان على الجميع أو على الاولى فاقطع يزيد الضرر على الاولى وان كان الخوف على الاخيرة فلا بد لها من المكث مقدار الصلاة عليها وهو يحصل مع التشريك الآن والاستئناف (نعم) يمكن فرضه نادراً بالخوف على الثانية بالنظر الى تعدد الدعاء مع اختلافها فيه بحيث يزيد ما يكرر منه على ما مضى من الصلاة انتهى ومعناه أنه لما كان طول الصلاة وقصرها في صورة التشريك يتحقق بتمدد الدعاء اذ التكبير يقع مشتركاً فاذا فرض الخوف على الثانية والحال انها حضرت في وقت يكون اختلاف صلاحها في الدعاء بحيث يزيد ما يكرر من الدعاء على ما مضى من صلاة الاولى يمكن القول بالقطع على الاولى والاستئناف عليهما لان التشريك حينئذ يوجب زيادة مكث الثانية التي فرضنا الخوف عليها وهذا انما يتحقق فيها لو حضرت الثانية في أثناء الشهادتين على الجنائز الاولى خاصة بحيث تصير شريكة في التكبير الثاني كما صورناه فيما سبق ولهذا حكم بأن وقوعه نادر وليس ذلك بل كما فرض الخوف على الثانية وان حضرت في أثناء التكبير الرابع فمضى القطع لان التشريك في الاثنا بالنسبة اليها لافرق بينه وبين الاتمام على الاولى والشروع في الثانية ولله ارادة التشريك في الدعاء أيضاً وسقوط الترتيب فقال ما قال هنا وساقاً حيث (١) وهو يحصل مع التشريك الآن فأمل جيداً وفي (الذكرى) بعد ان ذكر الحكم واستند الى الصدوقين والشيخ استدلل عليه (برواية) علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام في قوم كبروا على جنازة تكبيرة أو تكبيرتين ووضعت معها أخرى قال ان شاءوا تركوا الاولى حتى يفرغوا من التكبير على الاخيرة وان شاءوا روضوا الاولى وأنعموا التكبير على الاخيرة كل ذلك لا بأس وقال ان الرواية قاصرة عن افادة المدعى اذ ظاهرها ان ما بقي من تكبير الاولى محسوب للجنازتين فاذا فرغ من تكبير الاولى تغيروا بين تركها بمالها حتى يكملوا التكبير على الاخيرة وبين رفضها من مكاتها والاتمام على الاخيرة وليس في هذا دلالة على ابطال الصلاة الاولى بوجه هذا مع تحريم قطع العبادة الواجبة (نعم) لو خيف على الجنائز قطعت ثم استأنف الصلاة عليها لانه قطع لضرورة انتهى (واقصر في الدروس) على ذكر الرواية وفي (البيان) ذكرها مفسراً معناها بما فهمه في (الذكرى) وقال في (جامع المقاصد) ما ذكره الشهيد في (الذكرى) من عدم دلالة الرواية على قطع الصلاة واضح

وكذا تحريم قطع العبادة الواجبة ان لم يكن في المسئلة اجماع فن كثير من عبارات الاصحاب منضمنة لقطع الا ان ذلك لا يسد احكاماً قال وأما ما ذكره من التشريك بين الجنائزين فيما بقي من التكبير فغير مستفاد من الرواية أصلاً بل كما يحتمل ذلك يحتمل الاكمال على الاولى والاستشف على الثانية وفي (كشف الغم) ان في مختار الشهيد اشكالا على وجوب اتباع كل تكبيرة بذكر غير ما يتبع الاخرى والظاهر لا يصلح له سنداً (انتهى) وهذا الاشكال برد أيضاً على الشهيد الثاني وشيخه المسي وأورد عليهم الاردبيلي اشكالا آخر وهو انه يلزم ان تكون التكبيرة الواحدة واجبة ومندوبة اذا كانت الجنائزان مختلفين بالوجوب والتدب (وقال في الذكرى) ان عبارة ابن الجنييد مطابقة للرواية أي بالمعنى الذي فهم منها ثم انه ذكر حل الشيخ (ظهير) جابر مستهضاً به وفي (جامع المقاصد) لما فهم الشهيد من الرواية التشريك استشكل بعدم تناول النية الثانية وصحة العمل متوقفة على النية ثم احتمل الاكتفاء بأحداث النية من الآن وما ذكره مبني على ما قد عرف ضممه وان كانت عبارة ابن الجنييد وتأويل الشيخ رواية جابر ان رسول الله صلى الله عليه وآله كبر احدى عشرة وسبعاً وستاً بالحل على حضور جنازة أخرى موافقين لما ذكره انتهى مافي (جامع المقاصد) وفي (كشف الغم) يحتمل ان يكون قول الشيخ والاتباع موافقاً للشهد وذلك لانهم قالوا كان غديرأ بين ان يتم خمس تكبيرات على الجنائزة الاولى ثم يستأنف الصلاة على الاخرى وبين ان يكبر خمس تكبيرات من الموضع الذي انتهى اليه وقد أجزأه ذلك عن الصلاة عليهما واحتمل أيضاً من قولهم هذا وقول الصدوق في (القبه) ومن كبر على جنازة تكبيرة أو تكبيرتين فوضعت جنازة أخرى معها فان شاء كبر الآن عليهما خمس تكبيرات وان شاء فرغ من الاولى واستأنف الصلاة على الثانية ومن عبارات المحقق والمصنف من صرح بالابطال وظاهره ذلك ان الابطال ليس على حقيقته بناء على انه كما يجوز تكرار الصلاة على جنازة واحدة يجوز زيادة تكبير أو تكبيرات عليها لمثل ذلك بدليل خبر جابر فانه انما ينوي الآن الصلاة عليهما وينوي الخمس جميعاً عليهم قال ولله معنى قول الصدوق والشيخ واتباعه ولا فكيف يجوز ابطال الصلاة الواجبة من غير ضرورة ولا اجماع ولا نص صحيح الا ان يراد صحة الصلاة وان حصل الاثم وهو واضح لاحاجة به الى دليل غير ما تقدم من أدلة التخير بين جمع الجنائز وافراد كل بصلاة وفي (الحقائق) لانسلم تحريم قطع الصلاة الواجبة الا لضرورة اذ عدة ما قلوا عليه في هذا الباب هو الاجماع وهو غير تام في محل النزاع وأما الاستناد الى قوله ولا تبطلوا فغير تام (تم قل) التحقيق في هذا المقام ان مستند المتقدمين عبارة (الفتاوى الرضوي) وان في المسئلة قولين (أحدهما) القول بالتشريك كما هو مذهب ابن الجنييد وظاهر كلام الشيخ في كتابي الاخبار ودليلهم صحيح ابن جعفر (والثاني) القول المشهور ودليلهم عبارة (الفتاوى الرضوي) وقال ان المتأخرين لما قلوا بالحكم المذكور عن المتقدمين ولم يصل اليهم بما يظن دلالاته الا (صحيح) ابن جعفر جعلوه دليلاً لمتقدمين انتهى وهذا منه بناء على ان المتأخرين كالشيخ والمحقق والمصنف وغيرهم لم يفتوا بالحكم المذكور وإنما قلوه قلاً عن المتقدمين ثم أخذوا يطلبون الدليل والوجدان يكذب ذلك أو أنهم قلوه لئلا يسموا في الحكم واخروا به ثم نظروا الى الدليل فما وجدوا سوى الظاهر المذكور الذي لا يصلح للدلالة بل هو الحكم المذكور من الظاهر المذكور كما سبق وجه دلالاته (وأما الفتاوى الرضوي) فلم تثبت حجة (لها) ولكن عبارة ليست نصاً في الحكم المذكور وهي هذه (قال) ان كنت تعني على الحدة فجاءت

والأفضل تفريق الصلاة على الجنائز المتعددة وتجزئ الواحدة (متن)

الأخرى فصل عليهما صلاة واحدة بخمس تكبيرات وإن شئت استأنفت على الثانية وهذه محتلة
 إرادة الصلاة فليست نصاً وأقصاها الظهور كالصحيح المذكور فإنهم يدعون أنه ظاهر في المذهب
 المشهور وذلك لأن قوله عليه السلام إن شاءوا تركوا الأولى حتى يفرغوا من التكبير على الأخيرة
 يحتمل معنيين موافقين للمشهور (الأول) بناء على أن المراد بالبطان معناه الحقيقي أن ترك الأولى حتى يفرغ
 من الأخيرة كناية عن الاستئناف عليهما فيكون المراد أن شاءوا أقطعوا صلاة الأولى حتى يفرغوا من الصلاة على
 الجنائز الأخيرة بأن فعلوها عليهما ويكون قوله عليه السلام وإن شاءوا وارضوا الأولى وأنموا التكبير على
 الأخيرة كناية عن إتمام الصلاة على الأولى ثم إتمام ما بقي أي فصل الصلاة على الأخيرة (الثاني)
 بناء على أن البطان ليس معناه الحقيقي يكون معنى ترك الأولى عدم كون ما مضى من التكبير مضراً
 وإن زاد التكبير في الواحدة عن الخمس فكان في حكم المتروك ثم أنه قد يقال إن الشهرة تقوم بالدلالة
 كما يقوم السند (وقال) الفاضل الهندي أنه إنما يتوجه حل الخبر على المشهور لو كان السؤال عن كيفية
 الصلاة وليس ظاهره فيجوز كونه عن جواز رفع الأولى قبل الأخيرة (وقال) وقد يظهر من لفظ ما بقي
 على الأخيرة التشريك بينهما في الإثناء فيما بقي كما فهمه الشهيد (ثم قال) وإن احتمل أن يكون ما بقي
 هو الصلاة الكاملة على الأخيرة فلا يكون في الشقين الإتمام الصلاة على الأولى ثم استئنافها على
 الأخيرة ثم لا يظهر من لفظ السؤال وضع الأخرى بعد التكبير على الأولى بل يحتمل ظاهراً أنه سأل
 عن انهم كبروا على جنازة وقد كانت وضعت معها أخرى صلوا عليها أولاً فإذا شرعوا في التكبير
 على الأولى في الذكر التي هي الأخيرة لانهم صلوا على الأخرى أولاً كيف يصنع بالآخرى وإن لم ترفع
 حتى شرع في الصلاة على الأخيرة (فأجاب عليه السلام) بالتخير بين ترك الأولى حتى يفرغ من الصلاة
 على الأخيرة ورفضها والصلاة على الأخيرة (انتهى) وقد أطال في بيان هذا المعنى مع أن عادته
 اختطاف المعنى بأوجز عبارة وأوضحها وقد سبقه إليه المولى الأردبيلي حيث قال ويحتمل أن يكون المعنى
 إن شاءوا تركوا الأولى في مكانها بعد إتمام الصلاة عليها حتى يفرغوا من الثانية أيضاً فلا بأس
 بوجودها مع الثانية بعد إتمام صلاحها لتل بركة صلاة الثانية أيضاً مع قصدتها أيضاً أن جاز ومع عدم
 أن لم يجز وإن شاءوا ورفضها فأتوا بالتكبير على الثانية تماماً من غير قصص قال وهذا المعنى وإن كان
 أقل فائدة إلا أنه أسلم من المحذورات والمعيان الأولان خلاف بعض المقدمات فاثباتها بما ليس
 بصريح مشكل إلا أن يكون ثابتاً بالاجماع ونحوه ولا شك في شهرة الاحتمال الثاني الذي ذكره
 المصنف انتهى ما في (جمع البرهان) وأعلم أن ما اختاره المصنف من التخير إنما هو إذا لم يكن خوف
 على الأولى فيتعين الإتمام أو يستحب عليهما ثم الاستئناف أو على الثانية فيتعين القطع أو يستحب
 وعينه الشهيد وانحصر الثاني وأنكره الشهيد الثاني كما تقدم بيانه وفي (التذكرة ونهاية الأحكام) يمين
 الإتمام على الأولى إذا استجبت الصلاة على الأخيرة (قال في كشف القاتم) بعد قتل هذا وكانه ناظر
 إلى ما احتملناه من أنه لا تبطل صلاته على الأولى حين يريد التشريك بل هي صلاة واحدة مستمرة
 فإذا ابتدأ بالمسحبة مثلاً جاز أن يرضها الوجوب في الإثناء لانه زيادة فأكد لها دون العكس فكان أنه
 إزالة الوجوب انتهى ويظهر من (جمع البرهان والمساير) التوقف في الحكم المذكور ﴿ قوله ﴾
 قدس الله تعالى روحه ﴿ والأفضل تفريق الصلاة على الجنائز المتعددة وتجزئ الواحدة ﴾ قد

فينبغي أن يحمل رأس الميت الابلد عند ورك الاقرب وهكذا صفاً مدرجاً ثم يقف الامام عند (في خل) وسط الصف ﴿ الفصل الرابع ﴾ في الدفن والواجب فيه على الكفاية شيثان دفنه في حفيرة تحرس الميت عن السباع وتكتم رائحته عن الناس (متن)

تقدم الكلام في ذلك من قريب ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (وينبغي ان يحمل رأس الميت الابلد عند ورك الاقرب وهكذا صفاً مدرجاً ثم يقف الامام وسط الصف) قد تقدم الكلام في المسئلة في آخر المطلب الثالث والاصل في هذا الحكم خبر عمار الموجود في (الكافي) وبعض كتب الاستدلال (١) وأما الموجود في (التنذيب) فقد قيل انه فيه سهواً من قلم الناسخ لكن رواه في (المتن) كما في (التنذيب) قال في (جامع المقاصد) ولا منافاة بين قول المصنف هنا وبين ما تقدم من مراعاة جمل صدر المرأة عند وسط الرجل لان ذلك مع انحدار الرجل وقول المصنف سابقاً وان كان عبداً وسط بينهما يان للربة في المذكورين ولا دلالة فيه على كيفية الصف (نعم) قد يقال النرض من ذلك مراعاة القرب من الامام وذلك يفوت بالصف مدرجاً انتهى (بيان) فوات ذلك انه متى طل الصف وقام الامام في وسط الرجال كان قرب الامام الى الجنائزة التي يقوم عليها كما هو السنة في الصلاة على الجنائزة لزم تأخر ميمنة الصف خلفه وان بدى على وجهه تكون الميمنة قد امدت لزم خلاف السنة في الصلاة ولسله قلبك قال الشهيد الظاهر انه يحملهم صفين كتراص الناء لتلازم الانحراف عن القبلة (انتهى) وفي (جامع المقاصد) ان في كلام الشهيد هذا شيئاً وفي (فوائد القواعد) انه يقف في وسطهم وان خرج عن محاذات أوله وآخره الرواية واستجد الفاضل الهندي قول الشهيد الا انه قال ظاهر النص والاصحاب جعلهم صفاً واحداً

﴿ الفصل الرابع في الدفن ﴾

﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (والواجب فيه على الكفاية شيثان دفنه) الدفن واجب بإجماع المسلمين كما في (المتبر والتذكرة ونهاية الاحكام وكشف الاتباس والمدارك وكشف الغتام) وبالاجماع كما في (الفتية والارشاد في شرح الجعفرية وجمع البرهان) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ في (حفرة) قطع به الاصحاب كما في (المدارك) وعليه عمل الصحابة والتابعين كما في (كشف الاتباس والمدارك) أيضاً وغيرها وقد ينطبق عليه بعض الاجماعات السابقة فلا يجزئ الثبوت والارجح الكائنان على وجه الارض الا عند الضرورة كما صرح به الشهيد وأكثر من تأخر عنه ونسبه في (المدارك) الى ظاهر الاصحاب وفي (المبسوط) الاجماع على انه لو دفن بالثبوت في الارض كان مكروهاً ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (تحرس الميت عن السباع وتكتم رائحته عن الناس) قال الشهيدان والمحقق الثاني هاتان الصفتان يعني الحراسة وكتم الرائحة متلازمان في الثالب ولو قدر وجود أحدهما بدون الاخرى وجب مراعاة الاخرى للاجماع على وجوب الدفن ولا تتم فادته الا بهما وأمر النبي صلى الله عليه وآله به ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾

واستقبال القبلة به بأن يضع على جانبه الايمن والمستحب وضع الجنائز على الأرض عند الوصول الى القبر وأخذ الرجل من عند رجلي القبر والمرأة مما يلي القبلة وانزاله في ثلاث دفعات (متن)

﴿ واستقبال القبلة به بأن يضع على جانبه الايمن ﴾ اجماعاً كما في (الفنية وارشاد الجعفرية) وفي (المدارك) انه مذهب الاصحاب لأعلم فيه مخالفاً منهم سوى ابن حمزة وفي (التذكرة) وعليه عمل الاصحاب والتابعين فظاهرها الاجماع أيضاً وفي (المتبر ونهاية الاحكام والذكرى وكشف الالتباس وجامع المقاصد وشرح الجعفرية وجمع البرهان) انه عمل الصحابة والتابعين وزاد في الاخير انه فعل العلماء أيضاً وزيد في (جامع المقاصد وشرح الجعفرية) ان هذه الكيفية ذكرها المصنف وفي (الكفاية وكشف القناع) انه المشهور وعن (شرح الجمل) لقاضي فني الخلاف عنه ولم يذكر الاستقبال أبو يعلى في (المراسم) واستحب الطوسي في (الوسيلة) قال في (كشف القناع) وهو ظاهر حصر الشيخ في (الجمل) الواجب في واحد هو دفعه وإليه مال صاحب (الكفاية) ونفى عنه البعد صاحب (جمع البرهان) لان فعل الصحابة والتابعين والعلماء ليس حجة وانه ما رأى عليه دليلاً الا ان يكون اجماعاً انتهى وقد سمعت الاجماع المتقولات عليه وقال الصادق عليه السلام في صحيح معاوية جرت به السنة مضاعفاً الى خبر السلاء بن سياه وفي (المنتهى) لانه أولى من حال التسهيل والاحتضار وقد بينا وجوب الاستقبال هناك انتهى وقد مر ان الطوسي (وفيه ان الطوسي خل) يوجب الاستقبال حال الاحتضار ولم يوجب حال التسهيل والاردبيلي لم يوجب فيها وفي (السروس) ان قول الطوسي شاذ (قلت) وما احتمل الامر من بعض البارات ينبغي حمله على الوجوب وعن ابن سعيد انه لم يوجب الاضطجاع على الجانب الايمن قال فيما قل الواجب دفعه مستقبل القبلة والسنة ان يكون رجلاه شرقية ورأسه غرباً على جانبه الايمن وقال المحقق في (المتبر) والكيفية المذكورة ذكرها الشيخ في (النهاية والبسوط والمفيد في القنعة والرسالة المزينة) وابنا بابويه (قلت) وذكرها هو في كنهه والمصنف والشهيدان والمحقق الثاني وسائر المتأخرين واستحبوا الشافي وأوجب الاستقبال كما قل عن ابن سعيد ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ والمستحب وضع الجنائز على الأرض عند الوصول الى القبر ﴿ بذراعين أو ثلاثة كما في (الروضة البهية) وهو ظاهر كل من استند في هذا الحكم الى (خير) محمد بن عجلان المتضمن لتلك واقصر على النزاع في (البسوط والنهاية والوسيلة) ﴿ قوله ﴾ ﴿ وأخذ الرجل من عند رجلي القبر والمرأة مما يلي القبلة ﴾ بالاجماع كما في (الخلاف والفنية) وعند علمائنا كما في (التذكرة ونهاية الاحكام والمنتهى) ان لم يخصه بالاخير وفي (المدارك) انه لم يقف في ذلك على نص بالخصوص انتهى ويدل على الاول بمقصوده خبر عمار وحسنه الحلبي ﴿ قوله ﴾ ﴿ وانزله في ثلاث دفعات ﴾ يريد أنه اذا قرب من القبر مطلقاً أو بذراع أو ذراعين أو ثلاثة يضع على الأرض ثم يرضع ويقدم قليلاً فيوضع ثم يقدم الى شفير القبر فينزل بده وهذا معنى عبارة (الشرائع) وهو الذي فهمه جماعة من الاصحاب وليس المراد أن انزاله اليه في ثلاثة دفعات كما فهمه في (المسالك) من عبارة (الشرائع والكتاب) وبالفغات الثلاث صرح في (الفقيه والقنعة والنهاية والبسوط

وسبق رأسه والمرأة عرضاً وتحني النازل وكشف رأسه وحل أزراره وكونه أجنبياً الا المرأة (متن)

والمراسم والوسيلة والفئة والسرائر والتراتج والتافع وكتب المصنف والشهيد وجامع المقاصد والروضة وغيرها وهو المشهور فتوى وعمل كما في (مجمع البرهان) والمشهور كما في حاشية الفاضل الميسي (والروضة والكفاية) وعليه اجماع الطائفة كما في (الفتن) وقد يدعى ظهور دعوى الاجماع من (التذكرة ونهاية الاحكام) وخالف الكاتب فلم يزد في وضعه على مرة وهو ظاهر (المتبر) أو صريحه وتبعهما على ذلك صاحب (الكفاية والمدارك) وظاهر (حاشية الميسي والروض والسالك ومجمع البرهان) التوقف وفي الاخير انه لا يعرف على المشهور دليلاً (قلت) الدليل عليه بعد الاجماع الحديث الذي رواه الصدوق في العلل مرسلاته صريح في ذلك (وروى) نحوه عن الرضا عليه السلام : " قوله قدس الله تعالى روحه " ﴿ سبق رأسه ﴾ اجماعاً كما في (الخلاف والفتنة) وظاهر (التذكرة ونهاية الاحكام) ان لم نرجع قوله عند علمائنا الى الاخير قطع وفي (المدارك) ان أكثر الاخبار واردة بسبل الميت من قبل الرجلين من غير فرق بين الرجل والمرأة ولم يذكر هذا الفرع بعض المتأخرين ﴿ قوله قدس سره ﴾ ﴿ والمرأة عرضاً ﴾ اجماعاً كما في (الخلاف والفتنة وظاهر التذكرة والمتن ونهاية الاحكام) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وتحني النازل وكشف رأسه وحل أزراره ﴾ هذا مذهب الاصحاب كما في (المتبر والمدارك) ونسب في (المجمع) الى الفتوى وليس ذلك بواجب اجماعاً كما في (الذكرى) وفي (المختار) ليس نزع الخلف بواجب اجماعاً (وعن) ابن الجنياد اطلاق نفى لباس عن الخلفين (وقال في الذكرى) الاقرب تهيد بوقت الضرورة والثقة كما عليه الاكثر وفيها انه لا يستبرأ الزور عندة وفي (التذكرة) ان الشافعي استحب الوتر ثلاثاً أو خمساً ﴿ قوله رحمه الله ﴾ ﴿ وكونه أجنبياً ﴾ هذا قاله الاصحاب كما في (الذكرى) وهو المشهور شهرة كادت تكون اجماعاً كما في (مجمع البرهان) و بذلك صرح في (النهاية والمبسوط والشرائع والمعتبر والمتن والفتنة ونهاية الاحكام والذكرى والرووس واللمعة وجامع المقاصد وغيرها وهو المراد بقوله في (التافع) وان لا يكون رحماً الا في المرأة ومثله (التحرير والارشاد) وفي (القنعة والمراسم والوسيلة والسرائر) ينزله الولي أو من يأمره ونسب في (كشف الثام) الى الوسيلة استحباب الاجنبي والموجود فيها ماسمته وفي (البيان) يستحب كونه رحماً في المرأة لا الرجل وفي (مجمع البرهان) الاولى عدم الكراهة في الولد وجب الاقارب واقصر في (الكفاية) على ذكر الكراهة في الوالد وقد يظهر من (المتن) الميل الى عدم الكراهة في الولد كما قل استثناءه صريحاً عن ابن سعيد (وروى في الذكرى) خبر عبد الله بن محمد بن خالد بلغنا لابي الولد والوالد ومثله في (الروض) وفي (التهذيب) وكثير من كتب الاستدلال تركها أي ترك نقطة لابي الشق الاخير فيكون موثقاً لخبر المنبري الخاص على الفرق بين الولد والوالد لكن الشهيد والمحقق الثاني والشهيد الثاني وبسطه حلوا خبر المنبري على ان الكراهة في نزال الولد أباه أخف من المكس ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ الا في المرأة ﴾ قاله المرحوم أولى بانزالها اجماعاً كما في (التذكرة والمتن) ونفى عنه الخلاف في (مجمع البرهان) وقد يستمر من عبارة (القنعة) المخالفة كما يأتي قتلها وليس ازال الرحم لها بواجب زوجاً كان أو غيره بل هو

والدعاء عند انزاله وحفر القبر قدر قامه أو الى الترقوة (متن)

مستحب كما صرح به في (المعتبر والذكرى والبيان والروض والروضة والمسالك والمدارك والكفاية) وهو ظاهر (الوسيلة والشرائع والتافع والتحرير والارشاد والتذكرة ونهاية الاحكام والكتاب والدروس وجامع المقاصد) وغيرها وظاهر (المبسوط والنهاية والمنتهى) الوجوب وقتل ذلك عن ظاهر (جل السلم والعمل) وفي (الوسيلة والتذكرة) تؤخذ المرأة من قبل كتيها ويدخل آخر يديه تحت حنوبها وفي (المنتهى) ينزل القبر اثنان يجلس أحدهما يديه تحت كتيها والاخر يديه تحت حنوبها وينبغي ان يكون الذي ينالها من قبل وركبها زوجها أو بعض ذوي أرحامها كابها أو أخوها أو أختها ان لم يكن لها زوج ولا يتولى ذلك منها الاجنبي الا عند قدودي أرحامها انتهى وقوله لا يتولى ذلك ان كان اشارة الى تناول الوركين كان محالاً للاصحاب قاصراً للحكم بمن ينالها من وركبها على المحرم وان كان اشارة الى الانزال فلا خلاف وعلى التقديرين يكون ظاهره تعيين المحرم فيما يباشره دون غيره وفي (التذكرة والذكرى وجامع المقاصد والمسالك والروض والروضة والمدارك) وغيرها انه اذا تمذرا لرحم فامرأة صالحة ثم اجنبي صالح وان كان شيئاً فهو أولى وفي (الخلاص) الاجماع على جواز انزال المرأة المرأة وقال الشافعي لا يتولى ذلك الا الرجال ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ والدعاء عند انزاله ﴾ باتفاق العلماء كما في (المعتبر) (تم قال) وروي من طريق الاصحاب وذ كر خبر محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام وفي (الذكرى) يستحب الدعاء باتفاق العلماء عند معانية القبر (الله) اجباها روضة من رياض الجنة ولا تجعلها حفرة من حفر النار وعند تناوله بسم الله وبقائه وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وآله (الله) ايماناً بك وتصديقاً بكتابك هذا ما وعد الله ورسوله وصدق الله ورسوله (الله) زدا ايماناً وتسليماً انتهى وما ذكره من الدعاء عند معانية القبر ذكره الصدوق في (القبه) أيضاً عند معانية القبر وأرسله الراوندي فيما نقل في دعواته عن الصادق عليه السلام وهو يم النازل وغيره لكن في (مختصر المصباح) وظاهر (المنتهى والنهاية والمبسوط والمنتهى ونهاية الاحكام والتذكرة) ان هذا الدعاء يقال اذا نزل قبل تناوله (وأما) الدعاء الذي ذكره في (الذكرى) عند التناول قد ذكره المفيد في (المنتهى) والشيخ في (المبسوط والنهاية ومختصر المصباح) والمصنف في (التذكرة والمنتهى ونهاية الاحكام) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وحفر القبر قدر قامه أو الى الترقوة ﴾ كما في (المبسوط) والخلاف والوسيلة والسرائر والشرائع والمعتبر) وكتب المصنف والشهيد ماعدا القيمة والمحقق الثاني (وكشف اللباس وارشاد الجفري) وغيرها وفي (الخلاص والتذكرة وجامع المقاصد) الاجماع على التخيير بين الامرين ونسب في (جمع البرهان والمدارك وكشف اللتام) الى الاصحاب وفي (الفنية) الاجماع على الحفر قدر قامه وفي (جامع المقاصد) بعد قتل الاجماع على التخيير قال وأكثر الاصحاب الى الترقوة انتهى وقد سمعت ما قلناه عن الشيخ ومن تأخروا في (جمع البرهان) ان اقامة لا دليل عليها فيما نرف والمرسة دليل على عدمها الا ان الاصحاب ذكروها واقصر في (الفتاوى) على الترقوة كما هو ظاهر (القبه) لكن الحق نسب التخيير بين القامة والترقوة الى الشيخين وابن بابويه في كتابه فلي هذا تكون الكلمة متفقة على ذلك ممن تعرض له ماعدا الاردبيلي والكاشاني

واللحد ما يلي القبلة وحل عقد الكفن من عند رأسه ورجليه وجعل شيء من تربة الحسين عليه السلام معه (متن)

فيما نجد وفي (اللمعة والموجز الحاوي) الاختصار على القامة (كافية) وخبر السكوني يمكن اختصاصه بمرض المدينة (وقال) الشافعي يمتق قدر قامة وعن احمد الى الصدر وعن عمر بن عبد العزيز الى السرة - قوله قدس الله تعالى روحه - ﴿واللحد ما يلي القبلة﴾ اجماعاً كما في (الاخلاف والفتاوى) والتذكرة وظاهر الذكرى وجامع المقاصد وكشف الالتباس حيث نسب في لاخيرين الى اصحاب وحيث قيل في (الذكرى وجامع المقاصد) ايضاً عندنا الا ان تكون الارض رخوة فالتق افضل خوف الالتهام وبهذا صرح في (التذكرة والتمهي ونهاية الاحكام) وغيرها (وقال الصبيري) ورايت اهل البحرين يصبون به الجدار الذي الى دبر القبلة ويقولون لا يكون في جانب القبلة الا في اللحد دون الشق وهو فرق من غير قارق والدليل على عدم الفرق من وجوه (الاول) عموم استحباب ادناه لميت من الحائط مثلاً ينكب على وجهه وعموم استحباب اسناد ظهره بملءة او تراب لئلا يستلق على قدمه ولا يتصور ذلك الا اذا كان الميت في جانب القبلة (في الجانب الذي يلي القبلة خل) فيكون ذلك عاماً في كل ميت سواء دفن في لحد او شق فمن ادعى التخصيص عليه ايراد التخصيص واذا جعل ملاصقاً للحدار الذي الى دبر القبلة بطل قول اصحابنا ويدنى من الجدار لئلا ينكب على وجهه ويسند من ورائه بتراب لئلا ينقلب لان ذلك لا يتصور الا مع كونه ملاصقاً للجدار الذي يلي القبلة الى ان قل وانما اوجب علينا هذا البحث علمهم بغير المستحب مع اعتقادهم كونه مستحباً وكون المسئلة مما تم بها البلوكة واعتقاد غير المستحب مستحب (١) بدعة حرام انتهى حاصل كلامه (وعن) الكاتب فيما يظهر من كلامه كما في (الذكرى) انه اذا كانت الارض رخوة يعمل له شبه اللحد من ثناء تحصيلاً للمصيبة واليه ذهب المحقق في (المعتبر) والمصنف في (التمهي) والشيد الثاني في (الروض) ووفيه الشهيد والكركي ما كتبه عليه وظاهرهما الميل اليه ونفى عنه الباس في (كشف القتام) وقال ابو حنيفة الشق افضل من اللحد وصرح كثير من الاصحاب باستحباب اللحد واسما مقدار ما يجلس فيه - قوله قدس الله تعالى روحه - ﴿وحل عقد الكفن من عند رأسه ورجليه﴾ اجماعاً كما في (الفتاوى والمعتبر والمدارك) وظاهر (بجمع البرهان) حيث قال الخبر والفتوى (وقال في المعتبر) رواية ابن ابي عمير الواردة في شق مخالفة لما عليه الاصحاب ولان ذلك افساد لال علي وجه غير مشروع (وقال في المدارك) وقد يدل ان مخالفة الظاهر لما عليه الاصحاب لا تقتضي رده اذا سلم السند من الطعن والافساد غير ظائر فن الجميع ضائع خصوصاً مع اذن الشرع فيه انتهى وهو كما ترى مع انه مخالف لما ذكره في بحث اخراج النجاسة من الميت بعد النسل (ثم انه قال في التذكرة) لا يشق الكفن لان النبي صلى الله عليه وآله امر ان يحسن الكفن وشقه يذهب حسنه وفي (الذكرى وجامع المقاصد وكشف اللثام) يمكن ان يراد بالشق الفتح ليدو وجهه فكانه شق عنه مجازاً - قوله قدس الله تعالى روحه - ﴿وجعل شيء من تربة الحسين عليه السلام معه﴾ لا اجدي في هذا خلافاً لانها امان من كل خوف وفي (المعتبر)

(١) كذا في النسخ والظاهر مستحباً (مصححه)

وتلقيته (متن)

ويحل عقد كفته ويجعل معه تربة وعليه اتفاق الاصحاب وظاهره دعوى الاجماع على الامرين لكن يظهر من آخر كلامه حيث يقول واما وضع التربة فتوى الشيخين ان الاجماع على الاول فاقبل وبالجملة معه صرح الشيخ في (المبسوط والنهاية) واكثر الاصحاب كما في (كشف الثام) وفي (السرائر والمستبر) والذكرى) ان الاحسن جعلها تحت خده وقفه في الاخير عن (القمنة) ولم اجده فيها ويؤيد عدم وجوده اني لم اجد احدا سواه نسب اليها وفي (السرائر والمعتبر) نسب الى المغيد من دون ذكر (القمنة) وفي (المختلف وكشف الثام) قل حكايته عنه ولم ينسب اليه لكن الفاضل الكركي والشيد الثاني في (جامع المقاصد والروض) قلا عبارة (الذكرى) ولم ينكر ذلك ولعلها اعتماد على قل (الذكرى) والامر سهل وفي (الذكرى عن العزبة والاقتصاد) جعلها في وجهه وفي (السرائر) قل قولاً آخر وهو جعل التربة في لحد تلقاء وجهه وأشار الى ذلك في (الذكرى) بقوله وقيل تلقاء وجهه وظاهرهما انهما قولان متبايران للشيخ وهو ظاهر (المختلف) حيث انه اقر ان ادريس على ذلك وهو ظاهر المحقق الثاني والشيد الثاني في (جامع المقاصد والروض) حيث قلا ذلك عن (الذكرى) من دون تعرض لانها قول واحد كما ظنه في (كشف الثام) وقيل في (الذكرى والروضة) قولاً آخر وهو جعلها في مطلق الكفن واستجوده الفاضل الهندى وفي (المختلف) بد ان قل قولى الشيخ وقول المغيد قل والكل جائز ومثله ما في حاشية الفضل الميسي حيث قال ليس لها موضع مخصوص شرعي فيجزى وضماً معه كيف اتفق تحت خده وفي كفته تلقاء وجهه وغيرها واستجوده الفاضل ايضا في (كشف الثام) وفي (الروضة) ولا يقدح في مصاحبة لها احتمال وصول نجاسته اليها لاصالة عدمه مع ظهور طلبه: الآن وكسب عليها نافقة الشيخ علي انه يمكن التحرز عن هذا الاحتمال بوضعها في مكان من القبر لا يحتمل وصول النجاسة اليها فان صحيح عبد الله بن جعفر يدل على وضعها في مطلق القبر وكذا حديث الزانية انتهى ويدل على هذا الحكم خبر الحميري وخبر الزانية والاول صريح في ذلك والخبر الثاني رواه في (التذكرة والمنهى ونهاية الاحكام مع التسامح في ادلة السنن وفي (الذكرى) اسند القول بذلك الى الشيخين وقال ولم نعلم مأخذه واسند الرواية الاخيرة الى قل المصنف وكانه لم يثبت عنده سدها (وقال) الكركي ان الرواية الاخيرة مشتهر مضمونها فقبل وان ضعف بل يقبل الضيف في روايات السنن مطلقاً ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (وتلقيته قبل شرح الثمين) اجماعاً كما في (الفنية) ولا نعرف فيه خلافاً كما في (كشف الثام) والاحبار به متواترة كما في المقاتيح ونكاد تبلغ التواتر كما في (الذكرى) ثلاث مرات كما قلته الشيد في حواشيه عن (الاقتصاد) وفي (الروضة) انه يقال له اسم ثلاث مرات قبل التقين وفي (فوائد الشرائع) ان التقين مطلقاً يستحب للصغير والكبير على الظاهر انتهى وفي (العتيق والمداية) انه يضع يده اليسرى على منكبه الايسر ويدخل يده اليمنى تحت منكبه الايمن ويحركه تحريكاً شديداً وفي (كشف الالتباس) انه يحرك عضده الايسر تحريكاً عنيقاً وفي (الروضة) انه يذني قاه الى اذنه وفي (القمنة) انه يقول يا فلان ابن فلان اذكر العهد الذي خرجت عليه من دار الدنيا شهادة أن لا اله الا الله وأن محمداً عبده ورسوله وأن علياً أمير المؤمنين والحسن والحسين ويذكر الأئمة الى آخرهم أتمتكم آية الهدى ابرار ومثله ما في

والبدء له وشرح اللين والخروج من قبل رجل القبر واهالة الحاضرين التراب بظهور
الاكف مسترجعين (متن)

(المبسوط والنهاية والمنهى) الا ان فيها آتتكم آتمة الهدى لابرار بالتعريف (١) وفي (القبة والهداية)
ان يقول يا فلان ان فلان الله ربك ومحمد نبيك والاسلام دينك وسلي وليك ويسمى الآتمة واحداً
واحداً الى آخرهم حتى ينهي الى اقامته عليه السلام آتتكم آتمة هدى لابرار ثم يعيد عليه التلقين مرة
أخرى وفي (كشف الثام) بعد ان ذكر الاخبار قال ان الاصحاب أعرضوا عن الاعادة وسائر
ماسمته في الاخبار الا المصنف فأتبع ما ذكره خبري (٢) محفوظ واسحق قال ويمكن ان يكونوا
حلوا الاعادة مرة أخرى على ما بدد الدفن وثلاثاً على ما في الاحوال الثلاث لكن خبر اسحق من
على الاعادة قبل شرح اللين انتهى (قلت) المصنف رحمه الله في (نهاية الاحكام) اقتصار على
خبر أبي بصير وفي (الذكرة) ذكره وذكر خبر اسحق ولم يتعرض فيهما لخبر محفوظ **﴿ قوله ﴾**
قدس الله تعالى روحه **﴿ والبدء له ﴾** عند تناوله وعند وضعه في اللحد وعند وضع اللين
وعند الخروج من القبر كما في (الروض) وفي (جامع المقاصد) وكذا يستحب عند وضع اللين وعند
الخروج وفي (كشف الثام) قبل التلقين وبعده قبل شرح اللين وعنده اذا سوى عليه التراب وفي
(جامع المقاصد والروض) انه يستحب أيضاً قراءة فاتحة والاخلاص والمعوذتين وآية الكرسي وفي
(كشف الثام) وكذا يستحب ذكر الله تعالى والاستاذة وقراءة فاتحة والتوحيد والمعوذتين وآية
الكرسي قبل التلقين كما في خبر ابن عجلان **﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾** (وشرح اللين)
أو ما يقوم مقامه اجمالاً كما في (الفتن والمدارك) وفي (المنهى) انه لا يعلم فيه خلافاً الا أنه قال ان
اللين أولى لانه المنقول من السلف المعروف في الاستعمال وفي (المفاتيح) لاجماع على نصب اللين
وهو ظاهر (المختبر) حيث نسب الى قهائنا وفي (الذكري) ان الراوندي قال ان عمل العارفين من
الطائفة على ابتداء التبريج من الرأس وصرح المصنف والمحقق والشهيدان والمحقق الثاني وغيرهم
انه ان زاد الطين كان حسناً **﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾** (والخروج من قبل رجل القبر)
قاله أكثر الاصحاب كما في (المدارك) وفي (الذكري) ان الكاتب وافق في الرجل (وقال) في
المرأة يخرج من عند رأسها لارتالها عرضاً ولبعد عن العورة وفي (كشف الثام) ان الطلاق النص
يدفعه وفي (المدارك) لم تقف له على أثر **﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾** (واهالة الحاضرين
التراب بظهور الاكف مسترجعين) ذكر ذلك الاصحاب كما في (المدارك وظاهر المختبر) ان لم
يكن صريحه وفي (كشف الثام) ان الأكثر قطعوا باهالة الحاضرين بظهور الاكف وفي (القبة والهداية
والسرائر والمنهى) انه يحشاه بظهور الاكف ثلاث مرات ونقل ذلك عن (الاقتصاد الاصاح)
وفي (الذكري وجامع المقاصد والمساك وروض الجنان) ان آله ثلاث خبات باليدن جيماً وفي
(المفاتيح) انه يسلك التراب في يده داعياً ثم يطرحه فضل ذلك ثلاث مرات وفي (المختبر والذكري)

(١) الذي وجدناه في نسختنا من الفتنة آتمة الهدى لابرار بالتعريف أيضاً (محسن) (٢)
كذا في النسخ وفي نسختنا من كشف الثام أيضاً والصواب خبراً أو ما ذكره في خبري (مصححه)

ورفع القبر أربع أصابع وتريعه وصب الماء عليه من قبل رأسه ثم يدور عليه وصب القاضل على وسطه (متن)

ان اصحاب قالوا لا يبيل ذو الرحم وفي (المجمع والمدارك وكشف القام) انه لا دليل على الاسترجاع هنا بخصوصه وله ذلك تركه جماعة واستدل عليه في (المعتبر) بالآية الكريمة وزيد في (الفتنة والنهاية والبسوط ومختصر المصباح) بعد الاسترجاع قوله هذا وعدنا الله ورسوله الى آخره ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (ورفع القبر أربع أصابع) اجماعاً كما في (المعتبر والمدارك وكشف القام) وابعام العلماء كما في (المنتهى) مفرجات اجماعاً كما في (المفاتيح) وعلى ذلك اقتصر في (الفتنة والاقتصاد والكافي) على ما قل منها (والمراسم والوسيلة والسرائر والبيان والدروس) وهو ظاهر (التذكرة ونهاية الاحكام) وفي (الفتنة) الاجماع على استحباب رفعه مقدار شبر أو أربع أصابع مفرجات كما نص على ذلك في (الروضة والمسالك وحاشية النافع) ونص على التخيير بين المفرجات والمضمومات في (المنتهى والذكرى والروض) وفي (جامع المقاصد وفوائد الشرائع) خبر بينهما وبين الشبر أيضاً (وعن) القاضي انه يرفعه شبراً أو قدر أربع أصابع وفي (النافع) يرفع سرباً من دون ذكر الاصابع وقد أطلق المصنف هنا كما في (البسوط والنهاية ومختصر المصباح والسرائر والمعتبر والتحرير والارشاد واللمعة والموجز الحاوي وشرحه والكفاية) وفي (كشف القام) ان الأكثر أطلقوا كذلك وقد سمعت الاجامات على الاطلاق وفي (المنتهى) ان قوى العلماء على كراهة ما زاد على أربع مفرجة وفي (الفتنة) مقدار أربع مفرجات لا أكثر من ذلك ومثله ما في (التذكرة ونهاية الاحكام والمفاتيح) وفي (السرائر) مقدار أربع مفرجات ولا يعل أكثر من ذلك والظاهر ارادة الكراهة ولا بد من الجمع بين ما في هذين بين ما في (الفتنة) وما فيها (وقال) المحقق الثاني في (حاشية الارشاد) المدونة ينبغي ان يستثنى من ذلك قبور الانبياء والائمة عليهم السلام لا طبق الناس على زيادة رضا الا أن يقال هذا لا ينبغي كون الصندوق المجهول على القبر على انتهى ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (وتريعه) اجماعاً كما في (الفتنة والمعتبر والتذكرة والمدارك والمفاتيح) وفي (الذكرى) ان التريع يدل على التسطيح وفي (كشف القام) ان التريع يتضمن التسطيح وفي (الخلاص والتذكرة وجامع المقاصد وظاهر الذكرى وكشف القام) الاجماع على استحباب التسطيح وصرح جماعة ان التسليم من العامة ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (وصب الماء عليه) اجماعاً كما في (الفتنة وجمع البرهان وظاهر المعتبر والمنتهى وجامع المقاصد) حيث نسب فيها الى العلماء والاصحاب وفي (المدارك) نفي اختلاف عنه ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (ويستحب ان يبدأ من قبل رأسه ثم يدور عليه الى الرأس) اجماعاً كما في (الفتنة) وهو مذهب الاصحاب ذكره الحنفية واتباعهم كما في المعتبر ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (وصب القاضل على وسطه) هذا مذهب الاصحاب ذكره الحنفية واتباعهم كما في (المعتبر) وفي (الفتنة والهداية والمنتهى) يستحب استحبال الصاب القبله كما في خبر ابن اكيل وفي (جامع المقاصد) هل الابتداء بالصاب من جهة القبلة أم لا ليس في الرواية وكلام الاصحاب تعيين لكيفية فبأي الجانبين بدأ جاز وفي (الهداية) ان الصاب بعد استقباله القبلة والابتداء من عند الرأس يدور بالصاب على قبره

ووضع اليد عليه والترحم وتلقين الولي بدلا لانصراف مستقبل القبر والقبلة بأرفع صوته (متن)

من أربعة جوانب حتى يرجع الى الرأس من غير ان يقطع الماء انتهى وضمهم من هذه العبارة استمرار استقبال الصاب كما صرح به في (الروضة) وضمهم من (المتن) دوران الصاب لاستقبال الاستقبال اجدا. خاصة ووافق الكركي في (جامع المقاصد) الصدوق في كون القبر متصلا وفي (كشف القاتم) انه مروى عن الرضا عليه السلام وحكاها في (الذكرى) عن الصدوق ساكنا عليه ﴿قوله قدس سره﴾ (ووضع اليد عليه والترحم على صاحبه) هذا مذهب قهائنا كما في (المعتبر) وفي (مجمع البرهان) ان وضع اليد عليه هو المشهور وفي (المتن) انه لاختلاف في استقبال الدعاء لميت والصدقة والاستغفار وفي (كشف القاتم) ذكره الاصحاب وفي (مجمع البرهان) لا يبعد استقبال الوضع مطلقاً أي بعد التوضيح وقبله عند الرأس وغيره وقال انه المتعارف الآن لكن (صحيح) زواره تضمن التقييد وفي (كشف القاتم عن المذهب) استقبال القبلة حينئذ (وقال في الذكرى) قال الصدوق متى زار قبره دعا مستقبل القبلة وعلى ذلك عمل الاصحاب وفي (مجمع البرهان) رأيت في بعض الزيارات ان زيارة غير المصوم مستقبل القبلة وزيارته مستدبرها ومستقبله هذا وتخصيص بني هاشم بذلك كما في بعض الاخبار لكرامتهم على النبي صلى الله عليه وآله كما في (الذكرى) واحتمل في (مجمع البرهان) كون ذلك في زمان دون زمان وما ورد من ان ذلك واجب على من لم يحضر قد حمل على شدة الاستحباب أو التنبه وذهب جماعة منهم الشيخ الى استحباب تزيين الاصابع عند الوضع والتأثير بها في القبر وفي (الروضة) ان ظاهر الاخبار ان استحباب تأثيرها مختص بهذه الحالة يعني بعد نفضه بالماء قال فلا يستحب تأثيرها وأما تأثير اليد في غير التراب فليس بسنة مطلقاً سواء دفن جديداً أم لا بل اعتقاده سنة بدعة ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (الولي بدلا لانصراف) أو من يأمره الولي اجماعاً كما في (الفنية) والمشهور ان ذكرى وجامع المقاصد وروض الجنان والمفاتيح وظاهر (التذكرة) والتمهي ونهاية الاحكام وكشف الالباس ومجمع البرهان) وقل المحقق عن الفقهاء الاربعة انكاره والمصنف عن الجمهور اختلاف فيه لكن الشهيد قل استحبابه عن الرافعي من الشافعية (وقال) أن صاحب (الروضة) منهم قل استحبابه جماعة من أصحابنا منهم القاضي حسين وصاحب التمهيد ونصر المقدسي في كتابه (التهذيب) وغيرهم وقله القاضي حسين عن أصحابنا مطلقاً ثم قال الشهيد ولا ينافي هذا صحة قل الفاضلين لان المنقول انما هو عن أصحاب الشافعية لاعتدائه حتى قوله قدس الله تعالى روحه ﴿مستقبلاً لقبر والقبلة﴾ كما في (السرائر) والتذكرة ونهاية الاحكام والمسالك) وعن التقي والقاضي وابن سديد أنه يستقبل وجه الميت ويستدبر القبلة والشهيدان والمحقق الثاني وغيرهم (١) على التخيير بين الامرين ﴿قوله رحمه الله﴾ (أرفع صوته) قاله الاصحاب كما في (الذكرى) وجامع المقاصد والروض) وبهذه العبارة عبر جماعة منهم الشياخان وفي (الوسيلة) والتحرير) يرفع صوته ولعلها بمعنى وصرح جماعة أنه مع التقي ونحوها يجوز السروفي (مجمع البرهان) أن الموصل هو الله تعالى فلا فرق بين السر والجهر الا أن الاولى اتباع النص ﴿قوله رحمه الله﴾

والتزيمه وأقلها الرؤية له قبل الدفن وبمده ﴿ الفصل الخامس في الواحق ﴾ ركب البحر مع تضر البر يتقل أو يوضع في وغاة بمده غسله والصلاة عليه ثم يلقي في البحر (متن)

﴿ والتزيمه ﴾ مستحبة اجماعاً كما في (الخلاص والمعتبر والتذكرة ونهاية الأحكام والذكرى وكشف الالتباس وجامع المقاصد والارشاد وفي شرح الجعفرية والمدارك والمقاييس وكشف القام ﴿ قوله قدس سره ﴾ ﴿ وأقلها الرؤية ﴾ فلا شيء فيها موغلف كما في (المبسوط والسرائر والمعتبر ونهاية الأحكام والبيان وجامع المقاصد وروض الجنان) ﴿ قوله رحمه الله ﴾ ﴿ قبل الدفن ﴾ اجماعاً كما في (جامع المقاصد والروض والروضة وكشف القام) وفي (التذكرة) نفي اختلاف عنه ﴿ قوله رحمه الله ﴾ ﴿ وبمده ﴾ اجماعاً من عدى الثوري كما في (كشف القام) وظاهر (المعتبر) وعندنا كما في (الذكرى والروض والروضة) وعند أكثر العلماء كما في (التذكرة وجامع المقاصد) بل في (الخلاص والاستبصار والسرائر والمعتبر والتذكرة والدروس والمدارك) أنها مد الغفن أفضل وهو الظاهر من (الذكرى وجامع المقاصد) ﴿ في (المدارك) ﴾ نهي إلى أكثر الأصحاب ولاحد لها كما في (التذكرة والذكرى وجامع المقاصد) إلا أن توهدي إلى تجديد الحزن ثم احتمل في (الذكرى) التحديد بثلاثة أيام وقتل فيها عن التي أن من السنة تسمى أهله ثلاثة أيام وقتل أيضاً عن ظاهر القاضي أن التزيمه ليست الا عند القبر كما في خبر اسحق كما قل في (المعتبر) عن الثوري (وفي المبسوط) الاجماع على كراهة الجلوس للتزيمه يومين وثلاثة وواقته على ذلك ان حزه في (الوسيلة) والمحقق في (المعتبر) «المصنف في (التلف) وأنكره ابن ادریس وقال أنه لم يذهب أحد من أصحاب المصنفين إلى ذلك ولا وضعه في كتابه وإنما هذا من فروع الحالفين وتحريمياتهم وأي كراهة في جلوس الانسان لقاء اخوانه والدعاء لهم والتسليم عليهم وواقته على ذلك الشديد في (الدروس والبيان) واستظهر في (الذكرى) من أخبار انخاد المأثم أو طعام المأثم ثلاثة أيام احقة الجلوس لها (فتزيمه خل) ثلاثاً وقال ان شهادة الاتيات مقدمة وقال الا أن يقال لا يلزم من عمل المأثم الجلوس للتزيمه بل هو مقصور على الاهتمام بأمور أهل الميت لاشتغالهم بحزنهم المكن الفنة والعرف بخلافه قال الجوهري المأثم النساء يجتمعن (قال) وعند العامة المصيبة وقال غيره المأثم المناحة وهما مشعران بالاجتماع انتهى مافي (الذكرى) وفي (التحرير) فيما ذكره الشيخ نظر واستحسن في (المدارك) مافي (السرائر) وقال في (المعتبر) بجياً عن حجة السجلي بان الاجتماع والتجاوز وان استحسب لكن بخصوص هذه الجهة يعتبر إلى الدلالة والشيخ استدلل بالاجماع اذ لم ينقل عن أحد من الصحابة والأئمة عليهم السلام والتابعين الجلوس لذلك فالتحاذه مخالف لسنة السلف لكن لا يبلغ الحرمة (وقال في المعتبر) انه مناف للصبر والرضا بقضاء الله تعالى (وقال الكركي) يمكن ان يقال ان الامر بعمل المأثم ثلاثة أيام يقتضي الكراهة لان المراد به اجتماع النساء في المصيبة كما دل عليه كلام أهل الفنة

﴿ الفصل الخامس في الواحق ﴾

﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ركب البحر مع تضر البر يتقل أو يوضع في دعاء بعد غسله والصلاة عليه ثم يلقي في البحر ﴾ كافي (الشرائع والمعتبر والتابع والتذكرة والتحرير والذكرى والدروس والبيان وجامع المقاصد وقواعد الشرائع والجعفرية وشرحيها وحاشية الميسي وروض الجنان ومجمع البرهان

ولا يدفن في مقبرة المسلمين غيرهم الا الذمية الحامل من مسلم (متن)

المدارك والمفاتيح) وغيره ، واتصرفت في القبة والتقنة والنهاية والمبسوط والوسيلة والسرائر والارشاد) على التثليل وفي (مجمع البرهان) انه لا نزاع ولا خلاف فيه وفي (الخلاف) الاقتصار على وضعه في وعاء ثقبيل كخاية فان لم يوجد ثقبيل بشي وادعى عليه الاجماع ومال اليه صاحب (المدارك) صاحب (كشف الغتام) بل في (المدارك) ان الاقتصار على العمل بمضمون صحيحة أيوب أولى (ورد الاستاذ) اذام الله تعالى حراسته بأن الاقتصار عليها يوجب الملتك المحرم الا نادراً لان وجود الخاية التي تقي جسد الميت وتضمه بحيث يوكا رأسها لا يتحقق من دون قطع عضو أو كسره ولا خلاف في حرمة ذلك مضافاً الى ان وجود خاية لاحاجة اليها ولا ضرورة في اجائها في السفينة في غابة التدرة الا ان يكون مراده مع التمكن من الامرين يكون الاقتصار على الخاية أولى وعلى هذا فلا بأس بما قاله وفي (المدارك) أيضاً ان ظاهر (التقنة) والمعتبر جواز ذلك وان لم يعد البر والموجود في (التقنة) واذا مات انسان في البحر ولم يوجد روض فيها غسل الى آخره فتأمل وبعبارة (المتبر) يفهم منها ارادة المتبر عند قوله وقال أحمد يترتب به توقفاً للمكنة من دفنه يوماً أو يومين وفي (شرح الجفرية) لورجي سد زمان قصير لا يفسد فيه الميت في وجوب القبر وجواز المسارعة الى الالقاء في البحر تردد (هذا) وأوجب الكاتب والشهيدان والمحقق الثاني والميسي والفاضل الهندي وغيرهم استقبال القبلة في الالقاء ، لانه دفنهم واستحبة صاحب المدارك (وقال) الشافعي يحمل بين لوحيين ويطرح ليأخذه المسلمون (ورد) الاصحاب بأنه تعريض لمثلك معلوم فأزاء أمر موهوم وفي (المنهى) وكذا الحال اذا خيف على الميت من عدو يريد احراقه يقول الصادق عليه السلام في عمه زيدا هلا أو قرقموه حديدأ والقيتموه في الفرات ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه بسمه ﴾ (ولا يدفن في مقبرة المسلمين غيرهم) من الكفار وأولادهم باجماع العلماء كما في (التذكرة ونهاية الاحكام والذكرى وجامع المقاصد وروض الجنان وجمع البرهان) وفي (الكفاية) نفي الخلاف فيه (وقال في روض الجنان) لكن يجب موارتهم لدفع التأذي بجيقتهم لا بقصد الدفن في مقابر المسلمين وظاهره انه يجوز ذلك في مقابر المسلمين لا بقصد الدفن بل ذلك صريحه ووقفه في ذلك صاحب (المجمع) وهي في محلها وفي (كشف الغتام) الاحوط عندني اجراء غير الامامية مجرى (الذكرى) لو دفن الكافر بنس ان كان في الوقف ولا يبالى بالثلة فانه لاحرمة له ولو كان في غيره أمكن صرفاً للاذى عن المسلمين ولانه كالدفن في الارض المنصوبة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (الا الذمية الحامل من مسلم فانها تدفن في مقبر المسلمين) اجمالاً كما في (الخلاف وظهر التذكرة) حيث نسب فيها الى علمائنا وفي (مجمع البرهان) كأن دليله الاجماع ونسب في (المدارك) الى الشيخين واتباعها وفي (النافع) نسب الى القبيل (قل في المذهب البار) قوله رحمه الله تعالى في المتن قبل استضعافاً لاستد الحكم لضعف السند والدلالة لکه اختار العمل به لامن حيث الرواية بل من دليل آخر وهو ان هذا الولد محكوم اسلامه فلا يدفن في مقبرة غير المسلمين (قلت) هذا ذكره في (المتبر) وزاد ان اخراجه غير جائز (وقال في كشف الغتام) قد يمنع علم جواز اخراجه اذ لاحرمة لكافرة لكن قال في (المنهى) شق بثلثها تكملة حرمة الميت وان كان ذمياً لفرض ضعف انتهى بل قد يكون هناك حرمة الولد وقيد جماعة الحل بكونه من

ويستدبرها القبلة ويكره فرش القبر بالساج في غير ضرورة وأما الذي في الحرم وتجبصيص القبور (متن)

فكباح أو ملك أو شبهه فيخرج الحل من الزنا عند هؤلاء كما يدخل في كلام من أطلق كالمصنف وغيره واجماع (الخلافاً) مطلقاً أيضاً لكن الظاهر خاص واستشكل في (جامع المقاصد وروض الجنان) في ذلك أعني الحل من الزنا وظاهره لا أكثر كما في (كشف اللثام) اختصاص الاستثناء بالقيمة لتمييزهم بها ما عدا الشيخ في (الخلافاً) فإنه عبر بالمشرك كقول المصنف في (الارشاد) عبر بالكافرة تارة وبالقيمة أخرى وفي (حاشية الارشاد) المدونة للمحقق الثاني يبني الحاق مطلق الكافرة الحاملة من المسلم بشبهة ونحوها بالقيمة للاشتراك في العلة المومى اليها ويظهر من (روض الجنان) المواقة على ذلك هنا مع انه تردد قبل هذا كهللب الجمع وغيره واجماعه منطبق عليها وقتل من أحد انها تدفن بين مقبرتي المسلمين وأهل الذمة ذكر ذلك في (المعتبر والتذكرة) وقلافيما عن عمر بن الخطاب سواة الاصحاب (وقال الشيخ في الخلافاً) لا يعرف في المسئلة العامة نصاً ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (ويستدبرها القبلة) اجماعاً كما في (الخلافاً والتذكرة) بوجه صريح أكثر من تعرض له وفي (مجمع البرهان) هذه الكيفية ليست ظاهرة من الظاهر بل الترتك في الظاهر يدل على الدم الا ان يكون اجماعاً كما قل من (التذكرة) انتهى وفي (الذكرى) المقصود بالذات دفنه وهي كالتأبوت ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (ويكره فرش القبر بالساج في غير ضرورة) كذا قل الاصحاب كما في (الذكرى) وجامع المقاصد وروض الجنان ومجمع البرهان) وأما وضع الفرش والحدة فلا نص فيه عندنا كما في (مجمع البرهان) ولا يخص الكراهة بهذا الصف بل يكره كل ما أشبهه كما نص عليه الشيخ والشهيدان والمحقق الثاني والفاضل الميسي وغيرهم وفي (الذكرى) عن الكاتب انه لا بأس بالوطاء في القبر واطباق اللحد بالساج وفي (جامع المقاصد) لا بأس باطباق اللحد بالساج ونحوه (وقال) الشهيد الثاني وشيخه الميسي وأما فرشه بما له قيمة من اشيا وبها فلا يجوز ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (ويكره أهالة ذي الرحم) عليه أقوى الاصحاب كما في (المعتبر والذكرى) وقد تقدم ﴿ قوله قدس سره ﴾ (وتجبصيص القبور) اجماعاً كما في (المبسوط والتذكرة ونهاية الاحكام والمفاتيح) وظاهر (المتن) والمدارك) وفي (المعتبر والذكرى) وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وتعليق النافع وروض الجنان والمسالك والمدارك) ان الشيخ ذهب الى انه لا بأس بالتجبصيص ابتداء وان الكراهة انما هي الاعادة بعد الانداس وقواه المحقق الثاني في (جامعه وفوائده) والشهيد الثاني في (روضة) وميل اليه في (الذكرى والمسالك) وقال في (كشف اللثام) التي رأيت في (النهاية والمبسوط والمصباح) ومختصرة) انه لا بأس بالتطين ابتداء بعد اطلاقه كراهية التجبصيص (قلت) ويؤيده ان المصنف في (الختلف) لم يقل ذلك عن التبيح (وقال في الاستيعار) بعد ان أورد خبر ابن اسباط وأما ما رواه يونس ابن يعقوب فلوجه فيه رفع الحظر لأن الرواية الاولى وردت مورد الكراهية دون الحظر انتهى (هذا) والظاهر أن هؤلاء فهموا انه لا فرق عنده بين التطين والتجبصيص فنسبوا اليه ذلك كما فهم المصنف في (المتن) والتذكرة) من خبر يونس بن يعقوب ان المراد بالتجبصيص التطين ولله كذلك والا فإين الجص في قلعة فبد التي هي في طريق مكة فأمل وفي (مجمع البرهان) حمل التجبصيص المنهي عنه عليه في داخل القبر أو على جبل القبر تحت حائط مجصص وحل التطين على طينه من غير تراه

وتجديدها (متن)

وفي (المبسوط والتذكرة) الاجماع على كراهية البناء على القبور وفي (الذكرى) ان الاخبار الواردة في ذلك رواها الصدوق والشيخ وجماعة المتأخرين في كتبهم ولم يستثنوا قبراً ولا ريب ان امامية مطبقة على جواز البناء على قبور الانبياء والائمة عليهم السلام والصلاة عندها انتهى وفي (جامع المقاصد) ان كراهية التجصيص والتجديد فيما عدا قبور الانبياء والائمة عليهم السلام لاطباق السلف واختلف على فعل ذلك بها ومثله قل في (المسالك والمدارك) ومجمع البرهان والمقاييس مع زيادة ستدقة الروايات بالترغيب في ذلك في (المذكرك) بل في الاربعة الاخيرة انه لا يمد استثناء قبور العلماء والصلحاء ايضاً استضافاً لخبر المنع والتفاتها الى تعظيم الشائر لكثير من المصالح الدينية بل في (مجمع البرهان) ان ذلك معروف بين الخاصة والعامة انتهى والشيخ في (المبسوط) خص الكراهة التي قل الاجماع عليها بالمواضع الباقية في (المنتهى) خصها بالمباحة المسبلة وقال اما الاملاك فلا تنهى لكن الاخبار مطلقة وتصل هذا البناء الذي قل الاجماع على كراهته وغيره جماعة هو التظليل المذكور في الكتاب كما يأتي (والنهاية ومختصر المصباح والوسيلة والسرائر) لكن التظليل نعم لحصوله بالمد والوبر والادم وفي (المنتهى) المراد بالبناء على القبر ان يتخذ عليه بيتاً اوقية وفي (الذكرى) ان الكاتب قال لا بأس بالبناء على القبر وضرب الفسطاط يصونه ومن يرويه قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ وتجديدها ﴾ بعد اندراسها كما في (النهاية والمبسوط ومختصر المصباح والسرائر والوسيلة والتحرير والبيان وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد وروض الجنات والمسالك وفوائد القواعد والمدارك وظاهر النافع والتذكرة) وهو المنقول عن (الاصباح والمذهب) وعن محمد بن الحسن الصفار في الخبر المشهور (لكن) قل الصدوق انه حكى ابن الوليد عنه سنده جواز تجديده وقطين جميعه بعد مرور الايام عليه ويجوز ابتداء ويجوز الرم من غير تجديد وذبح الصدوق في (الفقيه) الى انه بالجهم ايضاً كما يأتي قل كلامه وان كان باطلاً لمهمة كان مرفقاً قل عن سعد بن عبد الله في رواية الخبر المشهور (قل في الذكرى) وقد قلناه الشيخ في (اختلاف) وهو من صحاح العامة وهو يعلل صحة الرواية باطلاً المهمة لدلالة الاشرف والتسوية عليه انتهى (ويحتمل) على بعد ان يكون المصنف اورد ذلك باطلاً المعجمة كما قلناه في (التهذيب) في الخبر عن شيخه المفيد من قوله تعالى شأنه « قتل أصحاب الاخدود » فلمعنى شق القبر ليدفن فيه أو على جهة النيش (وقل في الفقيه) عن البرقي انه رواه حديث قبراً بالثاء المثناة أخيراً (قل) الصدوق الحديث القبر ولا ندري ما يعنى به والذي اذهب اليه انه جدد بالجهم ومعناه نبش قبراً لان من نبش قبراً فقد جدد أو أخرج الى تجديده والحائي الثلاثة في الحديث وان من خالف الامام في التجديد والتسليم والنبش واستحل شيئاً من ذلك فقد خرج من الاسلام انتهى (وقال) الشيخ يمكن ان يكون معنى حدث جعل القبر دفنة أخرى قبراً آخر لان الحديث القبر فيؤخذ الفضل انتهى وفي (المدروس) وحاشية الفاضل الميسي وتجديده بالجهم واطاء والماء وفي (المختبر والمدارك) هذا الخبر رواه محمد بن سنان عن أبي الجارود عن الاصمغين بن نباته عن أمير المؤمنين عليه السلام ومحمد بن سنان ضعيف وكذا أبو الجارود فاذا الرواية ساقطة فلا ضرورة الى التشاغل بتحقيق (١) متناه وروى في (الذكرى) بأن

(١) كذا في النسخ والظاهر بتحقيق (مصححه)

والمقام عندها والتظليل عليها ودفن ميتين في قبر واحد (متن)

شبه لا ضل مثل الصفار وسعد والبرقي والصدوق والشيخين بتحقيق هذه اللفظة مؤذن بصحة الحديث ن كان طهريقه ضعيفا كما في احاديث كثيرة اشتهرت وعلم موردتها وان ضعف استنادها وفي حاشية اء عمل المصنف بذكره بتجديدها بعد اندراسها عن وجه الارض رأسا وبقاء عظام الميت باطنها اما رءها بعد لاد من مءتمته فلا حية فيه كما ان تجديدها بعد اندراس الميت رأسا في الارض المسئلة حرام حق لمست من المبر فلا يجوز منع غيره وتبعه على ذلك تليذه في (المساك وروض الجنان وفوائد القواعد) وفي (مجمع البرهان) ان التحريم بعد اندراس العظام على تقدير الاحتياج الى ذلك المكان لا يبعد ذكر في (روض الجنان) مع عدمه فغير ظاهر (ثم قال) ولا يبعد الحوالة الى العرف بحيث يسمى غيره بتحديد كما في ستر المسئلة حقه قدس سره (والمقام عندها) كما نص عليه الشيخ والطوسي والمصنف في (التذكرة ونهاية الاحكام) وقال ثاني المحققين وثاني الشهيدين في (جامع المقاصد والقواعد) به ذنناق ذلك غرض صحيح كالاقامة لثلاثة القرآن ونحوها جاز قالت بل قد يسحب قوله (والتظليل عليها) تقدم الكلام فيه قوله رحمه الله (ودفن ميتين في قبر واحد) صرح به كثير الاصحاب كابي جعفر محمد بن علي الطوسي والمحققان والشهيدين في كتبهم (بذلك) ونفاذ (الكفاية) بل الشيخ في (المبسوط ونهاية) كره جمعها على جنازة وكذا الطوسي لمحقق ونقل ذلك عن (المهذب والجامع) فهذا أولى وكذا يكره اذا كان في اربع مءمعة لجامعة كما في (التذكرة) لاقامة الاحكام والمساك) وفي (جامع المقاصد وفوائد القواعد والمدارك) صرح بالجواز من دون ذكر الكراهة وفي (مجمع البرهان) ان دليل الكراهة غير ظاهر وكانه كره خلاف المتعارف وعن ابن سعيد النهي عن دفن ميتين في قبر الا لضرورة انتهى ولا كراهة مع الضرورة كما صرحوا به لان النبي صلى الله عليه وآله امر يوم احد بمحمل اثنين وثلاثة في قبر وتقديم اكثرهم قرأنا وقال (المحقق) والمصنف والشهيد في (المعتبر) والتذكرة ونهاية الاحكام والدروس) انه يقدم الافضل وفي الثلاثة الاول ينبغي جعل حاجز بين كل اثنين وفي (الدروس) ان احتيج الى جمع الاجانب فحاجز بين كل ميتين (وفيها) ايضا ان العصبى بعد الرجل تم انلمشى تم المرأة ومثله قل عن (المهذب) مع جعل حاجز من تراب واما اذا لم يكن الدفن ابتداء كما اذا دفن احدهما تم اريد نبشه ودفن آخر فيه في (نهاية والمبسوط) انه مكروه ايضا وكرهه المحقق في (المعتبر) والمصنف في (المنتهى والتذكرة ونهاية الاحكام والتحرير) والمحقق الثاني في (جامع المقاصد والشهيد الثاني في المسالك والروض وفوائد القواعد) لتحريم النبش ولان القبر صار حقا الاول بدفته (قل في المدارك) يرد على الاول ان الكلام في اباحة الدفن لا النبش واحدهما غير الآخر وعلى الثاني ان لا سلم ثبوت حق الاول في ذلك المحل ينافي دفن الثاني فيه انتهى وقال في (المعتبر) ان قول الشيخ في 'المبسوط' في موضع آخر متى دفن في مقبرة مسئلة لا يجوز لغيره ان يدفن فيها الا بعد اندراسه يعلم انه صار رميا وذلك على حسب الالهوية والتراب فن بادر اسن فنشب قبراً فان وجد فيه عظاما أو غيرها رد التراب ولم يدفن فيه شئ يدل على انه اراد بالكراهة في تلك العبارة المذكورة اولا التحريم لان القبر صار حقا الاول فلم يجوز مزاحمته بالتاني انتهى (هذا)

والتقل الا الى أحد المشاهد المشرفة والاستناد الى القبر والمشى عليه (متن)

ولا اشكال في الجواز مع الضرورة كما في (كشف الثام) سبح قوله قدس الله تعالى روحه سبح
 ﴿ والتقل الا الى أحد المشاهد الشريفة ﴾ النقل اما قبل الدفن او بعده الى المشاهد الشريفة او غيرها
 فالمسائل أربع (اما الاولى) وهي النقل قبل الدفن الى المشاهد الشريفة في (التذكرة والذكرى وجامع المقاصد
 والروض) ان عليه عمل الامامية من زمن الأئمة عليهم السلام الى الآن من غير تناكر فكان اجماعاً
 وفي (المعتبر) انه مذهب علمائنا خاصة وعليه مذهب الاصحاب وهو مشهور بينهم لا يتناكرونه وفي
 (كشف الثام) يستحب عندنا وقال في (الذكرى) قال المفيد في الزرية قد جاء حديث يدل على
 الرخصة على قل الميت الى بعض مشاهد آل الرسول صلى الله عليه وآله انتهى ويدل عليه ايضاً ما
 رواه في (مجمع البيان) من حمل يوسف يعقوب في تابوت الى ارض الشام وماروي في (الكافي والفتية
 والغصن والسيون) من اخراج موسى عظام يوسف عليهما السلام فالمستند موجود وكأن من لم يجد
 كالكاشاني وغيره لم يتبع وقيد الشهيد استحباب النقل بالقرب الى أحد المشاهد وعدم خوف المتك
 وواقعه على الثاني السجلي والمحقق الثاني والشيد الثاني ويخافه على الاول اطلاق الاصحاب وصرح
 الميسي بعدم الفرق بين القرب والبعد (وقال في الذكرى) قال صاحب (الجامع) لو مات بركة فالافضل
 قله الى الحرم والظاهر انه وقف على نص فيه (قال في كشف الثام) النص خبر علي بن سليمان اتى
 وفي (المبسوط والذكرى) لو كان هناك مقبرة فيها قوم صالحون استحب النقل اليها وقد مال الى
 ذلك بعض من تأخروا وفي (الدروس) أن المشهور في الشهيد دفنه حيث قل (واما الثانية) وهي النقل قبل
 الدفن الى غير المشاهد في (التذكرة ونهاية الاحكام والذكرى وجامع المقاصد وشرح الجعفرية المسمى
 بالارشاد والمفاتيح) الاجماع على الكراهة بل في الاولين اجماع العلماء (واما الثالثة) وهي النقل مد
 الدفن الى أحد المشاهد المشهور كما في (المسالك والروض والكفاية وظاهر المدارك) عدم الجواز وهو خيرة
 (التذكرة والمنتهى والكتاب) فيما يأتي (والمتخلف ونهاية الاحكام والتلخيص والسرائر والشرائع والذكرى
 والبيان) وجوزه أبو العباس في (الموجز) والمحقق الثاني في (الجفرية) وصاحب (المدارك) وهو الظاهر
 من (الوسيلة) حيث قال ويكره تحمله الى قبر آخر وفي (جامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد
 وشرح الجعفرية) ان الجواز لا يخولون قوة وفي (المبسوط ونهاية ومختصر المصباح) ورود رخصة بالجواز
 لكن قال في (المبسوط) سمعتها مذاكرة والافضل عدم وفي (النباة) ان الاصل عدم وفي الاخير
 أن الاحوط عدم وعن الكاتب في البأس عن التحويل صلاح يراد بالميت (واما الرابعة) قد نقل
 الاجماع فيها بخصوصها الشهيد الثاني في (المسالك) وكل اجماع قل على محرم البش فهو منطبق عليها سبح قوله
 قدس الله تعالى روحه سبح ﴿ والاستناد الى القبر والمشى عليه ﴾ والجلوس عليه وهو قول علمائنا
 وأكثر أهل العلم كما في (التذكرة) وفي (المعتبر) انه قول العلماء وفي (المدارك) ان كراهية الاستناد والمشى
 مذهب الاصحاب لا نعلم فيه مخالفاً بل قال ان الشيخ قال في (الخلافة) انه قول علمائنا اجمع
 وهذا وهم من قله الشريف لان الشيخ لم يقل عليه الاجماع في (الخلافة) ولا قله عنه أحد
 ولله نظر الى عبارة (المعتبر) لانها توهم عند عدم ملاحظة الخلاف ان الشيخ ادعى الاجماع على ذلك
 وهذا الحكم خيرة الشيخ في (المبسوط والخلافة) والمحقق في (الشرائع) والشهيدان والمحقق الثاني

ويحرم نبش القبر (متن)

وغيرهم ولم يذكره الطوسي والديلمي والجلي والسجلي (وقال في الممارك) تباً لشيوخه الارديلي انه ينبغي قصر الكراهة على الجلوس خاصة كما في الخبرين وأيد ذلك بما أرسله الصدوق عن الكاظم عليه السلام اذا دخلت قطاً القبور فن كان مؤمناً استروح وحمله الشهيد والكركي على القاصد زيارتهم بحيث لا يتوصل الى قبر الا بالمشي على آخره في (مجمع البرهان) ان كراهية المشي المستفادة من الاجماع محمولة على المشي استخفافاً مع عدم نص في المشي وعدم ثبوت الاجماع انتهى كلامه وفي (المتبر) قصر الكراهية أولاً على الجلوس (ثم قال) على انه لو قيل بكراهية ذلك كله يعني الجلوس والمشى والالتكاء عليه كان حسناً (قال) استدلل المصنف في (المتن) ونهاية الاحكام بقوله صلى الله عليه وآله لئن أطأ على جرة أو سيف أحب إلي من ان أطأ على قبر مسلم لكنه في (التذكرة) قال انها عامية **ح** قوله قدس الله تعالى روحه **﴿ ويحرم نبش القبر ﴾** باجماع المسلمين كما في (المتبر) ونهاية الاحكام) واما جماع العلماء كما في (كشف الالتباس) (١) وهو اجماعي كما في (التذكرة وجامع المقاصد ومجمع البرهان والمفاتيح) ولا أعرف فيه خلافاً كما في (الكفاية) وفعله مدعة في شريعة الاسلام كما في (السرائر) واستثنى مواضع (منها) اذا صار الميت رمياً اتفاقاً كما في جامع المقاصد (ومنها) ان يدفن في مقصوب فان المالك قلعه كما في (المتبر) والتذكرة ونهاية الاحكام والموجز الحاوي وفوائد الشرائع وكشف الالتباس وشرح الجفرية والمسالك وغيرها ومثله الارض المشتركة كما صرح به أكثر هؤلاء. وفي (جامع المقاصد) هذا واضح اذا أمكن قلعه الى موضع مباح أما مع التذرع فيه نظر ولا ريب أن الافضل للمالك ترك القلع بعوض أو مجاناً (ومنها) أن يكون كفن في مقصوب كما صرحوا به أيضاً ولا يجب على المالك أخذ القيمة عند (نعم) يستحب والفرق بان تقوم الدفن غير ممكن بخلاف الثوب ضعيف لان إجازة البقرة اذا ما يعلم فيه بلى الميت يمكن كذا قل في (الذكرى وجامع المقاصد) والفرق الشافعي وذكر في (الذكرى) انه اذا أدى النيش إلى هتك الميت لم ينش بقاء حرمة موطنه بلزم مثله في الارض المقصورة مع أنه قال بقلعه منها وإن أدى إلى هتك الميت (ومنها) ما اذا وقع في القبر ماله قيمة كما صرح به المحققان والشهيدان وأبو العباس وتلميذه وغيرهم وفي (نهاية الاحكام وكشف الالتباس) أنه يكره في القليل عند عدم الضرورة والقيود الأخير ذكره في الأخير (ومنها) إذا احتيج إلى الشهادة على عينة إذا حصلها النيش وهذا ذكره الشهيدان وأبو العباس والمحقق الثاني والصيرفي والفاضل الهندلي (ومنها) ما إذا كفن في حرير وهذا قوى فيه حرمة النيش الشهيد الثاني وجهه خلاف الاولى الشهيد والمحقق الثاني وفي (شرح الجفرية وكشف القام) فيه وجهان (ومنها) ما لو ابتلع ماله قيمة ثم مات قال الكركي وتلميذه ان جاز شق جوفه نبش ولعل الفاهر الدم خصوصاً إذا كان مال نفسه ثم يرضن في تركه مال الغير انتهى (قلت) الشيخ في (الخلافا) لم يجوز الشق على حال وفي (الذكرى) يحتل تقييده بعدم ضمان الوارث قال ويمكن الفرق بين ماله ومال غيره قال وإذا قلنا بعدم النيش يؤخذ من تركه إذا كان لغيره لانه أتلفه في حياته أما لو لم يجرى النيش فان كان الوارث لم يفرم لصاحبه عاد اليه وإن غرم فالاجود التراد وفي (كشف القام) قد يفرق بين كونه من ماله أو مال غيره وبضمان

(١) في نسخة كشف القام والظاهر أنها غلط لعدم وجود ذلك في كشف القام (مصححه)

وقتل الميت بعد دفنه وشق الرجل الثوب على غير الاب والاخ وشق بطن الميت
لاخراج الولد الحي (متن)

الوارث من ماله أو من التركة وعدمه (ومنها) ما لو دفن الى غير القبلة أو من غير غسل ففي (المنهى
والتحريم والبيان) النيش ما لم يؤد الى المسئلة كما في الاخير وفي (المدارك) الذي يظهر قوة جواز
النيش لاستدراك الفصل ما لم يؤد الى المسئلة وفي (جامع المقاصد وفوائد الشرائع) الاصح أنه لا ينيش
واحتل الامر في (التذكرة ونهاية الاحكام والمسالك) مع أولوية الدم في الاخير وقطع في
(الخلاص ونوذج) الحايي بدم النيش للفصل ورجحه في المعتبر (ومنها) ما لو دفن ولم يكن أولم
يصل عليه ففي (المنهى ونهاية الاحكام والتذكرة والموجز الحايي وجامع المقاصد وفوائد الشرائع) أنه
لا ينيش لذلك لحصول الستر به غير وجواز الصلاة عليه وجوزه في (التحريم والبيان والمدارك) لاستدراك
التكفين (ومنها) إذا دفن في أرض مملوكة ثم باعها المالك ففي (المبسوط) أن للمشتري قتل الميت
منها والافضل تركه (ورده في المعتبر والمنهى والتذكرة والتحريم) وغيرها إلا إذا لم يكن الدفن بأذن
البائع ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه رحمه ﴾ (وقتل الميت بعد دفنه) تقدم الكلام فيه - ﴿ قوله
رحمه الله تعالى رحمه ﴾ ﴿ وشق الرجل الثوب على غير الاب والأخ ﴾ على جوازه على الاخ والأب
فتوى الاصحاب كافي (جامع المقاصد والمدارك) وفتوى الاصحاب ما عدا ابن ادريس كافي (الذكرى)
وهو المشهور كما في (الروض والكفاية) وفي الاخير أيضاً (والمفاتيح) ان المشهور تحريمه على غير الاب
والاخ وهو ظاهر (كشف القاتم) حيث نسب الى الأكثر وحرمة في (السرائر) مطلقاً وجوزه المصنف للمرأة
في (نهاية الاحكام) والمحقق الثاني في (فوائد الشرائع) على جميع الاقارب واليه مال صاحب (المدارك) وصاحب
المفاتيح) وهو ظاهر الشيخين تخصيصهما الحكم بالرجل وفي (التحريم) انها تستغفر الله تعالى اذا شقت وفي
(المنهى) يحرم ضرب الخد وتفت الشعور وشق الثوب الا في موت الزوج (الا في موت الاب
والاخ خل) وفي (النسبية) يحرم شق الثياب الا للاب والاخ وفي (السرائر) لا يجوز شق الثوب
على غير الاب والاخ وفي (المبسوط) روى جواز تخريق الثوب على الاب والاخ ولا يجوز على
غيرهما وعن (كفارات الجامع) لا بأس بشق الانسان ثوبه لموت أخيه ووالديه وقربيه والمرأة لموت
زوجها (قال في كشف القاتم) ويوافقه خير حسان عن الصادق عليه السلام قلت فعل الغامليات على
الحسين عليه السلام متواتر فيمكن الاستدلال به على المسئلة مع تقرير زين العابدين عليه السلام
وفي (الذكرى) ان فضل الفاطميات رواه أحمد بن محمد بن داود عن خالد بن سدير عن الصادق عليه
السلام ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ويشق بطن الميت لاخراج الولد الحي لأعرف فيه
خلافاً كما في (الخلاص) وفي (المدارك) انه مشهور من الجانب الايسر كافي (القبية والمقنعة ونهاية والمبسوط
والسرائر والمنهى والتذكرة ونهاية الاحكام والتحريم والتلخيص والبيان وجامع المقاصد وفوائد الشرائع
وحاشية الميسي) ونسب في (التذكرة) الى علمائنا ومال الى عدم تعيين الايسر المحقق في (المعتبر)
والشهيد في (الذكرى) وصاحب (المدارك) لان الشيخ في (الخلاص) أطلق الروايات خالية عن
ذلك ولا عبرة بكونه مما يمش عادة كما صرح به في (الذكرى) وجامع المقاصد وحاشية الفاضل الميسي
والمسالك والمدارك) وقد يقال انه صريح (المعتبر) أيضاً وهو الظاهر من اطلاقهم وان علم مكان اخراجه

ثم يغط موضع الشق ولو انعكس أدخلت القابلة يدها وقطعته وأخرجته والشهيد يدفع ثيابه وينزع عنه الخفان وإن أصابها الدم (متن)

بلا شق تين كما نص عليه الشهيد وغيره وعن الشافعي وأحمد يخرج القابل من غير شق فإن قدن ترك حتى يموت لأن مثل هذا الولد لا يعيش عادة فلا تهتك حرمة الأم لأم موهم ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (ثم يغط موضع الشق) قاله طحايا كما في (التذكرة) وهو مذهب الشيخين واتباعهما كما في (المدارك) وبه صرح في (المنفعة والنهاية والمبسوط والسرائر والشرائع والتحرير ونهاية الأحكام والبيان وجامع المقاصد) وقرى بصاحب (التقيج) وجعله أولى صاحب (المدارك) ونسبه في النافع إلى رواية وفي (المعتبر) وأما قلنا وفي رواية لأنها رواية ابن أبي عمير عن ابن أذينة موقوفة عليه فلا تكون حجة ولا ضرورة إليه لأن مصيرها إلى البلى واستحسنه صاحب (المدارك) وفي (الذكرى) بعد أن قل عن (الكافي) نسبه إلى ابن أبي عمير أيضاً هذان الراويان من عظماء الأصحاب وأصحاب الأئمة عليهم السلام وظاهرهما القول عن توقيف ورواية الثقة مقبولة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (ولو انعكس أدخلت القابلة يدها وقطعته وأخرجته) إجماعاً كما في (الخلاص) وهو مذهب الأصحاب كما في (المدارك) ونسبه أيضاً في (كشف الثام) في أثناء كلامه إلى الأصحاب والأصل فيها خير وهب (وقال في المعتبر) وهب هذا عامي لا يعمل بما ينفر به والوجه أنه إن أمكن التوصل إلى إسقاطه صحيحاً بشي من العلاجات والتوصل إلى إخراجة بالارفق فالأرفق ويتولى ذلك النساء فالرجال المحارم فإن تعذروا فغيرهم انتهى واستوجه صاحب (التقيج) والمدارك وكشف الثام) وفي (الذكرى وجامع المقاصد والمدارك) أن الرواية لا تنافي ذلك وفي (كشف الثام) لله مراد الأصحاب وإن لم يصرحوا به ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (والشهيد يدفع ثيابه) إجماعاً كما في (الخلاص والفنية والمعتبر والتذكرة ونهاية الأحكام والذكرى وجامع المقاصد والمدارك) وظاهر (كشف الثام) أصابها الدم أم لم يصبها ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (وينزع عنه الخفان وإن أصابها الدم) إجماعاً كما في (الفنية) وفي (الخلاص) الإجماع على نزع الجلود عنه فدخل الخفان والفرو في المنزوع كما في (المعتبر والنافع والتذكرة والبيان والمبرور وجامع المقاصد وحاشية الميسي والمسالك والروضة) وفي (الفنية) الإجماع على أن الفرو والقلنسوة والسرائيل لا تنزع أن أصابها الدم وإن لم يصبها الدم نزعته وهو خيرة (المنفعة) وفي (المراسم) لا ينزع عنه الاسراويله وخفه وقلنسوته فإن أصابها دم دفنت معه ولا تنزع وفي (السرائر) الفرو والخلف والقلنسوة إذا أصابها دم لا تنزع وفي (الوسيلة) في الخلف إذا أصابها دم وفي (نهاية الأحكام) الفرو والخلف يدفعان منه أن أصابها دم وفي (التحرير) الخفان ينزعان وإن أصابها دم على خلافه وعن علي بن بابويه لا ينزع منه شيئاً إلا الخلف والفرو والمنطقة والقلنسوة والعمامة والسرائيل فإن أصاب شيئاً من ثيابه دم لم ينزع عنه شيء وهذه العبارة محتملة أربع (١) وجوه فأقول (وعن) أبي علي ينزع عنه الجلود والحديد والفرو والمنسوج مع غيره وتخلع عنه السراويل إلا أن يكون فيه دم ونقل في (الذكرى) جملة من هذه الأقوال ولم يرجع شيئاً منها وكذا المصنف في (المختلف) وفي

(١) يحتمل ثيابه الموم لست واختصاصه بما عدى الأولى والأولين أو الثلاثة الأولى (منه قدس سره)

سواء قتل بجذبة أو غيره ومقطوع الرأس يبدأ في النسل برأسه ثم يبدنه وفي كل غسلة ويوضع مع البدن في الكفن بعد وضع القطن على الرقبة والتعصيب فإذا دفن يتناول المتولي الرأس مع البدن وانجروح مد غسلة تربط جراحاته بالقطن والتعصيب والشهيد الصبي أو المجنون كالماتل وحمل ميتين على جنازة بدعة ولا يترك المصلوب على خشبته أكثر من ثلاثة أيام ثم ينزل ويدفن بعد تنفيله ونكفنيه والصلاة عليه (متن)

(لدارك) اعتمد وحب نزع ما يصنع فيه من ثوب وفي (لذلك) العمامة والعلمسة وسراويل من القطن على المشهور وعلى ذلك من سيحط العاصم لمسي (قلت) المفيد من على ان العمامة ليست من القطن ولم يحم لاصحاب في كسوة في الكهنة وحملوه في بي الحوض فأمل - في قوله قدس الله تعالى روحه بآية (سو) قتل بحدود وغيره) . قول ابيح سواء كان عليه عليه ثم اقبل ثم لاحلا لمكان فيمن س - ثم قتل لامة وجوب العمل مع اتقاء العلم بالتهادة ولا يرحل سائر القوم في (الخفاف) . ويزعمه قدس الله تعالى روحه . (والصبي الشهيد ونحوه كاهل) . عند كفي (كسف) . وقد كان في قتل مدر أحد اطفال كجارية من سعد وسحر في يومين وقتل مع الحرس على الساحة ولده الرضيع ولا يدل في ذلك كله عمل وحمل في ذلك . وحيث قد غلب لامة في ذلك سحره قدس الله تعالى روحه . - ثم وحمل ميتين على حدة بدعة (مشهور) لاصحاب كرهة كما في (جميع المصنفين وفوائد موعود) في (الذكرى) اقل الشيعية ويجهل من لاصحاب كرهة في حرمه . صرح المصنف والمحقق ومصنف في (مختلف المذاهب) مشهور وم . لاحكامه) . السدي (لاندس) (ايان) والمحقق الثاني وفي (اربعة سرر) (الامور) وفي (الذكرى) اعني بقول لا يميل ميل على نفس واحد وبشبهه في (كسف لامة) مع جميع في (ذكرى) لامة في الكراهية من كونه رجلين أو مائة رجلين . . . في التسعة جماعة لمحق حمل عا . به على الكراهية وفي (فوائد موعود) . ر . دة . على في كراهية . م . ردة . وفي (لمحمد لاندس) (الكراهية) سدي . د . ك . حلا . . . قدس الله تعالى وحده . (ولا يترك المصلوب على حدة) . من قول قدس الله تعالى روحه . - وعامة آية لا كراهية في ذلك مع ذلك . كراهية . د . يمكن من راله في (العيبة) يصح في مصنف ولا سبل وحده . لامة في تنحية ماله ذلك جميعي . يدل ذلك عمل مصنف وسيد عن اتق . على في (الخفاف) في أنس من العمل به في رسم المحرمي عن رسمه سلا . وكذا السدي (الذكرى) . قال كان حبيب هكذا صح (الجمع) . سبيح نجيب للذين سجدتم . ورد في (لاندس) في (كسف للتام) ان المصدق في (العيون) . هذا حديث عريب لم يحد في من لاصحاب المصنف في (الذكرى) . هذه الرواية وان كانت غريبة كما هو المصدق لا يذكره مصنفها في كتابه لانه من له مدرص ولا اد في (كسف لامة) . انه من على استقبال المصل

﴿ تنبيه ﴾ يجب النسل على من مس ميتاً من الناس بعد برده بالموت وقبل تطهيره بالنسل (متن)

القبلة والراد لها وان لم يوجد لكن الأكثر لم يذكروا مضمونها كما اعترف به وفي (السرائر) ان بعض أصحابنا المصنفين انه ان صلى عليه وهو على خشبة استقبل بوجهه وجه المصلي عليه ويكون هو يعني المصلي مستدبر القبلة ثم حكم بأن الاظهر انزاله بعد الثلاثة والصلاة عليه (ورد في الذكرى) بأن هذا النقل لم نظفر به وانزاله قد يتعذر كما في قضية زيد عليه السلام والنظر هذا نصه ان كان وجه المصلوب الى القبلة قم على منكبه الايمن وان كان قفاه الى القبلة قم على منكبه الايسر فان ما بين المشرق والمغرب قبلة وان كان منكبه الايسر الى القبلة قم على منكبه الايمن وان كان منكبه الايمن الى القبلة قم على منكبه الايسر (وكيف كان) فلا نزاع بين منكبه وليكن وجهك الى ما بين المشرق والمغرب (ثم قال الرضا عليه السلام) أما علمت ان جدي عليه السلام صلى على عمه يعني الصادق عليه السلام وزيداً رضى الله تعالى عنه ~~حيث~~ قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ يجب النسل على من مس ميتاً من الناس بعد برده بالموت وقبل تطهيره بالنسل ﴾ اجماعاً كما في (الخلاف) في كتاب الجنائز وظاهر (الفتن) حيث قال والدليل على وجوه انه لا خلاف بين أصحابنا في ورود الامر بالنسل فظاهره في الشرع يقتضي الوجوب ونحجج على المخالف بما روي من طرقهم من قوله صلى الله عليه وآله من غسل ميتاً فليقتل اثنى وظاهره انحصار المخالف في العامة وهو المشهور كما في (المختلف) وجامع المقاصد والكفاية) ومذهب الأكثر كما في (الخلاف) في كتاب الطهارة (والتذكرة والمنتهى والمدارك والكفاية) في موضع آخر وهو أنه بر القولين كما في (روض الجنان) والظاهر انحصار الخلاف صريحاً في المرتضى حيث استجبه على ما نقل عنه في (المصباح وشرح الرسالة) ورواه بعضهم بالضعف وآخرون بالشذوذ لكن كلام الشيخ في (الخلاف) يشعر بوجود مخالف غير المرتضى حيث قال وعند بعضهم انه مستحب وهو اختيار المرتضى ويظهر من (المراسم) التردد حيث عد الاعمال الواجبة قال وغسل من مس الميت على احدى الروايتين لكن الشهيد في (الذكرى) قال بعد ان قل كلامه هذا لم نرو رواية مخرجة بذلك انتهى وقد نقل الوجوب جماعة عن القديمين والصدوقين وهو مذهب الشيخين وسائر المتأخرين وتأخيرهم (وقد وقع) النزاع في أنه هل هو حدث أكبر كالجنابة والحبض يمنع من كل ما اشترط فيه الطهارة مثل الصلاة والصوم وغيرها أم هو واجب لنفسه كغسل الاحرام والجمعة عند من أوجبها أم هو حدث يمنع من كل ما اشترط فيه الوضوء فقط ففي (شرح المفاتيح) للاستاذ آدام الله تعالى حراسته ان المشهور والمعروف بين الفقهاء ان مس الميت من الناس حدث أكبر كالجنابة والحبض والاستحاضة وغيرها يمنع من كل ما اشترط فيه الطهارة مثل الصلاة وغيرها وقد أكثر من الاستدلال على ذلك واقامة البراهين ولله أراد بنسبته الى الفقهاء ما في (المبسوط) وغيره من ان النسل الذي يمس جميع البدن ينقسم الى واجب وتندب والواجب يجب للصلاة والطواف ودخول المساجد كذا في (المبسوط) ومثله غيره واليه قد يشير كلام المفيد في (القنعة) حيث عد من الاحداث العشرة الموجبة للطهارة ومثله كلام الشيخ في (الجمل) حيث عد من نواقض الوضوء ومن الستة التي توجب النسل وقد يظهر ذلك من أبي جعفر الطوسي في (الوسيلة) حيث عد من نواقض

وكذا القطعة ذات العظم منه (متن)

الطهارة كالحيض والنفس (١) ومن المصنف في (التذكرة) في بحث الجائز حيث حكم بعدمه جواز استيطان الماس المسجد وإنما نسبناه الى ظاهر (التذكرة) ولم نقل انه صريح كما صنع المحقق الثاني في (جامع المقاصد) في بحث الطهارة لانه ذكر ذلك في مرض الرد على العجلي حيث قال : نجاسة ماس الميت حكمية وليست عينية والا لما جاز دخوله المساجد واستيطانها لانه لا خلاف بين لامة انه يجب ان تنزه المساجد عن النجاسات الميتات كما مر في باب النجاسات نقل كلامه وبين المراد منه فرده المصنف بأننا منع جواز دخوله ومثله الخقق في (المتبر) فيحتمل ان يكون هذا المنع من المصنف لانه محدث حدثاً كبيراً بل لان نجاسته عينية كما في (المتبر) وقد نقلنا عن المصنف فيما مضى انه يذهب الى عدم جواز ادخال المتنحس الغير الشامي الى المساجد منهم صرح في (تذكرة) بأنه يقتصر الى الوضوء اقبله أو بعده للصلاة وغيرها مما يشترط فيه الطهارة وفي (الموسط) ان في قس المس للوضوء خلافاً بين الطائفة لكن ظاهره انه ناقض وكذا قال في (التهذيب) (٢) في شرح قول المفيد في المقدمة وفي (السرر) قد أجمعنا بلا خلاف بيننا على انه يجوز له دخول المساجد واستيطانها ذكر ذلك في بحث الجنائز وفي (المتبر) ان هذه دعوى عرية عن البرهان مطالبين وجدتها قاتنا منع الاستيطان كما منع من على جسده نجاسة ويقبح اثبات الدعوى بالمجازفة وفي (الذكري) في باب الطهارة (والدروس) لا يجب على الماس الغسل للصوم وفي (الدروس والبيان) وجمع المقاصد وفوائد اشرائع وحاشية الفضل الميسي والمساك) انه يجوز له دخول المساجد وفي (روض الجن و فوائدها) ومجمع البرهان) يجوز له دخول المساجد وقراءة العزائم والصوم وفي (الموجز الحاوي) يحرم قبله مشروط الوضوء خاصة فيجوز الصوم والعزيمة والمسجد ومدوب الطواف وفي (كشف الالتباس) أقف العلامة في غير (التذكرة) على قس المنع ولا بالجواز وفي (مجمع البرهان) أيضاً يمكن ان يكون غسل المس واجباً لما وجب له الوضوء فقط بالاجماع ونحوه ان كان وفي (المدارك) لم أتف على ما يقتضي اشتراطه لشي من المباداة ولا مانع من أن يكون واجباً لنفسه (نعم) ان ثبت كون المس ناقضاً فجبه وجوبه للصلاة والطواف ولمس كتابة القرآن ونحوه ما في (المغتني والخيرة) قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ وكذا القطعة ذات العظم منه ﴾ أو من حي اجماعاً كما في (الخلاف) وفي (المختف) أطلق أصحابنا الموحون للفصل من مس الميت ذلك وفي (التذكرة) نسبة الخلاف الى الجمهور وهو المشهور كما في (جامع المقاصد) ومذهب الاكثر كما في (الذكري) والاشهر كما في (روض الجنان) وبذلك صرح في (النهاية المبسوط والنافع والتحرير) والمنهى والتذكرة ونهاية الاحكام والمختف والذكري وللدروس والبيان والموجز الحاوي وشرحه وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الميسي والمساك) وغيرها وفي (القيقية والسرائر والشرائع) المبانة من الميت خاصة ونسب ذلك في (شرح المغتني) الى الاصحاب وعن (الاصباح) انه اقتصر على

(١) قل في الوسيلة ورايها ما يوجبها وهو ثلاثة أشياء الحيض والنفس ومس الميت من الناس (منه)

(٢) قال الذي يدل على ان هذه الشرة توجب الطهارة سوى مس الاموات فان فيه خلافاً (منه)

وخلت من العظم أو كان الميت من غير الناس أو منهم قبل البرد وجب غسل اليد خاصة (متن)

المبانة من الحي وفي (مجمع البرهان) انه لا دليل على المبانة من الحي والصدقة في المبانة من الميت الاجماع وفي (المدارك) لا دليل على المبانة من الميت والحي فلا يجب النسل وتوقف فيها المحقق في (المعتبر) لا إرسال الخبر ومنع الاجماع خصوصاً السيد لا يوجب بالمس مطلقاً مضافاً الى الاصل (قال) وان قلنا بالاستحباب كان تفصيلاً من اطراح قول الشيخ والرواية وجهه الشهيد في (الذكرى) احدث قول ثالث واستدل عليه بادلة ناقشه فيها في (المدارك) وفي (حاشية الداوود) لو لم يذكره في (المدارك) يلزم طهارة الميت بمجرد تفرقه وتقطيعه بل وبقده نصفين بل وبافصال بعضه بحيث لا يصدق على ما بقي جسد الميت ويلزم كون التقطيع من جملة الطهورات الى آخر ما ذكره (وعن أبي علي الكاتب) انه يجب بمس قطعة فيها عظم أيئت من حي ما ينه وبين سنة وفي (المتن) في باب النجاسات قل بعد ان ذكر خبر الجعفي وفي التقييد بالنسبة نظر ويمكن أن يقال العظم لا ينفك عن بقايا أجزائه وملازمة أجزاء الميتة منسجمة وإن لم تكن رطبة أما إذا جاء عليه سنة فان الأجزاء تزول عنه ويبقى العظم خاصة وهو ليس بنجس الا بنجس العين وفي (الدروس) والذكرى والموجز الحاوي وفوائد الشرائع والمساكن الحق العظم المجرد بقطعة التي فيها عظم وفي (التذكرة) والمتن وفي نهاية الأحكام والتحرير وحاشية انه ضال الميضي الا أقوى عدم الحاقه وفي (الذكرى) وأما السن والضرر فلا ولي القطع عدم وجوب النسل بمسها لانها في حكم الشعر والظفر هذا مع الانفصال ومع الاتصال يمكن المساواة لعدم نجاستها بالموت وتوجب لانها من جملة يجب الفصل بمسها انتهى وفي (الدروس) الاقرب في السن من الميت المساواة لانها في حكم الشعر والظفر وفي (جامع المقاصد) الظاهر الوجوب في العظم والظفر بخلاف الشعر (١) وفي السن تردد وفي (مجمع البرهان) الظفر محل تأمل وفي (الموجز الحاوي وشرحه) أن السن من الميت متصلة ومنفصلة لا يجب فيها النسل وقطع بذلك في (الدروس) في السن من الحي وقد تقدم في بحث انجاسات ما له وقع في المقام وفي (جامع المقاصد) أن المس لبدن الميت إن كان بالظفر أو الشعر أو السن أو العظم الموضح من الحي في وجوب النسل في المس بذلك تردد من صدق اسم المس وعدمه وعلى المس بالشعر لا يوجب شيئاً بخلاف الظفر والعظم نظراً الى المعهود في التسمية وفي (الروض) كل ما حكم في مسه بوجوب الفصل مشروط بمس ما تحل الحياة من اللامس لما تحل الحياة من اللدوس فلو انتهى أحد الأمرين لم يجب الفصل وفي العظم اشكال وهو في السن أقوى ويمكن جريان الاشكال في الظفر وفي (الشافية) والنسل بالمس انه يجب اذا كان المس بملازمة بشرة الماس والمسوس فلا يجب بمس الشعر والظفر والاحوط في العظم المجرد الفصل انتهى حاشية قوله قدس الله تعالى ووجهه (٢) وبولخت من العظم أو كان الميت من غير الناس أو منهم قبل البرد وجب غسل اليد خاصة (١) بل فصل ما مسه خاصة ولا يجب في مس الثلاثة الفصل اجمالاً كما في (كشف القاتم) وكذا في (مجمع البرهان) الاجماع في انقطة الخالية من العظم وفي (المتن) لا أعرف خلافاً في عدم وجوب النسل على من مس ميتاً من غير الناس وأما وجوب غسل ما مسه في القطعة والميت من غير الناس مع الرطوبة فقد صرح به جماعة من الاصحاب وفي (كشف القاتم) لعله اجماع انتهى وقد تقدم في الفصل الثاني في أحكام النجاسات

ولا تشتط الرطوبة هنا والظاهر أن نجاسة هنا حكمية فلو لم يغير رطوبة ثم لمس وطبالم ينجس (متن)

قل الاقوال في ذلك مع الرطوبة واليوسة (و) الحكم في مس الميت من الناس قبل البرد ففي (الذكرى والدروس والموجز الحادي وجامع المصنف ومجمع البرهان) أنه لا يجب غسل اليد مع الرطوبة واليوسة لعدم قطعها بالنجاسة لعدم قطع الموت ولأن ظاهر تلازم نجاسة وجوب الغسل بالمس وهو ظاهر الشيخ حيث حمل تقييل ابن مطعون على قبل البرد (وقل في الروض) أن يمنع عدم القطع والا لما جاز دفنه قبل البرد ولم يقل به أحد خصوصاً صاحب العتق وقد ظفروا القول باستحباب التعجيل مع ظهور علامات الموت وهي لا تتوقف مع أن الموت لا يتوقف أيضاً على البرد كما كان قيد البردة قدرة ونعم اللازم بين نجاسته وجوب الغسل لأن النجاسة عاتية على الموت وعاتى الغسل على البرد إلى آخر ما ذكره من الاستدلال بالأخبار وسند في (كشف اللثام) أيضاً لإجماع الذي في (الخلافة والمتبر) وغيرها على نجاسة الميت لا دمي مضافاً ورد لمولى لآدم في جميع ذلك (الروض) حمل كلام الشهيد على الباب قل لأنه مع خروجه قريب من خية ذاباً وقد اختار المصنف هنا موقفاً (المبسوط والتذكرة والروض وكشف اللثام) وجوب غسل المس (وقال في مشي ومنه في الأحكام) في الوجوب نقل قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ولا تشتط الرطوبة هنا﴾ إن كان الميت به هو ما سبق من وجوب الغسل بمس الميت كما فيه لمحقق الثاني قد قل عليه الإجماع صريحاً في (فوائد القواعد) وفي (كشف اللثام) أنه ظاهر لا خبر ولا صاحب وإن كان المشار إليه هذه المواضع الناجمة وهي القطعة الخالية من عظمه كون الميت من غير المس ومنهم قبل البرد كما فهمه الشهيد الثاني في (فوائد القواعد) ومنع أن يكون المراد ما فيه لمحقق الثاني في (جامع المصنف) فقد قدم الكلام فيه مستوفى في الفصل الثاني في أحكام النجاسات قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ولا تشتط الرطوبة هنا﴾ (الظاهر أن نجاسة هنا حكمية) ذكر الفاضل فخر المحققين والمحقق الثاني أن نجاسة الحكمية على ثلاثة أقسام (الاول) ما يكون محل الذي قامت به طاهر لا ينجس الملاقاة له ولو بارطوبه ويحتاج زوال حكمها إلى مقدرة النية لمزيلها (الثاني) ما لا يكون له جرم ولا عين يشار إليها ويحس الملاقاة له مع الرطوبة كقبول البابس في اثواب (الثالث) ما يقبل التغير وهو بدن الميت ونعائها العينية بمعنى الثلاثة وزاد الشهيد الثاني في (فوائد قواعد) معنى رابعاً وهو أن يراد بها حكم الشئ بتغيرها من غير أن يلحقها حكم غيرها من النجاسات العينية قل فيكون المراد هنا نجاسة مس الميت بغير رطوبة محكوم بتغيرها شرعاً من غير أن تعدى إلى غيرها مطلقاً قل وهذا المعنى بينه أورد ابن إدريس (قلت) وهو خيرة المتتمى ثم أن الفاضلين عبيد الدين وفخر المحققين والشهيد الثاني فهموا منه أن لرد من العبارة أن نجاسة بدن الميت حكمية فيكون المعنى أن نجاسة الميت المتمدية مع اليوسة حكمية لا تعدى مع اليوسة (أورد في جامع المقاصد) بأن هذا محله باب النجاسات وعدم صحة العبارة على تقدير ارادة أي معنى كان من معاني الحكمية (أما الاول) فلان القول بأن نجاسة بدن الميت كنجاسة بدن الجنين قول ضعيف عند الأصحاب إذ هو قول المرتضى وعليه يخرج عدم وجوب غسل الميت ويؤيد أن يكون مقابلاً للظاهر في كلام المصنف هو أن نجاسة بدن الميت عينية خيثة وهو بطل عند المصنف لأنه يرى أن

نجاسة الميت عينية كما سبق في باب النجاسة ويختار وجوب غسل الماس فكيف يكون خلاف الظاهر عنده وكذا على تقدير ارادة الثالث اذ يلزم على هذا التقدير أن يكون مقابل الظاهر كون نجاسة الميت كنجاسة الكلب واختزير وهو معلوم الفساد (وأما المعنى الثاني) فظاهر عدم ارادته وأيضاً فلا يستقيم ما فرعه على كون النجاسة حكمية من أنه لو لم يغير رطوبة ثم لم ينجس رطباً لم ينجس على شيء من التقديرات أما على الاول فلا أنه لا فرق في عدم تنجيس الملاقي بين توسط الرطوبة وعدمها وأما على الاخيرين فلأن النجاسة العينية أيضاً كذلك فإن لا مسها بغير رطوبة لا ينجس الملاقي له مطلقاً فلا يكون ذلك متفرعاً على كون النجاسة حكمية (ثم قال) والعجب أن ولد المصنف في أول كلامه مجمل القول بأن نجاسة الميت ما يقبل التطهير وظاهره أن المذكور في البارة مختار المرتضى وأنه اختار استحباب غسل الماس ثم حقق أخيراً أن نجاسته حكمية بالمعنى الثالث ولم ينظر الى أن مقابل الظاهر في البارة ما هو ومن القائل به وعند التأمل يظهر فساداه وأنه لا قائل به قطي هذا الاصح أن يكون معنى البارة أن نجاسة ماس بدن الميت حكمية فلو لمس الميت بغير رطوبة ثم لم يمس رطباً لم ينجس لعدم المتضي وهذا بخلاف ما سبق منه في أحكام النجاسات لكنه نفس ما ذكره في (التهذيب) انتهى وقال الشهيد الثاني في (فوائد القواعد) أن البارة ذات وجوبين (أحدهما) نجاسة بدن الميت (والثاني) نجاسة بدن الماس وعلى وجوبين يراد بالحكمية المعاني الثلاثة فلاقسام ستة ثم زعمها جميعاً (ثم قال) والاولى ارادة المصنف الاول لانه بعد عن الفساد ويراد من الحكمية المعنى الثاني يعني ما لا يكون له جرم ولا عين يشار اليها قال ويرد عليه من أن النجاسة العينية المقابلة لها حكمها كذلك فلا وجه تخصيصها وأنه خلاف المعروف من مذهبه فان تقدم منه الجزم بأنه ينجس الملاقي له مطلقاً وإن نجاسة الميت حديثة من وجه خفية من آخر فلا يتم إطلاقه فيتمذر (فتمذرخل) عن الاول بأن وجه تخصيص الحكمية مشابقتها لما في الصورة والمعنى بل هي على ذلك التقدير بعض افرادها (وعن الثاني) بأنه رجوع عما ذهب اليه سابقاً وهو سهل عند المصنف مع ان دليله وجيه لولا انه خلاف المعروف من المذهب والاحبار التي دلت على تعدي نجاستها مطلقاً يمكن تقييدها بقوله عليه السلام كل يابس ذكي وبالإجماع على عدم تعدي نجاسة الكلب والخنزير واشباههم مع ان نجاستها أقوى من نجاسة الميت (وعن الثالث) بأن كونها حديثة قد علم من موضع آخر ومن أول البحث وبقي المعنى الآخرفينه (ثم قال) ويمكن أن يختار للحكمية معنى آخر راجعاً الى آخر ما قلناه عنه في أول هذه المسئلة وهذا المعنى الرابع هو الذي فهمه الفاضل الهندي في (كشف القاتم) من البارة قال لأن الأصل عدم التنجيس خالفناه فيما لاقي البيت لمعوم ادلته والفتاوي فيبقى الباقي على أصله وهو خيرة ابن ادريس ونسب اليه حكمية نجاسته مطلقاً بمعنى انه لو مسه برطوبة ثم لم يمس رطباً لم ينجس أيضاً ولا يدل كلامه عليه انتهى (قلت) المناسب اليه ذلك المصنف في (التذكرة) والشهيد الثاني في (روض الجنات) وفوائد القواعد) ويظهر من المحقق في (المعتبر) انه فهم منه ذلك أيضاً وقد قلنا عبارته في مبحث أحكام النجاسات وبيننا انها لا تدل على ذلك كما فهموه واسترفينا الكلام هناك (وليعلم) ان الفاضل مفتاح بن الحسن (الحسين خل) الصميري قد سبى قلبه في (كشف الاتباس) وغفل عن مراد الاصحاب فنسب اليهم ما لا يليق وقال انهم خطبوا خطب عشواء فارة يقولون ان نجاسة الميت عينية وأخرى حكمية وشنع بذلك على المحقق والمصنف وأخذ يتقل عباراتهم التي توهم انها متقصة ولو تأمل

ولو مس المأمور بتقديم غسله بعد قتله أو الشهيد لم يجب الغسل بخلاف من عم ومن سبق موته قتله ومن غسله كافر ولو كل غسل الرأس فسه قبل اكمال الغسل لم يجب الغسل (متن)

في كلام الاصحاب لم يعلم ان مرادهم كما صرح به المحقق الثاني (١) والشهيد الثاني (٢) ان نجاسة الميت عينية من وجه وحكمية من آخر فثبت يحكمون بتعديتها الى غيرها كما دلت عليه الاخبار يعبرون عنها بالعينية لان الحكمية ليست كذلك وحيث يحكمون بزوالها بالغسل وانقارها الى انية كالجماعة وغيرها يعبرون بالحكمية وكذا الحل في الحكم المتعلق منها الى اللامس فان كان مع الرطوبة فعينية محضة وقد نسب جماعة منهم الخلاف في هذا الى ابن ادریس كما تقدم وان كان مع اليوسة فحكمية عند قومه وعينية عند آخرين كما تقدم ايضا ذلك كله (قل) المحقق الثاني التحقيق ان نجاسة الميت اذا قلنا انها تعدى ولو مع اليوسة فنجاسة الماس عينية بالنسبة الى العضو الذي وقع به المس حكمية بالنسبة الى جميع البدن فلا بد من غسل العضو ثم الغسل وان قلنا انها تعدى مع الرطوبة وهو الاصح فيها ثبتت النجاسات وبدونها ثبتت نجاسة واحدة وهي شاملة لجميع البدن - قاله قدس الله تعالى روحه - ﴿ولو مس المأمور بتقديم غسله بعد قتله أو الشهيد لم يجب الغسل﴾ كما في (الذكرة والتحرير ونهاية الاحكام والدروس والبيان وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والمسالك والمدارك وكذا المتن) في الشهيد وفي (المعتبر) لا يجب لمس الشهيد ولم يذكره في المأمور بتقديم غسله ومس في (السرر) على صاحب الغسل لمس من قدمه غسله نجاسته في الموت وتوقف فيه في (المتنبي) واحتمل في (كشف اللثاء) وجوبه فيه وفي الشهيد وهل يجب غسل الماس له احتمالان يجهلان عند المتأخرين بعدم وجوب الغسل يتبين على التمايز بين وجوب الغسل والغسل وعدمه كما مر التمهيد عليه وأما الغسل بوجوب الغسل في مقتول قودا المقدمه غسله فيحيي عنده وجوب غسل اليد الماسة ايضا - صرح الشهيدان والاعلم الثاني وغيرهم بان من قدمه غسله لو مات بسبب غير القتل أو قتل بغيره ما غسل له وجوب الغسل بمسه كما يصرح به المصنف وقل هؤلاء وغيرهم ايضا ان المعصوم يسقط الغسل عن مسه وفي (كشف اللثاء) ما معصوم فلا امتراء في طهارته ولذا قيل بسقوط الغسل عن مسه لكن له فيه نظر للمعصومات وخصوص نحو خبير الحسين بن عدي به - قاله قدس الله تعالى روحه - ﴿بخلاف من يم﴾ أي من مسه بوجوب الغسل كما في (المتنبي ونهاية الاحكام والتحرير والدروس والبيان والموجز الحوي وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وكشف الاتباس والمسالك والمدارك وكشف اللثاء) مجموعة من هؤلاء صرحوا بان التيمم موجب للغسل وان كان عن بعض الغسلات - قاله قدس الله تعالى روحه - ﴿ومن غسله كافر﴾ أي فيجب الغسل بمسه كما في الكتب المذكورة ماعدا الاولين فانه لم يذكر فيها وقل بعض هؤلاء سواء كان ذلك بأمر المسلم أولا به - قاله روحه الله - ﴿ولو كل غسل الرأس فسه قبل اكمال الغسل لم يجب الغسل﴾ كما في (الهاية والتذكرة ونهاية الاحكام والتحرير والدروس والبيان والموجز الحوي) وفي (فوائد الشرائع) انه لا يفتقر من وجه وفي (جامع المقاصد) لا ريب ان الغسل أحوط وأوجب الشهيدان في (الذكرة والمسالك) وصاحب (مدارك) واحتمله في (كشف اللثاء) قل في (البيان) عدم وجوب الغسل له لتغليب أو على تبعية الغسل

ولا فرق بين كون الميت مسلماً وكافراً ﴿ المقصد العاشر ﴾ في التيمم وفصوله أربعة (الاول) في مسوغاته وبجمعها شيء واحد وهو العجز عن استعمال الماء وللمعز اسباب ثلاثة (الاول) عدم الماء ويجب منه الطلب (متن)

وان علينا جانب التمسك ولم يرجح في الروضة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه تيمم ﴾ ولا فرق بين كون المسلم ميتاً أو كافراً ﴿ كما في ﴾ (التذكرة والدروس والبيان والموجز الحاوي وفوائد الشرائع وكشف الالتباس) وفي (المنتهى ونهاية الاحكام والتحرير وجامع المقاصد) يحتمل عدم الوجوب في مس الكافران قولهم قبل تطهيره بالنفس انما يتحقق في ميت يقبل التطهير (قال في جامع المقاصد) لكن الوجوب أقوى ولا فرق بين ان يغسل الكافر أو لا كاصح به المحقق الثاني وغيره بل هو ظاهر لا يحتاج الى التصريح به ﴿ المقصد العاشر في التيمم ﴾

﴿ قوله قدس الله تعالى روحه تيمم ﴾ (وللمعز اسباب ثلاثة) وفي (المنتهى) اسباب العجز ثمانية (فقد الماء) والخوف من استعماله (والاحتياج اليه للمطر) (والمرض والجرح) وما أشبههما (وقد الآلة) التي يتوصل بها الى الماء (والنفس) من الحركة (وخوف الزحام) يوم الجمعة أو عرفة (وضيق الوقت) وغيره خفي ان هذه الاسباب جميعاً مندرجة فيما ذكره المصنف عند الاخير وقد صرح المصنف وغيره بأن ضيق الوقت غير مسوغ لتيمم كما سيحكي ان شاء الله تعالى وفي (نهاية الاحكام) ان الاسباب خمسة الاول والثاني والثالث والرابع وجعل الخامس العجز عن العوض ودرج في (الوسيلة) تحت فقد الماء اثني عشر شيئاً ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه تيمم ﴾ (الاول) عدم الماء ﴿ باجماع العلماء كما في ﴾ (المنتهى والتذكرة والمدارك وكشف الغم) وفي (المنتهى) وغيره باجماعنا ولا فرق في ذلك عند توفر شرائطه بين السفر القصير والطويل عند فضلاء الاسلام كما في (المنتهى) ونسبه في (الخلاف) الى جميع الفقهاء ماعدا بعضهم وهو مذهب طائفة اجمع وقول أكثر أهل العلم خلافاً للشافعي في أحد قولي حيث اشترط الطويل كما في (المنتهى) بلا فرق بين الحاضر والمسافر اجماعاً كما في (الخلاف والمنتهى) وخالف علم الهدى في شرح الرسالة على ما نقل عنه فأوجب الاعادة على الحاضر ووافقنا على ذلك مالك والثوري والاوزاعي وخالفنا أبو حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين وزفر فقالوا ان الحاضر المدام الماء لا يصلي بل قال زفر لا يصلي قولاً واحداً كذا قال في (المنتهى) ﴿ قوله رحمه الله : ﴾ (ويجب منه الطلب) أي يجب مع عدم الماء عنده الطلب اجماعاً كما في (الخلاف والغنية والمنتهى) واتذكرة وجامع المقاصد وارشاد الجعفرية وشرحها الآخر والتفصيل والمدارك والمقاييس وظاهر المنتهى (حيث نسب الى قهاتنا وفي (السرائر) كما يأتي ان الاخبار به متواترة والمعجب بهذا هذا كله من مولانا المقدس الارديلي حيث رجح العمل (برواية) علي بن سالم المجهول عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا تطلب الماء ميتاً ولا شمالاً ولا في بئر ان وجدته على الطريق قترضاً وان لم تجد فامض مع مواقتك لابي حنيفة وأحمد في رواية حيث لم يوجب الطلب الا في رحله وعند أصحابه وعند اماراة تدل على الماء بل قد يقال ان الرواية مع عدم وضوح دلالتها لم توافق أحدًا من المسلمين وكان الاولى بالبارة أن يقول ويتحقق بالطلب كما أوضحه في (جامع المقاصد)

غلوه سهم في الحزنة وسهمين في السهولة من الجهات الاربع الا أن يعلم عدمه (متن)

حديث قوله قدس الله تعالى روحه **﴿ غلوه سهم في الحزنة وسهمين في السهولة ﴾** اجماعاً كما في (الفنية وارشاد الجعفرية) وظاهر (التذكرة) حيث نسب الى علاننا وهو قول الجماعة كما في (المعتبر) وفي (المنتهى) وجميع البيان والكفاية والمفاتيح) انه المشهور وفي (السرائر) ان الاخبار بذلك متواترة وهو خيرة (المنفعة والاستبصار والمراسم والوسيلة والفنية والسرائر والشرائع والنافع وكتب المصنف والدروس والبيان والموجز الحادي وشرحه وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وشرحي الجعفرية وحاشية الميسي والمسالك وروض الجنان والروضة البهية) وهو المنقول عن الاحادي (وشرح الجمل والمهذب والاصباح والاشارة) وعليه تحمل عبارتا (النهاية والمبسوط) حيث قل فيها رمية أو رمييتين ولم يقدر المطلب بقدر (في الخلاف) (جمل السيد وجمل الشيخ والجامع) على ما نقل عنها وما لم يحقق في (المعتبر) الى استنبذ الوقت بطلب وظن ان حسنة زواره دالة على ذلك وهي انه تدل على ان الطالب في سعة وان التيمم عند ضيقه وفي (المنتهى) ان الاكثر من الاكبر من المفذور ضرر وبه يحصل غلبة الفطن بافتقد فشاغ التيمم معه ثم ان الخلق في (المعتبر) استوجبه انه يطلب من كل جهة يرجو فيها الاصابة ولا يكلف التباعد بما يشق واستحسن صاحب (المدارك) ما دل اليه المحقق ثم اعتمد اعتبار الطالب من كل جهة يرجو فيها الاصابة بحيث يتحقق عرفاً عدم وجدان الماء وتبعه على ذلك صاحب (المفاتيح) وفي (مجمع البرهان) ان هذا الطلب غير واجب بل يستحب (ورد في المنتهى) قول ابن ادريس ان الاخبار متواترة بأننا لم نظفر بسوى خبر السكوني وصرح جماعة من الفقهاء بأن غلوه السهم رميته أبعد ما يقدر المعتدل مع اعتدال السهم والقوس وسكون الهواء وفي (كشف القام) انه المعروف ثم نقل عن (الدين والاساس) ان الفرسخ التام خمس وعشرون غلوة وعن (المغرب) عن الاحناس عن ابن شعاع ان الغلوة قدر ثلثة ذراع الى اربعة ذراع وعن (الارتشاف) انها مائة ماع والميل عنر غلاء **﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾** (من الجهات الاربع) اجماعاً كما في (الفنية وظاهر التذكرة) حيث نسب فيها الى علاننا وقد ينطبق عليه اجماع (الارشاد في شرح الجعفرية) وهو الاشهر كما في (الكفاية) والمشهور كما في ظاهر (مجمع البرهان والمفاتيح) وبه صرح في (المبسوط والشرائع والتذكرة والتحرير ونهاية الاحكام والارشاد والدروس والبيان واللمعة والموجز الحادي وشرحه وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وشرحي الجعفرية وحاشية الفاضل الميسي والمسالك والروض والروضة والمنتهى) مع احتماله فيه التحري وهو المنقول عن (المهذب وشرح الجمل للقاضي والاصباح والاشارة) واقتصر في (النهاية والوسيلة) على اليمين ويمكن تعميمه الاربع وفي (المنفعة) ثم يطالبه امامه وعن يمينه وعن شماله وهذه منزلة على المشهور لان الخلاف قد عرف حاله وانه لا ماء فيه فأمل ولم يعتبر في (مجمع البرهان والمدارك والمفاتيح) شيئاً من ذلك وفي (كشف القام) الاول ان يحمل مبداً طلبه كمرکز دائرة نصف قطرها مايتدا به من الجهات فذا تنهى الى الغلوة أو الغلوتين رسم محيط الدائرة بحركته ثم يرسم دائرة صغرى وهكذا الى ان يتمنى الى المركز **﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾** (الا ان يعلم عدمه) لأجد فيه خلافاً الا من الشافعي في أحد وجهيه حيث أوجب الطلب ولو علم عدمه ولو علمه أو ظنه فيما زاد على التصاب وجب قصده كما صرح به المصنف في

ولو أدخل بالطلب حتى ضاق الوقت تيمم وصلى ولا إعادة عليه وإن كان غطاً إلا أن يجد الماء في رحله أو مع أصحابه فيعيد (متن)

(نهاية الأحكام) وجامعة من الأصحاب حيث يسع الوقت ولا يجب بمجرد الاحتمال والتوهم كما يعلم ذلك من التقدير بالغلو والغلوين وخالف في (المتهمى) حيث قال لو توهم قرب الماء وجب عليه الطلب مادام الوقت باقياً والشهيدان والمحقق الثاني أنه تكفي الاستنابة في الطلب وفي (المسالك) وجامع المقاصد) اشتراط العدالة في التأنيب وفي (المتهمى) لا تكفي الاستنابة وفي حواشي الشهيد عن السيد عبيد الدين أنه لا يكفي العدل كما تعطيه عبارة الكتاب وبه صرح صاحب (الكفاية) وفي (الموجز الحاوي) بما نهاية الأحكام أن استنابه اجزأ ولو كان المستناب كثيرين وإن أخبر من دون استنابة لم يحز وظاهر صاحب (كشف الالتباس) اختيار هذا التفصيل وفي (التذكرة) استشكل في الاستنابة وفي (المعتبر) من تكرار خروجه كالمطالِب والحاش لو حضرته الصلاة ولا ماء، فإن أمكنه الود ولا يفت مطلوبه عاد ولو تيمم لم يحزه وإن لم يمكنه إلا بقوت مطلوبه في التيمم تردد أشبه الجواز ونفى عنه البعد الخفق الثاني ولم يرجع شيئاً في (الذكرى) قوله قدس الله تعالى روحه **﴿ ولو أدخل بالطلب حتى ضاق الوقت تيمم ولا إعادة عليه وإن كان غطاً ﴾** هذا هو المشهور كما في (المدارك) وفي (الروض) نسبت إلى فتوى الأصحاب وهو (خيرة الشرائع) والمعتبر والتحريروم والختاف والذكرى والبيان والموجز الحاوي وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الميسي وكشف الالتباس والمسالك وروض الجنان وجميع البرهان وكشف التامم وظاهر (الإرشاد والتذكرة) بل صريحهما (ويظهر من النجاة والبسوط والخلاف والسرائر والنفع والدروس) وجوب الإعادة لفقد شرطه الذي هو الغلب وفيه أن الشرط الفقدان والطلب واجب آخر ونسب ذلك في (المدارك) إلى البيان) والموجود فيه ما نسبناه إليه وفي (نهاية الأحكام) يجب التيمم والصلاة في الإعادة اشكال من الامتثال ومن إيقاع المأمور به أولاً لاعتلى وجهه انتهى (والمراد) بالإعادة في البارة اقتضاء **﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾** (إلا أن يجد الماء في رحله أو مع أصحابه فيعيد) هذا الحكم في الجملة اجماعي كافٍ (المتهمى) وظاهر (الخلاف) مشهور كما في (الذكرى) وجامع المقاصد والروض والخبر الوارد به مشهور أيضاً كما في (جامع المقاصد) أيضاً وقد اختلفت عباراتهم فيه ففي (المتهمى) مكان أصحابه موضع يمكنه استعماله ودعى عليه اجماعاً كما عرفت وهذا يمين نحو بئر وموضع بقره وفي (التذكرة) زاد على ما ذكره هنا قوله أو كان الماء قريباً منه وهو نحو ما في (المتهمى) وفي (البسوط) والخلاف) الاقتصار على الوجود في رحله وعبارة (الشرائع والتحريروم والإرشاد) مواصلة لما في الكتاب (وخيرة السرائر وجميع البرهان) أن ناسي الماء في رحله لا يبعد وحكاه في (الذكرى) عن السيد وفي (كشف التامم) عن القاضي وهو ظاهر (الفقيه والنهاية) وحكاه في (كشف التامم) عن المقنع والحق في (المتهمى) بنبأه في رحله ماذا وضعه له غيره في رحله وهو لا يعلم قال لأن المقضي لإعادة طلب الترك لا للنسيان وفي (الذكرى والبيان وفوائد الشرائع وحاشية الميسي والمسالك) أنه يلحق بالوجود في الرحل وعند الأصحاب بالذين وجوده في القلوات في وجوب الإعادة ومنع منه في (المدارك) وفي (المتهمى) لو كان معه ماء فأراقه أو مر به فلم يتطهر ودخل الوقت ولا ماء تيمم

ولو حضرت أخرى جدد الطلب ما لم يحصل علم العدم بالطلب السابق ولو علم قرب الماء منه وجب السعي إليه ما لم يخف ضرراً أو فوت الوقت وكذا يتيمم أو تنزع الواردون وعلم أن التوبة لا تصل إليه إلا بعد فوات الوقت (متن)

وصلى ولا إعادة اجتمعاً قل ولو كن ذلك بعد دخول وقت في لاءدة وحزن ثم قرب في الأخير وجوب إعادة وقطع الشك فيهما بوجوب لإعادة للتفرقة وهو محقق بقوله عدلان عنه لا يفتي بعدم اجزاء صلاته وفي (التحرير) في وجوب قضاء فيه ذكر في وقت سكر وخلة (المعتبر) وظاهر إطلاق (المسوط والتذكري) سقوط لاءدتين من بعدهم وهو خلة مذهب في (التذكرة) وقواه في (جامع المقاصد) وفي (المدرك) لا يصح (وفى في المدرك) الجواز بعد واحدة لأمّا بعدها ويحتمل قضاء كل صلاة يرد في وقت واحد في عدمه وفي (جامع المقاصد) يحتمل إعادة العصر بعداً بالارتقاء في وقت الاختصاص خبره به عند فتحه به حصل وهو جازم بمسوغ بعبارة قل وفي حكم لا بد قهره على نحو خبره وإنه يمكن من شرطه وفوقه من أحد عشر مرة واحدة أو ثلثين مرة واحدة عدداً إذا كان عنده ما يكفيها أو وضوء خاصة وأظهر أن المقصد كإعادة قولها في غير ذلك من غير ذلك ولا تصح هبة الماء حينئذ لمدة قبول الدين الفل و ذلك صرح في (البيان) وفي (معتبر) وجده من عدمه أن واجد الماء المحل استعماله حتى ضاق الوقت عن استعماله لا يعتبر ويقضي في (المدرك) لا لا يبر (قلت) وهو لازم قبول الشيخ بطريق أولى وفي (مستدرج) لا يتعمده به دي تنبئ ولا يسأل بهه والاداء ثم العبارة والقضاء أولى وأحوط كن قيد الاخلال في كلامه يونس في قوله لا يخلو في حق ضبط وقت كما إذا كان تائماً لكان الواجب فيه التيمم وفي الفرق بين الأمرين دليل (ويبقى الكلام) في أمر آخر وهو أنه إذا أراق الماء قبل دخول الوقت هل يعصى به لا الظاهر أنه معصية لأن مقدمة حرام حرام إذا كانت موصلة أو علة وسبباً والمفروض أنه في عدم كذلك كذا إذا كان معصية بهه فيفوت الصلاة أو علم أنه إذا تم فتمت الصلاة وأنه إذا سافر إلى بلاد الزهة على الحرام والتجسس بهه الصلاة قوله قدس الله تعالى روحه (ولو حضرت أخرى جدد الطلب لم يحصل له العدم) طلب السابق (كما في) (التذكرة والبيان) وفي (التذكري) وجامع المقاصد) يكفي طلب مرة في صلاة إذا غلب العقد في الأول مع اتحاد المكان وفي (الموجز الحادي) وشرحه (لا يبعد الطلب ما لم يضمنه يفسد) لو علم عدمه انتهى ويجوز أن يكون المعنى في الجميع واحداً وفي (مستدرج) في وجوب عدة الطلب على أقربه الوجوب والشافعي وجهان وعلتهما ظاهرة وفي (التحرير) في وجوب الغسل ثانياً لتدخل قوله عدم الوجوب فقد استشكل في المتن في تجديد الطلب مطلقاً وقرب في أحدهما وجوبه وفي الآخر العلم قوله قدس الله تعالى روحه (ولو علم قرب الماء إلى حره) بقوله الكراهة فيه وفي (جامع المقاصد) لا يكفي في خوف فوت الوقت خيار العارف ويكفي فيه خوف الغرض (تذكر قوله قدس الله تعالى روحه) ﴿وكذا يتيمم لو تنزع الواردون وعلم أن التوبة لا تصل إليه إلا بعد فوات الوقت﴾ هذا إشارة إلى خلاف الشافعي حيث أوجب عليه العبر إلى تنويع التوبة إليه ولو بعد فوات الوقت قان دفع الاشكال عن العبارة ولا حاجة إلى تنزيهاً على القول بجوازها في لسة مع اليأس قوله

أو صب الماء في الوقت تيمم واعدوا لوصبه قبل الوقت لم يد (الثاني) الخوف على النفس أو المال من لص أو سبع أو عطش في الحال أو توقفه في المأل أو عطش رفيقه أو حيوان له حرمة (مثنى)

رحمه الله ﷺ - ﴿ ولو صب الماء أو ملكه في الوقت الى آخره ﴾ تقدم الكلام فيه ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ - ﴿ ان في الخوف على النفس أو المال من لص أو سبع ﴾ اجماعا كما في (الفية والتذكرة والمدارك وكشف المشكوك وظاهر المشي) حيث قل لا أعرف فيه خلافا واطلاق كلامهم يقتضي انه لا فرق في الخوف بين ان يكون المال قليلا وكثيرا ولا في الخوف بين ان يكون لسبب او لجرد الجبن ولا لاول مرحة في (التذكرة والمنتهى ونهاية الاحكام وجامع المقاصد وكشف الالباس وحاشية الفاضل الميمني وروض الجنان والمسالك والمدارك) وفي (مجمع البرهان) وما اذا كان على مال يضر فوته كثيرا وفحش او حيوان فشكك لعله الدليل الا ان يكون اجماعا كما يشع به كلامه في (المنتهى) انتهى ومثله قل الاستاذ في حاشية (المدارك) وفي (كشف القاتم) لا شبهة فيه إذا تضرر بثلثه ضررا لا يتحمل عادة انتهى والفارق بينه وبين الامر ببذل المال الكثير لشراء الماء النص كما في (حاشية الميمني وجامع المقاصد والروضة والمسالك) وفي (انتقيح) تبعا لنهاية الاحكام أن الفارق كون الحاصل في مقابلة بذل المال هو اثواب دون الثاني وفي (جامع المقاصد) ايضا ان بذل العوض في الشراء مقدمة الواجب بخلاف الخوف من ذلك ضرر مقارن وفي (المدارك) ان الفارق هبابة النفس وعدمها (١) (وما الثاني) وهو الخوف للجنب فقيرة (المتبر والتذكرة ونهاية الاحكام والموجز الحاوي وشرحه والمسالك والروض والمدارك) انه كالخوف لسبب يجوز التيمم به وفي (كشف الالباس) انه المشهور وفي (كشف القاتم) لا بأس به إذا استند بحيث يدخل في المشقة المسوغة للرخصة وفي (التحرير) لم يجوز الا ثلث جبتا اتيتم على أحسن الوجوه وتوقف المصنف في المنتهى والحق جماعة بالخوف على النفس والمال الخوف على البصع والحق به الخوف على المرض وان لم يخف على البصع ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ أو عطش في الحال أو توقفه في المأل ﴾ باجماع اهل العلم كآلة كما في (المتبر والمنتهى) وفي (التذكرة) قل من المنذر اجمع على ذلك كل من يحفظ عنه العلم وفي (الفية) اجماع الفرقة وعطش في العبادة مطلق على الخوف و يحتمل عطفه على لص بتقدير الخوف من مقاسات مشقة عطش حاصل ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ - ﴿ أو عطش رفيقه أو حيوان له حرمة ﴾ كما في (المنتهى ونهاية الاحكام والتحرير والمدروس والبيان وارشاد الجعفرية وحاشية الميمني والمسالك والروض) وفي (حاشية المدارك) ان عطش الحيوان المحترم داخل تحت الاجماع على الخوف على المال وفي (المتبر والتذكرة) الاقتصار على دابته وتأمل المولى الاردبيلي وتليذه في الحكم باستبقاء الماء له واه ظاهر صاحب (الكفاية) التوقف بل تأمل في (مجمع البرهان) في النفس المحترمة مطلقا ولو كانت نفس آدمي ويظهر من (المتبر) ان المراد بالرفيق هو المسلم حيث قل لان حرمة أخيه المسلم كحرمة ومثله قل في (التذكرة)

(٢) وكلامه هذا جريد بالنسبة الى ضياع المال من جهة اللص لكن الكلام فيها هو أعم لا سيما بالنسبة الى اتقيل فالتأرق الاجماع ان كان (منه قدس سره)

او مرض (متن)

لكنه قل فيها بعد ذلك ويجب بقاء المسلم ولقبي وللماهد وفي (نهية لاحكامه والتدكري والروض)
غير المحترم من الحيوان الحربي والمرد والكلب المقور والغزير وفواسق الخسوف في مساها وفي
(كشف القاتم) الرقيق هو المسلم والكافر الذي يضر به تلفه وضعفه وفي (منتهى ومنه لاحكامه)
في حيوان الغير اشكال وفي (المنتهى) قن اوجبه فلا قرب رجوعه على منبت ثمن محمله في
(النهاية) احتمالا وقل فيها ولا فرق في ذلك بين من يتولى هو السبي وانك لا تكسبه عنه وفي
(المسالك) التعرير بعدم فرق بين دانه ودابة غيره ، قوله قدس الله تعالى روحه (في مرض)
اجتماعا كما في (الفتية) يحذف منه على نفسه اجماع العلماء كما في (المستدرس) ونذكره (وفي) جمع
البرهان) الاجماع على المرض الذي يحصل منه ضرر في العرف ، ضرر انتهى به ذهاب
الزيادة ولم يخف التلف (الخلاف) لاجماع على جورا يجمع له وفي (المستدرس) زومه ذهاب
الزيادة وبشئها وظاهره الاجماع عليه كماله فيه يظهر ذلك من (نذكره) وفي (الخلاف)
ايضا اذا لم يخف الزيادة في العلة لا خلاف في لا يحد ان يجمع ومن المصنف مرض من دون
تقييده بشديد كما اطلق في (النهاية) والعمية والناعية لاحكامه والمحرر في مسوعة (من)
وغيره وقيدنا شديدا في (الشرائع) واحترق وطاهر (لارسل) حيث قال وتذكرنا لمرضه في (مسوعة)
والخلاف ولما برز المنتهى والتدكره وجمع الميراث) فانك كل يسير لم يجر ايمهم وفي (مسوعة) في خلاف
عنه بل قد يظهر من (الخلاف) لاجماع عليه حيث قل وقل جميعهم ، لا بدود ومض صاحب
مالك ولو كان هلك مخافه ما ذكر من احدنا ومن العامة لاسراليه هذا وقد ملوه صداع
ووجع الفرس وزد في (المنتهى) الحى الحارة ويظهر من (المنتهى) والتدكره في مسوعة الرد على دود
ان الوجه في ذلك عدم الضرر وهو الذي ظهري في (مدرك) ورد له ذلك من مرض ضرر كيف كان
نعم يسيره ضرر يسير بل غالبا لا يؤمن من الانحياز الى الشديد بل الى التهاكة وفي (تدكري)
نسب عدم اعتبار اليسير الى العاضلين قل وقال لانه وجد العلماء (ثم قل) ويشكل مسر وخرج وموله
صلى الله عليه وآله لا ضرر مع تحويزها اتيهم للشين ومهره سيفي (لتدكري) عدم امر في اليسير
والشديد كما فهمه المحقق الثاني في (جامع المقاصد) وقل نه لا يخلو من قوة وفي (ارشد الجفيرة) وكشف
الانتباس) لا فرق في المرض بين ان يكون تديدا او ضعيفا وقول العلامة فيه غير منهي وفي (حاسبه لارسل)
للمحقق الثاني لا فرق في سائر انواع المرض فلو صداع او وجع خرس جز التيمم على الاصح
ولا اثر لخرف الصداع اليسير انتهى وفي (المدارك) بعد ان قل كلام العاضلين ومناقشة السيد قل
وربما كان الخلاف مرتفعا في المعنى فانه مع الضرورة والمثقة الشديدة يجوز التيمم عند الجميع لان
المرض والحال هذه لا يكون يسيرا ومع انتفاء المشقة وسهولة المرض لا يجوز التيمم عند الجميع حتى
(وقال الاستاذ) ادام الله تعالى حراسته في حاشية (المدارك) لعل مرادنا تخرج ان الشيد ما استند
في استحكاله الى نفي المخرج ظهري ان ليس لهم زرع في المعنى فلا يكون عسرا وحر حاشي يكون
فيه شدة والسهل لا يكون عسرا (وفيه نظر) لان السبل امراضا في رعا بوصف شي لمسر بسهولة بقياس
الى فردة الشديد والمرض السهل واليسير خرج عند الشهيد الا انه الفرد اليسير من المخرج وهذا هو

أو شين سواء استند في معرفة ذلك إلى الوجدان أو قول عارف وإن كان صدياً أو فاسقاً تناولوا تألم في الحبل ولم يخشى العاقبة توضاً (الثالث) عدم الوصلة بأن يكون في بشر ولا آله معه (متن)

الظاهر من كلامه ففرض عنده كيف كان يكون حرجاً وإن كان في غاية سهولة من الحرج ولا يتخلو من قرب ويؤيده العمومات الواردة في الجروح والبرد والخائف على نفسه وما يظهر من مواضع متعددة أنه بدنى عنديته كإلهي كلامه أعال الله بقاؤه وفي (كشف اللثام) لا فرق في المرض بين أن يخاف حصوله أو زيادته أو عسر علاجه واستمراره أو يخاف التلف باستعماله أو عدم شربه أو استعماله في غير الطهارة ويخاف حصوله بالاجتناب في صلبه على نفسه أو مسلم أو حيوان محترم ينقص المرض من قيمته أو عضته أو يعسر مرضه بعصاه بإقطعه عن الرقعة ونحوه قوله قدس سره **«وشين»** يخاف حصوله من استعمال الماء عند طهارة كما في (المقبر والمنهى والمدارك والكفاية) وظهر هذه دعوى لاجتماع هو صريح (جامع المقاصد) في موضع منها ونسبه في محل آخر إلى الأصحاب وفي (الكفاية) أن بعض الأصحاب تمل الاتفاق على أن الشين إذا لم يوجب تغير الخلق وتشيؤهم لم يجرز اتيممه وعنه يشير إلى قوله الشيخ في (الخلاف) فما إذا لم يشوه خلقه استعمال الماء ولا يزيد في علته ولا يخاف السقوط وإن تركه فلا خلاف أنه لا يجرزه التيمم انتهى وقيد الشين في موضع من (المنهى) **«محس»** هو أولى كما في (فوائد الشرائع) وجمع المقاصد وروض الجنان وكشف اللثام وفي الأخير يتكرر دخوله في عموم من خاف البرد وقد يدخل في المرض انتهى وفي (مجمع البرهان) أن الشين أن وصل في ناس من مرضه ويتصل به الخضر اغبر لتحتمل فهو ملحق بالمرض مشترك معه في دليله والا فشكل لحكمه به مرض مطلق واستحسنه في (الكفاية) وفي حاشية الارشاد وحاشية الفضل العباسي ومجموع البرهان) أنه لا يتحمل عدة وهو خيرة الأستاذ في (حاشية المدارك) وفي (نهاية الأحكام) لا فرق بين عدة في الشين وضعفه وفي (ارشاد الجعفرية) الشين من المرض تنديداً كان أو ضعيفاً انتهى (فت) عدم الفرق بين الشديد والضعيف (ظاهر البسوط والخلاف والوسيلة والشرائع والمعتبرين والندروس والموجز الحوي وشرحه) ونزهاً حيث أطلق فيها ولم يقيد بالماض ولا بما لا يتحمل عادة وقد نسب في (جامع المقاصد) وظهر (الروض) إلى الأصحاب (قل في جامع المقاصد) وطرف لأصحاب جواز تيمم بخلاف التين ثم قل التيمم بالماض عن (المنهى) واختاره وفي (فوائد الشرائع وحاشية الفضل العباسي والمسالك) وغيرها أن الشين ما يملو بشرة الوجه وغيره من الخشونة المشوهة للهيئة لا تشته من استعمال الماء في البرد الشديد وربما بلغت إلى تشقق الجلد وخروج منه وفي (الذكرة والموجز الحوي) وجمع المقاصد وشرح الجعفرية وروض الجنان) وغيرها أن المرجع في ذلك إلى الوجدان بنفسه وقول عرف وإن كان صدياً أو فاسقاً واحداً أو كافراً إذا حصل الخوف أو الخشنة بقوه قوله قدس سره **«ولو تألم في الحبل ولم يخشى العاقبة توضاً»** وكذا يقتل ولا يجرله التيمم وفقاً (للموجز الخوي وكشف الالتباس والذكرى والروض ومجمع البرهان) مع التصريح في الأخير بكون اللاحق تنديداً وقد يظهر ذلك من (الذكرى وروض الجنان) كما يأتي وخلافاً (للبسوط ونهية ونهية الأحكام والمنهى والتحرير) يظهر (المراحم والغنية والدفع والارشاد والبيان) وقد في (كشف اللثام) عن (الاصباح) وعن (ظاهر الكافي والجامع) وقر به في (جامع

ولو وجده ثمن وجب شراؤه وان زاد عن ثمن المثل اضعافا كثيرة ما لم يضربه في الحال فلا يجب وان قصر عن ثمن المثل ولو لم يجد الثمن فهو فقد (متن)

المقتصد وظاهر (الفتية) الاجماع عليه وفي (المتن) انه مذهب اكثر علماء وفي (كشف التام) يمكن ادخاله فيمن خافه على نفسه من البرد (قلت) لو دخل في ذلك كان جوار التيمم صريح (السراير) حيث قلنا الخائف على نفسه من البرد وهذه العبارة حاملة لمعنيين أحدهما الخوف من قات النفس أو مرض (١) لاجل البرد وحينئذ لا كلام فيه والله في الخوف من البرد والمهمل دون أن يخشى له قبة وهذا المعنى العبارة الظاهرة فيه أن قال الخوف من البرد وقد عبر بذلك في (المبسوط) والمراسم والتغنية والافعال والتذكرة والتمهي ونهاية الاحكام والتحرير) وغيره ونحوها عبارة (نهاية ولا رتاب) حث قيل فيها او تمذر استعماله للبرد وفي هذه كبا حكم يجوز التيمم له لكن في بعضها تقيد البرد بالتشديد وفي (التذكرة) ان التيمم بخوف البرد مذهب اكثر علماء (وفي المتن) انه قول اكثر أهل العلم لكن يفهم من (التمهي) هنا ومن (التذكرة) انه البرد الذي يخشى منه العاقبة كان صريح (نهاية الاحكام) انه البرد الذي يتيمم منه لما شديدا في الحال وان أمن العاقبة وفي (روضة الجن) فيد البرد في عبادة (الارصاد) بالمولم لما شديدا لا يتحمل مثله عادة مع ثمن العاقبة لانه مسموح للتيمم حينئذ اما لو تالم بالبرد اما يمكن فعله عادة لم يجز التيمم قدها ويمكن منع من التيمم مع البرد الذي لا يخشى عاقبته مطلقا وهو الظاهر من اختبار الشهيد انتهى سند قوله قدس الله تعالى روحه رحمه الله (وهو جوده بمن وجب شراؤه وان زاد عن ثمن المثل اضعافا كثيرة ان لم يضربه في الحال) اما وجوب الشراء بشن المثل فلا خلاف فيه عند العلماء كما في (التمهي) وفي (كشف التام) لاجماع علماء في ما يدل عليه من الاجماع بطريق اولي واما اذا زد زيادة يسيرة فكذلك عند علماء (التمهي) وفي (الشافعي) لا يجب واما اذا زد اضعافا كثيرة فقد قل المصنف هذا يجب ايضا ان لم يضربه في الحال ومثله عبارة (السراير) والشرايع والتحرير والمدرس وارشاد الجعفرية وروضة الجن والارصاد) على اشكال فيه وفي (اروض والمدارك) وكشف التام) انه مشهور بين اصحاب وسمى ما في الكتاب ما في (الخلاص) وفي (نهاية النافع والمفيد والمنه والذكرى والموجز الحوي وكشف الاتباس والروضة) وغيره من وجوب شراؤه بأشمن وان كثر ما لم يضربه في الحال وفي (المذهب الرابع) انه فوى قهنا وفي (كشف الاتباس) انه المشهور ونسبه في (كشف التام) في قوله انه كما في الاصحاب وفي (الوسيلة والفتية والتذكرة والبيان وجامع المقصد والمفاتيح) المفيد بهذه الاجماع وفي (الفتية) الاجماع عليه وفي (التذكرة) انه مشهور وفي (التمهي) لو اوجب بأشمن لم يجب بلا خلاف وفي (الذكرى) لاجماع كافضه وفي (فتاوى الشريعة) لو اوجب بأشمن لم يضرب الا في الضرر بالحل على الاقرب وفي (مجمع البحرين) ما لم يجحف اضعافا شنيعة ويضر ضررا لا يتحمل عادة وفي (حاشية الفاضل الميسي والمسالك) يجب الشراء بضعاف الثمن ان لم يضربه وان جحف بأشمن وفي (كشف التام) ان الاجماع من أعظم اضره (وقول الشيخ في المبسوط) في سختين منه ومتى وجد الماء بأشمن وجب عليه شراؤه ان كان لا يضربه شراء كان ذلك ثمن مثله في موضعه أو غير موضعه انتهى ولم ينص على ما زاد عن ثمن المثل كما نسب اليه المحقق في (المعتبر) وجماعة ممن

وكما يجب شراء الماء يجب شراء الآلة لو احتاج إليها ولو وهب منه الماء أو أعير الدلو وجب القبول بخلاف ما لو وهب الثمن أو الآلة ولو وجد بعض الماء وجب شراء الباقي فإن تمدد تيمم (متن)

تأخر (وعن) السيد وابن سعيد إطلاق الشراء بما يقدر عليه وإن كثرت ويمكن إرادتهما المشهور (وعن) الكاتب أنه لا يجب الشراء إذا كان غالياً لكنه أوجب الإعادة إذا وجد الماء وفي (نهاية الأحكام) احتمال عدم الوجوب إن بيع بالغبن لأن بذل الزائد ضرر ورده خير واحد وفي (المنتهى) لا فرق بين أن تكون الزيادة يتفان بها أم لا عندنا وظاهر الاجماع (وعن) القاضي أنه إن كان متمكناً من إتياعه من غير مضرة تلحقه وجب وإن كان عليه في إتياعه مضرة يسيرة كان كذلك أيضاً فلم يصرح بالشراء بزيادة كثيرة على الثمن فقد تكون كثرة الزيادة عنده مضرة كبيرة (هذا) والمتبادر من الحال الزمن الحاضر ونقله في (المدارك) عن صريح (المعتبر) ولم أجد فيه ما ينص على ذلك نعم يظهر منه ذلك ومن غيره وفي (التذكرة والذكرى) وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وإرشاد الجعفرية وحاشية الإرشاد وحاشية الميسر والمساك وروض الجنان والكفاية وكشف التأميم) أن المراد حال المكلف في الحال أو المستقبل لأزمان الحال حينئذ فلا فرق بين من أطلق الاضرار بالمكاف أو قيده بالحال وفي (اختلف والمعتبر والتذكرة والمنتهى ونهاية الأحكام والتحرير والذكرى والموجز الحاروي) وشرحه والنتيج وجامع المقاصد) أنه لو بيع بأجل ولم يحذف وجب مع القدرة وظاهر (جامع المقاصد) نسبته إلى الأصحاب حيث قال وصرحوا إلى آخر ما كن قل في (النتيج) عن بعض مشايخه أنه قال لا يجب الشراء حينئذ وفي (المنتهى ونهاية الأحكام والتذكرة وجامع المقاصد) وغيره أنه لو علم الثمن وأمكنه التكسب وجب الشراء وكذا لو أقرض الثمن وهو موسر كما في (نهاية الأحكام) ولا يجب نسبة مع الأسعار خلافاً لما صافي وصرح جماعة بأنه لا يقهر صاحب الماء وإن فضل عنه بخلاف الطعام في الجماعة وأما عدم الوجوب إذا تضرر فهو قسوى فضلاً عما في (المعتبر) وفي (المنتهى) لو احتاج إلى الثمن للفقعة لم يجب عليه الشراء قولاً واحداً **رحمه الله** ﴿ وكما يجب شراء الماء يجب شراء الآلة لو احتاج إليها ﴾ كما في (المعتبر والتذكرة والتحرير والإرشاد والذكرى والموجز الحاروي) وكشف الأدب وجامع المقاصد والروض) وغيرها وفي (نهاية الأحكام) أنه لو باعها بأكثر من ثمن المثل يحنل وجوبه وإن قلنا بعدم الوجوب في الماء لم تتجاوز الزيادة عن ثمن مثل الماء لبقاء الآلة المشتراة وكذا الحال في الإجارة كما نص على ذلك جماعة وفي (المنتهى ونهاية الأحكام) لو غصب الآلة عصى وصحت طهارته **رحمه الله** ﴿ ولو وهب منه الماء أو أعير الدلو وجب القبول ﴾ كما مر في الأول في (المعتبر والمنتهى والتحرير والتذكرة ونهاية الأحكام والذكرى والبيان والموجز الحاروي) وشرحه وجامع المقاصد) وغيرها **رحمه الله** ﴿ بخلاف ما لو وهب الثمن أو الآلة ﴾ كما في الكتب المذكورة ماعداً (المنتهى) فإنه وافق (المبسوط) في وجوب قبول الثمن لأنه مساو للماء في عدم المنفعة وثبوتها (وفيه) أن العادة جارية على الفرق بين الأمرين فلا امتنع من الاتهاب حيث يجب لم يصح تيممه مادام الماء باقياً في يد البازل المقيم على البذل كما في (نهاية الأحكام) وغيرها وأوجب عليه فيها الاستيعاب واحتمله وعدمه في (التذكرة والمنتهى) وفي (المبسوط) وإن غلب في

ولا يغسل بعض الاعضاء. وسئل النجاسة العينية عن الثوب والبدن أولى من الوضوء مع
التقصير عنها فإن خالف ففي الاجزاء نظر ﴿ الفصل الثاني ﴾ فما يتيمم به وبشروط
كونه أرضاً اما تراباً أو حجراً أو مدواً طاهراً خالصاً مملوكاً أو في حكمه (متن)

ظهري عليه متى طلب من غيره مداه لمن غير ان يدخل عليه في ذلك صدد وحسب عليه الطلب قوله
رحمه الله عليه ﴿ ولا يغسل بعض الاعضاء ﴾ عند طهارة كما في (المتن) وعنده كما في (الدعوة
ووجه المتن) وكذا ان كل حداً عند اكبر الماء كما في (الدعوة) وعنده كما في (المتن)
وجامع المتن) وفي (نهاية الاحكام) ان الحب يحتمل مساواته للمعدن ووجوب صرف الماء
لبعض الاعضاء. وينبغي لهذا الاحتمال في آخر بحث التيمم (ونال في المسوط والخلاف) المصنوع
بعض اعضائه يحتمل غسل الصحيح والتيمم وغاية اصحاب المتن انه يغسل ما مدر على سبيله ويتيمم
(وليعلم) انه لو كان عليه طارتان كما في الاعمال المحامدة للصواب ووجد من الماء ما يكفي أحدهما
فهو ستمعله يتيمم عن الآخر كما في (نهاية الاحكام والبيان وجامع المقاصد وروص الحب) لكن
في المتن انه يتيمم عند استعمال الماء ويحتمل صحته قبله - من قوله قدس سره ﴿ يغسل محامه
عن اليد والنوب أولى من الوضوء مع التصور بما ﴾ وجوب صرف الماء عند في رله الحاجة
عن اليد احدها كما في (الدعوة) ولا نه في ذلك خلاف من هل العلم كما في (المدر) وعن
اتبويه وكذا الفصل كما صرح به كل من تعرض له وظهر من (الدعوة) لاجماع على ذلك ومن
(المدر) في الخلاف فيه أيضاً (وعن) محمد لا يغسل النوب لان مع الحذب أكثر قوه قدس
الله تعالى روحه ﴿ وجوب حلق في الآخر طر في ﴾ (نهاية الاحكام ووجه الحديث) ان
الاقوى لآخر وفي (الدعوة وكشف الاناس) الاثبات الآخر - احمره محمد المرادي في الوقت
ولا فلا في (جامع مقاصد) هذا حق ان اثار التحريم هذه لا تطلق الجواب بسلامة في (البيان وجامع
المقاصد) أيضاً (ومجمع الدرر) لا يصح عدم الآخر اوله يرجح - أي (لا يصح) ووجهه السلب من التأمل
في قصه الامر الربيعي عن الصادق أو من تأمل في انتهاء الاول به هـ الى لوجب أو من التأمل في اقتضاء
الربيعي المروي من الامر الصادق وجه الظاهر من أنه طهر ماء - مع طاهر فلا من على النوب منه ومن
انه في وجوب صرفه في رله الحاجة

﴿ الفصل الثاني فيما يتيمم به ﴾

- من قوله قدس الله تعالى روحه عليه ﴿ ويشترط كونه إما تراباً أو حجراً أو مدواً
طاهراً خالصاً مملوكاً أو في حكمه ﴾ أما استراط كونه فهو مذهب طهارة كما في
(المتن) وعليه الاجماع كما في (كشف القاء) ولا ريب فيه - كما في (مجمع) ووجهه
أو حبيبة - تلح وما لك - ات (وأما التراب) فلا كلام فيه عندنا كما في (المتن) (وأما الحجر)
فلا يصح فيه على أوجه هذه الحوار والمخ والتردد فيه وسرط الاعطال في اسمه به (أما
الحوار) فله الاجماع كما في (الخلاف ومجمع البيان) وظهر (لدعوة) حيث قل عند مذهب
الاكثر كما في (مجمع الدرر) وكشف الثام) بل في (مجمع الدرر) ينبغي ان يكون

لأنزع فيه وهو المشهور كما في (الكفاية) وهو خيرة (المبسوط ومختصر المصباح) واختلف والمعتبر والشرائع والتذكرة والتحرير والمتهى والارشاد والمختلف والذكرى والدروس والبيان واللمعة والموجز الحاوي والمهذب البارع والتمهيد وجامع المقاصد وكشف الالتباس وارشاد الجعفرية وشرحها الآخر والروض والروضة والمقاصد الملية وجميع البرهان وآيات الارديلى والمدارك ورسالة صاحب المعالم والكفاية والخيرة والمفتيح (لكن فيه ان الاحوط التراب الخالص وذلك أعني الجواز هو المتقول عن الحسن بن عيسى والسيد في (المصباح) والشيخ في (الجل والمصباح) وهو ظاهر (الرسالة الفخرية) أو صريحها ويدل عليه (خير) الراوندي الذي هو نص في جواز التيمم بالصفا (والموثق) الجوز التيمم بالحائط وفي (المعتبر والروض والروضة والمدارك) ان الحجر أرض اجماعاً وقد استدل في الكتب الاستدلالية من هذه الكتب التي ذكرناها بأن الحجر داخل في الصعيد لكونه وجه الارض بل في (المتهى ونهاية الاحكام) نسبته الى أهل اللغة وفي (المعتبر) حكى قوله عن فضلاء أهل اللغة (قلت) ومما صرح فيه بأن الصعيد وجه الارض من كتب اللغة (القاموس) حيث قبل التراب أو وجه الارض وقوله في (الصحيح) عن ابن الاعرابي وقوله في (كشف النام عن المين والمحيط والانس والمفردات للراغب والسامى والخلاص والمغرب) قال وفيه وفي (تهذيب اللغة والمقاييس) عن الزجج لا أعلم اختلافاً بين أهل اللغة في ذلك وفي (التذكرة ونهاية الاحكام والمختلف) نص حقيقة التراب باقية في الحجر (١) وأما المنع من التيمم به فظاهر (الفنية) الاجماع عليه وهو المتقول عن السيد في شرح الرسالة والكتاب والتمحي وهو خيرة الاستاذ أدام الله تعالى حراسته وظهر (الفنية) المنع مطلقاً لكن قال في (روض الجنان والروضة) لا قتل بالمنع مطلقاً وصرح هؤلاء بأن الصعيد هو التراب كما قل ذلك في (كشف القلام عن المحمل والمفصل والمقاييس والديوان وشمس العلوم ونظام الغريب) وحكى عن الاصمعي قلت في (الصحيح) انه التراب وقد يظهر منه تضييف ما نقله عن ابن الاعرابي وقتل عن ابن عباس ان الصعيد هو التراب (وأما) المترددون فالحق في (النافع) واليوسفي في (كشف الرموز) والمصنف في (نهاية الاحكام) مع انه نسب فيها دخول الحجر في الصعيد الى أهل اللغة كما مر (وأما اشتراط الاضرار) فهو خيرة (المتقنة والمراسم والوسيلة والسرائر) وقد يظهر ذلك من النهاية وهو المتقول من (الجامع) قال في (كشف النام) يحتمل ان يكون ذلك منهم احتياطاً في الاجتناب منه مع الامكان لاختلاف أهل اللغة في معنى الصعيد لكن المفيد فسر به التراب ثم حكم انه ان كان في أرض صخر واحجار تيمم بها ولا اعادة عليه ويمكن ان لا يكون تفسيره بالتراب قطعياً وان يكون لا يرى على فقد الطهورين صلاة أداء ولا قضاء وانما جعل عليه التيمم على الحجر احتياطاً وقد أطال الاستاذ أدام الله تعالى حراسته في (حاشية المدارك) من

(١) وقال الشيخ نجيب الدين انه عرض رساله شيخه على بعض فضلاء المعجم فأنى عليه وقال الامور ما أنها قال أي موضع فقال تجوز به التيمم بالحجر قال له الشيخ نجيب الدين أليس قد قل الاجماع على أن التيمم من الارض فقال نعم قال أليس قد قل على أن الحجر من الارض فقال نعم فقال له فلي هذا يجوز التيمم على الحجر بالاجماع فقال نعم ولكن قل بعض المفسرين ان الطيب هو الخالص فاستلطف ذلك الحاضرون انتهى (قلت) فيما استدل به الشيخ نجيب الدين فظهر ظاهر (منه)

فلا يجوز التيمم بالماء والرماد ولا النبات المنسحق كالاشنان والدقيق ولا بالوحل (متن)

الاستدلال واقامة البراهين من الآيات والاخبار على ان الصعيد هو التراب قليله ذلك وليتأمل فيه (وأما المدر) فقد نص عليه في (مختصر المصباح والوسيلة ولبوز الحوي والدروس والبيان والذكرى وكشف الالتباس وشرح الجفرية ومجمع البرهان) وفي الاخير ينبغي ان يكون لا يرفع فيه وفي (كشف النقا) لا يرفع فيه خلافاً وان لم يذكره الاكثر (وأما) احتياطاً في فدية فليس له لاجماع كما في (الفنية والتذكرة وجامع المقاصد وشرح الجفرية) ونفى عنه الخلاف في (منها) ونسبه في (المدرار) الى الاصحاب (وأما) كونه مملوكاً أو في حكمه ففي (التذكرة) لا يجوز بالمغسوب اجماعاً وفي (جامع المقاصد) لو حبس في مكان مغسوب ولم يجد ماء فيه فوثره من سمنه له ضميراً بالمكان تيمم بترابه الطاهر وان وجد غيره لان الاكراه أخرجه عن منى فعدت لا يكون مباحة لا تمتنع التكليف لا يطبق الا ما يلزم منه ضرر زائد على أصل اكون ومن تجوز له ان يهلي به ماء ويقوم بحق التيمم بتدركه لا جره بخلاف الظاهر به المكان لمغسوب ومثله في (كشف الله) واحتمل في (روض الجنان) صحة التيمم وعده في (المدرار) في تيمم في مكان مغسوب ولا يصح انه لا يعمل تيممه اذا كان اتراب المغسوب عليه مباحاً توجه النبي في أخر خارج من له دقة من الكون ليس من افضال التيمم وانما هو من ضروريات الحسم وفي (كشف الله) ان لم يدره من حرم التيمم فهو كاستناد المصلي على ما كنه الموضوع في أرض مغسوبة باختيار قوله قدس الله تعالى عليه به - - ﴿فلا يجوز التيمم بالمعادن اجماعاً كما في (الخلاف والغرة والمناهي) وطاهره ايضا حيث نسبته مرة أخرى الى الاصحاب وظاهر (المفتي) حيث قال لم يقل به أحد منا وفي (التذكرة) انه مذهب كثير من العلماء في (المدرار) انه المشهور ولم أجده في فاسوى الحسن بن عيسى فيه نقل عنه في الكحل وزايج الملبس من الارض واستحسنه في (المعتبر) ووفقنا الشافعي وخلف أبو حنيفة ومالك ويحيى بن ابراهيم من كلام ائمه وأهل اللغة في المطالب الثاني فيما يجوز ان يحد عليه قوله قدس الله تعالى روحه - - ﴿ولا يرفع دجاجة﴾ كما في (المنها) وبه مذهب الاكثر (ونهاية الاحكام (١) والمبوز الحوي) لا يرفع دجاجة التيمم برمد التراب بخلاف رماد الشجر وفي (التذكرة) لا يحترق اتراب حتى صدوره فن كان حرج عن اسم الارض لم يصح التيمم به - - ﴿ولا النبات المنسحق كالاشنان والدقيق اجماعاً كما في (المناهي) والمدرار وكشف النقا وظاهر (المفتي) وخلف مالك وأبو حنيفة - - ﴿ولا يرفع قدس الله تعالى روحه - - ﴿ولا بالوحل﴾ أي لا يجوز التيمم بالوحل اختياراً كما صرح به المصنف منبره وفي (مجمع البرهان) عدم ظهور الخلاف فيه وفي (كشف النقا) ظاهرهم لا يرفع دجاجة ولا يرفع دجاجة انتهى ويجوز تيممه اذا لم يجد سواه اجماعاً كما في (المعتبر) ونسب الى عدة في (التذكرة والمناهي) وكشف الالتباس وفي (مجمع البرهان) عدم ظهور الخلاف فيه وقد صرح المصنف في جملة من كتبه والشيدان وأبو العباس والمحقق الثاني والصميري وغيرهم انه تمكن من تحميمه ولو لأصابعه الصمير الى الجفاف ووسع الوقت لم يكن وفقاً للتراب واختلف الاصحاب في كيفية تيمم بالوحل في (مفتي) انه يضع عليه يديه ثم يرفعهما فيمسح احداهما بالآخرى ويفرك طينته حتى لا يبقى فيه مدونة ثم

(١) كذا في النسخ ولعل المصواب وفي نهاية الاحكام (مصححه)

ولا النجس ولا المتزج بما منع منه مزجا يسلبه اطلاق الاسم ولا المقصوب (متن)

يسمح بهما وجه وظاهر كفيه وفي (النهاية والمبسوط والخلاف) انه يضع يديه في الطين ثم يفركه ويتميم وليس في واحد من الثلاثة انه يفركه حتى لا يبقى فيه نداوة كما ذكر ذلك في (المقنعة) لكن الفاضل الهندى نسب عبارة (المقنعة الى المبسوط والنهاية والخلاف) وكأنه فهم ان مرادها واحد المحقق والمصنف في (التذكرة) والصيرى في (كشف الالتباس) قلوا ان في المسئلة قولين احدهما قول الشيخ وقلوا عنه العبارة التى قلناها عن كتب الثلاثة واستوجه في (المعتبر) لظاهر الاخبار وفي (التذكرة وكشف الالتباس) ان العمل عليه ان خاف فوت الوقت بترك الوحل على يديه حتى ييس ونحوه في نهاية الاحكام) وقال في السرائر (ان التيمم به كالتييمم بالارض وقد نسب في (الوسيلة) الى شيوخ اصحابنا (قلت) هذا القول يشهد له أيضاً ظواهر الاخبار ولا مخالفة بينه وبين كلام الشيخ كما يأتي وفي (كشف الثام) جملة مخالفاً لقول الشيخ وفي (الوسيلة والتحرير) انه يتركه على يديه حتى ييس ثم ينفذه ويتميم به ويظهر من (التذكرة) انه قول جماعة حيث قال وقال آخرون الى آخره وفيها ان هذا هو الوجه ان لم يخف فوت الوقت وان خاف عمل على قول الشيخ ومثله قال الصيرى في (كشف الالتباس) وهذا القول حكاه المحقق في المعتبر أيضاً وجملة أحد القولين في المسئلة وفي (التذكرة وكشف الالتباس) انه قول ابن عباس وفي (الذكرى) لو أمكن تجفيف الوحل وجب والاضرب عليه ويفركه ويتميم وقبل يجفنه ثم يتميم مع سعة الوقت وهو حق ان كان التجفيف قبل الضرب انتهى ويريد بالضرب الضرب المقرون بنية التيمم حتى لا تقوت الموالاة وهذا منه ايماء الى فساد هذا القول وانه راجع الى التيمم بالتراب وليس قوله فيفركه معناه انه يفركه حتى لا يبقى نداوة كما في (المقنعة) بل الظاهر ان مراده انه ينيله كما صرح به في (البيان) حيث قال والوحد يجفف ان أمكن والاضرب عليه ثم أزاله انتهى ويمكن تنزيل عبارة الشيخ على ذلك والله يرشد قول المحقق هو الوجه لظاهر الاخبار لما عرفت وقول المصنف والصيرى وان خاف فوت الوقت عمل على قول الشيخ لانه لو كان مراد الشيخ انه يفركه حتى لا يبقى نداوة لما صح لهما ان يقولان ان خاف فوت الوقت عمل على قول الشيخ لانه على هذا التقدير قد يفوت الوقت على قوله أيضاً كما هو ظاهر بل قد تنزل عبارة (المقنعة) على ذلك بنوع من التكلف وقد يرشد الى ذلك ما في (الوسيلة) حيث قال فيها وان جسد حلاً تيمم منه وضرب يديه عليه وقد أطلق الشيوخ رحمهم الله تعالى ذلك على الاطلاق والذي يمتنع انه يلزمه ان يضرب يديه على الوحل قليلاً ويتركه عليها حتى ييس ثم ينفذه عن اليد ويتميم به انتهى (والحاصل) ان الظاهر ان مذهب الشيخ وابن ادریس واحد وان المفيد اماموافق لهما أو موافق لابن حمزة في المسئلة قولان لا غير فأمثل (هذا) والوحد هو الطين الرقيق كائن جماعة من الاصحاب والجمهوري في (المصباح) وفي (القاموس) انه الطين واما اذا كانت الارض ندية فقد صرح جماعة بجواز التيمم منها وفي التذكرة ليس من شرط التراب اليوسفة فلو كان ندياً لا يعلق باليد منه غبار جاز التيمم به عند علمائنا وخالف الشافعي فنع من اختياراً اضطراراً ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولا بالنجس ﴾ حجة اكان أو تراباً وقد تقدم الكلام فيه ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولا المتزج بما منع منه مزجا يسلبه اطلاق الاسم ﴾ هذا لا أجد فيه خلافاً واختلفوا فيما اذا لم يسلبه اطلاق الاسم ففي (الخلاف) لا يجوز التيمم بالمتزج بما

و يجوز بارض النورة (متن)

منع منه غلب عليه أو لم يظلب وفي (الفنية) لا يجوز التيمم بتراب خالطه شيء من ذلك بدليل
الاجماع المشار اليه وفي (المبسوط والشرائع والمنتهى والذكرى والموجز الحاوي وشرحه) يجوز اذا
استهلكه التراب وفسر الاستهلاك في (المسالك والمدارك) بان لا يتميز الخليط ويصدق على المتزج
اسم التراب الصرف وفي (الذكرى وفوائد الشرائع) ان حده ان لا يرى الخليط ولا يسلب عنه
اسم التراب وفي (السرائر والتذكرة والتحرير ونهاية الاحكام والبروس والبيان) انه يجوز بالخلط
مع بقاء اسم التراب انتهى وكأنه معنى الاستهلاك لانه في (المنتهى) بعد نقل قول الخلاف وقول المبسوط قال
وبالاول قال الشافعي والثاني قال بعض الشافعية حيث اعتبر التربة وهو الاقوى عندني لبقاء الاسم
معه ولا يتمد في بعض المواضع في التراب الخالص وفي (المنتهى) أيضا واختلفوا في التربة لا يسلط
جاء التيمم منه لان التراب موجود فيه والحائل لا يمنع من التصاق اليد به فكان سائلا انتهى وفي
(جامع المقاصد) بعد نقل هذه العبارة كان يرى انه اذا أمر به على التربة على وجه يصل التربة الى بعضها
حال الضرب وفيه تردد ينشأ من عدم تسمية الخليط ترابا ومثله قل في (المدارك) وفي (كشف اللثام)
لهذه يعني انه بالاعتماد يندفن بالتراب والكف تماس التراب اذا حركت لانه تعلق بها وينوحه عليه
الجواز على المتزج بنجس قليل اذا علم وصول الكف جميعا بالتحريك أو الاعتماد الى الظاهر انتهى
وفي (حاشية المدارك) لعل نظر العلامة بانه تحقق ضرب اليد على التراب سرفا والله حينئذ يصعد من
جهة الضرب تراب وغبار منه يحيط بجميع الكف ويلصق به انتهى وفي (جامع المقاصد) ان مقتضى
عبارة (الذكرى) انه اذا كان الخليط بحيث يرى ويسلب به اسم التراب لا يجوز التيمم به فقل هذا لا يجوز
التيمم بالتراب والمدر المختلط بالطين كثيرا بحيث يرى متميزا أما القليل فلا بأس بلمسه لانفكاك عنه
وفي (كشف اللثام) ينبغي عدم الاحساس بالخليط مع مراعاة الاسم كما في (الذكرى) ضد تكون
تينة محدوسة تحجب الكف عن التراب مع انها لا تسلب الاسم - رحمه الله - قوله قدس الله تعالى روحه عليه
﴿ و يجوز بارض النورة ﴾ هذا هو المشهور كما في (الكفاية) ولا ينبغي النزاع فيه كما في (مجمع البرهان)
وهو خيرة (الفتنة والمبسوط والوسيلة والشرائع والنافع والذكرى والبيان والبروس والموجز الحاوي
والتفتيح وكشف الالتباس وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وارشاد الجعفرية وروض الجنان والمسالك
والمدارك وكتب المصنف) وفي (النهاية والفتاوى) اشتراط قصد التراب وهو ضعيف كما صرح به
جماعة لانها اذا دخلت في الصعيد جاز التيمم بها مطلقا والا لم يجز مطلقا الآن يكون احتياط لاحتمل
اختصاص الصعيد بالتراب وفي (السرائر) ولا يجوز بجميع المادان وقد اجاز قوم من اصحابنا التيمم
بالنورة والصحيح الاول (ولعلم) ان ارض النورة حجر مخصوص فكل من يجوزه بالحجر يجوز
بها وانما الكلام في النورة نفسها (في المدارك) ان الشيخين والاتباع على المنع من التيمم بها هو خيرة
(الخلاف والمبسوط والوسيلة والسرائر ونهاية الاحكام والتلخيص والتفتيح وجامع المقاصد وفوائد
الشرائع وحاشية المسي والروض والمسالك) وقر به في (المنتهى) ونقل ذلك عن (الاصباح) وفي (المراسم
والمتبر والتذكرة وجمع البرهان) اختيار الجواز وقد تحتله عبارة (المبسوط) ونسبه في (السرائر) الى
قوم من اصحابنا وقد يظهر ذلك من (الذكرى) حيث منع ما استدلوا به من الانحالة وفي (المنتهى)

والجص وتراب القبر والمستعمل والاعفر والاسود والايض والاحمر والبطحاء (متن)

والمتنوع والمذكور وسف الثم) الاحالة على لاسم وفي الاخير الاعلى القول باعتبار التراب فان خروجها عنه معلوم ويأتي ان يدل ان كان استعمال بحيث لو كان الحجر نجسا لم يضر بصيرورته نورة امتنع اتيتم به - حفظ قوله قدس الله تعالى روحه - (والجص) مثلاً عبارة (الشرايع) فان كان المراد أرض الجص كما هو خيرة (المتنوعة والمبسوط والوسيلة والتفتيح والذكرى والدروس والبيان وجامع المقاصد وفوائد الشرايع وارشاد الجعفرية وروض الجنان والممالك والمدارك) وفي (الكفاية) انه مشهور وفي (النهاية والفتيح) يجوز مع قد التراب وان كان المراد نفس الجص كان موافقاً (لوسيلة والمعتبر) والتذكيرة وجمع البرهان) وتحتله أيضاً عبارة (الشرايع والنفع ونهاية الاحكام والتبصرة والارشاد) وتقل ذلك عن (الجامع) ومنع من اتيتم بالجص في (الفتيح وجامع المقاصد وفوائد الشرايع وحدسية الميحي والممالك والروض) - حفظ قوله قدس الله تعالى روحه - (وتراب القبر) هذا مذهب لاصحاب سواء كان منبوش أو غير منبوش الا أن يعلم فيه نجاسة كما في (المدارك) وفي (الشرايع والدروس والبيان والموجز الحوي وفوائد الشرايع والممالك وجمع البرهان) يجوز اتيتم بتراب القبر كدرة نصفه في (المبسوط والمنتهى) يجوز وان نبش وفي (المعتبر وجامع المقاصد) وكشف لا تيسر وروض الجنان يجوز وان تكرر النبش ما لم يعلم نجاسته (وقال) الشافعي لا يجوز بتراب القبر ذ تكرر نشه لاختلاطه بصديد الموتى ولحومهم وان لم يتكرر جاز لعدم الاختلاط وان جهل فوجان لاصل الضارة وفطور انيش (ورده) جماعة من اصحابنا بان اختلاطه بالعديد المشتل على الدم غير معلوم واختلاطه بجزء الميت لا يمنع لانها طهرت بالنقل واستحاتت تراباً قولوا نعم لو كان الميت نجساً توجه الميت تنجس الميت (١) أولاً بصديده - حفظ قوله قدس الله تعالى روحه - (والمستعمل) اجماعاً كما في (التذكرة) والذكرى وجامع المقاصد والمدارك) وظاهر (كشف الثم) حيث قل فيه عند العمومات ببقاء الماء عندنا على الطهورة مع رفعه الحدث فهو أول اتبى ووافنا على ذلك بوجوه خفيفة وصحابه وخالف أكثر اصحاب الشافعي وفي (المبسوط والخلاف) ان صورته ان يجمع ما ينسب من اتراب و يتيم به دفعة أخرى وفي الاخير وان كان الافضل نفى اليدين قبل اتيتم حتى لا يبقى فيها شيء من التراب وفي (المنتهى) انه المجمع من التراب المتناثر من أعضاء اتيتم وفي (الموجز الحوي وشرح) انه المنفوض عن اليدين وفي (جامع المقاصد) انه المتناظر عن محل الضرب بنفسه أو بانقض ومثله قل الفاضل الميحي وجماعة ممن تأخر وفي (كشف الثم) انه المتناظر باعضاء اتيتم ثم قل وقيل هو المتناثر منها انتهى (وليعلم) انه غير الموضع المضروب عليه لانه ليس بمستعمل اجماعاً كما في (التذكرة) والذكرى وروض الجنان والمدارك) وفي (المبسوط) بلا خلاف - حفظ قوله قدس الله تعالى روحه - (ولا اعفر ولا اسود والاحمر ولا ايض والبطحاء) باجماع العلماء كما في (التذكرة) ولكنه في (المنتهى) نقل عن بعض الجمهور عدم جواز اتيتم بالارمين وزيد فيها وفي غيرها الاصفر والمراد بلاعفر ما يشوب بياض حرة وأما البطحاء ففي (التذكرة ونهاية الاحكام والذكرى) وكشف (الائتيس) انه اتراب اللين في مسيل الماء وفي (المنتهى) انها من مسيل السيول للمكان السهل الذي

(١) كذا في النسخ وظهر التراب (مصححه)

وسحفة الخزف المشوي والاجر والحجر ويكره السبخ والرمل (متن)

لا جص فيه ولا حجر وكذا لا بصلح وفي (جامع المقاصد) انه مسيل واسع فيه دوق الحصى أو التراب تين في مسيل الماء انتهى وفي (الصحاح والقاموس) انه مسيل فيه دوق الحصى وقيل ذلك في (كشف المأثم عن المين والمحيط والديوان والفائق وشمس العلوم) وعن (المغرب) مسيل ماء فيه رمل وحصى وعن (التريين) ثم ذيب اللثة عن النضران البلعاء الوادي واطلعه حصاه للين في بطن مسيل وبذلك فسرهما ابن الاثير وفسرهما ابن فارس بكل مكان متسع وعن (وسيط الفزلي) ان البلعاء التراب اللين في مسيل الماء (وعن النووي) انه حكى عن أصحابه الشافعية لما تفهروا ان أحدهما مجرى السيل اذا خف واستحجر والثاني الأرض الصلبة (وقيل في المتن) ان السبخة في لاء لا يقع اسم الصعيد على البلعاء النليظة والدقيقة كد في بعض نسخ (المتن) فيكون ذكر المصنف وغيره ما شابه الى خلاف الشافعي وفي بعض نسخه قال الشافعي ولا يمنع اسم الصعيد عن البلعاء النليظة والدقيقة وهذا موافق لما ذكره في (التذكرة) من اجماع العلماء على جواز التيمم بها - ثم قوله قدس الله تعالى روحه - (وسحفة الخزف المشوي والاجر واخر) لما اختلف في (التذكرة) ونسبة الاحكام وجامع المقاصد وجميع الزهراء جواز التيمم به وفي (نهاية الاحكام والموجز الحوي) ان المصريح بالجواز بالمشوي وفي (جامع المقاصد) أيضاً بالاجر أيضاً وتوقف في (المتن) في الخزف كما هو ظاهر (المدروس) ويظهر من (كشف الالتباس) التوقف في المشوي والاشارة على الخزف بالاجر والمشوي متقاربة المعنى كما في (كشف المأثم) وفي المفاتيح جعل خزف بعد التراب والجص والنورة والطين والحجر وجعل ذلك مراتب ومنه في (الاعتبار والمدارك) من التيمم بالخزف وخذره صاحب المعالم في رسالته وتلميذه ونثله في (الاعتبار والتذكرة) عن ابي علي وهو المنقول عن الشافعي واستدل على الجواز في (التذكرة) بجواز السجود عليه (وقال في المتن) بعد ان قطع بفروج الخزف بصلح على اسم الأرض ولا يعارض بجواز السجود لانه قد يجوز السجود على ما ليس برض كالكاغد ونافسه في ذلك المولى الاردبيلي والسيد السند صاحب (الدارك) فيما لا شهد انني بما حصله انه قد سلم خروجه بالطين عن اسم الأرض وجب القول بامتناع السجود عليه الى ان يثبت دليل الجواز وقام الكلام سيأتي في كتاب الصلاة في بحث ما يسجد عليه وأما الحجر فقد تقدم الكلام فيه وفي (المتن) ان الرخام كالحجر قل ولم يذكره أصحابنا في تخصيص وفي (الموجز الحوي وشرحه) ان الرخام والبرام يجوز التيمم بهما - ثم قوله قدس الله تعالى روحه - (ويكره السبخ والرمل) اجتمعا كما في (الاعتبار والمدارك) وفي (التذكرة) يجوز السبخة على كراهية بجماع العلماء وفيها في الرمل عندنا وفي (المتن) نسب الكراهية في الرمل الى نص الاصحاب وفي (المختلف) نسب الكراهية في السبخة الى علمنا ما عدا ابن الجنيدي وفي (جامع المقاصد) يكره الرمل عندنا وبالسبخة في أشهر اقولين وكذا في (روض الجنان) قال ان الكراهية في السبخة أشهر اقولين وفي (الكفاية) المشهور الكراهية في السبخ والرمل (وعن) الكاتب أبي علي عدم الجواز بالسبخ وفي (كشف المأثم) ان في الحجر عن أبي عبيدة ان الصعيد هو التراب الطين الذي لا يتخلل سبخ ولا رمل قل وكأن السبخ في كلامه بالفتح بمعنى الملوحة التي تملأ السبخ بالكسر وكان المنع من

ويستحب من العوالي ولو فقد التراب تيمم بغيره أو عرف دابته أو لبس السرج (متن)
 التيمم بالأرض السبعة لتحرز عما ربما يلوحها من الملح القبي لا يجوز التيمم عليه ويمكن أن تكون التي لم
 يجره أبو علي بها هي المشتمة على ذلك انتهى ومنع الشافعي في أحد قوله من التيمم بالرمل ﴿ قوله قدس
 الله تعالى روحه ﴾ (ويستحب من العوالي) إجماعاً كافياً (إطلاقاً والمعتبر) ويكره من المباحات إجماعاً كما
 في الكتابين المذكورين (والثد كرتو جامع المقاصد) ولم يفرق أحد من العامة بين الأمرين كما في (إطلاق
 والمعتبر والتذكرة) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (ولو قد التراب تيمم بغيره أو عرف دابته
 أو لبس السرج) وغير ذلك عند علمائنا كما في (المعتبر والتذكرة) مغيراً في ذلك كما هو ظاهر إلا أكثر حيث
 اتوا بانقضاء أو صريح جماعة بل لم أجد أحداً رتب بينهما سوى الشيخ والعجلي أما الشيخ فإنه في (النهاية)
 قدم التيمم بغير الدابة ولبس السرج على غير الثوب قال فإن كانت معه دابة فغض عرفها ولبس
 سرجها وتيمم بغيره فإن لم يكن معه دابة وكان معه ثوب تيمم منه انتهى واصل ذلك منه بناء على
 الغالب وهو وجود الثوب كثيراً في عرفها ولبس سرجها دون الثوب وليس مراده الترتيب وأما العجلي فإنه قال
 وكذلك حكم غير معرفة دابته ولبس سرجه بمقدّمه غباراً به انتهى وقد فهم منه جماعة إرادة الترتيب كما
 فهموا ذلك من الشيخ وأنه عكس ترتيب الشيخ (وقال في المختلف) لم تقف لابن إدريس على حجة في ذلك
 وصرح الشهيد والمحقق الثاني وأبو الباس والمسي والصيري والشيدلاني وجماعة بأنه يجب أن يتحرى
 أكثرها غباراً وفي (الكفاية وحاشية المدارك) اشتراط الإحساس بالغبار وأنه لا يكفي الكامن من
 غير إحساس وفي (المقنة والمراسم) يشترط خروج الغبار وفي (المختلف) أن ذلك مراد الشيخ وإن
 أطلق وصاحب (الكفاية) فهم من المفيد وسلار وجوب النفض والتيمم منه وعبارة هذه فإن خرج
 من شيء من ذلك غبار تيمم به والا وضع يده على الوحل وفي (المنتهى ونهاية الأحكام) فإن قد
 التراب نفض ثوبه وظاهرهما وجوب النفض كما هو ظاهر (النهاية والمبسوط) وغيرهما وفي (الذكري
 والموجز الحاوي وجامع المقاصد وكشف الالتباس والروض والمساك) أنه يغض ثوبه ويستخرج الغبار
 حتى يملؤه إلا أن ثلاثي بالنفض فيقتصر على الضرب عليه وفي (إرشاد الجفري) أنه يستخرج
 الغبار حتى يملأ وجه الثوب ثم يضرب عليه ونحوه ما في حاشية المسي وظاهر جماعة أنه يضرب عليه
 ابتداء من دون نفض وهذا الغبار لا بد أن يكون غبار الأرض لا غبار الاشياء والدقيق وغيرهما مما
 لا يتيمم به كما صرح بذلك في (السرائر ونهاية الأحكام وحاشية المسي والروض والمساك) وقل
 ذلك عن السيد المرتضى رضي الله عنه واستجوده في (المنتهى) وظاهر أكثر الأصحاب كما في (الكفاية
 وكشف القاتم) أن التيمم بغير هذه الأشياء عند عدم التمكن من الأرض وبه صرح جماعة كالطوسي
 والعجلي والمصنف في (النهاية) وغيرهم بل نسب في (التذكرة) إلى علمائنا وفي (كشف القاتم) تارة
 أخرى إلى الأصحاب بل لا أجد مخالفاً في ذلك صريحاً نعم قل عن السيد أنه أطلق حيث قال يجوز
 بالتراب وغبار الثوب لكن المصنف في (المنتهى) قوى عدم الاشتراط وإليه مال في (إرشاد الجفري)
 قالاً أن الغبار تراب فإذا نفض أحد هذه الأشياء عاد إلى أصله فصار تراباً مطلقاً (وقال في كشف القاتم)
 أن الأصحاب إنما اشتراطوا الضرورة للاحتياط والتحرز عن احتمال استيعاب التراب الكفيلين
 فإن خرج من أحد الأشياء تراب خالص (صالح خل) مستوعباً فأنظر صحة التيمم به مطلقاً ومنع أبو يوسف

ولو لم يجد الا الوحل تيمم به ولو لم يجد الا الثلج فان تمكن من وضع يده عليه باعتماد حتى ينتقل من الماء ما يسمى به غسلا وجب وقدمه على التراب والاتييم به بعد فقد التراب (متن)

من التيمم بالفبار لانه ليس بارض وجوزه الشافعي وأبو حنيفة مع وجود الارض وفي (المنتهى والمدارك) ان أكثر الاصحاب على اشتراط قد التراب وظاهر ذلك أنه يجوز التيمم بالفبار مع قد التراب خاصة وان وجد الحجر كاصحح بذلك في (المراسم والمفاتيح) وقيل ذلك عن (الجامع) وهو ظاهر (الهداية والمتعة والمبسوط والشرائع والمنتهى ونهاية الاحكام) وغيرها وفي (النافع والمعتبر والتذكرة والذكرى والبيان والدروس) اشتراط قد الصميد وفي (النهاية والسرائر والتحري) اشتراط قد التراب والحجر وفي (الوسيلة) اشتراط قد التراب والحجر والرمل والجص وأرض النورة وفي (جامع المقاصد والروض ومجمع البرهان والمدارك) قد التراب وما في حكمه (مناه خل) ويجوز أن يكون مراد من ظاهره الاقتصاد على اشتراط قد التراب خاصة ما هو أعم أعني الصيد لانهم ممن يذهب الى مساوات الحجر للتراب (وعن المذهب) اشتراط قد التراب والحجر والوحل وهو خلاف ما صرح به في (المتعة والمبسوط والنهاية والوسيلة والمراسم والسرائر) وكعب المحقق والمصنف والشيددين من تأخير الوحل عن الفبار بل في (المدارك) أن الاصحاب قاطعون بذلك وظاهرهم الاتفاق عليه انتهى ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولو لم يوجد الا الوحل تيمم به ﴾ تقدم الكلام فيه ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ . . ﴿ ولو لم يجد الا الثلج فان تمكن من وضع يده عليه باعتماد حتى ينتقل من الماء ما يسمى به غسلا وجب فله وقدمه على التراب والا تيمم به بعد قد التراب ﴾ اختلفت عبارات الاصحاب في المقام بل عبارات المصنف في كنهه مختلفة فبارة (نهاية الاحكام كعبارة الكتاب) من أنه اذا حصل مسى النسل بالثلج كأن يحصل الجريان ولو يماون كالدهن وجب فله وقدمه على التراب والا يمكنه ذلك تيمم بالتراب وان لم يوجد التراب فالمصنف هنا أنه يتيمم بالثلج لكنه اطلق ذلك وفي (نهاية الاحكام) انه يتوضأ بالثلج بان يضع يده باعتماد حتى تندي ثم مسح وجهه من قصاص شعر رأسه الى آخر الوضوء وعبارة الكتاب يحتمل ان يكون المراد منها ذلك مجازاً ويحتمل ارادة المعنى الظاهر . فاختلاف لما في النهاية في هذا قطع (وقال في المنتهى) ان أمكن تحصيل مسى النسل وجب وكان مقدماً على التراب والا استعمل الثلج بان يضع يديه الى آخر ما في (نهاية الاحكام) ويظهر من تعليقه بان الواجب أمران اساس جسده بالماء واجراؤه عليه فلا يسقط أحدهما بتعذر الآخر ان ذلك مقدم على التراب (وقال في التذكرة) انه ان سمي غسلا وجب الوضوء والنسل به والا فلا قوى الدهن به لانه أشبه بالوضوء . وتجب الملاقاة والجريان فتعذر الثاني لا يسقط الاول ولو وجده مع التراب فان قدر على النسل وجب الا فالتراب (ثم قال) فالدهن ان صدق معه النسل أجزأ في حال الاختيار والا فلا انتهى وكلامه هذا محتمل ما في (نهاية الاحكام وما في متناه) لكنه في الثاني اظهر وفهم الشيد من (التذكرة في الذكرى) انه يدهن بالثلج والا فالتراب حيث قال قال الشيخان قدما التراب على الثلج فان قدأدهن به وظاهر (التذكرة) العكس انتهى ما في (الذكرى) فأمل (وقال في التحرير) انه يعتمد يديه الى ان يحصل مسى النسل فان تعذر ذلك تيمم بالثلج على رأي وفي (المختلف) عقد مستلثين في المقام والحاصل من مجموع كلامه فيها

مواقة ماني (نهاية الاحكام) فليتأمل ذلك قد دزل في الثقل عن (المختلف) قلم بعض الاعلام اذا عرف هذا فقديم الثلج على التراب اذا حصل منه ما يسمى به غسلا خيرة (الاستبصار والمعتبر والبيان والموجز الحامدي وجامع المقاصد) بل في الاخير انه لا اشكال فيه انتهى وخاف في ذلك المفيد في (المقتة) والشيخ في ظاهر (النهاية والمبسوط) والطوسي في ظاهر (الوسيلة) اما (المقتة) فقال فيها فان حصل في أرض قد غطاها الثلج وليس له سبيل الى التراب فليكسره وليتوضأ بمائه فان خاف على نفسه من ذلك وضع بطن راحته اليمنى على الثلج وحر كها عليه بحر يكا باعتماد ثم رفعها بما فيها من نداوته فمسح بها وجهه كالدهن ثم يضع راحته اليسرى على الثلج ويضع بها كها صنع باليمنى ويمسح بها يده اليمنى من المرفق الى اطراف الاصابع كالدهن ثم يضع يده اليسرى على الثلج كما وضعها أولا ويمسح بها يده اليسرى من مرفقه الى اطراف الاصابع ثم يرفعها فيمسح بها مقدم رأسه ويمسح بلالي يديه من الثلج قدميه ويصلي ان شاء الله تعالى وان كان محتاج في التعديل الى الفصل صنع بالثلج كما صنع به عند وضوئه من الاعتماد عليه ومسح به رأسه وبذنه كالدهن حتى يأتي على جميعه انتهى وهذا منه تصريح تأخير التعديل بالثلج عن التيمم : ان رب وان قدر على غسل الاعضاء فوق الدهن وما قبله في (المعتبر) عن (المقتة) من انه قل فيها من كان في أرض قد غطاها الثلج ولا سبيل له الى التراب فليكسره وليتوضأ به مثل لدهن مخف للوجود فيها لان الوضوء الذي مثل الدهن انما جوزه مع الخوف على نفسه لا مطلقا كما سمعته من عبارته (وأما النهاية) فقبارتها كبراة (الوسيلة) من دون تفاوت ويأتي قائلها (وأما المبسوط) فقل فيه من لم يجد الا الثلج ولم يجد في الماء فيتوضأ ولا على أرض فتييم تعذر بالثلج بأن يعتمد على الثلج حتى تندي يده ويفسل اعضاءه في الوضوء أو جميع جسده ان كان عليه غسل انتهى وهو يعم الدهن وما فوقه ويحتمل الاختصاص بالدهن فكان على الاول مخالفا لما قلناه عن (المعتبر) وغيره سابقا فاف في (الذكرى) من انه يغابر من (المبسوط) مواقة (المعتبر) لم يصادف محله بل في (المعتبر) لم يرض . في المبسوط (وأما الوسيلة) فقال فيها فن لم يجد شيئا من ذلك يعني اتراب والحجر والقباب والوحل ووجد الثلج وضع يده عليه باعتماد حتى تنديا ويمسح الوجه واليدين على ترتيب الوضوء مثل لدهن ومسح الرأس والرجلين ومسح جميع البدن ان كان عليه غسل انتهى وهذا مسح يحتل الجريز وما دونه انتهى وكانهم قصدوا في تقديم اتراب على الثلج مع امكان اجراء الماء منه على الاعضاء دفع الحرج والمشتة وفي (المراسم والبيان والموجز الحامدي) انه اذا لم يتمكن من الفسل بالثلج بحيث يسمى غسلا يتيم به وقل ذلك عن (مصباح السيد والاصباح) وظاهر الكتاب وقد سمعت عبارتي الكتاب والتحرير وجوزه في (المنتهى) أيضا عند الضرورة وفي (السرائر والمعتبر وجامع المقاصد والجعفرية وشرحا والمدارك وكشف اللثام) انكار التيمم بالثلج وأنكر أيضا فيما عدا الاخير اساس اعضاء الوضوء والفسل به لخروجه عن اسمي الوضوء والفسل لتوقفهما على الجريان (ونقش في جامع المقاصد) ماني (المنتهى والتذكيرة ونهاية الاحكام والمختلف) من ان الواجب اساس الماء بالاعضاء واجراؤه عليها فاذا تمذر احدها لم يسقط الآخر بأنه ان أريد وجوب الماسة من حيث هي كذلك فممنوع وان أريد لكونها جزء من مفهوم الفسل الذي هو عبارة عن الماسة مع الجريان فسلم لكن انما يجب مع امكان الجزء الآخر لان وجوبه انما هو حال كونه جزءا لا مطلقا انتهى وفي (كشف اللثام) أن تجوز ذلك عند

ولولم يجد ماء ولا تراباً طاهراً فالأقوى سقوط الصلاة أداء وقضاء (متن)

الضرورة كما في (المتهى) حسن وقل انه يحتمل ارادة السيد ومواقفه الثلاثين بتيمم . ثلج مسح جميع البدن أو أعضاء الوضوء كما ذكره الشيخان وابنا حمزة وسعيد وحمله المصنف في (المختلف والمتهى) من الطهر واختاره فيهما وفي (التذكرة ونهاية الاحكام) ترى - **حاج** قوله قدس الله تعالى روحه - ﴿ ولولم يجد ماء ولا تراباً طاهراً فالأقوى سقوط الصلاة أداء وقضاء ﴾ كما في (الشرائع والمعتبر والتذكرة ونهاية الاحكام ولارشاد والتحرير والايضاح والتلخيص وتجاوبه وجمع المقاصد وصلاة المختلف والموجز الحادي وتعليق النفع وفوائد الشريعة والسياسة والدررة والجعفرية والعزقية واوردة الجعفرية وشرح لافية) للكركي وهو المنقول عن المفيد في أحد فتاويه وجميع الشريعة وفي (جمع المقاصد) ان سقوط الاداء طاهر مذهب صاحبنا وفي (روض الجنان وندرك) انه مذهب لاحد من لانعلم فيه مخالفاً وفي (كشف الالباس والرياض) انه المشهور (قلت) وهو صريح في (المقننة والمبسوط والوسيلة والسرر والكتب لآية) التي اختير فيها وجوب الفضة لكن في (الشريعة والتذكرة) وغيرهما ان بعض لاحد بقل يعني ويبدل وغيره اذ وجد بفضة حكمه حكمه في حقه وحسب الاداء لا قضاء فأبطل وفي (التذكرة) أيضاً مدان نسبة الى بعض شيوخه قال وهو قال الشيخ في (المبسوط والنهاية) قلت له يشير الى قول الشيخ اذا كان محبوسا في اقبية مملوءة على حدة في موضع نجس لا يقدر على طهره بحد عليه ولا يتيمم به فان يؤخر الصلاة به على وكن عليه لاعادة لانه صلى بلا طهارة ولا تيمم انتهى وفي (السرر والمتهى والقدري والامعة للدرس والروضة والروض في الصلاة والمدارك والمفاتيح) انه يجب عليه القضاء ولو اياه في (مجمع البرهان) وفي صلاة (البيان) انه اقرب وفي (لافية والمقاصد العالية والاشياء عشرية) للشيخ حسن (والتحشية) انه أولى وفي (النافع) انه نحوط وفي (الجواهر المضببة) انه لا يخلو عن قوة وقلة جماعة عن علم الهدى في (الناصرية) وفي (كشف الالباس) انه المشهور وهو ظاهر (المبسوط والوسيلة) فانه قيل في الكتب الاربعة انه اذا خاف على نفسه من التلج أخر الصلاة حتى يتمكن من الماء فيغسل أو التراب فيتيمم فان الظاهر ان ذلك لتلك الصلاة ويحصل ان يقال انما أوجب القضاء لانه واجد للتلج وتأخيرها له مشقة يناسب العقوبة باتخاذ فلا يلزم في فاقده الطاهر ان يكون محبوسا في موضع نجس لا تراب طاهر فيه ولا ماء الا ان الظاهر تيمم الحكم وتردد الحق في صلاة (النافع) والمصنف في طهارة (المختلف) وكذا اليوسفي في (كشف الرموز) وأبو العباس في (المذهب والمقتصر) والقداد في التنقيح والشهد الثاني في (روض الجنان) والصيري في (صلاة كشف الالباس) حيث ذكروا القولين في القضاء من دون ترجيح واستحب القضاء جماعة منهم المحقق في (المعتبر) واستحب الاداء المصنف في (النهاية) لحزمة الوقت ونقشه في ذلك صاحب (كشف الثام) وذهب أبو العباس في صلاة (الموجز) والصيري في (غاية المرام وطهارة كشف الالباس) الى انه يجب عليه ذكر الله تعالى مقدار الصلاة ولا يجب عليه القضاء وقتل ذلك المصنف في صلاة (المختلف) وأبو العباس في (المذهب) والصيري في (غاية المرام) عن المفيد في رسالته الى والده لكن قال في (كشف الثام) وعن المفيد قول من عليه ذكر الله تعالى مقدار الصلاة قال ولا بأس به ولم يذكر انه قال لا يجب عليه القضاء وفي طهارة (الموجز الحادي)

﴿ الفصل الثالث في كيفيته ﴾ وتجب فيه النية المشتعلة على الاستباحة دون رفع الحدث فتبطل معه (متن)

لو أزم بوظيفة الوقت لا يستباح غيرها وتبطل بسكته من أحدهما وممناه انه لو أزم بأداء الصلاة الحاضرة التي هي وظيفة الوقت لا يباح له ان يصلي غيرها قضاء أو نافلة واذا وجد الماء في أثناءها بطلت (واعلم) انه قد يقال بوجوب القضاء بدعوى ثبوت مطلوية الصلاة والا لزم ان يكون الطهور شرطاً لوجوبها لاجوده وهو باطل اجماعاً (والجواب) ان هذا يتم ان قام عموم على مطلوية الصلاة الفريضة حين عدم وجوبها وهذا لا أثر له والمومات التي تدل على الامر بها في أوقاتها كما تدل على مطلويتها تدل على وجوبها وعموم الصلاة خير موضوع مخصوص بالنافلة (سلمنا) ولكن لاصلاة الا بشرطها وشروطها والحاصل ان انتفاء الشرط على هذا الوجه يستلزم انتفاء كون المشروط واجباً لامن حيث انتفائه من حيث هو وحتى يلزم كون الطهور شرطاً لوجوبها بل من حيث ان انتفائه يستلزم انتفاء القدرة على الشروط ولو شرها والقدرة شرط في الوجوب اجماعاً ولذا اتفق على عدم وجوب الاداء (نعم) يمكن الاستدلال بعموم ما دل على وجوب (١) قضاء الفوائت من دون تقييد بالفريضة مضافاً الى ما اشتهر عند الاصوليين انه يكفي في القضاء وجود سبب وجوب الاداء كدخول الوقت وان لم يجب فضلاً لكن يؤيد عدم وجوب القضاء بعد الاصل قولهم عليهم السلام كلما غلب الله تعالى عليه فهو أولى بالمعذر وخروج نحو التام غير غائر لان العام المخصوص حجة في الباقي (وذهب) أبو حنيفة والثوري والاوزاعي ومالك الى سقوط القضاء (وقال الشافعي) يصلي ويبعد وتقام الكلام في المسئلة ينتهي في بحث القضاء ان شاء الله تعالى

﴿ الفصل الثالث في كيفيته ﴾

١٠٠ قوله قدس الله تعالى روحه ١٠٠ ﴿ تجب فيه النية المشتعلة على الاستباحة دون رفع الحدث فتبطل معه اما وجوب النية فيه فليح اجماع كما في (الفتنى ونهاية الاحكام والذكرى وارشاد الجعفرية والمدارك وكشف اللثام) بل في (المتبر والتذكرة وجامع المقاصد وروض الجنان) اجماع علماء الاسلام وفي (المنهى) لانصرف فيه خلافاً به قال أهل العلم سوى ما حكى عن الاوزاعي والحسن ابن صالح بن حي وامانة الاستباحة في (المتبر والمنهى والتحرير والذكرى والدروس وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وارشاد الجعفرية) وغيرها انه لا بد منها وهو الظاهر من (الرسالة الفخرية) وفي (الارشاد وروض الجنان) يجوز له نية الاستباحة وفي (نهاية الاحكام) في وجوب نية الاستباحة اشكال أقرب به ذلك واما رفع الحدث ففي (التحرير والارشاد والمنهى وروض الجنان والمقاصد العلية) لا يجوز نية رفع الحدث وفي (البيان والموجز الحاوي وشرحه) لا ينوي رفع الحدث وفي (الدروس) لا تجب وفي (جامع المقاصد) لا يستبر رفع الحدث وفي (المتبر) ان مذهب الفقهاء كافة على عدم رفع التيمم الحدث وفي (المنهى) عليه اجماع منا ومن أكثر أهل العلم وفي (كشف الالتباس) اجماع

(١) بيان ذلك ان مقدمة الوجوب لا يجب تحصيلها وان كانت مقدورة ومقدمة الوجود يجب تحصيلها مع القدرة عليها واذا انتفت القدرة عليها كان مقيداً بالنسبة الى المقدورية (منه قدس سره)

الماء وفي (المقاصد العلية) عليه الاجماع وسيأتي في آخر بحث التيمم قل لاجماع علي عدم رفعه في كتب متعددة وفي (الخلاف) قال به كافة الفقهاء وتظهر دعوى الاجماع أيضاً من (جامع المقاصد) وحكي عن السيد اعتبار الرفع وكأنه أراد رفع منعه من الشروط بالطهارة ما دام تغذر استعمال الماء بقاءً ولم يتجدد الحدث لكن هذا التأويل لا تحمله عبارته في شرح الرسالة في مسئلة الجنب ذاتيم ثم أحدث ووجد ما يكفيه للوضوء كما سيأتي ان شاء الله تعالى (وذهب) أبو حنيفة وذلك الى انه يرفع الحدث وأما انه يطل مع نيته أي نية رفع الحدث فهو (خيرة لمبسوط) والمعتبر وجامع المقاصد واليّن) لا ان في الاختيار الا ان ينوي رفع ما مضى ومثلاً (عبارة للروس) وهو هو لاء انه لا فرق بين ان ينويه وحده أو مع الاستباحة ولا بين العمد والسهو والجهل لانه قوي له يصده السارعة وردة في (كشف اللثام) بان المنوي مقصود الشارع وإنما غاية غية غير مقصودة له في الشرط في البية التعرض للغاية لم يكن التعرض لذلك الا لغواً نعم ان أدى الى وصف منوي به يصده شارعاً كأن تكون نيته في قوة نية تيمم رفع الحدث توجه الطالان مطلقاً ووقف في (جامع المقاصد) فيها قوله الشهيد في (اليّن) أن الغرض انه غير حدث ثم الحدث يكون له حدث مضروباً عنه فحدثه حدث الحدث لم يكن التيمم رافعاً لحدثه الماضي ولا غيره وفي (المذاكرة ونهاية لاحكام) حمله لآخر وعنده وهو أصح وجهي التام في (الذكرى) وجمع المقاصد سنة لا رد) انه من صفة لا ساحة لفاء وقواه في (كشف اللثام) الى قوى الصحة ان نواه وحده لا يثبت الى نية تيمم كما يذهب اصفه كما مر وفي (قواعد الشهيد) الحدث هو المانع من الصلاة يطلق على منسب واستمراره وقوه سببي رفع الحدث هو المعنى الاول وهو وان كان واقعاً لا ان المقصود مع سببه وهذا ليس قوة قول من قال برفع التيمم الحدث لان المنع متعلق بالمكاف وقد امتنع الصلاة بتيمم حدثاً والحدث مانع من الصلاة اجماعاً (وقوله عليه السلام) لحساب لم تيمم صلى الله عليه وسلم أصليت بأصحتك أنت جنب لاستلام صفة (وأما) وجوب استعمال الماء عند تمكنه من فلان التام انه يرفع الحدث يشيه كما يشيه بغير ان حدث انتهى وحاصله انه يجوز نية الرفع فيه الى غاية معينة اما الحدث أو وجود الماء واستحسنه صاحب (المدارك) لانه لا معنى للحدث لذي يمكن رفعه الا الحالة التي لا يصح معها الدخول في الصلاة ونحوها مما يتوقف على الطهارة فتى زالت تلك الحالة حصلت الاستباحة والرفع غاية ما في الباب ان الرفع قد يكون مطلقاً كما في طهارة المختار وقد يكون الى غاية كما في التيمم وطهارة دائم الحدث والاجماع لم ينفذ على ان التيمم لا يرفع الحدث بهذا المعنى وإنما انقضى على انه لا يرفع مطلقاً على وجه لا ينتقض بوجود الماء ولا كلام فيه (ورد) الاستاذ دام الله تعالى حراسته في (حاشية المدارك) بأن تلك الحالة اذا زالت فلا جرم انها بوجود الماء لا بد من ان تحدث وقود ويصير خير الجنب جنباً وغير الخائض حائضاً وهكذا وغير خفي ان وجود الماء ليس من موجبات تلك الحالة وليس هو من الاحداث لان موجبها هو الجنابة أعني التقاء الختانين أو نزول المني والاخبار صريحة في ذلك وأيضاً التيمم يبيح ما يتبعه المائي في حال الاضطراب لاطلاقاً فعدم الإباحة باق لم يرفع انما المرفوع عدم الإباحة حال الاضطراب وأيضاً رفع الحدث يكون في الجملة لاطلاقاً فغير المرتفع من الحالة لم يرفع مطلقاً والمرفع منها ارتفع مطلقاً والحدث موجب لوجود هذا المرتفع الى المنع هو الحالة الباقية الى ان قال وبالحالة ما ذكره على تقدير تمامه يجعل النزاع انظافاً كما اعترف به فلا ثمرة فيه أصلاً ثم

والتقرب وإيقاعه لوجوبه أو نفيه مستدامة الحكم حتى يفرغ (متن)

أخذ يقيم الشواهد من الاخبار على ان التيمم لا يرفع الحدث كفضية عمرو بن العاص ونحو ذلك (قلت يأتي) ان شاء الله تعالى لهذا البحث تمة في آخر الباب في مسألة الجنب الذي تيمم ثم قضه بالاصغر وفي (جامع المقاصد) ان الشهيد في قواعده حاول كون التيمم رافعاً للحدث مطلقاً وهو غير واضح وما بين به ضعف لا يحصل مطلوبه انتهى وفي (الذكرى) لو نوى رفع المانع من الصلاة صح وكان في معنى الاستباحة وتسحب منه في (جامع المقاصد) لان المانع هو الحدث أعني النجاسة الحكمية التي انما ترتفع بالوضوء أو الفسل نعم يرتفع به المنع من الصلاة لحصول الاباحة وكأنه أراد بالمانع المنع قال وهو أعجب منه وفي (كشف اللثام) لا اشكال اذا نوى رفع منع الحدث من الشروط بالطهارة لازوال حكمه رأساً ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (وبنية التقرب به وإيقاعه لوجوبه ونفيه) تقدم الكلام في الوضوء الذي هو بدله واختلف الاصحاب في اعتبار نية البدلية من الوضوء والفسل فهي (الخلاف والوسيلة والمنتهى والتحرير والرسالة الفخرية والدروس والياف والذكرى واللمعة والانية وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد والجعفرية وشرحها والموجز الحاوي وكشف الالباس والروض والروضة ورسالة صاحب المعالم) اعتبار ذلك وهو المنقول عن (الجامع) وقديلولح ذلك من عبارة (البسوط والمعتبر) في مسألة من نسي الجنابة وتيمم للحدث حيث قال لا يجزي وفي (المدارك) ان الشهيد في (الذكرى) قتله عن (المعتبر) ثم رده في (المدارك) بأن عبارة (المعتبر) لا تدل صريحاً على ذلك (قلت) لم يقله في (الذكرى عن المعتبر) وكان صاحب (المدارك) لم يحفظ اطراف عبارة (الذكرى) وذلك لانه فيها بعد ان قال الاقرب اشتراط نية البدلية وقوله عن (الخلاف) قال مانعه ولو اجتزأنا بالضربة فيها أو قلنا فيها بالضربتين أمكن الاجزاء وبه أفق في (المعتبر) انتهى وهو كما ترى خلاف ما قلناه عنها وفي (المدارك والكفاية) الاصح عدم اعتبار ذلك مطلقاً وقوله الشيخ نجيب الدين عن شيخه (قال) وقال شيخنا لم يعم عندني الى الآن دليل على وجوب الترض للبدلية عن الوضوء أو الفسل وظني ان قصد الاستباحة ممن عنه سبام مع ملاحظة الحدث الواقع وخصوصاً على القول بعدم تنافر الكيفيتين والذي يخيل لي ان ملاحظة الحدث الواقع هي القصد بالفعل عوضاً عن المبدل انتهى وفي (الخلاف) بعد ان ذكر فيه ما قلناه عنه قال وان قلنا انه متى نوى تيممه استباحة الصلاة من حدث جاز الدخول في الصلاة كان قوياً وفي (كشف اللثام) قد يقال بالاعتبار ان كان في ذمته تيمان أحدهما بدل من الوضوء والآخر من الفسل للافتقار الى التمييز بخلاف ما اذا لم يكن في ذمته الا أحدهما ثم قال والاقوى عدم الاعتبار مطلقاً للاصل فان الواجب انما هو توجيه النية الى الافعال الميمنة متممة بما هالى الله تعالى (نعم) ان اختلف التيمان في عدد الضرب كان عليه في النية الترض للمدد أو البدلية لافادتهما له حتى ان كان عليه بدل الوضوء ونوى ضربة وسهى قتال بدلا من الفسل صح وبالعكس وكان مافي (البسوط والخلاف) وغيرهما من البطالان مبني على اقامة نية البدلية مقام نية العدد وكذا مافي (المعتبر والمنتهى) من توقف الصحة على التساوي في العدد انتهى وكيف كان قصص البدلية انما (١) حيث يكون التيمم بدلا عن أحدهما كما هو

(١) كذا في النسخ ولعل الصواب انما تجب أو انما هي أو نحو ذلك (مصححه)

الغالب قلو كان تيممه لصلاة الجنازة أو للتوم على طهارة أو لخروجه جنباً من أحد المسجدين على القول باختصاص التيمم بذلك لم يكن بدلاً ويحتمل بقاء العموم بحمل التيمم في الأولين بدلاً اختيارياً بمعنى أنه يكون بدلاً عن الوضوء مع تمكنه من ذلك لكن هذا لا يتم في الأخير على القول بتعين التيمم للخارج من أحد المسجدين ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (وضع اليدين على الارض) اختلفت عبارات الاصحاب فلاكثر عبر بالضرب وفي (الذكرى) أن معظم عبارات الاصحاب على ذكر الضرب وفي (كشف القاتم) أنه المشهور به عبر في (المبسوط والنهاية) في البدل من الفسل وفي (الشرائع) كالكتاب ذكر ضربة في بدل الوضوء وضربتين في بدل الفسل وفي (المبسوط والنهاية والشرائع) التعبير بالوضع كما صنع المصنف هنا وفي (جامع المقاصد) اختلاف الاخبار وعبارات الاصحاب في التعبير بالوضع والضرب يدل على أن المراد بهما واحد ومثله قال عيني في (كشف القاتم) وقال في الأخير أن أكثر الاخبار بلفظ الضرب وهو لفظ المعصوم وأكثر ما بلفظ الوضع انما هو لفظ الراوي مع كون الضرب وضماً مقيداً وجعل في (الذكرى) اختلاف العبارات منها بحث قاله تقبلر الفائدة في وجوب مسى الضرب باعتماد والظاهر أنه غير شرط لان الفرض قصد الصمد وهو حاصل بالوضع ومثله قال في (جامع المقاصد وحاشية الارشاد) الا أنه جعل الاعتماد فيه اول وفي (نهاية الاحكام) قرب الاجزاء باخذ التراب من الريح والمسح به وأوجب الاعتماد في الوضع صاحب (المقاصد العلية والمدارك وصاحب المفاتيح) والشيخ نجيب الدين شارح رسالة صاحب المعالم وفي (المقاصد العلية) قل الاتفاق على أنه لو تعرض لمهب الريح لم يصح تيممه وفي (الذكرى والدروس والبيان) وجامع المقاصد والمقاصد العلية أنه يجب مقارنة النية للضرب الذي هو أول أفعال التيمم وفي (الكفاية) أنه الأشهر وقطع في (نهاية الاحكام) بأنه اذا أحدث بعد أخذ التراب من الارض قبل المسح لم يبطل التيمم (١) الى إعادة الاخذ واحتمل في التذكرة لانه كالأخذ الماء للوضوء في أنه ليس جزءاً ولا مقصوداً بنفسه وهو الظاهر من (الارشاد) حيث عطف به كما به عليه شارحوا كلامه وفي (الفخرية) أن محل النية عند الضرب على الارض وأول جزء من مسح الجبهة مخيراً في ذلك انتهى باعتبار الضرب في التيمم اجماعي كما في (جامع المقاصد) ذكر ذلك في موضعين وفي (المدارك) أجمع الاصحاب على وجوب وضع اليدين معاً على الارض وقال الاظهر اعتبار الضرب (قلت) الظاهر ان مفاد الاجماعين واحد وصرح جماعة بضر اليدين جميعاً وفي (مجمع الفائدة) انه ظاهر كلام الاصحاب وفي (ارشاد الجعفرية) الاجماع عليه وفي (كشف القاتم) انه المشهور (قلت) لم أجد في ذلك مخالفاً (نعم في التذكرة) الاظهر من عبارات الاصحاب وجوب مسح الوجه بالكفين معاً قلو مسح بأحدهما لم يجز ويحتمل الجواز وفي (النهاية) وفي اجزاء المسح بكف واحدة اشكال وقد يهضم من هاتين العبارتين احتمال اجزاء الضرب بكف واحدة حيث احتمل فيها اجزاء المسح بها وفي (ارشاد الجعفرية) لو تعذر الاتيان بكليتهما معاً وقدر على الاتيان بأحدهما فليس عليه الا الاتيان بالمقدور وفي (الذكرى والمدارك) ان المهود من عمل صاحب الشرع كونه يعطها وبه صرح جماعة من الاصحاب كالغفيد وأبي يعلى وأبي

ثم مسح الجبهة بهما من القصاص الى طرف الانف (متن)

عبد الله العجلي والشهيد وغيرهم وفي (الذكرى وجامع المقاصد وارشاد الجعفرية والمقاصد العلية)
 وغيرها انه لو منع من الباطن اجتزأ بالظهر والتبادر مقصور على الاختيار وان منع مانع من باطن احدهما
 خاصة فهل يضرب باطن الاخرى أو يباطنها وظاهر الاولى لم أجده فيه نصا لاحد من الاصحاب وفي
 (الروضة) وانما يعتبر اليدين مع الاختيار فلو تمذر لقطع أو مرض أو ربط اقتصر على اليسور ومسح
 الجبهة به وسقط مسح اليد ويحتل قوياً مسحها بالارض كما يسمح الجبهة بالوكاتنا مقصوتين وليس
 كذلك لو كانتا نجستين بل يسمح بهما كذلك مع تمذر التطهير الا ان تكون متعدية أو حائلة فيجب
 التحفيف وازالة الحائل مع لا يمكن فان تمذر ضرب بالظهر ان خلا والا ضرب بالجبهة في الاول
 وباليدين في الثاني ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ثم مسح الجبهة بهما ﴾ هذا هو
 الاظهر من عبارات الاصحاب كما في (التذكرة) وفي (المدارك) ان أكثر الاصحاب على كون المسح
 يباطن الكفين ما وفي (المختلف والذكرى وكشف القتام) ان المسح بهما هو المشهور وقتل في
 (الذكرى) عن الكاتب انه اجتزأ باليد اليمنى واستظهر الاكفاء بانك الواحد المولى الاردبيلي
 في (مجمع البرهان) وقد سمعت ما احتله في (التذكرة ونهاية الاحكام) من احتمال المسح باحدهما
 وعبرة (المدارك) ظاهرها انقضاء الشهرة على تعيين الباطن وقد عرف بمضى من نص على المسح
 بالباطن وحال ماذا منع مانع منها أو من احدهما ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ من القصاص
 الى طرف الانف ﴾ اجماعاً كما في (الاتصار والغنية) غير ان فيهما (فيها خل) مسح الوجه من
 القصاص الى طرف الانف وفي (كشف القتام) ان فيهما وفي (الناصريه) نقل الاجماع على انه
 لا يجب مسح أزيد من ذلك والموجود فيهما ما ذكرنا ونسب في (المختلف) ذلك أعني اتهاؤه الى
 طرف الانف من دون تقييد بالأعلى الى الصدوق ومحمد والسيد والشيوخ والقديسين والديلمي والحلي
 والقاضي والعجلي (قلت) قيده العجلي في (السرائر) بالأعلى كما صنع صاحب (الوسيلة) والمصنف
 في (التذكرة والمتن والنهاية والارشاد) والشهيدان وغيرهم بل في (الذكرى) ان مسح الجبهة من
 القصاص الى طرف الانف الأعلى متفق عليه بين الاصحاب وقتل هذا الاجماع أيضاً في (الروض
 والروضة) وعن أمالي الصدوق انه من دين الامامية وفي (المذهب الهارح) انه مذهب جمهور الاصحاب
 وفي (المتن) انه مذهب أكثر علمائنا وفي (غاية المرام وكشف القتام) انه المشهور وفي (كشف الرموز)
 ان عمل الاصحاب على مسح الجبهة وفي (المتبر) انه مذهب الثلاثة واتباعهم وفي (النافع) انه
 أشهر الروايات وعن الحسن بن عيسى ادعاء تواتر الاخبار بذلك أعني مسح الجبهة وفي (التذكرة)
 والروض والمقاصد العلية) ان عدم استيعاب الوجه هو المشهور وفي (جامع المقاصد) تارة نسبته الى
 الاصحاب وإلى المشهور أخرى وفي (التقيح) انه أشهر وقد سمعت ماحكاه في (كشف القتام) عن
 الاتصار والناصرية والغنية) وعن الصدوق على انه أوجب مسح جميع الوجه وفي (مجمع البرهان)
 انه أحوط وفي (الذكرى) ان في كلام الجعفي اشاراً به الى مذهب الجمهور أعني العامة وغير في (المتبر)
 بين استيعاب الوجه ومسح بعضه قال لكن لا يقتصر على أقل من الجبهة قال واليه أوماً الحسن بن
 عيسى وقر به في (كشف الرموز) واستحسن في (المدارك) وفيما قل في (المختلف) من كلام الكاتب

مستوعبا لها ثم ظاهر الكف الايمن يطن الايسر من الزند الى اطراف الاصابع مستوعبا لها ثم الايسر كذلك (متن)

دلالة على مسح غير الجبهة أيضا حيث لو لم يوصل اليه اليد من الوجه اجز من غير ان يدع جبينه وموضع سجوده انتهى (وعن المتن) مسح بهما بين عينيك الى أسفل حاجيك وكأنه يربد الجبهة والجبين وفي (التقييد والهداية) مسح الجبين والجبين وذلك صرح المحقق الثاني في (جامع المصنفين للشرائع وحاشية الارشاد) وتقليده في (شرح الجفرية) وفي (حاشية المني) والمالك وجمع الزهري والمدارك ورسالة صاحب المعالم) وجوب مسح الجبين وفي (كشف القم) ان مسح الجبين يمكن ان يدخل في مقصود الاكثر ومنهم ان السيد فهمه اوجوب مسح الوجه من القصاص الى طرف الانف وفي (الروضة) في مسح الجبين قوة وفي (المقاصد العلية) يخرج مسح الجبين وفي (التذكري) لا بأس بمسح الحاجبين وفي (الروض والمالك) انه أولى وفي حاشية الفضل المني ان مسحهما أحوط وفي (الروضة) الحاجبان يجب مسحهما مسح ما يتوقف عليه من باب المصلحة والا فلا دليل وفي (الكفاية) المشهور عدم وجوب مسح الحاجبين وفسر طرف الانف الأعلى عايلي الجبهة في (شتى وجميع المقاصد وارتداد الجفرية وروض الجن) وغيره وفي (الموجز الحوى) انه أول الانف وفي (ترداد الجفرية) انه ليس هو العظم الذي في وسط الانف وفي (الجفرية وحسرة لارساد) انه لو بلغ الى آخر المارن كان أولى وفي (أمالي الصدوق) مسح من البصم الى طرف لاف لاسفل وفي (المتن) اختلفوا فيه فمضمم انه عايلي الجبهة ومضى حمله على المارن وفي (المذهب الرابع) ان حد الجبهة الى الحاجب ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه رحمه الله ﴾ مسنود لها (ذهب اليه علماؤنا كما في (المنهى وندرك) وهذا كما في (كشف القم) وعلى (المنهى) عن الشافعي وأحمد والكرخي وجوب اسباب موضع المسح وعن في حنيفة انه له مسح الاكثر حراً قال وهو قول يوسف (١) يزفر والمنشور بين الاصحاب كما في (الكفاية) السدة الأعلى وصرح جمع من المتأخرين كما في (جامع المقاصد) وهو ظاهر عبارة المشايخ كما في (المنهى) فت ل هو ظاهر جمهور الاصحاب وصرح في (التذكرة ونهاية الاحكام والتذكري) له من حاشية الاساد وفوائد الترتيب والروضة والروض وفي (جامع المقاصد والمدارك) له أحط وفي (مجمع الهمم) لا يجب مسح قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ ثم ظهر الكف الايمن من الزند الى اطراف الاصابع مستوعبا ثم الايسر كذلك ﴾ مسح اليدين ثلث الاجزاء كما في (المتن) انه كون لمسح ظهر الكف من الزند الى اطراف الاصابع فعليه الاجزاء كما في (الناصرية والعلية وجامع المقاصد) وهو من دين الامامية كما في (أمالي الصدوق) وهو المعروف بين الاصحاب كما في (شرح رسالة صاحب المعالم) وعليه جمهور الاصحاب كما في (المذهب الرابع) وسببه في موضع من (التذكري) الى الاصحاب وهو المشهور كما في (المائتات والمقاصد العلية وكشف القم) والاشهر كما في (التذكرة والكفاية) وذهب الاكثر كما في (المتبر والروض) وموضع آخر من (التذكري) وشرح رسالة المذكورة وفي (المتن) ان الاكثر على كونه من الرنغ الى اطراف الاصابع وفي (الانصار) ان لامامية مطبقون على

ولو نكس استأنف على ما يحصل معه الترتيب (متن)

ظاهر الكف وفي (كشف الرموز) ان عمل الاصحاب على ذلك وفي (النافع) انه أشهر الروايات وفي (المدارك) ان مسح ظهور الكفين لا بطلونها مشهور ويظهر من كلامهم انه يجمع عليه بين القائلين بعدم وجوب الاستيماب وفي (الفقيه) في بدل غسل الجنب مسح ظهر اليدين فوق الكف قليلاً لان الصادق عليه السلام مسح لابي أيوب وداود بن النعمان فوق الكف قليلاً (١) وعن (المنعم) ذلك احدى اليدين بالآخرى فوق الكف قليلاً (وعن) علي بن بابويه بمسح اليدين من المرققين الى أطراف الاصابع ونسبه في (السرائر) الى بعض الاصحاب وجوزة المحقق وصاحب المدارك وفي (كشف الرموز) والمتن انه مستحب وتقل في (كشف الرموز) عن الحسن بن عيسى استحبابه وفي (مجمع البرهان) ان الاستيماب أحوط ثم تأمل في كونه مستحباً ونسب في (السرائر) الى قوم من أصحابنا ان المسح من أصول الاصابع الى رؤسها وفي (الذكرى) ان كلام الجعفي يوهم ذلك وأما كونه يا طن اليسرى حين المسح على اليمنى وبالعكس في العكس فقد نص عليه الأكثر وهو المتبادر من اطلاق غيرهم كافي (كشف اللثام) وفي (التذكرة) انه أشهر وأما كونه مستحباً في (المتن) والمطارك (الاجماع عليه وفي (مجمع البرهان) لو مسح ظهر الكف باليمن بكفيه وان لم يستوعب جميع الظهر سيما ما بين السبابة والابهام مع انه نسب الاستيماب الى الاصحاب ولا يجب استيماب جميع ظهر الكف اذا مسح به كافي (جامع المقاصد وشرح الجفرية وحاشية الميسي والروض والكناية) وفي (مجمع البرهان) يجب المسح بكل اليمنى كما هو المتبادر من الاخبار ولو تعذر المسح باليمن فبالظهر كافي (الذكرى) والمقاصد العلية والروض والمطارك (مع احتمال التولية في الاخير ويجب البدأة من الزند كما ذكره المصنف وجميع من تأخر عنه كافي (المدارك) وتأمل فيه في الكتاب المذكور بما لشيخه المولى الاورديلي ومقالة علي بن بابويه قال أبو حنيفة والشافعي في الحديث وبقول الاصحاب قال الشعبي ومكحول والاوزاعي ومالك وأحمد والشافعي في التقديم ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولو نكس استأنف ما يحصل معه الترتيب ﴾ وجوب الترتيب في الاعضاء كما ذكر المصنف اجماعاً كافي (الفنية) والمتن وارشاد الجفرية والمدارك والمفاتيح وظاهر (التذكرة) والذكرى (حيث نسب في الاول الى علماء أهل البيت عليهم السلام وفي الثاني الى الاصحاب وعن المرتضى ان كل من أوجب الترتيب في الوضوء أوجب فيه فن فرق بينهما خرق الاجماع وفي (الذكرى) وكشف اللثام (ان في الخلاف ان الدليل عليه دليل وجوبه في الوضوء ومنه الاجماع انتهى ولم أجد ذلك في (تلخيص الخلاف) وانما فيه الترتيب واجب وبه قال الشافعي الا في تقديم اليمن على الشمال (وقال أبو حنيفة) لا يجب الترتيب انتهى وهذا مما يؤخذ به صاحب (التلخيص) حيث تركه وفي (الفنية) ان الليل عليه دليل وجوبه في الوضوء وقد استدلل عليه هناك بالاجماع فلذا قلنا عنها حكاية الاجماع وفي (جامع المقاصد) يجب تقديم اليمنى على اليسرى اجماعاً ونسبه في (الذكرى) الى الاصحاب وفي (مجمع البرهان) ان الترتيب بين اليدين ان لم يكن اجماعاً أمكن القول بعدم وجوبه وفي (جامع المقاصد) أيضاً لو نكس استأنف ما يحصل معه الترتيب وجوباً وان تصد اجماعاً وفي (المراسم والسرائر والشرائع) ترك ذكر الترتيب

(١) وفي (الذكرى) فهم بعض الاصحاب وجوب تجاوز الرسغ وتأول قليلاً بانه لا يجب ايصال

النفار الى جميع العضو (منه قدس سره)

ولو أخل يعض الفرض أعاد عليه وعلى ما بعده ويستحب نقض اليدين بعد الضرب
قبل المسح (متن)

بين الكفين وفي (كشف لثم) ان (المنع وجعل العلم والعمل) ترك فيه ذكر ذلك أيضاً (وفيه)
أيضاً أن (الجمل واقعود) خل من الترتيب مطلقاً (كالتصحيح ومختصره وإبراهيم وكفايته) في بدل
الوضوء (وأما الموالاة) فواجبة اجتماعاً كافي (أغنية وجميع المقاصد والروض وجميع الترهات وظهر
المنتهى والذكرى والمدارك) حيث نسب في الأول إلى عدل وفي الأخيرين إلى الأصحاب وفي
(الخلاف) الموالاة واجبة وخف في ذلك جميع اهتمام وفي (المدرك) بعد أن نزل في مستدل
به على وجوبها في (المنتهى والذكرى) قال لوقت إخضاع التيمم آخر لوقت كانت الموالاة من
ضروريات صحته تتبع الصلاة في الوقت وقد سبقه على هذا التعليل خالف في (المنتهى) وخالف
في (المنتهى) وفي (مجمع البرهان) بعد أن حكم بوجوبها وأدعى لها مع غيره كسمعت قول من
تقدير وجوبها بقول أبي عمران بن بكير في إنتاج إلى دليل واحتل في (الذكرى) والمصنف عليه كشف
اللثم ان الاختلاف لا لايدخله وإن حرم واحتل في (نهاية الأحكام) عدم وجوبها في حال الفس
وحكم بذلك في (الدرر) وقدر الموالاة في (الذكرى) يزعم حذفها لو كان وضوءه صحيحاً قوله
قدس الله تعالى روحه **هـ** (ولو أخل يعض الفرض أعاد عليه وعلى ما بعده) لا في (المنتهى)
والتمذكرة ونهاية الأحكام وجميع المقاصد (وقول في (المبسوط)) ذكر ترك شيئاً من المنوع الذي
يجب مسحه في التيمم من الوجه واليدين لم يجزه قليلاً كان أو كثيراً ويعيد التيمم من أوله انتهى وجميع
يمكن **هـ** قوله قدس الله تعالى روحه **هـ** (ويستحب نقض اليدين بعد الضرب قبل المسح)
هذا مذهب عدلتنا خلافاً للجمهور كما في (المنتهى) ومذهب لأصحابنا عبد الله بن الجليلي (الخفاف)
ولا نعلم فيه مخالفاً من الأصحاب كما في (المدرك) ولا يجب النقض اجتماعاً كافي (المذكرة والمدارك)
وفي (المقاصد البلية) يجوز النقض اجتماعاً بل قل ربما قيل بوجوبه وفي (المنتهى) لا يجب استعمال
التراب عند علمائنا وفي (إرشاد الجعفرية) والمقاصد العلية) عندنا وفي (الكفاية) أنه المشهور ومذهب الأكثر
كما في (المفاتيح) وعن ظاهر الكتاب وجوب المسح بما على الكفين من التراب على الوجه وقد يقال
لا ينفى النقض لأنه لا ينفى التراب رأساً وما وجدت أحداً خفف (وقول في المفاتيح) يشترط
دلو التراب وإن استحب النقض وفقاً للسيد ووجهه وإن خفف الأكثر فنسبه إلى السيد ووجهه
ولم أجده من نسب ذلك إلى السيد ولعله فهم ذلك من قوله في (الاختصار) مما انفردت به الامامية أقول
إن مسح الوجه بالتراب في التيمم إنما هو إلى طرف الألف وهذه ليست من الدلالة في شيء وإن
كانت تدل فلينسبه إلى الامامية لآل السيد قطع وليته دلتنا على هؤلاء الجماعة الذين قالوا بهذه
المقالة كلا ما قال بها سوى أبي حنيفة وأحزابه كما سمعت عن المنتهى وفي (المنتهى) أيضاً لا يستحب
مسح إحدى الراتين بالأخرى خلافاً لبعض الجمهور (قلت) لله رحمه الله تعالى لم يلحظ (النهاية)
فإن فيها يستحب مع النقض مسح إحدى الراتين بالأخرى وهو ظاهر (المبسوط) حيث قل فيه
وضع يده ماً على الأرض مفرجاً أصابعه وينفضها ويمسح إحداها بالأخرى ثم يمسح بها وجهه
انتهى (وعن) المحقق في التكت أما الجمع بين الأمرين فلا أعرفه وفي (المدرك) لأنهم مستند ذلك

وينجزه في الوضوء ضربة واحدة وفي الغسل ضربتان ويتكرر التيمم لو اجتمعا (متن)

وفي (حشبة الفاضل الميسي والروضة) أن ففضهما اما بمسحهما بثوبه أو مسح احدهما بالآخرى أو غير ذلك وذكر في (الروضة) أنه ينفخ ما عليها من التراب ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ويجزئه في الوضوء ضربة واحدة وفي الغسل مرتين (ضربتان خل) هذا من دين الامامية كما عن (أمالي) الصدوق وظاهر (التهذيب) والبيان وجمع اليان (أنه مذهب الشيعة وان القول بالضربتين مطلقاً مذهب العامة ذكر ذلك في (حاشية المدارك) وهو المشهور كما في (المنتهى) والمختلف ونهاية الاحكام والمقاصد وتقليص التلخيص وارشاد الجعفرية وجمع البرهان ورسالة صاحب المعالم وشرحها) ومذهب الاكثر كما في (الذكرى) والتتبع (واليه ذهب المتأخرون كما في) كشف الالتباس وارشاد الجعفرية (أيضاً وهو الاظهر من الروايات كما في (السرائر) وفي (الروض) وكشف اللثام) أن الضربتين في الغسل هو المشهور وفي (الغنية) رواه أصحابنا وفي (كشف اللثام) أن الضربة الواحدة في الوضوء مذهب الاكثر وفي (المدارك) أن التفصيل مذهب اكثر المتأخرين وجماعة من القدماء (قت) واختاره الصدوق في (الفقيه) والشيخون في (المقنعة) والنهاية (وسلاح الطوسي) والتتبع على ما نقل عنه والحق والحق وتليذه اليوسني والمصنف في كنه وولده في (الفخرية) والشهد والحق الثاني وولده وتليذه الشهيد الثاني وولده في رسالته وتليذه وغيرهم واختاره السيد في (المصباح) على ما نقل وقد نقل جماعة عن القديمين والمفيد في المزية والسيد في (الجمل) وشرح الرسالة (والصدوق في ظاهر (المتن) الاجتزاء بضربة في غسل الجنابة وهو ظاهر (الهداية) وخيرة الغنية والمدارك وجمع البرهان والكفاية والمفاتيح) الا انه قال في الاولين ان الضربتين أحوط للجنب ونقل في (المتبر) عن قوم من أصحابنا اختيار ثلاث ضربات ومثله تليذه في (كشف الرموز) حيث نسب الى بعض من (وعقله في الذكرى) عن رسالة علي بن بابويه وقال ان الفاضلين تقلل عنها اختيار الضربتين والموجود فيها اذا أردت ذلك فاضرب بيدك على الارض مرة واحدة واقضهما واسمح بهما وجبك ثم اضرب يسارك الارض فامسح بها يمينك من المرفق الى اطراف الاصابع ثم اضرب يمينك الارض فامسح بها يسارك من المرفق الى أطراف الاصابع قال ورواه ابنه في (المتن) وهو في (التهذيب) صحيح السند ونقل ذلك في (كشف اللثام) عن بعض نسخ أمالي الصدوق وفي (حاشية المدارك) ليس مراد الصدوق في رسالته ثلاث ضربات حقيقة بل ضربة للوجه وضربة لليد على التقيب وامله لذلك نسب اليه الضربتان وفي (المتبر) ان الرواية الواردة في الثلاث نادرة على انا ننمها جوازاً وفي (الذكرى) قال المفيد في كتاب الاركان في ظاهر كلامه بالضربتين مطلقاً (قلت) وحكي ذلك في (المتبر) والمتن والمختلف (وغيرهما عن علي بن بابويه وفي (المتبر) ولذكرى) استحباب ضربتين ونقل ذلك عن السيد في شرح الرسالة واحتمل الشهيد التخيير ان لم يكن احداث قول وقد أقوم الاستاذ أدام الله تعالى حراسته في (حاشية المدارك) (الدالة) والبرهان على المشهور فليحفظ كلامه أيده الله تعالى ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ويتكرر عليه التيمم اذا اجتمعا (أي الوضوء والغسل في الوجوب عليه كالحض كما في (المنتهى) ونهاية الاحكام والتحرير والمدرس والبيان والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد وارشاد

ويستقط مسح المقطوع دون الباقي ولا بد من ثقل تراب ولو تعرض لهب الريح لم يكف (متن)

الجفرية والمقاصد العلية وكشف الله) وفي (الذكرى) ظهر لأصحاب تدوي لأغسل في كيفية التيمم وبه صرح المبد وخرج بعض لأصحاب وجوب تيمم على نذر حب ولا بأس به والعلم من غير متعين اذ التسوية في الكيفية لا الكمية وفي إندرك ن لأصغر لأصغره تيمم الواحد واستله في (كشف الثام) لما بناء على تدويده في حداد لخرة وندده سترطانية التديسة على خبري عاروني بهير آساي تيممي بلجب وعرض على قوله وهو ظاهر ﴿ الله قدس لله تعالى روحه ﴾ ويستقط مسح المقطوع دون الباقي ﴿ كما في ﴾ (شاف والمختار) والشرع والمنه والختلاف ونهاية لأحكامه وأحريرو وأندكرة ولذكرى وللدروس و بين وجهه لمصدره وغيره وقال الشيخ في (المبدوط) وإذا كان المقطوع اليد من المقطوع سطحة عرض شمس وسحب ان يمسح حتى انتهى فيحمل ان يريد سقوط التيمم رأساً لال لم يجب مسح شربة كسوفه ونددنا لكن أظهر كما في (المختار والمبدوط) ان مرده سقوطه ما عرض يدين ورسله به حده في (الانلاف) كما سمعت على ذلك (وه) استحب مسح يميني من الايدي حين يد يد به سابعه المصنف في (نهاية لأحكامه) وعله لذلك رجده وحذف في (المنتهى) ولم يذ لأحكامه في المقطوع الكفين وجوب مسح الرغ لاحتال دخسه لامة وفي (المفتي) ولذكرى) يجب على المقطوع الكفين مسح لوجهه خاصة ون من الرغ لان محل لوجه الكف مقدس ﴿ الله قدس لله قدس الله تعالى روحه تيممه ﴾ ولا بد من مل اتراب ولو تعرض لهب الريح لم يكف ﴿ ما دله لاد من وضع اليد على الارض فيكون المراد مل اتراب كذا بحيث لو تردد له ما كان يدين الصبر عليه ويس ذاك متارحواً مع من من حوار اتيهم لاجر وقولا بوجوب مسح من اتراب كفاً في الكتاب وهذا افرع نص عليه لمحقق واشهد به المدس والمحقق الشافعي والشيخ في (المدارك) وغيرهم لى هو فرع وجوب وضع اليدين على الارض فتدقيق شبه لاجدت له منه ويأتي من (الندكرة) قل لاجع على الله وفي (الذكرى) من دفع اليه عدد مسح يمكن على قوه الجواز لان الغرض غير مقصود لفسه فيصير كولو مستل لفسه وضوئه لارب ولو اظهر على بعدم الجواز ولو قل ان اتراب لى المكف انه در على الغرض ذله وفي (الرب لأحكامه) لم يكن على وجهه تراب فردده بال مسح لم يميز اذ لا دلالة لو أخذ منه ثم دله ليه ولا امر بالتحفة لاله بالانتقال اقطع حكم ذلك الفرض عنه ولو انه من عصونه عنده مسح سهو كان من لاف المدسوحة ولا وقريب منها عبارة (المنتهى) كنه احتمال فيه لاجز فيها اذا كان على وجهه وندده بال مسح وهذا منه بناء على ان لواجب مسح الكفين لموضوئين على الارض لوجهه ويشهل لة ديد فان وضع الكفين على اتراب كاف وان لم يكن على الارض بل على لفسه سم مسحها لالعضاء وقد حصل لكنه خلاف المهود من الشرع ولأصالح من المصنف في (المنتهى) وتحرير ونهاية الاحكام والكتاب) فيما يأتي اختار عدم الاجزاء فيها اذا كان على وجهه فردده بال مسح واختلف قوله فيما اذا قلله اليه من سائر اعضائه في (الكتاب والمنتهى ونهاية لأحكامه) به يجري وفي (الندكرة

﴿ الفصل الرابع ﴾ في الاحكام لايجوز التيمم قبل دخول الوقت اجماعاً ويجوز مع التضييق وفي السمة خلاف أقربه الجواز مع العلم باستمرار المجز وعدمه مع عدمه (متن)

— ﴿ الفصل الرابع في الاحكام ﴾ —

﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ لايجوز التيمم قبل دخول الوقت اجماعاً ﴾ من علماء أهل البيت عليهم السلام كما في (التذكرة) وهذا الاجماع منقول أيضاً في ثلاثة عشر موطاً (المتبرهوناية الاحكام والتحرير وحواشي الشهيد والدروس والتقيح وكشف الالتباس وجامع المقاصد وارشاد الجعفرية والروض والمقاصد العلية والمدارك والمفاتيح) ونفي الخلاف عنه في شرح رسالة (صاحب المعالم) وخالف أبو حنيفة رحمته قوله قدس الله تعالى روحه رحمته ﴿ مع التضييق ﴾ ترك نقل الاجماع فيه لشدة ظهوره كما في حواشي الشهيد وغيرها وانه المنقول أيضاً في (التحرير ونهاية الاحكام وحواشي الشهيد والتقيح وجامع المقاصد وروض الجنان والمدارك وكشف اللثام) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وفي السمة خلاف ﴾ لان الاصحاب فيه على ثلاثة أقوال والاكثر على انه لايجوز في السمة مطلقاً كما في (المنتهى والتذكرة والذكرى وكشف الالتباس وجامع المقاصد وكشف اللثام) فانه نسب في هذه الكتب الى الأكثر ونسب الى الأشهر في (الدروس) وإلى المشهور في (الختلاف والمهذب البارع ونهايه التلخيص والمساك والمقاصد العلية وشرح المفاتيح والكفاية) بل في الأخير كاد يكون اجماعاً وقل فيه حكاية الاجماع عليه من جماعة انتهى ونقل الاجماع عليه في (الاتصار والناصريه) وظاهر (الغنية) حيث قال عندنا لكنه في (كشف اللثام) نسب الاجماع الى صريح (الغنية) ونقل حكايته عن (شرح جل السيد) للقاضي وعن (أحكام الراوندي) ونقل جماعة كثيرون حكايته عن الشيخ بل بعضهم نسب اليه في (الخلاف) ولم أجده فيه ولا في (المبسوط ولا النهاية) بل في (الذكرى) ان الشيخ لم يستدل عليه بالاجماع في (الخلاف) قال ولعله نظر الى خلاف الصدوق وعدم تصريح المفيد في (المقننة) وفي (الاركان) لم يذكره وكذا ابن بابويه في الرسالة انتهى (قلت) قد نسب بعضهم الى ظاهر (المقننة) منهم المصنف في (المختلف) وعجالة (المقننة) فان لم يجد تيمم آخر أوقات الصلاة عند اليأس منه ثم صلى بتييممه انتهى ونسب في (المتبر وكشف الرموز والتقيح) الى الثلاثة واتباعهم وهو خيرة (النهاية والمبسوط والخلاف والمراسم والكافي) على ما نقل عنه (والوسيلة والغنية والسرائر) وفي (الشرائع والنافع وكشف الرموز) انه أحوط واليه ذهب جماعة من المتأخرين وقواه الاستاذ أدام الله تعالى حراسته في (شرح المفاتيح) وأيده بتأييدات كثيرة (وذهب جماعة) وهم المصنف في (المنتهى والتحرير والارشاد) والشهيد في (البيان) والمولى الأردبيلي في (مجمع البرهان) والخراساني في (الكفاية) والكاشاني في (المفاتيح) الى جوازه في السمة مطلقاً ونقله في (الذكرى) عن الصدوق وظاهر الجسني والبرنطي وفي (كشف اللثام) قال انه حكى عن الصدوق (قلت) الحاكمي لقلك جماعة من الاصحاب منهم المصنف في جملة من كتبه والمحقق في (المتبر) وتليذه قال في (كشف الرموز) النظر يؤيده وفي (حاشية الارشاد) انه قوي

ويتيمم للغسوف بالغسوف والاستسقاء بالاجتماع في الصحراء وللفائنة بذكرها (متن)

متين وكذا في (المدارك) وفي (المذهب البارع) انه مشهور كقول الامام وهو عجيب منه وفيه (شرح المفاتيح) انه اضعف الاقوال لكنه قواه في (حاشية المدارك) وعليه أطلق جمهور العامة (والقول الثالث) ما اشار اليه المصنف بقوله وأقربه أي أقرب الخلاف وأقرب آرائه الجوار مع العلم عادة باستمرار المعز وعدمه مع عدمه وهو خيرة (المضبر والتذكرة ونهاية الاحكام والمختلف والفخريه واللمعة والموجز الحاوي وترحه وغاية المرام والجعفرية وشرحها وجامع المصنف وفوائد الشرائع ورسالة صاحب المعالم) ونقله جماعة عن الكتائب وظاهر الحسن بن عيسى ونفي عنه الناس في (المدارك) وجعله في (شرح المفاتيح) دون الاول في القوة وفي (جامع المصنف) انت عليه أكثر المتأخرين وفي (الروضة) انه الأشهر بين المتأخرين ولم يرجح شي في (الايضاح والدروس والمذهب البارع والروض) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (١) ويتيمم للغسوف بالغسوف ﴿ كما في (المتن) والتذكرة والتحرير والذكرى والبيان والمدارك ونهاية الاحكام ﴾ وفي الاحكام التصريح انه يتيمم للغسوف بافتدائه وان ظن الاستمرار لانه يكذب كثيراً وفي (كشف القناع) يتيمم للغسوف بالغسوف مثلاً مع اليأس أو مطلقاً لتضيقه بناء على قوت الوقت ناشروع في الانجلاء (وأه) على القول بالامتناع الى تمام الانجلاء فان علم به أوله كان مضيقاً لاحتمال الانجلاء وان أخبر المحبوس بالاحتراق ويحويه اذا لا عبرة بقولهم اما ان لم يعلم به الا بعد الاحتراق مثلاً أو علم بآخر الصلاة فيمكن ان لا يتيمم به السمع الا اذا اعتبر فيه الضيق أو العلم العادي بمحصل تمام الانجلاء بنهاة الصلاة ويجوز ان يريد ان استنداء (١) للغسوف الى آخره الذي هو الشروع في الانجلاء أو تمهيداً له (٢) التيمم السمع السواء وجب تأخيرها عن أوله أو لا انتهى ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (٣) والاصح الاستسقاء بالاجتماع في الصحراء ﴿ كما في (المتن) والتذكرة ونهاية الاحكام والتحرير والبيان والموجز الحاوي وترحه ﴾ وفي (الذكرى) ان الاقرب جوازاً بإرادة الخروج الى الصحراء لانه كاشروع في له سدات مقاه الحق الثاني في (جامع المقاصد) واحتمل في (الذكرى) أيضا الجوار صلوع شمس في يوم الثالث لان السبب الاستسقاء وهذا وقت الخروج فيه يعنى الخروج مصيق عليه ذ طلعت الشمس لوجب أخذهم فيه من أول اليوم حتى يجتمعوا والخروج كاشروع في لمدته توفي (جامع المقاصد) ان هذا الاحتمال بعيد واستشكله في (المدارك) وقال انت الاول به عهده عدد الصلاة في (كشف الثام) ان عم الموجب (٣) للتيمم انه التأخير الى قريب من الزوال وكذا احتس بالامام وأمكنه الاعلام ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (٤) ولله في ذكره ﴿ كما في حمله من كتب المصنف (والدروس والموجز الحاوي وجامع المصنف وكشف الالتباس والمدارك وكشف القناع) وفي (البيان) ولا يتيمم لفائنة لان وقتها المعر على اموال بالتوسعة (قلت) على العدل له سعة واعتبار الضيق في التيمم يتيمم عند ذكره لعمومه الامر المقصود عند الذكر ويؤيد التحرير به في آخر واختصاص أدلة الضيق في التيمم بماله وقت مقدراً أما على المضايقة فلا مرد صحيح في (الذكرى) من عليه فائنة فالأوقات كلها صالحة للتيمم ولا يتنطرط الذكر مع هو شرط في بيعة الواحد (وقول

(١) اسم ان (٢) خبر ان (٣) أي قد الامام والمأموم انزاب (منه)

ولو يتيم لقائمة ضحوة جاز أن يؤدي الظاهر في أول الوقت على أشكال (متن)

النبي صلى الله عليه وآله فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقبله لا ينفي ماعداه (ولنشر) ها اثره اجنبية الى الاقوال في المواسعة والمضايقة والتفصيل في موضعه (فتقول) المشهور عند القدماء (كما في غاية المراد وكشف الالباس) وجوب تقديم الغزاة مطلقاً ونسبه في (كشف الرموز) الى الثلاثة والقاضي والتميمي والتأخر ومن تابعهم وفي (التقريب) الى الثلاثة واتباعهم وفي (المفاتيح) الى أكثر القدماء وفي (الغنية) الاجماع دليلاً على بطلان الحاضرة لم يقلوا حينئذ في أول وقتهم وقد يظهر من (المرائر) نفى الخلاف فيه قول المجلي في رسالته المسماة بفلاحة الاستدلال اعطيت عليه لاهمية خلفاء من صنف شعراً بعدد عشر واجمعت على العمل به ولا يستد بخلاف غير من ابني بويه والاشعريين كعبد من عبد الله وسعد بن سعد ومحمد بن علي بن محبوب وقومين جمعهم بطلان بالاجاز المتضمنة للمضايقة لانهم ذكروا انه لا يجل رد التاجر الموثوق برأيه وهو خيرة (مبسوط) وكشف الرموز ورسالة الزاهد) الشيخ أبي الحسين مراد بن أبي فراس وناظر (المنقذ) والخلاف والمراسم) ونال من لم ينفي في (الوسيلة) والناظر والتميمي وعن زاهر الكتابي الحسن (وذهب الصدوق والحسين بن سعيد كما قل ذلك عنه في (كشف الرموز) والشيخ أبو الحسن علي (١) بن طاهر والشيخ في موضع من (التهذيب) والعلوسي في (الوسيلة) والمصنف في غير (الخصف) ولده بولده في (الايضاح) وأكثر من عاصره والشهد وأبو العباس في (الناظر) والتميمي في (فوائد الشريعة) والصغيري في (كشف الالباس) وشارح الجفرية والشيخ الكافي في (المسالك) وشيخه في (حاشية الشريعة) وولده في رسالته والكشاف في غيرهم الى عدم وجوب تقديم القائمة وهو المشهور بين المتأخرين كما في (كشف الالباس) ومذهب أكثر المتأخرين كما في (الذكرى والمفاتيح) وفي (كشف الرموز) بعد ان نسبته الى الصدوقين والحسين بن سعيد نسبته أيضاً الى بعض المتأخرين والمتأخرون بالنسبة اليه مقدمين بالنسبة اليها والسيد ضياء الدين بن الفاخر والشيخ نجيب الدين يحيى بن سعيد كما يقولان بالمضايقة ثم رجعا عنه الى القول بان التسعة قل ذلك عنهما الشهيد وقل التسعة أيضاً عن نصير الدين عبد الله بن حمزة الطوسي وعن سيد الدين محمود الحلي وقل نصير الدين بن طاهر على استحباب تقديم الحاضرة وقل الحق (في الغزاة) كما في (غاية المراد) عن بعض الاصحاب وجوب تقديم القائمة في الوقت الاختياري ثم تقدم الحاضرة وقل الشهيد عن ابن حمزة تقديم القائمة مطلقاً (٢)

وذهب الحق في كتبه الثلاثة وصاحب (المدارك) الى وجوب تقديم القائمة المتحدة والمصنف في (المختلف) يذهب الى وجوب تقديم القائمة ان ذكرها في يوم الفوات سواء اتحدت أو تعددت وان لم يذكرها حتى مضى ذلك اليوم جاز له فعل الحاضرة وهذا ان القولان رماها بالمصنف صاحب (المفاتيح) ولصاحب (التقريب) تفصيل آخر وهذا حديث اجلي دعي مادي الى ذكره واستطراده والتفصيل يأتي في محله ان شاء الله تعالى رحمه الله تعالى روحه **﴿ ولو يتيم ضحوة قائمة جاز ان يؤدي الظاهر على أشكال ﴾** جواز التأدية في الوقت خيرة (المبسوط) حيث قال ومتى تيمم لصلاة نافلة في غير وقت فريضة أو قضاء فريضة في غير وقت صلاة حاضرة جاز له ذلك ويجوز ان يصلي به فريضة اذا

ولا يبيد ماصلاه بالتييم في سفر أو حضر تمتد الجنابة أولاً منه زحام الجمعة أو لا تمتدز
عليه ازالة النجاسة عن بدنه أولاً (متن)

الكلام في المسئلة مستوفى فيما قل الاقوال بما لا مزيد عليه في بحث الاستنجاء (وقال الفاضل المنندي
في كشف الغتام) بعد قول المصنف جاز الا أن يمكنه الازالة وينسح الوقت لها ولتييم ولم يجوز التيمم
في السعة مطلقاً أو لتوقع المكتنة ولذا أوجب تقديم الاستنجاء ونحوه عليه في (المبسوط والنهاية والمعتبر) وظاهر
(القنعة والكافي والمهذب والاصباح) أو تكون النجاسة في أعضاء التيمم مع امكان الازالة والتعدي الى
التراب أو الى عضو آخر منها طاهر أو الحلولة ان أمكن ازالة الحائل فهي (كتب الشهيد) وجوب طهارة
هذه الاعضاء مع الامكان تسوية بينها وبين أعضاء الطهارة المائية ولا أعرف دليلاً عليه الا وجوب
تأخير التيمم الى الضيق فيجب تقديم الازالة عنها كإثر الأعضاء ان كانت النجاسة مما لا يعنى اكنه
حكى الاجماع في حاشية الكتاب انتهى ح قوله قدس الله تعالى روحه ع (ولا يبيد ما صلاه
بالتيمم في سفر أو حضر تمتد الجنابة أولاً منه زحام الجمعة ولا تمتدز عليه ازالة النجاسة عن بدنه أولاً)
قد اشتد كلامه على أحكام (منها) أنه لا يبيد ماصلاه بالتييم الصحيح وهذا الحكم هذه الصدوق
رحمه الله في أماليه من دين الامامية وفي (الخلاف والمعتبر والمنتهى والتحرير) الاجماع عليه بل لم يعرف
الخلاف الا من طاموس وفي (التذكرة) أنه قول العلماء وفي (المقانيب) أنه مذهب الاكثر وفي (نهاية الاحكام)
أنه الاقوى وقد يشعر ما في الاخيرين أن فيه خلافاً من أصحابنا قائل (ومنها) أنه لا فرق في ذلك
بين التيمم في السفر والحضر وهذا أيضاً نص عليه جاهد الاصحاب وقتل الشيخ في (الخلاف) عليه
الاجماع (ومن السيد) في شرح الرسالة أنه يبيد ما كان في الحضر وقته في (النتائج) عن الشيخ وبعض
الاصحاب وهو قول الشافعي وفي (المبسوط والخلاف والذكرى) أنه لا فرق بين سفر المعصية والمباح
(قل في الخلاف) وقال الشافعي يتييم وهل يستط الفرض فيه وجهان انتهى (ومنها) أن لا فرق
في عدم الاعادة بين متمدد الجنابة في حال عجزه عن الفسل وبين غير المتمدد كأن كانت جنبته لا من
عد وظاهر (المنتهى) الاجماع على أن متمدد الجنابة يتييم اذا خشى البرد حيث قل يتييم عندئذ وهل
تلزمه الاعادة (قال الشيخ) نعم انتهى وقد وجدت الاصحاب في المسئلة على النجاء (ففي الشرائع
والنافع والمعتبر وكشف الرموز والمنتهى ونهاية الاحكام والمختلف والتحرير والذكرى والدروس والبيان
والتنقيح) مع المقاصد وفوائد الشرائع وارشاد الجعفرية وحاشية الميسر والمدارك والمقانيب وشرحه
وروض الجنان) على ما وجدته في النسخة التي عندى أن متمدد الجنابة يتييم ولا يبيد وهو ظاهر
(المهذب البارع) والمتقول من ظاهر الحلبي ونسبه في (المنتهى) الى جماعة من أصحابنا وقته جماعة منهم
المصنف وأبو العباس عن المعجلي والموجود في (السرائر) الاقتصار على رواية الاعادة عليه لكن قد
يظهر منه ذلك وفي (جامع المقاصد وارشاد الجعفرية) يجب أن يستثنى منه اذا تمتد الجنابة بعد دخول
الوقت وهو غير طامع في الماء لفصل قته بمنزلة من أراق الماء في الوقت وقد سبق في كلام المصنف
وجوب الاعادة عليه وفي (التهذيب والاستبصار والنهاية والمبسوط) أن عليه الاعادة وحكي عن (المهذب
والاصباح وروض الجنان) والموجود في الاخير ما قلناه عنه وفي (المدارك) أن فيه قوة وفي (المختلف)
أنه قل أبو علي ولا أختر لاحد ان يتلذذ بالجماع اتكالا على التيمم من غير جنبته أصابته فن احتلم

أجزأه وهو يشرب بدم الاجزاء وفي (المقنة) من اجنب مختاراً وجب عليه غسل ونحوه من نفسه
ولم يجزه التيمم بهذا جاء الامر عن أئمة آل محمد صلى الله عليه وسلم وفي (الهدية) على التيمم غسل
وان خاف التلف وفي (الاخلاق) من اجنب نفسه مختاراً اغتسل على كل حال ونحوه بالتلف والزيادة
في المرض باجماع الفرة وخاف جميع الفقهاء في ذلك فاف في (الهدية) موافقاً في (خلاف) ولعل ما في
(المقنة) موافق لما واكثر هؤلاء اطلقوا التيمم كما سمعته من عبدة غلظ ودار بر بدون عند
العلم بشدة غسل وفي (خلاف) ايضاً جامع المفسر وزوجه وعده ما فيه من الماء
ما يغسل به فرجه وفرجها فضلاً ذلك وتبين وصلي ولا عدة عليهما لان انحسار قدرته وتبينه عند
عدم الماء يسقط به الفرض وهذا لا خلاف فيه وان لم يكن معه ماء لا يغسل يجب له الاغادة ثم لا
تقضي فيه وجوب تحدهما يجب ولا آخر لا يجب والذي يقتضيه مذهبنا في (الهدية) في (خلاف)
(وقل في المبسوط) لو كان على البدن نجاسة او جامع زوجته ولم يجد ماء غسل امره بيمه وصلى ولا
اغادة عليهما ولا حوط ن يقل عليه لا عدة وكذا صاحب النجاسة وهو (خلاف)
وقد يجمع بينهما بشك في (المقنة) يحرم الجمع اذا دخل الوقت ومعه ماء يوشيه بوشيه
الغلاة بالنية واحتله في (نهي الاحكام) اختلاف فقد الماء وفقاً لغيره في (الهدية) في (خلاف)
اخذت الصغير يوم مقامه في كبر وفي (التحريم والنية) ايضاً في (الهدية) في (خلاف)
فلا كراهة الاصل من غير مراض (وم) انه اذا حاط في جامع من يوشيه بوشيه في (الهدية) في (خلاف)
ونه تيمم ويصلي ولا يبعد كما في (الشرايع) والمعتبر وكشف الزوائد في (الهدية) في (خلاف)
والشذكرة والمذكرى والناين والدرج وسبيع وجامع المصنف وهو في (الهدية) في (خلاف)
وحاشية الفضل النسي ومالك وروى الجن والمذكر والمفتيح (وهو ما في (الهدية) في (خلاف)
(المذكر) لا على صلاة وهو رأيها شراً اذا تيمم هذه النجاسة من سبعة ارجل في (الهدية) في (خلاف)
انتهى وهو يخاف ما خذره فيه من أن خوف فوت الصلاة لا يصير له التيمم مع النجاسة
من الطهارة المنية وفي (المذهب البارع) لو كان لمع من الطهارة خوف من النجاسة مع النجاسة من
الخروج من جامع السبلة وضيق الوقت لم يجزائهم اجاباً وبه مصر في (الهدية) في (خلاف)
في أصل المسئلة الشيخ في (النهاية والمبسوط) وعاد لدين في (توسيله) في (الهدية) في (خلاف)
يوم الجمعة يتيمم ويصلي ويبسوق ذلك من (المقنة) والمذهب والجمع (الهدية) في (خلاف)
(شرح المفتي) نها احوط وتردد في دفع (وم) انه اذا تعذر عليه ريمه في (الهدية) في (خلاف)
فصل مما فيه لا يبعد كما في (الشرايع) والمعتبر والمنية ونهي الاحكام والناين والين والجمع
المقاصد وفوائد الشرايع وحشية لمسي والمذكر والمفتيح وفي (خلاف) في (الهدية) في (خلاف)
وفي (المبسوط) وشرح المفتي ان لا حوط الاعدة ان تعذر لاراء في (الهدية) في (خلاف)
انجس اذا تيمم وصلى لا يبعد وفي (المبسوط والنهاية) انه يبسوق لاراء في (الهدية) في (خلاف)
أن القائل بالاعادة مع نجاسة الثوب يلزمه أن يقول ما مع نجاسة البدن لا عدة وفي (الهدية) في (خلاف)
المقاصد اذا وجبت الاعادة لنجاسة البدن فلنجاسة الثوب روى ورثه في (الهدية) في (خلاف)
فلذا اقتصر المصنف رحمه الله تعالى على ذكر نجاسة البدن انتهى وفي (الهدية) في (خلاف)
لا ذكر المسألة في بحث التيمم تعرض لما المصنف فيه ولا فظهر لاد في (الهدية) في (خلاف)

ويستباح به كل ما يستباح بالمائية (متن)

اذا صلى معها وكان تطهرا بالمائية أؤد اذا وجد المزيل لها مع احتلال مدخلة التيمم في ذلك لا اختصاص
النس به وجواز ترتب الاعادة على اجتماع الحدث واغلب انتهى وغرضه بهذا الاشارة الى ما في
(جامع المقاصد) وذلك لان المصنف استظهر في (التمهي) من قول الشيخ في (المبسوط) ان الاحوط
الاعادة فيها اذا كان على البدن نجاسة او جامع زوجته ولم يجد ماء لغسل الفرجين ان الاعادة تعلق
به عند غسل النجاسة لا عند وجود الماء الكافي للطهارتين لانه قل في (المبسوط) ثم يبعد اذا غسل
الموضع ونقشه في ذلك في (جامع المقاصد) قال لا دلالة في عبارة الشيخ هذه على ما ادعاه في (التمهي)
لان الظاهر من قوله بوجوب الاعادة التاميل بكونه قد صلى بالتيمم مع وجود النجاسة والالم يكن لذكر
المسئلة في باب التيمم وجه أصلا اذ ليست من أحكامه حينئذ بل من أحكام النجاسات فاذا زال
أحدهما انتهى الامر ان من حيث هما كذلك فن ثم حينئذ وجبت الاعادة الا أن يكون الشيخ يرى
وجوب الاعادة بالصلاة مع النجاسة مطلقا وإن كانت الطهارة مائية وليس في كلامه في باب النجاسات
دلالة على ذلك لانه احتج على وجوب اعادة ذي النجاسة بخبر عمار المضمن لقيم وظاهر هذا أن
الاعادة الامرين مما لا غلوص النجاسة انتهى ﴿ قوله قدس الله تعالى روجه ﴾ (ويستباح به
كل ما يستباح بالمائية) هذا هو المشهور ولم اجد فيه مخالفا غير فخر المحققين كما في (كشف الالتباس)
(وقال في المدارك) هذا التعميم ذكره في (التمهي) من غير قل خلاف الامن الا وراعي وهو
خبرة (المبسوط) والشرائع والتمهي والتحرير والارشاد ونهاية الاحكام والذكرى والبيان والدروس
والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد والجفرية وشرحها وانشاء وروض الجنان وجمع البرهان
والدلائل والمدارك والذخيرة والمفاتيح) وقوله في (الذكرى عن الخلاف) وهو ظاهر (الفتية) وقوله
في (كشف اللثام عن الجمل والاصباح والجامع) وقد تقدم في صدر الكتاب قل عبارات هذه الكتب
باجمعها وخالف فخر المحققين فاستثنى دخول المسجدين واللبث في المساجد ومس كتابة القرآن
وبعد ما قلته في (شرح الارشاد) حيث قل على ما قلته انه يبيح الصلاة من كل حدث والطواف
من الاصفر خاصة ولا يبيح من الاكبر الا الصلاة والخروج من المسجدين ونسبه في الى المصنف
أيضا قل ذلك عنه في (كشف اللثام) واستدل (١) عليه في (الايضاح) بقوله تعالى «ولا جنبا الا ما بركي
سبل حتى تنسلوا» جعل غاية التحريم الفصل فلا يزول بالتيمم والا لم تكن الغاية غاية وكذا مس كتابة
القرآن لان الامة لم تفرق بين المس واللبث في المساجد ونقشه في ذلك (الحق اثنى) وجماعة من
التأخرين واختاره في (كشف اللثام) وايداه بان الناس متفقون على ان التيمم لا يرفع الحدث وانما
أمره دفع منه وليس لنا قاطع رفته منه من كل ما يمنعه ولا يقيد الصومات المتقدمة فيقتصر على

(١) استدلال فخر الاسلام مبني على أن المراد النهي عن قرب مواضع الصلاة أي المساجد الا
اجتيازاً وان كان محزاً لا انه لو أريد بها نفسها كان عابري سبيل بمعنى مسافرين فيفيد أن لا يجوز
التيمم في الحضر وليس مذهبا قال وليس ما يبدى من الامر بالتيمم نصا في تسوية البث في المساجد
وظاهر دعوى الاجماع على جواز التيمم في الحضر لجنب فيطل ما في المدارك وغيرها مما ذكر في
الآية (٥)

ويقتضه نواقضها والتمكن من استعمال الماء فلو وجدته قبل الشروع بطل فإن عدم استأنف (متن)

اليقين من الصلاة والخروج من المسجد وفي (التذكرة) لو تيمم يعني الجلب لضرورة ففي جواز قراءة العزائم اشكال (قلت) قد يقال أن التيمم يشرع لكل ما يشرع له الوضوء، لعموم لفظة الموجود في خبر حماد ولاخبار الهداية على أن التراب والماء سواء وقوله صلى الله عليه وآله يكفيك التراب عشرين ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (ويقتضه نواقضها والتمكن من استعمال الماء فلو وحده قبل الشروع بطل تيممه فإن عدم استأنف) اشتدل هذا على أحكام (الاول) أنه يقتض التيمم نواقض المائية والتمكن من استعمال الماء أصلاً هو بدل منه وهذا أن الحكان نقل عليها الإجماع في (مجمع الزهراء) وشرح رسالة صاحب المعالم وكشف القاتم (وفي (المدارك) أنه لا خلاف فيه بين العلماء وفي (التذكرة) أنه قول العلماء إلا ما نقل عن أبي سلمة بن عبد الرحمن والشعبي أنهما قال لا يلزم استعمال الماء لانه وحده المبدل بعد الفراغ من البدل وفي (كشف القاتم) أن التمكن وهو عبارة الأكثر يتضمن بقاء الماء والقدرة على استعماله مقدار هل الوضوء والمسل وعدم سبق وقت المريضة عن صله وصلها أن سوغها به التيمم ويؤيد ذلك الأصل ولا يهـ رضى اطلاق عدة من لاخار وحدان الماء انتهى وسيأتي في الصلاة في الفصل الثامن في التروك كلام الأصحاب فيه دا حدث التيمم في الصلاة من غير عمد (الثاني) انه اذا وحده الماء وتمكن منه قبل الشروع في الصلاة بطل تيممه وقد حل على ذلك إجماع أهل العلم سوى شاذ من العامة في (الخلافا والمتبر والمتن والتذكرة) ولا إجماع كما في (التمتيع والتحرير وكشف التباس) وفي (المدارك) لا خلاف فيه بين العلماء وفيه وفي (جامع المقاصد وفوائد الشرائع ومجمع الزهراء والمسالك والمقاصد المليية) به يشترط في اتمه من التيمم معنى هذا ردت الطهارة المائية متمكناً من فعلها ولا يكفي مجرد وجود الماء والتمكن من استعماله وإن لم يمس مقداراً من الطهارة واستندهم أصل هذه الصحة وهو معارض بأصل هذه صحة الدم بعد الترضي الآواير نليمة عن المعارض قولوا ولا يرد ما يدل أنه حينئذ لا يحصل الجبر البنية في الوضوء لا ما حول أن الجزم بها إنما يجب بحسب الممكن ولولاه لم يتحقق المخرجه من حيث الماديات لعدم إلم المكاف يقاؤه الى آخر السادة فالخطاب فعل الطهارة المائية بمرأى معنى هذا أن يسماه معنى ذلك المقدار من استقرار الوجوب ظاهراً ومائناً ولا تبين الدم وتظهر المدة عند هذا الماء عند الواحد قل معنى هذا أن الامكان فعليه إعادة التيمم مع عدم اعتباره وإيس عليه على أقول ما تراه (وليل) من أهول بانقراض تيممه مع التمكن من الماء قد قيده مصبه صده خوف موت الوقت ، طلق الإقوال كما سمعت (الثالث) انه اذا لم يظهر بما وجدته من الماء مع التمكن وعده استأنف ، التيمم وقد حل عليه الإجماع في (كشف القاتم) وفي (التذكرة) انه قول العلماء الاض شذوي (المدارك) لا خلاف فيه بين العلماء وقد تقدم الكلام فيما لو وحده بعد الفراغ من الصلاة وخروج وقت وقيل الاحداث فيه وأما لو وجدته بعد الفراغ والوقت ماض لم يصح في (المسبي والتحرير والتذكرة) ، الشريد في (البروس) والسيد في (المدارك) انه لا اعادة عليه وكذا المختار في (على احوار سيئ السعة) وفيه وفي (التذكرة) اختيار الدم على اعتبار الصبغ أيضاً لأن المتبرطه فلا يقدح فيه ، الخلاف وفي (الخلافا ولا يتصلر وظاهر التهذيب) انه يجب وحكي ذلك من الحسن والكتاب وسبه

ولو وجدته بعد التلبس بتكبيرة الاحرام استمر (متن)

في (المنهى) الى من اشترط الضيق وفي (كشف القام) ان الاولى استحبابها (ويلم) انهم اختلفوا فيها اذا حكم باتمام الصلاة مع وجود الماء اما لكونه قد تجاوز محل القطع أو قلنا بالاكتفاء بالشروع فهل يبعد التيمم لو قد الماء بعد الصلاة فظاهر (المبسوط) نعم واختاره أبو العباس وقوله في (الموجز الحاوي) عن فخر الدين واختار المحقق في (المتنبر) والشهيد في (الدروس) عدم الادادة وتردد المصنف في (المختلف) وجعله من كتبه (وقال الاستاذ) أدام الله تعالى حراسته ان كلام الاصحاب في المقامات يدل على ان المراد في الضيق المشترط في التيمم الضيق العرسي لا التحقيقي ~~ح~~ قوله قدس الله تعالى روحه ~~ع~~ (ولو وجدته بعد التلبس بتكبيرة الاحرام استمر) في المسئلة ستة أقوال (الاول) ما أشار اليه المصنف من انه اذا تلبس بتكبيرة الاحرام ووجدته يستمر في صلاته وهو خيرة (المقنعة والخلاف والمبسوط والفتاوى والسرائر) وكتب المحقق وكتب المصنف (والدروس والبيان واللمعة والتفريح وغاية المرام وجامع المقاصد والجفرية وشرحها وتلخيص التلخيص والروضة والمدارك) وحكاها جماعة من علي بن بابويه في الرسالة ومن السيد في مسائل الخلاف وبعض عن شرح الرسالة أيضا ومن اتاقي في (المذهب) وحكاها في (كشف القام عن الجمع) وقل من (الفقه الرضوي) وهو ظاهر (الذكري والمذهب البارع والمساكن وروض الجنان والكفاية) أو صريحها وفي (السرائر) الاجماع عليه ذكره في بحث الاستمناة والحيض وهو المشهور كما في (جامع المقاصد والمساكن وروض الجنان ومجمع البرهان) ومذهب الاكثر كما في (الكفاية) ورواياته أشهر كما في (الروضة) وفي (ذخيرة) انه مذهب ابن ادریس والمحقق والملاية وأكثر المتأخرين والمحقق في (المتنبر) رجح رواية محمد بن حمران الدالة على ذلك المشتملة على محمد بن سماعه بأن ابن حمران أشهر في الدلالة والتم من عبد الله بن حاصم والاعدل مقدم ولم يرجحها بوجود البنظفي الذي هو من أصحاب الاجماع كما توجه جماعة من متأخري المتأخرين من ان الرواية اذا وصلت الى صاحب الاجماع لا يلتفت الى ما بعده (الثاني) انه يقطع مالم يركع وهو خيرة (النهاية ومجمع البرهان والفتاوى وشرحه ورسالة صاحب العالم وشرحها) وحكاها جماعة عن الصدوق لكن بعض عن (المقنع) وبعض عن (الفقيه) وبعض عن ظاهره وحكاها أيضا عن الحسن بن عيسى وفي (الذكري) حكاها عن الجعفي وهو خيرة السيد في (مصباحه وجملة) حكاها عنه فيها جماعة وحكاها في (المدارك) عنه في شرح الرسالة وقد سمعت ماحكي عن الشرح المذكور وفي (المبسوط) استحباب الانصراف قبل الركوع وقوله في (كشف القام عن الاصباح) واحتمله في (الاستبصار والمعتبر والمدارك) وقر به في (التذكرة) (الثالث) انه يقطع مالم يركع الركعة الثانية الا مع الضيق وهو المحكي عن (الكاتب) واحتمل في (الاستبصار) الاستحباب واستشكاه المصنف في النهاية (الرابع) انه يقض التيمم وجود الماء مع التمكن من استعماله الا ان يجده وقد دخل في صلاة وقراءة ذهب اليه أبو يعلى وقد اعترف جماعة بأنهم لم يعرفوا دليلا (ووجهه) بعض بأنه أتى بأكثر الأركان وهي النية والقيام والتكبير وأكبر الافعال وهي القراءة وبعض باعتبار سمي الصلاة (الغلامس) ما ذكره الشهيد عن الوسطة (قل في الذكري) ولا ين حزمة في الوسطة قول غريب وهو انه اذا وجد الماء بعد الشروع وغلب على ظنه انه ان قطعا

وهل له المدول الى النفل الاقرب ذلك ولو كان في نافلة استمر ندباً فن قدده بعده
بقي التتميز نظر (متن)

وتطهر بالماء لم تنته الصلاة وجب عليه قطع والتطهير بذلك ولم يكتفه ذلك لم يقطعها اذ كبر وقبل
يقطع ما لم يركع وهو محمول على الاستحباب انتهى في الواسعة (قل في الذكرى) فاحتل على وحب
القطع على الاطلاق مع سعة الوقت ولا أعلم به قائلان لا اقله من ابن أبي عمير واختاره ابن
الجبين فانه قريب من هذا الا ان حكم ابن حمزة باستحباب القطع والتمريض ضيق الوقت مشكل
انتهى (وقال في كشف الله) يعني على اعتبار الضيق والاعادة ان ظهرت السعة وجوب القطع متى
وجد الماء مع ظهور السعة كما في (التهديب) والواسعة وفي (لاستبصار) ويعطيه كراه ابن زهره لاستدلاله
على وجوب مغني في الصلاة بضميق تنهي (السادس) مذهب اليه ابو العباس في (الموجز الحاوي)
من نه اذ وجده في صلاة غير مفنية عن الغض قطعها والا فلا قطع اذ تلبس بها وظاهر (كشف
الاثين) خيره ومعه رجوع الى قول الاول وهذا انفصل ذكره في (الدروس) قل ولو وجده في
صلاة غير مفنية عن الغض فلا اقرب قطاع الصلاة لكن في (نهي الاحكام) معه ولو وجده في
أثناء الصلاة فان كان بعد ركوع اذنية لم يلتفت وتم الصلاة اجزأاً ون وجده بعد ركوع الاولى وفيه
فكذلك على الاصح وبعد الفراءة وبعد تكبيرة الاحراء على الاولى سواء كانت الصلاة غير مفنية
عن الغض فتعمد الجنب وغتف ارحم ان قد اعادة ولم يكن انتهى وفي (الذكرى) لو كان
في صلاة غير مفنية عن الغض فله بيده ويصلي ثم يقضي عند ان الجنب ولا جود البطلان وفي
(كشف الله) اذ جوزه صلاة في اسعة ولم يوجب الاعادة ان ظهرت السعة ووسع الوقت
القطع والتطهير بذلك ولا يستدلف قبله ذلك متى نه جوزه في (الذكرى) والله في (نهاية الاحكام)
الجواز نسبي لاذن وسورة جملة ولا درك الجماعة فيه أولى ولكونه كن شيء في صوره الكفارة فوجد
الركبة بل استحب في اركعة الاولى خروجاً عن الخلاف مع احتساب المنع للمني عن اتمام العمل انتهى
﴿قوله رحمه الله﴾ (وهل له المدول الى النفل الاقرب ذلك) كما في (الذكرى) وهو أحد قولي
الشافعي ومع منه في (التحرير) والذكرى والدروس والبيان والمآل والمسدرك وقوله في (جامع
المقصد) وفي (نهي ونسوط) يحرمه اقطع بعد الركوع وفي (السرائر) انه يحرم بعد التكبيرة وفي
(الذكرى) ان جوزه المدول من متفرقات الفضل ولم يرجع في حواشيه شيئاً وقل المنع فيه من
المدول عن نهي لمن وفي (حواشي لا يصح) انه قوي المدول لم يكن عليه قضاء ﴿قوله قدس
الله تعالى روحه﴾ (ولو كان في نافلة استمر ندباً) كما في (المبسوط) ونه في (التحرير) ويعطيه
كلام (البيان) ونسلك وفي نهاية الاحكام وجمع المقصد والمذكور احتلال تبين القطع وسبب
(كشف الله) يستمر ان لم يتضيق وقت فريضة وطهرتها فن تضيق كذلك وظن المقصد ان اتم
النافلة فلا حوط القطع ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (فان قدده بعده في الغض نظر)
يريد انه اذا حكاه بآية الصلاة مع وجود الماء اما لكونه قد تجاوز محل القطع أو قلنا بلاكناه باشروع
فعل يبعد التيمم لو قد الماء قبل قرعته من الصلاة اذ لا فيه قولان (الاول) انه يبعد لانه يتنقض
تيممه بالنسبة الى غيره من المألوت وهو خيرة (المبسوط والموجز الحاوي) وقوله في (كشف الالباس)

وفي تنزل الصلاة على الميت منزلة التكبير نظرنا أن أوجبتا النسل ففي إعادة الصلاة اشكال
ويجمع بين الفرائض بتيمم واحد ولو تيمم ندبا لنافلة دخل به في الفريضة (متن)

عن فخر الدين وقواه في (المنتهى) وماله في (التذكرة) وقره أولاني المختلف (الثاني) أنه لا يمد
وهو خبرة المحقق في (المستبر) والشيد في كتبه الثلاثة وحواشيه والمحقق الثاني في (جامع المقاصد)
والشيد الثاني في (المسالك) وسبغه في (المدارك) وتردد في (التحرير) والمختلف في آخر كلامه
والتوقف ظاهر (الايضاح) وكشف الالتباس وإرشاد الجعفرية (وفي) المختلف (عن الحسن بن عيسى
أنه قال التيمم يصلي بطهارة واحدة الصلوات كلها ما لم يحدث حدثاً أو يصيب الماء وهو في الصلاة قبل
أن يركع قال وهو يدل على أنه لو أصابه بعد الركوع لم ينتقض تيممه وهو وجه أيضاً انتهى هذا وعبرة
(المبسوط) هذه وإن وجده وقد دخل بتكبيره الأحرام لم ينتقض تيممه ومضى في صلاته فإذا تم
الصلاة والماء باق تطهر لما ينأف من الصلاة فنقده استأنف التيمم لما ينأف من الصلاة لأن
تيممه قد انتقض في حق الصلوات المستتلة وهو الاحوط (قل في المختلف) وهذا الكلام يحتل
أمرين أحدهما أن يجد الماء ويبقى بعد الصلاة ويستكن من استعماله ثم يفقده حينئذ قبل الطهارة فإن
تيممه ينتقض وهذا لا خلاف فيه (الثاني) أن يجده في الصلاة ثم يفقده قبل الفراغ منها فإنه ينتقض
أيضاً تيممه على اشكال أثر به ذلك أيضاً - من قوله قدس الله تعالى روحه - (وفي تنزل
الصلاة على الميت منزلة التكبير نظر) إيجاب النسل والمنع من النزول خبرة (المستبر والمنتهى ونهاية
الاحكام والايضاح والدريس والبيان والموجز الحاوي وجامع المقاصد وكشف الالتباس وكشف
الاثام) وفي (التحرير) الوجه وجوب تنسبه على اشكال وصرح جماعة من هؤلاء بأنه لا فرق بين أن
يكون ييم من اغشاه أو بعضها ووجه النظر من ذلك في أن غشه للصلاة عليه أو لتطهيره في آخر
أحواله وأما إذا وجد الماء قبل الدخول في الصلاة عليه فليظاهر أنه يباد النسل ولا أجد فيه مخالفاً ولا
متألاً - من قوله قدس الله تعالى روحه - (فإن أوجبتا النسل ففي إعادة الصلاة عليه اشكال)
الأقرب أنها لا تناد كما في (نهاية الاحكام والايضاح وجامع المقاصد وكشف الاثام) وفي (المستبر)
الوجه أنه لا يقطع صلاته وفي (الايان والدروس والموجز الحاوي) أنها تباد واليه مال في (كشف
الالتباس) ووجه النظر من أصالة البراءة ووقوع صلاة صحيحة جامعة للشرائط ومن وجوب إيقاع يهد
النسل إذا أمكن وقد أمكن فلا يجرى ما قبله - من قوله قدس الله تعالى روحه - (ويجمع بين
الفرائض بتيمم واحد) إجماعاً كما في (الغلاف والمقاصد الملية وكشف الاثام وظاهر المنتهى والتذكرة)
حيث قال في الأول قل دلوأنا وفي الثاني عندنا واحتل الشيخ استحباب التجديد كالوضوء بغير همام
ونحوه (وقل) الشافعي لا يجوز أن يجمع بين صلاتي فرض ويجوز أن يجمع فريضة واحدة وما شاء
من التوافق وهو المحكى عن عمر وابن عباس - من قوله قدس الله تعالى روحه - (ولو تيمم ندباً
دخل به في الفريضة) إجماعاً كما في (الغلاف وظاهر كشف الاثام) (وقل الشافعي إذا تيمم لنافلة
لم يجز أن يصلي به فريضة ووافقتنا أبو حنيفة فيما قلناه وفي (التذكرة) لو تيمم لصلاة النفل استحبابه
الفرض وبه قل أبو حنيفة وأصح وجهي الشافعي المنع ولا خلاف أنه إذا تيمم للنفل استحباب من
المصنف وقرأة الزائم أن كان تيممه من جناة ولو تيمم المحدث لمس مصحف أو الجنب قرأة

ولو اتهموا الى ماء مباح واستوتوا في اثبات اليد فالملك لهم وكل واحد أولى بملك نفسه
ويبعد المجنب (متن)

ولم يرجع شيء في أصل المسئلة في (التذكرة وغاية المرام والمذهب البارع والتفتيح) في آخر كلامه
في التحقيق الذي حققه وفي (التحرير والذكري والبيان والدروس) ان الجنب أولى من الطائض
بل فيما عدا الاول انه أولى من الطائض وقسمها ومن ماس الميت وفي (التمهي ونهاية الاحكام
والمساك) ذكر احوال تقديم الجنب واحتمل تقديم الطائض فيما اذا اجتمع من دون ترجيح وكذا
في (جامع المقاصد) لعدم النص وقد سمعت ان الشيخ خير بينهما (وقال في التذكرة) ان الطائض
أولى من الجنب لان الطائض تقضي حق الله تعالى وحق زوجا ولو اجتمع الجنب والمحدث فالجنب
أولى كما في (التذكرة وغاية المرام وجامع المقاصد) ويلوح من (التفتيح) الاجماع عليه وقد مر ان الشيخ
يقول بالتخير ولو اجتمع الميت والمحدث فأولوية الميت أقرب كما في (جامع المقاصد) وتردد فيه فيما
اذا اجتمع المحدث والطائض وقسمها ومن ماس الميت وفي (المستبر والتذكرة) وغيرهما لو أمكن ان يستعمله
أحدهم ويجمع ويستعمله الآخر فالأولى تقديم المحدث وفي (نهاية الاحكام) لو أمكن الجمع وجب بأن
يتوضأ المحدث ويجمع ماء الوضوء في اناء ثم يشتمل الجنب الخالي ثم يجمع ماء في الاناء ثم يغسل به
الميت لان الماء عندنا باق على حله بعد الاستعمال وفي (البيان وجامع المقاصد) لو كفي لمحدث فهو
أولى واحتمل في الاول صرفه الى بعض اعضاء الجنب وفيها انه لو قصر عنها تعين الجنب ونحوه
في (غاية المرام والتفتيح وفي كشف الغطاء) ولو لم يكف الماء واحدا منهم كان أوجبنا على الجنب
استعمال ما يجده من الماء كان أولى به ون كفي الجنب وفضل من الوضوء فن لم نوجب على الجنب
استعمال الطائض كان أولى بالبذل للتلايضح الفاضل لا المشترك وان أوجبناه عليه احتل أيضا لفظ
حدثه واحتمل الجمع بوضوء المحدث واستعمال الجنب الباقي وعن القاضي ان أمكن بوضوء المحدث وجمع
ما ينصل منه ليقفل به مع الباقي لجنب واستجوده صاحب (كشف الغطاء) وعن ابن سبيد لو استعمله
المحدث والجنب وجمع ثم غسل به الميت جاز اذا لم يكن عليه نجاسة فسدده ﴿ قوله قدس الله
تعالى روحه ﴾ ﴿ ولو اتهموا الى ماء مباح واستوتوا في اثبات اليد عليه فملك لهم وكل واحد أولى
بملك نفسه ﴾ كأن هذا لا كلام فيه عندهم وانما الكلام فيما اذا اتهموا عليه ففي (المستبر والتذكرة
والتحرير) ان المانع القاهر آثم ويملكه لبقته حينئذ وفي (التحرير) التصريح بصحة طهارته حينئذ
وقال في (الذكري) يشكل هذا بازالة أولوية غيره بنصيه وهي في معنى الملك وهذا مطرد في كل
أولوية كالتحجير وتشيش الطائر في ملك شخص ودخول الماء (وقال في جامع المقاصد) كلام
الشهيد متجه (اذا عرفت) هذا فان كان الماء يكتفي بجمعهم فلا بحث ويتنقض تيممهم بأول وصولهم
ولو قصر فحكمه معلوم مما سبق وانتفاض التيمم غير واضح والملك لا يجوز له ايتار غيره به ان كان
يكتفي بطهارته كما صرح بذلك جماعة (قال في كشف الغطاء) ورد بأن أبا بصير سأل الصادق عليه
السلام عن قوم كانوا في سفر فأصاب بعضهم جنابة وليس معهم من الماء الا ما يكتفي الجنب نفسه
يتوضئون هم هو أفضل أو يطهرون الجنب فيقتل وهم لا يتوضئون فقال يتوضئون هم ويتمم
الجنب وان قصر فقيه التصيل السابق فليحظ ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ويبعد الجنب

تيممه بدلا من النسل لو قضه بمحدث أصغر (متن)

تيممه بدلا من النسل لو قضه بمحدث أصغر ﴿ هذا هو المشهور كما في (المذهب البارع) وكشف الالتباس وفوائد الشرائع والكفاية وجمع البرهان) ومذهب لاكثر كما في (التلخيص والذريعة) ومذهب (شرح من تيمم) سائر طائفة ما عدا السيد في شرح الرسالة ومذهب السيد في غير شرح الرسالة كما في (شرح من تيمم) وهو الاظهر في المذهب والصحيح من (القول) كما في (السرر) وصرح في (الترغيب والترهيب) وسواء (السرر) والمعتبر والسرائع والذوق والمنتهى والتحرير والارتداد والمختار وغيره من كتب نصب (والذكرى والدروس والبيان) والمذهب البارع والمؤرخ الحوي والمنتقى وجمع من تصدقوه وهو المذهب الصحيح والسليم لا تيسر وروض الجنان والمدارك والكفاية والذخيرة) وغيره وهو المقول عن (جواهر) والاصح (والمجمع) بل لا أجد مخالفا سوى علم الهدى في شرح "رسالة" صاحب (المفاتيح) كبري في مثل ذلك غيره وقد صرح في كثير من هذه الكتب المذكورة (أذا وجد حيا من ... لا يكتفيه للعسل ويكتفيه للوضوء) وجب عليه التيمم بدلا من اصل ولم يحرله للوضوء ويستندون على ذلك ان التيمم لا يرفع الحدث جمداً وقد سمعت قوله في معنى وقل هو يمسح في (النهار) والذكرى وكشف الالتباس وجامع المصنف وفوائد (السرر) والروض والمدارك) هذا والمخالف كما سمعت من السيد في شرح الرسالة على ما قل عنه حيث أوجب للوضوء دفعه الاصل ثم عدله بكتفه للوضوء بانه لا يرفع الحدث الا بغيره ولا يصح له ان يوجبه للوضوء وان تيمم بدلا منه دونه من أنه لا يرفع الحدث قل في (كشف القناع) ويندفع عنه لا خلاف في دفعه عنه بل لا يندفع الا بحدث أصغر لا بد من رفع ما نصبه ولا دليل على عوده فبما لم يزل (قلت) هذا الدفع عليه في (جمع الفائدة والبرهان عن روض الجنان) على الظاهر وشر إليه صاحب (المفاتيح) حيث قال في تحقيق أن التيمم يرفع الحدث الى غاية هي التمسك من الماء ولا فرق بين رفع الحدث واستحالة البدن على أن الاباحة كافية ما لا تصعب حكما حتى يعلم رضا والمعلوم قل ... نية لا يصح لا عود حكم الاكبر (وقل في مجمع البرهان) بعد أن قل هذا الدفع المذكور في (كشف القناع) عن شرح (الارتداد) يعلم من هذا أنه لا يرفع من قول السيد بالوضوء والتيمم بدلا منه القول أن التيمم رفع مع دعواهم الاجماع على خلافه (قلت) ما ذكره الشهيد في (الذكرى) يدل على أن السيد قتل برفعه لحدث كما قلته عنه جماعة كما سمعته في اول الفصل الثالث (قل في الذكرى) قل لمن رفع في شرح الرسالة ان الجنب اذا تيمم ثم احدث أصغر ووجد ما يكتفيه للوضوء توفى به لان حدثه لا اول قد ارفع وجاء ما يوجب الصغرى وقد وجد من الماء ما يكتفيه لها فيجب عليه استعماله ولا يجوز له تيممه (قل في الذكرى) ويمكن ان يريد السيد بارتفاع حدثه استحالة الصلاة وان الجنب لم يبق ما نية فلا ينسب الى خطاة الاجماع والشيخ في الخلاف حكم في هذه الصورة بوجوب إعادة التيمم بدلا من (من حلت) الجنب وان لاحكم لحدث الوضوء فلا يستعمل الماء فيه وعلى مذهب المرتضى لو لم يجد ... للوضوء ينبغي إعادة التيمم بدلا عن الوضوء انتهى ما في (الذكرى) وهذه البارة كالصريحة في أنه قتل برفعه لحدث (وقل في جامع المقاصد) بعد ان قل عن (الذكرى) تأويل كلام المرتضى بن المراد بارتفاع الحدث استحالة الصلاة مانعه وكيف حملنا كلامه فهو ضعيف اذ لا يلزم من الاستحالة زوال حدث الجنابة بل

ويتيمم من لا يتمكن من غسل بعض أعضائه ولا مسحه (متن)

هو باق فذا زالت الاستبحة تعلق الحكم به انتهى (قال في جمع البرهان) يمكن أن يكون مراد المشهد منع كون المرتضى مخالفاً للاجماع لاقوية مذهبه (وقال في المدرك) بعد أن قل عن المتبر اجماع الماء كافة على أن التيمم لا يرفع الحدث ما نصه لا ريب فيما ذكره لكن لا يلزم منه امتناع الرفع الى غاية معينة وهو الحدث أو وجود الماء وهو المبرر في كلامهم بالاستبحة ثم انه اختار المذهب المشهور لديهم المذكور وهو قاء الجنابة وزوال الاستبحة بالحدث الاصفر قال ويدل عليه صحيحة زرارة (وقال) الاستاذ أدام الله تعالى حراسته في (شرح المفاتيح) لا يخفى ما في كلامه من التدافع ثم أورد عليه ايراد كثيرة تقدم قل بعضها في صدر الفصل الثالث في الكيفية الى أن قل وبالجملة ان كانت الجنب التيمم جنباً في حال تيممه كما هو مقتضى الاجماع والاخبار أنه غير مانع من صلاته ونحوه من جهة جنابه الموجودة فيه بسبب تيممه تعيين ما في المتبر وغيره من كتب القوم والايوجه كون التمكن من استعمال الماء حدثاً أو حصول الجنابة من دون حدث أصلاً ويصير الرجل جنباً من دون سبب من أسباب الجنابة ويصح مذهب السيد لا مذهب القوم (ثم قل) والاستبحة عند القوم رفع منع ذلك المنع بالسكينة (ثم قال) بعد تحقيق طويل كثير القوائد أنه عند ما أحدث بالاصفر بعد التيمم لا شك في كون الواجب عليه الفسل لو تمكن منه ولم يجز له الوضوء قطعاً فتعين عليه ارتاب الذي هو بمنزلة الماء في حالة قد استمكن من المائية فيجب عليه التيمم بدلا من الفسل البتة ولم يجز الوضوء موضع التيمم بدلا من الفسل ولا اتيمم بدلا عن الوضوء فعدم المنزلة أيضاً من جملة أدلة المشهور انتهى (قلت) هذا يمكن أن يكون جواباً عما في كشف اثم من دفع دليل المشهور (واجاب) عما ذكره في (المفاتيح) من ان الإباحة كافية لاستصحاب حكمها بانه بعد الحدث الاصفر ترتفع إباحته قبيلاً وعدم التمكن من الفسل لا يصير منشأ لباق إباحته ووجوب الوضوء اذ المعلوم من الاخبار والاجماع انه اذا لم يتمكن من تعيين عليه الترابية بدلا عن المائية لا مائية أخرى بدلا عن المائية الغير التمكن منها بل الوضوء لا يصير بدلا من الفسل عند عدم التمكن منه أصلاً مع أنك عرفت أن الاستصحاب يقتضي بقاء الجنابة وبقاء احكامها الا ما ثبت خلافه وان مجرد إباحة الصلاة ليس نفس زوال الجنابة ولا مستلزماً له انتهى (وقال في المذهب البارع) فان قلت لا مشاحة في ذلك عند السيد لانه يوجب ضربة واحدة سواء كان التيمم للفسل أو الوضوء فلا فرق بين أن يبعد بدلا من الفسل أو الوضوء (ثم أجاب) بان الفائدة تظهر من وجوه النية وأنه لو وجد ما يكفي للوضوء توشاً به عند دخوله في حكم المحدثين حدثاً أصغر منه فبإباح له دخول المجد وقراءة الزايم قبل التيمم الثاني عنده لا عندنا ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (ويتيمم من لا يتمكن من غسل بعض أعضائه ولا مسحه) قد استوفينا الكلام في القام في الفصل الثالث في احكام الوضوء (وهما المصنف هنا كعبارة المبسوط واخلاف والشرائع) الا ان عبارة المصنف ظاهرة في الوجوب وفي (اختلاف والشرائع) التصريح بجواز التيمم وهي ذات وجهين (الاول) ان المراد اتقاء القدرة على غسل العضو اذا كان مفضولاً ومسحه ان كان ممسوحاً (وأورد) على ذلك أنهم ذكروا في احكام الجبيرة أنها اذا عمت عضواً كاملاً مسح عليه ولا ينتقل الى التيمم وذكروا أيضاً ان الجرح الذي لا يوصق عليه وانكسر الذي لم يوضع عليه جبيرة اذا تضرر بالماء يكفه غسل ما حوله ولا ينتقل الى التيمم

(وأجاب) عن الاول في (المدارث) باختلاف موضع المستئين واختصاص النص المتضمن لذلك الحكم بالجيرة فلا يمتد الى غيرها (وأجاب) عن الثاني الحق الثاني والشيد الثاني بأن ما تقدم هو على أن الكسر والجرح لم يستوعب عضوا كاملا بخلافه: وفي (جمع لمعد) يمكن الجمع بوجه آخر وهو ان ما ورد من النص بفسل ما حوله هو الجرح والقرح والكسر لا ينتقل عنه الى التيمم بمجرد تغلغل غسله وان كثرت أي كالوكان عضوا كاملا ليجل في غيره كما لو كان تغلغل الفسل لمرض حر فيه ينتقل الى التيمم الا أن عبارات الاصحاب تدل على ذلك وسند لى ظهر عبارة في التذكرة وهي قوله الطهارة عندنا لا تبطل فلو كان بعض بدنه صحيحا ومعه جريح تيمم وكبره عن غسل الصحيح قل وظاهر هذه العبارة الاطلاق فيكون الجمع الاول قريبا من الصواب لأن يتبرع عضو كامل في الطهارة بيد انتهى كلامه وفي (شرح المفاتيح) العضو اذا كان مريض كامين ونحوها لا يجري فيه حكم الجيرة والقرح والجرح اذا أمكن غسل ما حوله خاصة بل لا بد من تيمم وسبه لى ظهر لاصحاب وقد تقدم قل ذلك كله (الوجه الثاني) أن المراد تغلغل مريض وعضو مريض ولو على نظفة ولو كان مفسولا وعلى هذا فلا يرد الابرار الاول لكن يمتد التيمم في هذه الصورة بتدوير الطهارة لانية فلا داعى له من تأويل الجواز الواقع في عبارة الشيخ وغفقى وفي (كشف القم) مردحور تيمم ولو كانت حبرة يمكن مسحها وان حازت الطهارة لانية أيضا فيكون مخيرا بينه لكن في (التذكرة) لا يمكن من مسح بالماء على الجرح أو على جيرة وغسل الباقي وجب ولا ييمم وفي (منهاى) وبهاية لاحكام) اذا تمكن شد الجرح بخرقه والمسح عليه مع غسل الباقي وجب ولا ييمم وهو لوجه لاجرم المسح على الجيرة اتفاقا كما في (المنتهى) والتذكرة) وغيره وأجزاء التيمم غير معلومة لاهلنا لا امر لمسح عليها في الاخبار لم تطلق لاجبار بهم لجسد كان مروح وروح وكبر يمكن امرار لمق لى في (المنتهى) انه لا فرق بين الطهارة الصغرى والكبرى عند عدة لاهلنا سوى شيخ في (خلاص) والبسوط) احتاط بجمع بين التيمم وغسل يمكن غسله من لاهلنا فالله يهدي صاف لاجماع (قل في كشف القم) وقد يؤيد بأن ليسور لا يستل نفسه تيمم وقد مره كلامي ذلك هذا (وقل) أبو حنيفة ان كان أكبر أعظمه صحيحه غسل جميع ولا ييمم ولو كان لى سقيى ولا يفضل والذي عليه عامة اصحاب الشافعي غسل يدر على غسله ييمم هذه ذكره في لاهلنا ونحن تعرض لما ينبغي التعرض له وبوضحه تدره به (فقل) حتم في (الوجه) لاهلنا) التيمم فيه د تغلغل الجيرة وتكرار الماء عليه ولو بنجسة لمحل مع عدمه يمكن ان تغلغل ورواه عنه رحمه و مطلقا واحتمله في (شرح المفاتيح) فيه ذاك كانت لجيرة نعمة وفي (الوجه) وتذكرة (مظهر المتبر) لو كان في محل الفسل كسر أو قرح ورح مجرد ليس عليه حبرة أو لا يمكن غسله به يجب مسح ذلك بالماء ويظهر من صاحب (المذكرك) واستدراك الكل وسحب (الحدائق) لاجماع عليه احتاط في (شرح المفاتيح) بالجمع بين مسح عليه ووضعه حرقه ومسح عليه ولو يمكن مسح في المنتهى وبهاية الاحكام والعمروس) في لوضوه (وشرح المفاتيح) يجب مسح حبرة لمسح عليها واحتمله في (نهاية الاحكام) في بحث لوضوه وفي (خبرية) والتذكرة (الوجه) يجب غسل حوله خاصة لكنهم لم يفتوا المسح على الجيرة (وحتل في لاهلنا) لا حكمة) سقوط فرض التيمم وبسبب (التذكرة) ان استلزم وضع الجيرة متر شي من الصحيح يمكن منع لاهلنا ترك للفسل لوجب

ومن يصلي على الجنائزة مع وجود الماء ندباً ولا يدخل به في غيرها (متن)

والجواز عملاً بتكميل الطهارة بالمسح انتهى وفي (التذكرة) إذا كانت الجبائر على جميع أعضاء الفضل وتندر نزهاً مسح عليها مستوجباً بالماء ومسح رأسه ورجليه بقية البلل وفيها أيضاً وفي (المختبر والمنتهى والذكرى) أن الجبيرة لو استودبت محل الفرض مسح عليها أجمع وغسل باقي الأعضاء ولو تندر المسح على الجبيرة يتيمم وفي (شرح المفاتيح) إذا كانت الجبيرة على جميع أعضاء الفضل يتيمم على احتمال لمد فهم هذا النوع من الجبيرة قال وإذا كان العضو به مرض كالعين لا يجري فيه حكم الجبيرة والقرح والجرح بل يتعين التيمم ونسبه إلى ظاهر الأصحاب ما عدا الشيخ في (الاختلاف والميسوط) لأنه أخطأ بالجمع بين التيمم وغسل ما يمكن غسله قال وإذا كانت الجبيرة في موضع التيمم ولا يمكن مسح البشرة فلا وجه لتوهم تجوز التيمم كما صرح به جماعة (هذا) وقد أشكل الأمر على صاحب (المدارك) في المقام فقال في بحث الوضوء والتيمم أن في كلام الأصحاب في المقام إجمالاً لتصريحهم بالخلق الجرح والقرح بالجبيرة سواء كانت عليها خرقعة أم لا ونص جماعة منهم على أنه لا فرق بين أن تكون الجبيرة مختصة بالعضو أو شاملة للجميع وفي التيمم جعلوا من أسبابه الخوف من استمال الماء بسبب الجرح والقرح ولم يشترط أكثرهم تندر وضع شيء عليها والمسح ثم ذكر الأخبار وجمع بينها بوجوهين وتبعه على ذلك صاحب (المفاتيح) وخالفها صاحب (الحقائق) والاستاذ أدام الله تعالى حراسته بين لهم الحال وكشف عن وجه ما ظنوه من الإجمال وقد تقدم ذكر ذلك كله في تذييل عقده في آخر مباحث الجبائر فليرجع إليه من اراده ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ومن يصلي على الجنائزة مع وجود الماء ندباً ﴾ أي يتيمم حينئذ وقد تقدم الكلام مستوفى في المسئلة في موضعين أحدهما في المطلب الثالث من مباحث الجنائز والثاني في صدر الكتاب ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولا يدخل به في غيرها ﴾ لأن شرعية التيمم مع وجود الماء مقصور على مواضع مخصوصة فلا يدخل به في مشروط بالطهارة واجباً أو مندوباً وجد الماء أولاً قطع بذلك من تعرض له من الأصحاب وفي (التذكرة) يجوز أن يصلي على جنازتين على التوالي بغير تيمم أو يتيمم آخر وللشافعي وجهان أحدهما المنع وفي (مجمع البرهان) معلوم عدم جواز فعل ما يشترط بالطهارة بهذا التيمم ولو كان مع التندر بناء على عدم اشتراط صلاة الجنائزة بالطهارة وفيه تأمل قد مر مثله في الوضوء انتهى وقد تقدم في مباحث الوضوء تمام الكلام في المسئلة وقتلنا فيها أقوال الأصحاب رضي الله تعالى عنهم وأرضاهم وجعل في أعلى عليين مثاومهم مع خير خلقه محمد وآله الطاهرين صلى الله عليه وعليهم أجمعين وجعلنا الله سبحانه بفضلهم ورحمته وشفاعة وكرمه بمن يقتني آثارهم ويسلك سبيلهم ويحشر في زمرة من انهم نحن الدنيا والآخرة وتوجه إليه في ذلك بمحمد وآله صلى الله عليه وآله ونسبته بهم أن يوقنا لتمام هذا الكتاب وأن يهدينا إلى الصواب وأن يضل بنا ما هو أهلنا والحمد لله كما هو أهله وصلى الله على محمد وآله وعجل الله فرجهم

وقد تم شرح كتاب الطهارة في الربيع الاخير من ليل السبت الثانية والعشرين من ربيع الاول على يد
 مولفه الفقير الحقير محمد الجواد بن محمد بن محمد الحسيني الحسيني عامله الله بطلعه الحفي في الدنيا
 والآخرة انه رحمن الدنيا والآخرة في التجف الشريف على مشرفه وأخيه وأبنا أكل الصلوات واتم
 السلام في العام الاول من المائة الثالثة بعد الالف هذا آخر كلام المصنف قدس الله روحه وبه تم
 كتاب الطهارة وبيله كتاب الصلاة

وقد وفق الله تعالى به وطلعه وجوده وكرمه لأتمام طبعه في مصر القاهرة المعزية بالمطبعة الرضوية
 في اليوم العاشر من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٧٤ من الهجرة النبوية على مهاجرها وآله فضل الصلاة
 وأكل التحية

وقد عني بتصحيحه على نسخ متعددة مقالة على سعة لامل كمال الدقة ونماء التأمل والضبط
 الا ما زاع عنه البصر ولم تصل اليه قدرة البشر خدام العلم والعلماء المبد الفقير الى عونه العتي محسن
 ابن المرحوم السيد عبد الكريم بن علي بن محمد الامين بن أبي الحسن موسى الحسيني العاملي الشتر في

نزيل دمشق الشام عسى الله عن جرمه واسمه تعالى شأنه ان يجعل هذا العمل

خالصاً لوجه الكريم موجباً لفته من الحميم والفوز بالنجم انه جواد كريم

وأتمس من كل من طرسيه هذا الكتاب الشريف

المداء لمصنفه والسامع في طبعه وشرفه ولي ولوالدي

وجميع المؤمنين والمحدث لله رب العالمين

وصلى الله على سيده محمد وآله

الطاهرين وصحبه المنتجبين

وسلم تليها

كثيراً



ومما قاله السيد الحميد والعالم الوحيد المحقق المتقن السيد سيد محسن الامين بن المرحوم
السيد عبد الكريم مقررّاً على كتاب مفتاح الكرامة (بهذه الايات)

شرح به تنحل كل عريضة * في حلها قد أُعيت الشرايح
جمع المقاصد كاشفاً لثامها * ولكل مشكاة غداً ايضاحا
كنز الفرائد والفوائد وهو في * ظلم الجهالة قد بدا مصباحا
بحر تدفق من يراع محمد * تلقى البحور بجنبه ضحاحا
لله آية معجز ظهرت له * ففدت لكل كرامة مفتاحا

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

﴿ ولبعض الفضلاء المعاصرين للمصنف مقررّاً على هذا الكتاب ﴾

ألا ان القواعد حين وافق * الدين محمد صارت دعاءه
لقد جمعت قواعد جميعاً * وقد حفظت مفاصلها نظامه
ولكن أُعيت العلماء طرّاً * وقد جهدوا فما بلغوا مراده
وكم قد أشكل الاشكال منها * وما من كاسف عنه تابه
ولا من جامع للفصد فيها * وان مرجوا ايضاح كلامه
وحيث تعاقب الابواب عسا * أنى الباري (بمفتاح الكرامة)

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

﴿ ولبعض الفضلاء المعاصرين للمصنف مقررّاً على هذا الكتاب ﴾

جاد الجواد لنا بشرح قواعد * قد جمعت كل الحسن فيه
شرح يبين لك العقاهة كلها * وفيه بكل كلام كل فقيه
يكفي المقيّم عن الرجوع لاسوا * وما سواه عنه لا يكفيه
وعليه لو وقف المصنف لم يقف * عن ثم صاحبه الجواد بفيه
ان لم تكن اياه أنت فأقرب السقري أخوه لأمه وأبيه

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

﴿ وللمصنف قدس سره ﴾

كتاب باغي الفقه أقصى مراده * وينبغي به عن جده واجتهاده
كحات له جفني بميل بهاده * وخضبت كفي دائماً بمداده

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

سجل يان بطناً الرامع في طهارة مفتاح الكرامه مع صوابه

لم ين هذا الجهد قد صبح سراراً عديدة على نسخة الاصل وغيرها مع بذل غاية الوسع
والنهي الجهد ولكن لما كان الخطأ والنسب كالطبيعة لتتبع الانسان الا من عصمه الله
فقط وقد قصته فيه لغلاط عثرنا عليها عند المقابلة بعد الطبع وحرصا على صحة الكتاب
بطلنا هذه الطريقة لمعرفة صوابها فافترى الأولى للصفحة والثانية للسطر وفصل بينهما
تفصيلاً والكلمة الأولى أو أكثر التلطف والكلمة الثانية أو أكثر الصواب وفصل بينهما نقطة
فان كان يجب الكلمة الثانية هكذا «خل» فهي علامة على انها نسخة بدل من الأولى
وبقيت أغلاط بسيرة مثل قصصان قطعتاً وزادتها أو نحو ذلك تركناها اعتماداً على فهم المطالع

١١٠٢ كتب الأول . كتب ١٣٠٢ أنولها متن . أنواع الطهارة غسل بالماء أو مسح بالتراب
تستل بالبدن على وجه له صلاحية التأثير في البادة وهي وضوء . وغسل ونيم وكل واحد منها لما
واجب أو نوب (متن) ١٢٠٣ . في ٢٠٣ قل في اليان القى . لكنه قال في البيان ان القى
١١٠٣ . مسح . أو مسح ١٢٠٣ الثاني . الثاني ١٣٠٣ . لا يظن . لا يظن ٢٩٠٣
ذكر . ذكره ٣٢٠٣ . الاقتصاد . الاقتصاد ٤٠٤ . والحوى . والحوى ٣٠٥ . وهو .
وهذا ٢٦٠٥ . أو القتل . والقيل ١٧٠٦ . ين . ين ٢٧٠٨ . والحجة . والحجة عليه ١٠٠١٠
الفسل في . الفسل في ١٢٠١٠ في بحث . وفي بحث ٢١٠١٠ . ما . ما ٤٠١١ . وسيجي
على . وسيجي ١١٠٠ . والروضة . والروض ١٢٠١١ . بضم . بضم ١٨٠١١ . لا يجرم . يجرم
٢٠١٢ . اذا منها . اذا نزلها منها ١٢٠١٦ . حرير . حرير (ظ) ١٢٠١٢ . فله . فله
١٢٠١٢ . ين . ين ٢٨٠١٢ . من . من هذا ٢٩٠١٢ . منشأ . منشأ الصحة ١٥٠٢٤ . الرياض
الروض ١٥٠٢٦ . رمضان . رمضان ١٦٠١٦ . والشيد . والشيدان ١٦٠١٦ . المدين . المدين
١٦٠١٦ . لا يظنوا . ولا يظنوا ١٧٠١٧ . قلها في . قلها ١٧٠١٧ . لا لهم . لا لهم انما ١٧٠١٧ .
والنهي . والنهي (ع) ١٧٠١٧ . وغير . وغيرها ١٧٠١٨ . زيادة . زيادة ١٧٠٢١ . وانصر
انصر ١٧٠٢٨ . والنبي . والنبي والسراير ١٨٠١٩ . يقولون . يقول ١٨٠٢٧ . الفقه . الفقه غل
١٩٠٢٧ . دخلها . دخلها ١٩٠٣٢ . وروى . ورواه ٢٠٠٣٧ . لموقنين . لموقنين ٢٢٠٣٢ . اغسال
اغسال منوه ٢٢٠٣٩ . القى . القى ٢٢٠٣٩ . القصد . القصد ٢٢٠٣٩ . قد . قد ٢٢٠٣٩ .
٢٢٠٣٩ . التناخل . التناخل حصول ٢٢٠٣٣ . فلين . فلين مثلاً ٢٢٠٣٩ . تعدد . تعدد ٢٢٠٣٩ .
جبا . جبا ٢٢٠٣٣ . الثاني . الثاني في . الثاني ٢٢٠٣٩ . قد . قد غل ٢٢٠٣٩ . لا اعاد
٢٢٠٣٩ . (طريق غل) ٢٢٠٣٩ . قد . قد غل ٢٢٠٣٩ . قال ٢٢٠٣٩ . الاجاع . الاجاع
٢٢٠٣٩ . الثاني . الثاني ٢٢٠٣٩ . في ذلك . في ذلك ٢٢٠٣٩ . كذا . كذا ٢٢٠٣٩ . التيم . التيم نداء
٢٢٠٣٩ . التيم . التيم ٢٢٠٣٩ . في ذلك . في ذلك ٢٢٠٣٩ . يقول . يقول ٢٢٠٣٩ . هو المساجد
٢٢٠٣٩ . الثاني . الثاني ٢٢٠٣٩ . في ذلك . في ذلك ٢٢٠٣٩ . كذا . كذا ٢٢٠٣٩ . التيم . التيم
٢٢٠٣٩ . الثاني . الثاني ٢٢٠٣٩ . في ذلك . في ذلك ٢٢٠٣٩ . كذا . كذا ٢٢٠٣٩ . التيم . التيم

٢٢٥٣٢ ضيفه. ضيفه ان (ظ) ٢٥٣٣ الاصلية. الاصوله غل ١٠٥ ٣٣ المدارك. المدارك ٢١٥٣٣ الشرط. شرط
 ٣٠٥٣٤ مجيد. الجدد ٢٧٥٣٦ وعبر. وعبر ٢٧٥٣٦ مذهب. فلو غل ٢٧٥٣٦ ظاهر (قاضي غل)
 . ظاهر ٢٩٥ ٣٩ واحد. المانه. واحد هو الحلقه المانه ٢٧٥٣٦ دفع. دفع ترم ١٨ ٥٤٣ بل. لا ٤٣
 ٢٧ ٥ ذلك في جمع الفوائد. ذلك المجمع والفوائد ٢٧٥٣٦ لا يستكشف. لا نكتاف ٤٤ ٥. بل. في
 المساء ١٦٥٤٤ صاحب. صاحب غل ٤٤ ٣٣٥ ولعلها. ولعلها ٦٥٤٤ بدونها. بدونها ٢١٥٤٤ وشرحا.
 وشرحا ٢٢٥٤٤ ومن. أو من ٧٥٤٦ ثلاثا. ثلاثا ٤٥٤٧ وظاهره. ظاهره ١٥٥٤٧ في. على ٤٨ ٤٥
 لاين. له ابن ٣٥٥٥٥ في التشرية. بالتشرية ٣١٥٥٥ عنها. عنها سوى ٢١٥٥١ وفي النهاية. في
 الهداية ١٦٥٥٢ على. على عدم ٣٥٥٢ بنطه. بنطه ٤٥٥٣ ذكر. ذكر ١٥٥٣٣ عند. عند ١٤٥٥٣
 السرائر. المراسم غل ٣٢٥٥٣ بقبول. بالبول ١١٥٥٤ الفاظ. الفاظ ١٧٥٥٤ والاقتدار
 (والاقتصاد غل) والاقتدار ١٧٥٥٤ في الشرائع. والشرائع ١٨٥٥٤ فيها البول ١٥٥٥٤ الكلام
 . والكلام ٣٥٥٥٥ الثاني. الثاني ٢٢٥٥٥ بالخصوص الا آية الكرسي. بالخصوص ٢٦٥٥٥ يمكن. يمكن
 ١٧٥٥٨ فترجع. فترجع ٢٩٥٥٨ يمكن غيره. يمكن الثلاثة غيره ١٥٥٥٩ الاستبصار. والاستبصار ١٣٥٥٩
 ظهر. يظهر ١٤٥٦١ احتراز. احتراز ١٥٥٦١ مذكر. مذكر ٢١٥٦٢ لأن. لأن كان ٢٢٥٦٢
 كان. كانت ٢٢٥٦٢ الترشيع. الترشيع ٩٥٦٣ بل. ان ٢٩٥٦٥ الكرية. الكرية ٦٧٥٦٧
 ١٥ و١٨ التفسير. التفسير ٣٥٦٧ وحكي. وحكي ٣٥٦٧ أبي محمد. أبي الحسن غل ١٦٥٧١
 في المختلف والروضة. في الروضة ٢٨٥٧١ ومن الصادق. من الصادق ٨٥٧٢ الكر. والكر ٧٢٥٧٢
 ١٧ أي لا. لا ٧٢٥٧٢ ٣٥٧٢ فراهين أي فراهين. فراهين أي فراهين ٥٥٧٣ مسقة. مسقة ١٢٥٧٣ اجتباها
 . اجتباها ١٩٥٧٣ عد. عد ٢٦٥٧٣ والكشاف. الكشاف ٢٨٥٧٣ ضيفه. ضيفه ١٢٥٧٣ (٢)
 ٣١٥٧٣ بما. وما ١٩٥٧٤ بنجاسته. بنجاسته ٢٥٧٤ أي المقيوسلار. أي المقيوسلار (حاشية)
 ٢٧٥٧٤ النجاء. النجاء ١٦٥٧٥ بالركن. بالركن ١٧٥٧٥ كثيرين. كثيرين ١٣٥٧٧ ما وقع
 . وما وقع ٣١٥٧٧ اصطلاح. اصطلاح المشرع. ذلك ١٥٥٧٩ والايضاح. والايضاح والموجز
 ٢٥٥٧٩ وجوب. وجوب ذلك ٥٥٨٠ المدارك. المدارك وغيره ١٥٥٨١ المانعات. المانعات
 ٢٥٥٨١ وغيرها. وغيرها ٢٣٥٨١ المانعات. المانعات ٢٨٥٨٢ عديم. عديم وربما ظهر من
 التهذيب عدم جواز استعمال سؤر التهمة ٢٦٥٨٥ احدها. احدها ٩٥٨٦ غير معلوم. معلوم ٥٨٦
 ١٩ كما صرح به الفاضل في شرحه. (في نسخة) كما صرح به الفاضل وفرضه المصنف في شرحه (وكان الصواب)
 كإفرضه المصنف وصرح به الفاضل في شرحه ٣٥٨٧ التيم. التيم ٦٥٨٨ انطاف في. انطاف في
 المقامين الى ٢٥٨٨ فيها. فيها ٢٣٥٨٨ الروض والدلائل. الروض ٣١٥٨٩ أوتهم. أوتهم ٩٥٨٩
 ٩٣٢٥. بأه ٤٥٩٢ كافي الروض. كافي الروض ٢٣٥٩٢ وقارة عند. وقارة تقطع عند ٢٢٥٩٢
 المسلوب. مسلوب ٣٥٩٣ ظاهر. ظاهر ٧٥٩٣ القروس. القروس ١٧٥٩٣ (بقدر غل)
 (بقدر غل) ٣١٥٩٣ بالنسبة. بالنسبة ٢٥٩٥ هنا زيادته في الكلمة الأخيرة من سطر
 مع سطر ٢١ تمامه ٤٥٩٦ كوة. كوة ١٥٩٦ بالواني كالخديده والراسخه والنسبة. بالواني
 المنطبة. ذلك كالخديده «كذا» والنسبة والراسخه ٢١٥٩٦ (لأن قال الظاهر عموم النسخ في غل)
 . (لأنه قال الظاهر عموم النسخ) حاشية ٣١٥٩٦ الخار. الخار ٢١٥٩٦ وتفسيره ٢١٥٩٦

لأن بعضهم . لأنه قد تقدم ان بعضهم ٩٨ ٣١٥ الى اخره . الى آخر ما مر ١٠٠ ٧٥ المبسوط . والمبسوط
 ١٠٠ ٣٠٠ سطحا . سطحا ١٠١ ١٥٠ التأمل من التأمل في ١٤ ٥١ ٢٠٠ لورد . لورد عليه ١٠٢ ٥١
 ٢ ٥٥ من ١٠٣ ٨٠ يلى . (علي غل) ١٠٣ ٢٣٥ مقدرا . مقدرا ١٠٩ ٧٠ الحار . والحار ١١٠ ٨٠
 (وذايت غل) . (أوذايت غل) ١١٠ ١٩٥ نخس . نخس ١١٠ ١٩٥ في الأخير . والأخير ١١٠ ٣٠ السيد
 في السيد ١١١ ١٤٥ فيا شاة . شاة ١١١ ٢٤٥ الروية . الروية ١١١ ٣٢٥ ابن ١١٢ ٢٧٥ كالغزة .
 كالغزة مثلا ١١٤ ١٢٥ اجبل . اجبل ١١٤ ٢٨٠ والمرام . والمرام ١١٥ ٢٦٥ شاة . نشأ
 ١١٦ ٢٦٥ الطورية . الطورية وعندها ١١٧ ٨٠ غل ١١٧ ١١٧ باطروج . في الطروج ١١٧ ٥
 ٢٤ قان وجب . ذنه (وجب غ) ١١٧ ٢٩٠ الرواية أيضا . الرواية ١١٨ ١٤٠ الأقوى .
 الأولى غل ١١٩ ٤٠ لكونه . لكونه فيه ١١٩ ٦٠ ومصباح . في مصباح ١١٩ ١٩٠ سيد .
 بيد انتهى ١٢٠ ١٠٢٠ فروغ . فروغ ١٢٠ ٨٠ فيها القى لم يطم . فيها الذي لم يطم ١٢٠ ٢٣
 لرواية . برواية ١٢٠ ٣٢٠ البول . البول ثلاثين ١٢١ ١٠ اخر . جز . ١٢١ ٣٠ بكل في كل
 ١٢٢ ٢٠ بالنزح . في النزح ١٢٢ ١٧٠ فيها وحكم . فيها واحتل ذلك في المشي فيها وحكم ١٢٣
 ١٠٠ قارها أو اختلف . قارها أو اختلفا ١٢٣ ١٦٠ لا يجب نزح شي . لا يطرش ١٢٣
 ٢٣٠ الاسم . الاسم ١٢٤ ٣٠ قريط . قريطا ١٢٤ ٢٠ والمثير . والمثير ١٢٥
 ٢٩٠ بالصلاة . في الصلاة ١٢٦ ١٠ يتم . يتم ١٢٦ ١٣٠ على . وعلى ١٢٧ ١١٠ خطأ
 . خطأ انتهى ١٢٧ ٢٢٠ المتجس . المتجس ١٢٧ ٢٩٠ بالمصور . في المصور ١٢٨ ١٤٠
 ١٥٠ المثال . المثال ١٢٨ ٢٢٠ الله . الله غل ١٢٨ ٢٨٠ وانه . أو انه ١٢٩ ٢٤٠
 الحصول . الحصول ١٢٩ ٢٤٠ القبول . القبول ١٣٠ ٣٠ كقبولة . كقبولة ١٣٠ ١٤٠
 بالأنا . والأنا ١٣٠ ٢٤٠ اطعام . اطعام ١٣٠ ٢٦٠ في الكثير . والكثير ١٣٠ ١٨٠
 جميع . جميع ١٣٨ ١٠٠ ذلك . بذلك ١٣٨ ١٨٠ الطيريات . الطيريات ١٣٩ ٥٠ انه
 قال . قال ١٣٩ ٦٠ وملك . وملك وداد ١٣٩ ١١٠ والمثير . والتحرير ١٤٠ ٣٠
 لا يخرج . لا يخرج ١٤٠ ٢٩٠ القواعد . القواعد والمذهب البار ١٤٢ ٢٠ والشمس . أو
 بالشمس ١٤٢ ١٩٠ لاسكر . لاسكر ١٤٢ ٢٤٠ كانت . كان ١٤٣ ٢٤٠ بشرهم
 . في شركهم ١٤٤ ٤٠ أصلة . أصلة ١٤٤ ١٠٠ عليه . عليهم ١٤٤ ١٣٠ نجاستها . نجاستهم
 ١٤٥ ٣٠ في البض . بالبض ١٤٥ ٤٠ البض . البض ١٤٥ ١٤٠ والمساك .
 والمساك وللائل ١٤٥ ١٦٠ الاستاذ . الاستاذ الظاهر ١٤٦ ٣٠ فيها . في فيها ١٤٦ ٨٠
 يستنج . يستنج ١٤٦ ١٨٠ القلم انتهى . القلم ١٤٧ ٧٠ وصوفها . وصوفها وظلها ١٤٩
 ٢٦٠ والشيدين . والشيدين ١٤٩ ٢٨٠ المراد . المراد غل ١٥٠ ٥٠ شطراً . شطر
 صالح ١٥١ ١٦٠ اذ . ان ١٥١ ٣٣٠ الحرب . للحرب ١٥٣ ٤٠ وفي السبق .
 في القبة ١٥٣ ٨٠ التالي . التالي القون ١٥٣ ٣٠ في الموت . بالموت (ظ) ١٥٥ ٥٠ أو
 على سلوة . الشاة للموت ١٥٥ ١١٠ ابن زيد . أبي زيد ١٥٥ ٣٢٠ كرش . الكرش
 ١٥٦ ١٤٣ والشمسي . والشمسي والخفي ١٥٦ ١٥٠ عروين . عروان ١٥٦ ٥٠
 ١٥٦ ١٥٩ بكنهه ١٥٨ ٤٠ حرما . حرما ١٥٨ ٢٦٠ مفازيات . مفازيات ١٥٩

٣٢ • وضبطها • وضبطها ١٦٠ • قرية • قرية ١٦٠ • ١٣ • والنهاية • ولقنته ١٦٠
 ٣٣ • البتل • البتل ١٦٦ • ١٧ • والمستصه المتوف شعرا بأمرها • والمستصه ١٦٩ •
 ١٥ • بمجرد • « لجردخل » ١٧٠ • ٤ • غيره • غيره بالمرد ١٧٠ • ٢٩ • أحدها • أحدها
 ١٧٢ • ١٣ • كان ١٧٣ • ١٥ • الاستاذ • الاستاذ ١٧٣ • ٢٣ • الطريقة • الطريقة ١٧٢
 ٣١ • الا • لا ١٧٩ • ٨ • حيث • حتى ١٧٩ • ٩ • قوي • قويا ١٨٣ • ٢ • الا •
 لا ١٨٥ • ١ • بالشس (١) • من • بالشس من (١) ١٨٥ • ١١ • التزاهة • التزاهة ١٨٩ • ١٩ •
 التحليل • التحليل ١٩٠ • ١٧ • قليل خر • قليل خر في خل ١٩١ • ٥ • منها • منها ١٩٢ • ١٩٠ •
 يطهر يده • مطهر يده ١٩٢ • ١٩ • غيره • غيره ١٩٣ • ١١ • من يزيع • من يزيع الوارد •
 ابن يزيع الوارد ١٩٤ • ١٠ • المقاصد والمهور • المقاصد ولا شهر كافي الكفاية والمهور ١٩٥ •
 ٣ • أولهن • أولهن ١٩٥ • ٨ • غير • غير ١٩٧ • ٤ • والجرد • والجرد ١٩٧ • ١١ • وانغزيره •
 • وانغزير ١٩٧ • ٢٥ • الثاني • الثاني ١٩٨ • ١١ • اذا • اذا ١٩٨ • ١٥ • لا يجوز •
 غله • لا يكون غلة ١٩٨ • ٢٨ • فووضو • فووضو ١٩٩ • ٥ • لا • لا ٢٠٠ •
 ٢٠ • المرتين • المزج ٢٠٠ • ٢٥ • غيره • غيره قال الفاضل • وغيره ٢٠١ • ٢٠ • بالأفال • يراد
 بالأفال ٢٠٢ • ٣ • وفيه • وفيها ٢٠٣ • ٨ • فهو • فهو ٢٠٤ • ٢٢ • حقيقة • حقيقة مقوله ٢٠٤ •
 ٢٤ • وهذا • وهذا (ظ) ٢٠٥ • ١٧ • قلت • قلنا ٢٠٦ • ٣١ • كان عباده • كان معاه
 ٣٠ • ٢٠٧ • الام من الآخر • الام من الآخر ٢٠٩ • ٢٥ • واصحابها • واصحابها ٢١٠ • ١٣ •
 قبل • قبل تمام ٢١٢ • ٢٦ • واستوضح • واستوضح ذلك من ٢١٣ • ١٦ • للتبليس •
 للتبليس ٢١٤ • ١٩ • الاخبار • الاخبار ٢١٦ • ١٦ • لاستباحتها • لاستباحتها ٢١٦ • ٢٣ •
 عن • عن ٢١٧ • ١٥ • لاطات • لاطات ٢١٨ • ٢٢ • لأن • لأنه ٢١٨ • ٣٢ • وغيرهما •
 • وغيرهما ٢١٩ • ٣٣ • له • لنا ٢٢١ • ٧ • وكذا السمي • وكذا الدب السمي ٢٢٢ •
 ٢٤ • المبسوط • الشيد ٢٢٣ • ١٦ • ان القطع • انقطع ٢٢٥ • ١٣ • الفل • الفضل
 ٢٢٥ • ٢٥ • الايضاح • الايضاح ايضا ٢٢٩ • ١١ • قسان • قسان انتهى ٢٣٠ • ١٨ •
 الوجه • الوجه عند ٢٣٢ • ٢٠ • ايقاع • ايقاع ندب ٢٣٤ • ١٩ • القروس • القروس ٢٣٥ •
 • • اجراء • اجراء الماء ٢٣٥ • ٣٠ • لذلك • لذلك أصلا ٢٣٧ • ١١ • في • وفي ٢٣٨ •
 ٢ • البعض • البعض الآخر ٢٣٩ • ٢٤ • موضع • موضع آخر ٢٣٩ • ٢٥ • فهم فن •
 فهم (فن خل) ٢٣٩ • ٢٨ • كثير • كثير ٢٤١ • ٧ • الباقي • الباقي خل ٢٤١ • ٢٥ • الفرض •
 • الفرض ٢٤١ • ٣٢ • آتقا • آتقا ٢٤٣ • ٢ • ثالث عشر • ثالث ٢٤٧ • ١٠ • انطاس •
 الرابع ٢٤٧ • ١٣ • بمسيرة • بمسيرة ٢٤٧ • ١٤ • ما • ما ٢٤٧ • ١٥ • أولها • وأولها ٢٤٧ •
 ١٥ • طارنهما • طارنهما ٢٤٧ • ١٧ • جمع اليان • اليان خل ٢٤٩ • ٢٨ • والمدارك •
 • المدارك ٢٥٠ • ٢٥ • انكر • امكن ٢٥١ • ١٦ • العجب • العجب ٢٥٢ • ١ • ثلاث • ثلاث
 • بثلاث ٢٥٢ • ٧ • الاخلا • الاخلا ٢٥٣ • ٥ • الخلاف • الخلف ٢٥٣ • ٩ •
 السائل • السائل ٢٥٣ • ٢٦ • النجم • النجم خل ٢٥٥ • ٢٩ • الكركي • والكركي
 خل ٢٥٧ • ٨ • مع • مع عدم ٢٥٧ • ٢٩ • الا انه • لأنه ٢٥٩ • ٤ • منها • منها

٣٦١ • ٧ و ٧ • اليمنى • اليمن ٢٦١ • ١٨ • الناصيه • الناحيه ٢٦٤ • ٨ • وفيها • وفيها خ ل ٢٦٤ •
 ١٣ • تفسيرين • التفسيرين ٢٦٤ • ٢٢ • بمعنى مراعاة • وبمعنى مراعاة ٢٦٦ • ١٤ • فيه • فيه به
 ٢٦٦ • ١٥ • العبادات • العباد ٢٦٦ • ١٦ • تحسب • تحسب ٢٦٦ • ٢١ • لا يتبين • لا يتبين بالنيه
 ٢٦٧ • ٣ • القوائد • القوائد ٢٦٧ • ٢١ • وكف • وكفر ٢٦٨ • ٢٨ • في كتاب • كذا في النسخ
 ٢٦٨ • ٣٢ • أو قال في القري • وقال في القري ٢٦٩ • ١ • ادخل • ادخلها ٢٦٩ • ٢٣ • قبل •
 قبل ٢٦٩ • ٣٠ • وذا • وكذا ٢٧٠ • ٣ • لما • لما ٢٧٠ • ٨ • منذ • منذ ٢٧٠ • ٢٥ •
 الرسالة • الرسالة وصرح بعض الحنفية بشرائط الملقه شارح الطحاوي ٢٧٠ • ٢٦ • الملقه • الملقه
 ٢٧٠ • ٣١ • لأذى • لأذى ٢٧١ • ٥ • حكمي • حكمي ٢٧٢ • ٥ • حسب • حسب ٢٧٢ • ٧ • الى • الى
 ٢٧٢ • ٢٩ • انه • ان ٢٧٣ • ١٠ • وسكت • وسكت عليه ٢٧٤ • ١٨ • الفرقة • الفرقة ايقاع كل غلاة
 بفرقتين ٢٧٤ • ٢٧ • ووضوئي وضو • وضوئي وضو ٢٧٤ • ٣١ • الواحد • الواحد ٢٧٥ • ١١ •
 لأنه • لأنه يكون ٢٧٥ • ١٥ • الثالث ان مسح • الثالث ان مسح باثنا في غلاة اليسرى ٢٧٥ • ١٦ •
 من حارة • من آخر حارة ٢٧٥ • ٢٧ • وفي المدارك • في المدارك ٢٧٧ • ٢٦ • لمعدت في بحث الجلب •
 لمعدت ٢٧٧ • ٢٧ • الجنب خ ل • الجنب ح ل لصحيح علي بن جعفر (نسخه) ٢٧٧ • ٢٩ • وان •
 كان • وان ٢٧٨ • ١٠ • يحصل • يحصل ٢٧٨ • ٣٠ • هذا • لهذا ح ل ٢٧٩ • ٢٣ • لأن غسل • لأن
 اثبات غسل ٢٨٠ • ٦ • اجراؤها • اجرائها ٢٨٠ • ٢٣ • مسائل • المسائل ٢٨١ • ٤ • والخرق • والخرق
 ٢٨١ • ٤ • والكي • والكسر خ ل ٢٨٥ • ١١ • من (استشرح ل) • من (استشرح ل) •
 أحاديث ٢٨٦ • ١٣ • فلا انه • فلا ٢٨٧ • ٢ • تكافه • تكافه ٢٩١ • ٧ • وذلك • ذلك ٢٩٢ •
 ١٩ • والخلاف • الخلاف ٢٩٣ • ١٤ • ما • ما ٢٩٤ • ٣ • أحدها • أحدهما ٢٩٤ • ١٥ • اعتبار ح ل •
 اعتبار خ ٢٩٤ • ٢١ • ذلك • ذلك في ظاهر الحل ٢٩٦ • ٣ • والتميين • والتميين فيئي ٢٩٨ • ٨ •
 أو الشاء • مع الشاء ٢٩٩ • ٣ • التكليف • التكليف ٣٠١ • ٢ • فنده • فنده ٣٠١ • ٢٣ • القضاء •
 القضاء قال فيه اختيار التمام وان كان القصر ادا • وبالعكس وقيل بقصر القصر في القضاء مطلقا ٣٠٢ •
 ١٨ • معين • يقين ٣٠٣ • ٢٢ • بما • بما ٣٠٤ • ٢١ • الظاهر • اذ ظاهره ٣٠٤ • ٢٥ • متظافره • متظافره
 ٣٠٤ • ٢٩ • وفي الحديث ان • كذا في النسخ ولا ينبغي اختلال العبارة فتراجع ٣٠٥ • ٢٨ • والمعين •
 أو المعين ٣٠٧ • ٣١ • وقال • قال ٣٠٨ • ٢٧ • الغليظين • غليظين ٣٠٩ • ١٧ • خلافا • خلافا في
 المسئلة ٣١٢ • ٢٤ • الحصول • الوصول ٣١٣ • ٢٦ • غسل • غسل ٣١٤ • ١ • الجانب ح ل • الجانب ح
 ٣١٤ • ٢ • الاصحاب • للاصحاب ح ل ٣١٤ • ١٠ • بد • بد غسل ٣١٤ • ١٦ • أو الحديث • والحديث
 ٣١٧ • ٣ • قوله • قوله ٣١٧ • ٩٠ • ذكر • ذكره خ ل ٣٢١ • ٢١ • ومع • ومع ٣٢٢ • ١٩ • يذكر •
 يذكر ٣٢٢ • ٢٤ • اتمام من العبارات • اتمام ٣٢٣ • ١٠ • المبسوط المبسوط ٣٢٣ • ١١ • والاجتهاد •
 أو الاجتهاد ٣٢٣ • ١٨ • اخر • اخر ٣٢٣ • ٢٩ • قال قال • قال ٣٢٥ • ٤ • بحث الكتاب • بحث
 الرضو ٣٢٥ • ١٨ • اسماء • اسماء ٣٢٦ • ٣٢ • المتبر • المتبر حيث ٣٢٨ • ١٢ • جمع • جمع ٣٢٩ •
 ٢١ • الفرد • الفرد خ ل ٣٣٠ • ٢٨ • حافظه • حافظه ٣٣١ • ١٠ • فيه • لا يبعد ان يكون قوله فيه
 الى قوله وفيه ضف حاشية من المصنف واسكن القدي وجدته في النسخ انها من الاصل ٣٣١ • ١٢ •
 فيه • فيه (ظ) ٣٣١ • ٢٣ • لا يتفق • لا يتفق ٣٣١ • ٢٣ • البحث في • البحث ٣٣٢ • ١ • العمل •

بالنسل ٣٣٢ * ١٨ النسل . غسل خ ل ٣٣٣ * ٢٤ ما ذكره . ما ذكره خ ل ٣٣٤ * ١٧ عل .
 محال ٣٣٥ * ١ يصلها . يصيبها ٣٣٥ * ١٧ الحديث . الحديث ٣٣٥ * ٢١ للمحتلين . المحتلين ٣٣٥ *
 ٢٦ بتمامه . بتمامه الخ ٣٣٦ * ١٣ خيضا . خيضا ٣٣٨ * ١١ ذكر . ذكره ٣٣٨ * ٢٧ قتلوه .
 قتلوه ٣٣٨ * ٢٨ اين . اين ٣٣٩ * ٢ مدخلا . مدخل (ظ) ٣٤١ * ٢ تستبري . تستبري ٣٤٢ * ٨
 والشرائع . والشرائع والمعتبر على ما يظهر وكشف الرموز ٣٤٢ * ١٤ ما بينهما . ما بينها ٣٤٢ * ٢٩
 تحقق الحيف . تحقق الحيفه ٣٤٣ * ١٦ ان لادليل . انه لادليل ٣٤٣ * ٢٤ ممدوده . ممدوده
 ٣٤٤ * ٤ التي . التي (ظ) ٣٤٤ * ٣٠ وانما . وانما ٣٤٧ * ١٤ وعلى . على ٣٤٨ * ٧ والمناسبة .
 والناسيه ٣٤٨ * ٢٤ قال . قاله ٣٤٨ * ٣١ انه . قاله ٣٤٩ * ٦ قال . وقال ٣٥١ * ١٠ الى . الى ان
 (ظ) ٣٥١ * ١٦ عن . غير (ظ) ٣٥٣ * ٥ عشر . جعش ٣٥٣ * ١٠ مذهبهم . مذهبهم المنبه
 ٣٥٣ * ١٩ المصف ها في الرجوع الى الاقران واقصر على قد النساء . المصف هنا ٣٥٣ * ٢٠
 والمساك . والمساك واقصر على قد النساء في الرجوع الى الاقران ٣٥٤ * ٩ فتتدي . فتتدي
 ١١٥٣٥٤ قمارض . قمارض ٣٥٤ * ١٢ الروايات . الرواية ٣٥٤ * ٣٠ سبه . بسبه ٣٥٥ * ٣٥٥ واعترضه .
 واعترضه ٢٨٥٣٥٥ تحيض . تحيضها ٣٥٦ * ٤٤ الست ٣٥٦ * ١٦ والجفريه . والجفريه وشرحا ٣٥٦ *
 ٢٨ قولاً . قولاً (تريخ) ٣٥٧ * ٥ قال . انه قال ٣٥٩ * ١ المشور . المشور ٣٦٠ * ١٠ اليوم
 الوقت خ ل ٣٦٢ * ٦ لزمتا . لزمتا ٣٦٢ * ١٩ تسه . في تسه خ ل ٣٦٢ * ٢٧ فيه كذا في النسخ
 والظاهر زيادة فيه من أحد الموضحين ٣٦٣ * ١٦ في الحرم . الحرم ٣٦٣ * ١٩ قلناه . قلناه عنه
 ٣٦٦ * ٤ وثانية وثالثة . وثانيه وثالثه ٣٦٧ * ٦ الاخير . الاخير ٣٦٧ * ١٩ الآخرين . الآخرين
 ح ل ٣٦٧ * ٢٨ عل . على ٣٧٠ * ١٩ اختيارا . اجتازا ٣٧٠ * ٢١ حفيه . حفيه ٣٧٠ * ٢٥
 الاثم . الاثم حيث ٣٧١ * ١٥ كانه . وكانه ٣٧٢ * ٢ التمه . التمه ٣٧٣ * ١١ السامع . السامع
 فان ٣٧٤ * ٢ قلله . قلله عنه ٣٧٨ * ١ عند كل . عند ٣٧٨ * ٣ مختصره ومصباحه . مصباحه
 ومختصره ٣٨٠ * ٢٩ آخر . آخره ٣٨١ * ١٣ والرسيله . والوسيله ٣٨٢ * ١١ بالتطير . بالتطير
 ٣٨٣ * ١٣ ومضى . ومضى ٣٨٣ * ٢٤ ماذا . ماذا ٣٨٤ * ٢ أيضا . أيضا في المقام ٣٨٤ * ١٧
 موضع اخر . موضع ٣٨٧ * ٦ الاوصاف . للاوصاف ٣٨٧ * ١٨ حيف . حيفا ٣٨٧ * ٢٧ ذلك
 انحصار . انحصار ٣٨٨ * ٥ بالطهارة بالطهارة انتهى ٣٨٩ * ١ وتغير . وتغير ٣٨٩ * ٢٤ وظاهرا
 وظاهر ٣٩٠ * ٢٨ الله كرى . الله كرى وتقليص التقيص ٣٩١ * ٢٥ الصلاة . الصلوات ٣٩١ *
 ٣٠ الصدق . الصدوق ٣٩٢ * ٩ الا ووجوبه . الاولى وجوبه ٣٩٢ * ١٧ والتذكركه .
 والتذكركه والله كرى ٣٩٢ * ٢٧ قول . قول ٣٩٢ * ٢٨ الجاوي . الجاوي ٣٩٤ * ١٧
 في نسخة . في غير نسخة ٣٩٤ * ٢٣ الاضال . الصلاة ٣٩٥ * ١٨ جفريه . جفريته ٣٩٥ *
 ٢٣ قيس . يمتبس ٣٩٦ * ٢ والاخري . والاخر ٣٩٦ * ٩ ان كان . اذا أنت خ ل ٣٩٦ *
 ١١ وجامع المقاصد . واليان ٣٩٦ * ١٣ لا يقدح . انه لا يقدح ١٦٥٣٩٩ الارشاد . الارشاد
 المدونه ٣٩٩ * ٢٣ وشرحا . وشرحيها ٣٩٩ * ٢٥ المشور . المشور ٣٩٩ * ٣١ يمد ابتداء
 يمد ابتداء ٤٠٠ * ٣٠ الخائن . الخائن ٤٠٧ * ١٩ وفيه . وفيه خمسة ٤٠٩ * ٤ ظهور . ظهور
 ٤٠٩ * ٤ بوجهها . بوجهها ٤١٠ * ١٦ ريوها . ريوها ٤١٠ * ٢٩ في التنيه . في الخلاف والتنيه

٤١١ • ٩ • بدنه • بدنه ٤١٢ • ٣٠ • جيباً • جيباً ٤١٣ • ٢٤ • اولى • اولى بالصلوة عليه وفي الفتية
 الاجماع على انه اولى ٤١٤ • ١٢ • الرواية • الاولوية غل ٤١٤ • ٢٥ • قاتل • قاتل ٤١٧ • ٧ • ان
 انه ٤١٧ • ١٢ • انه • ان ٤١٧ • ٣١ • الموطاة • والموطاة ٤١٨ • ١٣ • يتم • يتم ٤١٩ • ٢٦ • ذكر
 ذكره ٤٢٠ • ٩ • تابها • ذك تابها ٤٢١ • ٧ • الشرائع • الشرائع والمف تبع ٤٢٢ • ٢ • وفي شرح
 المفاتيح وفي المفاتيح خ ل ٤٢٢ • ١٩ • واستحسن • واستحسنه ٤٢٢ • ٣٢ • ثم لم أبرح الى أن مات •
 القدي كان في النسخة هكذا (ثم أبرح ان مات) فصحت كما ترى ولا يبعد ان الصواب (ثم • أبرح ان
 مات فليراجع) ٤٢٣ • ٢ • بالمضي • في المضي ٤٢٣ • ٧ • كان • كان ٤٢٣ • ٧٤ • الاتيس • الاتيس • ل
 ٤٢٣ • ٢٩ • ان • لان ٤٢٥ • ١٠ • واستحسن • واستحسنه ٤٢٦ • ٢١ • يظهر • يظهر ٤٢٦ • ٢٤ • نولا •
 ٤٢٦ • ٢٦ • ذل • ذل ٤٢٧ • ٩ • الخلاف • الخلاف كما ص ٤٢٨ • ٢٨ • الاشارة • الاشارة • ل
 ٤٢٩ • ٣١ • أبي الشيخ • الشيخ أبي ٤٣١ • ١٣ • كنى • كنى في ٤٣١ • ٣٢ • الدرع • الدرع انتهى
 ٤٣٢ • ٨ • يزيد • زيد خ ل ٤٣٢ • ٢٤ • مقدم • مقدم خ ل ٤٣٣ • ٢٠ • واتخلص • واتخلص • ل
 ٤٣٣ • ٢٤ • الطوسي • والطوسي خ ل ٤٣٥ • ٣١ • المقاصد • المقاصد لا بد ٤٣٦ • ٩ • حد كات النسل
 بد النسل ٤٣٦ • ٩ • ان • ان كانت ٤٣٦ • ١٠ • كافة (ايضاح ل) • أيضا ٤٣٦ • ١١ • على • على
 عدم ٤٣٦ • ٢٩ • المنحز • المنحز ٤٣٩ • ٦ • فن • فانه ٤٤٠ • ٤ • الجمع • الجمع ٤٤٠ • ١٥ • فانه
 فتاوام ٤٤١ • ١٤ • انبيا • فيها خ ل ٤٤٢ • ١٧ • جل • جل أحد ٤٤٣ • ٥٥ • يدل • دل ٤٤٣ • ١٥
 بالبين • بالبين ٤٤٣ • ٢٥ • كفي • كافي ٤٤٤ • ١٢ • الرواية • والرواية به ٤٤٤ • ٢٧ • استدل • استدل
 على ذلك ٤٤٤ • ١٠ • والمذهب البارع • في نسخة عن القاضي في المذهب البارع ويمكن صحتها وبادة انفظ
 البارع فليراجع ٤٤٤ • ٢١ • موضع • مواضع ٤٤٤ • ٢٥ • اذا • اذا ٤٤٤ • ١٥ • العجز • العجز عنه ٤٤٤ • ٢٥
 بقى • بقى منه ٤٤٤ • ٢٥ • السابق • السابق ٤٤٥ • ٢٤ • يحتمل • يحتمل فيه ٤٤٥ • ٣٥ • غايت أثر • غاية
 أثر ٤٤٥ • ٩٠ • اعتبار • اعتبارية ٤٤٥ • ١٢ • الثاني • الثاني انه ٤٤٥ • ٣١ • الا على • الا على ٤٤٥ • ٢٧
 المشروط • مشروط خ ل ٤٤٥ • ٨٠ • وكذا • وكذا في ٤٤٥ • ٢٢ • قتال الشيخ • قتال الكبي • والشيخ ٤٤٥ • ٢٨
 الطيب • الطيب ٤٤٥ • ١٠ • القدي • القدي ٤٤٥ • ٢٢ • كرى • كرى ٤٤٥ • ٢٢ • احدثا • احدثا ٤٤٥ • ٢٥ • يدخل
 يدخل ٤٤٥ • ١٤ • الصنك • الصنك ٤٤٥ • ٢٤ • الحبر • الحبر ٤٤٥ • ١١ • الاصل في • الاصل في ذلك
 ٤٤٥ • ١٨ • الا • الا ٤٤٥ • ٣٠ • نحوها • ونحوها ٤٤٥ • ٩٠ • ينبغي • ينبغي خ ل ٤٤٥ • ٣١ • قل فيه فيه
 قل عنه ٤٤٥ • ٢٢ • عنها • عنها ٤٤٥ • ١٧ • الكله • الكله ٤٤٥ • ٢١ • تصبى • تصبى ٤٤٥ • ١٠ • الاربع
 الاربع ٤٤٥ • ١٤ • ينبغي • ينبغي لم يبر الى الجانب الذي يلي الرجل اليميني ٤٤٥ • ١٧ • في الروضة •
 في الروض والروضة ٤٤٥ • ٣١ • صلاة • صلاة ٤٤٥ • ٢٢ • صرح • صرح به ٤٤٥ • ٢٢ • قول • قول ٤٤٥ • ٢٢
 الامام • الامام ٤٤٥ • ١٤ • نسبة • نسبة فيه ٤٤٥ • ١٧ • ويدعوا • ويدعوا ٤٤٥ • ٢٦ • ويدعوا • ويدعوا ٤٤٥ • ٢٦
 ٤٤٥ • ٢٢ • تدعوا • تدعوا ٤٤٥ • ٢٦ • ويدعوا • ويدعوا ٤٤٥ • ١٨ • صرح • صرح فيه ٤٤٥ • ٣٠
 والصنف • والصنف ٤٤٥ • ١٤ • يميله • يميله لا يويه • يميله لا يويه ٤٤٥ • ١٣ • في المبسوط • في المبسوط ٤٤٥ • ٨١
 ١٦ • وظاهر الاصحاب • وظاهر الاخبار والاصحاب ٤٤٥ • ١٥ • مع • مع هذه ٤٤٥ • ٣١ • وجاع • وفي
 جامع ٤٤٥ • ٦٠ • الاحكام • الاحكام والبيان ٤٤٥ • ٢٠ • الثاني • الثاني انتهى ٤٤٥ • ٢٠ • وحاشية الشرائع
 وحاشية الشرائع لمبدي ٤٤٥ • ٢٨ • احدثها • احدثها ٤٤٥ • ٢٠ • اشترى • اشترى ٤٤٥ • ٢٠ • اشترى • اشترى ٤٤٥ • ٢٠

ليس . ليس على ١٧٥٤٩٢ وان . ان ٧٥٤٩٣ انه . ان (ظ) ٣٥٤٩٥ والفته . والنتبه ١٥٥٤٩٦
عليه . عليها ٢٩٥٤٩٦ تأخر . تأخرته ٣٧٥٤٩٦ كتابه . كتابه خ ل ٣١٥٤٩٩ خبراً خبراً ٨٥٥٥٠
هنا . عنهما ٤٥٥٠٢ وفي . في ١٣٥٥٠٢ تنزيه . تنزيه ١٧٥٥٠٢ وتحريجاتهم . وتحريجاتهم ١٧٥٥٠٢ نقاد .
لقاد ١٩٥٥٠٢ الماتم . الماتم ٣٦٥٥٠٢ وقال في المختبر . وقال المصنف في الخلف خ ل ٣٥٥٠٢ دما .
وما . ٢٥٥٠٣ المدارك . والمدارك ٢٥٥٠٤ شبيهه . شبيهه ٢٥٥٠٤ مختصرة . ومختصرة ٥٥٥٠٦ وما بعد .
رما قبل ٦٥٥٠٧ مذهب . عمل ٢٤٥٥٠٨ عته . عته ٢٦٥٥٠٩ المبت ١٥٥١١ وفي . في ٢٢٥٥١١
كان . كانا ٢٣٥٥١١ على خشبة . على خشبته ٢٦٥٥١١ التقي الجلبي . التقي الحلبي خ ل ٣٥٥١٢
صل . صلي ٣٥٥١٢ خشبة . خشبته ١٩٥٥١٢ قال . وقال ٣٥٥١٣ روجبها . روجبها ٥٥١٤
١٢ الا بنجس . الامن نجس ٨٥٥١٦ المبت . المبت يعني ١٧٥٥١٦ قان . قانه ٥٥١٨
علينا . غلبنا ٥٥١٨ السلم ميتا . المبت مسلماً ٢٥٥١٨ بلا . بل لا خ ل ٦٥٥١٩ واليان .
واليان والله ٥٥١٩ ٩٥٥١٩ الخلف . الخلف وكذا ٨٥٥٢٠ المستنيين . المستنيين (المستنبخ ل)
٥٥٢٠ ٢٩٥٢٠ ماذا ١٥٥٢١ ٢٨٥٢١ فيه . في ٢٥٥٢٢ به . به أيضاً ٢٥٥٢٢ والجفريه .
الجفريه ٥٥٢٣ ١١٥٢٣ فيه . قد ٣١٥٢٣ عسرا . عسرا ولا حرجا ٢٨٥٢٤ يحنى . يحنى
٥٥٢٤ ٦٥٢٤ واستقراره . أو استقراره ٦٥٥٢٥ يحنى . يحنى ١٧٥٥٢٥ يأتي . يأتي ١٩٥٢٥
والشافعي . الشافعي ١٩٥٢٥ هذا ٧٥٥٢٦ ظاهر . وظاهره ٢٥٥٢٨ ٤٥٥٢٩ عليه . عليه ٥٢٩
٧٥٥٢٩ الاصحاب . الاصحاب وأما كونه خالفاً فهو شرط عندنا كما في نهاية الاحكام ٨٥٥٢٩ ٨٥٥٢٩
اضرار ١٤٥٢٩ اجز . جز ١٧٥٥٣٠ يقي . يقي ٢٤٥٥٣٠ ويتركها عليها . ويتركها عليها
(ظ) ٢٩٥٥٣٠ اضرارا . واضطرا ٢٥٥٣١ احتياط . احتياط ٢٩٥٥٣٢ بالارمين .
بالارمين ٧٥٥٣٣ اصحابه . اصحاب خ ل ٨٥٥٣٣ فسران . فسران (ظ) ٢٨٥٥٣٣
في السبخه . بالسبخه ٢٨٥٥٣٤ يجوز . يجوز التيم ٢٥٥٣٥ ينتقل . ينتقل منه ٢٥٥٣٥ يده .
يديه ٣٥٥٣٥ قالشيخان . والشيخان ٣١٥٥٣٦ أحدها . أحدها ٣١٥٥٣٦ هي . هي ٥٣٨
١٦٥٥٣٦ سقوط القضاء . سقوط الاداء والقضاء ١١٥٥٣٩ الحدث . لحدث ٢٩٥٥٤٠ ضربة .
ضربة واحدة ٢٥٥٤١ الى اعاده . ولم يحتج الى اعاده (ظ) ٢٢٥٥٤١ وأول . أو أول ١٤٥٥٤٢
انقاد . انقاد خ ل ١٦٥٥٤٢ الانصار . الاقتصاد خ ل ٨٥٥٤٣ ان السيد السيدان ٤٥٥٤٥
والقعود . والقعود ٢٣٥٥٤٥ خالف . وقال خالف أو قل الخلف عن سوى الكاتب كما عرفت ومع
ذلك كله قال ٧٥٥٤٦ والمقاصد وجامع المقاصد ١٢٥٥٤٦ والتقي . والتقي ٢٦٥٥٤٨ الاتصال . الاتصال
٢٧٥٥٤٨ والمسح . والمسح بظهر الكهين بل يمين الضرب والمسح ٧٥٥٤٩ والبرهان . والبرهان وقديولوج
ذلك من (١) واليان (نسخه) ١٥٥٥١ اذا . اذا ١٥٥٥١ التيم . التيم ١٧٥٥٥١
التيم التيم . التيم ٢٥٥٥٢ ماعده . ماعده انتهى ١٢٥٥٥٢ الويله . الرسيه ٢٧٥٥٥٢
وهذا ان . وهذا ٣٥٥٥٢ الظهر . الظهر في أول الوقت ٢٢٥٥٥٣ الاخيرين . الاخيرين خ ل
٣٥٥٥٣ ولان . لان ١٤٥٥٥٤ قول . قول عامة ٢٩٥٥٥٦ مجازاً . مجازاً ٤٥٥٥٧ والاخبار .
والاخبار ١١٥٥٥٧ والنسل . أو النسل ٣٦٥٥٥٨ والمعتبر . والمعتبر والمتجني ٢٦٥٥٥٦ هلم .
(١) يياض في الاصل

لبي علم خ ل ٥٦٠ • ٣٢ مصف او الجنب قراءة القرأه • مصف ٥٦١ • ٣٧ وردد • وترد فيه
 ٥٦٢ • ١٨ الناقض • الناقض ٥٦٢ • ١٩ بوضوء • قرأ ٥٦٣ • ٣٧ مائة • مائة منها ٥٦٤ • ٤
 الرفع • الرفع فيه ٥٦٤ • ١٢ المانع • المانع الى غاية لأرفع نفس ذلك المانع ٥٦٤ • ١٧ التام •
 التام ٥٦٤ • ٣٥ عند دخوله • عند دخوله ٥٦٤ • ٣٢ يكفه • يكفي ٥٦٥ • ١ موضع • موضع
 ٥٦٥ • ٤ من النص • النص خ ل ٥٦٥ • ٨ اعتبار افتقار ٥٦٥ • ١٥ الجرح • الجرح ٥٦٦ • ٥
 الجيرة • الجائر ٥٦٦ • ١٢ بالوضوء • بصوح ل ٥٦٦ • ٢٦ وكرمه ممن يقتنى • وكرمه واطفاه
 ممن يقتنى ٥٦٦ • ٢٧ هم • هم صلى الله عليهم

قد تم بحون الله وحسن توفيقه بيان الخطأ والصواب والحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد وآله
 لأطياب وسلم تسليماً كثيراً



﴿ فهرست كتاب الطهارة من مفتاح الكرامة في شرح قواعد العلامة ﴾

صفحة	صفحة
١٠٢	انظبه
٧٢	في معنى الطهارة عرفا
٧٤	فيا يجب له الوضوء
٧٦	فيا يستحب له الوضوء
٧٦	فيا يجب له النسل وانه هل يجب له
٧٦	في الاغسال المندوبه
٧٦	في تداخل الاغسال
٧٦	لا يشترط في الاغسال المندوبه الطهارة
٧٧	من المحدثين
٨٠	فيا يجب له التيمم
٨١	فيا يستحب له التيمم
٨٥	وجوب الطهارات الثلاث بالنذر وشبهه
٨٦	في أسباب الطهارة
٨٧	في نواقض الوضوء
٨٧	كفاية غسل الجنابة عن غيره من الاغسال
٩٣	في موجبات التيمم
٩٥	كفاية غسل الجنابة عن الوضوء وعدم كفاية
٩٥	غيره من الاغسال
٩٦	لا يجب الوضوء في غسل الميت
٩٧	آداب انخلوه وكيفية الاستنجاء
٩٨	لو تروا قبل الاستنجاء أو تيمم
٩٨	الاستنجاء في الخارج من غير المتباد اذا
١٠٢	صار متبادا
١٣٣	فيا لو استعجز بالقبس
١٣٣	في الماء المطلق وانما يطهر من الحدث والتنجس
١٣٦	في الماء الجاري
١٣٨	في ماء المطر
١٣٩	في ماء الحمام
١٣٠	لو اوقت التجاسة الجاري في الصفات
١٣٠	لو اتصل الواقع قليل بالجاري وحكم الجريات
	المارة على النجاسة الواقعة
	في الكر وأحكامه
	حكم الماء القليل
	اشترط الوجود في التطهير بالقليل
	تقدير الكر تحقيق لا تقريب
	لو تغير بعض الزائد على الكر
	لو اختلف من الكر المتصل بالنجاسة التيمم
	لو وجد نجاسة في الكر وشك في وقوعها قبل
	بلوغ الكرية أو بعدها
	في ماء البئر
	في الماء المضاف
	في الاستار
	لو نجس المضاف ثم امتزج بالمطلق الكثير فغيره
	لو لم يكنه المطلق للطهارة فتم بالمضاف
	لو تغير المطلق بطول البت
	الماء المستعمل في رفع الحدث والتنجس
	في ماء الاستنجاء
	الماء المستعمل في الاغسال المندوبه
	كراسة الطهارة بالماء المشبه في الآتية
	كراسة تفصيل الميت بالماء المسخن بالتار
	في غسالة الحمام
	انقلب في التوب بعد عصره
	في تطهير المياه النجس
	منزوحات البئر
	عدم جواز استعمال النجس وحكم ما لو تطهر
	به وصلى
	الماء الطاهر المشبه بالنجس
	الماء المطلق المشبه بالمضاف
	الماء المباح المشبه بالمنصوب
	حكم الظن بالنجاسة وحكم شهادة العدل
	بنجاسة الماء وقمارض اليتيم في نجاسة الماء
	وطهارته

مصحفة	مصحفة
١٣١ قبول خير الناس بنجاسة مائه وطهارته	١٥٨ في المصنوعة من النجاسات
١٣٢ لو علم بالنجاسة بعد غسل الطهارة وشك في	١٦٨ التطهير بالماء من النجاسات
سبها طيباً أو علم سبها وشك في الكراهية أو	١٧٧ ملاقة النجاسة المينة للظهر بيوسه
شك في نجاسة الواقع	١٨٠ ملاقة النجس الطاهر رطوبه
١٣٣ حكم نجاسة القليل يموت ذي النفس واشتباؤه	١٨٠ حكم ثوب المريه للصبي
استناد موت الصبي في القليل الى الجرح أو الماء	١٨٢ لو اشتبه الطاهر بالنجس
١٣٤ استحباب التبايع بين البئر والبلوعة	١٨٢ لو لم يجد الا السر الحس
١٣٥ كراهة التداءي بالمياه الطاهرة وكراهة مامات	١٨٣ التطهير بالنمس
فيه الوزغ والقرب	١٨٦ التطهير بالاستحالة
١٣٥ عدم طهارة المجهين النجس بغيره وحكم يسه	١٨٧ التطهير بالأرض
على مستحل الميت	١٨٨ تطهير الأرض النجسه
١٣٦ في أنواع النجاسات	١٨٩ طهارة الحجر بالاستحالة خلا
١٤٧ الدم المتخفف في اللحم	١٩٠ حكم طين الطريق
١٤٨ دم مالا فسه	١٩٠ حكم دخان الاعيان النجسه ورمادها
١٤٩ في طهارة المسوخ	١٩١ طهارة الكباب والخنزير والذره والاسفله
١٥٠ القارة والوزغ والعلب والأرنب وعرق	١٩٢ كفاية زوال العين في التطهير بالماء واستحباب
الجنس من الحرام	النسبه
١٥١ الأبل الجلالة	١٩٣ حكم الأولاد وأحكام تطهيرها
١٥٢ المتولد من طاهر ونجس وكلب الماء وذوق	٢٠١ في الوضوء
الحجاج	٢٠٣ في النيه
١٥٣ أموال وأرواث الصواب	٢٣٤ في غسل الوجه
١٥٣ الحذر المستحيل في حيات النجس	٢٤٣ في غسل اليدين
١٥٣ حدود العذره والميت	٢٤٧ في مسح الرأس
١٥٣ نجاسة الآدمي بالموت	٢٥١ في مسح الرجلين
١٥٤ الملقه نجسه ولو في بيضه	٢٥٣ معنى الكمين وجعله من الاحكام
١٥٥ حكم الانفقه	٢٥٥ في التقية
١٥٦ جلد الميت لا يطهر بالذبح	٢٥٧ بقيه أحكام المسح
١٥٦ في أحكام النجاسات	٢٦ وجوب الترتيب بين عصاء الوضوء
١٥٦ ما يجب ازالته من التراب والبدن	٢٦١ وجوب المولا في الوضوء
١٥٧ حكم ادخال النجاسة للمسجد المشاهد الشريفه	٢٦٦ فيمن نذر الوضوء مواليا
١٥٧ حكم ما يؤخذ من تراب الحسين (ع)	٢٦٧ مندوبات الوضوء
١٥٨ وجوب ازالة النجاسة عن الاواني	٢٧٥ لانتكراه في المسح

صحیفة	صحیفة
۳۲۸ حکم التولیہ والاستعاہ	۳۷۶ مکروہات الوضوء
۳۲۸ اخذ الجنب من السجد والجواز فیہ	۳۷۷ فیایستباح بالوضوء
۳۲۸ وجوب غسل الجنابہ علی الکافر	۳۷۸ فی الجبیرہ
۳۲۸ لو وجد بلا مشتبہا بعد انسل	۳۸۳ فی انطام والسیر ونحوہا
۳۳۰ لا موالاتی فی النسل	۳۸۳ الملووس والمبطون
۳۳۰ وقوع الحدث فی أثناء غسل الجنابہ	۳۸۸ لو یتمن الحدث وشک فی الطہارۃ او بالکس
۳۳۳ حکم غیوبۃ بعض الحشفہ ایلاج مقطوعہا	۳۸۹ لو یقتضیٰ مقعدین متتابعین وشک فی التأخر
ایلاج الذکر ملفوقا	۳۹۱ لو علم ترک عضو من اعضاء الوضوء
۳۳۳ خروج المني من ثقبہ	۳۹۲ لو شک فی نسیء من افعال الطہارۃ
۳۳۳ لا یجب قسص الصفائر	۳۹۴ یشترط طہارۃ اعضاء الوضوء من الخبث
۳۳۴ لو کان بدن الحنب فحسبا	۳۹۴ لو جدد نداء ذکر اخلاص عضو من احدیہما
۳۳۵ لو وجد المرتسما لم یصبہا الماء	۳۹۶ فی جملۃ من احکام النحل
۳۳۵ فی الحیض	۳۹۳ رسالۃ البہائی فی تفسیر عبارۃ مشککہ من القواعد
۳۳۵ معنی الحیض لئۃ وشرعا	۳۰۲ یشترط طہارۃ ماء الوضوء واباحتہ
۳۳۶ صفات دم الحیض	۳۰۴ فی غسل الجنابہ
۳۳۷ اشتباہ دم الحیض بالذره	۳۰۲ موجبات الجنابہ
۳۳۸ اشتباہہ بالقرح	۳۰۴ فی ازال المني
۳۳۹ فیما تراء الصنیرہ	۳۰۶ فی غیوبۃ الحشفہ
۳۳۹ فیما تراء الیاسہ وحد الیاس	۳۰۶ حکم الوطی فی دبر المرأہ
۳۴۰ فیما تراء دون ثلاثہ او ثلاثہ متفرقہا واثنا	۳۰۷ حکم الوطی فی دبر الفلام
عن عشرہ	۳۰۸ حکم وطيء المیتہ والبیسہ
۳۴۰ عجمۃ الحیض لحدل	۳۰۸ واجد المني فی ثوبہ الخنثی أو المشترك
۳۴۱ اقل الحیض ثلاثۃ ایام	۳۱۱ لو خرج منی الرجل من المرأہ
۳۴۲ اشراط التوالی فی الثلاثہ	۳۱۱ نية غسل الجنابہ
۳۴۴ اکثر الحیض عشرہ واقل الطہر عشرہ	۳۱۲ وجوب غسل جمیع البشرہ
۳۴۵ قاعدۃ الامکان فی الحیض	۳۱۳ وجوب الترتیب
۳۴۶ لو تجاوز الهم عشرہ وكانت ذات عادہ	۳۱۵ حکم العورہ
۳۴۸ المضطر بہ والمبتدأ	۳۱۶ النسل الارقاسی
۳۴۹ شرائط التیز	۳۱۹ النسل الشیہ بالارقاسی
۳۵۷ لو قدت المضطر بہو المبتدأ التیز	۳۲۰ مستحبات النسل
۳۵۷ لو تقدم الهم علی العادہ او تأخر	۳۲۳ فیما یحرم فی علی الجنب
۳۵۸ لو ذکر المضطر بہ العدد دون الوقت او بالنکس	۳۲۵ فیما یکرہ لجنب

صحيحة	صحيحة
٣٦٢ ذاكرة العدد النامية الوقت قد يحصل لها	٣٩٤ المستحاضة تصير مع الافعال بحكم الطهر
حيض جبين	٣٩٦ لو أخلت بشئ من الافعال لم يصح صلاتها
٣٩٢ لو ذكرت النامية العادة بعد جلوسها	أو بالأفعال لم يصح صومها
٣٩٣ العادة قد تحصل من حيض وطهر صحيحين	٣٩٧ انقطاع دم المرأة يوجب الوضوء
ومن التمييز	٣٩٩ في العائس
٣٦٣ رد النامية للعدد والوقت الى أسوأ الاحتمالات	٣٩٩ لو لم ترد ما فلا بأس
٣٦٧ اذا اعتادت مقادير مختلفة متتالية	٤٠٠ الدم الخارج قبل الولادة ومعه وسده
٣٦٨ فيما يحرم على الحائض أو يكره وعدم ارتفاع	٤٠١ أقل الناس وأكثره
حديثها وعدم صحة صومها	٤٠٤ لو ولدت وتأمين
٣٧١ لو قلت السجدة أو استمت	٤٠٥ لو لم ترد ما الا في العائس أو فيه وفي يوم الولادة
٣٦٣ حرمة وطى الحائض وحكم الكفارة وقدره	٤٠٦ لو رآته يوم الولادة فاقطع عنقه ثم عاد
٣٧٦ جواز الاستنجاء بالحائض بما عدى القبل	٤٠٦ الفساق كالحائض في جميع الاحكام
٣٧٦ لا يصح طلاق الحائض	٤٠٧ في غسل لاوبات
٣٧٧ يجب غسل الحوض ولا يكفي عن الوضوء	٤٠٧ ينبغي للمرأة ترك الشكايه
٣٧٨ قضى الحائض الصوم دون الصلاة الا ركعتي	٤٠٧ عيادة المريض
الطواف	٤٠٧ وجوب الوصيه
٣٧٨ استحباب الوضوء للعائض عند وقت كل	٤٠٨ ما يستحب للمرأة
صلاة الحج	٤٠٨ ما يستحب ان يغسل الحنجر
٣٧٩ يكره الحائض الخفض	٤٠٨ المستحاضات بعد الميت
٣٧٩ تقيض ذات العادة بروية الدم والمبذاة بعد	٤٠٨ الاستقبال بالميت حال الاحتضار وكيفيته
ثلاثة أيام	٤١٠ مكرهات الميت
٣٨٠ وجوب الاستبراء عند الاقتراع قبل العائس	٤١٠ فبين بحب فصيله وحكم بعض الميت
وحكم ما لو خرجت القطنه قية أو ملوثة	٤١٣ أولى الناس بالميت في أحكامه وتتمصيل من
٣٨٢ حكم الوطئ قبل الفسل	يجوز له التصيل
٣٨٣ لو حاضت بعد دخول وقت الصلاة	٤٢١ حكم تمثيل الخفاف بالخارج والماء
٣٨٤ لو طهرت قبل انقضاء الوقت	٤٢١ أحكام الشهيد
٣٨٦ في الاستحاضة وصفاتها	٤٢٣ حكم من وجب قتله
٣٨٧ كل ما ليس بحيض ولا قرح ولا جرح فهو	٤٢٤ من دفن فخر غسل لعقد المال وذو الحر لمسلم
استحاضة	٤٢٥ كيفية غسل الميت
٣٨٨ الاستحاضة الصغرى	٤٣١ مستحاضات غسل الميت
٣٩٠ الاستحاضة الوسطى	٤٣٥ مكرهات المسلم بعده وجوب لتلك وبين
٣٩١ الاستحاضة الكبرى	أقل الواجب وحكم المس في الكثير

صحيفة

صحيفة

٤٣٦ حكم التريق، وخروج نجاسة بعد النسل

٤٦٣ لو امتزج قتل المسلمين بغيرهم

٤٣٧ في التكفين

٤٦٤ الأولى بالصلاة على الميت

٤٣٧ ما يجرم التكفين به وما يكره وما يستحب

٤٦٨ كيفية وقوف المرأة والنساء وغيرهم

٤٣٨ أقل الواجب في التكفين

٤٦٩ استحباب لعلم المؤمنين بموت المؤمن

٤٤٢ ما يستحب أن يراعى في كفن الرجل والمرأة

٤٦٩ مستحبات تشييع الجنائز

٤٤٦ جملة من أحكام التكفين

٤٧١ فيما يستحب لمن يصلي على الجنائز

٤٤٦ في الجريدتين

٤٧٢ جواز التيمم لصلاة الجنائز مع الماء

٤٤٧ كيفية التكفين

٤٧٣ وجوب تقديم النسل والتكفين على الصلاة

٤٤٧ في المنحوط

٤٧٣ كيفية الصلاة على من لا كفن له

٤٤٩ مستحبات التكفين

٤٧٣ ما يجب في وضع الجنائز ووقوف المصلي

٤٥٤ واجبات التكفين

٤٧٤ استحباب الوقوف عند وسط الرجل وصدر

٤٥٤ استحباب الملبس فوق الأزار

المرأة

٤٥٤ كيفية وضع الجريدتين

٤٧٤ كيفية وضع الجنائز المتعددة عند الصلاة

٤٥٥ استحباب التميم وكيفية

٤٧٦ استحباب الصلاة في المواضع المتأخرة

٤٥٥ استحباب ثلث الدبر على بعض القطع

٤٧٧ كيفية صلاة الجنائز

٤٥٥ ما يستحب كتابته على الكفن

٤٨٢ مستحبات صلاة الجنائز

٤٥٧ في جملة من المستحبات

٤٨٣ في أنه لا قراءة فيها ولا تسليم وكراهة تكرارها

٤٥٨ في جملة من المكروهات

على الواحدة

٤٥٨ حكم التطيب بنير الكافور والذريز

٤٨٥ كل الاوقات صالحة لصلاة الجنائز الا عند

٤٥٩ لا يجوز تحنيط الحرم ولا تطيبه

تضييق الحاضرة

٤٥٩ لا تلقى بالحرم المتدنة والمتكففة

٤٨٦ ليست الجماعة شرطاً فيها ولا العدد

٤٥٩ كفن المرأة على زوجها

٤٨٦ لو دفن بنير صلاة

٤٦٠ الكفن من صلب المال ثم الدين ثم الوصي

٤٨٧ فيمن سبقه الامام أو سبق الامام بشكيرة

ثم الميراث

٤٨٩ فيما لو تعددت الجنائز

٤٦٠ لو لم يخلف شيئاً لم يجب تكفينه الا من

٤٩٣ في الدفن وما يجب فيه

بيت المال

٤٩٤ مستحبات الدفن

٤٦١ يجب طرح ماسقط من الميت في كفته

٥٠٢ موت راكب البحر

٤٦١ في صلاة الاموات

٥٠٣ لا يدفن في مقبرة المسلمين غيرهم الا الذمية

٤٦١ وجوب الصلاة كفاية على المسلم البالغ ست

الحامل من مسلم

سنين واستحبابها على من قص عن ذلك

٥٠٤ مكروهات الدفن وجملة من المكروهات

٤٦٢ وجوب الصلاة على الصدر

المتحقة بالاموات

٤٦٣ لا يصلي على النائب

٥٠٨ حرمة نبش القبر وقتل الميت بمدفنه

- صحیفة
 ٥٠٩ حرمة شق التوبط لرجل الا على الألب والاخ ٥٤٦ وجوب ضربه عن الوضوء واثنان عن النسل
 ٥٠٩ لو ماتت الحامل والولد حي أو بالمكس ٥٤٦ وجوب التكرير اذا اجتمع النسل ولوضوء
 ٥١٠ أحكام الشهيد ٥٤٧ لا يكتفى التعرض لمهب الريح
 ٥١١ أحكام مقطوع الرأس والمجروح ٥٤٨ قبح المباشرة في التيمم
 ٥١١ حل ميتين في جنازه ٥٤٨ لا يميز ملك الوجه في التراب احتيازاً
 ٥١١ في المصلوب ٥٤٩ اشتراط طهارة أعضاء التيمم
 ٥١٢ غسل مس الميت ٥٤٩ يجب نزع الختم ولا يحب تخلل الاصابع
 ٥١٣ حكم مس القطعة ذات العظم ٥٥٠ التيمم قبل دخول الوقت ومع السعة
 ٥١٤ وجوب غسل اليد بمس الميت أو الميت قبل البرد ٥٥١ وقت التيمم للحسوف والاستسقاء والغثه
 ٥١٧ من المأمور بتقديم غسله والشهيد والتيمم ٥٥٢ اجال الاقوال في المواسعة والمصايقة
 والسابق موته قبله ومن غسله كافر ومس ٥٥٢ لو تيمم ضحوة لقائمة هل له أن يؤدي الظهر
 الرأس بعد اكمال غسله ٥٥٣ لا يشترط في التيمم طهارة جميع البدن
 ٥١٨ في التيمم ومسوغاته ٥٥٤ لا يبعد ماصلاه بالتيمم وحكم تعدد الحائض ومنع
 ٥١٨ الاول عدم الماء ٥٥٤ زحام الجمعة وقدر إزالة الحصى
 ٥٢٢ الثاني الخوف ٥٥٦ فيما يباح بالتيمم
 ٥٢٤ الثالث عدم الوصلة ٥٥٧ نواقض التيمم
 ٥٢٧ فيما يتيمم به ٥٥٨ لو وجد الماء بعد تكبيرة الاحرام
 ٥٣٤ استحباب التيمم من العوالي ٥٦٠ جواز الجمع بين فرائض بتيمم واحد والدخول
 ٥٣٤ لو قد التراب ٥٦٠ في الفريضة بتيمم النافلة
 ٥٣٥ لو لم يجد الا الوحل أو الثلج ٥٦١ لو اجتمع جنب وميت ومحدث ولا يكتفى بالواحد
 ٥٣٧ في فاقد الطهورين ٥٦٢ الحدث الأصغر ينقض التيمم
 ٥٣٨ كيفية التيمم ٥٦٤ يتيم من لا يملكه غسل بعض أعضائه وأ
 ٥٣٨ نية التيمم
 ٥٤١ في باقي واجبات التيمم
 ٥٤٥ استحباب ففض اليدين بعد الضرب
 (تمت فہرست)

﴿ مطبوعات جديدة ﴾

آه	رويه	دينار	قران	بارہ	غروش الشام على سر الحيد ٢٤ وربع	﴿ تطلب من مطبعة هذا الكتاب وعمل ميه ﴾	ش
٤	٤	٥٠٠	١٧	٢٠	٤٢	طهارة مفتاح الكرامه للسيد جواد العاملي ٥٦٨	٥٦٨
						قده وهو هذا الكتاب	
٧	٥	٥٠٠	٢٢	٢٠	٥٤	مناجر مفتاح الكرامه ٧٨٨	٧٨٨
٢		٥٠٠	٥٠	١٠	٠١	رسالة التوحيد ٠٣٨	٠٣٨
١٠	٠	٥٠٠	٠٢	١٥	٠٦	الصحيحة الثانية السجادية	
						مع شرح فريها جمع الحر العاملي قده ٣٠٤	٣٠٤
١٤		٥٠	٣	٣٠	٠٨	مفتاح الفلاح لشيخنا الهائي قده ٣٠٠	٣٠٠
٠٣	٠	٧٠٠	٠٠	٣٠	٠١	تحفة الاحباب في اداب الطعام	
						والشراب للسيد محسن العاملي ٠٩٤	٠٩٤
٢	٠	٥٠٠	٠٠	١٠	٠١	منظومة جناح الناهض الى تعلم الفرائض له ايضاً ٠٧١	٠٧١
						بقية مجلدات مفتاح الكرامه تحت الطبع	

(كل من يرغب شيئاً من هذه الكتب فينكرم بارسال الثمن يصله مطلوبه بطريق البوسته)



